

5664



٤١٥
ش . ر

(شرح الكافية لابن الحاجب) ، تأليف الرضي الاسترأبادي
محمد بن الحسن - ٦٨٦ هـ . كتب في القرن التاسع
الهجري .

٣٠٢ ق ٣١ س ٢٦٥ × ١٧ سم

نسخة جيدة ، بها ترصيم أفعال تاريخ النسخ
بآخرها ، خطها نسخ حسن ، بآخرها أحكام هاء
السكت ، طبع بالاستانة سنة ١٢٧٥ هـ .

٧٦٦٥

الاعلام ٦: ٣١٧ الشاهرية (النحو) : ٣٢٩

أ- النحو ، اللغة العربية أ- المؤلف

ب- تاريخ النسخ ج- شرح الرضي الاسترأبادي
على كافية ابن الحسن الحاجب .

في ١٦٢٢ / ١

١٢ / ٨ / ٢٦

قسم الظروفات

٦٦٥ ٦٦٤

الشرع الكافية للاجه الكاجم
الرضي الاستر بازيه محمد بن الحسن - نحو ٦٨٦ م

التا مع البرية

عدد ارسا

ملاحظات

والاسم والاداء والتصرف والجمع ونحو ذلك ونحوه في معناه الى علم التصريف واما ان حرف
التركيبات العينية وذلك كما بين من ان الضاف مقدم على المضاف اليه والفضل على الفاعل
ذلك من كيفية تركيب اجزاء الكلام ونحوه في معرفة بعضها الى التعريف كالمنسوب والفضل المضاف
وغيره من معرفة بعضها الى غير من علم النحويان في قولهم في قولك مسلمان ومسلمون ويصري في جميع
الافعال المضارعة جزئ لفظ كل واحد منها يدل على جنس معناه اذ الواو يدل على الجمعية والالف
على التثنية والياء على النسبة وحروف المضارعة على معنى المضاف وعلى حال وكذا بناء الالف
في قائم والسوق ونحوه من التعريف والفاء التامة فيجب ان يكون كل واحد منها مركبا وكذا المضاف
كل كلمة بل كلتين فالجواب ان جميع ما ذكرت كلتان صارا من شدة الامتراج كلمة واحدة واخر
المركب اعراب الكلمة وذلك لعدم استعمال الحروف المتصلة في الكلمة المذكورة ولما ملتها معااملة
الكلمة الواحدة سكن اول اجزاء الفعل في المضارع وغير الاسم المنسوب اليه نحو تروي وعلوي ووسوي
ونحو ذلك اما الفعل الماضي نحو ضرب فيغير نظرا لانه بلا خلاف مع ان الحذف مدلول حروف المضافة
والاجزاء عن حصول ذلك احدث في الزمان الماضي مدلول في الظاري على حروفه والوزن
جزء اللفظ اذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكات الموضوعه وضما معنا
والحركات ما يلفظ به فهاوذن كلمة مركبة من جزئين يدل كل منهما على جزء معناه وكذا نحو استبد
في جمع استبد وكذا المضارع ونحو حال وساجد ونحو ضارب ومضروب ومضرب لان اللام
على معنى التصغير والجمع والفاعل والفعول والاداء في الامثلة المذكورة الحركات الطارئة مع الحرف
الزائد ولا يبعث ان يدعى هذا ان الوزن الطارئة كلمة صارت بالتركيب كجزء الكلمة كما ادعينا في
الكلمة المنفردة وكما يصح ان يدعى في الحركات الاعرابية فالاعراض هذه الكلمة اعراض وان دلت
ان تقدير اللفظ المركب فقولهم يوايدل جزوه على جزء معناه واصلا جزئ من متعقب الآخر
وفي الكلمة المذكورة الجزاء منوعا **قوله** وهي اسم وفعل وحرف **اقول** انما قدم الاسم على
الفعل والحرف حصول الكلام من نوعه دون احواله نحو زفام والمقصود من معرفة الحكم الكلام
والحوال التي تعرض له من الاعراب وغيره ثم قدم الفعل على الحرف لانه وان كانت من الفعل
كلام كما تأتي من الاعراب كجزء الكلام نحو ضرب زيد بخلاف الحرف فانه لا يأتي منه ومنه
كلمة اخرى كلام فارغ **قوله** ليجب ان يكون الكلمة هذه الثلاثة معا لان الواو والجمع فيكون نحو
زيد ومنه كلمة لانه اسم وفعل وحرف والحياب انما يلزم ما قلت لو كان فسمعت ان في
كلمة يقال السكينين حل وعمل واذا ذكره فسمعت اني احبها فمخولك الحيوان اسنان
وعين كل واحد من اجزاء ما يدخل تحت كل واحد من اجزاء الحيوان فلو كان
الواو والجمع لا يردون ان العطف والمطوف عليه يمتنعان معا اذ الواو والجمع
العطف بل المراد انهما يمتنعان في كونهما على كانهما في كونهما
فام وقيل انهما لا يمتنعان في كونهما على كانهما في كونهما
ولو انما اسم او فعل او حرف لكان المعنى الكلمة احرار الثلاثة دون الواو والجمع

في قوله مسلمان ومسلمون ويصري في جميع
الافعال المضارعة جزئ لفظ كل واحد منها يدل على جنس معناه
على التثنية والياء على النسبة وحروف المضارعة على معنى المضاف
في قائم والسوق ونحوه من التعريف والفاء التامة فيجب ان يكون كل واحد منها
كل كلمة بل كلتين فالجواب ان جميع ما ذكرت كلتان صارا من شدة الامتراج كلمة واحدة
المركب اعراب الكلمة وذلك لعدم استعمال الحروف المتصلة في الكلمة المذكورة ولما ملتها معااملة
الكلمة الواحدة سكن اول اجزاء الفعل في المضارع وغير الاسم المنسوب اليه نحو تروي وعلوي ووسوي
ونحو ذلك اما الفعل الماضي نحو ضرب فيغير نظرا لانه بلا خلاف مع ان الحذف مدلول حروف المضافة
والاجزاء عن حصول ذلك احدث في الزمان الماضي مدلول في الظاري على حروفه والوزن
جزء اللفظ اذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكات الموضوعه وضما معنا
والحركات ما يلفظ به فهاوذن كلمة مركبة من جزئين يدل كل منهما على جزء معناه وكذا نحو استبد
في جمع استبد وكذا المضارع ونحو حال وساجد ونحو ضارب ومضروب ومضرب لان اللام
على معنى التصغير والجمع والفاعل والفعول والاداء في الامثلة المذكورة الحركات الطارئة مع الحرف
الزائد ولا يبعث ان يدعى هذا ان الوزن الطارئة كلمة صارت بالتركيب كجزء الكلمة كما ادعينا في
الكلمة المنفردة وكما يصح ان يدعى في الحركات الاعرابية فالاعراض هذه الكلمة اعراض وان دلت
ان تقدير اللفظ المركب فقولهم يوايدل جزوه على جزء معناه واصلا جزئ من متعقب الآخر
وفي الكلمة المذكورة الجزاء منوعا قوله وهي اسم وفعل وحرف اقول انما قدم الاسم على
الفعل والحرف حصول الكلام من نوعه دون احواله نحو زفام والمقصود من معرفة الحكم الكلام
والحوال التي تعرض له من الاعراب وغيره ثم قدم الفعل على الحرف لانه وان كانت من الفعل
كلام كما تأتي من الاعراب كجزء الكلام نحو ضرب زيد بخلاف الحرف فانه لا يأتي منه ومنه
كلمة اخرى كلام فارغ قوله ليجب ان يكون الكلمة هذه الثلاثة معا لان الواو والجمع فيكون نحو
زيد ومنه كلمة لانه اسم وفعل وحرف والحياب انما يلزم ما قلت لو كان فسمعت ان في
كلمة يقال السكينين حل وعمل واذا ذكره فسمعت اني احبها فمخولك الحيوان اسنان
وعين كل واحد من اجزاء ما يدخل تحت كل واحد من اجزاء الحيوان فلو كان
الواو والجمع لا يردون ان العطف والمطوف عليه يمتنعان معا اذ الواو والجمع
العطف بل المراد انهما يمتنعان في كونهما على كانهما في كونهما
فام وقيل انهما لا يمتنعان في كونهما على كانهما في كونهما
ولو انما اسم او فعل او حرف لكان المعنى الكلمة احرار الثلاثة دون الواو والجمع

في مقدم ما على العطف والجمع ونحو ذلك ونحوه في معناه الى علم التصريف واما ان حرف
مذكور في قوله فان قيل انما حركت على الفعل والحرف بان كل واحد منهما كذا والكلمة اسم فيجب ان يكونا
اسمين قلت ان اردت بقولك الكلمة اسم ان لفظها اسم لاجل الواو والياء فاعلم ان الواو والياء
مخالفة لان معنى كل واحد ان الفعل كلمة من حيث المعنى ولفظ الكلمة اسم وهذا لا يخفى ان الفعل
اسم لعدم اتحاد الوصل وكذا ان اردت ان لفظ معنى الكلمة اسم لانها تدل على معنى غير فكل لفظ
كلمة اسم لا يصح الاجزاء عند الواو والياء تدل على معنى غير كما تقول ضرب دال على معنى مفعول او تقول ضرب
فعل ماض فقول هذا ايضا مخالفة لان معنى كل واحد وهو ان الفعل كلمة وكل كلمة اسم ان الفعل لفظ
وضع لمعنى مفعول اذا اردت بذلك اللفظ معناه الموضوع هو له كما في ضرب زيد وكل لفظ هكذا اسم
اذ اردت مجرد اللفظ كما في قولك ضرب فعل ماض وهذا لا يخفى ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوصل
فان قيل لاذ كان نحو من وضرب في قولك من حرف جزاء وضرب فعل ماض اسمين فكيفما خبرت
عنها بان لا والحرف في الثاني فعل وهل هذا الا لتماثل فعلين لم يرد ان من في هذا التركيب حرف
وضرب فعل بل المعنى ان من اذا استعمل في المعنى الذي وضع له اولا نحو ضرب من الكوفة حرف
وكذا ضرب فعلية نحو ضرب زيد ومنه اذا قلت مدلول الفعل لا يخبر عنه فانك اذا خبرت عن
قولك مدلول الفعل بقولك لا يخبر عنه لان المراد مدلول الفعل اذا كان تحت لفظ الفعل لا عن
بقولك مدلول الفعل بركنا وكذا قولك الفعل لا يستدل به الى الفعل اذا كان بلفظ نحو ضرب
زيد وقصدت معناه الموضوع هو له وكذا قولهم الجمل مطلقا لا يحكم عليه اي الشيء الذي لا يجر
اصلا لا يحكم عليه ولفظ الجمل مطلقا مشعوره ومعناه اذ هو لا تعرفه في جميع ذلك مسدان
احدهما محكوم عليه بل هو المذكور في لفظه والآخر محكوم عليه بغير ذلك وهو المكنى بلفظك
عنه ولا يلزم التناقض لان التناقض لا يكون الا مع اتحاد الموضوعين **قوله** لانها اما ان
تدل على معنى في نفسها اولا والثاني الحرف والاول لما ان يقترب باحد **قوله** لانها اما ان
اولا الثاني الاسم والاول الفعل وقد علم بذلك حد كل واحد منها **قوله** اعلم ان اسم ان
صغير الكلمة والمضاد محذوف اما من الاسم او من الجزئ من حالها اولا لانها اذا نزلت وكوزان
يكون ان تدل مبتداء محذوف والخبر اي دلالتها ثابتة ومثله قولك زيد اما ان يرب او يقيم واللام
في قوله لانها متعلق بما دل عليه قوله اسم وفعل وحرف اذ المعنى الكلمة مقصورة في هذه الاقسام
واسند على الحصر ان قال هذا اللفظ الدال على معنى مفرد اعني الكلمة اما ان يدل على معنى في نفسه
او على معنى لا في نفسه الثاني الحرف اعني الكلمة الدال على معنى لا في نفسها ولا ولاي الكلمة الدال على معنى
في نفسها اما ان يقترب باحد الاثنان اوله الثاني الاسم اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها عن معن
باصل الا من منة الكلمة فهي قسمة دائرية بين النفي والاثبات فتكون حاصرا اي لا يمكن التوابع فيها ولا
الغضبان فيبين بل اهل الحصر لكل واحد من الاقسام لانه ذكر فيه جنس كل واحد وصله كما
والتركيب من الجنس والفعل هو احد **قوله** الكلام ما تضمن كلتين بلا استناد ولا يتا في ذلك
الار في اجزاء وفي فعل واسم **قوله** انما قدم صلا الكلمة مع ان المقصود الاسم من علم النحوي معرفة

في مقدم ما على العطف والجمع ونحو ذلك ونحوه في معناه الى علم التصريف واما ان حرف
مذكور في قوله فان قيل انما حركت على الفعل والحرف بان كل واحد منهما كذا والكلمة اسم فيجب ان يكونا
اسمين قلت ان اردت بقولك الكلمة اسم ان لفظها اسم لاجل الواو والياء فاعلم ان الواو والياء
مخالفة لان معنى كل واحد ان الفعل كلمة من حيث المعنى ولفظ الكلمة اسم وهذا لا يخفى ان الفعل
اسم لعدم اتحاد الوصل وكذا ان اردت ان لفظ معنى الكلمة اسم لانها تدل على معنى غير فكل لفظ
كلمة اسم لا يصح الاجزاء عند الواو والياء تدل على معنى غير كما تقول ضرب دال على معنى مفعول او تقول ضرب
فعل ماض فقول هذا ايضا مخالفة لان معنى كل واحد وهو ان الفعل كلمة وكل كلمة اسم ان الفعل لفظ
وضع لمعنى مفعول اذا اردت بذلك اللفظ معناه الموضوع هو له كما في ضرب زيد وكل لفظ هكذا اسم
اذ اردت مجرد اللفظ كما في قولك ضرب فعل ماض وهذا لا يخفى ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوصل
فان قيل لاذ كان نحو من وضرب في قولك من حرف جزاء وضرب فعل ماض اسمين فكيفما خبرت
عنها بان لا والحرف في الثاني فعل وهل هذا الا لتماثل فعلين لم يرد ان من في هذا التركيب حرف
وضرب فعل بل المعنى ان من اذا استعمل في المعنى الذي وضع له اولا نحو ضرب من الكوفة حرف
وكذا ضرب فعلية نحو ضرب زيد ومنه اذا قلت مدلول الفعل لا يخبر عنه فانك اذا خبرت عن
قولك مدلول الفعل بقولك لا يخبر عنه لان المراد مدلول الفعل اذا كان تحت لفظ الفعل لا عن
بقولك مدلول الفعل بركنا وكذا قولك الفعل لا يستدل به الى الفعل اذا كان بلفظ نحو ضرب
زيد وقصدت معناه الموضوع هو له وكذا قولهم الجمل مطلقا لا يحكم عليه اي الشيء الذي لا يجر
اصلا لا يحكم عليه ولفظ الجمل مطلقا مشعوره ومعناه اذ هو لا تعرفه في جميع ذلك مسدان
احدهما محكوم عليه بل هو المذكور في لفظه والآخر محكوم عليه بغير ذلك وهو المكنى بلفظك
عنه ولا يلزم التناقض لان التناقض لا يكون الا مع اتحاد الموضوعين قوله لانها اما ان
تدل على معنى في نفسها اولا والثاني الحرف والاول لما ان يقترب باحد قوله لانها اما ان
اولا الثاني الاسم والاول الفعل وقد علم بذلك حد كل واحد منها قوله اعلم ان اسم ان
صغير الكلمة والمضاد محذوف اما من الاسم او من الجزئ من حالها اولا لانها اذا نزلت وكوزان
يكون ان تدل مبتداء محذوف والخبر اي دلالتها ثابتة ومثله قولك زيد اما ان يرب او يقيم واللام
في قوله لانها متعلق بما دل عليه قوله اسم وفعل وحرف اذ المعنى الكلمة مقصورة في هذه الاقسام
واسند على الحصر ان قال هذا اللفظ الدال على معنى مفرد اعني الكلمة اما ان يدل على معنى في نفسه
او على معنى لا في نفسه الثاني الحرف اعني الكلمة الدال على معنى لا في نفسها ولا ولاي الكلمة الدال على معنى
في نفسها اما ان يقترب باحد الاثنان اوله الثاني الاسم اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها عن معن
باصل الا من منة الكلمة فهي قسمة دائرية بين النفي والاثبات فتكون حاصرا اي لا يمكن التوابع فيها ولا
الغضبان فيبين بل اهل الحصر لكل واحد من الاقسام لانه ذكر فيه جنس كل واحد وصله كما
والتركيب من الجنس والفعل هو احد قوله الكلام ما تضمن كلتين بلا استناد ولا يتا في ذلك
الار في اجزاء وفي فعل واسم قوله انما قدم صلا الكلمة مع ان المقصود الاسم من علم النحوي معرفة

في مقدم ما على العطف والجمع ونحو ذلك ونحوه في معناه الى علم التصريف واما ان حرف
مذكور في قوله فان قيل انما حركت على الفعل والحرف بان كل واحد منهما كذا والكلمة اسم فيجب ان يكونا
اسمين قلت ان اردت بقولك الكلمة اسم ان لفظها اسم لاجل الواو والياء فاعلم ان الواو والياء
مخالفة لان معنى كل واحد ان الفعل كلمة من حيث المعنى ولفظ الكلمة اسم وهذا لا يخفى ان الفعل
اسم لعدم اتحاد الوصل وكذا ان اردت ان لفظ معنى الكلمة اسم لانها تدل على معنى غير فكل لفظ
كلمة اسم لا يصح الاجزاء عند الواو والياء تدل على معنى غير كما تقول ضرب دال على معنى مفعول او تقول ضرب
فعل ماض فقول هذا ايضا مخالفة لان معنى كل واحد وهو ان الفعل كلمة وكل كلمة اسم ان الفعل لفظ
وضع لمعنى مفعول اذا اردت بذلك اللفظ معناه الموضوع هو له كما في ضرب زيد وكل لفظ هكذا اسم
اذ اردت مجرد اللفظ كما في قولك ضرب فعل ماض وهذا لا يخفى ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوصل
فان قيل لاذ كان نحو من وضرب في قولك من حرف جزاء وضرب فعل ماض اسمين فكيفما خبرت
عنها بان لا والحرف في الثاني فعل وهل هذا الا لتماثل فعلين لم يرد ان من في هذا التركيب حرف
وضرب فعل بل المعنى ان من اذا استعمل في المعنى الذي وضع له اولا نحو ضرب من الكوفة حرف
وكذا ضرب فعلية نحو ضرب زيد ومنه اذا قلت مدلول الفعل لا يخبر عنه فانك اذا خبرت عن
قولك مدلول الفعل بقولك لا يخبر عنه لان المراد مدلول الفعل اذا كان تحت لفظ الفعل لا عن
بقولك مدلول الفعل بركنا وكذا قولك الفعل لا يستدل به الى الفعل اذا كان بلفظ نحو ضرب
زيد وقصدت معناه الموضوع هو له وكذا قولهم الجمل مطلقا لا يحكم عليه اي الشيء الذي لا يجر
اصلا لا يحكم عليه ولفظ الجمل مطلقا مشعوره ومعناه اذ هو لا تعرفه في جميع ذلك مسدان
احدهما محكوم عليه بل هو المذكور في لفظه والآخر محكوم عليه بغير ذلك وهو المكنى بلفظك
عنه ولا يلزم التناقض لان التناقض لا يكون الا مع اتحاد الموضوعين قوله لانها اما ان
تدل على معنى في نفسها اولا والثاني الحرف والاول لما ان يقترب باحد قوله لانها اما ان
اولا الثاني الاسم والاول الفعل وقد علم بذلك حد كل واحد منها قوله اعلم ان اسم ان
صغير الكلمة والمضاد محذوف اما من الاسم او من الجزئ من حالها اولا لانها اذا نزلت وكوزان
يكون ان تدل مبتداء محذوف والخبر اي دلالتها ثابتة ومثله قولك زيد اما ان يرب او يقيم واللام
في قوله لانها متعلق بما دل عليه قوله اسم وفعل وحرف اذ المعنى الكلمة مقصورة في هذه الاقسام
واسند على الحصر ان قال هذا اللفظ الدال على معنى مفرد اعني الكلمة اما ان يدل على معنى في نفسه
او على معنى لا في نفسه الثاني الحرف اعني الكلمة الدال على معنى لا في نفسها ولا ولاي الكلمة الدال على معنى
في نفسها اما ان يقترب باحد الاثنان اوله الثاني الاسم اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها عن معن
باصل الا من منة الكلمة فهي قسمة دائرية بين النفي والاثبات فتكون حاصرا اي لا يمكن التوابع فيها ولا
الغضبان فيبين بل اهل الحصر لكل واحد من الاقسام لانه ذكر فيه جنس كل واحد وصله كما
والتركيب من الجنس والفعل هو احد قوله الكلام ما تضمن كلتين بلا استناد ولا يتا في ذلك
الار في اجزاء وفي فعل واسم قوله انما قدم صلا الكلمة مع ان المقصود الاسم من علم النحوي معرفة

المعرب الحاصل في الكلام بسبب العقدة التركيب لتوقف الكلام على الكلمة نوقف التركيب في حين
وعني بضمته الكلمتين بكونهما جزءا وذلك من جهة التركيب على كل جزء من اجزاء دلالة
تضمن وجهاً الكلام بكونه محفوظين كقولهم زيد وقام زيد ومقدريين كقوله في جواب من قال ان يرقام
او اقام زيد واحدهما مقدرون الآخر وهو اما الفعل كما في اذ يرقام او الفاعل كما في قوله زيد قام
او المستلما والآخر كما في قوله تعالى وضرب جيل والمراد بالاستناد ان الخبر في الحال او في الاصل كلمة او اكثر
عن اخرى على ان يكون الخبر عندهم ما كثر عندهم بذلك الخبر واخصه قولنا ان خبرنا احتراز عن الشدة اضافة
وعن النبي في التواضع ومنبوعاتها وقولنا في الحال كما في قام زيد وارقام وقولنا في الاصل يشتمل
بالاستناد الذي في الكلام المثلث في التواضع وان تحرو في الظن نحو كانت قام وبيك ولعلك قام وكذا
نحو اضرب لانه ما حوذا من تعريفه لا تفاق وبقية تضرب بزيد حرف الطلب فاسا على سائر اجل
الطلبية تخفف بحرف اللام وحرف المصارع لكن لا استعمال دلالة في ذلك فاما الميم فاعلة
ليعرب في المشكك لضرب لما قل استعملها وقولنا بكلمة كما في يرقام وقولنا او اكثر ليعم نحو
زيد ابوه قام و زيد قام ابوه وكان على المصنف ان يقول كلمتين او اكثر وليس له ان يقول الاصل
في الخبر لا في ادلة لا دليل عليه ويجوز فيه من حيث ان اه تعالي وقولنا على ان يكون الخبر عندهم ما كثر
احتراز عن كون الفعل خبرا ايضا عن احد المنصوبات نحو ضرب زيد عمرو اما انك يوم الجمعة ضربة
و ضرب زيد يوم الجمعة اما انك ضربته فالمرنوع في الموضوعين اخص بالفعل واهم بالذكر من المنصوبات
كما في باب المصدر وكان على المصنف ان يقول بالاستناد الاصل المقصود ما تركيبه لانه لا يخرج
بالاصلي اسناد المصدر واهم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف فانها مع ما استندت
اليه ليست بكلام واما نحو اقام زيدان فلكونه مبتدأ الفعل ومعناه كما في اسماء الافعال والمخرج نحو
المقصود ما تركيبه لذاته الاستناد الذي في حين المستلما في الحال او في الاصل وفي الصفة والحال
المضاف اليه اذا كانت كلها جلا فلا يستناد الذي في الجملة التسمية لانها لا تكذب جواب القسم والذي
الجنس الشرطي لا ينافي في اجزاء اجزاء الشرط وجواب القسم كلاما بخلاف الجملة التوطئة والقسمية
فالفرق بين الجملة والكلام ان الجملة ما يضمن الاستناد الاصل سواء كانت مقصودة لذاتها او كالجمل التي
من جنس المستلما او سائر ما ذكر من اجل فخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
والظرف مع ما استندت اليه والكلام ما يضمن الاستناد الاصل وكان مقصودا لذاته وكل كلام جمل
لا يفسد واما قال بالاستناد ولم يقل بالاجزاء لانه اعلم اذ يشتمل النسبة التي في الكلام الخبري في
الطلب واللات في كذا كذا واحدا بقوله بالاستناد عن بعض تركيب من اسمين كالمضاف والمضاف
والتابع ومتبوعه وبعض التركيب من الفعل والاسم نحو ضربك وعن جميع انواع الازم من التركيب
البناءة المكنة بين الكلم الثلاث وسمي ام مع حرف وفعل مع فعل وحرف مع حرف وذلك لان اصل
اجزاء الكلام هو الحكم اي الاستناد الذي هو رابط ولا بد من طرفين مستندا اليه والاسم بحسب
الوضع يصلح لان يكون مستندا ومستندا اليه والفعل يكون مستندا ومستندا والحرف لا يصلح لاحدهما
والتركيب الصلي لانه من اللغة اعلم الازم والفعل والحرف لا يعدو مستادا اقام الازم والاسم مع الفعل

في الذكر

في التسمية والفعل

الضرب

وهو

او الحرف والفعل مع الفعل او الحرف او الحرفان فلا يمان بكونه كلاما لكون احدهما مستندا والآخر
مستندا وكذا الاسم مع الفعل يكون الفعل مستندا والاسم مستندا اليه والاسم مع الحرف لا يكون كلاما اذ
جملته مستندا فلا يمان به ولو جعلته مستندا اليه فلا مستندا واما نحو يارب فلقد استدعوت
لان يرب والفعل مع الفعل والحرف لا يكون كلاما لعدم المستدا اليه ولما احتجنا فلا مستندا فيها في
مستدا اليه فظهر بهذا معنى قوله ولا يمان في اي لا يستلما استناد اليه في معنى قوله والباقي قوله
بالاستناد للاستعانة اي تركيب من كلمتين بهذا الرابط او بمعنى من اي هذا الرابط **قوله**
الاسم مادل على معنى في نفسه غير مقترن بالاسم لانه التسمية **قوله** لم يقتصر على تقديم
مع قوله وفعل بك حرك واحد منهما لانه اراد ان يصح عبارة للمستدي بحرك واحد من الازم في اول
صنفه والذي تقدم لم يكن صلا مصرح به ولا المقصود منه الحرك لانه المراد الدليل على الحرف **قوله** مادل
اي كلمة دلالة والورد عليه الخطا والعقد والتضيد والاشارة وانما اورد لفظه مع احتمال الكلمة
وبغيرها اعتمادا على ما ذكر قبل من كون الازم احد الاقسام الثلاثة في قوله وفي اسم وفعل وحرف وكل اسم كلمة
لان الكلمة كلي والاسم جزية لها **قوله** في نفسه الجار والمجرور محرورا والمحل صفة لقوله معنى والضرب البارز في
نفسه لما التقى المراد بها الكلمة كان الضمير في قوله فدل على معنى في نفسها الكلمة وقال المصنف
ان الضمير في قوله مادل على معنى في نفسه وقوله غيره راجع الي المعنى وان معنى مادل على معنى في نفسه اي
باعتبار غيره كقولهم الدار قيمتها في نفسها كذا اي باعتبار نفسها ولا باعتبار كونها في وسط البلد او في
ذلك وفيه نظير لان قولهم في حد الحرف على معنى في غيره يقتضيه قولهم على معنى في نفسه ولا يقال في مقابلة
قوله الدار في نفسها كذا قيمة الدار في غيرها كذا بل يقال في نفسها وتعني الكلام ما اخبرنا عن جعل في
نفسه صفة لمعنى والضرب لانه مادل على معنى في نفس تلك الكلمة والحرف كلمة دللت على معنى
ثابت في لفظ غيره ما تغير صفة للفظ وقد يكون اللفظ الذي فيه معنى الحرف مفردا كالمعرب باللام
والمذكور بالتون وقد يكون جملة كما في هل يرقم زيد قام لانه الاستفهام معنى في الجملة اذ قيام زيد
مستفهم عنه وكذا النبي في ما قام زيد اذ قيام زيد معنى فالحرف يوجد لعناه في لفظ غيره اما تقدم
عليه كما في نحو بعري او محض عنه كما في الرجل والآن ان يكون معنى الحرف مضمون ذلك اللفظ هوكون
مضمونا للمعنى الذي احدث فيه الحرف مع دلالة على معناه الاصل لان هذا يضمن معنى له يدل
عليه لفظ المضمون كما كان لفظ البيت مضمون معنى الجار ورد عليه بل الدال على الدال على المضمون
فيما نحن فيه لفظ اخر مقترن بالمضمون فلهذا في قولك الرجل مضمون معنى التوقف الذي احدث فيه
اللام المقترن وكذا ضرب زيد في هل ضرب زيد مضمون معنى الاستفهام اذ ضرب زيد ولا بد
في المستفهم عنه من معنى الاستفهام وموجود فيه وقد يكون معنى الحرف مادل على غيره مطابقة
وذلك اذا كان الضمير لانه المضمون محاد لمعنى اضرب وتون تضرب على معنى الضمير من الازم
اضمارا وقد يكون الحرف دال على معنيين كل منهما في كلمة كحرف المضارع الدال على معنى
في الفعل ومعنى في الفاعل والاعلى في معنى الحرف ان يكون بمعنى الاسماء الدالة على المعاني
دون الاعيان وقد يكون دالة على اعتبار ايضا كالاسم في اضرب وتضرب وتضرب في

قوله في نفسه
قوله في نفسه
قوله في نفسه
قوله في نفسه
قوله في نفسه
قوله في نفسه
قوله في نفسه
قوله في نفسه
قوله في نفسه
قوله في نفسه

مستفهم عنه

خطاب المذكور فانما يفيد معنى في ارضه وهو الافعال ثم يتوب الى معنى من الابداء فمضى من ومعنى لفظ الابداء سواء مع ان يعرف بينهما ان لفظ الابداء ليس بمراد لفظ آخر بل هو لفظ واحد في نفسه الذي في نفسه مطابقة ومعنى من مضمون لفظ آخر مضاف ذلك المضمون الى معنى ذلك اللفظ الاصل فلذا جاز الاخبار عن لفظ الابداء عن الابداء ولم يجز الاخبار عن من لا الابداء الذي هو مرادها في لفظ آخر فكيف يجوز عن لفظ ليس معناه فيه لفظ غيره ولما جاز عن الشيء عتبات المعنى الذي في نفسه مطابقة فالحرف وصله لا معنى له اصيلا اذ هو كالعلم المنسوب بحسب شي ليدل على ان في ذلك فائدة ما اذا افرد عن ذلك الشيء في غير الابداء على معنى اصلا فظهر بهذا ان المعنى الافرادي للاسم والفعل في انفسهما والحرف في غيره ولا يصح الاعتراض على صراحة وبالصفات وذلك بان يقال معنى طويل في جاني رجل طويل يجعل لفظه اي الطول في موصوفه حتى صار الموصوف مضمنا له وذلك ان موصوفه معني ذ وطول فهو الابداء على معنيين احدهما قائم بالآخر اذ القول قائم بذاته معناه الطول وصاحبه لا مجرد الطول الذي في رجل وانما ذكر الموصوف قبله لتعين ذلك الصاحب الذي دل عليه طويل وقام به الطول لا يقوم به القول واما قولهم التعتد الابداء على معنى في متبوعه فكيف المتبوع معينا لذلك الذي قام به المعنى ومخصصه وكونه اياه بل المصدر في قولك ضرب زيد معني في غيره اعني ضاربه زيد لكنه عن مثله احترازه بقوله دل على الابداء ولم يوضح المصدر ليفيد في لفظ غيره معني اذ لا يصح ان نقول ضرب شديدا ولا يذكر الضارب ولا يخرج عن الوضع ويصح ان يعتد به عليه بالافعال فان ضرب موصوع ليدل على ضاربه ما ان يقع به ولا يرفع هذا الاعتراض الا بما قال بعضهم الحرف لا يدل الابداء على معنى في غيره فان ضرب مفيد في نفسه الاخبار عن وقوع ضرب وفي فاعله عن ضاربه بخلاف من فانه لا يفيد الابداء على معنى في غيره معني موصوع ليدل لقوله معني ويسمى معني قوله عن مقتدر سنان قوله في هذا الفعل هو اذ دل على معنى في نفسه مقتدر بل لا لزمنه التلذذ اعني على معنى واقع في ارضه التلذذ معينا بحيث يكون ذلك الزمان المعين ايضا مدلول اللفظ الذي على ذلك المعنى بوضعه اولا فيكون الظرف والمظروف مدلولي اللفظ واجل الوضع الاصل فيخرج عن هذا الفعل نحو الضرب والقتل وان وجب وقوعه في ارضه التلذذ معينا في نفس الامر لا ذلك المعين ليدل عليه لفظ المصدر ويخرج الصبوح والصبوح والفتولة والفتولة والبرق والبرق وان دل على زمان لكنه ليس احد الزمنه التلذذ اي الماضي والحال والمستقبل وكذا يخرج نحو خلق السموات وقيام الساعة لانه وان قدر ان الحد بان كل واحد منهما باحد الزمنه التلذذ معينا عند السامع لكن لا بدالة اللفظ عليه وضما ويخرج ايضا اسم الفاعل والمفعول عند العمل لانهما وان كانا لا يعللان عند الملامح اشتراط الحال والابداء الى ان ذلك الزمان مدلول عملها لا مدلولها وضما وكذا يخرج اسم الافعال في ذلك ليس بالوضع الاول بل بالوضع الثاني كما يجي في بابها ويدخل فيه المضارع لانه دل على ارضه التلذذ بالوضع ان قلنا انه حقيق في الحال مجاز في الاستقبال وكذلك ان قلنا ايضا بانها في الحال والاستقبال لان اللفظ المشترك في معنيين حقيقة فيهما موضوع لكل واحد منهما

خطاب المذكور فانما يفيد معنى في ارضه وهو الافعال ثم يتوب الى معنى من الابداء فمضى من ومعنى لفظ الابداء سواء مع ان يعرف بينهما ان لفظ الابداء ليس بمراد لفظ آخر بل هو لفظ واحد في نفسه الذي في نفسه مطابقة ومعنى من مضمون لفظ آخر مضاف ذلك المضمون الى معنى ذلك اللفظ الاصل فلذا جاز الاخبار عن لفظ الابداء عن الابداء ولم يجز الاخبار عن من لا الابداء الذي هو مرادها في لفظ آخر فكيف يجوز عن لفظ ليس معناه فيه لفظ غيره ولما جاز عن الشيء عتبات المعنى الذي في نفسه مطابقة فالحرف وصله لا معنى له اصيلا اذ هو كالعلم المنسوب بحسب شي ليدل على ان في ذلك فائدة ما اذا افرد عن ذلك الشيء في غير الابداء على معنى اصلا فظهر بهذا ان المعنى الافرادي للاسم والفعل في انفسهما والحرف في غيره ولا يصح الاعتراض على صراحة وبالصفات وذلك بان يقال معنى طويل في جاني رجل طويل يجعل لفظه اي الطول في موصوفه حتى صار الموصوف مضمنا له وذلك ان موصوفه معني ذ وطول فهو الابداء على معنيين احدهما قائم بالآخر اذ القول قائم بذاته معناه الطول وصاحبه لا مجرد الطول الذي في رجل وانما ذكر الموصوف قبله لتعين ذلك الصاحب الذي دل عليه طويل وقام به الطول لا يقوم به القول واما قولهم التعتد الابداء على معنى في متبوعه فكيف المتبوع معينا لذلك الذي قام به المعنى ومخصصه وكونه اياه بل المصدر في قولك ضرب زيد معني في غيره اعني ضاربه زيد لكنه عن مثله احترازه بقوله دل على الابداء ولم يوضح المصدر ليفيد في لفظ غيره معني اذ لا يصح ان نقول ضرب شديدا ولا يذكر الضارب ولا يخرج عن الوضع ويصح ان يعتد به عليه بالافعال فان ضرب موصوع ليدل على ضاربه ما ان يقع به ولا يرفع هذا الاعتراض الا بما قال بعضهم الحرف لا يدل الابداء على معنى في غيره فان ضرب مفيد في نفسه الاخبار عن وقوع ضرب وفي فاعله عن ضاربه بخلاف من فانه لا يفيد الابداء على معنى في غيره معني موصوع ليدل لقوله معني ويسمى معني قوله عن مقتدر سنان قوله في هذا الفعل هو اذ دل على معنى في نفسه مقتدر بل لا لزمنه التلذذ اعني على معنى واقع في ارضه التلذذ معينا بحيث يكون ذلك الزمان المعين ايضا مدلول اللفظ الذي على ذلك المعنى بوضعه اولا فيكون الظرف والمظروف مدلولي اللفظ واجل الوضع الاصل فيخرج عن هذا الفعل نحو الضرب والقتل وان وجب وقوعه في ارضه التلذذ معينا في نفس الامر لا ذلك المعين ليدل عليه لفظ المصدر ويخرج الصبوح والصبوح والفتولة والفتولة والبرق والبرق وان دل على زمان لكنه ليس احد الزمنه التلذذ اي الماضي والحال والمستقبل وكذا يخرج نحو خلق السموات وقيام الساعة لانه وان قدر ان الحد بان كل واحد منهما باحد الزمنه التلذذ معينا عند السامع لكن لا بدالة اللفظ عليه وضما ويخرج ايضا اسم الفاعل والمفعول عند العمل لانهما وان كانا لا يعللان عند الملامح اشتراط الحال والابداء الى ان ذلك الزمان مدلول عملها لا مدلولها وضما وكذا يخرج اسم الافعال في ذلك ليس بالوضع الاول بل بالوضع الثاني كما يجي في بابها ويدخل فيه المضارع لانه دل على ارضه التلذذ بالوضع ان قلنا انه حقيق في الحال مجاز في الاستقبال وكذلك ان قلنا ايضا بانها في الحال والاستقبال لان اللفظ المشترك في معنيين حقيقة فيهما موضوع لكل واحد منهما

هو في اصل الوضع واحد لان منه التلذذ وكذا في الاستعمال والتباس ذلك المعنى على السامع لا يدخل بكون واحد معينا وكذا يدخل الافعال الابداء لانه ليس له موضع الاشارة وكون الفعل واحدا معينا في الوضع سواء كان العارض لانها كما هي في غير لازم كما في بيت واشتريت ولا يدخل في هذا الحرف لفظ الماضي والمستقبل والحال اذ الابداء الفعل الذي مضى والفعل الابداء والفعل الحال لان لفظ الابداء ليس موضعا للحدث الكائن فيما مضى بل لكل ما مضى من الزمان اذ في المكان نحو مضى في الارض وكذا المستقبل والحال والاول والآخر الفعل دل على معنى في نفسه مفتوح بزمن من حيث الوزن حتى لا يرد مثل هذا من الاصل ولا يرد ايضا مثل الصبح والصبوح والسري ولا الامم الموضوع الابداء كسب على ارضه التلذذ كالصباح مثلا بمعنى كون الشيء في الماضي او في المستقبل فان دل على ارضه التلذذ بالجوهر والوجه لا بالوزن ومن ثم سمي هذه الدلالة مع تغيير الوزن كالتعبير وغيره من الحرف والمعنى المضى والبعث في المكان كان ارضه التلذذ قال الله تعالى كانت من العاين وانما يفيد قوله الزمنه التلذذ لانه في الماضي والمستقبل والحال والحرف ان مثل هذا الجمال لا يحسن في الكلام وكذا لفظ الاقتران عمل غير ظاهر في ما ذكرنا في تقييد ولا يورث في الحرف الابداء لانه لفظ الصريحة المشهورة في المعنى المقصود ان يصل ان ضمرا لغايب واسما الموصولة وكان التشبيه الاسمية وكما الحرف واسما الشرط واسما الاستفهام خارجة من هذا الاسم بقوله في نفسه فاحجاب ان الضمير المذكور واسما الموصولة وان احتاج حذو اللفظ آخر لكن لا يفيد ان معناها الذي هو انتم الميم وكذا في ذلك اللفظ فان لفظ الذي مثلا يفيد معناها الذي هو التي الميم في نفسها لا في صلتها وانما يحتاج الى صلتها لكشف ذلك الابهام ورفع منها الاشارات ذلك الابهام في الصلة وكذا ضمير الغايب ههنا مبهمان لكن شرط فهمها من حيث الوضع انه لا بد لهما من معين مخصوص فلذا اعتدنا من المعارف وكذا اسم الاشارة الى ان كثيرا ما يكتبون في بعض النسخة للتخصيص واما الكاف الاسمية معناها المتشابهة بخلاف الحرفية فان معناها التشبيه الحاصل في لفظ آخر وكذا معني كم كثيرا في الكثرة التي هي معني فيما بعدها بخلاف رب عند من قالوا فيها فان معناها العلة التي هي في حروفها وانما وجب القول بهذا في رب وكما الكافين الاسمية والحرفية صوتا لمدى الاسم والحرف عن الاعتراض ولو ذلك كان الفرق بين الكافين ورب وكما بما فرقنا تحكما لكن لما ثبت اسمية كم بدخول لامان الاسما عليها ولم يثبت مثله في رب وكذا في الكافين ههنا اضطررنا الى الفرق بينهما من حيث المعنى لانه ان واء الاسم الاستفهام واسم التي شرط كل واحد منهما يدل على معنى في نفسه وعلى معنى في غيره نحو قولك ايهم ضربت وايهم تعذب ضربت فان الاستفهام متعلق بمضمون الكلام اذ تعني ضربت الخاطب مستفهم عنه وعمل الشرط موجود في الشرط والحرف واي في المضعين اذ على ان ايضا وهي ليست معنيهما بعد ما احتوانا عنهما بما قاله سيوريه ان حيز الاستفهام والشرط اعني الحرف وان حذوهما وجبا من مثل هذا الاسم كقوله الاستعمال وكان لاصل ايهم ضربت وان ايهم ضربت ثم ضم معنى الاستفهام والشرط في المعنيان عارضان فيهما وان كانا لازمين وكذا اما سواي من الابهام الاستفهام والشرط نحو من ضربت

عرق سري سري
بالفتح حرف

معلم حد الاسم

اي من ضربت

المعنى في الاستعمال وكما من ضرب اضرب آيات من ضرب جميع اسما الاستعمال والسرط
المعنى في استعماله والاستعمال هذا ولو قلنا حرف لا يدل على معنى في غيره لم يدع عليه
المعنى في استعماله والكاف ورب وكلمة ومن خواصه دخول اللام والحرف والتنوين
والاستناد اليه والاضافة **قوله** الفرق بين الحد والحاص ان الحد مطرد منعك والحاص
مطرده غير منعك والمواد بلا طراد انضيف كل ما في الحد ويجعل الحد ودخول كقولك في

قوله الامم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن كل ما دل على معنى في نفسه غير مقترن هو اسم وكذا
القول في الحاصه كل ما دل على المعنى في نفسه غير مقترن هو اسم وكذا
فتقول كما يدل على معنى في نفسه غير مقترن فليس باسم ولا يصح ان يقول الحاصه كل ما لم يدل
لام التعريف فليس باسم وقد يقال العكس جعل المستدحرا والحرف مستدعا مع بقائه في الالحاق
بحاله وهذه عبارة المنطقيين بطرد قضية الحد والحرف كيد مع جعل الحرف في موضوعه كقولك
دل على معنى في نفسه غير مقترن وبمعكس كيد نحو كل دل على معنى في نفسه غير مقترن اسم وقضية
الحاصه يعكس كيد ولا يطرد وكذا نحو كل دل على اللام اسم ولا يقال كل اسم يدخله اللام **قوله** دخول اللام
اي لام التعريف الحرفية بخلاف لام الموصول في نحو الضارب والضروب فانها لا يدخل الالحاق
في صوت لاسم كيدي في الموصولات وكلاهما يرا اللامات كلاما لا يتلاءم ولا جواب لو وغي ذلك
وانما اخصت لام التعريف لاسم لكونها موضوعا لتعيين الذات المدلول عليها بما مطابقة في نفس
الذات والفعل لا يدل على الذات الاضمتا والحرف يروى في غيره لا في غيره واما قول الشاعر
بقول الحنا وبغض النجم ناطقا الى رسا صوتنا كما لا يجزع **قوله** فليست اللام فيه للتعريف بل هي اسم
موصول دخل على صرح الفعل لما بهت لاسم المفعول وهو مودك شاذ فيجب الالحاق في ضرورة
الشعر وانما اخص الحرف بالاسم لانه قصد وان يوفق الاسم لاصات في الاعراب حركة الثلث وينقص
من المضارع الذي هو فوعه فيه واحد منها فنقص ما لا يكون معمول الفعل وهو الحرف واعطوه ما
معه وهو الوقع والنصب واما التنوين فاختص من جملة افعالها الحرف بالاسم وليس للتنوين
فهي اذن اربع اقسام احدها للتشكيك بوجهه ووجهه وسيبويه وقيل يخص بالصوت وام
الفعل واما التنوين في نحو اجل واياهم فليس للتشكيك بل هو للممكن لان الاسم منصرف وانا الاري
منعنا من ان يكون تنوين واحد للممكن والتشكيك معا في حرف يفيد ابدن كالف في الواو
في مسلمان ومسلمون فنقول التنوين في رجل يفيد التشكيك ايضا فان هيت بالاسم **لخصت**
للممكن وانما اخصت تنوين التشكيك في الاسماء لانه ذكرنا في لام التعريف وانها
تنوين للممكن ومعناه كون الاسم معربا فلا يمكن الالحاق بالاسم وانما جعل الاعراب المضارع
علامة لعروضه وانما حذفت علامة الاعراب من غير المنصرف مع كونها معربا المشابهة للفعل
الذي اصله النسا والتشابهة للتعويض عن المضاف اليه كحذفت وصرت بكل قائما وسبحان
المضاف لا يكون الاسما ورا بعها لمقابلة نون الجمع المذكور اسم على نحو مسلمات على
الاعرف من قولهم ولا معنى له الالحاق بالاسم وانما قالوا انه تنوين مقابلة اذ لو كانت للممكن

جمع المونث السلام

لم يثبت في نحو قولهم عرفات ولو كان للتشكيك لم يثبت في الاعلام وليست عن ضمها عن المضاف اليه ولا
للتنوين فلم يبق الا ان يقال في جمع المونث في مقابلة النون في جمع المذكور فام مقام التنوين التي في قول
في المعنى الجامع لاقسام النون ففظ وموكون علامة تام الاسم وليس النون شي من معاني الاقسام
الحقة المذكورة فكذلك التنوين التي في جمع المونث السالم علامة تام الاسم ففظ وليس فيها شي من
كلام المعاني لكنهم حطوا عن النون بسقوطها مع اللام في الوقف دون النون لان النون اقوى واجلد
بسبب حرارتها وقال الوبع وجاراه ان التنوين في نحو مسلمات للصف قال جاراه وانما لم يسقط
في عرفات لان النانث فيها ضعيف لان النانث كانت تحض النانث سقطت والناقبة علامة لجمع
المونث وبما قال نظر في عرفات مونت وان قلنا انه لا علامة تانث فيها ممتنع للنانث
ولامتنية لانه لا يعود الضمير اليها الا مونت يقول من عرفات صارت فيها ولا يجوز مباركا
فيه الالباب والبعيد كما في قوله والارض بقل بقا لها فانها لا يقصر عن تانث صر الذي هو تانث والبعيد
والا وفي عندي ان يقال ان التنوين للصف والتمكن وانما لم يسقط في نحو عرفات لانه لو سقط
لتبعه الكس في السقوط ومع النصب وهو خلاف ما عليه الجمع السالم اذ الكس فيه متبوع لا تابع
فهو في التنوين في غير المنصرف للضرورة لم يحذفها مع انه يجوز الرجحان هنا مع العلمية حذف
التنوين واقاء الكس ويروي بتام القيس نورها من اذرعها واهلها يشرب اذ ذارها
نظر ما في كسر النانثيون وبعضهم يفتح النانث في مثل مع حذف التنوين ويروي من اذرعها كسائر ما لا ينصرف
فعل هذا في النون للصف باخلاف الاشارة في التنوين في مثل مع العلمية وقال بعضهم النون في
عوض من النصب واما تنوين التيم فهو في حقيقة لترك التيم لانه انما يوجه اشعارا بترك التيم عند التيم
في روي مطلق وذلك ان الالف الواو والبا في القوافي يصلى للتيم لما فيه من المد فسدل في التنوين ايضا
والعرف باللام **قوله** اقل اللوم عاذل والعتابا وقوية ان اصبحت لغا صابا **قوله** ولم يجمع دحوظا
الحرف في اللفظ كذا في القياس كونه في الغافية وقد يفتح عند البعض الرق المقتد يخص اسم الغافي لان الغلق
تجاوز الحد وصدقه التنوين ان يكون بده من حرف الاطلاق دلالة على التيم فاذا دخل الغافية المقتد فقد
جاوز حده ونحوه بالشرع لوزن فهو عال هذا الوجه ايضا وهو كقولهم وقام الاعمق خاوي الختر فن
فيغية ما قبل التنوين تشبهها بالحقيقة او كسر للسالكين كما في حنيد على ما في اهل الكتاب وانما الحرف
بالرق في المقتد تشبهها بالمطلق وانما اخص كون مقتدا اليه بالاسم لان المسند اليه مجز عن ما في الحال او
في الاصل كما ذكرنا ولا يخبر الاعل لفظ دل على ذات في نفسه مطابقة والفعل لا يدل على الذات الاضمتا
والحرف لا يدل على معنى في نفسه ولهذا العلة اخص التشبيه والجمع والتضفير والنسبة والانداء بالاسم
اما حذفت وضربوا فالنانث والتشبيه والجمع في راجع الى الاسم وكذا التصغير في نحو قوله
انما اميد عرا ما شذرت من هوائيا من الصال والتشبيه والجمع الى المفعول المنجوب منه ان هو للحيات و
التضفير للتشبهه نحو اس فوش موضع غير موضع كما ان النانث في ضربت في غير موضع وانما حذفت
به ربا رجونا على ما وبل رجونا رجونا وقول الجاح بلحس في ضربت اي ضربت من غير موضع
الاول بجمع والنانث في تشبيهه اذ التشبيه حتم مفرغ اليه في اللفظ عين في المعنى والجمع في مفرغ اليه

لان هذا معنى مناسب اللفظ
الجملة في هذا المعنى
لبحر كما في جمع المذكور
في جمع المذكور

لان مع

لمناسته اناها اذا قصد
الاشعار بترك التيم كقول
التنوين من المد فسدل في التنوين
على الفعل ايضا

والنانث

او كثره في اللفظ غير في المعنى وارجعوا في اللفظ وارجعوا في المعنى وارجعوا في المعنى وارجعوا في المعنى
مع كونه اياه في المعنى التاكيد والتقرير والاعراب مما يصدق التاكيد ان يذكر لفظين ضاعدا كقوله
في بعض المواضع بحراء محرى السيد والمجوع لما من ان التاكيد اللفظي لصاحبه في اللفظ
وان كان اياه في المعنى فقوله اضربا عنقه مثل بئسك وسعدك وقوله تراجع البصر كمن في كونه اللفظي
صورة المشي وليس به واخص الاضافة اعني كون المضافا بالاسم لان المضاف اما متضمن كما في غلام
رجل ومتصرف كما في غلام زيد والتخصيص والتعرف من خصائص الاسم كما صرح في التفسير واما الاضافة
في نحو ضارب زيد وحسن الوهم ومؤدبا بحرام وان لم يخص المضاف ولم يسم في غير هذه المواضع
فلا يكون المضاف في مثلها الاسماء ايضا ولم يذكر المصنف من خواص الاسم كونه مضافا اليه بل لا يعلو
مثل قوله بوبوم يح الله الرسل من اضافة الظروف الى الافعال وعند بعضهم من خواصه ايضا واعتدوا
عن البراد المذكور بان المضاف اليه في حقيقته المصدر للدلول عليه بالفعل اي يوم مع الله فيل والدليل على
ان المضاف اليه هو المصدر ريم المضاف به مع طو الفعل من التعريف نحو ايتك يوم قدم زيد الحان
او البارء واما انا فلا اضمن صحة هذا المثال وجميع مثله في الكلام والظاهر ان المضاف اليه لفظ في نحو يوم
قدم زيد اجملة الفعلية في الفعل وحده ان الاسم في قولك ايتك ريم الحان امين المضاف اليها
واما من حيث المعنى فالمصدر هو المضاف اليه الزمان في الجملة **قوله** وهو مهوب ومن العرب
المركب الذي يشبه مبنى الاصل **اقول** هذا صواب الاسم لا مطلقا للمركب بل في وصف
الاسماء فلا بد كقولنا اقسامها فانه قال الاسم العرب هو الاسم المركب وكذا جميع الحروف التي ذكرها في
الاسم ولفظ المركب يطلق على شيين على اطلاق الجزئين والجزء الثاني الذي هو المضاف والجزء الاول الذي
كايقال في ضرب زيد مثلا ان زيد مركب في ضرب ومنه الذي زيد وهذا كما يقول مثلا الاصل
موزون فيقولون بما معانجه ومراد المصنف المعنى الاول وليس من ان المركب اصطلاح
في مجموع اثنان في كل واحد من جزئيه واحرا به فقوم ان العرب لا يكون الاسم مركبا من شين فصاعدا
لحمه عشر وخمسة وهذا ما المصنف يورد في حروف هذه المقدمة الفاظ غير منزهة في المعنى
المقصود اعتمادا منه على غنائه وينبغي ان يحار في الحروف اوجه الالفاظ في المعنى المراد وكثير من
الالفاظ المشتركة فكيف يستعمل اللفظ موزون في المعنى المقصود اطرح ثم وان تزلنا عن هذا المقام
وسلنا ان المركب في الظاهر هو اصل الجزئين واللفظ ليس كل اسم مركب الى غيره غير مشابه بل اصل
مع بل الاسم المركب الى عامله الا ترى ان المضاف اسم مركب الى المضاف اليه ولا يتحقق هذا المركب
اعرابا بل المضاف اليه يتحققه بالتكيب للاضاحي لان المضاف يعمل على قول او امر والمقدر على
لاخر كما في وكذا التابع مع متبوعه لا يتحققا بهذا التركيب اعرابا معينا وكذا اما الحروف
الموجودة في اوائل السور نحو حم ويس **قوله** مبنى لاصل هذا ايضا من ذلك لانه اصطلاح محله
ومراد به الحروف والفعل الماضي والاسم على افرق في الشرح وان اصل لفظ مبنى لاصل على بعضه
اللفظ من المعنى المنزهة في مطلق الافعال وان كانه مضارعه اذا اصل جميع الافعال البناء على
ما ذهب اليه البصريه في قوله عليه اسم الفاعل اسم المفعول والمصدر وجميع باب ما ينصرف

لا يتركب

من الاما

بعض الاما

لان احاد من العرب الكوفيين في كون المضارع اصلا في الاعراب كلامه لتوارد المعاني عليه كما يحكي في باب
لم يرد ما ذكرنا ولا يرد على تسيبه المبنى لاصل الحروف والمضارع والمصدر نحو اعجبهم ضرب زيد حروا
اصح ذلك بان يقال المصدر من مشابه الماضى فتدبره فتح ان اي ان ضرب والاسم يصاحبه
لماضيه ان ضرب لان مشابه المصدر لطلق الفعل بسبب عمله في مشابهة الماضى بل لا يعلو
ان كان في حال والاستقبال وانما ذكر في صال المعرب التركيب وكونه غير مشابه للمبنى لاصل احراز
من قيمه المبنى وذلك لان الاسم اما ان يبنى لحد من موحى الاعراب اعني المعاني المتعارفة على الاسم الى
كالفاعل والمفعول والاضافة وهو الاسم المدروسة تقديره كما في المصدر نحو واصل تان
لله واما الحروف التي نحو الف بانا نا وكو زيد عمرو بكر والاصوات كخ وجرع والمعاني المحببة
للاعراب انما حدث في الاسم عند تيسره مع العامل فالتركيب شرط حصول موحى الاعراب
فلما قال المركب الذي فيه سبب الاعراب فخرج من هذا الاسم المحببة عن السبب وكحي في التفسير في
باب التقابل كين تحقيق الكلام في الاسماء المدونة تقبل ان الله واما ان يبنى مع حصول
الموجب للاعراب لوجود المانع منه والمانع مشابهة للحرف او الفعل على ما يحكي في باب المبنى وذلك
في المضمرات والمبهات واسماء الافعال والمركبات وبعض الظروف على ما في قوله الذي يشبه مني
لاصل يخرج هذه الاسماء وانما المحاران بالجنس ايضا لكونه اخذ من الفصل **قوله**
وتختلف آخر باختلاف العوالم لفظا او تقديرا **اقول** هذا الذي جعله المصنف ليعلم تمام حكاية
مكا من احكامه لانه جعله النحاة صال المعرب فقالوا المعرب ما يختلف آخر باختلاف العوالم قال
المصنف وهو الحق بل من الدوران المقصود ليس مطلقا لاختلاف آخر بل لاختلاف الذي يصح
ومع ذلك مثل هذا الاختلاف موقوف على معرفة المعرب اولا فان جازنا المعرب بالاختلاف كان معرفة
المعرب متوقفة على معرفة الاختلاف توقف كل محدود على قدره فيكون دورا هذا ان قصدت معرفة
المعرب لتمييزه عند المشي الكلام فيعطي بعد تعقل حقيقة حقه من اختلاف الآخر اما ان يبنى لاختلاف
الصحيح لامن معرفة المعرب بل حصول الاختلاف في كلام صحيح موقوف كالقرآن وغيره جاز تعرف
المعرب بذلك لاختلاف لعدم توقف معرفة اذن على معرفة المعرب فان قيل في فرق بين المعرب
والمبني في الحكم المذكور فان المبنى ايضا يختلف تقديرا وذلك في اصل تسمية اعني المركب منه على
مع العامل نحو جاني هو لاء فهو مثل قاض فاجواب ان المعرب يختلف آخر تقديرا اي يقدر لا على
على حرف الآخر ولا يظهر ما للتعذر كما في المقصور واللاستقبال كما في المنقوض بخلاف المبنى
فان الاعراب لا يقدر على حرفه الا حين اذ المانع من الاعراب في جملة وهو مناسبه للمبنى لاني
آخر نحو هو واسم وقد يكون في آخره ايضا كما في جملة نحو هذا فلفظا يقال في سؤالا به انه في محل الرفع
اي في موضع الاسم المرفوع بخلاف المقصور في جلي لفظه فانه يقال ان الرفع مقدر في آخره **قوله** لفظا او
تقديره مصدر للمفعول اي يختلف آخره اختلافا موقوف او مقدر انما نصب على المصدر
وجوز ان يكون المضاف مقدر اي اختلافا لفظ او تقديرا **قوله** الاعراب ما يختلف
آخره **قوله** هذا كلام احد على ما يوزن به كلامه في الشرح **قوله** ليدل على المعاني المتصوره عليه **اقول**
بان لفظه وضع الاسم والعمارة في قوله آخر المعرب وفي قوله به لما قوله الصنف

كوه النسخ للثالث من الفهرست
الوادع مع والمعلومة حسب
الوا الحظف والقدار مع
دوم في الشعر والقرآن بالنصب
لا تاكل السواد من اللبس والجماع
للمعنى يبرع والديوان كما في
فانه الاعراب هذا

جاء في

دال على متساها الطاري ومن هذا المعنى ان يكون في الهمزة بعد وقوعه في الكلام لا بد ان يكون في
معنى كونه عند الكلام او كونه فضلا فضل علامته ابعاض حروف الدال التي هي اخفا عن الحركات و جعلت
في بعض الهمزة حروف المد والاسماء الستة والشيء والمجوع بالواو والنون لعل من كونهما في كل واحد
منها ولم يختلف حروف مد احسنه لما قصد ذلك ليجعل في الهمزة الستة لاء الكلمة او عينها علامة
وفي الشيء والمجوع حرفا التثنية والجمع علامتين كذلك جعل التخفيف وجعل الرفع الذي هو اقوى
الحركات للعد ومن ثمة الفاعل والمبتداء والخبر وجعل النصب للفضلات سواء اقتضاها وهاجرت
الكلام بلا واسطه لغير المفعول مع من المفاعيل والحال والتعيين واقتضاها بلا واسطه حتى
كالفعول والمستثنى غير المفعول والاسماء التي هي حروف الاضافة اعني حروف الجر وانما جعل للفضلة
النصب الذي هو اضعف الحركات واخرها لكون الفضلات اضعف من العود و لكن منها ثم ارد
ان يبين علامه ما هو فضله بواسطه حروف ولم يكن يقع من الحركات غير الكرف في مع كونه منصوب المحل
لان فضله مضار معنى كون الهمزة مضافا اليه معنى العود بحرف معنى آخر متضمنا الي المعنيين
الذكورين علامته الحرف فان سقط منه الحرف ظهر الاعراب المحلى به في هذا الفضله الله لافضل واذا عطف
على حرف فاجل على الجرازا ويز من كل على النصب المقدون وقد جعل على المحل كما في قوله ن وسما
بروسم واجلهم بالنصب وان سقط الحرف مع الفعل لزوما كما في الاضافة زال النصب المقدون
كما سيجي ثم اعلم ان محذور هذا المعنى في كل اسم هو التكليم وكذا محذور علامته انما هي الحرف
منه العلامات الي اللفظ الذي بواسطه قامت هذه المعاني بالاسم بتمتع مالا يكونه كالتب للعلاقة
كانه كالرب للمعنى العلم فيعمل العاقل في الفاعل هو الفعل لانه صارا يخرج من الكلام وكذا العاقل
في كل واحد من المبتداء والخبر هو الآخر على مذهب الكسائي والفرع انما ذلك منها صارا بعد
واختلف في ناصب الفضلات فقال الفراء هو الفاعل مع الفاعل وهو قريب على الاصل
المذكور اذ باسناد احدهما الي الآخر صارت فضله فمما سبب كونها فضله فيكون ان ايضا سبب
علامه الفضله وقاله ثم بنى معا وبنى معا الفاعل وليس يعبد لانه جعل الفعل الذي هو المجرع
القول بانضمام اليه كلاما مضار غير من الاسماء فضله وقال البصريون هو الفاعل نظرا الي
كونه المقضي للفضلات وقول الكوفيين اقرب على الاصل المهم المذكور وجعل الحرف في الموصول
لا يخرج من الكلام الي الفضله عما ملا للجر في ظاهر الفضله اذ تشبهه حصل كون ذلك الاسم
مضافا اليه تلك العدة ثم قد حذف حرف الجر لزوما مع الفعل الذي اوصله الحرف الي الفضله
لغرض التخصيص والتعريف في الاسم كما يجي في باب الاضافة فنزل النصب المحلى عن المجرور لفظا
لكون الناصب اي الفعل مع الفاعل محذورا سيما منياع حروف الجر الدال عليه فكان اصل
غلام زيد غلام حصل زيد فاذا حرف الجار قام الاسم المراد تخصيصه او تميزه مقام الجرازا
فلا يفضل منهما كما لم يفضل بنى عرف ومجرور ومعنى ايضا الدلالة على معنى اللام نحو غلام زيد
اذ هو محض الدال وعلى معنى من في نحو خاتمة فضله اذ هو متبني بالمان ونحل عمل الجرازا على هذا
اجل على حرف الجر كما يجي ولو كان قياس المستثنى عن المفعول بالواو والمفعول مع الجرازا ايضا

فضلتان بواسطه الحرفين لكن لما كان الواو في الاصل العطف وعين محض اصل التثنية وكان الهمزة على
الفضله ايضا كالمستثنى المفعول ولم رواعما لهما فيتم بعد ما منصوبا في اللفظ هنا واما المجرور فلا نظرا
على معانيها شي بل معانيها طارئة على معاني الفاظ آخر كما في صر في حل الهم واما الافعال فلا يلزمها الا معني
واصل طاري كما مر اقل نظرا عليها في بعض المواضع اصل معينين ملتبسين كما في قولك ما باله خاصة
ويظلمك على الجي في فتم الافعال فاعتبر ذلك الكوفيون وقالوا اعراب المضارع اصيل اللفظ المشابهة
الهم خلافا للبصرين على الجي في ثاب فظن هذا التفران الاصل في الهمزة الاعراب الاسماء دون الافعال
والحروف وان اصل كل اسم ان يكون معي با فان يسئل كيف بذلك واصل الهمزة المرفاد وهي في طلة
المرفاد غير مستحقة للاعراب كما تقدم في الهمزة المعروفة قلت انما حكم ذلك اللفظ الواضحة لم يضع الاسماء لا
ليستعمل في الكلام من كونه فاستعملها من جهة مخالفة لفظ الواضحة فينا المفردات وان كانت اصيل للمركبات
عارض لها لكون استعمالها من جهة عارض لها غير وضعي وقد خرج من عموم قولهم اصل الهمزة الاعراب
صنعان منها اصلهما اصوات كج وجه وده لان الواضحة لم يضعها الا مفردة لانها لم يكن في الاصل
كلمات كما يجي في بابها والثاني اسماء حروف التثنية لانها كانت حروف التثنية التي ليست بحكم ومن ثم كانت
او ايها تلك الحروف والحكمة اللفظية فانهم لما لم يمكنهم النطق بالالف الساكنة نوسلوا اليه باللام المتحركة
كما نوسلوا الي النطق باللام المتحركة الساكنة بالالف المتحركة اعني الهمزة ولما الف الهمزة لا اوله
الهمزة فسد عن عود ولا نقول لام الف واما قوله نكتبان في الطر بلام الف فقصوده اللام
الهمزة في صور له ولو نظرا الواضحة في الضمير الي وقوعها مركبتين كانا مع اثنين في نظره فلم يجران
يصوغها على اقل من ثمة احرف لا تكملها على اقل من ثمة احرف المجرور قد صر منه شي كيد وجمع
ضاع كثيرا منها على حرفين كج وجه ويا ونا وانما صاع على اقل من ثمة ما كان يعرف انه يكون في الركا
مشابهة الحرف كما وض ويا الضمير وكاف فعلم انه ليس بسور عليه يجوز بناوه على اقل من ثمة ثم بقول
الكسائي والغراء ما الرافعي تراخى المبتداء واخذ على رقع من انه يجب تقديم العامل على المفعول فيلزم
تقديم الشيء على نفسه لان المتقدم على المتقدم على الشيء متقدم على ذلك الشيء وانما لم يلزمه ذلك لان
العامل في نحو ليس مؤثرا في الحقيقة حتى يلزم تقديمه على انه بل هو علامة كما صر ولو اجاب ايضا
تقدمه لكونه كالسبب كما مر قلنا ان كل واحد من المبتداء والجرير متقدم على صاحبه من وجه متاخرين
مع آخر فاذا اختلفا في مكان فلا دورا ما تقدم المبتداء وهو المقصود من الجملة لانك انما ابتداء الهم
لغرض اخبار عنه والغرض وان كان متاخر في الوجود الهم انه متقدم في الفضل وهو الغلة الفاعل
وهو الذي يقال اول الفكر آخر العمل فيرفع كل منهما صاحبه لتقدمه في رفع المبتداء والخبر اذن
كعملية الشرط فيه متاخر عنه باخر الفضلات عن العمل بالمبتداء والخبر على هذا التقدير اصلان
الرفع كالفاعل وليس المحو لئلا يرفع عليه وهو مذهب الخفش وابن السراج ولادليل على
ما عرفت الي الخليل من كونها في عين على الفاعل ولا على المعنى الي سسوه من كون المبتداء اصل
الفاعل في الرفع وعلى الشيء المذكور التمييز والحال والمستثنى الفضله اصول في النصب كالمفعول
وليس المحو عليه كما هو مذهب النخاعة ولما كان مستكرا في ظاهر الهمزة المبتداء والخبر لما

في الازدهار من تقدم الموزع على الازدهار...
معتبر كان وطيب وكان وان واخرها وما ولا التبرية على ما جي في ابوابها ضارنا المودة في ضيوت
الفضل منصفه وهي اسم اربعة التبرية وجن كان وكاد ومفعولا ظن ووجه مشا بهما جي في
ابوابها وانما جان تقدم كل واحد من جنين لا سببية على رفر لعل كل واحد منهما في رفره والعامل
الزينة على معي له لكن لا ولي تقدم المتدلية سبق وجود المحرمة على الحد وان كان الحد متقدما
في العناية ولم يلزم على هذا جواز تقدم الفاعل على الفعل لان الفاعل معمول للفعل وليس على ذلك
كما كان المتدلية في الحد ولم تصدوا حال المفاعيل ولم يلزموها موضوعها الطسعي اعني ما جعل له
لكونها فضلات وظهرت ان اصل الاسماء لا عراب فاصدر منها فاطلب لبناء على كاد
في المضمرات والمبهات واما الارتفاع والكليات وبعض الظروف واما الاصوات واسما و
التبجي فبها وها اصلي ولا يحتاج الى تعديل واعني بما في نحو قوله ندا عن اسم الشيب في مستقيم
وقوله اذا جمعوا على الف وواو وبها حاج منهم ط ال معلن كونها من كيتين وهي خلاف اصل
قوله وانواع رفع ونصب وجرفا لرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجرف علم الاض
اقول اعلم ان الحركات في الحقيقة ابعاض لظروف العلة ضم الحرف اسان بعد بلا فصل
بعض الواو وكسرها لسان كجاليما وفتح الالبان من الالف والالف في كة والمكون من صفات
الجسام فلا كحل الاصوات لكك لما كنت تاتي بحقيقتي كة بلا فصل بعض حروف المد وبعض ذلك
سكون الحرف فالحركة اذن بعد الحرف بلا فصل فاذا اشبعنا الحركه وهي بعض المدحارت حروف
مددنا ما وانما قيل علم الفاعل رفع لانك اذا ضمنت الشقين لخرج هذه الحركه ان تقعنا عن
مكانها فالرفع من لوازم مثل هذا الضم وتوابعه فسمي حركه البناء وحرية الاعراب رفاعلان
دلالة الحركه على المعني باسم لتتوابع نفس الحركه اولاً وكذلك نصب الفم تابع لفتح كان الفم كان شيئا
سا قفا فنصبت اي اقمه بفتحك اياه فسمي حركه البناء فتحا وحرية الاعراب نصبا واما جرح النك
الاسفل وخفضه فهو كسر الشيء اذا المكسور سقط ويهوي الى اسفل فسمي حركه الاعراب جرحا
وحركه البناء كسر الارتفاع والارتفاع وضع واظهر في المعني المقصود من صورة الفم من الثالث
ثم الحزم معني القطع والوقف والسكون معني واحد والحرف الجازم كالمشي القاطع للحركة او للحرف
ضني الاعراب حركه والبناء وفتحها وسكونا وانما سمي الحرف معي بالاعراب ابانه المعني والكشف
من قوله علم الشيب يعر عنها لسانها اي سمن وهي التي يبنيها لبقاه على حالة واحدة كالبناء
المرصوص **قوله** فالرفع علم الفاعلية اي علامتها والواو في كادنا ان يقال الرفع علم كون لايم
عن الكلام ولا يكون في غير العربة والنصب علم الفضلة في لاصل ثم يلزم في العربة شهابا الفضلة
كما مضى وعلى قول المصنف الرفع في لاصل علم الفاعلية والنصب علم المفعولية ثم يكونان فيما
يشابهما واما الجرح فاعلم لا ضا و اي كون لايم مضا فاله معني اولفظ كما في غلام زيد وجرح
فالرفع ثلثة اشياء الضم والالف والواو في نحو جاني مسلم ومسلمان ومسلمون وابوك والنصب
اربع الفتح والكسر والالف والياء في نحو ان مسلما ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين والجرح ثلثة

التي هي عيب البعض
التي هي عيب البعض
التي هي عيب البعض
التي هي عيب البعض
التي هي عيب البعض
التي هي عيب البعض
التي هي عيب البعض
التي هي عيب البعض
التي هي عيب البعض
التي هي عيب البعض

الرفع
الابتداء

اشياء

اشياء الكسر والفتح والباء في زيد وواحد وسلسل وسلسل وياك وكل ما سوي الضم في الرفع
والفتح في النصب والكسر في الجرح وعما كما جي ومن الضم والرفع عموم وخصوص ما كونا الرفع
اعم فلو وقع على الضم والالف والواو وما كونه اخص فتكون فلان الضم قد يكون علم العربة كما في حاء
الرجل وقد لا يكون كما في حيث وكذا الكلام في النصب والجرح واذا اطلق الضم والفتح والكسر
في عبارات البصيرة فمن لا يقع الرفع على حركات غير اعلى يسه ناسه كانت كصحة حيث او لا كصحة
قاف قل ومع القرينة يطلق على الحركات الاعلى يسه ايضا كقول المصنف بالضمه رفعا و
الكونيون يطلقون الفاء احد النوعين على الآخر **قوله** وانواع رفع ونصب وجرح الرفع والنصب
والجرح هذه الحركات كما ذكرنا او الحروف وعلى مذهب من قال الاعراب الاختلاف قاله الرفع
اشغال الرفع والاعراب العربة والنصب اشغال الاعراب والاختلاف في الاعراب الاختلاف في الاعراب
والظاهر في اصطلاحهم ان الاعراب من الاختلاف التي ترى ان البناء والضم وهو عدم الاختلاف
اتفاقا ولا يطلق البناء على الحركات وانما جعل الاعراب في آخر الكلمة لانه دال على وصفه لا سم
اي كونه عربة او فضلة والدال على الوصف بعد الموصوف **قوله** والعامل ما به يتقوم المعني
المقتضى **اقول** انما بين العامل لاحتياج قوله قبل ويختلف آخر لاختلاف العامل الى بيان
ومعني بالتقوم نحو من قيام العرض الجرح من فاعلية كون الكلمة عنده او فضلة او مضافا
اليها كالا عراض ايقع بالعبء والفضل والمضاف اليه بسبب توسط العامل للمجرد هذه
المعاني هو التسليم والامة العامل ومحمل الاسم وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو التسليم
لكن النجاة جعلوا الامة كاتفا هي الموجد للمعاني وعلاماتها كما تقدم فلذا سميت الامة عوامد
فالبا في قوله به يتقوم للاستعانة نظرا الى ان المسمى علاما في حقيقة آله والمعوم بالتسليم
وليس لما كما في فوكك قام هذا العرض بهذا المحل ولا شك ان في لفظ المصنف ايها لان
الظاهر في نحو قام به ويقوم به هذا المعني بالخير واذا ثبت ان العامل في الاسم محمل
بواسطة في ذلك الاسم المعني المقتضى للاعراب وذلك المعني الاسم عنده او فضلة او مضافا
اليه العربة او الفضلة فاعلم ان منهم خلافا في ان العامل في المضاف هو اللام المقدره ومن
او المضاف فن قال انه الحرف المقدر نظرا الى ان مضاها في الاصل هو الموقع للاضافين
الفعل والمضاف اليه اذا صل غلام زيد غلام حصل لزيد معنى المضاف فاقم بالمضاف اليه
لاجل الحرف ولا شك هنا على جرح الحجر مقدره وان ضعف مشه في نحو ضرب في قول ربه وذلك
الذي عليه بالمضاف الذي هو مختص بالمضاف اليه كما ان نصب ان المقدره في نحو اخضر الوعي
ضعيف فاذا وقع من مضاف السببية او الواو والجم كما جي في باب نواصب المضارع جازها
مطرده او كذا الجرح من المقدره بعد الواو والفاء وليس بضعيف ومن قال ان العامل
الجرح من المضاف وهو لا وفي قال ان جرح الحجر به منسوخة والمضاف معني مضاها
ولو كان مقدره لكان غلام زيد كة كغلام لزيد يعني كون الثاني مضافا اليه حاصل بواسطة
لاول فهو جرح بنفسه وقال بعضهم العامل معني المضافة وليس بشي لانه ان اراد كون لايم

مضافا اليه فهذا هو المعنى المقضي والعا مل به يتقوم المعنى المقضي وان اجد بها التثنية التي
بين المضاف والمضاف اليه فينبغي ان يكون العا مل به الفاعل والمفعول ايضا التثنية التي بينهما
وبين الفاعل كما خلف العا مل به في الفاعل هو ال استناد **قوله** فالفرد المنصرف و
الجمع المكسر المنصرف بالضمه رفعا والفتح نصبا والكسرة حرا جمع الموبت السالم بالضمه والكسرة
عني المنصرف بالضمه والفتح اخوك وابوك ومجوك وهنوك وفوك و ذوال مضافه
المغيبه المسمى بالواو والواو واللف والياء المشي وكلام مضافا اليه ضمير وانسان بالالف الياء
جمع المذكور الم والو وعشرون واخوانها بالواو والياء **قوله** هذا تقسيم ال اسماء
المعربه بحسب اعرابها المختلفة وذلك ان الرفع ثلثة اشياء وال نصب اربعة واجز
فهو يد بيان محال هذه الاعراب وان كل واحد منها في اي معنى يكون فبدا بمعربات
اعرابها بالحركات لانها الاصل في الاعراب فحتمها وقسمها لثلاثة اقسام احدها ما استوي
الحركات الثلاث كل واحد منها في محلها اعني الضم في حال الرفع والفتح في النصب والكسرة في
الجر وهو شبيهان احدهما المفرد الذي لا يكون مشي ولا مجزعا سواء كان مضافا او لا المنصرف
اخران عن غير المنصرف وكان عليه ان يضم قبله آخر وهو ان لا يكون من ال اسماء الستة
ولا يجوز ان يكون قوله المفرد احرار عن المضاف فخرج ال اسماء الستة اذا احتج عنه لوجوب
ان لا يستوي في شئ من المضاف والحركات الثلاث وثانيها الجاع لئلا يتوحد الجمعية احترازا
عن التثنية اذا اعراب بالحرف وعن المفرد اذا قد مر ذكره والنكسر احترازا عن السالم لان اعراب
المذكور منه بالحروف والموبت عن يستوف للحركات والاضراب احترازا عن غير المنصرف نحو
مساجد وانبياء وانما اعراب جمع المكسر اعراب المفرد اي يجمع الحركات لثباته للمفرد كونه
صيغة مستانفة معنية عن وضع مفردة وقد يكون بعضه فحالف لبعضه كالصيغة كالمفردات
المتخالف الصيغ وايضا لم يطرده في آخره حرف لين صلح من جعل اعرابا كافي الجمع بالواو والنون
قوله بالضمه رفعا بالجر والجر وحى المبتداء وقوله رفعا مصدر بمعنى المفعول كقولهم
الفاعل رفع اي من فروع وانصاه على الحال اي من فروع عين والعا مل به الحال والجرور و ذوال
الضمير المستكن فيه والباقي قوله بالضمه معني مع ويجوز ان يكون المعنى جائيتان بالضمه ومعني
الكلام فاني بهذه الحركه المعينه في حال كونها من فروع عين اي مصاحبين لعلم العدة وكذا قوله
والفتح نصبا وامثاله من باب العطف على ما ملين مختلفين نحو هذا المصنف قياسا كحوا في
المدارنيا والحجة عمرا على ما جئ والباقي من الثلاثة لاقسام ما فيه بالضمه رفعا والكسرة نصبا
وجرا وهو شئ واحد اعني الجمع وهو جامع لقبيلتين احدهما ان يكون جمع الموبت احترازا عن
جمع المذكور الذي هو بالواو والياء والثاني ان يكون سالما احترازا عن المكسر المستوي للحركات
نحو رجال والضم والفتح نحو مساجد وانما نقص هذا الجمع الفتح واتباع الكسرة اجراء له محري اصله
اعني جمع المذكور السالم على ما جئ بعد والثالث ما فيه بالضمه رفعا والفتح نصبا وجر وهو نصبا
في واحد غير المنصرف مفردا كان او مجزعا مكسرا نحو احد ومساجد وانما نقص الكسرة واتباع

الفتح

واحد الفتح لما جئ به باه ثم من اعراب اعرابها بالحروف وقسمها ايضا لثلاثة اقسام احدها ما استوي
الحروف الثلاثة كلام في محلها وهي ال اسماء الستة بشرط افرادها وكونها عن مصرفة واصنافها الى غير
بالمستكمل لانها اذا تثبتت او جمعت فان اعرابها اعراب ساير ال اسماء المثناة والجمعة وكذا اذا صفت
لانها المنصرف منها محركة ولانها وجوب اليم وزن فعمل حرف العلة المحي بالجرابا محي كقولهم انما لنا الحركه
وانما اشترط اضافها اليه اعراب المستكمل لما سيجي ان المطوع منها عن ال مضافه محي كقولهم انما لنا الحركه
المضاف الى اية المستكمل لانها لم يسميها بالاسمي ونصرت هذه ال اسماء الستة بمعنى عن الاحترازا عن تثنيها و
جمعها وتثنيها وهم في اعراب هذه ال اسماء افعال والافعال عندك ان اللام في اعرابها وهي ابوك و
اخوك ومجوك وهنوك اعلو للمعاني المت و كالحركات وكذا العين في الباقي منها اعني فوك و ذوال
اي في حال الرفع لأم الكلمة وعنها علم العدة وفي النصب بحر علم الفصلة والمضاف اليه مع كونه بركة
من ايام الكلمة وعينها وسنشد هذا الوجه بعد ذكر ال او المفعول فيها فنسبوه فنسبوه ان هذه
ال اسم الحركات ما قبل اعرابها حركات اعرابها كافي امه وانتم ثم حرف الضم للاستفقال فبع ال واو ساكنة في
الكسرة ايضا للاستفقال فانقلب ال واو بالكسرة ما قبلها وقلبت ال واو والمنفحة الفا لفتحها وانفجح بها
والاعراب اضعية انه كيف ضالفت ال اربعة منها اعني الحز وفي اللام اخواتها من يرودم وفي ال اللام في
المضافة واي ش الغرض من ردها اذ لم يكن لاجل الاعراب بالحرف وايضا اتباع حركة ما قبل الاعراب
لحركة الاعراب اقل فليل وايضا استفاد من الحروف ما استفاد من الحركات الظاهر ففلا تحوها من لها في كنها
اعلا ما على المعاني وقا المصنف ظاهر يذهب سيبويه ان لها اعرابا بين تقدير الحركات ولفظ الحروف
وقال انه قد راى حركة ثم قال في الواو وهي علامة الرفع وهو ضعيف لحصول الكفاية باحد المعربين وقال فيكون
انها معرفة بالحركات على ما قبل الحروف وبالجرور ايضا وهو ضعيف لمثل ما ضعف له ما اول المصنف كلام
سبويه وقال في نفس انها منيرة للاعراب كالحركات وسعد مر فوال في فوك و ذوال بقا المعرب على
حرف واحد وذلك مما نظره وقال ال يعني انها معرفة بالحركات منقولة من حرف العلة الى قبلها وانقلبت
ال واو بالياء لانك را قبلها والعا لا ساحة كافي باليد وهو ضعيف لان نقل حركة الاعراب الى ما قبل
الحرف لم يثبت الا في الوقف بشرط سكون الحرف المنقول اليه وقال اللان في انها معرفة بالحركات
والحروف باسرها منها للاشباع كافي قوله ادنوا فانظروا وقوله سماع من فروع عنصوب حوز
وهو ايضا ضعيف لان مثل ذلك لقرون النقص وسوم صرفة فلا اختلال ال في الوزن وايضا
فوك و ذوال على حرف وقال الجري انقلابها هو الاعراب واما ما فالام او عين وعلى قوله لا يكون
في الرفع اعراب ظامي وهو ضعيف لانه الواو في الظاهر على الفاعلية كالضمه وقال على
انها حروف اعراب وتدل على الاعراب فان ارادها كانت حروف اعراب بدون الاعراب علمها ثم
جملت كالحركات فذلك ما اختاره وان اراد ان الحركات مقدرة عليها لان مع كنها كالحركات
لاعرابية فهو ما حل المصنف كلام سيبويه عليه وقال المصنف ان الواو والالف الياء مبتدئين
لام الكلمة في اربعة ومن عينها في الباقي لان دليل الاعراب لا يكون من سجع الكلمة فبديل بعد المبتدئ
المبتدل منه وهو الاعراب كالباقي في بديت فبديل الثالث بخلاف الواو التي في اصلها ولا سود و فوك

اعراب ال اسماء

على حرف نعام البدل مقام المليل هنا كلاه ويقال عليه اي محذور بلزم من جعل الاعراب من حروف الكلمة لخص
التخفيف فينصرف على بصح الاعراب من حروفها كما انصرف في المشي والجمع على بصح الاعراب من حروفها كما انصرف
النسبة والجمع انصرف في المشي والجمع ثم يقول انما جعل الاعراب بالحروف الموجودة دون الحروف على
ما احتسبنا نوطية لجمال اعراب المشي والجمع بالحروف لانهم علموا انهم يحولون الاعراب بما لا يستغنى عن
الحركات والحروف وان كانت فروع الحركات من حيث تولدها منها واستدلوا بالفرق لان الحروف
اقوى لان كل حرف منها كحرفين او اكثر فذكر هو ان سلسل المشي والجمع مع كونها فروعين للمفرد بل
الاقوى واختاروا من جملة المفردات هذه الهماء واعربوها بهذا القوي لسبب في المفردات التي
بالحركات التي هي الاصل والحروف التي هي اقوى منها مع كونها فروعها وفضلوها على المشي والجمع
باستغناء الحروف لثقله كلاً في موضع وكل واحد من المشي والجمع لم يستوفها والا كان كل حرف
فيها معاً في موضع وانما اختاروا هذه بخلاف نحو عدل شابهتها المشي باستلزام كل واحد منهما اذا
اخرى كالاخ والاب للابن وضوا ذلك حال الاضافة ليظهر ذلك الازم فيقوى المشابهة في خصوص
منه الهماء من حيث الهماء المفردة المشابهة للمثنى من لزم بعضها وعين الهماء في حروفه بصح القول
مقام الحروف واستراحت من كل ما اخلا وحروف اجنبية مع ان اللام في اربعة منها كما انها محلوته
للاعراب فقط لكن بما محذوفه قبلها من حيثها في اذن الحركات للاعراب وكذا الواو في فوك
لانها كانت بعد له منها الهم في الافراد فلم يرد الى اصلها الا للاعراب اما نحو جرت فليس له حرف
واما نحو ابراهيم فغير الوصل منه بل من اللام بل لا يعللها فيها اما في النسب في نحو ابي وسوي
فكان لا يعللها بغيره والحرف المصود حمله كالحركات من هذه الهماء واو واخترها
ليكون الواو التي هي فيها اصل الرفع التي هو سابق الاعراب فمن لم يعللها منها نحو ابراهيم اذ لام باء ثم
يعول جعلوا الواو في الجروا كذا في النصب ليكون اللفاعرابا مثل الفتح والياء مثل الكسرة فيحتاج
ما قبلها وانكسر وجعلت ساكنة للتخفيف في الاعراب الحركات التي هي انقل من الحركات ولتساوي الحركات
التي قامت مقامها في الحركات باعاض حروف المد الساكنة وجعل ما قبلها من الحركات من جنسها
للتخفيف واليسسه في الاربعة منها على ان لام الكلمة مكان حروف اعراب واما الباء في قيس فطردها
للباء ومعنى حوك ابوزوجل واخوه او امله وبالجملة فالهم بسبب زرع المراه والهن المشي المنكر
الذي سجد كره من العورة والفعل الفتح او غير ذلك والشا في من لثقله الاقسام التي اعربها
بالحروف ما رفع الف ونصبه وجيء بياء وهو المشي وما عمل عليه ويعني بالمشي كل اسم كان له مفرد ثم الحرف
باخره الفونون ليدل على ان مع مثله من جنسه على ما في باب المشي فلم يكن على هذا كلاً اذ لم
يكن في المفرد وما قول في كل رجلها سلامي زائدة فالالف محذوفة للضرورة كما في وكذا انسان
اذ لم يثبت للمفرد ان لكن كلاً ليس مشي ولا وضع المشي لان الف كالف عصا محذوف انسان فليس
عش كما ذكرنا الكسرة وضع المشي اذ هو كقولك انسان فاما في محذوف اللام مثلاً لان من المشي
كان عليه ان يذكر مذكروا ان اذ لم يستعمل مفرده فان نعم انه ثابت فقد مر اذ كان مذكروا في المشي
لم يمكنه مثل ذلك في ثانياً فكان عليه ان يذكره وذلك ان معنى شي لوان يستعمل طرف الجمل وليس العطف

الواحد

فانما معنى المشي كما يمكن ان يقال المفرد اسان ان اذ ليس في المفرد معنى المشي فالتساويان طرفا الجمل
المشي فالتساويان في مجموع الجمل في واحد من طرفيه وكان عليه ايضا ان يذكر هنا هذان واللذان وكجوها
لان ظاهر مذهبه كما ذكر في شرح الفصل انها صاع موضوعه للمشني غير مسند على الواحد وقال
وبدل عليه جواز استبدال النون في هذان وانهم لم يقولوا اذ بان واللذان فحذف اذ واللذان عند
المشي ينبغي ان يكون مثل عشرون في الجمع كلها صاع موضوعة وان لم يبق في الظاهر انهم انهم انهم
وانما اعرب المشي وجميع المذكور اسالم بالحروف لان الحركات استوفتها الاحاد مع ان في آخرها ما يصلح
لان يكون اعراباً من حروف المد ومن ثم اعرب المكسر وجمع المونث السالم بالحركات وانما اعربها
هذا الاعراب المعين لان الالف كان تجلب قبل الاعراب في المشي لانه للسهه وكذا الواو في الجمع
لناسبه الالف بحذفه لثقله عدد المشي والواو تنقله لثقله كثر عدداً في جمع المشي والجمع
بخصوصها وضربوا وانما وانتم ثم ارادوا اعربها فان المشي والجمع متقدم لا محالة على اعرابها فجعل فيها
ما يصلح لان يكون اعراباً واسبق الاعراب الرفع لانه علامه العهد كما ذكرنا في الجمل الالف المشي وواو
الجمع علامته الرفع فيها ولم يبق من حروف اللين واللين في الهماء في الالف في مقام الحركات الا الباء
الجروا والنصب في المشي والجمع والجروا في فعلت الف المشي وواو الجمع في الجروا فلم يبق في النصب حرف
واتبع الجردون الرفع لكونها علامته الفضلات بخلاف الرفع وترك فتح ما قبل الباء في المشي لبقاء
على الحروف الجروا والنصب في المشي والجمع والجروا في فعلت الف المشي وواو الجمع في الجروا فلم يبق
لنصب حرف واتبع الجردون الرفع لكونها علامته الفضلات بخلاف الرفع وترك فتح ما قبل الباء
في المشي لبقاء على الحروف البائية قبل اعراب المشي مع عدم استغنائها واما الضم قبل الجمع فقلت كسر
لاستغنائها قبل الباء كنه لو ابيقت والتباس الرفع بغيره وبطلان السعي لوقلت البائية منها
واو مع ان تغيير الحروف او من تغيير الحروف فان نفع الباس بالجمع بالمشي بسبب كسرها قبل بالجمع
ان حذف نوناً مما بالاضافة وكسر النون في المشي لكونه نوناً ساكنة في الاصل والاصل في تحريك الساكن
اذا اضطرابه ان يكسر لما في التصريف وفتح في الجمع للفرق فيحصل الاعتدال في المشي بخلاف
وبدل الكسرة وفي الجمع سفال الواو وحذف الفحة واما الباء فيها وظارفة للاعراب كما ذكرنا وقال سيبويه
حروف المد في المشي والجمع حروف الاعراب فقال بعض اصحابه الحركات مقدرة عليها قياساً على مدحبه
في الهماء الستة فالمشي والجمع اذن حركات بالحركات كالفصور وفهم الاعراب من هذه الحروف
فضعف هذا القول وقال ابو علي الاعراب مقدرة عند سيبويه على الحروف لان النون
عند عروس من الحروف قال وانما ابدل من الحروف مع كون انقلاب الحروف الاعراب المعنى لان انقلاب
معنى لفظ فقطد الاعراب اللفظي ويقولون ان هذه الحروف كانت في الاصل حروف
الاعراب ولم يجرز كما احتسبنا ان يجعلها هو علامه المشي والجمع قبل كون حروف الاعراب هو الالف والواو
والياء في لفظية فان قيل كيف يكون معها بالاحرف فلنا ذلك انما يلزم اذا اعرب بالحركات لانها
لا بد لها من حروف فاما اذا اردت الاعراب بالحروف فان الحروف لا يحتاج الى حروف اخرى يقول وقال الامش
والمان في الواو انما دلل الاعراب بالحروف والاعراب وقال الكوفون من الاعراب ومعنى العون

الواحد

بينما للضوء في الليل في النهار ولو كانت مفردة لوجب كسر الناء في قوله كمت وفيه في قوله كمت
ولكان معنى المضرد محالنا المعنى المشي واعلم ان كلا وكنت ايضا فان الى المعارف لان وضعها
للتاكيك ونوكا التاكيك المعنوي الى المعارف كما يجي في بابها والمضا فاليه يجب ان يكون مشي
لفظا ومعنى نحو كلا الرطين او معنى نحو كلا نا ولا يجوز تفريق المشي الى في الشعر نحو كلا زيد وعمرو
والحا والنا بكلامضا فالابونث اضع من تحريكه نحو كلا الراس ويجوز ان يجعل على اللفظ مع وعلى المعنى
اخرى قال الله كلنا الجنين آت ثم قال وفيها خلا لهما والشمس الثالث ما فيه الواو والياء
قال انما فردت الواو عشرون واخواتها بالذكر لان جمع المذكور السالم ثبت مفردة ثم احمق
بذلك المفرد واوولون دلالة على ما فوق الاثنين وليس للووعشرون واخواتها كذلك لان
الواو موضوع وضع الجمع السلفه وليس به اذ لم يات الوو المفرد وكذا عشرون واخواته
ليس عشرون واربع اعداد العشرين وثلاثين واربعين واربعمائة واربعمائة كذلك
لثلاث عشرات مع كل عشرة بردها عشرون لان اقل الجمع ثلاثة وكذا اقل الثلثون التسعة
مع كل لانه بردها واما علون وفلون ونحوها فانها جمع علمه ووله ونحوها وان كانت
على اطلاق القياس ولنا ان هذا المشي بانه اسم دال على مفرد في آخره الفاء واء ونون من بيان
فيلفظه اثنان وثلاثة واربعة واربعة واربعة والذات وهذا بخلاف كلا فلا يحتاج الى افراد متبينة
بالذکر ويجوز جمع المذكور السالم بانه اسم العمل اكثر من اثنين في آخره واو ويا ونون فيدخل
فيه الواو وعشرون واخواته واما ذوهود اخل في جمع المذكور على اى وجه كان لانه واحد
ذوه قال ولكن اريد به الذوينا **قوله** الفقدان فيها تعذر كصا وغلما في مطلقا
او استغنى كفاض رفعا وجرا ونحوه لم يرفعوا واللفظي فيما عداه **قوله** هذا بيان
ان الاعراب المذكورة في الالاسما المعربة يكون مقدرة وفي ايها يكون ظاهرا حصص الالاسماء
المقدرة الاعراب لا مكان ضبطها فسقيا لم يذكر منها ظاهرا الاعراب **قوله** فيما تعذر اى
معرب تعذر اعرابه في حرف المضاف وهو اعراب واقام المضاف اليه اعني الضمير مقار
فصار موقعا فاستقر في الفعل علم ان تعدد الاعراب لا حدسيتين اما تعذر النطق به
واستحالة واما تعسره واستغناءه فالمعذر في بابين يستحيل في كل باب واحد منهما على
الاطلاق اى رفعا ونصبا وجرا والاول اى بعضا يعنى كل معرب مفصولة فانه يتعذر اعرابه لفظا
في الاحوال الثلاثة من الالف لوجا ولت تحركه لخرج عن جوهره وانقلب حرفا آخر اى من
فلا يمكن تحريك الالف مع بقاء الالف والثاني اى غلاما في مطلقا ايضا لان اعراب المضاف
عن اضافة وذلك لان الاسم انما يستحق الاعراب بعد تركيبه مع عامله كما تقدم فموجب كجاء
غلام زيد مثلا لم يستحق المضاف الاعراب الا بعد كونه مستداليا اى كونه عمدة الكلام اذ هو
المقتضى لرفع الالاسماء وكونه مستداليا مسبوق بسوء اقلا في نفسه والمستداليا الى المعنى
في مثالنا ليس مطلقا بل الغلام المتصف بصفة المضافة الى زيد فالاعراب مسبوق
بالمضافة فالاول المضافة ثم يكون المضاف عمدة او فضلا ثم الاعراب فعولانهم اضافة

الاسم المرفوع الى اء المتكلم التزموا ان يكون حرف ما قبل الالف كسرة او فاء فلا ابدال والاعراب
وجوزوا على الاعراب مستقلة مستقلة بحركة لانه واحتمال الحرف من كين متماثلين كما هو مشي
مستحيل ضرورة واما المستقل اعرابه فبان استغنى اعرابه رفعا وجرا وفي الآخر رفعا فالاول
لام المقصود الى الذي حرف اعرابه ما قبلها كسرة فيستقل الضم والكسر على الالف المكسورة قبلها وذلك
محمول على ضعف الالف ونقل الحركتين مع تحريك ما قبلها بحركة لفظة فان لم يكن قبلها وقبل الواو لم يستقل
الحركتان عليهما نحو ظهر ودلى وكسى ومعو ووا الفتح فحذفها لا يستقل على الالف مع كسرة ما قبلها حتى
رابت الفاضل وبسبب هذا النوع منغضا لانه نقص حرفين وسمى نحو الفتي والعصير مضمورا لكونه ضد
المردفها ولكونه ممنوعا من الحركات على اية ايضا هذا مع انه يجب ان ياتي بالواو ايضا من الحاجة
ان نحو الفتي مسمى على ما يجب والمقصود من القلب العرب والتالي كل جمع مذكر سالم مضاف الى اء المتكلم
فان رفعه وحرفه مقدرة ونحوها في مسلمى ولا صل سلموى اجتمع الواو والياء مع تالهما في اللين
واولا مما ساكنه مستعدة للادغام فقلب انقلما الى اخفها اعني الواو والياء اذا المراد بلا ادغام
التخفيف كذا يعول لو كانت الثانية واوا نحو سيد وميت وان كان القياس في ادغام المتعارفين قلب
الاول الى الثاني كما يجي في التعريف ان الله وادغم بعد القلب اولهما في الالف حتى وكس ما قبل الالف
ما هو ارفع من التخفيف ويكون الضم قريبا من الطرف والطرف محل الضم لم يكسر الضم في سيد وميت لانه
لم يسمع تخفيفا حتى يتم ولم يكسر في ما من الطرف وليت التال كسرة المدغم في امساع الضم
ما قبلها كالتالساكنه غير المدغم فان ذلك يجوز فيها ولذا قبل في جمع اضرب في في فعل من الطب
طوبى واما المدغم في المتحركة فكانها متحركة بصيرورتها مع المتحركة كحرف واحد فكان سيد كسرة م
وان كان لا م قلب الذي قلب واوهما بالادغام في الالف على اخف الالوزان اني التالساكن الالوسط
جوزوا ايضا على الضم على ما قد قالوا في جمع الواو في معاصد ان الواو الذي هو علامة الرفع مقدرة
في جاني سلمى واما في طانة الحجر والنصب فالبا باقية لانها ادغمت والمدغم ثابت وعلته انما لم يعد نحو
صالحا القوم ورايت صالحا القوم ومررت بصالحا القوم من المقدرحرفه لظهور حرفه وحذف الحذف
لان الكسيتين مستقلتان بخلاف نحو مسلم فان المضاف لكونه ضمير منصلا كحرف المضاف اليه واما اللفظ
في في الاحوال الثلث فقد دخلت في باب غلاما فلذلك يعرف بالذکر وكان عليه ان يعد في قسم المنعذر
اعرابه مطلقا المحكي في من زيد ومن زيد لكونها معا مفردا لاعراب وجوبه استغناءه بحركة
الحكاية واعلم ان مذهب النحاة ان باب غلاما من باب لا اضافة الى الالف وخالفه المصنف كما ربت لانه عدل
من قسم العرب اعرابه وهو الحق بل اعرابه نحو غلاما وغلما وعلما وى ومن انهم ان الالف
الى الالف مطلقا سبب الساء بل لها شرط كما يجي في الظروف البنينة فاذا عرفت العرب الذي اعرابه
مقدرا ما مطلقا او في بعض الاحوال دون البعض فان من العرب اعداء طامر وهو قوله الغفيل بما
قوله غير المنصرف ما فيه عدلان من تصح او واحدة منها يقوم مقامها ومن
عدل ووصف وتابيت ومع فية وعجمة ثم جمع تركيب والنون زائدة من قطا الف ووزن فعل ولفظ الغفيل
منهم واحر وطير وزيب وبرايم وساجد ومعدى كيب وعمران واحمد وصكره الا كسرة ولا نون

عبد الصخر

الكوفون وبعض البصرين للضرورة ترك حرف المنصرف لا مطلق بل بشرط العلية دون غيرها من
 الاسباب لقوتها كما ين عند الكلام في تفصيل الاسباب وذلك لكي يشارط الكوفون من الاسباب
 مع كونها سببا واستشهد بقوله **شعر** فاكان حصن ولا يابس يفوقان مرداس في مجمع **هـ** ومع
 الباقون اسند الامان للضرورة يجوز رد الاشياء الى اصولها فجاز حذف حرف المنصرف ولا يخرج لاجلها لا
 عن اصولها وقرب من هذا جواز قص الممدود في الشعر دون ما المقصور لانادرا ومنعوار وايتهم
 بان قالوا الرواية يفوقان شيعي والمضاف ان الرواية لو ثبتت عن نفسه لم يجردها وان ثبت هناك
 رواية اخرى **قوله** ملاسلا لتاسب الاسباب المنصرف الذي يلبه اي اعلا لا فهو كقولهم هنا في التي وصرا
 ولا صل اسرا في قوله فوار بر اصبا اذا قرن منو بال ا اذا وقف عليه بال ل فان الالف لا يفتح كما قبل ان
 يكون بدلا من النون كما قبل ان يكون للاطلاق كما في قوله تعالي الطنونا والرسولا والسيلدا ولا يكون
 نضايما استشهد له من صرف غير المنصرف وانما حرف لتاسب واخر الاي في هذه السورة لان
 او اخر الاي كما لقوا في تصدقوا فترها وتجانسها وكذا كل كلام صحيح الا يري الى قوله عليه خير المالك
 سكة ما نور وفرد ما نور اي كمنه الساج وقال تعالي والحي بم قال برومال بحاوعهم على **قوله**
 وما يقوم مقامهما الجمع والفاء التانيث **اقول** اعلم ان الالكترين على ان قيام الجمع لا يفتي مقام
 وقوته لكونه لا نظير له في الاحاد العريضة اما نحو ما في ورابعي اي الذي الف رباعسه ورجل شناح
 اي طول وجار حراب اي غليظ فصبي فتواذ فاما نحو الرامي والعارضي فلما صل فيه ضم ما قبل
 الاخر لانه كسول اجل البناء واما هوازن وشراجيل علين فتقول عن الجمع وسجدة واما مان وشام فالالف
 بينهما عوض من احديهما بالنسبة فهذا الوزن عارض لم يثبت به وذلك لانها صارا الى هذا الوزن بسبب
 احديهما بالنسبة والالف الذي هو بدل من الاخرى وبالنسبة عارض لا يعدل بهما في الوزن نحو
 جالي وكلمتي في المنسوب الى جمال وكان وكدر تمام بفتح التاء في المنسوب اليه انتهى ما به قال **شعر**
 ارضي اللبنة رويانهم بالكره فان شقة لم يلم قال سبوه منهم من يعول ماني وسامعي بتشد البناء
 وهو قليل وكفى صحبه في المنصرف ان الله **شعر** وانما لم يثبت عارضه في فخاري وكراس وعوارق
 ونجاشي ودبابتي ونحوها لانها ثبتت في احادها وصيغت هذا الجمع على اعتبار التاء في الاحاد
 وليس ذلك اي اعتد اذ المفرد وضوع الجمع عليه مطرد الا ترى انك لا تقول في جمع عجمي وان كانت
 بالوحد كما في فخري وقيل انما ساملها بالالف والتاء نسبة الى النون الذي هو جزء من هاتين وفيه نظر
 اذ لا معنى للنسبة في ثمان فانه بالاضافة الى ثمن كل اربع الى الربع والنسبة الى النون ولا معنى لثمن ثمان
 الى ثمانينما ونقد ير النسب في الرماحي انب فيكون منوها الى التاء عده ومي اسن ويجوز ان يقول
 في التاء انه منسوب الى التمانية في اصل العدد لا المعدود كما في صريح العدد سنة ضعف لانه
 وفيه تحقير في باب العدد فالا لهما اذن غير الف المنسوب اليه تقديرا لكونه بدلا من احديهما
 النسب وكذلك الباقي عمدا لما كان قبله في هذان وكذلك وقد جاء في الشعر عن منصرفي شادا ا قال **شعر**
 يحدو ماني مولعا بقاها **هـ** وهو على التوهم لما راي فيه معنى الجمع ولفظ شبه لفظ الجمع طرعا اما
 سرا وبل فاعني وقد قيل ان احاد العريضة او عن في مفرد شادا او جمع تقديرا كما في واما نحو كلب وجمال

حصان نام مرداس

شراصل نام
روايت
نام مرداس
مودة
مكرة
لا تظن ان
الجمع هـ

تفاح كلبه

انما اذا حصل ذلك الشيء ينبغي ان يحكم الحكم لمناسبة ذلك الشيء وذلك الحكم والحكم في اصطلاح
 المصوبين ما يوجه العلة واما عن المنصرف بقوله وحكمه ان الالكسة ولا نون لان سقوط الكروا والنون
 في غير المنصرف مقتضى العلتين وتسميتهن ايضا لكل واحد منهما جزء العلة لانه اذا اجتمع
 اثنين منها حصل الحكم فالعلة التامة اذن مجموع علتين او واحدة منهما يقوم مقامهما مع كل واحد منهما
 وسنقر الشروط ان الله وبيرجل في الحد الذي ذكره المنصرف ما دخله الكرف النون للضرورة
 او لتاسب وكذا المجموع بال ل كبعثي لانها بالعلية تسع من ذلك الف التانيث واذ اعلا ل
 والنون سببا لمشابهة الف التانيث بلا متناع من التانيث لانه المقصورة المستعمل من التانيث
 لمشابهة لها لفظا ومتنا غا من التاء واما الف الحاق الممدودة فلم يلحق مع العلية بالالف
 الممدودة وان كانت ايضا متعنة من التاء مثل الف التانيث الممدودة لاجتماع شيتين اصلهما حرف
 ما شبه الف الحاق الممدودة اي الحذف في نحو ساء في باب التانيث دون الف في نحو سكرى لكون
 الاصل الف والتانيث كونه من الحاق في مقابل الحرف والاصل في ذلك ان الف والنون في نحو سكران
 لمشابهة الف التانيث الممدودة لان النون ليست في مقام حرف فاصلى والالف الحاق المقصورة وال
 في مقابل حرف فاصلى لكنها شبه علامة التانيث الاصلية اي الف المقصورة ولا المتعنة عن علم
 التانيث اي الف التانيث الممدودة واما فبيعة هذه العلة فان اصله في افعالهم على ما هو
 فرع الموصوف والتانيث فرع الذكر والتعريف فرع السكندر وكل ما يعبره كان نحو لاي لاصل عند
 والجمع في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان يحاط له لسان آخر فيكون العريضة اذن
 كلام الجمع فرع الواحد والتكبير فرع الافراد ولا الف والنون فرع الف التانيث كما في جاد
 فرع ما زينة ووزن لفضل فرع وزن الاسم اذا كان خاضا بالفضل او اوله زيادة كزيادة الفصل
 لانه اصل كل نوع ان يكون فيه الوزن المحض بفتح غيره ومنها فروع اخرى لم يثبت بها كوزن لام
 مصغرا او منسوبا وشاذا وغير ذلك مما لا يحصى وذلك اخبار منهم بلا علة محض **قوله** وحكمه ان الالكسة
 ولم يقل ان اجزائه بل دخل الحرف عند الجمهور اذ هو عندهم معرب والجمع من انواع الاعراب وجمع فالف
 الذي في اصله جار وهو يعمل لاجله وقال لا غش والهمم والرجاع غير المنصرف في حال الجمع
 خفته وذلك لان مشابهة الالف الفصل ضعيفة فرفعة لانه لا غش مطلقا اي النون وفيه حاله
 واحدة فقط واخص البناء اي يكون الفعل شابه في التعري من الحرف **قوله** ويجوز صرف للضرورة
 او لتاسب مثل ملاسلا واعلا لا وقوار برا فوارا **اقول** قال لا خفت صرف بال جمع مطلقا
 اي في الشعر وغيره له الشراء وذلك لانهم كانوا يظنون انهم لا يفتون الى الصفة وقال الكلام ان
 صرف تاء يصرف مطلقا لانه قيم الافضل منك وانك عنهما اذ ليس منهن عن اصل الاختيار
 نحو جاني حمد وبرا يسم ونحو ذلك واما للضرورة في جوار صفة فلا يصرف ما قبله المضمون
 لعدم الضرورة ومنع الكوفون من صرف افضل في الضرورة لان من منع مجزوء كالمضا واليه فلا سوا
 كالمضاف ولا صل الحوار لان الكلام في الضرورة وقرن المضاف ومن اسوا كالمضاف وجوز
 في الضرورة

انما اذا حصل ذلك الشيء ينبغي ان يحكم الحكم لمناسبة ذلك الشيء وذلك الحكم والحكم في اصطلاح
 المصوبين ما يوجه العلة واما عن المنصرف بقوله وحكمه ان الالكسة ولا نون لان سقوط الكروا والنون
 في غير المنصرف مقتضى العلتين وتسميتهن ايضا لكل واحد منهما جزء العلة لانه اذا اجتمع
 اثنين منها حصل الحكم فالعلة التامة اذن مجموع علتين او واحدة منهما يقوم مقامهما مع كل واحد منهما
 وسنقر الشروط ان الله وبيرجل في الحد الذي ذكره المنصرف ما دخله الكرف النون للضرورة
 او لتاسب وكذا المجموع بال ل كبعثي لانها بالعلية تسع من ذلك الف التانيث واذ اعلا ل
 والنون سببا لمشابهة الف التانيث بلا متناع من التانيث لانه المقصورة المستعمل من التانيث
 لمشابهة لها لفظا ومتنا غا من التاء واما الف الحاق الممدودة فلم يلحق مع العلية بالالف
 الممدودة وان كانت ايضا متعنة من التاء مثل الف التانيث الممدودة لاجتماع شيتين اصلهما حرف
 ما شبه الف الحاق الممدودة اي الحذف في نحو ساء في باب التانيث دون الف في نحو سكرى لكون
 الاصل الف والتانيث كونه من الحاق في مقابل الحرف والاصل في ذلك ان الف والنون في نحو سكران
 لمشابهة الف التانيث الممدودة لان النون ليست في مقام حرف فاصلى والالف الحاق المقصورة وال
 في مقابل حرف فاصلى لكنها شبه علامة التانيث الاصلية اي الف المقصورة ولا المتعنة عن علم
 التانيث اي الف التانيث الممدودة واما فبيعة هذه العلة فان اصله في افعالهم على ما هو
 فرع الموصوف والتانيث فرع الذكر والتعريف فرع السكندر وكل ما يعبره كان نحو لاي لاصل عند
 والجمع في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان يحاط له لسان آخر فيكون العريضة اذن
 كلام الجمع فرع الواحد والتكبير فرع الافراد ولا الف والنون فرع الف التانيث كما في جاد
 فرع ما زينة ووزن لفضل فرع وزن الاسم اذا كان خاضا بالفضل او اوله زيادة كزيادة الفصل
 لانه اصل كل نوع ان يكون فيه الوزن المحض بفتح غيره ومنها فروع اخرى لم يثبت بها كوزن لام
 مصغرا او منسوبا وشاذا وغير ذلك مما لا يحصى وذلك اخبار منهم بلا علة محض **قوله** وحكمه ان الالكسة
 ولم يقل ان اجزائه بل دخل الحرف عند الجمهور اذ هو عندهم معرب والجمع من انواع الاعراب وجمع فالف
 الذي في اصله جار وهو يعمل لاجله وقال لا غش والهمم والرجاع غير المنصرف في حال الجمع
 خفته وذلك لان مشابهة الالف الفصل ضعيفة فرفعة لانه لا غش مطلقا اي النون وفيه حاله
 واحدة فقط واخص البناء اي يكون الفعل شابه في التعري من الحرف **قوله** ويجوز صرف للضرورة
 او لتاسب مثل ملاسلا واعلا لا وقوار برا فوارا **اقول** قال لا خفت صرف بال جمع مطلقا
 اي في الشعر وغيره له الشراء وذلك لانهم كانوا يظنون انهم لا يفتون الى الصفة وقال الكلام ان
 صرف تاء يصرف مطلقا لانه قيم الافضل منك وانك عنهما اذ ليس منهن عن اصل الاختيار
 نحو جاني حمد وبرا يسم ونحو ذلك واما للضرورة في جوار صفة فلا يصرف ما قبله المضمون
 لعدم الضرورة ومنع الكوفون من صرف افضل في الضرورة لان من منع مجزوء كالمضا واليه فلا سوا
 كالمضاف ولا صل الحوار لان الكلام في الضرورة وقرن المضاف ومن اسوا كالمضاف وجوز

انما اذا حصل ذلك الشيء ينبغي ان يحكم الحكم لمناسبة ذلك الشيء وذلك الحكم والحكم في اصطلاح
 المصوبين ما يوجه العلة واما عن المنصرف بقوله وحكمه ان الالكسة ولا نون لان سقوط الكروا والنون
 في غير المنصرف مقتضى العلتين وتسميتهن ايضا لكل واحد منهما جزء العلة لانه اذا اجتمع
 اثنين منها حصل الحكم فالعلة التامة اذن مجموع علتين او واحدة منهما يقوم مقامهما مع كل واحد منهما
 وسنقر الشروط ان الله وبيرجل في الحد الذي ذكره المنصرف ما دخله الكرف النون للضرورة
 او لتاسب وكذا المجموع بال ل كبعثي لانها بالعلية تسع من ذلك الف التانيث واذ اعلا ل
 والنون سببا لمشابهة الف التانيث بلا متناع من التانيث لانه المقصورة المستعمل من التانيث
 لمشابهة لها لفظا ومتنا غا من التاء واما الف الحاق الممدودة فلم يلحق مع العلية بالالف
 الممدودة وان كانت ايضا متعنة من التاء مثل الف التانيث الممدودة لاجتماع شيتين اصلهما حرف
 ما شبه الف الحاق الممدودة اي الحذف في نحو ساء في باب التانيث دون الف في نحو سكرى لكون
 الاصل الف والتانيث كونه من الحاق في مقابل الحرف والاصل في ذلك ان الف والنون في نحو سكران
 لمشابهة الف التانيث الممدودة لان النون ليست في مقام حرف فاصلى والالف الحاق المقصورة وال
 في مقابل حرف فاصلى لكنها شبه علامة التانيث الاصلية اي الف المقصورة ولا المتعنة عن علم
 التانيث اي الف التانيث الممدودة واما فبيعة هذه العلة فان اصله في افعالهم على ما هو
 فرع الموصوف والتانيث فرع الذكر والتعريف فرع السكندر وكل ما يعبره كان نحو لاي لاصل عند
 والجمع في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان يحاط له لسان آخر فيكون العريضة اذن
 كلام الجمع فرع الواحد والتكبير فرع الافراد ولا الف والنون فرع الف التانيث كما في جاد
 فرع ما زينة ووزن لفضل فرع وزن الاسم اذا كان خاضا بالفضل او اوله زيادة كزيادة الفصل
 لانه اصل كل نوع ان يكون فيه الوزن المحض بفتح غيره ومنها فروع اخرى لم يثبت بها كوزن لام
 مصغرا او منسوبا وشاذا وغير ذلك مما لا يحصى وذلك اخبار منهم بلا علة محض **قوله** وحكمه ان الالكسة
 ولم يقل ان اجزائه بل دخل الحرف عند الجمهور اذ هو عندهم معرب والجمع من انواع الاعراب وجمع فالف
 الذي في اصله جار وهو يعمل لاجله وقال لا غش والهمم والرجاع غير المنصرف في حال الجمع
 خفته وذلك لان مشابهة الالف الفصل ضعيفة فرفعة لانه لا غش مطلقا اي النون وفيه حاله
 واحدة فقط واخص البناء اي يكون الفعل شابه في التعري من الحرف **قوله** ويجوز صرف للضرورة
 او لتاسب مثل ملاسلا واعلا لا وقوار برا فوارا **اقول** قال لا خفت صرف بال جمع مطلقا
 اي في الشعر وغيره له الشراء وذلك لانهم كانوا يظنون انهم لا يفتون الى الصفة وقال الكلام ان
 صرف تاء يصرف مطلقا لانه قيم الافضل منك وانك عنهما اذ ليس منهن عن اصل الاختيار
 نحو جاني حمد وبرا يسم ونحو ذلك واما للضرورة في جوار صفة فلا يصرف ما قبله المضمون
 لعدم الضرورة ومنع الكوفون من صرف افضل في الضرورة لان من منع مجزوء كالمضا واليه فلا سوا
 كالمضاف ولا صل الحوار لان الكلام في الضرورة وقرن المضاف ومن اسوا كالمضاف وجوز

فانها وان لم يات لها نظير في الاحاد الخ ان يجمع في حكمه كذا واحدا بل تصغيره على لفظ
فتدغمها مع انه رب الـسوة ان فعله مفرد ولذا قال الله فابطونه والضمير للانعام وكان
وصف المفرد به نحو ربم اعتن و يوب اسما ونظير المشاج ولم يوصف المفرد بضمي هذا الوزن
من الجوز ولا يصح الاعتدال في الفعل في الواحد نحو ادح اسم موضع كونه منفولا عن الجمع كمدان ولا يجمع
ولا انك لانها اعجميان ولا يابلم لانها لغة ردية شاذة والغصيح ضم الهمزة ولا ياشد لان جمع شق
على غير القياس او جمع لا واحد له ليدل قوله بلصنما واجتمعت اسدي فانك الفصل وقيل ان
قوي حتى قام مقام سبب لكونه نداء جمع التكسيري يجمع اليه ان ينهي اليه هذا الوزن فربما
ولهذا سمى لا يجمع نحو كلب واكباب ونعم وانعام وانا عجم واما قوله عليه انك صواجات يوسف
وقوله حلب الصرار من الكرم وجمع ضار جمع ضار بمعنى الملاح فيما جمع سلمه وكلم فلما جمع
التكسيري وقيل لما لم يكن له في الاحاد نظير اسم لا يجمع الذي لا نظيره في كلام العرب ففيه الجمع قوله
الجمعة وعلى هذا فغير سببان لا سبب كما بين وفاق الجوز في الجمع وعدم النظر في الاحاد وعدم
النظر فيها عند سبب منفلا كخارج الى الجمعية كما ياتي في سوا ويل فغيره عند ايضا سببان ولا سبب
عنده اكثر من جمع وقاب المصنف منه هذا الجمع من المثلثات كجمع حقيقة كما قال او كونه على
وزن جمع الجمع كما جاز ان عندك لكونه افضى جمع التكسيري واما قيام الـثالث اعلم المندوة
والمفصولة مقام سببان فلزودها الكلمة وبنوا الكلمة عليها بخلاف الثالث فانها على
العروض فان تفوق في بعض الاسماء لزودها كصمصم ونحوه وجمان وخزانة كما في باب
الثالث **قوله** فالعدل لخرج عن صيغته لاصلية ككلمات ومثلت واخرج جمع اولاد
كجمع ووظام في تميم **قوله** العدل اخرج عن صيغته لاصلية لغير العدل ولا للتخفيف ولا للاحقا والاصلي
قوله لغير العدل لخرج عن اس في يمين وقولنا لا للتخفيف احتراز عن نحو مقام ومقول ومثل وعسوق
وقولنا لا للاحقا لخرج نحو كوز وقولنا لا لغير لخرج نحو جرك رجال قوله خروجه اخرج الاسم
ولو قال اخرج لكان وفق لغير العدل وهو الصرف يقال اسم معدول اي صوره وعن بنته والمعدول
لا يصرف واخرج **قوله** عن صيغته لاصلية لخرج عن اخرج فلما معدول عن الآخر ونحو عندك قال
انه منقول عن مصروف وامن عندك تميم ادنهما معدولان عن الحروف والاسم واللام ليست من صيغة
الكلمة لان الكلمة لم يوضع عليها الا ان يقول كما انها من صيغة الكلمة وبنيتها لشدة اشتغالها بها قوله
تحقيقا لضبط على المعدول لان اخرج اخرج حقيقة اخرج محقق كرجل سوية بمعنى رجل سوي
او اخرج نقدا يخرجه مقدون ومعنى بالعدل المحقق ما يتحقق حاله بدل بدل عليه غير كون الاسم
غير منصرف بحيث لو وجدناه ايضا منصرفا لكان هناك طريق الى معرفة كونه معدولا بخلاف
العدل المقدون فانه الذي يصان له بصورته وجدان الاسم غير منصرف وعدده سبب آخر غير
العدل فان عجم مثلا لو وجدناه منصرفا لم يحكم قط بعد وخرج عما من بل كان كاد واما ذلك
ومثلت فقد قام دليل على انها معدولان عن لانه واذك انا واذنا ثلاث وثلاثة بلان في معنى قوله
وقالتهما تميم امر في اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ المقوم عليه في غير لفظ العدد المذكور

هذا الكلام في قوله العدل اخرج عن صيغته لاصلية لخرج عن اخرج فلما معدول عن الآخر ونحو عندك قال انه منقول عن مصروف وامن عندك تميم ادنهما معدولان عن الحروف والاسم واللام ليست من صيغة الكلمة لان الكلمة لم يوضع عليها الا ان يقول كما انها من صيغة الكلمة وبنيتها لشدة اشتغالها بها قوله تحقيقا لضبط على المعدول لان اخرج اخرج حقيقة اخرج محقق كرجل سوية بمعنى رجل سوي او اخرج نقدا يخرجه مقدون ومعنى بالعدل المحقق ما يتحقق حاله بدل بدل عليه غير كون الاسم غير منصرف بحيث لو وجدناه ايضا منصرفا لكان هناك طريق الى معرفة كونه معدولا بخلاف العدل المقدون فانه الذي يصان له بصورته وجدان الاسم غير منصرف وعدده سبب آخر غير العدل فان عجم مثلا لو وجدناه منصرفا لم يحكم قط بعد وخرج عما من بل كان كاد واما ذلك ومثلت فقد قام دليل على انها معدولان عن لانه واذك انا واذنا ثلاث وثلاثة بلان في معنى قوله وقالتهما تميم امر في اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ المقوم عليه في غير لفظ العدد المذكور

على الاحاد في كلام العرب نحو قول الكاتب جرحا وحان القوم رجلا رجلا واصبحت العراق لما
بلا فكل القياس في باب العدد ايضا التكرار عملا بالاستقراء واحاق للفرق المتنازع فيه بالجمع لا
فلما جعل لا يجمع مكررا لفظا حكمه با اصله لفظ مكرر ولم ياربط مكررا معنى ثلاث الالتماس ففعل به جمله
وفرحا فقال ومفعول في باب العدد من واحد الى اربعة اتفاقا فاجاب فقال من عشرة في قول الكعب
ولم يرسو حتى ربيت فوق الرجال احصا لا غشا والمعدول والكوفون يسمون عليهما الى التسعة
نحو حان وحسن وسداس ومعدس والجمع مفعول بل يتعمل على وزن فقال من واحد الى عشرة
مع بالنسبة نحو حان وحسن والسداس والتماس والتساعي وعن سبب ان منع الصرف في هذا
العدل والوصف فان قبل الوصف في هذا المكررا عارضا كروضة في اربع اربعة ولم يوصف في اربع قلت هذا الذي
المعدول لم يوضع الاوصاف ولم يستعمل الالتماس اعتبارا بمعنى الوصف فيه ووضع المعدول لغير وضع المعدول
والفرق كحرف وهذا المعدول اذ لم يجر على الموصوف وليس بجهدا الموضوع على الموصوف كما هو في
الوصف وان لم يسم الموصوف وقال ابن السراج وانما لم يوصف لكونه مثل المعدول ولا عن لفظ اثنين
اثنين وعن معناه ايضا لانه عدل عن معناه مرة واحدة الى معني اثنين اثنين فغيره عدل لفظي ومعدول
وقيل ان فيه عدلا مكررا من حيث اللفظ لانه اربعة اثنين اثنين من جنس واحد ثم غير لفظ اثنين
الي اثنين وقاب الكوفون وانكسرت ان فيه العدل والتعريف كما في غير اذ لا يخط اللام واذا
على التكرار نحو عمل العدل ولاد ليل على قالوا ولو كان موصوفه ولا شك ان فيه معنى الوصف كجرى على
القارون وكيف يكون معنى وهو يقع كالحجوة في القوم مشي واما احسن فانه جمع اخري التي هي
موت اخ وهو اصل التفضيل بنهاية العرف نحو اخي اخرا من اخرون اخري اخرا من اخريات واخر
مثل لا فضل لافضلان لا فضلون ولا فاضل والفضل للفضلان الفضليات والفضل لغير اخ
في اصل اسد احر وان في اصله معنى جازي ورجل اشدنا اخر من زيد في معنى من المعاني ثم نقل
الى معنى غير فغيره جازي اخر من زيد ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا ولا يقال في
زيد وجمان اخي ولا اسوة اخري ويستعمل اخرا في المعنى الاول فلا يستعمل في الالتماس اولا ولا
كما هو جازي في فلان في اخريات الناس اي في الجماعات المتاخزة وكذا الاخلا واخر فلما خرج اخي
تعارف عن معنى الفصل سعت من دون لوانم افضل التفضيل اعني من ولا ضافة ما موله حوران
اخرا من رجالا اخي وامر اخري وامرنا اخرا من ونوع اخر مثل الدليل على عدل اخرا من كان
وه من المقدرة كما في له اكبر لرم ان يقال نسوة اخر على وزنا افضل لان افضل التفضيل مادام يجمع
او مقدرة لا يجوز مطابقة عن موله بل يجب افراده ولا يجوز ان يكون مقدر لا ضافة لان المضاف اليه
لا يحذف الالتماس بناء المضافات او مع ساد مسد المضاف اليه وهو السون كما في حينه
وكذا آتية او مع دلالة ما اضيف اليه ما به ذلك المضاف اليه نحو قوله الا غلابة او بلاهه يابح
اخذ اصل الاستقراء بكلامهم فلم يبق الا ان يكون اصل اللام ولما في ان منع احصر فيما ذكر من الوجوه
بأدب اليه الخليل في اجمعه واخراته من كونها معارف بتقدي لا ضافة مع غيرتها من تلك الوجوه
فانها ان يقال في استماع كون اخر مقدر لا ضافة ان المضاف اليه لا يحذف الا اذا اجازها ولا يجوز

الظن انهما مبهتا ومنع ان يعلى من كون احد مدولا على اللام استلزاما لانه لو كان كذلك لوجب كونه معرفة كس
وكل المدول عن ذي اللام لفظا فكان اللفظ صفة للذكوات كما في قوله من ابام اخى واجبت به مدول
عن ذي اللام لفظا ومن اي عدل عن التعريف الى السكرو ومن اراد ان لا يجوز في مخالف المدول والمعدل
عنه نفيها وتكديرا ولو كان معنى اللام في المدول عن ذي اللام واجبا لوجب بنا محي كاذب اليه
لصحة معنى المحرور فتعريف محي ليس كونه معدولا عن ذي اللام بل كونه علما وذهب ابن حنبل في بيان
لما تجرد عن اللام ولاضافة ان يستعمل في نفي لفظه في جميع الاحوال واخر في قوله بنسوة اخى
معدولا عن اخى من ويلزم على هذا القول ان يكون اخوان واخرون واواخر واخري واخبار
معدولات ايضا عن اخى لان اخري واواخر عنينا عن اعتبار العدول بالثابت والجمعة
والثني والمجموع بالواو لانه فيهما حكم منع في موضع الصروف في موضع نحو احمى واهمرون كما مر
واما اخبار فاستعمل بها اللام ولاضافة كما هو لا يصل ولولم يكن ايضا لم ين في موضع الصروف
لكونه كرفان في ادعاء كون كل الفاظ المونث والمنثيين والموجعين معدولة عن لفظ الواحد
المذكور بعد فالواو لا يبدى كونه اخر وتصارفه معدولة عن احوال وانما فعل التفضيل
على التنوين بل يقول في معدولة عما كان حتميا ولازمها اعني احوالها مطلقا وانما عدل
عنه لغيره عن معنى افضل التفضيل الذي هو المستلزم لاصحهما كما يجي في باب فعل التفضيل وذلك لانه
صار لغيره كما ذكرنا فاعلى هذا لا يفسر المعدول بما فسره المصنف اعني من وجه عن صيغة لا يصل بل هو
العدول اخرج اللفظ كما ذكرنا عما لا يصل ان يكون مع من الصيغة او استلزام كلمة اخري في ذلك
محرور من وتوضيحاته وما وبكر معينات لان لاصل في التعميم اللفظ المطلق في معنى ما
كان يقع عليه وضا ان يكون باللام والاضافة ويلزم في الغايات ايضا نحو قبل وبعد لفظهما
لاضافة اليه الذي كان مقتضيه وضا فعل هذا اذا كان المدول معي وانضم الى عدله سبب اخر
فلم يمتنع صحى واحوان لعدم اعتبار العلمية كما اعتبر في محي على ابي واما جمع ومثله اخوان من كرم ورج
ويصح فلا يكون على انه معدول عن جمع لانه جمع جمعاء وفيما من جمع فعلا افضل فعل كرم ورج
قال ابو علي ليس قياس كل فعلا ان جمع على فعل بل قياس مونث افضل للمجموع على فعل ايضا وجمع
مجموع على جموع لاجمعة وقوله طاب لسود بن واخرها شاذ كما يجي في باب اجمع ولو كان جمع معدولا
عن جمعة وفعل بجمع المذكر والمونث جازجا في الرجال جمع قالوا حتى ان جمعا اجمعة في
جمع فعلا اما فعلى في التفسير وفعلا وات في التصحيح كعجاري وصحوا وان جمع معدول عن
اصحها وقد عليه ان جمعا لو كان اما لكان اجمع كذلك ايضا محفة اذن على اجموع ما اذا اجمع
بالواو والنون الا العلم والوصف كما يجي في باب اجمع واما السبب الاخر في جمع فعل كليل
انه تعريف اضافي لان الاصل في جاتي لقوم اجمعون اجمعهم او قرأت الكتاب اجمع اي
جميعه بغير ضعف لان تعريف لا يضافه عن معتد في منع الصروف ولان يقول انما لم يعتبر
ذلك مع وجود المضاف اليه لان منع العرف لا يثبت في كاجي واما مع حرفة فالمانع من اعتبار
وقال بعضهم في تعريف الوضعي كالاعلام اي وضعنا كيدا للعارف بلا علمه للتعريف والمؤكد لا يثبت

الاعرف الا يجوز ان يكون من نحو قوله قد حرت السكر بوا جمع مما كان المؤكدة محمدا افينها على هذا
القول شبه العلمية ويزن علمه صياحا ومساء وبكر او نحو ونحو معينات فانها مارة بالاعلام مخصصة
بعد العموم كالاعلام الغالبة نحو ابي والصق فغير العدل عن اللام مع سبب العلمية مع ان جمعا منصرفه وايضا
العلمية لم يثبت جمع بالواو والنون بل المجموع هذا الجمع اما العلم واما الوصف فان المصنف فيه اجمع
مع العدل الوصف لاصح وان جاريا بالعلمية في باب التاكيد فيما عده كاسود وارم ونحوها وهذا في كس
بمعنى الكلام في ان اجمع في لاصل من اي الصفات موام من باب لعمر وعمر لام من باب لفضل والفضل لا يجوز ان يكون
من باب لعمر لعم على محسن وهم بالطول الى اصله فعله وبالطريق الى العلم الى الاما بالعلمه او اعل كما ساد
وادام قال ابان وعبد المحض من الجعفر فاعدهم ولو سبت لاصا وضما فافعلون لا يجوز فيه لافل العلمية ولا
وايضا افعل فعلا لا يجي في اغلب الا في الواو والجلو ولا في الاقوال انه في لاصل فعل التفضيل منها
وجمع فكان معنى قولنا قرأت الكتاب اجمع لاصلا انه محفة في قرأة من كل في لفظه على وزن افعل
التفضيل الثلاث اعني اللام ولاضافة ومن كاذرنا في اخر فجمع واخر فيها العدل والوصف والوزن
واخر وجمع فيها العدل والوصف ويرد على جمل من باب لفضل ان يونه معا ومنه جمعي كاخري والجواب
انه لما الجمعة معنى التفضيل جازان يصير بعض تصاريفها هو قياسه ولما يقع في معنى الصفة مع ان وزنه
افضل صار كاجر الذي هو فعل افضل وموصف جار مجرأ واد اجاز ذلك ان يقول حسنة وحسنا وعلما
مع ان المذكور اثنا ختين وحين وعال كمنها صفات فكيف اذا انضم الى الصفة وزن الفعل منها وكان على
المصنف ان يذكر كمن معينا في العدل المحقق اذ هو غير مصروف في القول المشهور ويذكر ايضا اسر فعلى
لصحة تميم كما يجي في الظروف المبينة لقيام الدليل على عدله وموان كل لفظ جنس اطلق واريد به قد مر من افراده
مصين فلا بد فيه من لام المعدول صارا بالعلمية علما نحو ابي والصق او لا نحو قوله فخص من عود الرسول
من استغرا لضمه فثبت على بحر وامن محققا واما علميته كما يجي في الظروف وقوله او تقدر افضل
التقدير اعلم انما هو على وزن فعل من لاسماء على لانه اضرب اما اسم جنس عن صفة وقد كمل من من مع
كصود وهذا في وجمع كرف فهذا كذا منصرف وان مني ما اذا كان المسمى بذكرها ولا صفة وذلك على لانه
اقام اصلها بمبالغة فاعلى غير محضه بالنداء نحو خيط وخنق وتابها بمبالغة محضه بالنداء نحو افسق
وبالجمعة موقفة المذكر لفعال في المونث نحو ابق وبالكاء كما يجي في باب النداء وفعل الخنصان
بالنداء معدولان عند الحاجة خلا وخنق وخنق فالواو لو لم يكونا معدولين بل كانا كالمحتمل لخصنا بالنداء على
بنا وهما للبناء في شيوخ لا استعمال كما ويرجم في الاستعمال لخص ببارد وزباب وانا لار في نقصان
بعض الهمما الشكر في معنى عن بعض في التصرف ليللا على اننا لخص معدول عن السابعة وهي لهذا من ذلك
في افعالها ولما كان من مذهبهم ان جميع انواع فعال مبينة كانت ممنوعة من الصروف معدولة وكذا
فصل الخنصان لنداء فرعوا انك اذا سميت بها ففضل لا ينعروا نفا نحو قول المصنف العلمية وكذا فعال عند
بنيهم نحو قول ابي روفق اعلاما وهذا الذي قالوا حتى لو سبت لهم ان جميعها معدول ودوم خنق
القنار كما يجي في باب افعال وبالثلاث اقسام جمع فعل افضل التفضيل ولا عدل فيها الا اخر وجمع واما
كاذرنا واما علمه فهو ان جمع شرطين مونت فاعل وعدم فعل العلم فهو منصرف وقبيل في محي لانه يثبت

ان جمع الموصوفين في قولنا قرأت الكتاب اجمع لاصلا انه محفة في قرأة من كل في لفظه على وزن افعل
التفضيل الثلاث اعني اللام ولاضافة ومن كاذرنا في اخر فجمع واخر فيها العدل والوصف والوزن
واخر وجمع فيها العدل والوصف ويرد على جمل من باب لفضل ان يونه معا ومنه جمعي كاخري والجواب
انه لما الجمعة معنى التفضيل جازان يصير بعض تصاريفها هو قياسه ولما يقع في معنى الصفة مع ان وزنه
افضل صار كاجر الذي هو فعل افضل وموصف جار مجرأ واد اجاز ذلك ان يقول حسنة وحسنا وعلما
مع ان المذكور اثنا ختين وحين وعال كمنها صفات فكيف اذا انضم الى الصفة وزن الفعل منها وكان على
المصنف ان يذكر كمن معينا في العدل المحقق اذ هو غير مصروف في القول المشهور ويذكر ايضا اسر فعلى
لصحة تميم كما يجي في الظروف المبينة لقيام الدليل على عدله وموان كل لفظ جنس اطلق واريد به قد مر من افراده
مصين فلا بد فيه من لام المعدول صارا بالعلمية علما نحو ابي والصق او لا نحو قوله فخص من عود الرسول
من استغرا لضمه فثبت على بحر وامن محققا واما علميته كما يجي في الظروف وقوله او تقدر افضل
التقدير اعلم انما هو على وزن فعل من لاسماء على لانه اضرب اما اسم جنس عن صفة وقد كمل من من مع
كصود وهذا في وجمع كرف فهذا كذا منصرف وان مني ما اذا كان المسمى بذكرها ولا صفة وذلك على لانه
اقام اصلها بمبالغة فاعلى غير محضه بالنداء نحو خيط وخنق وتابها بمبالغة محضه بالنداء نحو افسق
وبالجمعة موقفة المذكر لفعال في المونث نحو ابق وبالكاء كما يجي في باب النداء وفعل الخنصان
بالنداء معدولان عند الحاجة خلا وخنق وخنق فالواو لو لم يكونا معدولين بل كانا كالمحتمل لخصنا بالنداء على
بنا وهما للبناء في شيوخ لا استعمال كما ويرجم في الاستعمال لخص ببارد وزباب وانا لار في نقصان
بعض الهمما الشكر في معنى عن بعض في التصرف ليللا على اننا لخص معدول عن السابعة وهي لهذا من ذلك
في افعالها ولما كان من مذهبهم ان جميع انواع فعال مبينة كانت ممنوعة من الصروف معدولة وكذا
فصل الخنصان لنداء فرعوا انك اذا سميت بها ففضل لا ينعروا نفا نحو قول المصنف العلمية وكذا فعال عند
بنيهم نحو قول ابي روفق اعلاما وهذا الذي قالوا حتى لو سبت لهم ان جميعها معدول ودوم خنق
القنار كما يجي في باب افعال وبالثلاث اقسام جمع فعل افضل التفضيل ولا عدل فيها الا اخر وجمع واما
كاذرنا واما علمه فهو ان جمع شرطين مونت فاعل وعدم فعل العلم فهو منصرف وقبيل في محي لانه يثبت

ما يحفظ

شرح مخصص

ان جمع الموصوفين في قولنا قرأت الكتاب اجمع لاصلا انه محفة في قرأة من كل في لفظه على وزن افعل
التفضيل الثلاث اعني اللام ولاضافة ومن كاذرنا في اخر فجمع واخر فيها العدل والوصف والوزن
واخر وجمع فيها العدل والوصف ويرد على جمل من باب لفضل ان يونه معا ومنه جمعي كاخري والجواب
انه لما الجمعة معنى التفضيل جازان يصير بعض تصاريفها هو قياسه ولما يقع في معنى الصفة مع ان وزنه
افضل صار كاجر الذي هو فعل افضل وموصف جار مجرأ واد اجاز ذلك ان يقول حسنة وحسنا وعلما
مع ان المذكور اثنا ختين وحين وعال كمنها صفات فكيف اذا انضم الى الصفة وزن الفعل منها وكان على
المصنف ان يذكر كمن معينا في العدل المحقق اذ هو غير مصروف في القول المشهور ويذكر ايضا اسر فعلى
لصحة تميم كما يجي في الظروف المبينة لقيام الدليل على عدله وموان كل لفظ جنس اطلق واريد به قد مر من افراده
مصين فلا بد فيه من لام المعدول صارا بالعلمية علما نحو ابي والصق او لا نحو قوله فخص من عود الرسول
من استغرا لضمه فثبت على بحر وامن محققا واما علميته كما يجي في الظروف وقوله او تقدر افضل
التقدير اعلم انما هو على وزن فعل من لاسماء على لانه اضرب اما اسم جنس عن صفة وقد كمل من من مع
كصود وهذا في وجمع كرف فهذا كذا منصرف وان مني ما اذا كان المسمى بذكرها ولا صفة وذلك على لانه
اقام اصلها بمبالغة فاعلى غير محضه بالنداء نحو خيط وخنق وتابها بمبالغة محضه بالنداء نحو افسق
وبالجمعة موقفة المذكر لفعال في المونث نحو ابق وبالكاء كما يجي في باب النداء وفعل الخنصان
بالنداء معدولان عند الحاجة خلا وخنق وخنق فالواو لو لم يكونا معدولين بل كانا كالمحتمل لخصنا بالنداء على
بنا وهما للبناء في شيوخ لا استعمال كما ويرجم في الاستعمال لخص ببارد وزباب وانا لار في نقصان
بعض الهمما الشكر في معنى عن بعض في التصرف ليللا على اننا لخص معدول عن السابعة وهي لهذا من ذلك
في افعالها ولما كان من مذهبهم ان جميع انواع فعال مبينة كانت ممنوعة من الصروف معدولة وكذا
فصل الخنصان لنداء فرعوا انك اذا سميت بها ففضل لا ينعروا نفا نحو قول المصنف العلمية وكذا فعال عند
بنيهم نحو قول ابي روفق اعلاما وهذا الذي قالوا حتى لو سبت لهم ان جميعها معدول ودوم خنق
القنار كما يجي في باب افعال وبالثلاث اقسام جمع فعل افضل التفضيل ولا عدل فيها الا اخر وجمع واما
كاذرنا واما علمه فهو ان جمع شرطين مونت فاعل وعدم فعل العلم فهو منصرف وقبيل في محي لانه يثبت

ان جمع الموصوفين في قولنا قرأت الكتاب اجمع لاصلا انه محفة في قرأة من كل في لفظه على وزن افعل
التفضيل الثلاث اعني اللام ولاضافة ومن كاذرنا في اخر فجمع واخر فيها العدل والوصف والوزن
واخر وجمع فيها العدل والوصف ويرد على جمل من باب لفضل ان يونه معا ومنه جمعي كاخري والجواب
انه لما الجمعة معنى التفضيل جازان يصير بعض تصاريفها هو قياسه ولما يقع في معنى الصفة مع ان وزنه
افضل صار كاجر الذي هو فعل افضل وموصف جار مجرأ واد اجاز ذلك ان يقول حسنة وحسنا وعلما
مع ان المذكور اثنا ختين وحين وعال كمنها صفات فكيف اذا انضم الى الصفة وزن الفعل منها وكان على
المصنف ان يذكر كمن معينا في العدل المحقق اذ هو غير مصروف في القول المشهور ويذكر ايضا اسر فعلى
لصحة تميم كما يجي في الظروف المبينة لقيام الدليل على عدله وموان كل لفظ جنس اطلق واريد به قد مر من افراده
مصين فلا بد فيه من لام المعدول صارا بالعلمية علما نحو ابي والصق او لا نحو قوله فخص من عود الرسول
من استغرا لضمه فثبت على بحر وامن محققا واما علميته كما يجي في الظروف وقوله او تقدر افضل
التقدير اعلم انما هو على وزن فعل من لاسماء على لانه اضرب اما اسم جنس عن صفة وقد كمل من من مع
كصود وهذا في وجمع كرف فهذا كذا منصرف وان مني ما اذا كان المسمى بذكرها ولا صفة وذلك على لانه
اقام اصلها بمبالغة فاعلى غير محضه بالنداء نحو خيط وخنق وتابها بمبالغة محضه بالنداء نحو افسق
وبالجمعة موقفة المذكر لفعال في المونث نحو ابق وبالكاء كما يجي في باب النداء وفعل الخنصان
بالنداء معدولان عند الحاجة خلا وخنق وخنق فالواو لو لم يكونا معدولين بل كانا كالمحتمل لخصنا بالنداء على
بنا وهما للبناء في شيوخ لا استعمال كما ويرجم في الاستعمال لخص ببارد وزباب وانا لار في نقصان
بعض الهمما الشكر في معنى عن بعض في التصرف ليللا على اننا لخص معدول عن السابعة وهي لهذا من ذلك
في افعالها ولما كان من مذهبهم ان جميع انواع فعال مبينة كانت ممنوعة من الصروف معدولة وكذا
فصل الخنصان لنداء فرعوا انك اذا سميت بها ففضل لا ينعروا نفا نحو قول المصنف العلمية وكذا فعال عند
بنيهم نحو قول ابي روفق اعلاما وهذا الذي قالوا حتى لو سبت لهم ان جميعها معدول ودوم خنق
القنار كما يجي في باب افعال وبالثلاث اقسام جمع فعل افضل التفضيل ولا عدل فيها الا اخر وجمع واما
كاذرنا واما علمه فهو ان جمع شرطين مونت فاعل وعدم فعل العلم فهو منصرف وقبيل في محي لانه يثبت

فانما وكما وعوم فم ويجعل العلم حكما كونه معدلا من فاعل جنس وقطنا بسوم علمه عن فعله الجاني
فولنا موطن من جعله منقول عن غيره من صروف وانما حملناه على كونه معدلا ولا يجوز ان يكون من الاعيان معدول
كعمله وسعادته كونه كونه جعله كونه لمرطوب عن منصرف واضطرنا ان نقدر ان العمل على ما تقدم بل لا يجرم
القاعدة المبدية فكلا فعل علم جامع للشرطين يجعل كونه في كلامهم منصرفا او غير منصرف فخلصنا ان العمل
فيه ونعنه الصرف الحاقا المشكوك فيه بالاغلب اما اذ وان جمع الشرطين لكنه مع في كلامهم منصرفا فلا نقدر
العدل فيه وان احل احد الشرطين وحك بان لا يجزى فاعل فعل العلم مع موقوف فعل ايضا فلهذا منصرف
كظم وفتح عينين حوارس عن فعل جنس وان لا يكون معدولا عن فاعل ولا سيما ان النقل في الاعلام اكثر
من العدل وانما عرور في عينين وكان الواجب على هذا الاصل انهما لانهما فاعل قبل العلمية جاق فعل
ايضا نحو عن جمع غيره والرفق اشهد قال لا عشي **شعر** بان في الظلام منه الوفا للرفق كنهما لما سمعنا
غير منصرفين حكما بانها حال العلمية غير منقولين عن فعل جنس بل هما معدولان عن فاعل وان اخيل
الشرطان فلا كلام في كونه منصرفا والواو موحية وان قيل هلاكم في المرجلة التي هي نحو موهبت وكوزة
ومجيب وحيوة انما معدولة عن موهب بكسرها وعن مكاره ومجت قلت لا نراها وان كانت خارجة
عن القياس لان هذه الضمائر رجوع الى المصل من وجه فكانها ليست معدولة اذ العدل خروج عن
لاصل ويندرج جمع اما في مجيب وكوزة وقطارة واما موهبت فانه وان كان قياس معن الفاء فالواو وان
بصاع منه مع فعل بكسر العين لكن لا اصل في فعل معبوع العين ان من منه مع فعل البفتح فالعدول الى الكسر في
نحو موضع وموجل محال للاصل وانما خوف جملة على اكثر وذلك لان معن الفاء الواو اي اكثر من
يفعل بكسر العين والموضع بسبب على المضارع وقد حكى الكوفيون موضع بفتح الصاد على الاصل واما موزق
ام رجل انما صرف انا بناء على انه فاعل او على انه مفعول لكن كونه اكثر من مفعول كما يجي في التصريف او مبهمة انه
عين معدولة عن مفعول الكسر وكذلك موكل علما واما شمس بزمالك بضم الشين فلما لم يلزم لم يعتد به في
الوزن ولو سلمنا الروم قلنا انه منقول عن جمع موكل واللام جواز صرفه وركب كونه كما في مثلا انما العدل
ظاهر وليس كالجري في نوع ولو طحت يقال انه لا يوزن في اللان الساكن لا وسط واما حيوة قلنا ان
كونها معدولة **قوله** وقطام في تيم ايمه تيم واما في لغة اهل الحجاز فبها ايضا عدل مقدر عند الحاجة
لكنها مبنية وكلامه في المعرب عن المنصرف ويعني به قطام ماموع على وزن فعال من اعلام لايمان اللؤلؤ
وذلك ان فعال على الرفع اتم كما يجي ام فعل كتمال وبنائه قطام وعلم المصادر على بابي الحاجة كالحجار
صف للموت كفا ومعنى فاسقة وهما ايضا مبنيان بانفاق فالواو المشابهة باب تزال عدلا ووزنا ولم
في المشابهة بالوزن بل لا بد نحو حجاب وجمام وكدام فانها معية فقالوا كان تزال معدولة عن تزل
وغيره في التقدير معدولان عن فاسقة والعجى والقسم الرابع علم اعيان الموتة فلهذا الحجازين بنواوه
لمشابهتها ايضا كتمال وزنا وعدلا مقيدا وبنو تيم افرقوا فرقتين اكثر من علم ان ذات الراء من هذا
القسم مبنية على كسر الوزن والعدل المقدر كخضار وانما قدرنا العدل لخصيلا لكسر اللام سبب البناء
اذ كسر الراء مع اللام المطلوبة المستحصنة وغير ذات الراء كقطام معية عن منصرفه للتأنيث
والعلمية ولم يخارجوا في ترك الصرف منها الى تقدير العدل كما ان احتج اليه في غير الراء ان بعض النحاة بقدر

فانما على الرفع

فمن غير ضرورة لا من غير ضرورة من غير ضرورة من غير ضرورة من غير ضرورة من غير ضرورة من غير ضرورة من غير ضرورة
فانما وكما وعوم فم ويجعل العلم حكما كونه معدلا من فاعل جنس وقطنا بسوم علمه عن فعله الجاني
فولنا موطن من جعله منقول عن غيره من صروف وانما حملناه على كونه معدلا ولا يجوز ان يكون من الاعيان معدول
كعمله وسعادته كونه كونه جعله كونه لمرطوب عن منصرف واضطرنا ان نقدر ان العمل على ما تقدم بل لا يجرم
القاعدة المبدية فكلا فعل علم جامع للشرطين يجعل كونه في كلامهم منصرفا او غير منصرف فخلصنا ان العمل
فيه ونعنه الصرف الحاقا المشكوك فيه بالاغلب اما اذ وان جمع الشرطين لكنه مع في كلامهم منصرفا فلا نقدر
العدل فيه وان احل احد الشرطين وحك بان لا يجزى فاعل فعل العلم مع موقوف فعل ايضا فلهذا منصرف
كظم وفتح عينين حوارس عن فعل جنس وان لا يكون معدولا عن فاعل ولا سيما ان النقل في الاعلام اكثر
من العدل وانما عرور في عينين وكان الواجب على هذا الاصل انهما لانهما فاعل قبل العلمية جاق فعل
ايضا نحو عن جمع غيره والرفق اشهد قال لا عشي **شعر** بان في الظلام منه الوفا للرفق كنهما لما سمعنا
غير منصرفين حكما بانها حال العلمية غير منقولين عن فعل جنس بل هما معدولان عن فاعل وان اخيل
الشرطان فلا كلام في كونه منصرفا والواو موحية وان قيل هلاكم في المرجلة التي هي نحو موهبت وكوزة
ومجيب وحيوة انما معدولة عن موهب بكسرها وعن مكاره ومجت قلت لا نراها وان كانت خارجة
عن القياس لان هذه الضمائر رجوع الى المصل من وجه فكانها ليست معدولة اذ العدل خروج عن
لاصل ويندرج جمع اما في مجيب وكوزة وقطارة واما موهبت فانه وان كان قياس معن الفاء فالواو وان
بصاع منه مع فعل بكسر العين لكن لا اصل في فعل معبوع العين ان من منه مع فعل البفتح فالعدول الى الكسر في
نحو موضع وموجل محال للاصل وانما خوف جملة على اكثر وذلك لان معن الفاء الواو اي اكثر من
يفعل بكسر العين والموضع بسبب على المضارع وقد حكى الكوفيون موضع بفتح الصاد على الاصل واما موزق
ام رجل انما صرف انا بناء على انه فاعل او على انه مفعول لكن كونه اكثر من مفعول كما يجي في التصريف او مبهمة انه
عين معدولة عن مفعول الكسر وكذلك موكل علما واما شمس بزمالك بضم الشين فلما لم يلزم لم يعتد به في
الوزن ولو سلمنا الروم قلنا انه منقول عن جمع موكل واللام جواز صرفه وركب كونه كما في مثلا انما العدل
ظاهر وليس كالجري في نوع ولو طحت يقال انه لا يوزن في اللان الساكن لا وسط واما حيوة قلنا ان
كونها معدولة **قوله** وقطام في تيم ايمه تيم واما في لغة اهل الحجاز فبها ايضا عدل مقدر عند الحاجة
لكنها مبنية وكلامه في المعرب عن المنصرف ويعني به قطام ماموع على وزن فعال من اعلام لايمان اللؤلؤ
وذلك ان فعال على الرفع اتم كما يجي ام فعل كتمال وبنائه قطام وعلم المصادر على بابي الحاجة كالحجار
صف للموت كفا ومعنى فاسقة وهما ايضا مبنيان بانفاق فالواو المشابهة باب تزال عدلا ووزنا ولم
في المشابهة بالوزن بل لا بد نحو حجاب وجمام وكدام فانها معية فقالوا كان تزال معدولة عن تزل
وغيره في التقدير معدولان عن فاسقة والعجى والقسم الرابع علم اعيان الموتة فلهذا الحجازين بنواوه
لمشابهتها ايضا كتمال وزنا وعدلا مقيدا وبنو تيم افرقوا فرقتين اكثر من علم ان ذات الراء من هذا
القسم مبنية على كسر الوزن والعدل المقدر كخضار وانما قدرنا العدل لخصيلا لكسر اللام سبب البناء
اذ كسر الراء مع اللام المطلوبة المستحصنة وغير ذات الراء كقطام معية عن منصرفه للتأنيث
والعلمية ولم يخارجوا في ترك الصرف منها الى تقدير العدل كما ان احتج اليه في غير الراء ان بعض النحاة بقدر

ادراك الراء من غير ضرورة
الراء من غير ضرورة

سواء وصفتها بغيرها وما من وصف من غير وصفها
فلم يثبت نحو قوله ان الوصف لا يصلح لغيره
كما انهم يثبتون ان الوصف لا يصلح لغيره
وذلك لتعريفها عن سائر الصفات لفظا لعدم جريها على الوصف وان كان معنى الوصف بها
وضعف منه معطوف على قوله اي ولو كان الوصف الاصل معتبرا لضعف منه افعي لانهم يثبتون
وصفا في اصل الوصف ولا يثبت ايضا في استعماله افعي لانهم يثبتون ان الوصف لا يصلح لغيره
التي هي الشبهة من قولهم ففوق الهما في قوله وكذا في قوله الذي هو الصفة موضوع في اللفظ
للوصل في ظاهره ووجدل ومولا احكام وقد قبل في اللفظ فكأنه موند لاجل وكذا في قوله
ان معناه لا على ظاهره ووجدلان ولم يثبت ان هو حقيقة ولنا ان قولهم في هذه الكلمة ونحوها لان
منعها لا يقصد معنى الوصف لا عارضا ولا اصليا فافهم وان كان في نفسها خبيثة واجلها يراذ في
واخيل طاراذ في جملان لانك اذا قلت مثلا لقيت اطلاقا هذا الجسد من الطين من غير ان يصدق
معنى القوة كما تقول رايت عابا لا تصدق معنى الوصف بالشد وان كانت افعي من لاجل ليس
صرفها لكونها عن موضوع الوصف حقيقة كما انما اشار اليه المصنف فاما منع صرف مثل فلفظ
النايت بالناشرط العلمية والمعنوي كذلك وشرط حكمه تاثيره زيادة على التلام او الحركه لا وسط او
الجمه ففعل كوز صرف وزنبت وسفروا وجور مع فان سمى به من كرفش طم الزيادة فقدم منصرف
وعرف منفع **اقول** اعلم ان النايت على حرفين تايث بالالف وتايث بالياء فاهو بالالف محتم
النايت بلا شرط للزوم الالف وضعها على ما من ولنا قام مقام سببين ويريدنا النايت تاثيره
في آخر الهم مفتوحا ما قبلها يتقبل في الوقف هاء فتخاكت ونبت وليس موندنا بالياء بل بالنايت
اللام لكنه اختص هذا الابدال بالموتد ون المذكور لما نسبة الالف للنايت فعل هذا الوصف يثبت
واخت وهب مذكرا حقيقيا حركه او موندنا حقيقيا كره اولامنا ولا ذاك كره فلابد من دون
العلمية بل لعل نحو قائم وفي قائم الوصف لاصلي والنايت بالنايت فاخلك لم يجي الا من النايت لان
شرط الوصف وهو كونه وضعيا على ما ذكر المصنف حاصل وذلك الخلل ان وضعه بالنايت في
لاصل على العروض وعدم النبات فلم يعتد به وانما قلنا في لاصل لان اصل وضعها للفرق بين
والموتد ولا يجي لهذا المعنى في الصفات والاسما الاغني لانه للكلمة كضاربه وضروبه وحده وجماده
ورطه وجماده واما لغير هذا المعنى ففعل كونه لانه كما في جاز وعرفه كما في باب النايت ثم العلميه
حيث كانت الكلمه من كلمات العرب صيرتها مصونه عن النقصان فيلزم التاثير بها فاعلم ان
بعض صارت لانه لا يحرف الا في الترخيم كما يحرف الحرف لاصلي وانما ذاك لان التسمية باللفظ صحيح
وكالحرف وصف الكلمه عليه لا يتفكر عن الكلمه فتعوك عانته في اجس من موضوعها مع الالف فاذا
سميت به فقد وضعت وضعها ثانيا مع الالف صارت الالف الكلمه في هذا الموضوع واما ان كانت العلمية
في غير الكلمه العربيه فربما صرف العرب فيها بالنقص وتغيير الحركه وقلب الحرف اذا استقلوا
كما في جمل ومبائل وارسطاطليس قالوا جملان وجي بل ومبائل وارسطاطليس
ارسطاطليس

وكذلك وقد لورودها على غير احوال العلم الخفيه وتذكرها في المناسبات مع علم مبالا لهم
بما ليس من اوضاعهم ولذلك قالوا اعني فالعيب ما شئت وما الزيادة في الالف فقول ان كماله
النايت لا يتغير مع كماله النايت في نحو شري وذكرى وانا لما يث نحو عمرو والاولا في نحو عمرو
لم يكن زيادة لان ذلك لا يكون لاحال الوصف وكلامنا فيما زاد على العلم بعد وضعه اذ استعمل على وضع العلميه
وكذا الحكم ان لم يغير الزيادة الا ما افاد العلم كذا الوصف ولام التعريف من غير اشتراك العلم وان افادت
الزيادة معنى آخر فان لم يقع لفظ العلم بل معنى علم وضع له اولام نحو لزا والوصف العلميه فلا يرد عليه
الفاء الغيبه لعني النايت وان لم يلفظ العلم مع تلك الزيادة واقفا على بان موضوعه ما كان في تطلقا
ان لم يخرج العلم بها عن التعيين كياء النسبه ويا التصعي ونحوه لا يمكن نحوها شي وطليح وان خرج
بها عن التعيين حارف شرط جبران التعيين بعلامته كما في الزيدان والزيدون على ما يجي في باب الالف فان
قبل فاذا صار لنا بالعلمية لانها فضلا قبل في نحو حمره ان قام مقام سببين كالالف فتكون العلميه شرط
فيها مقام سببين ولا يكون سببيا قلت لما ذكرنا ان وضع الالف في الالف على العروض فلزم عارض
فلم يبلغ مبلغه لاني وضعها على اللزوم وثانها ان يكون النايت مقدر او هو الذي سماه المصنف مصونا
سواء كان حقيقيا كمنه وزنبت او غير حقيق كجلب ومبر ولاف لا يقدر كالتاء اذ لالف اللزومها
لا يحذف حتى فلا ولا يؤثر النايت مقدره ايضا لانه العلميه الا ترى الى نحو خاض مصفا مع النايت والوصف
ومثل مع العلميه ايضا منصرف كما يجي وانما شرطه العلميه ايضا لان المقدر عندهم اضعف من الظاهر
وشرط الظاهر العلميه والعرف بينهما ان العلميه تصيب النايت الظاهر في النايت مطلقا وان كانت
الكلمه علميه ساكنه لا وسط كثرة علماء لان العلامة ظاهره واما النايت المقدره فضعيفه فان سدره في اللفظ
حرف آخر ان وجوبه والالف فيه اختلاف كما يجي وما يبد منه الحرف الاخر في الالف على اللانه لان وضع
النايت في كلامهم فوق الثلاثه ولا تزداد ثلثه واما نحو ثبه وشاة فمخزوف واللام ودليل سدره النايت
تصفيهم عن على عقبي ب من دون الالف فقدر فان تصفيهم فذريه فالهوت بالياء
المقدره حقيقيا كان او غيري اذا زاد على الثلاثه وسميت به لم يصر فسميت مذكرا حقيقيا او موندنا
حقيقيا واولا هذا ولا ذاك وذلك لان في تاء مقدره او حرفا سدره فهو موندنا حركه واز كان بلاينا
فاما ان يكون محكي لا وسط اول واولان سميت به موندنا حقيقيا كقدم في اسم امره او غيري
كسقر حنهم فجمع الحياه على منعه حرفه للنايت المقدره بقيام حركه الوسط مقام حرف الرابع القائم مقام
النايت والدليل على قيام حركه الوسط مقام الحرف الرابع ان يكون في جمل حلي وجبلون ولا نقول في
جزي لا جزي كما لا نقول في تخادى الم تجاردين وخالفهم ابن النباري فحصل من كسدره في جواز لا من
نظرا الى ضعفه ان دم سدره لاء وان سميت مذكرا حقيقيا او غير حقيق فالاخلاق عندهم في وجوب
حرفه لعدم تقديرنا النايت وذلك كرجل سمينه بسقر وكتاب سمينه بدم وانما لم يقل
لظريان التذكير في الموضوع النايت عليها ضعف لانه في الوصفه لاول فعل هذا القول تصفيهم سقر
رجل سقبي واما اذ يث وعسفه كرجلين سقبي بعد التصفي وان لم يبد سدره النايت ولا مسدره
مسدره في ذلك اذ كان لانا ساكنه لا وسط فلا يجي اما ان يكون في نحو اول فان لم يكن فان سميت مذكرا
سواء كان حقيقيا او لا كمنه اذا جعلته اسم رجل او ام سيف مثلا فلا خلاف في حرفه وان سميت موندنا حقيقيا

علم الالف في الالف

او غير فالرجاه و سبويه والمجد جرموا ما استلهم من العرو لكونه مؤنثا لوضعين التقوي والعلم فظهر
فيه امر التانيث وعينهم جرموا فيه بن صرف ونزك لغوات ال دستا التانيث وما يسد مسد ان د
وكذا الخلاف فيما يمكن خشوع للاعلان لا وضع كداروان وفي التانيث كهد اسم امرة وان كان في العجم
كاه وجور فان سميت به مذكر حقيقيا او لا فالعرف لا غير اذ هما كقوح ولوط كما يجي وان عمتها
مؤنثا حقيقيا او لا فتك الصرف لا غير لان العجم وان لم يكن سيبا في الثلاثي الساكن لا وسط كما يجي كقوح
سقوطها من السببية لا بقصر عن تقوية السببية حتى يصدر الاسم بها مختم المنع فظهر بذلك التفضل
ان المؤنث اذا سمى به مذكر حقيقي او غير حقيقي يصرف في منع صرفه زيادة على اللان ولا يصرف في مذكر
اللا وسط ولا العجم وهو ما شرطوا تحريفه حرف المؤنث اذا سمى به مذكر تركها المصنف اصرا
ان لا يكون ذلك المؤنث منقولاً عن مذكر فان باب ام امة لكن ان سمى به مذكر الصرف لان الزيادة في فعل
سمية المؤنث كان مذكرا بمعنى الضم وكذا لو سميت نحوها بضم وطاق مذكر الصرف لانه في الاصل
لفظ مذكر وصرفه المؤنث اذ معناه في الاصل شخص جاض ونايتها ان لا يكون ابناء المؤنث الذي سمى به
المذكر بانما محتاج الى تاويل غير لانم فان في وسطه لا وكل جمع مذكر خال عن علامة التانيث لثبت
بها مذكرا نصرت لان تاويلها لا اجل تاويلها بجماعة ولا يلزم هذا التاويل بل انما ناولها بجمع فيكون
مذكرا فلم يبق التانيث الحقيقي الذي كان في المصروف ولا التذكير الحقيقي نحونا ورجالا بل انما باعتبار
الناويل بجماعة وهو غير لازم كما ذكرنا واثبت ان اغلب استعماله قبل تسمية المذكر وذلك الى اسماء
المؤنثة الساجدة كدرع وغماق وغماق وحبوب على انما ضرب فسمه عطفية لان بيت وكذا انما لها
مذكورة ومؤنثة فاذا سمى بها مذكر جاز في الصرف ونزك او غلب استعمالها مذكورة فلا يجوز تسمية المذكر
بها العرف او غلب استعمالها مؤنثة فالوجه ترك الصرف اذا سمى بها مذكر وجاز في الصرف ايضا
اولا بتعمل الامونته فليس جعل تسمية المذكر الامن العرف اما ان عكسها لا مراعى تسمية المؤنث باسم المذكر
حقيقيا كما ناولا فان كان الاسم تليها متحرك لا وسط كجند وحسرا وزياد على اللان كحفظ فالكلام
في منع صرفه لظهور امر التانيث بالظن ان مع سادس التاء او سادس مسد ان د وان كان ثلثا كان
لا وسط كزيد وكحرب مثلها امرة فاكليل وسبويه وابوعمر وبنعونه الصرف تحتها كاه وجور
لظهور امر التانيث بالظن ان ابوزيد وعلي واكرمي يحملونه مثل هذا في جوانب المس بن وبرحون حرف
علم وفصد نظر الى الاصل **قوله** وشرط تخم تاثيره اي تاثير المعنوي والمراد به تانيث التاء في مقابلة
مواء كان حقيقيا كزئب او لا كعقرب **قوله** زيادة على اللان او حرك لا وسط او العجم اذا سمى المؤنث
وذلك لما ذكرنا ان آخر حروف الزايد يقوم مقام التاء وحرك لا وسط بقوم مقام الزايد
سد التاء واما العجم فانها وان لم يرد مسد التا ولا مسد الزايد المذكور وليست ايضا سيبا في
اللان لان لا وسط لكنها مقومة للتانيث الضعيف تاثيره لكونه علامة مقلدة بل انما في الضعيف
من قبله لا من قبل العلمية فهو المحتاج الى التقوية لا العلمية فلا قال شرط تخم تاثيره المعنوي
قوله فصدحوز حرفه ظن من جميع شرائط التخم الثلاث وزئب عجمه للزيادة وسقط الحرك لا وسط
وما يجوز للعجم **قوله** فاكس من طرقي اي المؤنث المقد تاويله فشرط الزيادة على اللان ولا يفيد حرك لا وسط
ولا العجم لضعف امر التانيث في الاصل بسبب تقدر علمته من بل المذكور انما يري بالوضع العلمي ذلك

لا من الضعيف اذا سادس علامة حرف ولا ينافيها اخرى التاء مقام التاد ويكون ما وجور اذ
كقوح ولوط لان اجمع علم المذكر فلا يكون التام قد عرف و سيجي ان العجم لانها في الثلاثي الساكن لا وسط
بالسد بل تاويلها بالشرطية بعد ثبوت سيبين دونها لعدم وجور منصرف لعدم اخرى التاويل في العجم
ممنوع التاويل في مقام تاء التانيث واما اسماء القبائل والبلدان فان كان فيها مع العلمية سبب ظاهر في وسط
فلا كلام في منع صرفه بها هله وتعلب وبعاد وخراسان ونحو ذلك وان لم يكن في الاصل منها لا يستعمل
فان وحدهم سكنوا في حرفها او ترك حرفها طرفة واحدة فلا كما لغتهم كصرفهم تقيفا وبعادا وحسبا و
دايقا ويزك حرفهم سدوس ونجديف ونجديف ونجديف ونجديف ونجديف ونجديف ونجديف ونجديف ونجديف ونجديف
او احيى وفيه لا ما كن بنا ويل المكان والموضع ونحوهما وترى الصرف في القبائلها ويل الام ان كان في الاصل
كحريف او القبيلة وفيه لا ما كن بنا ويل القبيلة والبلدة ونحوهما وارجوز واصفها وترك حرفها كما في ثود
وواسط وقرش فحوزها ايضا على التاويل المذكور وان هملت استعملها لها فكذلك فيها الوجهان هذا
وربما جعلوا ال ب مقولا بالقبيلة فيمنعونه الصرف قلل وصرق قريش لا كون مؤنثا اذا سموها بوا
فروعا في العلى وعرو **قاه** وبنعونه يثبت كقوتهم بنت مشرق وقيس بنت غيلان وكذا قبله ولون لا يتم
بالحي فيصفونه بان نحوها هل ناعصى و باهله اسم امرة وقد نوبت ما استعملها في ام الاب مع حرفه تناول
حرف مصاف مؤنث نحوها في قريش مصر و فاما اولاد قريش فالغالي كذبت ثود المرسلين صرف
ثود عجمي قريش فصدحوزها ايضا على التاويل المذكور كما في قوله **قوله** وكم من قريش اهلكتها فاجها باسنا ما ناقم
قايون وكوزان كون حرف مثله لتاويلها بالحي واثبت السد لتاويلها بالقبيلة فهو واولا المذكور في العجم
باعتبار سيبين الاستناد والصرف ولا يمنع منه واما نحو قولهم قران هو ال جعلته اسم السبع على حرف الضم
اي سورة هود فالصرف وان جعلته اسم السورة فتك الصرف لانه كاه وجور واما ال اسم الكلم المنبئية
في الاصل نحو ان تصب و يرفع و ضرب جعلها ض لا كثر الحكاية وان اعربها فكذلك الصرف تاويل اللفظ
وتركها تاويل الكلمة واللفظ وكما يسط القول فيها وفي اسماء حروف التهجى اذا سميت بها السور في عجميها
في باب الاعلام ان الله تعالى **قوله** المعرفه شرطها ان يكون عملية **قوله** وذكر ان المعارف
تخص المضرات والبهائم وما مبنيا ان فلا يدخل الحسما في عجمي الصرف اذ هو معرب واما ما واللام
والمضاف فلا يمكن فيها منع الصرف عند من قال غير المنصرف ما صرف منه الكسر مع السون لسبب
ومعالم حذف فكيف مع الكسر وكذا عند من قال هو ما صرف منه الكسر مع السون معا واما عند المصنف
فيمكن منع صرفها لانه قال هو ما في علمان او واحدة فامة مقامها كونه لا يظهر فيها منع الصرف وهو
ان لا كسر ولا سون لك تسمية الفضل فلم يبق من حجة المعارف الا العلم واما اعتبار كليل في اجمع واخواته
تعريف الاضاف لسقوط المضاف اليه فيها ويجوز المضاف لدخول السون فيظهر ان منع الصرف
قوله العجم شرطها عملية في العجم وحرك لا وسط او زياد على اللان فموجب منصرف وشي
وابر اسم ممنوع **قوله** فانه عملية في العجم اي كون الاسم عملية في اللغة العجمية اي كونها في استعمال
العرب العلم علما وليس هذا الشرط بل ان لم يل الواجب ان لا يستعمل في كلام العرب او لا الاعم العلمية مواء كان
استعماله ايضا علما كما بر اسم واما على اوله كما تون فانه الجهد بل ان الروم سمى بانه راو ووجوده

لا يصح

أول ما يجب أن نعرفه

قراءة وإنما اشترط استعمال العرب له أولاً والعلمية لأن العجم لا ينصرف فيه نص وكلام
العرب ووقع في كلامه بفضي انصرف فيه تصرف كلامه فاذا وقع اولاً في مع العلمية ومن منافية
للأم ولاضاف فامتنعاً معها جان اليتبع ما يعاقبها ايضا اعني السون وعاء نحو العجم
امكت فذبح الكسرتون على ما عودته ونج لام بعد ذلك قابلاً لا ينصرف في كلامه على قصد
وقوعه فيه لما تقرر ان الطاري برلكم المطر عليه فيقبل الاعراب وبالنيابة وبالضغين وكسوف
ما يستقل منه كذا في بعض كرووف وقلبهما نحو جان وادركان في كركان وآد زنا كان
وكذلك واما اذا لم يقع العجم في كلام العرب اولاً مع العلمية قبل اللام والاضافة اذ لا مانع فيقبل
السون ايضا مع سائر التصرفات كالجمام والغريد والرق والندج فيصرف كالكتابة العربية
فان جعل بعد ذلك علماً كان كانه جعل الكتابة العربية علماً فينظر ان كان فيه مع العلمية سبب آخر عن العجم
منع الصرف كمن جسر يقع فيها الوزن وكذا آخر مخففا وان لم يكن كجمام علماً في العجم على قدر
المصنف الشرط زعماً واجبال العلمية مع العجم مع اصل الشرطين الباقين وهما اما الزيادة او الحركة
لا وسط وعند سيبويه واكثر النحاة تحرك لا وسط لانها في العجم فحق لمك عند منصرفتها
كنوع ولو لم يمتدوا الشرطين المعينين كوز العجم علماً في اول استعمال العرب له والزيادة
على ثلثة وهو اولى وذلك ان حرك لا وسط في المونث نحو سقرنا انزلنا بمقام الساسد
علامة الثابت واما العجم فلا علامة لها حتى سمدها شل العجم كورد كونه ثلثاً لسكون
وسط او تحركه فانه كلام العرب وبصير كانه خارج من وضع كلام العجم لان اكثر كلام العجم على الطول
لاراعون لوزان الخفيف خلا في كلام العرب والنحشري تجا وزعماء ذهب اليه المصنف باصل
العجم اذا كان ثلثاً ساكن الوسط جان صرفه وتزك صرفه مع نزح الصرف فقد جوزنا ان العجم مع كون
الوسط ايضا فكيف لا يوزع تحركه وليس بشي لانه لم يسمع نحو لوط غير منصرف في شي من الكلام والقبائل
المذكور ايضا منهم والذي هو مخم منع ما وجوب ولولا العجم لكان مثل هندك وددعك جوز صرفه وتك
صرفه ودهل عن انما يثر الله على نوعين اما كونه شرطاً كالزيادة على الثلاثة في ثلثه المعنوي واطر
كونه سبباً كهد لثلاث والعجم ما وجوز من القسم الاول اذ لو كانت سبباً في الثلث في السان
الوسط لسمع نحو لوط غير منصرف في كلام فصح او غير فصح وسنما نعلم على وجوب صرف نحو
لوط وحوان منع هذا مع ان كل واحد منهما ثلثاً ساكن الوسط وذلك ان حرف لا اول الحرف
وايضاً فالثالث له معنى ثبوتية في الاصل وله علامة مقدرة يظهر في بعض التصرفات وهو الضغى
مخلاف العجم فانه لا معنى لها ثبوتية بل معناه امر عديم وهو ان كلمة ليست من اوضاع العرب ولا على
لها مقدرة فالثالث اقوي **قوله** وشي هو جسن بأثران وكوزان يقال انا متابع من الصرف
لا طبا ولها بالبقع والقلعة الى ان يقال انه لا يستعمل الا مذكراً فلا يرجع اليه لاصحير للمذكور
ذلك فالم يثبت فالثالث الصحيح لمك لانام اني نوح النبي عليه **قوله** العجم شرطه صيغة منتهى
الاجمع بغيرها كساجد ومصاحح ولما نحو قرانة فنصرف وحضاجر على اللصيح عن منصرف لانه
منقول عن اجمع وسراويل اذ لم يصرف وهو لاكثر فقد قيل العجم على موازنة وقيل عن جمع سراويل

تعد بر واذا صرف فلا اشكال ونحو جوارب وضا وجب مثل قاض **قوله** منتهى اجمع اي وزن
غاية اجمع النكبي لانه يجمع لام جمع النكبي مما بعد جمع فاذا وصل الى هذا الوزن امتنع جمع النكبي
كجمع كلب على كلب وجمع اكلب على اكلب وجمع نع على انعام وجمع انعام على اناجم واما قدما بغاية
بجمع النكبي لانه لا يمتنع جمع التلام وان لم يكن قياساً مطرداً على ما في التصريف في باب الجمع
نحو قوله عليه السلام اكثر صواجات يوسف وقوله حردا بصا من التكرور وقوله واذا احوال
را واوردناهم خضع الرقاب لو امكن لانصاف **قوله** كاد كرا بعلى في الحج وضابط هذا الصفة ان يكون
او لها مفتوحاً وبالنها الف وبعدها حرفان ادغم احدهما في الاخر ولا كساجد ودوات او شلا يمكن
الوسط فلو كانت هذه الصيغة لم يوش الحجة كاي حجن وحسان في كل واحد منهما الجمعية والصفة واما شرط
في هذه الصيغة ان يكون بغيرها احتراراً عن نحو ملكة لان العجم لا يمتنع من وزن المفرد نحو كرا سبعة
وطواجيه وعلانية فيكس من فوق جمعية فلا يقوم مقام سيبين ولا سببا على زهير من قال ان يمام **قوله**
بكونه لا نظري له في الاحاد كاذكرا قبل ولا يلزم منه بان ورياح وحراب وان حصلت فيها صيغة منتهى
لان هذه الصيغة شرط السبب والموش هو المشروط مع الشرط **قوله** وحضاجر على اللصيح عن منصرف علماً
حال من الضمير في غير منصرف اي لا ينصرف في حال كونه علماً للضع والضع لا يطلق الا على الاشياء والذكر ضمير
وذلك لانه لا يمتنع ان في معنى الحجة اذ يقع على كل واحدة منها ومن علم الحجة للواحدة معدة ثم كاسام للاسد
على ما في باب الاعلام فعنه اذن شرط واحد وهو الصيغة من دون معنى الحجة وكان ينبغي ان يكون منصرفاً كما بان
ورباع واخباره عند المصنف ان الجمع لا يمتنع من ان لا ينصرف لان المصنف في اجمع عنده ان يكون في
لاصل كما ذكرنا في الوصف فلا ينصرف والجمع بالعلمية لضرور الزوال فلا اثر على هذا القول للحكمة في مع
علم الموش الجمعية لاصلية القائمة مقام سيبين فالقول ليس من الجمعية والعلمية نصاً كما ذكرنا المصنف
بعد من تضاد الوصف العلمية فالجواب ليس امتداد من وضع اعتبار جمعية الجمعية مع العلمية كما في مع
معيد من الرجال بگرام مثلاً فكون معدة هذه الجماعه المسماة بهذا اللفظ فكون معين والجمعية باقياً ومدا
كما في جيلان بابا بن فروع مع العلمية معنى التنبيه فهما وان جعلنا كرا واحداً سمى بلفظ المسك كرا فمعنى
ابا بن معنى التنبيه اذ معناه سوا جيلان المعينان فلما ما في بين العلمية والجمعية والتنبيه ولا ولي عندي
ان لا ينافي بين الوصف والعلمية واما قول المصنف بعد في الشرح ان العلمية سدا لخصوص والصفة معدة لعموم
فما في فنقول لان ان اجماع الوصف لا بد منها من معنى العموم بل الصفة المفرادة في باب منع الصرف ان يكون
وضعه دالة على معنى غير النقول وصاحبه صحبه السعة لما خصصه لك الصاحب فاذا سطر ام ان دلالة على ذكرها
وصحبه معدة لك الخصوص وضعتان فلا يصر في منه الصرف عن وضرب منع جبه على ذلك المخصص ومعدله
المر تري ان نحو اسود وان لم عرض فيه ما يمنع الحركي وهو العلمية لكن لما كان الموضوع له الوصف وهو العرض
صاحبه فاقالم يصر ذلك العارض على ان يفي اعتباراً كون دلالة له لام على المعنى وصاحبه وضعه بطراً كما ذكرنا
في الرابع ومقول يمكن ان نعني بجم معنى الحجة فيكون دالة على معنى وصاحبه لكن تعرض له المانع عن الحركي وهو
العلمية كما عرض في نحو اسود وان لم العرض من الحركي فالعلمية مهتسا كالعلمية منسك لا فرق بينهما الا ان
بالعلمية يصير خص العلمية وصرح لان العلمية تخصصها بذات واحدة والعلنة سجع واحل بل الفرق بين العلمية

كأنه في جوارح لا زحوى بالالف أخف منه بالنون وأما جوارح النون أخف لها وأخف اللفظة
المقصود من غير التصريف فيكون يسيرا على فلك المنوي كونه متصفا بالفتوح
المنزى أكثر من جوارحها وأما وادوي لا منون لها فالما انقلب اليها الف في الجحيم لا يرضى وكل عين
منفوخة حكم جوارحها كذا ويحتمل خلاف المذكور نحو قاصم امره وأعد تصف على وأهل
هذا النوع اعني جوارحها على فيون بحله حاله مخالف حاله في التكميل وذكر انه تقدم منه العرو
على الاعلال فيسبب الساكنة في الرفع ومعنى في النصب والجحيم نحو جوارح وقاض واعني
ساكنة ورايت جوارح وقاض واعني ومررت بجوارح وقاض واعني ما مفتوحة في حالين
وانما قدم منه العرو لانه العلم سبب قوي في باربعه الصروف حتى منع الكوفون الصرف لهذا
وجها في نحو قوله **يقولان** صرد اس في جمع **ه** كما تقدم على سوبه واخيل حال نحو جوارح واعني
علما كان او نكرة سواء واعلم انك اذا صغرت نحو جوارح فلما في كوف اليا لا يجر نيبا الكوف
مطرفه بعداء مكسورة مبدية في غير فعل واحصاه كاسي والحج وقياس مثل الحروف نيبا
كما في التصريف ان الله تعالى في سوبه بعد جعلها نيبا منه العرو لانه نية اوله زكاة داخل
وزن الفعل وعيسى بن عمر يصره لنعصانه عن لوزن نيبا كذا ونحو جوارح فان اليا كالتاب يدل
كسرة الراء كما ذكرنا فلم يسقط عن وزن اقضي المجمع ولا في قول سيبويه الا ترى انك لا تعرف
نحو بعد ووضعه علما وان كان قد سقط حرف من وزن الفعل وابوعرو وزن الاعلال الحروف اليا الثالثة نحو
اجي نيبا بل علمه اعلان اعني وذلك لان في اول الكلمة الزيادة التي في الفعل وهو الهنة بخلاف
تصغير عطاء بحله كما كان جري الفعل اعني المحي في الاعلال فاجي عنده كما قيل سواء في الاعلال ونحو
العرو ونحو بعض النون من اليا كما ذكرنا وبعضه يعول احوي في تصدير احوي كاسيود في
تصغير اسود كما في التصريف ويكون في العرف وركبه كاعني على خلاف المذكور **قوله**
التركيب شرط العلمة وان لا يكون باضا ولا اسنادا مثل جعلك **اقول** انما كان شرط التركيب
العلمة لان الكلمتين معا يدخلان في وضع العلم فيوزن حرفا طهما اذا العلمة كما قلنا بوزن من
التفصال ولولاها لكان التركيب عرضا لا تفكك والترؤال **قوله** وان لا يكون باضا ولا اسنادا
لانه لو كان باضهما وجب ابقاء الجوزين على ما قبل العلمة لما في باب المبنيات وكان عليه القول
ولا مع باجروه لا غير قبل العلمة لنحو جوارح زيد عالما وكذلك نحو زيد يعول ايضا واليا يكون
الذي مما سبق قبل العلمة لنحو نحو سيبويه ونحو عشر اعلم فالافض اذن مراعاة البناء على محي
في باب المبنيات **قوله** وفيه الف ونون ان كان سا في شرط العلمة كعمران وان كان ضم
فانتفا فعلانه وقيل وجود فعله ومنهم اختلف في جرد ونون وكان **اقول**
اعلم ان الالف والنون ثابتي ثلثا بستها الف الثابت المدودة من جهة امتناع دخولنا الثالث
ولعواب منه الجمة يسقط الالف والنون عن ثابتي وثبها ايضا بوجه اخر لا يصرفها
نحو وي الصدرين وزنا فكر من سكران كجر من جراء وكون الزايد في نحو سكران مخصص
بالمذكر كما ان الزايد في نحو جراء مخصص بالثبوت وكون المونث في نحو سكران صيغة اخرى مختلفة للمذكر
كان المذكور في جراء كذلك لانه لا وجه للمنة موجودة في فعله غير جارة في عمل وعثمان

هذا الفصل او الجوارح
نحو الجوارح

وعطفان ونحوها ومثابها زابدي جراء وكون الزايد في نحو سكران **قوله** فانما اصحح الجمان
في بيان وعمران مع الضمهما فان اصل علي هذا مولد امتناع من الثالث وقال البصري وجه الشبه ان
النون كانت في الاصل بمنزلة يابل قبلها اليه في صنعته وبه في النسب اليه صنعته وليس يصح
اذلا من نسبة بين الهنة والنون حتى يقال ان النون ابد منها واما صنعته في وجران فالتباس
صنعته وجران في نحو جراء في قوله النون من لواء وشاذ اذ ذلك لانه نسبة التي منها الى ادغام النون
في الواو وجران على هذا لا بد القوم في النسب اليه الجمة والرفه لحما وورقاي نزلة النون من جمان
بدل من حرف في ثابتي كما كونها مبدية من حرف نيبا اوية ثم انهم بعد اتقا قدم على ان ثابتي الالف والنون
لا جمل مشابته التي لثابت اختلفوا فقال لاكثر من كماله في سبب اخر ولا يقوم بنفسها مقام شيبين
كالالف لنعصان المشبه عن المشبه به وذلك لاختلاف العلمة كعمران واما الضفة كما في سكران وذهبت
الي انها كالف غير محتاج الي سبب آخر العلمة ضد نحو عمران ثبت سببا لشرط الالف والنون اذ بها
يمنع عن زيادة الماء والوصف عند في نحو سكران لاسبب ولا شرط ان كان اسما غير ضم وانما شرط في العلمة
لنومنها عند دخول الماء كذا في الثالث بالثابتي **قوله** وان كان ضم فانتفا فعلا عطف على وعلى
عاطلين مختلفين عطف على كان وقوله فانتفا على لان التقدير ان كان ضم فشرط انتفا فعلا وليس
مما جوزه المصنف في باب العطف **قوله** وقيل وجود فعلي ولا اول اوية لان وجود فعلي ليس مقصودا
بل المقصود منه انتفا الماء لان كل ما في منه فعلي في جملته فعلانه في لغتهم لا غير بعض اسد لانهم تقى
في كل فعلان جامة فعلانه محي ايضا نحو عصابة وسكران فيصون اذن فعلان فعلي وهذا دليل
قوي على ان الاعتبار في ثابتي لالف والنون انتفا الماء لا وجود فعلي فاذا كان المقصود من وجود فعلي انتفاء
الماء وقد حصل هذا المقصود في زمن لا بواسطة وجود محي بل انهم خصصوا هذه اللفظة بالباري تعالى
فلم يضعوا منه موشا الا من لفظه بالماء ولا من غير لفظه اعني فعلي فيجب ان يكون غير منصرف فان قيل
لان ان وجود فعلي مطلوب لظرف به الى انتفا فعلا به فهو مقصود بل انه لا يحصل وجودها من انتفا
بين لالف والنون وبين الف الثابت لكون موش هذا على لفظه كان مذكرا ذكر في غير لفظه فلما
هذا الوجه وان كان يحصل به بينه مشابهة لانه ليس وجه المشابهة ضروريا بحيث لا يوش لالف والنون
بوجه بل الوجه كما ذكرنا في التخي انتفا الماء لا تزي الى عدم الضم في مروان وعثمان لوجود انتفا الماء
من دون وجود فعلي ثم يعول منع صرف اوية لان المنوع من الضم في هذا الوزن وصيغ في كلام
العرب اكثر من المصروف وللحج ان يقول بل الصرف فيما يك فيه هل صرفته العرب اولا اوية لا لاجل
وهكذا اختلف بينهم قائم في فعلان صفة هل انتفا فعلا به اولا وهل صلته فعلي ولا فبعضهم يصره
لان الصرف هو لا يصل وبعضهم يمنع العرف لانه الغالب في فعلان وقد جاء عمران في ضرورة الشعر
ممنوع الصرف تشبيها بباب سكران قال كم دون بيشه من خوف ومن علم كانه من غير علم بان سلوب
وقد جاء الفاظ مختلف بها الاصله فيكون صرفه اذ سميت به ويحتمل نزلة فلا يصر في نحو ج
وقيان مما من احسن والقين فيصرفان واما من احسن والقين فلا يعرفان وكذا نحو شيطان وقان
قال لا يختار اذا سميت باصلاك منع العرف لان اللام بدل من النون كما يعرف اذا سميت براء واذا

سواء كان في قول واختلفا واختلفا في المسئلة في قول ومع وان لم يكن في المعنى زيادة المصدر
فكان الضمير لانا كما في قول ومع وعلا وعمل ومع لم يمتد الوزن الغابت لاصلي بقولنا في قول ومع
قول ومع وخف جاني قول ومع وخاف وانما لم يكن المتغير لان كما يقال في علم وعلم وعلم فهو عند سيبويه
بالوزن كما في رد ومع وقال المبتدئ ان كان التغيير قبل النقل فلا وزن فانه لا جامع اذن بالعلمية
واما اذا كان بعد النقل والتسمية كما اذا سمى بعلم ثم ضعف والوزن معتبرا لانه جامع الوزن العلمية وزوال
الوزن يكون فيه عارضا غير لازم واما التغيير في لاول فهو العلمية لازم اذ لا يصادف في الوزن الصلي
لأنه لا يمتد وزنا واعلم ان الوزن المشرك بين الالام والفعل الذي لا يختص له بالفصل بوجه لا يوزن مطلقا
خلافه ليوثر فانه اعتبر وزن الفعل مطلقا سواء علا على الفعل اوله فلهذا في قوله الفرف في قوله
وكشف وجعفر وضامة اعلاها واعتبره عيسى بن عمر بشرط كونه منقولا عن الفعل نحو كسب واستدل
بقول الشاعر **شعر** انا ابرجلا وطلاع النيا متى اضبع العمامة يعم فونه واجواب انه ان كان على الفعل
كون الفعل سمي به مع الضمير فيكون محله كمن يد في قوله **قوله** نبت الخواشي في زيد ظلما علينا لم فريد
وان لم يكن على ففوضه موصوف مقدر اي من رجل جلا فمرة اي انكشف او جلا من وكشف
وفيه ضعف لان الموصوف بالمثل لا يعدن الا بشرط ذكره في باب الصفة واما نصير ذلك فليلي اذن
لا سيما اذ لم منه ايضا في غير الظرف الي الجملة **قوله** وما فيه علمية مؤثرة اذ انك صر في
منها لاجمع مؤثرة لاجمع ما يشرط فيه لاه العدل ووزن الفعل ومما مضاد ان فلا يكون معها
احدهما فاذا انكر في بلا سبب او على سبب واجل **اقول** يعني يكون العلمية مؤثرة ان يكون مع
الصرف موقوفا عليها وذلك على ثلثة اضرب لانها اما ان يكون سببا لا غير وشرطا وسببا
ولا اول في موضعين اتفاقا احدهما ان يكون مع العدل في اسم لم يوضح لاعلم كعم والثاني ان يكون مع الوزن
سوا كان لاجمع ممنوع الصرف قبل العلمية كما هو الاك صيغ والمدور يد وشكر وفي موضعين على الخلاف
لاول باب مساحرة علم فان العلمية سبب في عند اي على واخر في والسبب الثاني عند اي على شبه الجملة
وعند اخر في عدم النظم في لاجمع ولست سببا عند المصنف لاعتبار اجمع لاصلي ليكون اذن
نحو بيان وديع علمين منصرف عند المصنف غير منصرف عنده واما اسرا وبل علميا فغير سبب في العلمية
والثاني المتعوي وقد ذكر لكن الثاني غلب فلذلك اعتبر كما مر في الثاني يقال اسرا ويل كقول
اذا سمى به وعند اخر في العلمية والثاني بئس والجموع وعلم النظمي وكان لقياس يقتض ان لا يكون العلمية
عنده حصول لاكتفا بالجموع اجتنابه عنده وعدم النظمي كعادته الالام سببا معمول في جملة علماء
سببان الثاني من الموضوعين كل عمل كان قبل العلمية ممنوع الصرف نحو مني ومثلث فالخسث واول على
واكثر الخجة يصفونه لزوال الوصف العلمية وزوال العدل بطلان معنى العدد وذهب الجرمي وابن
باشاد الى منع صرف اعتبار العدل لاصلي العلمية وهو قياس قول سيبويه في عمل المنكر بعد العلمية ولا في
بين العدل والعلمية بدل على عم واما اخر وجمع علمين فغير منصرف عنده سبب في اعتبار العدل لاصلي مع
العلمية وكذا نكح لان في العدل كما ذكرنا عندهم ان ان سميت بعلم من قولك الفضل فانها منصرف
اذ لا عدل في لاصل ولا خسر والكوفون يصفون اخر وجمع وكبح اعلا ما اذ العلمية وضع الخ قول
سببويه اقرب لان العدل لا يمتد في العلمية لم يتغير اللفظ وعكس سببويه لاجمع في سبب اذ اسمي واضح

لا اول من طرف زمان او طرف مكان او طرف او غير فجملة منصرفا واصل ذلك نظير منقول في باب العدل
نحو عمر وزفر وكبح عندهم بخلاف فعل والثاني كون العلمية شرطا لا غير في موضع واصل على الخلاف
وسواء لف والنون فان العلمية شرطها عند مضمم في لاسم نحو عمران وعمان لانها عسع بها من البناء
في باب الف التانيث فيقوم مثلها مقام سيبويه وعند الباقرين العلمية سبب معهما كما مر في التانيث اعني
ان يكون العلمية شرطا وسببا في اربعة مواضع اتفاقا في الموث بالالف لفظا وبعدها وفي لاسم
المركب على ما ذكر المصنف وقد ذكرنا انها تتجامع لكل الوصف طيعتير معهما واما الالام لاجمع ولا يوزن
وهو اذا كان مع الف التانيث نحو صحرا وبشري خلافا للجزوي فانه لا يمتد سببا لهذا حال العلمية في
جميع باب الالف ينصرف رحمتا الى شرح كلام المصنف فقولا لانا انصرف كل ما فيه علمية مؤثرة اذ انكر
لان جمع ما العلمية شرط فيه فقط او شرط وسبب معا حجة اشياء التانيث لانا والجموع والتكيب
ولا لالف المصنوعة الزائدة ولا لف والنون في لاسم فلو فرضنا اجتماعهما في اسم مع استحالة في جمعة
لا لف والنون المصنوعة للالف والنون واقصى ما يمكن اجتماع من هذه العلمية والتانيث والجمعة
والتكيب ولا لف والنون كما في اذن كان كان يزول اي في اجمع بزوال العلمية لان الشرط لا يوزن
بدون الشرط وجميع ما العلمية المؤثرة فيه سبب ثلاثة اشياء العدل والوزن وشبه الجملة او عدم
النظر في اتحاد في باب مساحرة علمي خلاف المذكور ولا يجمع اثنان منها مع العلمية المؤثرة لوجهين
الاول ان كل واحد بصاد لآخرين لان اوزان العدل اما عدل فعال او مفعول او فاعل او فاعل
او فاعل او فعل كمثلث ومثلث واخر وسحر واس عند من تم وقطام عندهم ايضا وليس شئ منها
وزن الفعل ولا اوزان اجمع لا قمر وليس لاجمع ايضا من اوزان الفعل الثاني ان لو لم تضاد الثلاثة ايضا
لم يجمع مع العلمية المؤثرة اثنان منها اذ العلم يكون اذن منقولا مما اجتمع فيه اثنان منها فلم يكن العلمية
مؤثرة لاستقلالها عن الصرف قبل ورود العلمية فاذا ثبت انه لا يجمع مع العلمية المؤثرة اثنان منها
ثبت انه لا يكون معها الا احدهما فاذا انكر ذلك كلاس سبب على سبب واصل هذا غاية ما يمكن ان يحل
قول المصنف ويكن ان يركب عدم التضاد من العدل والوزن كما قلنا في ذلك ويمكن ان يقال
في اصرت علم المكان القصر اذا صله اضميت بضمين عدل الي اصيرت حال العلمية ولم يطر العلمية
فيه على وزن الفعل حتى ايت بمؤثرة لاستقلالها بالثاني دونها لانه انما عدل علما كما قلنا في شمس
فاذا انكر مثله في في الوزن والعدل فلا يصر في ان العدل وان جعل في لاجل العلمية لكنه لا يخرج العلم
اذ انكر عن صيغته ومن يله ان صيغة العدل محصورة فيما ذكر من الالام وزان هذا كله ان قلنا ان العلم
بعد التنكير لا يعتبر اصله كما هو مذهب لا خسر وان اعتبرنا كما هو مذهب سيبويه السبب لاصل الذي
العس لا جل العلمية قلنا في ثلاث ومثلث واما ما انما لا يصر فان لاعتبار الوصف لاصلي العلم
كما في احس وورق بعضهم بن هذا الباب وبين باب الجرمي ان قال الوصف منها لا يثبت من دون العدد
وقد زال العدد بالتسمية ولا يرجع بعد التنكير اذ معنى رب ثلاث رب سبب بهذا اللفظ
مخلاف حوا المنكر فانه لا يمنع ان يكون معنى رب الجرمي رب سبب بهذا اللفظ فيه الجمرة والذي يعنى عند ان
الزبال العلمية لا يعتبر وضعها كان او غير في باب الجرمي كاب او غير وسبب ان تمام الكلام عليه في صح

وقياس قول سيبويه ان يصف اخر وجمع بعد التذكير لانها من افعال التفضيل كما ذكرنا وسبب ان
افضل التفضيل يصف الوصف بعد التذكير واذا التكرير بعد التسمية فالواجب ان يصف الوصف في الالف
في اذن ولا عدل اذا عدل انما لم يصف التسمية لكون المراد به نحو بوب وكذا امر فاعلم ان
واذا يكون كوصف بعد التسمية فهو غير منصرف لانه لا يصف فلان اعتبار الجمع لا يصلح مع
العلمية التي لا يوصف بها ما فضل فكيف لا يصف بعد التذكير واما عند الجوزية فليس واصر وهو علم
النظير في الاما دوسه سبب اخر يعني الجمع اذ لفظ لفظ ونسب ابو علي لا يصف لانه لا يصف بعد التذكير
ايضا ويفرق بينه وبين اخر فان علته الجمع باقية بعد التذكير بخلاف اخر اذ مثل هذا الوزن قد يكون
غير صفة كانب وافكل وقال العبد لا يفرق بينه وبين اخر ولا يصلح لاختصاصه في تركه واذ كانت
سراويل بعد التسمية فهو عند المبدى كساجد اذ هو جمع سوا لة وقياس قول سيبويه ايضا ترك الالف
اذ هو اعني على موازنة كما كان قبل التسمية وكذا قياس قول الجوزية يعتبر في علم النظير والجمع
الاجتماعي كما اعتبرها قبل العلمية ومن صرفه قبل التسمية يصف ايضا بعدها واما الكلام في الجمع
فبحي ومثله فعلا ان الصفة اذا سمى به ثم تكرر سواء يصفه لا يصفه خلافا لسبويه وقال لا يصف
اذا سميت باسم مركب آخر جازا والفا والجمع لا يصف نحو معدى صحراء ومعدى مساجد ثم نكرته
صرفته لان لا يصف الا بعد التسمية صارت الكلمة فليس مجموع الكلمة اذن ذا الالف الثانية ولا يجمع
لا يصف من عتقا عن العرف بعد التذكير والآخر لم يصف فيهما بعد التذكير نظرا الى ان افعالها
وقول لا يصف قوي قوله مؤنثه حال ومفعول كايه ما ومعها من شرطية الثانية والثالثة
والتركيب والالف والوزن في الموضوع اسم قوله الى العدل مستثنى مما يمتنع من التثنية من القدر الذي
استثنى منه لفظه بعد استثناءها بالاجماع سببا غير السبب الذي يمتنع فيه الالف في الكلام
المستثنى من ذلك القدر نحو قولك ما ضربت لارنيا لارنيا والى ما ضربت ادا عني زبل الالف العلمية
المؤنثه تجماع لاربع وهي شرطية فيها وتجماع العدل والوزن وليست شرطا فيها بل سببها
فالكانت اسم واحد مع لاربع الاول كان فاذا تكرر لاربع لاربع لاربع لاربع لاربع لاربع لاربع لاربع
وكذلك ان كانت مع اثنين او ثلاثة من لاربع وان كانت مع العدل والوزن قال ولا يمكن ان يكون
معها تضاد مما فلا يكون لاربع احد مما كما في عمر واحد فاذا تكرر لاربع على سبب واحد قال وانما قلت
مما تضاد ان يصف الحكم الكلي كونها علمية مؤنثة منصرفا بعد التذكير اذ لو لم يتضاد او جازا اجتماعها
مع العلمية المؤنثة في اسم كان ذلك لاربع غير منصرف بعد التذكير ليقا السبب العيني عن العلمية المؤنثة
واما بيان تضادها مما لا يعدم واعترض قوله بان قيل لم يكن محتاجا الى هذا الاحتراز اذ لو لم يتضاد
ايضا واجتماعها في اسم لم يكن العلمية مؤنثة معها اذ كانت العلمية طارئة عليها بعد استقلالها بالتأني
واجتماعها في اسم وجوب طريان العلمية على الوزن والعدل اذن كما ذكرنا في اصمت ولا اعتراض
احق ان يجمع التضاد بينهما وذلك منع حصر اوزان العدل فيما ذكرنا ما بيننا **قوله** وخالف سيبويه
لا يصف في مثل اخر علما اذا انكر اعتبارا للصفة بعد التذكير ولا يلزمه باجماع لما يلزم من اعتبار
متضادين في حكم واحد **اقول** قوله اعتبارا منصوب على انه مصدر لقوله خالف سيبويه اذ

اعتبر سيبويه دون الاختصاص ولا يلزمه باجماع جواب عن التزام لا يصف سيبويه في اعتبار الصفة
تقرر ان الوصف لا يصلح لاجزاء اعتبارا بعد زواله لكان جامعا يصف اذ فيه العلمية الحالية والوصف
لا يصلح لاجزاء الصفة عن سيبويه بان مثلا التزام لا يلزمه لان في جامعا مانع من اعتبار ذلك الوصف
الزوال بخلاف اخر المنكر وذلك المانع اجتماع المتضادين وبما الوصف والعلمية اذ الوصف لا يصف
العموم والعلمية الخصوص وبيان العموم والخصوص تواف **قوله** في حكم واحد يعني في الحكم يمنع الصرف
لانحتاج في هذا الحكم الى اجتماع سيبين فيكون قد جمعت المتضادين في حالة واحدة كما اذا كنا
نجمع امر على جزلان اصله صفة وعلى حاصر اجل العلمية فقد حصل في هذه اللفظ متضادان كمن في
حكيم فلم يجمع في جملة فاذا انكر اخر فانه يجمع اعتبار الوصف وليس معنى لاعتبار ان يجمع معنى الصفة
لاصلية حتى يكون معنى ربنا شخص فيه معنى اخر بل معنى ربنا شخص سمي بهذا اللفظ سواء كان
اسود او ابيض او اخر معنى اعتبار الوصف لا يصلح بعد التكرير لانه كالتأنيث مع زواله لكونه اصليا
وزوال ما يصاده وهو العلمية فصار اللفظ بحيث لو ارد من يد اثبات معنى الوصف لا يصلح لاجزاء النظر
الى زوال المانع مثلا واختر ان اعتبارا زال بالكلية ولم يبق منه شيء ولا يصلح اذ من كل وجه لا يوصف
كونه موجودا والى ان يقال ان اعتبر معنى الوصف لا يصلح في حال التسمية كما سمي باخر مثلا من غير
وقصد ذلك ثم نكر جازا اعتبار الوصف بعد التذكير لبقائه في حال العلمية ايضا لكنه لم يعتبر فيها الا في
الاسم في وضع الاعلام المنعولة عن وضعه لانه ذلك راها في اغلب محمودة عن المعنى لا يصلح لكونه مؤنثا
ما يلزم ذلك وان كان لم يعتبر في وضع العلم الوصف لا يصلح بل قطع النظر عنه بالكلية كما سمي باخر مود او
لم يعتبر بعد التذكير ايضا وقال لا يصف في كتاب لا وسط خلافا في نحو لاربع لاربع لاربع لاربع لاربع
واما السماع منع العرف هناك في اهل فعلاء وكذا فعلاء فعلى واما افضل التفضيل نحو علم فالك اذا
سميت به بكونه فان كان مجردا من من العصاصه انصرف اجماعا ولا يعتبر فيه سيبويه الوصف
كما اعتبر في نحو وان كان من لم يعرف اجماعا بلا خلاف من له خشن كما كان في اخر اما الاول
فلضعف افضل التفضيل في معنى الوصف ولذلك يعلم في الطامس كما يعلم افعال فعلاء فاذا تجرد من من
النسب بافضل الاسمي الذي لا معنى للوصف فيه كالفكل وابدع ولا يظهر في معنى الوصف واما افضل
فعلاء فلثبتت علم في لفظا من قبل العلمية واسعا لفظه باله لوان واختر الظامسة في الوصف كمن في بيان
كونه موضوعا فاذا اتصل افعال من عن فكل فظن منه معنى التفضيل الذي هو وصف واما في
فاما وافول لا يصف سيبويه وفي منع الصرف منه من الظهور وصفه اذ سبب وجود علانية الوصف
اعني من خلاف باب اخر لانه من العلامة اللاله على الوصف ولو سميت جلا باجماع الذي يوكده ثم نكر
صرفه الله اجماعا لكونه في معنى الوصف حتى من افضل التفضيل لانه صار يعني كل قبل الجمع والمجي عنه معنى
الوصف على ما يعدم في جمع هذا حكم جمع ماله يعرف في حال العلمية وبعد ما علم ان التصغير يحل من كتاب
منع الصرف بالعدل من وزن لانه آخر لانه زوال الوزن المعدول اليه التصغير وذلك مراعى في العدل اذ
العدل امر لفظي وكذا الجمع لا يصف بحل بالتصغير لوجوب رده الى واحد فيقال في رابع ومما جد
رابع ومسيح ولو سميت بالمدرك ثم صفته انصرف وايضا زوال علانته الجمع ووزنه المعيار صغرته

ومضى الفعل المقدون اما صريح كما صرح وحرف معنى الفعل مثل ان الموضوع للثبوت والتحقق
هو اذن داله على ثبوت وتحقق والنم ان يكون خيها فعلا كما في قسم الحروف ويكون اذ لم يشر
معنى الفعل المقدون وحيها في صورة ذلك الفعل اعني الفعل الماضي فيكونان معا كالفعل
الصريح المضى وذلك بعد اوجاضه كقوله تعالى لو ان الله هبنا في ايوثبت وتحقق ان الله هبنا في
فان مع ما في جنة فاعل ذلك المقدون قوله وقد جاز ان لم يشر في الفعل والفاعل المجرى والفعل
وصد فلم يثبت لا عند الكسائي كما في السماع وانا حكم بعد ان كثر في الفعل والفاعل معا لان حرف
لا يغير معناه لا في احدى ايضا لا باضافة اليمين كما سبق في كلامه ومهما افاد المعنى الكلي فلا بد
من تقدير الكلام المذكور عليه بقوله الكلام الذي صدره لفظه ومعنى ذلك الكلام في معناها
فعلية فيقول بعد ان علم فعلية واذا كان السؤال بكلمة اسمية كان المقدون بعد ان اسمية كما يقال ان
مفعول ان في زيد قام وحرفا يكتنن بعد حرف المضمر في الضد توجايز لا واجب ولذا قال في الجوز ان
واذا اتان في الفعلان ظاهرا بعد ما قد يكون في الفاعلية نحو ضربني واكرم مني زيد وفي المفعولية
نحو ضربت واكرمت زيدا وفي الفاعلية والمفعولية مختلفين **اقول** لوقال هذان ضاعدا او
ليتم اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة نحو انا فاعل وضارب زيد وليتم ايضا اكثر من عملين
نحو ضربت واكرمت زيدا كانا في كنه اقتصر على الاصل وهو الفعل وعلى اول المقدون
وهو لانا **قوله** ظاهرا بعد ما انا قال ذلك لان بعض المضمرات لا يبع ساخره وذلك لان المضمر المتنازع
لا من ان يكون متصلا او منفصلا ويستعمل السماع في المضمر المتصل بالفاعل لا في غيرهما او محروبا
منصوبا لان السماع انما يكون حيث يمكن ان يعمل في المتنازع فيه وهو في مكانه كل واحد من المتنازعين لولا
لاخر والفاعل لا يستعمل في المضمر المتصل بالفاعل لان المتصل بالفاعل بعامله او بما هو
كجزيه ولا يتصل بعامل اخر واما المنفصل فان كان حرفا نحو ضربت واكرمت لانا وكذا الظاهر
الواقع هذا الموضع نحو قام وما قد لا زيد فلا يجوز ان يكون ايضا من المتنازع على الوجه الذي اشر
البريون وهو ان لا اول اذا توجه الى المتنازع بالفاعلية والصفة فلا بد ان يكون فيه ضمير موافق للمتنازع
وانما لم يجر ان يكون منه لان المعنى ان كان هو الاول واضرت فيه مضمر مطابقا للمتنازع فان كان بدون
صار مؤكدا ما ضربت واكرمت لانا وما قام اي هو اعني زيد وما قد لا زيد فيكون لانا استغنى عن
القدر في ما قد ولا يجوز ان يكون مستغنى من ضربت وما قام لانه لا منفرد فيها لا ظاهرا ولا مقدر اقتصير
الضرب والقيام معبر عن المتنازع بقره كما كانا متبني له وسقط المتنازع انما يختلف المعنى بالاضار في المعنى
وان كان لا ضار في المعنى مع لا قلت لا ولا ضربت لانا واكرمت لانا اذ لا يمكن اتصال الضمير مع الفعل
فلا يكون من باب السماع لان المعنى في باب السماع اما ان يكون ضاربا من العمل في المتنازع وفي نايه اعني الضمير
كضربت واكرمت زيد وكذا ضربت واكرمت هندا عند الكسائي او يكون في نايه عن السماع اعني الضمير في نحو
ضربنا واكرمت الزيدين ليظهر كونه ملغى وكونه اخر من العمل ولا يظهر في لانا الذي بعد ضربت
عن لانا الذي بعد اكرمت كالمظهر في الفضا ساء عن الزيد بل في قوله ضربنا واكرمت الزيدين ولا يظهر
كونه ضرب ملغى وكونه اكرمت معلا اذ كل منهما من الفاعل بالآخر على السواء وكذا يجب ان يقول في
الناي قام لا مع ولا معلا زيد ولا يستعمل مثله في كلامه بل المستعمل قام وما قد لا زيد ويجوز ان يكون هذا

كأنه ضرب

من باب السماع عند الكسائي ويكون الفاعل مجزوا فاصلا ولما عمل الثاني كما هو من جهة العمل
ويبين البصر في هذا المقام سائعا لانهم يوافقونه ههنا في ان هذا من باب العطف لا من باب
وحرفوا الفاعل للدلالة الثاني عليه لانه هو وكل ما ذكرنا على اعمال الاول في المنفصل المرفوع نحو مثله في
اعمال الثاني فيه وان كان المتنازع فيه منفصلا منصوبا نحو ضربت واكرمت لانا اذ لا يجوز ان يكون
من باب السماع ويكون قد حذفت المفعول مع اعمال الثاني او من الثاني مع اعمال الاول اذا المفعول
بحوزة بخلاف الفاعل وكذا المجرور والمنفصل المحل نحو ضربت واكرمت لانا اذ لا يجوز السماع في
المضمر المنفصل والمجرور ولا سيما اذا تقدم فكذلك الضمير على العاقلين نحو اياك ضربت واكرمت مفعول
المضمر ظاهرا غير وارد مورده **قوله** بعد ما لا حاجة اليه قد تنازعنا ما هو فيهما اذا كان
نحو ضربت واكرمت واكرمت واكرمت واكرمت واكرمت مفعول وقد يكونان فيكون
المتنازع اعلم ان العاقلين في السماع على ضربين احدهما المتنازع او مختلفان والمتنازع على ثلثة ضرب
لانها ان يتنازع في السماع في الفاعلية حسب نحو ضربني واكرمت مني زيد او في المفعولية حسب نحو ضربت
واكرمت زيدا او في الفاعلية والمفعولية معا نحو ضربت واكرمت زيد عمر او لم يذكر المصنف هذا
الثالث لانه يتبين بالتعيين الاولين لانها اذا تنازعا في الفاعلية والمفعولية معا فقد تنازعا
في الفاعلية وتنازعا ايضا في المفعولية والمختلفان على ضربين لانه اما ان يكون طلب الاول الفاعلية
والثاني المفعولية نحو ضربني واكرمت زيدا او بالعكس نحو ضربت واكرمت مني زيد **قوله** مختلفين حال من
الفاعل حال من **قوله** فقد يكون ايا المتنازع فقد يتنازعان اي قد يتنازع الفعلان في الفاعلية والمفعولية
بقوله مختلفين عن القسم الثالث من اقسام المنفذين لانها ساخرعا في هذا القسم في الفاعلية والمفعولية ولكن
منفذين في السماع وانما احتجرت عنه لان هذا القسم كما ذكرنا سببين من التعيين الاولين حتى لا يتكرر بعض
الاقسام **قوله** ويختار البصريون اعمال الثاني والكويتيون اعمال الاول **اقول** ايا البصريون يقولون
المختار اعمال الثاني مع نحو نما اعمال الاول ايضا وكذا الكويتيون يختارون اعمال الاول مع نحو نما اعمال الثاني
وانما اختار البصريون اعمال الثاني لانه اقرب للطلبين المطلوبين ولاولى ان يتبدد دون لا بعد
ولو اعلمت لا اول في العطف نحو قام وقد زيدت لفضلت بين الفاعل والمفعول بحسب بلا خروجه ولعطف
التي وقد عرفت من تقيمه وكلاما خلافا لاصل ولا يجي هذه العلة في عطف العطف نحو جاني لا اكرمت زيد
وكاد يخرج زيد وقال الكويتيون اعمال الاول وسبب لانه اول الطلبين واحتياجه الى ذلك المطلوب
اقدم من احتياجه الثاني ولا شك في الاستقراء ان اعمال الثاني اكثر في كلامهم **قوله** فان اختلفا الثاني اضرت
الفاعل في الاول على وفق الظاهر دون الحذف خلافا للكسائي وجاز خلافا للفراء وحذف المفعول
ان استغنى عنه ولا اظهرت **اقول** ههنا ما انما اذا عملت الثاني على ما هو اختيار البصريين
فكيف يكون حال الاول فقال لا اول اذن اما ان يطلب المتنازع للفاعلية او للمفعولية فالكان
لاول نحو ضربت واكرمت زيدا بالبصريون يضمرون في الاول فاعلاما مطابقا للاسم المتنازع في الافراد
والتنبيه والجمع والمذكر والثاني في مفعول ضمير واكرمت زيدا ضاربا واكرمت الزيد من ضربوني
واكرمت الزيد من ضربني واكرمت هندا ضربتاني واكرمت الهنديين ضربتني واكرمت الهندات

للذات

بما ان السماع في
المتنازع على ثلثة ضرب
لانها ان يتنازع في
المتنازع اعلم ان
المتنازع على ثلثة ضرب

حذف الفاعل في الاوحد من الاضمار قبل الذكر كما ذكرنا قبل حاله كما قبل فكسا لباغى الى متعجب
 هو الاضمار قبل الواعد وذلك لان حذف الفاعل اشنع من الاضمار قبل الذكر لانه قد جاء بعده نفس
 على الجمل وان لم يجز الحذف في الجمل كما جاز في قوله رجلا فهو يقول ضربي واكرمك زيدا او الزيد بن
 او الزيد بن اوهندا او الهند بن او الهندات ونقل المصنف عن ابي نعيم هذه المسئلة اي اعمال
 الثاني اذا طلب الاول للفاعلية وقال انه يجب اعمال الاول في مثل هذا والنقل الصحيح عن الفراء في مثل
 هذا ان الثاني ان طلب ايضا للفاعلية نحو ضرب واكرم زيد جازا ليعمل العاقل في المسانح فيكون لام
 الواحد فعلا للفظين لكن اجتماع الموترين الثاني من على اثر واحد مدلول على فده في الاصول وهم يرون
 عوامل الضم كالموترات الحقيقية قال وجاز ان يقال فاعل الاول ضمير اجد المسانح نحو ضربي واكرمك زيدا
 حيث بالمنفصل بعد المتصل بلزوم الاضمار قبل الذكر وان طلب الثاني للمفعولية مع طلب الاول مثل
 الفاعلية نحو ضربي واكرمك زيدا هو نفس عنده الايمان بالضمير بعد المتنازع كما ريت كل هذا حذرا
 ما لزم البصر بين والكسبي من الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل قوله وحذفنا المفعول ان استغنيت
 ولا اظهرت **اقول** يعني ان اعلمنا الثاني وطلبنا للمفعولية فالواجب حذف المفعول وافق
 البصر في هذا اليك في حذف الفاعل بخلاف الفاعل لان الحذف هناك ايضا للزوم للاضمار قبل الذكر
 لانه بعد لان الفاعل لا يحذف وفي المفعول هذا المانع من حقه لانه فضلا عن حذره في السعة فكيف هذا
 الجواز اعني الاضمار قبل الذكر **فقول** انا استغنيت عنه في ضربه واكرمك زيدا لا تقول ضربه واكرمك زيدا
 وقال المالك في جواز ذلك على قوله ولا اظهرت يعني ان لم تستغن عن المفعول اظهرت ذلك لكونه احد
 مفعولي باب علمت مع ذكر لاخره انه لا يجوز حذفه على ما هو المشهور عندهم وذلك لكون المفعولين هو
 المفعول الحقيقي لان المعلوم في قوله علمت زيدا قائما بمصدر المفعول الثاني مضافا الى الاول اي
 علمت قيام زيد بخلاف مفعولي اعطيت فان كل واحد منهما مفعول به اذ زيد في قوله اعطيت
 زيدا مما عطيت وكذا الدرم ولا يجوز ايضا اضماره لكونه اضمرا قبل الذكر في المفعول لا في الفاعل
 فلم يبق بعد الحذف والاضمار لا المظهر واعترض على هذا بانه لا يجوز في السعة وان كان قليلا
 حذف احد مفعولي باب علمت عند قيام القرينة لان كل واحد منهما في الظاهر منصوب براسه ظاهر
 في المفعولية كالمفعول اعطيت وقد جاء ذلك في القرآن والشعر قال الله تعالى ولا تحبس بالياء
 الذين يتخلون عما انهم اه من فضله من جوارهم بل هو من اطمع اكلهم من جوار الحذف او طهما وقال
 لا تحلبا عن عمرك انا ظالم قدوس ما لاعلاء الا احلبا اذ لا في حرف بينهما سلمنا انه امتنع الحذف لم
 الاضمار نحو حبه وحسبت زيدا قائما قوله لكونه اضمرا قبل الذكر في المفعول ان جاز الحذف في هذا
 المفعول الحذف وان لم يجز فهو كالفاعل ولحمير ايضا الاضمار قبل الذكر في مطلق المفعول لم لا يجوز
 اضماره بعد الذكر كما ذكر السيراني منا والحق ان الفصل بين المبتدأ والخبر فيح لاسيما اذا صار في نقاب
 اسم مفعول كونه مضمون مفعولا حقيقيا علمت و **باب قوله** وان علمت **الاقول** اظهرت الفاعل
 الثاني على وفق والمفعول على المختار لان منع طرقة فنظير **اقول** هذا بيان انه اذا علمت الاول
 على ما هو اختيار الكوفيين فكيف يكون حال الثاني فقال لا اما ان يكون طالبا للفاعلية او المفعولية **فقول**
 في الاول ضربت وضربي زيدا وضربت وضربني زيدا وضربت وضربني

منه وضربت وضربني الهندان ضربت وضربني الهندات ضمير الفاعل في الثاني على وفق الظاهر
 بلا خلاف من احد لانه ليس اضمارا قبل الذكر لكون المسانح من حيث كونه معمولا للاول مقدها على العمل
 الثاني بعد ما وان كان موجزا لفظا **فقول** والمفعول على المختار اي وضربت المفعول ايضا في الثاني كما فعل
 على الوجه المختار فيكون ضمير ولا يحذف نحو ضربي وضربته زيد ونحو ضربت ايضا لكونه فضلا اما لاختيار
 الاضمار فلان الثاني اقربا لطالباين فالاول اذ المخط بطلوبه مع لاسكان ان سئل ما يقوم مقام المطلوب
 ويحذف حتى ترك ذلك المطلوب للابعد الذي حتمه الا بعمل مع وجود لا قرب وحى لا يقبل بسبب عدم تباين
 فيه مع الترتيب ان ليس مطلوبه وانه موجبه الى الخبيء فلما اتفقا البصريون والكوفيون في مثل هذه المسئلة اعلم
 اعمال الاول وطلب الثاني للمفعول على ان المختار اضمرا للمفعول في الثاني كان خلق الثاني من الضمير في قوله
 ما وواقر واكابه وقوله ته اوتيه افزع عليه قطرا دليلا للبصره على ان المختار حال الثاني ولا كان
 افضى اي الفرات على نحو المختار اي حذف المفعول من الثاني عند اعمال الاول **فقول** لانه ان منع ما في فظن
 اي منع من الاضمار فظن ذلك اذ كان المفعول احد مفعولي باب علمت بلزم من اضماره مطابقا
 للمفعولية مخالفة بينه وبين المفعول الاول في افراد والتنبيه او الجمع والتذكير والتأنيث نحو حسبتني
 وحسبتنا منطلقين الزيدان منطلقا قال المصنف لم يحذف منطلقين لكونه ثاني مفعول
 حيث ولا اضماره لانه لو اضمره منى لفظ المفعول الاول اذ هما مبتدأ وخبر في الاصل ونظا بهما
 في افراد والتنبيه والجمع والتذكير والتأنيث واجب طالبا المرجع اليه وهو منطلقا ولو اضمره مفردا
 لفظا المرجع اليه طالبا للمفعول الاول فلما امتنع الحذف في الاضمار وجب لاظهار هذا الكلام والكلام
 على عدم جواز حذف احد مفعولي حسبت قد سبق ولم سلم لانم وجوب المطابقة بين الضمير والمفعول
 اليه اذ لم ليس المخالفة بينهما قال تعالى فان كانت واحدة وقوله وان كرت والضمير للاول اذ قال
 قداني على المعنى المقصود فهو حبه وحسبتنا ايها الزيدان منطلقا وان كان المفعول اليه مفردا امر عاة
 للمبتدأ له وكذا تقول حسبت وحسباني اياه الزيد بن قايين وحسبت اياه هذا قائم حسبتني
 وحسبتنا ايها المبتدأ قائما وفي كل هذا التبع حاصل الفصل الاجنبي بين العاطف والمفعول وفي بعضه
 المبتدأ والخبر في لاصل **فقول** وقول من العيس كقاني ولم اطلب قبل من المال ليس لفساد
 المعنى **اقول** هذا جواب عن استدلال الكوفية بهذا البيت في كون اعمال الاول هو المختار وذلك
 انهم قالوا ان اعرضيه وقد اعلم الاول بالضرورة اذ لو اعلم الثاني لم ينكسر عليه الوزر ولا اعني **فقول**
 لو اعلم الثاني لم يلزم محذورا كان يكون الفاعل مضمرا في الثاني فاخترنا اعمال المفعول الاول مع انه لزم
 شيء غير مختار بالتمام وهو حذف المفعول من الثاني كما مر وفيه دليل على ان اعمال الاول مختار عند
 الفصيحا اذ العاطف لا يختار احد الا من من له لزوم مشقة ومكروه له في ذلك لا مردون لامر الاخر لا الزيد
 ذلك الذي اختار في الحسن عمل الاخر اجاب البصرة ان هذا الاستدلال انما يصح اذا كان البيت من الشاعر
 وليس من لغا المعنى ومائة من على مقدمه وميان لو نسي شربها وجرأها سواء كانا مشتقين او
 منفيين فان كانا مشتقين وجب اسعوا ومما نحو لو كان في مال تحت فالحق وجود المال منفيان وان كانا
 منفيين وجب ثبوتها لان في التثنية ثبات نحو لو لم تر زيدا لم يكن لك فالزيادة ولا كرام منفيان وان

قرره العبر للدولادى
 وكانت لولا ذلك كانت
 صير المفعول الى الجمع

وذلك ان الفعل لا يبدل من فعله بوجوه وكذا يبدل من زمان او مكان يقع فيها ولا يبدل بتعدي
من مفعول يقع عليه وكذا الجور مفعول به لكن بواسطة حرف الجر ولهذا كان محروما ليس من ضروريات
الفعل بل يقع مقام الفعل كالجور بل لا يتم التعليل نحو حرك للسفن فلا يقال حي للسفن اذ يرتفع الفعل
لكونه عينا فن لم يقع المفعول مقام الفاعل وانما يقع المفعول مع مقامه اذ هو صاحب وز
يقول بلا صاحب مع ان مع الواو التي اصلها العطف وهي دليل على انفصال والفاعل كجزء
الفعل ولو جعل في المفعول كونهما مفعولا مع وكذا التمييز والتمييز لاسيما من ضروريات واجاز
التي هي اية التمييز لكونه في الاصل فاعلا فاعلا في طاب زيد في طاب نفس واما الحال فانها و
ان كانت من ضروريات الفعل كقولك مجيها في الكلام متعتها من البناء عن الفاعل الذي لا يبدل
فصل منه **قوله** واذا وجد المفعول به تعين له اي القيام مقام الفاعل وذلك كون طلب الفعل للمفعول
بعد الفاعل شدة منه لاي المنصوبات هذا مذهب البصريين واما الكوفيون ووافقهم
بعض المناخرون قد ذهبوا الى ان قيام المفعول به الجور مقام الفاعل ولي استلزام القراءة
الشاذة لولا انزل عليه القرآن بالنصب ويقولون ان عرو ولوليت معني جرو وكتب لسب ذلك
الجور والكلاما وماناه ومنع الحروف في اية المنصوب لسقوط الجور مع وجود المفعول به المنصوب
من غير حذف الجور كما في امره الحسن والوجه الجواز لا النجاء بالمفعول به الترخيص والمخفف اجازية
الظرف والمصدر مع وجود المفعول به بشرط تقدمه على المفعول به ووصفها والشرط في
المفعول المطلق القائم مقام الفاعل ان يكون ملفوظا وقد اجاز سيبويه انصار المصدر المفعول
فمفعول المنظر المفعول قد جحد والحروف قد خرج على من في التوقع اي جعل المفعول المتوقع
وحوز نيابة المصدر المدلول عليه بغير لفظ العامل اذ كان المصدر مفعولا نحو قلت واخبر
اي في استحقاقه وبشرط في المفعول المطلق ايضا ان يكون مجرد التوكيد اذ التاييب عن الفاعل يجب
ان يكون مثله في افادة المفعول الفاعل حتى من احتياج الفعل اليه فلو قلت ضربت لم يجز لان
ضرب متعني عنه بدلالة علمه عن قولك ضرب بل عاقل ضرب ضربة والضرب الفاعل وان كان قال
المنصف ضرب شديد وكذا بشرط الفاعلة المتحدية في كل ما ينوب عن الفاعل فلا يقال ضربت وحسن
سكان او زمانا وموضع لان مدح الاشياء معلوم من الفعل ولا فائدة من تحدة في ذلك ما وبشرط
في الظرف التاييب ان يكون مصرفا ملفوظا به وقلنا جاز بعضهم في غير الملفوظ به مع التفتة نحو
في دار ضرب اي فيها وقوله به كل وليك كان غنه مسولا عنه مرفوع المحل مسولا القدر المنصرف
الظاهر كما في قوله وان اصل من المشركين استجارك ليس في مسولا المنصرف كما كان في استجارك
المعروف ذلك لاصالة الفعل في رفع المسئلة لانه فلا يجوز لظن عند خلاف امي الفاعل والمفعول والاعتراف
على انه ان فقد المفعول به تساوت البواقي في النيابة ولم يفضل بعضها بعضا ورجح بعضهما جار
والجور ومنه لانه مفعول به لكن بواسطة ورجح بعضهم الظرفين والمصدر لانها معاويل
بلا واسطة وبعضهم المفعول المطلق لانه الفعل عليه اكثر والاولى ان يقال كل ما كان ادخل في ضايف
المكلم واعتماده بذكر في تخصيص الفعل به هو اولى بالنيابة فكذلك اذنا خبتنا **قوله** من باب اعطيت

الجور
سبويه

الظرف
بيان

اعطيت اي عماله مفعولان او ضمنا من ابتداء وانما كان اولى لانه معنى الفاعل عليه دون الثاني
ففي اعطيت زيدا دنا زيدا على اي احد والدرهم معطوف في كسوت عمر واجبة عمر ومكس والحجة
تكس وكذا في غير **قوله** ومنها المبتدأ والخبر المبتدأ هو الاسم المحرر عن العوامل اللفظية مستلما
اليه والصفة الواقعة على حرف النفي والصفة مستفهام رافعة لظاهرا مثل زيد قائم واما قائم الزيدان
واقامة الزيدان فان طابقت مفرد اجاز فيه الامران والخبر هو المحرر المستند به المغير للصفة
المذكورة **اقول** اعلم ان المبتدأ اسم مشترك بين اثنين فلا يمكن جمعها في جملتين للمماثلة
يجمع اجزاها فاذا اختلف الشبان في الماهية لم يجمعها في جملتها في جملتين احدهما وقد منها
ما هو الاكثر وفرض المحشري والمنصف العوامل اللفظية في جمل المبتدأ بنواحي المبتدأ وهي كان وان
وطن واخواتها وما ولا والواو في ان تطلق ولا تخص على ملاذ من عامل صوابا للمحرر عن اللفظ المحل وكسب
عن قولهم كسبك زيد وما في الدار من ارض ارض من ارض الباء ومن فكانها معدوما ونحو قولهم في نحو ان زيدا
منطلق وعمر وان عمر ومعطوف على محل اسم ان كونه مرفوع المحل بالابتداء بجواب قريب من الاول
وفذلك ان لفظه ان لعدم تغيرها معني الجملة صارت كحروف الزائدة التي لا فائدة فيها الا التاكيد لكنه
بشكل قولهم لا رجل يرف في الدار جملتا لرفع هذه الصفة على محل الاسم الذي هو المبتدأ ان احدهما
مذهب الاخفش والمبرد وهو ان لا يندد عامله وخبرها مرفوع بها واسمها منصوب للموضع
ووجه الاشكال ان لا يسر زيدا واجازا محروم الزيد فاسمها اذن ليس محرر عن الصياح اللفظية
ويوم مبتداء واللام محرر على موضع بالرفع ولا يشك ان اخبرها مذهب سيبويه وهو ان لا يست
بعامله واجز مرفوع لكونه خبر المبتدأ فان قيل محرر على الصفة المرفوعة على اسمها وصد على
محل المركب الذي هو لام اسمها ومنها المركب محرر عن العوامل فجواب انه قد خرج اذ هذا
المركب عن جمل المبتدأ لقوله هو الاسم المحرر وليس هذا المركب باسم بل هو حرف مع اسم الا ان يقال
انه بالمركب صار كامم واصل المحرر اض واصل كل حال على مذهب من اجاز رفع صفة اسم لا التسمية
اذا كان زيدا فاقول غلام رجل يرف في الدار لانه لا يقع فيه دعوى التركيب وصيرورتها كامم
واحد **قوله** اللهم المحرر لا يرد عليه نحو سمع بالمعدي خبر من ان تراه وقوله غالي سواء عليهم
انذرتهم عند من قال انذرتهم مستلما ولما بالاسم اي مما عكس بالمعدي وسواء انذارك عليهم
وتركه ولو قال المبتدأ الاسم المستلما اليه لدخل فيه الفاعل ولو انقص عن قوله اللهم المحرر عن العوامل
اللفظية لدخل فيه الاسماء التي تكسب مع عاملها نحو واحد واثنان والخبر والمبتدأ الثاني فبقوله مستلما
اليه خرجنا الملائكة **قوله** والصفة الواقعة الى آخره هذا هو جمل المبتدأ الثاني والنحو تكلفوا ادخال
هذا ايضا في جمل المبتدأ الاول فقالوا ان خبره محذوف وسر فاعله مسد الخبر وليس بل لم يكن
لهذا المبتدأ اصلا من خبر حتى يحذف ويدغم مسد ولو تكلفت له تعدى خبره يثبت اذ هو
في المعنى كالفعل والفعل اجزوله فن ثم تفاعل كلاما من جميع الاسماء الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة ولهذا لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع الا على اللفظ الكلي في البراءة وعني
بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة **قوله** رافعة لظاهرا عن نحو قائما ان الزيدان

وسواء سمعتم الاستعداد وضمه كما في
المصادر وضمه قوله تعالى انما الاكسوة
وتسليم في اربعة ايام وسواء سمعتم
وارتفاعه على خبر لان وانذرتهم لم
تندم في موضع المرفوع على الفاعل
تدل ان الذي تكلفوا استوعبهم
وعنده او يكون انذرتهم لهم
في موضع الاستعداد وسواء سمعتم
بمعنى سمعتم انذارك وعند مدح
خبر لان انكذرتهم

واقامون الزيدون فانه خبر وهد بالظاهرا كان بارزاً عن المتكسر سواء كان مقرباً نحو اقامان الزيدان
او مضمراً كقولك بعد ذكر الزيد ان اقام ما فان قولك مما فاعل مع كونه مفعولاً **قوله** بعد حرف النفي
والفلاستفهام كما بعد هل الاستفهامية نحو ما قام الزيدان وان قام الزيدان واقام الزيدون
وهل حسن الزيدان والاختصاص والكوفيون جوز وارفع الصفة للظاهر على ان فاعلها من غير
اعتماد على الاستفهام والنفي نحو قام الزيدان كما يجوز في نحو في الدار زيدان تحمل الظرف بلا اعتبار
واجر نحو غير قام الزيدان تجرى اقامة الزيدان لكونه معناه قال غير ما هو على الزمن مضمراً بهم
والحرف واقول بل بغير ذلك وكحطى يوم لا اصيد فيه ان فعله وندى فهد مبتدآت لا اخبار
لها لما فيها من معنى الفعل ولا يدخل نواحيه المتدا عليها لما فيها من معنى النفي فيلزم الصدر ورب عبد
البحر ومبتدأ لا خبر له كالقيل لما فيه من معنى التقليل الذي هو قريب من النفي كما في باب جر وفجر
وجوز عند الاختصاص والفراء ان اقاما الزيدان وسوغ الكوفيون سلب الاستعمال في ظن ايضا حتى
قاما الزيدان وكلاهما بعد عن القياس لان الصفة لا يصير مع فاعلها جملة كالفعل الا مع دخول
تاسب الفعل عليها كعني النفي والاستفهام او دخولها يد من يدي بها فعلا بعد كاللام الموصولة
واما ان وطن فليس من ذلك في شي بل مما يطلبان الامة فلا يصح تقدما بها فعلا بعد ما واما العال
في المتدا فقال البصيرون هو ابتداء وفروه نحو بل اتم عن العوام لا استناد ويكون معنى ابتداء في ابتداء
بجر اللام عن العال في استناده اليه في واعترض ان التحريك امر عن فليلا يوترقوا واحب ان العال
في كلام العرب علامات الحقيفة لا مؤنثان والعدم الخصوص اعني عدم الشيء المعين يصح ان يكون علقه
لشيء مخصوصه وفجر في ابتداء جعل اللام في صدر الكلام كصفا او بعد بالاسناد اليه ولا استناده
حتى سلم عن الاعراض ان الخبر عدمي فلا يوترق قال المناخون كالنحري والجزول هذا المتدا هو العال
في الخبر ايضا لطلبه لهما على السواء ونقل الامل عن سبويه ان العال في الخبر هو المتدا وكما هذا عن
ابن ابي عمير وقال الكوفي والفرع ما يترافان وقل في بيانها في ظل العال وقال بعضهم المتدا الاول يرتفع
باستناد الخبر اليه كما قال خلف في ارتفاع وقال الكوفيون المتدا الاول يرتفع بالضمير العائد من الخبر اليه لا
الضمير في الخبر كما هو ايضا كما في **قوله** فان طابعت من جاز الامران ابا ان كانت الصفة المذكورة مطابقة
للمرفع بعد ما في الافراد جاز الامران كونهما مبتدأ ما بعد الخبر فاعله او كونهما خبرا عما بعد ما فيقول
الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام وحرف النفي ان يكون معرفة او لا فان كانت معرفة فالمتدا اليه
بعد ما اما معرفة او لا فالمعرفة المضرد ما بعد ما كعمله ويجوز ان يكون الا ان والمعرفة التي بعد ما هي
معرفة مبتدأ لا غير ما بعد ما فاعلها والتي ليست معرفة فلا بد من مطابقة ما بعد ما نحو اقامان
الزيدان واقامون الزيدون والاطهر انها خبر عما بعد ما وكما ان يكون مبتدأ ما بعد ما فاعلها
على غير تصاقب فيكم ملائكة والعال في المتدا الثاني خبر به عن العوام لا استناده اليه في آخره على
اعتنا به في ظل العال بترافعه هو وفاعل كالمبتدأ الاول وحينئذ لان كون كل واحد منهما معرفة يقوم
بالآخر كالمبتدأ والخبر **قوله** والخبر هو المحرر دخل في المتدا الاول وحينئذ لان كون كل واحد منهما معرفة يقوم
اخراج منه المتدا الاول والاسماء الموصولة في المتدا المكونة اخرج المتدا الثاني **قوله**

مع
العال
في
المتدا

واصل المتدا المتقدّم ومن ثم جاز في داره وامتنع صاحبها في الدار **قوله** اما كان اصل المتدا
المتقدم لانه المحكوم عليه ولا بد من وجوده قبل الحكم ففصل في اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه
وانما تقدم الحكم في الجملة الفعلية لكونه عاملا في المحكوم عليه ومنه العالم قبل العمول وانما اعتبر هذا
الامر اللفظي دون اعني العمل والامر المعنوي اعني تقدم المحكوم عليه على الحكم لان العمل طارئ و
الاعتبار الطارئ دون المطروء عليه واما وجوب تقدم الحكم في نحو اقام الزيدان مع ان كل واحد
عاطل في الآخر على الصحيح فلكون الصفة في فعل الفعل وصل تام قد انفعلة الفعلية لكون الفعل محملا
الي اسم واستنفا المم عند فاراد وان في الجملة المركبة منها اسم الناقص الكامل وهددوا ايضا
اليان من اول الامر انما فعلية فلو قدم الفاعل لم يتعين للفعلية من اول الامر امكن ضمير ورثه كلاما تام
آخر **قوله** ومن ثم ان من جهة كون اصل المتدا المتقدّم جازت هذه المسئلة يعني ان قيل جازت وفيها افعال
مثل المذكور فلنا لان اصل المتدا المتقدّم والتقدم في داره والعود اليه فعل الضمير وقوله بقدر
قوله وامتنع صاحبها في الدار اي استاع هذه ايضا معطل كون اصل المتدا المتقدّم فيكون الضمير في صاحبها
راجعا الي الدار او خبر لفظا واصلا فيكون ضميرا قبل الذكر فلا يجوز ومن جوز غلامه زيدا بنفي ان يجوز هذا
لان طلب المتدا للجنس كطلب الفعل للمفعول بل اشك وكان ترتيب الكلام يقتضي ان يذكر المصنف ههنا
المواضع التي يجب فيها تقدم المتدا والمواضع التي يجب فيها الخس ثم يذكر المواضع التي يجب فيها تكبير
المتدا **قوله** وقد يكون المتدا نكرة اذا تخصصت بوجه ما مثل وبعد من خبر من شرك
واجعل في الدار امره وما اخرج منك وشرا هذا باب وفي الدار حل وسلام عليك **قوله**
اعلم ان جمهور النحاة على انه يجب ان يكون المتدا معروفا او نكرة فيها تخصيص قال المصنف لانه محكوم عليه والحكم على
الشيء يكون الا بعد معرفة ومعرفة العلة تطرد في الفاعل مع انها لا يترطون فيه التعميم ولا التخصيص واما قوله
المصنف ان الفاعل يخص بالحكم المتقدم عليه فوجهه لانه اذا حصل تخصيص الحكم فقط كان خبر الحكم غير مخصص
فيكون قد حكمت على الشيء من جهة وقد قال ان الحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفة **قوله** ابن الدجاني وما
احسنه قال اذا دخلنا الغار فاجبت عن ان نرى شيت وذلك لان الغرض من الكلام افادة الخطاب
فاذا حصلت جاز بالحكم تخصص المحكوم عليه في اوله فضاير نحو خبر المتدا عن الفاعل سواء كانا
مع فممن او نكرين غير مخصصين من واحد وهو عدم علم الخطاب خصوصاً للحكم المحكوم عليه فلو علم في المعرف
مثلا ذلك كما علم قيام زيد مثلا فقلت زيد قائم على لغوا ولو لم يعلم كون رجل من الرجال قائما في الدار جاز انك
ان تقول بل قائم في الدار وكذا نقول كوكبا نقض ان عم قاله نه وجوه بوميد ناضرة وكذا في الفاعل لا يجوز
علم الخطاب بقيام زيد ان نقول قام زيد ويجوز مع عدم علمه بقيام رجل في الدار ان نقول قام في الدار رجل
لانكران وقوع المتدا مع في اكثر من وقوعه نكرة لا شنباه الخبر بالصفة ككثر من المواضع خلا في الفاعل فان
لقد علمه وجوبا لا يمتنع صفة من نقول المتدا نكرة من غير تخصيص كثير من المواضع احدها ما النجمية
على وجهه سبويه كما في بانه والثاني المتدا الذي هو فاعل في المعنى نحو في ارض اب وامر قعد عن الحرب في
من الحال ان تحت غروب الثالث المتدا الذي خبره طرف او جاز وعمر والى بكلمات الاستفهام نحو من عندك
وما حدث او ما يقع بعد حرف الاستفهام نحو ارجله في الدار وهل يصل في الدار واجله في الدار امره واتحالف

من
العال

ما بعد او احوال نحو اريك الا وتخص بغيرك والاد من جعل ما نحو ما غلام فليس عندك واما الجارة فلا
المكالم اليه احوال نحو فوك رجل في جواب من جاك ان جاني رجل لان اسوال الهمية والحوال
لمستها او لا غير ذلك مما لا يخص ولا يضبطه كقولهم سه تزي وسه تزي وسه سعي وقولهم امت
في حجة فيك قوله نه ووجهه بوميداضه اما قول المصنف في العجيبة وفي نحو شرا هذه انا ان ذلك
لما كان في المعنى فاعلا والفاعل مختص بالحكم المتقدم عليه فكذلك المختص بهذا ايضا وقد ذكرنا ما عليه وهو
ان المحكوم عليه اذا اختص بغير الحكم فانما حكم على غير المختص ولا يعم قوله اذ في تعليل كون المبتداء
معرفه او مختصا ان الحكم ينبغي ان يكون على مختص ولو كان الاختصاص حاصل من الخبر جازا المبتداء
بأي شيء كانت سواء كان مقدم الخبر عليها او اخر لان المختص في الصورتين حاصل عند المتكلم لانه
يعلم كون اصلهما في الدار مفعول ولو كان الاختصاص حاصل عند المتكلم في حوال تنكير المبتداء جازا
بأي نكرة كانت اذا كانت مخصوصة عند المتكلم بل انما يطلب الاختصاص في المبتداء عند المخاطب على اذ
ولو كان يجوز للتكوي في الدار امرة مع في المتكلم يكون اصلهما في الدار لان امتناع الرجل
في الدار وصل رجل في الدار امرة لعدم لفظه او الدالة على حصول الخبر عند المتكلم وعدم شي آخر
يخص به المبتداء قوله في ما اخبرني منك ارجو التخصيص في ان النكرة في سياق العموم فقولك اصل
اعم جنس الانسان ثم نظر وذلك ان التخصيص انما يحصل من الجملة شيئا ليس له امتناء وانما قلت
ما اخبرني منك فاعلم ان هذا الحكم وهو معلوم الخبرية باسما كل فرد فلم يخص بعض الافراد لاجل العموم
شي وكيف والخصوص ضد العموم بل احوال انما جاز ذلك لانك عرفت المحكوم عليه وهو كل فرد في
ولو حكمت بعدم الخبرية على واحد معين لم يحصل للمخاطب فائدة وكذلك كلمات التمثيل نحو من تمت نحيا يحصل
الفائدة فيها بسبب تعيينها من العموم لاسبب تخصيصها بشي وقد اضطرب اقوالهم فيها واختار
الاندلس ان الخبر هو الشرط دون الخفاء نحو اطلع من الضمير دون الشرط فانه اذا اطلع كلمة الشرط
على المبتداء فلا بد الشرط من ضمير نحو من قام وقت وقبل الخبر هو الشرط والخفاء معا لصبي ورتبا
بسبب كلمة الشرط كالجمله الواحدة وقبل كلمة الشرط مبتدأ لا يخفى له مدنا ما قيل فيها ويمكن ان يقال
منه سببوه ان كلمة الشرط والاستفهام كان مع حرف الشرط وحرف الاستفهام في ما
لكية الاستفهام على ما ذكرنا في حل الاسم ان كلمات الشرط اما فاعلة لفعل مقدر او مفعولة له او
فقولك من قام وقت اي ان من قام اي ان قام كقولها ان امس هلك وقوله من ضرت ضرت به اي
ان من ضرت به مفعول للمقدر بالضمير بالظاهر وكل نحو ما كان فليكن كذا وما فعله افضل وكذا
كلمات الاستفهام وقوله في سلام عليك انه مختص بنسبة الي المتكلم لان اصله سلمت سلاما فلما
للمنصوب منسوب الي المتكلم فاذا رفعت فمؤا بق علي ما كان في حال انصب عن مطرد في جمع الدعاء
اذ ليس معنى ويلك ويلك لان معنى الويل الهلاك ولو قدرت ايضا ويلك لكان خلقا من القول
للمنصوب مطلق الهلاك فالاولي ان يقال سببه لنعاية اصله حتى كان مصدرا منصوبا بالتخصيص فيه
او تخصيصه بالنظر للمخاطب انما كان بذكر الفعل الناصب والمبتدأ به وانما اخبر عنه مع كونه
جارا ومجرا والمقدم الامم والبتداء راي هو السداد اذ لو قدر ما اخبر وقتك عليك ففعل ان يقول

اي على المطلق
م على المطلق
والى طريق

سلام رقبا زهبت الوهم الي المنة فيظن ان المراد عليك اللعنة ولهذا تحل ان يوقام ومن كل الاث اعلى
ما يحكى ما ابتداء الفصيحة وقال على مثلها من اربع وملاعب فحاضر شخص كان حاضر افعال الله
والملايكة والناس اجمعين وبعد الصرايح نذا المصوبات الدروع السواك هلام ان سلام عليك لا يجوز
ان يكون معنى سلمت مشتق من سلام عليك كلبت من اسك وكلمت من سجان الله فمضى سلمت قلت سلام عليك
كان ابيت وسحلت معنى قلت لبيك وجاز الله فمضى سلام الذي هو معنى مصدر سلمت قول سلام عليك
فعل ما في المصنف ينبغي ان يكون سلام عليك قول المصنف سلام عليك عليك وليس كذا بل سلام في قولك سلام
معنى مصدر سلمت الله اي حركت سالما ولا يصل سلمت الله سلاما ثم فعل الفعل كية الاستعمال مع المصدر
منصوبا وكان النصب يدل على الفعل والفعل على حدوث فلما قصد وادام ترول سلام عليه واستمر ان
ان لو انصب اليه على حدوث فنحو سلام وكذا اصل ويلك هلكت اي هلكا فنحو بعد حرف الفعل
نفضا لغير معنى حدوث **قوله** واخبرني بكون جملة نحو زيد با بوه فاهم وزيد قام ابوه فلا بد من عابد
وقد حذرت **قوله** اعلم ان خبر المبتداء قد يكون جملة اسمية وفعلية كما مثل به المصنف وانما جاز ان يكون
جملة لفظة الحكم المطلق من الخبر لتضمن المفرد وقال ابن الانباري وبعض الكوفيين لا يصح ان يكون طلبية
لان الخبر بما يحتمل الصدق والكذب وهو ميم وانما انقاس قبل ايها م لفظ خبر المبتداء وليس المراد الخبر
المبتداء عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب كما ان الفعل عندهم ليس من فعل شيئا مع قولك زيد عندك
يمتثل الظرف خبرا مع انه لا يحتمل الصدق والكذب بل الخبر عندهم ما ذكر المصنف وهو المجرى المشبه
المعيار للصفة المذكورة ويدل على جواز كونها طلبية فعله فعل بل انهم لا يوجبونك وايضا اتفقوا على جواز
الرفع في نحو ما زيد فاضربه وقال ثعلب لا يجوز ان يكون في نسبة نحو زيد والله لا ضربه والا والحوال
اذ لا منه قوله فلا بد من عابدا الجملة الواقعة خبرا من ان يكون من المبتداء معنويا ولا فان كانت لم يخبر
كافي خبرات نحو موزيد قام وكذا في قولك مقول زيد قام لا يتباها به فلا ضمير لانها هو وان لم يكن
ايه فلا بد من ضمير ظاهرا ومقدور وقد يقام الظاهر مقام المصير وانما اخبرنا في الضمير لان جملة
في الاصل كلام مستقل فاذا قصدت جعل خبره الكلام فلا بد من رابط يربطها بالخبر الا في ذلك
الرابط من الضمير انما هو الموضوع لثقل هذا الغرض ثم قيل في بعض الاجناس كما في ان الظاهر قائم مقام
الضمير وهذا الضمير الرابط يجوز ان يما فاسا وسماعا فالقياس في موضع وهو ان يكون الضمير مورا
بشيء واجملة الخبرية ابتداء والمبتدأ فيها من المبتدأ الاول نحو البر الكريبتين بل الكريبتين لان خبرية
بالضمير فحذف الجار والمجرور معا فان كان المبتداء الثاني نكرة فلجار والمجرور صفة له نحو الحسن منوان
بدرهم وكذا ان كان مع فاللام كافي البر الكريبتين لان التفسير في مقصود فصدع كافي قوله ولقد امر علي
البيه بسبي **قوله** ويجوز ان يكون حالا من الضمير الذي في الخبر والعامل فيه ان الكريبتين كايضا منه قال
الفراء وتحذف ايضا قيسا اذا كان الضمير منصوبا مفعولا به والمبتدأ كل قال قد اصححت ام الحمان
يدعى علي بنا كالم اصنع وقال بلان كل من سلمت عملا فخرى اهرابم تعود وقال لان كلهم رايت من
اخذوا في ما منهم الاضرب وقال السيباني ليس هذا محج اذ كل موجب يمكن رد ما الى محج كما تقولان زيدا
مضروب ثم قال انما ياتي المحج في حوال حذف الضمير مع السماع في غير ذلك اما في محج ونحو قوله ونسب

اي على المطلق
م على المطلق
والى طريق

صبر وغفران ذلك لمن غفر له من الامور ايا ذلك منه واما في المنسوب فيشترط كونه منصوبا بالفضل لفظا قال
موسى سب وور اخرا وبصم ملاحا فاما زياره ضارب ولا تخضع مع كونه سماعا بالشر خلافا للكوفيين
واما المرفوع فلا يحذف كونه عمدة وقد حذفت الصلة في بعض الاحوال كقولنا اشدر تباطا بالموصول
من المبتدأ كما في باب الموصولات وجواز حذف الضمير في الصلة اجوز منه في الصفة لكون اتصالها بالموصول
اشد اذا عني للموصول عنها وما يتقدم من نحو قوله به هذا الذي بعث الله رسولا ثم ايز في صدرها في
الصفة اضرب منه في خبر المبتدأ نحو جاني رجل ضربت لانها مع الموصوفين في الجملة كحذف الخبر فانها مع
المبتدأ الجملة فالخفيف فيما هو مع غيره كالجملة الواحدة اولى وانما كان الحذف في الضمير العوض حسنة
في الصلة اذ ليس الصفة من ضروريات الموصوف ككانت الصلة من لوازم الموصول في الحذف في الجملة
اذا كانت خبرا للمبتدأ على ما قال سيبويه يجوز في الشعر بلا ضعف وهو في غير موضع ضعيف واما ما وضع
الظاهر مقام الضمير فان كان في موضع التخييم جائزا ساكوتا في الحاقه ما الحاقه في ما وان لم يكن
فمنه سيبويه يجوز في الشعر بشرط ان يكون لفظ الاول قال العمرك ما معن تارك حقه ولا ينبغي
معنى ولا مسر محو معنى اذ ان حقه فهو خبر مقدم على المسد وقال لا اري الموت سوا الموت شي
وان لم يكن لفظ الاول محو عند وقال لا تخش جوز ان لم يكن لفظ الاول في الشعر كان في غير
قال اذ الشعر لم يغش الحسنة او شكت جبال الهونيات المعنى سقطت وليس هذا خبر المبتدأ قال
وجوز زياره اوطا مر اذ كان زياره في باي طاهر قال الله ت والذين آمنوا وعملوا الصالحات انهم لنضع
اجرنا احسن عطاء ومنع بعضهم في غير النسخ مطلقا ولا وجه له مع وروده **قوله** وما وقع ظرفا
فلا كثر ان مقدم جملة **اقول** ان ظرفا او جارا او مجرورا ولم يدكر في محله في جميع احكام حتى
بعضهم ظرفا اصطلاحا وانساب الظرف خبر المبتدأ عند الكوفيين على الخلاف فيمنون كقولنا كان من
المبتدأ في جوز زياره اذ كان منصوبا في جواز واجه امران ارتفاعه وانما كان محالفا لا يطلق
اسم الخبر على المبتدأ فلا يقال في جوز زياره ان زياره عند الخليل في الاعراب فيكون الظاهر عند من مقلوبها
ومعنى الخالفة التي انصف بها الخبر ولا يحتاج عندهم الى تقدم شي يتعلق به الخبر وقال بعض النحاة
العامل في المبتدأ وقال البصريون منصوب على انه مفعول فيه كانه كذلك اتفاقا في نحو جلست اما مك
وخرجت يوم الجمعة واكارا والمجرور منصوب المحل على انه مفعول به كانه كذلك اتفاقا في نحو جئت
بزيد الا ان العامل ههنا مفرد وينبغي ان يجوز ذلك العامل من الافعال العامة اي حالها منه فعل نحو
كاتب وحاصل ليكون الاعل عليه ولو كان خاصا ككل وشارب وشارب وناصب وناصب من غير احد الدليل عليه
وقد حذفت خاص لقيام الدليل عليه نحو من لك بالهدى اي من ضمن ولا يجوز عند الجمهور اظهار هذا
العامل اصلا لقيام القرينة على تحسنه وسد الظرف سد كما في قولنا زيد كان كذا فلا يقال زيد
كان في الدار وقال ابن جني جواز ولا شاهد له واما قوله به فلما راه مستعمل عند لغناه ساكتا عني
متحرك وليس عني كائنا وكذا حال الظرف في تلك مواضع اخرى الصفة والصلة والحال وفيما عدا
المواضع الاربعة لا يتعلق الظرف والجاء لا يلفظ موجودا واكثرهم على ان المحذوف والتعلق به فعل
لا يحتاج الى ذلك المحذوف والتعلق ولما يتعلق الظرف باسم الفاعل في نحو انا ما من زيد المشابهة للفعل

وهو

فإذا احتجنا الى التعلق فاصلا ويط وايضا للقبان على الذي في الدار زيد وكل رجل في الدار فله درهم
والمتعلق في الموضعين محل الخبر كما بان في ذهاب الشرح واولا في انهم لكونه من في او الاصل في خبر
المبتدأ ان يكون من في او لما في ان ينعى قالوا انما كان اصله الا في ادلانة القول المقضيه امر الى امر فيصنع
ان يكون المنسوب شيئا واحدا كالمنسوب اليه ولا كانت متساوية بنان واكثر فيكون جازا واكثر لا خبر
واحد فالنقد في زيد من غلام زيد كغلام ضارب والحجاب ان المنسوب يكون شيئا واحدا
كما قلتم لكنه دوسه فلا يقدر بالمعنى والمنسوب اليه في الصورة المذكورة ضرب غلام الذي في
الجملة قالوا انه فصل بالظرف بينا واحدا وتما ولا يفضل بينهما بالمعنى كما في الجواب ان الظرف في
مثله ليس مستقرا متعلقا بحروف بل هو منصوب بالمفعول بعد الفاعل كما في قوله في زيد قائم ثم في نحو
في نحو ما زيد فانا ضارب كما في حروف العشر ط واعلم ان صورة الجملة ان محله في الاعراب عمران
لم يكن لا بد على كونه ما يتقدم من المفعول بل كونه في صيرورته اذا كان محلا في قولها من في المفعول وان كان محلا في ظرف
مفعول نحو زيد خلفك واقف فعلى ان هو مفعول الظرف لقيامه مقام العامل ومن ثم وجب حذفه
وقال غيره هو العامل المفرد لان الظرف جامل لا يلائق الفعل في تركه ملافاة اسم الفاعل والمفعول
الصفة المشبهة والمصدر وكذا الخلاف في ان الخبر تهما هو ثم ذهب التبراني الى ان الضمير حرف في
المتعلق وذهب ابو علي ومن تابعه الى انه متعلق في الظرف لانه لو كقولنا فان فوادي عندك اللبس
الجموع ويعطف عليه كقولنا بالجملة من ان عرق عليك ورحم الله المسلمين وينصب عندهما حال كقولنا
به في الجملة خالد بن زيد قال ابو علي انه محم عليه ان الظرف اذا اعتد على موصوف او موصول او ذي حال
او حرف استفهام او حرف نفي فانه يجوز ان يقع الظاهر بقوله بالاغتناء كما سمي الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة وكذا قال اذا وقعت بعد ان المصدر في كقولنا من ومن آياته انك ترى الارض كسرة
لا صريح المصدر اما قوله احسن سلمى بن جندل سدد كما ابي وسط المجالس فلا اعتماد الظرف
قل المتعلق في ان الاعتماد سبها بالضمير في انها لا يوصف مشله ويجوز ان يقال في جميع ذلك ان
الظرف خبر مقدم على مبتداه اما في غير المواضع المذكورة نحو في الدار رجل فالمرفوع مبتدأ مقدم
الخبر وعند الكوفيين ولا يخفى في اصل قوله هو فاعل للظرف بقصد معنى الفعل كما قالوا
في قيام زيد وانما قال الكوفيون ذلك لاعتقادهم ان الخبر لا يتقدم على المبتدأ معي اذا كان او جملة
فيجب ان يرتفع زيد في نحو في الدار زيد وقيام زيد على الفاعل لئلا يتقدم الضمير على مفسر
وايسر من ان حق المبتدأ المقدم فالضمير متأخر بعد في ضرب غلامه واما الاخفش فلا يحب
ذلك بل يجوز ارتفاعه ايضا اذ هو يجوز تقدم الخبر على المبتدأ لكنه لما جاز عمل الصفة بلا اعتماد اذ جاز
كون زيد في قيام زيد فاعلا ايضا وفي جواز عمل الظرف بلا اعتماد قولنا وذلك ان الظرف اضعف
في عمل الفعل من الصفة وثبوت الاجتماع على جواز في دار زيد مصحح تقدم الخبر وينبغي كون زيد
فاعلا ولا يلزم الاضمار قبل الذكر وكذا قولهم ان في الدار زيدا على ان زيدا كان مبتدأ ولا
لم ينصب ومنع بعض النحويين في نحو في داره قيام زيد وفي دارها عبد هند وذلك ان
المبتدأ حقه المقدم في جاز يعود الضمير من خبرا ليه نحو في داره زيد فاما ما اخيف له المبتدأ

فليس له التقدم الاصل والاولى جواز ذلك كاذب اليه الا خفف وذلك ان عوض المضاف اليه سبب
الذي كسب الاصل الحاصل بينه وبين المبتدأ وصيرورة مع كانه واجل من به التقدم به مع المبتدأ وقد ورد
في كلامهم في الكاف دوح المسب واعلم ان طرف الزمان لا يكون خبرا عن اسمين ولا حلا منه ولا ضميره
لعدم الفاعل الا في موضعين احدهما ان شبه العين المعنى في حروفها وقتادون وقت نحو الليلة
الحلال التي ان يعلم اضاها معنى اليه بقدر ما نحو قول امرء القيس اليوم عمر وعلا امرئ يرت
حمر وقوله اكل عام نعم نحو انه اي حوائه لوقلت الارض يوم الجمعة اوزيد يوم السبت لم يكن له فاعل
لخصيص حصوله في زمان هو في عينه حاصل مملوك ويكون طرف الزمان خبرا عن اسم معنى شرط حله
ثم ينظر في استغناء ذلك المعنى جميع الزمان او اكثره وكان الزمان كونه رفعه غالبا نحو اليوم نحو الصوم
يوم واليومين اذا كان السين في اكثره لانه يستغنى اياه كانه هو ولا يستغنى مع السكون المناسبت
لجذبه وكوز نصب هذا الزمان المنكر وجوه في نحو الصبح في اليوم او يومه خلافا للكوفيين وذلك ان
عندهم يوجب التبعض فلا يجوزون صحت في يوم الجمعة بل يوجبون النصب والاولى جواز
كاهو مذهب البصرين ولا تم افادة التبعض وان كان الزمان مع في نحو الصوم يوم الجمعة لم يكن الرفع
غالبا كما في الرفع عند البصرين ووجه الكوفيين او النصب كما اوجبوا في المنكر للعلمة المذكورة
فان وقع الفصل في اكثر الزمان سواء كان الزمان مع فاقول ان غلب نصبه اوجه في الرفع
التي من نحو الخروج يوم اربعه يوم والسين يوم الجمعة وامر قوله تعالى في اهل
معلومات فلما كيداء الحج ودعاء الناس اليه الاستعداد له حتى كان افعال الحج مستوعبة جميع الاشياء وقوله
الثلاثة واذا كان طرف المكان خبرا عن اسم عين سواء كان اسم مكان او لا فان كان عين متصرف نحو زيد
عندك فلا كلام في متاع رفعه وان كان متصرفا وهو نكرة فالرفع راجح نحو ان كان مكان قريه ودارك
من عين او مال وهو ما عمل الظرف عند البصرين والمضاف محذوف اما من المبتدأ اي مكانه في
قرب او من الخبر اي است من في مكان قريه ومثله عند الكوفيين معنى اسم الفاعل فيجب رفعه وليس
بظرف كما في عين قريه وان كان معرف فالرفع مرجوح نحو زيد خلفك وداري اما مك وذلك لان
اصل الخبر التكنين مع ذلك فرفع المعرفه لا يخص المعرف نحو قوله لا ضربك ما مبالا فالجرحي و
الكوفيين واذا كان المكان في موضع الخبر عن عين والمواد بعد المراد من قربا وبعد قال سوسه
لا يتعمل منه الا ما استعمله العرب ولا يظن هو من مجلسك ومتكازيد ومربط الفرس قال ولو
اظهرت المكان في هذه الاشياء صار نحو هو من مكان مجلسك ومكان متكازيد وذلك ان المكان
يتعمل قياسا في تعيين القرب او البعد وما استعمله العرب فوجه هو من منجر الكلب اي مكان
ومقعد الفاعل ان قرب وكذا مقعد الارزاق ومقعد الحان وهو من ساط التي اعيد قال
ابو ذؤيب شعر فوردن والصوق مقعد را في الضرب فوق الخيم لا يتكلم اي عال مشرق
كالامين على الناس فانه اعلى منهم لرفرك لا يكونوا قات بعضهم مكان من هذه الظروف معنى
القرب نحو مقعد الارزاق فاعلم ان قربا اوجه من رفعه وما كان منها في معنى البعد كما ساط التي اعيد
اوجه قال لان الظروف والمظروف فقه من المظروف نحو قوله الاحواء وبعد عن بعد عن

ووجه السبب

وربما رفع

منه المشرق
كأنه قول من غلط في
اشهر الاموات

بمعنى

وفي نظر وذلك ان الظروف في فوك انت مني اظ التي ليس بعدا من المظروف بل هو محتج عليه لكنها
بعيدان عن المتكلم ويجب رفع كل واحد من طرف الزمان والمكان اذا كان متصرفا وموقفا محذورا
واحتراز عن اسم عين لانه بعد من المسام القريه او البعده نحو ذلك مني فخرج واين من يدين
ومسلك من ليلة اي دار ماض في حيزه مضاف بعد مضاف وكذا ذوم ساقه سريه ومثلي
لذلك لول الخبر اي بعيد من هذا القدر وكذا قولهم هو مني فوق اليد اي اذا مدت اليه يد ي لم الله
وهو من دعوة الرجل اي اذا صاح الرجل لم يلفه صحبه والنقد من ذوم مكان فوق اليد وذوم مكان
يدع دعوة الرجل واما انصاب نحو فوك داري لطف دارك فربحين وميلا وريها ويوما وييله
فلان الخبر موقوف دارك ونصبها على حال عند المبدئ من الضمير في الخبر اي ان ماض فربحين و
على التمييز عند الجمهور وموئيد عن نسبة اي تا عدت فربحين فالضريحان متبعان لهما كما ان الماني
امثلا لانا ماء ماني ويجوز ان ينصب على المصدر كتوك دونت امثله اي دونت امثله فاما كما قيل في قوله
ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ويجوز رفعها وحلف طرف الخبر اي ذات ماض فربحين حلف دارك
او مما خبران وكذا قولهم داري من خلف دارك فربحين او فربحان او فربحان من دخل من مثله
وخر وجهها على السواء كما في قوله حببتك ومن ملك قال ابو عمرو واذا دخلت من وجه الرفع
في الظروف التي بعد المحرور من التمييز فصلة ويدخل من خرج عن التمام وليس ان يقال ادري من خلف
دارك ويكتم عليه ويجوز ايضا ان يربحين على ان معنى المبتدأ ان من اشياجي وقرحين حال اي ذوق
سين في فربحين او على الظروف اي في فربحين اي است من اشياجي ماض فربحين وكفقه عليه السلم سكال
واعلم ان نحو خلف وقدام من الظروف ظرف عند البصره اضيفت او لم يصف وترك الاضافه قليل
ومن عند الكوفيه لا يكون ظرفا للمع الاضافه واما عند البصره فمعنى اسم الفاعل مني جئت خلف
عندهم اي متاخرا نصب على الحال وقام مكانا طبيا معسفا فاذا رفعت خبرا عن المبتدأ وجب عليهم
رفعها نحو ان خلف وقدام اي متاخرا ومعسفا والبصره تجوز نصبها على قلبه كما ذكرها واما رفعها
عندهم فصل حرف المضاف كما مر ومن يافقه على الظروف ومولا وادخوخرج التي عن معنا خلا والاصل
فلا يركب ما يمكن جمله على عدم خروجه عنه وقوله وساع الي السرا وكنت قبلا اكا داعص الما اعجم
اي قبل ذلك نقول يذهب البصره واعلم ان اليوم اذا وقع خبرا عن لفظي الجمعة والسبت جان نصبه على حرف
لكونها في الاصل مصدرين فمعنى اليوم الجمعة او السبت اي الاجتماع او السكون والاول رفعه لعلمية الجمعة
والسبت في معنى اليومين ولا تجوز نصب اليوم خبرا عن الاصل والاشياء اذا ما بعين اليومين واليوم
ولا يكون في اليوم واجازه القراءه وهن م وذلك لتاويها اليوم بل ان كانا انما اليوم افضل كذلك
لان معنى اليوم الاصل الاصل والاصل فيجوز ان يكون ظرفا هنا ولكنه كثر ظرفا عما يتعلق بخبر
المبتدأ اذا كان مفردا فقول هو اما مشق او جامد وكلاما اما انما بنا مبتدأ لفظا واولا واول
اما ان تحده معنى نحو زيد احوك وزيد قائم او غايه معنى ايضا والمخاين رفعه خبرا عن الما ساواه في معنى
كقوله وازواجه امهاتهم او محذوف المضاف من المبتدأ او الخبر نحو داري مثل فربحان اي بعد داري فربحان
او داري منك ذات ماض فربحين او يكون واصل من المبتدأ او الخبر معنى والاخر غيضا وزوم ذلك المعنى

اي من اشياجي

واما النظر فانه اذا تقدم تعيين الخبر بسبب انضمام لفظ او محلا فلما كان كالمعنى
سيبويه واما على مذهب الاخفش والكوفيين فالظرف عامل في الاسم الذي بعده وليس
اذن من هذا الباب فقولنا في الاغلب احسن ان عن نحو قولهم امتي في لاجلك وفي انما هو
معنى الراء احسن ان عن نحو سلام عليك وويلك فان الاغلب ناخذ الخبر لما ذكرناه
او لتعلقه بالتعلق الخبر بكسر اللام ويعني المتعلق خبره الخبر فقولك على التمرة خبر والمجور
جروه يعني اذا اتصل بالابتداء ضمير يرجع الى جزء الخبر وجب تقديم الخبر حتى لا يلزم خبر قبل
الذكر فلو قلت مثلها زينا على التمرة فكان مثل صاحبها في اللان وقد تقدم امشاه واذ كان
الضمير في صفة المبتدأ نحو على التمرة زينا مثلها حار احسن خبر عن المبتدأ بان توسط بينه وبين
صفة كوزيد على التمرة مثلها اذ الفصل بين الصفة والموصوف جائز فان تقدم المعنى المتعلق
بالخبر على المبتدأ ذي الضمير وتأخر الخبر عنه نحو في الدار الكفا فاقم عند البصرين وعند هشام من
الكوفيين خلافا للباقيين وكان المانع نظرا في ان المنسك من تسمية الفاعل لتعلقه بالخبر وليس في
التقدم اللفظي كاف في عود الضمير الى ترمي في قوله واذ انبأ ابراهيم ربه ووافق الكساية البصريين
في خوان كوزيدا غلام ضارب لا في كوزيدا غلام ضرب وكانه نظرا في شدة طلب الفعل لمفعوله
فكان مفعوله متاخرا بخلاف اسم الفاعل فان طلبه بالمتابعة والاولى ان كان في الكل لما ذكرنا من
الاكفاء بالتقدم اللفظي **قوله** او عن ان يعني لو كان الخبر عن ان مع اسمها وجزءها يريد اذ كان
مع صلته مبتدأ وجب تقدم خبرها عليها وقد تقدم انها مع صلته فاعل عند لي على اذ كان
الخبر ظرفا وانما تعين تقديم الخبر لئلا يلبس بان المكسورة لانك لو جيت بالخبر بعد ان
المتنوعة اما ظرفا نحو ان زينا قائم عند لي او غير ظرف نحو ان زينا قائم نحو لا شئت المتنوعة
بالمكسورة ولم يرفع الفتح الحذف اللبس يكون الموقع موقع المكسورة لانها صدر الكلام بخلاف
المتنوعة كما هي في باب الحروف المشبهة بالفعل ولا يرفع نحو خبر المبتدأ بعد خبر ان اللبس
ربما انه خبر بعد خبر لان المكسورة او يظن في الظرف تعلقه بخبر ان واذ تقدم الخبر على ان
عرف انه خبر المبتدأ وان لم يكن في خبره ان المتنوعة اذ هي حرف موصولة ونحو في باب الموصولات
ان ما جيت الصلة لا بتقديم على الموصول ولا في حرف المكسورة لانها الصلة فاذا تعين ان
المقدم خبر والمكسورة مع اسم وخبره لا يصح ان يكون مبتدأ لانها جملة والمبتدأ مفرد تعين
انها بعدا بخبر من ان المتنوعة لا غير واذ كان ان المتنوعة مع صلته بعدا ما نحو ما انك
خارج فلا اصدقة فانها بتقديم على خبرها لما ذكر في حروف الشرط لان جملة التامة لا يوسط
بين اما وفيها فلا يلبس المتنوعة بالمكسورة وبحب ايضا خبرا مبتدأ الذي يصل اللفظ
نحو ما قائم اللفظ زينا ومعنى نحو انما قائم زيد لانك ان قدمت من دون الا انعكس الحكم
وان قدمت مع الهم نحو بتقديم اداة الاستثناء على الحكم في الاستثناء المفرغ ولا يجوز ذلك كما هي
في باب الاستثناء واذ كان تقدم الخبر منهم منه معنى لا ينهم بتأخيرهم ويجب ان يصح تقديمه نحو
فوكك غمنا اذ كان المراد التفاضل بينهم او غير ذلك مما تقدم له الخبر **قوله** وقد تقدم

حل امره

بظن

الخبر من زيد عالم عاقل **قوله** اعلم ان تعدد الخبر اما ان يكون عطفا او غير فالاول نحو
زيد عالم وعاقل وليس فوكك مع عالم وجاهل من هذا لان كلامنا فيما تقدم فيه الخبر عن شي واحد
وهنا الخبر عن العالم غير الخبر عنه بالجاهل والعاقل على ضربين لان الاحكام المتعددة اما
ان يكون متضادة او لا وليس تعدد لفظا دون معنى من هذا في الحقيقة نحو زيد جامع باع لانها
بمعنى واحدة فالثاني في الحقيقة تأكيد للاول فان لم يكن متضادة كقوله تعالى وهو الغفور الودود
ذو العرش المجيد فقال الما يريد في كل واحد ضمير يرجع الى المبتدأ ان كان مشتقا ولا اشكال فيه
وان كانت متضادة فهو على ضربين اما ان يتصف خبرا المبتدأ ببعض تلك الاحكام ونحو الاخر
بالخبر الاخر ويتصف المجموع بكل واحد منهما فالاول نحو فوكك لابلوق هذا ايضا سود ليس
في الحقيقة مما يعده فيها خبر لانه مثل فوكك مع عالم وجاهل الى ان الفرق بينهما ان الضمير
في كل واحد من عالم وجاهل لا يرجع الى مجموع المبتدأ بل المعنى مما حل عالم وجاهل
واما الضمير في كل واحد من ابيض واسود فانه يرجع الى مجموع المبتدأ بدليل مطابقتها
له افراد اويله وجمعا لقوكك مما ابيضان اسودان ومم بض سود وانما جاز ذلك مع
ان المراد بعضه ابيض وبعضه اسود كان المراد بالاول اصلهما عالم والآخر جاهل
لان اتصال البعضين بخلاف جزئيهما فان كل واحد منهما منصرف عن الآخر واذ اجاز اسناد
الشيء الى التي مع المتدلية في الحقيقة متعلقة بخارج منه مع قيام القرينة نحو هذا الغلام
حين نصب الغلام وصره فلان يجوز اسناد التي الى التي مع ان المتدلية في الحقيقة جزء
المتدلية في الظاهر ولي وهذا كما يقول الثاني نحو لعمري لظاهر قشره ومنه قوله
زيد حسن الوجه وحسن وجهه وحسن وجهها نصب وجرها واما الثاني اعني الصفة في
المجموع بكل واحد منها نحو هذا طولها مض فلا اشكال في ان الضمير يرجع من كل واحد
من الجنين الى مجموع المبتدأ اذ المعنى في جميع اجزائه حلاوة وفيها كلها محمودة لانه
امتنع الطعام في جميع اجزائه واكسرا صلها بالآخر وحصل بالانكسار كهيئة متوسطه
بينها واعلم انه يجوز ان يعطف اصلا خبرين على الآخر بالواو مع اضافة مجموع المبتدأ بكل واحد
من الخبرين بقول زيد كرم تجاع وبل كرم وشجاع كما يعطف بعض الاوصاف على بعض
نحو قوله الى الملك القرم وابن الهمام ولب الكتيبة في المزدحم وكذا ما هو بين ليد
رجوع الضمير من كل واحد من الجزئين الى مجموع المبتدأ نحو هذا ابيض واسود وهذا احم
وحامض واما لم يرجع ضمير كل واحد الى مجموع المبتدأ نحو مع عالم وجاهل فلا بد من الواو
لان المبتدأ مفكوك تقديرا اي اصلهما عالم والآخر جاهل **قوله** وقد تضمن المبتدأ
معنى الشرط فيصم دخول الثاني في الخبر وذلك الاسم الموصول بفعل او ظرف والنكرة
الموصوفة بهما مثل الذي ياتي في في الدار فله درهم وكل رجل ياتي في الدار فله
درهم وليت ولعل ما نعان بالتناق واثم بعضهم انهما **قوله** اعلم ان الفاء
يدخل على المبتدأ الواقع بعدا ما وجوبا نحو اما زيد فغايه ولا يحذف الا لضرورة كقوله

اسماء بالمراد

واما التثنية في حال انكم اولها القول كقولهم تعالى واما الذين سودت وجوههم انتم
ان يقال انتم ويجي عليه البيان بالفاء في خبر مثل هذا المبتداء في حروف الشرط ويدخل
جواز في خبر المبتداء المذكور منها وهو شيان احدهما الاسم الموصول اما بفعل او بطرف
ويدخل في قولنا الموصول اللام الموصولة نحو الزانية والزانية فاجلها وصلتها لا يكون
الافضل في صور اسم الفاعل والمفعول لما جي في الاسماء الموصولة والاعراب في
الموصول الذي يدخل في خبر الفاء ان يكون عاما وصلته مستقبل كما في اسماء الشرط
وفعل من ضرب احرب وقد يكون خاصا وصلته ماضية كقوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين
والمؤمنات الا ان لا يمسه الله عقابا من الله على سوية منهم فاجتمع وقد يكون الموصول خاصا
الاحراق وكذا قوله وما افاض الله على سوية منهم فاجتمع وقد يكون الموصول خاصا
وصلته مستقبل كقوله تعالى ان الموت الذي تمرون منه فانه ملائمتكم اذا لا تدرك موت
تفرون منه بلعالم اذ رب موت فرمته الشخص فاما لاه ذلك النوع كوت بالقتل
بالسيف مثلا ولا فاه نوع آخر منه فالعني هذه الماهية التي تفرون منها يلاقيكم و
جاز دخول الفاء في خبر المبتداء هنا وان لم يكن موصولا لانه موصوف بالموصول وقد
يقع الماضي بعد الموصول المذكور وهو يعني المستقبل تضمنه معنى الشرط كقولك الذي
انا في فله درهم والموصول بالطرف نحو الذي قد امك او في اللان فله درهم واما
وصل المبتدا الذي في خبر الفاء او وصف بالفعل او الظرف فقط لكون الموصول
او الموصوف كلمة الشرط والخبر كالجاء والذي يدخله الفاء فالصلة والصفة يكونان
كالشرط وكان نحو الموصول على هذا ان لا يكون الا مبهما كاسماء الشرط نحو من وما
الشرطين واما جازان لا يكون مبهما كما في قوله تعالى ان الذين فتنوا الا انه دخل في معنى
الشرط ولذا حاق الصلة ان لا يكون الافضل مستقبل المعنى كشرط من وما الا انه لما لم
يكن شرطا في حقيقة جازان لا يكون صريحا في الفعلية بل يكون مما يقدر معه الفعل
كالظرف والجار وان لا يكون مستقبل المعنى كقوله تعالى ان الذين فتنوا وكذا كان نحو
الخبر ان يخرجه الفاء لكونه كالجاء فمن حيث انه ليس جازا للشرط حقيقة جاز تجريد
منها مع فصل السببية نحو الذي ياتي به درهم ولا يلزم مع الفاء ان يكون الاول
سببا للتالي بل للان ان يكون ما بعد الفاء لان المضمون ما قبلها كما في جميع الشرط
والجاء في قوله تعالى ان الموت الذي تمرون منه الاية الملائمة لارضة للفرار وليس الغار
سببا للملااة وكذا في قوله تعالى وما بكم من نعم من الله لولا ان الله كوز النعمة منه تعالى لارم الموصول
معنا فلا تغربك قول بعضهم ان الشرط سبب للجاء وكما في حقيقة في حروف الشرط
ان شاء الله والشان في النكرة العامة الموصوفة بالفعل او الظرف اذا جار والمجرون
نحو كل رجل بائني واما مك فله درهم وقد جي صفتها ايضا ماضيا غير مستقبل
المعني نحو كل رجل اناك غدا فله درهم لما ذكرنا في الموصول وقد يدخل الفاء على خبر كل

وان كان مضافا في خبر موصوف نحو كل رجل فله درهم لمضارع ككلمات الشرط في الابهام
وكذا ان كان مضافا في موصوف بغيب الثلاثة المذكورة نحو كل رجل عالم فله درهم وعند
سبويه لا يدخل الفاء على خبر غير ما ذكرنا من المبتدآت والاختصاص بزيادة ما في جميع خبر
المبتداء بل هو على واحد وقوله جازان فانكم فاتهم واكرامة اكل من حلوا كما هو سبويه
باول منته نحو جازان فانكم **قوله** وليت ولعل ما نعال بالافتاق جميع نواتج المبتداء منع دخول
الفاء في خبر المبتداء المذكور الا ما ذكره وذلك لانه اذا دخل الفاء لمضارع المبتدآت ككلمة الشرط
وبينها المضد ولا يدخلها نواتج المبتداء لان تلك النواتج نواتج معنى الجملة وقد قدم ان
ما يورث في الجملة لا يدخل على جملة مصدره بل ان المبتدآت لكونه غير صالح العرف
في الشرطية جازان يدخله لا يدخل في الجملة المتأخرة معنى طاهر وهو ان نحو قوله ان الذين
فتنوا المؤمنين والمؤمنات الا ان لا يمسه الله عقابا من الله ولكن من غير
سماع لكنه لما راى انه يجوز العطف بالرفع على عمل اسم لكن كما يجوز على عمل اسم ان كما جي في الحروف
المشبهة بالفعل وكذا اجري بعضهم ان المفتوحة في جواز رفع المعطوف على اسمها مجرى المكسورة
على جي في المواضع المشاركة اجراهما مجرى المكسورة واما كلمات الشرط الجازية الثابتة
الاقلام في الشرطية فلا يدخلها من نواتج المبتداء الا في الضرورة فتضمن مع ذلك ضمير
الشان حتى لا يخرج الشرط في التقدير على المقدرين في جمعها وذلك نحو قول الشاعر ان من
يدخل الكفة يوما ليقفها جادرا وطاء **قوله** واخو بعضهم ان يهما اي الحق ان في المنع
من دخول الفاء بليت ولعل قال المصنف اتباعا لعبد القاهر ان هذا المطلق سبويه
خلا فاللا خفش ونقل العبدى وابوالبقا وابن عيش ان الجوز لدخول الفاء مع ان
سبويه خلا فاللا خفش **قوله** ليت ولعل ما نعال لا وجه لتخصيصها بكل ما لا يفتح للافتداء
هكذا سوي ما استثنى وما ذكره المصنف من امتناع دخول الفاء في خبر ليت للروم
التناقض وذلك ان ما بعد الفاء اجزائية لا يكون الخبر الا تحتها للصدق والكذب
وغير ليت ولعل لا تحتها ذلك ليس بشئ لصحة قولك ان جاءك زيد فاضربه قال اه انه ان الذين
يكفرون بايات الله وقتلون النبيين بغير حق وقتلون الذين يأمرون بالعقوبة من الناس
فبشرهم بمذاب **قوله** وقد حذف المبتداء لقيام قرينه جازا كقول المصنف
الهلل والله واخبر جازا نحو خرجت فاذا السبع ووجوبها فيما التزم في موضع غير مثل
لولا زيد لهك عمرو وصرية زيدا قائما وكل رجل وضيعته ولعمرك لا تقبل كذا **قوله**
المستهل للخطا المبصر للهلل قد ذكرنا انه لا يحذف شي لا وجوبا ولا جازا الا مع قرينه دالة
على تعيينه اعلم انه قد حذف المبتدأ وجوبا اذا قطع النعت بالرفع كما جي في باب نحو الحمد لله
اهل الحمد اي هو اهل الحمد واما وجوب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لفصل المدح
او الذم او الترميم كما جي لفظه المبتداء لم يبين ذلك وحذف وجوب ايضا عند من
قال نعم الرجل زيد ان تقدر به موزيد وفيه نظر على ما جي **قوله** جازا ووجوب نصب على

اذ روي في الورق السبويه ولا يسيب

المصدر اي من فواوجا او جازا واداي قوله واذا السبع للمفاجاة واختلف فيها من قبل عن المصدر
انما طرف مكان مفعول قوله يجوز ان يكون خبرا مبتدأ الذي بعدها في المكان السبع مفعول على هذا
مورد فاذا زيد فاما واذا عند متعلق بكين وشبهه من متعلقات الظرف العامة و
لا يجوز على قوله ان يكون اذا مضافا الى الجملة الاسمية المحذوف الخبر اذ لا يضاف من ظروف
المكان الا الجملة الاحيائية كما في باب الظروف المنبئة وما ذهبوا اليه لا يطرد في جميع مواضع
اذا المفاجاة اذ لا معنى لقولك فيما كان السبع بالباب في باول قوله خرجت فاذا السبع
بالباب وقال الرضاح ان اذا المفاجاة ظرف زمان فعل قوله يجوز ان يكون في قوله فاذا السبع
خبر عما بعدها بتقدير مضاف اي فاذا حصول السبع اي في ذلك الوقت حصوله في ظرف الزمان
لا يكون خبرا عن الجحظة كما مر ويجوز ان يكون الخبر محذوف واذا ظرف لذلك الخبر غني ما دمتم
اي في ذلك الوقت السبع بالباب محذوف بالباب لدلالة قوله خرجت عليه ويجوز ان يكون ظرف الزمان
مضافا الى الجملة الاسمية وعامله محذوف على ما قال المصنف ان ففاجات وقت وقوع السبع بالباب
لانه اخراج اذا عن الظرفية اذ هو اذن مفعول به لفاجات ولا حاجة الى هذه الكلفة فان
اذا الظرفية عن متصرفه على الصحيح ومثل عن ان يرى اذا المفاجاة محذوف على هذا خبرا مبتدأ
في نحو فاذا السبع محذوف بلاضاف واما الفاء الداخلة في اذا المفاجاة فنقل عن الزبدي انها محذوف
شروط مقدر ولعله اراد ان فاء البسطة التي المراد منها لزوم ما بعدها لما قبلها كما تقدم اي
مفاجاة السبع لانه الخروج وقال المازني في زائدة وليس في اذا يجوز حذفها وقال ابو بكر
للعطف محذوف على المعنى اي خرجت ففاجاة كذا وهو قريب قول الترم في موضع يقال التي تم الشئ
فانتم اي قبل بلان منه اي الترم العرب ذكر غير الخبر في موضع فيجوز الخبر وجوبا في موضع يكون
فيه القربة الدالة على تعيين الخبر المقدر ولو لم يرد مسددا كخبر وهو في اربع ابواب على
ما ذكر المصنف اولها المبتدأ الذي بعد لولا هذا على مذهب البصريين وقال الفرامل لولا الامة
للسم الذي بعد لولا خصاصها بالاسماء كساير العوائل وقال الكسائي لاسم بعدها فاعل الفعل
مقدر كما في قوله لودات سوان نظمتني وهو قريب من وجه وذلك ان الظاهر منها انها لى
التي يعيد اسماء الاول لا متاع الثانية كما في في حروف الشرط دخل على لا وكان له للمفعول
لكنها حرف شرط فسد مع دخولها على ذلك الاقتضاء ومعناها مع لا ايضا باق على ما كان
كاسم مع غير لا من حرف النفي لولا على هلكت عمرو لو لم يوجد على هلكت عمرو بسبع الاول اي تنف
وجود على لا تنفها لاكمر وانفقاء الانفقاء ثبوت فمن كان لولا مفيد ثبوت الاول وانفقاء
الباقي كفاذ لولا في قولك لو لم ناتي شمتك كما في سان قوله ولو انما اسم لا في حديثه
الذي لم يمنع البصريين من هذا المقدر وعلمهم على ان قالوا لولا كلمة تنفي وليست لى
الداخلة على لا ان الفعل بعد لولا اذا ضم وجوبا فلا بد من اليقين بمضى كما مر في باب
الفاعل وليس بعد لولا مفسر وايضا لفظ لا لا يدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم
الا مكررا في الاغلب كما في في قسم الحروف ولا يكرر بعد لولا فقال البصريون الاسم المرفوع

اي الامم حيث

والن على انها

ولم دلا
اذ الور طرف
والسور له حذو واد
خرجت ففاجات وقرف
السبع اياه

بعد هو مبتدأ ولا يجوز ان يكون جواب لولا خبره كما مر في اما زلفا لم يكونه حمل جملة حاله عن العاين
الى المبتدأ في الاغلب كما في لولا على هلكت عمرو فيجوز وجوبا حصول شرط الوجوب اصلها
القربة الدالة على الخبر المعين وهي لفظ لولا اذ هي موضوعة ليدل على اسفاء المزوم فلولو دالة
على ان خبر المبتدأ الذي بعدها موجود لا قائم ولا قاعد ولا غير ذلك من انواع الخبر والثانية
اللفظ الساد مسد الخبر وهو جواب لولا وربما دخلت لولا هذه على الفعلية قال قاله
لما جبت ايها هلا وقت بعض الاسم السود لا در ذلك ان قدر منهم لولا حذو ولا على
لمحذوف اي لولا الحروف وهو الحرفان وانها كل منبدا يكون مصدر او صرحا نحو ضربت او بفتح المصدر
وهو فاعل التفضيل مضافا الى المصدر لانه يعضها لضا واليه كما في في باه نحو اخطب ما يكون
المصدر اي كون واكثر شرطه السوق ويكون المصدر مضافا الى الفاعل نحو ضربت زيدا او الى المفعول
نحو ضربت زيدا او اليها نحو تضارنا وبعد ذلك حال منها معا في المعنى نحو ضربت زيدا فابن او تضارنا
فابن او من احد ما نحو ضربت زيدا فابن او فانه ويقع هذا الحال فعلا ايضا خلافا للفرع نحو على
يزيد كان ذاملا وقال مع اذ في زيدا فنقول ذاك اي سماء اذ كلام زيد على حرف المضارف وان كانت
الحال المذكورة جملة اسمية فنحن عنى انك ليجر معها واو الحال قال عليه اقرب ما يكون بعد
من ربه وهو ساجل اذا كان فضلا وقد وقعت موقع العدة فيجرب معها علامة الحالة اذ كل
واقع عنى موقعه ينكر ويجوز انك في تجردها عن الواو لوقوعها موقع حذو المسد فمفعول ضربت
زيد ابو قائم كما في قوله كلمة فوه الى في ويجوز عند ذلك في اسما المصدر المذكور بالانواع نحو
ضربت زيدا كله او ضربت زيدا الشديدة قايا ومنع غير غلبة معنى الفعل عليه ولهذا ذهب
ابن درستون الى ان هذا المبتدأ اجزله لكونه بمعنى الفعل اذا المعنى اضرب زيدا الما قايا
ولم يسمه الاتباع مع الاستفقاء وفي خبر مثل هذا المبتدأ اقوال ذهب ابن درستون وابن ابي شاذ
الى انه لا خبر لكونه معنى الفعل كما قلنا معنى ضربت زيدا قايا وهو نحو قائم زيد ان
عندما وذهب الكوفيون الى ان نحو قايا حال من معمول المصدر لفظا ومعنى والعامل فيه
المصدر والذي هو مبتدأ وخبر المبتدأ مقدر بعد الحال وجوبا اي ضربت زيدا قايا حاصل
وذهب الاخفش الى ان خبر الذي سدت الحال مسد مصدر مضاف الى صاحبها كما
اي ضربت زيدا ضربت قايا اي ما ضربت اياه الا هذا الضرب المقيد وكذا اكثر شرطه السوق شرطه بلقوا
وذهب البصريون الى انه حال من معمول المصدر معنى لفظا والعامل في الحال محذوف اي ضربت
زيدا حاصل اذا كان قايا والدليل على بطلان مذهب الكوفيين ان كلمة متفقون على ان معنى
ضربت زيدا قايا ما اضرب زيدا الا قايا وهذا المعنى المتفق عليه لا يتفاد الا من قد بين
البصريين والاخفش وبيانه مبين على مقدمته وهي ان اسم الجنس اعني الذي يقع على التليل والكتين
بلقوا الواحد اذا استعمل ولم يعم فربنه محضه بعض ما يقع عليه فهو في الظاهر لا يستغراق
الجنس احدا من استعمل كلامهم فيغيب التراب يابس والماء بارد اي كل ما فيه هاتان الماهيتان
صالحهما كذا فلو قلت مع قولهم انوم ينقض الطهارة ان النوم مع الجلووس لا ينقضها كان

ضربت ضربت
اول

منا فضا لظاهر ذلك اللفظ واذا قام من ثم ان خصوص هو الخصوص اشتمل الهم واسمب الماء لان
 سري و شرب اجمع بمنعان فاذا نزل هنا قلنا ان الجس الذي هو مصدر رعين مقدار عند البصر
 كالخصص بل حال عند من قبل في الجس فسنل الجس على العموم فيكون المعنى كل ضرب مني واقع على
 زيد حاصل في حال القيام وهذا المعنى مطابق للمعنى المنفوق عليه اعني اضرب زيدا الا قايما واما عند
 الكوفة فاجس عندهم مفيد بالمال المخصص له فيكون المعنى ضرب زيدا المخصص كالقيام حاصل
 وهو غير مطابق للمعنى المنفوق عليه لانه لا يتبع من حصول الضرب المقيد بالقيام حصول الضرب
 بالفعول ايضا في وقت آخر فليس في تقديرهم اذن معنى احصر المراد المنفوق عليه ولهذا بطل
 مذهب ابن درستونه ايضا لانه لا يحصر في قولك اضرب زيدا قايما وما يفيد مذهب الكوفة من
 جهة اللفظ انه ليس في تقديرهم ما يسد مسد الجس لان مقام الجس عندهم بعد اكمال وليس هو
 لفظ واقع موقع الجس وقد تقدم ان الجس لا يحذف وجوبه الا اذا سدر مصدر لفظ وكذا عول
 في قولهم اكثر شربا السويق ملتوتا ان مضاه ان شربه له ملتوتا اكثر من شربه عن ملتوت فلو
 قلنا على مذهب الكوفة اكثر شربا السويق ملتوتا حاصل لم يحصل هذا المعنى المنفوق عليه اذ
 يجوز ان يقول هذا اللفظ اذن من شربه ملتوتا عشر مرات مثلا وعين ملتوت الف مرة ويريد اكثر
 شربا السويق ملتوتا مع مرات فانه اكثر شربا ملتوتا ويريد على مذهب الاخفش حذف المصدر
 مع بقاء معموله وذلك عندهم متنع اذ هو يتقد بان الموصولة مع الفعل والموصول لا يحذف
 الا ان يقال اذا قامت قوته فبذ عليه فلا باس كزفه كما قال سيبويه في باب المفعول منه ان
 تقد من اكل وزيدا اكل وملا بستك زيدا هذا والعرفه الدالة على تعيين الجس الذي هو حاصل
 البصرة هو الاجناس عن الضرب بكونه مقبلا بالقيام لانه لا يمكن تقسده بقوله بعد حصوله و
 اللفظ الساد مسد الجس هو حال فقد حصل شرط وجوب الحذف واصلة عندهم ضرب زيدا
 حاصل اذا كان قايما وليس المراد هو الاستقبال من اجل هو الا ستمران كما في قوله تعالى
 واذا قيل لهم لا تفرقوا في الارض وقوله واذا عصوا بغفرون ومثله كثير حذف
 حاصل كما حذف متعلقا الظرف العامة نحو زيد عندك والركض في الميدان فبني اذا كان
 قايما اذا مع شرط العامل في الحال واقم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرف اذ معنى
 زيد راكبا في وقت الركوب فالحال قايما مقام الظرف القايما مقام الجس فان قيل لم لا يكون كان
 المقدره ناقصة وقايما جزها قبل لان مثل هذا المصوب اي الذي يجي بعد المصدر المضبوط
 بالضوابط المذكورة لا يكون الا نكس لم سمع مع كثرة الاكذاف لو كان جسا كان جار نكرة هذا
 ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة من حذف اذ مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في عين هذا المكان
 ومن الحدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى المعنى التامة وذلك لان معنى قولهم حاصل اذا كان
 قايما ظاهر في معنى الناقصة من قيام الحال مقام الظرف ولا نظيره والذم واقعه في هذا
 ووقع عندهم فيما بينهم التامم اتحاد العامل في الحال وصاحبها بلا دليل ذلك عليه ولا ضرورة
 احاطت به واكثره يجوز اختلاف العاطلين على اذهب اليه المالك فيقول تقديره ضرب زيدا

حاصل قايما والعاطل في الحال حاصل وفي صاحبها ضرب وهو ايما اوزيدا فقول حذف ما كان او حاصل
 العاطل في الحال الكونه عما مثلا كجميع الافعال كما حذفها في نحو زيد عندك او في الدان كمنه في الحال
 للظرف والحذف تكليهما لقيام الحال والظرف مقام العامل كما تقدم سانه واعلم انه يجوز رفع الحال
 الساد مسد الجس عن فعل التفضيل المضاف اليه المصدرية الموصولة بكان ويكون نحو احطب
 ما يكون الا حيز قايما هذا عند الاخفش والمبرد ومنه سيبويه والاولي جواز لا كجملت ذلك
 الكون احطب محاز الجس حمله قايما ايضا ولا يجوز مثل ذلك بعد مصدر صريح الا في الضرورة ولا يول
 ضرب زيدا في اول الكلام ولا شك ان المحان نوس الجان وكوزان بعد في الفعل المذكور
 فان مضاف اليه يكون كذا في نحو اكلش شربا السويق ملتوتا وضرب زيدا وذلك لكثرة وقوع المصدر
 مقام الظرف نحو قولك ما در سارق فيكون التقدير احطب اوقات يكون الاميد قايما اي واقعا في
 الاميد فيكون قد جعلت الوقت احطب وقايما كما يقال انهار صايم وبلبله قايما ويرى هذا التقدير انه
 سمع احطب ما يكون الاميد يوم الجمعة برفع ايضا كية ووقع المصدرية زمانا وكية ووقع
 الزمان مسندا اليه الواقع في كونه وما يسل المطي ساه ومنه المبرد في نحو قولك احسن ما يكون
 زيد القيام وذلك لان احسن في الحقيقة زيد فلا يجزعه بنفس القيام واجان الرجاء وهو
 الاوية لا تك جعلت احسن وان كان في الحقيقة لزيد مصدرنا وذلك باضافة اليه المصدرية
قوله وكل رجل وضعته الضيقة في اللغة العقاب وهي هناك كناية عن الصنعة وضابط هذا
 كل مبتدا عطف عليه بالواو التي تعني هو وفيه مذهبان قال الكوفون وضعته جنبا المستند لان
 الواو بمعنى هو فكانت قلت كل رجل مع ضيعة فاذا صرح مع لم يحج الفقد من الجس فكذلك الواو
 التي مضاه فلا يكون هذا المثال اذن ما تحذف اي محاذف وفيه نظر لان الواو وان كان بمعنى مع
 في اللفظ للعطف في غير المفعول مع فاذا كان وضعته عطف على المتدلم بكر خبرا فان قيل
 يجوز ان يكون رفع ما بعد الواو منقول عن الواو او كونها خبرا للمستند كما هو مذهب السباني في 2
 نصب المفعول مع على ما يجي في بابه فاجاب ان مع اذا وقع خبرا عن المستند لا يتحذف الرفع لفظا
 حتى ينقل الا ما بعد بل يكون منصوبا لفظا على الظرفية من فوعا محلا لقيامه مقام الجس نحو زيد عندك
 كما تقول زيد عندك وقال البصر بوز الجس محذوف اي كل رجل وضعته مقرونان وفيه ايضا
 اشكال اذ ليس في تقديرهم لفظ مسد الجس فكيف حذف وجوبا وانما قلنا ذلك لان الجس
 مشي محله بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ في مسد الجس ولو جاز ان يقول ان
 المعطوف ساد مسد الجس محذوف بعد لم يعم الاعراض عن تقدير الكوفون في قولك ضرب زيدا
 قايما حاصل بانه ليس هناك ما يد مسد الجس اذ لهم ان يقولوا ايضا احسن حال محله مسد الجس
 ولو تكلفنا وقلنا المقدر كل رجل مقرون وضعته اي هو مقرون وضعته وضعته مقرونة
 به كما تقول زيد قايما وعم ثم حذف مقرون واقم المعطوف مقامه لبق المحذوف في حذف خبر المعطوف
 وجوبا من عين ساد مسد وكوزان يقال عند ذلك ان المعطوف احسن محذوف المعطوف عليه في وجوب
 حذف ضرب هذا وانما هي ان حذف الجس في مثله غالب لا واجب وفيه في البلاغة واسم ال ع

قال سيبويه في قوله
 وضعته الضيقة في اللغة
 العقاب وهي هناك كناية
 عن الصنعة وضابط هذا
 كل مبتدا عطف عليه
 بالواو التي تعني هو

الذي كان في الاصل جنس المتلاء وفي امره ما ولا سوا المتلاء الذي كان في الاصل مبتدأ من
الاعراض **قوله** وامر اي واصل وشانه كما مر جنس المتلاء في اتم من كونه مفردا وجملة
وفي احكامه من كونه متخرا ومتصدا او متسا ومحذوفا وغير ذلك وفي شرايطه من انه اذا
كان جملة فلا بد من الضمير ولا يحذف الا اذا علم **قوله** الا في قوله اي ليس امه كما مر جنس المتلاء في قوله
فانه لا يجوز عدله على امه ان وقد جاز تقديم الخبر على المتلاء وانما ذلك لان هذه الحروف فرقع
على الفعل في العمل فلم يتصرف في معونها بتقديم ثابتهما على الاول كما في تصرفه في معونه الفصل
وقد جاز في جنسها ضي المتلاء في غير ما ذكر ايضا وذلك ان جنسها لا يكون مفردا متضمنا
ما صدر الكلام كما يجي في باب فم الحروف **قوله** الا ان يكون ظرفا استثناء من قوله في قوله الذي
كان منغيا لكونه مستثنى من الموجب فيكون المستثنى الثاني موجبا لكونه من مغنى اي ليس امه
كما مر جنس المتلاء في قوله الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذن حكمه في حواشي التقديم اذا كان الاسم
معروف نحو قوله ان الينا اي اسم وفي وجوه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحر
وانما جاز تقديم الخبر في التوسع في الظرف ما لا يتوسع في غيره لان كل شيء من الخبر
فلا بد ان يكون من زمان او مكان فصار كل شيء كقوله ولم يكن احبينا منه فيدخل حيث
لا يدخل غيره كالمحارم يدخلون حيث لا يدخل الاجنبي واجري الجار مجيء له المناسبة
بينها اذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور والجار محتاج الي الفصل او معناه كاحتياج
الظرف **قوله** جنسها التي جنس هو المسند بعد دخولها مثل غلام رجل ظرف
فيها وكذا كثير وينويتم لا يثنونه **قوله** وجه مشابهة لا التهمة لان الا
للمباغض في النفي لكونها التي جنس كان ان للمباغض في الاثبات وقيل حملت عليها حمل النقيض
على النقيض وارتفاع خبرها ان لم يكن امها مبنيا عند جمع النخاة وان كان مبنيا نحو
لا رجل ظرف قال سيبويه ان ارتفاعه بكونه جنس المتلاء ولا رجل مرفوع المحل بالابتداء
وذلك لان ما صار الاسم الذي كان مخرجا بسببها مبنيا وصار دخولها عليه سبب بنايه
مع قرنها منها اسعد ان يكون الخبر البعيد منها يستحق بسببها اعرايا بفتح على اصله من
الرفع بالابتداء وهو عند غيري مرفوع بلا كما كان مع اسمها المنصوب بها كما قال المصنف
ليس يتصل النخاة لارتفاعه جنس لا يتحوّل لرجل ظرف محسن لانه في الظاهر صفة لاسم لا والمثال
ينبغي ان يكون ظاهرا فيما يمثله ويستقيم اذا كان فيه احتمال ما مثله واحتمال غيره على السوء
واقبح منه اذا كان غير ما مثله اظهر ومثاله كذلك لان جنس لا يحذف كثيرا وظرف في
لا رجل في الصفة اظهر وقال وفي مثالنا لا حمل الظرف الا الخبر لان المضاف المنقول بلا
لا يوصف الا بالمنصوب والذي يذهب اليه من استناع وصف المضاف المنقول بلا بالرفوع
مذهب جماعة من النخاة وقد خالفوا فيه وجوزوا رفعه جملة على المحل وذلك لان لا مند
مشبهة بان وكما يجوز في نواع امه ان وان كان مع الجملة على المحل فكذلك في نواع اسم المعرب
كان او مبنيا وللاولين ان جاز قول بينه وان هذا في هذا الباب بان ان لا يزيد معنى الابتداء

ق

بل معناها يؤكد مضمون الجملة فكان المبتدأ معد وكالعدم وكحل الاسم بعد كالمبتدأ كما فعل مع
ان وكان مقتضى ذلك ان لا يجوز حمل على اسمها الا انهم جوزوا ذلك اذا كان اسمها مبنيا لانه
اذا كان مبنيا مخرجا فاعلم على الاعراب الظاهر اي النصب او برفع البعد الذي
اعتبر فلكونه اصلا في هذا الاسم مع مشابهة لان التي الابتداء معها كالمبا في اما اذا كان
مبنيا فضمه بعيد كرفع لان النصب فيه صار بسبب البناء فاحضار نصب باله جملة على
فتح المشابهة للنصب لم يرضه بلا ورواها بزوالها مسا وبالرفع باله جملة على رفع الذي كان
في الاصل لان كل واحد منهما بعيد **قوله** ظرف فيها لا فائدة في ايراد الظرف بعد الخبر
ولا معنى له ان علقنا به الخبر اذ يكون المعنى ليس لغلام رجل ظرف في الدار وهذا معنى
سبح وضماله ايضا ظاهر بسبب هذا الظرف في كون طرف صفة لغلام رجل والظرف خبر لا
والمعنى ليس في الدار غلام رجل ظرف وتوفا لا غلام رجل قائم فيها لكان اظهر من
المعنى في كون فيها متعلقا بالخبر **قوله** وينويتم لا يثنونه الا كان ظرفا قال ابن انطاس
لا ادري من اين نقله وعلقه فاسه قال وان كان من نيم كذوقه وجوبا اذا كان جوابا
او قامت قرينة غير السؤال دالة عليه واذ لم يتم فلا يجوز رفعه راسا اذ لا دليل عليه
بل ينويتم اذ كان هل الجاز في الجواب الا تيان به فيعطى هذا القول بحب اتيانه مع عدم
القرينة عند نيم وغيره ومع وجودها يمكن كحرف عند اهل الجاز عند نيم **قوله**
اسم ما ولا المشتهين ليس هو المسند بعد دخولها نحو ما زيد قائما ولا رجل افضل منك
وهو في لا شاذ **قوله** اسم ما وجنسها يكونان من فئتين او احدهما نحو ما زيد قائما
وما زيد هو الظرف واما الجملة الاسمية التي دخلها فائدة فاما ان يكون المبتدأ فيها
معرفه مع تكرره نحو لا زيد فيها ولا عمرو او يكون خبرها نكرة بن نحو لا رجل قائم **قوله** وهو
لا شاذ اي عمل ليس لا شاذ قالوا مجيء في الشعر فوظف نحو قوله من صد عن يمينها فانما ابن
فيس لا يراخ والظاهر انه لا يعمل عمل ليس لا شاذ ولا قياسا ولم يوجد في شيء
من كلامهم خبر لا منصوبا بخبر ما وليس وفيه نحو لا يراخ ولا مسح من التي في نحو لا
الله اي التبره الا انه يجوز ان يعملها مكرة نحو لا حول ولا قوة الا مع الفصل
بين اسمها وبينها ومع المعرفة ويشد في غير ذلك نحو لا يراخ وذلك لضعفها في العمل
كما يجي في المنصوبات عند ذكر اسمها والظاهر فيها الاستغراق مع ارتفاع المبتدأ
المنكرة لان المنكرة في سياق غير الموجب للعموم على الظاهر سواء كانت مع لا او ليس
او غيرهما من حروف النفي او النهي او الاستفهام وكحتملان يكون لغني الاستغراق
مع القرينة نحو لا رجل في الدار بل رجلان واما اذا نصب اسمها او انفتح فمفرد
في الاستغراق كما ان ما جاز في رجل ظاهر في الاستغراق ويجوز اعدول عنه للقرينة
نحو ما جازي رجل بل رجلان وما جازي من رجل يرض في الاستغراق فلا يجوز ما جازي
من رجل بل رجلان **قوله** هو اشتغال علم المفعول لينة

قوله المفعول

اقول قد بينت مرصدا ذكرنا في شرح المرفوعات وعلم الفظة كما تقدم في اولها كما ب
 ارجع الفهم والكس والاف واليا نحو ربت زيدا وسلمات وياك وسلمين وسلمين وفي قوله
 المنصوبات فبينت اصلها في النصب ممنون به المنصوبات المحبة ومحوى عليه وهو غير المنصوبات بل كالحال
 والتميز وعين ذلك والذي يملوه غير المنصوبات بقران يضل بعضها في غير الفاعل فيقال الحال المنصوب
 مع قدر عامله مضمونه اذ الجي في جاني زيد راكبما فعل مع قدر الركوب الذي هو مضمون راكبما ويقال سلمين
 هو المنصوب بشرط اخرجهم وكانهم آثروا التسمية والمنصوب بلا قيد في آخر هو المنصوب المطلق كما في
 وفي جعل المنصوب مع والمنصوب له اصلا في النصب لكونها مفعولين وجعل المشتق في الحال في عين
 مع انها ايضا مفعولان لكن مع قدر كلا ولين نظر وان كان لا صال في النصب بسبب شي كون الشيء من
 ضروريات معنى الفعل كالحال كركب دون المنصوب مع والمنصوب له اذ رب فعل لا اعله ولا صاحب
 ولا فعل الا واقع على حاله من الموقوع والموقع عليه والحق ان يقال النصب علامة الفضلات في الاصل
 فيدخل فيها الفاعل المحبة والحال والتميز والمشتق واما سائر المنصوبات فعمل شبيهة بالفضلات
 كاسم ان واسم لا التبرية وغيرها ولا الحجازية وغيرها كان واخرها **قوله** في المنصوب المطلق
 وهو اسم مفعول فاعل فعله يذكر بعنايه **اقول** قد بينت المنصوب المطلق انه المنصوب الحقيقي الذي
 اوجبه فاعل الفعل المذكور وفعله ولا جل قيام هذا المنصوب به صار فاعلا من ضرورية زيد
 فوك ضرب زيد ضربا بالاجل حصول هذا المنصوب منه اما المنصوب به نحو ضربت زيدا والمنصوب به
 نحو ضربت قدامك يوم الجمعة فليسما مفعولا الفاعل المذكور واوجه وكذا المنصوب مع واما
 المنصوب له وان كان مفعولا للفاعل وصادرا منه لان فاعليته ليست لقيام هذا
 المنصوب الا تري ان قول المنكلم زيدا في قولك زرتك طعاما ليس بالقيام بالتحب به بل بالجل
 الزيارة فبان ان المنصوب المطلق اخذ بالفاعل من المنصوب له فهو اخص بذكره و
 ايضا فعل الا وله مفعول مطلق ذكره ولم يذكر خلاف المنصوب له في فعل بلا علة وقد
 المنصوب به جعل المنصوب المطلق لا يطلب الفعل الراجع للفاعل اشد من طلبه لغيره الا تري
 انه كما يقع على فاعله لصورة اسم فاعل منه يقع على المنصوب به بصورة على صورة اسم
 مفعول منه فلا يقيد اخر في قولك ضرب زيد عمرا يوم الجمعة وذلك لان ما ك زيدا ضربا
 وعمر ومضروب واما يوم الجمعة فهو مضروب فيه وذلك مضروب مع واكر اما مضروبه
 فينتقل ذلك الفعل بالمنصوب به بتعيني صبغته من عيني قيدا اخر نحو ضرب زيد واما الي عيني
 فيجرى نحو ضرب في يوم الجمعة واما قولهم يسير فرسخان وصيل كذا محار قتل وكذا فرسخ
 سير ويوم مصيد وهو على حرف البحر للاشباع كما في نحو استغفرت الله ذنبا قال
 سيبويه في قولهم حيثك خفوق النخ اصله حين خفوق النخ فاستوع في الكلام واختصر قال
 وليس هذا في لغة الكلام با بعد من قولهم صيد عليه يومان وولد له سبعون غلاما وسير
 عليه فرسخان يعني ان جعلت المنصوب به كالمفعول استاعا واختصارا جملته كما ترى في عانة
 البعد وقد بينت المنصوب في عين المنصوب مع لان احتياج الفعل من ال الزمان والمكان ضروري

منه
 في النماذج في بعض الاضاح كالضرب
 دون بعضها كالموت والظرافة لكن
 المدعى بنعت هذا القول فلا يضره

هذا الدليل

خلا والعلة والمصاحب وقد بينت المنصوب له على المنصوب بعد اذ الفعل الذي لا اعله ولا غير من قبيل
 خلاف الفعل بلا مصاحب فانه اكثر منه مع المصاحب وايضا يصل الفعل اليه بواسطة الواو بخلاف
 الفاعل ولا مراعاة لكان بعد ثم كما على المنصوب له والمنصوب مع او في اذ الفعل لا من حال
 من حيث المعنى وانما سمى نحو في مفعولا مطلقا لانه ليس مقيدا لكونه حقيقيا محروقا كالمفعول به
 والمنصوب به والمنصوب له **قوله** هو اسم مفعول قال انا قلت مهذبا اسم مفعول ولا وسائر
 اكد ودلحج مثل ضربت الذي في قولك ضربت ضربت فانه فعله المتكلم الذي هو فاعل الفعل المذكور
 قلت ان اراد بقوله فعله المتكلم اوجه بالقول في اذ المنصوب به وان كان مفعولا لان الفعل في
ظهور اصطلاحهم يطلق على غير الفاعل فيقال هذا مفعول وهذا مفعول فلم يكن اذ في قوله ما فعله
 حتى يخرج بقوله اسم وايضا ضربت باعسا ربه مفعول ليس بفعل بل هو اسم لان المراد هذا اللفظ المفعول
 فلا يخرج بقوله اسم مفعول فاعل فعله لكونه اسما بنا وبه باللفظ يدخل في اكد مع الفاعل فان لفظ زيدا
 ويوم الجمعة واما لفظ اوجه الفاعل بالقول في قولك ضربت زيدا يوم الجمعة اما لم وان اراد وهو
 الظاهر بقوله انه فعل مضمون الذي هو الضرب فلم يكن اذ اذ حتى يخرج لانه اذن فعل مضمون ولم يفعله
 هذا ويعني باسم مفعول اسم الحدث الذي فعله ويخرج عن هذا الحد نحو ضربا في ضربت ضربا لانه لم يفعله
 فاعل الفعل المذكور مهذبا فضلا لان قول النبي في زرع البنات بجرى حجراه ونحوه وكذا نحو مات موتا
 وفي فناء جاني محرمي مفعول الفاعل واحترز بقوله فاعل فعله كور عن نحو عجبني الضرب فان الضرب
 فعله فاعل لم يفعله فاعل عجب لان فعله الضرب وهو لا يفعله وكذا اسحب الضرب
قوله مذكور صفة فعل وكذا قوله بعنايه الضهير في معناه عايد الى اسم اوجه الى ما قوله بعنايه
 احتراز نحو كرهت فتايمي فان فتايمي اسم لما فعله المتكلم وهو فاعل الفعل المذكور لكن ليس
 معنى فتايمي وبطل هذا الحد نحو كرهت كراهتي واحببت حبي وانقضت غضي على ان المنصوبات
 مفعول بها **قوله** ويكون للتاكيد والنوع والعدد نحو جلست جلوسا وجملة فلاول
 لا بين ولا يجمع بخلاف اوجه **اقول** المراد بالتاكيد المصدر الذي هو مضمون الفعل بل زيادة
 شعليه من وصف او عدد وبنوعه كحقيقة تاكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم سموه تاكيدا للفعل
 توسعا فقوله ضربت يعني احدث ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار محتمل قولك احدثت ضربا ضربا
 فظنوا تاكيدا للمصدر المضمون وصح لالاخيان والزمان الذي تضمنتها الفعل ويعني بالنوع
 المصدر الموصوف ودلك على من وبلا لانه اما ان يكون موضوعا على معنى الوصف كالفقر في
 والفرضا وكالجيسة والركبة لان الفعل للمصدر المختص بصفة من الصفات كصفة حسن
 والبنع او اشد او الضعف او غير ذلك فالجيسة ليست لمطلق الجوس وربما يكون كجوسها
 ما تعين ذلك الوصف نحو جيسة حسنة وربما يكون نحو جلست جيسة واما ان يكون صفة مفعول
 الموصوف نحو جلست جلوسا حسنا او مع صفة نحو عمل صالحا اي عملا صالحا ومنه ضربت ضرب
 الامير لانك ضربت الموصوف ثم ضربت المضاف من الصفة والاصل ضربته ضربا مثل ضربت المير
 وذلك لانك لا تقبل فعل غيرك واما ان يكون اسما صراحتا مسدا لانه معنى المصدر اما من نحو ضرب

والا

بعضه

انواع من الضرب واما بالاضافة وذلك اما في الضرب او في الضرب واما في الضرب واما في الضرب
اشد ضرب وقدمت حين مقدم لان انا افضل التفضيل بعض ايضا فان انا في باب الاضافة
وكجوز ان يكون هذا ما ضرب موصوفه اي ضربا في ضرب وصرها اشد ضرب واما في بعض او كل نحو ضرب
بعض الضرب او كل الضرب او غير مبيد في اللفظ نحو ضرب من اي محملين قالاه في نظرون
بالله الظنون او مع فاللام العمد كما اذا سرت الي ضرب معروف شديدا وضعيف او غير ذلك
فتقول لضربة الضرب ونحو المرفضا في فخذ المرفضا والفرق في ربح الفرسين وغير ذلك
هو منصوب بفعل متعلق من لفظ وان لم يتعمل كما في قوله في الفرسين ويفرض الفرسا و
نحو وعدم سماع وقوع هذه الاسماء وصف الفرس وعدم سماع افعالها لضعف المذهبين اذ هو
ايتان حكم بلاد ليل ويعني بالعدد ما يدل على عدد المرات معين كان او لا وهو اما مصدر متعلق
له نحو ضربت ضربة وضربت بين وضربت او مصدر موصوف بما يدل عليه نحو ضربت ضربة كشيء
واما عدد صريح من المصدر نحو ضربت ثلاث ضربات قالاه في فاطم وجم ثمانين جلد او محم
عن التبين نحو ضربت الفاء وكجوز ان يكون المحم صفة لمصدر محذوف اي ضربا الفاء واما آلة
موضوعه موضع المصدر نحو ضربت سوطا وسوطين واسواط والاصل ضربت ضربة فحرف
المصدر المراد به العدد وايقول الآلة مقامه دالة على العدد باقواها وكذا في ضربت ضربتين
بسوط او ضربات بسوط وضعت الآلة مقام المثني والجمع مثناه وجمع في ضربت ضربت
سوطين واسواط وتثنيها وجمعها بتثنية المصدر وجمع الآلة وجمعها
لانك ربما قلت ضربت سوطين واسواط مع انه لم يضرب العدد المذكور الا بسوط واحد لكنك
نسب الآلة وجمعها لقبها مقام المصدر المثني والجمع وكجوز ان يكون اصل ضربت سوطا
ضربت ضربة سوط فحرف المضاف واقم المضاف اليه مقامه وقد اجتمع في هذا القسم اي مما قام فيه
الآلة مقام المصدر النوع والعدد كما اجتمعا في نحو قولك ضربت ضربتين وضربا فاصلا
اختلاف الانواع **قوله** فالاول لا يثني ولا يجمع والمراد بانك اذا بصمة الفعل بلان زيادة عليه
ولم يتضمن الفعل الماهية من حيث هو والفضل في الماهية من حيث هو يكون مع
وقطع النظر عن قلبها وكثيرتها والشبهة واجح لا يكونان الا مع النظر الى كثيرتها فتناقضا
قوله خلاف الخوية يعني النوع والعدد وذلك لان النوع قد يكون نوعين فصاعدا و
كذا قد يكون العدد اثنين فصاعدا **قوله** وقد يكون غير لفظ الفعل نحو ضربت حلوسا
اقول اي قد يكون المصدر يعني لفظ الفعل وذلك اما مصدر او غير مصدر والمصدر
على ضربين اما ان يلاقى الفعل في الاشتقاق نحو قوله تبتل اليه تبتلا والله انبتكم من الارض
بناتنا واما ان يلاقى فيه نحو ضربت حلوسا ومذهب سبويه في كلامه ان المصدر منصوب
بفعله المقدر اي تبتل اليه وتبتل نفسك تبتلا واسمك من الارض فبتلتم باا وقصدت
حلوسا ومذهب المانيز والمبرد والسيما في انه منصوب بالفعل لظاهرو وهو في
لان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة اليه واما غير المصدر فقد ذكرنا ظاهرا منه ومن

جملة الضرب الرابع الى مضمون عامه في قوله هذا شراف القرآن تدريسها والمؤيد انش ان يلغها ذب
اي تدريس التدريس او الى غير مضمون عامه نحو عجب الضرب الذي ضربته اوام الاشارة المنارة الى غير مضمون
عامه نحو عجب ضربت ضربت ذاك ومن عن المصدر نحو اعطيت عطاء وكلمة كلاما فانها ليسا مصدرين
من الافعال **قوله** وقد حذف الفعل لقيام فريده جواز القوكة لمن قدم حين مقدم ووجوب سماعا
نحو سبيا ورعيما وجبة وجرعا وعمدا ونكرا ونجما **اقول** اعلم انه لا بد في الواجب الحذف
والجاية من الفريده **قوله** جواز ووجوب نصب على المصدر بفعل محذوف اي بعضه سبى ووجوب
سماعا ولا يقاس عليه وبعضه يقاس عليه ووجوب الحذف قياسا و**اقول** الذي في ان هذه المصاحف
وامثالها ان لم يسمعها ما سبها وتبين ما تعلقت به من فاعل او مفعول اما في جوازها واما في
المصدر رايه فليست مما يجب حذفه بل يجوز سقا الله سقيا وعل الله رجبا وجعل الله
وشكرت شكرا وهدت هدلا وفيه البلاغة في الخطبة البكاليد بكونه على عظيم احاسه وتبين ههنا
ويوامي فضله وامسائه مما يكون له اداء واما ما من فاعله بالاضافة نحو كتابت وصغره وسنة الله
ووعدا الله وحنانك ودوايك او من مفعوله بالاضافة نحو ضرب الرقاب وسخر الله وسكر
سعدك ومعاذ الله او من فاعله حرف نحو سواك ان شئت وتحققا كما في جملنا وكذا بعدك
او من مفعوله حرف نحو عظمك ان اجزا وجرعك والجرع قطع الانف او الاذن او الشفة
او اليد وشكر لك وحملاك ونجما منك فحذف الفعل في جميع هذا قياسا والمراد بالفتا
ان يكون هناك ضابط لكل حذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط والضابط ههنا ما ذكرنا من ذكر
الفاعل او المفعول بعد المصدر مضافا اليه او حرفي لبيان النوع احراز نحو قوله
مكروا مكروهم وسعيها سعيها وانا واجب حذف الفعل مع هذا الضابط لانه نحو الفاعل و
المفعول به ان عمل فيهما الفعل وبصلا به واستحق حذف الفعل في بعض المواضع اما ان
لغصد الدوام والرفق حذف ما هو موضوع الحروف والتجريد في نحو حملاك وشكرا لك
عجبا منك ومعاذ الله واما في حذفه لتقدم ما يدل عليه كما في قوله تبتل اليه تبتلا والله انبتكم
وصغره الله ووعدا الله او لكون الكلام مما يستحق الفاعل منه تخليصك وسعدك ودوايك
ومجايحك فيجوز المصدر بهما لا يدري ما تعلق به من فاعل او مفعول فذكر ما هو مقصود
المتكلم من اجل ما بعد المصدر لخص به فلما سبها بعد المصدر بالاضافة او حرفي لبيان
الفعل بل لم يكن فلا يقال كتب كتاب الله ووعده وعدا لله واضربوا ضرب الرقاب وكتب
سبحان الله واهم حملاك وعقل الله عسرا لك وذلك لما ذكرناه من ان نحو الفاعل والمفعول
ان يتصلا بالفعل معمولين به فلما حذف الفعل لاحد الدواحي المذكورة وبين المصدر بالهم
اما بالاضافة او حرفي لبيان فاعل الفعل رجع الفاعل والمفعول الى مكانه ومن كونه متصلا
بالفعل ومعمولا به فوزانه وزان نحو قوله تبتل اليه تبتلا والله انبتكم من الارض
جدة وهدت هدرا وقصدت قصد ونحو ذلك فليس انصاب الاسماء في
ذلك على المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى المفعول كقوله دار السلي اذ هو اكا

كثيرا في بعض الآراء

والمنع وقد حذرت عنه التي ينبغي ان تصدق من نظيره ويجوز ان يكون حردا في حردة الذي يلقى به ويجوز
عده الذي يلقى فيكون مضافا لبيان النوع كما في قوله تبه وقد ذكرنا انهم وفعلهم فغلبت وسببها
واجاز والمجرور بعد هذه المصادر في محل الرفع على انه خبر المبتداء الواجب منه بل الفاعل و
المفعول المصدر الذي صار بعرضه الفعل كانه قائم مقام الفعل كما كان في الفعل والمعنى هو ك
ان هذا اللفظ كذا وكذا كما في من التبيينة للعارف في قوله وما يكمن من نعم من الله ان جعلنا ما في
الذي واما المبتنية للنكرة فمن صفة كالجملنا ما في الآية نكرة وتبين ايضا بعض انواع المفعول
اللازم اضمار فعله كجرحي كجرحي جرحي واهلا علان اي هذا اللفظ محض بك هذا الفرس جرحي
بوضع الرجب الاربعة موضعا رجبنا وان خسرته بالمصدر ان رجب موضعك مرجعا اي جرحي
لهو من هذا الباب والحكمة المصرفة المحروفة المتبدلا المحل لها لانها مستانفة ثم اعلم ان هذه
المصادر مع احوال المذكورة من استحسانها في حذف فعلها للدواعي المذكورة اما ان تعمل
في حذف فعلها بحيث لا يتوان في قولها بعد بل يصير المصدر عوضا منه وقايم مقامه كالمصادر
الصارح اسماء الافعال كما في بابها نحو سبها ورويد وشان فندي لقيامها مقام
المسند ولا يكون لها اذن محل من الاعراب كالم يكن للفعل الذي قامت في مقامه وبنائها على
الفتح اكثر اذن لسبب سدنة على الاعراب الذي استحتمه طال المصدرية فيوضع اذن في
استعمال الفاعل والمفعول بقدرها الى الوجه الذي كانا يتعملا ان عليه لصيرورة المصدر
كالفعل فيقال سبها زيد ويجوز ان يراد في اصلها في المصدرية مع كونها اسماء افعال كعمل
الفاعل والمفعول بعد استعمالها مع المصادر قالته سبها سبها لما يتعدون فهو
بقرته بعد لما يتعدون استعمالا واما في المعنى في سبها اسم فعل واللام بين واما ان يقول
في حذف فعلها بل يكون فعلها مقدر لا قبلها لينصبها كالمصادر المذكورة منها فلهذا المصادر
كانها قامة مقام الفاعل كالمصادر الا وفي من حيث لم يتعمل الافعال قبلها لكنها ليست
مقام افعالها اذ لو قامت مقامها لم يقدر قبلها فلم يكن ينصب فيها صابرا على الفعل
مقدر قبلها وساء الا وفي عرف قيامها مقام افعالها وقد يجوز في بعض المصادر ان يعمل
الاستعمالين اعني يكون مصدرا او اسم فعل نحو زيد زيد ورويد ريدا وبله زيدا ويجوز ان يكون
حاشا من هذا الباب فيكون حاشا زيد مصدر امضا فاكرويد زيد بله زيد بله زيد الشاذة
حاشا لله منونا ويكون حاشا لزيد اسم فعل مستعملا كالمصادر كما ذكرنا في هيئات
لزيد ومن جملة المصادر القياسية المنصوطة بالضابط المذكور مصادر لم يوضع افعالها
نحو فراله ان يتنا وبها له ان يتسا اما بهي معنى عليه فله فعل مستعمل مثل القهقري والقهقري
اعني ان جميعها مصادر لا قبلها على مذهب سيبويه الا ان الفرق بينهما ان دفرنا وبتنا
لم يتعملوا صلها وبتنا كجرحي كجرحي فانه استعمل ناصبه من معنى لفظه والتا
المعدد لدفرنا وبسر ايضا فعل من معنى نظما والتقدير ان تبتد في ادفرنا ولعن يرو
منها اسماء الاعيان مقام المصادر نحو تراكك وجدلا اي ربيت ريبا بنى وجدلا

الفعل

هذا مثل ضربته سوطا والفرق بينهما مثل الفرق بينهما والفرق بينهما ومنها صفات قامة مقام
المصدر نحو هنيئا لك اي هنيئا وعائذ بك اي عايدلا وفي مثل قامة اي قايما والفرق بينهما ما ذكر
في التبيين المذكورين وقد قيل في هذا القسم انه نصب على احوال الموكدة كما قيل في قايما ومنها
ايضا اسماء اصوات قامت مقام المصادر كما هاتك اي بوجعا وهاك اي طبيا واما
ونف ككاي كاهة فيقدرن جميعها افعال بعناها ويلزم اضمارا نصب ما كان في الاصل صوتا
وان لم يسن في احوالها اي كفا ووبها اي زيادة وذلك لان الاصوات بعدة عن الاشتقاق
والصرف والمصدر اصل في باب الصرف والاشتقاق اذ جميع انواع الافعال والاسماء المنصوطة
بها صادرة عنه على الصيغ من المذهب فلما صار لا يشق منه قطع عنه الفعل الناصب له نصب
المفعول المطلق لانه في الغلب يكون مشتقا من مفعوله المطلق والاصوات القامة مقام
المصادر يجوز ان يراد بها نصبها لان يكون على حرفين تانيهما حرف بل نحو في الزيد وذلك نحو
اها وورنا ويجوز ان يراد بها على البناء الاصل نحو اها واه على احوالي واه من ذنوب
والظاهر ان ويك ووكك من هذا الباب واصلها واه على ما قال الفراء جي
بلام الجرحها مفتوحة مع المصدر نحو ويك ووي له ثم ظط اللام بوي حتى صار لام
الكلمة كما ظطوا اللام ساء في قوله فخر بن عبد الناس منهم اذ الداعي المثوب قال يا اي
فضار معي يا تاما تلتيا فجاز ان يدخل بعدها لا ما جري نحو ويلا ك لصيرورة الا وفي
لام الكلمة ثم نقل الى باب المبتداء فقيل ويلا ك كما من في سلام عليك ثم جعل ووب
ووبس كبايات عن ويل وهذا كما قالوا قاله الله لعني قبله ثم استعملوها فكنوا عنها
وكانه ثم صار بعض الاصوات القامة مقام الفعل يضار اسم فعل نحو صوم ووه وعني ذلك
عاسد كونه في اسما الافعال كما يقوم المصدر الاصيل مقام الفعل فيصير اسم فعل على ما مر قبل
وجوز في كل صوت تسمى صوت اسم فعل ان يقال سعاء على مصدر ربه ويكون بناؤه نظرا
الى اصله حين كان صوتا لا يكون اسم فعل فصيرت وزيد نحو ضار اب وزيد وذلك لاننا
صيرورة المصادر اسما الافعال يكونها مسددة كما ذكرنا فاذا كان لها طر بوي بنا هذه الاسماء
عني كونها اسما افعال وهو النظر الى اصلها فلا ضرورة يلجينا الى كونها اسما افعال ومن
المصادر المنصوطة بالضابط المذكور قوله عمر ك الله وفعل ك الله بفتح القاف قال
المازني سمعت كسها عن لا اشبه ومما منصوبان عند سيبويه على المصدر وقد استعمل
فعل عمر ك خلا وفعل ك قال عمر ك الله الا ما ذكره الناهل كك حارسا العام دي لم
وقال عقربك الله واكثرها مستعملا في قسم السؤال فيكون جوابها مائة الطلب كاضر
والذي قال فعقدك ان لا يسمعن ملامه ولا سكا في الفواد مسكها وان زائد وقال
ابن المنجك اليها سبيل عمر ك الله كيف يفتنان من شامية اذ لا اسعلت وسبيل اذا
اسعمل بان وقد ذكرنا نحو هري استعمال عمر ك وعمر في القسم الذي لا سوال فيه قال فعقدك
لا اسك وكذا فعقدك وعمر ك الله لا امك وعقدك الله لا اسك وعمر ك الله ما ضلت كذا وقال

ان يعشخ يستعملان في القسم قال الجوهري في قوله عمر ك الله في القسم
وقال المعنى ما انت ان تظلم عمرك ولم يرد القسم وقد ذكرنا في البيت ان المراد به في البيت قسم السؤال والاصل
عند سبوقه عمر ك الله يعني تحذف الزوائد من المصدر واقم مقام الفاعل مضافا الى المفعول به لا و
وكذا فعلك الله فعلك الله ومعنى عمر ك اعطيتك عمر يا زنا انت اه ان عمر ك فلما ضمن عمر معنى السؤال
يعيد الى المفعول الثاني عن الله وكذا فعلك الله وان لم يستعمل اي جعلت قاعدا متمكنا بالسؤال
الله واجاز لا خشن مع الله في عمر ك الله ليكون فعلا اي عمر ك الله يعني ويجوز ان يكون انصبا
على المصدر ويكون الفعل يرأسه اي اسأل الله عمر ك الله او اسأل الله عمر ك الله اي اسأل الله لعمر ك
اسأل الله عمر ك واسأل الله فعلك اي تعبيرك وتكبيرك على حرف الزوائد واسأل الله متعديا الى المفعول
او يكون المعنى اسأل الله اي اعتقادك بقاءه وبريته وتبقيده ايه اي سئلك اياه
الى التقدير اي الدوام والتكثير فيكون انصبا محذوف حرف التثنية نحو الله لا فضل وتما مصدران
تحذفوا الزوائد مضافان الى الفاعل والله مفعول به المصدرين ويجوز ان يكون معنى فعلك
بسر القاف نحو فعلك اه اي تعبيرك ان ملازمك العالم باحوالك وهو الله ته فانه عطف بيان
لفعلك ويؤيد هذا التاويل قولهم فقيدك الله بمعناه فالفعل والتعريف معنى الفاعل كالك
واكلمت فعل هذا مذهب سبوقه وهو ان يضمها على المصدر على اولى ما سأل تعبيرك
وتعبيرك ليس معنى القسم ظاهرا فيهما مع انه لا يستعملان في القسم كما ذكرنا ان قال لما كانا
للإعلاء للمخاطب جري قسم السؤال لانه قد سئل ابوان باللعن للمول كما قيل طول عمر ك
افعل كذا **قوله** ومنها ما وقع متبنا بعد نقل او معنى نقل اظ على اسم لا يكون جري عنه
او وقع مكررا مثل ما زيد سيرا سيرا وما انت الاسير البريد وانما انت سيرا سيرا وزيد
سيرا سيرا **قوله** ما وقع متبنا الى آخره هذا مصدر محذوف حمله باصتاع
شيين اصلهما ان يكون ناصب جريا عن شي لوجبت هذا المصدر جريا عنه لا يكتفي بالجار
لكونه صاحب هذا المصدر والثاني ان يكون المصدر مكررا او بعد الا او معناها نحو ما زيد
الاسير وما الدهر لا تقبلا وانما انت سيرا او زيد سيرا سيرا والمنون ترعا سيرا
وكذا ان دخل المبتدأ نواسخ نحو ان زيد سيرا سيرا ويجوز ان يكون نحو ما كان زيد الاسير
وانا وجب حذف الفعل العامل لان المقصود من مثل هذا الكرم والتكرير
وصف الشيء وادام حصول الفعل منه ولزومه ووضع الفعل على التجرد والحروف وان
كان يتعمل المضارع في بعض المواضع للدوام ايضا نحو فوك زيد توفى الطريد ويوم الحانف
ووالله يقض ويرط وذلك ايضا لما سمى الفاعل الذي لا دلالة فيه وضاعل
الزمان فلما كان المراد التخصيص على الدوام والذوم لم يتعمل العامل اصلا لكونه انفعلا
وهو موضوع على التجرد او اسم فاعل وهو مع العمل كالفعل لما سمى فاعلا لان
الحرف فان ارادوا زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه جريا نحو زيد سيرا سيرا وما زيد الاسير
كما ذكرنا في المبتدأ في قولنا فابنا بين اقال وادبان فتبني اذن عن الكلام معنى كل واحد اصلا

ذكر

لعدم صاع الفعل وعدم المفعول المطلق الذي عليه ولمثل هذا المعنى اعني زيادة المبالغة
في الدوام وفعل بعض المصادر المضوية التي قد منا ان فعله ومفعوله من الاضافة او حرف
الجوز حذف الفعل بسا المعنى وال عجب لتلك قصده واقام فيكم على ذلك القضية عجب
وقال سبوقه سمعنا بعض من يوبوه وقد مثل له كيف اصبحت قال عن الله وثناء عليه ومنه
سلام عليك وويل لك **قوله** مسبا بعد نقل انما شئنا لانه لو كان غنينا نحو ما زيد سيرا او لم يكن
بعد نقل نحو زيد سيرا لم يكن فيه معنى كسر الفيد للدوام فلم يحذف الفعل اذ فعله هو الموجب
لحذف الفعل كما ذكرنا **قوله** داخل على اسم صفة لنفي وليس دخول النفي على الاسم المذكور شرط وذلك
لانه لا يجوز كما قلنا ان نحو ما كان زيد الاسير وما فعلك الاسير البريد لان يكون انصبا للمصدر
على ان يكون مفعولا مطلقا كما يجوز ان يكون لكونه خبري الفعل مجازا فان شرط اذنا ذكرنا ان يكون
ناصب جريا عن شي لا يكون هو المصدر خبري عنه الامحاز **قوله** او معنى نفي سبوقه ما في انما من معنى
الكسر نحو انت سيرا واعلم ان هذا المصدر والذي بعد الا او معناها قد يكون منكرا كما ذكرنا
معها اما بالاضافة نحو ما زيد الاسير البريد او باللام نحو ما زيد الاسير وكذا يجي مكررا نحو ما زيد
الاسير سيرا قالوا في حذف الفعل وجب لقيام الاول مقام **قوله** او وقع مكررا بعد اسم
لا يكون خبري عنه حتى لا يرد عليه قوله ته كلا اذا دكت الارجح كادكا ولا يعطى لفظ هذه العارة
الاسكف **قوله** ومنها ما وقع تفصيلا لث مضمون جملة متقدمة نحو قوله ته فذل والوثاق
فاما منا بعد واما فداء **اقول** يعني مضمونا جملة مصدرها مضافا الى الفاعل مضمون
شد والوثاق شد والوثاق ومعنى ياتر ذلك المضمون فيلته ومقصوده وعرضه
المطلوب منه وما ان لان الغرض من الشئ يحصل بعد حصول ذلك الشئ كالاثر الذي يكون
بعد الحوش ومعنى تفصيل ذلك الغرض بيان انواعه الخجلة واعلم ان صياغة هذا القسم ان
يذكر جملة طلبية او خبرية يتضمن مصدر را بطلب منه في ايد واعراض واذا ذكرت تلك الفوائد
والاعراض بالفاظ مصادر منضوية على انها مفعولة مطلقة ععبت تلك الجملة وصح حذف
افعالها وذلك لان تلك الاعراض تحصل من ذلك المصدر والمضمون فيقع ان تقوم ما تضمنه ذلك
المصدر اعني الجملة المتقدمة مقام ما يتضمن تلك الاعراض اي افعالها الناصبة لها فلما صم ذلك
وتكررت تلك الفوائد استفاد كرا فاعلها فالزم قيام مضمون المصدر الذي هو اعراض
مقام متضمنا ته فوجب حذفها فقوله ته شد والوثاق جملة تتضمن شد والوثاق والمطلوب
من شد والوثاق اما قتل واستيقاق او من اوفداء فضل اه به هذا المطلوب بقوله فاما
منا بعد واما فداء وتقول في الحيرة زيد كبت ففراة بعد اوسعا وعمر وثي سيطها فاما
يباعد واما اكلا ونحو ذلك **قوله** ومنها ما وقع للتشبيه بعد جملة مثملة على اسم بمعناه
وصاحبه مثل سررت بنيد فاذا له صوت صوت مجازي صراخ في الصراخ **اقول** يعني ان قوله
صوت مجازي مصدر فائدة التشبيه اذ المعنى مثل صوت حمان **قوله** بعد جملة يعني بها تحلية صوت
ومنه الجملة مثملة على اسم معنى هذا المصدر المنضوب وهو المبتدأ المرفوع وهي مثملة ايضا

لعله

عل صاحب ذلك الاسم اي الذي قام به ذلك الحدث وهو الضمير المحرور باللام في مسلمانا وكان ينبغي
ان يضم اليه شرط آخر وهو ان يكون ذلك معنى الاسم المضمون للجملة التي تعني المصدر المنصوب عارضا
لصاحبه عن لازم حتى يخرج قوتهم له علم الفقهاء وله مدعي مدعي الصحاء فان الثاني اذن
يكون موقعا لا غير لان الجملة المنقولة لا يدل اذن على معنى الفعل اعني على الحدث واكثر الخجة على ان
هذا المصدر منصوب بفعل مقدر بين الجملة المنقولة والمصدر يدل على الجملة المنقولة دالة له
معناه عنه فلا وجب حذفه فالاصل صوت يصوت صوت جان اي بصوت فاقم الاسم
مقام المصدر كما في اعطي عطا وكلم كلاما وظاهر كلام سيبويه ان المصدر منصوب بقوله له
صوت لا يفعل مقدر قال وانما انصبه لانك في مرتبه في حال تصويب ومعالجته يعني ان
منه الجملة الاسمية بمعنى الفعل والفاعل في معنى بصوت لانما يدل على المصدر كادث وعمل ما قام
ذلك المصدر وقد اقرن بالجملة ما دل على زمان المصدر كادث اي كالمناصبة وهو لفظ
مرت في مسلمانا فالجوع كالفعل والفاعل وهذا وجه قوتي وقيل ان الفاعل في المصدر
المنصوب الاسم الذي يعناه في الجملة المنقولة لان المعنى فاذا له تصويت والتصويت مصدر
يعمل عمل فعله اذ لم يكن مفعولا مطلقا كما في باب المصدر فهو كما تقول عجبك من ضربك ضرب
الامين وكقولك ضربك ضرب زيد خبي من ضرب عمي وفي هذا يد دلان المصدر عندم لا يعمل
على الفعل بخلاف له صراحة فانه قطع حصول الفعل على الوجهين الاخيرين لا يكون من هذا الباب لان
عامله ظاهر ويجوز ان يرعى القول الثاني من هذه الاقوال الثلاثة في نحو قوله صنع الله ووعده الله ^{كتاب}
وصبغ الله لان فعلها ما يودي معنى افعالها فيقال هذه المصارف ما منصوبه بالمدن كور قتلها
لقيامها مقام افعالها واجازت سبوه رفع هذا المصدر المنصوب اعني نحو صوت جان وصراخ
الشكلى اما على البدل واما على الوصف ودك على الحد ويحين قال الخليل حذف المضاف اي ومثل
صوت جان فيجوز ان تعرف مع كون الموصوف نكرة لان مثل لا يتعرف بالاضافة وسببها ان يجوز
هذا اخو زيد على الوصف اي مثل في زيد ورد عليه سيبويه فقال لوجاز هذا لان هذا انصبا
الطويل اي مثل الطويل وقال غير الخليل هو جامدا ولا المشتق اي له صوت منكر كما تقول
في ريت برجل اسيد ارجى ومثل قليل كما في باب الوصف فاذا تعرف فهو عند سبوه لا يدل على
واذا انصف المصدر اعني له نحو صوتا حسنا جازان يكون جالا على اصل الناصب والين المذكورين
الوصف وذو الحال الضمير المستكن في له اما اذ لم يكن المصدر للتشبيه وجا موصوفا نحو فاذا صوت
صوت حسن فقال سبوه يجب رفعه على احد وجهين اما على انه بدل من الاول او وصفه وانما
حكم فيه بالبدل التوكيد اللفظي كما في جاز زيد لان الناصب مع وصفه جار كاسم واصل مسند
مالم يعد الاول ولو لم يكن مع الصفة لكان توكيد الاعي ومن جملة وصفه مع ان معنى الوصف
ليس فيه فكونه مع وصفه كاسم واصل الا ترى انهم جعلوا حال الموصوفة حال لان في وصفه معنى كالتة
كما في قوله انا اربنا قرنا عسها ومثلا قال سبوه في نحو لا اما ما باردا فان كررت فصار وصفا
واسمها كما ان سبوتوب وارسلم سون جعل الناصب لكونه توكيد الاول موصوفا

كالوصف للاول ومن جعله بدلا فان معنى الوصف في ما بعد في الظاهر لا فيه ولا منع عندني ان
يكون الثاني اعني صوت حسن توكيدا لفظيا كما في باب النداء واجاز الخليل في هذا المصدر
الموصوف النصب ايضا اما على المصدر او الحال وانما اختار سيبويه الاتباع في الثاني دون النصب
لكونه بلفظ الاول ومعناه فلا ولي ان يحمله تابعا للاول فاذا جاء بعد الجملة المذكورة صفة
للمصدر المضمون غير تكرر المصدر فلا ويا ابتاع وكوز النصب على حذف المصدر الموصوف
نحو ضرب حسن ويجوز حسنا اي صوتا حسنا وكذا ان خلت الجملة المنقولة من صاحب الاسم
الذي يعنى المصدر فلا قول ابتاع المصدر وان كان للتشديد ووصفا وبدلا كما ذكرنا نحو فاذا في
الدار صوت جار وانما حذف مصدره لان الجملة المنقولة ليت اذن كالفضل لظواهرها كما عند
اليه الحدث معني ولا بد للفعل من ندا اليه وقد اجازوا النصب في عمل المصدر او الحال
كما في روي في تد روي فيها اذ هاف انما اذ هاف نصب المانع انه لم يذكر صاحب
الاسم ولا الموصوف وهو في غاية الضعف فالوجه الاتباع في مثل **قوله** ومنها
ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غير محتمل على الف درم اعني اقا ويسم توكيدا لنفسه
اقول يعني كون المصدر مضمونا بالجملة لا محتمل تلك الجملة من جميع المصادر الا اذا كان المصدر
فلا محتمل لها اذن من المصادر الا اذا كان المصدر ولهذا قيل ان المصدر الظاهر توكيد نفسه فاذا اقا
في عمل الف درم اعني اقا توكيدا لاعتراق الذي تضمنه الجملة المذكورة كما ان المصدر موكدا لنفسه في نحو
ضربت ضربا بالان الموكد منها مضمون المفرد اي الفعل فزون الفاعل لان الفعل يدل وحده على
الضرب والزمان واما في مسلمانا فالا عتراق مضمون الجملة الاسمية بكاملها لا مضمون اصل جزئها
ومنه قوله الله اكر دعوة الحق لان اكر والاذان الذي هو الدعاء الحق اذ هو دعاء اتي
الصلوة فدعوة الحق كرجل صدق وجر سوع ومنه قوله ان لا مثل الصدود وانما تسمي اليك
مع الصدود ولا سبل لان تسمي بمعنى التاكيد وهو الحاصل في الكلام السابق بسبب ان واللام
فالمصدر الموكد لنفسه هو الذي يوكد جملة تدل على ذلك المصدر نصا ومنه صبغ الله وصنع الله
وكتاب اه ونحوها لان ما تقدمها من الكلام نصا على معاني هذه المصادر في مثل هذه المصادر
ضابطان لوجوب حذف افعالها الاضافة المذكورة وكونها توكيدا لانفسها ولا يمنع في كل هو
تاكيد لنفسه من المصادر ان يقال الجملة المنقولة عاملة فيه لنيابتها عن الافعال الناصبة وتاذا
معناها كما قلنا في نحو لزيد صوت صوت جان فلا يكون من المنصوب باللائم اضمارة **قوله**
ومنها ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غير محتمل على الف درم اعني اقا ويسم توكيدا لنفسه **اقول**
اعلم ان قولك زيد قائم حقا مثل زيد رجع القهقري في ان المصدر في كلها موكدا لغيره لان
المحتمل في الاول جملة وفي الثاني مفردة اعني مجرد الفعل فزون الفاعل ثم اعلم ان الموكد لغيره في
الخصفة موكدا لنفسه ولا فليس موكدا لان معنى التاكيد نغوه الثابت بان تكرر وادالم يكن الشيء
ثابتا فكيف يعقوب واذا كان ثابتا مكررا انما يوكد نفسه ويبان كونه موكدا لنفسه ان جميع زملة
الموردة لغيره اما صريح القول او ما هو في معنى القول قال ته ذلك عيسى بن مريم قول الحق و

قول هذا القول لا قولك اي هذا هو القول الحق لا قول مثل قولك انه باطل وهذا زيد يعني قول
ما فيه مصدرية اي قولك اي قولك ومعنى هذا زيد كقولنا انا ابو الخي اي هذا هو ذلك المسهور
المدح ولا كما تقول في حق من صد ذلك وقولك هذا قائم حقا اي قولنا هذا عبد الله حقا
والحق لا الباطل وكذا قولنا طالب اذا ابتغاه على كل حال من الدهر جلا غير قول التماثل
اي قولنا هذا وكذا قولك لا فعله البتة اي نطقه بالفضل وحرمت قطعه واحده والمعنى ليس
تردد بحيث احرم ثم مدولى ثم احرم به مرة اخرى فيكون قطعتان او اكثر بل هو قطعه واحده
لا يلبس فيها النظر وكذا قولك لا فعله البتة اي حرمت بان فعله وقطعه قطعه فالبتة بمعنى القول
المقطوع به وكان اللام فيها في الاصل للتعهد اي لقطع المعلومة مبي التي لا ترد فيها فقوله
التعدي بالاصلي في مثل هذا المصدر المحل الجملة المقدم مفعولا بها قلت وهذا المصدر
مفعولا قلت بيانا للنوع فالقول لنا صيب مدلول الجملة المقدمه لان المتكلم اذا تكلم بالجملة
فهو مقوله بمعنى جميع هذا المصدر ان كانت جملة الجمله الختمة قولنا صادقا حقا مطابقا للخارج
وهذا المعنى يدل على الجملة السابقة بصاحب احتمال فيها لغيره فحيث مدلول اللفظ اذ جميع
الخياره حيث اللفظ لا يدل على الصدق والصدق ليس مدلول اللفظ بل هو مضمون مدلوله
واما قولك الخبر كقول الصدق والكذب فليس مرادهم ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق
بل انه كقول الصدق حيث العقل اي لا يتبع العقل ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا وكذا ما يجي بعد
لام والنهي عن الموكدين كالمسه مدلان عليه دلالة نص لان ما وقع بطلب الفعل والتأني قاطع
يطلب التوكيد واما قولك اجرك لا تفعل قال اجرك كما لا تصح ان لو كان الاستعمال لا معنى
فليس موكدا للفعل المذكور بعد كما توهم بعضهم اذ لو كان قولك اجرك كما لا تصح ان لو كان
المضمون المفرد اعني الفعل بلا فاعل فيكون نحو رجح زيد التثني لا يعلم القضاء يكون
اذن هو المحتمل للجد وغيره فيكون كالرجوع المحتمل للتثني وغيره فان قلت
حد كما مضمون علم قضا الخاطبين لان ذلك قد يكون حقا وقد يكون ضرا فيكون موكدا للجمله
لا المفردات قلت علم القضا هو المحتمل للجد والضرر سواء استدلته الى الخاطبين او غيرها
ويعارض نحو زيد رجح التثني فان التثني في هذا المثال بيان لرجوع زيد لا للرجوع المطلق
فبنت ان حد كما مضمون المفرد ونحو ما جعلنا المصدر موكدا لغيره اذ الكد القول الذي
هو مضمون الجملة لكونها مقوله ولا يجوز ان نقدر اجرك اقولها قول لا تصح ان كما قد ترا
في بنت اي طالب اقول استغناه على كل حال حدا لفاذا المعنى فصب اجرك اذن بطرح الباء
والمعنى احر منك كما قال الاصمعي ومثله قوله احصا بني ابي سلمى بنجد له دم ايا
وسط المجالس اي في حق ومعنى حقا وجدك متفارا بان او نقول انصبا على الحال كما فعله حمد
على الخلاف الذي يحق فيه والعام في اجرك الفعل الذي بعده اذ لم يكن مصدره بل ان لها صلا
فجوز ان يقال هو بعد راجح ان حد لم ين ما يسأل عن الحرفيه وهو لا يقضيان فيكون اذن
حذف فعله بضا بظ اضافة الى الفاعل فقد تبين لك بما قدمنا ان جميع المصادر الموكدة لنفسها

ونوي ذلك انه لا يجوز لك ان تقول زيد قائم غير حق او هو عبدالله قولنا باطلا لان اللفظ السابق
لا يدل عليه فظمان فوصف في نحو ذلك متى زيد قائم فذلك ان ذلك مصدره موكدا لغيره كقوله في قولك
زيد قائم حقا ليس بشي اذ ليس قولك زيد قائم على ظن الخاطب ايضا فاستصا به تصريح الخاطب كما قيل اجرك
او على المصدر لكنه غير موكدا ولا يجوز اطهار انصبا لكونه مضافا الى فاعله فاذا ثبت هذا قلنا انما قيل
هذا المصدر موكدا لغيره مع ان اللفظ السابق العلية ايضا لاننا موكدا لغيره هذا التأكيد اذا
توهم الخاطب ثبوت بعض الجملة السابقة في نفس الامر وغلبت ذمته كذب مدلولها فذلك اكدت باللفظ
النص في معنى لفظا محتملا لا كالمعنى واعتضده والنص في المحتمل فلا كقولك موكدا لغيره واما الموكدا
لنفسه فلا يد كقولك هذا الغرض من توكيد نفسه وهذا عبارة المتكلم من سبويه عن التوكيد
لنفسه التأكيد للحاص والموكدا لغيره التأكيد العام وقال المصنف معنى التوكيد لغيره اي التوكيد
لغيره احتمال لغيره وليس بشي لانه في مقابلة التوكيد لنفسه فيلزم ان يكون اللفظ موكدا كالنفس
وانما وجب حذف الفعل لنا صيب الموكدا لنفسه ولفظ لكون الجملتين كالنايين عن التأكيد
من حيث الدلالة عليه وقايتين مقامه فلا يجوز تقديم المصدرين على الجملتين لكونها كالعامل الضعيف
قال الزجاج ولا يتبع التوسط نحو زيد خوك وانما لا اري باسما بار كتاب كون الجملتين تساهما
عالمين في المصدرين لا فادتهما معني الفعل كما ذكرنا فلا تقدم المصدران عليهما الضعيف العامل
فلا يكون اذن من هذا الباب **قوله** ومنها ما وقع مثني مثل نيك وسعدك **اقول**
ليس وقوعه من الضوابط التي عرفها وجوب حذف فعله سواء كان المراد بالنسبة التكرير
كقوله ته فارجح البصر كقولك اي رجحا كقولك مكررا او كان لغيره التكرير نحو زيد ضربتني في الجملتين
بل الضابط لوجوب الحذف في هذا وامثاله اضافة الى الفاعل او المفعول كما ذكرنا قبل وليك
مشي عند سبويه مضمون كقولك عند يوسف قلب الغمايا لما اضيف الى المضمون كالفلاوي وليصح
لبقاء بقاء مضافا الى الظاهر قال دعوت لما انا بنى مسورا قلبي على يدي مسورا قال اقول
مستدرا ليوسن يجوز ان يقال اخرى الشاعر الوصل محري الوقف على غير من وقف على امره اي باليد
واصل ليك الب كك البانين اي اقم جذمتك وامتنال ما مورك ولا ارجح عن مكان كالقصر في
موضع والنسبة للتكرير كما في قوله ته فارجح البصر كقولك البانين البانين امتنا لما حذف
الفعل واقيم المصدر مقامه وحذف زواده ورد الى الثلاثي ثم حذف حرف الجح من المفعول واصف
المصدر اليه كذا كك ليفرع المحب بالسرعة من التلبية فسرع لاستماع المامور به حتى يتسلم ويجوز
ان يكون من لب بالمكان معني لب فلا يكون محذوف الزوايد واما قولك لم يلبسني فهو مسوق من
ليك لان معني اي قال ليك كان صبيح وسلم وسعد قال كان الله وسلام عليك ورسول الله
واما ج معني زه وسلم بمعنى جبل سالما فلم يستعاض من جان وسلام عليك وحمد يركم ليك اي
اسعدك اي اعينك اسعادين الا ان السعد يعني بنفخه بخلاف الب وقولك ودوا ليك اي
تداول الامر ولين وهذا ذك اي اسرع اسراعين فالضربا هذا ذك وطبعا وصحا اي
ضربا يقال فيه هذا ذك كقوله جاء ومدق هل رايت الذئب قط ومحلحك اي كقولك

مكائد

تلاوة

كلما صدر لم يستعمل الا للتركيز بخلاف جانيك ومثلها نحو اليك وان كان ظرفا فانه يستعمل جانبا وحوال
 قال ضلت جان ما لي كل همتا اذ ونسب ام انت الجانيك ومعني جانيك اي تخني تحتها كمن
 ومن المصادر الواجب حذف فعلها سلك قياسا ايضا كما كان توخا مع استنهام كان اول
 نحو قوله ارضي وذيان الخطوب توشي وامكروا انت في الحديد وقياما وعلم الله وقد تعدا اليك
 وانما وجب حذف الفعل في حرف صاعلي انجاز المعنى الكرم عليه وقد استعملت الضمات مقام المصادر
 في النوع نحو قايما وقد تعدا الناس قايما قد علم الله وقد تعدا الناس وكذا قولهم التيامم في
 اخري وقد قيل انها احوال كالجري في باب الحال ومما سب ان يكون قياسا كل مصدر عطف على جملة
 بالواو والمواد تاكيدا العطف عليه ويسمى كما يقول المحب للطالب نعم ونعم اي افضل وانعم عنك
 انما اي افرحها حرف الزوائد واضاف الي المفعول او نفع عنك عم اي قره وهو مضبوط
 بضابط الاضاف ايضا كما تقدم ويقول الرادلا افضل ذلك ولا كيدا ولا سما وهو مصدر كاد اي
 قرب ويقال ايضا وكودا ولا مسكارة ويقول الراد على الناهي لا فضل ذلك ورغا وهو انا ونقول
 اعدت ولا اعتدا الغراب واهتديت ولا اهتدا القطا اي ولا اعتديت اعتدا الغراب بل اعدت
 حرف ذلك وانما وجب حذف الفعل في هذا المصدر دلالة المفعول المعطوف عليه على الفعل المقدر
 واعني عنه ومن القياسات نحو وبسلى اليه بسليلا عند سبوه وهذا اخر القياسات وقد جاء
 الجملة قايه مقام المصدر وهي فاهما لئسك اي فاهما الداهية والمعني دهيت دهيا والاصل فيها لئسك
 اي لي لئسك واللام بعني الي كما تقول في الحال كلمة فاه الي في ويجوز ان يكون هذا ايضا بعني المصدر
 اي كلمة مشانته الا انه لا يحذف ناصبه كما وجب ذلك في فاهما لئسك لم جعلت الجملة التي هي فوها
 لئسك بعني المصدر اي اصابه داهية فالجج عنها بعني الابتداء والجح وكذا صار بعني فاه الي في اي
 مشانته او مشا فها من غير ان يفهم من الضاف والمضاف اليه معنى ومن الجار والجرور بعني آخرها
 صار الجملة بعني المصدر اعرب منها ما قبل الاعراب وهو الجار الاول باعراب المفعول الذي صار
 بعنا وهو المصدر والحال قيل في فوها فوها فاهما فاه وترك المضاف اليه والجار والجرور
 على ما كانا وقيل انصاب فاهما على انه مفعول به اي جعلاه فالداهية الي لئسك اي جعلها مشانته
قوله المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل نحو ضربت زيدا واعطيت عمروا مما **القول**
 قوله ما وقع عليه فعل الفاعل لفظ جارا به ما وقع عليه اجري مجري الوقوع ليدخل فيه المنصوب
 في ما ضربت زيدا واجدت ضربا واحلثت قتلا مكانك او قعت عدم الضرب على زيد وكان **الضرب**
 كان شيئا وقعت عليه الاجاد وفر المصنف وقوع الفعل بتعلقه بالالفعل لانه فعل تميمي
 ان يكون الجرورات في مرتب زيد وقرت من عمرو وبعثت من بكر وسرت من البصرة الي الكوفة
 مفعولها ولا شك ان يقال انها مفعول بها لكن بواسطة حرف جر وطلق لفظ المفعول به لا يقع على
 هذه الاشياء في اصطلاحهم وكلامنا في المطلق وايضا فان معنى اشتراك في قولهم اشرك زيد وعمرو
 لا يفهم جدا استنادك اياه الي زيد الا بشي آخر وهو عمرو وغيره وليس بمفعول به في الاصطلاح والاقرب
 في رسم المفعول به ان يقال هو ايض ان يحى عنه باسم مفعول عن مبتدأ صوغ من عماله المبتدأ

القول

او المفعول

او المفعول مبتدأ فقولنا اسم مفعول عن مبتدأ صوغ من عماله نحو جميع العولات اما المفعول المطلق
 فلان الضرب في قولك ضربت ضربا واحلثت ضربا وان كان مفعولا المتكلم في المثالين لا يقال في الاول
 ان ضربا مفعول مضروب ويقال في الثاني انه محذوف واما سائر المفاعيل فطلق عليها اسم المفعول
 الصوغ من عماله لكن مبتدأ حرف الجح كما يقال في ضربت اليوم ففخا وزيدا اكراما لك ان اليوم مفعول
 وكذا ففخا وزيدا مفعول صم وكراما مفعول له وكذا في قولك مررت بزيدا وقت ان زيد زيدا ومررت
 ومقوم اليه وزيدا في قرب زيدا وحسب زيدا وبعت زيدا ما لا وكلت زيدا اطعاما وبعثت زيدا
 شراء وامثالها المحو بالمفعول به بحرف جر في الجلالة مقرب منه ومحكي اليه ومبني منه ومكمل له وسبغ له
 وقولنا المذب او المجهول مثبا لبعم زيدا في قربت زيدا وما ضربت زيدا وافعال القلوب في الصحة لا تحذف
 الا الي مفعول واحد وهو مضمون الجح الثاني مضافا الى الاول فالعلوم في عملت زيدا قايما قيام زيد يكن
 نصيها مضافا لتعلقه بضمونها معا ولذا قل طرف اخر مما من دون الاخر مع انها لا تكلم وحذفت اصل
 لكتبت كالحذف بعض الكلمة وباب كسوت واعطيت متعديا مفعولين حقيقة لكن اولهما مفعول
 هذا الفعل الظاهر ان زيدا في قولك كسوت زيدا جنة واعطيت زيدا جنة مكسوة ومعطى وانما مفعول
 مطاوع هذا الفصل اذا جده مكته ومعطوه اي ملخوذه وكذا نحو اخضرت زيدا النهر زيد مخضر والنهر
 والنهر مخفوف والمعني جعلت زيدا على ان يكتسب الجنة ونعطوها بخضر النهر وليس انصاب الثاني في مثل المطاوع
 المقدر كما قال بعضهم اي اخضرت بخضر النهر لا كقول اخضرت النهر فلم يخضر بل انصاب المفعولين بالفضل
 الظاهر لانه متضمن لعني الجملة ذلك الفصل المطاوع اي جعلته على اخضره كما مر وباب علمتك زيدا قايما في
 متعديا مفعولين فان العلم هو المطلب وقيام زيد هو المعلوم كالقيد في كسوت واعطيت فصب **البناء**
 والثالث لكونهما مما متضمن لمفعوله الثاني كما قلنا في عملت وقولهم المفعول به الضمير يرجع الى الفاعل
 واللام اي الذي يعصب فعله اي عامل بالفعل ويوقع عليه يقال عملت خطبا قالته وما ادري ما فعلت و
 لا يك وكذا الضمير في المفعول به وله ومع واما انصاب المفعول فالفضل عند البحرية اوسمه بنا على انه
 به يقوم المتعدي للرفع اي الفاعلية وقال الفراء هو الفعل والفعل وقال هشام من معونه الكوفية
 هو الفاعل وقد ذكرنا في هذا العام ان هذين القولين اوي بنا على ان نصب علامه الفعلة لاعلامه
 المفعولية وقال خلف من الكوفيين ان عماله كونه مفعولا كما قال في الفاعل ان عماله الاستناد على ما تقدم
قوله وقد تقدم على الفعل **القول** هذا الحكم ليس مختصا بالمفعول به بل بالمفعولات
 الجحة فيه سواء الا المفعول به وذلك لمرامات اصل الواو اذ هي في الاصل للعطف نحو ضمها اناء
 الكلام ومجبا خيره منسوب الفعل عنه ان كان الفعل بنون تاكيدا مشددة او محففة فلا يقال زيدا
 اخضرت ولعل ذلك لكون تقديم المنصوب على الفعل دليلا في ظاهر الامر على ان الفعل عيني ثم واللام يرضى
 عن مرتبة اي الصدر وتوكيدا للفعل مؤذنا كونه مما فسد فان في الظاهر وكذا الجح اخيره عنه لو ان
 المنصوب بعينه بسبب التقديم كما في ضرب موسى عيسى اذ لو قلت فيه عيسى ضرب موسى لظن ان المقدم مبتدأ
 وكذا لو كان الناصب فعل التعجب نحو اخضرت زيدا لانه لا يتصرف في معمله كما جح وكذا لو كان الفعل
 صلة للحرف نحو جئت من ان ضربت زيدا اذ لا يفصل بين الحرف والموصولة وصلتها كما جح في باب الموصول

ويجب تقديم منصوب الفعل عليه ان ضمن المنصوب معنى الاستتمام او الشرط او اضيف الي
ما ضمن احد معانيها فتمت وايجب تركيب الربك وعلام ايهم ضربت وعلام من لقيت فاكنه
وكذا ان كان المنصوب محمولا على الفاء التي تجوز اما اذا لم يكن المنصوب سواء نحو قوله
فاما اليتم فلا تفر وذاك لما يجي في حروف الشرط لانه لا بد من ان يمتد بالشرط المحذوف على ما
ولو كان المنصوب آخر جاز ان تقدم ايها شئت وحل الآخر بغيره كما نحو اما يوم الجمعة فاقرب
زيدا وكذا ان سطر آخر سطر شرط اما نحو اما ان لقيت زيدا فاقرب خالدا لم يجب تقديم المنصوب
ومنه الكوفون نحو زيد اغلامه ضرب لان زيدا متأخر في التقديم من وجوه احد ما احدهما
بالنظر لعلامه لانه من تمام خبره والثاني بالنظر الى ضرب لانه معموله والثالث بالنظر الى فاعل
ضرب لانه معموله فيقول الضمير المتصل بغلامه كانه لا مفعول له قبله بخلاف قوله ته واذا استل ابراهيم
ربه لان المنصوب متأخر من جهة المفعولة وخلاف زيد اضرب غلامه فانه متأخر من جهة المفعول
والمفعولية واجازة البصره وهو الحق الكفاء بالتقدم اللطفي وكذا منع الكوفون نحو غلام او
غلام اخيه ضرب زيد واي شي اراد احد زيد على ان في اراد ضمير زيد وذلك لان الضمير في هذه
الصور هو الفاعل ولا يجوز ان يقدّم قبل المفعول المقدم على الفعل لان الفاعل لا يقدّم على
الفعل وكيف ينسب ما هو مقدم لفظا وليس بتقديم تقديره وهذا خلاف ضرب غلامه زيد فان
قوله المفسر قبل الضمير يجوز تقدمه عليه واجازة البصريون وهو الحق نظر الى مرتبة المفعول
بجمل الفاعل فاذا لم يقدّم المفعول على الفاعل اخرا ما اقتضاه الضمير المفسر فيقول ان
مدير غلامه ضرب زيد ضرب زيد غلامه وكذا منصرفا نحو طعنا مك اكل الاريد لا تك حذفت
الفاعل الذي هو الاصل والعمدة واعتدب بالمفعول الذي هو الفاعل وذلك بان قدمت على
الفعل واجازة البصريون وهو اولى لان المفسر قد افعال واعلم انه لا يرفع فضل فاعله ضمير
متصل على مفسره الظاهر ان لا يصب فلا يقال زيد اضرب كما يجي في المنصوب على شرطه التفسير
قوله وقد حذف الفعل لقيام قوله جوازا نحو زيد الم قال من اضرب ووجوبه في لزومه
مواضع الاول سماعي نحو امرء ونفسه واتموا خيركم واهلا وسهلا **قوله**
القرية الدالة على تعيين المحذوف قد يكون لفظية كما اذا رايت شخصا في يد حشيشة قاصدا لقرية
شخص فقول زيد امرء ونفسه امرء والواو بمعنى مع او اللطف وعله وجوب الحذف
في السماعيات كقوله الاستعمال وانما كانت جماعية لعدم ضابط يعرف به ثبوت عمده ووجوب الحذف في
كثرة الاستعمال بخلاف المنادي فان الضابط كونه منادى قوله ته واتموا خيركم وتسمى سماع
اهو اعني لعليت واتموا خيركم وقال لكسار التقدير اتموا خيركم وليس بوجوب لان
لان كان لا يقدّر قاسا فلا يعال ببدل الله المفعول اي كذا وكذا وقال الفراء لو كان على اخرا لجاز ان
الله محسنا ومنوعه بتقدير اتموا اتموا خيركم وقوله حسبك خيركم ووراك اوسع كذا
بتقدير حسبك وايت خيركم ووراك وايت مكانا اوسع كذا تقوي بذهب سيبويه اي قد رأت
في الآله وكذا قوله هو اعدت سرحتي ما لك اذا الذي منها اسمها اي قوتي ايت مكانا اسمها وكذا

قوله الله امر قاصدا اي انه عن هذا وايت امر قاصدا ومنه ايت في هذا الموضع انك تهنت
الواو عن شي ثم حيت بعد ما لا تنه عن بل هو ما يوجب في ان ينصب ناسا او اقصدا او ما
بعد هذا المعنى وليس قولهم امر ما حذف فعله على ما ذكره سيبويه واوردته المحشرون في ذلك
واورد سيبويه اتموا خيركم وحسبك خيركم فيما وجب اخرا فله ولعله سمع الله وايت امر
قاصدا باظهار ناصب امر ولم يسمع اظهار خيركم وخير لك ولها والمعنيان متعاربان في
المعنى ومعنى امر قاصدا امر اذا قصد القصد في الامر خلاف القصور والافراط قال
كلا طرفه قصدا لا مورذم قوله اهلا اي ايت اهلا الجانب ووطيت مكانا سهلا عليك لا
وعرلا وقال البردعي منصوبه على المصدر اي رحب بلا ذلك محبا اي رجبا واهلت اهلا اي تاهلت
تاهلا قدره ضللا وان لم يكن له كافي في نحو القهقري على نحو ما ذكرنا وسهل موضع سهلا على وضع سهلا
موضع سهولة ومن الواجب اخرا فلهما معا قوله هذا ولا زعما تك كان الخطاب كان يرفع زعمات
كاذبة فلما ظهر الخالف ذلك من قوله عليه سيما الصدق صادر من غيره وقيل له هذا ولا زعما تك اي
هذا الحق ولا زعم زعما تك يجوز ان يكون التقدير زعم هذا ولا زعم او زعم هذا ولا زعم
زعما تك ومنها قولهم من ات زيدا واصله ان رجلا غير معروف فصبه سمي بزيدا وكان اسم رجل
مشهور فانكردت عليه اي من ات ذا كرا زيدا وانصاب ذا كرا على الحال من معنى من ات اي من يكون
كما قيل في كيف ات وقصم من ترياى كيف يكون ويقال هذا ايضا فمن ذكر عظيمنا بسوء اي من
انت تذكر زيدا ويروي زيد بالرفع اي بكلامك زيد نحو كلمة فوه اليه والنصب شير ومنها قولهم
عذيرك من فلان والعذير ما بمعنى العاذر كما سمي او العذور كاللبيم بمعنى المولود واعذر وعذير
بمعنى ويجوز ان يكون زعمنا العذير ان الفصيل في مصدر غير الاصوات قليل كالنكر واما في الآ
كالصهيل والنديم فكثير والعذير ايضا الحال بها والمرء يعذر عليها قال جاري لا تستكبري
عذيري سيرى واشفاقى على سيرى بن بقوله سيرى واشفاقى الحال التي ينبغي ان يعذر
فيها ولا يلام عليها يقال هذا اذا صار شخص الصنيع الى الخطاب اي اخذ عاذرك او عذرك
او الحال التي يعذر فيها ولا يلوم ويبي فعل المكروه الي ذلك الشخص اي لك العذر فيما حارب لسوء
صنيعه اليك ومعنى من فلان اي من اجل الالامة اليه وايضا اي انت ذوعذر فيما فعله من
المكروه ومنه ما يروي عن النبي عليه انه قال لا يبي بكر اعذريه من عايشة اي من جهة تلذذتها
وتعربها وفي الخبر لئن لعنك الناس جني عذروا من انفسهم اي عتقوا العذر بسبب كثرة ذنوبهم
لمعذرتهم ومهلكهم بمعنى من انفسهم واهلا بها ويقال من يعذريه من فلان اي من اجل ابداي
اياه اي يعذريه ايذاه مثل ههنا من يعذريه ومنها قولهم اهلك والليل ان كان الواو في معنى
مع فالحق اهلك مع الليل اي لا يسب على ليلهم وان كانت اللطف انصب ليلا بفعل آخر غير
ناصب اهلك اي الحواهك وسبق الليل ومنها كلمها وترا اي اعطيت كلمها وترا واصله انه قال
شخص بين يديه زيد وسنام وترا اخرا يهذب ترياى الى زيد والسنام فقال ذلك الآخر
ذلك ومنها قولهم الكلاب على البقر اي اصل واحشفا وسوكيله اي محج حشفا وكل شي ولا يسم

ما لله امر

جزي الجمل فصد سبوه جز الجمل اي الفصل والفاعل مقدران وعند المجرى حرف النداء
 سد سد احد جزى الجمل اي الفعل والفاعل ولا منه جز عوي سد سد مفعول به على
 المذهبين واجب الذكر لفظا او تقدير اذ لا تباين المنادي وما اورد به من الزام
 من ان الفصل لو كان مقدرا او كان يعوض منه كان جملته خبرا عن المندوب لان الفصل متصوفا
 به لانه فاعلا وما ان يقد بل لفظ الماضي اي دعوت او ناديت لان لا يخل في الافعال
 لانه يتبعها بل لفظ الماضي وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواته اسماء ومنه بان اسماء
 الافعال لا يكون على اقل حرفين والمضارع خادوات النداء ويمكن ان يعال خلفه لخواصها
 لكن استعمال النداء مجوز في اداة الملا يجوز في غيرها لانه يترى الى الترخيم ومنه ايضا بان الضمير
 لا يكون لغايب لعدم تقدم ذكره ولا المتكلم لان اسم الفصل لا ضمير فيه ضمير المتكلم والحوار
 ان اسم كل فعل مجرى مجرى ذلك الفصل في كون فاعله متكلم ظاهرا او مضمرا غائبا او متكلما او
 مخاطبا لكن لا يبرز في اسم الفصل شي من الضاير ويقول في المفرد المذكور والمؤنث وكذا في
 مشامها ومجوعها واذا كان اداة النداء بمعنى فعل المتكلم استعمل ضميره فيكون كما قال
 بعضهم في اف انه لمعني تصغر وتصوت وفي آواه انه لمعني ترحم او توجهت وقيل لو كان
 اسم فصل لم يندوز المنادي لكونه جملة واجواب انه قد عرض الجملة فلا يتقل كلاما كجملة
 الشمية والشرطية والنداء لا بد له من منادي واعلم انه قد نصب عامل المنادي المصدر
 اتقا فاحي باز يد عا حقا وكوزان يكون مثل الله اكبر دعوة الحق وزيد قائم حقا اي مصبا
 بعامل مقدرا كقيل فيهما واجازا للمندوب نصبه للحال نحو باز يد قائما اذا ناديته في حال قيامه
 قال ومنه قوله يا بوس للجمل صرا للاقوام والظاهر ان عامله بوس الذي بمعنى
 الشدة وهو مضاف الى صاحب الحال اعني الجمل فقد برز الزيادة اللام فهو مثل اعني زيد
 را كبا **قوله** ويني على ما يرفع به ان كان مفردا معرفة نحو يا زيد ويا رجل ويا زيد ان
 ويا زيدون **اقول** انما قال على ما يرفع به ليكون اسم من قولهم نبي على الضم فان نحو
 باز يدان ويا زيدون خارج منه وما يرفع به الهمزة والالف والواو وقال الكوفي المنادي
 المفرد المعرفة مرفوع لتجرده عن العوامل اللفظية لا يعني ان التجرد فيه عامل الرفع كما قال بعضهم
 في المبتداء بل المراد به انه لم يكن فيه سبب البناء حتى ين فلا يرفع في الاعراب ثم ان الرفع يراه
 ان في المضاف اليها المتكلم اذا حذفت الياء ولو فتحنا ثبته غير المنصرف فمضاهه ولم يبق
 ليكون من قائمين وبين ما رفعه بعامل رافع ولا يعنى ضم عليه بالمبتداء فان العامل في عنده هو الخبر
 قال واما نصب المنادي الطويل لظوله ولان المنصوبات في كلام العرب اكثر فحق عنده مرفوع
 او منصوب بلا عامل وقال الفراء اصل يا زيد المنادي بين الصوتين ثم اكتفى بها وروي
 بالالف مضار كالفات في ضم وفتح المضاف لوقوع المضاف اليه موقع الف يا زيد
 حركته عنده ليست نصبا ولا ادري ما يقول في نصب المضارع والمفرد المنكرة ولم لا يجري
 المضاف مجرما في كونه منصوبا **قوله** مفرد اي الذي لا يكون مضافا ولا مضارعا له

سميت المنادي

تصانيف لزود صليفا تصنف
مرد لاني ١٢ صرا

جملتها صنيعة كل شي ولا تتركب شيته حر وان تاتي فاحل الليل والنهار في فاني اهل الليل والنهار
 اي اهل تلك بالليل والنهار وديان الجحيم اي اهلها وقولهم كاليوم رجلا اي رايته كرجل اليوم
 رجلا اي على حرف فاصب رجل وحرف ما اضيف الى اليوم وكاليوم حال مقدم من رجلا وقد
 يقال كلاما بالرفع ونقرا وكل شي ولا شتيه حراي كلاما في كل شي ام ووجوب الحذف في جميع
 ما ذكره وامثالها لكونها امثالا او كالمثل في كونه لا استعجال ولا امثال لا يفسد واعلم ان المفعول
 كحرف كثير الا في افعال القلوب كالحج في بابها وكذا المتعجب منه فانه لا يحذف الهمزة في افعال القلوب
 على ضد نحو احسبك واجل اذا فائدة في التعجب من دون التعجب منه ولا يحذف الجواب
 نحو ضرب زيد في جواب من ضربت اذ هو مقصود الكلام وكذا اذا كان مستثنى نحو ضربت
 زيدا واحذف المفعول به فهو على ضربين اما منوي كما قوله تملن بنا اي تيه وه او غير منوي
 وذلك اما لتضمن الفعل معنى اللانم كقوله كالفون غرامه اي يعيد لون وقوله وان صدر بالمثل
 ذي ضرر عنها الى اضيف في غيرهما نضلي اي يور بلجره واما اللبائنة تترك للتسديد كالمفعول
 فلان يعطى وبلغ قالته والله قبض وبيسط **قوله** الثالث المنادي وهو المطلوب
 اقباله بحرف ثابت من باب ادعوا لفظا او تقدير **اقول** اي الذي يطلب منه ان
 يقبل عليك بوجهه قال المصنف المطلوب اقباله اخرج المذروب لانه المتعجب عليه لا المطلوب
 اقباله بحرف ثابت من باب ادعوا اخرج نحو زيد في كالمطلب اقبال زيد وقيل صلف بهذا
 الحد وقال ان لا تخشري لم يحل المنادي لا في كاله وذلك لانه لو وجد باع معنوي اي كونه
 مطلوب لاقباله دخل فيه زيدا في طلب اقبال زيد ولو وجد باع لفظي اي داخل عليه يا واخواتها
 دخل فيه المذروب وليس منادي والظاهر ان جازله لم يحده لظهوره لا لسكاه فالمنادي
 كل ما دخل يا واخواتها والمنادى بعنده منادي كاصرفه به لما ضل احكام المنادي في الاعراب
 والبناء وكذا الظاهر في كلام سبويه انه منادي قال الجوزي المذروب منادي على وجه
 التخيخ فاذا قلت يا محمدا فكذلك تاديه ويقول تعالى فانما تناق اليك ومنه قولهم في المراتة
 لا تبعد اوله تهلك كنهم فحيتهم باليت يصوروه حيا ففكر هو اموتة فقالوا لا تبعد اي لا تبعد
 ولا هلكت وكذا المذروب المتعجب عليه واوبلاء وواشورا وواحن يا اي اخرجتني من
 ضاعتك والدليل على كونه مدعوا قوله لا تبعدوا اليوم تبورا واحدا وادعوا تبورا كثيرا
 امهم بقول واشورا وكذا المستغاث منادي دخله ضمير الاستغاثة والمتعجب منه منادي جملة
 معني التعجب لضمي بالماء وباللواهي اخرجتني من عندهم وكذا المندوب عليه المخصوص فانه يقول
 هو منادي فعل لا معنى الاحتصاص والعارض غير معتد به هذا وانتصاب المنادي عند
 على انه مفعول به وانتصبه الفصل المقدر واصله عنده يا ادعوا زيد للحرف لفضل حذافا لانه
 لكثرة الاستعمال ولذلاله حرف النداء عليه وافادته فائدة واحال المندوب نصب المنادي على
 حرف النداء لسد مسد الفعل وليس بعيدا لانه يقال اماله الفصل فلا يكون اذ في هذا الباب
 اي انما نصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذهبين يا زيد جملة وليس المنادي احد

بني

فدخل فيه نحو زيدان وباريدون وبغني المعرفة ما كان مقصودا فقلده سواء يعرف بالنداء او
كان معروفا فمع كذا زيد وبارجل ويا هذا ويا انت والضم مقدر في المنقوص والمقصود نحو يا قاضي
ويا قاضي وفي النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويا هذا ويا مولانا ويا نبي محمد في اليا في المنقوص ويحذف منها
توبينا فيقول يا قاض لانه لم يهد لام المنقوص ثابتا مع المكون بلا لام او اضافة ولا حذف
في امر من الازالة نحو فاما من الاحرف بالكلمة وانما في المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف اللاحقة
المتمة لكاف الخطا لفظا ومعنى وكذا في المفرد المفرد او تعرفه وذلك لان يزيد بمتة
ادعوك وهذا الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لما تقرر ان الاسم لا يبنى لا
لشابهة الحرف او الفعل ولا يبنى لشابهة الاسم المبني اما المضاف المضارع لم يبنى لانها
ليسا كالكاف افراد اوله بن المفرد المتكررة لانه ليس مثلها تعريف ولم يقع موقعها وان وقع من
منادى جازي نحو يا انت نظرا الي المظهر قال يا الحريز كذا اسات الذي طلق عام حتما
وجازيا اناك نظرا الي كونه مفعولا كما ورد في كلام ابن ابي عمير يا اناك قل لمسك قال لانه
لما اراد ان يتكلم واذا اضطر الي يهون المنادى المضموم اقتصر على القدر المضطر اليه من اليا
قال سلام اه يا مطر عليها وايس عليك يا مطر السلام وعند يونس نصب وجعا الي حركة الاعراب
لما اضطر الي ازالة البنية لسو بين التمكن وانما في المفرد على الحركة لانه عرف في الاعراب وي
على الضم في ما بين حركتي المنادى العربي نحو يا قوم ويا قومنا وحركة المبني نحو يا قوم كما علموا ذلك
نحو فلك ومن فلك وقيل **قوله** وكحذف اللام الاستغناء نحو يا يزيد ويقع في الحاق الفها
واللام لها نحو يا زيدا وينصب ما سواها نحو يا عبدا ويا طالعاجلا ويا رجلا لغير معنى **قوله**
سنة اللام المفتوحة يدخل المنادى اذا استغث به نحو يا الله او يعجب منه نحو يا الماء ويا لأم
التخصيص ادخلت علامة للاستغناء والتعجب وانما اختيرت من بين الحروف لمناسبة
معناها لعمامة اذ المتفتحة مخصوصة من غير مثال بالدعاء وكذا التعجب منه مخصوص من
بين امثاله بالاستخفاف لغير اتيه فاللام ممدية لادعوا المقدم عند سيبويه او حرف النداء
القيام مقامه عند المبدى الي المفعول وجاز ذلك مع ان ادعوا متعددا بنفسه لضعفها بالاضمار
او لضعف الناب منها به الا ترى انه يقول ضري لن يرحم وانا ضارب لزيد ولا يجوز ضرب
لزيد وانما فتح لام الحرف في المتفتحة لاجتماع شئين احدهما الفرق بين المتفتحة و
المتفتحة له وذلك انه قد يلى يا ما هو متفتحة له بكسر اللام والمنادى مجذوف نحو يا
المطلوم ويا للضعيف اي يا قوم والثاني وقوع المتفتحة موقع الضمير الذي فتح لام الحرف
مع لما يجي في حروف الجر فان عطفت بصيها نحو قوله يا للكهول وللثبان للحمي كسرت اللام
لان الفرق بينه وبين المتفتحة لضعفها عطفت على المتفتحة وان عطفت مع ياقلا بدخ
فتح لام المعطوف ايضا نحو قوله يا لعطافنا ويا لريح وانما يكسر لام المتفتحة له لعدم
وقوع موقع الضمير نحو قوله يا لله للملين وفتح اللام في التعجب منه لوقوعه موقع الضمير
فقط ويطرد كسر لامه على انه مدعوه والمنادى مجذوف نحو يا للدوامي ويا للماء ويا للعلية

وحكى الفراء

وحكى الفراء عن بعضهم ان اصل بالزيد يا آل زيد مخفف وهو ضعيف لانه يقال ذلك في الامور الخفية
للدوامي ويا الله ونحوهما وقد يستعمل المتفتحة له بن نحو يا الله عز الم الفراق وهو متعلق بما دل
عليه ما قبله من الكلام اي استغثت يا الله من الم الفراق واما اللام اللام في المتفتحة له فهو
متعلق بما تعلق به اللام الاول فعني يا الله للملين اخذاه بالدعاء لاجل الملين وقد تعجب عن
المتفتحة له اذا كان معلوما وقد يدخل اللام المفتوحة على المنادى الممدد نحو يا زيد لا تملك قال
مهلهل بالكراس والي كلسا بالكراس ان الفراء وقولهم ان هذه لام الاستغناء كانه
استغاث بهم لشركب واستغاث بهم للفراق فكيف ولا معنى للاستغناء منها لا حقيقة ولا
مجاز ولا يجوز دخول اللام على المنادى في غير المعاني المذكورة فلو قلت يا زيد قل كان كذا و
تحتها لم يجوز ولا يتعمل في حرف النداء في الاستغناء والتعجب الا يا وحدهما لكونها اشرف في النداء
فكانت اولها بان يتوسع فيها باستعمالها في المنادى المتفتحة والمهدد به والمتعجب منه **قوله** قال
الخليل اللام بلغة الزيادة في آخر المتفتحة به والتعجب منه وكل واحد من الالف يعاقب صاحبه
ولا يجتمعان وحكم هذه الزيادة حكم زيادة المندوب فيكون مرة واو مرة يا روعة الفان زيادة
الندوب على ابي وانما صار المتفتحة به والتعجب منه مع من عند اللام وان كانا مفردين معرفين
لان لغة البناء في المنادى ضعيفة لانه لما شابهته للاسم المبني للحرف فغلبت المقضية للحرف النداء
المقضية للبناء لضعفها في اقضاء البناء على ما قلنا مع كونها ابعدهم مقتضى **قوله** ينصب اسما
ايها سوي المفرد المعرفة والمتفتحة مع اللام كان او مع الالف ويا سواها لانه افتام المضاف
والمضارع له والمفرد المتكررة ويعينون بالمضارع المضاف كم نحو يجره شرحه اما مع الالف
نحو يا طالعاجلا ويا حسنا وجمه ويا خي افرز يد واما معطوف عليه عطفت النسق على ان يكون المعطوف
مع المعطوف عليه اسما لشي واحد نحو يا لثة ويا لثة لان المجموع اسم لعدد معين كان بوجه
نحو خمسة عشر الا انه لم يرب لفظه ولا فرق في مثل هذا العدد المعطوف بعضه على بعض بين ان يكون
علما او لانه مضارع للمضاف وهذا ظاهر مذهب سيبويه وكذا نقول لانه ويا لثة ويا لثة
وقال الاندلسي ابن ابي عمير بنو المضاف اذا كان علما والالف فيقال عند سيبويه
يا لثة ويا لثة او ويا لثة كما زيد واكثر هذا اذا اضد جملة معينة ولا قلت
يا لثة ويا لثة نحو يا رجلا واحة لغير معين ولا قول اوله لظوله قبل النداء وارتباط بعضه
ببعض بحيث المعنى كما في لخير افرز يد بل اشد واما مع موصولة او ظرف نحو قولك يا لهما
لا تعجل ويا جوادا لا تعجل قال ايا شاعر الا شاعر القوم مثله جري وكن في كليب تواضع
قال اعتدل في شعبي عرس الوملاناك واعرا با وقال ادا را حروي محب للعين
غيره فما الهوي يرض او سر قرق وقال ليا نخلة خردان عرق عليك ورحمة الله السلام
فكل هذا مضارع للمضاف سواء جعلت علما او لا واذ لم تجعل علما جاز ان تعرف بالقصد
كافي بارجل وان لا تعرف لعدم القصد ببارجل مفعول في النكرة يلحنا وجهه طرف
ويا لثة ويا لثة طرفا ويا عبدا احل في شعبي عرسا ونقول في المعرفة يا لثة ويا لثة

وبالمتى وتبين الظواهر وكان القياس في الموصوف بالجملة أو الطرف أيضا يجوز نحو يا جليلا تعجل
 العدوس واداء الحروي الدارسة لكنه كره وصفه في المعرفة بعد وصفه بالثنية فالوجه ان
 لا يوصف الا بالثنية على تقدير ان كان موصوفا بجمع تلك الصفات المنكرة قبل النداء مفعول احلها
 لا يحل غفارا للذات وهذا وان لم يكن المعطوف ما يكون مع المعطوف عليه اسما لش واحد بل كل
 اسم ليس متعلقا بالرجل و امرؤ اولم يكن الوصف بالجملة او الطرف فليس يتبعها مضارع للمضاف
 لانه لا يجوز مع ضد التعريف يا رجلا و امرؤ و يا رجلا طرفا بخلاف نحو يا كذا وكذا اذا اقول
 لا يستقل دون الثاني من حيث المعنى وبخلاف نحو يا جليلا تعجل لان الجملة والطرف لا يكونان وصف
 للمعرفة الا ترى انك لا تقول في باب الاحكام تعجل ولا غلاما من الغلمان في الدار لان الجملة والطرف
 يصح وقوعها وصف للثنية فظن انهم مضطرون الى جعل نحو جليلا تعجل واداء الحروي مضارعا
 للمضاف مع ضد التعريف ايضا بخلاف يا رجلا طرفا في جعل الجملة او الطرف صلة للذي
 وقع وصفه للمعرفة فيل النداء موضع الاختصار الا ترى الى الترقيم و حذف حرف النداء و صح
 الكسائي والغزالي في نحو يا رجلا راكبا لمعين على انه مضارع للمضاف حتى انها اجازا يا راكبا
 لمعين على حذف الموصوف وكلام سيبويه ايضا ما يشعر بجواز نحو يا رجلا راكبا لمعين وفيه
 اشكال الاستلزام لاجل راكبا ولا قابل له واما ساير التوابع من البدل وعطف البيان والتاكيد
 فلا يجوز ان يكون المنادي بها مضارعا للمضاف لان شيئا منها ليس يتبعها اسما لمسي واحدا
 كما في تلك وتبين في العدد ولا يلزم من ضم متبوعا متبوعا فساد كما لزم في نحو يا جليلا تعجل و يا رجلا
 لضمة عين الغراء والكسائي لا يجيز ان الثنية مفردة بل يجيز ان الضمة نحو يا رجلا طرفا ونحو
 يا راكبا اما عرضت فيلضا نيل ما هي من جرحان ان لا يلاقيا انما جازعندما تكون راكبا و صفا للمضي
 مقدرا في يا رجلا راكبا او لكونه معرفة ولا يرى البصريون يكون المنادي بكرة غير موصوفة لاني اللفظ
 و لا في التقدير اذ لا مانع من ذلك واجاز قلب ضم المنادي المضاف والمضارع له اذا جاز دخول
 اللام عليهما نحو يا رجل ضارب الرجل وياضرا رجلا وان لم يخرج دخول اللام نحو يا عبداه ويا خير
 من زيد لم يخرجهما ولعل ذلك في المضاف لكونه جواز دخول اللام فيه دليلا على ان الاضافة غير
 حقيقية وان المضاف كالمفرد ولذلك جاز يا زيدا كمن الوجه برفع الوصف اقا قاولم يخرجه يار
 ذالمال لا النصب واجري المضارع للمضاف اذا صلح للام محري المضاف **قوله**
 وتوابع المنادي المنبئ المفردة من التاكيد والصف وعطف البيان والمعطوف بحرف المتبوع دخول
 رفعه على اللفظ وتصب على جملة نحو يا زيد العاقل والحليل في المعطوف نحو يا زيد و يا خير
 النصب واول العباس ان كان كمن كالحليل والافكاعي سمر و المضافة المعنوية تصب
 البدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المستقل مطلق والعلم الموصوف بان مضافا الى علم نحو يا
قوله كان عليه ان يقول توابع المنادي المنبئ غير المستغاث الذي في آخره زيادة الاستغاث
 فان توابعه لا يرفع نحو يا زيدا و عمرو ولا يجوز وعمر ولان المتبوع منبئ على لغة وكذا توابع المنادي
 المحرور باللام لا يكون الا محرورة تقول يا زيدا و عمرو ولا يجوز رفعها ونصبها لظهور اعراب المتبوع

والنصب

والمخوض زيدا وعمرو في الكلام عليه في باب الاضافة وقال الاصمعي لا يوصف المنادي المضموم
 لشبهه بالمضمر الذي لا يجوز وصفه فان تعاض نحو الطرف في قولك يا زيد الطرف على تقدير ان
 الطرف وانما يرفع على يد ير اعني الطرف وليس بشي اذ لا يلزم من مشابهته له كونه مثله
 في جميع احكامه ثم تقول توابع المنادي على ضربين اما بدل وعطف نسق نحو دع عن اللام او
 من بقية توابع النحة ومعى لغت والتاكيد وعطف البيان وعطف النسق ذو اللام والضرب
 الاقول كالمنادي المستقل اي كالمنادي الذي يشره حرف النداء سواء كان مفردا او لا وكان
 متبوعا مضموما او لا فتقول يا زيدا ورجلا اذا قصدت التاكيد كما تقول يا رجلا ويقول يا زيدا
 ورجل اذا قصدت التعريف وكذا يا عبدا الله ويا جليلا ويا عبداه ورجل واذا كان
 مضافا او مضارعا نحو يا زيدا وعبدا الله ويا عبداه ويا جليلا وتقول يا بدل يا زيد
 اخانا ويا عبدا الله اخي وذلك لان عطف النسق من حيث المعنى منادي مستأنف الذي يشره
 النداء هذا من عليه سبوه واجاز يا زيدا عمرو على الموضوع اذ بين ما يشره حرف النداء
 حقيقة وبين ما هو في حكم المباشرة في قولنا ونظي ذلك رب شاة وتخلتها وعلما اجاز لا يتبع
 نحو يا زيدا وعمرو بالرفع جملة على اللفظ وكذا اجاز يا عبدا الله وزيدا بالنصب وكل ذلك بناء على
 انه قد يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع وكذا البدل سادس المتبوع وجاز في قيامه مقام
 فجاز ان يكون في اللفظ كالتاء المتأنف والذي ارى ان عطف البيان هو البدل كما في
 التوابع فيطرد فيه حكم البدل نحو يا عالم زيدا ويا ذالمال كمن بالضم فيها ويجوز في البدل اللام
 كالمستقل فيقال يا عالم زيدا بالرفع كما في التوابع فان قيل فاذا كان البدل والمعطوف
 المحرور عن اللام في حكم ما يشره الحرف المباشرة لمتبوعها فيلحق الا بعلام لعمرو في البدل وعلام
 وجاريتيه في العطف قلت لم يطرد ذلك فيه اما لان بناء اسم لا للتاكيد على ما قيل ولا تركيب
 مع كون احد جرح المتركب مقدر او اما لان عمل الاضعيف لضعف شأنتها لا كما في بابها الا ترى
 الى انما غنى العمل بالفضل منها وبين عمومها نحو لا فيها عول والى جواز نعتها بتكرير اسمها
 فاذا ضعفت عن التاثير مع ظهورها فكيف يوتر مع نعتيها بخلاف ما عاينته قد جاز
 لاغلام وجاريتيه بالرفع في المعطوف واما الضرب التلذذ التوليع اعني لغت والتاكيد
 عطف البيان عند الحاجة وعطف النسق اللام فتقول ان كانت تابعة للمنادي المعرب
 بسبع اعرابا معارف كانت او نكرات اذ لا محل لتبوعها وقال اللام خفت في عطف النسق
 ذي اللام التابع للمعرب انه يجوز فيه الرفع ايضا نحو يا رجلا والحارث ويا عبدا الله والحارث
 وكذا اجاز ضم عطف البيان المفرد التابع للمعرب نحو يا اخانا زيدا وقال ان هذا موضع يطرد
 فيه المرفوع وقد قلنا ان عطف البيان والبدل فلزم اذ ضمهم اذ كان مفردا بسبع المعرب
 او المبنى وان كانت التوابع المذكورة تابعة للمنادي المنبئ على ما يرفع به سواء كان الضمة ظاهرة
 او مقدرة نحو يا زيدا ويا قاضي ويا فتي ويا هذا فلذلك التوابع من ان يكون مضافا او لا والمصا
 اما لفظية كما في يا زيدا كمن الوجه قال يا ذالمال المستقل نحو حجر عنى صلب لا يطعم

وكذا المضارع المضاف نحو يا مولانا العشر من رجلا وانما منصوبه نحو يا زيد هذا المال والاولى حكمها
حكم المفردات لان اضافة كلا اضافة محو زيدا الرفع والنصب لانها اذن في حكم المضارع للمضاف
والمضارع اذا كان تابعا للمضموم ليس واجب النصب كالمضارع اما اذا كان منادى فيحكم حكم المضاف
في وجوب النصب والثانية اي المضاف اضافة معنوية بحيث يصبها نحو يا زيد هذا المال في الوصف
وبالتم كالم في التاكيد ويجازيتم كالم نظر الالف لظلم قبل النداء لان الخطاب فيه عارض وعطف
الستود واللام لا يكون مضافا اضافة حقيقة وان اليناري كمن في هذه المضافات الرفع
ايضا كافي المفرد وان لم يكن التوابع المذكورة مضافا جاز فمما ونصبها بقوله في الوصف بان
الظريف وعطف البيان عند الحاجة يعلم زيد وزيدا وفي التاكيد ياتيهم اجمعون وغير
وفي العطف ذي اللام يانيد والحارث واما التاكيد اللفظي فان حكمه في الاغلب حكم الاول
اعرابا وبنا نحو يا زيد زيد لانه هو لفظا ومعنى فكان حرف النداء باشره لما باشر الاول وقد ورد
اعرابه رفا ونصبا قال روية ابي واسطان سطون سطر القائل ناصر نصر له وفي
جمل ان على يانيد زيد بلا وجه لسيبويه اياه عطف الخق بيان نظرا لان البدل وعطف البيان
يعيد ان لا ينفك الاول من معنى التاكيد والنداء فيما جرفه لا ينفك الا التاكيد فان وصفت
الثانية نحو يا زيد زيد الطويل فابو عمرو يضم الثانية ايضا على انه توكيد لفظي للاول موصوف او
بدل منه بما حصله في الوصف كما في قوله ته بالناصه ناصية كاذبة كاذب في لزيد صوت صوت
ولا يجوز ان يكون الثانية مع وصفه وصفا للاول كما جاز هناك لان العلم لا يوصف به وحكي
عن روية انه كان يقول يا زيد زيد الطويل نصب زيد الثانية على انه توكيد مثل ياتيهم اجمعين
فلا يسمع اذن رفعه ثم اعلم انه انما جاز الرفع في المفرد جلا على اللفظ ولم يجز في المضاف عند
ابن اليناري لان النصب في قواعد المنادى المضموم كان متوافقا لان التوابع النحوية انما
وضعت تابعة للمعرب في اعرابه لا للمبني في بناءه الا ترى انك لا تقول جانيه هولا الكوام بحرف الضم
جلا على اللفظ بل يجب رفعها جلا على المحل لكنه لما كانت الضمة التي هي الحركة المناسبة حدث
في المنادى بحدوث حرف النداء ويزول زوالها صارت كالرفع وصارت حرف النداء
كالعامة لها وكذلك فتح نحو لا رجل فلما سارته للرفع جاز ان يرفع التوابع المفردة لانها كانت
المرفوعة وقل شينا من استكان تبعه حركة لاعراب كحركة البناء التي هي خلاف الاصل كون
التابع عن بعيد في هذا الموضع المفرد لانه لو كان منادى لمحرك شبه الرفع اي الضم بخلاف التابع
المضاف اذ المنادى المضاف واجب النصب واما ابن اليناري فلم يبيطرا في تصور وقوعها
موقع المنادى بل نظر الى مشابهة متبوعها للمرفوع وتابع المرفوع مرفوع سواء كان مضافا
او مفردا وليس بعيدا في القياس لكن لم يثبت فان قيل فلم يجز بناء التوابع المفردة و
ايضا الوصف منها كما جاز في الرفع لظريف فكنت تقول يا زيد الظريف واللام لا يرفع البناء
كالم في النحوة عشر قلت انما جاز ذلك في الرفع لان المنه في الحقيقة هو الوصف لا الموصوف
فكان لا يشارت الوصف وذلك لان معنى لا رجل ظريف فيها لاظرافه في الرجال الذين فيها و

المعنى

والمعنى يضمنون في لفظ الظرف فالانتم الرجال فكانه قبل لاظريف فيها بخلاف يا زيد الظريف فان
المنادى لفظا ومعنى هو المتبوع على انه اورد الاصل في مسأله الكبر ان بعضهم يقول في الوصف
عطف بيان نحو يا زيد الطويل ويعلم زيد انها من بيان على الضم كما في البدل وقد قلنا ان عطف
هو بدل **قوله** ولظليل في العطف ونحو الرفع في المنسوق في اللام وانما اختار الرفع مع كون النصب
نظرا الى المعنى لانه منادى مستقل وان لم يقع مباشرة حرف النداء له فالرفع او يربطها على استقلاله
معنى كافي ما بها الرجل وابو عمرو ونحوه اختار النصب لانه لاجل اللام مع دخول وقوعه في
المتبوع فاستعمل ان يحل حركة كحركة ما باشر الحرف فكان الوجه ان نظرا لكونه تابعا والوجه في التوابع
ان يقع متبوعا بتبعية العراب لا في البناء ويلزم الخليل واما عمرو ونظرا الى العلتين المذكورتين فاختار
الرفع او النصب في التابع المذكور مع كون المتبوع غير المضموم **قوله** وابو العباس ان كان الحرف كالظليل
والا فكيف عمرو والي المبدى يوافق الخليل في اختيار الرفع اذا كان ذواللام مثل الحرف في عروض اللام
وجواز حذفها فكانه اذ تجرد عن اللام ويوافق ابو عمرو في اختيار النصب مع لزوم اللام كما
الصعق لا يتبع مباشرة حرف النداء له مطلقا فكيف يضم ويختار منها الى معرفة لزوم اللام في
الاعلام وعروضها وذلك بان نظرا الى العلم فان كان غابا لبا اي كان في الاصل المحسن ثم كثر استعماله في
لذلك الواحد قبل العلمية مع لام العهد ليعيد الاختصاص به ويمنع ذلك العلم الاتقاة كانت اللام
مثله لازمة لانه يصح علم الرفع اللام فصار تكبعض حروف ذلك العلم وذلك في الاسم كالبيت والجم
الكتاب والامة الصفة كالصعق وعرض الاعلام الاتقاة ما يكون بالاضافة نحو ابي عباس وابن الزبير
وان لم يكن غابا فاما ان يكون منقولا من الصنف او المصدر او لا والمنقول من احد ما كالعباس في
والحين والفضل والصلوة والنصر يكون اللام فيها غير لازمة لانها لم تضر مع اللام على
حتى يكون كاحل اجزاها بل انما دخلت اللام في مثلها بعد العلمية وان لم يكن العلم محتجا الى الرفع
وذلك للم الوصفية الأصلية ودمج المسمى بها ان كانت تتضمنه للملح كالحن والحين واذمان
كانت تتضمنه للدمج كالقبح والجم لو سمي بها فكانت كالحرفتها عن العلمية واطلقتها على
بها اوصافا وخرجت في المثل انما سميها تلتها من الصفات قبل العلمية اذا استعملت بعض
ما يصلح له كانت مع اللام كالضارب لبعض الموصوفين بالضرب وكذا المصدر راجحت مجري
الصفات لانه قد يوصف بها ايضا نحو صوم وزور وعدل وليس جواز دخول اللام في
الاعلام المنقولة عن الوصف المصدر مطرد الا ترى انك لا تقول في محمد علي المجر والعلوي
بل يجوز دخول اللام في كليهما وليس منقولا من الوصف والمصدر فان كان في الاصل المنقول
منه معنى للملح او اللزم فلا يوجب الرفع الاصل نحو لاسد في المسمى به والكلمة في المسمى
قالوا بنوا للشيء في المسمى بنى لبيت ابن كرماء وان لم يكن في الاصل المنقول منه ذلك لم يخله اللام
الا اذا وقع اشتراك اتقاة في اما ان يضيف العلم او يعرفه وان كان في الاصل فضلا وليا بطرد
قال علا زيدا يوم التقا راس زيدكم بابيض اضني شفرتين ما في وقال
رايت الوليد بن الزبير مباركا شديلا اجننا الاخلافة كاهله واما اعلام ايام الاسبوع

كلا حد والاسين والثلاثا والاربع والحسين في التوليد فيلزمها وقد تجرد اثنان عن اللام دون
 اخواته نحو قولهم هذا يوم اسن ما ركنا فيه وانما حكمنا بكونها غائبة وان لم يثبت الثلثا
 والاربع والحسين اجناسا معني الثالث والرابع والخامس محافظة على القلعة المهدية في
 كون الاعلام اللانز له اجناسا في الاصل صارت بالظنية اعلاما مع لام العهد فيقدر كونها
 اجناسا وكذا في قول الثريا والديبران والعيوق والسماك لم يثبت الفاظها اجناسا ولم تعرف
 بعضها ايضا معني شيئا مالا للمعني المعين واخواته كاعرفنا في الثلثا والاربع وربما يكون في ذلك
 الاعلام ما بنت لفظه جت لكن لا يعرف كيفية غلبته في واحد فخره كالمشترية في الكوكب المعيني
 فان لا ندري ما معني الاشترية فيه وكذلك قال سيبويه ومما لم يعرف من هذا الجنس اصل فلي يعرف
 وعند المصنف ان رتبة اللام من الاعلام التي لم يثبت استعمال الفاظها في الجنس الشامل لذلك
 المعني وغيره كالثلثا والاربع والديبران والمشتري وليس من الغالب بل العلم الغالب
 كان جنسا ثم صار بالظنية علما قال بل في اسماء موضوعات لم يسمياتها وانما ان يكتسب سبويه تلك الطريقة
 اجزا للانز لاجناسا جري واحاط في المقدربا امكن وكان الاكثر ثبت جنسية ثم اختص بواجدهم
 فالج في القليل بالاعراب الغلب فالغوايب عند سيبويه على اربع اقلام احدها ما ثبت جنسية
 لفظا ويعرف فيه المعني الشامل للمعني المعين واخواته كالبحر والصقور واعراس وثانها
 ما يعرف فيه ذلك المعني ولم يثبت جنسية لفظه كالثلثا وثالثها ما لا يعرف فيه ذلك المعني
 وتثبت جنسية لفظه كالمشتري ورابعها ما لا يعرف فيه ذلك المعني ولم يثبت جنسية لفظه كالديبران
 والعيوق من لا يعرف معني العوق والديبران فيها هذا بطوله ودرهجه المبريد ليس اجناسا عليه
 ولا يبدل عليه كلامه وذلك انه قال ان كانت اللام في العلم احترمت مذهب الخليل لان الالف في اللام
 لا معني لها فيه ولا يفيدان التعريف بل يلحق بها للوصفية لاصلها فقط وكان مجردي عنها لا يعرف
 قال وان كانت اللام في الجنس لخرت مذهب ابي عمرو لان اللام اذن يفيد التعريف لان
 كالمجردي عنها فلي هذا مذهب المبريد في الجنس والصقور هنا اختيارا والرفع لان اللام لا يفيد التعريف
 وهذا كالتريخا فو نسب المصنف اليه **قوله** والمضاف للمضوية اي التابع المضافة وهي مقابلة
 قوله قبل وتوابع المبنى المفردة وليس في شئ الكافية تفيد المضافة بالمضوية ولا بد منه لان المضافة
 كما ذكرنا جانحة مجرى المفردة وذكر في شرح المفضل في نحو ايد الخوفنا وفي نحو اصباح
 يا ذا الضامر العنصر مع انهما مضافان علتين احدهما ان ضم اسم الاشارة لا يكون الا مفردة
 كما هي في باب الوصف فكانه قال يا ذا الرجل الضامر الصنف في الحقيقة مفردة والثانية ان
 اللام في الضامر والخوف اسم موصول مع صلة في حكم المفرد وان كان مضافا للمضاف كما قال
 الذي ضم ترعنه ولو كان الذي ضم ترعنه بغير حكمة لم يكن الا الرفع فكذا ما كان مثله وروى علنا
 في قولك يا ذا الخن الوجه فان الموصوف ليس باسم الاشارة ولا يكون الالف واللام موصولا الا في
 الفاعل او المفعول ويجوز رفع الوصف اتفاقا فلا وي ما قدمناه وموان المضاف للفظي وان
 كان مضارعا لكان لا يجري باسما جري المضاف في وجوب النصب بل انما يجري مجراه اذا كان مناديا في قوله

عند ذكر اي عندي اللام فيه مطلقا اي بغيره فكانا او كان متبوعهما مضميما اولا قوله والعلم الموصوف
 بان حكم الله حكم ان فماد كروا ما لب فليس مثلها ان اللام اي غير الذاء فيجر مجراها وجمان ولا وبن
 المنع لان التخفيف معها لفظا وخطا انما موكنة الاستعمال ولم يكثر استعماله في الشروط ان يكون
 العلم موصوفا بان متصلا بموصوفه احراز اعني نحو يا زيد الطرف بعسر و فانه لا يصح المنادي في مثله
 اذ مثله غير كثير الاستعمال فالشروط ان يجر وي كونه المنادي على احراز اعني نحو يا رجل عسر و وكونه
 موصوفا بان احراز اعني نحو يا زيد بن عمرو في الاء على ان ابن عسر و مبتدا وكونه ان متصلا كما ذكرنا
 وكونه مضافا الى العلم احراز اعني نحو يا زيد بن اخينا فاذا اجتمعت الشروط اختير في المنادي ولا يجز
 وقد ذهب بعضهم الى وجوبه وانما اختير في المنادي مع هذه الشروط لكثر وقوع المناديات جامع
 لها والكثر مناسبة للتخفيف فحذفوا لفظا بفتح وسقط ذلك كون الفتح حركة المستخفي في الاصل
 مفعولا وحذفوا خطا بحذف الف ابن وانه والكوفون يجوزون في المناديات العلم الموصوف بازا
 صفة منصوبة كانت نحو يا زيد المال وبعض البصرين يجوزون في المناديات المفردة المعرفة علما كان اولا
 اذا وقع موصوفا بان الواقع بين متفق اللفظ نحو يا عالم ابن العالم والعلم المصنف بان وانه الجامع
 للشرايط الاربعة في غيب المناد كحذف سونه وجوبا وحذف الف ان خطا ايضا نحو يا زيد بن
 عمرو وقوله جاربه جز فليس ينقله شاذ وان اختلف احدي الشرايط لم يحذف التنوين ولا الالف خطا
 والمعتبر في كل ما ذكرنا بالفظ ابن وابنه لا تنديتها وجمعها وتضميرها لانه لا يكثر استعمالها كذلك
 وكذا الاعتبار كون العلم الموصوف مفرد الا في المتبوع والمجرب ليس بعلمين وايضا لا يكثر استعمالها
قوله واذا نودي بالمعرف باللام قبلها بها ويا ايها الرجل ويا هذا الرجل والتزم رفع الرجل
 لانه المقصود وتوابعه لانها توابع معرب وقالوا يااه خاصة **اقول** لو دخل اللام المنادي
 فاما ان يبنى معها ومويعده تكون اللام معاقبة للتنوين ثم كما لتوين فمن ثم قل بنا الاسم معها كالحج
 واخواته والآن فاستكثر دخولها مطرد اي المنادي المبنى واما ان تحرب وهو ايضا بعيد حصول علمته
 البناء وهو وقوع المنادي موقع كاف الخطاب وكونه مثله في الافراد والتعريف وقال بعضهم انما
 لم يجمعوا بينهما كرامة اجتماع حرفي تعريف وفيه نظر لان اجتماع حرفين وفي احدهما من الفاعل ما في الآخر
 زيادة لا تستنكر كما في لعد والا ان على الحج في موضعها قالوا وليس الحمد واداء التعريفين المتضامير
 بل بل قولك يا هذا ويا عبدها ويا انت ويااه بالمتجمع اجتماع ادائي التعريف مع حصول الاستغناء بالحق
 وقال المبريد في الاعلام انها يمكن ثم يعرف بحرف الذاء ولا يتم ما قاله في اه ويا عبدها وقال الماني في اسم
 الاشارة ينكر ثم يحذف المناد الفاتحة الاشارة وهو لم يقل هذا اقبل اي ايندا ولا حاجة الى
 ما ارتكبا اذ لا منع من كون الشئ المعين واجما مقصودا بالنداء واي محذور في اجتماع مثل هذا التعريفين
 هذا ولما فصلوا الفصل بين حرف المناد واللام يشي طلبوا اسما مضميما عند الالف مضميما محبا
 بالوضع في الدلالة عليها الى شئ اخر يقع النداء في الظاهر على هذا الاسم المبهم احتياجا لمفصلة الذي
 هو اللام وذلك ان ضرورة المنادي ان يكون متميما للماتية وان يكون معلوم الذات فلا مضمي للحج
 ياش ويا موجود الا ان يثقلها عن ان الخطاب ما فيه شئ ما يكون في العقل الا انه يقع عليه اسم الشئ

والوجود وسلاجان وكلامنا في الحقيقة فوجد اللام المنصف الصفة المذكورة اما شرط قطع عن الاضافة
اذ هي مخصصة كواي رجل وامرأة والاشارة واما لفظ شي وبالعني شي فانها وان كانا مبهين لكن لم يوصفا
على ان يراد بهما بالتخصيص بخلاف اي وامرأة والاشارة فانها وضعا مبهين بشرط ازالة ايهما
بشيء اما في الاشارة في الاشارة الحية او بالوصف واما اي فاسم آخر بعد واما صير العنايب فانه
وضع مبهما مشروطا ازالة ايهما لكن ناقلة لا يما بعد وان تفوز ذلك فلا غلب ان يكون ذلك
متكررا كما في ربه رجلا واما نحو رايته زيدا فليس واما الموصوفان وان ازال ايهما ما بعد ككلمة
ثم نقول ان ايا المفعول عن الاضافة ارجح الى الوصف في الاشارة لانه كما ذكرنا وضع مبهما في ال
الاهام باسم بعد خلاف اسم الاشارة فانه قد زولا ايهما بالاشارة الحية فلم يبق الا بقصر على
يا هذا دون ايهما ومن نحو بعضهم في نعت يا هذا الرفع والنصب كما في يا زيد الطرف واجب
رفع نعتي وفضل بعضهم في وصف يا هذا فقال ان كان لسان الماهية نحو يا هذا الرجل وجب الرفع
لان غير متفق عنه والاحسان الرفع والنصب نحو يا هذا الطويل رفعا واما المان في الرجحان يكون
النصب والرفع في وصف اسم الاشارة واي قياسا على نحو يا زيد الطرف ولم يصب واما قطع اي
المتوصل به الى ان كذا اللام عن الاضافة فلا ذكرنا فضل الابهام وايضا لو لم يقع لكان منصوبا وكذا
ذو اللام الذي هو وصف فلم يكن النسبة نصد على كونه مقصودا بالبناء كما يمكن بل زوم الرفع وترك
وترك النصب وابدل ما التنبية من المضاف اليه لانه لم يكن مخلوفا مضافا اليه او خرج فنون قائم مقام
نحو يا ماعولا وليس هذا موضع التنوين وايضا التنوين يدل على مضاف اليه معلوم مقدر كما في قوله
نقالي ورفنا بعضهم فوق بعض وكلامنا والقصد من الابهام ومما التنبية ايضا من
البناء اذ البناء ايضا تنبيه ثم لكون اسم الاشارة اوضح من اي وصف في بعض المواضع نحو يا هذا
فيقتصر عليه واما ان يصل الى بناء اسم الاشارة ما تاتى به للخطاب في شي ففوق في اصل الرفع عن
الخطاب ولهذا في كروف الخطاب كما في باب في نحو في بعض الاماكن ان يدخل حرف نحو يا هذا
اي حرف البناء فضل بينهما اي لتساكنهما في الظاهر ثم قد يوصف هذا الوصف باسم الجنس نحو يا هذا
الرجل فلي هذا ليس نحو يا هذا الرجل لاجل بناء المعرفة باللام على او ما اليه المنصف بل لاجل بناء
اسم الاشارة بل ليل اقتصار على شي نحو يا هذا دون الوصف باسم الجنس وقال الاخفش في ايهما
الرجل اي موصول وذو اللام بعد جنس مبتدأ محذوف واجملة صلة اي واما وجب حذف مثلا المبتدأ
لنسبة التحفيف للنادي ولا سيما اذ ان عليه كلمتان اعني ايهما ووجه تفرقة بينهما بكونه في موضع اي
موصولة في غير هذا الموضع وتلد كونها موصولة كما في باب الموصولات في قوله كانت موصولة كانت
مضارة للمضاف فوجب نصبها واجواب انه اذا حذف من رسلتها فالغلب بنا واما على الضم كما
ياتي في الموصول في حرف البناء على هذا لانه يكون داخل على اسم مبهين على الضم فلم ينعى وان كان نصا
للمضاف كما في قوله يا هذا كذا ولا اكثر من على ان اللام وصف للاشارة في النداء في الابهام
د الامل معنى في تلك الذات المبهمة وهو الرجولية وهذا حد لنت كيمي ايهما على معنى متشعب
وقال بعضهم مع عطف بيان لعدم الاستفاق واجواب ان الاشتقاق ليس شرط في اللفظ كما في

بانه ولا يوصف اسم الاشارة الا باسم الجنس المعروف باللام كما في باب اللفظ اما اسم الجنس فلا يوصف
الذات على الماهية من غير اسمها والمحتاج اليه في نعت اسماء الاشارة بيان ما سميته المتار الى من خرج
نعتها من الصفات المشتقة لانه باخص بعض الماهيات نحو هذا العالم فتح هذا للاضغ واما النصف
باللام فلان تعيين الماهية حصل لفظ الجنس وتبين المفرد في اقسام علم في اسم الاشارة فلم يتولا
نطاق النعت والمنعوت مع انها كلمتان بمعنى فوكك الرجل له هو لان لفظ هذا لا يفيد لانتساب
المفرد الذي دل عليه الرجل وهذه الفايعة حصل خلام العهد فطر شدة احتياج المبهمة الى الصفة ثم
ثم لا يجوز الفضل بين نعت والمنعوت سريانا فلا يقول هذا اليوم الرجل كما يجوز في غير هذا
النوع ولا يجوز ايضا تفرقة صفات نحو يا مولاه الرجل والفرس والبقر والتموار في الرجل بل
الجنس الواحد صفلاي وهذا وكان القياس جواز نصبه ايضا كما في يا زيد الطرف لكن يهوى بالرفع
رفع على كونه مقصودا بالبناء وكانه باشره حرف البناء واما الظرف في يا زيد الطرف فليس مقصودا
بالبناء بل المقصود به زيد وقد ذكرنا الخلاف في نحو زيد قبيل قوله وتوابه اي التي هو رفع توابه
ان تابه تابع المنادي عندا لثمة مثل متبوع مطلقا اي كان تابع المنادي في موقعا او منصوبا كحل الابهام
على ظاهري اعراب التابع سواء كان المنادي اي وهذا او غيرهما تقول في غيرهما يا زيد الطويل
ذو الجمة اذ اجلته صفة للطويل وان جملته على زيد نصبت ورفعت الطويل في الجمة الا ان كان هذا الطويل
او زيد واما في ايهما التابع الذي يجر بعد وصفه لا يكون الا بالبناء لوصف اي لانه هو المنادي في الحقيقة
واي وصلة اليه فعلي هذا اذا كان ذلك التابع مضافا منصوبا فالواحد في نحو ايهما الرجل و
ولا يجوز يا ايها الرجل على عباده لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيجوز ان يكون عبدا صفلاي
ولا يجوز لانه لا يوصف الا بالبناء ويجوز يا هذا الرجل الحسن الوجه كما يجوز يا ايها الحسن الوجه وكذا
يجوز يا ايها الفاضل والحسن الوجه وان ابدل في وصف اي فاجل المبدل منه في حكم المجر الا ان يكون
المبدل مما يجوز كونه لاي اعني الجنس باللام فلا تقول يا ايها الرجل زيد وان لم يجعل المبدل منه
في حكم الطرح جان يا ايها الرجل زيد برقع زيد وسيجيء في باب البدل انه يجوز جعل المبدل منه في حكم
الطرح وتركه نحو يا عالم زيد بالضم ويا عالم زيد وزيدا بالرفع والنصب ولا يجوز يا ايها الرجل زيد
بضم زيد بل افرجهي لما تقدم ان التابع الذي بعد وصف اي لا يتبع اي واذا احتج بعد وصف
الامثلة قل سدغ دون وصفه فنقول يا هذا الرجل زيد وذو المال جلا على الوصف وزيد
وذا المال جلا على هذا واذا كان ذلك التابع عطف نسق مجر عن اللام لم يجز الا جعله على هذا نحو يا هذا
الرجل وذو الجمة لانك لو جعلته على الوصف كان وصفه لهذا او اسم الاشارة لا يوصف الا باللام
كقولنا في اي الجوز عطف المضاف لا رفعا ولا نصبا على المفرد الذي موصوفه للمنادي المصنوع نحو يا زيد
الطويل وذو الجمة اما النصب فلان المنصوب لا يعطف على المرفوع واما الرفع فلان نحو المعطوف
جواز قيام مقام المعطوف عليه ولا يجوز يا زيد ذو الجمة برقع ذو قال في سبق الى النصب عطف على
زيد واجاز المان في جلا على الطويل وبنه من كون المعطوف عليه كالمعطوف عليه في كل ما يجزى وبتبع
عليه الا يقرى اي هو لهم يا زيد والكانت ولا يجوز يا الجارث واجواب انه كان القياس مستباح نحو يا زيد

والحارث لكنه المناجاة لان المانع من نحو الحارث اجتماع با واللام لفظا ولم يجتمعا في زيد والحارث
فمثل ما بها الرجل من حيث انها اجتماع في الصورين فقد بر اللفظ لانها تواج معرب يوم الى
ان المعرب لا محل له اولى انه لا محل على محله وترك نظاما لغيره وفي الموضعين نظرا للاول فلان المضارفة ليه
اضافة غير محضة له محل لا عراب معكونه مع اللفظ نحو حسن الوجه ومودع الحاد ومضارب زيد وكذا
اضيف اليه المصدر واما الثاني فانه وان كان نظاما من كلام سيبويه منه المحل على موضع ما اضيف اليه كما
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر وان جاء في الظاهر ما توهم خلاف ذلك فهو ضمير لهما لا
كقوله مضارب زيد وحسنه وان المقدر من مضارب زيد كذا استخالفه النافع لظاهر عراب المتبوع المحل
الخصي لكنه يسكن بانفاقهم على جواز العطف على محله ان في نحو زيد منطلقا وهو ان يركب ان
الجملة غير المؤكدة اعني عموما مع خبره المقدر عطف على الجملة المؤكدة اعني ان مع اسمه وخبره ولا تقول
الاسم عطف على الاسم وكذا تقول في نحو قوله فان لم تحذف حرفا من ان واللام ودوم محله فكن على العود
وقولنا فلنا بالجمال ولا الجدل ان المنصور عطف على الجار والمجرور وقوله وان لم رفع الرجل كان
جوابا عن سوال مقدور وموانة كان صفة للمنادي المضموم فلم يجز كما في زيد النظر في قوله وتوابعه كما في
غير سوال وارجع على الجواب عن سوال الاول اي اذا كان موقفا بالنداء والمقصود بالنداء كما
المضموم فالوجه ان يجوز في توابعه ما جاز في توابع المضموم فضلا عن نحو الرجل في ايها الرجل كناية
اذا قيل لم رفعه قبل مولانا الذي المعنى الذي يشره حرف النداء لكونه مقصودا دون موصوفه فاذا قيل
فيجب ان يجوز في توابعه ما جاز في توابع المنادي المضموم قبل ليس نفس المنادي المضموم بل مثله
وقالوا بابه خاصة يعني لم يدخل حرف النداء في حمله ما فيه اللام اللفظية اه قيل المناجاة ذلك الاجتماع
في هذه اللام لزومها للكلمة فلا يقال لاه الا نادرا قال سمعها لاه الكمان وكونه بلا حرفة
فلا يجع بينهما الا قليلا قال معاد لانه ان يكون كظسة ولادمية ولا عقيله ررب اما الهم والصوق
والذي ربه فان لاهما الازمة لكن لم يت بلا حرفة الفاوا ما الناس فان اللام فيه بدل وعوض عن الفاوا
اناس لا يجتمعان الا في الشعر كقوله ان المنايا لطلعن على الاناس الامنياس الا انها ليست الازمة
اذ يقال في الشعر ناس قالوا واصل الازمة في المعنى مفعول والالامة العباداة وان نعم العين
اي عبد والاه المعنى مالوه اي عبود فالله الاصل في الاعلام الغالبة كالصعق كانه عام في كل صفة
ثم اخضع للعبود بالحق لانه اولى في قوله اي عبد وصار مع لام العهد عماله فكثرة استعمال هذه
اللفظة صارت تخفيفا عن غيرها اغلب من تركه وصار الالف واللام كالعوض عن الازمة لثقل اجتماعهما
ولا تقول اجتماعهما مختص حال الضرورة كما قلنا في الاناس وذلك انه قد يجي الازمة في الشعر
اورد ابو الفتح لا صغها في ان امية بن خلف كان من عبد الرحمن امية عبدا لاله فلما خفت
المهنة نقل حركتها الى ما قبلها كما سوا القياس وحذفت فصار الله ثم اسكنوا اللام الاولى و
ادغموها في الثانية ولابد يتم لو خفف نحو الامة بمعنى العباداة لان التخفيف مع عروضة على
كما اغلب في الله فكان اللامين لم يلقيا ولا اكثر في ياه قطع المهنة وذلك لا يذاع اول الامر
ان الالف واللام خرجا عما كانا عليه في الاصل وصار الحكي الكلمة حتى لا يستكره اجتماع ياء

منه

فلو كان

فلو كانا بقيا على اصلهما لفظ الهمزة في اللفظ اذ من اللام المعرب من وصل وحلى على الله
بالوصل على الاصل ويجوز سبويه ان يكون الله من لاه يليه لهما اي تستحقان في قطع مهنة ولتجمع اللام
وبان هذا اللفظ اخضع با شيئا لا يجوز في غيره كاختصاص مسماه تعالى وخواص في التهم وتالله والله
وهالله ذوالله محمورا في مقدرة السعة واما الله فلفظ الهمزة كما هي في باب التهم وهو قوله من اجلك التي
تمت قلبى وانما تجلته بالوصل عنى نداء ووجه جواز مع الشدة ولزوم اللام وقوله في الخلا مان فستر
اما ان حيا لشر الشدة وبعض الكوفيين يحذفون اللام مطلقا في لغة والميمان في الله عوض
عوض من يا اجربا بيا بيه وقال الفراء اصله بالله امنا بالخير فحذف كما حذف المهنة وليس وجه ذلك قول
اللهم لا توعم بالخير ومع بين والهم للمشرفة ضرورة قال في اذا ما احث الما اقوالا اللهم يا اللهم وقد راد
قال واعليك ان تقولوا كما صليت او تحت يا اللهم ما ارد علينا شيئا مسلما ولا يوصف الله بغير سبويه كما
لا يوصف لخواصه اعني الاسماء المختصة بالنداء نحو يا هاهنا ويا يمان ويا ملكان وقول وقد اجاز للمبرد
منه بمتزة يا الله وقد استشهد بقوله تعالى قل اللهم فاطر السموات والارض يا ذا الجلال والإكرام
الاربية بالاسماء المختصة بالنداء ما نفا من الوصف بل التمتع مفقود فيها **قوله** ولك في مثل ما تم تم
عدي الضم والنصب **قوله** يعني ينسب المنادي المكرر اذ اولى الثاني اسم محمورا بالاضافة فالتا
ولجب النصب ولك في الاول الضم والنصب قال ياتم تم عدي لا اياكم لا ليقتنم في سورة عمر ويا زيد زيد
اليعلات الزبيل نظا اول الليل عليك فانزل اما الضم في الاول فواجب لانه منادي مفرود معرفة فالما عطف
سان وهو البدل على ما ياتي في بابها واما نصب الاول فقال سيبويه ان تم الثاني مع ضم المضاف والمضاف اليه وهو
ما كيد لفظي يتم الاول وقد مر في توابع المنادي المبني ان التاكيد اللفظي في الضم حكم الاو وحركة حركته
اعرابية كانت او بنايية فاما في الاول فمرفوعا والتنوين للاضافة فذلك الثاني مع انه ليس بضاف وشبهه سبويه
باللام المحمور بين المضاف والمضاف اليه في الاكيد لتاكيد اللام للقدرة وانما هي تاكيد المضاف لفظا لانه
وبين المضاف اليه لا بعد المضاف اليه لئلا يستكره بقا الثاني بلا مضاف اليه ولا ينفرد معوض منه ولانما
على الضم وحاز الفضل به بينهما في السعة مع انه لا يجوز الفضل بين المضاف والمضاف اليه في الضرورة وقد
بالظرف خاصة في الغالب كما في باب الاضافة لانه لما كرر الاول لفظه وحركته بلا تنوين صارت كان الثاني
لاول وكان لا فضل هناك الا ترى ان يقول ان ان زيد قائم مع قولهم لا يفصل بين ان واسمها الا بالظرف و
قول لا ارجل في الدار مع ان الكرة المفصلة بينهما وبين التسمية ولجنة الرفع نحو قوله تعالى لا يفصل
فقال فلا والله لا يلقى لماني ولانما هم ابداء مع ان حرف الجز لا يدخل الا في الهمزة ويمكن ان يكون قوله
وصاليات كما توقعين من هذا فيكون في البيت دليل على سمية الكاف الثانية وقال المبرد
ان تم الاول مضاف الى الثاني مقدر يدل عليه هذا الظاهر ولم يبدل من المضاف التنوين كما بدلت
قوله تعالى كلامنا لان القرية الدالة على الجزوف موجودة بعد مثل المضاف اعني عدي الظاهر الذي
اضيف اليه تم الثاني مكان مضاف اليه الاول لم يحذف واذا اجاز حذف المضاف اليه في مثل مع اختلاف
المضافين نحو قوله بين ذراعين وجهه الاسد وقولهم نصف وربع درهم فهو مع انما اجوز لان كثرة
التكرار ادعى الى الاستكراه فهو عند المبرد مضاف ومضاف اليه بعد مما مثلها وعند سيبويه ليست

الماضي المضاف الى الياء ويريد ان يكون الالف الما تانما تليق هذا عند ان يصرح في حاله والى
على انها بدل من انهم لا يحتمون بهما وانما ابدلت ما بدلت لانها بدل في بعض المواضع على النسخ كان علامة
وتصايم والاب والهم مطبنا النسخ ودليل كونها للتالث اعلاهما في الوقف هاء وقال الكوفون
التالثاينث ويا الاضامه مقدره بعد ما ولو كان الهم كما قالوا النسخ بالين ويا امتي ايضا ونحو
حذف ياء الما المبدلة من الياء للترقيم فلزم مع ما قبلها نحو باب ويا ام علي باصلي يونس ليلا يلبس هذا
الاب والام بلايا والغراء يقف عليها بالياء لانها ليست للتالثاينث الحذف في ثلث وثبتت والاولى
الوقف بالياء لانها ما قبلها كما في ظه وعرفه بخلاف تاء احت وبتت من وقف عليها بالياء كتبتها تاء
ومن وقف بالياء كتبتها تاء لان من الحذف على الوقف وانما نفع هذه التاء لانها بدل عن ما تحركها القمه لى
حركت وقال الالف لى اصلها اب وياعت يا ابتا ويا امتا في حرف الالف وهو صحيح لان الالف ضعيف
لايسهل الحذف واما حذفت في انام وما انتم فتمثل للشغل الحاصل بالتركيب وقبلها اب وياعت انما
رفعا حذفت التاء ردت مفتوحة كما هي من حذفت من حذفت من حذفت من حذفت من حذفت من حذفت من حذفت
وهو اول من الاول وكسر التاء فيها اكثر لتناسب الكسرة للياء التي هي اصلها وحازنا ابنا ويا ابنا لانه
جمع بين عوضين بخلاف ابني ويا امتي فانه لا يجوز لانه جمع بين العوض والمعووض عنه **قوله** ويا ابن ام ويا ابن عم
خاصة مثل اب غلامي المضاف الى الياء اذا اضيف اليه المنادي فهو كما اضيف اليغير الالف والهم
والهم اذا اضيف اليها ان ابدت منادي فانه يجوز فيها تخفيف الياء قياسا بالحذف او اقلب الفا
كثرة الاستعمال بخلاف غيرهما فانه لم يكن استعمالها نحو اعلام اخي فلي من هذا يجوز فيها ما جاز في باب اعلامي
من الالف والهم ويريد ان عليه باطرا دفتح الهم نحو ابنا ويا ابن عم الجاء بالفتح عن الالف لزيادة
استعماله في تخفيفه اكثر من تخفيفه باعلام ولهذا كان حذف الياء فيها مع فتح الهم او كسرهما اكثر من حذف
نحو اعلامي **قوله** وترجم المنادي جازم وفي غيره ضرورة **اقول** انما اكثر الترقيم
في المنادي دون غيره لكثرة وكون المقصود في النداء هو المنادي له فقط صد مرتبة الفرج من النداء
الافضا الى المقصود حذفت آخره اعتبارا **قوله** وهو حذفت في آخره تخفيفا **اقول**
يصون الحذف للتخفيف ما لم يكن له موجب كما كان في باب قاض وعصا والالف حذفت لا بد منه من حذفت
ويقولون ايضا حذفت بلاعة وحذف الاعتباط مع انه لا بد في كل حذفت من تخفيف وهو العلة فحذف
اصطلاح منهم وهذا الذي ذكره ان كان حذفت من حذفت عن ترجم المنادي فان اردنا بالجد التام لجميع
قلنا من حذفت آخر الكلمة اعتبارا جواز اخرج من حذفت السنون والحركة وقفا لانها بعد آخر الكلمة
ويدخل فيه حذفت الباء والحرف الاخير من بعلبك لان الحذف صار آخر الكلمة بدلا من تعاقب الاعراب
وخرج منه حذفت الياء في نحو باعلام اذ المضاف اليه ليس آخر الكلمة الا ترى ان مورد الاعراب قبله
وخرج منه الحذف في باب عصا وقاض لان الحذف لا العلة الاعتباط وخرج ايضا حذفت لام حذفت لام
واجبر **قوله** وشروط لتر لا يكون مضافا ولا مستغنا ولا جملة ويكون اما علما رابعا اعل لم يرو
واما بتا ما بشر **اقول** شرط ترجم الما الى خمسة الهم منها عدمية متعينة ومن لم يتركب مضافا
والامضا عالما ونحو لا يكون مستغنا ولا لا يكون مضافا ولا لا يكون جملة والشروط الالف من غير متعينة بل موصولة

الماضي المضاف الى الياء ويريد ان يكون الالف الما تانما تليق هذا عند ان يصرح في حاله والى
على انها بدل من انهم لا يحتمون بهما وانما ابدلت ما بدلت لانها بدل في بعض المواضع على النسخ كان علامة
وتصايم والاب والهم مطبنا النسخ ودليل كونها للتالث اعلاهما في الوقف هاء وقال الكوفون
التالثاينث ويا الاضامه مقدره بعد ما ولو كان الهم كما قالوا النسخ بالين ويا امتي ايضا ونحو
حذف ياء الما المبدلة من الياء للترقيم فلزم مع ما قبلها نحو باب ويا ام علي باصلي يونس ليلا يلبس هذا
الاب والام بلايا والغراء يقف عليها بالياء لانها ليست للتالثاينث الحذف في ثلث وثبتت والاولى
الوقف بالياء لانها ما قبلها كما في ظه وعرفه بخلاف تاء احت وبتت من وقف عليها بالياء كتبتها تاء
ومن وقف بالياء كتبتها تاء لان من الحذف على الوقف وانما نفع هذه التاء لانها بدل عن ما تحركها القمه لى
حركت وقال الالف لى اصلها اب وياعت يا ابتا ويا امتا في حرف الالف وهو صحيح لان الالف ضعيف
لايسهل الحذف واما حذفت في انام وما انتم فتمثل للشغل الحاصل بالتركيب وقبلها اب وياعت انما
رفعا حذفت التاء ردت مفتوحة كما هي من حذفت من حذفت من حذفت من حذفت من حذفت من حذفت من حذفت
وهو اول من الاول وكسر التاء فيها اكثر لتناسب الكسرة للياء التي هي اصلها وحازنا ابنا ويا ابنا لانه
جمع بين عوضين بخلاف ابني ويا امتي فانه لا يجوز لانه جمع بين العوض والمعووض عنه **قوله** ويا ابن ام ويا ابن عم
خاصة مثل اب غلامي المضاف الى الياء اذا اضيف اليه المنادي فهو كما اضيف اليغير الالف والهم
والهم اذا اضيف اليها ان ابدت منادي فانه يجوز فيها تخفيف الياء قياسا بالحذف او اقلب الفا
كثرة الاستعمال بخلاف غيرهما فانه لم يكن استعمالها نحو اعلام اخي فلي من هذا يجوز فيها ما جاز في باب اعلامي
من الالف والهم ويريد ان عليه باطرا دفتح الهم نحو ابنا ويا ابن عم الجاء بالفتح عن الالف لزيادة
استعماله في تخفيفه اكثر من تخفيفه باعلام ولهذا كان حذف الياء فيها مع فتح الهم او كسرهما اكثر من حذف
نحو اعلامي **قوله** وترجم المنادي جازم وفي غيره ضرورة **اقول** انما اكثر الترقيم
في المنادي دون غيره لكثرة وكون المقصود في النداء هو المنادي له فقط صد مرتبة الفرج من النداء
الافضا الى المقصود حذفت آخره اعتبارا **قوله** وهو حذفت في آخره تخفيفا **اقول**
يصون الحذف للتخفيف ما لم يكن له موجب كما كان في باب قاض وعصا والالف حذفت لا بد منه من حذفت
ويقولون ايضا حذفت بلاعة وحذف الاعتباط مع انه لا بد في كل حذفت من تخفيف وهو العلة فحذف
اصطلاح منهم وهذا الذي ذكره ان كان حذفت من حذفت عن ترجم المنادي فان اردنا بالجد التام لجميع
قلنا من حذفت آخر الكلمة اعتبارا جواز اخرج من حذفت السنون والحركة وقفا لانها بعد آخر الكلمة
ويدخل فيه حذفت الباء والحرف الاخير من بعلبك لان الحذف صار آخر الكلمة بدلا من تعاقب الاعراب
وخرج منه حذفت الياء في نحو باعلام اذ المضاف اليه ليس آخر الكلمة الا ترى ان مورد الاعراب قبله
وخرج منه الحذف في باب عصا وقاض لان الحذف لا العلة الاعتباط وخرج ايضا حذفت لام حذفت لام
واجبر **قوله** وشروط لتر لا يكون مضافا ولا مستغنا ولا جملة ويكون اما علما رابعا اعل لم يرو
واما بتا ما بشر **اقول** شرط ترجم الما الى خمسة الهم منها عدمية متعينة ومن لم يتركب مضافا
والامضا عالما ونحو لا يكون مستغنا ولا لا يكون مضافا ولا لا يكون جملة والشروط الالف من غير متعينة بل موصولة

صحة التخفيف

الفرطين احدهما يكون على ما يعنى في الحرف والالف واللام يذكر المصنف مضارع المضاف
لان حكم حكم المضاف والمضاف يقبل ولا مند وبلا ان المندوب عنده ليس منادى كما مضى واحانا كقول
ترجم المضاف ونوع الحرف في آخر الالف الثاني نحو قوله حذوا حطمتكم بالعركم واذكروا واصربا والرم
بالغيب يذكر وقوله انا عرو ولا سدر وكل ابن حرة سددوه داعي مودة فيجب اي بال العكسة وابعرفة
وهو عند البصر ضرورة في غير المنادى كما في قول دي لولة ديار مية اذ في ساعدنا ولا في مثلها في غير
وقول المنفرد لله ما فضل الصوامير والما في عمر وحجاب وصده الاعنام وبعض العرب يرسم الجملة بحرف
عجزها نحو باط والفرء والاحسن ترجم الثلاثي المحرك الاوسط علما في حركة الاوسط كحرف الرابع
في زمان نحو جعل علما ونقل ان الحساب عن الكوفيين جواز ترجم الثلاثي علما سكن وسطه وتحو ترجم
غير المنادى للضرورة وان خلا من ما نعلمه على نقله بالاستقلال واستدل سيبويه بقوله الاصح
جاءكم راما واصح منكم شاسعة اما اي مامه وانما لم يحز ترجم المضاف على اخاره البصرة ولا ترجم الجملة
علين لانها اذا اسي بها براعي حال جرت ما قبل العلة في استقلال كل واحد من الجزئين باعرب على في بار الترتيب
فلما كان كل واحد من جزئيهما مستقلا من حيث اللفظ اي الاعراب لمراعاة حالهما قبل العلة والمجيء بعد الصلة
عرب واحد من جزئيهما معنى الاستقلال لا العبداه وتباط شرا من حيث المعنى كزيد وروعي اللفظ والمعنى
لم يكن الحرف في الاول نظرا الى المعنى اذ ليس باحر الآخر ولم يمكن حذف الثاني ولا حذف آخر الثاني نظرا الى اللفظ
فامتنع الترجمة فيها بالكلية ويجوز ان يعلا متاع ترجم المضاف والمضاف اليه ان المضاف اليه لم يمنع بالمضا
امتراجا تاما بحيث يصح حذفه باسمه او حذف آخره بدليل ان اعراب المضاف باق والاعراب لا يكون في
آخر الكلمة ولم يكن ايضا منفصلا عن المضاف بحيث يصح حذف آخر المضاف للترجم بدليل حذف السين
المضاف منفصلا عن لفظ الاعراب على المضاف كما كان في ترجم احد هما والمضارع المضاف حكم المضاف
وانما لم يرغ المستغاث المحرور باللام لعلم ظهور اثر الندافيه من نصب او البناء فلم يورد عليه الترجمة الذي
سوم من خصائص النداء وهذه العلة تطرد في ترك ترجم للمضاف والجملة علين وامتنع الترجمة في المستغاث الذي
في آخره زيادة المدة لان الزيادة بنا في الحرف وكذا المندوب لان الالف في زيادة مرة في آخره لاظهار
التعجب وتشهير المندوب وغير المندوب قليل **قوله** ويكون اما علما رائدا انما اشتط العلمية في الترجمة ككرة
نداء العلم فناسبه التخفيف بالترجم مع انه لشهيرة فيما اتبع منه دليل على ما اتبع وانما اشتط في العلم زيادة
على الثلاثة لانهم كرهوا نقص الاسم نقصا قياسا مطرد اعراقا بلية العرب اي عن الثلاثي بلا علة طامة
موصفة بخلاف يروم فان النقص فيه وان كان بلا علة لكنه قليل غير قياس والشذوذ لا يعيبه وكلا في نحو
عم وشج وعصافاة وان كان قياسا لكنه لعلة ظامرة لجمية الى الحرف فان قلت المنادى الذي يرسم والاسماء
المبنيه يكون على اقل من كلمة احرف نحو من وما قلت البناء فيه عارض فهو في حكم العرب وضمه مشبه بالرفع
علما بينما قبل واذ لم يكن علما موصوفا بالزيادة على كلمة فالشرط كونه تاء تانيته نحو شاة وثله فانه يرسم وان
لم يكن علما ولا رايا على الثلاثة وذلك لان وضع التاعلي الزوار كما في باب لا ينصرف فيكفيه اذ في مقتضى السقوط
فيكف اذا وقع موقفا يكره سقوط الحرف الاصل اعني آخر المنادى وانما سال عنها في نحو ياله وثاة بعد
على حرفين لان بقاوه كذلك ليس جل الترجمة بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن كلمة اذا التاء كحرف اخري لكن

امتزجت بما قبلها بحيث صارت معتقبة الاخرى فالأخرى كما قيل في المثل قبل النكاح كرس غايه وقيل
الغاسر كضمير ولو اعتبر بان سدا التام سلام الكلمة يكون معتقبة الاعراب قلنا لما كان بناوه
على عدم لزوم لم يكرر بما يصير له حال العلمية بعد والدليل على عدم لزوم حذفه في فتح السلام نحو
عقبات وتقديره في نحو الدار والشمس وليس لاني التانيته هذه الأحوال قال سيبويه كل اسم في آخر
ياء فان حذف الياء منه في كلام العرب أكثر سواء كان الاسم مع اليائنة او أكثر وسواء كان الاسم علما او لا
ولعله الترجمة فيه عويل آخر غير المترجم منه في بعض المواضع معاملة المترجم اعني فتح الدار كما في قوله كل من لهم يا
ايته بالسب ويلقي قاسم بطي الكواكب فصار في المنادى المترجم وجهان ضم المانوفتح ثم اعلم ان الذين
يحذفون المانوفع الاكثرون كما قلنا اذا وقعوا الحقوا اخرها فيقولون في باطل يلطمه وقليل ما تقع
بكون الحاء وذلك لانهم يحقون ما السكت بخبرها ليست حركة آخره اعلى بيده ولا مشبهة بها نحو وقر
وانه وجهه وان لم يكن هناك في الوصل حرف تنقلب هاء في الوقف فلحاقه لما كان هناك ما في الاصل او
وعسى عن هاء في الشراف الاطلاق نحو قوله في قبل الفرق يا ضباغا ولا يكره وقف مثل الوداعا
والايرم في ضرورة منادى لم يستوف الشروط الا ما شذخا بصاح ومع شذوذها فالوجه في ترجمه
كلمة استعماله وليس اطرف كرى منه لان الكرى ذكر الكروان وقال المبرد مومم كروان والامورة
الها قال مع ما ذكرنا من الجملة الصحيح وكجوز وصف المترجم الاغندا الغراء وابن المراح قال فقالوا تسال
يا نزي نرحم فقلت لم اني خليف صدا وكانها رايها الوصف من تمام الوصف ككفره دال اعلى من
فاذا ترجم الكلمة تحذف شي من حروفها لا يناد عليها شي من الحروف فلي هذا اللمت عند من يحجب بالترجم
قوله فان كان في آخره زيادتان في حكم الواحدة كما في مور وان او حرف صحيح قبله وهو
اكثر من اربعة حرفا وان كان مكررا حرف الالف الاخير وان كان مجردا كحرف واحد **اقول** فيم ما
حذف للترجم تلك اقسام وهو احرافان او كلمة او حرف واحد في حرفين في موضعين احدهما اذا كان
في آخر الكلمة زيادتان في حكم الواحدة معنيتهما زيادتا معانيهما معاني واحد لان كل واحدة من مسلمان
وكذا من مسلمون معني آخر فلما زيدتا معانيهما معانيهما وهاتان الزيادتان سبب اقسام زيادتا التثنية نحو
زيدان ويضربان علمان وزيادتا جمع المذكور السالم نحو مسلمون ويسلمون علمين وزيادتا جمع الموءنث السالم نحو
مسلمات وزيادتا نحو مروان وعمان وندان وخراسان وياه النسب وما اشبهها نحو كوفي ورومي وكوفي
وزيادتا الفا التانيث كعمراء وعمرة الاثاق مع الالف التي قبلها كما في جرباء وعلماء **قوله** كما ساء هذا اذا
جئنا ما فعلنا من الواسمة اي الحسن على ما هو بذهب سيبويه لا افصا لانه اسم على ما هو بذهب غيره لان
يكون اذن من باب عماد لا من باب عماء وقد جي في التصريف نحو الفرقيين فيه وترجمتها **قوله** او حرف صحيح
كان عليه ان يقول حرف صحيح غير التانيث قبله زيادة وذلك انه لا يحذف في نحو عفرناه وسعلاة الالاسيا
وصلها وذلك لكونها كلمة واحدة وان كان على حرف فالتثنية وكذا اذا كانت المدة غير زائدة لم يحذف
كما في ستميه وتتمتع ونقل عن الاخفش حوا حذف المدة الاصلية ايضا والشهور خلافه ويعني المدة الفا
او واو او ياء ساكنة ما قبلها من الحركة من جنسها فلا يحذف من الحروف الا الواو والياء المتحركين في نحو
كهور ومشرق لخصتها بالحركة وتقوم بهما ولا يحذفها ايضا اذ لم يكن ما قبلها من جنسها سواء كان الالف

تحتسب ورتبون تحتان بحرف اوله يكون له كسبي وقيط وذلك لمشارتها اذن الحرف في العجوة
لغة المدنها وانما حذفت الحرفان منها لان كان الاول حذف المدا رايد لكن لما لم يكن آخره والتختم
الاخر بحرفه فلما حذفت الاخير صار مقترفا فبقية في الصقوط ولوقال الحرف حرفان فيما قبل آخر حرف
مد وهو اكثر من اربعة اعم نحو عمار ولكنه حصل هذا التفصيل لئلا يتخالف على الحرف في الصنفين كما
ذكرنا في قوله وهو اكثر من اربعة احرف انما اشترط هذا لئلا يتخالف على حرفين والفرق بين حرفين
المد ايضا في نحو سعيد وعمود وعماد لكن لا وجه كما في نحو عمار وسبكر ومنصور قوله وهو اكثر من
اربع احرف قيد في قوله احرف صحيح قبله لغة الا في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو بلدان ودان يكون
وقلون ودي برحمة زيادته للترجم لان نفا الكلمة على حرفين في ليس لاجل الترجمة بل قبله كانت
في نحو تبة وشاه وذهب الجرمي الى منع حرف احرفين في نحو بلدان ودي والاول او في المناسا
زيادتا يكون لانهما غير ثابتا الواحد فكأنه ليس مع المدرك السالم فكانه مثلثا وقد اجاز الفراء حذف الهمزة
دون الالف في نحو جمر والمشتهور حذف الزيادة بين معا وبعضهم يجوز زيادتها مفتوحة الهمزة قبل
علي دي الياني نحو قولهم كلني لم يائمة ماصب والوجه المنع لان اختصاص دي الياء بذلك لما ذكرنا من
وقوع الترجمة في فعله غير المرغم في معاملة المرغم ولا لذلك ذوالالف وبعض الكوفيين يمنع من ترجم
الموت بالهمزة على لغة الضم لئلا يلتبس بالمدرك وكذلك لا يجوز بعضهم لمثل ترجم المنى ومع المونال على لغة
الضم لئلا يلتبس بالمدرك فلا يجوز ترجم المدرك لم مطلقا وكذا لا يجوز ترجم المنوب مطلقا نحو
ربذي اذ لو ضم لا يلتبس بنفا المسوب اليه ولو كسر لا يلتبس بالضاف اليه الياء واما ما منع سيبويه من
ترجم نحو قايم وقاعدة غير علم على لغة الضم لان لم يذكر يشبه به واما اذا كان على نحو علم ايضا اذ
لا يذكر له اذن من لفظه فيلتنس به قال المصنف الظاهر جواز الضم في نحو قايم علما كان اوله اقوالا
ان اللبس فيما قال سيبويه اغلب واكثر لكونه غير علم بخلاف ما ذكره غيره لان جميعه مشروط بالعلمية و
اشتهار الهمزة بعلمه بما يزيل اللبس في الغالب ثم الحق ان كل موضع قامت فيه قرينة تزيل اللبس جاز ترجم
جميع ما ذكر على الضم كان اوله والاولا والفرق الحرف الالف في الامم الذي قبل آخره ساكن نحو
مرفق وسبط على لغة الحروف لئلا يشبه الحرف نحوهم واجل وهو ضعيف لان معنى الحروف ان
الحروف كالمفوض والكوفون كحرفون في نحو لايابا ويرد لايابا الحرف الالف اعني الالف في الياء
التي فيها لزيادة الجمع والبص بوزن حروف الحرف الالف الالف لخصر الما قبله بحركة من الحرف **قوله**
وان كان في كسب الهم الاخير لما اريد حذف شيمه وكان موضع اتصال الكلمتين كالمفضل و
الكلمات كعظمين متصلين عندهما قبل للفك من مفاصل المتصل بعضها ببعض لانه قريب العهد
بالالتصام بسبب التركيب العارض حذف الجزء الاخير كما اذا رجت نحو عشرين قلت يا خمسة اقبل
وفي الوقف قلب النافها في اللغتين والاحكام كما انك لو سميت رجلا بسلمتين قلت في الوقف
سله بالهاء لان الياء نظرت لفظا ولا يوقف على نا التانيث الا في بعض اللغات قالوا اذا رجت
اشاعش واثنا عشرة واثني عشر والثنى عشرة حذف عشر مع الالف والياء لان عشر من النون المحذوفة
فكانت ثم اثنا واثني ومن ثم لا يضاف اثنا عشر كما يضاف ثلثة عشر واخواتها كما في باب التركيب

قال المصنف في نظر من جهة ان التاني اسم باب في الالف من معا قبله في حرف الالف في حرفها للفتون
مع الفتون **قوله** وان كان غير ذلك اي احذف منه وهو ذو زيادتين في حكم الواحدة ودون حرفه في الياء
قبله لغة زايدة وغيرها حذف منه كلمة وموالمركب **قوله** وهو في حكم الثابت على الاكثر فيقال يا جار
وايثم ويكرو ووقد جعل سائر اياه فيقال يا جار ويائي ويكر **قوله** اي الحروف المترجم في حكم
ما ثبت فيبقى الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترجمة عليها كان عليه وكان التباس ان يكون جعل يائي بعد الترجمة
اسما براسه موالاكثر لان المعلوم من استقرار كلامهم ان الحروف في لغة موجبة قياسية كما في مضافا وقول
في حكم الثابت فلما بقي ما قبل الحروف من الحرف على حركته وان الحروف لاهلة موجبة قياسية كان
لم ينع بالامس فلما صار ما قبل الحروف في نحو جعل ويرودم مستقب الاعراب وذلك لانهم لو صدروا
كونه كالثابت لم يحذف لاهلة موجبة لكن لما كان الترجمة لاهلة قياسية مطردة فربده من الاحباب
لطلبهم التخفيف في النداء باقيا ما يمكن حتى فعلوا بالضاف اليه المتكلم الذي فيه اذ في مثل كونه في صورة
المفوض ما رأيت في نحو بازيد بن عمرو وهو المشهور من فتح الضم وذلك لما قد تماشى ان النداء ليس مقصودا
بالدلالة بل هو لتبسيه الخطاب ليصيح اليه في بعض من الكلام المنادي له صار حذف الترجمة مطردا
كالواجب فصول المترجم في اغلب معاملة نحو عصا وقاض مما الحروف في مطرد واجب ومن جعلها
براسه نظرا اليه وان كان قياسا مطردا الكنة ليس بواجب فاذا كان الحروف ونوي الثبوت لم يسمي
بفتح الا في مواضع بعضها مختلف في بعضها متفق عليه فيها اسم ازال الترجمة سبب حذفه في الياء
قال الجمهور في نحو علون وقاضون على هذه اللغة باعلى ويا قاضي برجع الالف والياء لانه زال في
اللفظ ان كن الاخير الذي حذفه وقال المصنف لوقال المصنف ونعم قال لوقيل يا اعل ويا قاض
في هذه اللغة لم يعد لان الساكن الاخير كالثابت لفظا ولاطراف في رة الالف والياء في اللغة القليلة
اي لغة الضم لوقال ان كن لفظا وتقل برا ومنه اسم يبقى بعد الحذف منه حرفا اصل السكون كان
موضوعا في ذلك الحروف وقيل الف نحو اسما ترجم الهمزة وكسرها والكبر اكثر وهو يثبت سيبويه يتبع
الحرف ان كن ما قبله من الفتح والالف فيقول يا اسما بالفتح لانه التقرب كمال في فتح الاخير ابتعا
لما قبله كما في قوله ودي ولد لم يلد وولد ابنان وقولهم انطلق وتخفيف انطلق انه لما تصرف فيه بعد
الترجم يصم راء على نية الاستقلال شبه الفصل الذي هو الاصل في التصرف نحو بالفتح لانه لا زال الالف
دون الكسرا ابتعا لما قبله كما اتبع في الفصل وصيامة لمن الكسرا ما كن نحو لم يلد وانطلق ولم يصان
بالفتح على الوجه المختار وغير سوية في نحو اسما في الكسرا ايضا لساكنين على حاله على هذه اللغة
اي الكسرية كما مرقق والهاء الحروف الالف والياء في اسما مع الالف قبله وان كل المدغم
في ارب بناء على اصله في فرق فاما اذ لم يكن المدغم اصلي السكون فانه يرد الى اصل حركته ان لم
سكن ان اتفاقا منهم بقوله في المسححات يا تحات وفي زياد يارا وفي مضار اسم مفعول يا ميضار
وان لم يلزم سكتان فالنحة يقولون ان كن على سكونه اذ المدغم فيه كالثابت والفرق بين يرد الساكن
الي اصل حركته لانه لا يري كما ذكرنا سكون الحرف الاخير في الترجمة فيقول يا محمدا كرا والياء
سكون العاقب وفتح العبر في معرة ولا يحذف الحرف ان كن في نحو ضل لانه قادر على انما سكون

الاصح من كل ذلك ان يرد الى اصله من حيث اذ لم يكن للسكان اصل في الحكة والادب
اليه الغرام من رد اللدغم الى اصل الحكة فتناسل من الجهور في قولهم يا اوصى يا اهل يا اهل في المسمى
بفاضون واعلون الا ان الفارس يعرفونها بان الياء في قاصي اصلا في الثبوت في بعض المواضع نحو
رايت قاصيا وقاصيه بخلاف الكثرة في حرفه لم يثبت في موضع من المواضع ومنها نحو ثود فان نحو
الجهور جعل الحزوف معوي الثبوت بعد حذف الدال فقط معقول بالواو لان الواو في القلاد
ليس آخر الكلمة ومنع الضامن ذلك لان الظاهر آخر الكلمة وقبلها ضمة وهذا كما قيل في برسيم
مرفق على يد الحزوف انه لا يجوز ان يحرف الساكن لثبات الحرف قال فاذا فصلت جعل حرف الحزوف
ثود في حكم الثابت حذفت الواو ايضا بناء على ذهب من نحو نايغ وياسع وعم في ترجم عمود وسعيد
كاسي واذا جعل المرفق اسما براسه ضم ما قبل الحزوف لظان ان كان صحيحا او في حكم نحو ليحار ويا مرويا
قري في حارث ووروه وقرية وتقد بران كان ياكسورا ما قبلها او القاصي ويا مشرا في قاصيه
ومشرا وان كان واوا بعد ضمة كما في قلنوه وثود ابدت الواو يا والضمة كسرة نحو يا قلنس ويا
شي وفي الكثرة قلت بالثو ويا قلنولان لم يات في كلام العرب اسم متمكن آخره واو قبلها ضمة الا في
الواو يا والضمة كسرة نحو التصاري والادني لما في التصريف في باب الاعلال والمنادي في حكم الممكن
لحرف ضياء وان كان ما قبل الحزوف يا او واوا بعد ضمة قلبتها الفاقول في علمان ونزوان اعل ويا
بر وفي الكثرة يا اعل ويا ترو لا تلك اذا نوبت الحزوف لم يوارنا الفعل نقلت الى تحت قلب الفاخلاوة
اذ المتوه كالحج في التصريف انشا الله تعالى وان كان واوا او يا بعد لف زيادة قلبت ممة نحو يا
شقا ويا حرلة في شقاوة وحرارة وفي الكثرة يا شعا ويا خراي لان مثل هذا الواو والياء المتأخريان
الفاء ممة اذا تطرفا كالحج في التصريف وان كان ما قبل الحزوف ثا في الكلمة وهو حرف لين فان
عرفت ما قبل الاصول ردة اما كان كاشاة في ترجم ثاة اوفاء كما تقول في ترجم شيه ودويه
ماوش ويا ودي برد العين الى سكنها عند الاضخض وياوش ويا ودي باقيا حركة العين عند سوا كما
يجي في باب اللب فان الاضخض يقول وشخ وسيبوه وشوي وان لم يعرف ثالث الاصول
ضعف النايح اللين كما يقول بالاء في المسمى بلاء وان لم يكن الثاني في حرف لين لم يرد الحزوف
كما يقول يا ثيب ويا عدي في ثيه وعدي كل ذلك لان المنادي المضموم حكم للمعربات كما هو ولا يجي في
المعربات اسم تايه حرف لين ليل يسقط ذلك اللين مع التثنية للثنتين فيسبق المعرب على حرف واحد
وان ادب منه اللغة اي اعل الى قلب ما لا يكون متقلبا كما في حلمان وحبلو في قلند ك
المبرد انما لا يجوز اذن لانها يودي الى كون الف فعلى متقلبا عن يا او واو ولم يعهد الا للثابت
غير متقلبة عن شي وقياس قول الاضخض جوارضا لانه يكون اذن محقا محذوف الدال واما الياء الي
فاجازها وان لم يثبت فعلا قال لان مناشي عن ض وليس ينس وكذا ذكر المبرد عن المانية في كلام
ادي الاستقلال في ابي وزن لا يطير له انه لا يرجم الاعلية الحزوف وذلك نحو طيلسان على لغة
كسر اللام وفرزدق وقذمعل وسعود وهندل وعتقوان واجازنا السيامي ترجم مجها على لغة
الاستقلال فظرا الى ان المتل ليست باصلية الا ترى انه كوزا قاقا ان تقول في منصور على لغة

الاستقلال يا مضم وفي ضم يا حضم مع الهمزة في لغة من يقول يا طيلسان ويا مرويا ويا قديم
ويا سبي ويا هندل ويا عفي قالوا واذا رجت عن ابي علي اعل قلبت الواو عن الالف
لصحة لان همزة اذن ليست متقلبة عن الف الثالث بل هي متقلبة عن الواو والمتقلبة عن الهمزة المتقلبة عن
الف الثالث فصدا لتا ينفه والاولي ان لا يفرق نظرا الى اصل قولهم **قوله** وقد استعملوا
الالف في المذوب وهو المنفج عليه يا او واوا واختص بوا وحكم في الاعراب والناحك المنادي وكذا
زيادة الالف في آخره **قوله** مثلا بناء منه على ان المذوب عن المنادي وقد ذكرنا ما عليه والاول
قوله المنفج عليه دخل في المجرور نحو تعجت علي زيد فلما قال يا او واوا وحكم في الاعراب والناحك المنادي وكذا
كالاعتناء والتعجب والندبة لا يستعمل في الاخرى النداء المشهورا عنى كما ذكرنا في اخواننا لانهما
نصرفت ودخلت في جمع انواعه وقد اهل المصنف باصل من المذوب وهو المنفج منه نحو واخر يا ووا
ويلا وواشورا وموله واخص بوا يعني اخص لفظ المذوب بالندبة بسبب لفظ واوا في اذن مختص بالندبة
ويا زيد مشترك بين المذوب والندبة وقبله فتعمل في النداء المحض **قوله** وحكم في الاعراب والناحك المنادي
فيقال وا زيد واعبد الله واطاع العاجل اذا كان معروفا معينا وكذا تواجب كقوام المنادي على الفصل
المذكور وذلك لانه من ابي الاصل لغة معنى الندبة وقال المصنف بنا على شبه اعني ان المذوب عن المنادي
ان المذوب مخصوص بالفتح عليه كما ان المنادي مخصوص بالنداء فتعمل لفظ المنادي في المذوب كسرا كما
في معنى اخصوص وكثيرا ما يحمل العرب بابا على باب آخر مع اختلافهما لا شرا كما في امر عام كقولهم في باب
الاختصاص اما انا فاضل كذا ايها الرجل فاستعمل في صورة النداء لمشاركة له في معنى الاختصاص
كالحج **قوله** وكذا زيادة الالف في آخره اي لك الحاق الالف آخر المذوب ويجوز ان لا يلحقه سواء كان مع يا او واوا
وقال الالاند ليس يجب الحاقه مع يا ليل يلبس بالنداء المحض والاولي ان قال اذ قد قرينة حال الندبة
كسرا كما في يا ايض والواجب الا في قولهم يا عمر يا علي بلا الحاق ويجوز الكوفون لا تغنى
بالفتح عن الف الندبة نحو يا زيد ووا زيد ولم يثبت وقد يفتق هذا الالف المنادي عن المذوب قال ابن
السلج تقول في نداء البعيد يا زيدا وهاك في غاية البعد ومنه قولهم يا سناء في المنادي غير المصروف به
قوله فان حذفت اللبس قلت واعلامك واعلامك **قوله** آخر الكلمة لا في المرفق
يكون ساكنا او تحركا والمحرك اما ان يكون حركة اعرايه او لا والمعرب بالحركات لا يلحق الالف ونقل
الاعراب نحو وا ضرب الرجل في المسمى بوزب الرجل وكذا وا ضربت الرجل وواعلام الرجل **قوله**
حوزا ناع المدة للحركات قياسا على لغة الاسكار نحو وا ضرب الرجل وواعبد الملك ولم يثبت واما
الحركة الاعرابية لاجل مة الندبة دون من لا تشارك فيها اكثر منه في الواو والحركات الاعرابية لاجل
الندبة دون من لا تشارك لان الندبة من مواضع من الصوت اعلاما بالمصيبة واجازها فيها الالف دون
الواو والياء لان المدة فيها اكثر منه في الواو والياء فلا يقلب الالف واوا او يا في الاضخض كما في وام
الاسكار فلا يطلب ما انا فليس اصل هذه ان يكون بلا ف بالحروف الصلة فيه سواء والضراء ان تقول
الاولي ان الحاق الالف بالحركات الاعرابية ما يمكن هذا وان لم يكن الحركة اعرابية ولم يبق الحاق الالف
اللبس كما في قطام وصرام وحيث اعلاما مشهورة فالجود الالف لانه في الاصل في لغة كذا ذكرنا

فلا يظن الا لللسان وقد انزل الله في وصفه من جنس ولا يبين حركة البنا للزبون
قال سيبويه ويقول في الالف والباء والظلام يعني ما سقط منه بالاضافة يارباه وياغلاما فيفتح الكسرة كما
فتحت الضمة في ان ياء قلت ولو اخترنا منها اتياع المدة للحركة عن الاعرابية كان اول حصول اللبس قلب
الالف ياء بعد نون التثنية التي بعد الالف اكثر من سلاستها في ان يارباه اكثر من واربانا في التثنية
التي بعد الالف واما التي بعد الالف فالالف هو الوجه نحو قوله والحجج من الشاه مسداه وان كانت الحركة
غير اعرابية وادى الالف الى اللبس ابتهاج من جنسها افعالها نحو وعلمايكه في غلام الخاطبة ليل
يلبس بظلام الخاطب وواضحة في المسئلة ليل يلبس بهت ولا يجوز في النداء المحض ياغلامك لا في حالة
خطاب المضاف والمضاف اليه في حالة واحدة واما المندوب فلما لم يكن مخاطبا في حقيقة فصح عليه
جاز واعلاما والمساكن لا تخلو ان يكون سوتا او الفا او وا او يا او يم مع او غيرها
فالنون بحرف الساكنين نحو واعلام زياره وانا حرفت مع مة المدة دون مة الانكار لان
اصل المندوب المنادي الذي هو محل التخفيف واجاز الفراء في المنون المندوب ثلثة اوجه
احد ما فتح الالف المدة والثاني ضمها للساكنين واتباع المندوب ما قبلها نحو واعلام
زيد ساء على من ذهب في جواز اتباع مة المدة للحركات الاعرابية والثالث كسرها للساكنين
واتباع المدة لكسرتها كما في مة الانكار وما ذكرناه اولاهو المشهور المستعمل وان كان الالف
الالف المدة عند النخوة نحو واطلاء واعلاما كما ان حرف اول الساكنين اذا كان ملاما في
كحفي في التصريف وقال المصنف بلا استغنى بها عن الف المدة وان كان او وا او يا فان كانت الحركة
فيها مقدرة حركتها بالفتح نحو يا قاضيه ويا واما ويا يارباه ويا يمدوا واما اذا نبت يا غلام
بكون اليا وكذا تقول عند سيبويه يا غلامية لان اصلها الفم عنده وجاز المندوب يا غلاما بحرف
الياء للساكنين ولم يذكر سقوطها في المضاف الى المضاف اليه نحو واطلاء واطلاء في الالف
والفتحة فيهما وحرف سقوطها في اجتماع الساكنين قال المصنف احرف ليس بوجه قال نحو واطلاء
اوجه اما لان اصلها السكون فيمن قال بذلك فلا يربط عليها مة اخري كحفي واما لان السكون
فيه كالاصلي بل قولك واصطفاه ولا يرد الالف الى اصلها استغناء بها عن الف المدة خلا
الف التثنية فانك تقلب لها الف المقصور نحو مصطفيان وذلك لزوم الف التثنية في المتن
بخلاف مة المدة فانها لا يلزم المندوب اما قوله اصلها السكون فقد تقدم ان ذلك مختلف
واما قوله السكون العارض فيه كالاصلي فنقول ذلك في الالف لكونها كالف المدة في الصورة
فجاز ان يفتح عنها كما ذهبت اليه واما الياء فلا تقولك يا قاضيه في باقضي وان لم يكن للواو والياء
اصل في الحركة فان كانتا متينين اي ما قبلها من الحركة من جنسها نحو واعلاما ووا غلاما و
واضربوا واخري اذا سميت فانه تكفي بما فيها من المدع عن الف المدة لكونها مما اصلها خلا
مدنحو باقضي فان اصل مة اليا الحركة والالف المدة ليست لانه المندوب كما ذكرنا فقلنا
به مع انه ليس في آخر المندوب نحو وارباه فكيف اذا كان في آخره ملاما وان لم يكونا متينين
بالف المدة بعد ما ان شئت نحو واطلاء واطلاء لياه واما مع الالف فلا ياتي بعد ما الف المدة

لما يلبس المندوب بالمشي نحو واعلاما وكذا في الواو والياء والواو والياء والياء والياء
للاستغناء كحفي في المضمرات مرد بالمد المدة واستغنى بها عن الف المدة كالقينا وعلما وعلما
واما الف المدة قبلنا واما الواو والياء والياء والياء والياء والياء والياء والياء والياء
المستعملين وسبويه حرك نحو واقنسرناه اذ لا منع وقال الكوفيون المستعملين السلام المذكور ان اعني
بالحروف الجوز ندرته كالجوز تثنيتها وجمع وان اعربته بحركات وجعلت النون حنق الاعراب
ولا ينادون من ان يلزم الياء كحفي في باب الاعلام جاز ندرته نحو واربانا واقنسرناه وكل يلزم
على من سبهم انك اذا سميت بالمشي واعربته بالحركات وان ندرته بالالف جاز ندرته ولا فلا وليس في
اذ لا مناسبة بين المدة وبين التثنية وجمع حتى تمنع فيما امتنع فيه ويقول في المسميات عشرين
سبويه واثني عشره بالالف في ثني لانه غير مضاف وعشره مضاف للنون فكانت واثنان
وقال الكوفيون واثني عشره بالياء تشبها بالمضاف لان نون المشي لا يسقط الالف في الاضافة فكما
مضاف واجاز ابن كيت في الوهمين قوله **وله** وكذا الهاء في الوقف **اقول** يعني ان
الحاق هاء السكت بعد زيادة المدة واما كان او يا او الفاجان في الوقف لا واجب وبعضهم
يوجبها مع الالف ليل يلبس المندوب بالمضاف اليه المسك المقلوبة الف نحو يا غلاما وبنح
ان لا يحجب عند هذا القايلع ولا يحجب في كحفي في الفرق بين المدة والنداء وليس قال بوجه لان
الالف المقلوبة عن المدة المندوب فلا يحجبها الهاء في الوقف كما قال اللسان اذ حصل مع الهاء ايضا
والفارق سوا القرينة واما الحقوا هذه الهاء بانا حرف المدة ولا يسمي الالف خطاها فاذا جرت
بها ساكنة تبيئت كما تبين بها الحركة في غلامية على ما في باب من التصريف وهذه الهاء بحرف
وصلوا وربما تبتت في في الشعر اما كسورة الساكنين او مضمومة بعد الالف والواو تشبه بها
الضيم الواقعة بعد ما وبعضهم يفتحها بعد الالف لمناسبة الالف قبلها وابتات في الموصول
لاجرء الوصل مجري الوقف قال يام حاه بحار حاه والكوفيون يفتنونها وقفا وصلوا في الشعر وعين
قوله ولا يندب الا المروف فلا يقال وارجلاه وامتنع واربنا لظرفها خلا فالهون **اقول**
مندا الذي ذكر في المنع عليه اما المتوقع منه مقول وامصبتها وليست بحرفة وعني بالمرور المشهور
علما كان اوله لو كان على غير مشهور لم يندب وكذا عني من المعارف فلا يقال واهذه واما ذلك
لتحصيل عذر المندوب في المدة لانه اذا كان المندوب مشهورا لا يلزم النارب في المدة عليه ولو لم يكن علما
وكان المنع عليه مشهورا بذلك الاسم جاز ندرته تقول يا ضار ياربانا اذا كان زيد رجلا عظيما وقد ندرته
المنع عليه واشتهر به وكذا يلحسنا وجهه في المشهور بذلك فضا بظ المندوب ان يكون مشهورا
مشهورا سواء كان تعرفه قبل المدة او عرف المدة مقولا وان قلعه باب خبره وامن حفره زياره
لاشتهار الرجلين بذلك وموضع المدة آخر المضاف اليه وان كان المندوب في الحقيقة هو المضاف
نحو امير المؤمنين والمندوب سوا امير لانك لما اردت ندية المضاف الى المؤمنين فلو اختلفت
المضاف لا تفك من المضاف اليه فالحققتها بالمضاف اليه والمراد المضاف كما تقول ح راني وان لم يكن
فلكت الران بل الحجب فقط وكذا تقول في المضارع للمضاف واطاها جللاه وكذا بحقها آخر الصلة

تحووا من حذرهم زناه وكذا قال بونين والكرتون الكاحفها آخر الصفة لا آخر الموصوف نحو
وارتد الظنياه وقال الخليل وسسويه بل الحفها آخر الموصوف نحو وارزاده الظريف لان اتصال الموصوف
بصفته لفظا اقل من اتصال المضاف بالمضاف اليه والموصول بصلته وليوش ان يقول انه متصل
على الجملة لفظا وانما له بها في المعنى ثم من اتصال الموصول بصلته والمضاف بالمضاف اليه وان كان
في اللفظ انقص وذلك لانه يطلق اسم الصفة على موصوفها ولا يطلق اسم المضاف اليه على المضاف
ولا الصلة على موصوفها وحكي بونين ان رجلا ضاع له قرحان فقال واجمعتي السائسياه واجمعتي
الهدج وحكي الكوفيون وارجل اسماؤه وقد استشهد الكوفيون بهذا على جوان نده عن المعروف
وهو ثاب عند البصرين وحكي الاندلسيين الكوفيين انهم ربما نزلوا المذروب في الوصل نحو وارزاد
يا هذا **قوله** ويجوز حذف النداء اجمع الجنس والاشارة والمستغاث والمذروب نحو خوف
اعرض وايمها الرجل وشذ اصعب ليل وافند مخنوق واطرق كروي **اقول** يعني بالجنس
ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كما رجل اولم يتعرف كما رجلا وسواء كان مفردا او مضافا
او مضارعا نحو يا غلام فاضل ويا حسن الوجه ويا ضاربا زيدا فقدت هذه الثلاثة واحدا بعينه
اولا ولما لا يخبر من النكرة لان حذف النسيبه انما تستغني عنه اذا كان المنادي مقبلا عليك سلبها
لما تقول له ولا يكون هذا الا في المعرفة لانها مقصودة فصلتها وانما لا يخبر من المعرفة المتعريف بحرف
النداء اذ هي اذ حرف تعرف وعرف التعريف لا يحذف ما يعرف بها حتى لا يظن بقاؤه على اصل النكرة
الانري ان لام التعريف لا يذف ما عرف بها وحرف النداء اوليها بعد الحذف اذ هي مبيدة مع
التعريف التنبيه والخطاب وكان ينبغي ان لا يحذف من اي ايضا اذ هو ايضا جنس متعرف بالنداء
لان المقصود بالنداء لما كان وصفه كما تقدم وهو معرفه قبل النداء باللام جار حذفه الا ترى انه
لا يجوز حذف من هذا من غير ان تصف هذا الذي اللام كما لا يجوز حذف من هذا فثبت ان
الاعتبار في حذف حرف النداء من اي بوصفه نحو ايها الرجل او بوصفه وصفه نحو ايها الرجل
انما يحذف حرف النداء عند البصرين مع ام الاشارة وان كان متعريف قبل النداء لما ذكرنا قبل ان موضوع
في الاصل لما يشار اليه المخاطب وبين كون الاسم متشازا اليه وكونه منادى اي مخاطبا ساقط ظاهره
فلما اخرج في النداء عن ذلك الاصل وجعل مخاطبا احتيج اليه علامة ظاهرة على تعيينه وجعل على طبا
ومحرف النداء والكوفيون جوزوا حذف الحرف من اسم الاشارة اعتبارا بانكونه معرفه قبل النداء
واستشهادا بقوله تعالى ثم انهم هولاء وليس في الآية دليل لان هولاء خبر مبتدأ كما هي في الحروف وتنفق
على هذا من المعارف التي يجوز حذف الحرف منها العلم والمضاف اليه اي معرفه كانت والموصولات
اما المضمرات فيشذ نداءها نحو ايتها واناك بقوله في الموصولات من لا يزال محسنا اجسنا الي
ومن قال في ضبط ما حذف منه الحرف انه يحذف عملا بوصفه اي يلزمه جواز حذفه في باعلام جمل
ويلجئ من زيد مع تنكيههما وذلك عملا بجوز وانما جاز حذفه من المستغاث والتعجب منه و
المذروب اما المتعجب به فلما لفته في تنبيهه باظهار حرف التنبيه لكون المستغاث له اخر صفة
واما المتعجب منه والمذروب فلانها منادى بان مجازا ولا يقصد فيها حقيقة التنبيه والافتعال كما في

النداء المحض فلما نقل عن النداء الي معنى آخر مع بقا معنى النداء فيها نحو والنداء تظن علم النداء
تنبيهها على حقيقة المقولين مما منها ولم يكن المصنف لفظه انه في الاصل في منه الحرف ومعنى التنبيه
لا يحذف الحرف منه الا مع ابدال الميمين منه في آخر نحو الكرم وذلك لان حوافه اللام ان يتوصل الي النداء
بأي او يسم الاشارة فلما حذفت الموصلة مع هذه اللفظة لكثره نداءها لم يحذف الحرف لئلا يلبس
اجمافا **قوله** اصعب ليل اي ادخل في الصباح وصريحها قالت ام جذيب زوجة امر القيس بهما به وكان
مركبا ويقال انه سألها عن سبب تفرقه عن له فقالت انك غسل الصدر بخفيف العجن مره الا راقه بطي
الرافاه **قوله** اطرق كروي ربه يصيدون بها الكروي يقولون اطرق كروي ان النعام في القرى ما ان اربنا
كروي فيسكن ويطلق حتى يصاد وهذه مثل ربه الصنع خاوي ام عامر والمعنى ان النعام الذي هو اكبر
مثل قدام صيد وعمل بوجه الي القرى فلا تحل ايضا ومثله ذلك قولهم افند مخنوق قاله شخص وقع في الليل
على سلك من سلك وهو نائم مستلق مخنوق وقال افند مخنوق فقال له سليلك الليل طويل وانت مقراى اسفن
من ان اعتنا لك فقيم استجارك في الامر صعبه سليلك فضرط فقال سليلك اضربا وانت الاعمى اود همت
امثالا **قوله** وقذف النادي لقيام القرينة نحو الايا اسجدوا **اقول** المنادي مفعول
به في حذفه اذا قامت قرينة دالة عليه وسائر المفعولات قد يحذف نسيما كما تقدم **قوله** الايا اسجدوا
الاعلى انها حرف تنبيه ويا حرف نداء اي يا قوم اسجدوا ومن قرأ الاي اسجدوا لبشيد اللام فان باصدة
للضارع ادغمت نونها في لام لا ويجوز فاضراع سقط نونه في الضب اي فهو لا يستدون لا اسجدوا
ولا زايدة او يقول ان لا يسجدوا ببدل من السبيل اي فصلهم عن السبيل ويجوز ان يكون بدل من قوله اعلم
فلا يكون لا زايدة اي من ينهم الشيطان ان لا يسجدوا هذا واعلم انه قد جاء اسم الاستعجال في غنى النداء
ومع قد وقلة وليس قل تخيم فلان واللام نحو في الذكر الا فلا الاعلى هذه الغراء كما تقدم من تجوزة نحو بايم
في باعاد ولو كان ترجم فلا تفضل في الموت باعلان الحرف بالقلان ومن ذلك ما يكثر ان ويايلا مان ويايوان
اي يا كرم ويا ليم ويا نائم وكذا ما يكثر ان اي كرم وكذا كل ما هو على مفضلان نحو شخص بالنداء والغالب في
السبب ومن لا يبينه المختصة بالنداء كل ما هو على مفضل في سبب المذكور وفعال في سبب الموت نحو حجت وكرم
وخياث وكعاء وفعال هذه قياسية عند سيبويه كما اني بمعنى الامر من اللاتي وكذا فعل في ذكرها **قوله**
سماعي وربما اضطر الشاعر الى استعمال بعض الاسماء غير منادى كقوله في حجة امك فلانا عن قن وقال الطوق
ما اطوق ثم اوى الي يدي تعبدت لكع ولم يسمع من الاسماء المختصة بالنداء موصوفا وعاصله النداء با
الخصصا من وذلك ان ثباتي بآي ويجوز مجراه في النداء من ضمير والمجبه التنبيه في مقام المضاف اليه ووصف
اي يذوي اللام وذلك بمن ضمير الحكم الخاص كانا واني والمثا لكيفه نحو نحن وانا لغرض بيان اختصاص
ط لولدك الضمير من بين امثاله بما نسب اليه وهو ما في معرض التقلخ نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل
اي انا اخص من بين الرجال باكرام الضيف او في معرض التصاغ نحو انا المسكين ايها الرجل اي محصا
بالسكنة من بين الرجال او الجرح بيان المقصود بذلك الضمير لا للافتكار ولا للتصاغ نحو انا ادخل
ايها الرجل ونحن نقرا ايها القوم فكل هذا في صورة النداء وليس به المراد بصفة اي هو اذ علمه
الحكم السابق لا مخاطب وانما يقل من باب النداء الي باب الاختصاص لمشاركة معنوية بين البابين

يكون

انما الباب ايضا مختص بالظن من بين ما ينظر في باب الاختصاص اظهر حرف النداء اي لانه
لم يجر في معنى النداء لا يفتقر الى ما يند ولا يحتاج الى ما يفتقر منه والمذروب فكنه استعمال عمل النداء
الحالي من معناه بالكيفية وحال ظاهري ووصف من ضم الاول ولزوم رفع الثاني كما هي في النداء لكن
مجموع نحو ايها الرجل في باب الاختصاص في محل النصب لوقوعه في الحال اي مختصا من بين الرجال وهذا
ما قيل في نحو سوا ائت ام قدرت ان ائت ام قدرت وان كان في الظاهر جملة متعطفة على علم الالان في الحقيقة
الالان بقدر مبتدأ عطفي عليه اسم آخر اي سوا قياك وقعودك كما يجي في حرف العطف وقد تعوم مقام
اي المذكور اسم منصوب دال على المراد من الضمير المذكور كما يعرف باللام نحو نحن العرب افرى للذال او
مضاف نحو قوله صلح انا معاشر الانبياء فساكنك اي لم يله كلام وفوقه نحو ان فلان كذا ، وربما كان المنصوب
علما قال ساعيا يكسف الضباب قال ابو عمرو وان العرب نصبت في الاختصاص اربعة شيئا معشر
واك واهل وبنو قال اباي صفة لا مفعول له شك ان الاربعة المذكورة اكثر استعمالا في باب الاختصاص
ولكن ليس الاختصاص محصورا فيها قال المصنف المرفوع باللام ليس منقولاً عن النداء لان المنادي
لا يكون اذلام ونحوها ايها الرجل منقول عنه قطعاً والمضاف بحمل الالان ان يكون منقولاً عن
المنادي ونصبه ما المقدره كما في ايها الرجل وان ينصب بفعل مقدر كعني واخصر وامرح قال
النقل خلاف الاصل فالاولي ان ينصب انتصاب نحو العرب هذا الكلام والاولي ان يقال ان جميع
منقول عن النداء وانتصاب انتصاب المنادي اجزا لباب الاختصاص مجري واحدا ثم يقول كمن
جوزوا النصب ودخول اللام في نحو نحن العرب لانه ليس منادى حقيقة ولانه لا يظهر في باب الاختصاص
حرف النداء المكره معجامة للام وقد ياتي الاختصاص الذي باللام والاضافة بعد ضمير الخطاب
نحو سبحانه الله العظيم ويك اهل الرحمة اوسل قالوا وان كان الاختصاص باللام والاضافة بعد
الغائب نحو مرت به الفاسق او بعد الظاهر نحو الحمد لله الحميد او كان المختص منك اقل من هذا
الباب بل هو منصوب اما على المدح نحو الحمد لله الحميد او اللوم نحو وامرته بحالة الخطب او التي تم
نحو قوله لنا يوم وللكر وان يوم يطيب البايسات ولا يطيب وقوله ويوي الي نسوة عطل وشعثا
مر اضيع مثل السعالي فعمل لا نظير وهو اعني واخصر في الجمع او امرح واظم واتم مع كل ضمير مثلا
ما قيل ولو قيل في الجمع بالقل من النداء لم يبعد لان في جميع معني الاختصاص فيكون قد اجزينا
هذا الباب مجري واحدا وكما ينصب على اللام ما هو المراد بما قبله نحو قوله تعالى وامرته بحالة الخطب
ينصب عليه ما يشبهه في اللفظ شي ما قبله كقوله لحي الله حرما كهدا رشا رقت وجهه كلاب ها رشيه فان بان
وقال افارع عرف لا احاول غيري ما وجه فرود يسع من حادع واعلم انه ليس لك في قولك يا ايها
الرجل وعمل الله الملمين ان جعل الملمين صفة للرجل وعمل الله لا يفتقر الى اعرابها فهو مثل قولك
اصبع ماسرا ناك واح اخوك الصالحين فاما ان ينصب على المدح او يرفع عليه ايها الملمان واغني
الصالحين كما هي في باب النعت واما اذا قلت يا زيد و عمر والطويلين او الطويلان فما صفتان
لا تفارق الموصوفين اعرابا وبنوا ، واذا قلت يا هؤلاء وزيدا الطوان لم يكن الطوال وصفا بل
بيان لانه لا يفصل بين اتم الاشارة وصفته كما هي وعلى الجملة كل اسم في معنى الوصف ويمتعه كونه و

خاريا على الموصوف للمانع لفظي يرفع او ينصب على المدح او اللوم او الترم ان كان بمعنى من هذه المعاني
والا فوقع خلف بيان لان فيه شرحا وبيانا كما لو وصف **قوله** الثالث ما اعز عمالي في شرايعة من
وهي كل اسم بعد فعل او شبهه مشتغل عنه ضمير او متعلقه لوسط عليه هو او مناسبه لتصبه
نحو زيد اضربه وزيد امرت به وزيد امرت غلاما وزيدا حيدت عليه ينصب فعل يضرب ما بعد
اي ضربت وجاوزت واهنت ولايت **قوله** انا واجب اضار الفضل من اهل المنز
كالعوض من الناصب ولم يوت به الا عند تقدير الناصب لتضيقه فاطها ان الفعل يفتي عن نفسه في حكم
الناصب من الحكم الراجع في قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك كما ذكرنا في باب الفاعل وهذا عند
الكسائي والقرائ ليس ما ناصبه مضمير بل الناصب عندهما للاسم لفظا المتاخر عنه اما الذات اذ هي المعنى
واللفظ بتسليط عليه نحو زيد اضربه فضررت عامل في زيد كما انه عامل في ضميره واما الغيبة ان اخل احد
تسليطه على الفاعل ما دل عليه ذلك الظاهر وسد مسد كما في زيد مرت به وعمر واضرت اخاه فاعمل
في زيد هو فوقك مرت به لسد مسد جاوزت وفي عمر واضرت غلاما لسد مسد اهنت وليس
الاسم في الموضعين فعل ضمير ناصب عندهما وانما جاز عندهما ان جعل الفعل الطالِب للمفعول واحدا في ذلك
المفعول وفي ضمير معا في حاله واحدا في ضمير المعنى هو الظاهر فيكون فائدة تسليطه على ضمير
بعد تسليطه على الظاهر المعتمد بالكد ايقاع الفعل عليه ولو قيل على وجهها ان المتصت بعد الفعل
الظاهر او شبهه سواء كان ضميرا او متعلقا فهو بدل الكل من المنصوب المتقدم لكان قولنا والضامين في زيد
ضربه بدل من زيد وكذا الجار والمجرور في زيد مرت به اذ المعنى زيد اجازته وكذا اخاه في قولك
ضربت اخاه بدل من زيد على حرف المضاف من زيد اي متعلق زيد ضربت اخاه وكذا في قولك زيد اضرت
عمر او زيدان وزيدا قيس وعمر واخاه بقدر ملابس زيد ضربت و ملابس زيد لغت ثم بيت الملابس بقولك
عمر واخي ذان فلانه ملابس زيد يكون مضمرا وباني دار زيد ويقولك عمر واخاه فانه ملابس زيد يكون مطلقا
هو اخو زيد وان كانت الملابس في الصورين حميد كما هي في مذهب البصريين ايضا واخبار البصريون
كون المنصوب محمولا لفعل مقدر يفسر ما بعده قياسا على المرفوع في نحو ان امره هلك مع انه قد يرب
شاذ منه لان المرفوع في مثله مبتدأ لا فاعل كما تقدم في باب الفاعل ولا يجوز للكوفي ان يرتكب ان
ارتفاع امر بهلك الموحى كما ان تكب في هذا الباب ان انتصاب الاسم هذا المتلخ من الفعل اتفاق
من جميع النحاة لا يرفع ما قبله **قوله** كلام بعد فعل احترا عن نحو زيد ابوك ولا يرد بقوله بعد فعل
ان يلبس الفعل متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذي بعده نحو زيد اعرضه وزيد
انتضار **قوله** او شبهه لتسليط نحو زيد انا صار به او انا محبوس عليه ونحوي شبه الفعل اسمي الفاعل
والمفعول اما المصدر فلا يكون مفسرا في هذا الباب لان ما لا ينصب نفسه لوسط لا يفسر كما هي
ومضوب المصدر لا يتقدم عليه وكذا الصفة المشبهة لا ينصب قبلها وشبهه الفعل لما يفسر اذا
لم يصدر الاسم بحرف لان للفعل اما اذا كان مصدرا به فلا يكون المفسرا فضلا عما في الرفع
او الناصب نحو زيد قام وان زيد اضربه ولا بد لشبه الفعل مما يفتي عليه اما قبل الاسم الحروف ونحو زيد
هذا صار بها او جعل نحو زيد انت محبوس عليه وزيدا صار به عمرو وكذا حرف الاستفهام وحرف النفي

تخاريفاً من اسم العرمان ويزيداً صان به التكرار والاضافة من اسم المجرود والمتعلق لا
لفظاً ولا محلاً فلا يجوز زيداً صان العرمان كما يجوز زيداً يضرب العرمان **قوله** مشتغل عن ضمير أي مشتغل
العامل في ذلك الاسم المقدم بالعمل بالضمير لوجه اليه أي لما يعمل في الاسم للتقدم بسبب العمل في ضمير ولو لا
لعمله وهو احتراز عن نحو زيداً ضربت فإنه ليس من هذا الباب لأن عاظم ظاهر وهو الفعل المجرود عن
نحو زيداً قام أيضاً لأن الفعل لا يرفع في قوله حتى يقال اشتغل عنه بضمير فظهر أن قوله
بعد لو سلط عليه هو أو مناسبه لنصبه غير محتاج اليه مع قوله مشتغل عنه بضمير لأن معناه كما ذكرنا
أنه لو عمل بالضمير لكان ذلك المقدم والفعل لا يرفع ما قبله لما تقررت مكانه فلم يبق إلا نصبه في مشتغل
بضمير مشتغل عن نصبه بضمير أي لو سلط عليه ولم يشتغل بضمير لنصبه **قوله** أو متعلق أي مشتغل
بضمير أو بما يتعلق بذلك الضمير والتعلق يكون من وجوه كثيرة نحو قوله مضافاً إلى ذلك الضمير نحو
زيداً ضربت عملاً ومنه نحو زيداً ضربت عمراً وإضافة لأن الفعل مشتغل بذلك المضاف لكن بواسطة
العطف أو موصوفاً للعامل ذلك الضمير أو موصولاً له نحو زيداً ضربت رجلاً محباً وزيداً ضربت اللذبة
أو ما عطف عليه موصوفاً عامل الضمير أو موصولاً نحو زيداً ضربت عمراً ورجلاً يضربه وزيداً ضربت عمراً
والذي يضربه وغير ذلك من التعلقات وقوله وكلاهما أصح ليقولونه صحيحاً بل طالبا للحجج
فما اشتغل بالفعل في نفس الضمير إذ التقدير يعلقون كلاهما وضابط التعلق أن يكون ضمير المنصوب
بالفعل وليس الشرط أن يكون الضمير منصوباً لفظاً أو محلاً كما ظن بعضهم نظراً إلى نحو زيداً ضربته أو
مرت به أو أنضربه بل الشرط انصابه لفظاً أو محلاً وانصابت تعلقه كذلك لا يرى أنك تقول
هذا ضربت من ملكه أو مرت من ملكه والضمير مرفوع والمعنى ضربت مملوكها ومرت بمملوكها ويجوز
بقوله مشتغل عنه بضمير ويقوله لو سلط عليه هو أو مناسبه لنصبه عن أن توسط بين الاسم والفعل
كلمة واجبة التصديق كأنها نحو زيداً ضربته وعمراً وسكتت به وأما ان المفتوحة فإنه وإن لم يجب
تصديقها لكن لا يعمل بها فيما قبلها لكونها حرفاً موصولاً ومن الواجب تصديقها كما نحو زيداً
ضربته وجرها لاستخدام نحو زيداً ضربته واضربته وكذا العرض نحو زيداً ضربته وجرها والتخصيص
نحو زيداً ضربته أو لا أو لولا أو لو وكذا اللزوم نحو زيداً ضربته ولام الابتداء نحو زيد
لعمري يضربه وكذا ما وإن من جملة حروف النفي نحو زيداً ضربته بخلاف لم ولن ولا يجوز عمراً وضربه
ولا اضربه ولن اضربه إذا العامل مخطأها قال وقد أصبحت أم الحمار دعي علياً ديناً كالم اصنع بروي
يرفع كله ونصبه أما لتفصيل ذلك فيها لكونها تقيضة سوف التي تخطأها العامل نحو زيداً سوف
اضرب وألم فلا متراً جها بالفعل بنفس معناه إلى الماضي حتى صارت كشيء وأما لفكرتها في الكلام
حتى أتبع بين الحروف ومعمولة فكذلك بل ما لا واريد أن لا يخرج ومع هذا كله فالرفع بالابتداء في الاسم
الواقع قبل هذه الحروف الثلاثة راجح نظراً إلى كونها اللغز الذي صمد الكلام كصبي بما يفسر معني
الكلام أكثر من رجحانه عند تجر الفعل عنها نحو زيداً ضربته ومن الواجب تصديقها حرف الشرط
نحو زيداً ان ضربته يضربك وزيداً لو ضربته يضربك وكذا زيداً ان قام اضربه لأنه لا يعمل بالشرط ولا
أجزاء فيما قبل أداة الشرط كما هو مذهب البصريين على ما في باب ما والكوفيين فيجوزون تقدم معمول

أجزاء على أداة الشرط نحو زيداً ان قام اضرب وأما معمول الشرط فاجاز الكسائي دون الفعل نحو زيداً
ان ضرب يضربك ومنها الأسماء التي فيها معنى الاستفهام أو الشرط نحو همدان من يضربها اضربه أو أيكم
يضربها واحتراز به أيضاً عن الاسم الذي بعد فعل التعجب لأنه لا يتصرف في معموله بالتقدم عليه نحو زيد
ما أحسنه أو أحسن به وكذا أفضل التفضيل نحو زيداً ان أنت أكرم عليه أم عمرو وكذا المضاف إليه لأنه
لا يعمل فيما قبل المضاف فيجوز الرفع في نحو زيداً جرحت تضره يموت وكذا اسم الفعل لأنه لا يعمل فيما قبله على
مذهب البصريين نحو زيداً هامة وكذا الصلة والصفة إذ لا يعملان في الموصول والموصوف لأن الصلة
والصفة مع الموصول والموصوف في تأويل اسم مفرد فلو عملما فيها كان كل واحد منهما مع مفعولها
المقدم عليها كلاً ما فالرفع إذن واجب في اسم اضرب جرح على أن أيما موصول وكذلك قولك جرح رجل أخته
كريم وكذا لا يعمل الصلة والصفة فيما قبل الموصول والموصوف فيجوز الرفع في زيداً ان تصبه حسي وزيداً
ضربه موقوف وإنما لم يقل فيما قبلها كمنه لوقوع الموصول حيث لا يمكن وقوع العامل وكذا لم يعمل المضاف
إليه فيما قبل المضاف وكذلك جواب القسم لا يعمل فيما قبل القسم فيجوز الرفع في زيداً والله لا اضربه لأن القسم
الصلد لتأثيره في الكلام وكذا لا يعمل فيما قبلها فيجوز الرفع في زيداً اعطيتك كذا وكذلك
لما ذكرنا في باب الفاعل أن ما بعد الأفعال من حيث الحقيقة من جملة مستأنفة لكن صيرت المحل في صورة
جملة فصيلاً للاختصار فاقصر على عمل ما قبله لا فيما يليه فقط ولم يجوز عمله فيما بعد ذلك على الأصح كما ذكرنا
فكيف يصح أن يعمل ما بعد ما قبلها ومثل هذا العمل فيما هو جملة واحدة على الحقيقة خلاف الأصل لأن
الأصل في العامل أن يتقدم على معموله وكذا احتراز به عن اسم بعد فعل مستند إلى ضمير مستقل يلزم إليه
نحو زيداً ظننته منطلقاً والريان فلنا من مطلقين لأنه لا يجوز في هذا الاسم إلا الرفع على الابتداء **قوله**
أنك لو سلط عليه الفعل الموحى وقلت زيداً اظن منطلقاً بمن لأن المفعول المقدم على الفعل
لا يفسر الضمير المستند إليه ذلك الفعل إلا إذا كان الضمير منفصلاً فلا يقال زيداً اضرب على أن الضمير
عائد إلى زيد ويجوز ذلك في المنفصل نحو زيداً لم يضرب إلا هو وإنما لم يجز إلا في الرفع نحو زيداً اضرب ولا
العكس أعني كون الفاعل مفسراً للمفعول إذا كان ضميراً متصلاً نحو ضربه زيداً على أن زيداً يفسر للضمير
المقدم لأن القياس أن لا يكون الخالف المصنوي بين المفسر والمفسر هو الفاعل المتهور حتى يكون
تفسيره ظاهراً ونحو فاعل الخالف المفعول وتغييرهما هو المشهور فلهذا لم يجز زيداً
اعطيته على أن الضمير لزيد وأن المعنى اعطيته نفسه لأن المشهور تغيير المفعولين في مثله
لما لم يكن المفعول الأول في باب ظن من المفعول حقيقة بل المفعول في المعنى هو مصدر المفعول
الثاني مضافاً إلى الأول كما في باب نحو حار نحو ظنه زيداً وما والضمير لزيد وكان قياس هذا أن
يجوز أيضاً نحو زيداً اظن منطلقاً وظن مستنداً إلى ضمير زيداً لكنه كره احتياج الفاعل لذلك إلى أن يتقدم
ما هو في صورة المفعول مع تأخره رتبة وأما نحو ضرب زيداً سيده وما ضرب زيداً الأعمى فالاحتياج
إلى تقدم المفعول ليس لذات الفاعل بل هو للضمير المضاف إليه ولأجل ذلك لا يثبت قبله وأما إذا كان
كل واحد من الفاعل والمفعول ضميراً منفصلاً فيجوز قول في الفاعل زيداً لم يضرب إلا هو وفي المفعول
أياه ضرب زيداً لأن المنفصل من حيث انفصاله واستقلاله صار كالاسم الظاهر حتى جاز فيه الرفع نحو

في المصراعين كما ضربت جمع بين ضميري الفاعل والمفعول الواحد ومثله لا يضرب إلا ما كان
ولا يجوز مثله في المتصلين هذا وقد جوز بعضهم نحو غلام هند ضربت على قلة والضمير هندا ليس
نفس الفعل بل المفسر نحو التي ضربت زيدا ضرب اي ضرب زيدا التي ضربته وهو كما لا يخفى
كانت قلت ضاربه زيد ضرب ومنع الفراء المسلمين وينبغي جوز تفسيري ما اضيف اليه
المفعول المقدم للفاعل في نحو غلام هند ضربت ان يجوز تفسيري ما اضيف اليه الفاعل للمفعول
ايضا نحو ضربها غلام هند لا للمضاف اليه لجزء المضاف فيكون مفعول قربة التقدم كما كان
معه قربة التخيير في ضرب غلام زيد والذي اري انه لا يفسر الفاعل للمفعول كما كان متصلا
وكذا العكس كما ذكرنا في كتابنا لا يفسر ما اضيف اليه الفاعل للمفعول فلا يجوز ضربها غلام
وكذا لا يفسر ما اضيف اليه المفعول للفاعل فلا يجوز غلام هند ضربت كما اختار الفراء اذا السماع في
المسلمين مفعول والقياس ايضا يرد في المانع لا يجوز احتياجه للتفسير في نفس المفعول
فلا يحتاج له الى دليله ايضا وكذا المفعول لا يجوز احتياجه للتفسير في نفس الفاعل فكذلك الى دليله
اما نحو ضرب زيد سيده وضرب زيد سيده فانه لا يخلو عن احتياج للتفسير الى نفس الآخر
فلا يستنكر وكذا كثر بقوله مثقل عنه وبقوله لوسلط عليه لنبضه عابده واولا الحظف و
فياه وغيره من حروف العطف وكذا فاء السببية الواقعة موقعها فان ما بعد هذه الحروف
لا يعمل فيما قبلها لانها لا يعمل في ان ما بعدها من ذبول ما قبلها فكنه وقبح مفعول ما بعدها
قبلها اذ ينكسر الامر اذن اي يكون شي ما قبلها من ذبول ما بعدها واما نحو قوله تعالى اذا جاء
الي قول السبع فانا على ما بعد الفاء فيما قبلها اي في اذا على المذهب الصحيح كما هي في الظروف المبنية
ان العاملة في اذا جزاءها لا شرطها لان الفاء زائدة لكن موقعها موقع السببية وصورتها صورتها
ليدل على لزوم ما بعدها لما قبلها لزوم الجزاء للشرط كما هي حقيقة في الظروف المبنية واما نحو قوله
وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر وقوله واما بنعم ربك فخرت فالفاء في الجمع للسببية و
مع ذلك عمل ما بعدها فيما قبلها لوقوع الفاء غير موضعها للعرض الذي لا يكون في حروف الشرط
فعل هذا يخرج من هذا الباب نحو قوله الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما على ربه المبرح
كما هي ونحو قوله كل رجل ياتي فانا اكره لانهما فاء سببية واقعه موقعها اذ هي اذ على الجزاء
لتضمن الموصول والموصوف كلمة الشرط وكون الصلة والصفة كالشرط فيما بعد الفاء لا غير كقولها
بلى لعم يتصن الموصول والموصوف معنى الشرط وقلنا ان الشرط مقدم ان الاصل اما يكن
شي فاجلدوا الزانية والزاني ثم عمل به ما عمل نحو قوله تعالى وربك فكبر واما بنعم ربك فخرت كما
يجي في حروف الشرط ويشغل اجلا والمتعلق الضمير كان من هذا الباب كما يتوجه تعالى هذا
فليذوقه على بعض التاويلات ويجوز ان يكون بتقدير هذا كذا فليذوقه ويعني ما هنا
فليذوقه ويعني هذا اجم فليذوقه ونحوه ايضا بالقياس المذكور للفعل الذي لا يكون لام
المستقدم عليه من جملة بل من جملة الحزبي فانه لا يكون من هذا الباب اذ لو سلط عليه لم ينصبه
لان لا ينصب الفضل الا ما هو من جملة ودنوه فخرج عن هذا قوله تعالى الزانية والزاني

معني

فاجلدوا كل واحد منهما عند سيوفه اذ التقدير عند فيما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني فاجلدوا
وكذا يخرج زيد اضربه او لا يضربه لان الفعل المؤكد بالنون لا يعمل فيما قبله كما تقدم قال اللغوي
انما نحو نصب الام المذكور بالقتل ما لو سلط عليه هو ومناسبه لنبضه لان المفسر عوض من الناب
ودال عليه فلا اقل من ان يكون مستعمل للنصب وعلى سها العمل بحيث لوم تسعه ثابت الالام المضيق
المقدم اعني ضمير او متعلقة لنبضه فلام يصلح هو ومناسبه للنصب لولا الضمير او متعلقة لم يكن
مفسرا ايضا هذا ان يند كلامهم فان قيل اشترط هذا القول يقتضي فساد كون الناصب مقولا
مفسرا بالظاهر ويؤدي الى صحة مذهب الكاسبي والفراء ان الناصب هو المتأخر وذلك لانه
لو وجب ان يكون مفسرا لما لم يحتج لولا استعماله بضمير الموصول كان هو العامل لوجب اطراده
في مفسر عامل الرفع في نحو ان امره هلك ولا فارق وكان يجب ان لا يتأخر المفسر عن المرفوع اذ يعمل
الفعل الرفع فيما قبله فيلزم ان الاصل في المفسر ان يصلح للعمل في مفعول المفسر كما ذكرنا فان لم يصلح لم يكن
له عمل عن التفسير بل عليه وان لم يكن له عمل آخر اضطر الى جعله مفسرا مع امتناع كون عامله في نحو زيد
مل ضربته وهلا ضربته للفعل محمل آخر عن التفسير وهو كون خبر المبتدأ المحل له عليه لئلا يصلح للعمل
زيد واما في نحو ان امره هلك ولذات سوار لطمتني فلم يكن للفعل محمل آخر اذ لو جعلناه خبر المبتدأ
كان حرف الشرط داخل في الاسمية ولا يجوز فعلي ما تقرر لا محمل للفعل على التفسير في زيد قام لما
لم يضطر اليه وكذا في ان زيد قام بل يقول زيد مبتدأ لفاعل فعل مقدم وان كانت الصيغة بالفضل او
لان لم يضطر الى جعل الفعل مفسرا اذ الصيغة يدخل على الاسمية ايضا وهذا مذهب سيبويه والحزبي
واختاروا لا تخشع في نحو زيد قام ان يرتفع زيد بفعل مقدم مفسرا بالظاهر نظرا الى تنوع الاستعمال
ومن ثم قال سيبويه في نحو زيد اضربه ان رفع زيد اولى لان المبتدأ لفاعل على ما قدمنا فبقية المبتدأ
وهو زيد ضربته بالامرقة استعماله في رفع اولى من نصبه لما سبق في شرح قوله عند عدم قربة خلافة فاما
اذا كان الفاعل بنعمه الاستعمال ولام الحدود طرف نحو اليوم زيد ضربت فالحق ان النصب اتفاقا لكون
الطرف متعلقا بالفضل فلا يولى به الاستعمال اذن ان يندرد داخل على الفضل وقال الاخفش في آية زيد
ضربه ان نصب زيد اولى بالنظر الى استعماله وانت فاعل فعل مقدم وريدا مفعول اي ضربت زيد
ضربه فلما حرف الفعل اضطرر الفاعل المتصل ونظر سيبويه اذن بناء على ان الفعل الذي يعمل بنفسه
لا يصلح للعمل بنفسه لا على التفسير للعامل ما كان عنه مندوحة ويلزم الاخفش نحو ان ارتفع زيد الفاعل عليه
في نحو زيد قام وان لم يكن محملا فلهذا ذهب مفسر الرفع لا يكون الا فضلا اذ لا يضطر الى اخبار الفضل الرفع الا بعد
لازم للفعل كحرف الشرط وحروف التحضيض واما مفسر الناصب فقد يكون شبه فضلا لانه قد ينسب بلا ضرورة
الكونه مفسرا كما ذكرنا في نحو زيد انما هو قوله او مناسبه لنبضه ليس في اكثر النسخ هذه اللفظة اعني او مناسبه
والظاهر انها محقة ولم يكن في الاصل اذ المصنف لم يتعرض لها في الشرح والحق انه لا بد منها ولا يخرج نحو
زيد ضربت به وايضا نحو زيد ضربت غلامه لانه لا بد منها من مناسبه حيزي نصب زيد لان التسليط تعيين
فيه صحة المعنى ولو سلطت ضربت على زيد في هذا الموضع لنبضه لكن لا يصح المعنى لك لم تضربك ضربت ردا
نفسه بل قدرت اني اني اهنته بضم غلامه فللناسب ان يطلبت في موضعين اصلهما ان يكون الفعل او

شبهه واضحا على ذلك الاسم معنى يكن لا يمكن ان يتعدى اليه الا حرف جر نحو زيد امرت به قال الله تعالى فربما
هدى وفرقا عليهم الضلالة والثاني ان لا يكون الفعل الظاهر او شبهه واقعا عليه بل على متعلق
وقدمت المراد بالمتعلق نحو زيد ضربت غلامه او امرت بغلامه والاولى عند فصل التسلط فيما
فيه المفسر متعلق الضمير بالجر فجز ان يسلط ذلك الفعل بعينه على الاسم المحرور بعد تقدير ذلك المتعلق
مضافا الى الاسم كما تقول في زيد ضربت غلامه زيد ضربت اي غلام زيد فنقول اذا حصل ضابطان احدهما
ان يكون على الاسم فاعلا او شبهه والثاني ان يكون الفعل او شبهه متعلقا بنصب الاسم بضمير او متعلق
الضمير وسواء كان قبل ذلك الاسم ام آخر مرفوع او منصوب لفظا او محلا يمكن نصب ذلك الاسم او شبهه او
مناسبه او رفعه لذلك الاسم ايضا او لا يكون لا يختلف الحكم فيه فالمرجع الى المرفوع قبله ان يرفعوا
ضربه سببه ينصب عمر والضرب المقدر جعل زيدا مبتدأ جنى عنه اي زيد ضرب عمر واضربه واغشى
بحوز ارتقاء زيد يكونه فاعلا لضرب المقدر قبل زيد وعمر مفعول اي اضرب زيد وعمر واضربه كما تقدم من
له صبيها واما نحو ان زيد ضربته فالفعل تخم المقدر قبل المرفوع والاسم المنصوب لفظا قبله نحو
اليوم عمر واضربه والمنصوب محلا ابالوسط زيد اضربه وقد تقدم انه يجوز ان يرفع عن الاسم المحرور
قبل اسم آخر ليس يجب ان يليه الفعل او شبهه نحو الخوان اكل عليه وايد انت محبوس عليه وقد سببه
اسمان نحو اليوم الخوان اكل عليه وايدتس ما اليوم ضربه وقد تعالي اسمان منصوبان مقديرا او
اكثر نحو زيد اخاه ضربه اي اهنت زيد اضربه اخاه ضربه وايد اخاه غلامه ضربه اي لا يست
زيد اهنت اخاه ضربه غلامه ضربه **قوله** ينصب فعل يفسر ما بعد النقي كما ذكر على ضربين اما ان يكون
المفسر عن لفظ المفسر كزيد اضربه اي ضربت زيد ضربه او يكون لفظ المفسر الاعملى عن لفظ المفسر عن
اللفظ كما في امرت به وضرب غلامه وجبت عليه وهذا الثاني على اقسامه لان ان لم يكن ان يقدر ما هو
الفعل الظاهر من غير نظري في معمول لذلك الفعل الظاهر خاص بل مع اي معمول كان هو الاول نحو
زيد امرت به فان جاوزت المقدر قبل زيد لمعنى امرت سوا كان امرت على امي بك او في اوقى
بغلامك او في باخيك او في اي شيء كان لا يتفاوت معناه بل اعتبار للمفاعيل وان لم يكن هذا فانظر
الى معنى ذلك الفعل الظاهر مع معمول المعين الخاص الذى نصبه ذلك الفعل قوله ذلك المعنى وذلك
نحو زيد اضرب غلامه او اخاه او صديقه او ماجرى مجرى ذلك الا ترى انك لو قلت زيد اضربته علوه لم يكن
معنى ضربته علوه اهنت زيدا بل المعنى اكرمت زيد اضربته علوه فظهر ان اهنت المقدر معنى الفعل
الظاهر مع بعض معمولاته دون بعض محلا وجوزت فانه معنى امرت مع اي معمول له كان وان لم يكن هذا
الثاني ايضا امرت به لا يست فانه يطرد في كل فعل مشتقل بضمير او متعلق الضمير اي متعلق كان
لنا ان نقول في تعيين العامل المقدر رافعا كان او ناصبا انك نظر فان كان المفسر محلا في ضمير الاسم
للمعنى بلا وسطة قدرت لفظ ذلك المفسر بعينه كما في ان زيد قام وان زيد اضربه وان عمل في الضمير
بواسطة حرف جر نحو ان زيد قام به فكذلك ان ضمير فعل الملازمة مضمرا مطلقا اي ان
لويس زيد وان لا يست زيدا وكذا في ان الخوان اكل عليه اليه فانك ضمير لاس وفاعله ما استدل اليه
الفعل المبني للمفعول اي لاس الخوان اكل عليه اليه وكذا السوط ضرب به زيد وليك ان تفصل بان

ان كان سائل متعلق اليه ذلك الضمير بنفسه يعني ذلك الاسم كذا في الخوان اكل عليه والخوان اكلت عليه وان
اي يجوز زيد وان جاوزت زيدا ولا تفعل الملازمة كذا في الخوان اكل عليه والخوان اكلت عليه وان
كان المفسر محلا في متعلق الضمير فكذلك ان ضمير فعل الملازمة مطلقا اي فاعلا في محله ونفسه نحو ان
زيد ضرب غلامه وان زيد اضرب غلامه اي ان لويس زيد وان لا يست زيدا وكذا في ان زيد ضرب غلامه وان
زيد امرت غلامه وليك ان تفصل بضمير العامل بنفسه ذلك الفعل الظاهر بعينه مع مضاف اليه ذلك الاسم
المذكور فنقول في ان زيد ضرب غلامه في ان زيد اضرب غلامه ان ضرب متعلق بزيد ضرب غلامه وان ضربت
متعلق بزيد ضرب غلامه فيكون الفعل الظاهر تفسيرا للمقدّم ومفعولا للظاهر تفسيرا للمتعلق المقدم
وكذا في نحو ان زيد ضرب اخاه وان لقيت عمرا واخاه والفصيل اولى من ضمير الملازمة مطلقا لانه
يتعدى ضميرها للمرفوع في ان زيد اقام غلامه بل المضي قام متعلق زيد قام غلامه وبضمير العامل في
متعلق الضمير بواسطة حرف جر محلا متصلا بمعنى ذلك الفعل للاسم ان وجد مع المضاف المذكور فنقول
في ان زيد ضرب غلامه وان زيد امرت غلامه ان جاوزت متعلق بزيد ضرب غلامه وان جاوزت متعلق زيد
ممرت غلامه وان لم يجد متعلقا به فاعلا للملازمة نحو ان زيد اكل على اخوانه وان زيد اكلت على اخوانه اي
لويس زيد اكل على اخوانه وان لا يست زيد اكلت على اخوانه من اوجاه في جميع الصور المذكورة قبل الاسم
المذكور ظرف او جان نحو اليوم زيد اضربه وبالوسط زيد اضربه لم يتفاوت الاسم من الفعل المقدم
يعمل في ذلك الظرف والجار ايضا واما ان جاز قبل الاسم المذكور مرفوع فان كان المفسر محلا في مضمير مع تقاضيه
المعنى كما في ان زيد ضرب اخاه اي ان ضرب زيد نفسه واضربه فلا اسكال وكذا في ان زيد ضرب اخاه والاسم
فعل الملازمة كما في ان الخوان اكل عليه اي لاس الخوان **قوله** ونحو الرفع بلا ابتداء عند
عدم قرينة خلافة او عند وجود اقوي منها كما مع غير الطلب واذا المفاجاة **اقول** حال الاسم
المحرور لا يعلو ولا يجر اقسام اما ان يحتمل رفعه او حتم رغبته او حتم رغبته او يستوي رغبته ونصبه
ولم يذكر محمورا لانه ما وجب رغبته وابنته ان يركب ان قال ذلك اذا كان الفعل مشتغلا محمورا به
تحتو فاعلية الفاعل بان يكون الة الفعل نحو السوط ضرب به زيد لانه لما تحقق فاعلية الفاعل فكانه
فاعل مرفوع وقد تقررت له يجوز نصب الاسم المذكور لانه اذا اشتغل عنه منصوب وهذا الذي ذكره في بيان
بارد والوجه ان نصبه لكون الفعل مشتغلا عنه عنصوب محلا يلي بعدا المفاجاة واجب الرفع
في نحو خرجت فاذا اردت ضميرهم وكما في ثم اعلم ان المصنف ابتداء اختار رفعه لان الرفع هو الاصل
لعدم احتياجه الى حرف عمل فقال حتم الرفع بلا ابتداء فنصب قوله بلا ابتداء على الرفع في جميع الجوز
رفع في هذا الباب حتى لا يظن ان رافعه فعل كان ناصبه اذا نصب فعل **قوله** عند عدم قرينة خلافة
الضمير في خلافة الرفع وخلاف الرفع منها النصب لان هذا الاسم المذكور اما ان يرفع بلا ابتداء **اقول**
بفضل مقدر اما الجوز فلا يدخله لانه لا يكون الا بحان وكلامنا في اسم ينصب لفظا بما بعده لوسط عليه
المعنى حتم الرفع هذا الاسم المذكور عند عدم قرينة النصب الموجبة والقوانين التي تحتها محط النصب والقي
بنا وي معها الامران على شريهما ولا يهدى مطلق قرينة النصب لان المفسر قرينه النصب ومع عن
ليس الاسم محلا في مرفوع بل يرد قرينة النصب التي سندكرها على ما اشار اليه واما اختيار الرفع على النصب مع

دك المظهر لصحاح النصب الحرف الفاعل واصنافه والاصل عمل مما خلا والرفع فانه يعاقب منصرفي
عندهم لم يظهر فط في اللفظ حتى يقال حرف فاضر وعليها اخترا في رفع المبتدأ نقول انما اخترا الرفع على
النصب لانه يعاين ظاهره دون النصب قوله او عند وجود اقوي منها اي عند وجود قرينة للرفع من اقوي من
قرينة النصب وقرينة الرفع الذي يجامع قرينة النصب ويكون اقوي منها شيان فقط على ما ذكرنا اما
واذا المفاجأة اما اما مجامع ثلاث قرين للنصب ميم احد بها مملوثة ومع الاختيار غالبية اما الاولي
فالطلب على ما ياتي والآخر بان عطف الجملة التي عملها على فعلية ولو بناحوها بالجملة استغناء ميمه ففعلية واما
اذا افلج مجامع من قرين النصب الا واحدة واذا اغالبة عليها وتلك القرينة كون الجملة المصدقة بها مطلق
على فعلية كما هي اما اما فلما ترجع الرفع معها على النصب مع القرينتين المذكورين لان ترجع النصب
في مشاها يعني ما لما كان لمواعات التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه فيكونها فاعليتين نحو قام
زيد وعمر واكرمته ولقد التناسب بين الوال والجاب في كونها فاعليتين نحو زيد اكرمته في جواب قوله
ايها اكرمته فاذا صدرت الجملة انما نحو قام زيد واما عمر وفقد اكرمته واما زيد فقد اعطيت دينارا في
جواب ايم اعطيت فان اما من الحروف التي يتدأ بعدها الكلام ويتألف ولا ينظر فيها اليها قبلها
فلم يكن مقصد التناسب معها كون وضعها لضرب مناسبة ما جعلها لما قبلها اعني الاستغناء في موضعها
الجملة الا ما كان عليه في الاصل وهو اختيار الرفع للسلامة من الحرف والتقدير فاما في الحقيقة ليست معنوية
للرفع لان وقوع الاسمية والفعلية بعدها على السواء نحو قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقرب واما العايل
فلا تقرب من عملها في الصورتين انما منعت مقتضى النصب من التاثير في مقتضى الرفع محله وهو
كون الاصل علامة الكلام من الحرف والتقدير واما حتى نحو قوله التي الصميمة كي تحذف محله والزيادة
حتى تعلم الفها في وان كانت متاخرين من الكلام الا انها ليست متحصنة للاستغناء كما لا ترى انها
لا يقع في اول الكلام كما لم يكن الرفع بعدها اولى فيكون حرف العطف لظهورها في ذلك الباب و
اما اذا كانت اما مع الطلب وهو الامر والنهي واللام فقط لان سائر انواع الطلب نحو زيد ضربته و
زيد ليترك ضربته ولا تضربه يجب رفع الاسم معها كما تقدم فاما مع التثنية مملوثة نحو اماريدا فاكروها واما كما
فلا تضربه واما عمر وافرح الله واما ما صدرت مملوثة من وقوع هذه الاشياء اجزا للمبتدأ قليل في الاستعمال
وذلك لان كونها جملة الطلبية فاعلية اولى ان امكن اختصاص الطلب بالفعل لا ترى الا اقتضاه حروف
الطلب للفعل كحرف الاستغناء والعرض والتخصيص واما قوله تعالى بل انهم لاجرا بكم فلم يجعلها
فعلية نفس اعراب كما امكن ذلك في نحو زيد اضربه وكذا في نحو هل زيد ضارب وزيد هل ضربته وعمر
لا تضربه واما قوله ان فعله نحو زيد اضربه ولا تضربه بالرفع لما قضت اجزا التي هو المحتمل للصدق والكذب
لهذه التثنية التي لا تتصلها الا التاويل بعيد محجج للامر والنهي واللام عن حقيقة ما تقولك زيد
اضربه زيد اطلب منك ضربته منقوص بانه يكثر في الجملة الاسمية تصددها بما خرج عن كونها جارية مع اسم
الجنس فيها حتى المبتدأ نحو زيد منطلق وليت عندنا وكذا في كثير من اوجه وعمر هل ضربته وزيد ليترك
قتله ولا يجب في جنس المبتدأ احتمال الصدق والكذب واما سمي جنس اصطلاحا كما ان الفاعل من فاعلا
ولم يصدر الفعل منه في بعض المواضع فنقول لما كان الطلب من قرين النصب كما ذكرنا واما ليست

من قرين الرفع كما بينا في التعارض في اماريدا فاضربه بين الطلب واصالة السلام من الحرف والتقدير
وتجوز الطلب لكثرة الاستعمال الي الحرف والتقدير في كلامهم وقلة استعمال الطلبية اسمية مع
امكان جعلها فعلية نحو تغيير اعراب واما اذا المفاجأة فهو في ضعف الاستغناء في جعلها مثل حتى
ولهذا لا يقع في صدر كلام من دون ان يتعللها شي كما يقع اما كثر النجاة قالوا انها اذا اجامعت حرفا عطف
على الجملة الفعلية ففي غالبية على العاطف يعني ان الرفع اذن اولى من النصب مع جواز النصب نحو زيد قام
واذا بكر يضربه عمرو وفيما قالوا نظر وذلك انهم اتفقوا على انها لا يجي بدلها الاسمية فرقا بينها وبين
اذا الشرطية من اول الامر فيجاء من هذا وجوب الرفع بعد هاء مع جعلها على العاطف بل الرفع مع نصبها
مع العاطف المذكور لكن لهم ان يقولوا خالفنا اصلها في هذا الموضع اخاص رعاية للتناسيب المطلوب
عندهم وفي غير هذا الموضع مجاز في زيد في المار واذا عمر واضربه واما مع عدم العمام فالاصل من
بناء على الابعاد المذكور **قوله** واختار النصب بالمعطف على جملة فعلية للتناسب وجعل حرف في
وحرف الاستغناء واما الشرطية وحيث في الامر والنهي وعند خوف لبس المفسر بالصفة مثلا في كل
شي خلقناه بقوله **قوله** منه قرين يختار معها النصب في الاسم المذكور قوله بالمعطف على جملة فعلية
نحو قام زيد وعمر واكرمته وكذا مع كمن وبل وذلك لتناسب المعطوف والمعطوف عليه في كونها فاعليتين
وكذا في مررت برجل ضارب عمرو وهذا اقتضاه لفظه على مشابه الفصل واما في نحو احسن زيد وعمر
يضربه فلا يرجح النصب كون فعل التعجب محوده وتجوده عن معنى العروض لا تحق بالاسماء كما قال
والظاهر ان التثنية اعني اضية المعطوفة **قوله** وجعل حرف النفي ميم واما ان نحو قوله فلا حسبا
فخرجت به ليم ولجملة اذا انزج الجرد وكذا اماريدا ضربته وانما اختير النصب فيها مع جواز الرفع
لان النفي في الحقيقة تضمنون الفصل فالاوه لفظا او بعد بل لما ينضمون اولى ولا يبرم ولما ولن من
هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يقدروا معها لضعفها في العمل فلا يقال لم زيد اضربه ولا
لن زيد اضربه كما يقال ان زيد اضربه او ضربته لقوة الحذفها للفعلين واما ليس في غير قال الحرف
فليس ايضا من هذا الباب لان بابعده واجب الرفع بكونه اسم وجملة جعله جنس نحو ليس زيد ضربته
وبعض من قال الحرف في جوارها والواو هاء عن العمل الفاعل ما استدلال بقولهم ليس الطيب الا المسك
يرفع المسك كما هي في بارما وكل عليه قوتهم ليس خلقوا الله مثله اي لخلق الله فحق في ليس زيد اضربه على
الغار ليس والوجه ان ليس خلقوا الله من باب توجيه الفعلين الي الرفع واحد وضوحي ليس
وجوز ان يكون ليس في وفي قولك ليس زيد اضربه صيرت ان والمفسر جملة فعلية كما في قوله تعالى
فانها لا تعني الا بصاح **قوله** وحرف الاستغناء ملة اولونه بالفصل كعلة اولونه حرف النفي قال
سبويه ليس جوار الرفع في الميم في جوار الرفع في الميم وكلمته يعني ان الرفع في الثاني احسن وليس
طلبت المشاكهة بين المعطوف والمعطوف عليه اذا كان المعطوف عليه جملة فعلية في اقتضاه كنهه كنهه
بل الهمزة اشق اقتضاه له وكذا جعل سبويه الرفع بعد حرف النفي احسن منه بعد الهمزة وذلك لان
الجملة مع الهمزة تصير طلبية وتكون الطلبية فعلية اولى ان امكن كما ذكرنا ولا يصير مع حرف النفي طلبية
واعلم ان للاستغناء حرفين اصلهما عنقرين وهو الهمزة من يدخل على الفعلية نحو اضرب زيد وعلى الهمزة

اللام

اجماله من الفعل نحو ان يذبح وعلى الاسمية التي خبر المبتدأ فيها فضيلة نحو ان يذبح وانا ما دخل فيه
هل التي اصلها ان يكون صني قد الملائمة للفعل كما هي في قولهم اذ يذبح على الضم وعلى الاسمية التي
ليس خبر المبتدأ فيها فضيلة واما الاسمية التي خبرها المبتدأ في قوله تعالى فلما دخل عليها الراجح نحو ان يذبح
لانها اذا لم يجر خلا تسليته فان كان احد جري في الجملة التي يدخلها فلا يدرك بالصحة القديمة فلا تدرك
البار تعاقبة فيجوز ان قوله اياها وكذا يقع دخولها على غير ما هو في الفعل به نحو ان يذبح
ضربت وعلى فضيلة مقدر فعلها مفسرا بفعل ظاهر نحو ان يذبح ضربه والنصب منها احسن القسمين
وقد مر الخلاف بين سبويه والاختصاص في ان الرفع اولى والنصب في انت زيد ضربه والوقوف في
اختيار النصب في نحو اليوم زيد ضربه والاسماء المتضمنة للاستفهام مثل هل يدخل على فضيلة فلفظ
به وقع نحو من زيد ضربت ومن زيد يخرج فالرفع في من زيد ضربه ارفع القسمين كما ذكرنا في هل كمن من زيد
خارج كذا لان كل منطلق على شئ في لزم اصل المطلق عليه اذا امكن واصل منه الاستفهام نحوها
على الفعل صريحا واما جازيلا في نحو من زيد ضربه لان الفعل مرفوع وان كان المتضمن للاستفهام موالا
المحور ووقعها في نحو ايم ضربه كما في زيد ضربه والعلية كالملة قوله واذا الشرطية فيها خلافه
الكوفيين انها كاد في وقوع الحليلين بعد لان الجملة الاسمية لا بد ان يكون خبر فيها فضلا عن الاخرى ذكروا
اذا اخض ارى ما لا الراس انك ونقل عن سبويه والاختصاص موافقتهم في جواز وقوع الاسمية المشروطة
بعدها لكن على ضعف ولا اكثر كونها عند ما فضيلة اما ظاهرة الفعل نحو اذا جازيلا او مقدره نحو
اذا السماء انشقت اي اذا انشقت السماء ونقل عن المبرد اختصاصها بالفعلية فيجوز عند تاول
اذا السماء انشقت بالفعلية اي اذا انشقت السماء فقوله واذا الشرطية يعني على من سبويه والاختصاص
واما اختار اهلها الفعلية لان الشرط بالفعل اولى كالنفي والاستفهام وانما رجحنا الفعل
كافعل المبرد لانها ليست عن لغة في الشرط كان ولو ولا ظاهرا في ضمن معناه كمن ومن على وجه الظرف
المبني واما على ذهب المبرد فينبغي ان يجوز بعد الرفع الرفع اذ كره وهو ان بعضهم كونه في جمع
ما ذكرنا وذكر انه منتصب بفعل مقدر مفسر بالظاهر ان يرتفع بالفعل المقدر الذي هو لان ذلك الظاهر
قال السيبوي في نحو هلا زيد قبله سعل هلا فلما قبله وروى الكوفي في نحو لا يجزي ان غشا هلكته واذا
هلكته فمضد ذلك فاجزى اي ان اهلكته فمضد او ان هلكته فمضد على هذا عند مذهب المبرد في
ذي الرفع اذا انزل موسى بل لا يلفته فقام بفاس بن وصليك جازر على رواية رفع ابن اذ بلغ ابن موسى
سدا والاولي مطابقة المفسر في الرفع والنصب اذا امكن قوله وحديث دالة على المجازاة
في المكان كذا في ان نحو جئت تجده فاكره ولكن استعمالها في الكلمات الشرطية اقل من استعمالها اذا وانما
يدخل على الاسمية التي خبرها ايمان اتفاق نحو اقبل حيث زيد جالس اما اذا استعملت بما نحو حيث
مبنى وسائر الاسماء الجواز من المتضمنة معنى الشرط كحيث وايما لا يفضل بينها وبين الفعل الا عند الضرورة
قال في واغل دريم بحوه وعطف عليه كاسن التي وقاب سعده ناسه في جازر انما الرفع مثله بال
فلو اضطررت عمرا لفضل نحو من زيد انزعه ازره فالنصب واجب لوجوب تقديرا الفعل بها
وفي الامور والنهي قد تقدم ذلك كالملة قوله وعرف بلس المفسر بالصفة اذا اردت مثلا ان جازيلا واحد

من ما ليك اشترى به بشرين ديناراً وانك لم تملك احدا منهم الا بشر كل هذا التي قلت كل واحد من المعنى
اشترى به بشرين بنصب كل فهو نعت في المعنى المقصود لان التقدير اشترى به كل واحد من المعنى بشرين
واما ان رفعت كل فمحملة ان يكون اشترى به خبر له وقولك بشرين متعلقا به اي كل واحد منهم مشتري
بشرين وهو المعنى المقصود ومحملة ان يكون اشترى به صفة لكل واحد وقولك بشرين متعلقا بكل واحد
من اشترى به من المالك فهو بشرين ورفعت اذن مطرف لاحتمال الوجه الثاني الذي هو معنى مقصود و
مخالف للوجه الاول اذ ربما يكون لك على الوجه الثاني منهم من اشترى به كغيرك بشرين او باقل منها او
باكثر وربما يكون ايضا كمن جملة بالهبة او الورثة او غير ذلك وكل هذا خلاف مقصودك فالنصب اذن
اولى لكونه نعتا في المعنى المقصود والرفع محتمل له والغير والمثال الذي اورد المصنف من الكتاب العزيز
اعني قوله تعالى كل شئ خلقناه بقدر لا يتفاوت في المعنى كما يتفاوت في المثالنا سواء جعلت الفعل خبرا
او صفة فلا يصح اذن للنسك وذلك لان قوله تعالى بكل شئ كل شئ مخلوق نصبت كل ورفعت سواء جعلت
خلقناه صفة مع الرفع او خبرا عنه وذلك ان قوله خلقناه كل شئ بقدر لا يرد به خلقناه كل ما يقع عليه اسم شئ
لان تعالى لم يخلق جميع الممكنات بخلاف المتناهية ووقع على كل واحد منها اسم شئ فكل شئ في هذه الآية ليس كالمثال
والله على كل شئ قدير لان معناه انه قادر على كل شئ ممكن غير متناه فاد اقرر هذا قلنا ان معنى كل شئ خلقناه
بقدر على ان خلقناه هو ان كل شئ مخلوق مخلوق بقدر وعلى ان خلقناه صفة كل شئ مخلوق كانه بقدر
المعنيان واحدا اذ لفظ كل شئ في الآية مختص بالمخلوقات سواء كان خلقناه صفة له او خبرا وليس
التقدير الاول اعم من مع التقدير الثاني كما كان في المثالنا ومحملة النصب ايضا اذا كان الكلام جوابا عن
استفهام كقوله فعليه كما اريت لصل او ايم او غلام ايم رايته فقوله لصل رايته وانما كان النصب
اولي ليطابق اجواب السؤال في كونها فضيلتين وكذا اذا قيل اضرب زيدان احدا قلت زيد
يضربانه لان معناه اضرب زيدان احدا فهو مقدر بالفعلية واختار الكسائي النصب اذا كان الكلام
المحور وبعده اسم هو فاعل في المعنى نحو زيد هندا يضربها فزيد في المعنى هو الضارب وان كان في اللفظ
مبتدأ فنصب هذا اولى لانه كانه قيل ضرب زيد هندا **قوله** ويستوي الايمان في مثل
زيد قام وعمرا كونه **قوله** يعني يستوي الرفع والنصب في الامور المحرور اذا كان قبله
عاطف على جملة اسمية الخبر منها محله فعليه او على خبرها وانما استوي لانه يمكن ان يكون بعد الواو
عظما على الاسمية التي هي الكبرى فيختار الرفع مع جواز النصب لتناسب المعطوف المعطوف عليه
في كونها اسميتين وان يكون عطف على الفعلية التي هي الصغرى فيختار النصب مع جواز الرفع لئلا
يكونها فضيلتين فان قيل بل الرفع اولى للامثلة من الحذف والتقدير يجوز ان يكون الكلام المعطوف
اقرب الى الفعلية منه الى الاسمية وهذا المثال اعني زيد قام وعمرا وكلمة مثال اورد سبويه و
اعترض عليه بان لا يجوز فيها العطف على الصغرى لانه خبر المبتدأ والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما جرح
ومنع عليه والواجب في الجملة التي هي خبر المبتدأ رجوع ضميرها الى المبتدأ وليس في جملة ضميرها جازيلا
زيد وضميرها اخري ومما يجب في المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه ولو قلب زيد كقوله
لم يخن وعبادة اخري للاختصاص ومما لا يجوز عطف جملة لا محل لها على جملة لها محل واعتذر بسبويه

باعتاد اصلها للبرقي وهو جوارح عن جمع الصباريات ان عرض سوه لم يكن يصحح المثال بل تبين على
اسم المصدرة فعلية العجز معطوف عليها او على اخرها وصحح المثال اليك بزاده صغير في نحو وعلمت
في ان اوله او لاجله او نحو ذلك وانما سكت سوه عن هذا اعتمادا على علم الال مع انه لا بد للجزء اذا كان على
من ضمير فصيح المثال اذا اراد واجاب بعضهم عن الوجه الاول بانهم سلم ان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه
فيما يجب وينتج الا ترى ان قولهم رب شاة ومخلت ورد بان محلتهما الضانكة كما ياتي في باب الضمرات
واجب عن الوجه الثاني انك تقول زيد لقيته وعمروا ولو قلت زيد لقيته وعمروا لم يكن فلا يلزم جواز قبا
المعطوف مقام المعطوف عليه واجاب ابو علي عن اعراض الاخفش بان الاعراب لا تظهر في
المعطوف عليه جان ان يعطو عليه جملة الاعراب لها واسل الاعراضات هو الاول واجواب قال
البرقي في ثم ان مثل هذا المثال اجازة سبويه مساوية لرفع الاسم ونصبه عليها يورد به ظاهر كلامه و
منه الاخفش خلوا المعطوف من الضمير وجوز ابو علي على ان الرفع في اول من نصب وان
في الجملة المعطوف ضمير الرجاء الى المبتدأ الاول فلا خلاف في جواز وصل فوكك زيد قام وعمروا
اكرمه فوكك زيد صار بغيره وبكر اكرمه يتوى بكر الوجهان لان اسم الفاعل الناصب للفعل
كالفعل واما اذا قلت زيد قام غلامه وبكر اكرمه فالرفع في اوله لان اسم الفاعل والمفعول اذ لم
المفعول لم يتم مشابهتهما للفعل كما في باب الاضافة اذ قد رفع الضمير المثلثة للفعل نحو
زيد صري جازاه **قوله** وجب نصب بدل حرف الشرح وحرف التخصيص مثل ان زيد
ضربه والاريد اضربه **قوله** حرف الترطان ولو نحو زيد اكرمه واما اما في وان
كانت من حروف الشرط لان الرفع محض اجراء على ما تقدم لان النصب في اخوها انما هو لاجل
الفعل المقدر المتعدي وشرطا فلان واجب اخذ كما يجي غير مفسر بشي فلا يكون من هذا
الباب وتقدره اما يكون من شي وليس بشرط حرف عن هذه اللمة الا اذا عند سبويه وقع الفصل
بينها وبين الفصل باسم مرفوع او منصوب نحو اذا زيد قام واذا ما زيد اضربه كما ذكرنا في مني وجيتي **قوله**
وحرف التخصيص هو ان يمتدلا والاول والاولى وعند تحليل الا المحققة كما في قوله الا وحل اجزاء
الله حتى الا تروني ايملا تروني وحرف التخصيص لا يدخل على الافعال بالاستقراء انما قالتم
وقد يقدرا الفصل بعد ما اما مفسرا كما في فوكك هلا زيد اضربه او غير مفسر كما في قوله بعدون وعقر
البيت افضل مجدكم بنى ضو طري لولا التمي المقنعا اي لولا التدون وكذا ان ولو فانه قد يمدد
بصل مما بلا مفسر نحو ان سيفا ميف واطلبوا العلم ولو بالصين ولا شك ان التخصيص والعرض
والاستفهام والسنة والشك والتمني معان يليق بالفعل فكان القياس اختصاص الحروف الدالة
بالافعال لان بعضها بقية على ذلك الاصل من الاختصاص كحروف التخصيص وبعضها اختصت بلاية
كليت ولعل وبعضها استعملت في القيلين مع اولوتها بالافعال كقوله الاستفهام وما ولا للسنة و
بعضها اختلفت اختصاصها بالافعال كالا العرض لاجل الكلام عليه في اسم لانها ليس وكذا ان
الشك في ان المرفوع في جواز امر هلك يجوز عند الاخفش والفران ان يكون مبتدأ والمشهور في
النصب في ان زيد اضربه والاريد اضربه في العرض **قوله** وليس مثل ان زيد ذهب منه فالرفع

قوله ارفا لرفع واجب وانما قال انه ليس من هذا الباب لانه وان كان اسما بصل فعل كنه
ليس مشتقلا عنه اي عن العمل فيه اي عن نصبه لان عمل الفعل او شبهه فيما قبله لا يكون الا النصب كما ذكرنا
وقوله بضمير او متعلقه اي بنصب ضميره او نصب متعلقه بضمير لان الفعل لا يستقل عن نصب اسم يرفع
ضمير في فوكك ان زيد ذهب به خرج زيد من اجل المذكور بقوله مشتقل عنه ويقوله ضمير اذا المشتقل
عن نصبه بنصب ضميره هذا على انه يجوز ان السراج والسيما في مثل هذا المبني للمفعول اسناده الي
مصدر مقدرا اي ان زيد ذهب الذهب به فيكون الجوز في محل النصب فينصب الاسم السابق لحصول
الشرايط وهو صغيف لعدم الاختصاص في المصدر المدلول عليه بفعله وهو الكيفون نصبه لانه
من دون حاجة الى المسند اليه المذكور بل بعد رون قبل الاسم فعلا متعليا نحو اذهب شخص زيد ذهب
فاللام يفسر المتعدي كما ذكرنا قبل عن بعضهم انه يفسر رون في جواز ضميره لان الفعل الظاهر على العكس
اي ان ضرب زيد ضميره وكلاما خلافا للاصل اذ الاصل موافقة الاسم الحد وضمير او متعلقه في الرفع
او النصب اذ ضميره او متعلقه نايبه كان عاملا ضمير والمتعلق نايب عاملا الاسم فيسوي في ان زيد
ذهب او ذهبه او ذهب غلامه او ذهب غلامه رافعا ويسوي في ان زيد اضربه او ضرب عليه الضلالة
او ضرب غلامه او ضرب غلامه الضلالة ناصبا **قوله** وكذا كل شي فعلوه في الرفع **قوله**
اي ليس من هذا الباب لانه خرج بقوله مشتقل عنه اي عن نصبه مع بقاء المعنى الحاصل بالرفع وهنا
لو نصبت كل شي فعلوه لم يبق معنى الرفع اذ يصير المعنى فعلوا في الرفع كل شي ان غلقنا الجار بفعلوه
ونحن لم نعلق في الرفع في محاييف اعمالنا شياء اذ لم يقع فيها فضلا بل كرام الكاتبون او قوا فيها
الكلمة وان جعلنا الجار نعتا كل شي صا للمعنى فعلوا كل شي مثبت في محاييف اعمالهم وهذا وان كان
معنى مقيما لان خلاف المعنى المقصود حالة الرفع اذ المراد منه ما ارد في قوله تعالى كل صغير وكبير مستطر
وفعلوه صفة كل شي اي كل ما فعلوه مثبت في محاييف اعمالهم بحيث لا يعاد ضميره ولا يكتفى **قوله**
ونحو الزانية والرائي فاجلوا الفاء بمعنى الشرط عند المبرد وجعلنا عند سبويه والفاء مختان
النصب **قوله** جميع الشرايط فيه حاصلة بهذا والنظر في هذا الفاء قد جعل فيما قبلها كما
في نحو وربك وبكى الا ان الفاء لما اتفقوا فيه على الرفع الا ما روي في الشاذ عن علي بن عمر انه قرأ بالنصب
والنصب مع الطلب مختان كما تقدم والفران لا يجوز على غير المختار لانه الخاة وجما خرج به
اجل المذكور ليلاليدم منه غير المختان فنقول ما بعد الفاء يعمل فيما قبلها اذا كانت زائدة كما في قوله تعالى
اذا جاء نصر الله واليومئذ لا يكون الفاء واقعة غير موقعا لغرض كما
في وربك فبكى واما اليتم فلا تسمى واما اذا لم يكن زائدة وكانت واقعة في موقعا فاجعلها يعمل فيما
قبلها كما تقدم وفي الآية من كركم لان الالف واللام في الزانية مبتدأ موصولا في معنى الشرط واسم
الفاعل الذي هو صلة كركم في خبر المتكدا كالجاء وهذا الذي ذكرته مذهب الفران والمبرد فيخرج
اجل بقوله مشتقل عنه بضمير او متعلقه وقال سبويه مما جعلنا ان اي الزانية مبتدأ محذوف
المضاف الى حكم الزانية والجن محذوف اي في قوله فاجلوا بعد وقوله فاجلوا هو الذي عدل بان حكم
الزانية فيه والفاء عند ايضا للبيته اي ان بنت زانما فاجلوا فيخرج ايضا بقوله مشتقل عنه بضمير

كما قد بينا **قوله** والاول فالجنا والضب اي لولا الضرب ان المذكور ان للمجرى ومبينه كان من هذا الباب
وكان الجنا والضب لغزبية العطب التي هي اقوي قرينه وتقدر بالجره اقوي لعدم الاضمار فيه كما
في تقديره بسوءه واعلم ان ما مشتقل به المضرب من ضمير الاسم المذكور او متعلقه ان وقع بعد الاضمار
المقدر ينبغي ان يكون مبتدئا فيقدر في نحو ان زيد لم يعم الامو وفي نحو ان زيد لم يضرب الا اياه ان يضرب
زيد لم يضرب الا اياه وذلك ان الاسم المذكور يقع من الفعل المقدر موقع الاسم المشتقل به من المضرب
تري ان احد واقع من استجرار المقدر مقام الضرب من استجرار المقدر وكذا زيد في ان زيد لم يضرب
واقع من ضربت المقدر موقع الضرب من المضرب وما بعد الا اذا كان فاعلا او مفعولا مثبتا عين لان
الاستثناء المفعول لا يكون الا بعد عن الموجب وليس قبل الاسم المذكور الا حتى يعض في الفعل المعلا
كما نعت في المذكور قبل المشتقل به في المضرب فلم يبق الا اضمار الفعل الموجب ليوافق في المعنى المنفي
المنقوض فيه بانه لا مقام زيد في مثالي يوافق في المعنى لم يعم الا هو وكذا يضرب زيد يوافق في ضرب
الا اياه فاذا تقرر هذا قلنا قد يكون في المضرب ان للاسم المذكور مرفوع ومضروب وقد يكون
فيه ضمير ومتعلقه كذلك اي تخالفان رفا وضبا وقد يكون فيه متعلقا بضمير من كذلك فالاول
على ان يضرب لان الضرب من اما متصلا او منفصلا او متصل ومنفصل فان كانا منفصلين فلك
اختيار في اضمار فعل رافع لذلك الاسم المذكور واخما انما صاب مثله ان زيد لم يعطك اياه الا هو
نصبته اعتبارا باياه قدرت هكذا لم يعطك زيد لم يعطك اياه الا هو فلو سلطت الفعل عليه
زيد لم يعطك الامو وان رفته اعتبارا به قدرت كذلك اعطاك اياه زيد لم يعطك اياه الا هو
لان المشتقل اذن بعد الاضمار من تقديره موجب كما تقدم وتسلط المضرب من على الاسم المذكور
محال اذا الفعل لا يرفع ما قبله وان كان احدهما متصلا والاخر منفصلا فلا اعتبار بالمتصل يعني ان
كان مرفوعا اضمارا لواقع وان كان منصوبا اضمارا لما صاب فالاول نحو ان زيد اعطاك اياه واياه
بوجه الي زيد وجاز كون الفاعل والمفعول ضميرين في واحد لكون احدهما منفصلا وكذا ان زيد
لم يضرب الا اياه التقدير ان اعطاك زيد اعطاك اياه وان لم يضرب زيد لم يضرب الا اياه ولو
اعتبرت المنفصل كان التقدير ان اعطاك زيد اعطاك اياه والمفعول مضرب الفاعل الذي
موصوفه متصل وقد بينا امثاله ذلك مع تقدم المفعول في نحو زيد اضرب فكيف يجوز مع تاخره **قوله**
بالتسليط ان زيد اعطاك فيكون نحو زيد اضرب ولا يجوز وكذا لو اعتبرت المنفصل في زيد لم
الا اياه كان التقدير ضرب زيد وبالتسليط زيد ضرب ولا يجوز ان الماني اي الذي المتصل فيه
منصوب نحو ان زيد لم يضرب الا هو اي لم يضرب زيد لم يضرب الا هو ولو اعتبرت المنفصل كان
التقدير ان ضربه زيد والفاعل مضرب المفعول الذي هو ضمير متصل وقد تقدم امتناع ذلك وان
كان متصلين ولا بد ان يكون الضرب من افعال القلوب او مما الخويه كهدمت وفقدت والا
اتخذ ضمير الفاعل والمفعول في المعنى متصلين ولا يجوز ذلك الا في افعال القلوب كما في بابها
نظرا فان كان الاسم المذكور ظاهرا او حيا رفا اعتبارا بالضمير المرفوع نحو ان زيد لم يعطك
اي ان لم يعطك قايما اذ لو نصبت كان التقدير ان لم يعطك قايما فيضرب المفعول الفاعل

الذي هو ضمير متصل ولا يجوز لاي افعال القلوب ولا غير من افعال المفعول نحو ان لم يعطك قايما فكيف
تاخره عن الضرب وكان بالتسليط زيد اعطاك قايما ولا يجوز لما ذكرنا وان كان الاسم المذكور ضميرا لاجبا الى
جاء رضم ونصبه اعتبارا بالكل واحد من ضمير الفاعل كقولك بعلم زيد ان اياه اعطاك قايما و
بحوزان هو غلظه قايما اي ان علمه قايما باستنار الضمير بالظن المعول واما الفاعل الذي هو ضمير متعلق
به مختلفان رفا وضبا نحو ان زيد يضرب غلامه وان زيد يضرب غلامه وان زيد يضرب غلامه وان زيد
به غلامه فالاعتبار بالضمير المتصل لا بالمتعلق في ان زيد يضرب غلامه الرفع اذ لو نصبته اعتبارا بالمتعلق
الضمير كان التقدير ان لا يس زيد وضرب لا يس زيد ولا يجوز كما قلنا وعلى ما قلنا من كون المضاف
مجزوفا في مثل يكون التقدير ان ضرب زيد اي متعلق زيد فيكون المفعول في الظاهر منسرا للفاعل وهو ضمير
متصل وفي التقدير زيد المفعول منسرا للفاعل ولا يجوز ان مع تقدم المفعول نحو زيد اضرب وغلام هذ ضربت
كيفية مع تاخره وبالتسليط يصير ان زيد لا يس او ان زيد يضرب اي متعلق زيد يضرب ولا يجوز واما
ان كان الضمير في المشتق منفصلا جاز في الاسم المذكور ونصبه نحو ان زيد لم يضرب غلامه الا اياه وان
زيد لم يضرب غلامه الا هو فقد بر الرفع في المسئلة الا وفي ان لم يضرب زيد لم يضرب غلامه الا
اياه وقد بر الضرب فيها ان يضرب غلام زيد زيد لم يضرب غلامه الا اياه وبالتسليط ان زيد اضرب غلامه
لانك اذا حرفت الضمير المستقني حذفت اداة الاستثناء فصيبت الفعل موجبا لبقية معنى احاب الضرب
لزيد كما كان مع الاستثناء وتقدر الرفع في الثانية ان يضرب غلامه زيد لم يضرب غلامه الا هو ونصب
فيما ان لم يضرب زيد اي متعلق زيد لم يضرب غلامه الا هو وان لم يلبس زيد بضمير غلامه لم يضرب غلامه
على تقدير المنصف وبالتسليط ان زيد اي غلام زيد لم يضرب الا هو وعلى تقدير المنصف ان زيد لم يلبس
بضمير غلامه الا هو وانما الفاعل الذي هو متعلقان ضمير الاسم المذكور مختلفان رفا وضبا نحو ان زيد
ضرب اخوه اياه فلك في الاسم المذكور الرفع والنصب فتقدر الرفع ان ضرب زيد اي متعلق زيد يضرب اخوه
اياه وتقدر بالنصب ان ضرب اخو زيد زيد اي متعلق زيد ضرب اخوه اياه وبالتسليط ان زيد اي ما
زيد ضرب اخوه وعلى تقدير المنصف ان زيد لا يس ضرب اسه هذا ما عرض لتمام هذا الباب والله
اعلم بالصواب **قوله** الرابع التحذير وهو معمول بتقدير ان يتخذ برا ما بعده او ذكر المحذره مكررا
نحو اياك والاسه واياك وان تحذف والطريق الطريق **قوله** سمي اللفظ المحذره من نحو اياك و
الاسه ونحو الاسه لا سد تحذير انما ليس تحذير بل هو اية التحذير قوله معمول بتقدير ان يتخذ برا
مؤذن بان لفظ التحذير هو اياك دون المعطوف وليس كذلك التحذير بلفظ المعطوف والمعطوف عليه و
الصحيح ان يقال التحذير على ضميرين اما لفظ المحذره مكررا معمول لا بعد مقدرا نحو الاسه لا سد او لفظ
المحذره مع المحذره بعد معمول لا بعد مقدرا **قوله** تحذير برا ما بعده مفعول له والعام في المصدر اعني
التقدير ان يتخذ برا اي بان يتخذ برا ما بعده كالمعول كالا سلا الذي بعد اياك وتقدر
ان تومنها في بعض العجايب من حيث المعنى اذ يصيب المعنى ان يتخذ برا من الاسه ولا يقال العمت
زيد من الاسه اي كمنته ولو قال يتخذ برا او يتخذ برا او يتخذ برا او يتخذ برا او يتخذ برا وذلك
ان ذكر مصدر في عطية على قوله معمول بعد من حيث المعنى الا ان يتخذ برا او يتخذ برا اي هو الذي معمول

لو كان الحرف في غير هذا الموضع لم يرد به بالحق من هذا الموضع في تقدير المنصوبات التي هي في
المانى المنادى الثالث ما اضرمه فلما يصح الراء ذكر منصوب حكم كذا وفي بعض النسخ اذكر بلفظ المفعول
وليس وجه الا وهو متصلة من حيث المعنى فينتج ان الراء مثل المذكور قبل كما في نحو جاز رندا وعمر وولول
منفصلة جازت الحالفة بنوا بعد ما وبقولنا قولنا انما يقع في قوله تعالى ولا تطع منم انما او كفورا
للإضراب عن الاول والاثبات للثاني كما في جروف العطف قال سيبويه في قوله تعالى ولا تطع منم انما او كفورا
لو قال ولا تطع كفورا لا يفتق المعنى لانها اذا اضربية بمعنى يفتق يكون للاضرب عن طاعة الراء فلو قلنا معنا
او ذكر كان اصريا با عن قوله معقول بارتق والاستقيم فعل كل وجه في لفظه نظروضا بط هذا البناء ان يقول كل
مخز معقول مخزلا وبعد او شمس مذكور بعد ما هو المخز منه ابا والاعطف او بمن ظاهره او مقدره كجاء
عاطف وكذا كل مخز منه مكرر معقول بعد فدخل في الاول نحو اياك والراء وياي والشرا وراسك والسيف
اذن اما ظاهرا ومضمر والظاهر لا يفتق الا في الخطاب والمضمر لا يفتق الا في الغلب والخطاب وقيل في كل منهما
واذا كان يعطف فاعل المخز جاز ان يكون ضمير غائب نحو اياك واياه من الشرا وفولهم اذ اليه الرجل التين
فاياه وايا السواب شاذ من وجهين من جهة وقوع اياه مخزلا وليس يعطف ومن جهة اضافة ايا الى المظهر
وسبويه يفتق نحو اياي والشرا مخزلا ونحوه قال الخليل بعضهم يقول اياك فقول اياي اذا قلنا مسك وانما
كانه يقول اخذ نفسي واحفظ وغيره سبويه يفتق في نحو اياي والشرا وقول عمر جازم اياي وانما في احدكم الا ان
الغصا وليدل لكم بالاسل والراع كحتم الامم المتكلم اياي لا بعد شمس عن مشاهدته صرف الراء وامر الخطاب اياي
يخرج عن مشاهدته حذره واما الثاني اعني المخز من المكر فيكونه ظاهرا ومضمر نحو لا اسد ولا اسد ونفسك
واياك اياك واياه اياه واياي اياي سواء كان الظاهر مضافا او لا والمضمر متكلما او مخاطبا او غائبا واما
فوق ظهور الفصل مع هذا القسم نحو اخذ الاسد واياك اياك اخذ نظرا الى ان كره المفعول للتاكيد لا
حرف العامل كقوله تبتك الراء كذا وكذا ومنه لا ترون وهو لا ولي لهم سماع ذكر العامل مع تكرار المخز
منه بحيث يضيق الوقت الا عن ذكر المخز من على بلع ما يمكن وذلك بتكريره ولا يتبع لكن العامل مع هذا
المكرر واذا لم يكرر الراء جاز ان الظاهر العامل الفاعل قال المصنف كان اصل اياك وراسك انتقل ثم انهم لما
كانوا لا يجمعون بين ضميري الفاعل والمفعول لواصل اذا انصلا جازا وباللفظ مضافا الى الكاف فقالوا انفسك
ثم طرقت الفعل ككرة الاستعمال ثم حذفوا الفاعل لعدم الاحتياج اليه لانه اجتماع الضمير بوزن حذف
الفاعل مع الفصل فخرج الكاف ولم يجز ان يكون متصلا لان عطف مقدر كجاء في باب المضمرات فصار متصلا
واي ان هذا الذي ذكره تطويل متضمن عنه والاولي ان يقال هو مقدر اياك بلعد اوج باضمار العامل
المفعول وانما جاز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لواصل كونها صامتا منفصلا كما جاز ما ضربت الاء اياك
وما ضربت الاء اياي فان قلت بينهما فرق وذلك ان المفعول في الحقيقة في ما ضرب الاء اياي ليس ضمير المتكلم
بل هو المقدر المقرب اياي ما ضربت احد الاء اياي فالفاعل والمفعول فيه لب في الحقيقة ضمير نزل واحد كجاء
قولك اياي ضربت قلت الضمير المنفصل حكمه في كلامهم حكم الظاهر مطلقا كما ذكرت في اول باب المنصوب
على شريطة التفسير كونه مستقلا مثله وقد مرع البيه في نحو اياي ضربت واياها الظاهر من كلام
العرب ان المفعول المقدم على الفعل فيه معنى اخر وان منه المصنف في شرحه للفصل عند قول جاز الله

مخز اياي ضربت ما ضربت الاء اياي واياك ضربت اياي انفسك اياك وانما وجب الفصل في هذا الكلام لان في
معنى المكر الذي ذكرناه انما يحذف فعله لان معنى اياك اي بعد نفسك من اسد ونحوي هذا الكلام اجاز
الراء اي بعد الاسد عن نفسك وهو ايضا معنى احد الراء لان تعبيره الاسد عن نفسك بان ساعد عنه
فكانت الراء الاسد فان قلت المعطوف في حكم المعطوف عليه واياك مخز ولا اسد مخز منه ومما تخالفنا
فكيف جاز العطف فاجاب انه لا يجب مشاركة الاء المعطوف للمعطوف عليه الا في الجملة التي انبسطت بها
المعطوف وغيره الى العاطف ووجهه انساب اياك الى العاطف كونه مفعولا به اياي بعدا وكذا الاسد بعد اذ المعنى احد
وبعد الاسد **قوله** وتقول اياك من الاسد ومن ان تحذف واياك ان تحذف بتقدير ومن ولا تقول
اياك الاسد متناع تقدر **قوله** اذا جاز المخز منه بعد المخز فاما ان يكون مع ان او اجز
فالذي يصح ان نحو اياك والراء يجوز فيه وجهان كونه مع الواو ومع من وقد عرف معنى العطف واما من هو
متعلق بالفعل المقدر في بعد نفسك من الاسد والذي مع ان يجوز فيه هذا الوجهان نحو اياك وان تحذف واياك
من ان تحذف ويجوز فيه وجه ثالث وهو صرف اجاز لان ان حرف موصولة طويلة يصلها كونه ما مع الجملة التي هي
بتاويلكم فلما طال لفظا ما هو في الحقيقة ام واجد اجاز وايقه التخفيف قياسا على حرفها نحو الذي مع المخز في
واحد وكذا ان المصدرية ويجوز في اخر وضمان ان مع صلتهما في محل نصب عند سبويه نحو الله لا فعلن وقال
الخليل والكاظمي مائة على ما كانت عليه من اجز وبلا ولا اية لضعف حرف اجز عن العمل مقدره نحو الله لا فعلن
نار وصرف اجز مع ابو عبيد ان وان سماع نحو استغفر اللهم ت الله ذنبا اياي من ذنب وقال الحسن بن
بجوز صرف حرف اجز قياسا اذ اثنين وان كان مع غير ان وان ولم يثبت فلهذا لم يخز صرفا جاز من اياك
الراء اذ لم يسمع فان قيل فاحذف العاطف قلت حذفه ايضا لا يجوز وهو اشد من حذف حرف اجز لانه قياسا
مع ان وان شاذ كشيء في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا كما قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين
اذا ما اتوك لتعلمهم قلب ابي وعلت واما قول الشاعر فاياك اياك المرآة فانه الى الشرح والشرح جاز
فاما الضرورة الشعر فاما لان اياك اياك من باب الاسد لا سدا في المخز منه مكرر والمراد منصوب باخذ
هذا قول سبويه واما ان المرآة مصدر انما هي في محل في جواز حذف حرف اجز على تقدير ومع هذا لا يجوز
قياسا على المصدر عليه وهذا قول ابو انى الساق ولا يمنع ان يدعي ان الواو التي في المخز مع من وقد ترك
المصنف بابا آخر ويجب انما حذفه قياسا وهو باب الاء عن الاء وضابطه كل حرفي به مكرر او معطوف عليه
بالواو ومع مقطوفه فالكسر نحو قوله اخاك اخاك ان من اخاله كساع الى المنجا بضمي سلاع والذي مع العطف
نحو شاك واجح ونفسك وما يعينها والعاطف فيها الراء ونحوه وعلو وجوب حذفه ما تقدم في التخزين والاختلاف
في وجوب حذفه في المكرر منها مثلا سنالك وكذا يجوز منها ان يكون الواو بمعنى **قوله** المنصوب
ما فعله فعل من كور من كان او مكان **قوله** يعني بقوله فعل من كور كور الذي تضمنه الفصل المذكور
لا الفصل الذي هو تيسر الاء والحرف وذلك لانك اذا قلت ضربت اسد فقلت لفظ ضربت اليوم اي حكمت
به اليوم والذى ضرب الذي هو مضمونه ففعل اسد فاسد ما فعل فيه الضرب لا ضربت واحترق يقو له
مكرر عن نحو قولك يوم الجمعة يوم مبارك فانه لا يبدل بغيره في يوم الجمعة فعل كلكم تذكر في ذلك الفعل في
لفظك فلم يكن في اصطلاحهم مفعولا به ونحو يوم الجمعة في قولك ضربت في يوم الجمعة داخل في هذا الحد

المصنف في شرحه للفصل عند قول جاز الله

وهذا في قوله بشرطه نقل بر في بصير ان المصنوع في زمان ما ينظر فيه وما ينصب بقدره بشرطه فيقول
واما اذا ظهر قلابك من جهة وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول في الاعلى المنسوب
بتقديره فالاولى ان يقال سوا المقدر به من زمان او مكان فلهذا ذكره **قوله** بشرطه في قوله
تقديره في ظروف الزمان كلها مثل ذلك وظروف المكان ان كان سبها قبل والا فلا وفي المصنف في الجاهات
ومحل عليه عند ولدي وشبهه لا يهاجم ولغظه كان كثرته وما بعد دخلت على الاصح **اقول**
ظروف الزمان كلها اي مبهمة وموقتها مثل ذلك اي فضل للنصب سفل في والمبهم من الزمان هو الذي لا
يحصر معرفة كان او نكرة كحين وزمان والحين والزمان والموقت منه ما له نهاية محصورة سواء كان معرفة او نكرة
كيوم وليلة وشهر ويوم الجمعة وليلة العدة وشهر رمضان **قوله** وظرف المكان ان كان مبهما اختلف في نفس
المبهم من المكان فيقول هو النكرة وليس من لان تجلس خلفك واما انك من نصب بلا اطلاق على الطرفين وقيل هو
المحصور كما قلنا في الزمان وهو الاولي فيخرج المقادير المسووعة كمن يخ ويمك والاطراف انصباها على الطرفين
فقال هؤلاء ينصب من المكان على نوعان المبهم والمحدود ويدخل في المبهم الجاهات الست وعند ولدي و
وبين وازا وحرا وحده ولبقا وما هو بمعناها وسبب من المبهم جانب وما بمعناها من جهة ووجه
ودرى انه لا يقال زينا بن عمرو وكعب بن جندب او ابي جندب وكذا خارج الدار فلا يقال زيد في الدار
قوله قال سيبويه بل من خارج كما لا يقال زيد اخل الدار وجوف البيت بل في داخلها وفي جوفها وكلف
الارواح المحدود في لفظ المبهم بان قال المبهم ما ثبت له اسم بسبب امر غير داخل في مسماه فالمكان المسموع
كما في قوله داخل فيه فان المكان لم يصرف نحو بالنظر في ذاته بل بسبب القياس المسامي الذي هو امر
عن مسماه وقال الموقت ما كان له اسم بسبب امر داخل في مسماه كاعلام المواضع فانها اعلام لها
باعتبار عين تلك الاماكن وكذا مثل بلد سوق ودار فانها اسماء للمكان المواضع سبب اشتداد لفظها
كالدور في البلد والداكين في السوق والبيوت في الدار واما نحو خلف وقدام وعين وشمال وبين وصل
فان هذه الاسماء يطلق على هذه الاماكن باعتبار ان يضاف اليه ويجوز ان تستثنى من المبهم في قوله ايضا نحو جانب
ما معناه وكذا جوف البيت وخارج الدار وداخلها وكذا بعضه في قوله زيد من امه مكان لانها
مثل هذا الاسم للمكان باعتبار ان يحد الواقعة فيه واكثر شي خايع من سبب المكان مع انه لا ينصب على كل
من هذا الجنس فلا يقال في ضرب زيد وقت مصرع بل هذا النوع من المكان بلغة تفصيل وذلك بان
اسم المكان اما ان يشق من حد يعني الاستقره والكون في المكان او لا والثاني لا ينصب على الطرفين الا
بالفضل الذي ينصبه على الطرفين المختص من المكان كدخلت ونزلت وسكنت وهو كالمضرب و
المقتل والماكل والمشرب ونحوها والاول ينصب على الطرفين الفضل المقتضى ما شق منه اسم المكان نحو
المجلس والمقعد والماوي والمسرف والمقتل والهدى بقولت مقام وجلست مجلسه واوتيت واه
وسددت مسدده ونصبه ايضا كما في معنى الاستقرار وان لم يشق مما اشتق منه نحو جلست موضع
القيام ونحو مكان السكون وقعدت موضعك ومكان زيد وجلت متر فلان وقعدت مكانه قال
تم واقعدوا هم كل من صد وكذا نمت ميلته واقمت مستناه واليس فيه معنى الاستقره لا ينصبه فلا يقال
كبت الكتاب مكانك ومبيتا لهم موضع بكر وقتلته مكان القراءة وشتمتكم مثل فلان وقال الاكثرون

في الترتيب المبهم من المكان هو الجاهات الست والموقت ما سواها وهذا القول هو الذي ذكره المصنف
في الكافية قالوا محل عند ولدي وبين ووسط الدار من الموقفي الجاهات فانصب انصباها المشابهتها
للجاهات الست المبهم قال المصنف وكذا محل لفظ مكان في الجاهات لا لا يهاجمه فان فوكك جلست كان زيد
لا يهاجم هنا لفظ مكان بل كثره استعماله في منته تخفيفا ولا ينبغي للمصنف هذا الاطلاق فان لفظ
لا ينصب الا بما فيه معنى الاستقرار فلا يقال كبت المصحف كان ضرب زيد كما قدمنا وينبغي على قول هؤلاء
الاكثر ان الحكم المقادير المسووعة على الجاهات الستة لمشاهاها في الاستقرار فان تعيين ابتداء القدر
مثلا لا يخص موضع دون موضع بل يتحول ابتداءه وانما هو كتحول خلف قداما واليه ينشأ الا هذا وانما
انه انما نصب الفضل جميع انواع الزمان لان بعض الزمان اعني الارزفة الثلاثة مدلوله فطره النصب
مدلوله وفي غير واما المكان فلما لم يكن لفظ الفضل دلالا على شي من بلاد لانه عليه عقلي لا لفظية نصبت من المكان
ما شابه الزمان الذي هو مدلول الفضل اي الارزفة الثلاثة وهو غير المحصور منه والمحدود وفيه المشابهة
التصوير والتشبه في نوعي المكان كما في الارزفة الثلاثة واما انصباها نحو قعدت مقعدا وجلست مكانه و
مبيتته فلكونه متضمنا المصدر معناه الاستقرار في طرف فمضمونه مشعر بكونه ظرفا لشيء يعني ان
كان ان نفسه ظرفا لمضمونه بخلاف نحو المضرب والمقتل فلا يجره لم ينصبه على الظرفية الا بما فيه معنى الاستقرار
واما قول المصنف في الشرع لما كان ظرف الزمان المعين مدلول الفضل تعدي اليه الفضل فهو معا لفظ
منشأها الا شتر في لفظ المعين وذلك ان الفضل يدل على المعين لكن من الارزفة الثلاثة لا على المعين
المراد به مهنا المحصور كاليوم والليلة وكذا قوله الفضل لما كان يدل على المكان المبهم اصلا لان
من دلالة اللفظ على الشيء اللدالة الوضعية لا العقلية ودلالة الفضل على المكان عقلية لا وضعية ومع هذا
يدل عقلا على مطلق المكان لا على مبهم المكان بالتصريح الذي في قوله **قوله** ولقظ مكان كذا لفظ الموضع المقام
ونحوه بالشرط المذكور في الكمال وهو انصباها بما فيه معنى الاستقرار **قوله** وانما دخلت اعلم ان دخلت في
وتزلت تنصب على الطرفين كل مكان دخل عليه مبهما كان او لا نحو دخلت الدار ونزلت الحان وسكنت العزم
وذلك كثره استعمال هذه الافعال الثلاثة نحو عرف الجرح اعني عزمها في غير المبهم ايضا وانصباها بغير
على الظرفية عند سيبويه وقال الجرح دخلت منعد فابعد مفعول به لا مفعول فيه ولا يصح ان لا يتم
تري ان عزمي المكان بعد دخلت يلزمها في نحو دخلت في الارض ودخلت في البلد وكذا نحو قوله **قوله** وسكنت في
مسكن الذين ظلموا وقولك تزلت في الحان وكون مصدر دخلت على اللغز والفعول في مصادر اللانم
اغلب وكونه ضد خرجت وهو اللانم اتفاقا يرحان كونه لان من ثم قال على الاصح واما نحو ذهبت الشام
فانصباها الشام على الظرفية اتفاقا لان ذهب لانم وهو شاد وكذا قوله فلا تصمق فاعوارضا و
لا قبلن الخيل لام ضرب غدا اي في ما وفي عوارض وفيها موضعان ومثله قوله **قوله** لدن بها الكف تحسسه
فيه كما غسل الطريق الشبل ويكثر صرف في وان كان شادا في كل اسم مكان يدل على معنى القرب والبعد
حتى كما يدل على القياس نحو هو مني من جرح الكلب ومناطق الثريا ومقعد الحان ومثله الشفاف ولا
باسر ان يكثر بعضا عمله المصنف من احكام الظروف فنقول **قوله** ظرف الزمان غلب في ما يصح
جوابا لكم ومن ما يكون مصدر او سواها كان معرفة او نكرة فاذا كان كذلك استغنى عن الفضل لما صاحب ولو

أمكن كذا إذا قيل لكم سرت فقلت شهر استغرق الشهر ليلة ونهار إلا أن قصد المبالغة والجموع
وكذا إذا قلت شهر رمضان فإن لم يكن استغراق الجميع استغرق منه ما أمكن كما تقول شهر في جوابكم تمت
أو كم سرت فلا ولم يحجبه أيامه والثاني يحجبه لياليه والذي يصلح جوابا للمتي هو الزمان المختص معدودا
كان كالعشرة أو من رمضان أولا ومعدودا كان كيوم الجمعة أولا كالزمن الماضي ومعرفة كان كيوم
الجمعة أولا كأول يوم من رمضان ويوم قدم فيه زيد ولا يجوز أن يجازى عنه معدود غير محض كيوم ولكنه
أيام وكذا لو قلت تلك أيام من رمضان ولو قلت تلكه لا ولي من رمضان لا اختصاصها وكذا في جواب
متي النعم والتعبير أن يصلح الفصل لهما كيوم الجمعة في جواب متى سرت وإن وجب التعيم كيوم الجمعة في
جواب متى تمت وكذا إن لم يكن صالحا للتعيم فهو تعيم كيوم الجمعة ولا يصلح الجواب كم المعدود وغير
المختص كعشرة أيام وشهر وسنة وما يصلح جوابا لهما المعدود المختص كالعشرة الأولى من رمضان
قال سيبويه الدهس والليل والنهار مقرونة باللام لا يصلح الجواب لكم يعني الليل معطوف على النهار
كقوله نه سبتون الليل والنهار لا يعنون أي الدهس فاما إذا قلت سبى عليه النهار أو سبى عليه الليل
مشي إلى نهار وليل مبينين فيقضى جوابا للمتي وقال سيبويه أسماء الشهور كالجموع وصغر إلى آخرها
إذا لم تصف لهما اسم الشهر من كالأهر والليل والنهار ولا بد أن يكون جوابا لكم لا يعني قال لا أنهم
جملوهن جملة واحدة لعدة الأيام كأنك قلت سبى عليه اللكون يوما إذا قلت سبى عليه صغر فيصغر
السبى لو أضفت إليها شهر صار كيوم الجمعة صلح جوابا للمتي أيضا هذا كله فان كان مثله إلى رواية
عن العرب منها ونعت والأفان يفرق بينهما من حيث المعنى قوله كأنه قيل سبى عليه اللكون يوما
قلنا ليس يصح العدم مع اختصاص الزمان بمانع من وقوعه جوابا للمتي كالعشرة الأولى من رمضان
عليها ذكرها ولذا حكم الظروف في التصرف وضده في الانصاف وضده فنقول المراد من
التصرف من الظروف ما لم يتعمل إلا منصوبا بتقديره أو مجرورا بمن وقد نخصمتي بالي وحتي أيضا و
تجراين بالي أيضا مع عدم تصرفها ومن الداخلة على الظروف غير التصرف أكثرها معني في نوحيتها من ملك
ومن بعدك ومن دننا وبينك حجاب واما نوحيتها من عندك وسبب في ذلك فلا ابتداء الغاية والتصرف
من الظروف ما لم يلزم انصافه معني في أو الجحارة لمن فمن الأول أكثر الظروف والمنية لزوما كذا وإذا ل
على تفصيلها في الظروف المنية وكسبا مساء ويوم يوم كأي في المركبات وقد نخصمتي واذ تصرفين
نحو الله أعلم حيث جعل رسالته وقوله نه بعدا إذا تراءت وبينه من المعرفة بعدد ين وذات مرة وذات
يوم وذات ليلة وذات غداة وذات العشاء وذات الربيع وذات العوم وذات صبا وذات مساء
وذا صبح وذا غنوق فلهذا أربعة معنيها وانما سمى في هذه الأوقات ولا يقاس عليه نحو ذات
شهر ولا ذات سنة وهذه كلها يلزم الظرفية في غير لغة ختم ومع يعرفونها قال شاعرهم عنيت على آفة
ذي صبا لأمها يتود من يتود واما ذات المين وذات الشمال فكثيرا التصرف كما في الظروف
المنية ومعني الظروف المركبة المذكورة هي المركبات ومعني ذات مرة وأخواته هي في باب الأضافة
وقولهم تصليات بين أي فرق يقال ذلك إذا كان الرجل مسكنا عن أيتان صلحته ثم بايته ومعني
التبصير تقرب زمن اللقاء أعني بعد العزاق وكوز هذه الظروف غير متصرفه موقوف على الصبا

ومن المراتب غير المتصرف ما عد من غزوه وبكرة وصحة وبكرة وصحة وبكرة وصحة وبكرة وصحة وبكرة وصحة
صباح ونهار وليل وعيني بالتعيين ان يرد غزوة يومك وبكرة وصحة وبكرة وصحة وبكرة وصحة وبكرة وصحة
وعتمة ليلتك ومساها نقول سبى عليه ليلة ونهار إذا اردت نهارك وليلك وغزوه وبكرة يكونان
أيضا علمين ولا يرد بهما عدوه يومك وبكرة كما سبى حكمهما فيكونان اذن متصرفين واحكم يعلم تصرف
هذه الظروف المعينة من على كونها معينة من دون العلمية وذلك انهم جعلوا الزمان المعين من دون
علميته ولا أنه تعريف هذه الظروف المعينة لأن الطريقة واحدة أعني الظرفه تنبها على الفتنه لست
المعارف وذلك لأن كل كلمة صارت معرفة فلا بد فيها إما من العلمية وإما من اللام أو من الأضافة
وهذه كانت نكرات فتعبدت بحج العناية المتكلم لا بآية ولا بالعلمية والدليل على أنها ليست
انعته وعشية وصحة من هذه الظروف متصرفه على الأثر مع تعيينها فتصرف هذه الأسماء بكونها
معدولة عن اللام فهي معدولة عن اللام وليست متضمنة لها كما تضمنت اسم ليلة أهل الحجاز أعني
السا إذا لو تضمنتها ليست بنا اسم والدليل على كونها معدولة عن اللام ان من قلعت تم المهددة ان
لفظ الجحش لا يطلق على واحد معين منه إذا لم يكن مضافا إلى معرفة بلام العهد سواء كان علما أو لا
كالبيت والنجم والتصق وقوله تعالى فغصق من غصق الرسول بل وجد سحر من جملة هذه الأسماء المعينة
منوعا من الصرف فاضطررنا إلى تقدير العلمية فيه بعد الصلح عن اللام لتحصيل السبين وقال بعضهم
انه عند تعيينه متضمن للام فهو عندك مبنى كما س عند الحجان بين وعلى كل القولين فهو كما لفظ لا خواتمة
المذكورة من صبحي وبكرة ومساء وصباح ونهار وليل معينة فانها متونة اتفاقا إلا ان عم الجوهري
ان ضحى معينة لا تصرف كسحر ولا ادري ما صحته والخو عبد القاهر عتمة وصحة معينين بسحر في منع
الصرف لا عن صبا والآلة منه اذ لم سمعها المونين حكما ما ثبت ترك نوبته من هذه المعينة
فصوابا لتضمن اللام فبني كسح عند بعضهم واما العلمية المقدرة كسحر عند الجمهور والقائلين منع صرفه
أما عدوه وبكرة فقد نعلم الخليل انه اذا قصد بها التعيين جاز نوبتها كما في صحة نحو انبتك اليوم غزوة
وبكرة وكذا قال ابو الخطاب انه سمع من يوثق به انبتك بكرة وهو يدل الأيمان في يوم أو غيره لكن
الأغلب المشهور فيها ترك التثنية مع التعيين كما ناك ذلك علمين للجحش كما في فقلنا العلمية فمنها كما في
سحر فالمقصود ما تقدم ان علم تصرف هذه المعينة مبنى على تعيينها من دون علمية ولا أنه تعريف
وتعيينها كذلك مستلذا في السماع فلا يقاس عليها في مثل هذا التعيين نحو شهر وسنة وساعة و
عده وعينيها فلا يسب اذن عدم تصرفها فالظروف الثلاثة عشر المذكورة إذا كانت معينة
وجب عدم تصرفها واذ لم يكن معينة كانت متصرفه نحو صيد عليه غزوة واذ انصرفت وارتدت
تعيينها فلا بد فيها من اللام والأضافة فنقول لا يته عند السحر إلا على ولا نقول عند السحر إلا على
واما الكلام في انصاف الظروف وعدم انصافها فنقول غزوة وبكرة عتمة وعيني تصرفين اتفاقا
وان لم يكونا مصدرين كونهما من اعلام الأجناس كما سامة تقول في التعيين انبتك اليوم غزوة
أو بكرة وفي غير التعيين لقبته العام الأول أو يوما من الأيام غزوة أو بكرة فيمنع الصرف في
الحالين فنحو غير التعيين كما نقول اسامة وان كنت لقيت واحدا من الجحش عيني معين فيدي

لان اللام للخصاوص ويخص الذي يقيى باد في بلاية نحو كوكب احر قار وفضل الطف وليس
كما ذهب المصنف على ما في كتاب الاضافة **قوله** وينصب بعامل مضمون وعلى شريطة التقدير
اقول اعلم ان اتصافه بعامل مضمون ما ان يكون بعامل جازيلا ظاهرا او مضمون كما في المفعول به
اذ هو كما ذكرنا فالاول نحو يوم الجمعة في خواب من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة وقفا بلا فية ظاهر
ظاهر كقولهم حينئذ لان اي كان ذلك حينئذ ليعلم الآن والثاني كما في المنصوب على شريطة التقدير
حسب ما ذكرنا في المفعول به مفعولا فاختار رفعه نحو يوم الجمعة سرت فيه وما اختار نصبه نحو يوم الجمعة
سرت فيه وبان يوم الجمعة سرت فيه وسار زيد ويوم الجمعة سرت فيه واذا يوم الجمعة سرت فيه سرت فيه ويوم
الجمعة سرت فيه ولا تفرقة ومثال ليس المفسر بالصفة كل يوم صمت في الصيف وما يستوي في الامور زيد
ويوم الجمعة سرت فيه وما يجب نصبه ان يوم الجمعة سرت فيه وهما يوم الجمعة سرت فيه **قوله**
المفعول به موصوفا لاجل فعله كقولهم كور مثل ضربته تادسا وقدرت على احر جينا خلافا للرفع فان عند
اقول قوله فعله كور اي مضمون الفعل وشبهه وهو المصداك كما ذكرنا في المفعول به قوله مذكور
احتمل ان يكون قوله وقد شاهدت ضربا لاجل التاديب المعنى التاديب فان التاديب فعله الضرب الا انك
لم تذكر الضرب في قوله كور بل في قوله واخر ان يقول في المفعول به موصوفا لاجل مضمون عامه وكذا في المفعول
به موصوفا لاجل مضمون عامه من زمان او مكان فلا يفتقر الحوار نحو قوله وقد اعجبني التاديب وسرت يوم
الجمعة فان سيرك وذكر المصنف مثالين للمفعول به ليس انه قد لا تقدم وجوده على ما جعله له كما في ضربته
تاديبا وقد تقدم وجوده عليه كما في قوله عن احر جينا والمفعول به هو الحامل على الفعل سواء تقدم
وجوده على وجود الفعل كما في قوله جينا او تاخر عنه كما في خستك اصلاحا لئلا يكون ذلك لان الغرض
المتاخر وجوده يكون علة غاية حاطة على الفعل وهي احدى اهلل الاربعة كما هو في قوله في قوله
مستلزمة من حيث التصور وان كانت متاخرة من حيث الوجود فالمفعول به موصوفا لاجل عامه وليس
له كما ظن بعضهم نظرا الى ظاهره نحو قوله مضمون مضمون تادسا وان الضرب علة التاديب وانما قلنا ذلك لانه
لا يطرده في نحو قوله جينا ويجعل المفعول به علة لمضمون عامه بطرد لان التاديب علة حاطة على الضرب
ولفظ المفعول به يوزن بكونه علة لان اللام في التاديب وهي يدخل على العلة لاجل المصداك نحو فعلت
هذا هذه العلة **قوله** خلافا للرفع بل هي انما سميت لشيء مفعولا هو المفعول المطلق وذلك لما
راى من كون مضمون عامه المفعول به تفصيلا وبينا ناله كما في ضربته تاديبا فان معناه اذ به بالضرب
فالتاديب مجمل والضرب بيان له فكذلك قلت اذ به بالضرب تادسا وضح ان يقال الضرب هو التاديب
فضا مثل ضربته بان كون مضمون العامل المفعول ولا يطرده في هذا في جميع انواع المفعول به وان
الرفع ليس بان الجنب ولا يقال فعوده جين للاجرا وكذا قوله كوكب احر قار حيلك اصلاحا لئلا يكون بلا عطاء
او النصح او نحو فان الجمي ليس بان الاصلاح بل ببيان الاعطاء او النصح كما صرح به واعلم بقوله مثل
صعود جين وجمي اصلاحا على صرف المضاف وهو تكلف قال المصنف رد على الرفع معنى ضربته تادسا
ضربه للتاديب اتفاقا وقوله للتاديب ليس مفعول مطلق فكذلك تاديبا الذي معناه في الرد نظر و
ذلك ان ضرب تاديب ايضا فعلى معنى التاديب مع ان الاول مفعول مطلق اتفاقا دون الثاني وان

لان يقيى في المعنى المصنوعا المختلفان في الاعراب الا ان معنى جيبه راكبا حيث وقت ركوبه والاول حال
والثاني مفعول به واخر في قوله انما في مفعول به منسوب نصب المصدر الذي يكون حالا فيلزم تكرره ونقله
قوله حلا الموت محاذ من الموت ليكون الاضافة لفظية ولا يطرده ذلك في قوله رعل المحبور والمول من
تهورا المحبور لان معاهما مصدرين للمحالين المتقدين قبلهما اي رعل على المحبور وهو لا الهول على هويل
الفارس في فعلته جمل على اي في باكال ومدرب البصرين اولى من الباقيين لسلامة من الحرف والقدس اللان
لضيق **قوله** وشرط نصبه تقدير اللام وانما يجوز ضمها اذا كان فعلا لفاعل الفعل المصداك وما راى
اقول يعني ان تقدير اللام شرط انصاب المفعول به لاشروط كون لام مفعولا في نحو السمن ولا كراك
الزائر في قوله جيتك للسمن والاكراك الزائر عند مفعول به على يد اعله صده وهذا كما قال في المفعول به ان شرط
نصبه تقديره وما ذهب اليه في الموصوفين وان كان صحيحا من حيث اللفظ لان السمن فعله المحي كنه خلافا
اصطلاح النعم فانهم لا يستعملون للمفعول به الا المنصوب اجماع للشرطية في الصحيح هو المصداك المقدر
باللام المطلق به حدث شاركه في الفاعل والزمان ومعنى تشاركتها في الفاعل ان تقوما بشي واحد ككتاب العرب
والتاديب في ضربته تاديبا لئلا يكون في الضمان بالبقية الكهت في بعض ان المصداك جيتك طرقت
عن احر جينا او يكون اول زمان الحدوث آخر زمان المصداك نحو جيتك خوفا من فراك او بالعكس نحو جيتك اصلا
لحاله وشهدت احر جينا ابقاعا للمدانة بين العزقين واذا كان الحدوث المصداك تفصيلا ونسب المصداك الجمل
كما في ضربته تاديبا واعطيته مكا فاة فليس هنا حدان في الحقيقة حتى يشترى كما في زمان بل هي في الحقيقة
واحد لان المعنى اذ به بالضرب وكافه بالاعطاء فالضرب هو التاديب والاعطاء هو الكفاة والحد
منها في الحقيقة ليست من المصداك المنصوب لان الشيء لا يكون علة نفسه بل هي اثره اي ضربته تاديبا لكن لو صرح
بمواصلة اعني التاديب لم ينصب عند الحاجة لعدم المت ركة في الفاعل وفي الزمان اذ به لا يحصل هذا الاش
كيف يشارك الضرب في الزمان كما قال ابو زيد قال والشيخ ان قوله من رعب لم يم السقيف منه ما النوي
وانما نصب هذا المصداك لعملة الحقيقية ومشاركة الحدوث في الفاعل والزمان اذ هو هو كما بينا في بعض
الحق لا يشترط تشاركتها في الفاعل وهو الذي تقوم في طي وان كان راغلب مولا قول والدليل على جواز عدم
التشارك قول ميرالمومنين عليه في نهج البلاغة فاعطاه الله النظره كختم الحطة واستبها ما للعلم و
المستحق للسطح الميسر والمعطى للنظره هو الله ولا يجوز ان يكون اتخما فاحا الامن المفعول لان استبها ما
اذن يكون جمل من الفاعل وكذا احر المصداك ولا يخطف حال الفاعل على حال المفعول وكذا قول الجحاح يركب
كل عاقق وهو محاذ رعل المحبور والهول من تهورا لهبور فان الهول معني الافراع لا الفرع والثور ليس
بفرع بل هو فرع وكذا الجازي يعنى علم المعارضة في الزمان وذلك انه قال في المذكر على الفتاة ان ذة
مذا يوم يتبعه الصادقين صلواتهم بنصب صدقهم ان معناه لصدقهم في الدنيا **قوله** وانما يجوز حذف اي حذف
اللام **قوله** اذا كان فعلا لفاعل الفعل المصداك اي اذا كان المفعول به فعلا لفاعل الفعل المصداك وهو
الفعل المصداك بالمفعول به اي اذا اشتري كما في الفاعل كما ذكرنا واقصص المصنف على شرطين مما شرط في المفعول
به فلم يشترط كونه مصداك لرجوله وقوله فعلا لفاعل الفعل المصداك ولم يشترط كونه تقدير اللام وجواب لمة
وان لا يكون غير لفظ الفعل لانه علم ذلك من احد وشرط بعضهم كونه من افعال التاكيد قال لانه الحامل على

اتحاد الفعل والحال على الترتيب علم واضاف الجواز كالتصريح والتمتع بلاشئ ولا يفتي كقولنا
 واما للاتصال بالباطن كالتصريح والخوف والارادة فانها سبغ والحواس ان اراد وجوب تقدم الحال وجود المفعول وان
 اراد وجوب تقدمه اما وجوده او تصور قسم ولا ينفصه وينقض ما قال الجواز نحو حيثما اصلا الامك وصريته ناديا
 اتفاقا فان قال موثقتا مضاف اي ارادة اصلا و ارادة تاليف فلنا نحو ايضا حيثما كواكبه وصبرك اليوم
 اكرا ما كعند مقرر المضاف المذكور بل هو حيثما سبغ ولنا فظهر ان المفعول هو الظاهر من المقتضى المضاف
 فنقول المفعول له اما ان تقدم وجوده على وجوده على وجوده على وجوده فنقول ان الفعل كقولنا واما ان تقدم
 على الفعل تصور اي يكون عرضا ولا يلزم كونه فعل التبع نحو ضربته تقوما وجيته اصلا قال المصنف ولنا
 شرط الجواز حذف اللام الشرطان المذكوران لانظمة الافعال كثيرا ما يجامعة للشرطين فصارت مع الشرطين
 ظامرة مشهورة في العلية والنقض ان يكون هناك ما يدل على اللام المقدرة المعينة للعلية وحصول الشرطين ذلك
 عليها وهى الى التامى وجوب تنكي المفعول له المشابهة الحال والتمتعين ويبدأ السجح قاص عليه وكذا قولنا
 واعفر عورا الكرم اذ حاره واعى عن شتم الليم كرمها وكذا قوله تخذ الموت وقال الجوزي اذ الجوزي
 وحيد بقرته فلا يقال حيثما كرامك ومنه الاندلسي وقال لا اري منه ما نسا وقال ان حوصا ان في حال السكينة
 للحل والتمتعين في كون السان بكرة فوجب استنباط مثلها والظاهر جواز ذلك الا ترى ان قوله تعالى فبطل من الدين
 ما و احرقت والبالا للبيبة من هنا كالم قال المالك اذ حصل الشرط فخر المقتضى بلام التعريف كمن يرضيه
 والمجزة بالعكس ويتوي الامران في المضاف هذا قوله والاوي ان حال ذلك على السماع ولا يعلك **قوله**
 المفعول مع مولى المذكور بعد الواو والمصاحبة مفعول فعل لفظا ومعنى **قوله** المصاحبة مفعول فعل
 احراز عن نحو ضيعة في كل رجل وضيمه فانها مصاحبة لكل رجل لان الواو معني مع وجوب المصاحبة كونه
 لذلك المفعول في ذلك الفعل في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد
 وفي قولك مرت انا وزيد بالعطف يشاركه في السير لكن لا يلزم كون السير في وقت واحد وشرط بعضهم ان
 يكون مفعول الفعل الذي يصاحبه المفعول مع فعلا كما في سرت وزيد نظرا الى ان عمرو في قولك ضربت زيد وعمرو
 معطوف اتفاقا لا مفعول مع وينقض ما قاله نحو حسبك وزيد ارفع فان الكاف مفعول في المعنى اذ المعنى
 بكفيك واما تعين عمرا في المثال المذكور للعطف فلان اصل الواو التي قبل المفعول مع هذا العطف وانما يدل
 ما بعد عن العطف الى الضب نصا على المعنى المراد من المصاحبة لان العطف في جاني زيد وعمرو ومحملا نصا
 الرجلين في الجي ومحملا على اصلهما قبل الآخر والنصب في المصاحبة وفي قولك ضربت زيد وعمرو ولا يمكن التخصيص
 بالنصب على المصاحبة تكون الضب في العطف الذي هو الاصل اظهر **قوله** فان كان الفعل لفظا
 وجازا العطف فالوجهان مثل حيث انا وزيد وان اجزا العطف تعين الضب نحو حيث زيد
 وان كان معني وجازا العطف تعين نحو الزيد وعمرو والاضمين الضب نحو مالك وزيدا وما شاك
 وعمرو لان المعنى ما تصنع **قوله** اعلم ان من ذهب بجمهورية النخاة ان العامل في المفعول مع
 الفعل ومنا به توسط الواو التي بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع في بعض المواضع لكونه اخفى
 لفظا واصل هذا الواو والعطف الذي فيه معنى كجاء في باه فناسب معني المعتة قالوا لا تقدم
 المفعول مع على العمل في مصاحبة اتفاقا فلا يقال واخشية استوى الماء كما يتقدم في سائر المعاني

على التامى وجوزا الواو في المفعول مع على المفعول مع على المفعول مع على المفعول مع على المفعول مع على المفعول مع
 والاوي المنع رعاية لاصل الواو والشره ضرورة وقال الكوفون وهو منصوب على الخلاف فيقول العامل
 منصوبا كما قلنا في الطرف جنب المبتدأ والاوي احالة العمل على العامل اللغوي مالم يضطر الى المعنوي
 وقال الزجاج هو منصوب باضمار فعل بعد الواو كما قلت حيا البرد ولا يسا ليا لسة وكذا في غيره
 ولاصما لخلاف لاصل وقال الجوزي انما هو منصوب بنفس الواو والاوي رعاية اصل الواو في كونها
 عنى عاملة ولو نصبت معني مع مطلقا لنصبت في كل رجل وضيمته وقال الاخفش بضبه نصب الطرف
 وذلك ان الواو لما اقيمت مقام مع المصوب بالطرفية والواو في لاصل حرف فلا يحتمل الضب اعطى
 الضب بعد رعايته كما اعطى ما بعد لا اذا كانت معني غير اعراب نفس غير ولو كان كما قاله الجوزي
 في كل واو معني مع مطردة نحو كل رجل وضيمته **قوله** ان كان الفعل لفظا وجازا العطف فالوجهان هذا
 اوي ما قاله الجوزي انما هو منصوب بنفس الواو والاوي رعاية اصل الواو في كونها
 الذي هو العطف لا للرفع وهو نوع لان مهادا عيا سوا الضم على المصاحبة **قوله** حيث انا وزيد وزيد
 مثل قام زيد وعمرو بل كان ينبغي ان يكون العطف من حيث انا وزيد عند الجوزي القاصر واجب وذلك ان
 توكيد المرفوع المتصل بالمنفصل في الغالب لاجل العطف وهل يشترط في نصب لام على المفعول مع
 جواز عطف من حيث المعنى على مصلحة قال الاخفش نعم فلا يجوز جلس زيد والمسا ربه اذ لا يستند
 الجلس الى السارية وكذا لا يجوز ضحك زيد وطلوع الشمس ولما ذلك عند مراعاة لاصل الواو في
 العطف واجازة عنى استند لا بقولهم ما زلت اسير والسيل ولا يقال سا الماء بل جري وله ان
 ان ذلك لاستنارة السير للسيل لما اقترب بما يصح منه السير كقوله لله يسبح من في السموات
 والارض وظلالهم قبل لا يجوز العطف في استوى الماء واخشية ايضا لان استوى مهننا ليس كقوله
 بل معني ارفع كما في قوله تعالى ذومرة فاستوي ولم ان يجوز العطف في هذا المثال ايضا ويقول
 استوى مهننا معني تساو المعنى استقام ولا الرفع والمعنى تساو الماء واخشية في العلق اي
 وصل الماء الى الخشبة فليست الخشبة ارفع من الماء واخشية مهننا مقياس يعرفه قد لا ارتفاع
 الماء وقت زيادته ولا يجوز الضب في قولك انت اعلم وماك لانك لا تقصد فيه مصاحبة المخاطب في
 العلم لما له والتقدير بين الاصل فيه انت اعلم كما لك وانت وماك ثم خفف بحذف مفعول اعلم وظرف
 المبتدأ المعطوف عليه ما لك لقيام القرينة على كل المحذوفين ويقرب من ذلك حذف اجزا المان من
 المركب المضاف واجزا الاول من المركب المضاف اليه نحو الثلث عشر في الثلث عشر وقلنا فان
 وماك مثل كل رجل وضيمته اي فانت وماك مقتربان والمعنى انا لا ادخل بينك وبين مالك ولا اسبغ
 عليك بما يتعلق باصلاحه فانما اعلم بما يصلحه ومثل قولهم انت اعلم وربك وهذا يستعمل في
 التهديد اي انت اعلم بربك فاعل اجترأك عليه لما علمت من ربك مكافاة للجي بين فانت وربك اي
 انما مقتربان فاننا لا ادخل بينكما ولا ادعوه عليك فانه حسبك وهذا المعنى المنع ما يكون في باب
 التهديد والتخويف وقال الجوزي انما هو منصوب بنفس الواو والاوي رعاية اصل الواو في كونها
 المبتدأ من جملة الثانية وليس ذهب اليه بداك وكذا قول العبدى ان قد يدع انت اعلم من عنيك

في الاصل في الواو العطف اذا لم يكن راعيا للمصاحبة
 نحو قولك ضربت زيد وعمرو

وربك اعلم مستكنا وهذا الفصل ما تقدم من حيث المعنى المتيقن من استعالم وربك **قوله** وان لم يكن العطف **بمعنى** النصب
نحو حيث وزيد لجمهور الخاء على ان النصب محتمل لهما لا واجب وذلك من عمل ان العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا
بالمفصل وبلا فصل بين المصروف والمصروف فعمله مع لا يمتنع به في باب العطف **قوله** وان كان معني اياك ان النصب
معني والفعل المنوي على ضربين لانه اما ان يكون في اللفظ مشعره قوي اولاً فالاول نحو مالك لان الجار متعلق **بالمفصل**
او بما فيه معناه وما شئتك لان قولك شئتك معني فعلك وصنعتهك فهو معني المصدر الذي فيه معني الفعل **بمعنى**
وقرر وكنتك لكونها معني كماك ونحو ويلاك وويلك لان الويل معني الهلاك وفي المصدر معني الفعل وكرر
فوقه راسك والحايط وامر ونفسه وشئتك واج ان جعلنا الواو معنيه فان المصوب قبلها هو الفعل المنوي
المقدر وهذا القسم على ضربين اما ان يجوز العطف فيه بلا كلف اولاً فلا يكون نحو زيد وعمرو وما شان زيد وعمرو وقال
المصنف العطف واجبه ان لم يوصل فلا يصح ان يعمى لغير ضرورة وليس يثبت لان النصب على المصاحبة قد
يكون الداعي الى النصب ضرورة ولو سلمنا انه ليس بضرورة قلنا ان يجوز مخالفة الاصل للداع وان لم يكن ضرورياً
وقال غيره العطف هو المختار مع جواز النصب والا في ان يقال ان فصل النصب على المصاحبة واجب للنصب الا
فلا والناهي نحو مالك وزيد وما شئتك يحمل الضمير مكان الظاهر المحرور فلكون في جوارح في السعة العطف على
الضمير المحرور وبلا إعادة الجار والبرون يجوزونه للضرورة واما في التهمة فيجوزونه بتكلف وذلك باضمار
حرف الجرح انه لا يعمل مقدا للضعف فقال للمصنفه بنتا ان يتعين النصب نظرا الى لزوم التكلف في العطف
وقال الازد لم يجوز العطف على ضعف وان لم يقصد النص على المصاحبة وهو اولى لوروده في التمكن كقولهم تعالي
تساكون به والارحام بجرح في قراءة حمزة وفي النصب في مثل هذا اعني ما شئتك وماكك وزيد وما شان زيد
عمرو اربعة اوجه لا ترون على انه بالفعل المدلول عليه ما شئتك وماكك اي تصعب وذلك لان ما طالبة للفعل **بمعنى**
استنهاية وجرها الجار او المصدر وفيها معني المصدر مصا على اللام على الفعل ومن ثم امتنع في
الاختيار هذا لك واما ان لغوات ما الاستنهاية وقال سيبويه نقدي ما شئتك وشان ما شئتك زيد وماكك
ولما استكرهوا وما شان زيد وما شئتك عمرو ومعني مفعول المصدر المقدر قال السري في هذا نقل عن معنوي
لاخره ذلك معني ما صنعت وما تصعب لان هذا ملاسه ايضا يعني ان سيبويه لا يريد بقائلين ملاسه ان
الاسم منصوب بهذا المصدر المقدر لان المصدر العاطل مع مفعول كالموصول وصلته والجوز من الموصول
مع بعض صلته وابقاء البعض الاخر في باب المصدر ولما قد سيبويه بهذا التبيين المعنى فقط قال
الاندلسي بل اذ ان المصدر المقدر هو العاطل وانما جان ذلك مهنا لقوه اللامه عليه لانك وما شئتك
اذما بعد ما نحو وزيد لا على ان الاكس انما هو الملاسه المحرور ولاك الاسم ولا سيما ان الواو معني مع
يود معني الملاسه وقال الازد ان يكون النصب بجان مقدره كما كانت وزيد اي ما كان شئتك
وماكك وقال السري ان حروف الاسم منصوب بلاس كما قلت ملك لا بست زيدا والواو
دال على معني لا بس وانما ركبا هذا تعاديا جازم سيبويه من نصب الاسم لمصدر مقدر ولينهما نياية
الواو عن الضمير والنصب بها اذ لا يقع الجمع بين الواو وذلك الفعل المقدر فيؤدى بهما في هذا الاسباب
عملها هرة الجمع والقسم الثاني اعني الذي لا يكون في لفظه مشعر بالهامل قوي نحو انت وزيد وكيف
انت وقصه من زيد والجردي والمصور فهنا العطف اولى بالاضلاف وان فصلت للمصاحبة لعدم

الناحية **بمعنى** المبالغة ومنه الاستنهاية وكيف وذلك لكن في دعوى اسمها على الفعلية قال سيبويه
اذ انصبت ما بعد الواو وهما قلة وضعفه قدرت كان بعد الاستنهاية ويكون فعل كيف وذلك لكن
وقومها مهنا والتي اذا اكثر وقع في موضع جاز حذفة تخفيفا وصار كأنه منطوق ورد المراد سبويه
قال لا معني لخصصه ما بالماضي وكيف بالمستقبل قال السري في لم يقصد سبويه تمثله التخصيص
وانما اراد التمثيل على الوجه الممكن والتمثيل ليس حذفاً وتجاوز قول الراعي ازان تومي والجملة كالذي عن
الجملة ان ميل ميلا اي ازان كان تومي والجماعة وقول بعضهم انا وانا في الخاف اي كنت وانا في الخاف بعد
من نحو انت وزيد وكيف انت وقصه بالنصب وذلك لاشعار ما وكيف بالفعل بما فيها من معني **بمعنى**
مع كثره وقوعه كان بعد ما ولا يجوز ان يكون العاطل منه اتفاقا واما نحو كل رجل وضعته واس وراكبنا في
ولجب وان قصد المصاحبة لعدم فعل ومعناه واجاز الضمير في نصبه بل في المقدر وانك ان افساد
ويجب على النصب اضمار الجرح قبل الواو اي كل رجل مقرون ووضيعة فان اظهرت الجرح على هذا
الوجه فلا كلام في جواز نصبه هذا كله بناء على صلهم وانا اري من تقدم المفعول مع على عالم اذا
تأخر عن المصاحبة لان ذلك مع واو العطف الذي هو الاصل جازم نحو زيد وعمرو والقيت فنقول الصالح
الجملة وانا كما الذي في الخاف وانما اتبعه النصب في الاصح في وضعته لكون الجرح المقدر اضعف من الظاهر
واذا وقع بعد المفعول مع حال مما قبله او حين عنده نحو كنت وزيدا قائما وسرت وزيدا راكبا حكيم في
مطابقة ما قبله لوقوعه قبل المفعول مع ويجوز ان يعطى حكم ما بعد المصروف فيقال كنت وزيدا منطلقين
وررت وزيدا راكبين نظرا الى المعنى والاصل الواو اي العطف وسببه ذلك انك ان يكون المفعول مع
قياسا خلاف ذهب الاخفشن واو على الية قياسا وقال بعضهم هو باعني لا تجوز ما سمع منه وقوله تعالي
فاجمعوا امركم وشراكم لا يوي انصبا شركاكم على ان مفعول مع وقالوا يجوز ان يكون الواو للعطف على ان
لنصب شركاكم بعد الذي واجمعوا شركاكم وذلك لان الجماع لا يتعدى الى الاعيان لان يقال اجمعت زيد
قوله حال ما بين سببه الفاعل او المفعول لفظا او معني نحو ضربت زيدا قائما وزيدا في الدار قائما
وهذا زيد قائما **قوله** قال المصنف لا يخل فيه النصب في نحو جاني رجل عالم لان المراد في الحرف
ان يكون لفظ المحرور دال على ما ذكر في احد وقوله عالم في جاني رجل عالم وان بين هية الفاعل لكنه لا دلالة في
لفظ عالم على انه بيان هية فاعل اذ لفظ عالم مهنا مثلها في قولك زيد رجل عالم مع انها بيينة هية **بمعنى**
بل انما علم كون جاني رجل عالم بياناً لهية الفاعل من تقدم قولك جاني رجل بخلاف حال فان راكبا في قولك
جاني زيد راكبا ورايت زيدا راكبا لفظه دلالة على كونه هية الفاعل او المفعول حتى لو قلت رجل قائما لم يكن
لعدم الفاعلية والمفعولية في رجل اقول لتايلان يمنع ان المحرور يلزم ان يدل على ما يدرك في حله بل ان
يكون فيه ما يدرك في حله وبعد التسليم فليس في هذا الحذف معني حال وبيان ما عنيته لانه ربما يتوهم انه
بيان هية الفاعل او المفعول مطلقا لا يخالفه الفصل فيظن في جاني زيد راكبا ان راكبا هية هذا الفاعل
مطلقا لا في حال المحي ويكون غلطاً ويخرج عن هذا الحق الجملة الحالية بل الذي حال نحو **قوله**
مقول وقد ترا لوظيف وساقفا الست ترى ان قد است مؤيد وقوله وقد اعتدي والظهير وكما انها
لمنجد قبله وايد يسلك ويخرج ايضا الحال عن الضاف اليه اذ لم يكن المضاف عالما في حال وان كان ذلك قطلا

كقوله تعالى بل لئلا يراه من حينها وقوله دابر هو لا مقطوع مصيبيين وقول الشاعر كان حواميه
وان لم يكن كحصب وقوله عود وبهشة حاشد وز عليهم طلق الحد يد مضاعفا يتهدب واما قوله تعالى انما
مثولكم اي موضع مثولكم اي ثوابكم خالد بن وقولك العجبي ضرب زيد قايدا وهو ضارب زيد مجرد المفعول
فيها حال عن الفاعل والمفعول فلا يرد اعتيضا وله ان يقول انما اضيع اليه عيني العالم في الكل لا ي
الا اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا فمع صفة ويقام المضاف اليه مقام كما انك لو قلت بل يتبع ابراهيم مقام
بل يتبع مله ابراهيم جاز فانه حال من المفعول او اذا كان المضاف اليه هو الحال عن المضاف كما في قوله تعالى
د ابراهيم ولا مقطوع مصيبيين فمفعول مصيبيين حال عماد عليهم من مقطوع وذلك لانه ناسب من ابراهيم هو
حاله عن هولا المضاف اليه جاز فانه وهو حال عن المضاف اليه حال عن المضاف الذي هو حال عن المضاف
اليه لان دارا شي اصله وكانه قال نطقه د ابراهيم مصيبيين فانه حال عن مفعول الم لم يقطع وكن قوله
كان حواميه مدبرا اي سسه حواميه مدبرا او اشبه حواميه مدبرا فانه حال عن الفاعل او من المفعول وكذا
قوله عليهم طلق الحد يد مضاعفا والاول ان يقول الحال على ضربين منقطع وموكة ولكل منهما حال لاختلاف
ما سببهما في ظرف المشتقة من كلام فينقيد بوقت حصول مضمونه تعلقا بالحدث الذي في ذلك الكلام بالفاعل
او بالمفعول او بمجرى مجرى مما بقولنا جاز كلام كتحج الجملة الثانية في تركيب زيد وركب مع دكونه غلامه اذا
لم يحصلها حال ونحو ج بقولنا حصول مضمونه المصطلح في خروج التفرقي لان الرجوع بتقيد نفسه لا في
حصول مضمونه ونحو النعت بقولنا يتقيد بتعلق الحدث بالفاعل او المفعول فانه لا يتقيد بوقت حصول
مضمونه ذلك التعلق وقولنا او ما جرى مجرى مما يدخل حال الفاعل والمفعول المضمونين نحو هذا اصلي
شيئا وقوله كانه خارجا من حيث صفة عليا هي والحال عن المضاف اليه الذي لا يكون في المعنى فاعلا او مفعولا
للمضاف عليا هي ويدخل في الحال كالحال في قوله تعالى وقد را لوطيف وفي قوله وقد اعتدي والطيب في
وكنا تبرا واصل الموكة اسم عن صفة مجرى مفعول المضمون جملة كلي شيئا مفعولنا غير محدث احتراز من
المضروب في خروج رجوعا ثم اعلم ان الحال قد يكون عن الفاعل صفة كما زيد راكبا وعن المفعول صفة
نحو ضربت زيدا مجردا عن ثابته فاذا قلت لقيت زيدا راكبا فان كان سناك قرينة حالية او مقالية بين صاحب
الحال جازا حصلها لما قامت له من الفاعل والمفعول وان لم يكن وكانا حال عن الفاعل وجب تقيد
الجنب صلحها لانه لا لبس نحو لقيت راكبا زيد فان لم يقم فهو عن المفعول واما اذا اجابا لانه عن
الفاعل والمفعول معا فان كانا متفقين فلا وليا مع بينهما فانه احضرت لقيت زيدا راكبا ولا منع
التفرقة نحو لقيت راكبا زيدا راكبا او لقيت زيدا راكبا راكبا وان كانا مختلفين فان كان هناك قرينة
يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيف كانا نحو لقيت هنلا مصدرا متخذا وان لم يكن
فلا وليا حصل كالحال بحيث صاحب نحو لقيت زيدا راكبا مصدرا ويجوز على ضعف جعل حال المفعول مجبته
وتأخير حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصدرا متخذا والمصطلح زيد وذلك انما كان قرينة المفعول
اقدم من قرينة الحال اخذت الحالين وقرنت حال المفعول على حال الفاعل اذا لا اقل من كون احد
الحالين جنب صلحها للم لا يمكن كل واحد لجنب صلحها وجوزا جمهور وهو الحق ان يجيء في واحد الاحوال
متخالفه متضادة كانت نحو اشترت الرابحوا حامضا او عيني متضادة كقوله تعالى اخراج منها لوهوا

مضروبا

التي هي في غير المتبادر ومنع بعضهم ذلك في الحال متضادة كانت اولا قياسا على الالف
الحال كقولهم جازا لانه من حينها وقوله دابر هو لا مقطوع مصيبيين وقول الشاعر كان حواميه
لان وقوع الفعل في زمانين ومكانين مختلفين نحو جلست خلفك واما مك وكذا يجوز ان
لم يتبين الزمانان او المكانان نحو جلست اس وقت الظهر واما مك وسط الدار واما تقيد الحدث
بتقيد مختلفين كما في قوله تعالى من هو ما جولا وبتضاد في محلين غير متجانين كما في اشترت به
ايض اسود او عمن جين كما في اشترت به جلاوا حامضا فلا بأس به واعلم ان تكرير الحال بعد ما واجب
لوجوب تكرير ما نحو ضرب انا قايدا واما قاعدا وكذا بعد الاياما يكون في الغالب كالمكي في اسم لا
التي هي في نحو جاني زيدا راكبا ولما شيئا وبدلا من ادها نحو جاني زيدا راكبا قوله لفظا او في حال
من الفاعل او المفعول اي لم يفظا او مضمونا وقد ذكرنا الفاعل والمفعول اللغظيين اما المفعول
المضموني في نحو شي في قوله تم هذا بعلي شيئا فان بعلي شيئا من هذا المعنى فمفعول للمفعول هذا
اي انبه علي بعلي او اشير اليه شيئا واما الفاعل المضموني كما في قوله كانه خارجا من حيث صفة
سفود سرب نسوه عند عقنار اذ المعنى شبه خارجا سفود سرب ولا يفسر ما شبهه خارجا لان
المشابهة هي المقيدة كالحجج لا النسبة وقال المصنف في مثال الحال عن الفاعل المضموني زيدا في الدار
قايدا وفيه نظر لان قايدا حال من الضمير في الطرف وهو فاعل لفظي لان الفاعل المستكن كاللفظية فهو
كقولك زيد خرج راكبا ولا كلام في كون راكبا حال عن الفاعل اللفظي وليس يجوز كون الحالين في المثالين
عن زيد الا عند من جوز تخالفهما في الحال وصلحها **قوله** وعاملها الفعل وشبهه او معناه
اقول معنى شبه الفعل ما يعمل الفعل وهو من تركيبه كالم فاعل واما المفعول
والصفة المشبهة والمصدر ويعني معنى الفعل ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صفة كالف
والجار والمجرور وحرف التثنية نحوها انا زيد قايدا عند من جوزها التثنية من دون اسم الاشارة
كالم في حروف التثنية واسم الاشارة نحو اوزيد راكبا وحرف النداء نحو انا منعا واما حرف التثنية
والترجي نحو لقيت راكبا في الدار ولعلك جالسنا عندنا فالظاهر انهما ليسا بملين لان التثنية والتثنية ليسا
بمقيدين بل الحالين بل العامل هو الخبر الموصوفين هو بذهب الا خفش كالم يكون مضمونة هو المقيد
وحرف التثنية نحو كانه خارجا البيت وزيد كمر راكبا وكذا معنى التثنية من دون لفظ دال
عليه نحو زيد عمر ومقبلا والمنسوب نحو انا قرشي بمعنى اسم الفاعل نحو عليك زيدا راكبا واما نحو ما شاك
واقفا فلان الشان بمعنى المصطلح كما ذكرنا في المفعول معه ولم يعمل في الحال معنى حروف الاستفهام والتثنية
قال ابو علي لانها لا تشبه الفعل لفظا ويقص ما قاله باسم الاشارة وحرف التثنية فانها لا يشبهان
الفعل لفظا مع علمهما في الحال ونحو ان يشبهانه لفظا ومعنى ولا يعلن في الحال ولا اول اصله ترك على
استعماله وان لا يظلمه **قوله** وشرطها ان يكون نكرة وصاحبها معرفة غالبا وان سلمها العراك
ومهرت به وجده ونحوه متا **اقول** انما كان شرطها ان يكون نكرة لان النكرة اصل و
المعصود بحال تقيد الحدث المذكور على ما ذكرنا فقط ولا معنى للتعريف سناك فلو عرفت وقع
التعريف ضايعا وانما كان الضالبت في صاحبها التعريف لانه اذا كان نكرة كان ذكره يمينها في خصصها

من بين أمثاله اعني وضعها اوية من ذكرها بقيد الحروف المنسوب اليها اعني حروفها لان الاول ان يبنى المشي
اولا ثم بين الحروف المنسوب اليه ثم بين فتر ذلك الحرف على هذا ولت المعرفة حلا لان التعريف بعث صاحب
ولم يزل النكرة داحال لان غنبايته انه على خلاف الاولي فتقول غنبايتها يرجع الى تعريف صاحبها لا ان يتكلمها
لان يتكلمها واجب لا غلبته وارسلها العراك هذا مثال تعريف الحرف في الظاهر وهو قول الحال تعريفه ظاهر
اما مصدره واما غير مصدره والمصدر ما يعرف باللام نحو اعرابها العراك او معرف بالاضافة نحو افضله حمدك و
طاعتك وعودك ورجع عوده على قوله وفيه قولان قال سيبويه انها معارف موضوعة مواضع التكرار اي معني كثر
ومجتهد ومطيقا ومنفردا واعادها والظافة بمعنى الواسع وكذلك الطوق ام وضع موضع الخاطفة والوجه
مصدره وحده يقال وصل وصلة كعمله وعدا وعدة والجمع هنا بضم الجيم والجمع بفتح الجيم ومنها المعني
الاحتماد وقال الفراء موضع الجيم المشقة وبضها الطاقة وقولهم على يده متعلق بعوده اي يرجع والحال
موكدة والبدل ومصدره معني الاندماج معني المفعول اي عايد على اعادة وكوزان يكون عوده مفعولا
مطلقا يرجع اي يرجع على يده عوده المعروف انه لا يستقر على ما ينقل اليه يرجع اليه ان كان عليه قبل
يكون نحو قوله تعالى وفعلت فعلتك فلان يكون هذا من الباب وقال ابو علي ان هذه المصادر مضمومة على
انها مفعولات مطلقة للحال المقدر اي ارسلها معني كثر العراك وافضل مجتهدا حمدك ومطيقا طاعتك و
منفردا اي انفرادك ورجع عايد بعوده وكما مضاف الى الفاعل فهذا حرف العامل وجوبها كما في باب
المفعول المطلق فمصدره المصادر وكما وان قامت مقام الاحوال منصبة على المصدرية كما ينصب على الفهم
ما قام خبر المبتدأ من الظروف نحو زيد قد اتمك ولا يهرب اعراب ما قام مقامه وقوله فان رسلها العراك صر
بيت السيد ويروي فاوردتها العراك قال فان رسلها العراك ولم يبددها ولم يشغف على بعض الرجال
الحجار والاقن والمخال في الورد ان شرب البصير ثم يرد من العطش الى الخوض ويدخل من بصيرين
عطشا بين ليشرب منه ماء لم يكن شرب ويقال شرب دخال ويقال بعضهم البصير اذ لم يتم شربه فمعني
معص الدخال عدم تمام الشرب اي اوردته مرة واحدة ولم يح على اتم لانه شرب بعضها لما بالوا حمة اما
ما قولهم جاءوا قضمهم بقضمهم فالاولي ان يقول ان المصدر فيه معني اسم الفاعل اي قاضهم بقضمهم اي
مع مضمونهم اي كما رسمهم مع كسورهم لان مع الازدحام والاجتماع كاسترا وكسورا والاصل فيه ان يكون
قضمه مبتدأ وقضمهم خبره مثل قولهم كلمته فوه اليه في ثم الحجة عن الجملتين اعني قضمهم بقضمهم وقوه اليه في
معني بكلمة والحلام لما قدم منها معني المعنى لان معني فوه اليه صار مشا منها ومعني قضمهم بقضمهم كما في
قامت الجملة مقام المفعول وادت حواء اعرب اجمل الاعراب منها وهو اجن الاول اعراب المفعول الذي
قامت مقامه كما قلنا في باب المفعول المطلق في فاهما لئلا يكون سوا وكذا ينبغي ان يقول في يدي بيد اي ذويد
بذي يد على حرف المضاف اي النقل بالفتح وكذا قولهم بعث المشاة بدرهم اي كل شاه بدرهم كقولهم جعل
خبر من امره اي كل رجل كقولهم تعال عنتا فقلت اي كل نفس وكذا قولهم بعث المشاة بدرهم اي
الواو معني هم كما في كل رجل وضيعة اي شاه ودرهم معر وان اي كل شاه نصب منها اجن ان لقبها الاعراب
وقال الخليل يجوز ان يأتي على الاصل نحو بعث المشاة بدرهم وشاة بدرهم ثم ان لم يكن مكان مبتدأ التوكيد
ليتامه مقام الحال وفاه اليه في شاة ووجه انه لم يح حرف المضاف اليه منه ليس كليل بل هو العربي على وف ولس

قاله فقال المبتدئ وقتلت على خوف فاعلم حرف المضاف اليه وان دل من الواو معني لئلا يسهل على حرف وفه في حرف
استطراد او اعلالها كما في من ذكرها لا قضمهم بقضمهم فمفعول قد جعل قضمهم تابعا لما قبله في الاعراب نحو
قولهم جاء القوم قضمهم بقضمهم ورايت القوم قضمهم بقضمهم مرت بالقوم قضمهم بقضمهم المعنى التاكيد
على ان يكون اصل جملة فيصلي جزوا في الاصل اعراب جميعهم لصيرورتنا بمعناه كما ذكرنا في حال او على البدل اي جاء
قاضهم مع مضمونهم وبذهب الكوفيين ان انصباب وصف على الطريقة اي لا يعبره بقوه المعني ضد ما في قوله
جاوا معا وكان في مخالفا هل هو منصوب على الحال اي مجتمعين او على الظرف اي في زمان واحد فكذا
اختلف في فصد كحجبا وصد هو حال اي منفرد او ظرف اي لا يعبره وحاجب مجرور في مواضع معلومة
فرب وصد وسع وصد اي انفراد وهو في الاصل ثوب لا يشع على منواله مثله فاستعير للشخص المنقطع النظير
ويقال فلان مجلس وصد وعبر وصد ورجل وصد في المعنى براه وقيل جاء على وجه اي على انفراده وعلى معني
مع فوجه لانم الاضافة الى المضمون لانم النصب الا في المواضع المذكورة والمعرف ظاهر من عنى الاضافة المصارف
اما باللام نحو قولهم مرت بهم الجاه الغفير والجاه صرايح وهو الكثير يقال امره بجاء المرافق اي كثر في اللحم على
المرافق والغفير من الغفر وهو الستر معني الغافر اي الساتر ين كثرتم وجه الارض حفر الما محلا
للفعل المعني الفاعل على الفاعل معني المفعول كقوله ان رحمة الله قريب وهو صفة الجاه اي الجماعة الكثيرة
الساترة واللام في الاسمين زائدة كما في قوله ولما امر على التيم سبتي فمضت ثم قلت لا عينني ويقال ايضا
مرت بجاء غفيرا ومنه قولهم وظلوا الاول فالاول قال صلى به سببا الصالحون اسلاف الاول فالاول اي
مترتين واللام زائدة كما في الجاه الغفير وقد سبق ما قبله على البدل نحو دخل القوم الاول فالاول واما بالاضافة
نحو جاني الرجال ثقتهم وارتبهم ونحتم الي العشرة هذه الاسماء الثمانية اذا اضيفت الي فزيد ما تقدم
منصوبة عند اهل الجاه على حال لوقوعها موقع النكرة اي مجتمعين في الحي وبنوهم منسوبة ما قبلها في
الاعراب على انها توكيدها ورباعويل بالها ملتين العدد المركب نحو جاني الرجال خمسة عشرهم وقد عرب
هذا المركب عند الاخفش مضافا كحكي في باب العدد وقد ذكرنا في قولهم كلمته فاه اليه وقال الكوفيون
هو مفعول به اي جاعلا فاه اليه وقال الاخفش هو منصوب بتقدير من اي من فيه اليه ولا يقال على قولهم
فاه اليه في فلا يقال ما شئته يدي بيدي ونحوه خلا فالهشام واما قول بعض اصحاب امير المؤمنين عليه السلام
فما بالنا اسد العرين وما بالنا اليوم شاه النخف فمخلف المضاف اي مثل اسد العرين ومثل شاه
النخف وكوزان يؤولا شجانا وضعا فبالا فمضاف كما قال سيبويه في حمدك ونحوه **قوله**
فان كان صاحبها نكرة وجب نقلها **اقوال** اعلم انه يجوز تكليفي الحال اذا اخضرت في كذا
جاء في الحديث سابق رسول الله بن الحسل فاني فرس له سابقا وكذا يقول مرت بجمل طريف قائما او
بالاضافة نحو نظرت الجارية رجل محتالة او سبقتني اوشبهه نحو قوله فاحل سعدي عن عابدة وقلما
جاني رجل راكبا ونهي واستنهام وذلك لانه بصير المنكر مع سبق هذه الاشياء مستتر فلا سقي فيها
كما ذكرنا في باب المبتدأ او كان حرفه مشاركة لتلك النكرة في حال نحو جاني رجل وريد راكبين او نقلهم
الحال نحو جاني رجل راكبا لانه يومن اذن التباس الحال بالوصف اذ الوصف لا يتقدم على الموصوف
واما اذا نقل نحو جاني رجل راكبا فنقله بشبهه في حال انصاف في حال انصاف في حال انصاف نحو رايت رجلا راكبا

وولها

فلقد المخرج أيضا ونحوه واما اشتهاهم لتقدم الحال على صاحبها المنكر بقوله منيته موحشا طلل قدم فلا يتم
عند من شرط اتحاد عمل الحال وصاحبها لا اعلم بذهب الاخص من نحو ان تغلق زيد في نحو في الدار زيد
عيازة فعل واما عند سيبويه فيلزم كون الضمير في لمة ذا الحال ومن نحو اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها
جوز كوز لية تعامل في الحال وكون طللا حال مع انقلعه بالابتداء فان قبل هلا جان ان يكون معي ابتداء
على سبب سيبويه ان طلل مرفوع بالابتداء هو العامل في الحال ايضا فيتحقق عمل الحال وصلحها قلت
المعنى على ان الابتداء بلفظ طلل لا يستناد اليه مصدر كونه موحشا فكيف جعل في حال ما ليس مقيد له
واعلم انه يجوز حذف ذي الحال مع قيام الدليل نحو الذي ضربت محمد اريداي ضربته **قوله**
ولا تقدم على العامل المنوي بخلاف الظرف ولا على المحرور في الاصح **اقول** قد عرفت
العامل المنوي وان الظرف منه وكذا الجار ضميا قال المصنف ينبغي ان لا يتقدم الحال على الظرف وشبهه
في هذا خلاف سيبويه لا يجزي اصلا نظرا الى ضعف الظرف واجازة الاخفش شرط تقدم مبتدأ على حال
نحو زيد قائما في الدار وذلك بناء على انهم من قوة الظرف حتى جاز ان يعمل عند بلا اعتماد في الظاهر نحو في الدار
زيد كما تقدم في المبتدأ فاما مع تاخره عن المبتدأ فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قايما في الدار ولا
قايما في الدار زيد اتفاقا وذلك لتقدم الحال على عامله الذي في ضعف ما عند الاخفش ايضا لانه ليس من
تركب الفعل وعلى صاحبها وعلى صاحبها نايعة اي المبتدأ اما في نحو زيد قائما في الدار فان جوز ان يكون
صاحبها حال بناء على اختلاف عاملي الحال وصاحبها فالحال متأخر عن صاحبها اتحاد العامل في الحال
وصلحها فالحال متأخر عما صاحبها نايعة اي زيد اما نحو زيد في الدار قائما وفي الدار قائما زيد وفي الدار
زيد قائما بخلاف اتفاقا واما اذا كان الحال ايضا ظرفا او جاريا ومحرورا فاصح ان يكون حاله متقدما على
عامله الذي هو ظرف او جار ومحرور وذلك لتوهم في الظرف حتى جاز ان يقع موضعا لا يقع غيرها في
نحو ان لنا اياهم قالوا ومن ذلك البر الكرمين اي الكرمين بستين منه حال والعامل فيه بستين والعامل
المعنوي اذا كان غير ظرف فلا خلاف في انه لا يتقدم الحال عليه وهو كجاء من معني المشتق كلف لعل
ونحو شاك وحرف المذاهب واما الاشارة وحرف التشبيه والتشبيه والمنسوب ونحو ذلك
واسماء الافعال كل ذلك لضعف شابهة الفعل لعدم موافقتها في التركيب واذا اضعف نفس الفعل لعدم
التصرف حتى لا يتقدم عليه معوله كما في فعل التعجب فلا يقال راكبا احسن زيد فانك مثل هذه الجواهر
كذا الضم المشبه لا يتقدم معولها عليها لضعف شابهة الفعل وظاهر لفظ جازاه في الفصل فون
بحال تقدم الحال عليها واضعف من الصفة المشبهة في العمل افضل التفضيل الاتري انه لا يتقدم في الظاهر
مثلا بل يحتاج الى شرط يجزي في باب واما نحو قولهم هذا بس الطيب منه رطب وزيد قائم خير منه قلعدا وكذا نحو
عمرو قاعلا مثله قايما فيسحق الكلام عليه عن قريب واجاز ان يجازي ان يقول من ملك موزنا درهم عبد الله
لان معناه يشابه درهم عبد الله فيكون حالا من صيردرهمك في خبر ابي من درهم عبد الله والاولي المنع لضعف
العامل قال فان اظهرت الكاف وقلت درهم عبد الله لم يجز ان يكون حالا من درهم عبد الله لان حال
المحرور لا يتقدم عليه ويجوز ان يكون حالا من صيردرهمك والاولي المنع مع اظهار الكاف ايضا وكذا اذا
كان الحال بحال تصدرة بالواو لم يتقدم على عامله فلا يقال والشمس طالعة في اعادة لاصل الواو وهو

الظرف والاشارة حال ايضا على عامله اذا كان الصاعدا نحو والمقدون بان الموصول بواو في نحو الصلوة لا تقدم
على الموصول وكذا اذا كان الصاعدا للالف واللام او حرف مصدر كذا وان لا تقدم الحال اذن على هذه الموصول
لا يجوز تقدمه على صلاتها متلخر عن الموصولات ايضا غير جاز بل هي في الموصولات من امتناع الفصل في الحرف
المصدرية ولام الموصول وبين صلتها فلا تقولا معني محمودة الضارب هندا ولا محمودة ان ضرب زيد هندا
ولا ما محمودة ضرب زيد هندا واما في سائر الموصولات نحو الذي راكبا جاز زيد فانه يجوز الفصل اتفاقا واذا كان
العامل مصدر بلا لام الابتداء او لام القسم جاز تقدم الحال عليه بان يوحى عن اللامين نحو ان زيد راكبا سائر
لواكبا اسين كونه الى الله محشرون وتقدمه على اللامين لا يجوز لان لصاحبها صيغة الكلام واما الفصل المتصرف وكم
الفعل وكم المفعول اذا اختلف عن المعاني المذكورة فيجوز تقدم احواله عليه نحو راكبا جاز زيد وزيد راكبا
ماش ومحمودة مضروب **قوله** بخلاف الظرف يعني ان الحال وان كان مشابها للظرف من حيث المعنى لان راكبا
في حيثك راكبا معني وقت الركوب الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي الذي هو الظرف او الجار خاصة
كان بعد المبتدأ نحو زيد يوم الجمعة عندك او قبله كقوله تعالى كل يوم هو في شأن وفولم كل يوم لك ثوب
والحال لا يتقدم عليه عند سيبويه مطلقا ويقدم عند الاخفش بشرط تاخره عن المبتدأ كما مر وذلك لانه
في الظرف بخلاف الحال وكان على المصنف ان يعقد فيقول بخلاف الظرف فانه يتقدم على الظرف والجار لانه
لا يتقدم على معنويين مما من التشبيه والتشبيه وغير ذلك اتفاقا واعلم انه اذا تكرر ظرف واحد
يكون جزي لما هو مبتدأ في الحال او في الاصل وتوسطها ما يجوز ارتفاعه على انه خبر عن ذلك المبتدأ وانما
على الحالية كقوله تعالى واما الذين صدقوا الجنة خالد فيها وقوله فكان عاقبتهما انهما في النار خالدن
فيها فالكوفون يجوز ان تصاب به على الحال كما في الآيتين لذلك لورضته خبرا وعلقت الظرف من لم يكن
للساني فائدة واما عند البصريين في الحالية راحة على الخبر به لا واجبة لان الهم اذن يكون اذ خبر بعد خبر
الظرف الثاني متعلق بالخبر او يكون الظرف الاول متعلقا بالخبر الذي بعده والساني يؤكد الاول والساني
غير عزيز في كلامهم واذا كان الظرف في الظاهر غير متصرف وقد تقدم ان معني المستقر ان يكون متعلقا
بعد الخبر به الهم الذي على المبتدأ الذي يلي ذلك الظرف واجبة عند البصريين نحو فيك زيد راغب ليكون
الظرف متعلقا بذلك الخبر واجاز الفراء والكسائي نصب ذلك رسم نحو فيك زيد راغب على تقدير قيل
زيد راغبا والحال على المضارع المحذوف اي هو راغب فيك خاصة في حال غيبته في شيء اي ان غيب في شيء
مضمون راغب فيك **قوله** واعلم الجوز في الاصح الذي تقدم كان احكام الحال على عامله وتاخره عنه وهذا حكم تقدم
على صاحبها اعلم ان الكوفيين منعوا تقدم الحال على صاحبها اذا كان صاحبها ظاهرا مرفوعا كان او منصوبا او
محرورا في صورة واحدة ومعنى اذا كان ذوا الحال مرفوعا والحال محررا عن العامل محذورا جاز راكبا زيد
والجوزون راكبا جاز زيد وبعضهم يجوز ايضا تقدم الحال على ذي الحال المنسوب المظهر اذا كان الحال متعلقا
نحو ضربت وقد جرد زيد واما اذا كان ذوا الحال ضميرا محذورا وتقدم الحال عليه مرفوعا كان او منصوبا او
محرورا قالوا وذلك لانه اذا كان مظهره وقدمت الحال عليه ادي الى الضمير قبل الذكر لان في الحال
ضميرا يعود على ذي الحال المتلخر واما اذا كان ضميرا فالضمير ان يشي كان فيعود مما على مفسرهما واما جازان
تلك الصورة الواحدة **قوله** راكبا زيد فلشدة طلب الفعل للفعل كان الفاعل وفي الفعل والحال

والحال وبني القابل فلا يكون ضمير قبل الذكر اما البصرية فاجازوا تقديم الحال على صاحبها
المرفوع والمنصوب سواء كان مظهر او مضمرا لان البنية في الحال التخر عن صاحبها فلا يكون
اضمارا قبل الذكر كما ذكرنا في تقديم خبر المبتدأ نحو في دار زيد وفي نحو قوله تعالى فاجس في نفسه خيفة
موسى واما ان كان ذا الحال مجرورا فان الخبر بالاضافة اليه لم يقدم الحال عليه اتفاقا سواء كان
محضة كما في قوله تعالى اتته مله ابراهيم حينما اولان نحو جاتي مجردا وادوية زيد وذلك لان الحال تابع
وفرع على ذي الحال والمضاف اليه لا يقدم على المضاف فلا يقدم تابعه ايضا وان الخبر في الحال مجرور
ضميويه واكثر البصرية مضمورا ايضا فقد علمنا عليه للملحة المذكورة ونقل عن ابن كيبان والي علي وابن
برق الجوزان استدلالا بقوله تعالى وان ارسلناك الاكافه للناس ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان
حرف الجر محل الفعل كالمرة والتضعيف مكانه من مقام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة
بهنك فكانت قلت اذهبت راكبة بهذا قال الشاعر ان كان يرد الماء حرا صاديا الى جبلتنا ان لم يجر
قال اخرا اذا المراعته المروءة ناشيا فطلبها كمل عليه شديد وبعضهم يجعل كانه قال اغر الكاف والناء
للمبايعة وهو تصنف واما العامل في الحال في نحو مله ابراهيم حينما اعني اذا كان الحال عن مجرور ومضاف
عالم في الحال كعمل في ضرب زيد كما في قوله تعالى انما في حال وفي صلحها الامثال في واما
منه فقال بعضهم العالم في معنى الاضافة لان الاضافة بمعنى المصروف في الجح المتعلق بمعنى الفصل لان المعنى
لم يثبت لابراهيم حينما وهو صريح لانا بينا في هذا العامل ان معنى الفصل قد نظم في مثله وقال بعضهم
لما كان الاضاف عالم في الحال الذي في حال الاضوية نحو نظرا في زيد شيئا او يعوم
اليه مقامه لوصف كقوله مله ابراهيم كما تقدم في قوله الباء جاز ان يجعل عالم المضاف في الحال مع انه لم يحل
المضاف اليه لان المضاف اليه في التقدير المذكورين كانه المضاف ولكون حال المضاف اليه على المضاف
المضاف اذا كان للمضاف جز المضاف اليه جان وان كان على فله تقديم حال المضاف اليه على المضاف
في نحو تحرك ما شيئا زيد مع اننا ذكرنا قبل ان حال المضاف اليه لا يقدم على المضاف وقد يجب تقدم
الحال على صلحها اذا كان صلحها بعد الا او معناها نحو لجاني راكبا الا زيد وانما جاني راكبا يدل على
ما في باب الفاعل ويجب ايضا اذا اضيف ذو الحال اليه يمد يدالي ملا بس الحال نحو لقيني شام زيد
اخوه **قوله** وكلما دل على هيئة صح ان وقع حال نحو هذا بسر اطيع منه رطبا **قوله**
مذار على النخلة فان جمهورهم اشتروا اشتقاق الحال وان كان جامدا تكلفوا رده بالناء وبالي
قالوا لانها في المعنى صفة والصفة مشتقة او في معنى المشتق فقالوا في نحو هذا بسر اطيع منه رطبا هذا بسر
اطيب منه رطبا اي كائنا بسر او كائنا رطبا وهذه ناقة الله لكم آية اي آية الله قال المصنف وهو نحو لا
الي هذا التكلف لان الحال هو المبتدأ للمبتدأ كما ذكر في حده فكما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب
من الحال فلا يتكلف تاويله بالمشتق وكذا رد عليهم اشتراط اشتقاق الصفة كما في بابها ومع هذا فلا
ان الغلب في الحال والوصف الاشتقاق من الاحوال التي جاءت عن مشتق قياسا احال الموطبة وهي
اهم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الامم الجامد وطاء الطريق لما هو حال في الحقيقة
فبها موصوفها وذلك نحو قوله انما انزلناه قرآنا عربيا وقولك جاني زيد رجلا بهما ومنها ما يقصد به

التشبيه كقول بعض اصحاب ائمة المؤمنين عليهم في بعض ايام صفتين فلما بالنا اسن اسد العرين وبالمنا
اليوم شأ الخنف وقول المتنبي بدت قرا واملت حوط بال وفلج غنبي ورنف عن الا وفيها وبالمنا وبهان
احدهما ان يقدم ايضا فاقبله اي امثال اسد العرين ومثلها والنا ان يول المصنوب مما يقع ان يكون هيئة
لما تقدم اي بالنا اسن شحانا واليوم ضعا فادرس منه ونحو ذلك لانهم جعلوا الشيء المشتهر في معنى من
كالصفة المفيدة لذلك المعنى نحو قولهم لكل من عوز موسى نصر فبها اي لكل جبار قمار ومنها الحال نحو بيت
شاة ودرهما وضابطه ان يعصم التفريط فيجعل الخبر من احراز محرا وقسطا ونصب ذلك الفسط على
الحال واتي بعد ذلك الجزاء امه واول العطف كقولنا شاة ودرهما او حرف الجر جمعته البرقعين بل لم
ولخذت زكاة ماله درهمان كل اربعين وقهرته درهمان في درهم اي جعلته في مقابلة كل درهم منه درهمين
او غير ذلك نحو وضعت عندكم الذنابين دينار الذي كل واحد من هذه الاحوال كان جزءا اول من الحكمة الاشارة
عليها م قبل ومنها الحال في نحو بوبته بابا بابا وجا وفي رجلا رجلا ورجلا رجلا ورجلين رجلين ورجالا
رجالا اي بفضلا هذا التفصيل المعين وضابطه ان ياتي للتفصيل بعد ذكر المجموع نحو مكررا وكذا ان
اي لبيان الترتيب بعد ذكر المجموع نحو به معطوفا بالفاء او نحو دخلوا رجلا رجلا ومضوا كيكبة ثم كيكبة
اي مرتين هذا الترتيب المعين ومنها حال هو اصل صلحها نحو جني الخاتم فضة والثوب خرا او فرع له
نحو صبحي الفضة خاتما والحديد سيفا او نوع له نحو عجبني الخي خاتما والعلم نحو او منها الحال في نحو هذا بسر
اطيب منه او من عبي رطبا وضابطه ان يفضل الشيء على نفسه او غيره باعتبار طورين وكذا اذا اشبهت
بنفسه او غيره مائة التشبيه او بدو منها نحو هذا بسر مثله رطبا او هذا بسر هذا رطبا واخرا في عطل الحال
الاول في مثله فقال ابو علي وبتأعده العالم في معنى الفصل في هذا والجوزان يكون افضل التفضيل والتشبيه
لضعفها في العمل فلا يقدم معونها عليه ويشكل عليه ذلك مثل قولك زيد رجلا احسن منه راكبا فانه جائز
مع خلوا المبتدأ من معنى الفصل ومثل قولك من تخلى بسر اطيع منه رطبا والاشري بسر اطيع منه رطبا و
العالم في مثل هذه الصور افضل للاختلاف ولا يعلم اهم الاشارة في هذا بسر العمل لان العالم في الحال معتد فلان كان
هذا العالم في سر لتقدير الاشارة بالبصرة فيجب ان لا يقال هذا الكلام الا في حال البصرة كما ان الاشارة
في هذا بعلى نحو بغداد ولم تقع الاحال نحو خيته والجي في جاني زيد كما لم يكن الاحال الا في الكوب ونحو غير ذلك
انه يقع ان يقال هذا بسر اطيع منه رطبا في غير حال البصرة واستدل المصنف على امتناعه في قوله في
اول الحالين بان المبتدأ اذا تقيد بحال لم يقيد الخبر بحال الا ترى ان اسم الاشارة لما يقيد بحال في هذا زيد
لم يقيد الخبر بحال وفي نحو هذا بسر اطيع منه رطبا يقيد الخبر بحال اتفاقا فلا يقيد المبتدأ بحال و
هذا الدليل في غاية من الضعف لا يوصف اما اولاه فانه لا يلزم من امتناع تقيد المبتدأ والخبر مع بحال في
قال معين امتناع تقيدهما في جمعة الامثلة فلعلم في ذلك المثال الخاص ايضا من تقيدهما ليس في غيره واما ما ياتي
فلان المعنى في المثال المذكوران المبتدأ معتد بحال واحدة فليعلم ايضا اطراد مخالفة تقيد المبتدأ والخبر في
كل موضع بحال واصلد لم يلزم منه استحالة تقيد كل واحد منهما بحال نحو في نحو اذن ان يقال العالم في الحال
الاول ايضا افضل للتفضيل وكذا التشبيه مع ضعفها في العمل كما تقدم ولنقدم على بيان تحليله مقالة
فقول ما يدل على حدين ضلعا يصح كل واحد منهما للعمل على صريحتين احدهما ما يدل على صريحتين يتعان

وتعلق كل واحد منهما بالآخر نحو ضرب زيد وعمرو وضارب زيد وعمرو فان ضرب كل واحد منهما
تعلق بالآخر او بغيرهما ويتعلق كلاهما بالآخر نحو تنازعنا الحرب ومثل هذه العوالم لا يميز منصوب
احد منهما من منصوب الآخر مفعول به وقد تميزنا بالامام نحو تشاتم زيد قايما وعمرو قاعدا او طر قايما
نحو تشاتم زيد في الدار وعمرو في الصفة وكوزان يكونا بالبن ولا تخلف زانا ما لان الغرض وقوع
الحدث بها وتبين مستثنا مما ايضا اخلف اهل البصر بالاسبوع واهل الكوفة الا الكسائي وثابتهما
بالعلية حدثين يجوز تعلق كل منهما بغير حدث الآخر ويضرب بالآخر ووقوعه في وقت محض ومكان
آخر وعلى حال آخر وذلك افضل التفضيل نحو زيد اضرب عمرو ونحو اخلاض ضرب وبهما وكونهما في
نحو زيد اضرب من بكر خالد قال تعالى هم للكفر يومئذ اقرب منهم للايمان وكذا يجوز اختلاف رفايهما
نحو زيد يوم الجمعة اضرب من عمرو يوم السبت وكذا المكان نحو زيد عندك احسن من عند يدي وكذا الحال
نحو زيد قايما احسن من قلدا وكذا الالة التشبيه بل على حدثين فجوز اختلاف رفايهما نحو زيد يوم الجمعة
كعمرو يوم السبت واختلفا في حالهما نحو زيد قايما مثله قاعدا اما افضل التفضيل فانه بل على حدثين
معينين اعني صفة الفاضل والمفضول بصيغته لانه معني زيد احسن من عمرو ان لزيد الفاضل حسنا و
لعمرو المفضول حسنا واما الالة التمثيل فلا بد بصيغته على حدثين معينين بل على انهما على حدثين مطلقين
لان معني زيد عمرو ان هناك حالة يشتركان فيها فلما حالان متماثلتان واما ان تلك الحالة ما هي فغير
مصرح به في اللفظ معني فذلك زيد يوم الجمعة مثله يوم السبت اي زيد يشبهه حاله ودا به يوم الجمعة حاله
ودا به يوم السبت فالظرفان مضمومان معني الحالة والذات اذ يعتبر بهما عن كل حدث لازم كالحسن والحال
او غير لازم كالضرب والقول الا ترى ان الظرف في قوله كذا لك من لم الحويرث قلها هذا كذا كان
معني مسك فلي ولم يصح وقد تقوم مع الالة التشبيه فربما دل على الحدتين فيتعلق بهما جانبا ان يتعلق
الجانب في غير امر القيس بل كذا لما كني به عن التمتع وذلك قوله صلته انت منه تارة لها روز من موسى اي في
قرب هارون من موسى قالوا فلان ظني عهد متي تارة المحج للمكرم ويقول ما موي مني تارة الرمان
المساول اي يهد مني تارة هارونه اذا تقرر هذا قلنا لما لم يميز كل واحد من الحدتين من الآخر في افضل
التفضيل والالة التشبيه وياي فاعل وتفاعل وعينهما ما يدل على حدثين حتى يحصل منصوب كل واحد
الزم ان يكون منصوب كل حدث بحسب صلاجه المصريح به فقيل فصل زيد كذا على عمرو ورجلا وتشاتم زيد قايما
وعمر وقاعدا وراي زيد في الدار عمرو واي السوق وكذا في افضل التفضيل والالة التمثيل نحو زيد مني كعمرو منك
وبكر للضيف اكرم منه الجار وعمرو قايما احسن منه قاعدا وبكر قاعدا مثله قايما وزيد يوم الجمعة احسن
او مثله يوم السبت جعلت متعلق حدث المفضل والممثل بجهنم ومتعلق حدث المفضل عليه مع ضعفهما
واما الضمير المستكن في افضل وفي التشبيه فانه وان كان مفضلا ومثلا لكن التمام يظهر كان كالحكم و
مع هذا كله فلا اري باسان يقال وان لم يسمه زيدا احسن قايما منه قلدا كما قال علي عليه في الجار والالة
او طالب ايسر الموت من الطفل تدي امه وهذا كما تقول ضرب زيد قايما وعمرو قاعدا لعلم الالتباس
يقال على ضعف زيد احسن من عمرو وقاعدا قايما وقاعدا حال من الحور وقايما من الضمير للرفع كما مر في اول
الباب نحو ضربت زيدا قايما قلدا قال الاماني ومن الاحوال القياسية غير المشتقة المصدر التي بطلت كمداه

الكامل نحو ان الرجل على اي انت الكامل في الرجولية على عالمه ومثله هو زهير شعره وكونه حيا لا يري
الخليل وقال احمد زكري هو مصدر اي انت العالم على والذي اري ان المصدر في مثله تبيين لانه قال
في المعني اي انت الكامل على اي علمه وهو الكامل شعره اي شعره والليل عليه انك تقول هو قارون
كنز والخليل عمروضا وسببوه نحو وهذا ليست بلحوال ولا مصادر ثم اعلم انه لا قياس في شي من
المصادر يقع حاله بل يقتصر على ما سمع منها نحو قلته صبرا ولفيته فخارة وعيانا وكلمته مشافهة
وايته ركضا او عدوا او مشيا والمبرد يستعمل القياس في المصدر الواقعة حاله اذا كان من انواع
ناصبه نحو اتانا رجلة وسرعة وبطا ونحو ذلك واما ما ليس من تسمية وانواعه فلا خلاف انه ليس
بقياسي فلا يقال جاء ضحكا او باك ونحو ذلك لعدم السماع ثم انه قد ذهب الاخفش والمبرد الى ان
انصاب مثل هذه المصادر على المصدرية الحالية والعامل محذوف اي ايته ركضا كما هو مذهب
اي على في ان سها الحركة ولو كان كالجالج انظر فيها وعين مما على ان انصابها على الحال لا على ظرف
المضاف لعني مشيا ما شيا وقع المصدر صفة كما ان الصفة وقعت مصدرا نحو قوله قايما على حال المثلث
وعلى الثاني هو حال موكدة كما هي والتمتع ان يقال ان جميع ذلك على ظرف المضاف اي ايته داركض
الالة لا بسا لغيره كما مر في خبر المبتداء وعلما لخال في عين مشفق سماعا قوله كلمة فاه اي في وهشام
يقين عليه كما مر ومنه بعته يدا بيد وارسلها الحركة وسائر ما ذكره عند زكري في حال معرفة واما نحو
جاء البرقي من اوصافين فالاولى ان المصوب خبر جاء الناطق كجي في الافعال الناقصة قوله
وتكون جملة خبرية فالاسمية بالواو والضمير وبالواو والضمير على ضعف والمضارع المثلث بالضمير
صد وواسولما بالواو والضمير واحدا وما ولا بد في الماضي المثلث من قدا ظاهرا او مقلة اي
الاجزاء كوز الحال جملة فلان مضمون الحال يتبعها وبع ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفعول
واما وجوب كونها خبرية فلان مقصود الجملة بحال تخصيص وقوع مضمون عامل بوقت وقوع مضمون
معني فذلك جازي زيد لا كما ان الجملة الذي هو مضمون العامل واقعة وقت وقوع الركوب الذي هو مضمون الجملة
ومن ثم قيل ان الحال يشبه الظروف معني والاشيائية اما طلبية او ايقاعية بالاستقرار وانت في الطلبية
لست على عين من مضمون مضمونها فكيف تخص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون واما الايقاعية
نحو جئت وطلعت فان المتكلم بها لا ينظر ايضا الى وقت حصول مضمونها بل المقصود مجرد ايقاع مضمونها
وهو مناف لقصود وقت الوقوع بل يعرف بالفضل لا من ذ لالة اللفظ ان وقت اللفظ بلفظ الايقاع
وقت وقوع مضمونه قوله فالاسمية بالواو والضمير انما ربطوا الجملة الحالية بالواو ووزن الجملة التي هي خبر
المبتداء فانه استغنى فيها بالضمير لان حال كجي فضلة بعد مقام الكلام فاحتج في الاكثر الى فضل ربط مصدر
الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني الواو التي اصلها كجي ليؤذن من اول الامر ان الجملة
لم يبق على الاستقلال واما خبر المبتداء والصفة فانها الجملة التي اصلها كجي بالواو لان الخبر يتم الكلام وبالصلة يتم خبر الكلام
والصفة لتعيينها للوصف لفظا وكونها المعني في معنى كانهما من تمامه فاستغنى في تلفظها بالضمير بل قد يصلح
الصفة والخبر بالواو اذا حصل لهما اذ اتصال وذلك لوقوعهما بعد الا نحو احسبك الاوان كجبل
وما جاني رجل الا وهو قيسى واما الصلة فلا يرض لها مثل هذه الحال فلا يري ابداء مصدر بالواو قوله

او بالواو او بالضمير في جميع الواو والضمير في الاسمية ايضا ان كان متصلا بالواو فيكون كمن اجتمعوا
او في احتياط في الترتيب واما انفراد الضمير فقال ان لم يكن في ان كان مبتدئا ضمير صاحب الحال وجواب
ايضا نحو جاني زيد وهو راكب ولعل ذلك يكون مثل هذه الجملة في معنى المفرد سواء اذ الضمير جاني زيد
راكبا فصدرت بالواو ايلا من اول الامر يكون الحال جملة وان ادت معنى المفرد وان لم يكن المبتدئا
ضمير صاحب الحال نظريا فان كان الضمير فيما صدر به الجملة سواء كان مبتدئا نحو جاني زيد يركب عليا
وكلمة في الرفع او جبر نحو قوله خرجت مع البارقي على سواد فلاحكم بضعه مجرور عن الواو وذلك
لكون الرابط في اول الجملة وان لم يكن مصدرا بل بقوله هو اقل من اجتماع الواو والضمير وانفرد
الواو وان كان الضمير كغيا الجملة كقوله نصف النهار الماء عامر فلا شك في ضعفه وقتة وقادح الله
بناء على ان انفراد الضمير في الاسمية مطلقا على ما ذهب اليه المصنف ان قولهم جاني زيد علم
جبة وشي معنى مستقرة عليه جبة وشي يريد انه ليس جملة بل هو مفرد تقدير فلا اخلا من الواو
وذلك لان الطرف اذا اعتد على جاز ان يرفع الظاهر كما في باب المبتدئا فاذا اراد انه وجبان
يكون في تقدير المفرد فيه نظر لقوله فالحق بالهاديات ودونه حواصها في صفة لم يركب وقوله
وان امر اسري اليك ودونه من الارض موماه ويلا سملق ولو كان مفرد لم يخزل الواو وانما بقوله
لغيتة وان عليه جبة وشي ولو لم يكن جملة لم يدخل عليه ان وان اراد ان لا يمنع ان يتقدم مفرد في حكم
الجملة المصدرة بليس وان كان فعلية حكم الاسمية في ان اجتماع الواو والضمير او انفراد الواو اكثر
من انفراد الضمير وذلك ان ليس مجرد النفي على الراجح ولا يدعي ان الزنم هو حرف نفي يدخل على الاسمية
فالاسمية معها كما انها باقية على اسميتها بخلاف لا يكون وما كان ونحوهما وقد خلوا الاسمية من
الرابطين عند ظهور الملازمة نحو قوله خرجت زيد على الباب وهو قليل **قوله** والمضارع المثنى بالضمير
وحده وذلك لان المضارع على ووراهم الفعل لفظا ومقدر معنى فخاني زيد يركب لمضارع جاني زيد راكبا
ولا سيما هو يصل الحال وضعا وبالحال لتتناسب وان كان في الحقيقة محققين كما في فتحة عن الواو
وقد سمع فت واصد عنه وذلك اما لانها جملة وان شابهت المفرد واما لانها بقدر وانا اصد عنه
فيكون اسمية تقدير او شي في المضارع الواقع حاله من حرف الاستقبال كالسزول ونحوهما
وذلك ان الحال الذي نحس به والحال الذي يدل عليه المضارع وان تباينا حقيقة لان في قوله مثلا اضرب
زيدا عندي يركب لفظ يركب حال يلخذ المصدر غير حال بالآخر لانه ليس في زمان التكلم لكنهم التزموا تخريد
صدره من الجملة اي المصدرة بالمضارع عن علم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الظاهر وان كان
مهننا حقيقيا ولفظه التزموا لفظ قد اما ظاهرة او مقدرة في الماضي اذا كان حاله انما جازتة بالنظر
الى عامله ولفظه قد تعرب الماضي على الحال التكلم فقط وذلك لانه كان يستعمل في الظاهر لفظ الماضي والحالية
فقالوا جاني زيد العام الاول وقد ركب فالحق بلفظه قد مهننا لظاهرها كالحالية كان التجرد عن حرف الاستقبال
في المضارع لذلك **قوله** واسواما اي سوي الاسمية والمضارع المثنى وهو كذا اقتسام المضارع للمثنى و
الماضي المثنى والماضي المنفي مجوز في كل واحد منهما على ما ذكرنا لانه اصح اجتماع الواو والضمير والانتفاء
باجلها صارت تسعة اقسام وهذه امثلتها جاني زيد وراكب غلامه وراكب عمرو وراكب غلامه جاني زيد

ولا يركب غلامه ولا يركب عمرو ولا يركب غلامه جاني زيد وقد ركب غلامه وراكب عمرو وراكب غلامه
هذا ما قاله المصنف وقال الاندلسي للمضارع المنفي لم يركب فيه من الواو وكان مع الضمير او لا وحده ذلك لان
لم يركب ما في معنى كركب وكان ضربا لمضارع قضته الحال فظاهرا الحاضر الا قد المقربة له من الحال لفظا او
تقديره ان ذلك لم يركب محتاجا الى الواو والمالم يصلح قد لان قد لتحقيق الوصول ولم للمثنى واذا انتفى المضارع بلفظ
الم لم يلزمه الواو وان المضارع المجرد يصلح للحال وكيفلا اذا انضم معه ما يدل بظاهره على الحال وهو ما فعل هذا
ينبغي ان يلزمه الضمير واذا انتفى المضارع بلا لزمه الضمير كما يلزم المضارع المثنى على ما ذهب اليه النحاة و
الاغلب تخرد عن الواو والمثبت ان مضارع جاني زيد لا يركب اي غير راكب فهو في موقع المفرد ودخول الاسم
الكلام في الاغلب كان عليه كثر استعملها فلذا جاز ان تزيغ لا ازرع وقلا ازرع كما جاز ان تزيغ ازرع
وقلا ازرع وكذا قولك بلاء لكثير مصاحبة المضارع المصدر بلا الواو اكثر من مصاحبة المضارع المجرور
لهذا اذ ليس الحال في الحقيقة في نحو لا يركب مشابها للمفرد لفظا ومعنى كما شابه في نحو يركب لان الحال في الاول
انتفاء الصفة فلما جملة هو الحال ولا ينبغي المضارع حاله ان لا يكون ناقلا **قوله** والماضي الماضي المثنى
ظاهرة او مقدرة فلقد تقدم على ذلك والاختصاص والكوفون غير الضمير ليجبوا وقد في الماضي المثنى ظاهرا
او مقدرة استدلوا بنحو قوله كاسعص الضمير بالله العطر وقوله تعالى اوجبا وكم حصرت صد وعم وعم
او جوبه لما مضى والاول قرب وقيل ان الماضي في نحو قولهم اضرب قام او قد حال ويجوز تخرد عن قد ظاهرا
والمقدرة والاول انه شرط لاحال اي ان قام او قد كفي في حروف العطف ولو كان لا لسمع مع قد او الواو
كما في غير من الواو والماضي الواقع حالا فاذا كان الماضي بعد الواو لا فالتقاؤه بالضمير من دون الواو وقد
اكثر لغيتة الا ان مني لان دخول الا في الاغلب الاكثر على الاسماء نحو تبا ويل الاكثر على فصار كالمضارع المثنى
وقد يفي مع الواو وقد نحو قولك ما لغيتة الا وقد اكرمني ومع الواو ووصر سا نحو ما لغيتة الا واكرمني لان الواو
مع الاي لجل في جنس المبتدئا فكيف الحال كما تقدم ومثاله ما رجل الاول نفس آارة ولم يسمه في قد من دون الواو
نحو لغيتة الا قد اكرمني وفي غير هذا المعنى بنظر فان كان مع الماضي المثنى ضمير فتبوت قدمه اكثر من
تركها وقيل جاز ذلك ايضا نحو قوله اوجبا فكم حصر صد وعم قالوا ان قد في مقدرة واجتماع الواو وقد
2 اكثر من انفراد احد هما وقد انفراد قد اكثر من انفراد الواو ونحو جاني زيد وقد خرج ابو اكثر ثم قد
خرج ابو ثم خرج ابو وان لم يكن مع ضمير فالواو وقد لا بد منها كقوله نقول وقد ترا لوظيف وساقها
الست تزي ان قد انت نمود ولا يقال جاني زيد قد خرج عمرو ولا وضع عمرو ولجان الاندلسي على ضعف
قد في الماضي المنفي نحو ما قد ضرب ابو وليس بوجه لعدم السماع والقياس ايضا لكون قد تحقيق وقوع
الفعل والنفية **قوله** ويجوز صرف الصامل كقولك للمسا فراسدا حمدا يجب في الموكدة
نحو زيد ابوك عطو فاي احقه وشرطها ان يكون مفعولا لضمون جملة اسمية **قوله** اعلم ان عامل الحال
قد يكون جوازا ووجوب ايضا في مواضع قيسية ولا بد من قرينة مع الحرف جازا كان او واجبا قرينة
لحرف جازا لخصوه معناه كقولك للمسا فراسدا حمدا اي سر اسدا او تقدم ذكره اما في استعمال
كقولك قايما نحو ما قال كيف حفظت زيدا او عني الاستهتام كقوله تعالى احبب الان ان لو عظم
ياقار من اي في جمعها قالين ومما من المواضع التي تحذف فيها على الواو ان تبين الحال ارد ما من

او غيره شيئا معروفا بالانوار او قول في الترتيب...
زايدا اي لظية الارض يقال هذا في ذي اجزاء...
جزا من القرآن مضاعفا او ثم زايدا اي ذهب القرآن...
اسا عن جني نحو ضربه زيدا قائما وقد تقدم ومنها...
مع معنى الاستفهام ويدونها ايضا كقولهم...
الحرب اشباه النساء العوارك اي التحول...
اولاد الواحدة وفي الصبادة اولاد الصلاب...
د كذا مذهب السرياني والنحشري اعني كون هذه...
انصاها على المصدرية قال المصنف ليس المراد...
بل المعنى تحول هذا التحول المخصوص ومنها...
ويدونها نحو قولهم اقاما وقد فعل الناس...
اتقوم قايما نحو عند السرياني في حال موكدة...
مقام المصدر اي تقوم قايما ويجوز رفع...
اي لست تميمي وهو قائم فعلم الله والهة...
ويجب في الموكدة اي يجب حذف العاطفة...
انها هي بعد الفضية ايضا كقوله تعالى...
وقم قايما قال تعالى والشمس والقمر والنجوم...
بعلقوة انكبا وكالف العاطفة والحال...
كلها قايمة مقام المصدر على هو مذهب...
يتقيد بها عاها كالمنقلة واذا جازت بعد...
مضمون الجنب وتاكيدها والاستدلال على...
نسبي وهل يدان للثناس من عار وكقولك...
بالخلة التي دلت عليها الحال كاشتهار...
واما تعظيم لغيرك نحو انت الرجل كاملا...
نحو هو المسكين مرحوما او تهلل بخوانا...
الله لكم آية وهو زيدا مرحوما وهو الحق...
وقوله مشهور ما نسبي وقولك كاملا وسفك...
عطوفا كليهما وانما سمي الكلحا لاموكدة...
اذ ليس في كونه حقا معنى المصدر...
فان المصدر بولان حقيقته القرآن...
واختلف في العاطفة في الموكدة التي بعد...
الاسمية فقال سيبويه العاطفة مقلد...
تقليد زيدا بولك

احتم على ما لا يحق الامري تحفته وعرفته اي تحفته...
سبب الاب وعرفته في حال كونه عطوفا وان اراد...
العاطفة هو الخبر لكونه مؤلا بسمي نحو انا حاتم...
بعنا اللفظ هذا المعنى وايضا لا يطرده ذلك...
فيه علما وقال ابن جروف العاطفة المبتدأ...
والعلم في نحو انا زيد وزيد ابوك عالم...
العاطفة معنى الجملة كما قلنا في المصدر...
وخو ذلك مصدقا وذلك لان الجملة وان...
جزئها الي الآخر معنى من معان الفصل...
الجملة ولا على اهلها لضعفها في العمل...
كقولك لقيته في خواب من قال اما لقيت...
توقف المراد على ذكرها كما تقول في...
ونقع كافة في كلامهم من لا يوثق بمرئته...
الاهام المستقر عن ذات مذكورة او...
غيره كالحال والصفة وشبههما وقال...
سلمنا ان الحال يخرج عنها لانهما يرفع...
يرفع الابهام عن هيئة الذات التي هي...
اليها ابتداء الذهاب عنه لكن الصفة...
صاحته كقولك فرد من افراد الرجال...
الاهام المستقر اي الثابت ونصا على...
في نحو جاني العالم زيد وكذا البدل...
بالضمين كما في نعم رجلا ورثه رجلا...
لان معنى الضم والجر فيه سوار وكذا...
بالصلد داخل في الحد وهو تمييز...
في هذا المفعول عن الاعراض نحو ضرب...
العاطفة وكذا في ضرب زيد وسير يوم...
الاهام في اللفظ المشترك فان الابهام...
ليس بوضع الواضع فان الذي يوضع...
كالصلد والوزن والكيل لان يضع...
ذلك اللفظ لمعني آخر فيعرض الابهام...
مثل هذا الابهام غير مستقر

في اصل اللفظ فكذلك صهي المستقر في اللفظ والذات ووجهها ثابت لا م والابهام في المشتركات
لان مع عدم القرينة بعد اتفاق الاشتراك ومع القرينة سؤالا بهام في المشترك وفي العدد وسائر المقارن
فلا فرق بينهما من جهة الابهام ولا يدل لفظ المستقر على انه وضع كالمسؤول في الابهام والالفاظ المحل
في احداهما تحل به **قوله** عن ذات مذكورة او مقدره ليشمل النوعين التمييز عن المفرد والتمييز عن النظم النسبية
قوله فالاول عن مفرد مقدارنا غالبا اما في عدد نحو عشرين درهما وسبعمائة واما في غير
نحو رطل زيتا ومنوان سمناء وعلى القرينة مثلها ريدا فيفرد ان كان جنسا الى ان يعقد الانواع ونحوه في
غيره ثم ان كان بنون او بنون التثنية جازت الاضافة والافلا وغنى عن مقدار نحو خاتم صديقا و
المخضف اكثر **قوله** فالاول يعني الذي يرفع الابهام عن ذات مذكورة **قوله** عن
لفظ عن مثله يفيد ان ما بعدها مصدر لما قبلها وسببه كما يقال فعلت هذا عن امرك وعن نقلك
اي ان امرك سبب حصوله فالتمييز صادر عن المفرد اي المفرد الابهام سببه او عن نسبة في جملة او غيرها
اي النسبة سببه له لذلك تلصق الي شي في الظاهر والمنسوب اليه في الحقيقة عنى فتلك النسبة ادرك
التمييز وكذا معنى قوله بعد ان كان اسما يصح جملته لما انصب عنه اي اللام الذي صدر انصبا للتمييز
كأن في طاب نيل نفسا لانه لولا انك استدل طاب اليه لم يكن ينصب نفسا بل كان يرفع اذ هو اصل
فاعل اي طاب نفس زيد فزيد هو سبب انصبا بنفسا وكذا قوله ينصب عن تمام لام وعن تمام الكلام
اي ان تمام سبب انصبا للتمييز تشبهه بالمفعول الذي يحل تمام الكلام بالفاعل ويجوز ان
يقال ان عن في هذه المواضع معنى يحد كما قل في قوله تعالى طبق عن طبق والاولا في **قوله** عن مفرد
مقدار غالبا نقول التمييز على ضربين رافع الابهام عن ذات مذكورة ورافع عن ذات مقدرة والاولا يكون
الاعز مفرد وذلك المفرد على ضربين اما مقدرا وهو العايب او عن مقدار والمقدار ما قبل به الشيء اي
يعرف به قدره وسنن والمقادير اما مقاييس مشهورة معروفة ليعرف بها قدر الاشياء كالاعداد
وما يعرف به قدر الجهد كالقفيز والاردر والكت وما يعرف به قدر الموزون كصنجات الوزن كالتسوية
والدائق والذباب والطن والرطل ونحو ذلك وما يعرف به قدر المذروع والمسوح كالذراع وقد راجع في ذلك
ونحو ذلك او مقاييس غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير كقوله نه مل الارض ذهباً وقولك عندي مثل
زيد رجلا وما غيرك انساا وسواك رجلا نحو على مثلك بالصدية وقولك بطولك رجلا وبعضه انصاف
خسبا ونحو ذلك من المقاييس ايضا ففرض المقادير اذا نصب عنها التمييز اذت بها المقادرات
لا المقادير لان قولك عندي عشرين درهما وذراع ثوبا ورطل نيتا المراد بعشرون موالا ذراع الجرد
العدد وذراع المذروع اما يذرع به ويرطل الموزون لا ما يوزن به وكذا في غيرها وعين المقادير كل فرع
حصله بالانواع اسم خاص يليه اصله ويكون مما يصح اطلاق الاصل عليه نحو خاتم جديد وباب ساجا
وتورخا وانحصر في هذا اكثر منه في المقادير وذلك لان المقادير يحتاج الي عين ونصب الميزان
نص على كونه عينيا وهو الاصل في التمييز بخلافه في الابهام فانه علم الاضافة فهو في المقادير اولى لان
ابهامه ليس كابهام المقادير ان اخف مع اجر اكثر لسقوط النون والنون بالاضافة وان لم يخبر
سبحه البعض بالنصب نحو قطعة ذهب وقيل قصة لم يحز انصبا الثاني على التمييز وقد خالفوا

العاية المذكورة فالنوع هو الجرد من اللفظ الى الحقيقة وفي الماينة والالف واستدراجها
لكثرة استعمال العدد فأثروا التخفيف بالاضافة مع انه في الشذوذ على الاصل خمسة اوتوايا وياين
عاما وكذا في الجرد في العدد المركب نحو احدى عشر لان المضاف اليه مع المضاف كاسم واحد لفظا فلو اضيف
العدد الي عينه والميزن من حيث المعنى هو الميزان المحتل الي التمييز كان جملا للثمة اسما كاسم واحد لفظا
ومعنى واما تلك عشرك فمخالفه المضاف اليه معنى للمضاف سهلت الاضافة وكذا تركوا الجرد في اللفظ
العدد الذي في آخره نون نحو كعشرون واخواته مع انه كثير لا يستعمل ايضا وذلك لان النون فيهما
بنون نحو حقيقة كما ذكرنا في صدر الكتاب بله شابهة لها فلم يحذف في الاضافة تحذف نون نحو لمناسبا ايها
ولم يثبت معها لمشا بهتها نون نحو فتصارت للاضافة لتعد رابعات النون معها وحذفها وقدرها نحو
عشرو درهم قليلا واكثر منه اضافة الى اصحابه نحو عشرون قال وستوك فذكر بسا كحل لجراله محري
احد عشرك **قوله** واما في غير اي في غير العدد وليس في اده بقوله رطل نيتا ومنوان سمناء ومثلها ريدا
بيان انواع المقادير بل ان يام به الاسم المعز لانهم باربعة اشياء اما بنون نحو كعشرون وقد ذكره قبيل
واما بالنون وهو ما طاهر كما في رطل نيتا واما مقدر كما في خمسة عشر وفي كم واما بنون التثنية كما في
منوان سمناء واما بالاضافة كما في فقلها والميزان المحتل الي التمييز في ملؤها ومثل هو المضاف والمضاف اليه
لانك لو حيت بالظاهر بل الضمير وقلت مل الاناء ومثل زيد المحتل الي التمييز لابهام المل
والمثل اي قدره يلا به التي منحل تفسير مثل وزيد تفسير مل ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة
لا يمكن اضافة معناه ولا هم مستعمل الاضافة مع التنوين ونون التثنية والنون مع الاضافة لان المضاف
لا يضاف ثانية فاذا تم الاسم بهذه الاشياء ثابته الفعل اذا تم بالفاعل فثابه التمييز الذي بعد
لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يكون جلي تمام الكلام فبصحة ذلك الاسم تمام قبله
الفضل تمام بقا عليه وهذه الاشياء التي تم بها الاسم انما قامت مقام الفاعل الذي به يتم الكلام كقولها
آخي الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الاتري ان لام التعريف وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها
لا ينصب التمييز عنه فلا يقال عندي الواقود خلا وقد يكون الاسم في نفسه تاما لا بشي اخر اعلى الجرد
اضافته فيلصق عنه التمييز وذلك في شيتين احدهما الضمير وهو الاكثر وذلك في الغلب فيما معنى
المبالغة والتخييم كواضحه التخييم نحو يالم رجلا ويالها قصة ويالك ليلا ويولها حطة واهسنها
مقلة وده رجلا ويوجه رجلا لقيته وكذا اوله وكذا نعم رجلا ويشعرجدا وسامثلا ومن هذا
الباب اي الذي فيه التخييم ربه رجلا لقيته اذ هو جواب في التقدير بل قال لقيت رجلا فكانه قيل
لقيت رجلا واي رجل رد اعليه ولا رب في ان التمييز في نعم وما بعد عن المفرد وهو الضمير واما في ما قبله
اعني من وبله الي ناله فينظر فان كان الضمير فيها مبهما لا يعرف المقصود منه فالتمييز عن المفرد ايضا
كقوله صلح في نيج البلاغة ناله من اما ما ابعده وقول امر القيس فيا لك من ايل كان نحو به بكل عار
الفيل شدت سدل وقول ذي الرمة ويلمها روحة والريح مصفة والعصم مرحة والليل مقترن و
ان عرف المقصود من الضمير برجوعه الى سابق معين كقولك جاني زيد فانه رجلا ويلمه فارسا وياق
رجلا ولفته زيدا فله در رجلا وبالخطاب شخص معين نحو قلت لزيد ياك من شجاع ومله درك من

رجل من جنس كلب فليس التمييز عن المفرد لانه لا يهيم اذ في العينين بل في النسبة الحاصلة بالاضافة
كما يكون كذلك اذا كان المضاف اليه فيها طاهر نحو باليد رجلا وكقول الشاعر ويوم ايام الشباب معيشة
مع الكثر ببطاه الشباب الفتى المتلف الذي والله در زيد رجلا قال لله در اوشروان من رجل
ما كان اعرفه بالدون والسفل وويل زيد رجلا ومثل قولهم قال الله عز من قال وقيت زيد قاله الله
شعرا او من شاعر التمييز في جمع هذا ظاهرة ومضمرة كما في قولهم كني زيد رجلا وحسبك به بل هو حسبك
بزيد شعرا اعني ان التمييز عن النسبة والتميز عن النسب المتسوب اليه لا متعلقه بمعنى الله در زيد رجلا لله
در رجل هو زيد ويوم ايام الشباب معيشته اي يوم معيشته هي ايام الشباب كما ان معنى كني زيد رجلا
كني رجل هو زيد واما قولهم طاب زيد علما ودارا فالتمييز في متعلق المنسوب اليه لان نفسه لان المصطفى
علم زيد ودار زيد وقد يحذف المسمى في التمييز عن النسبة وثانها اسم الاشارة كقوله ت ما اذا اراد الله
بهذا مثلا فيقول انه يتبين لاحال وكذا قوله كعب بن زيد رجلا والعاقل في التمييز في التمييز هو التمييز
اسم الاشارة ولتأنيها ومشاهاة ما للفعل التام فاعلم فلا يطى ان الناصب في غير رجلا ويسرجل وعبارة
وجعل رجلا هو الفعل بل هو الضمير كما في ربه رجلا **قوله** فيفرد ان كان جنسا الا ان يقصد الانواع وكفى
عز ليس يتقسم حسن والحق ان يقال ان التمييز عن الذات المذكورة اما ان يكون عن علمه او عن غيره والاول
اما ان يكون جنسا او لا والجنس اما ان يقصد به الانواع او لا وعلى كلا الوجهين يجب افراد التمييز والاول يجب
خلوه عن تاء الوحدة نحو عشرون ضربا او تارة والثاني يجب كونه مع تاء الوحدة نحو عشرون ضربة او تارة فالاول
بيان عدد الانواع والثاني لبيان عدد الآحاد ولا يجوز ان يقصد الامرين اي البليانين وقول عشرون ضربين
اي لثلاثة عشرة نوع او بقول عشرون ضربا بالمعنى لاختلاف انواع آحاده لان الاعداد لا يثنى عن بعضها المصنوع
ولا جمع كقوله في بابها وان كان عن عدد وليس كقوله وجب افراد عشرون رجلا او درهما والذي عن غير
العدد ان كان جنسا وقصدت الانواع فمن ان اردت المشي وجمع ان قصدت الجمع والآفاد نحو عندك
ترا او ثرين او ثورا وان كان جنسا ولم يقصد الانواع فالافراد واجب نحو مثل تارة وان لم يكن جنسا طاب
به ما يقصد عدد لكان او مشي او مجموعا كقولك مثل رجلا او رجلين او رجلا ففعله في معنى ليس صحيحا
بالجنس ههنا ما يقع لفظ الواحد المجرد عن تاء الوحدة منه على القليل والكثير ومتر وضر جرس بخلاف رجل
وفرس **قوله** فان كان بالثنوين او بنون التثنية جازت الاضافة المتأخرات ايشالا للتحريف وذلك
نحو رجل زيد ومنه اسمن وكان عليه ان يقيد لثنوين بالظاهرة فان ما فيه ثنوين مقلدة ومع في بابين كم
الاستهائية والجزء الثاني من احد عشر والحواشي ايضا في الاغلب الي التمييز كما في بابها **قوله** والافلا
ذلك اذا كان مع نون الجمع والاضافة اما نون الجمع فلما ذكرنا من انها ليست بنون جمع حقيقة بل هي شبهة له واما
قولهم في جسنون وجماسنوج فليس من هذا الصنف لان التمييز فيه عن نسبة وكلامنا في التمييز عن
المفرد وكلامنا في معنى ما وعتليا زاء وانا اكثر ما لا ليس مما انتص به التمييز عن النون الظاهر
والمفرد وعن نون التثنية بل التمييز فيه عن النسبة كما في امثلة الانا ما فهو اذن عن شبه تمام الكلام
واما الاضافة فلما انتبه الاضافة معها اذ لا يضاف اسم الى اسمين بلا حرف وعطف وان اضيفت مع حرف
المضاف اليه كما نقول في عندي مثل زيد رجلا مثل رجل فسد المعنى لانك تريد عندي رجل ولا تريد عندي

مثل رجل وكلا الوقت في عندي بل هو عسلا بل عسلا لان الملك هو قول راجلا ولا يصح لقولك قد راجلا
العسل قوله وعن غير مقدار قد ذكرنا لم كان الحرفية اكثر **قوله** والثاني عن نسبة في جملة او ما
ضاهها نحو طاب زيد ابا وزيديت ابا وابوه ودارا وعلم او في اضافة نحو عجبني طيبه ابا وابوه ودارا
وعلم والله دره فارسا **قوله** يعني الثاني ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة **قوله** عن نسبة في جملة
اي نسبة حاصلة في جملة او شبه جملة وشبه الجملة اما اسم الفاعل مع حرفه نحو زيد مستغنى شي والبيت مشعل
نالا او اسم المفعول مع نحو لارض منجرة عينا او اصل التفضيل مع نحو انا اكثر منك مالا واخبر مستقرا
او الصفة المشبهة مع نحو زيد طيب ابا او الصلح نحو عجبني طيبه ابا وكلا كذا في معنى الفعل نحو حسبك
زيد رجلا وويل زيد رجلا والزيد فارسا **قوله** او في اضافة عطف على قوله في جملة اي نسبة في اضافة نحو عجبني
طيبه نفسا وقد ذكرنا ان داخل في شبه الجملة اعني ضاهها واما قوله الله دره فارسا قد ذكرنا ان يكون
نسبة ان كان الضمير معلوما او كان درمضا فالظاهر واما ان كان درمضا فالضمير مجهول فالتمييز
مفرد والحق ان التمييز في قوله در زيد فارسا وويل لذات الشباب معيشة عن نسبه في شبه جملة ايضا
لان فيه معنى الفعل اي عجبنا من زيد فارسا وعجبنا من لذات الشباب معيشة **قوله** ابا وابوه ودارا وعلم تفصيل
للمميز لكان عن النسبة وذلك ان يقال اما ان يكون نفس ما انصبت عنه لا عن نحو كني زيد رجلا والله در زيد
رجلا فرجل هو زيد لا عنى وبمعنى ما انصبت للمميز عنه اسم الذي اقيم مقام التمييز في التمييز بسبب ما
ذلك الاسم مقامه فصلة كني زيد طاب زيد نفسا فان اصل طاب نفس زيد وكلا لارض في قوله تة وغربا
الارض عيون فان اصله في ناعيون لارض فكذا كني زيد رجلا كما في اصل كني رجل هو زيد واما ما لا يصلح
ان يكون بنفسه بل يكون صفة نفسه لا غير نحو طاب زيد علما واما ان يصلح ان يكون صفة نفسه وصف متعلقه نحو
طاب زيد ابوة يجوز ان يكون المعنى طاب ابوة لعنه وطاب ابوة ابيه واما ان لا يصلح ان يكون بنفسه ولا
نفسه بل يكون نفس ما انصبت عنه واولا والاول اما ان يصلح ان يكون نفس متعلقه ايضا كطاب زيد ابا او لا يصلح
نحو كني زيد رجلا والثاني اما ان يصلح ان يكون صفة نفسه واولا والاول اما ان يصلح ان يكون صفة متعلقه ايضا
كطاب زيد ابوة او لا نحو طاب زيد علما والثاني نحو طاب زيد دارا واذا قصدنا ان نصحح بالذات المقدره
قلنا في كني زيد رجلا كني زيد في زيد رجلا وفي طاب زيد نفسا طاب في زيد نفسا او علما او دارا فالذات المقدره
هي شي المنسوب اليه كفي وطاب واذا اظهرته صار زيد في كني زيد رجلا بلا منه وفي طاب زيد نفسا مضافا
اليه شي ورجلا تمييز في المقدر وكذا نفسا ودارا وعلم فان قصدنا ان نرد التمييز في هذه الامثلة كلها الى
اصله حتى كان منسوبا اليه الفعل او شبهة ويرد الاسم الذي انصبت عنه للمميز الى حركة الاصل جعلنا
ما انصبت عنه التمييز ان كان التمييز نفسه بلا من التمييز وعطف بيان له فنقول كني رجل زيد وطاب
زيد وان كان التمييز متعلقا لما انصبت عنه او وصفه او عني ووصف اضنا التمييز اليه انصبت عنه نحو
طاب ابوة زيد وابوزيد وعلم زيد ودار زيد ونفس زيد جعلنا النفس كالمعلق له حتى مع احداثها اليه
قوله ثم ان كان اسما يصح جعله لما انصبت عنه جاز ان يكون له متعلقه ولا فهو متعلقه فيطبق
فيهما ما قصد الا ان يكون جنسا الا ان يقصد الانواع وان كان صفة كانت له وطبقه واحتلت كحال **قوله**
يعني ان التمييز عن النسبة اما ان يكون اسما او صفة والاسم اما ان يصلح جعله لما انصبت عنه واولا فان يصلح

يعني انهم ان يكون نفسه كما او وصف نفسه كما بوجه جاز ان يكون له ولتعلقه يعني جاز ان يكون له
نفسه نفس متعلقه ايضا كما بان في طاب زيد ابا فانه يبع ان يكون زيدا وان يكون ابا زيد وكذا جاز ان يكون
لنفسه صفة متعلقة ايضا كما بوجه طاب زيد ابوه فانه يبع ان يربطها ابوه نفسه لا ولادة وان يربطها
ابيه له وما كان ينبغي له هذا الاطلاق فان جلا في كني زيد رجلا مع ان يكون لما انتص عنه ولا يجوز ان
يكون متعلقه وكذا جاز ان يكون صفة لما انتص عنه ولم يبع ان يكون صفة متعلقة **قوله** فيطابق فيها معنى
بالمطابقة الافراد ان قصد المراد والتثنية ان قصد التثنية وان قصد الجمع فانه في التثنية
التي جعلت لما انتص عنه والتميز الذي جعلت له متعلق **قوله** ما قصد اي للفرد والمثنى والجمع تقول في جملة
لما انتص عنه طاب زيد ابا والنيدان ابوين والزيدون ابا طابقت بالتميز ما قصدت اليه وهو
انتص عنه اي زيد فثبته ان ثبت زيد وعصمت ان عصمت واذا جعلت متعلقه فان قصدت اياه وحده
افردت ابا لان المقصود به مفرد وان قصدت ابوين زيد ثبتت ابا فقلت طاب زيد ابوين لا المقصود
مثنى وان قصدت اياه بجمته فقلت طاب زيدا ابا لان المقصود بجمع وقد يلتبس الامر في نحو طاب زيد
ابو طاب الزيدان ابوين وطاب الزيدون ابا هل التميز لما انتص عنه او متعلقه فلنرجع الى القران
ان كانت فاما ان خلف التميز ما انتص عنه افرادا وتثنية وجمعا ولم يكن التميز جنسا نحو طاب
زيد ابوين او ابا وطاب الزيدان ابا وطاب الزيدون ابوين او ابا فلا يفسر في ان التميز ليس لما
انتص عنه بل هو متعلقه والاطابق ما انتص عنه واما ان اختلفا وكان التميز جنسا نحو طاب الزيدان
او الزيدون ابوه فاللبس حاصل اذ يبع ان يكون لما انتص عنه والمتعلقه ولم يطابقه كونه جنسا وكذا
يطابق به ما يقصد فيما لا يبع المتعلقه نحو طاب زيد ابا ودادين ودورا هذا ما قاله المصنف و
الاولى الافراد وعدم المطابقة نحوهم جسنون وجها وطسوز عرصا وكوز وجوها وعمر اصابا قال الله تعالى
فانظروا لهم عن شئ منه نفسا وقال علي رضي الله عنه فطسوا عن انفسكم نفسا واما اذا اللبس بالمطابقة لا غير
لا يجوز زليط ابا وانت زيد ابا او ابوين وكذا لا تقول طاب زيد ابا وانت زيد ابا او ابوين قال تعالى
وجوزنا الارض عيوننا واما قول الخطة والاكمين اذا ما ينسبون ابا فاما وجد الاب لانهم كانوا ابناء
اب واحد وكوز جمع المثنى اذ لم يلبس نحو زيد عيوننا قال ابو طاب سخا طاب النبي صلى الله عليه وسلم
فاصلع باهرمك ما عليك عضاضة وابشر بذلك وفي منك عيوننا **قوله** الا ان يكون جنسا قد ذكرنا امر اهم
بالجنس مهنا تقول طاب زيد ابوه سواء اردت ابوه نفسه او ابوه ابيه فقط او ابوه ابوه او ابوه
آبائه وكذا تقول طاب الزيدان او الزيدون ابوه وتريد ابوات المذكورة وكذا تقول طاب زيد ابا
مع كثرة علوه الا ان يقصد الانواع تقول طاب علوا او علمين على حسب تقصد قال تعالى بلاخرين
اعمالا **قوله** وان كان صفة تعميم قوله ان كان اسما يعني ان الصفة لم تحي صلته لما انتص عنه والمتعلقه كجاء
الاسم بل لم تحي لما انتص عنه فقط فيجب اذن ان تطابقه اذ ليس في الصفات ما يقع على القليل والكثير
بل لفظ المفرد حتى يكون جنسا وذلك نحو قوله اود زيد فارسا وكفي زيد شجاعا **قوله** ولختمت
احال قال الاكثرون في التميز وقال بعضهم حال اي العجبة في حال فروسيته ورجح المصنف الاول
قال لان المعنى يردح بالفرسيه مطلقا فاذا اجمل حال الاخص للملح وتقبل حال فروسيته وانا

الارزاق بينهما وقال ان معنى التميز عند الحسن من صفة فلا يردح في غير حال الفروسيه الا بهما و
هذا المعنى هو الاستفاد من احسنه في حال فروسيته وتصريحهم من في الله درك من فاس من دليل على التميزين
وكذا قولهم عز من قائل والتميز عن المرء مقلد من وكذا ان كان عن نسبة وكان التميز بغير اسبغ
بل ليل تصريحهم بها نحو اياك من ليل وعز من قائل وقابل الله عز من شاعر ومررت برجل سلك من رجل
وحسبك من رجل اي سلك هو وحسبك هو فالصريح هو انتص عنه التميز في هذه المواضع وقد
بعضهم تقدم من في جمع التميز عن النسبة نحو طاب زيد ابا وعلم وليس بوجه واما معنى قوله لله درك
فان في الاصل ما يبدل يبدل من الضرع من اللبن ومن الضرع من المطر وهو سنا كناية عن فعل المذبح الصالح
ولما نسب قوله اليه تعالى فضلا للنجيب من ان الله تعالى منشي العجايب فكل شئ عظيم يروون النجيب منه
ينسبونه اليه تعالى ويضيفونه اليه نحو قوله لله انت والله ابوك فمضى لله درك ما عجب فعله **قوله**
ولا يتقدم التميز والاصح ان لا يتقدم على الفعل خلافا للمازي والمبرد **قوله** اي يتقدم التميز على
عالمه اذ كان عن تمام الاسم اتفاقا وكذا لا يفصل بين عالمه وبينه وقوله يتلون للجمي حولا كمالا ضرورة ولما
لم يتقدم لان عالمه اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهاة ضئيفة كما ذكرنا ويمكنه تاما كما ان الفعل
يتم بفاعله اذ كان عن النسبة فان كان عن الصفة المشبهة وافضل التفضيل والمصدر وادفع معنى الفعل
عالمه على سائر المتصلة به نحو لله درك زيد فارسا ويوم زيد شجاعا ورجح زيد رجلا فلا يتقدم على عالمه ضعيف
الصفة والافضل وادفع معنى الفعل وكون المصدر يتقدم بحرف الموصول وليس العامل في نعم رجلا زيد
حيث رجلا عمر وهو الفعل غير المتصرف بالضمير واسم الاشارة كما تقدم فلا يتفرع عليه انه لا يتقدم على الفعل
غير المتصرف كما قال بعضهم واما ان كان العامل الفعل الصريح نحو طاب زيد ابا واسم الفاعل او اسم المفعول
نحوه المازي والكمي والمبرد نظرا الى قوة العامل ومنه الباقون لانه في الاصل فاعل الفعل المذكور كما
في طاب زيد ابا او فاعل الفعل المذكور اذ جهلته لان ما نحو في الارض عيوننا اي تخزن عيونها او فاعل ذلك
الفعل المذكور اذ جعلته متعلقا نحو ابتلا الاناماء اي بلاء الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذلك هو
معنى الفاعل وليست الصفة بضميمة اذ ما يخرج الشيء عن اصله ولا يراعى ذلك الاصل كمنقول ما لم يسم فاعله
كان له ما كان منصوبا ان يتقدم على الفعل فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع وكونه بعد الفعل فاما في
ان يكون للفاعل ايضا اذا صار على صورة المفعول حكم المفعول من جواز التقديم وقيل ان الاصل في التميز ان
ان يكون موصوفات بما انتص عنه سواء كان عن مفرد او عن نسبة وكان الاصل عندني خلافا لغيره وحمل
منه وتضمن وان وكذا كان الاصل في طاب زيد نفسا لزيد نخر طاب واما خلافها لغيره من الابهام او لا
ليكون او وقع في النفس لانه يتشوق النفس الى معرفة ما اهتم عليها وايضا اذا قصرته بعد الابهام فقد
ذكرته اجمالا وتفصيلا وتقدم على ما تحل بهذا المعنى فلما كان تقدمه يتضمن ابطال الفرض من جملة التميز
لم يستقم واصل التميز التكرير لئلا قلنا في حال وهو ان المقصود رفع الابهام وهو حصل بالنكرة
ومع اصله فلو عرف وقع التخريف ضايحا واجازا كوفون كونه معرفة نحو سف نفسه وعين رايه ويطر
عيته ولم يطره ووفق امره ورشدا امره ورزدا لحن الوجه وعند البصرين معنى سف نفسه سفهما
او سف في نفسه ولم يطره مصرعني شكا ووفق امره ورشدا امره ويطر عيشه بمعنى في امره وعيشه

والحش الوجه شبه بالقدح والرجاء كجاء في الالف الاضافه على الالف ان اصل التفضيل اذا اضيف الى
شيء الذي جرى عليه اصل بعض المضاف اليه نحو هذا الثوب احسن ثوب وان نصب بعد على التمييز فالمصوب
سبب جري عليه افضل نحو زيد احسن منك ثوبا ففي قولك زيد اقرب عبد زيد هو العبد وفي قولك زيد
اقرب منك عبد زيد هو العبد اقولك ليس هذا المطرد الا ترى انك تقول هو شجع الناس رجلا ومحمدي
الناس اثنين علي او رد سبويه اي هو شجع رجل في الناس وما خيرا اثنين من الناس والمنصوب على
هو من جري عليه افضل لاسبابه والدليل على ان غير قولك هو شجع الناس من رجل وما خيرا الناس من اثنين
كما تقول حسبك زيد رجلا ومن رجل قال ته فانه حين حافظا انصبه فقط على التمييز يعني جني حافظ
فهو واخر سواء نحو جني حافظ وجن حافظ في الوهمين وقول لا عني يقول اني جني حافظ
ايرحت ربا وايرحت جاريا ايرحت اي حسب بالبع او صرت ذابح والبع الشدة فصي ايرحت صرت
ذاشدة وكحال اي بالغت وكلمت ربا فهو نحو كني زيد رجلا اي ايرح حار هوانت وكذا قوله لجانا ما انت
لان ما الاستنساخ منه يفيد النفي كما في قوله تعالى الفارعة ما الفارعة اي كملت حارة فصي ما انت كملت والمنصوب
في عبارة النجاة في نحو قولهم شرهت ربا ان شر مبتدا لفظا فاعل معنى تيسر عن النسبة فقد يراى ان يكون
مبتدا لفظا معنى كما في لفظ مبتدا ومثله كثير في كلامهم **قوله** المستثنى متصل ومنقطع للمصل
المخرج من متعذر لفظا او تقديره بالاول واخواتها والمنقطع المذكور بعد ما يخرج **قوله** اعلم انه
قسم المبتني قسمين وكل واحد منهما يحذف من حيث المعنى قال ذلك لان ما سميتهما مختلفتان ولكن
مع شئين مختلفي الماهية في كل واحد من الماهية بل كرمح اجزاها مطابقة او تضامنا و
المختلفان في الماهية لايتساويان في جمع اجزاها حتى يتماز في حد والدليل على اختلاف حقيقةهما ان اصل
مخرج والآخر غير مخرج بل يمكن جمعهما في حد واحد باعتبار اللفظ لان مختلفي الماهية لايتجمع اشياء في اللفظ
فيقال للمستثنى هو المذكور بعد الالف واخواتها هذا آخر كلامه وعلما ان جمع اختلافهما في الماهية قوله لان
احلها مخرج من متعذر والآخر غير مخرج قلنا لانم ان يكون المتصل مخرج من متعذر من اجزاها ما هيته
بل حقيقة المستثنى متصل كان او منقطعها هو المذكور بعد الالف واخواتها مختلفا لما قبلها نفيًا واثباتًا فقول
كون المتصل داخل في متعذر لفظا او تقديره من شرطه لان تمام ماهيته فعل هذا المنقطع داخل في هذا
الحل كما في جاني القوم الامار بالخالفه كما للقوم في الحج **قوله** من متعذر اي من شدي عد **قوله** لفظا او تقديره
تفصيل المتعذر فانه قد يكون لغو طبا نحو جاني القوم الازيد وقد يكون مقدرًا نحو جاني الازيد اي اجاني
احل الازيد **قوله** بالاول واخواتها لخرج جاني القوم لان زيد وما جاني القوم لكن زيد وجاني القوم ولم يرد
فالمسئ الذي لم يكن داخل في المتعذر الاول قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنس المتعذر كقولك
جاني القوم الازيد مشيرًا بالقوم الي جملة خاليم عن زيد ولم يكن جاني القوم الامار فقلنا ان المتصل
ليس هو المستثنى من الجنس كما ظن بعضهم ان الاستثناء مشكل باعتبار معقوليته لان زيد في قولك جاني
القوم الازيد لو قلنا انه غير داخل في القوم فهو خلاف الابحاح لانهم اطلقوا ان الاستثناء للمتصل مخرج و
لا يخرج الا بعد الدخول وان جارًا كقولك زيد في مثل له على دينار الا وفاقا للعلم بان الفاعل مخرج من
الدينار والباقي بعد مقرب وان قلنا انه داخل في القوم والآخر زيد منهم بعد الدخول كان المعنى جاني زيد

ولهذا قيل

مع القوم ولم يرد زيد وهذا تناقض ظاهر فيجب ان يكون الكلام الالف لا يثنى منه وقد ورد في القرآن من الاستثناء
كثير كقوله تعالى فليست فيهم الف سنة الا من عانا ما يكون للمعنى ليش المحسن في جملة الالف ولم يثنى ذلك
المحسن تعالى الله عن مثل علوا كبيرا فقال بعضهم بخارانه غير داخل بل القوم في قولك جاء القوم عام محض
اي ان المتكلم اراد بالقوم جماعة ليس منهم زيد وقولهم الا زيد افرقة بدل السامع على ما اد المتكلم وان اراد
بالقوم عن زيد وليس يثنى بالجمع اهل اللغة على ان الاستثناء مخرج ولا يخرج الالف الدخول وايضا
دعوى عدم الدخول في قصد المتكلم في نحو قوله على عشرة الا واحد لان واحدا داخل في العشرة بقصد ثم خرج
وترا كان مراد باللفظ العشرة تسعة وهو محال وقال القاضي عبد الجبار ايضا هو غير داخل لكنه قال
المستثنى والمستثنى منه والة المستثنى بمنزلة اسم واحد فقوله له على عشرة الا واحد معنى على تسعة
لا فرق بينهما من وجه فلا يدخل هناك ولا يخرج وهذا ايضا غير مستقيم لفظنا بان عشرة في كلامك
هذا دالة على المعنى الموضوع عليه مفردة بلا استثناء وهو المستثنى والامعيل للاستثناء وواحد هو
المخرج وتسعة لا يدخل على ثمن منه المعاني الثلاثة وايضا اجماعهم على ان الاستثناء مخرج يبطل هذا ويلزم
مثلا فروا في هذا البعض وبدل الاحتمال كقوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع لان الناس
جنس مع المستطيعين وغيرهم فيكون كما يقال والله على جميع الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم بالله
على مستطيعهم وحده وقال الآخرون وهو الصحيح المذموم عنه الاشكالان كما فر وانها وان نعم ان
داخل في المستثنى منهم والباقي بعد ذلك البعض داخل في المبدأ منه والتناقض محض زيد وانما وجهه في جاني
القوم الا زيد لانهم وانما يلزم ذلك لو كان المجمع ينسوبا الي القوم فقط وليس كذلك بل هو منسوب
الي القوم مع قولك الا زيد لان نسبة الفعل في نحو جاني غلام زيد وراية غلاما مطلقا الي المخرج من جاني
العادة بان اذا كان الفعل ينسوبا الي جاني او اجزاها كما بل كل واحد منهما للاعراب اعربا نحو
الاول منهما بما يستحقه المفرد اذا وقع منسوبا اليه في مثل ذلك الموقع وما بقى من اجزا المنسوب اليه مجزئ
استحقاقا كالمضاف اليه ويتبع ان استحقاق التبعية كما في المواضع الخمسة وان لم يستحق شيئا من ذلك
نصب كالمستثنى تشبيها بالمفعول في محله بعد المرفوع وان كان جزء العدة في بعض المواضع نحو جاني القوم
الا زيد لان المجمع هو المسند اليه فزيدة الكلام ان دخول المستثنى منه ثم اخراجه بالا واخواتها لما كانا
قبل اسناد الفعل او شبهه اليه فلا يلزم التناقض في نحو جاني القوم الا زيد لانه بمنزلة قولك القوم
المخرج منهم زيد جاني ولا في نحو على عشرة الا زيد لانه بمنزلة قولك العشرة المخرج منها واحد علي
وذلك لان المنسوب اليه الفعل وان تاخر عنه لفظا لكونه من الالف من التقدم وجودا على النسبة
التي يدل عليها الفعل اذا المنسوب اليه والمنسوب سابقان على النسبة بينهما ضرورة فني الاستثناء لما كان
المنسوب اليه هو المستثنى منه مع الالف والمستثنى فلا يلزم وجود هذه الثلاثة قبل النسبة فلا بد ان
من حصول الدخول والخروج قبل النسبة فلا تناقض **قوله** وهو منصوب اذا كان بعد
الاخير الصفة في كلام موجب او مقدر على المستثنى منه او منقطع في الاكثر او كان بعد عددا وظل في
الاكثر او عددا وما خلا وليس ولا يكون **قوله** شرع بين اعراب المستثنى قبلها بما يجزه
اذ هو في باب المنصوبات وهو في مواضع الاول ما اجتمع فيه شرطان وقوعه بعد الالف او كون الاستثناء

في كلام موجب ولم يحج الي قوله عن الصفة المستثنى وما كان بعد الا التي للموجب
وانما اشترط كون الاستثناء في كلام موجب لان غير موجب لا يجب نصب استثناءه كما في واختلف
فيما لم ينصب المستثنى فقال البصريون العامل فيه الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط ال
لانه شى يتصلق بالفعل معنى اذ موجز مما نسب اليه الفعل وقولجا بملتمام الكلام فتأية المفعول
وقال البرد والرتاج العامل فيه الالقيام معنى الاستثناء به والعامل ماب يتقوم المعنى للمقتضى
لكونها نائية عن استثنى كما ان حرف النداء نايب عن انا دي وقال الكسائي لو منصوب اذا انتصب ان
مقدرة بعد لا محذوفة الخبر فمقدرة بام القوم الا يزيد قام القوم الا ان زيد لم يتم وليس بشى اذ يعنى
الاشكال عليه كما في انصاب ان مع اسمها وخبى ها لانها في نقد بر المعنى واما الاعتراض بان كيف يعمل
احرف الموصول مقدر والموصول لا يقدر فلا يرد عليه لان الكوفيين يجوزون تقد بر الام الموصول
كحكي واما تقد بر احرف الموصول فله اسوة بالبرصين في تقد برهم ان الناصبة للفعل لكون احرف في
فيها كالنايب عنها فلا يكون عندها كالنايب عن ان المقدرة وقال الفراء لا مركبة من ان ولا العاطفة
حرف النون الثانية من ان وادغمت الاولي في لام لا فاذا انتصب لام بصلها فان واذا تبع
ما قبلها في الاعراب فيلا العاطفة فكان اصل قام القوم الا يزيد قام القوم ان زيد الا قام اي لم يتم
فلا لتي حكم ما قبل الا ويقضه نفيان كان ذلك الحكم او اثباتا فهو كقولك كان زيدا اسد الاصل عند
بعضهم ان زيدا اسد فقد مو الكاف وركبوا مع ان وفيما قال نظر من وجوه لان لا على المعنى
الذي اورد ناعين عاطفة ومع السليم فان لا العاطفة لا ياتي الا بصل الاثبات نحو جاني زيد لا عمرو
تقول ما جاني القوم الا زيد ولان فيما قال عزلا لان حرة وللا اخري عن مقتضيهما وذلك لانه نصب
بها حرة وبتبع ما قبلها ما قبلها اخري ولا يجتمع احكامها وان المظوف عليه قليلا ما حذف
والمقدر الذي هو المظوف عليه عند مطرد الحذف نحو ما قام الا زيد وقال بعضهم ممن منصوب
باستثنى كما ان المنادي منصوب بانادي والاورحف المذا د ليلان على الفعلين المقدرين فان
على هذا القول مفعول به وقد اعترض عليه بان يلزم منه جواز الرفع بتقد بر اشنع ولا يلزم ذلك
لانا نصل ما ثبت وورد من كلام العرب ولو ورد الرفع لكانا تقد بر اشنع ونحو الاتري انه يجب
النصب في اياك والاسد بتقد بر نحو ولو ورد الرفع نحو انت وللأسد لكانا تقد بر ابد ونحو
وقال المصنف في شرح المفضل العامل فيه المستثنى منه بواسطة الا قال لانه ربما لا يكون منسك فعل ولا
فيعمل نحو القوم الا زيدا اخوتك وهذا لا يرد الا على مذهب البصريين ولهم ان يقولوا ان في اخوتك معنى
الفعل وان كان من اخوه النسب اي منتسبون اليك بالاخوة فجاز ان يعمل العامل الضعيف
فيما تقدم عليه لغويته بالا ولا يلزم مثله في المفعول معه فانه لا يتقدم على عامله وان كان فضلا مراكا
لان اصل الوال والعطف فروع ذلك الاصل ولو لم يكن في الجملة ايضا معنى الفعل لجاز ان ينصب المستثنى
اذا الجملة ليست بانقص مشابهة للفعل التام كلاما بما فعله من المفرد الذي يتم بالنون والنون
فينصب التمييز ولا سيما مع تقويمها بآلة الاستثناء واي جعله يشي سيبويه في كتابه في نواع مفعول
عمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الد رهم هذا كله في المستثنى المتصل واما المنقطع فلذهب سيبويه انه

متصبا بما قبله الا ان الكلام كما انصب المتصل به فذلك في الكتاب فعمل على معنى ولكن وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين
في اللزوم واجد الأعداء مفرد سواء كان متصلا او منقطعا هي وان لم يكن حرف عطف الا انها كلكن العاطفة
المفرد على المفرد في وقوع المفرد بعدها فهذا واجب فمع ان الواقعة بصلها نحو قولك زيد عنى الام سعى و
المتاخر وزيداد اوها معنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها نصب لكن الاسماء وخبى ها في الاغلب محذوف نحو
قولك جاني القوم الا لا اري لكن مما راى محي قالوا وقد خي خبرها طاهر نحو قوله تعالى الا قوم بوش لما آمنوا
كشفتنا عنهم وقال الكوفيون الا في الاستثناء المنقطع معنى سوى وانصاب المستثنى بعدها كما انصاب للمتصل
وتأويل البصريين اولى لان المستثنى المنقطع يلزم مخالفة لما قبله نفيًا واثباتا كما في لكن وفي سوى ولا يلزم
ذلك لانك تقول لي عليك ديناران سوى اللينار الغلاني وذلك اذ كان صفة وايضا معنى لكن الاستبدال
والمراد بالاستبدال في هذا رفع نون الخليل دخولها بصلها في حكم ما قبلها مع انه ليس بخلافه وهذا هو
الاستثناء المنقطع بعينه وانما وجب النصب المستثنى من موجب لان التفرقة لا يجوز فيه كما في
الابدال ايضا لا يجوز في جاني القوم الا زيد لانك لو ابدلت كان البدل منه في حكم الساقط فيؤدي الى الرفع
في الاجاب فم يبق الا النصب قوله او مقدا على المستثنى منه يعني اذا كان بعد الا وتقدم على المستثنى منه
وجب النصب لانه ان كان في موجب فقد تقدم وجوب النصب وان كان في غير موجب فقد بطل البدل
لان البدل لا يتقدم على البدل منه لانه من التوابع فم يبق الا النصب على الاستثناء على انه قد حكم بوش بعض
العرب بقوله ما لي الا ابوك اصل جعل المستثنى منه الموحى بل من المستثنى كما قيل ما امرت بتكلمة احد
واحد بل من مثله ويجوز ان يقول ما لي الا ابوك صدقيا على ان ابوك مبتدأ ويخبره وصله بطلان وتقول
الا ابوك صدقيا من مبتدأ ويخبره وابوك بدل من من كانت قلت الى احد الا ابوك وصله بطلان وسقول
ما لي الا زيدا صدق وعمر وعمر وعمر وقصب عمر واعلى العطف على زيدا ورضه على انه مبتدأ محذوف الخبر اي عمر
لكل واعلم انه اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب ان يتاخر عما نسب اليه المستثنى منه نحو اجاب
الا زيدا احد وان تقدم على المنسوب وجب تاخره عن المستثنى منه نحو القوم الا زيدا ضربت ولا يجوز عند
البصريين تقدمه عليها معاني الاختيار ونحو قولك الا زيدا قام القوم وقوله وبدرة ليس بها ايض طوري
والاجلا الجن بها انسى شاذ عندهم للضرورة وقيل تقد بره ليس بها طوري ولا بها ان جلا الجن فاضم الحكم
والمستثنى منه وبها انسي الظاهر تفسيره فاذا قام المستثنى مع آلة الاستثناء مقام المستثنى منه وذلك
في الاستثناء المرفع التزم عليهم تلحق المستثنى عن عامله فلجوز الا زيدا لم اضرب وزيدا الا راكنا ما ياتي
وجوز الكوفيون في السعة تقدم المستثنى على المستثنى منه والحكم معا نحو الا زيدا ضربت القوم وكذا
جوزوا تقديم المستثنى في المرفع على الحكم نحو الا زيدا لم اضرب والاوية مذهب البصريين لعدم صلح مثل هذا
ويضه القياس ايضا وذلك لان المستثنى اخبر من المستثنى منه في الحقيقة اولا كما ذكرنا ثم نسب الحكم الى
الجموع وهو في الظاهر محرج عن الحكم ايضا لان الظاهر انك اخبرت زيدا من حكم المحي في قولك جاني
القوم الا زيدا وان لم يكن في الحقيقة محرجا منه وممثلة للخبر ان يكون بعد الخرج منه فكان حقا ان يخي
بعد الحكم والمستثنى منه معا لكنه جوز كثرة استعماله تقدمه على احد مما نحو جاني الا زيدا القوم والقوم
الا زيدا اخوتك ولم تجز تقدمه عليه معا وفي المرفع الذي ليس فيه الا الحكم لم يجوز تقدمه عليه واعلم ايضا

والا على المعنى

انه لا يلزم ان يكون العامل في المستثنى هو العامل في المستثنى من قبله بل قد يختلفان في قولك القوم الا
زيد اخوتك ملا عند من جعل العامل في مبتدأ الابتداء لا الخن قوله او منقطعا اي منقطعا بعد ال
نحو في الدار احد الامار اهل الحجاز ويجوز نصبه مطلقا لان بدل الضم غي موجود في الفصح
من كلام العرب وينبغي قسما المنقطع قسمين احدهما ما يكون قبله اسم متعدي او غير متعدي يصح
نحو جاني القوم الامار ولجاني القوم زيد العمرا وفيهنا يجوزون البدل ثم ان ذلك الاسم الذي يجوز
حذفه اما ان يكون مما يصح فيه دخول المستثنى فيه مجازا او لا فالاول نحو قولك ما في الدار احد الامار يصح
ان يجعل الامار انسان الدار كما قال ابو دؤب فان عس في دار رهوة تا وما اسك اصلا القبور
نصه وقله ما في غناب السيف فلسبويه في مثل وجهان اذا بدل احد ما جعل المنقطع كالمقتل
لصح دخول البدل في المبتدأ منه والثاني ان الاصل في نحو لا احد فيها الامار ان يقال ما فيها الامار اي فيها
شي الامار لكنه خصص بالذكر من جملة المستثنى منه الجزو المتعدد ما ظن استبعاد الخاطب شمول
المتعدد المقدر له كما نك تنظر ان الخاطب يستبعد ظهورها من الادعي فقا لا احد فيها تا كبر للني كون
الادعي بها فلما ذكرت ذلك المستبعد ابعثت كالمستثنى على كان عليه في الاصل من الاعراب بتبنيها
على الاصل وجعلته بلا من ذلك المذكور في هذا لا يكون هذا من قبيل الاستثناء المتصل كما كان في الهم
الاول وذهب المازني انه من باب تظليل الصام على غير ما يقول الزيدان والحار جازي وهذا لا يطرد
لانه يجمع الباب نحو قوله تعالى والله به من علم الاتباع الظن وقولهم ليس له عليه سلطان الا التكلف
ونحو ذلك والثاني ان الذي لا يدخل فيه المستثنى في ذلك الاسم مجازا فليس فيه الا الوجه الكافي من قول
سبويه وذلك نحو جاني زيد العمرو وما اعانه اخوتكم الاخوانه قال واحرب لا يبعي لجارهما التجل
والمرح الا المعنى الضارة في الخلدات والغرس الوقاح وقال عشيبة لا يضي اذ يباح مكانها ولا النيل
في المشرق الا الصم والثاني من القسمين الاولين ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فنونهم مهنا يوافقون الحجاز
في اجاب نصبه كقوله تعالى لاعاصم اليوم من ام الله الامن من رمي من ربه الله تعالى وقال صم
لاعاصم اي المعصوم فالاستثناء متصل وقال السيراني المراد من رمي الزام اي الله تعالى في القوم
فيكون ايضا متصلا ومثله قولهم لا يكون من فلان في شي الاسلاما بسلام اي تاركة ووداعا من قوله
ته واذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما ومعنى بسلام اي مع سلام اي تاركة متابعة ويجوز ان
يكون الماء للبدل اي يسلم عليه وترد سلامه بدل سلامه ولاخاطب اكثر من هذا ومنه قولهم ما صر
لأمانه وما زاد الا ما نفض وما فيها مصدرية وابوسعيد وابراهيمان يقدان الخبز اي ولكن النفض
امر ولكن النفع امر وذهب سبويه ان ما بعد الا في المنقطع مفرد كما في قولهم ولاعب
فيهم غير ان سبويه يفسر قول من قراع الكايب وقوله فتي كملت اخلاقه غير انه جواد فابقي من
باقيا فظاهر فيه اول وجهين سبويه المذكورين وذلك ان الشاعر قصد جعله من المتصل بها لانه في
الملح اي لمن كان ولا بد من الصب فقيم عيب واحد فحسب وهو قول سبويه من الغرغ وفي اخلاقه
ناقص واحد وهو جودة الكامل المنزق لمال ويعدون ما في ظاهره ادني ساسه من النقص وان كان في
التحقيق غاية في الجمال من جملة الصيوب علوا في التنا كما قال بلع الزمان عينه ان لا غنى فيه فبقي

في قوله ما في غناب السيف فلسبويه في مثل وجهان اذا بدل احد ما جعل المنقطع كالمقتل لصح دخول البدل في المبتدأ منه والثاني ان الاصل في نحو لا احد فيها الامار ان يقال ما فيها الامار اي فيها شي الامار لكنه خصص بالذكر من جملة المستثنى منه الجزو المتعدد ما ظن استبعاد الخاطب شمول المتعدد المقدر له كما نك تنظر ان الخاطب يستبعد ظهورها من الادعي فقا لا احد فيها تا كبر للني كون الادعي بها فلما ذكرت ذلك المستبعد ابعثت كالمستثنى على كان عليه في الاصل من الاعراب بتبنيها على الاصل وجعلته بلا من ذلك المذكور في هذا لا يكون هذا من قبيل الاستثناء المتصل كما كان في الهم الاول وذهب المازني انه من باب تظليل الصام على غير ما يقول الزيدان والحار جازي وهذا لا يطرد لانه يجمع الباب نحو قوله تعالى والله به من علم الاتباع الظن وقولهم ليس له عليه سلطان الا التكلف ونحو ذلك والثاني ان الذي لا يدخل فيه المستثنى في ذلك الاسم مجازا فليس فيه الا الوجه الكافي من قول سبويه وذلك نحو جاني زيد العمرو وما اعانه اخوتكم الاخوانه قال واحرب لا يبعي لجارهما التجل والمرح الا المعنى الضارة في الخلدات والغرس الوقاح وقال عشيبة لا يضي اذ يباح مكانها ولا النيل في المشرق الا الصم والثاني من القسمين الاولين ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فنونهم مهنا يوافقون الحجاز في اجاب نصبه كقوله تعالى لاعاصم اليوم من ام الله الامن من رمي من ربه الله تعالى وقال صم لاعاصم اي المعصوم فالاستثناء متصل وقال السيراني المراد من رمي الزام اي الله تعالى في القوم فيكون ايضا متصلا ومثله قولهم لا يكون من فلان في شي الاسلاما بسلام اي تاركة ووداعا من قوله ته واذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما ومعنى بسلام اي مع سلام اي تاركة متابعة ويجوز ان يكون الماء للبدل اي يسلم عليه وترد سلامه بدل سلامه ولاخاطب اكثر من هذا ومنه قولهم ما صر لأمانه وما زاد الا ما نفض وما فيها مصدرية وابوسعيد وابراهيمان يقدان الخبز اي ولكن النفض امر ولكن النفع امر وذهب سبويه ان ما بعد الا في المنقطع مفرد كما في قولهم ولاعب فيهم غير ان سبويه يفسر قول من قراع الكايب وقوله فتي كملت اخلاقه غير انه جواد فابقي من باقيا فظاهر فيه اول وجهين سبويه المذكورين وذلك ان الشاعر قصد جعله من المتصل بها لانه في الملح اي لمن كان ولا بد من الصب فقيم عيب واحد فحسب وهو قول سبويه من الغرغ وفي اخلاقه ناقص واحد وهو جودة الكامل المنزق لمال ويعدون ما في ظاهره ادني ساسه من النقص وان كان في التحقيق غاية في الجمال من جملة الصيوب علوا في التنا كما قال بلع الزمان عينه ان لا غنى فيه فبقي

عين الكلام عليه او كان بعد خلاصه ملا في الاصل اي في الامار الذي لم اذكر الجرح لانه لا الا الا
فانه من باب في بعض ادركه في جواز الجرح بها وقال اي السبوي لم اعلم خلافا في جواز الجرح لانه لا الا الا
اكثر كما ذكر سبويه واما خلاصه في الاصل لانم يتطرى الى المعقولين نحو قلت الدار من الايسر وقولهم
مصري جا وزيتري نفسه كقولهم افضل هذا وظلا كدم والرموها هذا التفسير في بان الاستثناء
ليكونا بعدها في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب ولهذا الغرض التزموا اضمار فاعله وفاعل عدل
لم يظهر معها فاعله كونها في محل نصب على الحال ولهذا اوجوا اضمارا لم يسموا ولا يكون واما عدل فنصب
الاستثناء ايضا وفاعل خلا وعلا عند الحاجة بعضهم وفيه نظر لان المقصود في جاني القوم خلا زيدا وعدل
زيدا ان زيد لم يكن معهم اصلا ولا يلزم في مجازة بعض القوم اياه وخطوب بعضهم منه مجازة الكل وخطوب
الكل فالاولي ان يصير فيها ضمير ايضا الى المصدر زعل المقدم اي جاني القوم خلا جميع زيد كقوله تعالى
اعلوا هو اقرب للتقوى فيكون بنفس الضمير سياق القول والنصب في قولهم ما النساء وذكر من بعد قوله
وقال بعضهم ما موقول بلا قوله وخطوب واعدا انا لزم النصب بعد ما لان مصدرية ومنه في الفعلية
غالبا كما في فم الحروف وفي الاسمية قليلا وليس جرحها اسمية فتعين الفعلية فتعين كونها فاعلين
النصب والمضاف محذوف اي وقت اخلا جميع زيد اي وقت خروجهم زيدا وذلك ان الخبر كثيرا محذوف مع
المصدرية نحو ما در سارق ونحوه ويجوز الجرح في الجرح جرحا مطلقا او لم يثبت على ان زائدة قوله وليس
لا يكون مما ايضا في محل النصب على الحال اذا صحت معنى الاستثناء ولا يستعمل موضع لا يكون غير نحو كان ولم يكن
ونحو ذلك وفاعلها ووجب الاضمار وهو ضمير راجع الى بعض مضاف الى ضمير المستثنى منه اي ليس ضمير زيد
وذلك لثقلنا في وجوب اضمار فعل خلا وعدل الا ان الاضمار مهنا كما في قوله انا انزلناه في ليلة القدر وقوله
جتي تو ارب بالحجاب بخلاف ذلك وجاز الخليل ان يوصف بليس ولا يكون منكرا ومعرف باللام الجنسية
نحو جاني الرجال ليسوا ولا يكونون زيدا وسمع من العرب ما اتى امره لا يكون فلان وليست فلانة فيلحقهما
اذن بالحق الافعال الموصوف بها من ضمير وعلا تة ثابتة بقولها رايت رجلا لا يكونون زيدا وليسوا
زيدا ولم يمتد ذلك في خلا وعدل ولم يستعمل هذه الافعال في الاستثناء المفعول عليه ان قال الجرح فترك
الصنع الذي قد تركه ولا العيظ مني ليس جلا ولا عظيما اي لا جلا ولا يستعمل هذه الكلم الا في الاستثناء
المتصل خلا وغير فانها يستعمل في المنقطع نظرا ايضا كقوله وكل ابي سائل عن ابي اذا عرضت ابي
الطرايد اسل قوله ويجوز النصب ونحو ذلك المبدل فيما بعد الا في كلام غير موجب ذكر المستثنى
نحو فلوله لا قيليل والاقليل اقوله اعلم ان الاختيار المبدل في المستثنى وطا احدها ان
يكون بعد الا ومقتضا وموجرا عن المستثنى منه المشتل عليه استفهام او نفي او موقول غير
مروود به كلام ضمير الاستثناء وان لا ياتي في المستثنى عن المستثنى منه فقولنا المشتل عليه استفهام او
نفي او نفي يدخل فيه الضمير المراجع قبل الاستثناء بالا على اسم صاع لان بدل منه محمول للابتداء واحذوا
نحو قولك الحد ضربته الا يزيد لجوزك الا بال من صارت به لان المعنى ما ضربت احدا الا يزيد فقد شتمك
النفي على هذا الضمير من حيث المعنى وذلك اذا كان الضمير في صفة المضاف نحو ما احل لقبته كرم الا يزيد
مثال دخول النواع ما طنت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع بلا من ضمير يعول لان المعنى ما يقول ذلك احدا

الاضمار
في قوله ما في غناب السيف فلسبويه في مثل وجهان اذا بدل احد ما جعل المنقطع كالمقتل لصح دخول البدل في المبتدأ منه والثاني ان الاصل في نحو لا احد فيها الامار ان يقال ما فيها الامار اي فيها شي الامار لكنه خصص بالذكر من جملة المستثنى منه الجزو المتعدد ما ظن استبعاد الخاطب شمول المتعدد المقدر له كما نك تنظر ان الخاطب يستبعد ظهورها من الادعي فقا لا احد فيها تا كبر للني كون الادعي بها فلما ذكرت ذلك المستبعد ابعثت كالمستثنى على كان عليه في الاصل من الاعراب بتبنيها على الاصل وجعلته بلا من ذلك المذكور في هذا لا يكون هذا من قبيل الاستثناء المتصل كما كان في الهم الاول وذهب المازني انه من باب تظليل الصام على غير ما يقول الزيدان والحار جازي وهذا لا يطرد لانه يجمع الباب نحو قوله تعالى والله به من علم الاتباع الظن وقولهم ليس له عليه سلطان الا التكلف ونحو ذلك والثاني ان الذي لا يدخل فيه المستثنى في ذلك الاسم مجازا فليس فيه الا الوجه الكافي من قول سبويه وذلك نحو جاني زيد العمرو وما اعانه اخوتكم الاخوانه قال واحرب لا يبعي لجارهما التجل والمرح الا المعنى الضارة في الخلدات والغرس الوقاح وقال عشيبة لا يضي اذ يباح مكانها ولا النيل في المشرق الا الصم والثاني من القسمين الاولين ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فنونهم مهنا يوافقون الحجاز في اجاب نصبه كقوله تعالى لاعاصم اليوم من ام الله الامن من رمي من ربه الله تعالى وقال صم لاعاصم اي المعصوم فالاستثناء متصل وقال السيراني المراد من رمي الزام اي الله تعالى في القوم فيكون ايضا متصلا ومثله قولهم لا يكون من فلان في شي الاسلاما بسلام اي تاركة ووداعا من قوله ته واذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما ومعنى بسلام اي مع سلام اي تاركة متابعة ويجوز ان يكون الماء للبدل اي يسلم عليه وترد سلامه بدل سلامه ولاخاطب اكثر من هذا ومنه قولهم ما صر لأمانه وما زاد الا ما نفض وما فيها مصدرية وابوسعيد وابراهيمان يقدان الخبز اي ولكن النفض امر ولكن النفع امر وذهب سبويه ان ما بعد الا في المنقطع مفرد كما في قولهم ولاعب فيهم غير ان سبويه يفسر قول من قراع الكايب وقوله فتي كملت اخلاقه غير انه جواد فابقي من باقيا فظاهر فيه اول وجهين سبويه المذكورين وذلك ان الشاعر قصد جعله من المتصل بها لانه في الملح اي لمن كان ولا بد من الصب فقيم عيب واحد فحسب وهو قول سبويه من الغرغ وفي اخلاقه ناقص واحد وهو جودة الكامل المنزق لمال ويعدون ما في ظاهره ادني ساسه من النقص وان كان في التحقيق غاية في الجمال من جملة الصيوب علوا في التنا كما قال بلع الزمان عينه ان لا غنى فيه فبقي

ظني الازيد والابدان من صاحب الضمير او من لانه الاصل لا يصح ان يكون في معنى الموجب والاصح
الضمير في الابتداء في الحال او الاصل لم يكن الابدان منه على ما قيل فلا نقول ما ضربت احدا بقول ذلك الازيد
بالرفع بل لا من ضمير بقول لان القول ليس ينفي بل المنه الضرب قال سيبويه اذا قلت ما رايت احدا بقول ذلك
الازيد ولا استعني بصرت وجب نصب المستثنى لانه ليس من نواع الابتداء هذا قوله وانا الازيد باسماي
غير نواع الابتداء ايضا الابدان من ضمير يلج اليها يصلح للابدان منه اذا شمل النهي عامل ذلك الضمير نحو ما حكمت
احدا شعص الازيد لان المعنى ما ينصفي احد كلمته الازيد ومنه قول علي بن زيد في ليلة لا ترى بها احدا
حكى علينا الاكواكبها وترى من روية العين وفي جمل من روية القلب كما ذهب اليه سيبويه نظر كونه محال لفا
لظاهر معنى القلب فالانصاف والحكاية منفيان معني بلوقلت لا اودي احدا بوجد الله الازيد لم يحز
الابدان من المضاف والمضاف اليه المنفرد اذا كان المضاف معلولا المعنى موجب نحو ما جاني احوال لا
وفي حكم ما في وصف محمول غير الموجب في نحو انا في غلام لجد الازيد قولنا او موقول به يدخل نحو قلما رجل
يقول ذلك الازيد وقيل ذلك رجل يقول ذلك الاعر واول رجل يقول ذلك الازيد وفي قول رجل وقيلما رجل
واقل رجل معنى للنفي قال ابو علي قلما يكون بمعنى النفي الصريح نحو قلما استرحتي دخلها بالنصب للضمي ولو كان
للاشياء بحال الرفع كما هي في نواصب الفعل قال ونحى معني اثبات النفي التليل قوله قلما عوس حتى هجته
بالتباعد من الصبح الاول ويكون اقل رجل هو ولا بالنفي لا يدخل نواع الابتداء كما لا يدخلها الثانية
ومن ثم كان وصفا لمضاف اليه اقل في الاثر فضلا او ظرفا لان اصل النهي دخول على الفعل فلو قلت
اقل رجل ذي حمة لم يحسن على حال النفس قال ابو علي ووصف نحو صلح ايضا لا يجوز في القياس قال ومن جوز
فلا عطاء معني الفصل الا ترى ان سيبويه اجاز حكاية نحو لدية وعاقلة اذا سمي به كجمله وقيل قلما
لا يكون الاكثر وكذا ما اضيف اليه اقل لكونه كالجور وروى قال ابو علي اقل مبتدأ ظرف خبره وجوبا استغناء
بوصف المضاف اليه كما حذف خبره بعد لولا وفيما قال نظر لانه لا معنى لقولك اقل رجل يقول ذلك الازيد
موجود كما لا معنى لقولك اقيم الزيدان موجود قال او نقول هو مبتدأ لا خبر له لان فيه معنى الفصل كما
اقام الزيدان وقال بعضهم نحو يقول ذلك الازيد خبري للابتداء ولا زيد بدل من ضمير يقول وكذا في اقل رجلين
يقولان ذلك الازيدان واول رجل يقولون ذلك الازيدون قال ولما نفي ضمير يقولان ومع ضمير
يقولون لان افضل التفضيل كما هي في باب اذا اضيف اليه كونه فان كان مفردة فهو مفرد وان كان متباعدة
او مجموع فهو مشي او مجموع بخلافه اضيف اليه المعرفة نحو افضل الرجلين وافضل الرجال ونحو من
هذه المذاهب ثاني فوي ابي علي لانك تقول اقل من يقول ذلك الازيد وقيل من يقول ذلك الازيد ومن كان
لابد لها من وصف واول رجل يقول معني اقل من يقول فاجله اذن وصف للنكرة كما كانت وصفان
والاجوز ابدال زيد من لفظ المضاف اليه في اقل رجل لان اقل يكون اذن في التقدير مضافا الى ذلك البدل
الذي هو مثبت وهو ايضا في الاية نفي الحكم عنه ولا يجوز ايضا ابداله من لفظ اقل اذ لو ابدلت منه
طرحته في التفسير وينبغي قول ذلك الازيد ولا يصح فالرفع بدل الا في مثل هذا المقام معرفة كان او نكرة بدل
من مضاف اليه اقل على الموصول الكلام اذا التقدير اقل من يقول ذلك الازيد اي ما يقول ذلك الازيد وقد
يجري لفظ اي وما تعرف منه مجري النفي قال تعالى فاي اكثر الناس الا كفورا وبالي الله الا ان يتم نوره و

المعني

المعنى الذي في الموجب الا انما في فعل هذا يجوز يحل القوم ان ياتيهم الازيد اذ حيث يجوز للمعنى يجوز الابدان
وتأويل النفي في غير الانفاظ المذكورة نادر كما جاني لشواذ فشر بوا منه الاقل اي ما يطعموه الاقليل ولا يجوز
مات الناس الازيد اي لم يعيش الناس الازيد وكذا لا يجوز في الامر والشرط الابدان والتفريع نحو ايم القوم
الازيد وان قام احد الازيدت وكان الزجاج يجوز البدل في قوله فلو كانت فربة آمنت فنفعها ايمانها
الاقوم يونس لتأويله التحصيل بالنفي لان المعنى آمنت فربة اذ القوم عليها فوات دلالة على نفيها وقد
رذة النجاة واما قوله تعالى فلو لا كان من العزرون من قبلكم اولوية يهون عن الفساد في الاض الاقليل
فان نصب لا غير وقولنا غير وود به كلام تضمن الاستثناء احتراز عن نحو قام القوم الازيد رعاي من
قال قام القوم الازيد اذ نصبه معنا اولى لقصد التقاطع بين الكلامين قولنا وان لا يترخي المستثنى
عن المستثنى منه احتراز عن نحو ما جاني احد حين كنت حالسهمنا الازيد فان الابدان ليس باوئيهنا
من نصب اذ كونه محذورا لقصد التقاطع بينه وبين المستثنى منه ومع تراخي بينهما لاسيما ذلك فاذا
تقرر هذا فاعلم ان هذا النوع البدل عند البصرية لان غيرته يجوز حذف المتبوع وهو معنا جاني وقال
الكساوي والغراء اعراف عطفت هذه الشروط واخطا في بينهم في معني الآوان للاستثناء وانما جملها
لان البدل والبدل منه في كلام واحد والمستثنى من حيث المعنى في كلام والمستثنى منه في آخر لان معنى قام
القوم الازيد ما قام القوم وقام زيد واجواب انما في اللفظ كلام والابدان معاملة لفظية فالجزم لكان
بدل البعض وجب الضمير وليس من بدل الكثرة والاشتمال فهو شبه بدل الخلط وبدل الخلط لا يكون
ضيق الكلام واجواب ان بدل البعض ولم يحج الى الضمير لقضية الاستثناء المتصل لافادته ان المستثنى من
المستثنى منه قال قلب كيف يكون بدلا والاول محذوف للثاني في النفي والاحباب والمجواب انه لا يمنع منه
مع اعراف المقضي لذلك كما جاز في الضمة نحو مرت رجل لا طرف ولا كرم جعلت حرف النفي مع لام
بعده لصفة لرجل والاعراب على الاسم كذلك جعل في نحو ما جاني القوم الازيد قولنا الازيد بدلا والاعراب على
الاسم والغناء عن الضمير على الاستثناء اذ اكان المستثنى فيه الا والمستثنى معرف باللام فلا يجوز جاني قوم
الازيد لان دخول زيد في قوم المنكر عن قطع حتى يخرج بالاستثناء وليس نفي لان امتناع ذلك في الموجب
لعدم القطع بالادخول ولهذا اذا علم في الموجب دخول المستثنى في المستثنى منه المنكر جاز الاستثناء اتفاقا
نحوه على عشرة الاواحد وذهب بعض العلماء الى انه لا يجب الضمير على الاستثناء ولا يجوز الابدان اذ
صلح الكلام للاجباب محذوف حرف النفي نحو ما جاني القوم الازيد فانه يجوز جاني القوم الازيد كما لا يجوز
الابدان في الموجب لا يجوز في غير الموجب قياسا عليه وهو باطل لقوله فافضوه الاقليل فان الفعل يصلح
للاجباب مع ان البدل هو المختار واما اذ لم يصلح الفعل للاجباب نحو ما جاني احد الازيد وما جاني رجل
الامر وفانه يجوز البدل والنصب اذ لا يجوز جاني احد الازيد حتى يقاس عليه في الموجب في وجوب الضمير
جعل المقارن ولهذا القابل قياسا على الموجب على الموجب ومن اين لهما ذلك هذا ولما تقرب ان الاتباع هو
الوجه مع الشرايط المذكورة وكان اكثر القراء على نصب في قوله ولما لم يلق منكم احد الامر تك
تكلف جازاه لئلا يكون قرأة الاكثر محمودة على وجه غير محذور فقال امر تك بالرفع بدل من احد وبالضم
مستثنى من قوله فاسر باهتك الامن قوله لا تلتقت احد فاعني من عليه المصنف بلرفع تناقض القراءتين

و لا يجوز تناقض العزائم لانها كلها قرآن ولا تناقض في العزائم قال وسيدنا الفاضل ان الاستثناء من راس
يقضي كونها غير سرية بها والاستثناء من لا ينفذ احد يقضي كونها سرية بها لان الالتفات احد
الاسرار فيكون سرية بها عن سرية بها والحجاب ان اسروا ان كان مطلقا في الظاهر الا انه في المعنى مقيد
بعلم الالتفات اذ المراد اسرا بهلك اسرار الالتفات في الامم فكذلك سرية بها اسرار مع الالتفات
فاستثنى على هذا ان شئت من اسرار من لا ينفذ ولا تناقض وهذا كما نقول امش ولا يتخترى اي مشيا
لا يتخترى فيه فاذا كان المستثنى بعد المستثنى منه قل صفة نحو اجاني رجل الا عمر وخير من زيد فزيد سببه انما
اوي من نصب لان المبدل منه وهو الموصوف متقدم وحكي ان سبويه نحو ان نصب على الاستثناء
والمارة يتخترى ذلك على المبدال نظرا الي ان الصفة كجزء الموصوف فكأنه لم يتقدم عليه جمع المستثنى
وايضاف ان المبدال من شي علامة الاستغناء والغناء وصفه بعد ذلك علامة الاعتدال به والاعتدال
بالشي بعد الاستثناء عنه بصيرته **قوله** ويرى على حسب العواطف اذا كان المستثنى منه
غير المذكور وهو غير الموجب لغيره مثل ما ضربني الازيد الا ان يتقيم المعنى نحو قرأت الا يوم كذا وفي
ثم لم يجز انزال زيد لا اعلم **قوله** هذا الذي سميته النجاة الاستثناء الفروع والمفرغ في الحقيقة
هو الفصل قبل الالان لم يشغل مستثنى منه فعول في المستثنى واعلم ان المنسوب اليه الفصل او شبه
كاكثر ذكره هو للمستثنى منه مع المستثنى ولما اعرب المستثنى منه بما يقضيه المنسوب دون المستثنى
لان الجزر الاول والمستثنى صار بعد في جنس الفضلات فاعرب بالنصب ثم ان امكن اتباع المستثنى
في الاعراب فهو اوي كما في قام القوم الازيد اذ انما يكون من تمام المنسوب اليه وعمرة اكان اتباعه
ايه يجوز حذف المستثنى منه وقيام المستثنى بقاها على ذلك وذلك في غير الموجب وان لم يحذف كما
الموجب جزا اتباع المستثنى اياه بل وجب نضه لكونه في جنس الفضلات كما ذكرنا واما على امتناع
حذف المستثنى منه في الموجب وجوازه في غير الموجب فلان المستثنى المتصل الذي كلامنا في محله
بجاء المستثنى منه عند جميع النجاة الا المبرد وعند اكثر الاصوليين اما المبرد وبعض الاصوليين فانهم
يكتفون لصحة الاستثناء لصحة دخوله تحت حتى جاز بعضهم جاني رجل الازيد والاول هو الوجه لان
الاستثناء انجاء اتفاقا وهو لا يكون الا بعد تحقق التحويل ثم ان المخرج منه انما يصح حذفه اذا قام
دليل والدليل المستثنى دلالة على المخرج منه هو المستثنى لانه يعرف به ان المعدل متصل من جنسه ويعر
غيره وذلك المتعدد المقدم لا يمكن ان يكون بعضا من الجنس غير معين لانه لا يتحقق اذن دخول المستثنى
فيه ولا ان يكون بعضا معينا بل جزا فيه المستثنى فقط لعدم قيام قرينة في الاغلب على مثل ذلك البعض
فلم يبق الا جميع الجنس ليحقق دخول المستثنى فيه وتقدم بجميع الجنس باين في غير الموجب نحو قام الازيد
لان اشترى كل جميع افراد الجنس في انفسه ووقع الفعل منها او عليها ومخالف واحد باها في ذلك كما
يكثر ويطلب واما اشترى كما في وقوع الفعل منها او عليها ومخالف واحد باها في ذلك فمما يدل نحو قوله
حرك العك الاسفل في الاكل الاتساع ويعلم الله تعالى لا أقدم العالم احد لو ذاته ويتطعم
الا المستحلات وقرأت الا يوم كذا وضربته الا بالسوط قال تعالى ومن يؤمهم يومئذ دبره لا
مخرفا لقتال ويمكن ان يقوم في بعض المواضع على بعض معين من الجنس معلوم دخول المستثنى

دليل كما اذا قيل لك ما فعلت صباح البلد فقولوا ففعلنا لكن الاقل علم النفرغ في الموجب
فاذا قرر هذا قلنا ان المستثنى منه لما حذف لقيام القرينة والمنسوب اليه كان هو المستثنى منه مع
المستثنى وانه الاستثناء وكان المستثنى منه كما تقدم اوي بالقرينة منسوبة الصاعلة لكونه جزا او صاع
المستثنى متصينا لقبول اقتضاه الصاعلة من الاعراب اذ لم يبق من اجزاء المنسوب اليه القابلة للاختلاف
غيره فلي هذا سقط الاعتراض بان كيف يستند الفعل المنفي في قام الازيد اي الفاعل المراد وقوع
الفعل منه لانه ليس تمام المستند اليه في الحقيقة في نحو قام الازيد كما لم يكن القوم تمام المستند اليه في
ما قام القوم الازيد بل كل واحد منهما جزا المستند اليه حقيقة وان كان المستند اليه لفظا والاستثناء
المفرغ يجرى مع ممولات الفعل وفي المبتدأ والجزا الفاعل والمخبر به فمخبر الازيد وما ضرب
الازيد وليس منطلقا الازيد والمفاعيل نحو ضربت الازيد وما ضربت الازيد وان نظرت الاظنا و
رايته الا يوم الجمعة والافتدك وما ضربته الا تاديبا واما المفعول به فلا يجرى بعد الا بقا الا في
وزيد واهل ذلك لان بعد الا كما من فصل من حيث المعنى عما قبله لمخالفته لفظيا وانما تانا والا
موزن من حيث المعنى ينفع من الانفصال وكذا الواو فاستجر عمل الفعل مع حرفين موديين
بالفصل ولهذا لم يقع من النواصب بعد الاعطف السبق فلا يقال ما قام زيد الاضمر وكما يقع الصفة و
ما وقع واو الحال بعد ما نحو ما جاء زيد الا وعلامه راكب فلعدم ظهور عمل الفصل لفظا فيما بعد
الواو بل هو مقدر ويقع بعد الا لاجل نحو جاني زيد الازيد كما ولا يميز نحو امثلا الازيد واللاما ونحو
قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب الواو للحال لان صاحب الحال عام وقيل بحمله صفة للكتاب
واو الواو والحصول الفصل بين الموصوف وصفته التي هي جملة بالانحصر للصفة انفصال من
الموصوف بوجهين بكونها جملة وبالانجي بالواو رابطة ونحو ذلك فقومهم في جنسهم وليس احد لا
وهو خير منك وارجل الا وانجني منه وكذا في قوله ما كان احد الا وانجني منه وكذا في المفعول
الثاني في باب علمت نحو ما وجدت زيدا الا وهو فاضل وربما جاء الواو في خبر كان يعني لا كقوله عليه
قد كنت وما اهدى الحرب تشبيها بالحالية واما النفرغ في المبتدأ والجزا فمخبر ما زيد الا
قيام وما قام الازيد ولا غلام رجل الا ظرف ولم يكن زيدا الا عالما وما ظننتك الا خيلا ولم اعلم ان
الازيد فزيدا ام ان ولو قلت لم اعلم ان الازيد فيها وزيد الازيد كما لم ياتي لم يجز انما تقدم ان الا لا يقدم
المفرغ على الحكم وفي غير المفرد لا يتقدم على الحكم والمستثنى منه معا فيجوز كيف الازيد اخوتك وان
الازيد اخوتك لان الصاعلة اي الحكم اين وكيف والمستثنى منه اما بالضمير فيهما واما اخوتك وكذا
تقول من الازيد اخوتك ومن مستثنى منه وتقول هل عندك الازيد احد وما عندك الازيد احد و
الجزا الازيد عندك احد ولا هل الازيد عندك احد لتقدم الاستثناء عليهما وفي المفعول المطلق
اذا كان للمناكيد ووقع بعد الا اشكال كقوله تعالى ان نظن الاظنا وذلك ان المستثنى المفرغ يجب ان
ليستثنى من متعلق مقدر معرفة باعراب المستثنى مستغرق لذلك الجنس كما تقدم حتى يدخل فيه
المستثنى بيقين ثم يخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن محتملا مع الظن غير حتى يخرج الظن من يقينه
حكيم ان يقال انه محتمل من حيث قوم المخاطب اذ ربما يقول ضربت مثلا وقل فقلت عن الضرب ما يجري

مجره كالزبد والشمع في هذه المرات القريبة من غير الوجود كالتفوق كما انك اذا قلت جاني زيد
الذي هو اسم انما حال من مجرته فقلت جاني زيد ارفع ذلك اليوم فلما كان قولك من تحتك للضرب وغيره من
حيث التوجه صار المستثنى منه في حاضرت الضرب كالمستثنى للضرب وغيره من حيث اليوم فكذلك قلت
ماضلت شيئا الاضربا قال واعترى الشيب الاعترى ارا قال ارفعش هذا الكلام محمول على التقدم والاعترى
اي ان نحن الا نظرنا واعترى الا الشيب اعترى ارا وهو تكلف وما الاستثناء في التوابع ففي البدل نحو ما
جاني احدا لا زيد لكنه غير مفعول وكلامنا في المفعول ولا منع من كون سائر انواع البدل مفعولة نحو ما سلب لا زيد
توبه في الاستعمال وما ضرب زيد الاراسه في بدل البعض ايا سلب زيد منه الا توبه وما ضرب زيد
عضومنه الاراسه وعطف المنقول محي فيهما لما تقدم وكلا عطف البيان والتأكيد وذلك لان عطف
لوجها كان مستثنى من مقدار متعدد هو ايضا عطف بيان وكونه متعددا محالفا لكونه عطف بيان لان
اعلم او محض مثله وكذا التأكيد ان لم يوضع الفاعل عامه ساطة لالفاظ التأكيد نحو عينه ونفسه
وكلامها ولغيرها حتى يقلدها ونحو الفاعل للتأكيد منها والوصف نحو ما جاني احدا للظريف والفت
احدا لا استثنى منه وفيه وفي خبر المبتدأ نحو ما زيد الا قيام وفي الحال ما جاني زيد الاراسه اشكال لان
يكون اذن ما جاني احدا متصرف الاضرب الطرف وما زيد متصرف الاضرب القيام وما جاني زيد على
من الأحوال الاعمال الكوب وهذا محال لانه لا بد للمتصرف بصفة الطرف من الاتصاف بغيرها
لولا يكن الا الخبر ونحوه وكذا في الخبر والحال وذكر المصنف في حله ويهين اصلهما ان المقدار بآخر المباشرة
في اثبات الوصف المذكور حتى كان ما دونه في حكم العدم وثانيهما انه في المالم يكن استغناءه من الوصف المضار
للوصف المنبث لانه معلوم ان جميع الصفات يتحيل استغناءها وقال المالك في الصفة انه صفة بدل
محذوف اياها جاني احدا لا رجل ظريف ويمكن ان يقال مثله في الحال ونحو المبتدأ وكيفية نظرا لانه يلزم
ان يجوز الضرب على الاستثناء ولم يعم والفراء يجوز الضرب على الاستثناء في المفعول نظرا الى المقدر
استدلالا بقوله بطالبي عمروا ثمانية ناقة وبالي بغير الثمانية ويجوز ان يريد الاعنانية مجال في غير
النداء ضرورة وما جازة مردود لوجوب قيام المستثنى مقام المقدر في الاعراب ولا سيما في الفاعل اذ
لا يجوز حذف الامع قائم مقامه وهو يجوز ما قام الا زيد وهو غير موجب ليعتد به في غير موجب
النهي والاستثناء والتعريف الصريح او الموقول كما ذكرنا قوله بغيره فلا تقدم لك لو قلت قام الا زيد لكان
المعنى قام جميع الناس الا زيد وهو بعيد وقريبة تخصيص جملة من الناس من جعلهم زيد مستثنية في
الاعراب فامتنع الاستثناء المفعول في موجب قوله الا ان يستقيم المعنى ايا يتقدم في الاحباب معنى الاستثناء
المفعول الذي يفيد عموم المستثنى منه نحو قرأت الا يوم كذا اذ لا يعد ان يعرأ في جميع الايام الا اليوم
المعين واغلبه ان يكون في الفضلات كالظرف والحال والمجرور والحال كما تقدم قوله ومن ثم ايمى
ان المفعول انما يحى في غير موجب امتنع ما زال زيد الاعمال لان ما زال موجب اذ التقى اذ ادخل على التقى
افاد للاجباب اللام كما يحى في الافعال الناقصة فيكون المعنى دام زيد على جميع الصفات الاعلى صميم
وهو محال ولقائل ان يقول حمل الصفات المنبثه على ما يمكن ان يكون مثله عليها كما لا يتناقض واستثنى من
جعلها العلم كما قيل في ما يدل زيد الاعمال في الصفات المنبثه او حمل ذلك على المباشرة في نفي صفة العلم كما نك

قلت انك ان حصره في جميع الصفات الاصله العلم كالحجر على المباشرة في اثبات التوجه قال المصنف
وجه آخر من سائر ما زال زيد الاعمال وذلك ان ما زال لاثبات خبره ولا للتفريق بين ذلك الاثبات فيكون
خبره مثبتا منقيا ولقائل ان يقول ما زال لاثبات خبره ان لم يعرض ما نقلته الى التقى لا مطلقا كما ان ليس في
خبره الا اذا اعترض ما يقتضي اثباته نحو ليس زيد الا فضلا **قوله** واذا اعتدرا لبدل على اللفظ
البدل على الموضع مثل جاني من احد الا زيد والاحد فيها التعمير وما زيد شيئا الا شي لان من انما بدلت الاثبات
وما ولا لا مقداران عامطين بعد الاثبات لانها علمتا للتفريق وقد استقصى بالاختلاف ليس زيد شيئا الا
لانها علمت للصلية فلا اثر لتقصص معنى التقى لبقاء الاصطلاح مع لفظه ومن ثم جاز ليس زيد الا قايما
وامتنع ما زيد الا قايما **قوله** اعلم انه يتعدى البدل على اللفظ في اربعة مواضع في الجور
بمن الاستغراقية والجور بالبيا المنزلة لتأكيد غير موجب نحو ما زيد وليس زيد او هل زيد بشي وفي اسم
لا لتسمية اذ كان منصوبا او مفعولا نحو لا رجل ولا غلام رجل وفي المنصوب عما المحجوزة وما انما تعد
الابدان من لفظ الجور وعن المذكورة لانها وضعت ليقيد ان عدم الاحباب شاط لجمع افراد الجور بها
سواء باشرت الجور كما في ملجاني من رجل او كان تابعا لشيء اخر ملجاني من رجل وافرقة الآ آية بعد
الموجب ناقصة لعدم الاحباب ومع بطلان عدم الاحباب كيف يشمل افراد ما يعملها وكذا تعدد الابدان
من لفظ الجور بالبيا المذكورة لانها وضعت لتأكيد عدم الاحباب مضمون الجور بها سواء كان محجوزا بشي
لها نحو زيد قايما اياها من غير ثابت قطعا او تابعا لشيء اخر نحو ما زيد قايما وقاعد والآ آية بعد ما بطلت
لعدم الاحباب ومع بطلان كيف هو مؤكدا وكذا يتعدى الابدان من اسم لا ونحوها المذكورين لان عمل الحرفين انما
كان لاجل ضمها كما ذكرنا قبله والابطل المعنى الذي علمناه فكيف يعملان مع عدم سبب العمل ولا يجوز على ذلك
ايضا الابدان من لفظ الجور وعن المذكورة وان كان مذهب تجوز زيادة من في موجب نحو فكذا من مطر ويعظم
من ذنوبكم لان كلاً من الاستغراقية ولا يمكن ان يرتكب جوار ذنوبها في موجب والنحو زيادتها في موجب
ليست عدل وكذا الباء المنزلة في نحو اليد وكفي بالله وحسبك غير هذه التي نحن فيها ايا التي تباينها عن الاحباب وقد
اجاز الكوفيون افعال من والباء المذكورين ايا المحضين عن الاحباب فيما بعد الا اذا كان منكرا نحو ملجاني من رجل
الارجل فاضل وما زيد بشي الا شقين واما اذا كان معرفة فلا ولعلم نظروا الى ان عدم الاحباب وان ذلك بالآ
الا ان من الاستغراقية لما زنت المنكر وضما والباء المذكورة اصلها ان يدخل على المنكرة لان موضعها الخبر
واصل المنكر جاز ان يحل في المنكر كما بهت ما ينبغي ان يدخله وان كان في خبر الاحباب وسهل ذلك علم بيا
اخرين للجورين والاولى المنع من ذلك لان الصلة المذكورة قد في امتناع حرمها لما بعد لا يعم المعرفة والمنكر
وما ذكره كان يمكن ان يعتد به لثبته في المنكر بعد الابهام وقال ابو علي النالم نحو جاني في ملجاني من
احل الا زيد ونصبه في الرجل الا زيد لاستتباع دخول من الاستغراقية على المعرفة وعمل التنبيه فيها ولا يبعد
هذا للتسليم في نحو ملجاني من احد الارجل صلح ولا يجوز خبره اتفاقا منهم ولا في نحو لا رجل في الدار الا رجل صلح
فانه لا يجوز ابداءه على اللفظ بل على قول النالم نحو الابدان على لفظ لا اسم لا ونحوها المذكورين لان اعمالها
في اجده الا يقتضي بقاها بغيرها اذ لا يعملان الا للتفريق ويجوز الا يقتضي زوال شيهما بغيرها فلم يتناقض
فان قيل يلزم مثله في ليس ويجوز اتفاقا ليس زيد شيئا الا شيئا لا يعبا به لان معنى ليس وما سوا لجماع

قلت سلتنا سواي معيها ولا يلزم الشاخص الى اعماله بل لا يقتضي بآنها بل انما ادخلها
ليس للشيء بل كونها فضلا وفضلتها لا تزول بالا كما يزول فيها فان قيل فقد اثبت لها معنيين احدهما يزول
بالاو وهو النفي والثاني لا يزول به وهو الضمنية وما مشها في النفي اتفاقا فلزم ان يكون في ما ايضا معنى
الضمنية قلت كان معني ليس في الاصل ما كان وانما حكمنا بذلك للحوق علامات الافعال اياها نحو لست
ولست ثم سلبت الدلالة على الزمن الماضي فبقيت مفيدة لئلا يكون مضمون جنسها مطلقا او في الحال كما هي معني
في كون مضمون الخبر وهو معني ليس وفي مضمون الخبر وهو معني ما شيء واحد في الحقيقة والمفرد وان
كان في نفي لكون معني الضمنية وليس في اتحاد معني النفي في لفظ كذا ذلك وهو معني ما شيء واحد في الحقيقة
واحد في الحقيقة ورتب شينين معنهما الوضعية مختلفان ومودا ما شيء واحد فاذا ثبت هذا
قلنا ان اللفظ معني النفي في ليس وفي معني الكون وهو التام للخبز دون النفي بحاله كما في كان
زيدا لا منطلقا واما ان ليس ايضا في اتحاد معني نفي الكون في لفظ آخر وهو الجمل بعد ما في نفي ان يكون
حرفا ولا يكون فيها حتى الفعلية فالجواب ان ذلك فيها عارض وكان اصلها ان يكون معني ما ثبت واصل
فيفيد معني في نفسها كساير الافعال التامة فاذا ثبت لكون المعني في غيرها وافادة لفظ كان الكون
المتبني في غيرها عارضة كجود عسي وبيس عن الزمان كما سبق في اول الكتاب فان قلت فاذا لم يكن
الجو ولا النصب فيما قبل الا في نحو ان يلبس الاشياء لا يعيها ولم يكن النصب في ما يلبس اشياء الا في
فاوجه الرفع قلت المتبادر والخبر في افعال كمن في جمل الاعراب لان التوليع اذا دخلت على
غلبها لكن بقي علمها تقديرا اذا كان العامل حرما لضعفه ثم ان اذا كان العامل حرما لا يغير معني جاز
اعتبار ذلك المقد بل ضرورة نحو ان زيد قام وعمروا وغير المعني فلا يعتد ذلك المقد الا اذا
اضطر اليه كما في نحو فيه فانه لم يتوكل في الاعتبار ذلك المقد وسهل ذلك الاعتبار لضعف ما الجحان
في العمل لعدم لزومها احدا لتبين كساير العواطف ولذا لم يجعلها بنوعيم وهو القياس ولضعفها في العمل
يلقي بتقديم الخبر ويتوسط ان بينها وبين المعول لكن اذا وجد مندوح لم يجعل على هذا الاعراب الجحان
ما زيد رجلا طرف ولا ما هو رجلا وامرأة بالرفع فاذا اضطر الى العمل عليه كما في ما زيد بنيت او شيئا الاشياء
وفي نحو زيد قام او قاما بل قلنا او ولكن قلنا كما في خبرها فالواجب العمل عليه اجابة للاعي الضرورة هذا
وفي رفع ما بعد الا في نحو احد منها الازيد وهما الابدال من محل واحد والابدال من الضمير المستكن
في قولك فيها كما قلنا في نحو ما رايته احدا يقول ذلك الازيد بالرفع ولا يمنع النصب على الاستثناء لكنه مهنا
اقل من النصب في نحو ما جاني احد الازيد لان النصب على الاستثناء مطلقا اقل من البدل على ما تقدم وهو
مع قلته ملبس بما لا يجوز من البدل من اللفظ في نحو لا رجل فيها الازيد ولا يلبس بالبدل في ما جاني احد الازيد
واما في ما رايته احد الازيد فانه يلبس بدلا جاز في هذا الا كما دعي النصب في نحو احد منها الازيد الا
القليل قال الشاعر مماها وجروقا لا انيس بها الا الصواع والاصداء والنوم وقال ولا امر المعصى
الامصعا وقال الحليل مصنعا حال وجاز تنكي في الحال لكونه عاما كما قال المعصى امر مصنعا
واما نحو قولك لا اله الا الله والافني الاعلى ولا سيف الا ذو الفقار فالنصب على الاستثناء فيه اضعف منه
في نحو احد منها الازيد لانه لم يجر فيه وهو خبر لا محذور فاما قبل الاستثناء والتبليد في نحو احد منها

الازيد ظاهر وهو خبر لا وما يعرفها من جهة العمل بالمعني قولهم وان كان ضعيفا حسنا على ما
قال سيبويه ان احدا لا يقول ذلك الازيد فيبدل زيدا من الضمير في قولهم في رفعه او من احدا فنصبه
وانما ضعف لان لفظ احد لا يستعمل في الواجب وانما نصبت بعد ان اوجبت وانما اعترف ذلك مع ضعف
عمل على المعني لان المعني لا يقول ذلك احد الازيد كما جاز ان يقول علمت زيدا او من هو برفع زيدا كما كان المعني
علمت او من زيد على ما في افعال القلوب فلما اجرت به مجرى الواقع في حين النفي جاز ان يكون الازيد بدلا من لفظ
احدا كما جاز ان يكون نصبا على الاستثناء ولما جاز ذلك للاختصاص احد غير الواجب فكان وقع في حين غير
الموجب فلا يجوز ان يقول قيسا عليه اما النعم فما رايتم الازيد بالرفع بدلا من النعم وان كان النعم في المعني في
حين النفي ايضا اذ المعني ما رايتم النعم الازيد والباس بان نذكر بعض اهل المصنف من احكام الاستثناء و
مي انواع احدها ان ما بعد الا يعمل فيما قبلها مطلقا قلنا في السببية وواو العطف واخواتها في
المضوب على شريطة التفسير ولا يعمل قبلها فيما قبل المستثنى بها الا ان يكون مستثنى منه او تابعا للمستثنى
عليها في باب الفاعل واما نياتها لا يستثنى باداة واحدة شيان بلا عطف خلا فالنعم فلا يقارن ما ضرب احد
احدا الازيد وعمروا على ان كلا الاسمين مستثنى بالالمذكورة بل يقال ذلك على ان لام الثاني معمول المضمر في ضرب
عمروا وقد ذكرنا ما في باب الفاعل ونالها انه للمنتفع استثناء النصف خلا فالنعم بالضمير يقال له على
عشرة الا خمسة وكذا للمنتفع استثناء الاكثر نحو على عشرة الاسم او ثمانية وقعا للكوفيين واهل اليمن
في صورتين نعموا ان المتكلم محذور في ذكر المستثنى منه ازيد لفظ الخ وبريد به البعض ثم يعود الى
التحقيق فخرج ما توهم الخطاب دخوله في لفظ ذلك الكل كما يسمى التسعة مثلا عشرة ثم يرجع الى التحقيق فخرج
الواحد الازيد لوم السامع ولا يطلق اسم الكل الاعلى ما عرب من الكلية والتمام بان يكون الناقص من قبل
من النصف ويعد ان يطلق اسم الكل على نصفه واجد منه ان يطلع على اقل من نصفه وهذا الذي توهم
مثل القول الاول المذكور في تحقير معني الاستثناء وقلا بطلناه فلترج اليه ثم نقول العرض من ذكر المستثنى
منه والمستثنى بيان حكيم باحضر لفظ كقولك جاني النعم الازيد لو قلت جاني غير زيد لم يكن نضاعا لانه محكم
زيدا ولو قلت لم يجزي زيد بل على انه جاك غير واقدت بجاني النعم الازيد الفاعلين وكذا فيم يجزي
النعم الازيد على العكس وكذا تقول في العدد لو قال شخص يا عليك عشرة فقلت لك عشرة الا درهمين كان
نصافي انه ليس عليك زائد على الثمانية ولو قلت مكانه لك على ثمانية لم يكن نضاعا فيه فاذا كان في الاستثناء
هذا الفرض وهو متصور في استثناء النصف والاکثر فلا يمنع منهما ونقول مع هذا كله انه لو قلت لزيد
بلادع اليه من عشرة لك على عشرة الا خمسة او الائمة لا يستعمل بل اربابها لو كان جواب من قال يا عليك
اوصل هناك دمع آخر في تخصيص العشرة لم يستعمل وان بقي واحد نحو قولك لك على عشرة الاسم ورايها
انه اذا جمعت شيان مضاعفا ليصلحان لان مستثنى منهما فاما ان يتباير معني او لا فان تغاير لولا ما ذكرنا
في ذلك الاستثناء بل بعد اشياء في نحو ما رايته اب وان الازيد اي زيد اب بار وان بار فان لم يكن الاشارة
نحو ما فضل ان ابا الازيد او كان بعيدا نحو ما ضرب احد احد الازيد فان الغالب معايرة الفاعل للمفعول
نظرت فان عين دخول المستثنى في احد مما دون الآخر فهو استثناء ومنه ولم او لا نحو قلدي وصفي ثانيا
الاعلى وان احتمل دخوله في كل واحد منهما فان تآخر عنهما المستثنى فهو من الاخير نحو ما فضل ان ابا الازيد

وكذا ما فضل ابان الازيد لان اخصاصه بالاقرب اولى لما تقدم في حيزه اليها معا وان نقلها فان كان
احدهما حرفا لفظا او معني فالاستثناء منه لان منيته بعد الفعل فكان الاستثناء وليم يصد وذلك نحو ما
فضل الازيد ابان او من ابان وان لم يكن احدهما حرفا فالاول اولى لقربه نحو ما فضلت الازيد احد على احد
ويقدر الاخصاص على ما تقدم في باب الفاعل وان توسطهما فالمتقدم لبقوة ما ان اصل المستثنى تلغى عن المستثنى
منه وذلك نحو ما فضل ابان الازيد ابان ويقدرا ايضا للاخير عامل وان لم يتضاربا معني اشترى كما فيه وان اختلف
العاقلان فيهما نحو ما ضرب احد وبامل الخالدا لان فاعلا مثل صير احد ومثله قوله تعالى فاجلدوهم ثمانين
جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا كما هي وضامتها انك اذا كورت الالف ان كرتها للتاكيد او لانا فان كرتها
للتاكيد فاما ان يكون ما يصل ما عطف النسق والابد من حرف العطف قبل الاخر حاجاتي الازيد والاعمر واما ان يكون
بلا وسواها بل الكل نحو ما جاتي الازيد الا هو ك اذا كان الالف زيدا او بله البعض نحو ضربت الابد الازيد
او بدل الاشمال نحو العجني الازيد اعلم او بدل الخلط نحو ما جاتي الازيد الاعمر واما ان يكون عطف بيان نحو ما
اتاني الا هو ك الازيد اذا كان زيدا هو الالف وان كرتها لعين التاكيد فاما ان يمكن استثناء كل حال من متلوه
اولا فان امكن فاما ان يكون في العدد او في غيره فالذي في غير الصلح نحو ما جاتي المكيون الا قريش الا ما شيا
الاعتقلا في الموجب فلا يجوز في كل وثق الا النصيب على الاستثناء لانه عن موجب والقياس ان يجوز في كل شفع
الابدال والنصب على الاستثناء لانه عن غير موجب والمستثنى منه مذكور ويعني بالوتر الاول والثالث و
الخامس والسادس والتاسع والحادي عشر وهذا على هذا وبالشفع الثاني والرابع وان رس نحو ما في كل
وتر من غير خاب وكل شفع مثبت داخل فيكون في مسئلتنا قد جاك من المكيين غير قريش مع جميع بني هاشم الا
وتقول في غير الموجب ما جاتي المكيون الا قريش الا ما شيا الاعتقلا فالقياس ان يجوز في كل وثق والنصب
على الاستثناء والبدل لانه عن موجب والمستثنى منه مذكور ولا يجوز في الشفع الا النصيب على الاستثناء لانه
موجب فكل وثق مثبت داخل وكل شفع من غير خاب فيكون في مسئلتنا قد جاك من المكيين مع عقيل جميع قريش
الا ما شيا والذي في العدد نحو على عشرة الا خمسة الا ثمانية الا سبعة الا ثمانية الا ثمانية الا ثمانية الا
اشين الا واصل في الموجب فكل وثق من غير خاب وكل شفع موجب داخل كما كان في موجب غير العدد فيلزم
بالاقرار خمسة لانا اخرجنا التسعة من العشرة في واصل ادخلنا ثمانية صارت تسعة اخرجنا منها تسعة
اشان ادخلنا معها ستة صارت ثمانية اخرجنا منها خمسة بقية ادخلنا معها اربعة صارت تسعة اخرجنا
منها ثلثة بقية ادخلنا معها اشين صارت ستة اخرجنا منها واحدا بقية خمسة والاعراب في الشفع والوتر
كما مضى في موجب غير الصلح وتقول في غير الموجب من الصلح ما على عشرة الا ثمانية الا ثمانية الا ثمانية
ان يكون كل ورتد اخلا وكل شفع خارجا فيكون التسعة مثبتة داخله يسقط منها ثمانية يبقى واحد
يعني اليك تسعة نصير ثمانية يسقط منها ستة يبقى اشان نعم اليك تسعة نصير تسعة يسقط منها اربعة يبقى
ثلثة نعم اليك ثلثة نصير تسعة يسقط منها اشين يبقى اربعة نعم اليك واحدا نصير تسعة فيلزم خمسة والاعراب
في الشفع والوتر كما في غير الصلح الذي هو غير موجب هذا هو القياس لان الفعما قالوا اذا قلت ما على
عشرة الا تسعة بالنصب لم يكن مقرا بشي لان المعنى ما على عشرة مستثنى منها تسعة اربعة على واحد واد
تسعة بالرفع على البدل لزمك تسعة لان المعنى ما على الا تسعة وفي الفرق نظرا لان البدل والنصب على

على الاستثناء كلاما استثناء ولا فرق بينهما اتفاقا في حاجاتي القوم الازيد و زيدا وان يهودك على ذهب
ان حنيفه على وهنه وهوان الاستثناء من المنقح لا يكون موجبا لاصلاحه الا بفتح الكتاب فانه لا يلزم
ان يثبت مع الفتح صلوة احرا ن اخلا ن ساير شروطها كان عليهم ان لا يعرفوا بين البدل والنصب على الاستثناء
اذ كلاما استثناء وعلى الجملة فلا ادري محتما قالوا وان لم يكن استثناء نال من متلوه فان كان في العدد نحو
فوكك له على عشرة الا ثلثة الاربعة فذهب الفراء مهنا ايضا ان الوثاي اللمة من خارج والشفع اي الامة
موجب دخل فيكون معنى عشرة اللمة سبعة بل خارج ثلثة من عشرة وفوكك بدل ذلك الاربعة بل خله لامة
وزيد على السبعة فيكون احد عشر وفيه نظرا لان الاستثناء بدل المنقح انما يكون موجبا اذا كان من ذلك
المنقح وفوكك الاربعة لا يمكن ان يكون من اللمة فهو اما من العشرة كان الالف منه او من السبعة الباقية
بلا استثناء الاول وكلتا مهنا متساوية فيكون الاربعة على التقديرين منغية فيكون الاقرار ثلثة على
الوجهين ويذهب غير ان الاستثناء من المستثنى منه الاول فيكون الاقرار ثلثة كما بينا وان كان المستثنى
لاول اكثر من المستثنى منه او مساويا له بطل الاستثناء قولا واحدا نحو له على خمسة الا تسعة وكذا اذا قلت
له على عشرة الا خمسة الا تسعة فالاستثناء الثاني فهو عن غير الفراء لانه لا يمكن استثناء خمسة وستة
من العشرة وعند الفراء بل هو ويلزم احد عشر وان كان يعني الصلح فاما ان يكون المستثنى منه واحدا
اولا فان كان واحدا ولم يكن الاستثناء مفرغا فان تقدمت المكررات على المستثنى منه فجميع منصوب
على الاستثناء نحو ما جاتي الازيد الاعمر والاحد لا يمكن ابدال احدهما من المستثنى منه وان تأخرت
عن المستثنى منه فللمستثنيات سواء كان الذي في المستثنى منه اخصر النصيب على الاستثناء او لا بل
والباقي واجب النصيب بادل الابدال لان المبدل منه حرة لاسل منه لغزى اذ صار بادل منه اولا
كالساقط ومثاله ما جاتي احد الازيد او الازيد الاعمر والاحد الاكبر وان توسطها المستثنى
فلما تقدم عليه النصيب لا غير على الاستثناء واحل المتأخرات جازن الابدال والنصب على الاستثناء وبقية
واجب النصيب بادل ان نحو ما جاتي الازيد الاعمر واحل الاكبر والاكبر الاكبر وان كان الاستثناء
مفرغا شغل العاقل ببعضها انها كان ونصبها سواء على الاستثناء وجوبا لامتناع شغل الفعل
باكثر من واحد وامتناع الابدال ايضا فلم يبق الا النصيب على الاستثناء نحو ما جاتي الازيد الاكبر الاكبر
ونقل عن الاخفش تجوز افعال حرف العطف في مثل فيعطف على ما اشتغل به الفصل وليس افعال حرف
العطف بالفاشي المشهور واعلم انه في جميع هذه الاقسام من المفرغ وغيره ومستثنياتهما محجة من
متعدد واحد ظاهر في غير المفرغ مقلد في المفرغ في فوكك ما جاتي احد الازيد الاعمر والاكبر الاكبر الاكبر
زيد محج من احد وعمر ومحج ما جاتي من احد بادل خارج زيد اي ما جاتي غير زيد الاعمر وواحد المحج ما جاتي
من احد بادل خارج زيد وعمر واي جاتي غير زيد وعمر والاحد الاكبر فكل مستثنى المنقح الاول فيكون الكل
مثبتا وكذا في المفرغ نحو ما جاتي الازيد الاعمر والاحد الاكبر والمستثنى من متعدد المقدر بادل خارج زيد
محج من احد بادل خارج زيد وعمر وكذا لو كان الاول موجبا نحو ما جاتي القوم الازيد الاعمر والاحد الاكبر
لا يجوز التفريع والابدال مهنا اي جاتي غير زيد من جملة القوم الاعمر ولا جاتي غير زيد وعمر من جملة
الاحد الاكبر وكل المستثنيات مهنا منغية وان كان المستثنى منه اكثر من واحد فان كان في غير الموجب لم يحج

لأنه لو جاز له وصف المضاف إليه وهو أن يقول الفاعل في الكلام لا يصح أن يكون المضاف إليه
الذي الفضل بنى بالجنس الصفة والموصوف وهو قليل وقوله تعالى لو كان فيها آفة الا الله تفسد قال
سيبويه لا يجوز منا الاوصاف لذلك لو قلت لو كان فيها آفة الا الله لعندنا لم يجز ان البدل لا يجوز الا غير
الموجب وليس الشرط وان لم يكن موجبا صرا من غير موجب الذي يجوز معه الابدال قال المصنف في
الاجري النسخ المعنوي كاللفظي في قوله واقر رجل وامرأة متصرفا كما مضى قال وايضا البدل لا يجوز الا
بجوز الاستثناء والاجوز الاستثناء منها لان الله غير واجب الدخول في آفة المنكر لانه غير عام ولا محصور
ولو وقع ايضا كالمشكوك في سياق النفي وتصديه الاستفراق لم يجز استثناء المصنف منه كما تقدم واجاز المصنف
رفع الله على البدل لان في موضع النفي اذ هو لا متناع الشيء لا متناع غيره فكانه قيل ما فيها آفة الا الله وهذا
كما اجري النسخ التخصيص في قوله ثم فلو لا كانت قرية آمنة لآية مجري النفي فلجاز البدل في قوم يونس والاول
منه لجزء الشرط والتخصيص جواز الابدال والتفريع منهما مجري النفي اذ لم يثبت واماعلم وجوز
الله في آفة فلا يضر المبرد لانه يكتب في جواز الاستثناء بصفة الدخول كما تقدم **قوله** وهو في غيره ضعيف
جعل لاصفة في غير مثل هذا الموضع الجامع للشرط المذكورة كما في قوله وكل اخ مفارقة اخوه البيت ضعيف
عند المصنف ولا يصف عند سيبويه وانما كما تقدم **قوله** واعراب سوي وسواء اللضب
على الطرف على الاصح **قوله** انما اتصبت سوي لانه في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكانا
قال تعالى مكانا سوي اي مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف الذي
معنى الاستواء الذي كان في سوي ايضا بمعنى مكانا فقط ثم استعمل سوي استعمال لفظ مكانا لما قام مقامه
في افادة معنى البدل تقول استواء مكانا سوي اي مكانا مستويا لان البدل سادس البدل منه وكان من كان ثم استعمل معنى
البدل في الاستثناء لانك اذا قلت جاني القوم بدلا فاذ ان زيد لم يبدل بالبدل عن معنى البدل ايضا
لظهور معنى الاستثناء فتسوي في الاصل مكانا مستويا صا معنى كان ثم معنى بدلا ثم معنى الاستثناء والاجوز
في سوي القطع عن المضاف اليه كما يجوز في غير على معنى والتميم بعضهم وجوب اخضا فقه الى المصنف فلا يجز
جاني القوم سوي رجل منهم طويل وهو الظاهر في كلامه وعند البصريين هو انهم النصب على الظرف لانه في
الاصلة ظرف والاول في صفات الظروف اذ اخذت موصوفا لها النصب فضبه على كونه ظرفا في الاصل
والا فليس لان فيه معنى الظرفية والليل على طرفيته في الاصل وقوله صلة بخلاف غير جاني الذي سوي زيد
وعند الكوفيين يجوز زرع وجه من الظرفية والنصرف فيها رضا ونصبا جرحا كصير ذلك لجزءا عن معنى
الظرفية الى معنى الاستثناء قال ولم يبق سوي الصوان دنا م كاد انوا وقال يحافض عن قول النما
يافتي ومعلات عن اهلها لسواك ومثله عند البصريين شاذ لاجي الا في ضرورة الشعر ونعم الاخش ان
سواك اذا خرجوا عن الظرفية ايضا نصيبه استنكارا لرضه فيقولون جاني سواك وفي الدار سواك ومثله
هذا في استنكار الرفع فيما عدا انتصاب على الظرفية قوله ثم ومنهم دون ذلك ولقد قطع بينكم و
يقول في فوق السداس ودون السباعي واعلم ان المستثنى قد حذف حرف لا وغير الكاينين ببدل ليس
فقط كما يحذف المضاف اليه غير الكاين ببدل يقول جاني زيد ليس الا وليس غير بالضم تشبيها لغير
بالخايات حين حذف المضاف اليه كجزي في الظروف المنبئية وغير خبر ليس اي ليس جاني غيره وقال

لأنه لو جاز له وصف المضاف إليه وهو أن يقول الفاعل في الكلام لا يصح أن يكون المضاف إليه
الذي الفضل بنى بالجنس الصفة والموصوف وهو قليل وقوله تعالى لو كان فيها آفة الا الله تفسد قال
سيبويه لا يجوز منا الاوصاف لذلك لو قلت لو كان فيها آفة الا الله لعندنا لم يجز ان البدل لا يجوز الا غير
الموجب وليس الشرط وان لم يكن موجبا صرا من غير موجب الذي يجوز معه الابدال قال المصنف في
الاجري النسخ المعنوي كاللفظي في قوله واقر رجل وامرأة متصرفا كما مضى قال وايضا البدل لا يجوز الا
بجوز الاستثناء والاجوز الاستثناء منها لان الله غير واجب الدخول في آفة المنكر لانه غير عام ولا محصور
ولو وقع ايضا كالمشكوك في سياق النفي وتصديه الاستفراق لم يجز استثناء المصنف منه كما تقدم واجاز المصنف
رفع الله على البدل لان في موضع النفي اذ هو لا متناع الشيء لا متناع غيره فكانه قيل ما فيها آفة الا الله وهذا
كما اجري النسخ التخصيص في قوله ثم فلو لا كانت قرية آمنة لآية مجري النفي فلجاز البدل في قوم يونس والاول
منه لجزء الشرط والتخصيص جواز الابدال والتفريع منهما مجري النفي اذ لم يثبت واماعلم وجوز
الله في آفة فلا يضر المبرد لانه يكتب في جواز الاستثناء بصفة الدخول كما تقدم **قوله** وهو في غيره ضعيف
جعل لاصفة في غير مثل هذا الموضع الجامع للشرط المذكورة كما في قوله وكل اخ مفارقة اخوه البيت ضعيف
عند المصنف ولا يصف عند سيبويه وانما كما تقدم **قوله** واعراب سوي وسواء اللضب
على الطرف على الاصح **قوله** انما اتصبت سوي لانه في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكانا
قال تعالى مكانا سوي اي مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف الذي
معنى الاستواء الذي كان في سوي ايضا بمعنى مكانا فقط ثم استعمل سوي استعمال لفظ مكانا لما قام مقامه
في افادة معنى البدل تقول استواء مكانا سوي اي مكانا مستويا لان البدل سادس البدل منه وكان من كان ثم استعمل معنى
البدل في الاستثناء لانك اذا قلت جاني القوم بدلا فاذ ان زيد لم يبدل بالبدل عن معنى البدل ايضا
لظهور معنى الاستثناء فتسوي في الاصل مكانا مستويا صا معنى كان ثم معنى بدلا ثم معنى الاستثناء والاجوز
في سوي القطع عن المضاف اليه كما يجوز في غير على معنى والتميم بعضهم وجوب اخضا فقه الى المصنف فلا يجز
جاني القوم سوي رجل منهم طويل وهو الظاهر في كلامه وعند البصريين هو انهم النصب على الظرف لانه في
الاصلة ظرف والاول في صفات الظروف اذ اخذت موصوفا لها النصب فضبه على كونه ظرفا في الاصل
والا فليس لان فيه معنى الظرفية والليل على طرفيته في الاصل وقوله صلة بخلاف غير جاني الذي سوي زيد
وعند الكوفيين يجوز زرع وجه من الظرفية والنصرف فيها رضا ونصبا جرحا كصير ذلك لجزءا عن معنى
الظرفية الى معنى الاستثناء قال ولم يبق سوي الصوان دنا م كاد انوا وقال يحافض عن قول النما
يافتي ومعلات عن اهلها لسواك ومثله عند البصريين شاذ لاجي الا في ضرورة الشعر ونعم الاخش ان
سواك اذا خرجوا عن الظرفية ايضا نصيبه استنكارا لرضه فيقولون جاني سواك وفي الدار سواك ومثله
هذا في استنكار الرفع فيما عدا انتصاب على الظرفية قوله ثم ومنهم دون ذلك ولقد قطع بينكم و
يقول في فوق السداس ودون السباعي واعلم ان المستثنى قد حذف حرف لا وغير الكاينين ببدل ليس
فقط كما يحذف المضاف اليه غير الكاين ببدل يقول جاني زيد ليس الا وليس غير بالضم تشبيها لغير
بالخايات حين حذف المضاف اليه كجزي في الظروف المنبئية وغير خبر ليس اي ليس جاني غيره وقال

لا تخفى كوز ان يكون اسم وقد حذف المضاف اليه المضاف عليه كقولك حائط من الخيشم وما هو
من وجهين احدهما ان حذف خبر ليس قليل والثاني ان حذف المضاف اليه والبقا المضاف عليه قليل وقد يقال
ليس غير بالنصب على البقا المضاف على حاله بملحوظ المضاف اليه وقد ينون غير على حكا لا تخفى في الجالين
تحويس غير وليس غير كما ينون كل وبعض عوضا من المضاف اليه وحكي رخصت ليس غيره وبما يعقوب
له فيه من كون ليس غيرا بضم على حذف الحذف ويجوز ان يقال حسن حرف خبر ليس ههنا وان كان قليلا في غير
هذا الموضع لكثرة استعماله في الاستثناء والنصب على الضم لا يسر اي ليس الجاني غيره واذا اضيف غير ظاهرا
جاز عند الاخفش ان يأتي بضمه كمن نحجاني زيليم يكن غيره وغيره بالرفع والنصب على التفسير بن المذكورين
قال ويقول جيتي ليس غيرك وغيرك ولم يكن غيرك وغيرك واما لا سيما فليس مركبات الاستثناء حقيقة بل المذكور
بعد منته على اولوية بالحكم المتقدم واما علم كماله لان ما بعد محج عا قبله من حيث اولوية
بالحكم المتقدم فان جرما بعد فباضا فته شي اليه وما زائدة وحتم ان يكون كنه غير موصوفة
والاسم بعد ما بدل منها وان رفع وموافق من الجر في مبتدأ محذوف واما معنى الذي اوتوه
موصوفة بحلم اسمية وانما كان اقل لان حذف احدية الجملة الاسمية التي هي صلة كقراءة من قراء
تاما على الذي احسن وصفة قليل وليس نصب الاسم بعد لا سيما بقيا س لكنه روى يد القيس
ولا سيما يوما بداره لجملة بنصب يوما ايضا فتكلفوا النصب وجوها قال بعضهم ما كره غير
موصوفة ونصب يوما باضمار فعل اي اعني يوما وقيل على التمييز قال اللادسي لا ينصب بعد
لا سيما الا النكرة ولا وجه لنصب المعرفة وهذا القول منه مؤذن بجواز نصبه فيا ساعلي التميز
لان ما يتقدم بالتون كما في كم رجلا اذ لو كان باضمار فعل لا استوي المعرفة والنكرة قال الاخفش
في قولهم ان فلانا كرم لا سيما ان الله قاعدا ما ههنا زائدة عوضا من المضاف اليه اي ولا مثله ان
الله قاعدا واعلم ان الواو التي تدخل على لا سيما في بعض المواضع كقوله ولا سيما يوما بداره لجملة
اعراضية كما في قوله فانت طلاق والطلاق اليه اذ هي مع ما بعدها سعة بجملة مستقلة والتي هي
المثل فمعني جاني القوم ولا سيما زيد اي ولا مثل زيد موجود بين القوم الذين جاؤ في اي هو
كان الخصب واشتد اخلاصا في المحي وخبر لا محذوف وتصرف في هذه اللفظة تصرفات كثيرة
لكثرة استعمالها فعمل لا سيما بحذف لا سيما تخفيف الياء مع وجود لا وحذفها وقد حذف
ما بعد لا سيما على جملة بمعنى خصوصا فكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق وذلك
كما مر في باب الاختصاص من نقل نحو ايها الرجل من باب النداء الي باب الاختصاص لجامع بينهما
معنوي مضار في نحو انا افضل كذا ايها الرجل منصوب المحل على الحال مع بقاء ظاهره على
الحالة التي كان عليها في النداء من ضم اي ورفع الرجل كذلك لا سيما ههنا يكون باقيا على
نصبه الذي كان له في الاصل حين كان اسم لا التسمية مع كونه منصوب المحل على المصدر
لقيامه مقامه خصوصا فاذا قلت احب زيدا ولا سيما راكبا على الفرس فهو معنى وخصي
راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر اي واخصته بزيادة المحبة خصوصا راكبا وكذا
في نحو احبه ولا سيما وهو راكب وكذا قولك احبه ولا سيما ان ركب اي وخصوصا ان ركب

جزى

جواب الشرط من قولك خصوصا اي ركب اخصه من ابناء المحبة ويجوز ان يحل معنى المصدر اللازم اي
اختصاصا فيكون معنى وخصوصا راكبا اي ويخص بفضل محبتي راكبا وعلى هذا ينبغي ان يؤول ما ذكر
المخض اعني قوله ان فلانا كرم لا سيما ان الله قاعدا اي يخص بزيادة الكرم اختصاصا في حال تعوده
وجوز محي الواو قبل لا سيما اذا جعلته بمعنى المصدر وعلم مجيها الا ان مجيها الكز وهي اعراضية
كاذكرونا ويجوز ان يكون عطفا ولاول اوي واعذب وقد يقال لا سوا ما قام مقام لا سيما واعلم ان
الاصل الا ان يدخل على الاسم وقد يليها في المفرغ فضل مضارع اما جني المبتدأ فتقولك ما الناس الا
صرون وما زيد لا يقوم او نحو ما جاني زيد الا يصحك او صفة نحو ما جاني منهم رجل لا يقوم ويقعد
وجوز ان يكون هذا حالا لعموم ذي الحال وانما شرط التفرغ ليكون الملاءمة عن العمل على قول او
عن التوصل بها الى العمل على قول آخر فيسهل دفعها عما يقتضيه من الاسم لا تكسار شوكتها بل العناء
وشرط كون الفعل مضارعا للمشابهة للاسم واما الماضي فجوز ان يليها في المفرغ باحد فيدن ذلك
اما افتيانه فقد نحو ما الناس الا قد عمر واو ذلك لمرتبها من الحال المشبه للاسم واما تقدم ما من في
نحو قولك ما انعمت عليه الا شكر وما ائنه الا اتاني وعنه عليه السلام ما آسر الشيطان من بني آدم
الا ان اسم من قبل التاء وذلك اذ اقصى لزوم تعقب مضمون ما بعد المضمون ما قبلها وانما
جاز ان يليها الماضي مع هذا القصد لان هذا المعنى هو معنى الشرط والجزاء في الغالب نحو ان جيتني
اكرمتك وانما قلت في الغالب لانه قد لا يكون مضمون الجزاء متعقبا لمضمون الشرط بل يكون مقارنا
له في الزمان نحو ان كان منك نار كان احتراق وان كان احتراق فمناك نار وان كان الا ان
ناطقا فاحارنا مع لكن التعقب المذكور هو الغالب فلما كان تعقب مضمون ما بعد المضمون ما
قبلها هو المراد وكان معنى حرف النفي مع الافعال معنى الشرط والجزاء اعني لزم الثاني للاول
جاز ان يصدر معنى الشرط والجزاء مع حرف النفي ولا يفسخ ما قبل الواو ما بعدها صوغ الشرط
والجزاء وذلك اما يكونها ماضيا نحو زرتني الا كرمتك او مضارعا نحو ما زرتني الا زرتني
ومثل هذا هو الغالب في الشرط والجزاء اعني كونها ماضيا او مضارعا فيجاز كون الماضي
الذي بعد الامهنا مجرد اعن قد والواو مع انه حال كذا ذكرنا في باب الحال وذلك لكونه منضمنا
معنى الجزاء فيكون ما بعد الا على هذا المعنى المذكور اما ماضيا مجردا او مضارعا مجردا كما رأت
وحاذا ايضا ان يطراي كون مثلا الفعل حالا في الحقيقة وان كان فيه معنى الجزاء فكون ما بعد
على هذا المعنى المذكور اما ماضيا مجردا او مضارعا مجردا كما رأت وحاذا ايضا ان يطراي كون
مثل هذا الفعل حالا في الحقيقة وان كان فيه معنى الجزاء فينبو به ماضيا او مضارعا مع الواو نحو
ما زرتني الا وكرمني وما ازوره الا ويكرمني وانما اطرد الواو مع هذا النظر لكون مثلا الحال
غير مقترن بمضمون بمضمون عا طه كما هو الغالب في حال نحو جاني زيد راكبا ولفظه ايضا منفصل
العا طه بالا فجاز ان يستظهر مطردا في ربط مثل هذه الحال بعاملها لفظا بحرف الربط اي
الواو فنم اطرد نحو ما زرتني الا ويكرمني ويركب واصك عنه كما مر في باب الحال ويجي في
الماضي مع الواو قد ايضا نحو ما زرتني الا وقد زارني ولا يجوز الاقتصار على قد فلا نقول ما زرتني

لو قد نزل في ذلك ان نظرت الي حني الخبزي الذي يستفاد من مثل هذا الحال والجزء لا يخرج عن
الفاء اذا كان مع قد كما يحي في بانه وان نظرت الي الحال الذي هو اصله فليس فيه حرف الربط المذكور
انما قلنا ان الاغلب في الحال مقارنه مضمونه لمضمون عامه لانه قد يحي بخلاف ذلك كقولك خرج العبد
مع صقر صايد به غدا اي عان ما علي الصيد وكذا معنى الجزاء ما اسر الشيطان من بني آدم
هم غير الشياطين الاعان ما علي انيا منهم من قبلهم جعلوا المزموم عليه المحزوم به كالواقع الحاصل وقد دخل
الا ولما معناها علي الماضي اذا قلنا منها فتم السوال نحو نشدتك بالله الاضلت وقول عمر في كتابه الي
اي موسى عزمت عليك لما ضربك كاتيك سوطا كتبه اليه لما حزن كابه في كتابه الي عمر وكتب من
اي موسى وقولهم نشدتك الله من قولهم نشدته فشدتني ذكرته قد ذكر فشدتني المتعدي الي واحد
مطاول للاول المتعدي الي اثنين والمعني ذكرتك الله بان اقسمت عليك وقولت بالله لتفعلن
او يكون نشدت بمعني طلبت اي نشدت لك الله كقوله تعالى اعلمك الهما اي لي علم اي اطلبك
الله من بين جميع ما يقسم به الناس لا قسم به تعالى عليك ومعني الاضلت الاضلك والاضقت معني
النفق الذي تضمنه القسم لانك اذا اظف غيرك بالله فقد ضيقت عليه الامر في فعلك مطلوبك فكذلك
قلت ما اطلب منك الاضلك ففعلت معني الصلة معقول به لما اطلب الذي دل عليه نشدتك الله
وانما جعلت فعلا ماضيا لفضله المباعدة في الطلب حتى كان المخاطب فعلا ما تطلب وصار ماضيا
ثم استخفي عنه فهو مثل قوله تعالى وسيق الذين ونادي اصحاب النار وقولهم رحمك الله
عزمت عليك اي اوجبه عليك وهو من قسم الملوك ولما في الاستثناء لا يحي الا بعد التي هي
او مقدر لا كما رايته ولا يحي الا في المنع نحو قوله وان كل ما جمع **قوله** خبر كان و
اخواتها سواء المنك بعد دخولها نحو كان زيد قائما وامر علي نحو جئ المبتدأ ويتقدم معرفة **قوله**
لما قال هو المنك دخل فيه خبر المبتدأ وجميع ما كان في الاصل ذلك **قوله** بعد دخولها نحو جئها كلها
وقد ذكرنا انه يدخل في حله نحو قائم في قولك كان زيد ابوع قائم مع انه ليس بجركان **قوله** امره
علي نحو جئ المبتدأ اي فيما يجوز له من كونه معرفة ونكرة ومفرد او جملة ومقتدا على المنك اليه
ومتلخرا عنه وما يجب من تقدمه على الاسم اذا كان ظرفا والاسم نكرة نحو كان في الدار رجل و
اشتمال على الضمير اذا كان جملة او مشقا او ظرفا وغير ذلك من الاحكام المذكورة في باب المبتدأ
وقد يخص خبر كان ببعض من الاحكام نذكر بعضه منا وبعضه في الافعال الناقصة فيما قبل
انه من خصايصه وما ذهب اليه ابن درستونه وهو انه لا يجوز ان يقع الماضي خبر كان فلا
كان زيدا قام ولعل ذلك لانه كان على الماضي فيقع الماضي في خبره لغوا فينبغي ان يقال كان
زيدا قائما او يقوم وكذا ينبغي ان يمنع نحو يكون زيد يقوم لمثل تلك العلة سواء وجهه ووجهه علم
غير محسن ولا يحكمون بطلو المنع قالوا فان وقع فلا بد من قد ظاهرة او مقدرة ليضد
التقريب من الحال اذ لم يستعمل من مجرد كان وكذا فالوا في اصبح وامسي واصني وظل ويات
وكذا ينبغي ان يمنعوا نحو صح زيدا يعول وكذا البواقي والواي كما ذهب اليه ابن مالك يجوز
وقوع خبرها ماضيا بلا قد فلا يقدرها في قوله تعالى ولقد كانوا عهدوا بالله وان كان

الشيء

قد وفي قوله الشاعر وكان طوي كسما علي سكتة فلا هو ابدانها ولم يقدم ولا في قوله اصبح خلا
واصحي اهلهما احتملوا احني عليها الذي احني علي ابدانها في قيام شبين يفيدان معني المضي ومع
ابن مالك وموافق من مضي خبر صار وليس وما دام وكل ما كان ماضيا من ازال ولا زال ووراد فاتها
اما صار فلكونها ظاهرة في الانتقال في الزمن الماضي الي حاله مستمرة وهي مضمون خبرها نحو كنت فقيرا
فصر غيب وان جاز مع القرينة ان لا يتم الحال المستقل اليها كقول المريض كنت مريضا فصرت
متما يلام كسب وكذا ما زال واخواتها موضوعه لا استمرار مضمون اخبارها في الماضي بل ان يمنع قوله
وما يصلح للاستمرار هو الاسم الجامد نحو هذا اسد والصفة نحو زيد قائم او غني او مريض او الفاعل
المضارع نحو زيد يقدم في الحروب ونحو وجوده اي هذا عاده لانه وان كان في الاصل فعلا دالا
علي احد الاثرين الا انه لمضارع اسم الفاعل لفظا ومعني يستعمل غير بعيد لانه استعماله فلذلك اذا
قلت كنت رايته زيدا لا يدل علي الاستمرار واذا قلت كنت اراه وظاهر الاستمرار فناسب الشك
اي الجامد والصفة والمضارع صلاحيتها للاستمرار ان يقع اخبارا بالصار وما زال واخواتها بخلاف
الماضي فانه لا يستعمل في الاستمرار استعمال هذه الالته فلم يقع خبرها هذه الافعال واما ما دام فوقع
خبرها ماضيا لان ما المعيدة للمدة نحو ما دام راسا فثلب الماضي في الغلب الي معني الاستقبال كما هي
في قسم الافعال فلها بقول اجلس ما دام زيد جالس وقد يحي معني الماضي كقوله تعالى يا مدنت فيهم
واما ليس في الماضي مطلقا كما هو مذهب سيبويه علي ما سبق في الافعال الناقصة والمستعمل للاطلاق
من دون تعرض للزمان اما حاد او صفة او مضارع لمشابهة اسم الفاعل بخلاف الماضي واجاز
الا تدلي ووقع اخبارها ماضية والاول ما تقدم لعدم السماع **قوله** ويتقدم معرفة هذا خلا في خبر
المبتدأ لانه لا يجوز تقدمه علي المبتدأ اذا كانا معرفين ولا قرينه للابا سر ما مهننا فلا ليس وان كانا
معرفين او متساويين لان مخالفا اعوارها رافع للبين ويكفي ظهور اعوار احد ما نحو كان زيد
هذا وينبغي مهننا ايضا اذا اشفي الاعوار بينهما ولا قرينه ان لا يجوز لتقدم نحو كان الفتي هذا
قوله وحذف عامه في مثل الناس مجزوزون باعمالهم ان خبري في خبره ويجوز في مثلها ان يعنه
اوجه ويجب الحذف في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت **قوله** اي
اي عامل خبر كان واخواتها وكان ينبغي له هذا الاطلاق لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان
واعلم انه يجوز حذف كان مع اسمها بعد ان ولو ان كان اسمها صغيرا علم من غايب او حاضر نحو
اطلبوا العلم ولو بالصبين اي ولو كان بالصبين وادفعه الشر ولو اصعبا اي ولو كان الرفع
اصعبا اي قليلا وقوله قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا فاعتمد انك من شي اذا قيل اي ان كان
حقا وسعول لا تخن ان فارسا وان راجلا ولو فارسا او راجلا اي ان كنت ولو كنت وكذا
الخطاب في ارجل ولو راجلا وان راجلا اي ان كنت ولو كنت واما في مثل التركيب الذي في
المن اعني ان يكون بعد ان اسم وجزاؤها الفاء وبعد الفاء اسم مفرد نحو المر مقتول
ان سيف فيف واخبري نحو فيقول نظرفه فان جاز مع كان المحذوف بعد ان بعد ان في اقا
او نحو ذلك كما في قوله الناس مجزوزون باعمالهم فانه يصح ان يقال ان كان مع او في عمله خبر جاز في

الاول مع النصب الرفع ايضا ولكن على منضم منصوب اذ معنى ان كان مع او في يد سيف وان كان
علم خبر معنى غير مقصود لان مراد المتكلم ان كان نفس عمل خبري وان كان قلبه سيف لان افعال
وفي تلك الاعمال خبر ولا ان في يد او في صحبته وقت الفعل سيف واما من حيث اللفظ فمضارع
لان حذف كان مع خبري الذي هو في صورة المفعول الفاعل حذف شي كثير ولا سيما اذا كان الخبر
جارا ومجرورا بخلاف حذف مع اسم الذي هو كخبره ولا سيما اذا كان ضميرا متصلا فان قلت
فقد الرفع كان النام قلب نصف لعله استعمالها ولا حذف الا كثيرة الاستعمال للتخفيف ليكون
التمهيد في الرفع والمجوز وان لم يحسن تعدد مثل ذلك تعيين نصب الاول نحو اسيب كما تسمى ان راكبا
فراكب وان را حلا فراكب اي ان كنت راكبا فانا راكب وراكبا فانا راكب وان را مع ما بعد وانما
ان مع رجوع ضمير كان المقدر الي مصدر ما عدي نحو فخرج نحو لى مقول بما قبله ان سيف
اي ان كان قلب سيف فقله ايضا سيف وحكى عن يونس مرت رجل صالح ان لا صلح فضا
اي ان لا يكن المرور بصالح فلرور بصالح ومررت برجل ان زيد وان عمرو وذلك لقوة اللام
على الحاق بقدم ذكره فسنها ذكرنا ان النصب الاول اما مختارا وواجب واما اللام الذي يعلق
فرفع اولى لان رفعه باضمار متبلا بعد الفاء وهو شاع بكثرا واما نصبه فاما بعد بركان بعد الفاء
اي فيكون ما قبله سيف او بعد برفع لايق نحو فخرجي جبريل وحذف المتبلا اولى لانه مفرد من حرف
الجملة وايضا حذف المتبلا اكثر من حذف كان وعين ذلك من نحو الفضل الناصب المذكور وقيل
لان جمعي الفاء مع الجملة الاسمية اكثر منه مع الفعلية ويجوز ان يقال ان جمعي الفاء في الفعلية اما يقل
اذا كان الفصل ظاهرا فاما اذا كان مقدر فلا بد من الفاء نحو ان ضربني فزيد اضربه فاذا ثبت
ان نصب الاول ورفع الثاني اصل فعكسه يكون اتم الوجوه الخالفة لاصل في الموضوعين ورفعهما
ونصبهما متوسطان الخالفة لاصل في موضع واحد **قوله** ويجب الحذف اي يجب حذف كان بعد ان
معوضا منها ما نحو قوله ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم ياكلهم الضبع اي لان كنت في حرف
حرفا بحر جواز انما على القياس المذكور في المفعول لم تم حذف كان وابدل منه ما فوجبا حذف ليلكم
بين العوض والمعووض منه واجاز اللم في ظهور كان على ما زائدة لا عوض ولا يستند ذلك الى جماع
ثم ادغم النون الـ كـ في الميم وحويا وبقى الضمير المرفوع المتصل بلا عا مل يتصل به فحصل منفصلا
فضا راما انت وبعول ايضا اما زيد قائما اتمت وقال الكوفيون ان المفتوحة بمعنى المكسورة
الشرطية ويجوزون جمعي ان المفتوحة شرطية قالوا القراء مات في قوله تعالى ان تضل اي فتح
الهمزة وكسرها بمعنى واحد اي بمعنى الشرط واما عندهم ايضا عوض من الفصل المحذوف ولا رى
قوله بعد من الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اياه اما المعنى فلان معنى قوله اما انت ذا نفر
البيت ان كنت ذا عدد فلست بفرء واما اللفظ فلجمعي الفاء في هذا البيت وفي قوله اما اتمت واما
انت محذوف فانه بكله ما تلي وما تلي مع عطف اما انت بفتح الهمزة على اما اتمت بكسر الهمزة
وهو حرف شرط بلا خلاف والبصريون يقولون اما انت مطلقا انطلق معك بالرفع و
الكوفيون جوزوا جزه بان المفتوحة الشرطية وجوزوا الرفع مع كونه جوابا للشرط لكون

مخبر وفا حقا لا ريبا ولا كان حتى الشرط به سنا ظاهرا قال سيبويه دخل في ان معنى اذا فاما معنى اذا
واذا شرطية بلا خلاف ولا بد عند البصريين من تعدد برفع جعل في الجار والمجرور اعني في اما انت ذا نفر
الذي هو معنى ان كنت ولا يصلح ان يكون ذلك لما كلف لان هو خبر ان لا يتقدم عليها واما نحو ايام الجمعة
فان زيدا قائم فجمعي الكلام عليه في حروف الشرط وايضا ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبل الفاء الرفع اما الشرطية
اما ظاهرة كما في قوله تعالى واما بنعم ربك فحدث واما مقدره نحو وربك فكبر كما جمعي في حروف الشرط
مقدر للبصريين اما انت ذا نفر تكبر وتعتز وبنفس على هذا ان يكون قوله فانه بكله جواب اما انت
والعالم في اما انت مرتجلا محذوف اي بكلاك الله لاجل ارتحالك وكلمة تكلف ولا ولي ان يقول ان شر
الشرطية كثيرة الاستعمال مع كان الناقصة فان حذف شرطها جازم لم يغير حرف الشرط عن صورتها
نحو ان سيفا فيف وانحما وان كذبا وكذا ان حذف شرطها وجوبها مع ضمير كما في ان زيد كان مطلقا
وان حذف شرطها وجوبها بالفسر وجب تغيير صورتها من كسرة الهمزة الى فتحها لان بقا وما على
الاصلي مع قطعها وجوبا عن مقتضاها لاصلي بلا مفسر هو كما هو مستكره فاذا غيرت عن حالها
الوصفي سهل حذف شرطها على سبيل الوجوب لانها تصير كما نها لبت في الظاهر حرف الشرط و
لا بد ان من لا يكون كالكافة لها عن مقتضاها اعني الشرط لم لا تلوا حالها عند ذلك من الحذف
منها كان مع اسمها وخبرها واخذها وحدها فان كان الاول وجب في جزاها الفاء لتوذن بها
ان اما في الاصل حرف الشرط لان الفاعل على السند فجمعي لما تعين صورة حرف السند اعني ان و
سقط على سبب الوجوب جمعا اجزا السبب اعني كان مع اسمها وخبرها وذلك نحو اما زيد فمطلق اي
اما يكن في الدنيا شي فزيد مطلق اي ان كن شي موجودا يوجد انطلاقة اي هو مطلق لاجل حاله فلا بد
اذن من اقامة جن من الجزاء مقام الشرط لان لم يبق منه شي كما جمعي في حروف الشرط وان كان الثاني
فالفاعل لا بد من بل مجوز حذفتها ولا تيان بها نحو اما زيد منطلقا انطلعت واما انت ذا نفر فان قومي
واما فتح معنى ان الشرطية من دون حذف الشرط كما اثبت الكوفيون فليس مشهور وحذف كان
بعد ما المكسورة قليلا وقال سيبويه لم يحذف الفعل مع اما المكسورة قال ابن عمير لان التي
بعد ما اشبهت اللام في ما كيد الفعل فنم جاز في اما تخافن وضم غضة ما سدى شكرها النون
كما جازت مع اللام في نحو ليعلمن كما جمعي في نون التاكيد فلم يحسن حذف الفعل مع نبوت ما يوكده
وقلجا كان الناقصة محذوف بعد لادن واخواته قال من لدن شولا فالي اللام اي من لدن كان
شولا واللائلا ان تلك الناقصة فصبي ذات بلو **قوله** اسم ان واخواتها موال المشد بعد دخولها مثل
ان زيد اقام ينقض مثل اخوه في قولك زيد قائم اخوه **قوله** المنصوب بلا التي انفي الجنس المستند
اليه بعد دخولها بليها نكرة مضافا او مشبها به مثل غلام رجل ولا عشرين درهما لك فان كان
مفرد فهو معنى على انصب به وان كان معرفة او مفصلا منه وبين لا وجب الرفع والتكثير
ونحو قضية ولا ابا حنين لها متاول **اقول** لم يقل اسم لا التي لئني الجنس كما قال اسم
ان واخواتها لان كلامه في المنصوبات وجمعه ما هو اسم لا المذكورة ليس منصوبا بل بعضه مني
نحو لا رجل فلما قصد المنصوب احتاج الى التقييدات المذكورة لان اسم لا لا يكون منصوبا

الا اجتماعها وهي كونه نكرة وكونه مضافا او متبعا وان يليها فلوا دخل واحد منها لم ينصب كما يجي
ولو فصل الي اسم لا من حيث كونه اسمها كان كسبه ان يعول كما عودا ته موا المند اليه بعد دخولها
قوله يليها ونكرة ومضافا احوال مترادفة والعامل فيها المنه وذو الحال الضمير المجرور في اليه **قوله**
لاعلام رجل ك مضاف وقوله لا عشرين درهما ك مضاف له وقد بينا معني المضارع المضاف في
باب المادي **قوله** فان كان مفردا اي فان كان اسم لا مفردا ولم يجر بهم ذكر اسم لا نص كما لم يكن سباق
الكلام يدل عليه ولا يعود الضمير اليه **قوله** المصوب بلا لان المصوب بلا لا يكون مفردا **قوله** على
ما ينصب به مثلا اوبه كما حرر في باب المادي من قولهم مبي على الفتح ليدخل فيه نحو لا غلام ينرك ولا مسلين
ويصير بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المشي والمجوع والفتحة في لا رجل عند الرجاء
والسراية اعرابيه خلافا للمبرد والاختش وعني ههما وانما الاختلاف بينهما لا مجال قول سيبويه
وذلك انه قال ولا يعمل فيما بعد ما فضصه بغيره نون ثم قال وانما ارادك النون في مجموعها لانها جعلت
وما عملت فيه بقره اسم واحد كخمس عشر فاول المبرد قوله نصبه يعني نون انها نصبه اولا لكي
بعد ذلك فحذف منه النون للبناء كما حذف في خمسة عشر للبناء اتفاقا وقال الرجاء بل هو اده انه عرب
لكنه مع كونه عربا مركب مع عالم لا ينفصل عنه كما لا ينفصل عشر من خمسة عشر فحذف النون مع كونه
عربا لسبقه بن كسبه مع عالم قال ابو سعيد انما ركب مع عالم لا فاده لا التبره الاستغراق كما
افادته من الاستغراق في هل من رجل في اللان لان لا رجل في اللان جواب مل من رجل في جواب ال
النكرة كما ان من مركبها تطبيقا للجواب بالسؤال محذوف النون لنا قل الكلمة بالتركيب
مع كونها معرفة ولا اوبه ما ذهب اليه المبرد واصحابه لان حذف النون في حالة العول من الاسم
المنون غير الاضافة والبناء غير محمود وايضا التركيب بين الاوالتى ليس مستهدا باشد منه بل المضاف
والمضاف اليه والجار والمجرور ولا حذف النون من المنفي لان لا لا يعمل الا في النكرة ولا اعموها
في موضع ابتداء فلما حوّل بها عن حال اخواتها حوّل بلفظها يعني اختصاصها بالنكرة وكونها
مع ما بعد مبتدأ سبب بنا مجموعها عند من قال باعربها لانها مجموع السبب خالف سائر العوالم
كان واخواتها فحوّل بمجموعها سائر المعمولات وملاظيف اعني بناء المعول وحذف النون
مخالفة للعامل اخواته والحق ان يقول انه مبني لضمته من الاستغراق وقد كان قولك لا رجلين
نص في نفي الجنس بقره لان من رجل بخلاف لا رجل في اللان كما ان جاني من رجل نص في الاستغراق بخلاف
ما جاني رجل اذ يجوز ان يقال لا رجل في اللان بل رجلا لان ما ارادوا التخصيص على الاستغراق فمضوا
النكرة معني فينوما وانما استعملت على ان ينصب ليكون البناء على حركة استحقتها النكرة في الاصل قبل البناء
ولم ين المضاف ولا المضارع له لان الاضافة يروح جانب الاسم فيصير الاسم بها الي المستحقة في الاصل
اعني الاعراب ولا يكون مضاف مبني الا نادرا نحو خمسة عشر وكوه ومن قال المنفي محرب حذف
تنوينه دلالة على كونه مركبا مع لا قال لم يتوكل المضاف والمضارع له لانه لا تركب الاكثر من كلمتين واما
نحو لا رجل ظرف في حكمه ونحو لا مسلمين ولا مسلمين بين خلافا للمبرد فان قال لان النون كالنون الذي
مود ليل الاعراب فمقتضون نحو يازيدان ويازيدون ومما مبنيان مع وجود النون اذ لو كانا يازيدان

ليل يازيدان ويازيدون والنون ليس كالنون في اللان على التمكن كما حرر في الكتاب وتل عنده قال لان
المش والمجوع في حكم المعطوف والمعطوف عليه والمعطوف عليه مضارع للمضاف فيجب النصب ورد بان
المعطوف عليه في باب المادي نحو لا رجل واخره وله ان يقول اردت به عطف النسق الذي يكون التابع
والمبتوع فيه كما سم واحد كما ذكرنا في اللان في ثلثة وثلثين والاشك ان المش والمجوع مثل هذا المنسق
لكنه ينقض بيان يازيدان ويازيدون وقيل انما قال ذلك لانه ليس في المركبات من فيه الجان الثاني
ويجوز والجواب انتم بقره دليل قاطع على ان لا مركب مع المنفي ولو سلمنا بالتبني واوه للتكرار كما
سأله وان سلمنا فنقول حضر موتان وحضر موتون في السمع محض موت كما يجي في باب المشي واما جمع
سلامة الموت فبعضهم يسه على كسبه مع النون قياسا لاسماء نطقا الي ان النون لفظا بلة
لا التمكن بل ليل قوله تعالى من عرفات وهو منقوض نحو مسلمات مجرد عن النون اتفاقا والجمهور
يكرهون بلا نون لانها وان لم يكن التمكن فهي شبه نون التمكن فيكون على ذلك القولين داخلية
عموم قوله سبي على ما ينصب به والمماز في بقره بلا نون نحو قوله اودى الشباب الذي محذوف
فيه بلذ ولا لذات للشيب حذرا من مخالفة في الحركة كما يراد بالشيء لا التسمية كما كان محذوف بالحركة قبل
دخولها ومثلا اوبه مما قبله طرذ اللباب على نسق واحد واعلم ان الجار اذا دخل لا التسمية منع من بناء
المنفي بعد ما نحو قولك كنت بلا مال وغضبت من لشيء وذلك لتعلق بقدر من بعدها اذ لا يجوز
بلا من مال وريافة نظر اللفظ لا قيل كنت بلا مال وذلك كما بين مع الازيادة نظر اللفظها كما
اشد للاختصاص لولم يكن عطفا لادوب لها الى الامت دو واحسانها عمرا فلان زيادة وقد
اعتبرت في بنى الاسم لها فطاطك الجواز البناء مع عدم زيادتها لكونه مع ذلك قليل ونحو قوله لا تشر علىكم
اليوم عند سبويه وجمهور النحاة الظرف بعد المنفي لا يتعلق بالمنفي والا كان مضارعا للمضاف
فانصب كما في الاخير من زيد بل الظرف متعلق بحروف وموجوب المبتدأ كقوله فلو كان عليك شي
واليوم معمول عليكم ويجوز العكس وكذا قوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله اليوم خبر المبتدأ
وان كان جنة اذا المعني لا وجود عاصم على حذف المضاف وقوله من امر الله متعلق بما دل عليه
لا عاصم اي لا يصح من امر الله فلا طقس ان مثل هذا الجار والمجرور متعلق بالمنفي وان اومر ذلك
في الظاهر بل مثله متعلق بحروف وكل مصدر متعلق بحرف من حروف الجوز جعل ذلك الجار
خبر عن ذلك المصدر رتبنا كان او منغيا كما يعول الا كما عليك واليك المصين ومثل الخوف وبك
لا استغاثه وما عليك المعول وليس بك الاتجا ومنه لا تشر عليك وذلك لان الجان المقدر
ههنا اعني يتعلق به الجار فيه معني المبتدأ لضمته صهي ولا يجوز ذلك في اسم الفاعل فلا
بكره على ان يك خبر عن ان فلذا قدرنا مد لول لا عاصم لقوله من امر الله ويوصل لامصليا في الجملة
اذا نقتضى الوجود من وقوع صلواته في الجماع اذ ليس في الوجود من صلواته في الجماع ويجوز ان يكون
مستقرا في الجماع من صلواته من غيره واذا قلت لا مصليا في الجماع فالمعني ليس في الجماع مصلا سوا
سوا صلواته في الجماع او في غيره مثلا وصلى ابو علي عن البضاد بين انهم يجوزون كون الظرف و
الجار والمجرور في نحو لا امر بالمعروف ولا عاصم اليوم من امر الله من صلواته المنفي المبني وفيه نظر لان المضارع

المضاف لا يمتد من حيث ان كذا الى ان مثل هذا مضارع تعرب كغيره من قوله تسمى بالمضاف وان
كان حرف او مفعولا يمتد وين لا وجب الرفع والتكرار اعلم ان لا التبره انما جعلت لمتابعتها لان وجه
المشابهة ان ان للمبالغة في الاثبات اذ معناها التحقيق لا غير ولا التبره للمبالغة في البقي لانها لا تسمى
الجنس فلما توغلت في الطرفين اعني في النفي والاثبات شابهتا فاعلمت عملها وعملها مع ذلك المشابهة
ضئيف لوجهين احدهما ان اصلها التي هي انما نقلت لمتابعتها الفعل لا بالاصالة فهي شبه بالمخبر
الذي ان بين ان ولا التبره تماقيا وما قضا لا مشابهة ومقارنة فعملها قول انما لم يعمل في العرف
لان وجه المشابهة وهو كونها تسمى الجنس لم يمكن حصوله فيها مع دخولها على المعرفة اذ ليس العرف
لفظ جنس حتى ينفى الجنس باسماها وكلام العمل في الفصول بينه وبينها لما ذكرنا من ضعف عملها فلا عمل
على العمل في البعد عنها وكلم جنس العمل في الفصول لم يجز بناؤه ايضا لان الموجب للبناء تضمن
الاستغراقه ودليل تضمنها لا التبره فلما بعد ذلك لما ضعف امر التضمن ومن قال ان الفتح عمل
قال انما حذف النون بعد التركيب دلالة على التركيب وقد اسغى التركيب بالفعل وقيل انما عمل
مع الفعل لانها لما مر جاز بقدي البناء من لا الى المنفى بسبب التركيب فاذا اسغى التركيب تعدى
البناء اليه لم يعمل ويجوز لما ذكرنا من ضعف عملها ان لغتها مع كون المنفى نكرة غير مفصلة ويجوز
المواضع للبناء اي التي الضيت فيها لا اما وجوبها كالمعرفة والمفصول اما جازا كما في النكرة المفصلة
تكرر ولا واجب ذلك اذا علمتها او بنيت اسمها وذلك لان المقصود قيام القرينة على كونها المنفى الجنس
وعملها عمل ان ادنيا اسمها كما في هذا الغرض اذ لا يكونان الا مع لا التبره فاما اذا الضيت فاجعل
تكرر ما مسها على كونها المنفى الجنس في النكرات لان نفي الجنس هو نفي النفي في الحقيقة واما في المعاني
فالتكرير جاز ان لما فاتها من نفي الجنس الذي لا يمكن ان يحصل مع المعرفة وارجازا بوالعباس و
ان كيب ان عدم تكرير لانه في المواضع الثلاثة اما مع المعرفة فتحو لا زيد في الدار وقوله لا توك ان العمل
واما مع المفصول فتحو لا فيها رجل قال كذا جزعا واسترجعت ثم آدت وكا سها ان لا الساجح
واما مع المنكر المتصل فتحو لا رجل في الدار قال وانت امر مناظرت امينها حيوتك لا تقع وموتك تقع
ومثله قولهم لا سوا وقوله فابن قيس لا يبراج وقوله تركتني حين لا مال اعيشه واجب بان
قولهم لا توك ان تفصل كذا بمعنى المنفى كذا ان تفصله فهي في المعنى هي اللاخلة على المضارع وتلك
لا يلزم تكريرها والتول مصدر بمعنى السناول وهو ههنا بمعنى المفعول اي ليس مشاوك
وما خوذك مثلا الفصل اي لا ينبغي لك ان تلخذ وتتناوله وشذوذ قوله ان لا البناء جوعها
ولا تقع ولا يبراج ولا مستخرج ولا مال وقولهم لا سوا وقيل ان لانه لا تقع وما بعد يعني
ليس وقد ذكرنا في المرفوعات انه لم حسب اعمال لا عمل ليس فعله ببول يجب تكريره المهمة
اللاخلة على غير لفظ الفعل الا في موضعين احدهما ان يكون داخل على الفعل تقديرا وذلك
اذا دخلت على منصوب بفعل مقدر نحو لا يبراج اي لا لقيت مرجعا او لا رجب موضعك
ولا اصلا اي لا اتيت اصلا ولا سهلا اي لا وطيت سهلا ولا نعمة اي لا نعمت عيشك ولا
لا مسرة ولا كرامة او اذا دخلت على اسمية بمعنى الرعا نحو لا سلام عليك ولا بك السوا لان الثناء

بالظلال

الفعل او لانه في الاصل امر او نهي فكانه قيل لا سلمت سلفا كما ذكرنا في باب المنه والاصابك
السوا واذا دخلت على نوك نحو لا توك ان تفصل كذا اي لا ينبغي كما مر وانما يكرر لانه في هذه المواضع
لانها اذا دخلت على الفعل لم يجب تكريرها الا اذا كان الفعل ماضيا غير دعاء نحو قوله فلا صدق
ولا اصل على ما يجي في قسم الحروف وثانيها ان يكون لا بمعنى ضم مع احد لكه شروط احد ما ان يدخل
على لفظه نبي سوا الجن بل اضافة نحو هو ان لا شي او حرف الجر اي حرف كان نحو كنت بلا شي وغضبت
لا شي واما انت الاكلا شي وخلقت من لا شي او انصب نحو لك ولا شي سوا او ان تقع نحو انت لا شي
وثانيها ان يجر اجلا حاسا الجرحها نحو كنت بلا مال ولا تخرازم يكن لفظ شي لا بها من جروفا
ولم يثبت اجراه بالاضافة واما قول جرس مبال جهلك بعد حكم والذين وقيل انك مشيب جنس الجنين
فلا ولي ان لا زائدة كذا في قولهم في نوحا حور سري وما سعي علاك الشيب في وقت وقت الشيب
اي لم يرب قبل او انه اي في وقت يكون في اثنائه وقت الشيب والوقت الاول يكون من الثلثين الى
ما فوقها مثلا فاذا في الاول الى الثاني ثم ثالثة عليه وقال ابو علي لا غير زائدة على تاويل وقت وقت
اللهو كاقوق الثلثين واما قول الشاعر جنت فلو من حين لحين محن في نوح الاول مضاف الى
الجملة اي حين لحين حين حاصل واما انما ان غطف ما بعد اعل الجرو ونصير كقوله ته غير المفضوب
عليهم ولا الصاليز وقولك زيد غير فارس ولا تجاع وتقول ايضا زيد غير الفارس ولا التجاع ولا تجوع
اس غير زيد ولا غير وقالوا لانهم لا عوا صورة لا غير محمولة بمعنى غير فانها يلزم تكريرها مع العلم
واما المعرفة باللام فان التعريف في غير مقصود قصد فهو حكم المنكر ويجوز عدم تكريرها مع
المنكر قبل جعلها بمعنى غير نحو لا رجل ولا غلام رجل بخلاف العلم واما المعرفة باللام مع لا التبره
فلا يلزم من تكريرها نحو لا الرجل في الدار ولا المرأة واستضعف هذا التعريف بعد خروج لا
الى معنى غير لضعفها ايضا بهذا الخروج فجزع علم تكريرها نحو انما عني الفارس ولا الشجاع والقت
المنكر قبل خروجها لقولها مثلا وان كان لا بمعنى غير مجرودا عن هذه الشروط لزم تكرارها ايضا
نحو قوله ته الى ظل ذي تلك شعب الاظليل ولا يعني من الهب وقولك زيد لا راكب ولا ماش
وجازي زيد لا راكبا ولا ماشا واما قول العوام نحو ان لا راكب والملائك ان اعم الا حيوان فعني
مستلما الى حجة وجواز ترك التكرير مع الشرط الاول معطلا مع لا عن اصلها اعني كونها للتبره وذلك
بتعذر تعدد يرع الاستغراقه بعد لا بتعذر دخول حرف الجر على حرف الا لاجاز حجت لا زيد
غير تكرير مع العلم وهو مع الشرط الثالث معطلا يكونها كالمكررة لان غير ههنا ما وهو يكون لا
بمعنى غير كونها لتسمى الاسم الذي بعد ما كضي فلا يكون لها صدر والكلام ويكونها للتبره انما هي
مضنون الجملة فيلزمها المصدر واعلم انه قد يوقل العلم المشتهر بعض الحلال يكون فيمنصب
وتنزع منه لام التعريف ان كان فيه نحو احسن في احسن البصر وكذا الاصق في الصعق او
ما ضيف اليه نحو امر قيس ولا ابن زيد ولا يجوز هذه المعاملة في لفظي عملا لله وعبد الرحمن
اذ الله والرحمن لا يطلقان على غيره تعالى حتى يفد زنيك مما قال لاسيم الليلة للطي ولما قال
بالتكرير وجاز ان امان يقدر مضاف وممثل فلا يعرف بالاضافة لتوغل في الابهام وانما جعل في

صورة التكررة وينزع اللام وان كان المنفي في الحقيقة مضافا للمذكور الذي لا يتعرف بالاضافة الى اي
معرفة كان لرعاية اللفظ واصلاحه ومن ثم قال الخليل في هذا الماويل منتهى وصفه لانه في صورة التكررة
فيمنع وضع معرفة ومعرفة في الحقيقة فلا يوصف بتكررة واما ان جعل العلم لا يشتهر بتلك الخلة كما
اسم جنس موضوع لا فائدة ذلك المعنى لان معنى قضية ولا ايا حيزها لا فصل لها اذ موصوفها كان موصولا
في الحكومات على ما قال النبي صلى الله عليه وسلم اقسام على فصار اسم علمه كالجنس المغير للمعنى الفصل ولا لفظه كلفظ
القيصل وعلى هذا يمكن وصف بالمتكرر مثلا قالوا لكل فرعون موسى اي لكل جبار قهار فيصرف فرعون
وموسى ليكرههما بالمعنى المذكور وجوز الغراء اجراء المعرفة مجرى التكررة باحد الناولين في الضمير
وام الاشارة ايضا نحو لا اياه منا ولا مندا وهو بصيرد غير مسموع **قوله** وفي مثل لاول
ولا قوة الا بالله محبة اوجه فتحهما ونصب الثاني ورفعها ورفع الاو على ضعف ويكون المعنى
ليس ورفع الثانية **اقول** يعني اذا كررت الرفع ان عقيب كل منهما بلا فصل تكرر جاز في الجمع
نحة اوجه لاول فتحهما ووجه ان لا يجعل في الموضوعين للتبويب فيثنى اسمها كما لو اتفردت كل منهما
عن صاحبه ويجوز على من سببه ان يقدرا بعد ما حيزا لهما معا اي لاول ولا قوة لنا اي موجودان
لنا لان تسميه ان لا المفتوح اسمها لا يعمل على ان في الحيز فاما في موضع الرفع فلا قوة مبتدأ معطوف على
مبتدأ والمقدر مرفوع بانه خبر للمبتدأ لا خبر لا فيكون الكلام جملة واحدة نحو زيد وعروضان ويجوز
ايضا عندك ان يقدرا كل واحد منهما خبرا لاي لاول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام
جملتين واما على من سببه غير وموان لا المفتوح اسمها عاظمة في الحيز عمل ان كملت فيه لا المنصوب بها
فيجوز ايضا ان يقدرا لهما معا خبرا واحدا وذلك الحيز يكون مرفوعا بلا لاوية والثانية ومما وان كانا
عاظمتين الا انهما متماثلتان فيجوز ان جملة في اسم واحد عملا واخرا كما في ان زيدا وان عمر واقلمان كانها
شي واحد وانما امتنع ان يجعل عاظمتان مختلفتان في حالة واحد عملا واحدا في معمول واحد قياسا على
اشباع حصول اثر من مؤثرين ويجوز ايضا عندك ان يقدرا لكل واحد منهما خبرا على حاله والثانية
فتح الاول ونصب الثانية على ان يكون الثانية زائدة لما كيد في الالوية كما في قوله ما جازي زيد وعروضان
كانت قلت لاول وقوة كقول اب وابنا مثل مروان وابنه على ما يجي فلا يجوز عند سببه ان يقدرا
لهما خبرا واحدا بعد ما لا خبر لاول مرفوع عندك بالابتداء وحيث قوة مرفوع بلا لان الناصبة
لا منها عاظمة عندك في الخبر وفاقا لضيق خبرها طين مختلفين ولا يجوز فيجب ان يقدرا لكل
منهما خبرا على حاله وعندك يجوز نقل خبر واحد لهما لان العامل فيهما علم لا وحدهما ويجوز ان
يقدرا عندك لكل خبري والثالثة فتح الاول ورفع الثانية على ان لا زائدة كما في الوجه الثاني لان
العطف ههنا على المحل كما يجي في لا اب وابنا فنص سببه يجوز ان يقدرا لهما معا خبرا واحدا لكونه
خبر للمبتدأ وعندك غير لابل لكل واحد خبر مفرد لبل لا يجمع الابتداء ولفظ لا في الخبر ويجوز ان
يجعل لا غير زائدة بل المنفي الجنس لكن لهما عن العمل لما ذكرنا قبل من جواز الغايب مع كون اسمها
تكررة غير مفصلة لضعف اللفظ وقيل حصل ههنا شرط الالف كما تقدم وموت تكرر لا لان
التكرير حاصل سواء الغيب لاوية والثانية معا كما في لاول ولا قوة او الغيب لاوية دون الثانية

ولا الالوية للجنس

كما في لاول ولا قوة على اي صيغة او الغيب الثانية دون الالوية كما في مسكت وهي لاول ولا قوة ونظير
الخبر مع جعل الثانية لا التسمية مثل مع جعلها زائدة سواء ولا نقول ان لا الثانية ههنا تعمل على ليس كما
قال بعضهم لما قدما ان لم يثبت في كلامهم عمل لا عمل ليس والواقع رفعها على ما ذكرنا يجوز الغاء لا التثنية
لضعف عملها ويلزمها التكرار كما تقدم فيكون الايمان مرفوعين بالابتداء ولا الثانية اما زائدة كما في
الوجه الثانية واما لمخاة غير زائدة كلا لاولي ومنهيب سببه وغيره في نقد الخبر في هذا الوجه واحد
اذ لا عامل ههنا الا لا ابتداء فقط فاما ان يقدرا لكل واحد خبري والكلام جملتان او يقدرا لهما معا
خبري والكلام جملة واحدة وانما مس رفع لا ورفعه الثاني على ان لا الالوية للتسمية لكنها مضاف
لما ذكرنا من جواز ذلك لضعفها وقد حصل شرط الغاء وهو التكرير ولا يلزم مع تكريرها ان يتوقف
الايمان بعد ما في الاعراب اذ التكرير هو الشرط فقط وقد حصل فاذا انقضى هذا فلا حاجة بنا
ما ذكر المصنف من قوله ورفع لا قول على ضعف كونه بمعنى ليس فانا لا نضعف هذا الوجه بل نقول
الوجه الثالث والرابع سواء في حصول التكرير وتطابق الالوية اعرابا ليس شرط ولا في اجمع للتسمية
وقد راينا خبر في هذا الوجه كما في الثالث سواء على المذمومين **قوله** واذا دخلت الهمزة
لم يعنى العمل ومعناها الاستفهام والعرض والتعني **اقول** قال الالوية لاي لغير واحد
نقول الحق الف الاستفهام اداة السفي فيكون الالف مجردة لاستفهام بل لا بد ان يكون للالكار او
للقوم والتمني والعرض ومثله الذي قاله مخالف لظاهر قول سببه لانه قال علم ان لا في الاستفهام
تعمل فيما بعد ما كما تعلم في اذ كانت في اخذ فذكر قول حسان الاطمان ولا فرسان عمارته
الاحشوك وسط السنين وفي مثل الاقاص بالضم نصب لنزدك خبري ولم يكره سببه
ان حال الالوية العرض كما في قوله بل ذكره السبب في وتبعه الجروي والمصنف ورد ذلك
الالوية وقال هذا خطأ لانه اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال كان ولو وحروف
التخصيص يجب انصاب الالوية بعد ما نحو لا زيدا تكرر واما اذا كان الالوية بمعنى التثنية كقول
الاسيل اني فاشرب الالوية الى خبرين محال فالثانية والميد في الاحكام حكم المجردة فيجوز عندك
العطف والوصف على الموضوع نحو لا مال كثير انفة والاما وخر اشربها وخبرها عندها اما ظاهرا
او مقدر كما في المجردة واخرا للمصنف والمجزوية مذمومة وقال سببه لا يجوز جعل التام على المقص
اذا التمني بضمها عن اخبر ويصير معنى اسمها معنى المفعول فمعنى الالوية اغلام اغني غلاما فلا احتياج
الي خبري لظاهر ولا مقدر نو كقولك اللهم غلاما اي سبب غلاما واما ما يلي لاي اسمها فلا خلافتهم
ان لفظه على ما كان عليه قبل الهمزة من المنصب المضاف والمضارع والبناء في المفرد المتكرر واما قوله
الارجل جواه الله خبير بل على محصله ثبت والندب مضى فقال يونس قوله ضرورة وقال
الخليل الاحرف تخفيض كعلا وسنذكر في فم الحروف والفضل محذوف اي مثلا يروى رجلا وروي
لا لفا في التي التمني نحو الالوية رجل جواه الله خبري وروي الالوية رجل اي الامن رجل **قوله**
وشت المبنى الالوية مفرد الالوية مبنية ومعرّب رفعا ونصبا نحو لرجل ظريف وظريف وظرفها ولا
فالاعراب والعطف على اللفظ وعلى المحل جازين مثل لا اب وابنا **اقول** قوله نعت مبتدأ

اي الالوية

والاولى غنة وبتجزي وفوه مغردا اليه كالان من الضيق في مبنى والعامل مبنى في النعت اذا تولى
مبنى لا وكان مغردا او انما جازنا، النعت المذكور مع انفصاله عن المبنى الذي سبب البناء اذ بها يقوم
الاستغراق الموجب لتضمنه الاجتهاد لكنه استبان في احد ما كونه متواليا للمبنى الذي ولها اعني اسم لا وفي
اللفظ متصلا والمبنى كونه النعتي داخل فيه لان المنفي في فوك لا رجل ظريف موالظا
لا الرجل فكان لا دخل عليه وكانك قلت لا ظريف فلذلك لم ينصفه المنادي في يازيد الظريف لان
التلا متعلق بالموصوف والمالئث قريب من المبنى الذي سبب البناء اذ الفاصل بينهما ليس واحدا
موموقلنا، النعت اربع شرايط ان يكون نعت المبنى لا النعت المعرب احتيازا عن نحو اغلام
رجل ظريفا وان يكون النعت الاول لا الثاني وما بعده فلا يبنى كرم في لا رجل كرم ظريف كرم
وان يلى النعت المبنى ولا يفصل بينهما فلا يبنى الوصف في نحو اغلام فيهما ظريف وان يكون نعتا
مغردا فلا يبنى في نحو لا رجل حسن الوجه وانما لم ينصف العرب لاسفاه الوجه الاول من اللانة المذكورة
ولم ينصف الثاني وما بعده لاسفاه الاول والثالث والاسفاه لم ينصف الموصوف المبنى يعني
النعت ايضا وانما لم ينصف المضاف والمضاع له لانها لا يبنى ان اذا وليا لا يبنى لها فكيف
لنسان بحرهما مجري اسمها ولا نقول في هذا النعت المبنى انه مركب مع المنعوت الخمسة عشر لانه
محتاج اذ في رفع الاعتراف من الوارد في جعل تلك كلمات كلمة واحدة اليك لفظا مستجيز وقال
ابن برهان والسير في بعض من هذا السبب لانه في هذا الموضع خاصة من كتب مع المنفي بل هو داخله
على الموصوف المركب مع صفة تعلق به في محلهما كما جعل في نحو عشارا قلت الا خمسة عشر ولنا
مدروحه على اذ كرنا عن ان كتاب تركيب لامع المنفي في هذا الموضع وفي غنى وعن تركيب المنفي منها
مع نعت **قوله** ومعرب رفعا ونصبيا سواء كانت الصفة معرفة او مضافة او مضارعة لها وقال يحيى
معط صفة المنفي للمضافة منصوب لا غير نحو لا عندك كرم الحسب ولعل قاسها على صفة المنادي في
مضافة ولغارف ان يعرف بان يا لوباشرت المضاف لم يكن لا النصب فلزمه النصب لما وقع صفة
ما باشرة ويجوز في المضاف الذي باشرة الرفع وذلك اذا كرر نحو اغلام رجل في المدار ولاغلام
امرؤ فلم يلزمه النصب لما وقع صفة ما باشرة وايضا العم في المنادي نداء في كان محل وصفه المضاف
الذي يجب نصبه لوقوع منادى على النصب الذي هو حركته الاعرابية واجبا خلافا للمنفى فلا فان الرفع
فيه نداء على قول واعرابه ضعيف على آخر الرفع اعرابية فكان محل وصفه المضاف الذي لا يسمع
رفع لوقوع منفي على الرفع الذي هو حركته الاعرابية جازرا ودميب ابن برهان الي ان اسم لا
اذا نصب بكونه مضافا او مضارعا لم يجز وصفه رفعه وصفه بل الواجب نصبه كالموصوف
والي هذا ذهب المصنف كما مر في خبره التبريه ويزيد ابن برهان ايضا ان رفع وصف مبنى
في نحو اغلام ظريف دليل على ان لا اعني عا طه لا في محل الاسم والية الخب بل هي لغة واخبار المقد
مرفوع بكونه خبرا مبتدئا اذ لو عملت النصب في المبتدأ وهي مخيئة معنى الكلام كانت كليت ولعل
وكان ونحوها فلم يجز رفع وصف اسمها كالمجوز رفع اوصاف اسمها لك لاسفاه معنى الا ابتداء
معها كلها ولغافل ان يعرف بين لا وبين ليت ولعل ونحوها بضعف عمل الا ترى انه سطل البصل

وبدو لها على المعرفة ويجوز اللفظ مع التكرار من دونه ايضا على راي المبرد في حال ضعيف جعل شابه
الشبه فعل هذا يجوز لاغلام او لاغلام رجل ظريف حسن الوجه فتنوع وصف المنفي مضافا كان المنفي او
مغردا او مضافا كان الوصف او مغردا امدا ولا عراب في النعت المذكور اكثر من البناء وانما جاز
الرفع جملة على المحل بل كان موافقا لان القواع تتبع متبوعاتها في الاعراب لا في حركتها النائية
نحو جازي سولا الكرام بالرفع وانما جازا لنصب جملة على حركتها البناءه لشابهتها للاعرابية لعمومها
لعمومها وزوالها لزاواها فكذا ما عا طه حركتها كما حركتها في نحو يازيد الظريف ويجوز ان يقول ان
النصب في الصفة جملة على محل اسمها المنصوب لانها تعلق عمل ان فحل اسمها المبنى رفعه ونصب
قوله والعطف على اللفظ وعلى الحركات لما قلنا في الصفة سواء هذا اذا لم يكن المعطوف معرفة فان كان
معرفة فرفعها واجب نحو اغلام كك والعباس وكذا في سائر انواع المنفي المثني ومن قال رتبة
وسميتها لم يمنع نحو اغلام واخاه لان مثل هذا المضاف نكرة كما هي في باب المعرفة ولا يجوز البناء في
المعطوف كجاء في الوصف لاسفاه صحيح البناء وهو ما ذكرنا من اجتماع الامور المتكثرة فلا يجوز
الابتداء بن كالتعب في البناء يازيد وعمرو وذلك لضعف الاعراب الداس لا فيما يليه او كان في حكم
ما يليه اي النعت المذكور على انه قد نقل نحو لا رجل وامرؤ بالرفع في المعطوف وقياس قول من جعل العامل
في خبر المبنى نفس لا لا ابتداء اية الجبري رفع العطف جملة على المحل لا بعد الخبر كما ان وقال لا يركب
الذي يقع في القواع بعد الوصف والعطف من البدل وعطف البيان والتوكيد اللفظي فلا ينضم
فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها مع اسمها لا حكمها مع المنادي المضموم ففي البدل يجوز البناء ان كان مغربا
نكرة نحو لا رجل صاحب وقال ابن ابي عمير ان كان نكرة كان مرفوعا او منصوبا وان كان معرفة
وجب رفعها وقول الاندلسي اقرب اذ لم يفصل البدل المغرد المتكرر عن المنفي المبنى لانه لا يقضي
عن النعت الذي بنى حوارا اذا جمع الشرايط بل ربه عليه من حيث كونه موقفا لعل ان كان
فوق بين البدل والوصف بان الوصف مركب مع الموصوف واما البدل كحمل البدل منه في حكم
القط فلا سقى البدل مركبا مع البدل منه لكونه في حكم القط ولا مع الا انها داخله على البدل
في النقل والتركيب امر لفظي لا نقل يري اقوالا ————— قد تعلم انه لم يقد دليل على التركيب
بين لا واسمها ولا بين الوصف والموصوف واما عطف البيان فهو البدل كما هي في نامة وذكر في
باب البدل انه يجوز اعتبار البدل بانه مستقلا واخرى غير مستقلة في باب لا التبريه وباري النداء
كما يقول لا مثله احد ولا كزيد رجل ولا كهمي واحد قال امرؤ القيس ولبها في مواالح
ولا كهمي الذي في لارض مطلوب ومثله على انه يجوز رفع صفة المضاف جملة على المحل اذ لا فرق
بين عطف البيان والوصف واذا حملت على اللفظ قلت لا مثله احد ولا كزيد رجلا ويجوز ان
يحمل انصاب مثل هذا على التبيين كما في قولك يا ثلم رجلا ومله عسلا واما قول جري لا كاهم
زايرا ومرورا فيقول انصاب زايرا يتصل يا لاري كاهم اليوم اي كذا يومه اليوم
زايرا كما نقول ما ريت كايوم رجلا وذلك ان العصب ليست بالزاير حتى يكون عطف بيان لها
واقول مع تقدير كذا يومه زايرا صار الاخرى موقولا في قولك لا كاهم عسلا

بها نعمة الربيا
المكتسبة من الله تعالى

فجوز ان يكون ذرا ابا على اللفظ واما التاكيد فلا يجوز تاكيد المنفي المنفي تاكيدا معنويا لان المنكر لا يولد
ذاك التاكيد كما يجب في باب التاكيد وان كان لفظيا فالاولى كما ذكرنا في المنادي كونه على لفظ المؤكد مجردا
عن النون وجاز الرفع والتضيق كما ذكرنا مسانك وان كورت منى لا فصل بين الهمزة واللام وذلك المكرر
وصفت اللذان نحو الاما باره فان شئت بنيت الثاني نظرا الي كونه تكريرا لفظيا وان شئت بحسب
رفعا ونسبا وذلك لانك لما وصفته صار مع وصفه كما وصفه الاول كالحال المطية نحو قوله تعالى
انا انزلناه قرآنا عربيا فالاعراب في المكرر للموصوف او في نظرا الي كونه كالصفة من الاعراب في المكرر
عنى الموصوف واما وصف المكرر اعني نادرا فليس فيه الاعراب **قوله** ومثل الابل و
لاغلا مبنية جاز تشبيها بالمضاف لمشاركة له في اصل معناه ومن ثم لم يحذف الابل منها والمضاف
لف دال الصيغة فلا يسيبوه **اقول** يعني ان الكثرة ان يقال الابل ولاغلا مبنية فيكون
مبنية على ما ذكرنا واما ايضا على قوله لكن اللفظ الشذوذ في المثنى ومع ذلك السالم وفي الابل والاح
من بين الاسماء الستة اذا اولها لام الجواز يعطى حكم الاضافة يحذف نون المثنى والمجموع وابتداء الالف
في الابل ولا في فعال لاغلام كك ولا مسلمي كك ولا الابل ولا الخاء فيكون معرفة اتفاقا واحاسنوه
نحو لاغلام كك مثل اغني يكون مضافا واللام رابدة فيكون معرفة اعم ان مزب الخليل وسبويه
الخاتمة ان هذا المذكور مضافا وجنبة باعتبار المعنى فيقول لهم اللام لا تظهر بين المضاف والمضاف اليه
بل بقدر اجابوا بان اللام مهنا ايضا مقدرة وهذه الظاهر تاكيد تلك المقدرة التي في ايام ثم
عليه يذهب من قال انهم الاول مضاف الى عدي الظاهر فيكون الفصل بين المضاف والمضاف اليه
باللام المقحمة توكيدا دون ساير الضافات المقدرة باللام اجابوا بانهم قصدوا نصب هذا المضاف
المعرف بلا من عني تكريرها تخفيفا وحق المعارف المنفية بلا الرفع مع تكريرها ففصلوا بين المضاف
لفظا حتى يصير المضاف بهذا الفصل كما ليس بمضاف فلا يستكر نصبه وعدم تكريرها والدليل
على فصلهم لهذا الغرض انهم لا يعاملون هذه المعاملة المنفية المضاف اليه التكررة فلا يقولون لا انا
لجواز الهمزة كذا ولا غلاما يخصن بته كذا والدليل على انه مضاف قوله وقدمات شامخ ومات مرود
واي كرم لا اباك تخلد فضح بالاضافة وهو شاذ لا يقاس عليه فلا يقال لا اباك ولا يدك وحل
الفصل باللام المقحمة بين المضافين لا لهذا الغرض في المنادي وهو شاذ كقوله بابوس للجمل صارا الاقوام
قال المصنف لا يجوز ان يكون مضافا حقيقة اذ لو كان كذلك كان معرفة فوجب رفعه وتكريره
واجاب **س** لم يرفع ولم يكرر لكونه في صورة النكرة والغرض من الفصل بالهم ان الرفع والذكر
كيف يرفع ويكرر مع الفصل بالهم وقال ايضا الابل والابل كسوا في المعنى اتفاقا والابل
نكرة بلا خلاف فلما يلزم ان يكون الابل لان المعرفة لا توافق النكرة في المعنى واجاب **س**
انهم اتفقوا ان معني الخليلين اعني الابل والابل كسوا ولم يتفقوا ان معني الابل والابل ك
معني واحد وقد يكون المقصود من الخليلين واحدا مع ان المتكلم اليه في احد مما معرفة وفي الاخرى نكرة
فالمنادي جنى لا في الابل كسوا اي الابل كسوا موجودا وفي الابل كسوا اي الابل كسوا
كسوا فاجله لا وفي معني لا كان ابوك موجودا والثانية معني لا كان ابوك موجودا وحل

كول السند

كوه المنية احد يها معنى وفي المعنى نكرة ثم قال المصنف ان الوجه في مثله ان يقال هو وان لم يكن
مضافا لفظا المذكور لكنه مشابه للمضاف فاعطى حكم المضاف من اثبات الالف في ابا واخا وحل
النون في غلام ومسلمي **قوله** لمشاركة له اي لمشاركة نحو الابل كسوا المضاف في اصل معناه اي في
اصل معني المضاف وذلك ان اصل معني المضاف الذي هو ابوك واصل اب لك كان تخصيص الابل
بالخاطب فقط ثم لما حذف اللام واصيف صار المضاف معرفة فغني ابوك تخصيصا على تعريف حادث
بالاضافة كما يجب في باب الاضافة وابل لك يشارك ابوك في التخصيص الذي هو اصل معناه ومن ثم
لم يجز اي معرفة ان اعطاه حكم المضاف لمشاركة له في اصل معناه لم يجز الابل فيها ولا رقيس عليها لان
المضاف من قبل الاضافة لم يكن معني في وعي **قوله** لفساد المعنى يعني ان المعرف لا يكون معني المنكر كما
ذكرنا من تعريفه ولو كان كما ذكر المصنف لجاز ايضا في المنكر لا بالرجل طويل ونحوه تشبيها بالمضاف
فاذا قلت لاغلا مبنية ظرفين كسوا يحذف النون من غلاما مبنية اتفاقا اما على مزب الخاتمة فلا متاع
الفصل بين المضاف والمضاف اليه يثبت المضاف واما على مزب المصنف فللفضل بين شبه المضافين
بما لا يفضل بينهما واما ان فصلت بالظرف او اجمارا لناقص دون الظرف المستقر نحو لا يدري هالك
ولاغلاما اليوم لك فلجانه يونس اختيارا لان الفصل كلا فصل لكثرة ما يتبع في الظروف ولم يخف
سبويه والخليل بل اوجبا اثبات النون لا لضرورة الشعر كما في قوله كان اصوات من اعانقنا
او اخر الميسر اعاص الفراع **قوله** وحذف في مثل لا عليك اي لا باس عليك **قوله**
اي يحذف اسم لا في لا عليك ولا يحذف الهمزة ويوجد الجنب كما لا يحذف الجنب الهمزة وجود الهمزة
ليلا يكون اجمافا وقولهم لا كزيدان جعلنا الكاف اسما جازا ان يكون كزيد اسما واجز محذوف اي
لا مثله موجود وجازا ان يكون جنى اي لاحد مثل زيد وان جعلنا معرفة الهمزة محذوف اي لا احد
كزيد **قوله** جنى ولا المشبهين ليس هو المنهك بعد دخولها وهي حجازية واذا زيدت
ان مع ال او انتقض النفي بال او تقدم الجنب بطل العمل واذا عطف عليه بموجب فالرفع
اقول قوله هو المنهك بعد دخولها اي دخول ما في مسلمتها ولا في مسلمتها لانها احتمان
معا والاعتى اصل عليه كما في جنى كان قوله وهي حجازية اي هذه اللفظة وهي اعمالا ولا على ليس وقوله
ذكرنا انهم لا يتقلون عن احد الا عن حجازيين ولا عن غيرهم رفع اسم لا وتضيق جنى ما في موضع
فاللغة الحجازية اذن اعمالا وحل ما دون لا عمل ليس بشروط سج وغير الحجازيين ومع بنوهم
لا يعملونها مطلقا **قوله** واذا زيدت ان مع ما هذه شروط عملها عمل ليس احد مما ان الابلها ان
كقوله وما ان طساحن ولكن ما انا ودوله اخبرنا اعلم ان الاصل في ما ان لا يعمل كما في لغة بني تميم اذ
قياس العامل ان يخص بالفضل الذي يعمل به من الهمزة او الفصل ليكون متمكة بنوهم في حركتها
وما شتركة بين الهمزة والفضل واما الحجازيون فانهم اعلموا مع عدم الاختصاص لقوة مشابهتها
ليس لان معنهما سوا في الحقيقة كما ذكرنا في باب الاستئناس وعند الخاتمة ان الهمزة كسوا
لنقل الحال والحق انها المطلق النفي كما يجب في الافعال الناقصة فلما كان قياس اعمالها ضعيفا اعزلت
لا في عارض من ذلك جنى ان بعد ما وانما عن لهما لانها وان كانت زائدة لكنها يشابه ان الناقصة لفظا

فكان الالف دخل على نون والسيني اذا دخل على النوني افادته بحاج فصار ان كالا الفاضل على نون
نحو زيد لا منطلق ويجوز ان يقال انما انضمت للفصل بينهما وبين معيولها وقد جاز ان يعد ما عني كما
نزلوا وموعند المبرر قياس انشد ابو علي مني عدل ما ان ام ذنبا ولا مريعا ولكن انتم احرف
وان العازلة عند الكوفيين نافية لازايمة ولعلمهم يقولون بي نافية زيدت لنا كذا نون ولا فان النون
اذا دخل على النوني افادته بحاج ورد عليهم بانه لا يجوز الجمع بين حرفين متتقي المعنى الامضولا بينهما
كاي ان زيدا هابا وما اجمع بين الهم وقد في كولو سمع مع ان في كليهما معنى التحقيق وفي الا ان مع ان
في الالف معنى التحقيق فلان قد شوبها معنيان آخران ومما التقرب والتوقع فلم يكن تحت التحقيق
وكذا في الالف معنى السنه ايضا وانشد الفراء لا اوري ما ان لا انهما باجمع بين كسرة حرف نافية
والرواء لا اما السنه وما يميزها عن العمل استفاضت لان عملها انما كان لاجل النوني الذي به
مشابهت ليس فكيف يعمل مع زوال المشابهة ونقل عن يونس انه حينما علمها مع استفاضت غيرها
بالا وانشد في ذلك وما الذي لا منجوبا باهله وما طالب الحجات الامعلا واجيب بالاضاف
محذوف من الاول اي دوران محسوس وكذا معلا بمصدر كقولها تعالى وحرقاهم كل عرق فيكون
مثل قولك ما زيد الا سبي اعلى مضى في المفعول المطلق ومن ذلك ان يتقدم نفي الخبر ظرفا كان
او غير نحو ما قيم زيد وبلغ الدار زيد وذلك لصعوبة العمل فلا يتصرف بان جعل النصب قبل الرفع
كانت وقال ابن عصفور ومنه العبدى لا يبطل عملها اذا كان الخبر المقدم ظرفا كما يعمل ان و
اخواتها قال ابو علي وهو ان قولها متقدمة الخبر ظرفا كان او غير قال النوني
الاعمال عندي موافق لقياس لبقا معنى النوني وما قول الفزردق فاصبحوا قدام عباد الله دولهم
اذم فرين واذا ما منهم بشر فان سوبه حكي ان بعض الناس يبصون مثلهم وقال هذا لا يكاد
يعرف وقيل ان خبرها محذوف اذا في الدنيا بشر ومثلهم حال من شرط تقدم عليه وجوز الكوفيون
انتصابه بالكل بالواو ونحو قوله لو انك يا حسن خلفت حرا وما بالحرات ولا الحليق دليل على
جواز تقدم خبر المنصوب اذا لم يلائم الالف على الخبر المنصوب وعلى هذا في النوني والواو محشري
استماع دخولها على خبرها التيمية واجازة في حشش وسوا الوجه ولا نها يدخل بها المكسوفة بان
انفاقا نحو ما ان زيد قائم قال لعمرك ما ان لو ملك نواه ولا بضعيف قواه ومنه ابو علي
ولا حشش دخولها على خبرها المقدم خلافا للوهي والبيت المذكور شاملا ولا يمنع دخول
الباء في خبر ليس غير نقص النوني بالا وذلك لان الباء لتأكيد النوني فلا يدخل بعد استفاضته
يلحق هذه الباء على خبر مبتدأ بعد مل نحو مل زيد خارج وفي الخبر المنفي في باب ظن نحو ظنته
نحايه وقد يراى في خبر لا التيمية نحو لا خير يحركه الناد وقيل هي معني في وريازيدت في
احال المنفية نحو ما جاني زيد براك وفي خبر ان الآية بعد باب رايته منفي كقوله ثم الم بروا
ان الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي خلقهن بقادر وقد يراى بعد ليت قال
لمس علي ان مني قلت بانه في جوفكم وما يبطل عمل ان يتقدم ما ليس ظرفا على الاسم
المنظم على الخبر فلا يجوز زيدا عمروضا باخلاف ما اذا كان ظرفا كقوله ثم وما منكم من احد من

وقال الكوفيون لان بعد مبتدأ وخبر وانصب الفاعل في رفع الخافض اعني الباء وليس بشي لان الباء
زايمة فاذا لم ينضم حكم يكونها محذوفه وايضا ليس المحرور بها مفعولا حتى ينصب بالمفعولية مع حذف
الجار ووصول الفاعل اليه كما في استغفرت الله ذنبا وذلك لان الناصب ليس نوع الخافض بل الناصب
موالفعل وشبهه ينصب المحرور محلا لكونه مفعولا اذ لا يمكن نصبه لفظا بسبب الجار فاذا علم
الجار علمه المحدث مثلا مع ان حذف الجار ونصب المفعول بعد ايضا ليس قياسا مع ان وان
واجازة لا تخفى حذف ام ما استغفرتا بملك موجب نحو ما قايما لا زيد اي احد قايما لا زيد وليس بشي
لما ذكرنا ان المستثنى في المفعول قائم مقام المتعدد المقدر فيكون قد عمل ما عمل في لام مع تاخره عن
الخبر وانما في النوني واحدا مما يبطل عملها فكيف اذا اجتمعا ولا يجوز ان لا زيد قايما لعدم سبي
المفعول على الحكم وايضا لا يعمل ما مع الفصل بينهما وبين معيولها بغير الضرف ومع اسما في النوني قوله واذا
عطف عليه اي على خبر ما سواء كان منصوبا او محرورا بالباء الزايمة قوله بوجه ذلك اذا عطف عليه
يبلى ولكن لانها لا تثبت بعد النوني كما هي في باب حروف العطف قوله فالرفع اي الرفع واجز في ذلك
لرؤا علمه العمل وهي النوني وقد ذكرنا وجه الرفع فيه في باب الاستثناء فلا نصيبه وقال عبد القاسم بن
المبتدأ محذوف اي زيد قائم لكن هو قاعدا فعلى هذا ليس هذا عندنا محذوف في اي من باب عطف المقدر على
المعروض ولا يمكن ان يكون منه لا متناع عطفه عند على خبر وحده اذ يلزم النصب عند نون على هذا
باب القطع كما هي في باب العطف وقال ابن جعفر بن عطف على النونم لانه كثير ما يقع خبر ما مرفوعا عند
ما ينزع عن العمل فتقوما ان الالف مرفوع وهذا كقولهم الجح في حق قوله مشاييم ليسوا مصلحين عشرة
ولا ما عت الالف من عملها وليس ما ذنبا بل بشي لان مثل ذلك ليس مطرد ولا في سقم الكلام واذا
على خبرها او خبر ليس المحرور بالباء منفيبا نحو زيد قائم ولا قاعدا جازية المعطوف المحرور على
اللفظ والنصب محلا على المحل قال معاوي انا بشر فاحم فلسنا بالجبال ولا البحر ولا يجوز
الرفع على ان يكون من باب عطف الجملة على الجملة والمبتدأ محذوف اي ولا موقعا وقد بحر المعطوف
على خبرها المنصوب ايضا مع الرفع والنصب نحو زيد قايما ولا قاعدا ولا قاعدا وذلك
بتوهم الباء فيه كقوله دخولها على خبرها وذلك كما في قوله مشاييم ليسوا مصلحين البيت واما في
غير خبرها نحو مل زيد خارج او داخل الجح فضعيف نادرا لانه لا يكسر الباء في مثل حتى يكون
المعروض كالتأنيب وقد علمت هذه العاطفة المعطوف على منصوب ام الفاعل بشرط انصال المنصوب
بام الفاعل على توهم اضافته اليه نحو زيد ضارب عمرا وبكروا ن عطف على خبر ليس او النصب
وصفا منفيما مرتفعا به ما هو من سبب اسمها نحو ما زيد قايما ولا قاعدا غلامه جازك في ذلك
الوصف وجه آخر وهو ان ترفع على عطف جملة ابتداء متقدمة الخبر على الجملة التي هي ما زيد قايما
لا على زيد قايما ويجوز مثل ذلك في نحو ما كان زيد قايما ولا قاعدا غلامه فيكون عطف اسمية على فعلية
ويكون مضمون المعطوف عليه مهنا ما ضيا لان ما كان بشي الماضي ومضمون المعطوف حال
لان ليس منفيبا على ما كان بل هو كقولك غلامه قاعدا فطامه اكال واما في ما وليس مضمون
المعطوف والمعطوف عليه حال رفعت الوصف الذي جعل حرف العطف او نصبة لان وليس

ايضا ان لا يطابق عكسها بل نعم لان سنان قللك سمه اي ليس من بلح ورفعه ما بعد لا في نحو ليس الطبيب المسك
لغز نبي تم وذلك ظاهرا ليس على ما وقال ابو علي في ليس ضمير السنان والجملة بعد ما حني بها ولا يطرد ذلك العذر
لو ورد في كلامهم نحو الطبيب ليس المسك بالرفع وجوز ايضا ان يكون لا المسك اما بلا من العيب او ضم
واجتر محذوف اي ليس لا المسك في الدنيا ويشكل ذلك بلزوم حذف جنس ما بلا ما سدس ولم يثبت **قول**
المجرورات سواء اشتمل على المضاف اليه **قول** تبين شبه فيما مضى في جمل المرفوعات وعلم
المضاف اليه كما مضى ثلثة الكسرة الفتح والياء **قول** المضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف
لفظ او نقل يرا مراد **قول** بني الامرا ولا على ان المجرور بحرف جر ظاهر مضاف اليه وقد سماه
سبويه ايضا مضافا اليه لكنه خلافا ما هو مشهور الا ان من اصطلح القوم فانه اذا اطلق لفظ المضاف اليه
ايدهما بالجنس باضافة اسم اليه بحرف السون من الاول للاضافة واما من حيث اللفظ فلا شك ان زيد في
مرتت زيد مضاف اليه اذا اضيف اليه المجرور بواسطة حرف الجر **قول** لفظ نحو زيد في مرتت زيد
قول او نقل يرا كما في غلام زيد وخاتم فضة والظاهر ان اسباب لفظا وتقديرا على الحال وذا في حال حرف
جر وان كان نكرة لا اختصاصه بالاضافة والعامل معني واسطة اي تتوصل بالحرف في ظاهرها او مقدر **قول**
مراد اقال احتررت مراد اعن المفعول فيه والمفعول له لان حرف الجر مقدر فيهما لكنه غير مراد والظاهر
ان يقول ان اردت ان غير مراد معني لم يجر اذا معني الظرفية والتعليل فيهما ظاهر وايضا ان مقدر
احرف فيهما وكل مقدر مراد معني اذا لا معني له لا هذا وان اردت ان غير مراد لفظ اي ليس في حكم الملقب
حيث لم يجر والمقدر في الاضافة مراد اي عمله وهو الجواب كان كذلك قلت المضاف اليه كل اسم صفة كذا
مجرور بحرف جر مقدر فيكون على نحو انكوت من جملهم المررب بانها مختلف آخرة ونضفي الي الدور
كما ان منهم اذ كون المضاف اليه مجرور احتاج الي معرفة حقيقة المضاف اليه حتى اذا عرفت حقيقة
بعد ذلك كما قلنا في الفاعل انما عذر لي عرف في رفع ثم جعلت في حكم معرفة حقيقة محتاجا الي كونه مجرورا
اذ معني مراد على ما ذكرنا باقيا على الجرح واعلم ان المضاف اليه اضافة لفظية خارج عن هذا الحد
اذ ليس الوجه في قولنا زيد جنس الوجه مضافا اليه جنس مقدر بحرف الجر بل هو موصو وكذا في ضارب زيد
لان ضارب وان كان مضافا اليه زيد لكنه بنفسه لا بحرف الجر كما كان مضافا اليه حيث المعني جنس
نصبه ايضا ولم يجر في اضافة اليه في حال الاضافة ولا قبلها الي حرف جر بل قد يتم اسم الفاعل بحرف جر
في بعض المواضع وان كان من فعل متعل بنفسه نحو ضارب زيد لكونه اضعف عملا من الفعل هذا
وقد اعلم في المضاف اليه خلافا بينهم كما مر في اول الكتاب وفي العالم في المضاف اليه اللفظي كما
ان قلنا العالم هو حرف المقدر اذ لا حرف فيه مقدر وكذا ان قلنا العالم معني لا اضافة لانا
لا يزيد مطلقا اضافة اذ لو اردنا ذلك لوجب ايجار الفاعل والمفعول والحال وكل محمول للفعل
من زيد لا اضافة التي تكون بسبب حرف الجر وكذا ان قلنا ان العالم هو المضاف من ان اسم على
ما قال ابو علي في هذا الباب لا يعمل الجرح الا لبيان عن حرف الفاعل فاذا لم يكن حرف ينوب عنه
يجوز ان يقال عمل الجرح بهتم للمضاف الحقيقي بخروجه عن النون والاول للاضافة فالجرح به
لا اضافة مقضية للجرح والفاعلية للرفع والمفعولية للنصب وهي غير العوامل يعني ان العالم لا يقوم

كيفية

هذه المعاني المتضمنة كما تقدم في اول الكتاب وانما انت العمل اليه يقوم به المتضمن لا الي المتضمن فيقول الرفع
هو المفعول ولم نقل هو الفاعل لكون المتضمن اخصيا معنويا واسموم به المتضمن احوالا من اجليها في طلب
قول فالقيد بشرطه ان يكون المضاف اسما مجردا بنونه لاجلها **قول** قال في الشرح
الغرض ان يندرج فيه اللفظي والمعنوي ثم ينفصل المعنوي عن اللفظي بقوله بعد فالمعنوية ان يكون المضاف
عني صفة مضافة اليه معنوية وفيه نظر لان اللفظي كما ذكرنا كالحرف والوجه ومورد الحذف وضارب زيد
فيه مقدر فكيف يندرج في التقدير وانما قال اسما ليجرح المضاف بالحرف الظاهر نحو مرتت زيد
فان المضاف يكون فعلا او معني الفعل **قول** مجردا بنونه اي النون او ما قام مقامه من نون المشبهة
والجرح وكلاهما ليس في النون والنون بقدر ان لو كان فيه نون حرف لاجل الاضافة كما يجزى كم رجل من
حواج بيت الله والضارب الرجل وانما حذف النون لانها دليل تمام ما هي فيه كما ذكرنا في
اعراب المشي والجمع فلما ارادوا ان يخرجوا الكلمتين من جاكسب الا وهي من النونية التعريف والتخصيص
حذفوا من الا وهي علامة تمام الكلمة وقد حذف من المضاف ما النون اذا من اللبس بقوله ت واما
الصلوة وايضا الزكاة وقولهم ابو عبدنا ولا يقاس على ذلك قالوا ان الفراء يقاس عليه **قول**
وهي معنوية ولفظية فالمعنوية ان يكون المضاف عني صفة مضافة اليه معنوية وهي معني اللام فياعلا
جنس المضاف او طرفه او معني من يحسن المضاف او معني في طرفه وهو قليل نحو غلام زيد في
فضه وضرب اليوم وينبغي تعريفه بالمعرفة وتخصيصه بالنكرة وشروطها تجزى المضاف من المعنى
واما اجازة الكوفيين من التلمذ بالثواب وشبهه من العدد ضعيف **قول** اعلم ان
المعنوية الا باللفظة يفسر المعنوية بمضادها اللفظية التي هي كون المضاف صفة مضافة اليه معنوية
فقال المعنوية ان لا يكون المضاف صفة مضافة اليه معنوية اي هي صفة مضافة اليه معنوية اما ان لا يكون المضاف
صفة نحو غلام زيد وان يكون صفة مضافة لكن لا يكون الصفة مضافة اليه معنوية نحو مصارع مصر
والله خالق السموات لان اسم الفاعل المعني الماضي لا يعمل فلا يكون له معنوية حتى يضاف اليه ثم
للمعنوية بل انما قام بالمعني اللام او معني جزا او معني في قوله فيما عمل لجنس المضاف ما كناية عن المضاف
اليه اي في مضاف اليه معنوية جنس المضاف وطرفه ونعتي يكون المضاف اليه جنس المضاف ان يصح
اطلاقه على المضاف ويصح على غيره ايضا فيكون نحو بعض القوم ونصف القوم وثلثم معني اللام
لانك تريد بالقوم الكل والكل لا يطلق على بعضه وكلا يد زيد ووجه معني اللام وان كان فعالا
ونصف منه ويل منه لان من التي تضمنتها الاضافة هي التبليغية كما في خاتم حديد واربعة درام وقطعة
خزالمينة ان يصح اطلاق اسم المجرور بها على المبتدئ كما في قوله ت فاجتنبوا الجرح خلا وتان واما قوله
ثلثة درام وراقود خل فانما كتبت فيه بالمقدار عن المقدار كما في باب العدد فالثمة هي اللدنام
والراقود سواء تحل ومن ثم يقول د رامة ثلثة وحل راقود وثوب دراعان وان كان المقدار في
اصل العوض غير المقدار ويقولنا يصح اطلاقه على المضاف ايضا نحو خوجه القوم وغير زيد
وطور سينت ويوم لا حد فجمعها اذن معني اللام وكذا اسم حديد ومسجد الجامع على ابي النور
لان الجامع علة وتخصيص حتى اذا اطلق لم يتناول الا الاول فالجامع في العرف هو المسجد لا غير ولا يلزم

في ان يضاف اليه اللام ان يجوز التصريح بها بل يكتفي بافادته لا اختصاص الذي هو قول اللام فهو كقولك طور سينا ويوم
 لاصل معنى اللام ولا يصح اخبار اللام في مثل فالاول في اذن ان يقول نحو ضرب اليوم وقيل كل ما معنى اللام
 كما قاله باقي النحاة ولا يقول ان اضافة المظروف الى الطرف بمعنى فان اذينة ملاسة واختصاص بكنه في
 لا اضافة معنى اللام كقول احد جاعلي الخبيث لصاحب حد طرفك ونحو كوكب اخرقا سبيل ويالن قال
 لها اضافة لادينة ملاسة معقول كل ما لم يكن فيه المضاف اليه جنس المضاف من اضافة الخبيث فهو معنى اللام
 وكل اضافة كان المضاف اليه فيها جنس للمضاف فهو متعلق به ولا ثالث لهما **قوله** وبغير تعريفه
 المعرفة وتخصيصه النكرة **اقول** يعني لا اضافة المصنوع بخلاف اللفظية وانما افادت تعريفها
 مع المعرفة لان وصفا للفيضان لو اطلق على واحد مما له عليه المضاف من المضاف اليه خصوصية ليست
 للباقي معه مثلا اذ قلت غلام زيد ركب ولزيد غلام كثيرة فلا بد ان يشير اليه العلم ولصعد من غلامان
 له من خصوصية زيد اما يكون اعظم غلاما او اشهر بكونه غلاما له او يكون غلاما معه واولا بينك وبين
 المخاطب وبالجملة بحيث يربح اطلاق اللفظ اليه دون سائر الغلمان وكذا كان نحو ابن زيد وابن عباس
 قبل الصلوة مثلا اصل وضعتا ثم قد استعملت اشارة الى معين كما في قوله ولقد احمى علي اللبم بين وذلك على
 في اصل الوضع لو اطلق معين ثم قد استعملت اشارة الى معين كما في قوله ولقد احمى علي اللبم بين وذلك على
 خلاف وضعه فلا يظن من اطلاق قوله مثل غلام زيد انه يعني اللام ان معناه معنى غلام زيد سواء
 بل معنى غلام زيد ولحق من غلامان غير معين ومعنى غلام زيد الغلام المعين غلامان ان كان له غلمان جملته
 او ذلك الغلام المعلوم لزيد ان لم يكن له الا واحد **قوله** وتخصيصه النكرة نحو قولك غلام رجل تخصص
 غلام احمى **قوله** وشروطها اي شرط اضافة الحقيقية تجريد المضاف من التعريف فاذا كان لام حرف
 لا وهو وان كان غلاما نكرة بان يحل واحدا من جملة من سمي بذلك اللفظ نحو قوله غلام زيد يا يوم النفاك
 باسما ضي الشرفين يمان ولا يجوز اضافة ما بالمعارف من المصنوعات والمهمات لتعريف تكلمها و
 عندي انه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا يمنع اجتماع التعريفين اذ الخلفا كما ذكرنا في باب هذا
 وذلك اذا اضيف العلم اليه وهو متصرفه معنى نحو زيد صديق مجوز ذلك وان لم يكن في الدنيا لا زيد
 ومثله قوله مضر احمر وانما اشارة وليد الخيل فان لا اضافة فيه ليست للاشتراك المنفوق هذا
 وانما جرد المضاف في لا يغلب عن التعريف لان لا م لا اضافة الى المعرفة تعريف المضاف وهو حاصل
 المعرفة فيكون تحصيله للحاصل والعرض عن الاضافة الى المنكر تخصيص المضاف وفي المضاف المعرفة
 التخصيص مع زيادة وهي التبيين واعلم ان بعض الاسماء قد توغلت في التكنين بحيث لا يتعرف بالاضافة
 الى المعرفة اضافة حقيقة نحو غيرك ومثلك وكل ما هو معناه من نظيرك وشبهك وموأك وشبهها
 وانما يتعرف لان مغايرة الخطاب ليست صفة تخص ذات دون اخرى اذ كل اية الوجود لا اذ
 موصوف هذه الصفة وكذا حاله زيد لا تخص ذاة بل نحو مثلك احص من غيرك لكن المثلبة ايضا يمكن
 ان يكون من وجوه من الطول والقصر والشباب والشيب والسواد والعلو وغير ذلك مما لا يحصى
 قال ابن السري اذا اضيف غيري يعرف له ضد واحد فقط تعرف غيري لا تخصا لا يعني كقولك عليك
 بالحركة غيري السكون فلذلك كان قوله غير المفضوب عليهم صفة الذين انعم عليهم اذ ليس من غيري

عنهم ضد غير المفضوب عليهم وكذا اذا اشتبهت بغيره كالمعروف والشجاعة او نحو ذلك فتدل على
 ملك كان معرفة اذ اقصى الذي عاكسة السني الغلاية والمعرفة والنكرة معا بينهما فكل شخص لخصه ككعينة من
 سائر امته فهو معرفة وقيل ابن السراج في قوله هذا بقوله تعالى عمل صالح غير الذي كما فعل مع ان معنى غير
 الذي كما فعل اي الضلعة لان علمه كان ضادا وبقول الشاعر ان قلت خيرا خيرا قال شرعا عيني واحوا
 انه على البدل لا الصفة او جعل غير على الاكثر مع كونه صفة لان لا يغلب فيه عدم التخصيص بالمضاف اليه وقد
 جاء فعل غير معول لما اضيف اليه غير نحو ان زيد غير ضارب مع انه لا يجوز اعمال المضاف اليه فيما قبل المضاف
 فلا يقول ان زيد مثل ضارب وانما جاز هذا لانه غير غير على لا فكانت قلت ان زيد لا ضارب وما بعد لا يعمل
 فيما قبلها وذلك كما تقدم في باب النصب بلا التسمية من عمل لا على غير والدليل على اخيها العطف على غير
 بتكرره كما في قوله تعالى غير المفضوب عليهم ولا الضالين كما قاله لا المفضوب عليهم ولا الضالين ومع
 سيبويه بعشرون مثله وقاس عليه بغيره من البصريين من غيري سماع عشرون غيري ومنعه الفراء
 والسماع لا يرون ولا سيما اذا عصبه القياس وكلمه منوعا عشرون اما رجل واي رجل لهدم سماع
 وان لم ينعف القياس قالوا ولفظ شبيه يعرف بالاضافة لا تخصا لا شبيه في جميع الوجوه وذلك لاجل
 المبالغة التي في هذا التركيب كما في علمه وسماه فبني حورت بالرجل شبيهك اي من شبيهك في جميع الوجوه قال
 ابو سعيد في مثلك وغيرك وما في مضافا انما لم يتعرف لكونها بمعنى اسم فاعل مضاف الى مفعوله اي عملك
 ومشاهاك ومغايرك فان قول غيري وشبهه واصناف اسم الفاعل انما يكون لفظية اذا اردت احوال او
 الاستقبال فاجواب انما يكون لفظية اذ كان اسم الفاعل معني احوال او الاستقبال او الاستمرار كما في تعبد
 ولا اطلاق تعبد الاستمرار وقالوا في حسبك وشركك ومساك انما لم يتعرف لكونها معني
 الفصل لان معنى حسبك زيد ليكنك زيد وكذا الخواتم وانما بني قدك وقطك وحكك دون حسبك واخواته
 لانها صارت اما افعال كما في باب اسم الفصل بخلاف حسبك واخواته ويدخل عليها من نواع لا بدلا
 ان فقط كقوله فان حسبك الله لانها لا يعنى معنى الكلام ولا يقع اذ لا وزر هذا الكلام الموضوع له
 موقعا يصح وقوع الفصل فيه لادائها معنى الفصل ويكون صفة للنكرة نحو حورت برجل حسبك وكيفك
 وحالا في المعرفة نحو هذا عبد الله حسبك وشركك منصرف بين ولم يتصرف في هذه الاسماء لانه لا يعرف
 فلم يثن ولم يجمع لمشاهاة قدك وقطك غير المتصرفين وعلى هذا قالوا حورت برجل كيفك من رجلين
 من رجلين وباعرة كافيك فراحة اجراء له في علم التصرف محوري قدك وقطك وقد استعمل باهتك على
 من التصرف فيقول رجلين يمسك من رجلين وباعرة يمسك وكذا سائر تصرفاته وقالوا حورت برجل
 مدرك ورجال مدرك من رجال وباعرة مدرك ومعنى مدرك اي لعلك وصف محاسبه فاجروه محوري قدك في
 علم التصرف لا فائدة فائدة ورجال مدرك فضلا منصرفا نحو رجلين مدرك ورجال مدرك وباعرة مدرك و
 باعرة يمسك وبنوة مدرك ويجوز ان يقال في حسبك ومدرك ومساك وشركك انما لم يتصرف
 لكونها في اصل مصادر وبعض العرب يجعل واحدا من وعند نظمه نكر من قاله انما في اذ ب واحد
 احب فلا قبل عليه ولا اسر وليس الصلابة في تنكيه مما قال بعضهم ان واحد مضاف الى ام وام الى ضمير واحد
 فلو تعرف ضميره كان تعرف التي لنفسه وذكر لان الضمير في مثل لا يعود الى المضاف لا ولما لم يتصرف عليه

فيلك

صاحب ذلك المضاف نحو رب رجل واحد قائم عايد الى رجل وكذا قول رب واحد الى رب رجل
واحد امه وسجي في باب المعرفة ان الضمير الراجح اليه يكون غير مختصه نكرة بقولك رب شاة ومثلها فان
كان ذلك صاحب المقدم معرفة تعرف المضاف لكون الضمير محرف نحو زيد واحلامه وكذا ان كان
نكرة مختصة نحو رايت رجلا مو واحلامه وكذا ينبغي ان يكون صدر ببلده ورئيس قبيلة وابن ابيه
ونادر دمره ونحو ذلك واجاز ابن ابي عمير ان يكتفى بتكثير المضاف الذي لا مانع فيه من التعرف لبلده لا لفضل نحو
جاء غلام زيد ظرف اي غلام لزيد كما يجوز مثل ذلك في المعرفة باللام كقوله ولقد امر علي التميم سبي
وقد يكتفى المضاف الثاني من المضاف اليه ان حزن استضاف في الكلام الذي يوفيه عنه بالمضاف اليه
يقال سقطت بعض اصابعه اذ يصح ان يقال سقطت اصابعه معناه قال لما في جناب الزمير تواضعت سور
المدنية واجبال الخشع اذ يصح ان يقال تواضعت المدنية قال اذ بعض السنين تعرفني لاني اتيام
فقد انتم وقاك من اللباني اسرعت في نفسي احدن بعضي وتركن بعضي اذ يقال السنون تعرفن و
اللباني اخذن ومنه قوله حاجب الديار شعفت قلبي ولكن جئت من سكن الديار الكشي الثاني و
ابحج وقد كتبت المضاف البناء من المضاف اليه كما يحج في الظروف المنية قوله وشهرها يحج المضاف
التعريف قد مر وجهه قوله وما اجاز الكوفيون نقل الكوفيون تعرفن لاسمين في كل عد مضاف الي
معدوده نحو لثمة ابواب الى العشرة والمائة الدرهم ولا لف الرجل وهو ضعيف قياسا وانعماله
اما القياس فلا يتم نقلوه عن قوم غير صحاح والفضحة على غير قيل وجهه على ضعفه ان المضاف من اي
موتعرف المقصود بالنسبة تعريف من حيث ذاته لا تعريف مستعارا فغيره ثم اضيف بعد التعريف
سنان ان هذا المرفوع في نوع هو كما تكنت ذكرت اولا ان عندي لثمة مثلا ولم يدكر من اي نوع هي ثم
رجعت الي ذكرها فقلت بعت اللثمة اي تلك اللثمة ثم تثبت نوعها فقلت اللثمة لا ثواب وهذا هو القياس
لمن قال اللثمة ثواب وان كان اقيم في اول الاضافة المرفوع الي النكرة ولا نظير له لاي المرفوع ولا في النكرة
كانهم لما عرفوا اول استعملوا عن تعريف الثانية لانه مو ولا ان الاضافة تبيان نوعه للتعريف وفي هذا
لا اعتلا نظرا اما اول فلان المقصود بالنسبة في العدة المضاف هو الميم والناجي بالعدد لخصوصية
كسبة الميم الا ترى ان المرفوع والمشي نحو رجل ورجلان مادلا على النصوصية لم يأت بالعدد بل وايضا
لا غلب وصف المضاف اليه لا المضاف كقوله تبيع بقرات سماه واما ثانيا فلان كل ما ذكر حاصل في
نحو خاتم فضة ولم يسمه خاتم الفضة ولا خاتم فضة **قوله** واللفظية ان يكون ضم مضاف الي
معملها مثل ضارب زيد وحن الوجه ولا ينفذ الا كخفيفا في اللفظ ومن ثم اجاز حررت برجل حن الوجه
وامتعه بزيد حن الوجه واجاز الضارب زيد وامتعه الضارب زيد خلافا للفرق وضعف الواجب
المائة الهجان وعبد ما وانما اجاز الضارب الرجل جملة على المختار في احن الوجه والضارب كل واحد
فمن قال انه مضاف جملة على ضاربك **اقول** قوله ان يكون ضم اي ان يكون المضاف صفة احتمالا
عن نحو غلام زيد وباب ساج قوله مضاف الى معمولها اي المرفوعها او منصوبها وهو احتمالان
المضاف لا الى معمولها نحو مصارع مصر وخالق السموات وزيد مضروب عمرو فان جميعها صفت
مضافه لا الى معمولها فاضافة محضة قال المصنف ومن ذلك ما لك يوم الدين على اللاح وعلا منه

تجرب وذلك ان يوم الدين اما ان يكون بمعنى كايدي المصنف في ضرب اليوم فيكون المضاف اليه مفعولا
من حيث المعنى فيكون معمول اسم الفاعل فهو مضاف الى معمولها وليس كضرب اليوم لانه وان كان
مضافا الى معموله لكنه ليس بضم فاضا فته حقيقته واما ان يكون ما كان مفعولا فيه فانه في فاعلي المفعول
كما في قوله في نحو ساج ربي الليلة اهل اللاد هو ايضا معمول الصفه فيكون الاضافة غير محضة قال
رب ابن عم سلمى مسعل طاعة ساعات الكري زاد الكسل واصل المصنف جعل ما لك يوم الدين بقدر
كصارع مصر فلما قال ومن ذلك ما لك يوم الدين لكن ذلك مخالف لاطلاق قوله قبل او معنى في طرفه
والوجه في تعريف ما لك يوم الدين حقه صفة الله انه معني اللام نحو قيل كبريلا صلواته ومعني الماعني
كانه قال ملك يوم الدين اي امير يوم الدين فيكون خالق السموات ويراده ماضيا على طرز قوله
ويوم الدين ويادي اصحاب اللاد لكونه حرا لا من الخنوم فكانه وقع ومضى وقيل ما لك يوم الدين كونه
جرت على الله على وجه البدل والاول اوية والمتنوع عليه من اللفظية ثلاثة اشياء اسم الفاعل المضاف
فاعله او مفعوله كما هي واسم المفعول المضاف الى مفعول اسم فاعله واول المفعول المنصوب والصفه
المشبهة المضاف اليه مفاعله معني بجملة في صورة المفعول لفظا على ما هي في ماها ان الله تعالى
والخلف في مرفوع لفظي او معنوي ثلاثة اشياء اضافة ما طامره انه موصوف مضاف اليه صفة او ما
انه صفة مضاف اليه موصوفها واطرافه افضل التفضيل معني من ويحك بيانها بعون الله اما اضافة اسم
الفاعل والمفعول اضافة لفظية فمفعول كون اضافة الصفة اضافة لفظية معني على كونها عاطفة في محل
المضاف اليه اما رضا ونصبا وذلك لانه اذا كان كذلك الذي هو مجرور في الظاهر ليس مجرورا في الحقيقة
والسبون المحذوف في اللفظ مقدر ونوي ويكون الاضافة كالاضافة وهو المراد بالاضافة اللفظية فالصفة
اما ان يكون صفة مشبهة او اسم فاعل او اسم مفعول او افضل تفضيل اما افضل التفضيل فيجوز حكم بعد
واما الصفة المشبهة فهي ابلا جازة العمل واطرافها ابلا لفظية واما اسم الفاعل والمفعول فظها في
مرفوع وهو سبب جاز مطلقا سواء كانا معني الماضي ومعني الحال او لا استقبال او لم يكونا الاحل ومنه
الثمة بل كانا للاطلاق المتبادر منه لا استمرار نحو زيد ضاربته ومسود وجهه ومودب خدامه
وذلك لان اذ في مشابهة للفعل يكفي في عمل الرفع لشدة اختصاص الرفع بالفضل وخاصة اذا
كان سببا الا ترى ان رفع الظروف والمنسوب في نحو زيد في اللاد ابو علي زيد اي علي ونحو
مرت برجل مصري حماره وكذا برجل حرمه سرجه واذا كان كذلك اضافة لها الى سبب فاعلهما
معني لفظية كما في هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فان المضاف في الحقيقة تمت المضاف اليه
لا ترى أنك اذا قلت زيد قائم الضلام فالمعني له غلام قائم وكذا مودب الخدام وحن الوجه
النتع مولعين للموصوف المخصص له لا المتعين منه المخصص فلم يكن معنى هذه الثمة مما هي اليه
والاخصصها منه بخلاف خاتم فضة وغلام زيد فان المضاف اليه في الحقيقة مهنا صفة للمضاف
لان المعني خاتم من فضة وغلام لزيد ويعمل اسم الفاعل والمفعول الرفع في غير السبب معني
لا تطلق كانا ومعني احد لان زينة الثمة نحو مرت برجل قائم في دار عمرو ومضروب علي باب
بكر لكن لا ايضا فان الي مثل هذا الرفع اذ لا ضمير فيه يصح انتقاله الى الصفة وارتفاعها بفتح الرفع

في الظاهر ولا يجوز ذلك لقوة شبهها بالفعل كما في وكذا بطلان في الظروف وارجاء الجور وطلقا لان الظروف
يكفي راحة الفعل نحو مرت رجل صار من في الماد ومضروب من السوط وكذا ينبغي ان يكون احوال
لشأنه للظروف وكذا المفعول المطلق لانه ليس بجسني واما عمل اسم الفاعل والمفعول في المفعول به
من المفعولات الفعلية فتحتمل الى شرط لكونها اجنبية وتوحيها شبهتها للفعل محني ووزنا وحصل مثلا للشرط
لها اذا كانا بمعنى احوال او لا استقبال او لا اطلاق المفيد للاستمرار لانها ثابت بها ان اذن المضارع والاضارع
هذه المعاني الثلاثة الموازن على الاطراد لاسم الفاعل والمفعول بخلاف الماضي اما صلاحيته للحال ولا
فطاهرة واما صلاحيتها للاطلاق المفيد للاستمرار فلان العادة جارية منهم اذا قصدوا معنى الاستمرار
بان جبر واعني بلفظ المضارع لشأنه للاسم الذي اصل وضعه للاطلاق كقولك زيد يوم من بالله وكرو
ليحوي وجوده اي هذا عادت فاذا ثبت ان اسم الفاعل والمفعول يعلمان في الجسني اذا كانا با حله
المعاني الثلاثة فاضافتهما اذن الى ذلك لا جسي لفظية لان هذا مبني على العمل كما تقدم واتيته بالباضحة لما
كانت للاستمرار لا احد لا زمنه عملت نحو انه لم يجر نواكها وضروب بصل السيف سوقهما بها وام
وام المفعول لا يضافان من طلبوا بها الا الى الفاعل والمفعول والمفعول به لشدة طلبها لهما دون
سائر مفعولاتها وقلجا بعض الاسماء موهولا باسم الفاعل المستمر فكان اضافة لفظية كقولك محمدا
قيد لا وايد يسكن اي مقيد لا وايد ومنه قوله منة ناقة عبي الهولجي اي عابرة فيها كقولك ياسارق
الليلة اصل اللاد واما اذا كانا بمعنى الماضي فاضافة محضة لانها موازن الماضي فاعلم ان عمل
فانه عنده يعمل فيكون اضافة عنده لفظية والدليل على كونها معنى الماضي محضة قوله تعالى الحمد لله فاطر السموات
ولا رض جاعل الملايكة رسلا جهل فاطر وجاعل صفين للمعرف مثلا فرحيث اللفظ واما من حيث المعنى
فلان ملاية المضاف للمضاف اليه قد حصلت في الماضي فاشتهرت في نحو ضارب زيد امس فيصير
مخصص للمضاف به كتحصيل الغلام بزيد في غلام زيد حتى اشتهر بمملوكيته واما احوال فلم يتم جعل
والمستقبل مترقب فم يشتهر فيها ملاية المضاف للمضاف اليه بحيث يتعين المضاف بها او تخصص
وام الفاعل والمفعول المستمر يصح ان يكون اضافة محضة كما لا يصح ان لا يكون كذلك وذلك لانه وان
كان معنى المضارع لان استمرار ملاية المضاف للمضاف اليه يصح تعيينه به او تخصصه فالسبب
قوله مرت بعبد الله ضاربك كقولك مرت بعبد الله صاحبك اي المعروف بعزبك كقولك مرت
شبهك اي المعروف وشبهك واذا فصلت مثلا المعنى لم يعمل الفاعل في محل الجور به نصبا كما في صا
وان كان اصل اسم فاعل من صوب بل يقدر كانه حامل قال الله تعالى تهليل الكتاب في الله العزيز الحكيم
غافر للذنب وقابل التوب ومثال اسم المفعول المضاف الى الجسني اي المنسوب قولك زيد مجطى
الداد اي عطى اللاد وعمر ومكسوا حبة اي كسي بحبة وماله كمال اسم الفاعل المضاف الى المنسوب كما في
واعلم ان حال المصدر بخلاف الصفة فان اضافة الى مفعول محضة وذلك لتقصاها من جهة الفعل
ومعني اما لفظ فلعلم موازنه واما معنى فلانه لا يقع موقع الفعل ولا يفيد فائدة الا مع ضميمة وهي
ان بخلاف الصفة فانها تودي مودى الفعل بلا ضميمة تقول عجبني ضرب زيد عسروا اي ان ضرب وتقول زيد
ضارب عسروا اي يضرب عسروا فلنقوة مسمة الصفة لم يكن لها بد من وقوعها اطرافا وضربا في المصدر

كقوله في اوطام في يوم ذي سبعة فيما فانه مجرد عن الرفع وكقولك عجبني ضرب فانه مجرد عن الرفع و
المنسوب فلما كان الصفة اقوى شبهها بالفعل كانت اولى بعملها على الفعل فكان قد يراد لافصال فيها اظهر
ثم كان اضافة الى مفعولها لفظية واطراف المصدر الى مفعول محضة فتخص المصدر او يتعرف بنسبته الى
فعله او مفعوله لا شتهان به كاختصاص الغلام بجل وتعرفه بزيد فان قلت تقتضي ما ذكرت ان يكون
عمل الصفة على الفعل او في عمل المصدر علمه ولا عكس وذلك ان المصدر لا يحل في عمله الى شرط بخلاف
الصفة فانها تحل في الاعتقاد واسم الفاعل والمفعول محتاجان الى كونهما بعني المضارع مع الاعتقاد كما
في ابوابها قلت ان لا م كذا لان المصدر المتعدي اطلب لما هو فاعل له ومفعول له في الصفة لانه يطبقها
لكونهما في ضرورة عقلية لا وضعا فينصل حصولهما لا يكفي للقول فيها ادبي متا بهما للفعل واسما الفاعل و
المفعول يطلبانها لثبتهما معني المصدر والطالب لهما فينصل حصولهما لهما محتاجان الى متا بهما فعمل الفعل
وشرطه في عمله على الفعل فالحصول ان طلب المصدر الفاعل والمفعول قوي لكونه لاداة وعلم فيها ضعف
كونه مشا بهما ضعيف مع الفعل لفظا ومعني فلما كان المصدر المضاف الى احد هما اكثر استغناء عن المصدر
المعمل فيها وطلب الصفة للفاعل والمفعول ضعيف لكونه يتضمن المصدر وعلمها فيها قوي لكونه مشا بهما
قوي مع الفعل لفظا ومعني فلما اذا اجرت في اللفظ فاعلها فلا بد من ضمير فيها قائم مقام الفاعل مرفوع وان
لم يكن في الحقيقة فاعلا كقيام الغلام وحسن الوجه فاذا كانت اقوى في العمل من المصدر كان اضافة سندا
لا انفصال او في من اضافة المصدر لان انفصاله اضافة مبني على العمل كما ذكرنا لا اعلى طلب الفعل والمفعول
قوله ولا يفيد الا تخفيفا في اللفظ وذلك لما قلنا ان شابهتها للفعل قويه فكان اعمالها على الفعل
الانما تطلب التخفيف اللفظي والتخفيف في اسمي الفاعل والمفعول المضافين الى الجسني لا يكون الا
المضاف وذلك بخلاف السوفن والنوين نحو ضارب زيد ومعطى الحجره وضارب باعمر ومكسوة
الفرأ واما اسمي الفاعل والمفعول المضافين الى السسن والصف المشبهة فقد يكون في المضاف
والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام ومودب اخلام وحسن الوجه التخفيف في المضاف بخلاف
في المضاف اليه كحرف الضمين واستنارة في الصفة وقد يكون في المضاف وحده كقيام غلام ومودب خلام
وحسن وجهه عنده من جوز ذلك كما في ابوابها وقد يكون في المضاف اليه وحده كالقيام الغلام والمودب
اخلام والحسن الوجه فان قلت كيف ادعت انها لم يفد الا التخفيف وقد علمنا بالضرورة ان
التخصيص الذي في ضارب زيد لا يحصى على غلام رجل ان لم يزد عليه قلنا التخصيص لم يحصل باضافة
ضارب الى زيد بل كان حاصله لضارب من زيد حين كان منصوبا ايضا بلا تفاوت في التخصيص بين
نصبه وحج ومقصود ان لا اضافة غير محضة ولا معرفة **قوله** ومن ثم جاز مرت برجل حسن الوجه
اي حجة انها اعلم يفد تعرفها بل افادت تخفيفا في حجة انها لم يفد تعرفها جازت هذه المسئلة وامتنع
بزيد حسن الوجه فلما افادت تعرفها لم يجز لا وفي اللزوم كون المعرفة صفة للتكبر ولما جازت الثانية
لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة ومن جهة انها يفيد تخفيفا جاز الضارب زيد حصول التخفيف بخلاف
النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان النون في اول سقط لالف واللام لا لاداة
قال المصنف اجاز الضارب زيد اما لانه توهم ان لام التعريف دخلها بعد الحكم باضافة

فانهم بالهيب فصل التخفيف عن النون بسبب الهمزة فاما الهمزة فاسم على الضارب
الرجل والضارب فان جاز الهمزة فانه جاز الهمزة فانه جاز الهمزة فانه جاز الهمزة
اما قوله لان الهمزة التعريف دخلها بدل الحكم باضافة فانهم بالهيب ومن ان لم ذلك ونحو الحكم
بالظواهر فانه وان المكنى قال الهمزة في الهمزة سابقا على الهمزة في الهمزة فانه جاز الهمزة
الحكم بزيادة النون بسبب الهمزة فكيف سبب حذف النون اي الهمزة فلا بد ليدل قاطع وظاهر
واما قياسه على الضارب الرجل فليس بوجه وذلك ان الضارب الرجل وان لم يحصل فيه تخفيف الهمزة
لان الهمزة محمول على اصله في التخفيف منه به وذلك هو اكن الوجه والجرح في مواجزة ودلك لانك
لورفت الوجه فقلت الصفة من الضمير وهو متبع كايالة في باب الصفة المشبهة واما الضمير في مثل
فمؤنطية للمجرى وذلك انهم لما ارادوا الاضافة في اكن وجهه بالرفع لقصد التخفيف جازوا الضمير
واستعملوا في الصفة وهي باللام في المضاف اليه ليتعرف الوجه باللام كما كان متصرفا بالضمير المضاف
اليه واللام بدل الضمير في مثل هذا المقام مطردا وفي غنى ايضا عند الكوفيين كما في قوله
طائي خاف الصيف والبرد برده ولا ولي ان يتوهم مقابله فيلم بشرط فيه الضمير كايالة البيت المذكور
اما في الصلة او الصفة اذا كانت جملة وغير ذلك مما شرط فيه ضمير فلا يجزي باللام مع قصد الهمزة
نصبوا ولا ما قصدوا جعله مضافا اليه تشبها للفاعل بالمفعول فتقبل اكن الوجه كما قال الضارب
الرجل ليصح الهمزة لان الهمزة لو اضافة الى المرفوع لكان اضافة الوصف الى الموصوفه اذا الرفع
من الصفا تخرجت المرفوع بخلاف الناصب مع المصوب لا تزي ان في قوله زيد ضارب غلام عمرو
الضارب هو الغلام دورا وهو مرفوع في الهمزة اللفظية حال الهمزة المحضة فكما لا يجوز في المحضة
اضافة الصفة الى الموصوفه على الاصح كما يجزي واذا اللفظية ايضا مثل ذلك كونها في المرفوع
في صورة المصوب حتى لا يكون كايالة اضافة الوصف الى الموصوفه فسنخرج هذا التطويل ان الخنار
في اكن الوجه جاز الوجه وان ضمه تشبها بالمفعول في نحو الضارب الرجل وان التخفيف في حاصل
حذف الضمير واستتاره ثم نقول كايالة اكن الوجه في النصب بالضارب الرجل مع ان حقه
الرفع اضافة الصفة اليه على تقدم شبه الضارب الرجل على سبيل التفاضل في اكن الوجه مع ان
حقه النصب وليس للفراء ان يقول فليشبه الضارب زيد باكن وجهه وذلك لان اكن وجهه لا يجوز
لما ذكرنا ان اللفظية مجراه مجري المحضة فكما لا يجوز في المحضة اضافة المرفوع الى الذكر فلكذلك لا يجوز
ذلك في اللفظية ونسب ابن مالك الى الفراء انه يجيز اضافة نحو الضارب الى المرفوع في العلم وعني اما
الى المنكر فلا ضل منه انه ان يقول الضارب زيد يشبه اكن الوجه ايضا حيث كون المضاف اليه
معرفا وان اخلف التعريفان والظاهر ان الفراء لا يفرق بين المرفوع والمنكر كما نقل عن السيرافي
فانه قال ان الفراء يجزي هذا الضارب زيد وهذا الضارب رجل ويترجم ان تاويله هذا هو الضارب
زيد وهذا هو الضارب رجل اي هذا الذي هو ضارب زيد وضارب رجل فيجعل باحد اللفظين
جمله اسميه في القياس ولا يوجب كون الهمزة اللفظية كما هو المشهور عند الفراء فان اللفظ
ملا قول فاسد قال ويلزم هذا اكن وجهه على تقدير هذا الذي هو جرح وجهه وهذا الغلام زيد الذي

هذا الذي هو غلام زيد قال المصنف واما قياسه على الضارب فلان في الضارب قولان كما يجزي
عن قريب احداهما ان ليس بمضاف بل الكاف منصوب على انه مفعول فقياس الفراء حينئذ علم مندفع
من اصله والتمية انه مضاف الى الهمزة في صحة الهمزة وان لم يحصل بها تخفيف على الضارب فانه اضافة الى نظر
الى التخفيف وانما قلنا ان اضافة ضارب ليست للتخفيف لانه لو كانت لا جزم لم يلزم لان الهمزة اضافة
بها التخفيف لا يلزم الكلمة كما في ضارب زيد وضارب زيد وانما الهمزة نحو ضارب زيد اضافة لان في
آخيه اما توبينا او نونا وبما مشعر ان تمام الكلمة والضمير المتصل في حكم تامة لا اول فلو لم يجرى في الهمزة
الكلمة لزم كون الضمير متصلا منفصلا في حالة واحدة فلما التزموا الهمزة اضافة في ضارب كجر غير نظرا الى
تخفيف جعل الضارب عليه فاضيف ايضا بلا تخفيف لانها باب واحد لا فرق بينهما الهمزة من ان يبداه
كلام المصنف وفيه نظر وذلك لان للفراء ان يقول اذا جاز لك جعل ذي اللام في الضارب في وجود
الهمزة على المجرى منها لعله في المجرى دون ذي اللام وفي اجتماع التقيضين لو لم يضاف لما ذكرت
انها حزاب واحد فجاز في جعل ذي اللام في الضارب زيد على المجرى منها وهو ضارب زيد في صحة
الهمزة لعله حاصله في المجرى دون ذي اللام ومن حصول التخفيف بنا على انها باب واحد وينبغي ان
تصرف حال اضافة اسم الفاعل والمفعول مجردا عن اللام ومعها وكذا حالة الصفة المشبهة كما في قوله
فاعلم اوله ان اسمي الفاعل والمفعول المضافين اليه من سببهما في حكم الصفة المشبهة كما في قوله
الفاعل والمفعول المضافان اي الاجنبي المنصوب بهما مفعول اما ان يكون كل واحد منهما مجردا عن اللام
او معهما وكل واحد منهما اما ان يليه مفعول ظاهر او مضمير فالظاهر ان في المجرى جاز اضافة اليه و
لم يجب ضارب زيد وان وفي المقرون باللام جازت الهمزة اذا كان المقرون بها مثنى او مجموعا
بالواو والنون لحصول التخفيف بحذف النون نحو الضارب زيد والضارب زيد وكذا لا يجوز اذا كان
المفعول معرفا باللام وان كان الوصف جازيا من نون المثنى والمجوع نحو الضارب الرجل والضارب
الرجل والضارب الرجل تشبها لحن الوجه كما تقدم او مضافا الى المرفوع بها ومثل جرح الضارب
وجه فزيد غلام اخي الرجل قال ابن مالك او مضافا الى ضمير المفعول بها نحو الضارب غلام وذلك في
ضمير المرفوع باللام عند مجري المرفوع باللام وكان على قياسي قوله ان يجوز اضافة الهمزة الى الضمير
على ذي اللام ومنه شبه ان الضمير ليس بمضاف بل قد حصل ضمير المرفوع باللام في التابع مثل المرفوع باللام
كما في قوله القاصب المائة النجان وعبد ما لا يحمي من الماء مالا يحمي في المتبوع كما يجزي عن قريب وان في
المقرون باللام المجرى عن النون غير ما ذكرنا من المظهرات لم يجز اضافة اليه خلا للفراء كما هو وان في
المجرى عن اللام او المقرون بها مضمير فحذف النون والنون فيها واجب على الصحيح المشهور وعلى مضمير
جواز ضاربك وضارب في الشعر وانشد وليس جازي لان ابن حال وقيل بل النون للوقاية تشبها بتخني
وان كان سادا ايضا وقيل الرواية بحذف النون وانشد ايضا في المفعول نحو قوله اذا ما خشعا
من محراب لا من عظمتا قال سيبويه البيت مصنوع وانشد ايضا ولم يرفع والناس محضرون جميعا
وايدي المعصن رواقه قال سيبويه هذا ضرورة الشعر وجعل الهاكامة وقال المبرد الهاكامة لا رونه
ومحضره للسك اجري الوصل مجري الوقوف وجرى كما تشبه بها بهاء الضمير لما ثبتت وصلته ان الضمير

جعل الجوز في موضع آخر بالاضافة لا عند الحش وشماس فانه عند ما في موضع النصب كونه مفعولا ^{حرف}
النون والنون ليس عندهما للاضافة بل المتضاد بينهما وبين الضمير المتصل على ما هو واما الضمير بعد ذي
اللام فقال سيبويه ان لم يكن ذواللام مثني ومجموعا بالواو والنون فهو منصوب لا غير نحو الضان
لا اعتبار المضمير بالمظهر فالضاربه عنده كالضارب زيد لا يجوز فيه الا النصب ويحمل عنده بعد المشي
المجموع بالواو والنون ان يكون مجرورا على الاضافة ومنصوبا كما في قوله اكا وطوا عورة المسيرة
بالنصب وقال الرماني والمبرد في احد قوليه وجار الله ان الضمير بعد ذي اللام مفردا كان او مشي
او مجموعا مجرورا بالاضافة من ذلك في الماضف اليه اسم الفاعل والمفعول واما في تابع المضاف اليه فيسوي
بجزءه لا يجوز في المتبوع فجازا الضارب الرجل وزيد وهذا الضارب الرجل زيد على ان يكون زيد
عطف بيان ومو في الحقيقة البدل على ما ياتي في اية فان قدرت البدل قايما مقام البدل منه لم يحذف ذلك
فان لم يقدره كذلك جاز كما ذكرنا في باب المتناهي في نحو باعلم زيد ويا علم زيد ونذا وقال المبرد
لا يتبع مجرور ذي اللام الا ما يمكن وقوعه متبوعه فبئس انا ابن التاركة البكري بشره نصبت ^{الضمير}
جملا على محل البكري وقال قد عطف على مجرور ذي اللام ما يكون في قوة ما يمكن وقوعه موضع نصبي
المضاف اليه في ما قبله واللام لانه في قوة المضاف اليه في اللفظ واللام كقوله الواصب الماية
المرجان وعبد ما لا عبد من عبد المائة فاست واما اذا عطف عليه نحو زيد وغللام زيد فليس
لا النصب جملا على محل الجوز ومنه سيبويه قوي اذا قد حمل في التايه ما لا يحتمل في المتبوع
لان اللفظ فيه ليس نظامي بل يظهر بالتقدير لا ترى الي جواز قولهم يار زيد واجارث وغير ذلك واما
الصفة المشبهة واسماء الفاعل والمفعول اللذان فان كان يكون محمدا من اللام او مقرونا بها فان
المحمدة منها ظاهرا سمي مرفوعا بها جازا ضارفا اليه بعد النصب كما ذكرنا وجاز انهما سواء كان ^{الظاهر}
باللام بل رجاء او بد رجاء او منكر كما ذكرنا نحو قولك حسن الوجه وحسن وجهه الى الظلام وحسن
اي غلام او مضافا اليه ضمير ذي اللام كذلك اذالم يكر ذواللام صلح الصفة نحو حسن وجهه لا يحيل
ضله وقل يضاف الى نظام مضاف اليه ضمير صاحبها نحو زيد حسن وجهه وهو قبيح عند سيبويه لا للضرورة
وقال اقامت على رعيها حار تاصفا كيتا لا على جوبا مصطلما وكلاما مرفوعا المضاف اليه الى ذلك الضمير
كقوله رحب قطاب احب منها رضع حسن النداء في نصبه المحمدا اذا حذفت النون من رحب ومثل
مذاجا من مطلقا عند الكوفيين وقال المبرد الضمير في مصطلما لا اعالي لان المعنى كيتا لا عليين فيكون
مثل حسن وجهه لا في محيل فله في باب الصفة المشبهة على استنباطهم لمثل زيد حسن وجهه بالاضافة
والرواية الصحيحة في نيت طرف رحب بالنون وان وفي المحمدا مضمير بارز موقعا عليها وجب اضافتها
اليه نحو زيد حسن الظلام كونه خلافا لكس على نقل منه ان مالك وله جواز النصب فيه تشبيها بالمفعول
كما في حسن الوجه وحذف النون والنون للمعاقبة لا للاضافة كما ذكرنا من ذهب الحش ومنا وان
وي ذات اللام ظاهرا سمي مرفوعا بها فان اصبغتها اليه وجب ان يكون ذال لام بدرجة او درجات نحو
الحسن وجهه الى الظلام اذ لا يجوز الحسن واما الحسن لما في باب الصفة وجوز ان مالك ان يكون
مضافا اليه ضمير المعروف باللام نحو الحسن لانه ويجعل وجه غلامه وليس وجهه اذ ليس في الاضافة اذ يخفيف

والضالفة

واضا يلزم نحو حسن الظلام ويجعل ولا يجوز اذ افاقا بل ايقنا سر جواز اضافة ذات اللام التي فيها
نون المشي والجموع اليه اي ضمير كان والي المضاف اليه الضمير لموصول التخفيف بحذف النون كقولك
مررت بالرجلين الحسن غلاما واجميلة وكذا بالرجال الحسن الظلام ويجعل وجهه ويجي في باب
الصفة المشبهة هذه الوجوه من يد شرح انسا لله تعالى ولا يضاف الصفة اليه مرفوعا بها غير سببي نحو
قولك مررت برجل طيب في دانه نوبك ليلاسي الصفة بضمير مرفوع بها كما ذكرنا في اسم الفاعل والمفعول
قوله الماية الجان اية التامة والجان البيض ستوي في الواحد والجمع كالنك على ما في باب الجمع
قوله وعبد ما اي لعبد الذي يرعاها وتام الميت عودا وترجمتها اظانها العود جمع غايذ و
هي كهيئة النخاع ورحي اي ساق **قوله** ولا يضاف موصوف الى وصفته ولا صفة الى موصوفها
ونحو محمدا بجمع وجانب الضمير وصلوة لا ولي وبقلة التحقاء متناول ومثل جرد قطيفة واخطاب
متناول ولا يضاف اسم عائنة للمضاف اليه في العموم واخصوص كليلت واسد وجس ومنع لعدم
تخلاف كل الدرهم وعين الشيء فانه مختص وقولهم سعيد كوز ونحوه متناول **اقول** اعلم ان لا يميز
اجازة اظانها على شي واحد على ضربين اما ان يكون في احدهما زيادة فائدة كالصفة والموصوف واللام والاسم
العام والخاص او لا يكون ولا ولا على ضربين اما ان يجوز اضافة احدهما الى الاخر اتفاقا كالسبي الى الاسم والعام
الي الخاص او يجوز على الخلاف كالصفة الى الموصوف وعلى العكس والمتفق على جواز اضافة احدهما الي الاخر
اما ان يحتاج ذلك الي التاويل والاحتجاج فالذي لا يحتاج الي التاويل العام غير لفظي احسن ولا سم اذا اختلف
الي الخاص نحو كل الدرهم وعين زيد وطور سينا ويوم واحد وكتاب المفصل وبلد بغداد ونحو ذلك
واما جاز ذلك لموصول التحقيق في ذلك العام من ذلك الخاص ولا يعكس له حواي لا يضاف الخاص الي
العام البهيم لتخصيل الابهام فلا يقال مثلا زيد نفس لان المعلوم المعين بعد ذكر لفظه وتعيينه لا يكتفي
مرفوعا له بهام والذي يحتاج الي التاويل السبي المضاف اليه اسم كالاسم المضاف اليه لفظ نحو سعيد
كوز ونحوه وذات مضافين الي المقصود بالنسبة نحو ذوات اصباح وذات يوم وكلاما لفظ اسم المضاف
الي المقصود بالنسبة كاسم السلم واسم الشيب ولفظ ابي مضافا الي مامو المقصود بالنسبة نحو فالن
حي رباح اما الاسم المضاف الي اللقب فقول اذا اجتمع الاسم مع اللقب وجب تاجير اللقب لانه ابي
لا شمر خراسم كما في باب العلم ويجي مساك ان يجوز نصب اللقب الموصوف ورفع على اللقب سواء كان مرفوعا
او مضافا او واحدا مفردا او ذوا لآخر وانه ان كانا مفردين او واحدا جاز اضافة الاسم الي اللقب
ايضا وسمي لا كثر وظاهر كلام البصريين انك اذا لم تقطع التاويل رفا ونصبا وجب اضافة الاول اليه وقد
اجاز الزجاج والفراء لا يتبع ايضا على انه عطف بيان وهو الظاهر نحو جاني فيس قضم وان كانا مضافين
او اولهما لم يحذف الاضافة بل يجب اما العطف لتضمن اللقب مرجعا او ذما او لا يتبع على ان التاويل عطف بيان
لانه اشرف فاد انقر من ذلك ان تاويل نحو سعيد كوز ان يقال المراد بالمضاف الذات والمضاف اليه اللفظ
وذلك انه كما ان يطلق اللفظ ويراد به ملول يطلق ايضا مع القرينة ويراد به ذلك اللفظ الدال بقول
مثلا جاني زيد والمراد الملول ونكلمت بزيد والمراد اللفظ فمضي جاني سعيد كوز اي ملقب ^{اللقب}
ولا يعكس التاويل اي لا يقال ان اول دال والثاني ملول حتى يكون معنى سعيد كوز اسم ^{الاسم}

لانهم نسبون الى الاول مالا يصح نسبة الالف لفظا نحو من سجد كوز وقال سجد كوز فان قلت لم يبد
اللقب مضافا الى اسم او غير مضاف قلت قد تقدم ان المقصود ذكرهما معا ولو قدم اللقب لا يسم
اسم اذا لقب بغيره من الذات الذي يفيد الاسم مع زيادة وصف مدح به الذات او يمدح بالذات
باللقب اشهر منها بالاسم واما اذا وذات وما تصرف منها اذا اضيف الى المقصود بالنسبة وما وها
فربما والاول المذكور اذ معنى حيث ذاصح اي وقاصح مثلا اسم فلا من الاسماء الستة
وسوصف موصوف محذوف وكذا حيث ذات يوم اي ملة صاحب هذا الاسم ولخصاصه بال بعض
وذات البعض لا يخرج محتاج الى اسماء واما اذا صبوح وذات صبوح فليس هذا الباب لان الصبوح
والصبوح ليس زمانين بل ما يشرب فيها فالصبي حيث زان صلح هذا الشراب فلم يضاف المسمى الى اسمه
وقوله اليك ذوي آل النبي تطيعت نوانع من قولي ظمها والباب اي اصحاب هذا الاسم وحادي دور
اي صاحب هذا الاسم كما يجي في باب الحج واما قوله آل حم وآل مرارة في السور فليس هذا الباب اذ معناه
السور المنسوبة الى هذا اللفظ كما ان آل موسى يعني جماعة المنسوبة الى موسى واما في قول من ذاب زيد
فنا ويل شخصه الحج فكانت قلت شخص زيد فهذا من باب اضافة العام الى الخاص فمعنى هذا حتى زيد
وذات لا غير واما ذكر الالف لفظا في باب المبالغة فاذا قلت فضل ج زيد فكذلك قلت فضل
موسى نفسه وموسى موجودا ان نسب اليه الفعل وهو معلوم ومذاهج زيد اي موالجسته حيا واما
فيه ثم صار سجع في الما كيد معني عينه وذات وان كان ميقا قال لا فتح الالف في زياد وحرامهم في الحار
وقال باقران اباك في خويلد قد كنت خايف على الحراق وقد حكى بعض النحاة بالفاء لفظ حم وزيادته في
مثل الموضوع المذكور كما حكوا زيادة لفظ الام في قوله الى الحول ثم اسم السلام عليهما وقرن حولا كما قلنا فعل
وفي قوله ترا عين باسم الشيب في منتمل جوانبه من حمرة وسلام وفي قوله لا ينشئ الطرف الى ما نحو نه
داع ينادي باسم الماء مبغوم وبالفاء لفظ المقام في قول النشاخ ذعرت به الفظا ونفيس عن
مقام الذئب كالرجل اللعين واخبر ان الاسم في المواضع المذكورة له معني فقوله اسم السلام اي
لفظ الدال عليه وكلمته يعني سلام عليكم واسم الماء واسم الشيب اي صوت الماء اذ اسم موال لفظ و
الصوت والمسمى هو لول اللفظ والصوت والدليل على ان زياده اسم في مثل للتفصيل على ان المراد
موال لفظ لا المراد انهم لا يقولون اسم زيد بزياده اسم بل لا يكون لفظ اسم المحكوم بزيادته اسم ما
يتعلق باللفظ نحو لا عين ونا دم فاسم السلام من باب عين زيد لان السلام لفظ وكذا اسم الماء واسم
الشيب اي صوت الماء وصوت الشيب فان الماء والشيب صوتان واما قوله مقام الذئب فهو
باب الكنايات تقول كما تكمن يعني بعيد اي اسم بعيد لان جعل مكانه فقل جعل معنى واذا اجدت اللب
فقل جعلت مكانه الذي هو فيه والتخلف في جواز اضافة احد هما الى الآخر الموصوف وصفته فالتخلف
جوزوا اضافة الموصوف الى الصفة وبالعكس استثناء للاول نحو سجد الجامع وجانب الغريه وكذا
نحو جرد قطيفة واخلاق ثياب وقالوا ان لا ضافة فيه تخفيف المضاف بخلاف النونين كما في جرد قطيفة
او حذفت اللام لسجل الجامع اذا صلحا قطيفة جرد والمسجل الجامع وهذه لا ضافة ليست كما ضافة الصنف
الى معمولها عندم اذ كان لا يخص ولا يعرف بخلاف هذا فان لول منها موال الثاني حيث المعني

لانها موصوف وصفه فخصص الثاني ونحوه فخصص الاول وتسميم واما نحو حق الوجه فالنحو وان كان هو
معني الا ان جعلته لغيره في الظاهر بسبب الضمير المستند فيه الراجح الى غيره فبجده في اللفظ على الجور وبغاية
البعد على هذا تقول مثلا سجد الجامع الطيب برفع الصفة والبصرون فالاول لا يجوز اضافة الصنف الى
الموصوف ولا العكس ولهذا ينصبون الرفوع بالصفة اذا اريدت اضافة اليه في نحو حسن الوجه كما هو وذلك
لان الصفة والموصوف واقفال على شي هو اضافة الشيء الى نفسه ولا يتم لهم ملامع الكوفيين لانهم يجوزون
اضافة الشيء الى نفسه مع اخلاف اللفظين كما يجي في مذهب الفراء وقال المصنف لا يجوز ذلك لان توافق
الصفة والموصوف في الاعراب واجب وليس ينبغي ان ذلك انما يكون اذا ايقفا على حالهما فامع طلب
التخفيف بالاضافة فلا سلم وهو موضع النزاع فعند البصر بن نحو بقلة الحقا وكسيف بجاء اي المضافة
اكتبة موصوف هذا الجور وحذف وايقم صفة مقامه اي بقلة الحقا وانما نسبوها الى الحقا لانها
تثبت في مجاري السيول ومواحي الال فلام وسجد الوقت بالجمع وذلك الوقت يوم الجمعة كان هذا اليوم
جامع للناس في سجد للصلاة وجانب المكان الغريه وصلوة التعة لا وفي اول ساعة بعد زوال
الشمس ويجعلون نحو جرد قطفة بالالف والباء فلهذا المعني في جرد اي بال ثم حذف الموصوف و
صفة الى جنبها للتبيين اذا جرد محتمل ان يكون من القطيفة وخر غيرهما كما كان خاتم محتملا ان يكون
وخر غيرهما قاله اضافة تعني ويجوز عندي ان يكون امثلة اضافة الموصوف الى صفة جربا بطور سيناء وذلك
بان جعل الجامع مجدا مخصوصا والغريه جانبنا مخصوصا ولا ولي صلاه مخصوصة والحقا بقلة مخصوصة
ففي الصفات الغالبة ثم يضاف المسجد والكنب والصلاة والبقلة المحتملة الى هذه المختصة لعنايتهم
فيكون صلوة لا وفي صلوة الوتر وبقلة الحقا كبقلة الكرنج وجانب الغريه كجانب اليمين واما الال سما
الذات ليس في احدهما زيادة فايد كسوط الموي وليت اسد فالغراء جيز اضافة احدهما الى الآخر
للتخفيف قال ان العرب يجيز اضافة الشيء الى نفسه اذا اختلف اللفظان كقوله فقالت احق اعزها كما اخذ
سسر صك منها سنام وعان والمحا مواكلد ولا نضاف ان مثله كثيرا لا يمكن دفعه كما فيج البلاغة
لحم الرحمانهم شفقات وجلهم وقوته وسكايك الهواء ولو قلنا ان بين الال وبين في كل موضع فرقا
لاحتجنا الى تعسفات كثيرة وما اختلف فيه مثلا اضافة محضه اولا على ما تقدم افضل للتفصيل فهو
موجود حال لا ضافة على ضربين احدهما يراد به تفصيل صاحبه على كل واحد حرا مثاله التي تدل عليها
المضاف اليه وثانيهما لا يراد به ذلك وقل يجي ذكر احكامه في باب المقصود منها ان اضافة بالمضفي
فيها الخلاف فعند ابن السراج وعبد القاهر واي على والجزيه من غير محضه لكونها معني حرو
اجار والجور في محل التصيب بان مفعول الفعل كالوظهر حرو فان اجازة قولك افضل القوم لا ابتداء
الغاية واجار والجور مفعول افضل فافضل في افضل القوم صفة مضافة الى معمولها الذي هو الجور
بعده فهو كما سم فاعل مضاف الى مفعوله نحو ضارب زيد ومعني حرو لا بتلايه في افضل القوم انه
ابتداء زيد في الال رقاء والزيادة في افضل ملاء موال القوم بعلمت ركتهم له في اصل الفضل لا انه
لتقصان درجته في مته اسم الفاعل عن الصفات المشبهة كما يجي في باب الال في فاعلا مظهر الال
بشرايط ياتي في باب ولا ينصب مفعولا صريحا ولا مشبه مفعول فلا يقال احسن الوجه بل يرفع

معزوا بعد تضيفه على الجار والمجوزة لضعفه وينصب التثنية الذي ينصب الجوارح ايضا كما في عشرين
درهما نحو احسن وجها ودليل نكيره قولك ان عرك اظلم البنية لا يوجد فيها لما لديه كفا ومذهب سيبويه
ان اضافة افضل للفضيل حقيقيه مطلقا وذلك انه في حال الاضافة على ضربين احدهما يكون بعض المضاف اليه
كاي فيدخل فيه دخول اي فيما اضيف اليه والمعنى فيه ان صاحبه مفضل في المعنى الذي وضع له المصدر
مؤونه على كل واحد واحد مما يقع منه في اجزاء المضاف اليه فان زيد في قولك زيد اطرف الناس مفضل في
الظرافه على كل واحد من بقى زيد من افراد الناس فالمعنى بعضهم الرايد في الظرافه على كل واحد من بقى منهم
بعد ولا يلزم منه تفضيل التي على نفسه لانه لم تفضل على جميع اجزاء المضاف اليه بل على ما يقع في المضاف اليه
بعد خروج هذا المفضل منه فالاضافة في هذا المعنى سقير اللام كما في قولك بعض القوم وتلهم وجروهم
ولحلهم ولو كان سقير من لا بد له لجاز زيد افضل عمرو وكما يجوز زيد افضل عمره ولو لو كان سقير من
المبينة كما في حاتم فضة لوقع اسم المضاف اليه مطردا على المضاف كما ذكرنا في صدر هذا الباب ولا يقع نحو هذا
افضل القوم فاذا كان اضافة هذا المعنى كاضافة بعض القوم فهو يتقدم باللام مثل فيقول محمد بليل قول
تعالى فبارك الله احسن الخالقين وقوله اضع البرية جنس مبتدأ محذوف اي مواضيه وتاثيرها ما يكون فضلا
على جميع افراد نوعه مطلقا ثم يضيف اليه التخصيص سواء كان ذلك اليه مستملا على مثال المفضل نحو زيد افضل
اخوته او لم يكن نحو زيد افضل عمرا داي افضل افراد نوعه لان اوله اخصاصا بخلافه فالاضافة فيه
لاجل التخصيص كما في غلام زيد ومصارع مصر لا تفضيله على اجزاء المضاف اليه هذه الاضافة محضة اتفاقا
بمعنى اللام ثم يقول افضل بالمعنى الاول اما ان يضيف اليه المعرفة او النكرة فان اضافة اليه المعرفة لم يجز ان
يكون مفردة نحو افضل الرجل وافضل زيد اذ لا يمكن كونه بعض المضاف اليه بل اذ كان الواحد في اجزاء
الاجناس التي تقع لفظ مفردا على القليل والكثير نحو البرية اطلس التمرجان والرجل ليس جنسا بهذا المعنى
مقول زيد افضل الرجلين اي احدهما المفضل على الآخر وافضل الرجال اي احدهما المفضل على كل
واحد من الباقيين واما اذا اضافة اليه النكرة فيجوز اضافة اليه الواحد والمثنى والمجموع نحو زيد افضل
رجل والزندان افضل رجلين والزندان افضل رجال فيطابق صاحب افضل والمضاف اليه افراد
وتثنية ومجموعا وكجوز افراد الصنف وان كان صاحب افضل مثنى ومجموعا قال ستم ولا تكونوا اول
كافز به وحكم اي في الاضافة حكم افضل يعني انك اذا اضافة اليه المعرفة فلا بد ان يكون المضاف مثنى
او مجموعا واذا اضافة اليه النكرة جاز كون المضاف اليه مفردا او مثنى ومجموعا والعلية في ذلك ان ايا
استفها ما كان او شرط او موصولا موضوع ليكون جزء من جملة معينة بعده مجتمعة منه ومن امثاله
وكذا افضل المضاف بالمعنى الاول فيقولنا جز من جملة يخرج نحو الفرس اعره النصال ويوسف احسن
فانه لا يجوز مثله بالمعنى الاول اذ ليس جز من جملة بعدة وقولنا معينة لخروج نحو زيد افضل رجلين
او رجال فانه لا يجوز اذ لا فائدة في كونه افضل من جملة غير معينة من عرض الرجال وكذا يخرج نحو
رجلين زيد واي حال سوفا لا يجوز اذ وضعه اي للتعيين وكيف تعيين واحدهم جملة عين تصبغه وقولنا
مجتمعة منه ومن امثاله يخرج نحو وجه زيد احسن ونحو قولك اي زيد احسن او وجه ام يد ام رجله فانه
لا يجوز ان زيد لم يجتمع في الوجه وامثاله وكذا لا يجوز اي بعدا اذ طيب اي اي دور ساله ان يقدر المضاف

اي احسن اعضائه واي اعضاي زيد واي د ولفظ اذ في موضع معين بعض من كل معين وافضل بالمعنى
الاول المفضل بعض من كل معين بعدة على سائر اجزاءه فاذا اقرر مثلا قلنا لم يجوز زيد افضل الرجل واي
الرجل مثلا لان الرجل ليس كذا يمثل زيدا وعينه بخلاف قولك البرية اطيب التمر وقولك اي التمر هذا لكون
التمر جنسا يقع على الكثير وجازا افضل الرجلين واي الرجلين لكون المضاف فيهما بعضا من الجملة المعينة
بعده وهي المثنى وكذا افضل الرجال واي للرجال سواء اذت بهذا الجمع مهوردين معينين او جنس الرجال
اذ هو على كل المقديرين جملة معينة وانما جازا في رجل هو واي رجلين هما واي رجال هم مع ان المجوز
جميعا ليس في الظاهر جملة معينة كما شرطنا لان المراد بكل واحد من هذه المجوزات الجنس مستغنى فاجتمعا
في المسؤول ومن امثاله فيكون في حقيقة منقسم الى المسؤول وامثاله كما شرطنا فمضي اي رجل اي قسم
اقسام الرجال اذا قسموا رجلا رجلا واي رجلين اي اي قسم من اقسام هذا الجنس اذا قسم رجلين جنس
واي رجال اي اي قسم من اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم رجلا فافضل سواء اضافة اليه المعرفة او النكرة
لنفضل صاحبه على كل موثله من اجزاء ما بعد افراد او تدينه بل هو جنس واحد مثل الزيدان وجاز زيد
افضل الرجال والزندان او الزيدون افضل الرجال يصح تجزئتها رجلا رجلا كزيد ورجلين رجلين كزيد
ورجالا كالزيدان ولا نظير ان صاحب افضل التفصيل مفضل على مجموع اقسام المضاف اليه فتقوله في زيد
افضل الرجال انه افضل من مجموع الرجال من حيث كونه مجموعا فانه غلط بل معناه انه افضل من كل رجل رجل
مقوم من اقسام الرجال كما كان في النكرة سواء وكذا اي لتعيين قسم من اقسام المضاف اليه معرفة كان
او نكرة فلا يجوز اي الرجلين مثلا اذ ليس للرجلين اقسام كل واحد منها مثنى حتى تعيين احد تلك الاقسام
ويجوز اي الرجال مثلا واي الرجال مزان او موزون لان الرجال كقولنا يصح تجزئتها افرادا ومثليات و
مجموعا فان يمثل فيك جاز التبيين عن استغراق اجنسا باحدا جزاءه في النكرة حتى قلت افضل رجل
وافضل رجلين وافضل رجال ولم تجزئ مثل ذلك في المعرفة قلت لان المنكر لا يختص في اصل وصفه بواحد
بعينه فمع ان صبي عنه عن كل واحد واحد على البدل اي ان يعي اجنسا بخلاف المعرفة فانها
لتخصيص بعض اجزاء وتعيينه فلا يطلق مع ذلك التبيين على غيره واي وافضل لا يضافان الا الى جملة
ذات اجزاء كقولنا ولا يضافان الى ما يكون تجزئته بالعطف نحو اي زيد وسمر وولازيد افضل زيد وسمر
فان تكررا الجوزا بالعطف فيهما فلا جاز تكرر المسؤول عنه في اي والمفضل في افضل نحو زيد ومنه افضل رجل
واحدة واي رجل واحدة مثلا ومنه واما قولهم اي وايبك فالمراد به ايضا كقولنا تصدوا النصيب على ان
المراد المكمل والمخاطب اذ كان لا يدك عليه الضمير في ايضا فصير نحو الضميرين فوجب اعادة اي في
لحق العطف والمعطوف عليه اذ لا يعطف على الضمير المجزوء ولا يعطف الضمير المجزوء على اي في جملة
اجاز فذكر يراي للمحافظ على اللفظة المعنى كما في قولك بيني وبينك مع ان مثل هذا لا يكون الا في ضرورة
الشرع قال فاي ما وايبك كان شرطا فيقتد الى المقارنة لا يراما وجامثه في الضرورة اظلم واظلم واي
معرب مع ان فيه اما المعنى الشرط الاول استفهام او موصول للزوم للاضافة المرجحة لجانبا كالمعنى
المقتضية للعراب ولا تحذف المضاف اليه مع قيام قرينة يدل عليه نحو قوله اياما تدعو لعله لا يحيا
اي اي اسم وتجزئها من التاء مضاف الى مؤنث افع من طاق التاء كما في المعقول قال ته باي ارض

قوله ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم اي لا يقال نحو كل ابيك ولا يجمع الكل فانها متماثلان في العموم
قوله ليش اسد وجس منه قالان للخصوص لا ولعين والناهي معني قوله عين التي يريد ان يثبته معنا
كزيد وعمرو كما يقولون زيد ولا فالشيء اعم من العين وقد اهل المصنف بعض احكامه ضامه فلا بأس ان
يذكر ما احرف المضاف اذا من اللبس وجاء ايضا في الشعر مع اللبس قال سهل بن عبد الله في فاتي
طبيب بما عيا النطاسي جدي اي ابن خزيمة فاذا حذفت فالاول ولا شتر قيام المضاف اليه مقام المضاف
لا عراب كقوله ته وسل القرية وقد ترك عند سيبويه على اعرابه ان كان المضاف معطوفا على مثل مضافا
الي شيء كما يقال في المثل ما كل سودا تمر ولا يضا شجرة اي ولا كل سواد قال ولولم يقدّر منا مضاف
معطوف على المضاف الاول كان عطفا على عاملين مختلفين ولا يجوز عنده وعند غيره يجوز ذلك فلا يقدّر
ونقول ما مثل عبد الله يقول لك ولا اخيه وما مثل خبيك ولا ابيك نقول ان ذلك اي ولا مثل اخيه ولا
ايك فالواجب ان المضاف مهننا ويكون ما حرف المضاف فيه وابقى المضاف اليه على اعرابه وذلك
لان اخيه لو كان معطوفا على عبد الله لكان المعني با رجل هو مثلها نقول ذلك وليس هو المراد المعني
ما مثل هذا ولا مثل هذا يقولان ذلك ولو كان اسك في المسئلة الثانية عطفا على اخيك لم يقدّر لولا ان
يعول وايضا لو لم يقدّر المضاف في المسئلة كان الدخيل عليه لا المنيرة معطوفا على غيرها نسب اليه
المنفي ولا يجوز ان يكون قول جاني زيد ولا عمرو ولا جازي غلام زيد ولا عمرو ويجرهم واذا المجي
منفيا عن زيد بل عن غلامه واجاب المصنف عن الاستدلال بان مثل مهننا كناية وليست مقصود
وكانه معلوم يقال مثلك لا تفعل هذا اي انت تنفي ان لا تفعل وذكر المثل مهننا ولو كان مقصودا
لم يكن الخطاب مرادا وعند ذلك يفسد المعني لانه لا يتبع حينئذ يكون المعني مسكلا لا تفعله وانت فعل
كما نقول اخو زيد لا تفعل هذا ولكن زيد فعله لما كان له مقصودا فكانتم قالوا ما عبد الله ولا اخوه
وما اخوك ولا ابوك فلا هي التبادلات المذكورة قال بعضهم ان في هذا الجواب نظرا وذلك لانه وان
كان المثل مهننا من حيث المعني والمقصود هو المضاف اليه لكن المعامل لفظا مع هذا المضاف لا
تري انك لا تقول مثلي لا اقول ومثلك لا تقول بالثاء ومثلك لا تقولان ومثلكم لا تقولون اقول
اذا لفظ المفرد معني المثني والمجموع عن غير زيد في كلامهم كما سماه جاسر فانه يجمع اطلاقا على المثني
والمجموع وكذلك استعمال المجرد من علامة التانيث مجري المونث كثير فاضل هذا لا يمنع من اكتساء المضاف
معني التانيث والتثنية والجمع المضاف اليه من حيث الاستغناء في الكلام الذي هو فيه عن المضاف
بالمضاف اليه اما التانيث فلما مر من قوله من اللبائي لسرعت واما التثنية فلقولك ما مثل خبيك وما ايك
يعولان واما الجمع فلقوله فاجب الديار شغفن واما اداء الفاظ التثنية معني الخطاب فلم يجز مع
حرف الخطاب نحو يا زيد فمن لم يجز ما مثلك تقول بالخطاب كما جاز في المثني مثل خبيك واسك يعولان
وفي التانيث كقوله صلى الله عليه ما رايت مثل الجحيم نام طابها وقد يعوم المضاف اليه مقام المضاف
الذي كثر قال يسعون من وردا ابريص عليهم بروي بصقوا بالرجيق السلسله اي ما ردي ومثي نهر
فقال يصنعون بالذكر ويعوم مقام التثنية ايضا نحو قطعت السارق فانزلت اي قطعت
وفي الععل كقوله ته وكمن قرية اسلكنا ما فاجا ما با سنا ما نا او مع قايون فقالهم وقال الخليل يعوم

في السكر ان كان حرقه اصيف اليها مثل نحو سلا رجل اخو زيد اي مثل اي زيد واستضعف سيبويه
وقال لوجان مثلا جان سدا قصيرا الطويل اي مثل الطويل وسوقه جلا واما قوله قضية ولا ابا حسن
فلجمل العم المشتهر بمعني كل جنس الموضوع لذلك المعني نحو لكل فرعون موسى كما ذكره في الاثني عشر وحرف
مضاف بعد مضاف ومجرى لقيام المضاف اليه لا حين مقامه كقوله وقد جعلتني من خزينة اصعبا اي ذل
مقدار مسافة اصعب وثانيها حذف المضاف اليه فان كان المضاف ظرفا في معني النسبة كقبيل في
في الزمان وامام وخلع في المكان او مشبهها به في الامام كغير وحسب ولم يعطف على ذلك المضاف
الي مثل ذلك المحذوف فالبنا على الضم وليس الظرف غايات ومنها قط وعوض ومنها حيث كحي
في الظروف المبنيه جميع احكامها وان كان عطفا على ذلك المضاف مضاف اليه مثل ذلك المنوي سواء
كان المضاف له او من الظروف المذكورة كقبيل وبعد زيد او من غيرهما كقوله يا من رايت عارضا اسير
بين ذراعي وجهه لا سد وقوله الاعلان او بلا مئة ساع بهد الحوار لم يبدل من المضاف اليه سنون
ولم يبدل المضاف لان المضاف اليه كالباقية بما يصح التثنية مثلا على قول المبرد وطهيب سيبويه ان الاول
مضاف اليه الجوز والاول الظاهر والثاني مضافا في الحقيقة اليه والفقير لا يعلل له ساع او يعلل
ثم حذف الضمير وجعل المضاف التثنية بين المضاف الاول والمضاف اليه ليكون الظاهر كالعوض من
الضمير المحذوف على ما ذكرنا في باب البناء في اتم تم عدي ومزهد سيبويه في زيد وعمرو قائم ان جسي
المسألة الاول محذوف وهو غير المراد به مهننا ومزهد المبرد اقرب لما يلزم سيبويه من الفصل
بين المضاف والمضاف اليه واما نحو اتم تم عدي فربما تفرد كذا في لانه الفاصل بلفظ المضاف
فكانه لا فصل وان لم يكن المضاف من الظروف المذكورة ولم يعطف عليه ما ذكرنا وجب ابدال السنون
من المضاف اليه وذلك في كل وبعض واذا وان كقوله ته وكلما ضنه لانه لا مثال ورفضا بعضهم
بعض واذا قطع كل وبعض غير لا ضافة فالأكثر ابدال السنون وامتناع دخول اللام فيهما وبعضهم
وقل نصب كلا على احوال نحو لظ المال كلا وذلك لانه في صورة المنكر وان كان مفعلا حقيقة لكونه بعد
كلمة وقد حكي الخليل في المونث كنهين وليس مشهور وثالثها الفصل بين المضافين اعلم ان الفصل
بينهما في الشعر بالظرف والجاء والمجرور وغيره من كقوله لمارات ساسدا ما استصبرت لله ذن
وقوله كان اصوات من ابعالهن بنا او اخر المسمى ايقاض الفراع وبغيرهما عن زيد نحو قوله
سر عليا يستر وقد شقت غلايل غمدا لعتس منها صدورسا وصلي ابن اعرابي موعظا ان الله
ابن اخيك وقد فصل في السعة بينهما قليلا بالقسيم نحو هذا غلام والله زيد وذلك لكثره دوره في الكلام
وقد جاء في السعة الفصل بالمفعول ان كان المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعله كقراءة ابن عامر
قتل اولادهم مشركا بهم وهو مثل قوله فرجته بمنجة زح القلوص اي فراده وقوله نعي بياها الحصى
في كل ما جرة نبي المراد ايم سعاد الصارنفا عند من روي بنصب الدرايم وجر مقاد وانكر اكل النجاة
الفصل بالمفعول وغيره في السعة ولا شك ان الفصل بينهما في الضرورة بالظرف ثابت مع قلته ونحو
والفصل غير الظرف في الشعر اقم منه بالظرف وكذا الفصل بالظرف في غير الشعر اقم منه في الشعر
وهو عند يونس قياس كافي باب الاثني عشر والفصل بين الظروف في غير الشعر اقم منه في الشعر

حرفها

التي هي او ثنيا وغيرهما ففراة ابن عامر ليست بذلك ولا نعلم نواتز القراءات السبع وان ذهب اليه بعض
الاصوليين **قوله** واذا اضيف الاسم الصحيح والمخوف اليه المتكلم كسر آخره والياء مفتوحة
او ساكنة فان كان آخره الفاسب وهذا يقبلها ياء لغني النسبة ياء وان كان ياء اجتمعت وان كان
واو قلبت ياء واجتمعت وفتحت الياء لكين **قوله** الصحيح في اصطلاح النحاة ما حرف
اعرابه صحيح كعمرو وعذرو زيدا ويعني بالمخوف ما آخره ياء او واو قبلها ساكن نظمي ودلو ودمعو و
كروسي واوي ومعني الحاقه بالصحيح اعرابه بالحركات الثلث كالصحيح وانما احتملها لان حرف الصلح
المنطوق وان كان مخفيا اذا ساكن قبله كما حذف النطق به اذا ساكن بنفسه **قوله** كسر آخره انما لم يزل
المتكلم الكردون الضم والفتح لتساويه وهذا يجوز مزيد قلب الف للمفتوريه وان كان لا لف آخره
الياء فقالوا قفي ولهذا قالوا في الفصح في قلب الواو ياء **قوله** والياء مفتوحة او ساكنة يعني الياء الله
للصحيح والمخوف به واما الياء الله فبعضها مفتوحة لكين كيمي وقد تقدم في باب المنادي الخلف
في ان اصلها السكون او الفتح ويجوز حذف الياء قليلا في غير المنادي ايضا كما تقدم مسان **قوله** فان كان
آخره الف يعني ان لم يكن الاسم صحيحا ولا مخفيا فلا يخرجه من ان يكون الف او واو او ياء ولا لف
في اللغه المشهوره الفصيحة للثنيه كانت كسماي اول القسائي وجلاي ومغراي ومزيد يجز فليد
التي ليست للثنيه باكانهم لما راوا ان الكسر يلزم ما قبل الياء للتناسب الصحيح والمخوف به وراوا ان حرف
من جنس الحركه ومن ثم ناست عن الحركه في اعراب جهلوا لا لف ياء قبل الياء كالفصح قبله فغيروها
الياء ليكون كالكر قبله واما الف الثلثه فلم يغيروها ليلها يلتبس الرفع بغيره بسبب قلب الياء
لا لف واما في المقصور فالرفع والنصب واجز يلتبس بعضها ببعض لكن لا بسبب قلب الف لياء بل
لواضحت له الف ايضا كان لا لتباس حاصله فالجواب على هذا ان لا يقبل واواجم
في جاني معلومي ياء ليلها يلتبس الرفع بغيره قلت لنتما فرق وذلك ان اصل الف علم القلب قبل الياء
لخفتها كما هو اللغه المشهوره الفصيحة وانما يجوز مزيد قلبها لا حركه في لا موجب عندهم ايضا قالوا
تركه اذا ادي الي اللبس بخلاف قلب الواو في معلومي فانه لا يوجب اللبس عند الجميع وموافقا
والياء موسكون اولهما ولا يترك هذا من المطرد اللهم لا لتباس عرض في بعض المواضع لا ترى انك
تقول محار ومضطرب في الفاعل والمفعول معا وقد جاء في شعر قلبه لا لف ياء مع لا ضافه الي كاف
الضيمه قال يابن الزبير ظالم عصيكا وظالما عسسا النكا لفر من سيفا قفيكا **قوله** فان كان ياء ابي
كان آخره اسم ياء وذلك في المنفوس نحو قاضي وفي المشي والمجموع نصبا وجرا نحو مسلمي ومسلمي **قوله**
وان كان واواو ذلك في الجموع بالواو والنون رخصا وانما قلبت لان قياس نعتهم كما هي في التعريف اذا
اجتمعت الواو والياء وسكنت اولهما قلب الواو ياء وادغام اولهما في الثانيه وانما بقي كرامته
اجتمعت المتقارنين في الضم اي اللين مخفف بالادغام فقلب اولها اي الواو الي لا ضافه الي اللين
اعرابه ادغام بعضها له يكون لا وول وقلب الواو ياء سوا ما كان اوله كطي وثانيه كسيد واصلها
طوي وسيوه فاذا حصل الادغام فان قلب الياء لا ووي ففتح يعين على جازمها فحرفها نحو مصطفي واعلى في
مصطفون واعلون وان كان قبلها ضمه فان لم يوا الي بسن ووزن بوزن وجب قلبها كسر للياء كما في

مسلم ومهل ذلك قرب من لا حيز الذي هو محتمل التخييل فلهذا قلب في سئل ومثل وايضا فاتهم لما شرعوا
في الضميف نحو مسلمي بالادغام ثم قلب الضمه كسرة بخلاف مثل وان ادي الي اللبس فامحيرة قلبها
كسرة وابقاها نحو في جمع الوي واشتبه فعل بفعل **قوله** وفتح الياء لكين يعني اذا كان قبل ياء
الضمير الف او واو او ياء ساكنة فلا يجوز فيها السكون كما جازع الصحيح والمخوف به وذلك لاجتماع الحركه
وقليها ساكنه ملاف في قراءه نافع محمي وعلايه وذلك اما لان لا لف اكثر من اخيه فهو نفعوم مقام
الحركه من جهة صحتها لا اعتماد عليه واما الجراء الوصل مجري الوقف ومع هذا فهي سندا النحاة ضعيف وجاء في اخر
بني يروع فيها الكسر مع الياء قبلها وذلك لتشبيه الياء بالياء بسجل الياء كما في نحو في ولده ومنه قراءه حمزة ما تم
بصرخي ومعنى سندا النحاة ضعيف قال لها مملك ما في **قوله** واما الاسماء الستة فاي واخي و
اجاز المبتدائي واخي ومقول حم قوسي وقال في في لا كثر وفي **قوله** مثلا كسر اسماء الستة
عند اضافتها الي ياء المتكلم ومع اعتبارها ضافه على ضربين ضرب لا يقطع عن لا ضافه ولا يضاف الي ضمير
مؤدود وسطه فلا كلام في هذا الباب اذ نحن نكلم عن المضاف الي ياء المتكلم وموضعيه وضرب يقطع ويضاف
الي ضمير وهو ما يحتمل الباقية ومع على ضربين ضرب اعرابه عين الكلمة ولا اعراب محذوف وموقوف وضرب اعرابه
ثم الكلمة ومبوءا بعد الباقية اعني ابوك واخوك وممنوك اما فوك فخاله ثلث قطع لا ضافه وضافه
الياء المتكلم واضافه الي ضمير اما في حالة القطع فيجب ابدال الواو ميما لا متناع حرفه وبقاها اما الحز وقلبها
لا سم المتكلم على حرف واحد ولا يجوز لان لا اعراب انما يدور على آخر الكلمة فلا يدور على جمله آخرها او لها و
اما لا بقا فلا يديه منونا الي ال كين فيقول الي المقار على حرف وذلك لان اصله فوه بفتح الف او يكون
العين اما فتح الف فلان لم يفتح الف اكثر وافصح من الضم والكسر واما سكون العين فلانه لا دليل على الحركه
ولا صل السكون فحرف له سيمسبها فلولا قلب الواو ميما لدار لا اعراب على العين كما في يد ودم
فوجب قلبها الف نحو كها وافتتاح ما قبلها فيلحق سكتان فحرف لا لف فلما اعتنع ضميرها واقا وما قلبت
الي حرف صحيح فرب عنها في الخرج ومع اليه لكونها شفويين واما قوله خالط من سلمى حاشم وفا قبل
حرف المضاف اليه ضرورة واصله فها قال ابو علي يجوز ان يكون على لغة من لم يبدل من النون الفاعلي النصب
كما في الرفع والجركا قال ولا حد من كل جمع ومذم لضعه فحما ما لا ضفت فالالف عين الكلمة فلا في
المعرب على حرف واما اضافته الي ياء المتكلم فهو فيها على الضمين اشهرهما في في الاحوال الثلث وقياس
اصله فوي كخذي ثم فاي لتحرك الواو وافتتاح ما قبلها لان ما مجري الصاده فيما اعراب بالحركات اذا
اضيف الي الياء ان تقتصر على الحركه على الكسر للتناسب وكان العين مهننا كالحركه لا عرابية الواو
والياء كالكسرة ولا لف كالفحة الرفع الياء في الاحوال الثلث قبل ياء المتكلم مكان الكسرة وان لم يكن
الكسرة لا اعرابا يشبهها للكسرة التي ليست باعراب ولا بنا عند المصنف والكسرة البنائيه عند النحاة
بالكسرة لا عرابية لعموضها وذلك كما شربت الضميه البنائيه في يازيل بالاعرابية فحجبها بالواو
ولا لف في يازيلان ويازيرون ومشبهت الفتحه البنائيه في لاجله بالاعرابية فليل لاجل ولا يلبس
وما قبل الياء الاعرابية في الاسماء الستة كسور ففكرت الفاء في في وقد يقال فسي وانه في زيد في جمع
حالات لا ضافه قال كالحوت لا يرونه شي بلعمه يصيح طان وفي الحركه ولا وول اصح وافصح لا في

الحاجة الى ابدال الواو فيما عند القطع لا ضافه وهي خوف سقوط العين للمساكين ولا ساكنين في
حال الاضافة اذ لا نون في المضاف فالواو في ترك ابدالها مما وقد جمع الشاعر بين الواو والواو وقال
مما عشتاني في من فوسما على الساع العاوي اشدر رجام وموجع بين البدر والمبدل منه وتكلف ضم
معتذر بان قال المبدل من الهاء التي هي اللام قد عت على العين واما اضافة الي غير ياء المشكلم فالاعراب
فيها اعرابها بحروف كاذكرها وجام زيدا كما هي واما الربعة الباقية فلها ايضا تلك الحوال احد يها القطع
عن لا ضافه ولا عرف فيها اعرابها بحروف كاذكرها بحرف لا ما تها وقد سب في بعضها كما جري في ذكر
لغاتنا وبنها لا ضافه الي غير ياء المشكلم فاله عرف اذن في ابوك ولخوك جعل لا يهما اعرابا وفي
هم ومن حذف اللام كما جري في لغاتنا وثالثها لا ضافه الي ياء المشكلم قال الجهور بحرف اللام
اذر ما في حال لا ضافه الي غير ياء المشكلم انما كان لغرض جعلها اعرابا ولا اعراب لا يظهر في المضاف
الي ياء المشكلم فلا معنى لرد هاء معها واجاز الميرد قيا ساعلي لا ضافه الي غير ياء المشكلم رد اللام في اعرابها
كما نقل عنه ابن عيش وابن مالك وفي اخ واب فقط كما نقل عنه جاره والمصنف ولما ردها الهم
لما قلنا في في عت على في شته قول ان عس والى ذلك ذوا الجاز بدلان واجب بان كتم ان يكون
الي جمالات مضا قال الي ايا اذ يقال في اب ابون قال فلما تبين صواتنا ساكنين وقد بنا باله يدنا كما قيل
اخ اخون قال وكنت لم كشرني لا خينا والمذنب لا ثبت بالتحملات **قوله** فاذا قطعت
قيل اخ واب ومع ومن وقع الفاء اضع منها وجاءم مثل يد وجب ودلو وعصا مطلقا
من مثلي مطلقا وذولا يضاف الي مضمرة ولا يقطع **اقول** اعلم ان في اب واخ اربع لغات
وفي اخ خامسة فاللغات الستة ان يكونا محذوفين في اللام مطلقا اي مضافين ومقطوعين فيكونان
كيد فتشبهتا ابان واخان وابع ابون واخون كما في الثانية ان يكونا مقصورين في لفظا مطلقا كصا
والثالثة ان يكونا مشددي العين مطلقا مع حذف اللام والرابعة وهي اشهرها حذف اللام
ولا اعراب على العين مقطوعين واعرابها بالحروف مضافين والتمه المختصة باخ واخوك لى مطلقا
وفي خمس لغات ابتد منها بالافضه فالافضه على الترتيب اولها سا اعرابها بالحروف في لا ضافه
الي غير ياء وتقبضه حال لفظه عنها واعرابها على العين وانيها ان يكون كد لوم مطلقا اي في لا ضافه
والقطع والمائة ان يكون كصا مطلقا والرابعة ان يكون كيد مطلقا والخامسة ان يكون كجب
مطلقا والسادسة ان يكون كرشا مطلقا اما من في ثلث لغات اشهرها التقصير مطلقا كدو
بعدها اعراب بالحروف في لا ضافه الي غير ياء والتقصير في غير ياء ولما لم يكن في المشهوره زعم صدر
له فاضل انه ليس من لاسما الستة ولم يذكرها ايضا الزجاج فيها وثالثها تشديد نونه مطلقا
واما ساكن النون في لا ضافه نحو قولم رجت وفي رجليك ما فيها وقد بلا مسك من الميزر فلضرورة
وليس بلخر رابعة وفي ثلث لغات اشهرها وافضها اعرابها بالحروف في لا ضافه الي غير ياء ووقع الفاء مع حقه
الميم حال القطع وابدال الواو عند الاضافة الي ياء والثالثة والثالثة والرابعة في مثلث الفاء
محذوف اللام نسيا مطلقا مع ابدال الواو فيما ويثلث الفاء بنا على ان الواو التي ابدلتها الميم
يقبل في حاله لا ضافه الفوايا ويكون الفاء في الحالات الثلث اذن مثلثا للاعراب يجوز تشليلها في

لا فراد لغز اعراب ايضا والخامسة والسادسة والسابعة مما مثلث الفاء مقصورا مطلقا وكان
جمع بين البدل والمبدل منه والميم بلغة اللام قد عت على العين كما في يكون قوله فوسما مشي فوا والمانه و
الثامسة في مشددا الميم مطلقا ومضموم الفاء ومفتوحها قال جري اذا لمخرجت من فمته قال ارجحني
مولى للضرورة وليت بلغة وكان الميم بلان في العين واللام والهم والهم العاشرة اساع الفاء الميم في حرك
لا اعراب نحو ملام ورايت فوا ونظرت الي لم وكانه نظرت الي حاله لا ضافه بل اجمع اعني فوك فوك فوك
وقد يبعه فاهر ايضا حرف اعراب فيقال حرور وعين امر وانتم تابع لحرف لا اعراب اتفاقا
دم ثلث لغات الفصحى والتضعيف كد وحذف اللام مع تخفيف العين وهو المشهور كيد
وذولا يضاف الي مضمرة ولا يقطع المالم يقطع له ليس مقصودا بذاته وانما هو صلة الي جعل اسماء
صغره وذلك انهم اردوا ان يصفوا شخصا بالذهب مثلا فلم ياتوا بقوله ارجحني رجل ذهب فاه
بذو واضافوه اليه فقالوا ذوب ولما كان جنس المضمرة ولا علام مما يقع صفة كما جري في صل
بذو الوصف بهما وان كان بعد التوصل بصير الوصف مولى المضاف دون المضاف اليه واما اسما
لا جنس التي نحو الضرب والقتل فانها وان لم يكن مما يوصف به لانها من جنس ما يقع صفة هي الحسن
كضارب وقائله وايضا لو حلف المضاف الموصوف والمضاف اليه ضمير الميم فبقيا هما مقامه لا مساع
الوصف بهما واما قولهم صل على محمد وذويه فشاذا كان قطع عن لا ضافه وادخل اللام عليه في قوله
فلا اعني بذلك اسفليكم ولكن اريد بالذو شيئا اذ ان ذلك لا جراه محجور صاحب واما قولهم ذوزيد
وذوي آل النبي فاعجاز لنا ويل العلم بالجنس اي صلج مثلا الاسم واحبار هذا الاسم قالوا و
اصل هذه الاسماء الستة كلها فصل غنة الفاء والعين لا فوك كاذكرنا فكان قياسها ان يكون في لا فراد
مقصورة لكن لما كثرت لا ضافه فيها وصار اعرابها معها بالحروف كما جري في اول الكتاب ولم يكن فيها
مقصورة معلوما في ترك القصص مفردات على حاله لا ضافه اما قول اخ واب ومع مفتوحة العين
افعال ايضا كحوض واحواض وبيت وايات ودليل تحريك عينه مؤنثة اعني ذات واصلة ذوات
كنوارة كقولهم في مشاهاذ وايها خذت العين في ذاة كثره استعمال ولو كانت ذوات ساكنة العين
لقلت في المونث ذاة لطمه وقال الخليل وزن ذوفصل بالسكون واللام محذوف في جميع منصرفات
ذوهم في ذوات وذواتا وقال الفراء ربه ساكن العين في لا صل ولعله قال ذلك لانه اخا واما من
فانه لم يسمع فيه اهنا حتى استدله على تحريك عينه ومونته ومونته بالتحريك لا يدل على تحريك عينه
لانه يمكن ان يكون ساكنه لكن لما حذف اللام فتح العين لان ما قبلها النون لا بد من فتحها وكذا
لا يدل في سنوات لانه لا يمكن ان يكون كتمرات واما فوك فاصله فوه فهو يسكون الواو كاذكرنا اذ
له دليل على حركتها وافواه لا يدل عليها كالايدل ادولاهم فوك سا لقولهم افواه وفويه ولام ذو
ما لا عيبه واوله ليد دا واما ذوات واذوا وباب طويت اكثر حجاب القوه والحمل على غلب اول
ولام اب واخ ومع ومن واولقولهم ابوان واخولن وحموان وسنوان واخوه واخوات واما
مسيهية في مسه فلان لانه ذات وبهين وكذا لام هم قد يكون ميم كما سن **قوله التواب**
كل ثاب باعراب سابقة من جهة واحدة **اقول** قوله كل ثاب ان مثل التواب وضرب المبتدا وكل

لا تجانس ان المقصود بها الذات وصدقها من دون المعنى فلا تم اذ قصد الغرض بوضع رجل ذات فيها معنى
الرجولية بخلاف وان اردت ان المقصود الذات سواء كان المعنى ايضا مقصودا معها اوله فلا ينفك
لان الصفات ايضا اذا ذكرتها مجردة عن متبوعاتها فلا بد فيها من الدلالة على الذات مع المعنى المتعلق
بها وكذا اذا ذكرتها مع متبوعاتها لان معنى ضارب ذو ضرب ولا يمكن ان معنى ذو ذات ومعنى ضرب
معنى في تلك الذات ولو لم يدل على المعنى لكان الصفة متواجدة كالضرب واكثر من قول قولك في
الصفات ان المقصود بها المعنى وكيف يدل بالوضع على الذات مع ان المقصود بها ليس ذات وميل دلالة
اللفظ على شيء لا مع العنصر بل مع اللفظ الذي هو الشيء وان قال المراد بالعنصر العنصر لا تم فان نحو ضارب
وان دل على الذات لان المقصود لا تم به الحدث الغائب بالذات المطلقة التي دل عليها هذا اللفظ فلما لم
يتم ان المقصود لا تم من هذا اللفظ بان المعنى بل المعنى كان يدل عليه تركيب من رب فلم يوضع منه
الصيغة المختصة بالدلالة على ذات يقوم بها ذلك المعنى وكذا نحو المذروب واكثر قال الوصف
الخاص تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا قال يدخل في تابع جميع التوابع ونحو من جنس المتبادر والمفعول
الثاني لما ذكرنا في حل التابع وقولنا يدل على معنى في متبوعه نخرج عنه ما سواه قلت يدخل في البدل في
نحو قولك اعجبني زيد علمه ولو قال يدل على معنى في متبوعه او متعلقه لكان اعم لاجل نحو رجل قائم ابوه
ثم نقول المخرجه البدل وعطف البيان وعطف النسق والتأكيد الذي هو تكرير لفظي او معنوي
فظامى واما التأكيد المفيد للاحاطة فلا يدخل في هذا الحد اذ كلهم في جاني القوم كلهم يدل على الشمول
الذي في القوم فان قال شرط هذا المعنى الذي يدل عليه الوصف ان لا يفهم من المتبوع والشمول
يفهم من القوم وكذا في جاني الزيدان كلاما مما فاجواب ان ذكر هذا الشرط ليس في حدك مع انه
يلزم منه ان لا يكون واحدة واثنين في قوله ثم نخرج واحدة واثنين نصفا **قوله** مطلقا قصد
اخراج الاحال في نحو قولك ضربت زيدا مجردا فان مجرد الدال على معنى في زيد لكن لا مطلقا بل
مقتدرا بحال الضرب اقول قد خرج احوال عن احد بقوله تابع بزعمه لانه ليس باعراب سائر
من جهة واحدة مثلا ولا يبعد لوجودنا الوصف العام اي بوضع حرف لا سما ووصفا سواء استعمل
تابعا او لا فان قول مواسم وضع دالا على معنى غير الشمول وصاحبه صحيح للتبعية لكل ما خصص
صاحبه فقولنا اسم كخرج اجل لا سمية والفعلية وان تم وقوعها نصفا تابعا في نحو جاني رجل ضرب
ابوه او ابوه ضارب وقولنا وضع لخرج الفاظ العدد في نحو جاني رجال لانه لان وضعها لمجرد
العدد وكذا ساير المقادير نحو عندي زيت رطل ونحو اسماء اجناس سواء وقعت صفات
نحو رجل اسد او لا نحو زيد اسد فانها وان دل على معان لكنها ليست كذلك بحسب الوضع وكذا
نخرج نحو صوم وعدل في رجل صوم وعدل لانه ليس بالوضع بل يدخل في حل الصفة الخاصة كما هي
فيقال ان اسد وصوم في رجل اسد ورجل صوم صفة وكذا نحو اي رجل لانه في الاصل لا تمام
وقولنا على معنى نحو الفاظ التوكيد التي لا تشمل فان نحو نفسه لا يدل على معنى في شيء بل دلولة
نفس متبوعه وقولنا غير الشمول نحو الفاظ الشمول في التوكيد نحو كل ما وكله واجمع ومرادفا
وجاني القوم لثمة عند التمسك كما هي في احوال اذ كل ذلك يدل على الشمول وصاحبه اي جميعها وجميعهم

دخول

وقولنا وصاحبه نخرج المصادر ويدخل اسماء المكان والزمان والاولى وقولنا صحيح التبعية نخرج من
اسماء لانها لم يوضع صحيحة التبعية لعينها بل لوجرت صفات في بعض المواضع نحو رجل مشف
وليس ذلك من حيث الوضع كما في رجل حمار وقولنا لكل ما خصص صلجه نخرج اسماء الاجناس فانها
لا يصح ان تتبع بالوضع لانه المهم فقط دالة على معنى في نحو هذا الرجل وايها الرجل ومع هذا في اسماء
لا صفات عامة وكذا نخرج اسماء شارح مخصوصه كما هي ببعض الموصوفات ويدخل في قولنا صحيح
التبعية احوال وجنس المتبادر وغير ذلك في نحو جاني زيد لانه وزيد عالم والعالم زيد فانها صفات وان
لم يتبع شيئا لكنه يصح تبعا وصفه ونقوت في حل الوصف الخاص اي التابع متتابعه دال على ذات
ومعنى غير الشمول فيها فيدخل في التابع في نحو هذا الرجل ورجل اي رجل ورجل تسمى ورجل
وجه ورجل حمار وغير ذلك ونخرج البدل في نحو اعجبني زيد علمه **قوله** وقيل تخصيص
او تخصيص وقد يكون مجرد التثنية او اللزم او التأكيد نحو نوح واحدة **اقول** ممي للتخصيص
في اصطلاحهم قليل لا مشترك الا حاصل في التكرار وذلك ان رجل في قولك جاني رجل صلح كان
بوضع الواضع محتملا لكل فرد من افراد هذا النوع فلما قلت صلح قلت له مشترك ولا احتمال ومعنى
التوضيح عندهم رفعه لا مشترك الا حاصل في المعارف اعلا ما كانت اول نحو زيد العالم والرجل الفاضل
قوله وقد يكون مجرد التثنية لفظه قد لا يبي للتقليل في المضارع مؤذنة بان محبة لجمد التثنية او اللزم
او التوكيد قليل واما يكون مجرد التثنية او اللزم اذا كان الموصوف محلوه عند مخاطب سواء كان
حالا شريكا له في ذلك لانه نحو سبح الله الرحمن الرحيم ولا شريك له في اسم الله ونحو اعوذ
بالله من الشيطان الرجيم او كان حاله شريكا له في نحو انا زيد الفاضل للعالم او الفاسق الخبيث اذا
عرف مخاطب زيدا لانه قبل وصفه وان كان له شريك في هذا الاسم واما يكون الوصف للتأكيد اذ
افاد الموصوف معنى ذلك الوصف مصرحا بالتضمن نحو نوح واحدة واثنين اثنين فان كان ذلك
المعنى المصريح به في المتبوع به شموله واحاطة فالتابع تأكيد لا صفة نحو الرجلان كلاما والرجال
كلهم وان لم يكن فهو صفة كما هي قوله تعالى اثنين اثنتين اثنتين وان كان معنى التابع معني
المتبوع سواء بالمطابقة فالتابع تأكيد تكرر نحو الرجل نفسه وزيد زيد وقد هي لجمد التثنية نحو انا
زيد الباقين **قوله** ولا فرق بين ان يكون مشتقا وغيره اذا كان وضع لغرض المعنى
عموما مثل تميم وذي مال او خصوصا مثل حررت برجل اي رجل وحررت بهذا الرجل وزيد هذا
اقول قال في الترخيع يعني ان معنى اللفظ ان يكون تابعا يدل على معنى في متبوعه فاذا
كانت دلالة كذلك مع وقوعه نصفا ولا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره لكن لما كان لاكثر في الدلالة
على المعنى في المتبوع موالمشتق توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط حتى ولو اعيين المشتق
بالمشتق مثلا كلامه اعلم ان جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق فلذلك استتصفت بسببه
نحو حررت برجل اسد وصفه ولم تستصفت بزيد لاسد لانه كان يشترط في الوصف في احوال
لا اشتقاق وفي الفرق نظر والنحاة يشترطون ذلك فيهما معا والمصنف لا يشترطه فهما و
يكفي بكون الوصف دالا على معنى في متبوعه مشتقا كان او لا ويكون احوال سمية للفاعل المفعول

قوله اذا كان وضع لغير المعنى فهو اي وضع للدلالة على معنى في متبوعه في جميع استعماله كما ينسب
وذو المضاف الي اسم الجنس فان لها موصوفا في جميع المواضع اما ظاهرا او مقترنا بالمراد بالموضوع
لغير المعنى وهو الوصف العام وقد جردناه ومن احاط الموضوع كذلك كل موصول فيه لا لف
واللام كالذي والي وفروعها وذو الطائفة لان الذي قام معني القيام قوله او خصوصا يعني ان
يوضع للدلالة على معنى في متبوعه في بعض استعماله وهي كما سمى الجنس اجمالا بالنظر الى اسم
فانه اذن موضوع للدلالة على معنى فيه اي في اسم لا شارة نحو هذا الرجل كما ذكرنا في باب النداء اما
صفة لغير اسم لا شارة نحو مرت برجل اي الكمال في الرجولية فليس الجنس موضوعا للمعنى
في متبوعه لان استعمال الرجل بمعنى الكمال في الرجولية ليس وضعيا كما ان استعماله بمعنى
شجاع في قولك مرت برجلك ليس وضعيا فان قيل لم يجز ان يوصف باسمه الا خاصا باقيا
مصانعا على ما وضعت له سابرا بالمهمات التي هي غير اسماء لا شارة كاجاز وصفها بها فيقال مرت
بتخص رجل وسبع امك كما يقال بهذا الرجل وبذاك لا شارة فان شارة لخاصة وبها ان كان
قلت لجرد الموصوف في مثله عن فائدة زايدة على ما كان يحصل من اسماء الاجناس لو لم يقع
صفات اذ قولك مرت برجل يعيد الشخصية واسم يعيد السببية بخلاف رجل طويل ورجل
عالم فان العلم والطول يكونان في معنى الرجل ايضا ولهذا حذف الموصوف في لا غلب
قريته دالة عليه نحو قوله يا شامه يا وي لقلتها لا العجاب ولا لبوب والسبد وكالاورق
في احكام ولا طلس في الذب والغبرا واختر في لا رض والسما اما قولك هذا الرجل فلان
فائدة جعل الموصوف خاصا معينين وفي اياها الرجل فائدة منع حرف النداء من مباشرة
ذي اللام ومن الموضوع للدلالة على معنى في متبوعه خصوصا على ما قاله المصنف اي واسم
لا شارة في نحو مرت برجل اي رجل ويزيد هذا في انما تقع صفة للتكررة فقط بشرط فضل
للمدح واسم لا شارة يقع وصف العلم والمضاف الى المصنف واي العلم واي اسم لا شارة لان
الموصوف اخص او مساو او ما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة والذي يقوى عندي ان الذي
لا يدل بالوضع على معنى في متبوعه بل هو منقول عن اي لا استفهامية وذلك لان لا استفهامية موصوفة
للسؤال عن التعيين وذلك لا يكون لا عند جملة المؤلف عنه فاستعملت لوصف الشيء بالكمال
في معنى من المعاني والتعجب من حاله واجامع بينهما ان الكمال البالغ غاية الكمال بحيث يسبح منه
يكون مجول الحال بحيث يحلج الى السؤال عنه ومن ثم قال الفرار في احسن زيد ان ما استفهامية
ولهذا المعنى شرط في اي الواقعة صفة ان يكون صفة للتكررة حتى يضاف الى التكررة لان المضافة
الى المعرفة ليس فيها ابهام كامل اذ معني اي الرجلين موعر نوم من بين مدلين الرجلين وكذا اي
الرجال سو مخلوف اي رجل موقعا اي فرد من افراد هذا الجنس كما مر في باب لا ضافة و
اذ اجاب بجل المعرفة نصبتها على حال نحو هذا زيد اي رجل ويجوز الخالف بين الموصوف
والمضاف اليه لفظا اذا تولا فمعني نحو مرت بجاره اما امه واما امه وجميع ما ذكرنا في الجواب
فيما هو ما كان كالمنسوب وذو اللام والموصول في اللام وذو الطائفة او خصوصا كما

الذات للتكررة وام الجنس اللام لا شارة واسم لا شارة المتابع لما ذكرنا وقد في الجواب الواقف صفة
اشبهت لم يذكر ما المصنف ويحل في نفس القاسم وسماعي في القاسم كل واحد وحق تابعة للجنس مضافة
اي مثل متبوعها لفظا ومعني نحو رايت الرجل كل الرجل وجد الرجل وحق الرجل لا يتبع غير الجنس
فله يقال انت زيد كل الرجل وذلك لان الوصف بهذه لا لفظ التكملة كما لنا كيد اللفظي فلهذا لم يحسن
انت المر كل الرجل وليس في زيد معني الرجولية حتى يؤكد بكل الرجل ويوصف بها التكرار ايضا
نحو انت رجل كل رجل وحق رجل وجد رجل ومعني جدا رجل اي كان مساوا من كل وحق الرجل
اي من سواك باطل ومما من باب جرد تقيمه ويقال ايضا في اللام انت اللبم جرد اللبم وحق اللبم و
انت لبم جرد وحق لبم ومنه قولك ما شيت من كذا مقصورا على تكرة نحو قولك جاني رجل ما شيت
من رجل واما ما تكرر موصوفة بالجملة بعد ما او موصولة وهي جنس مبتدأ محذوف على الاحوال والجملة
للتكررة اي هو الذي في سنده او شي شيه ويجوز ان يكون موصوفة بالجملة بعد ما وهي صفة للتكررة قبلها
وانما استعمل ما دون من لان ما للهم امره وان كان اولى العلم بقوله تعالى وما رب العالمين وقوله
اني نذرت لك ما في بطني محررا وما نحو فيه موضع لا بهام وفي معني قولك رجل ما شيت من رجل عندي
رجل شرعك من رجل ورجله من جيبك من رجلين ورجل هسك او هسك او هسك من رجال ورجل
مك من رجل اجار والمجور في جمع ذلك يفيد ان المذكور هو المخصوص بالمدح من بين اصنام
مذلا لجنس اذا صنفوا رجلا رجلا ورجلين رجلين ورجالا رجلا كما قلنا في افضل رجل وفضل
رجلين وافضل رجال ويذكر ذلك جردا في ما يقصد به المدح والتعجب نحو ما لك من ليل والله در
زيد من رجل وقايله الله من شاعر وقال عن من قائل والمعني في اجمع واحد اي هو المدح والتعجب
خاصة من جملة هذا الجنس اذا فصلوا وقسموا هذا التقسيم وقولهم مك من رجل مصدر معني
المفصول اي هم مك اي مقصود كاي من ثم اذا به اي يد بك وصف محاسنه كقولهم مك
اي شغل عليك على مناقبه من مدته المصليد اي او منته وكسرة ومن المقيس ايضا ان يكون الموصوف
وتصنيفه اي نحو صدق وسو نحو عندي رجل رجل صدق ورجل صدق ورجل صدق في مدح
المقام مطلق الجوده له الصدق في الحديث وذلك لان الصدق في الحديث يستحسن جدا عندهم حتى
يستعملونه في مطلق الجوده فقال ثوب صدق وحل صادق المحمودة كما ان الكذب يستهجن عندهم
حيث اذ قصدوا لا غرا بهي قالوا كذب قال عمر بن معدني كذب لمن كماله المفض كذب عليك
الصل اي الصلان معني عليك به والزمه ويجوز ان يدل بالعسل المعروف قال وذو بيانية اوت
بان كذب السرلطف والقروف اي عليكم بهما ولا ضافة في نحو رجل صدق ودائرة السو للملاسة
وم كثر ما يضيفون الموصوف الي مصدر الصفة نحو جنس السو اي احبب التي معني رجل صدق
رجل صادق اي جيد فكانت قلت عندي رجل رجل صادق فلما كان المراد من ذكر رجل الثاني
صفة صار رجل مع صفة صفة للاول كما مر في باب لا شارة في نحو لا ما بارو ويجوز ان يكون
الثاني بدلا من الاول كما قيل في قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة خاطية لا ان وجوب تطابرها
شريا وتكثيرا مع كونه صفة ومن لقيت من الوصف بالمقادير نحو عندي رجال تلكه قال عليه السلام

بها

الناس كل بل ما لا يحذفها ربطة واحدة ونقول عندي برقيبي ان وكذا الوصف بالذريع والشبي و
الباع وغير ذلك من المقادير الدالة على الطول والقصر والقلبة والكثرة ونحو ذلك ولا سيما على ضربين
اما تسمية كثرى ومما الوصف بالمصدر ولا غلب ان يكون بمعنى الفاعل نحو رجل صوم وعدل وقد يكون
بمعنى المفعول نحو رجل رضي اي مرضى قال بعضهم موعلي حرف المضاف اي ذوصوم وذوضي
ولا ودي ان يقلل اسم الحدث على الفاعل والمفعول مباين كما في من كثرة الفضل بحسامته واما عن شرايع
وموضروب احد ما جنس مشهور بمعنى المعاني يوصف به جنس آخر كقولك حررت برجل اسد قال
المبرد موبق بر مثل اي مثل اسد ويقوى تاويله قولهم حررت بر اسد شدة اي شدة به اسد شدة
شدة على التمييز من نسبة مثل الى ضمير المذكور كما في قولك الكوز ممتلي ما على ما ذكرنا في حال في قولهم مو
زهي شمر وقد يقال برجل لا شدة وهو بدل عند سيبويه ويجوز عند الخليل ان يكون تاويله مثل
به اسد كما ذكرنا في قولهم لم صوت صوت حمار ويقولون حررت بر رجل بار حمره اي مثل بار حمره ويجوز
ان يكون اسد شدة ونال حمره بمعنى كامل شدة وكامل حمره فلا يكون تنقل بر حمره المضاف بل يكون
كقولهم انت الرجل علة كما ذكرنا في باب الحال والمنصوب في هذا الوجه ايضا تمييز من نسبة الكامل الى
ضمير المذكور وقال غير المبرد بل ما والوجه في مثل هذا ما يليق به من الاوصاف بمعنى برجل اسد
اي حمره وبرجل حمار اي بليد ولا معنى للتمييز في نحو برجل اسد شدة على هذا التاويل قال الشاعر
ويل يقول الناس حمره كلمة سوار صحجات العيون وغورها كان لنا من بيوتنا حصينة مسوجا
اعاليها وساجاستورها اي سودا اعاليها وكيفا ستورها فانيها جنس يوصف به ذلك الجنس ويكون
اللفظ بمعنى الكامل نحو حررت بر رجل اسد اي كامل في الرجولية ورايت اسدا اسدا اي كاملا والثنا
جنس مصنوع منه لشي يوصف به ذلك لشي نحو هذا حاتم حديد قال سيبويه سكره نحو حاتم طين وصف
خن وخاتم حديد وباب ساج في الشعر ايضا قال السبي اذ قلت حررت بر سرح خن صفة وصحيفة طين
خاتمها وبرجل فضة حلية سيفه وبلاد ساج باها وارت حقيقة هذه الاشياء لم يكن فيها معنى الرفع
فيكون كقولك بلاد اسد ابوها وانت تريد بالاسد السبع بعينه لان هذه جواهر فلا يجوز ان نعت بها
قال وان اردت المماثلة والجمع على المعنى جاز قلت وما ذكره خلاف الظاهر لان معنى فضة حلية سيف
انها فضة حقيقة وكذا من طين خاتمها لكنه جوز على في الوصف بجواهر على المعنى تاويل مفعول في طين
ومعول من فضة وقرب منه قولهم حررت بر سرح عرج كذا اي كائن من عرج وحررت بر سرح عرج
اي كائن من السرح وان اردت التثنية كان معنى سرح خن صفة سرح ليس صفة كالخن وليس خن
وكذا فضة حلية سيفه اي مشرقه وان لم يكن فضة واطين خاتمها فالتشبيه فيه بعيد وعرف ان
برجل ابى عشرة واخ لك واب لك **قوله** ووصف النكرة بالجملة الجبرية ويلزم الضمير **قوله**
اعلم ان الجملة ليست نكرة ولا معرفة لان النكرة والضمير في عوارض الذات اذ التعريف جعل
الذات مثالا لها الى خارج اشارة وضعية وللنكير ان لا يثربها الى خارج في الوضع كما في باب
المعرفة والنكرة واذا لم يكن الجملة ذاتة فكيف عرفنا ان لها فخص قولهم النعت واخى المنعوت في
التعريف والنكير بالنعت المفرد فاليسل فاذا لم يكن الجملة معرفة ولا نكرة فلم جاز نعتا النكرة بها ذو

المعرفة قلت لما نسبتها للنكرة من حيث هي تاويلها بالنكرة كما نقول قام رجل ذئب ابوه او ابوع
ذائب قام رجل ذائب ابوه وكذا نقول في حررت بر رجل ابوه زيد انه بمعنى كائن ابوه زيدا وكل
كلمة يعم وقوع المفرد مقاما فلذلك الجملة موضع خبر لا عوارب خبر المبتدأ والحال والصفة والمضاف
اليه ولا نقول ان لا حصل في هذه المواضع هو المفرد كما نقول بعضهم وان الجملة لها محل اخر انما كان لها
محل فيها لكونها فيها من المفرد لان ذلك دعوى بلا برهان بل يكفي في كون الجملة ذات محل وقوعها
موقعا يعم وقوع المفرد منها كما في المواضع المذكورة وقال بعضهم الجملة نكرة لانها حكم وحكم
نكرات اشالي ان الحكم يثب على شي يجب ان يكون محمولا عند المخاطب اذ لو كان محمولا لوقع الكلام
لغويا في نحو السها فوقما ولا رضى تحنا وليس يثب على شي لا معنى للسكينة ليس كون الشيء محمولا بل معناه
في اصطلاحهم ما ذكرناه لان ولو سلمنا ايضا ان كون الشيء محمولا وكون الشيء نكرة بمعنى واحد
قلنا ان ذلك المحمول المنكر ليس نفس الخبر والصفة صحتي يجب كونها نكرة بل المحمول الثابت
الخبر والصفة الى المحكوم عليه فان المحمول في جاني زيد العالم وزيد هو العالم انتساب العلم الى زيد
ولو وجب نكيرهما لم يخج جاني زيد العالم وانما زيد وجوان مقطوع به وانما وجب في الجملة التي هي صفة
او صلة كونها خبرية لانك انما تجي بالصفة والصلة ليعرف المخاطب الموصوف والموصول المبهمين
لما كان المخاطب يعرف قبل ذلك الموصوف والموصول من اتصافهما بمضمون الصفة والصلة فلا يجوز
اذن الا ان يكون الصفة والصلة علمين متضمنين الحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذلك بل
الجملة وهذه هي الجملة الخبرية لان عين الخبرية اما ان اتية نحو نعت وطلعت وانتحر ونحوهما او طلبية
كالاسم والنهي ولا استفهام والتعني والعرض ولا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرهما
ولما يكن خبري المبتدأ مع فالجواب ولا محض صفة جاز كونه ان اتية كما مر في باب وسين بهذا جواب
كون الجملة اذا كانت صفة او صلة معلومة المضمون للمخاطب قبل ذكر الموصوف والموصول وقد يقع
بالجملة معرفة بل لا يثب بها الى واحد بعينه كقوله ولقد امرت على اللبم يسين لان تعريف لفظي على
ما يجيء باب المعارف ولا يتقدر على ادخال اللف واللام في الوصف ليطابق الموصوف لفظا
ومثلا كما قال الخليل في المفرد نحو احسن الرجل مثلك ان تفعل كذا ذلك وما نحن بالرجل خير
منك ان فصل ذلك ان مثلك وخير نعتان على نية اللف واللام وانما جزم على ذلك اجتماع
كون التعريف في الموصوف لفظيا لا معنى تحت فلا يجوز في العلم ما نحن بهم الله مثلك وكون
الوصف مما يمتنع جعله مطابقا للموصوف باذخال اللام عليه فلا يجوز ما نحن بالرجل مثلك
لانك تقدر فيه على ادخال اللف واللام نحو بالرجل الشبيه بك ولا يكون ذلك في الجملة المصدر
بالمضارع فلا نقول بالرجل قال ولا بالرجل ابوه قائم وذلك لان اللام في الوصف مقدرة ليطابق
الموصوف تقديره وانما يتقدر اللام في الامم او في المضارع للام نحو نقول وقال انما لك خير منك
بل لا صفة **قوله** ويلزم الضمير انما اشتراط الضمير في الصفة والصلة ليصل به ربط بين الموصول وصلة
والموصوف وصفة فيحصل بذلك الربط انصاف الموصوف والموصول بمضمون الصفة والصلة
لها بهذا لا تصاف تخصص وتعرف فلو قلت حررت بر رجل عجم ولم يكن الرجل متصفا بتعريفهم

بوجه فاذا قلت فلا تخصص به فاذا قلت قام عمرو في داره صار الرجل نصفاً بقيام عمرو في داره وقد
كفر في الضمير كما في جنى المتلا، وقد يقع الطلبية صفة لكونها محكية بقول محذوف موانعت في الحقيقة
كقوله جاء مذوق مثل رايت الذب قط اي يمدق مقول عنده هذا القول كما يقع حاله نحو لقيت زيداً ارض
واقلم اي مقولاً في حق هذا القول ومفعولاً ثانياً في باب ظن نحو وجدت الناس اخي تظلم **قوله**
ويوصف بحال الموصوف وحال متعلقة نحو مرتت برجل حن غلام فالاول يتبع في الاعراب والتمتع
والسكنى والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والثاني يتبعه في النحوة والاول وفي البوابة
كالفضل **اقول** قوله حال الموصوف الجار والمجرور في محل الرفع فاعل يوصف اي يحل حال
الموصوف اي سيدة وصفاه وسوا الكثير كما في رجل قائم ومضروب وحن وقد يحل حال متعلق
وصفاً لذلك الشيء لثمة مثله حاله نحو برجل مصري بحال في حصول الفائدة بذلك وهذا السبي اكان
منوباً نحو محري على الاول رفعاً ونصباً وجراً بل لظن فيه يثمة نحو مرتت برجل ضارب ابوه زيداً و
اباه زيد ولا يكون اسماً الفاعل والمفعول التناصير للمفعول به ما ضامين حراً منها لا ينصب في مفعولاً
بمعنى الماضي وان كان مضافاً فلا في حراً ان يكون صفة مشبهة او غيرها والصفة كجاءتها الى فعلها
نحو برجل حن الوجه اذ لا مفعول لها وغيره كصفة اما ان يكون ضمياً او غيراً فالماضي للام مضاف
الى الفاعل نحو برجل قائم الظلام ولا يتعرف لا مفعولاً ولا يجوز اضافة الماضي المتعدي الى
لأنك ان اضفت الى الفاعل بلا ذكر المفعول به نحو برجل ضارب الظلام التمس الفاعل بالمفعول فلما علم
ان اسم الفاعل سبي وان ذكرت المفعول به لم يحى ايضا لان اسم الفاعل الماضي لا ينصب مفعولاً به
وان اضفت الى المفعول به لم يحى ايضا فلا بد ذكر الفاعل بعد مرفوعاً نحو زيداً ارض وعمرو غلام
اسم وزيد ضارب غلام وعمرو اولاً ولكن كان اسم الفاعل غير سبي ويتعرف بالاضافة لانه مضاف
عنه مفعول وان لم يكن السبي ما ضاماً عند سببوه ان نصبت به مطلقاً كما في المنون سواراً حالاً
او مستقبلاً نحو برجل ضارب غلام زيداً لان اوغدا وسواراً كان علاجاً وهو ما كان محسوساً يوري
كالقائد والضارب او غير علاج كالعالم والعارف والمخاطب والملائمة وقال لا تخلوا من ان يكون
حالة اولاً نحو مرتت برجل ضارب عمرو وي زيداً في الخطه دار والرفع سبباً نحو زيداً ارض على حاله
كونه معرفة لان المانع عنده خارجاً به على الاول له ضافة فينبغي ان يكون زيداً لضارب الرجل غلاماً
بنصب الضارب على الحال واما نصبه في نحو زيداً في الخطه دار فربما لا يلزم ان يكتبه انه ليس مضاف الى
الضمير وكلامنا في المضاف بل بقول الضمير في محل النصب على انه مفعول كما في قوله ضافة من زيداً
والمستقبل عند يونس بحرف علاجاً كان اولاً على ان يكون هو والمرفوع بعده جملة اسمية صفة
نحو مرتت برجل ضارب عمرو وسببوه يوافق في جواز النصب في الاول والرفع في الثاني وخالفه في وجوب
مستقبلاً مفعولاً ان زيادة ونظر في حلال الشوراعين مرضي في الخطها السقام وكما في اسم الفاعل
وحكمه كالحال والمستقبل كما في باب له ضافة قال والرواية مخالفاً لابي واشد عيني بحين العراب
وربما نفس عال مخالفاً لابي برفع مخالطاً ويونس ان جعل رفعه على المتلا وقال عيني في عمران
كان علاجاً ووجب رفعه على له متلاً اطلاقاً كان او مستقبلاً واما معنى العلاج فان كان حالاً ووجب نصبه على الحال

وان كان مستقبلاً ووجب اطلاقه الاول وسببوه بياناً في الوجوب لا الجواز والوجهما سببوه ماله
محميين لهما عن ذلك انه قال المضاف اضافة لفظية كالمثون عند العرب وعند النحاة والمنون سلسا كان
او غيره يجوز رفعه على الاول علاجاً كان اولاً حالاً كان او مستقبلاً فلذا ينبغي ان يكون المضاف المنون مقادير
ولا سبب في له ضافة عارضاً لا بحال الرفع والنصب فاجاب احدنا بما بلا موجب تحملاً كانه اذا ارتك
اعمال اسم الفاعل على الفعل اما اذا لم ترد ذلك جعلته اسماً فليس فيه الرفع على حاله نحو مرتت برجل
ملا زه رجل اي صاحب ملان زه رجل جعلت ملان زه عتية لم يوجب من الفعل كالحال صاحب كذا فعله
بقول في المثني والجمع برجل ملان زه الزيدان وطلان موه الزيدون بنو فلان وجماعته سبباً في سائر
غير اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة لاسم المنوب نحو برجل مصري بحال لكونه مضمون
في فعله وجماعاً من ذلك سماعاً على سواراً نحو برجل سواراً وهو والقدم وسواراً ابوه وامه والفضيح المشهور
رفع سواراً على الاول اضافة لفظية كونه انما تدغم ام لم تدغم في محل الرفع فاعل سواراً وفي قوله انه ان
الذي كوز سواراً عليهم انما تدغم ام لم تدغم على ان يكون سواراً وحده مرفوعاً على ان خبراً ان وقدر
مرتت برجل سواراً درهما اي نام فيطلب فاعلاً واحداً بخلاف الاول فانه معنى مستوفى بين اسين
ومن السماع التميمي قولك برجل حسبك فضله ورجل رجل ابوه اي كامل وكذا المقادير نحو برجل حن
غلامه وحسنه ذراع طولها وكذا الجنس للموضوع منه التي نحو برجل حن صفة وكما سطين خاتمة وكذا
الجنس المشهور بمعنى في المعاني نحو برجل اسد غلامه اي حربي وكذا قولك برجل مشك ابوه ورجل حن
ابوه وهذه كلها من الجواهر التي يقع صفات لاعلى القياس كالتقدم ذكرها **قوله** فالاول يتبع اي لفظ
بحال الموصوف يتبع الموصوف في اربعة من جملة العشرة هي اشياء المذكورة احدها لانه واحد
الثلة التي هي الافراد والسنية والجمع واما برة اعشاد واکار ونوب اشمال ونظف اشباع فلان
التي هي مجتمعة فخر لار واولا عشر وهي قطعها والثوب مؤلف من قطع كل واحد منها سمل اي خلق
والنظف مركبة من اشياء كل واحد منها مبع فلان كان مجموع الاربعة ذلك لشيء المركب منها جاز وصفها
وجزاً اسم على ذلك كون افعال جمع قلته فحكم الواحد فالتب يسقيكم بما بطونهم والضمير للاضام
وقال سببوه افعال واحداً جمع وجار تيمص شرادم ولحم حرا ذيل وثابتها واحداً في التعريف والسبي
واجاز بعض الكوفيين وصف التنكرة بالمعرفة فيما فيه ملح او ذم استهزاء بقوله ته ويل كل منة
لمنة الذي جمع ماله واجمهور على انه بدل او نعت مقطوع رفعاً او نصباً كما في موضعه واجاز له
وصف التنكرة الموصولة بالمعرفة قال له وليان صفة له ضوان يقومان مقارنهما ولا ولي انه بدل او
مبتداً محذوف وثالثها واحداً من التذكير والتانيث ورابعها واحداً من انواع الاعراب التي
هي الرفع والنصب والجر واما يتبع في هذه العشرة لكونه اياه في المعنى **قوله** والثاني يتبع في الخمسة
الاول اي الوصف بحال المتعلق يتبع الموصوف في اثنتين من جملة الخمسة الاول اعني واحداً من كنه
انواع الاعراب واحداً من التعريف والسكنى **قوله** وفي الباقية كالفضل اي هذا السن في الخمسة البوابة
اي الافراد والسنية والجمع والتذكير والتانيث كالفضل اي ينظر الى فاعله فان كان الفاعل مفرداً
او مثني لوجب جمعاً مفرداً السبي كما يعزب الفضل وان كان الفاعل مذكراً او مؤنثاً طبقه السبي كما

يطابق الفعل فاعله في الذكر والناث أو يذكر إذا كان الفاعل ضمير في النافذ أو حقيقة منصوب
كالفعل ولو نظرت حق النظر لوجدت له ول وهو الموصوف بحال الموصوف أيضا في النجدة اليوناني
منظورا إلى فاعله وكما بنا كالفعل لأن فعله في الضمير المتكرر في الراجح إلى الموصوف والفعل إذا استند
إلى الضمير كقوله في النسب والواو في الجمع المذكور العاقل والنون في جمع الموت ويونث في الواو
المونث فلذلك قلت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبأمة صاربة وبأمة
ضاربتين وبسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويفرون ويفرون وتضرب وتضربان
ويضربن **قوله** ومن ثم حسن قام رجل فعلم غلما^{نه} وضعف قاعدون وكجز فعود غلما^{نه}
اقول أي رحمه أن السن في هذه النجدة كالفعل حسن فاعله غلما^{نه} كحسن فعل غلما^{نه} وحسن
أيضا فاعله غلما^{نه} لأن الفاعل مونث غير صميمي كحسن يفعل غلما^{نه} وضعف جاني رجل فاعله غلما^{نه}
لأنه متى لم يقعدون غلما^{نه} وحاق غلما^{نه} متى النسب والجمع في الفعل المنه الإظهار المثنى والجمع صميم
كالحج في آخر الكتاب لكن ضعف قاعدون غلما^{نه} أقل من ضعف يقعدون غلما^{نه} لأن له لف والواو في
الفعل فاعله في الغلب لا كثر ويجري معها على مثل النسب والجمع صميم كالحج في قوله له لف والواو
مثنى الهم والجمع فانهما فان وضع غلما^{نه} متين للمثنى والجمع كما مضى في أول الكتاب ولو كما فاعله
لم يقعدون في حالتي النصب والحجوزات قاعدون وقاعدون بلهما في المشتق مثلها في غير المشتق
الذي لا فاعله نحو الزيدان والزيدون وإنما جاز قام رجل فعلم غلما^{نه} وإن كان فعود أيضا
كقاعدون لأنه إذا ذكرت له اسم المثنى للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومنها سببه
الفعل لا يكره فلم يكن في فعود غلما^{نه} شبه اجتماع فاعلين كما كان في قاعدون غلما^{نه} لمشا به يقعدون
الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر إلا أن يخرج الواو عن الهمية إلى الحرف ويجعل المظهر بلا في المضم
ويجعل الفعل جنى مقدر على الاستدراك فعل هذا يضعف حرت برجل قاعدون ابواه لأنه كيقعدان
ابواه بل الوجه برجل قاعد ابواه أو برجل قاعدان ابواه **قوله** والمضمير لا يوصف **قوله**
اعلم أن المضمير لا يوصف ولا يوصف به إمامة لا يوصف فلان المتكلم والمخاطب منه أعرف المعارف
ولان صير في وصف المعارف أن يكون للتوضيح وتوضيح الواضع تحصيل الحاصل وأما الوصف المعيد
فلم يستعمل فيه لأنه امتنع فيه ما هو لا يصل في وصف المعارف ولم يوصف الغائب إمامة لأن منس في
الغلب لفظي فصار سببه واضع غير محتاج إلى التوضيح المطلوب في وصف المعارف في الغلب وأما
لجمله على المتكلم والمخاطب لأنه خرجت منها وإمامة لا يوصف به فلما جاز أن الموصوف في المعارف
أن يكون أخص أو مساويا ولا أخص المضمير ولا مساويا حتى يقع صفه وقول بعضهم لم يقع صفه
وقول بعضهم لم يقع صفه لأنه لا يدل على معنى فيه نظر إذ هو يدل على ما يدل عليه مفسر فلورج إلى حال على
معنى كاسي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة للدلالة على كقولك زيد كرم وإن هو وأجاز
الكاسي وصف ضمير الغائب في نحو قوله له أنه لا يموا العزير الحكيم وقولك حرت به المسكين
والجهميون كلون مثل على البدل ولم يذكر المصنف أنه لا يوصف بالضمير لأن ذلك بقوله بعد
والموصوف أخص أو مساويا فإنه لا شيء أخص المضمير ولا مساويا **قوله** والموصوف أخص

أيضا **قوله** ينبغي ولا أن يعرف أنه ليس مراد من هذا أنه ينبغي أن يكون ما يطلق عليه لفظ
الموصوف من الأفراد أقل مما يطلق عليه لفظ الموصوف أو مساويا له فان مثلا لا يطرد في المعارف إلا في
التكررات أما في المعارف فاستعمل جاني الرجل العاقل ومثلا الرجل ولغيت التي الجميت وأما في
التكررات فاستعمل رأيت شيئا أيضا ومثلا ذات قلعة أو واجهة الوجود بل مراد من أن المعارف الخمس
أعني المضميرات ولا علم والمبهمات وذو اللام والمضاف إلى أحد ما لا يوصف ما يصح وصف منها
بما يصح الوصف به منها لا أن يكون الموصوف أخص أي أعرف من صفته أو مثلها في التعريف فقوله الرجل
العاقل الثاني فيه وإن كان أخص من الأول خرجته بل قول اللفظ إلا أنها خرجت من تعريف الطاري على
مل أولهما الوصف من مساويا وفي قولك هذا الرجل لفظ مثلا من الرجل من حيث أنه يصح أن
يشارة به بوضع واحد إلى أي مثنى لا يكره أن يكون التعريف له شيء أقوى من تعريف ذي اللام كما في قول
مثلا أخص قولهم الموصوف أخص أو مساويا بالمعنى فينبغي أن تعرف مراتب المعارف في كونها بعضها
أقوى من بعض حتى يبنى عليه مرة قولهم الموصوف أخص أو مساويا فالمشغول عن سببه وعلمه جمهور
الحاجة أن يعرف المضميرات ثم لا علم ثم اسم لا شارة ثم المعرفة باللام والموصولات وتكون المتكلم
والمخاطب أعرف بالمعارف ظاهر وأما الغائب فلان احتياجه إلى اللفظ يفسر جعله عن لفظ وضع
فإنما كان العلم أخص وأعرف من اسم لا شارة لأن ملول العلم ذات معينة مخصوصة عند الواضع
كعند المتكلم بخلاف اسم لا شارة فان ملول عند الواضع أي ذات معينة كانت وتضمنها إلى
المتكلم بان تعرف به إمامة الحسية فكثير ما يقع اللبس في المشار إليه إشارة حسية فلذلك كان
أكثر إمامة إمامة موصوف في كلامهم ولذا لم يفضل بين اسم لا شارة ووصفه لثمة احتياجه وإنما كان
اسم لا شارة أخص وأعرف من المعرفة باللام لأن المخاطب يعرف ملول اسم لا شارة بالعين والقلب
معا وملول ذي اللام يعرف بالقلب دون العين وضعف تعرف ذي اللام يستعمل على التكررة
نحو قوله له لين أكله الذئب كالحج في المعرفة والتكررة والموصول كذي اللام وأما المضاف إلى أصل
له رتبة تعرفه مثل تعريف المضاف إليه سواء لأنه يكتسب التعريف منه عند سببه
وأما عند المبرد فان تعريف المضاف أنقص من تعريف المضاف إليه لأنه يكتسب منه وكذا يوصف المضاف
إلى المضمير ولا يوصف المضمير فنحو الظرف في قولك علة راي غلام الرجل الظرف بل لا يوصف
وعند سببه هو وصف لغلام ومدرب الكوفيين أن لا يعرف العلم ثم المضمير ثم المهم ثم ذي اللام
ولعلمهم نظروا إلى أن العلم حين وضع لم يقصد به ملول وأهل حين بحيث لا يشك في لسان
ما يمانه وإن اتفق مشاركتة في موضع فإن خلاف ساير المعارف كما في باب المعارف وعند سببه
لأن المضمير ثم العلم ثم اسم لا شارة ثم ذو اللام ثم الموصول وعند ابن السراج أعرف ما اسم لا شارة
لأن تعريفه بالعين والقلب ثم المضمير ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك أعرف ما صير المتكلم ثم العلم
أخص أي الذي لم يفتقر له مشاركتة وصير المخاطب جعلها في درجة ثم ضمير الغائب اللم من إمام
إلى الذي لا يشبهه من ثم المشار به والمنادى ثم الموصول وذو لدة والمضاف بحسب المضاف
إليه **قوله** المشهور الذي عليه الجمهور فاذا تفرقت لك فان وجلت لا أخص في منسب

تأبى لغيره لاخص فهو له عند صاحب ذلك المذهب لا يصفه فاسم لا شارة في قولك زيد هذا يدل
عند ابن السراج صفة عند غيره وعليه فتن وانما الجواز يكون النعت اخص من المنصوت لان
الحكمة تقضي ان بلا المتكلم بما هو اخص فان التقي به الخاطب فذاك ولم يجز ان يفتى ولا زاد
عليه من النعت ما يزداد به الخاطب مرفه فاذا ثبت ذلك رجعتنا الى التفصيل ونساعلي مذهب
سيبويه في ترتيب المعارف اذ مواويده واشهر مقول المضمير لا يوصف به كما تقدم والعلم لا يوصف
لان لم يوضع الا للذات المعينة لا لمعنى في ذات ولذلك اذا نقل الى العلمية اسم دل على معنى المجازي ذلك
المعنى بالتسمية نحو اسمها واسمها اسميت بهما ولا يقع من الموصولات وصفها ما في اوله اللام
نحو الذي والتي واللائي وبارها المشابهة لفظا للصفة المشبهة في كونها على لفظه فضاغدا بخلاف جروما
واما التي الموصولة فلم يقع وصفها لان لا غلب فيه الشرط ولا استفهام ووقوعه موصولا قليل فزوي
ذلك لا كثر وانما يوصف بزوال طائفة وان كانت على حرفين كقولك قوله لهذا المرء ذوقا ساعيت
علم فان المشرقة الغرائص لما شبهت لفظا للموضوع للوصف بايها لا جازا نحو رجل ذوال مال واما وقوع
الموصول موصولا فلم يعرف له مثالا قطعا بل قال الزجاج ان الموصول صفة لمنزلة كاي والظاهر ان استثنى
بالصلة عن الصفة فالعلم ينعت بالمبهين وذي اللام وبالمضاف الى العلم واي اصل المبهين واي ذي اللام
ولا ينعت بالمضاف الى المضمير لانه اعرف من العلم اذا اعتبار للمضاف في التعرف بالمضاف اليه واما اسم الشارة
فلا يوصف لا بذي اللام والموصول لما يجي وكان العيان ان يوصف بكل واحد المبهين وبذي اللام
وبالمضاف الى احد هذه الالتم ودو اللام لا يوصف لا بمثله او بالمضاف اليه او بالموصول لا
مثله على ما بينا وزعم بعضهم انه يوصف بجمع المضافات فلجاء بالرجل صاحبك وصاحب زيد قال فللمع
تصنف وعليه مذهب سيبويه لوجاهة مثل ذلك فهو يدل لا يصفه فان جعلنا المضاف موصولا قلنا
المضاف الى المضمير ينعت بكل واحد المبهين وبذي اللام وبالمضاف الى المضمير والي العلم والي كل
واحد المبهين والي ذي اللام واما المضاف الى العلم فينعت بكل واحد المبهين وبذي اللام و
بالمضاف الى العلم والي كل المبهين والي ذي اللام واما المضاف الى اسم الشارة فينعت بغير المبهين
وبذي اللام وبالمضاف الى احد هذه الالتم واما المضاف الى ذي اللام فينعت بذي اللام وبالمضاف
اليه وكذا المضاف الى الموصول ينعت بهما من ذلك على مذهب سيبويه الذي عليه الجمهور وقد سنحنا
ذكرها معنى قوله ومن ثم لم يوصف ذو اللام لا بمثله او بالمضاف اليه او بالموصول ايضا
كقوله لهذا المرء ذوقا ساعيت **قوله** وانما التزم وصف باب من ذلك بذي اللام للبهام و
ثم ضعف بهذا لا يصفه وحسن بهذا العالم **اقول** **قوله** كان سبيل تقليد كان الواجب لنا على قولك
الموصوف اخص اوصاف وان يوصف اسم الشارة بكل واحد المبهين وبذي اللام وبالمضاف اليه
احل الالتم ومنه لا يوصف بذي اللام والموصول نحو هذا الرجل وبهذا الذي قال كذا وبهذا قوله
كذا على الالتم الطائفة فاجاب بقوله للبهام اي اسم الشارة مبهم الذات وانما تبين الذات المشار
اليها به اما بالالتم الحسنة او بالصفة فلما قصد تعيينه بالصفة لم يكن تعيينه مبهم آخر لان
مثله لا يرفع للبهام فلم يبق الا الموصول وذو اللام والمضاف اليه او المضاف بالمضاف

ولا يبق بالحكمة ان يرفع اليها المبهم بما يوصف بتعيين في نفسه كذي اللام الذي يكتسب في غيره
ثم يكتسب المبهم منه تعريفه المستعار فاقضى على ذي اللام لتعيينه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته
معنى ذي اللام فالذي ضرب معنى الضارب وايضا الموصول الذي يوصف ذو لاه وان كانت زائدة
له ذوال طائفة وقد ذكرنا طرفا من حال المبهم الموصوف بذي اللام في باب المنادي فليس هو اليه وذكرنا
سناك ان بعضهم يقول ان ذا اللام عطفت بيان الاسم لا شارة **قوله** ومن ثم ضعف اي من جهة ان
المراد من وصف المبهم بتعيين حقيقة الذات المشار اليها ضعف بهذا لا يصفه لان لا يصف عام لخص
نوعا دون آخر كانه فان والغرض والبق وغيره ما بخلاف هذا العالم فان العالم مختص بنوع
الحيوان فكاك قلت بهذا الرجل العالم ولا يابا من ان يذكر بعض اغفله المصنف من احكام النعت
ومما اقتسام احد مما جمعه له وصان مع تفرقة الموصوفات اعلم انه اذا كان العالم واحدا
معمولا من متفقا في الالتم عراب سبب عطفت احد مما على الالتم فان اتفقا تعريفه وتكثيرا جازا افراد
كل واحد منهما بوصف وجان جمعهما في وصف واحد فاله ونحو جاني زيد الظريف وعمرو الظريف
والثاني نحو جاني زيد وعمرو الظريفان ورايت رجلا وامرة ظريفين واذ جمعتهما في النعت غلبت الذكر
على الفانث كما رايت والعقل على غيره نحو حررت بالزيدين وفسرهما المقتبلين وكذا في غير الجداء
واحال ونحوهما نحو لزيدان وانحر مقبلون وجاني زيد وسندوا بحار مسرعين وان اختلفا في
وتكثير لم يكن جمعهما في وصف واحد فلا نقول منة ناقة وفضيلةها الراتقان ولا راتقان لسان
تخالف النعت والمنصوت تعريفا وتكثيرا فاما ان يفرق كل واحد منهما بنعت او بجمعهما فينعت مقطوع
نحو رجل زيد الظريفين واذ اتفقا عرابا بالاسباب العطف نحو اعطيت زيدا اياه فلا يجوز جمعها
في وصف بل يفرق كلا منهما بوصف او بجمعهما في نعت مقطوع لان التابع في حكم المتبوع اعرابا فلا يكون اسم
واحد مفعولا اول وثانيا فان كان العامل واحدا ومعمولا محتلفا لعرباب فان اختلفا معنى
لم يجر جمعهما في وصف فاما ان يفرق كلا منهما بوصف او بجمعهما في نعت مقطوع فان اردت فالاولي ان
يكون نعت كل واحد في حنبه نحو نعي زيد الظريف وعمرو الظريف ويجوز جمعهما نحو نعي زيد وعمرو
الظريف الظريف نعت الثاني بحنبه ونعت اول بصنعت الثاني لانه اذا كان لا بد من الفصل بين النعت
ومنعونه ففصل احد ما من صاحب اولي من فعلهما معا كما مضى مثله في الاحال وكذا احالهما عند
اذا اتفقا معنى نحو ضارب زيد وعمرو واجاز ههنا م وتعليب جمعهما في نعت نظرا الى المعنى اذ كل
ولطمنهما فاعل ومفعول من حيث المعنى لانه ان شئت ما يغلبه مراعاة جانب الفاعل لانه معتمد
في رفعه الوصف نحو ضارب زيد وعمرو والظريفان وتعليب يسوي بين الرفع والنصب لتساويهما
في المعنى وان لم يكن العامل واحدا فاما ان يكون العمل واحدا ولا في اوله وان كان العامل كذا
للتاكيد جاز جمعهما في وصف نحو قام زيد وقام عمرو والظريفان وان لم يكن مكررا للتاكيد فان
العاملان من نوع واحد اي كانا رافعين او قابضين او كانا اسمين جارين او مبتدئين او خبرين وكان
احدهما معطوفا على الآخر والمعمول في مشتركين في اسم كان يكونا فاعلين او مفعولين او خبرين
او مبتدئين جاز عند سيبويه واخيل جمعهما في وصف اذا اتفقا تعريفا وتكثيرا نحو قام زيد وقعد

عمر والظرفان وصرت ريدا واكرمت بكر الطويلين وحي غلام زيد وابوعمر والظرفين واخوك زيد
وابوك عمر والظرفان كان الظرفان صفة للبتدين او الخبيرين والبتد والرتاح وكثير من المتأخرين
ياون جواز ذلك الا اذا انفق العاقلان معنى مع الشرط المذكورة نحو جلس اخوك وقصد ابوك كرمي
والجوز منع نحو هذا رجل وذلك امر منطلق لا خلاف اسمي له شارة فيها وبعد خلاف السبوق فانه
يجل حرمها كما على الضلعين المختلفين فان لم يعطف احد على الآخر لم يترك المعولان في اسم خاص
اولم يتفقا ترفيفا ويكبر لم يجر جمعهما في وصف فله نقول منه جاريا اخوي ابني فلان كرم على ان
كرام وصف له خوي ولا يني معا بل نقول كراما على القطع وكذا يقطع نحو هذا فرس اخوي ابنيك العقلاء
وذلك ان احدهما ليس معطوفا على الآخر وكذا لا نقول سدا رجل وفي الدار اخ كرميان لان المعولين
لم يشتركا في اسم خاص لان احدهما مبتدأ والآخر خبر وكذا لا نقول جاني زيد وذمب رجل كرميان
بل يقطع لاختلاف المعولين ترفيفا ويكبر وذمب بعض المتأخرين الي وجوب القطع عند اختلاف
العاقلين مطلقا لان العامل في النعت والمنعوت شي واحد على الصحيح فيلزم كون الصفة معولة
لعاقلين وان لم يكن العاقلان من نوع واحد نحو ضربت زيدا وان عمر واقام ونحو هذا الظلام زيد
فاجمهور منصرفا جمعهما في وصف واجاز بعضهم نحو غلام زيد الظرفين وان اختلف العاقلان و
العمل معا فاجمهور على الجواب قطع النعت المشترك فيه لا الكسبي فانه اجاز جمعهما في وصف عند
تقارب المعنى نحو ضربت زيدا والمهان عمر والظرفان لان زيدا وعمر واحدهما ناس معا واعلم انه
لا يجوز نحو من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين على القطع لا تك لا تلي لا على ما اثبتت علمته
ولا يجوز ان يخلط من علم من لا علم فتجعلها بمنزلة واحدة وثابتها تعريف الصفات مع مع
الموصوفات اعلم ان الموصوف اذا كان مجموعا متغايرا للصفات فاما ان يجر بالصفات على وقوعه
او اقل في لا ولا يجوز له تبايع والقطع الى الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف او مبتدأ محذوف الجذر
نقول مررت بثلاثة رجال شاعر وكاتب وزاز واذا رقت فالتقدير بعضهم شاعر وبعضهم
كاتب وبعضهم ززاز او هم شاعر وكاتب وزاز او منهم شاعر ومنهم كاتب ومنهم ززاز ولما كان
ترفيفا ويكبر لا يقطع الوصف الى الرفع اولى ان لم يكن هناك للحال معنى نحو بالرجلين قصير طويل
ويجوز قطع الى النصب ايضا على الحال ان كان لها معنى نحو بالرجلين ضاحكا وباكيا ولا يمتنع في
الوجهين لا بناء على البدل ويجوز القطع الى الرفع في صور نواسخ لا ابتداء نحو قوله فلا تجلي ضيف في ضيف
مقرب واخر معزول عن البيت جاز اي منها ضيف مقرب ومنها آخر معزول وقوله فاصبح
في حيث النصب شديدا طليق ومكتوب اليدين ومرغف اي منهم طليق وقوله مرغف اي
ارغف الموت اي قاربه وفي الثاني اي فيما كان الصفات في الرفع لا غير على القطع نحو رات
ثلاثة رجال شاعر وكاتب وقد اجاز بعضهم وصف لبعض دون البعض محتمجا بقوله كالمعول
لما استعملت لثمة الكلب يتطاردان واما ان كان الموصوف محذورا والصفات متحدة نحو مررت
برجل كاتب شاعر بزاز فالاول لا تبايع ويجوز القطع على تقديره وكاتب ولا يجوز تقديره منهم كاتب
ولا بعضهم كاتب والثالث قطع الصفة رفعا او نصبا اعلم ان جواز القطع مشروط بان يكون

النعت للمبتدأ نحو اسن الدار ونحو واحدة لا يكون قطعا للمبتدأ الذي عاين متصل به معنى لان الموصوف
في مثل ذلك نص في معنى الصفة والعلية فلذلك لم يقطع التاكيد في كوجاني الفوم اجمعون اكنون
والشرط الآخر ان يعلم الابع من انصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلم للمكلم لانه ان لم يعلم
فالمنعوت محتاج الي ذلك النعت لسند وغيره ولا قطع مع الحاجة وكذا اذا وصفت الموصوف
بوصف لا يعرفه المخاطب لكن ذلك الوصف يستلزم وصفا آخر فلك القطع في ذلك المثال اللهم
نحو مررت بالرجل العالم الخجل فان العلم في الاغلب يستلزم التحجيل ومع اجتماع الشرطين جاز
القطع وان كان نعتا اول كقوله ته وامرته جملة الخطب وقولك لجل الله كجهد وشرط الرجاء
في القطع تكرار النعت فمعلوم ان كان النعت المراد قطع مع غيره وجب ان لا يكون المنعوت اسم كرامة
لما ذكرنا ان اسم له شارة محتاج الي صفة لسند ذاته وان كان نكرة فالشرط سبقت بعت آخر مبين و
ان لا يكون النعت الثاني ايضا مجرد التخصيص لانه اذا احتاجت النكرة الي الففقت لخصها
لم يجز القطع اذ لا قطع مع الحاجة ولا عرف مجي نعت النكرة المقطوع بالواو واللام على القطع والفضل
اذ ظمرا النكرة محتاج الي الوصف فاذا قطع بحرف موصوف في لقطع اعني الواو وقال ويوي الي شوه
وشعثا مر اضيع مثلا الرجاء ويجوز في المعرفة ايضا القطع مع الواو كقولك انخرق لا سدرن
قومي الذين هم هم الصلاة وانه الجزر النازلون بكل حركة والطسن معا قد لا زد والواو في
النعت المقطوع اعترضية نصبة او رفعة ويجوز مخالفة النعت المقطوع للمنعوت ترفيفا وكذا
كقوله ته ويل كل منة لمة الذي جمع ماله واذا كثرت نعوت شي معلوم او قطعت او اتبع بعض
بعض بشرط تقدم لا تبايع اذ لا تبايع بعد القطع فيه ولا كثر في كل نعت مقطوع ان يكون مرعا او ذمبا
او ترعا نحو اجمل لله الحميد ومررت بزيدا الفاسق وبعمر والمكين وقد يكون تشبيعا نحو برين
حقي وقد ذكرنا في الداء هذه المنصوبات والرفوعات ويوجب لا تبايع في التعم اما على
فيما يمكن واما على البدل فيما يمكن نحو رايته البائس ومررت به المكين والتحليل اجاز قطع رفعا و
نصبا كما في المدح والذم ولو لم يتضمن النعت شيئا من المعاني المذكورة لم يجز قطع كقولك برين
او صاحب الثياب لا بعدل ولكن لانها حرفان لا ضرب ولا استدراك فاما موديان بالقطع
تقول مررت برجل قائم بل قاعد وفي غير النعت ما زيد قائما بل قاعد ولكن قاعد ورجا قطع النعت
لاول بالواو واذا طاله ذلك المنعوت كما قاله الرجاء ولكن البر من آمن الي قوله والموصوف بهلتم
ان الموصوف صفة من آمن وهذا الذي ذكرنا من شروط النعت المقطوع انما يستعمل اذا جاز له تبايع
على النعت ايضا فاما اذا لم يجز كما في الامثلة المذكورة في القسم الاول اي في جملة واصاف مع تعرف
الموصوفات فلا ولا يجر الموصوف اعلم ان الموصوف محذوف كثيرا ان علم ولم يوصف
بظرف او جملة كقوله ته وعندهم قاصرات الطرف فان وصف باجدهما جاز كثيرا ايضا بالشرط
المذكور بعد لكن لا كما لا وفي الكثرة لان القائم مقام الشيء ينبغي ان يكون مثله واجملا بحالفة
المفرد الذي هو الموصوف وكذا الظرف واجاز كونها مقدرين لجملة على الابع وانما يكتب حذف
موصوفها بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من الجور ومن او مبي قالته ومنهم دون ذلك

وقال وما من الاله مقام معلوم اي من طه يكفينا الله ملك له مقام قال الشاعر والامر لا تارتان فنهما
اصوت واخرى لبتغي العيس الكج اي منها تارة اموت فيها وحكي سبوه ما منهم مات لا رايته في حال كذا
وقال وكلمتها ندين فالما منها واخرى على لوح آخر من حجر وقال لوقلت ما في قومها بتم بفضلها حتى
قال لم يكن كذا لم يتم الطرف والجملة مقام كذا في الشعر قال انا ابن جلة وطلع السنا يا مني اضع العمامة رفوف
وقال ما كعندي غيبهم وحجر وعبي كدها شديدة الوتر كما نسكني كان من راعي البشر وقال
كان من مجال بني قيش يقع خلف رجليه بسن وانما كثر بالشرط المذكور لفقوه الدلالة عليه بذكر ما
اشتمل عليه قبله فيكون كانه مذكور واعلم انه ان صرح الفت لمباشرة العامل اياه جان نقلهم والبدان المنصوب
منه نحو مرت بظريف رجل قال والمومن العايدات الطير يسبحا ركبنا مكة بين الغيل والسند و
قرب منه قوله تعالى وعرايب سود لا تحوش بلب ان يلبه اسود كونه تاكيد له نحو احر قاني وآن
لم يصح لمباشرة العامل اياه لم يقدم لا ضرورة ولا لنية الشاعر كما تقول ان رجلا ضربك في الدار ان ضربك
رجله واذا وصفت النكرة بمفرد او ظرف او جملة قدم المفرد واخرى بالقياس لا غلب كقولته وهذا
ذكر مبارك اترلناه وليس ذلك بواجب خلافا لبعضهم والدليل عليه قوله وهذا كتاب اترلناه مبارك
وقوله يقوم حبه وحبونهم اذله وقال الشاعر ويلد افا سبه بطي الكواكب ورايونث الصفر و
لم يذكر العلم بها قال الا انها الطير المرة بالضمي على خالده لقد وقتت على لم اي لم واذ اوي النعت
لا او اما وجب تكريره كما ذكرنا في الحال قاله لا فارض ولا بكر وتقول رايته رجلا اما عالما واما جاهلا
وقد يوصف المضاف اليه لفظا والنعت للمضاف اذا لم يلبس وتقال له البحر بالجوار وذلك للانصال
الحاصل بين المضاف والمضاف اليه مجمل او موصفت له ول معنى نعت الثانية لفظا وذلك كما يضاف لفظا
المضاف اليه ان يضيف ان يضاف اليه المضاف نحو هذا محرمي وسداجب رايي والذي هو ملك البحر والحب
لا الصب والرمان والحليل يشرط في البحر بالجوار توافق المضاف والمضاف اليه افراد او ثنية وهما
وتذكرا قاتنا فلما لا هذا محرمي اصب حمران ولا يحيز جز بين خلافا لسبوه واستهد سبوه
بقوله فايكم وجنة بطر واد هموزا ناب ليس لكم بيتي بحر هموزا قال بعض البصرين ان النقلان
مذا محرمي ضرب حمره فخر المضاف الى الضمير فاستتر الضمير المرفوع في ضرب لكونه مرفوعا
لقيام مقام المضاف المرفوع فيكون اصل قوله هموزا ناب هموزا ناب جسم ثم حذفت المضاف اي
حسه فبق هموزا ناب ثم لما اضيف هموزا الى الباب استتر الضمير منه كما في حسن الوجه **قوله**
العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه بتوسط يلين وبين متبوعه احلا حروف العشرة في سبابة
نحو قام زيد على عمرو **قوله** قوله مقصود بالنسبة يخرج الوصف وعطف البيان والمبدل
المباين على قال لان المقصود في هذه المثة هو المتبوع وذلك لانك تبين بالوصف المتبوع بذكر معنى
فيه وتوضيح بعطف البيان المتبوع بذكره شهر سيم ولا شك انك اذا بينت شيئا بشي فالمقصود هو
المبين والبيان فرعه وكذا انما يحى بالتاكيد اما لبيان المنسوب اليه مقلدا هو المنسوب اليه في كتيبه
لا غيره واما البيان ان المذكور بلفظ العموم باق على عموم غير خاص ومعنى بالنسبة نسبة الفعل اليه
فاعلا كان او مفعولا او غيرهما ونسبة الاسم اليه اذا كان مضافا **قوله** مع متبوعه يخرج المبدل لانه

مولى المقصود عندهم دون متبوعه وسند الكلام عليه في باب ويذكر ان عطف البيان هو المبدل ويخرج
بقوله مع متبوعه المعطوف بلا ويل ولكن وام واما واولان المقصود بالنسبة معهما احلا لام من المعطوف
او المعطوف عليه **قوله** يتوسط بينه اي آخره ليس تمام الحلا بل هو شرط عطف النسق ذكره بعد تمام
وقال ولم استغن في احلا بقولي العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احلا حروف العشرة لان
الصفات يعطف بعضها على بعض كقوله اي الملك القرم وابن الهمام وليت المكتبة في المزدحم وقوله
بالهف زيا به للحث الصاع فالعالم فلا لب وجوز ان يضرب على حد مثل هذه له وصاف فانه
يطلق عليها انها معطوفة لانها يدعي انها صورة العطف وليست بعطفية واطلا قيم العطف
عليها حان **قوله** واذا عطف على المرفوع المتصل اكد منفصل مثل ضربت انا وزيد لانه ان
يقع فصل فيجوز تركه مثل ضربت اليوم وزيد واذا عطف على المضمرا المحور او غير الحافض مثل حررت
بكر وزيد **قوله** انا اكد بالمنفصل في الولا لان المتصل المرفوع كالجوار متصل به لفظا
من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله كما جاز في الظاهر والضمير المنفصل ومعنى من حيث افعال
والفاعل كالجوار من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كالمعطف على بعض حروف الكلمة فاكد اولا
بمنفصل لانه بلا تاكيد يظهر ان ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة بل ليجوز ان يفاده مما اتصل بتا
فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان العطف في حكم المعطوف عليه مكان
يلزم اذن كونه معطوفا ايضا تاكيدا للمتصل وهو محال فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضربت
وزيد لم يكن كالجوار لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربت زيد لم يكن كالجوار معنى ويجوز اكد
المتصل المرفوع لا لغرض العطف نحو ضربت انت وضربت انا **قوله** ان يقع فصل فيجوز تركه سواء كان
الفصل قبل حرف العطف كقوله فلست سائل الا الملت رجل اوجبا انها الكذب او بعد ما كقوله
ته ما اشركنا ولا ابا وانا فان المعطوف هو ابا واولا اية لتاكيد النبي ومع الفصل قد يوكد بالمنفصل كقوله
ته فلكبوا هم فيها والعاوون واعتدنا من دونه من شي نخس ولا ابا وانا وقولا يوكد ولا مران متساو
فلذا قال فيجوز تركه وانما جاز الترك لان طول الكلام قد يغني عما هو الواجب فحذف طلبا للاختصار نحو
فوكضرت الفاني امره واخاطو عورة بالصب كيف لا يغني عما ليس بواجب بل هو له ولي وذلك
ان لم يصب البصرين ان التاكيد بالمنفصل هو له ولي ويجوز ان العطف بلا تاكيد ولا فصل الك على
قوله لانهم خطر وه اصله بحيث لا يجوز ان يركب واما الكوفون فيجوز ان العطف المذكور بلا تاكيد
بمنفصل ولا فصل من غير استقبال **قوله** واذا عطف على المضمرا المحور او غير الحافض انما ذلك لان
انصال المضمرا المحور بجاء اشد من انصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا
انفصاله والمحور لا ينفصل عن جاره سواء كان ضميرا او ظاهرا فكيف العطف عليه اذ يكون كالعطف على
بعض حروف الكلمة فمن ثم لم يجوز ان يعطف المضمرا على المحور له اعادة اجارا ايضا نحو حررت بك
زيد وبك والمال بل زيد وبك وليس المحور ضمير منفصل كما يحى في المضمرا حتى يوكديه اولا
ثم يعطف عليه كعمل في المرفوع المتصل فبق الا اعادة اجار العامل له ول سواء كان اسمها محال
يلين وبين زيد او حرا نحو حررت بك وزيد ولا يعاد العامل له سيمه اذ لم يشك انهم اجاب له لهذا

الغرض وانه لا معنى له كافي قولنا بينك وبين زيد اذ لا يمكن ان يكون هناك بيننا وبينه النسب الى زيد
 وحده وبين آخره بالنسبة الى مخاطب وحده لان المبتدئ امر يقضي طرفين فمر فانا ان كبريا الثاني لهذا
 الغرض فقط فان النسق نحو جاني غلاما وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا مشتملا كباقيهما مجزى بجوز
 لوقام قرينه الذي المقصود فان قلت فاقول بعدا عادة انما فرض انقول الجار والمجرور عطف على
 الجار والمجرور ان تقول المجرور عطف على المجرور وقلت النظر المستقيم يقتضي ان القول الثاني
 اولى وذلك لان القول به في نحو الما لم يمتد وينتدك متعين اذ لا معنى للمضاف الثاني كما هو فلا يمكن عطف
 المضاف على المضاف لتساد المعنى وفي نحو حررت بكرو زيد وان امكن ان يكون للباء الثاني فيه معنى
 اذ يمكن ان يكون استئناف محي الجار والمجرور ولم يمكن ذلك فيمن الثانية لاننا لا نعلم ان الباء الثانية
 محتملة لمثل الغرض الذي اجتب له بين الثانية وبينه وجب احكم يكون المجرور عطف على المجرور
 كما في مسلم بين فاذا تقر هذا قلنا ان نقول المعطوف مجرور مع تكرر العامل بما كان مجرورا به
 قبل كره اعني بالعامل الاول لان وجود الثاني كالحكم كالتيسر في نحو لا ان زيد لان نحو بالاضافة
 لا باللام الظاهرة ولا وفي ان يحل جرم على العامل المكرر اذ ليس باقل حروف الزيادة نحو كفي زيد
 فانها لا يبلغ مع زيادتها وهذا الذي ذكرنا اعني لرفوع اعادته الجار في حال السعة واختيار ترتيب
 البصر بين وجوز عندهم تركها اضطرارا لقوله فاليوم قريب نحونا وشتمنا فاذنيب فابكر ولا يام
 فرجيب واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستلذين بالاشعار ولادليل فيها اذ الضم
 حاطم ولا خلاف معها بقوله تعالى تسالون به والارجام بالجرح في قراءة حمزة ولحيب بان الباء مقدره
 واجرها وموضعيه لان حرف الجرح لا يعد مقدره في اختيار الا في نحو الله فعلن ولا يجوز ان يكون
 الواو والقسم لانه يكون اذن قسم السؤال لان قبله واتقوا الله الذي تسالون به وقسم السؤال لا يكون
 الا مع الباء كما في الظاهر ان حمزة جوز ذلك بناء على نهى الكوفيين لانه لو كان في ولا نلم تواتر القراءات
 السبع وذهب الجرحي وحده الى جواز العطف على المجرور المتصل به اعادته الجار بعد تأكيد بالضمير
 المنفصل المرفوع نحو حررت بك انت وزيد قياسا على العطف على الضمير المتصل المرفوع وليس شي
 لانه لم يسمع ذلك مع ان تأكيد المجرور بالمرفوع خلا في القياس واعادة الجار اقرب واخف فان قيل
 كيف جاز تأكيد المرفوع المتصل في نحو جاني في كلهم ولا بد ان منه نحو عجبنا لك من عني شرط تقدم التأكيد
 بالمنفصل وجاز ايضا تأكيد الضمير المجرور في حررت بك نفسك ولا بد ان منه نحو عجبنا بك مما لك من عني
 اعادته الجار ولم يجز العطف في الاول لا بعد التأكيد بالمنفصل وفي الثاني له اعادته الجار فاجاب
 ان التأكيد والبدل ليسا باجنبيين منفصلين عن متبوعهما لا لفظا ولا معني اما معني فلان البدل
 في الغالب اكل المتبوع او بعضه او متعلقه والعلف قليل بادد والتأكيد عين المذكور واما اللفظ
 فلانه لا ينصل بينهما وبين متبوعهما محرف كما في حرف النسق فلم يتكر جري ما هو كالجرح من متبوعه على
 كالجرح عام لتوافق التابع والمتبوع من حيث كون كل واحد منهما كالجرح مما قبله واما عطف
 النسق فمفصل عن متبوعه لفظا محرف العطف ومعني حيث ان المعطوف في الغالب غير
 المعطوف عليه فمكرر ما هو مستقل كما لا جنيح متبوعه على ما هو كالجرح مما قبله لتخالف التابع

ان يكون
 مذكورا
 في
 قوله
 وهو

والعوامل التي التي تسالون به والارجام بالجرح في قراءة حمزة ولحيب بان الباء مقدره
 واصلة تنسأ لورن والا رجاء بالنفس عطف على الجار والاول كقولك اريد
 وعمره او على امره او العواصم والقوا لارحام فصول ولا تقطعوا وترام
 بالبر عطف على الصمير والارجام والارجام كقولك اريد اريد اريد اريد
 وهو من العواصم والارجام كقولك اريد اريد اريد اريد
 وهو من العواصم والارجام كقولك اريد اريد اريد اريد

والمتبوع فان قلت فهنا طردوا الحكم على مثلا الوجه في جميع التوكيد اذ كلهما متصل بمتبوعاتها كما قلت
 ولم افردوا النفس والعين بتأكيد متبوعهما الذي هو مرفوع متصل اولا بالمنفصل قبل التأكيد فقلت
 ذلك لان النفس والعين كثيرا ما يليان العامل ويقعان عن توكيد نحو طابت نفس فلان ولعيب
 فلو لم يؤكد حتما اولا بالمنفصل لا التيسر لفاعل اذا كان غايبا او غايبة بالتأكيد نحو زيجاني نفسه
 وهند جاني نفسها ثم طردوا الحكم في البول في مع ان ضميرها بارزة نحو ضمني انت نفسك وان لم يتيسر
 واما كل واجمع فلا يلتب ان بالفاعل في نحو الكتاب قري كل لان كلا لا يلي العواطف الظاهرة اصلا
 فلا نقول جاني كل ولا قلت كل ولا حررت بك كل بل قد استعمل متبلا لا غير اما لان العامل نحووي
 كما هو من باب الجهور وان من ثمة التاخرا عن جني المتبدا كما اختار في اول الكتاب هذا وقد
 علما المنصف اختصاص للنفس والعين بتعليم تاكيد وكذا بالمتفصل باثره كقولك هو ان يؤكد
 اجن بما هو كالمستقل قال لان النفس تتعل عن توكيد ولفظ كل لا يستعمل الا تاكيدا وهذه
 العلة يبطل عليه في قولهم مررت بك نفسك فالاولي قد مناه **قوله** والمعطوف في
 حكم المعطوف عليه ومن ثم لم يجز في ما زيد بقيام او قايما ولا ذ اسبغ ولا الرفع واما جازا الذي
 يطير فيغضب زيدا لانه في السبلية **اقول** لا يريدون بقولهم ان المعطوف
 في حكم المعطوف عليه ان كل حكم ثبت للمعطوف عليه مطلقا بح ثبوته للمعطوف حتى لا يجوز عطف
 المعرفة على النكرة وبالعكس وعطف العربي على المنى وبالعكس وعطف المفرد على الشئ او
 الجموع وبالعكس بل المراد به ان كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر الى ما قبله لا بالنظر الى نفسه بح
 ثبوته للمعطوف كما اذ انتم في المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله كونه جملة ذات ضمير عابدا اليه لكونه صلها
 لزم مثله في المعطوف وكما اذا قضى ما قبله كونه نكرة كجور رب والمجرور بك وجب كون المعطوف
 كذلك فلذا ضعف الواهب المائة الهجان وعهد ما ونقول في رب شاة ومثلها ان المعطوف يكون
 كما يجز باب المضمرة وكان يجب على اصل المتقدم ان لا يجوز يا زيد واكارت لوجوب تجرد المعطوف
 عن اللام بالنظر الى ان لا يمكن لما كان الكثرة اجتماع اللام وحرف النداء ولم يجتمع حال كون اللام في
 المعطوف جاز كما في ياها الرجل وان وجب للمعطوف عليه حكم بالنظر الى نفسه والي عني معا
 وجب مثله للمعطوف ان كان في نفسه مثل المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف في ما زيد في عرو
 لان ضم المادي بالنظر الى حرف النداء والي كونه مفردا امر فبه وكان يجب بناء المعطوف على هذا
 الاصل في الرجل وامرأة كما في النداء لكن العلة قد تقدمت في المنصوب بله التسمية وان لم يكن
 حال المعطوف في نفسه كحال المعطوف عليه لم يجب فيه ما وجب للمعطوف عليه فلذا لم يضم المعطوف
 في يا زيد وعبد الله لان ضم المادي ليس لحرف النداء فقط بل لذلك ويكون مفردا امر فبه كما قلنا
 وكذا لم ينصب المعطوف في الرجل ولا عني لان نصب اسم لا بالنظر الى لا والي قابل انصب
 ومما لمتكر المضاف والمضارع له لا بالنظر الى لا وحدهما فقول يجوز عطف اخبارا كما مد على
 نحو زيد امرور رجل شجاع وذلك لان الضمير في المستق الواقع جرح لم يجب لكونه جرحا فقط اذ
 جرحا مبتدئا تجرد ايضا عن الضمير اذا كان جابدا بل بالنظر الى نفسه ايضا وموكونه مشتقا اذا جرح

المشوق ليدل من ضمير فيه او في محموله فالمقصود ان المعطوف يجب ان يكون بحيث لو حذفت المعطوف
جاءت بغيره مقامه **قوله** ومن ثم لم يجر في ما زيد لقيام اوقايما ولا ذاسب عمره ولا الرفع وذلك لانه وجب
لغواك بغيره اوقايما الضير لكونه خبرا مع كونه مشتقا فوجب ان يثبت مثل في المعطوف مع اشتقاقه و
هو قولك ذاهب عمره والضمير وجب للمعطوف عليه بالنظر الى كونه خبرا وكونه مشتقا والمعطوف
مشوقا له ولا ضمير في ذاهب عمره وبالجر والاف في ذاسب عمره وان قلت فجزوا ولا ذاسب عمره وعطف
رأهم واكثر على الهم فلتت ليس حاله في نفسه كحال المعطوف عليه حتى يكون مثله في حكم الارباع لا الهم
ولا ول مقدم على الخبر في عملها كحال الف الثاني فصار في عطفها على الجملة مثل غلام رجل ولا
زيد عندي في عطف المفرد على المفرد وقد كررنا وجوه هذه المسئلة مستوفيا فليرجع اليه وانما جاز
مررت برجل قائم ابواه فاعلم ان وان لم يكن في قاعدتين من راجع الى الموصوف مجمل على المعنى لان
المعنى لا قاعد ابواه فهو في حكم ما يتبينه الضمير وذلك لان الضمير المستكن المنفي في قاعدتين بل راجع الى
المضاف مع المضاف اليه اعني ابواه والمضاف ضمير راجع الى الموصوف وكذا قولك برجل حسانه
لا يقرب لانه بتقدير لا يقرب راجع اليه **قوله** وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب جواب عن سؤال
وموان يقال انك اذا اخبرت عن الذباب في قولك يطير الذباب فيغضب زيد بقول الذي يطير فيغضب
الذباب فقولك يغضب زيد عطف على يطير الذي هو صلة فوجب ان يكون فيه ضمير كما في المعطوف عليه
وموخال منه فوجب ان لا يجوز وقوعه بالاتفاق واجاب بان هذه الفاء للبيته لا للعطف وكذا
في المعطوف مثلا الذي قاله المصنف والذي يعوي عندي ان الجملة التي يلزمها الضمير كجزء المبتدأ والضمير
والصلة اذا عطف عليها جملة اخرى متعلقة بالمعطوف عليها معنى يكون مضمونها بعد مضمون الاولى
متراخبا اولها وبغير ذلك جاز تجرد احدي الجملتين عن الضمير لرابط اكفاء بماي اختها التي هي كبريتها
سوا كان مضمون الاول سببا لمضمون الثانية كما في مسئلة الذباب اولها كقول مجز عن زيد في جاء
زيد فغربت الشمس الذي جاء فغربت الشمس زيد لان المعنى الذي يعقب مجيب غروب الشمس زيد
فنقول مجز عن الشمس التي جاء زيد فغربت الشمس وليس مجي زيد سببا لغروب وكذا يجوز مع ثم
اذ مضمون معطوفها بعد مضمون الاول وان كان متراخبا بقول الذي جاء ثم غربت الشمس زيد اذ
المعنى الذي تراخي عن مجيب غروب الشمس زيد وكذا التي جاء زيد ثم غربت الشمس وكذا بقول في خبر
المبتدأ زيد قام فغربت الشمس وزيد غربت الشمس فقام لا منع من جميع مثلا ومثلا كما عطف على الضمير
الشرائط في الجملة التي يلزمها الضمير مما طامر نحو زيد ضربته وعمره او بعطف ضميرها على بعض اجزاء
الجملة لان الضمير كالتامة منه نحو زيد ضربته وعمره واما وانما جاز ذلك لان في اجزاء الجملة المذكورة
ضمير اذا المعطوف للمفرد كجزء المعطوف عليه لا جعل عدم الاستقلال فلما لم يستقل الجملة المعطوفة بالفاء
وتم وتعلقت من حيث المعنى بالجملة المقابلة لتعقب مضمونها مضمونها صارت كاحدا من اجزاها
فاكتفى بالضمير في احلامها واما ان لم يكن للجملة المعطوفة تعلق معنوي بالمعطوف عليها نحو الذي قام
وقعدت من ذلك لان التعلق بالمضمون بالمضمون معني فنقول الذي قام وقعدت من ذلك في تلك
احال زيد والذي روى الاحمال ولا روى لنا والذي يقوم القيمة ولا يتبينه انت لان في قرآن معلوم

زيد يغضب عنده
قيا

من قرينة الاحمال واذ لم يكن مع الواو قرينة لا قرآن لم يجر لان الواو لطلق الجمع لادلاله فيه على ان قرآن وغيره
كما كان في الفاء و **قوله** تعلق معنوي بين المضمونين مثلا وقولك منذ لقيت زيدا واياها جازا لاقا بالواو
وفي المسئلة اذا ذكرت مقام الواو الفاء او ثم او او خلا ولا يجرها قوم لان اجتماع ليس محاصل مع الفاء ثم
واو فتحتاج الى تقدير فعل آخر للمعطوف فيسقط الجملة لا ويه بلا ضمير عايد على المبتدأ بخلاف الواو فانها الجمع
فلا تحتاج الى تقدير فعل وليس بسلي ان العاطف ليس بخبر في المعطوف كما تبين في هذا التواضع ولو سلمنا ايضا
جاءت على اذ لان الجملة الثانية مع الفاء و **قوله** واولها معنويا باله و **قوله** واما ان صرحنا بالفعل في التا
مع الواو نحو زيد اكرمتموهوا واكرمتم اياه فان قصدت باليكبريان التاكيد جازت المسئلة وان قصدت
لا ستيناف امتنعنا لا ويخلو الجملة الجملية عن الضمير **قوله** واذا عطف على ما يلزم
لم يجر خلا فالقرآن لا في نحو في الدار زيد والحجر عمر وخطه فالتسبيبه **قوله** معني قولهم
العطف على ما يلزم ان يعطف بحرف واحد معولين مختلفين كما في الارباع كالمصوب والمرفوع او متعفين
كالمضمونين على معولين مختلفين نحو ان زيد ضرب عمره او بكر خالد اذ عطف متعفي الارباع
على معولين مختلفين وقولك ان زيد ضرب غلامه وبكر اخوه عطف مخلص الارباع ولا يعطف
المعولان على ما يلزم بل على معوليهما فهذا التواضع على حرف المضاف واما عطف المعولين متعفين كما
او مختلفين على معول واحد فلا باس به نحو ضرب زيد عمره وبكر خالد وطلعت زيدا قايما وعمرو
قلندا واعلم زعيمه وبكر افاضه وبشر خالد مما كرمي لان حرف العطف كالعامل ولا يقوي ان يكون
حرف واحد كالعاطفين ويجوز ان يكون كما مل جعل عميلين او ثلثة او اكثر اعلم ان اخفش جاز العطف على
على ما يلزم مختلفين مطلقا اذ اذ وقع فصل بين العاطف والمعطوف الجوز نحو دخل زيد في عمرو وبكر
خالد فهذا الجوز اجماعا منهم من جوز العطف على ما يلزم ومن لم جوزا ما عند مجزور فللفصل بين العاطف
الذي هو كالجار وبين الجوز واما عند مجزور فلهذا وللعطف على ما يلزم وليس كما كان في المصنف
من قوله يجره بعض الكوفيين مطلقا فان كلهم اطبقوا على المنع مما ذكرنا فان ولي الجوز في المسئلة
المذكورة حرف العطف نحو زيد في الدار والحجر عمره واجاز اخفش على ما نقل عنه الجزوية وغيره لان
المانع عنده انما كان موافقا بين العاطف الذي هو كالجار وبين الجوز ولا يجوز الفصل بين
الجار والجوز وقد زال المانع بايلاء الجوز والعاطف فلهذا جاز اخفش ما زيد قيام ولا قاعدت عمره و
منه سببه العطف على ما يلزم مطلق وذلك لما ذكرنا من ضعف حرف العطف عن كونه ممتلئا على ما يلزم
مختلفين فنحو قولهم مررت الى العز وبخيش واجرح ركبتك جوزا اجماعا اي لا سبيل وليت حروف العطف
اذ لا حرس في مضمونها بينه وبين العاطف الذي هو كالجار ولا يجوز ذلك سواء كان الفاصل طرفا
نحو مررت مرورا ليوم زيد وامس عمره او غير بل يجب ان نقول وامس عمره واما الفصل بالظرف
او غير بين العاطف والمرفوع او المنصوب فتختلف فيه منه منه الكسب والفاء واولها في السعة
وذلك اذ لم يكن الفاصل معطوفا بل يكون معولا من غير عطف لعاطف المعطوف المرفوع او المنصوب
الذي يجره نحو ضرب زيد وعمرو وبكر وجاني زيد واليوم عمرو وقل يفصل ان عر بالظرف قال
اترقى ام لا رسم دار عطلة من العام بعشاه ومن عام اوله قطار وباراد حريق كانه

ورسوله الحق ان يرضوه اى يرضوا حدهما لان ارضا احدهما يستلزم ارضا الآخر ونحو زيد وعمر
قام على حرف الجر حره ولان انما نبحر النايه وكذا نحو زيد قام وعمر وعلي صلا في الخبر الثاني الكفاية
اي وعمر وكذلك وفي الموضوعين ليس المتبادر وحده عطف على المتبادر اذ لو كان لقال قاما واما الفاعل فان
كان الضمير في الخبر عن المعطوف بهما مع المعطوف عليه فمطابقه فاختلاف قال بعضهم بحسب خبر من اجابها
اما حره ونحو زيد وعمر واي فمرو قام اي ضمير وكذلك قالوا ولا يجوز المطابقة لان نفا ونهما في التي يدل على
اشتهى اكله لا ضمار واجاز الباقون مطابقة الضمير وهو الحق نحو زيد ثم عمرو قاما اذ لا شتر
في الضمير بل يدل على اتفاه الترتيب حتى ينافى الفاعل اذ قد يقال قام الرجلان مع ترتيب فياهما
ولا ضمار ولا يظهر في مثلا سواء فقاما وقام الرجلان مثلا في استعمال القياسين وترتيبهما وان لم يكن
الضمير في الخبر المذكور وجب المطابقة انما نحو جاني زيد وعمر وقتلت لهما وجاني زيد ثم بكر وما صلا
واما لا ولكن ويلو ام واو واما مطابقة الضمير بينهما وترتيبهما موكلان في قصد المتكلم فان قصرت
احدهما وذلك واجب في اخبار عن المعطوف بهما مع المعطوف عليه وجب افراد الضمير نحو زيد وعمر
جاني وزيد بلعمر وقام وزيد وعمر وياك وكذا تقول زيد او هندي جاني ولا تقول جاني اذ المعنى
احدهما جاني والعلية للتذكير وتقول في خبر جاني اما زيد والمعمرو فاكرمه وانما ضربت ام عمرو
فاوجسته ويا جاني زيد بكر عمرو فاكرمه وان قصرت بالضمير كليهما وجبت المطابقة ونحو زيد عمرو
جاني مع ان دعوتها وزيد وعمر وجاني وقتل جيتما واكرمتها وتقول في او التي لا باحة جالس
او ابن سيرين وياحثة وجوز وياحتهما وكذا تقول مثلا اما جومر وعرض ثم تقول ومما حدثنا
قال الله تعالى ان يكن غنيا او فقيرا فانه او بهما وليس او يعني الواو كما قال بعضهم والمعنى ان يكن
غنيا او فقيرا فلا بأس فان الله او بهما الضمير والفقير صا واما قال تم واذا راو تجارة او هو
انفصوا اليها بافراد الضمير مع ان لا تضامن اليها كان لان الضمير راجع الي الروية اللول عليها
بقوله راو ولا يستكثر عود ضمير شين الي المعطوف باو مع المعطوف عليه وان كان المراد احدهما
لان لما استعمل او كشي في له باحة فجان اجم بين الامرين نحو جالس او ابن سيرين صار كما لو او
ولهذا جاز قوله وكان سيبان ان لا سوجوا عنما او سوجوه بها واعترب السرح فقال مع سيبان
او سوجوه واحق وتسوجوه وتقول انما ضربت ام عمرو ومما سحفا للضرب ويا جاني زيد
لكن عمرو واول عمرو ووقد دعوتها ومنه ان يعطف الفصل على الامم وبالعكس اذ كان في الامم
معنى الفصل قالتم فالق لا صياح وجعل الليل سكا على قراة عاصم اي فلق له صياح وكذا قوله
صافات وتقبضن قال بات بصاها بفضض بان يقصد في اسوتها ويا جاني ويجوز ولا يجوز
مورت برجل طويل وصرع على العطف اذ ليس الامم بتقدير الفعل ويعطف الماص على المضارع
وبالعكس خلا فالبعضم قالتم والذين يسكون بالكتاب واقاموا الصلوة وان الذين كفروا
ويصدون وارسل الرياح فتنبى حبابا وكذا يجوز لم يعقل زيد ولا يعقل زيد غدا وبالعكس وكذا
جوز عطف المفرد على الجملة وبالعكس اذا تجانسا بالثا ويل نحو زيد ابو كرم وعالم اخوته لكن
عطف الجملة على المفرد اولى وبالعكس لكونها فرع عليه في كونها ذات محل له عراب فالله ولي كونها

تابعه في العراب نحو مورت برجل طويل وابوه كرم اولى من نحو برجل ابو كرم وشريف ولا سيما اذا
كانت الجملة والمفرد صفتين لان تطابق الصنف والموصوف اكثر من تطابق المتبادر والخبر واحال
صاحبها لا ترى ان له ولبين تطابقا تعريفا وتكثيرا دون البواقي فقولك جيتك اخاف وراجها وسند
ابوها كرم وشريفة ليس في القيم نحو برجل ابو كرم وشريف ونحو عطف الاممية على الفعلي وبالعكس
قال ابن جني وذلك بالواو ولا يغير دون الفاء ولو اجمعت الاصله الواو في العطف واعلم ان نحو الخالف
في العراب اذا عرف المراد نحو مورت برجل ابو كرم وكذلك ولقيت زيدا وعمرو واي وعمرو وكذلك قال
وعرض زمان با عمرو وان لم يدع من المال له محسنا او محلف المسحب اللزيب والمخلف الماخوذ
احواب الذي يقبض منه فله محلف محلف على المعنى اذ معني لم يدع له محسنا لم يقم من حوره
الامسح ويجوز ان يكون المعنى او هو محلف او منقطعة اي بل هو محلف كما يجي في حروف العطف
او يكون محلف مصدرا عطف على عضو كما في قوله تعالى وعرفنا من كل مفرق **قوله** التاكيد
تابع بقرام المتبوع في النسبة او الشمول **اقول** قوله بقرام معني المقر به هنا ان يكون
مفهوم التاكيد ثابتا في المتبوع ويكون لفظ المتبوع يدل عليه صرحا كما كان معني نفسه ثابتا في زيد
في قولك جاني زيد نفسه اذ يفهم من زيد نفس زيد وكذا كان معني الحاطة الذي في كلهم معنوا
من القوم في جاني القوم كلهم اذ لا بد ان يكون القوم اشارة الي جماعة معينه فيكون ضميره في مجموعهم
م ان التاكيد يقرر ذلك لا مراد محله مستقرا متحققا بحيث لا يظن به غيره فرب لفظ ذال في معنا
على معني حقيقة فيمنه للتكلم بال مع انه لم يحمله على دلولة اما لعقلته اولظنه بالتكلم الغلط اولظنه
به الجوز فالغرض الذي وضع له التاكيد احد كنه اشياء احد ما ان يدفع المتكلم ضرب غفلة السامع
وثانيتها ان يدفع ظنه بالتكلم الغلط فاذا قصرت المتكلم احد مدين له من فلا بد ان يكرر اللفظ
الذي ظن غفلة ال مع عنده او ظن ال مع ظن به الغلط فيه تكريرا لفظيا نحو ضرب زيد زيد او ضرب
ضرب زيد ولا يرفع مهنا التكرير المعنوي لانك لو قلت ضرب زيد نفسه فربما ظن بك انك اردت
ضرب عمرو وقتل نفسه بناء على ان المذكور عمرو وكذا ان ظننت به الغفلة عن سماع لفظ زيد فقولك
نفسه لا ينفكك وربما يكرر غير المنسوب والمنسوب اليه لظنك غفلة السامع او لرفع ظنه بك الغلط
وذلك اولى احرى نحو ان زيد اقيم او في الجملة نحو قوله ان مع العريير ان مع العريير
ولا يدخل هذا النوع من التاكيد في حد المصنف لان غير احرى المتبوع ولكن لا في النسبة ولا في الشمول
ولا يضر ذلك لان في حد التاكيد من سمي والتعرض الثالث ان يدفع المتكلم عن نفسه ظن
ال مع به نحو زيد وهو يكره ان يظن به نحو زيد ذكر المنسوب فربما يلبس الفصل اي
التي هي جاز وانت تريد المبالغة لان عين ذلك الفصل منسوب اليه كما تقول قتل زيد وانت تريد
ضرب ضربا شديدا او تقول هذا باطل وانت تريد غير كامل فوجب ايضا تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في
كونه حقيقة نحو قوله عليه ايا امره تكتم يعني اذن ولها فنكاحا باطل باطل والناهي ان يظن ال مع
به نحو زيد ذكر المنسوب اليه المعين فربما ينسب الفصل الي الشيء والمراد ما يتعلق بذلك الشيء
المنسوب اليه كما تقول قطع له ميرالض اي قطع غلامه باخره فوجب اذن اما تكرير لفظ المنسوب اليه

نحو ضرب زيد اي ضرب سولا بر يقوم مقامه او تكوي بمعنى وذلك بالنفس والعين وتضارفا
لا غير والناكث ان يظن ان مع به يجوز لا في اصل النسبة بل في نسبة الفعل الى جمع افراد المتبوع
مع انه يريد النسبة الى بعضها لان الصيغيات المخصصة كثيرة فيدفع هذا الهمم بذكر كنه واحم واحوات
وكلاهما وتكثرت وان حتمت ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد **قوله** امر المتبوع اي
يتعلق به من نسبة الفعل اليه او كونها شاملة عامة فالنكر يلفظ او محيني يقرر بان يتعلق بالمتبوع **قوله** انما
يكونه منصوبا اليه الفعل والفاظ الشمول يقرر بان يتصل بالمتبوع من انصافه يكون ما نسب اليه كما
لغيره شاملة وقوله في النسبة او الشمول بيان للامر المراد به صفة المتبوع وشانه كما قال شاذ في العلو
اعظم من ان يوصف واخر في الفقه ظاهر اي في باب العلو وباب النكر للمعنى يقرر امر المتبوع
في باب كونه منصوبا اليه وفي باب كون النسبة شاملة عامة لا في قوله فعلية هذا يخرج عن قول التاكيد نحو
قوله نه انما سواك واحد فان واحد وان فرز وحقق امر متبوعه وهو الوحدة لكن لم يذكر ذلك
لان امر باب كونه المتبوع منصوبا اليه وكذا في قوله تعالى فخر واحدة لفظه واحدة لم يقرر كون فخر منصوبا
اليها قوله فخر ولا كون الفخر شاملة لا كالتنفي اذ لا آحادها وقد ورد المصنفه عن اخ في
نفسه فخر واحدة فقال ان فخر واحدة يقرر الوحدة التي في فخر فيجب ان يكون تاكيدا واجاب
بان فخر وان دل على الوحدة لكن دلاله تضمنه لا مطابقة لان مدلولها بالمطابقة فمخصوصون بالوحدة
فجود الوحدة مدلول هذه اللفظة تضمنه لا مطابقة ولما قيل ان يقول المدلول اعم من المدلول بالتضمن
والمدلول بالمطابقة فكذلك المتبوع يقرر امر ذلك المتبوع وشانه سواك ان ذلك مطابقة او ضمنا
او التزاما وايضا يجمعون في قولك جاني الرجال يجمعون بقر مدلول القوم تضمنه لا مطابقة لان
كونهم مجتمعين في الجمي حيث لم يخرج منه احد منهم مدلول اللفظ من حيث كونه جمعا معر قابلا للمثال
الى رجال حينئذ مدلول اصل الكلمة اعني كونهم رجالا مجتمعين وهو كبر الرجال ومن اجتماعهم
وكذا جاني الرجال كلاً ما لفظه كلاً موضوعه للثبوتية التي هي مدلول الرجال ضمنا وهو مع ذلك
تاكيد فان قلت بل معنى كلامها في جاني الزيدان كلامها كلاً الزيدان وكلاً الزيدان هما الزيدان
فهو التاكيد فهو الموكد مطابقة وكذا معنى يجمعون اجمعهم على ما هو من باب التحليل ومعنى اجمع
القوم معنى القوم مطابقة قلت وان التاكيد موكدا المضاف ومعناه لا شأن له بما المضاف
اليه الذي مدلوله مدلول الزيدان فمعنى كلام الزيدان اشامها لا انه لم يستعمل لفظه اشامها ولا شأن مدلول
لفظ الزيدان ضمنا لا مطابقة واعلم انهم اذا ارادوا الوحدة ولا ثبوتية ولا اجتماعه لا باعتبار نسبة
لم يضيفوا له لفظ الدلالة على هذه الحالة نحو جاني رجل واحد ورجلان اثنان وجماعة جمع وقصد
تعيين عدد الجماعة تقول رجال ثلثة او اربعة او خمسة وعلم هذا القياس اما اذا ارادوا للوحدة
ولا ثبوتية ولا اجتماعه باعتبار نسبة الفعل اضافة لفظ الدلالة على هذه الحالة لفظ جمع قال
لا غلب فيه كما في قطع غيره لا ضاف مع قصدك اجتماع المذكورين باعتبار نسبة الفعل وهذه اللفاظ باعتبار
مدلول المعنى على مزوب فبعضها لم يجرى الا منصوبا على الحال وهو وحده فقط تقول جاني زيد وحده اي
لم يشارك احد في الجمي وبعضها لم يجرى الا تابعا على انه تاكيد وموكدا ومعناه اثنان كما ذكرنا في الاثنان

لم يستعمل انصافا في المشهور الفصح استغناء كلاً ويستعمل القوام نحو الزيدان اي بينهما واجمعون متصرفاته
واخره مثل كلامه في اضافة مضاف في لفظه على رأي الخليل وربما نصبت جمعا وجمع طالبين كجاءت
جمعا والقبائل جمع وموطيل وقليل وجمع اضافة لظاهرة فيوكدهم لكن بيا زائدا نحو جاني القوم اجمعهم
ولا يقال جاني القوم اجمعهم كلاً وعينه فانه يوكدهم مع الباء ويرونه نحو رايد عيسه ورايد عيسه واما
جميع فهو معني اجمعين ويستعمل على اصل كنهه اجمع اما مقطوعا عن الاضافة كقوله تعالى ان يات
بهم جميعا اي بهم اجمعين وليس معني مجتمعين في حال الجمي وان اردت ذلك المعنى فقل يا تني بهم معا بل
معناه انه لا يتخلف منهم احد اجتماعه في الاثنان او اثنى قولا كما عيّن من حيث المعنى سواء واما مضافا
عني تاكيد عليه العوامل نحو وردت جميع القوم ورايت جميعهم واما مضافا تاكيدا وموافقا للثمة نحو جاني القوم
جميعهم وبعضها يستعمل في تابعا على التاكيد ومعنونه ودك كنهه اللمة وما فوقها كما في باب احوال نحو جاني
القوم تلتهم وجاؤني تلتهم ولم يوكدهم واخرتها لا يدل ان يعرف الخطب كنهه العرد قبل ذكر لفظ
التاكيد ولا لم يكن تاكيدا لخلل الوصف في جاني رجال ثلثة فتبين بهذا انه يقول في الوصف واحد واثنان
وجماعتهم معين العرد وثلثة واربعة فصاعدا للمعنى العرد وتقول في التاكيد احوال ومعها معني واحد
مهما وجد وكلاهما واجمعون واخراته لغيره معين العرد وثلثتهم واربعتهم فافوق ذلك لمعني العرد
فاذا قصرت الوصف لم يكن في هذه اللفاظ نظرا في نسبة الفعل الى متبوعها وانما قصرت بها التاكيد
او احوال فلا بد من النظر الى متبوعها او صاحبها بمعنى انه يمتثل لك الفعل جميع افراد المتبوع والصاحب
فعلما انه لا فرق بين هذه اللفاظ وتوكيد واصفات الا بالنظر الى الشمول النسبة فلا يخرج هذه اللفاظ صفا
عن اصل التاكيد بقوله او الشمول قال المصنف لخل عطف الساكن في قولنا يقرر امر المتبوع ونحن نقولنا
في النسبة او الشمول احوال ان كان معني التقرير ما ذكرت وهو محتمل ما ثبت في اللفظ الاول ودل عليه
جميع ما سوغت البيان مدلوله عليه لفظ المتبوع نحو جاني العالم زيد والفاصل عمر واذ لا دلالة له في العالم على
زيد بل رعا بعض متبوعاته عليه وذلك مع قل لا مشترك نحو اقم بالله ابو حفص عمر اذا فرضنا انه
ليس هناك من سمي ابو حفص الا اثنان او ثلثة وان كان المراد بالتقرير التوضيح فالوصف داخل فيه ايضا
وان كان شيئا كعز فليس بواضح وينبغي صيانة الحروف من مثل هذه المحتملات **قوله** وهو لفظي
ومعنوي فاللفظي تكرير لفظه ول مثل جاء زيد ويحوي في اللفاظ كلها والمعنوي بالفاظ محفظة
ومعني نفسه عيسه وكلاهما وكلتا معانيهما وجمع واكثه واسع وابصره فاله وان يعان باخلاقه وصيغرها
وصيغرها تقول نفسه فمعها انفسهم والنبي للمعني كلاما وكلاما والباقي للمعني المشي
بلخلاف الصنم في كل وكلمها وكلمها وكلمهم وكلمهن والصنم في البواقي اجمع جمعا اجمعون **قوله**
اعلم ان التاكيد اما لتقرير شمول النسبة وهو بان يكرر من حيث المعنى ما فهم من المتبوع تضمنه وذلك بكلام
وكل واحد وثلثتهم واربعتهم ونحو ذلك واما لتقرير اصل النسبة وهو ما يتكرر لفظه ول او بتكرير
مدلوله على المتبوع مطابقة وذلك بلفظ النفس والعين وما تصرف منها والتكرير اللفظي محري في اللفاظ
كلاما كما كانت او احوالا او حرفا مفردة كانت او جملة وغير ذلك والمكرر اما مستقل او غير مستقل
والمستقل يجوز لا يتلوا به مع الوقف عليه وغيره المستقل لا يجوز فيه ذلك كالصغير المتصل وكحرف

لا يورد مني كلمة وحرف مني في الغالب وعلى ونعم ويلي فان ههنا جمع الوصف عليها مع الابداء في اللفظ المستقل
ان كان على حرف العطف واحد كوا والعطف وقاب ولام لا تبدأ او كان حاجب انصافه بوجه التام كقول
الجر لا ينفك عن مجرور بجد او بغير نوع منها كالضمير المتصل فانه لا يكون وطفه في ضرورة الشرح قوله
فلا والله لا ينفك عن ولا للمابهم ابتداء شفاء وقوله وصا لادب كما لو تعين واكسوف واللام على حرف واحد
مع وجوب اتصالها بمجرور بل يكرر مع عادة نحو مرت بك بك وانك انك وضربت ضربت وان كان العباد
في اللفظ والعمول ظاهرة فالخارج عمل لثاني بضمير اللفظ كقولك زيد في يوم في الدار فيها وان لم يكن غير المستقل
على حرف واحد ولا واجب اتصاله جاز تكريره وصل نحو ان زيد قائم ولا حسن الفصل بينهما نحو ان في الدار
ان زيد قائم وان عدله ولعمله في صراحتين عمل الثاني بضمير نحو ان زيد قائم وليت بكرا ليه قائم وكوز
عمله نظامه ايضا وقيل جواز تكرير الضمير المتصل وجه آخر غير تكرير العباد وموان تكرير منفصلة فعول
في المرفوع ضربت انت وموجز باب تكرير اللفظ وان كان الثاني في اللفظ اذا ضرورة داعية الى
المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا بلا عا ولا ليله نصير المتصل عن متصل ونقوة في الجور حررت بك انت ووجه
لانه لا ضمير للمجرور منفصل حتى يؤكد به فتعريف المرفوع واما المنصوب المتصل فاصلا الى اليوكيد بالانصوب
المتصل اذا المنصوب منفصل فيقال رايتك اياك ورايت اياه لكم كما اجازوا بكه بالمنصوب المتصل
تأكيد المرفوع المنفصل نحو رايتك انت ورايتك مرفوع المنفصل يقع تأكيد اللفظ لا يمتصل كان حرفا
او منصوبا او مجرورا وانما التكرار دون المنصوب المنفصل لقوته واصالته اذا المرفوع قبل المنصوب والمجرور
فتصرف فيه اكثر ومن ثم يقع الفصل لا بصيغة المرفوع المنفصل كما في باب الضمير ولولا هذا النظر لكان
القياس ان يؤكد الضمير المجرور بالمنصوب المنفصل لما بين الجور والنصب في اللفظ كما في باب الضمير
وباب ما لا ينصرف واثبات الخاتمة ان المعطوف في نحو ضربت بك انت بايادك بدل وهذا عجيب
فان المنصوب واحد وهو تكرر بك ولعننا فحجب ان يكون كلاما تاكيدا للاتحاد المعين والفرق بين البدل
والناكيد معنوي كما يظهر في صراط واحد منهما وقال الخشاش في حررت بك لكان الثاني بدل وهذا
عجيب من اللفظ والاضمحاض التكرير لفظ ومعنى فهو تاكيد لبدل وهذا مثل قوله في باب الخنادي ان الثاني في زيد
زيد بدل وعجيب ذلك تاكيد لفظي بل يمكن في ذلك البعض ولا يشتمل ابدال الضمير المنصوب في المنصوب نحو
ثلث الضميرين اكلتهما اياه وعم زيد بن اسحق استهما اياه كما في باب البدل والجزا اذن خالف البدل
والمبدل منه فلا تقول اكلتهما موكجا كذلك في التاكيد لان المقصود في البدل هو الثاني فكانه كان
الناصب فلا يحى مرفوعا مثلا كلف في غير المستقل واما المستقل فتكرره بلا فصل نحو جازي زيد زيد قال
فان الى ابن النجار سألني اياك اياك اللاحقون احب احب وقال في المستقل الاله اوجح الله
اها اخذت على موافقا وعمود اوجع فصل قوله تراهما من ابل تراهما قاله وهم بالفتوة مع كقول
وحسن التكرير اذا ذكرت ما يطلب شيئين اولهما له ذلك ففكر والمقتضى بعد تمام دليله ونحو قوله
لا تحسبن بالنا الذين يفرحون بما اتوا ويحسون ان يحمدوا يعلم يغفلوا فله تحسبنهم بالنا ايضا يغفون
من الغلاب فانه طال المعقول له اول بصلته ثم التاكيد اللفظي على ضربين لانه كما ان يعيد لفظ لا ووجه
نحو جازي زيد جازي زيد وقوله لموانه مع اتفاقهما في الحرف لا ضرر وسي (تبع) وهو على الله

انزل لانه ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو سبنا حرا وهو سبنا اوله يكون له معنى اصلا بل جعل في اللفظ
لتنوين الكلام لفظا وتعليق معنى وان لم يكن له في حاله اذ فراد معنى نحو قولك حسن بين او يكون له معنى
بغيره في ظاهره كقولك سبنا من سبنا الشراي استحققتهم وقولهم اكون ابصعون ابصعون بقوله
القسم الثاني اي لا معنى لها مفردة وقيل في الثالث مشتق نحو قولك سبنا حرا ومن سبنا حرا
او من صنع اي روي ومن النبع ويطول الصنق مع شدة معرفه قال ابن ابراهيم انه لا لفظ تاكيد
لا يجوز له التوكيد ولا لفظ ينص عليها اما من القسم الثاني او من الثالث لانها بالنسبة الى الجموع كحسن
وكلمت سبنا وبابك تلعب بعضه مبنى كحسن وحيث لث كما في المركب ويجب ان يراعي تجانس
اللفظين في باب لا تلعب كما يمكن فلها قلبوا واووص يا واصطحيص لوص وقد يكون مع التاكيد اللفظي
نحو والله ثم والله وقوله تبه فلا تحببهم بعد قوله لا تحسبن بخلاف التاكيد المعنوي فانه لا يعطف بعض اللفظ
على بعض ولا يقطع كما جاز العطف والقطع في الوصف فلا يقال جازي القوم كلمم واجمعون وجاهي القوم
كلمم واجمعون ولا جازي القوم كلمم اجمعين لانه انما جاز العطف في الوصف لكون الوصف المعطوف متصلا
بنفسه مستقيما يقدم عليه ويجاز القطع فيه تنسها على المدح والذم او الترم الذي فيه والفاظ التاكيد
مستقلة مستغنية عما تقدم عليها فيعطف بعضها على بعض ولا فيها معنى المدح والذم والترجم فيقطع
فالعطف او قطعت لكان كعطف الترم على نفسه وقطع الترم عن نفسه والجموع العطف في بعض التاكيد
اللفظي بالفاء او ثم فلما يحى حروف العطف وقد تغير بعضه لبدل معنى الفاظ الشمول فيجزي مجري
التاكيد وذلك قولم ضرب زيد ظهره ويطنه اوبده ورجله موبدا لبعضه الكل في لاصل ثم استفاد
من العطف والمعطوف عليه معا معنى كله فيجوز ان يكون ارتفاعها على البدل وعلى التاكيد وكذا قولهم مطرنا
سهلنا وجعلنا ومطرنا ورعنا وضرعنا والمراد بالضرع الماشي ومطر قومك الليل والنهار وقولنا
مطرت او قامت كقولك صيد يومان على اسناد الفضل المبني للمفعول الى الثاني وقد جاء بعض هذه الخمسة
منصوبا نحو ضرب زيد ظهره ويطنه اما على انه مفعول ثان اي على ظهره ويطنه كقوله تبه واختاروه في
اي من قومه او على الطرف اي في ظهره ويطنه نحو دخلت البيت ومشيت اثم وعلى الوجهين ليقين
عليه فلا يقال ضرب زيد البد والرجل وتقول مطرهم السماء ظهرنا ويطننا نصعب على الظرف وشاذ لقال
اخليل يمال ايضا مطرنا النزوع والضرع واستصابه على انظرف او مفعول ثان وتقول مطر قومك
الليل والنهار على الظرف قوله قاله ولا ان معنى نفسه وعينه قوله يعان اي يعان على الواحد في المشي
والجموع في الذكر والمؤنث فللواحد المؤنث تقييد الضمير فقط تقول في نفسه وعينه نفسها في
وتعيني الصبيغ مع الضمير في مشي الذكر والمؤنث وجموعهما نحو الرجلان والمؤنثان انفسهما وعينهما
وقد يقال تسامما وعينهما على بصحى ابن كيب عن بعض العرب ولا ولا ولي لان نحو قولهم اوجح قلبنا
كما في باب المشي وتقول الرجلان انفسهم وعينهم والسوء انفسهم وعينهم قوله والثاني يعني كلا
المشي لذكر وكلمتا المشي المؤنث المفردين واجمعيهما بخلاف الضمير فقط في كل نحو كلمة كلهما وكلمم كلهم
وكذا جميعهم وان لم يذكر المصنف وباخلاف الصبيغ في البوابة يعني في جمع وابعده تقول للواحد
المذكر اجمع اكتبه اصعب وللواحدة جمعا كتبا بصعاه وكلمه المذكرا قل اجمعون اجمعون اجمعون

ابصرون وجمع المونث جمع كنه تبع عاقلان او غيره ويجوز ان يكونا بالواحدة اعني جمعا واخرها على كل
جمع لا يجمع سلامة المذكور لانه لا يثبت كاي فنقول بالرجال او بالنسوة او بالقصور او بالنبات او بالزور
كلها جمعا كنعما بصعا تبعا لنا وليك لها كلها باجمع وكوزلك ايضا اجراء جمع الجوع لا يجمع المذكور
العام مجري جمع المونث نحو بالقصور والمدور كنه جمع كنه بصع تبع كقول النسوة وبالنبات كنه
جمع كنه ويجوز ان لا يثبت في جمع المذكور العاقل اذا كان مكررا ان تقول بالرجال كنه جمع كنه عليا وليك
اجاعات مستهدلا تقول حرس اهلن من شهدان او وادي خم علي قلاص مثل جيطان السلم ومنه قوله
اجوارح جمع خارجة اي فرقة خارجة وقوله ته والصفات صفاتي الطوائف الصفات وليس يعني لان
ذلك انما جاز في نحو اجوارح تكون واحدا ما مونت اللفظ كما ذكرنا وقد اجاز الكوفون ورجل فاشي
المذكور اجماعا ان كان ابصعان اشعان وليشي المونث جمعا وان كنعان وان بصعا وان سعا وان وهو
غير مسوع **قوله** ولا يوكه بكل واجمع له ذوا جزاء يصح افتقارها حيا او كما تحا كربت القوم كلم
واشربت الصبر كله بخلاف جبار زيدك **قوله** يعني بالذي يصح افتقار اجزائه حسا نحو القوم و
الرجال فانه لم افراد لا يميز في احسن بعضها من بعض وبالذي يصح افتقار اجزائه حكما معزدا متصل الاجزاء
كالعبد والدار وزيد فانه يفرق اجزاء حكما بالنسبة الي البعض لا كالمشرك والبيع فيجوز ان يكون
بالكل نحو اشربت العبد كله فانه يصح شري احضه دون البلية ولا يفرق اجزاء حكما بالنسبة الي بعضها
كالحي والذئب فله تقول جاني العبد كله وذهب زيدك فان اجزاء العبد لا يفرق بالنسبة الي الحي
بان يحي بعض ولا يحي الباقي فله مثلا القياس لا يقال اختص زيدان كلاهما لان الزيدان لا يصح افتقارهما بالنظر
الي الاختصاص اذ هو لا يكون له بين اثنين او اكثر فلا يصح ان يقال اختص زيد وحده واجاز ان يفرق
اختص زيدان كلاهما وهو موجود بما ذكرنا وبعدم السماع وقد كان كمثل نحو اشربت العبد واشربت
العبيد من افتقار اجزاء حكما كما احتمل المعزذ اعني نحو اشربت العبد لكنه لم يمكن رفع ذلك لاحتمال
بناكده اذ لو قلت اشربت العبيد كلهم لرفع احتمال افتقار اجزاء حكما لا سمح برفع احتمال افتقار
اجزاء حسا والاحتمال الثاني اظهر لكونه لا افتقار البلية لا يفرق اجزاء حكما لا سمح برفع احتمال افتقار
اردت رفع اول الاحتمالين قلت اشربت جمعا اجزاء العبيدين وجمع اجزاء العبيد واذ كان لا يفرق
لم يوكه اذا التاكيد كما ذكرنا لرفع الاحتمال عن اصل نسبة الفعل الي المتبوع او عن عموم نسبة الافراد المتبوع
ورفع الاحتمال عن ذات المنكر وانما هي موافق لرفع الاحتمال الذي يحتمل بعد معرفة ذاته اي الاحتمال في
فوصف النكرة ليميز عن غيرها اوبى من تاكيد ما اذا كانت النكرة حكما لا محكوما عليه كقوله علمه فسكاهما
بالل باطل ومثله قوله ته دكت الارض دكا دكا فهو مثل ضرب ضرب زيد واما تكرير المنكر في نحو قوله فترات
الكتاب سورة سورة وقوله وجار ربك والملك صفا صفا فليس في الحقيقة باكيد اذ ليس الثاني لتقرير سبق
بل هو لتكرير المعنى لان الثاني غير له ولصحة والمعني جمع الصور وصفوفا مختلف وقد اجاز الكوفون
تاكيد المنكر اذا كان معلوم المقدار موقتا كرم ودينار ويوم وليله وشهر بكل واخواته لا بالنسبة
والعين وليس ما ذهبوا اليه سعيد لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك الوقت فلهذا لا يشترط تطابق
التاكيد والمؤكد في غير ما ينكر عندم خلافا للبريد واما نحو رجال ودرام مما ليس معلوم المقدار

في استماع تاكيد واستتدراك الكوفون لجواز ذلك بقوله بالمتني كنه صبيحام ضعا كنه في الناحية
وقول ريش قريش النكرة بواجمها واما قوله اولان بنو ضر وشركيهما جميعا وصورف الم ومنكر
فكلهما على البدل عند اسد المرين اوي لان خير وشريك لوقين ويجوز محي كلهما عن تاكيد اذا كان
تابعا لقوله اما يلفظ عند الكبر احد هما او كلهما فانه عطف على احدهما وليس لفظ احدهما تاكيدا
والعطف في حكم المعطوف عليه وفي قراءة اما يلفظان سويدا لكونه مطوفا على البدل وقد جرح في الموكه
واكثر ذلك في الصلة كقولك جاني الذي ضربته نفسه ويصلها الصفة نحو جاني قوم ضربت كلهم اجمعين
اجل ما جرح في البدل نحو القليلة اعطيت كلهم اجمعين وذلك لما عرفت في بابا المبتدأ من كون حرف
الضيد من الصلة اوي منه من الصفة وضرب المبتدأ ومن الصفة اوي منه في ضرب المبتدأ وبعضهم منع من
حرف الموكه لان الحذف للاختصار والتاكيد للتطويل فتنايان وقاله تام اذا عطف على شي
لم يحج الي تاكيد ولعله نظرا الي ان العطف عليه دال على اكتم نطقه فلا يبي اجوان نحو ضرب ضرب
زيد زيد وعمر ولا كذلك تجوزت في نسبة الضرب الي زيد او بما غلط في ذكر زيد ووردت ضرب ضرب
وعطف بنا على ان المذكور بقر **قوله** واذا الكد المرفوع المتصل بالنفس والعين **قوله** لا يجمع
نحو ضربت انت نفسك **قوله** قد مضى شرحه في باب العطف **قوله** والكتب واخواته تلج
لا يجمع ولا يعقلم وذكر ما دونه ضعيف **قوله** اعلم انك لو اردت الجمع بين الفاظ التاكيد
المعنوي قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمعين ثم اخواته من كنعين الي اثنين اما تعلم
على الكفر فلان لا حاطم صفة للنفس ومعنيها تقديم النفس على صفتها اوي واما تقديم النفس على
فلان النفس لفظ موضوع لما سميتها حقيقة ولفظ العين مستعان لما عجزا من اجازة المحض
كالوجه في قوله ته كل شي ساك لا وجه اي ذاته واما تقديم الكل على الجمع فكونه جامدا واتباع المشتق
للجامد اوي ولا سيما وان كلاه قد يقع مبتدأ وجمع فانه لا يقع به تاكيد واما تقديم اجمع على اخواته
فلكونه ادل على معني اجمعية المرادة من جميعهم واما تقديم اكتبه في الصيغة على اخويه فكونه اظرف اذ
معني اجمع منها لان من قولهم حول كسبه اي يام وهذا المنجاف فيهما وان لم يقصد اجمع بين هذه الاظرف فكذلك
لا تقصر على ايها سببت ومع النفس الي اجمع لا يلزم ان يكون له ضم تابعا لتقديم بل ان ذكر العين من
دون النفس وجمع ومتصرفاته واخواته من دون كل واما اكتبه واخواته فالبرون على اصله لان لا يبي
عنه جعلوا النهاية اصبه ومتصرفاته ولم يذكر واسمه ومتصرفاته قالوا هذا بدل من اقلته والبخلادية
جعلوا النهاية اصبه واخواته فقالوا اجمع اكتبه اصبه اصبه وكذا ذكر الجوزي والزمخشري وقدم اصبه على
اصبه وتبعه المصنف ولا ادري ما صحت والمشهور اصبه بالصاد المصنوع وقيل بالصاد المعجم والمشهور
انك اذا اردت ذكر اخوات اجمع وجب لا يتبدل باجمع ثم يجي اخواته على هذا الترتيب اجمع اكتبه اصبه
ولا خلاف ان لا يجوز تاخير اجمع عن اخواته وقال انك انما يبي شيت بعد اجمع والقول
الثالث ان يجوز ضم اجمع مع وجوب رعاية الترتيب المذكور في المثة الباقية والقول الرابع يجوز ضم
اجمع مع جواز تقديم بعض المثة الباقية على بعض واسم جاني القوم اكتبه واسم اصبه اصبه
وجمع اصبه وايضا جمع اصبه مع اصبه ولا خلاف انك اذا اردت ذكر النفس والعين والكل وجمع

وجب الترتيب المذكور قال ابن بري ان اذا قلت جاني القوم كلهم اجمعون اضعون اضعون كلهم
تاكيد للكلية ولول كالمصنفات المتشابهة وقول المرد والرجاح في قوله فبجمل الملايكة كلهم اجمعون ان كلهم
دال على الاحاطة واجمعون على ان الجمود منهم في حاله واحدة وايسر شي لا تك اذا قلت جاني القوم اجمعون
فمعناه التمول ولا حاطة انما قامتهم لا اجتماعهم في وقت واحد فكذا يكون مع تقدم لفظ كلهم وكانها
كوما ترادف لفظين احدي واحده واي مجرور في ذلك مع قصد المباينة **قوله** البدل تابع مقصود
بما نسب اليه المتبوع دونه **اقول** - قوله مقصود بما نسب اليه المتبوع يخرج التاكيد والوصف عطف
البيان كما قال قوله دونه يخرج عطف النسق لان المقصود مناك التابع والمتبوع معا والمقصود بالنسبة
البدل والمبدا منه هو الثاني دون الاول مع انه عطف نسق **اقول** - وانا اي ان لم يظهر في فرق جاني بين
بدل الكل والكل وبين عطف البيان بلوا اري عطف البيان له البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه فانه لم يكن
عطف البيان بل قال اما بدل للمعرف من النكرة فخرجت برجل عبد الله كانه قيل بمن حرت اوطق انه
يقال له ذلك فابدل مكانه ما هو اعرف منه ومثله قوله وانك لتهدني الى صراط مستقيم صراط الله قال وز
البدل ايضا قولك حرت بقوم عبد الله وزيد وظالم والرفع جدي اي عطف الله وزيد وظالم قال
باجي ان تفقد في قوله ولدتهم او عطفهم فان اللفظ من عمر ووعبد مناف والذي يهدت بيطن عمر
اي الظم عباس قالوا العرفي بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه كخلة وعطف البيان عليه
والبيان فرع المبين فيكون المقصود مؤلول واجاب ان المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني
فقط ولا في سائر البدل له الغلط فان كون الثاني هو المقصود بهما دون الاول ظاهر وانما قلنا ذلك لان الاول
في الابدال الى التكمه منسوب اليه في الظاهر ولا بد ان يكون في ذكره فائدة لم يحصل لولم يذكر كذا في كل واحد
من التكمه صونا للكلام المضاعف عن اللغو ولا سيما كلامه وكلامه نبيه صله فادعا كونه عن مقصود بالنسبة
مكونه منسوبا اليه في الظاهر واستماله على فائدة يصح ان نسب اليه لاجلها دعوى خلة والظاهر ثم نقول في
بدل الكل ان الفائدة في ذكرهما معا احل لهما شيئا بالاستقرار اما كون الالف والياء متصفا بصفة
نحو زيد رجل صالح او كون اولهما متصفا بصفة والثاني لشهر نحو بحالم زيد ورجل صالح زيد وقد كقول
لجود التفصيل جعل بهما مع انه ليس له اول فائدة ليست في الثانية وذلك لان له بهما اول ثم التفصيل
وقعا وتاثيرا ليس للاثبات بالمعنى اوله وذلك نحو رجل زيد فان الفائدة الحاصلة من رجل كحل فر زيد
مع زيادة التعريف لكن الضم ما ذكرنا ولا يجوز العكس نحو زيد رجل اذ الفائدة في الالف بهما بعد للتفصيل
يسمى بعطف البيان من جملة بدل الكل ما يكون الثانية موضع اللول وذلك اما بان يكون لشي ايمان هو باحد هما
اشهر من الاخر وان لم يكن احص منه نحو قوله اقم بالله ابو حفص عمر فان ابن الخطاب رضي الله عنه كان عمر
منه باي حفص ولو فرضنا انه ليس في الدين من اسمه عمر ولا منكنيته ابو حفص له اياه واما بان يكون اسمان
مطلقان على ذات تايينهما جامد وموجض افراد له وسواء كان اشهر من اوله او فردا ولا كما اذا كان لك
حصة اخوه اسم اصغر زيد ومنك حصة رجال مسمين زيد اصغر اخوك فاذا قلت جاني اخوك زيد فر زيد
احدا افراد اخوك اي هو واحد من جملة ما يطلق عليه لفظ اخيك وكذا ان عكس في جاني زيد اخوك فاحد
من جملة من يطلق عليهم اسم زيد فالثانية في الصور تدل على ان اوله وعنده قران واما عندنا ففردا فاصح

مسما والآخر في التسمية لان كل واحد منهما يطلق على محس - ولا غلب ان يكون البدل جامدا بحيث لو حرفت له ول
لاستعمل الثانية ولم يحج اجمع المتبوع قبله في المعنى فان لم يكن جامدا لقوله فلا وايسر من ذلك ان يكون في الصهيل
قولا موصوفا اي قولا وايسر من ذلك كخلاف الصفة فانك لو حرفت له ول في جاني زيد العالم المتخارج الذي لا مقدار
لان الوصف لا بد له من موصوف فلما قيل ان الثانية في حالها ذات الطير بل في العابدات صفة ونحوه والماكد
فانه وان كان جامدا لكن كون معناه معنويا من المتبوع لو سكت عليه منع من اعتباره مستقلا ولما لم يكن البدل
معنى في المتبوع حتى يحتاج اليه المتبوع كاحتياج الوصف ولم يعن معناه من المتبوع كما في ذلك في الكاكد جازا
مستقلا لفظا اي صالحا لا يقوم مقام المتبوع ولما كان اعرابه بتبعه له ول جازا ان يعتد به في مستقلا حري
قوله ول نحو يار زيد ويا خا يار زيد سبيلين والثانية باغلام بشر وبشر ومع بالوجهين ويا خا يار زيد بالنسب
وكذا قوله يا ابن التارك البكري بشر يا بحر وكذا المنفوق نحو زجمله مستقلا نحو يار زيد في عمرو وعيسى
نحو يار زيد واكثر للثة المذكورة بعينها وانما لم يحذف يار زيد وعمر واولا يار زيد في عمر وبالشون كجاز
باغلام بشر وبشر في البدل لان اللفظ يحرف الفاء والمطوف فصاح لما شرت له والفتا اي في البعض
ولا شمال البيان بعد لا جمال والتفصيل جعل له بهما لما فيه من التاثير في النفس وذلك ان المتكلم يحق
بالثانية معنى جعل التجوز والمسماحة فالا ول نقول اكلت الرغيف ثلثة فيفضل بالرغيف ثلث ان عطف
ثم بعد ذلك بقولك ثلثة وكلاك بدل له شمال فان الاول محبة فيجب ان يكون بحيث يجوز ان يطلق ويراد الثاني
نحو اعجبني زيد علمه وثلث زيد ثوبه فانك قد تقول اعجبني زيد اذا اعجبك علمه وثلث زيد اذا اسلف
علي حرف المضارف ولا يجوز ان تقول صرت زيدا وقد ضربت غلامه وقال سيبويه في قولك رايت قوماك انهم
وصرفت وجهها او لها انك اردت رايت اني قوماك وصرفت وجهي او لها ولكنك نلت انهم قوماك
كقوله فبجمل الملايكة كلهم اجمعون وبدل الذي قاله قريب له ان بالتفصيل جعل له بهما شبه قالوا والعرف
لاخر ان البدل في حكم تكرير العاطف ولول للمنادك فيما تكرر العاطف في ظاهرا فباي شي يعرف الخطاب ذلك
فيعلم يتكرره ولنا ان تلحقك فيما سمى عطف البيان مع التسليم في البدل وفرقا ايضا بين ما جعل
وجوب توافق البدل والبدل منه تعريفيا وتكريرا كخلة وعطف البيان واجبا بوجوب التحالف في السمي
عطف بيان ايضا **قوله** وسوبدل الكل وبدل البعض وبدل له شمال وبدل الغلط فالا ول
ملول ملول الاول والثانية جزوه والثالث بينه وبينه ملا بسة بعينيهما والاربع ان يعصم اليه بعد
ما غلطت بعينه **اقول** - قوله فالا ول ملول ملول له ول في ح اذ ملول قوماك اخيك في زيد
لو كان عين ملول زيد لكان تاكيدا ولخوك بدل على اخوة الخطاب ولم يكن بدل علمها زيد لكان مرادها انهما
يطلقان على ذات واحدة **قوله** والثانية جزوه اي بدل البعض جزا له ول نحو حرت زيدا **قوله** والثا
بينه وبينه ملا بسة بعينيهما اي من الاول والثانية ملا بسة بعين الكلية واجزته وبدل له اطلاقا يدخل
بعض بدل الغلط نحو جاني زيد غلامه او جمانه ولقبت زيدا اخاه ولا شرف في كونها من بدل الغلط وانما
قبل هذا بدل له شمال قال ابو حفص لا شمال المتبوع على التابع له كما شمال الطرف على المظروف بل حرت
كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما حيت سعى الذم من عند ذكره ول منسوقه الى ذكر ان منسوقه
فبجمل الثانية لمصالحا اجمالا ول ومبيناه وقاله المبدد والقولان متعاربان سمي بدل له شمال له شمال العفل

من صفة المسكنة والكرم ظاهرة ولا يضر نقصان المنة في التعريف من اول لا ترى الى جوان حررت بزبد
 رجل عاقل من بكرة افادت ما لا يفيد المعرفة وان كان في المعرفة فائدة التعريف التي ليس لك التكرار
 استدلال لا يفسد بقوله به بجمعتكم اليوم القيمة لا يفسد في ذلك خسر ولا يبا في قولون من قطع
 للزم اما في موضع او منصوبه ولا يلزم ان يكون كل تحت مقطوع يصح ابتداءه نصا بل يكفي في معنى
 لا ترى في قوله به ويد لكل من قلعة الذي جمع ماله وقال ابن مالك لا يدل الضمير الا لزم لا سنا ورموز
 افضل اجرا ونفعل في الخطاب وافضل ونفعل واذا وقع ما هو من ذلك فنماك فعل مقدم من اول نحو
 يعنى جمالك اي يعنى يعنى جمالك ولعل ذلك استقباحا لا بدال الظاهر مما لا يقع لا ظاهرا ولا ضميرا
 بارلا واذا بدل ما تضمن معنى الاستفهام فلا بد من اقران المفعول بالبدل نحو خرجت اني انا ام عمر والسنة
 انه بدل من متضمن الاستفهام واما قوله به عم يرب لوز عن البناء عزالنا العظيم فهو كما هو جواب الاستفهام
 وليس بدل واختلف النحاة في البدل منه فقال المبرهنة في حكم الطرح معنى بنا على ان المقصود بالنسبة
 هو البدل دون البدل منه وعلى اذ كان يبين من فوائده البدل والبدل منه يبين منه ان اول ليس في حكم الطرح
 معنى في بدل الخلط ولا كلام ان البدل ليس في حكم الطرح لفظ لوجوب عود الضمير اليه في بدل البعض
 ولا شتمال وايضا في بدل الكل قد حدثت له وفي اللفظ دون الثاني قال وكان لهق السراة كانه لم
 ما حليله معين بسواد ولم نقل حينان وقال ان السيف عزوها ورواها تركت هو ان مثل
 قرن لا عصب وقد بدل من الفعل في الضمير اذا كان الثاني راجح على الاول وقوله به من يفعل ذلك ملق
 ايا ما يضعف له العذاب وكقولك ان عني الله ان مابعا لوجوهها او في طابعا ولو كان الثاني
 معني اول سواء لكان تأكيد لا بدال نحو ان مصرع مصرع والذي يفصل به مذكوران كان وايقا بما في
 المذكور من اعدا جاز في التفصيل القطع ولا يتبع والقطع رفا كقول به قد كان لكم في فيتين التقنا
 فيه تقابل لآية اي منهم فية قال الشاعر وكنت كذي حلين رجل محببة واخري رعيها الزمان
 فقلت يروي رجل رفا ورجل وان لم يرف تعيين الرفع نحو حررت برجال رجل فاضل واخر كرم وقد
 جار نصب الولي وغيره في البدل باضمار عني كما في باب الوصف واعلم ان التوابع اذا اجتمعت تدي
 بالفت ثم بالتاكيد ثم بالبدل ثم بالمنسوق اما لا تبدأ بالفت قبل التاكيد فلما مر في تطيل قوله ان
 التكرار لا يوك و ابن كيان تقدم التاكيد على الفت اذ الفت يفيد ما لا يفيد اول كخلاف التاكيد
 واما تقدم التاكيد على البدل لان ملول البدل ملول متبوعه في الحقيقة و ملول التاكيد ملول متبوعه
 واما تقدم البدل على المنسوق فلان البدل له نسبة معنوية الى البدل منه اما بالكلمة او بالخصيصة او
 بالشتمال واما بدل الخلط فنادر والمنسوق اجنبي من متبوعه **قوله** عطف البيان تاليه
 غير صفة يوضع متبوعه مثل اسم بالله ابو حنيفة من وفصله من البدل في مثل انا ابن التارك البكري بشر
اقول قوله يوضع نحو التاكيد لانه لا يوضع الموكك بل بحق اصل نسبة او شمول النسبة
 لا جزاء وعدم ايضاح المنسوق لمتبوعه ظاهر وكذا لا بدل عند الحاجة لانه لا يولد عند في حكم الطرح
 وفي حكم المدوم فلم سبق له الصفة وعطف البيان فلما قال عن صفة خرجت الصفة ولا ولي ان كان
 بهذا الحذف لا بدال لكنه يدخل فيها عطف البيان كما ذكرنا ويحذف بدل الخلط بما حله المصنف مطلق

البدل **قوله** اتم بالله ابو حنيفة وصلة انه اني اعني عمر بن الخطاب فقال ان اهل بيته وانا على
 تامة دبر اعجابا و استحققة فظننا كاذبا فلم نحمله فانطلق لا عريه فيل يصي ثم استقبل البطي يقول
 ويومني خلف يصي اسم بالله ابو حنيفة من ماسها من عقب ولاد بر اغفر له اللهم ان كان نحو
 وعمر مقلد اعلي الوادي فحمله اذا قال له اغفر له اللهم ان كان نحو قال اللهم صدق حتى النعسا
 فاحل بيده فقال ضم عن راحلتك فوضع فاذا هي عجا ماسا على بعبي وزوده وكاه قوله في مثل **كساة**
 انا ابن التارك البكري بشر قال انما قلت في مثل اشارة الى ان العرف يقع في غير هذا الباب ايضا
 كقولك يا اخانا الحارث ولا يجوز لوجوه لا لعم جوان بالحارث وكذا يا غلام زيد و زيد و زيد و زيد
 بل لا لوجب الضم وقد ذكرت عليه في باب البدل والعرف يجوز الضارب زيد فله تم مبهمة مثلا ل
 بهذا البيت على ان الثاني عطف بيان لا بدل والجمد انكر رواية احس وقال له يجوز في بشر **النسب**
 بناء على انه بدل والبدل يجب جواز قيامه مقام المتبوع والبيت للزار لا سري وتام عليه الطين **وقوعا**
 فطية الطين تاتي في مفعول التارك ان جعلنا به صني المصير ولا فهو حال وقوله ترقيه وقوعا حال
 الطمان كان فاعلا عليه وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في عليه ونحو قوله لم اعني
 زيد علمه ومن عمر وجوده الثاني فيهما كانه بيان والمعطوف عليه محذوف ولا صل اعجبني شي اوصاف
 زيد علمه وضمه محض حال عمر وجوده وكسرت من زيد يد اي كسرت عضوا من يد حلف المعطوف عليه
 واقسم المعطوف مقامه كما حذف المستثنى منه ويقام المستثنى مقامه في نحو ما جاني لان زيد ومذلل الغر

- وتم المعربات من الاسماء وتقلته فرنحة نقلت من رنحة
- مكتوب فرنحة منقول من رنحة لا صل مخط المصنف
- وانكره اوله وآخرا
- والصلوة على
- لله وصحبه
- وآلهم

وقه غير مركب **اقول** المنى كما من غير العرب ضربان اما منى اعرابا موجب الاعراب الذي هو المسمى بالاسماء
المعدودة نحو اثنان ثلثة والى بانا فانين عرو بكن واما منى لوجود المانع من الاعراب مع حصول موجب
وذلك المانع من جهة الحروف او الماضي والاسم وهو التي سماها من الاصل قال ولا يفسد الحرف لفظه ولا يفسد اللفظ
اطرافه من حيث لا يشك الذي سماه في نفس الماهية قال ولم اقل انه مالا لا يحل في كسر الالف لان حرف
انفعا للاضلاف فخرج على مقتضى هبة المنى فلا يستقيم ان جعل مقتضى هبة المنى فخرج على مقتضى انفا للاضلاف
فيوجد في الالف الدور كما ذكر في الاعراب من ذلك ما وقدم من الكلام عليه في هذا المقرب فلا يفسد وهذا الحرف
الذي هو ما هية المنى على الاطلاق ولا يعرف الاسم المنى ولو لم يسمها كان تعريف المنى من الالف في ذلك
حرف المنى لفظ المنى **قوله** والفاء ضم وفيم وكسر ووقف **اقول** اي الفاء حركات او آخره و
سكونها الضم والفتح والمكس الفاء مطلقا حركات وصلها سواء كانت حركات المنى كقولك جئت بمنى
على الضم او حركات العرب كقولك في زيد انه محمرك بالضم في حال الرفع ولا هذا ولا ذلك كقولك في ضم
انه محمرك بالضم ولا يصح على حرف البناء فلا يقال ان يازيدان منى على الضم واما الفاء الاعراب فاني
كما يطلع على حركات يطلع على الحروف وايضا يقال في الفاعل نحو في زيد والريضان والريضان انما
مرفوعه ولا يقال في نحو لرجلين انه مبني على الفتح فيهما ملان ومسلمون انما مبنيان على الضم هذا على
مذهب المصنف والذي يخلب على ظن ان لا تتقدم من لم يضعوا الفاء الاعراب ايضا على الرفع والفتحة
واجرا للمحركات المعينة فالرفع كالضم والنصب كالفتح والحركات الكسرية انهم يطلعون على حروف
لبنانها مقام حركات الاعراب اسماء الحركات مجازا فقولهم في حوريات الزيد ان الزيد من منصوب
مجازا وكذلك اقام بعض الحركات مقام بعض اطلاق اسم المنوب على الناس مجازا فقالوا ان في
السماوات في ظلوا الله السماوات واخذ في حوريات باخذ ان الاول منصوب والثاني محمور فاشارة المانع
على هذا لم يجوز ان يطلع على حروف الفاعلة مقام حركات البناء اما تلك الحركات مجازا يقال في لرجلين
انه مفتوح وكذا في الامانة عند من يكسر ويقال في يازيد ان يازيدون انما منسبان على الضم مجازا
فلا يكون اذن لرد المصنف على النخبة اطلاقهم ان يازيدان مبني على الضم ولا جرة على الفتح وجه هذا
والتمس من الفاء حركات الاعراب وحركات البناء وسكونها في اصطلاح البصريين متقدم
ومناخرهم فمن اعلى اسمع واما الكوفيين فيذكرون الفاء الاعراب في المنى وعلى العكس
ولا يعرفون بينهما **قوله** ومن الضمات واسما للاشارة والموصولات والمركبات والكتابات
واما لا فعلان والاصوات وبعض الظروف **اقول** حصر جمع المنيات بحمله فيطلب لكل
واصل منها على البناء لان اصل الاسماء الاعراب كما مر في اول الكتاب وان كان مبني على الحركة فيطلب
مع ذلك علنا ان اخربان اصلها للبناء على الحركة فان اصل البناء الكون لانه ضد الاعراب واصل الحركة
واضرب للحركة المعينة لم اخبرت من دون الباقيين **قوله** المضمرة ووضع لم تكلم او واجب
او غائب تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما **اقول** اعلم ان المقصود من وضع الضمات رفع
الالتباس قال انا وانت لا بصلى ان الالمعينين وكذا ضمير الغائب نص في ان المراد موال المذكور

كالمسألة
فان قيل
ممن لا يوافق
الاصح
المستحسنة

بسم الله الرحمن الرحيم اللهم وفقنا لما نريد
فانه لو لم يكن المسكلم والمخاطب لكانت فيهما النسب وتكون لفظا المذكور سكان ضمير الغائب فيها توم ان
غير الاول وانما يبين الضمات اما لشبهها بالحروف لاحتياجها الى الضم على كسوف الضمير والاحتياج
وعدم الالفة الغائب كاحتياج الحرف الى اللفظ فتميم معناه بالافرادى واما لعدم موجب الاعراب
فيها وذلك لان مقتضى الاعراب الاسما قوا رد المعاني المختلفة على صفة واحدة والمضمرة مستندة بالبناء
صحتها لاختلاف المعاني عن الاعراب **قوله** ما وضع لم تكلم يخرج قول من اسمه زيد زيد مرتب وقولك زيد
الغائب ياريدا فعلى ذلك فان لفظ زيد قال اطلق على المسكلم والمخاطب والغائب الالفة ليس موضوعا للمسكلم
ولا للمخاطب ولا للغائب المتقدم الذي بل الاسما الظاهرة كلها موضوعا للمعينة مطلقا باعتبار
تقدم الذكر فمن ثم قلت بانيه كحسب نظرا الى اصل المنادى قبل النداء ولهذا نقول للمسمى زيد زيد مرتب
ولا نقول مرتب وانما جازا بانه كالمعنى لان دليل الخطاب وليس في زيد مرتب دليل المسكلم **قوله** لفظ اولي
او حكما قسم المتقدم اللفظي مابين اصلها مع عدم لفظي كصفا نحو زيد غلاما والآخر مقدم لفظا
تقلا يرا نحو زيد غلاما زيد اد زيد مقدم في اللفظ تقلا لكونه فاعلا وقسم ايضا التقدم المعنوي
فمبين اصلها ان يكون قبل الضمير لفظ متضمن للمعنى بان يكون المفسر في ذلك اللفظ كقولك
اعد لها هو اقرب للتقوى اي اعدك اقرب من الفعل يدل على المصدر والرفان والثاني ان زيد
سياق الكلام على المنى التي اما لا تقبل كقولك ولا يوه لانه لما سا في الكلام قبل ذكر الميراث
لزم من ذلك السياق ان يكون ثم موروث فخرى الضمير عليه من غير المعنى هذا بعد من كلامه وفيه مخالفة
لظريفة المانوفة لان زيدا جعل المصدر في اللفظ لا في اللفظ كما قال في اول الكتاب في المغرب اختلاف
العوامل لفظا او تقلا يرا وقال يصيد التقدير فيما تقدم ثم قال واللفظي فيما عداه محمور نحو زيد غلاما زيد
ما عدم معنى وانه متقلا يرا لفظا فاذا كان سلب اللفظية عن هذا التقدم بان يقال ليس اللفظ
مذكورا قبل الضمير وكيف يكون التقدم لفظيا فان قال اردت كان مقدم لفظا من حيث التقدير قبل
نحو اعد لها هو اقرب ايضا من هذا القسم لان المفسر فيه كان مقدم اللفظ ايضا في المصدر والافرق
بينهما لان المفسر نحو زيد غلاما زيد مطلقا به كذا ونحو اعد لها هو اقرب والتقدم في كليهما ليس
لفظيا بل هو تقديري وكلامنا في التقدم اللفظي لا في المصدر الملقوب به او الملقون وقد مر على الصواب
باب الفاعل وهو قوله في زيد غلاما زيد لا بد من مقدم برجع اليه هذا الضمير تقدا لفظيا او معنويا
وهو راجع الى زيد وهو متاخر لفظا فلولا انه مقدم من حيث المعنى لم يكن محله من اللفظ معني
في لفظا وهو الحق وعمل هذا فالحق ان يقول ان عدم اللفظي ان زيد كالمفسر قبل الضمير ذكر اصريا
سوا كان من حيث المعنى ايضا متقلا نحو زيد غلاما او كان من حيث المعنى متاخرا كقوله تعالى
واذ اسئلكم ان اعلم ربه بكلمات واعلم انه اذا تقدم ما يصلح للتفسير شيئا فضاغدا فالمفسر مع
الاقرب لا يفسر نحو جاني زيد ويكفره اي ضربت بكرا وكوز مع العزبة ان يكون لا بعد نحو جاني
عالم وجاهل فاكرمته والتقدم المعنوي ان لا يكون الضمير متقلا بل هناك شي عن ذلك الضمير
نقضى كون الضمير قبل موضع الضمير وذلك حروب بمعنى الفاعلية المقضي كون الفاعل قبل المفعول

كضرب غلام زيد ومعنى لا يتعدا المقضي كون الابتداء جازما في جازمة زيدا ومعنى المنقول الاول المعنى
سوره على الثاني نحو اعطيت درهما زيدا وكذا نحو ضربت زيد وكلفظ الفعل المنضم للمصدر المعنى
تضمين متصل بذلك الفعل نحو هذا تراه للفرق بينه وبينه او منفصل عنه نحو اعدوا هو اقرب للشوي وكذا
الصفة كقولك اذ انجز السيفه حرى اليه الى التضمين وكما في الكلام المستلزم للفعل استلزاما في قوله
ولا يوم او بعدا كقولك به حتى يوارى بالحجاب اذا الضمير على توارى الشمس وكقولك انا الزمان في قوله العبد
اذا التزول في قوله العبد الذي يرضى رمضان دليل على ان المترى هو العبد مع قوله به شهر رمضان الذي انزل القرآن
وكذا قوله ما ترك على ظنهما من دابة فان ذكر الدابة مع ذكر على ظنهما دل على ان المراد ظنهم بالارض وكذا
الفناء مع لفظه على في قوله به كل من عليها فان وكذا قوله فان كانت واحدة او كانت الواحدة واحدة اذ هو
بيان الوازعات والتقدم الحكمي ان يكون المفسر موجرا لفظا وليس هناك ما يقتضي تقدمه على محل الضمير الا ذلك
الضمير معمول انه وان لم يكن متقدما على الضمير لفظا ولا معني الا انه في حكم المقدم نظر الى وضع
ضمير الغائب تقدم المفعول عليه لانه وضع الواضحه مع قوله لا بنفسه بل بسبب ما يعود عليه فان ذكرته
ولم يتقدم به فيهما منكر لا يعرف المراد به حتى ياتي بنفسه وتلك في ضلوه وضعه فان قلت
فايشرا كما لم يتقدم على الفاعل المقضي وضعه بتاخير مفسره عنه قلت فصل النظم والتعظيم في ذكر ذلك
المفسر ان يذكر شيئا اوليا منها حتى يشوق النفس الى العثور على المراد به ثم يفسره
فيكون وقع في النفس وايضا يكون ذلك المفسر مذكورا في بينه بالجمال والا والتفصيل ثانيا فيكون الذي
فان قلت لهذا الضمير الذي ملأ حاله من عمل وضعه مع قام يعنى نكرة لعدم شرط التعريف اعني تقدم
المفسر قلت الذي اري انه نكرة كما يجي في باب المعرفة وعند النحاة مع معرفة لكن تعرفه الاصل كما كان في
الاول وان التفسير يحصل بعد ذكره مبهما فعقل الوصول الى التفسير فيه الابهام الذي في النكرات
ولهذا جاز دخول ربه عليه مع اختصاصها بالنكرات وانما صكوا ببقائه على وضعه من التعريف
لانصل حتى انه ما فاته بذلك المفسر بعد بلا فصل فهو كالمضاف الذي يكتب التعريف من المضاف اليه اما
الجزان في ربه رجلا ونعم رجلا ويس رجلا وساء مثلا فظاهرة ان الاسم المميز المنصوب لم يبق
به الا تعريف التمييز والتفسير فيضبه على التمييز قائم مقام المفسر المتقدم فاجاز ان يمتد في غاية
الظهور وقسمه ضمير بل انه مفسر نحو ضربت به زيد اذ لم يبق بالمدل الى التفسير
واما في ضمير ان زوال الغصة بالحمله بعده وان لم يات كالتمثيل المذكور لمجد التفسير الا ان تقدم
لتعظيم ان بن كونه جملة ثم مفصلا مع اتصال الخبر المفسر بالمتكلم سهل للابتداء به مبهما فحذر
التعريف دون الاول واما آخر المفسر في باب السان نحو ضربت زيدا على هذا البصر من قوله
بجهد الا يجوز ان يحسن لفظا ومعنى فصل نغم المفسر مع الايتان به لمجد التفسير كما في غير رجلا زيدا
فصل نغم مع اتصال مع اتصال المفسر كما في ضمير السان والثلاثة في ضمير السان مع قوله اعني فصل نغم و
الحج بالمفسر لمجد التفسير واتصاله بالمضمير مضعف فنم طرف الك في الفاعل مع ان يمتد نحو
ايضا واما اجازة المفسر ولا يخفى في نحو ضرب غلام زيدا اعني اتصال ضمير المرفوع الموصوف بالفاعل
ليس بضعف مما ارتكبه البصرة في باب السان قال المصنف اردت بالتقدم الحكمي انك ضربت الابهام

المراد بالظن
المراد بالظن

للتعظيم فتقلبت المفسر في ذهنك ولم تصرح به للايهام على المخاطب واعربت الضمير الى ذلك المتعقل
فكانه راجع الى المذكور قبله فذلك المتعقل في حكم المفسر المقدم ولا تنزه ذكره في باب السان اد
لا بقصر هناك التفسير **قوله** وهو متصل ومنفصل فالتعقل بنفسه والمتصل عن المتعقل
اقول يعني بالمتعقل بنفسه انه لا يحتاج الى اية اخرى قبله كالتمه له بل هو كالمظهر سواء
انفصل عن عمله نحو ضربت الابهام او اتصل به نحو انت قائما عند الحجازية وذلك انه لفظا نحو ان يمتد
بنفسه وفضله عن عمله نحو اليوم انت قائما فليس كالجزم فاقبله ولا لم يجز انفضاله عما قبله والمتصل
ما يتصل بعامله الذي قبله ويكون كالمثل لذلك العامل وكجزمه في فاعله من المستند في نحو ضربت
يضرب وسند يضرب وصربت واضربت ونضرب وتضرب في خطاب المذكر وفي الصفات نحو
ضارب والريضان ضاربان الى آخره تصاريفها كلها متصلة كما يجي تحتها وليس المستند فيها ما يرب
في نحو يضرب هو عمرو واسكن انت وزوجك احنة وهذا زيد ضاربه هي بل البارزة في الجمع اليك
للفاعل لا فاعل كما يجي منه وهو منفصل بل ليل قولك زيد ضرب اليوم هو وعمرو وهذا زيد
ضاربه اليوم هي **قوله** وهو مرفوع ومنصوب ومجروح فالمرنوع والمنصوب متصل
ومنفصل والمجروح متصل فذلك محنة انواع الا اول ضربت وضربت الى ضربين وضربين والثاني
انا اليه من والثالث ضربت الى ضربين والرابع اباي الى اباهن والحامس غلام في وفيه الى غلامين
اقول واعلم ان الضمير انما كان مرفوعا ومنصوبا ومجروحا لان الضمير كقولنا قائم مقام
الظاهر لرفع الابهام ووجه اوله والاختصاص فيكون كالظاهر مرفوعا ومنصوبا ومجروحا
وانما لا يمكن المجزوءة متصلا لان المتصل كما ذكرنا سوالا في كالجزم لا يمتد لهما بل لا يمكن الفصل بينهما
والحج وركلك فان قيل ليس الفصل جازما بين المضاف والمضاف اليه في الشعر قلت ذلك مع الظاهر
فمع فلم يلبثت اليه الواضحه في الضمير وكل واحد من هذه الثلاثة اما ان يكون بمعنى او مشتق او مجموع
صارت تمة وكل واحد من السبعة اما ان يكون لمذكر او مؤنث فمضان المتكلم مسته والمخاطبة
والمعاسسة وضعتوا المتكلم منها لفظين يدلان على ستمه المعاني المذكورة كضربت وضربها
فضربت مشترك بين الواحد المذكور والمؤنث وضربا بين الاربعة المشي المذكور والمشئ المؤنث ومجمع
المذكورة والمجموع المؤنث وانما شر كوا في المتكلم بين المذكور والمؤنث مفردا كان او مجزوءة لفظا
الابهام في المتكلم وانما ان جعل المشئ المتكلم ومجمعه صيغة من باب وكذا قولك نحن ولم يردوا المشئ
وللمجموع واو كما فعلوا في مشئ المخاطب ومجمعه والغائب لان مبناهما اسم انضم اليه لفظ آخر مثله
بل ليل انك اذا قبلت كفضل انما قلت انت يا زيد وانما عمرو وكذا في الجمع اذا قبلت انتم قلت
انت يا زيد وانت يا عمرو وانت يا خالد واما اذا قلت نحن ووردت المشئ فقيل لك فضل قلت
انا وزيد اوانا وانت اوانا وهو وسقوله في الجمع انا وعمرو وزيد وليس كل افراده انا فلما
لم يكن شرط المشئ والمجموع وهو اتفاق الاسمين والاسماء في اللفظ حاصلا لم يكن اجزاء تثنية
ومجموع على اجري عليه سائر التثنية والمجموع فانك لو المشئ صيغة وشركوا مع الجمع فيها للاس من
اللبس بسبب القران وقد يقول العظم فقلنا ونحن وانا انا عدل لنفسه كالجماعة ووضعوا لهما

المخاطبة نحو القاطن ان يفتضوض ومن ضربت وضربته وضربته وواحد ترك بل المشي
المذكر والفتى الموث ومن ضربتها وحكم الغائب حكم المخاطب في النصوصية والاشراك في
ضرب وضرب وضربا وضربا وضربا وضربا والضرب موالف المشترك بين المتبينين والثناء
حرف ثابت وحج ان يكون المقدر ان في ضرب وضرب متقاربان كما في البارز نحو هو ويد هذا
الانواع الخمسة جارية مثلا المجري اعين ان الحكم لفظين والمخاطبة خمسة والمغايبة خمسة فصار المجموع
ثني عشر كلمة الثمانية عشر معني واعلم ان اولها ابتداءي بوصف من الانواع الخمسة صير المرفوع
المتصل بالرفوع مقدم على غيره والمتصل مقدم على غيره لكونه اخضر فقولنا صيرنا الناف في المتكلم
لناسبة الضمة لحركة الفاعل وضقوا المتكلم بما في النفاص وضع المتكلم اوله في المخاطبة ثم الغايبة ونحو
المخاطبة فقايل المتكلم وبيته وتخفيف وكسر والمخاطبة فقايل يعكسوا لاسم كسر المخاطبة ونحوها
للمخاطبة لان رعاية المصلحين في المذكور المقدم على الموث اولى وزاد والميم قبل الف التثنية في تمام
واواجح في قولنا بل يلبس المشي بالمخاطب اذا اشبع تحت للاطلاق واجمع بالمتكلم المتبع ضمة وكان
اول الحروف بالزيادة الميم لان حروف العلة مثل الواو والالف والميم اقرب الحروف للصحة الحروف العلية
لثبوتها وكونها من مخارج الواو يشقوه ولذلك ضمة ما قبل الواو ووظف واواجح مع
اسكان الميم ان لم يهاضين شي من اثبات الواو مضموما ما قبلها وذلك لانهم لما شقوا الضمائر و
عموما والعضد بوضع متصلها التخفيف كما قلنا لم ياتوا بنون في المشي والمجموع بعد الف والواو
كما اتوا بها في هذا والذان واللذين فوقع الواو في الجمع مضموما ما قبلها وهو مستقل حسنا كما سر
في الترخيم فخر فخر الواو وسكنوا الميم الذي ضمها لاجله للامن من الالتباس بالمشي بثبوت الالف فيه
دون الجمع ومن ايت الواو مضموما ما قبلها فلان ذلك مستقل في الاسم العرب اما في المشي ففقد جاء
وان كان نادرا نحو واما ان ولي ميم الجمع ضمير نحو ضميرهم وجب في الاعرف رجوع الضم والواو لان
الضمير لا يتصله ما كبعض حروف الكلمة فكان الواو لم يفرطها وجوز بوش حرف الواو وسكن
الميم مع الضمير ايضا ولم يثبت ما ذهب اليه واذا التميم الجمع ما كبعض ما ضمت الميم رة الها الى الصها
وقد يكره ويجوز كسرها كما يجي وزيل للموث نون مشددة ليكون اداء الميم والواو في المذكر واما
اختاروا النون لشابهته بسبب الفتحة للميم والواو معاه كون الفتحة من حروف الفتحة واستنى
ضمير الغائب والغائبة لانه لما كان ضمير الغائب لفظا متقدما في الاصل بخلاف المتكلم والمخاطب والرادوا
ان يكون ضمير الغائب اخضر من ضميرها فاستدوا في المجرى بن الغاية التخفيف ومن القدر من دون ان
يلفظ بشي منه واقصر المشي من كره ومونده على الالف الذي هو علامة التنشئة في كل متنى وعلى الواو
في جمع المذكر وقد يفتضى بالضممة عن الواو والضرورة قال فلان الاطباء كان صوت وكان مع الاطباء
الاساة استغفالا للواو المضموم ما قبلها في الاخرى واقصر واعلى نون واحدة في مقابلتها الواو اذ كانت
واحدة ومثول النخاة ان الفاعل في نحو زيد ضربت وسند ضربت سووي تدر يس بصق الصبار عليهم
لانه لم يضع لهدن الضمير بن لفظ ضمير واعنها بلفظ المرفوع المتصل لكونه في موضع مثل ذلك المقدر
ان المقدر هو ذلك المصرفة وكيف ذا ويجوز الفصل من الفصل هذا المصرفة نحو ضرب الا هو فان

فمنه

قلت بل المقصود بالرفع به غير المتصل فهو حكمه والى هذا نظر من قال من النخاة ان المقدر من ضرب
وضرب ينبغي ان يكون اقل من الالف لضمة اوله وذلك لان ضمير المقدر ينبغي ان يكون اقل من ضمير
المتنى واما الناء في ضربت وضربا فمن حروف الضميمة لا ضمير بل دليل ضربت هند وقد جعل الالف
والواو والنون حروف الكفاء الثابتة كما يجي في آخر الكتاب نحو كما اخواك والكلوبه التي اغتبت و
عصرنا لسليط اقراره مذكاة في الماضي واما في المضارع والامر فلم يزل الضمير في افضل ونفعل كما
حرف في المضارعة بالفاعل لان افضل مشعر بان فاعله انا ونفعل مشعر عن الغي بالتمني والنون
بالنون وكذا يفعل بضم المقدر الغائب فلم يخارجوا الى ضمير بارز واما فعل فانه وان كان محتملا
للمخاطب والغائبة لكنهم لم يزلوا ضميره اجزا في فاعل المضارع محجرا واحدا لعدم ابراز
ولعل هذا هو الذي حمل الاخفش على ان قال الباقين في ضمير بل هو حرف ثابت كما قبل في مذكي
والضمير في لام الاستناد اوانه استنكرا حكم يكون ضمير المقدر اقل من ضمير المتنى من ان القياس
ينبغي ان يكون اخف واما افضل امر ولا تفعل بنبا فحكمهما حكم تفعل للمخاطب لان الامر والنهي
ماخوذان من المضارع كما يجي في قسم الافعال وذهب المازني ان الحروف المازنية في المضارع ولا من
اعني الالف في المثنيات والواو في جمع المذكر والياء في جمع الموث علامات كالف الصفات وواو
في نحو ضاربان وحسنون وهي كالحروف والفاعل يتكرر عند وهل ذلك عملا للمضارع على اسم الفاعل
واستنكارا لوقوع الفاعل بن الكلمة واعني اياها النون واما الضمير المرفوع في الصفات اعني الفاعل
واسم المفعول والصفة المشبهة فلم يبرزوها لانهما غير معر في اقتضا الفاعل بل اقتضا وهما له
الفعل فلم يظفر فيها ضمير لفاعل وكذا اسما الافعال والظروف على ما يجي بعد وايضا الالف في
في مثنيات الاسماء ومجموعها الجامة كالزبدان والزبدون حروف زيدت علامة للمثني والمجموع بل جعلت
مثنيات الصفات ومجموعها على مثليات الجامة ومجموعها لان الصفات فروع الجامة لعدم
الذوات على صفاتها فصارت الالف علامة للمثني والواو علامة الجمع فلم يكن ان يوصل الف الضمير
وواو في المثني والمجموع بل يجمع الفان وواو ان فاستكن الضمير ان الالف في المثني والواو في
المجموع والدليل على ان الالف والواو الظاهر بن ايسا بضمير بن اقلها بالعوامل نحو ليشترين
وضاربن والفاعل لا يتضي بالعوامل الداخلة على عامه نحو فوكجا زيدت لانهما علامه فلم يجعل جان في
علامه وكذا استكن النون في ضاربات ومضويات تبعا لاستن ان الضمير في جمع المذكر اذ هو كحل
واذا استنى في المثني والمجموع فلا استن ان في معر اتهما اجدن فلزم الاستن ان في الكل فلا يركن الفاعل
ضمير بارزا في الصفات الا في نحو اقام مما وما قايما انما واما في نحو زيد ضربت به موافا المنفصل
ليس فاعل بل هو كبد له كما يجي ثم لما فرغوا من وضع المرفوع المتصل في الافعال والصفات
اضروا في وضع المرفوع المنفصل فقالوا انا للمتكلم المذكر والموث وقد تبدل ضميرها محجرا
وقد تبدل متنى محجرا انا فخلت وقد سكن نون في الوصل وهو مثل البصر بن حمزة ونون مفتوحة والالف
بوتة بها جعل النون في الوقف لبيان الفتح لانه لولا الالف لسقطت الفتحة للوقف فكان يلبس ان الحرف
سكون النون فلما يكف بالالف لان الخط سبب على الوقف والانداء وقد يوقف على نونا ساكنة في

من فحوا وفتابها السكت قال جامة مكلدا فتردي أنه قال ان كنت ادري فليزني من كفي الخلط في مناة
وبنوبم يتنول الالف في الوصل ايضا في السكت وعينهم لا يتنولها في الوصل الا ضرورة كقولهم
انا سيف العشي فاعرف في جملنا قد نرتب ال ما وجا في فراه نافع اثبات الالف اذا كان قبلهم في الفتح
او المضموم دون المكسورة قال ابو علي اعرف في فراهين الهنرة وغيرها فالواو لا يثبت في الوصل
في موضع وطيب الكوفين الالف بعد النون من مثل كلمة وسقوط في الوصل في الاغلب مع فتح النون
او سكونه ومعاقبة هاء السكت له وفقد ليلان على زيادة وكونه لبيان الحركة وقفا ونحن للمتكلم مع
مثلا في المرفوع المتصل في صلاحيته للثني والجمع والعلية كالعلة وتحريكه لكين وضمة الالف
ضميرا مرفوعا واما الدلالة على المجموع الذي جمع الواو واما انت الي امنن فالضمين عند البصرين
ان واصلنا انا وكان انا عندهم ضمير صالح لجميع المخاطبين والمتكلم فابتدأوا بالمتكلم وكان القياس
ان يثبتوا بالالف المضموم نحو انت الالف المتكلم لما كان اصلا جملوا ترك العلامة له علامه وينوا
المخاطبين بتأخرية بعد ان كالاسمية في اللفظ وفي التصرف وذهب الفراء ان كالا اسم والفاء
من نفس الكلمة وقال بعضهم ان الضمين المرفوع مواتنا المتصرفه كانت مرفوعة متصلة فلما ارادوا
انفصالها دعوا بها بان استقل لفظا كما هو ذهب الكوفين وابن كيسان في اباك واخواته وهو الالف
المتصرفه كانت متصلة فارادوا استقلالها لفظا ليصير منفصلة فحذفوا ابا عما اذا فالتضامين
هي التي تلي ابا وابعادها واما اري هذا القول بعد من الصواب في الموضوعين وقالوا في الغائب هو
ومما وهم ومن وما وهن والواو والياء في موضع عند البصرين من اصل الكلمة وعند الكوفين
للاشباع والضمين هو الواو وصرها بليل للتنبيه واجمع فالتكثير فيهما والاول هو الوجه
في حرف الاشباع لا يتحرك وياضح حرف الاشباع لا يثبت الا ضرورة واما حركت الواو والياء
لتصير الكلمة بالفتحة مستقلة حتى يصح كونها ضميرا منفصلا اذ لولا الحركة لكانتا كانهما للاشباع
عليها ظن الكوفين الا ترى انك اذا اردت عدم استقلالهما سكنت الواو والياء نحو بنو بني
وكان قياس المنفرد على مذهب البصرين تنوينا و هو وهم وهين مخفف بحرف الواو والياء
والكلام في زيادة الميم وحرف الواو في جمع وزيادة النون في جمع المون على اذ كذا في المتصل سواء
وعده الضمير المرفوع المنفصلة يترك فيها الماضي والمضارع والامر والصفات وليست
كالرفوع المنفصلة فانه لا شركة بين الماضي والمضارع منها الا في الالف والواو والنون كاذ كذا
سواء ضم الالمو وما يصره الانا واضرب مما وتكينها هو مع بعد الواو والفاء ولام
الابتداء حان كما هي في التصريف وقد يكن بعد كافا بحرف ايضا شاذا وقد يحذف الواو والياء
اضطرابا كقولهم فسنناه يشرى رحله قال الفيلسوف رجل رضى الملائم كس وقوله دار السعيل
اذ من مواكوا ويكهنها وساد ويشرد مما ممدان قال واذا في شدة يتنق بها
وتنق على من صبه الله علمتم لما فرغوا من وضع الرفوع شرعوا في وضع المنصوبات لان النصب
علامة للفضلات بلا واسطة والحركة علامتها بواحدة فابتدوا المتصل المنصوب لتعلم على من فصل
وتكون الية وبين الحروف كما هي بعد فوضعوا المتكلمها ياء اما ساكنة او مفتوحة كما ذكرنا في

والمتكلم مع غيره كما كان في متصل المرفوع والالف في الخطاب مثل الالف في التصرف كقولهم كذا كذا
بفتحها والذ كذا انضمت هاء الضمير الفاء وكان الضمير ياء من سبويه اعطيتكاه واعطيتكته شيئا للالف
بالهاء نحو اعطيتكاه واعطيتكوه قال ابو علي وقد يحذف الياء في المون مع الهاء قال ريبه فاصدبت وما
اخطت الرتبة وربما كثرت الكا في التنبيه والتبيين على ساكنة او كسرة تنبيهها بالهاء كما وكيم
وكين وعلينا وعلينا وعلينا والكلام في حرف الواو والياء واسكان الميم كما مضى في خبرهم ولما ارادوا
وضع المتصل الغائب من هذا القسم اخضروا من ذلك من المرفوع المنفصل الغائب في حروف الواو والياء
من هو وهي وقبلوا بواجب الفاضل هالان ضمير المذكر الالف الكسرة او ياء نحو هي لما ذكر
في الفاعل الساكن كقولهم المون بالمذكر وحركة هالان المذكور هالان يكون قبلها ياء وكسرة فان كان
قبلها اذ هما فاهل الحان يقولون هالان يقولون هالان يقولون هالان يقولون هالان يقولون هالان يقولون
حرف خفيف فهو اذن حاجر عن حصين فكان الواو والياء وليت كسرة او ياء فقلت ياء
وكسرت الهاء لاجل الياء بعد واو وان كان الساكن عن الياء فتم الهاء متفوقا على ما قبله او على اناس من
بكر بن واليكرومنا في الواو والياء نحو ميم ومنها ومنهم ومنهم ايتا هذا هو الكلام
في حركت الهاء واما الكلام في اشباع حركتها وتكرهه فقولهم في هالان المذكور في الواو والياء في حركتها
حركتها نحو هي وهو وضربوا وغلاما هو فيتولد من الضم واو ومن كسرا ياء وهو عقيل وكلاب
يجوزون حرف الوصل في الواو والياء بعد الحرف اختيارا مع ابغاضه الهاء وكسرها نحو به وغلامه
وحوزون سكن الهاء ايضا كقوله بنت لذي البيت العتيق اربعة ومطواي شتا فان له ارفان
وعينهم حوزونما اي اختلاس الحركة وحذفها ضرورة الضم اختارا وان وليت هالان المذكور ساكنة
لين كان الساكن عليها وغيره كمنه فاختلاس الحركة اي ترك الوصل من الهاء حرف في حركتها فكلما
التفتسا كنان وان كسرت يصل مطلقا نحو علي ومنه ونحوهما فاضل منا في هالان المذكور الذي بعد
الكسرة او الياء باعتبار ضمها وكسرها واختلاسها ووصلها اربع لغات والكسرة كسرا واشي
الواو كسرها من غير وصل بناء ومنه بعد الهاء الكسرة ان في الواو والياء التقاء
الساكنين والثانية كسرها مع وصلها ساكنة نحو هي وعليه وهو بعد الكسرة من بعد الياء لما ذكرنا
الثالثة ضم الهاء بلا واو ونحوه في الواو والياء مع الواو ونحوه في الواو والياء اذا كانت على كسرة
نصف خاصة وهي تمام كسرها شيئا من الضم بلا وصل وان حذف قبلها المذكور في حرف لين حركتها
وتصلها او وقفا نحو فاعلة واعرف حاز اشباع حركتها اعتبارا بالحرف قبلها في اللفظ وجاز اختلاسها
اعتبارا بالسكان المحذوف قبلها حازا حركتها اعتبارا بالسكان لاجل الواو والياء وقدر في
بها كذا في كتاب العين واما الهاء في التنبيه والتبيين فان كان قبلها فتحة او ضمة فهي مضمومة لا غير نحو لها
وغلامهم وان كان الف او الواو ساكنة فذلك الالف الساكنة او ياء من نحو منها منهم واضربها و
اضربهم على معنى للاشباع وعدا حاجر عن حصين لسكونه وان كان قبلها كسرة او ياء فن قال في
الواو والياء وعلينا ونحوه اهل الحان قال في التنبيه والتبيين ايضا بضم الهاء نحو غلامتهما وغلامتهما
وغلامتهما وبنوهم وبنوهم وبنوهم وبنوهم في جمع المذكور ثلاث كلمات عليهم واليهم واليهم مل

مطواي شتا
فان له ارفان

ذلك لكون الالف بلا من الالف فاعطى حكم اصلا وقد جاء علاه ولاة على الاصل وكان على هذا
التحليل ان عراء في الواو والثني وجمع الموصولة عليهما علمته ولم يقراء ولم يقرأ ولعل ذلك لاتباع الاش وعين اهل
البحر ان يقرأوا في المثنى والجمعين مطلقا في الواو وهو الاش في هذا كنه في حركته الهاء واما في الجمع التي
بجملتها المسورة فلاح من ان يقرأ عليها اولا فان وقع عليها فلا بد من سكن اليم بعد حرف صلتهما وكذلك
جميع الضماير بحرف صلتهما في الوصف نحو ضربته وبكسر الالف في ضربتها وان لم يقع عليها فلا بد
ان يكون بعد متحرك او ساكن فان كان بعد ساكن فكسر اليم لاتباع كسر الهاء والالف الساكنين وليس
نحو من دونهم امر اثنين وعليهم الدلة على قرأة اليم في الواو والالف في الواو والالف في الواو والالف في الواو
متحرك فلا ساكن اشترط عليهم غير المنصوب عليهم وبعضهم يفتح اليم في الواو والالف في الواو والالف في الواو
ابن كشي واشباع الكس في مثل ابيس للاتباع فضاء اليم بعد الهاء المسورة نحو احوال حالها لتأني
الساكن كسر والضم طلاما مع اخلاص اليم في الواو والالف في الواو والالف في الواو والالف في الواو
الكس وان كان اليم بعد الهاء المنصوب في الواو والالف في الواو والالف في الواو والالف في الواو
متنوع عليه وفي نحو منهم على الاشى وكذا في امه وضمه وعلامة في الواو والالف في الواو والالف في الواو
وهو لا فيس والاش للاتباع والنظر الى الاصل والكسر نظرا الى الساكنين وهو في غاية الفتنة ومنه
ابو علي وثلاث قبل المتحرك الا في الساكن وهو الاش ثمانية منها ووصلها واو والثالثة وهي
اليم قبل ما بها كسرة او كسر اليم ووصلها بياء نحو عليهم وهي في كسر اليم لجانسة اليا والكرة قبل الهاء
وقبل الواو بيا لاجل كسر اليم ومنها ايضا اليم في الواو والالف في الواو والالف في الواو
المنصوب المنفصل في الواو بيايا متلوقا بصيغة ضمير المنصوب المتصل واصطف النخاعة فعال يسوبه
واخليل والجنس والمانيه واولي ان الاسم المضمير هو ايا اليم يسوبه قال ما ينصبه بعد حرف
يدل على احوال المجرور اليه من التكلم والغنة والحطاب لما كان ايا مثنى كما في قوله تعالى البصرين
في التا بعد ان في انت وانت وانما وانتم واتفق وقدم في وقال اخليل والاش في الواو والالف في الواو
ايا اليها لقوله اياه وايا الثواب وهو ضعيف لان الضماير لا يضاف وقال الزجاج والبياني
ان ايا اسم ظاهر مضاف الى المضمرات كان اياك بمعنى نفسك وقال قوم من الكوفيين اياك واياه و
اياي اسماء بكالها وهو ضعيف اذ ليس في الاسماء الظاهرة ولا المنصوب ما يختلف آخيه كما في قوله
وياه وقال بعض الكوفيين واين كيا من البصرين ان الضماير هي اللاحق بيا وبادعائه لها بصي
ببها منفضلة وليس هذا القول يعبد من الصواب كما قد بينا في انت وقد فتح مني ايا وقد يدل
المعنى مفتوحة او مسورة هاء ثم حملوا ضم المجرور على المنصوب لان المجرور مفعول لكن في الواو
وحملوا على اللفظ المنصوب المتصل بوجوب كون المجرور متصلا على معنى ضمير المجرور مثل
ضمير المنصوب المنفصل سواء **قوله** فالرفع المتصل خاصة يستلزم في الماضي الغائب والغاية
وفي المضارع للتكلم مطلقا والمحاطب والغائب والغايب وفي الضم مطلقا **قوله**
اعلم انه لا يستلزم المضمرات الا المرفوع لان المنصوب والمجرور فضله لانها مفعولان والمرفوع
فاعل وهو كنه الفعل نحو زوايا الضماير المتصلة التي وضعها للاختصار استنادا لفاعلان

الفاعل وخاصة الضمير المتصل كنه الفعل فالتقوا بلفظ الفعل كما يحرف في آخر الكلمة المشتملة
شي ويكون فيما قبل على الالف على ما مضى في اليم وعلمه استنادا فيما يستلزم فلا يظن ان
الضمير المتصل في غايب الماضي وغايبه وفي المضارع في الفعل والفعل وينصب والفعل محطبا وغايبه
واضطر في جميع الصفات واما الافعال والظروف وفي نحو من هذا يظهر الفاعل لا ظاهرا ولا
مضمرا وهي فعل ونفعل ومعمل ومحاطبا وفعل من واسم فعل اليم مطلقا في الواو والالف في الواو
الجموع وما يظهر في نحو اسكنات وزوجك تاكيد للمضمر لافعال بليل ان لا تقول لا اضل الا انا ولا
نفعل الا انت وفي فعل ومعلت ونفعل ونفعل الغائبة يظهر الفاعل المظهر والضمير المنفصل نحو من
زيد وما ضربت اليم وتضرب هند وما تضرب اليم وكذا في الصفة المفردة نحو قائم الزيدان وما قائم
مما وكذا في الظرف عند ان اذا عمدا نحو ابي الدار زيد وما في الدار هو وكذا في اسم الفعل اذا كان
جنيا لظهور الفاعل الظاهر نحو مبهات زيد والمضمر المنفصل نحو مبهات سما **قوله**
ولا يسوغ المنفصل الا للتعريف المتصل وذلك بالتقديم على عايط او بالفضل في الواو والالف في الواو
المعطل معنويا او حرفي والضمير مرفوع او يكون مسندا اليه ضمير عن غير من غير نحو اياك ضربت
وما ضربك اليا واياك والش وان زيد وما انت قائما وهدى زيدا ربه من **قوله**
اعلم ان اصل الضماير المتصل المستقلة في الضمير المتصل البارز عند حرف اللين الاستنادا لكونه ضمير
من المنفصل ثم المنفصل عند اتصاله فلا يقال ضرب انا لان ضربت مثله معنى واحضرت
اقول الضمير المرفوع والمنصوب كما مر ان يكونا معصليين ومتصلين دون الضمير المجرور فلقد كن
موافقها مفعولان الاصل في المتصلين المرفوع والمنصوب ان يتصلا بالفعل لان المتصل كما في قوله
الاخير من الكلمة التي يليها وكون للتعريف الكلمة المباشرة اذا كانت مقضية لها بالاصالة ومن ذلك
والفعل متضمن للمرفوع كذلك ومن ثم لا يخل من رفعه ان جعل الضمير المرفوع كالجزء الاخير منه كما في
ما يرفع هو اما ابتداء عند البصرين ولا يصح اتصال المرفوع به لان المتصل كالجزء من الكلمة المقيدة و
الابتداء معنى وليس بكلمة واما مبتدا وخبر كما اختار في اول الكتاب والمبتدا اسم وليس اليم في اقتضاء
المرفوع كالفعل اذ ليس كل اسم رافعا والمجرور ما اسم واما جملة وليس المرفوع من لوازم احوالها
ما كحانته فليست ايضا كالفعل في طلب المرفوع اذ هو حرف في ودخوله على الفعل اذ ومن ثم
كان المنصب في ما زيد ضربته اذ من الرفع وايضا عمل الرفع بالمشابهة لا بالاصالة واما ان
اخواتها فالاسم المرفوع بما لا يجوز اتصاله بها نحو ان زيد انت لما عرفت فلم يكن المضمير المرفوع بهذا
الاشياء الا منفصلا واما اسم الفاعل واسم المفعول او الصفة المشبهة او المصدر او اسم الفعل
او الظرف والجار والمجرور فهي ايضا ترفع بالذات بل بالجملة على الفعل ويتصل المرفوع من هذه الاشياء
بغير المصدر لكن بشرط الاستناد كما في وكذا نقول الفعل هو المقدم للمنصوب بالاصالة كما في
ما ينصب الضماير وان واخواتها وما كحانته نحو ما زيد اياك واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر
واسم الفعل انما ينصب بشبهة الفعل وكان حق المنصوب ايضا ان يتصل بالالف او بالاسماء
المشبهة له كالمرفوع لطلب الفعل له بالذات والبولقي بالجملة عليه لكنه لما كان في الاصل اي الفعل ان
يتصل به مع استغناء عنه لكونه فضلة جان ايضا بمعنى الفعل ايضا اذ شابهته كما في فاذا اتقر هذا

فلما الضمير المرفوع والمنصوب اما ان يجعل فيها الفعل او غيره وفي الاول يجب انفصاله بعامله الا في قوله
مواضع الا قول اذا تقدم على عامله ولا يكون الا منصوبا نحو اياك ضربت انما اذا كان العامل محذورا نحو
فوك ان اياه ضربته وان انت ضربت ونحو اياه لنقل من ضرب وقد مر في باب التمدد ان اياك ولا يركب
من باب تقدم المفعول على المصنوع وانما المرفوع الانفصال في الموضوعين لانه لا يمكن ان يكون كالجزم الا في قوله
المحذوف او الموحى بالثابت اذا فضل عن عامله لغرض لا يتم الا بالفصل وذلك في مواضع منها ان يكون
تابعا اما تاكيدا نحو اسكرت وزوجك وتغسل اياك او بدلا كقولك بعد ذكر لفظه احك لغيت زيدا اياه
او عطوفا نحو حان زيدا مات ولا يبع الضمير وصفه كما تقدم ومنها ان يقع بعد الا نحو ما ضربت الا
اياك وما ضرب الا انا واما قوله وما سالي اذا ما كتبت جانبا ان لا تجوزا الا في ديارك فلا يفسر
وكذا اذا وقع بعد من لا لقوله كانا يوم قري الما فصل ايانا ومنها ان يجر نحو ما جاني امانت اوزيد
ورابت اياك او عمي واو الغرض منها افادة الشك من اول الامس ومنها ان يكون في مفعول
اعطيت وعلمت ويورث اتصال الضمير التام بالفعول الاول كما اذا جرت عن المفعول
الثاني في علمت زيدا اياك واعطيت زيدا اياه والذاتي اعطيت زيدا
اياه عمي ولا يجوز ان يقول الذي علمته زيدا ولا الذي اعطيته زيدا لانه يلبس المفعول الثاني بالاول
فاما ان لم يلبس فلا اتصال في باب اعطيت اوبه ولا انفصال في باب علمت كما اذا جرت عن المفعول
الثاني في اعطيت زيدا درهما فقولك الذي اعطيته زيدا درهما اوبه من قولك الذي اعطيت زيدا اياه
درهما لا يركب على المتصل بلا ماع من في اللفظ والمعنى ومن جاز المنفصل فتوسطه لانه اللبس
في المفعول الذي يلبس بهما اللبس بالاتصال نحو اعطيت زيدا درهما واذا جرت عن الثاني في
علمت زيدا قايما فقولك الذي علمت زيدا اياه قايما اوبه من قولك الذي علمته زيدا قايما وذلك
للتوسط المذكورة ولرعاية اصل المفعول الثاني اذا العامل فيه في الاصل ما يجزئ انما كما في كتب
اياه على ابي وان كان الضمير مع غيره المفعول فاما ان يكون مفعولا او منصوبا فالمرجع لا يكون
الا منفصلا اذا كان مبتدئا او جريا او جازان واحدا او اسم ما لا مرصوحا اذا ارتفع بالضمير
او المفعول او الصفة المشبهة او اسم الفعل او الظرف او الحان فان فضل عن عامله لغرض لا يتم الا
بالفصل كما ذكرنا في الفصل وجب انفصاله نحو زيد قائم اخوه وانت وضارب اياه او احوالك
ومبهات زيدا وانت وصرت برحمة الدان اخوه وانت ومثله الضمير بالذ بعد الصفة اذا
جرت على غيرهما في فانه تاكيد للضمير المستتر فيها لا فاعلها كما في اسكرت وزوجك وذلك لانك تقول اظن
نحو الزيدون ضاربون نحو زيد ان الهدان ضاربا بما سما وقد عرفت ضعف نحو ان رجل علم
علمته وكذا يجب انفصال المرفوع بالصفة والظرف اذا كانا مع المرفوعين جملتين وذلك اذا اعتدلا
على معنى الاستفهام وحرف النفي نحو قايما اتما واقدالك مما واتي الدان انما عند ابي وعلى ذلك
نفس لهما اذن كونهما مع مفعولهما جملتين فاعنى المرفوع لكونه اصل جري الجملة فافهم اذن
فرقا بينه كايضا اصل جري الجملة وبينه اذ لم يكن كذلك بخلاف اسم الفعل فان الضمير المرفوع اصل جري الجملة
ابدا فلم يجر الى الفرق فاطل استكان الضمير فيه على هو هو في مثل الفعل كما جري فان لم يفضل الضمير
عالمه ولم يرتفع بالصفة والظرف المعتدلين على ما مر وجب اتصال المرفوع بها لكونها اسم الفاعل واسم المفعول

والصفة المشبهة واسم الفعل والظرف واخر سادة مثل الافعال من غير حاجة الى ضمير كالحاج
المصدر في تقديره بالفعل الى ان لا يكون هذا المنصوب بل هو الاشياء الا مستكما لكونها اضعف من
الفعل في اقتضاء المرفوع اذ من فروع عليه في ذلك فلم يجعل المرفوع بها جزء من اجزاها في الظاهر فاجعل
في الاصل الذي هو الفعل كذلك واما المضمير المرفوع بالمصدر فلا يكون الا منفصلا وان قلبه بلا فصل فانه
لا يقدر بالفعل الا مع ضمير ان يعول نحو ضربت انت زيدا اذ لم تنصف ولا ضامرا اكثر لان الكلام بها
واضح في الضرب انت زيدا هكذا في الضمير المرفوع مع غير الفعل اذا كان الضمير المنصوب مع غيره فان كان
العامل ما وجب انفصاله عن المنصوب وضمي كما يحان في نحو ما ضربت اياك او فضل بينهما لغرض لا يتم الا
بالفصل وجب انفصاله كما ذكرنا في ضمير الفعل نحو ما اضاربا اياك وانا ضارب اياك واما
زيدا وانا ضاربك اياك وان لم يكن كذلك فلا يحال ان يكون الناصب في ايام فعل ومصدر را او صفة فاعرف
بجب اتصال الضمير به نحو اياك قائم واكثر في الدان ولا يقولان في الدان اياك وكذا يجب الاتصال بالضمير
كقوله تراهما من ابل تراهما ونقول زويد وجيمله وكي يوس عليكين وانما وجب الانفصال في
الضمير لما ذكرنا من ان المتصل بالضمير لا عند تقدير المتصل وجان ايضا الاتصال فيما اضاربا الكاف من
اسماء الافعال نحو زويدك ورؤيدك اياه وعليك اياه وتبها نحو اعطاك اياه كما جري وانما لم يكن
الكاف ذلك المكان واما المصدر فان كان منون لم يتصل بالمنصوب بل للضاد بين التنوين الدال على
تمام الكلمة والضمير المتصل الدال على عدم تمامها تقول اعجبني ضرب اياك ولا ضامرا اكثر ولا يفتح
عليها هو يذهب الى اخفش في نحو ضاربك وضاربك وضاربك ان يكون حرف التنوين في ضربك ايضا
للمضافة فلا يضاف فيكون الضمير منصوبا وان كان المصدر ذا الام فالاشهر انفصال الضمير بعد نحو
اعجبني ضرب اياك لمعا قبل اللف واللام للتنوين في تمام الكلمة به وجوز الاخفش الضربك والضمير
منصوب واما اما الفاعل والمفعول في اتصال الضمير المنصوب بهما منوهين كانا او اخلاف
كما مضى في باب الاضافة وانصلا بهما اوبه من اتصاله بالمصدر لكونه مشابها لهما للفعل اكثر من
مشابهة المصدر له تقول ضاربك وضارب اياك والضاربك والضارب اياك والمعطى اياك والمعطى
ومعطى اياك ومعطاك واما الظرف والحان فلكونهما قايما بين مقام الفعل اللانتم لا نحو جري
منصوب بهما واشد البشع ما يحتاج الى التشرع من كلام المصنف او بالفضل لغرض احتراز
نحو ضرب زيدا اياك فانه لا يجوز ذلك مع وجود الفصل وذلك لان الفصل لا يرفع فيه اذ فوك ضربك زيد
معناه فان قلت اليس ذكر الفاعل قبل المفعول مفيدا ان ذكر المفعول يس اجم ولو ذكر المفعول
قبل الفاعل افاد ان ذكر المفعول اجم قلت تقدم المفعول على الفاعل لا يند ذلك بل هو كذلك
لانواع الكلام بل قيل ان تقدم المفعول على الفعل مفيد كونه اتم والحوالي ان يقال انه يند الفصل
كقوله بل الله فاعبدك الا تعبد الا الله وكذا تقول في المفعول المطلق ضربته زيدا اي ضربت زيدا ضربا
ولا تقول ضربت زيدا اياه وكذا تقول يوم اجمع رطبا لغيت زيدا ولا تقول لغيت زيدا اياه واما نحو
قوله ظمئت اياهم الا رض فضرورة قوله او كونه مسندا اليه صفة جرت على غير من يند ذلك ناله
ليس مسندا اليه الصفة بل هو تاكيد للمسند اليه ثم تقول انما ابرن هذا الضمير تاكيدا اذ اجرت الصفة على

منه ويصنف الصفة الفاعل وام المفعول والصفة المشبهة وتسمى الخبري ان يكون متصلا نحو مرت
 هند برجل ضاربه مي او جالوا نحو جيتاني وجاني زيد ضاربه انما اوصلة نحو الضاربه انت زيد
 او جاني نحو زيد مندل ضاربا هو مفعول اذا اختلف ما جرى عليه من عمل الضمير الموكد وما هو له في الايراد
 او فرجة اعنى النسبه والوجه في التذكير او فرجه اي التانيث فلا يسواء المتعمل للضمير صفة او فعلا
 نحو زيد هند ضاربا بها مفعول ونض بها فاعل يات بالضمير في صان بها ايضا اعلم ان الضاربه زيد
 لا هند وان انفق في الايراد او فرجه وفي التذكير او فرجه فان انقفا في الغيبة ايضا فاللصاح
 فعلا كان المتعمل وصفة ولا يرتفع ذاك اللبس الا ببيان بالمتصل نحو زيد عمر وضاربه هو او ضرب هو
 والزبان العمري وان ضاربا بما مما او يضربا بما وكذا في المونث والجمعين وان اختلفا في الضمة
 والحطاب والتكلم فاللبس ينتفي في جميع الافعال نحو انا زيد ضربته او اضربه والزبان نحو ضربا نا
 او يضربا نا وهنلا نا ضاربه او يضربني الا في عايدة المضارع مع المخاطب وفي غايبته مع
 المخاطب كجيت انت هند تضربها وهند انت تضربك وانما الهندان تضربا بها والهندان انما تضربا بها
 فان اللبس حاصل ههنا ويرتفع باه ان الضمير واما الصفة فاللبس حاصل في جميعها مع خلاف
 المذكور ويرتفع بانها الضمير نحو انا زيد ضاربه انا ونحو الزيد ان ضاربا بما نحو الزيدون عن
 ضاربا بما وكقول المونث انا هند ضاربا بها انا فلما رفع المنفصل اللبس في هذه الصورة
 طرح الا ببيان عند البصرين في صور الصفة التثنية اعني اذا كان لبس ويرتفع بالضمير واذا
 كان ولم يرتفع واذا لم يكن واما الكوفون فاجازوا ترك التأكيد بالمنفصل في الصفة ان امس
 اللبس نحو هند زيد ضاربه قال وان امرى اسرى اليك وودونه من الارض مودة وبيلاء
 سملق لمحقوة ان تتحجج لصوته وان نعلم ان المعان موقوف وكذا اذا لم يرتفع بالضمير
 لا يصدق في مذهبهم واما الفصل فقد اتفقوا حكمه على انه لا يجب تأكيد ضمير البس اوله ليس لان
 التأكيد في يرتفع اللبس الا في ارفع مواضع فقط كما مر وميات هند تضربها وانما الهندان
 تضربا بها وهند انت تضربك والهندان انما تضربا بها بخلاف الصفة فان رفع اللبس بالتأكيد
 حاصل فيها في كل موضع اختلف فيه من جر عليه ومنه في غيبة وحطابا وتكلما فان قلت
 المفعول مع هذا الاختلاف رافع اللبس في نحو قولك انا زيد ضاربه بالهاء يعرف ان زيدا
 ضاربا مستلما انا اذ لو كان مستلما الى زيد لقلت انا زيد ضاربه فليتم بكتفوا به قلت لما
 كان هذا الضمير لم يوت به لجر رفع اللبس وكان مما يجوز رفعه خيف اللبس على تقدير صرفه
 فاني لجر رفع اللبس ضمير لا يجوز رفعه **قوله** واذا اجتمع ضميران وليس اصلهما في عا
 فان كان اصلهما اعرف وقدمته فكذلك الجان في الثاني نحو اعطيتك وضربك ولا فهو منفصل مثل
 اعطيتك اياك او اياه **اقول** اذا ولي ضمير ان عملا فان كان الثاني تابعا فلا بد من اتصال
 الاول وانفصاله نحو اسكنني انت ورايتك اياك لان التابع من مطلوبات الفعل حتى يتصل ويكون
 كاصل جزاءه وان لم يكن فان اصلها من عا متصلا فالواجب تقديره على المنصوب لما ذكر من ان
 المتصل المرفوع توغل في الاتصال وصار كجزء الفصل حتى يمكن له لام الكلمة وكل ضمير في ذلك

منه ويصنف الصفة الفاعل وام المفعول والصفة المشبهة وتسمى الخبري ان يكون متصلا نحو مرت
 هند برجل ضاربه مي او جالوا نحو جيتاني وجاني زيد ضاربه انما اوصلة نحو الضاربه انت زيد
 او جاني نحو زيد مندل ضاربا هو مفعول اذا اختلف ما جرى عليه من عمل الضمير الموكد وما هو له في الايراد
 او فرجة اعنى النسبه والوجه في التذكير او فرجه اي التانيث فلا يسواء المتعمل للضمير صفة او فعلا
 نحو زيد هند ضاربا بها مفعول ونض بها فاعل يات بالضمير في صان بها ايضا اعلم ان الضاربه زيد
 لا هند وان انفق في الايراد او فرجه وفي التذكير او فرجه فان انقفا في الغيبة ايضا فاللصاح
 فعلا كان المتعمل وصفة ولا يرتفع ذاك اللبس الا ببيان بالمتصل نحو زيد عمر وضاربه هو او ضرب هو
 والزبان العمري وان ضاربا بما مما او يضربا بما وكذا في المونث والجمعين وان اختلفا في الضمة
 والحطاب والتكلم فاللبس ينتفي في جميع الافعال نحو انا زيد ضربته او اضربه والزبان نحو ضربا نا
 او يضربا نا وهنلا نا ضاربه او يضربني الا في عايدة المضارع مع المخاطب وفي غايبته مع
 المخاطب كجيت انت هند تضربها وهند انت تضربك وانما الهندان تضربا بها والهندان انما تضربا بها
 فان اللبس حاصل ههنا ويرتفع باه ان الضمير واما الصفة فاللبس حاصل في جميعها مع خلاف
 المذكور ويرتفع بانها الضمير نحو انا زيد ضاربه انا ونحو الزيد ان ضاربا بما نحو الزيدون عن
 ضاربا بما وكقول المونث انا هند ضاربا بها انا فلما رفع المنفصل اللبس في هذه الصورة
 طرح الا ببيان عند البصرين في صور الصفة التثنية اعني اذا كان لبس ويرتفع بالضمير واذا
 كان ولم يرتفع واذا لم يكن واما الكوفون فاجازوا ترك التأكيد بالمنفصل في الصفة ان امس
 اللبس نحو هند زيد ضاربه قال وان امرى اسرى اليك وودونه من الارض مودة وبيلاء
 سملق لمحقوة ان تتحجج لصوته وان نعلم ان المعان موقوف وكذا اذا لم يرتفع بالضمير
 لا يصدق في مذهبهم واما الفصل فقد اتفقوا حكمه على انه لا يجب تأكيد ضمير البس اوله ليس لان
 التأكيد في يرتفع اللبس الا في ارفع مواضع فقط كما مر وميات هند تضربها وانما الهندان
 تضربا بها وهند انت تضربك والهندان انما تضربا بها بخلاف الصفة فان رفع اللبس بالتأكيد
 حاصل فيها في كل موضع اختلف فيه من جر عليه ومنه في غيبة وحطابا وتكلما فان قلت
 المفعول مع هذا الاختلاف رافع اللبس في نحو قولك انا زيد ضاربه بالهاء يعرف ان زيدا
 ضاربا مستلما انا اذ لو كان مستلما الى زيد لقلت انا زيد ضاربه فليتم بكتفوا به قلت لما
 كان هذا الضمير لم يوت به لجر رفع اللبس وكان مما يجوز رفعه خيف اللبس على تقدير صرفه
 فاني لجر رفع اللبس ضمير لا يجوز رفعه **قوله** واذا اجتمع ضميران وليس اصلهما في عا
 فان كان اصلهما اعرف وقدمته فكذلك الجان في الثاني نحو اعطيتك وضربك ولا فهو منفصل مثل
 اعطيتك اياك او اياه **اقول** اذا ولي ضمير ان عملا فان كان الثاني تابعا فلا بد من اتصال
 الاول وانفصاله نحو اسكنني انت ورايتك اياك لان التابع من مطلوبات الفعل حتى يتصل ويكون
 كاصل جزاءه وان لم يكن فان اصلها من عا متصلا فالواجب تقديره على المنصوب لما ذكر من ان
 المتصل المرفوع توغل في الاتصال وصار كجزء الفصل حتى يمكن له لام الكلمة وكل ضمير في ذلك

منه ويصنف الصفة الفاعل وام المفعول والصفة المشبهة وتسمى الخبري ان يكون متصلا نحو مرت
 هند برجل ضاربه مي او جالوا نحو جيتاني وجاني زيد ضاربه انما اوصلة نحو الضاربه انت زيد
 او جاني نحو زيد مندل ضاربا هو مفعول اذا اختلف ما جرى عليه من عمل الضمير الموكد وما هو له في الايراد
 او فرجة اعنى النسبه والوجه في التذكير او فرجه اي التانيث فلا يسواء المتعمل للضمير صفة او فعلا
 نحو زيد هند ضاربا بها مفعول ونض بها فاعل يات بالضمير في صان بها ايضا اعلم ان الضاربه زيد
 لا هند وان انفق في الايراد او فرجه وفي التذكير او فرجه فان انقفا في الغيبة ايضا فاللصاح
 فعلا كان المتعمل وصفة ولا يرتفع ذاك اللبس الا ببيان بالمتصل نحو زيد عمر وضاربه هو او ضرب هو
 والزبان العمري وان ضاربا بما مما او يضربا بما وكذا في المونث والجمعين وان اختلفا في الضمة
 والحطاب والتكلم فاللبس ينتفي في جميع الافعال نحو انا زيد ضربته او اضربه والزبان نحو ضربا نا
 او يضربا نا وهنلا نا ضاربه او يضربني الا في عايدة المضارع مع المخاطب وفي غايبته مع
 المخاطب كجيت انت هند تضربها وهند انت تضربك وانما الهندان تضربا بها والهندان انما تضربا بها
 فان اللبس حاصل ههنا ويرتفع باه ان الضمير واما الصفة فاللبس حاصل في جميعها مع خلاف
 المذكور ويرتفع بانها الضمير نحو انا زيد ضاربه انا ونحو الزيد ان ضاربا بما نحو الزيدون عن
 ضاربا بما وكقول المونث انا هند ضاربا بها انا فلما رفع المنفصل اللبس في هذه الصورة
 طرح الا ببيان عند البصرين في صور الصفة التثنية اعني اذا كان لبس ويرتفع بالضمير واذا
 كان ولم يرتفع واذا لم يكن واما الكوفون فاجازوا ترك التأكيد بالمنفصل في الصفة ان امس
 اللبس نحو هند زيد ضاربه قال وان امرى اسرى اليك وودونه من الارض مودة وبيلاء
 سملق لمحقوة ان تتحجج لصوته وان نعلم ان المعان موقوف وكذا اذا لم يرتفع بالضمير
 لا يصدق في مذهبهم واما الفصل فقد اتفقوا حكمه على انه لا يجب تأكيد ضمير البس اوله ليس لان
 التأكيد في يرتفع اللبس الا في ارفع مواضع فقط كما مر وميات هند تضربها وانما الهندان
 تضربا بها وهند انت تضربك والهندان انما تضربا بها بخلاف الصفة فان رفع اللبس بالتأكيد
 حاصل فيها في كل موضع اختلف فيه من جر عليه ومنه في غيبة وحطابا وتكلما فان قلت
 المفعول مع هذا الاختلاف رافع اللبس في نحو قولك انا زيد ضاربه بالهاء يعرف ان زيدا
 ضاربا مستلما انا اذ لو كان مستلما الى زيد لقلت انا زيد ضاربه فليتم بكتفوا به قلت لما
 كان هذا الضمير لم يوت به لجر رفع اللبس وكان مما يجوز رفعه خيف اللبس على تقدير صرفه
 فاني لجر رفع اللبس ضمير لا يجوز رفعه **قوله** واذا اجتمع ضميران وليس اصلهما في عا
 فان كان اصلهما اعرف وقدمته فكذلك الجان في الثاني نحو اعطيتك وضربك ولا فهو منفصل مثل
 اعطيتك اياك او اياه **اقول** اذا ولي ضمير ان عملا فان كان الثاني تابعا فلا بد من اتصال
 الاول وانفصاله نحو اسكنني انت ورايتك اياك لان التابع من مطلوبات الفعل حتى يتصل ويكون
 كاصل جزاءه وان لم يكن فان اصلها من عا متصلا فالواجب تقديره على المنصوب لما ذكر من ان
 المتصل المرفوع توغل في الاتصال وصار كجزء الفصل حتى يمكن له لام الكلمة وكل ضمير في ذلك

مما واذا البارز المرفوع المنصل بالانفصال كاذن كذا في خبرك من وضرك انا وضرك ولا يكون
 الاول منها منصوبا الا عندئذ م والا خفف كما مر في باب الاضافة في خبرك في الخبر الذي ليس
 عندهما حكم الضمير الذي في الخبر **قوله** وليس اصلها مرفوعا لانه ان كان مرفوعا وجب ان
 وانضال الثاني كما تقدم سواء كان الاول اعرف ولا **قوله** فان كان اصلها اعرف انما شرط لانه لو لم يكن
 اصلها اعرف ولم يكن اصلها مرفوعا وجب انفصال الثاني نحو اعطاك اياك وضرك اياك **قوله** وقد
 ان قدمت الاعرف لانه اذا كان اصلها اعرف واخرته وليس اصلها مرفوعا وجب ايضا انفصال
 الثاني نحو اعطاه اياك فاذا اجتمع الشرطان لانه ومن ان لا يكون اصلها مرفوعا واصلها اعرف
 وان يكون الاعرف مفعلا كان ذلك اختيارا في الثاني وعلمك يجمع ذلك مفهومه كما قدمناه **قوله** وهو
 منفصل اياك لم يكن اصلها اعرف نحو اعطاك اياك او ان كان اعرف لكن ليس بقدم اعطاك اياك واعطاه
 اياك فالثاني منفصل **قوله** والمختار في خبرك ان الانفصال والاعرف لانه لو كانت الاعرف لكانت
 عاكن الاخرها **قوله** انما كان المختار في خبرك ان واحداها لا انفصال انهما في الحقيقة ليس عاكن
 يكون كالجزم من عامل بل الفاعل في الحقيقة مضمون الجملة لان الكاثر في قولك كان زيد قائما قيام زيد كجزم في الخبر
 الثاني قال عمر بن ابي ربيعة لئن كان اياه لعدنا لعدنا عن العهد واللات من قبله فقلت لبيد
 الدهر ثم لا ترى هم على ابي اياك ولا تحزن رثنا وقد جاء على ابيك بسوءه لبيد وكان قال عدت
 كصلها لطيس اذ ذهب القوم الكرام لبيد وقيل لبعض العرب ان فلانا يريدك فقال عليه رجلا لبيد
 وقال الاسود والابن كنهنا او كنهنا فانه اخبرها عليه امه بليناها ووجه الانفصال كقولهم كالفعل وان
 فكنته كضربته **قوله** والا كقولنا انت الاخرها يعني ان الاربعة ان جعل لولا عن النخصية حين مرفوع
 لانه اما مبتدأ او فاعل فعل محذوف او من رفع بلولا على ما مر في باب المبتدأ فيجوز على الاربعة المبتدأ
 وقد يحذف الضمير المشرك بين الفعلين لا على ما ذهب عنه من قولهم وقال هو خطا والصحيح وروده وان
 قليلا كقولهم لولا ان هذا العام لم ينجح وقوله وموطن لولا ان نجت كما نوى باحرام من قبله النبي متبوع
 والضمير عند سبوه محذوف ولولا عند حروفها خاصة قال بلحرف يتبدا بعدها ومثل ذلك
 ولا يبعد ان يكون لبعض الكلمات مع بعضها حال فيكون لولا الدالة على الضمير المحذوف في جزم مرفوع
 مع غيره عن عامله نحو لولا زيد ولولا انت ومثل ذلك لذن فانما نحن باهرا بالاضافة الى اذ اولتها
 فانها منصوبها كما في قوله نظر وذلك ان الجازم لم يكن ايدا كما في خبرك فلا بد من متعلق ولا متعلق
 في قولك لا ظمير ولا يصح تقديره وقال السيباني في الجار والمجرور ان لولا في موضع الرفع بالابتداء كما في
 محكم ربه وفيه نظر لان ذلك لما يكون بقدر زيادة الجازم واذا لم يكن زائدا فلا بد من متعلق
 فيكون مفعولا لذلك المتعلق لا مبتدأ وعند الاضطر والفرء ان الضمير بعد ضمير محذوف ناعن
 المرفوع كما نابت المرفوع عن المجرور في نحو انا كانت وان ربح مذهب سبوه بان الضمير عند
 واصل وهو ضمير لولا وجهها حرف جرح بخلاف مذهب الاضطر فانه يلزم تغييره في ضمير المرفوع
 مذهب الاضطر ان الضمير الضمير ليعتبار بعضها مقام بعضا في غير هذا الباب بخلاف ضمير المرفوع
 يجعلها حرف جرح وارتكاب خلاف الاصل وان كثرا اذا كان مستوعلا اهون من ارتكاب خلاف الاصل

غير المستعمل فان قيل ولما كان الاربعة ان جعل لولا عن المرفوع منقول نحو عبت وعسبنا لانه فعل باهرا عليه
 وقدرنا بعد عن الضمير المنصوب المتصل نحو عساك وفيه ثلاثة مثل اية قال سبوه من محمول على اصل لغاتنا
 معنى ان معناهما الطبع والاسفاق فنقول عساك ان كلمة بفعل محمل على اصل في اسمه فنصبه به وسبوه
 معنى بان كان في الاصل اعني في نحو عسي زيد ان يخرج فيكون اخرج من وجه محمول على جمل فعل وهو كقول
 محمل الرفع ومن وجه مستعمل على اصله وهو اقول بان لا خبر فعل في الاصل خبر المبتدأ ولا يقال انت ان
 تفعل فاقتران المضارع بان في عساك ان تفعل لا ينافي خبر فعل وقد يقال عساك تفعل من غير ان في الجملة
 اكثر من استعمال عسي زيد يخرج وذلك لحمل عسي على اصل في اسمه فاجر واخره ايضا يظن ان محذوف خبره لكن
 لا يخرج بالكلية عن اصله فلا يقال عساك خارج كما يقال عساك خارج وربما يخرج خبره اصله صان عساك جملها على
 عسي في الخبر ووجه ما حمل عسي في عساك ان الفعل على اصل في اسمه ووجه ما حمل عساك في ان تلم تلمته وقال بعضهم
 اخرج محذوف ان عساك في عساك ان تلم تلمته اي لان تلم وتلمه الاستعمال في الخبر كقوله في الخبر في الخبر
 عسي مضمون على الصواب والضمير جار على اعتبار خبره في الخبر كما قال في لولاك وحمل عسي على اصل في خبره ووجه ما حمل
 خصوص يكون اسم خبره لانه لو كان خبره لولا عند محض بالضمير فلا يقال عسي زيد ان يخرج اتفاقا منهم واستعمل على
 كون الضمير منصوبا نحو قوله في عساك في لولاك اقولها اذا ما تار عسي لعل وعساك لان هذه النون
 لم ينجح الباعث الفعل اذا كانت منصوبة وقال الاضطر عسي باقية على اصلها والضمان المنصوب بعد ما قام
 المرفوع اما عسي وهو كذا تفعل او تفعل منصوب المحل خبرها كما كان في عبت ان تفعل وعبت تفعل وعسى
 المجرور وجمان في نحو ابناء علك اوعى كما اصدم ان الضمير البارز منصوب خبرها واللام مضمون فمرفوع
 فيكون كقولهم عسي العاقين ابوه سا وهو ضعيف من وجوه اصدم ان محذوف خبره عسي مما صرح به اساد والادنى ان ذلك
 لا يستعمل اذا جاء بعد الضمير المنصوب الفعل المضارع مع ان او محذوف نحو عساك ان تفعل او تفعل لا المحل
 ان انفصل بلام من الكاف بدل الاستعمال اي عسي الامر اياك ففعل ويكون تفعل في عساك تفعل مما لا من الكاف
 ويضمير اسم على محاسب لملول الكلام كما تقول في عساك نظير بالمراد عسي الواصل اياك ظا في او يكون
 يتفقد بران كما في قولهم سمع بالهيدى فيكون فعل بلام من الكاف كما في عساك ان تفعل ويكسر تلمته تكلف
 ليس لذلك المضمون مفسر ظاهر وايضا لو كان كذا لكان عسي اياك اوي كما قلنا في كذا اياك لانه خبر المبتدأ ويأتي
 الوجهين المنقولين عن الضمير المنصوب حين تقدم اجابنا الفعل فانصلبه كما في خبرك زيد ولا سمع المحذوف
 كما في قوله يا ابناء علك اوعى كما على حسب دلالة الكلام عليه كما صرح به في خبرك لولا ان ليس الجازم لانها
 كما في قولك عساك ان تفعل وكذا في عساك تفعل يتبدل بران اقول ان اراد حذف الفاعل ضمارة كما هو الظاهر في
 فهو الوجه الاول والظاهر ان حذف الصريح فيكون ذهب المذهب الك في في جواز حذف الفاعل كما مر في باب
 التنازع ويكون موضع الفاعل المحذوف فعل الضمير المنصوب ويكون عساك ان تفعل عنده مبنية فان كان الفعل
 كما كان عبت ان يخرج عند الحاجة مبنية فاقرب الحرف ولا يكون الهمزة والخبر مبتدأ وضمير الان احد ما جئت و
 الاخر الا ان تفعل في اصلها ماضيا فاعني عساك ان تفعل وعساك صاحب ان تفعل كما في خبرك في افعال المعاني
قوله ونون الوقاية مع البدالة في الماضي ومع المضارع عسي اعني نون الاعراب واسم النون
 ولدان واخواتها محذوف في بيت ومن وعسى وقد وقظ وعساك فعل **قوله** اعلم ان نون الوقاية

لكنه حافظ لما بعد حتى لا يقطع عن خبره كالجماد في البنية الحافظ للسقف من السقوط فافترض
من الفصل في الامر فضل الخبر عن النعت فكان القياس ان لا يحى الابدال المتبداء احوال من انواع او الاصل عليه
فضل اغلبه لانه اذا دخل على المتبداء كان يمين الخبر عن النعت مخالفا لاعتبار الاعراب واللام وانما قلنا كالحق
المتبداء ان يكون معرفة لان الفصل بعينها لتأكيد ولا يؤكد النكرة بالمعرفة كما مر في باب التأكيد ولما قلنا ان
الفصل بعينها لتأكيد المعنى زيد هو القام زيد نفسه القام لكنه ليس بتأكيد لانه يحى بعد الظاهر والضمير ولا يؤكد
الظاهر بالضمير فلا يقال مررت بزيد هو نفسه وايضا يدخل عليه اللام نحو انك انت الجلم ولا يقال ان
زيد لنفسه قايما وقد كثر بين النفر والتأكيد بالضمير اخلافاً عظيماً ما في قولهم مررت بزيد هو نفسه وضميرته اياه
نفسه فيكون مثل قوله في خبر الملائكة كلمهم اجمعون ولا يقال عنك بيوم ضربه يومه ولا ضربه مواياه
لا اجتماع ضميرين بمعنى واحد واجازا كليل مع اخلافاً للضميرين لفظاً اعني ضربه مواياه لا اخلافاً للفظين
ولم يجوز سبويه بناء على ذلك فظننه هو اياه العايم وان جعلت اولهما فضلاً والثاني تأكيداً للفصل
كالتأكيد من حيث المعنى كما مر قال فان فصلت بين الفصل والتأكيد نحو اظنه هو القام اياها اجازاً لعدول الاجتماع
وانما قلنا كالحق المتبداء الذي يليه الفصل ان لا يكون ضميراً لانه ان كان ضميراً لاسم التباس الخبر بالصفة لان
الضمير لا يوصف وقلنا كان نحو خبر الذي بعن الفصل ان يكون معاً باللام لانه اذا كان كذلك افاد احقر المتبد
للتأكيد فاسب ذلك تأكيد المتبداء بالفضل فالمتبداء المخبر عنه بنى باللام ان كان معاً باللام كمن هو
مقصود على الخبر لقوله عليه الكرم التقوي واكتب المال والدين النضحية اى الاكرم الا التقوي والاسب
الا المال ولا بد ان لا النضحية لان المعنى كل الكرم التقوي وان لم يكن في المتبداء لام اجتناب الخبر المعروف
باللام مقصور على المتبداء كاللام في الخبر لجنس نحو انت العزى الحكيم اى اعزى من الامت هو للعبارة كقولك
انت الرجل كل الرجل او للعهد نحو رايته الكرم وانت الكرم اى ذلك الكرم لا غيرك وسواء كان
اللام موصولاً نحو انت القام او زابداً اظا في الموصول نحو انت الذي قال لك انك انت في الفصل فادخل
حيث لا يبرز برونه ايضا وذلك عند مخالفة المتبداء والخبر في الاعراب نحو كان زيد هو القام وما زيد هو
القام وان زيدا هو القام وعند كون المتبداء ضميراً نحو انا الفقور لرجيم وعند كون الخبر اللام مع
لوصف المتبداء كقولك الذي هو النضحية وعند كون الخبر افضل التفضيل لمثابته ذاللام ووجه
المثابته كون محضه حرفاً بفضيها افضل التفضيل معنى عنى من هو بولته به وتكون معه كما ان
مخصص ذى اللام حرف متحرك مع اى اللام ومن ثم جاز ما نحن بالرجل خبري منك ان تفعل كذا ويكون من
التفصيلية كاللام معنى كجتماع فلا نقول الا افضل من زيد كما يحى في باب وجوز اهل المدينة محيى
الفصل بعد النكرة في نحو ما اظن احداً موجي منك قال الخليل وانه انه لعظيم في المعرفة تضييهم اياه
لغوايى اذ كان متبعداً في المعرفة مع انه قاسم كما من فاظنك بالنكرة واجازا كخبري وقوم بين
افضل تفضيل نحو من زيد هو افضل من عمرو وليست شاهد وليست اعرف به شاهداً قاطعاً نحو رايته خبري
من زيد هو افضل من عمرو وهو بعضهم وقوم مثل مثلك وغيرك نحو رايته زيدا هو مثلك وهو
غيرك وكذا جوز نحو رايته مثلك هو مثل زيد لكون نحو مثلك وغيرك في صورة المعرفة وانتداع دخول
اللام عليهما وكذا جوز بعضهم وقوم قبل المضاف الى المعرفة نحو اى انا اخوك وجوز بعضهم وقوم قبل الم

نحو اى انا زيد واخوان كل هذا دعوى لم يثبت محتمل يثبت من غير ان وكلامه موثوق به ونحو قوله
اى انا اخوك ليس بنص ادخل ان يكون انا مبتدأ ما بعده خبره واجمله خبر ان بل لو ثبت في كلامه بضم الاستدلال
نحو اظن احداً موجي منك وكان خبري من زيد هو افضل من عمرو وانت زيدا هو مثلك او غيرك وكان
مثلك هو مثل زيد وكنت انا اخاك وظننتك انت زيدا بنصب احد صيغة الضمير فجدد كذا حكى ابونها
فضلاً ولا يثبت ذلك بجد القياس والغاء الضمير ليس اى حين فينبغي ان ينصرف على موضع السماع ولم يثبت
الا بضمين اثنين ثابتهما ذات اللام او بضمير ونكرة في افضل التفضيل وكذا جوز وقوعه قبل المضاف الى
المعرفة كقوله تعالى اى انا اخوك وبعضهم وقوعه قبل العلم اى انا زيد ولو ثبت نحو اظنك انت اخاك و
اطناك انت زيدا لفتح قولهم كما ذكرنا سبويه واجازا المارزة وقوعه قبل المضارع مثابته للام وانتداع
دخول اللام عليه في الهمزة المعرفة قالوا لا يجوز زيد هو قال لان الماضي لا يشابه الاسماء حتى يقال
كانه امتنع دخول اللام عليه هذا الذي قاله دعوى ايضا بلا حجة وقوله تو ومكر وليك موهور ليس
في كونه فضلاً لجان كونه مبتدأ ما بعده خبره وقوله لا يجوز زيد هو قال ليس بشي لقوله انه وان هو الذي
وايك وان هو اما ت واخي وروي عن محمد بن مروان وهو احد قراء المدينة هو اى بناتى اظنك
بالنصب وكذا روي عن سعيد بن جبير قالوا بضمير من وان هو احد قراء المدينة هو اى بناتى اظنك
بين اكال وصاحبها وقد اجازوا الفصل بين الخبرين اذ كان المتبداء خبر ان معرفان باللام نحو هذا
الحق هو اى محض حتى لا يلبس الخبر الثاني بحت الاول وانما اعرف به شاهداً قطعياً ولا يتقدم
مع الخبر المتقدم نحو هو القام زيد لانهم من التباس الخبر بالصفة اذ الصفة لا يتقدم على الموصوف
وجوز الكى كاجازا نحو قوله تعالى كنت انت الرقيب عليهم مع الامتناع من اللبس هذا وانما يحى بضمير
ضمير مرفوع منفصل مطبق للمتبداء ليكون في صورة مبتدأ بان ما بعده خبره واجمله خبر المتبداء
الاول فيتم لهذا السبب دو اللام عن النعت من الضمير لا يوصف وليس مبتدأ حقيقة اذ لو كان
لكذلك لم ينصب ما بعده في نحو ظننت زيدا هو القام وكنت انت العالم ثم لما كان الغرض من الايتان
بالفصل ما ذكرنا اى دفع التباس الخبر الذي بعن بالوصف وهذا هو معنى الحرف اعني افادة المعنى في
غيره صار حرفاً واخلف عنه لباس الاسمية فلزم صيغة معينة اى صيغة الضمير المرفوع وان ضمير عمل
عن الرفع الى النصب لان الحرف عليه التصرف لكنه بغير تصرف واصل كان في حالة الاسمية اعني كونه
مفعولاً ومتني ومجموعاً ومدكراً وموثقاً ومنكلاً ومخاطباً وغايباً لعدم عن اقدم في الحرفية
كافوا خطاب في هذا التصرف لما جرد عن معنى الاسمية ودخله معنى الحرفية اى افادته في غيري وتلك
الفايدة كون اسم الاشارة الذي قبله مخاطباً به واصلاً ومتني ومجموعاً مدكراً وموثقاً فانه صار حرفاً
مع بقاء التصرف المذكورة فيه فان قلت قلنا اسماء كثيرة معيدة للمعنى في غير ما كالا اسماء لا تسمى
والشريطة مع بقاها على الاسمية فلهذا كان الفصل وكافوا خطاب كذلك قلت بينهما فرق وذلك ان
اسماء الاستفهام والشروط حاله على معنى في نفسها ودال على معنى في غيرها والفصل وكافوا خطاب
الحرفية لا يدل على معنى في غير اعلم انما يتعين فضلية الصيغة المذكورة اذ كانت بعد اسم ظاهر
وكان ما بعده منصوباً نحو ان زيد هو المنطلق او اذا دخلها لام الابتداء وانصب ما بعدها وان

بعد ضم نحو ان كنت لست الكرم و ذلك لانها اذا كانت بعد ضم الام لا ابتداء جان كونه ما يكون للضم
نحو انه هو الغفور فانه قد يوكل المتصل المتصل المرفوع كما مر في باب الابتداء واما اذا كان بعد فاعله
انصب بجدها فانها لا يكون تاكيدا لان المظهر لا يكون اكيدا بالمضمير ولا يكون مبتدأ انصب
وكذا اذا دخل الام ابتداء مع انصب بصرها فانه لا يدخل الام ابتداء على التاكيد ولا يكون مبتدأ مع نصب
ما بعدها وقوله انك لست بحليم كقولك لست بحليم فانه لا يكون مبتدأ ولا موضع له عند
الخليل ولا يظهر عند البصري ان اسم بلغي محله مبتدأ اذا الصيت نحو انما وهما قال الخليل والله انه
لعظيم لان الفاعل اسم ليس سهل كالفاء المحرف وقال بعض البصريين انه حرف استسكان لخلو الاسم عن
الاعراب لفظا ومجلا ولما ذكرنا قبل من طرأ من حرفية عليه والكوفيين يجعلون له مجلا من
الاعراب ويقولون هو تاكيد لما قبله ويستدلون عن وقوع ضمير المرفوع تاكيدا للمضروب نحو انه هو
هو الغفور كما مر قبل فلا يقال ان زيدا لنفسه كرم وبعض النحاة تقول حكمه في الاعراب حكم ما بعد
لان يقع مع ما بعده كالشئ الواصل ولذا يدخل عليه لام الابتداء في نحو قوله لست بحليم وهو ضعف قول
الكوفية لانهم يسمون ما بعد في الاعراب وانما يتعين فضيلته اذا كان بعد لهم ظاهر وكان ما بعد
منصوبا اما الاول فلا يتحمل التاكيد اذ انما الثاني فلا يتحمل اذ ان كونه مبتدأ ما بعده خبري
ويتعين ايضا اذا دخل الام ابتداء وانصب بجدها نحو ان كان زيد هو المنطلق واما في غير هذا
الموضعين فيتحتمل كونه ايضا تاكيدا ان كان قبله ضمير نحو انه هو الغفور ومبتدأ ان كان ما بعده مرفوعا نحو
انك لست بحليم **قوله** وبعض محله مبتدأ ما بعده خبري فلا ينصب ما بعده في باب كان وابتدأت وما كان
وعليه ما نقل عن عيسى السبعة ولكن كالفهم الظالمون وان ترى انا اقل بالرفع وقوله عليه كل مولود يولد
على الفطرة حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه وينصرانه فيه ثلثة اوجه احدها ان يكون ضميرانا في الابهام
ان فيه ضمير المولود قوله ابواه هما اللذان جملة خبري كان في الوجهين والثالث ان يكون ابواه اسم كان وقوله
هما اللذان جملة خبري كان وروي بها اللذان فابواه اسم كان واللذان خبري ومما فصل **قوله** وتقدم
الجملة ضمير غائب يسمي ضمير الشأن فيصرف بالجملة تصد ويكون منفصلا ومتصلا مستترا وبارزا على حسب
نحو هو زيد قائم وكان زيد قائم وانه زيد قائم وضم منصوبا ضعيفا لامه ان اخضفت فانه لام **قوله**
قوله ضمير غائب انما لزم كونه غائبا دون الفضل فانه يكون غائبا وحاضرا كما تقدم لان المراد بالفضل هو المتسا
فيثبتم في الضميمة والحضور والمراد هذا الضمير الشأن والقصة فيلزم الافراد والضميمة كالعود اليه
اما ذكرنا وهو الغلب واما موبنا كما جرى وهذا الضمير كان راجع في حقيقة ايا السوال عنه بسوال مقدر بقول
مثلا هو الامي مقبل كانه نصح ضوضاء وجملة فاستبهم الامر فيلزم ما انك زوال القصة فقلت هو الامي
مقبول اياك ان ملما كان المراد بالفضل الذي تضمنه السوال عنه ظاهره في كونه في التفسير نحو هذا الضمير
الذي يتبعه بلا فصل لانه معين للسوال عنه ومبين له فبان لك بهذا ان جملة بعد الضمير لم يوت بها نحو
التفسير بل يركب اياها بالمشآت لكن نسبت في الما نسه والفضل هذا الابهام ثم التفسير في نظم
وتحتمل ان فعل هذا ليد ان يكون منصوبا جملة المنصوب سباعظما يتبعه ولا يقال مثلا هو الذي يتبع
وقد جرى عن ضمير لام من المنصوب منه تقدرا بالمراد بقوله هو الذي لا سعي على من باقية قال ابو الضمير

ضمير غائب
وضمير
شأن

منها لئلا يجرى ما في الحدائق كانه قبل اي شيء وقع من المصائب فقال هو الذين وهو خبري تاني من خبري
من استعظام امر الذين المستفاد من ايهام الضمير ان يجرى ام الذين في الصعوبة حتى لا يثنى جماعات
البل ايضا واجاز الفراء ان يفسر ضمير ان من مرفوع مؤول بالجملة فاجاز نحو كان فاما زيد وكان قائما
الزيان والزيدون على ان قائما في جميعها خبري عن ذلك الضمير وما بعد من تقع به وكذا اجاز نحو طلعه
فاما زيد او الزيدان او الزيدون وكذا ليس بقائم اخواك وما هو بذا هب الزيدان والصريون ينصون
جميع ذلك ولا يجوز ان لا تحو ليس بقائم اخواك وما هو بذا هب الزيدان على ان يكون اخواك اسم ليس بقائم
خبر مقدم او يكون اسم ليس ضمير ان والجملة الابتداء المهدمة الخبرية وذكر الي في نصي روا
اجاز الفراء من نحو ما هو بذا هب الزيدان اخواك وجما وذلك ان الصفة فاعلها في نحو ما صار الزيدان
جملة لانها مبتدأ مستغن عن الخبر فيكون الباد دخلت في خبرها وفيه نظير لان الصفة مع فاعلها انما يكون محله
اذا اعتد على حرف الاستفهام او حرف النفي لا على المبتداء عند البصريين ضمير ان من خبري جملة وفيما
ذكر جملة نظر على يذهب البصريين لان الصفة عندهم انما يكون مع فاعلها جملة اذا اعتد على نفس ما
لا على المبتداء بعد ما خبري في نحو ما زيد يضارب اخوه مرفوع وبعض البصريين يذهب من نحو ليس بذا هب
اخواك وما هو بذا هب زيد على ان في ليس ضمير ان قاله لان ان في بعض جملة ولا يكون الباق في خبرها
وليس الا اذا كان مرفوعا واما قوله وما هو من خبري من العذاب ان يجرى نحو ان يكون موصيا للضمير الذي
نصه قوله لويجر قتل وان يجرى من نحو ما يكون هو راجعا الي احدهم وان يجرى فاعل المرفوع نحو ما زيد قائم
فضله والبصريون يوجبون النصي بحرف الجملة المنصوب للضمير ان لانها مضمرة فالاولى استثناء
جزئها عن مفسر واجاز الكوفيين عدم النصي باجزيها نحو انه ضرب وانه قام وليس لهم شاهد
هذا الضمير يسمي الكوفيين ضمير المجهول لان ذلك ان يجوز كونه مقدر لاي احد الضمير والوجه
اليه ضمير من جملة التي في خبري لما مر في باب المبتداء ولا يوكل ولا سلم منه ولا تقدم الخبر عليه كما هذا بل لا يروى
الابهام المقصود منه وتختار ثابت الضمير لرجوعه الى الموثق اي القصة اذا كان في الجملة المنصوب من تقدير
المطابقة لا لانه راجع الى ذلك الموثق لقوله فانها لا تعي لايضا وقوله على ان تقفوا الكلام وانما يوكل بالاد
وان حل ما يضي والشروط ان لا يكون الموثق في الجملة فضلا فلا يختار انما حسنة وان لا يكون كالفضلة
ايضا فلا يختار انما كل القوان بجملة لان الموثق منصوبه نصب الفضلات وذلك لان الضمير منصوب
فلا يراعي مطابقتها للفضلات وتالته وان لم تضمن الجملة المقيدة موبنا قياس لان ذلك باعتبار القصة لكنه
لم يسمع واذ لم يدخله نواح المبتداء فلان ان يكون مفسر جملة اسمية واذ دخلت جاز كونها فعلية ايضا
كما في قوله فانها لا تعي لايضا وتقول ما هو قام زيد **قوله** يكون منفصلا وذلك اذا كان مبتدأ او اسم
ويكون متصلا بارزا منصوبا في باي ظن وان متصلا في نحو مستترا في باي كان وكاد **قوله** وصل
منصوبا بصنيف لا يجوز صرف هذا الضمير لعدم الدليل عليه اذا خبر مستقل ليس فيه ضمير يابط والوجه
المبتداء ولا يعنى لزم الما لانه عليه ويجوز صرفه محذورا مع ضعفه صيرورته بالنصب في صورة
الفضلات مع دلالة الكلام عليه نحو قوله ان من يدخل الكنيسة يوبق فيها حادرا وظمنا وقوله ان الام
في نيتح ان الله واعصه في الخطوب وذلك الدليل ان نواح المبتدأ لا يدخل على كالمجازاة كما مر في باب

المبتغى **قول** الامع ان اذا خفت فانه لانهم اذا خفت المتوجه جازا على ما في الهم الظاهر واعلم ان يكون
على ما قال الخزمي قال ان جعفر لم يترك اعلم في الظاهر كثر وقال المصنف كما يجي باب الحروف اعلم ان
البارزاد كقول فلواتك في يوم الرخاس التي ومع لافاء طاهر فلا كثر على انها جعلت في ضمير ثان مقدر على
المكسورة الملقاة فانها اذا الغيت ظاهرا الغيت مطلقا ولم تعمل تقديرنا وانما عملت المتوجه الملقاة فان
في ضمير ثان مقدر ليحصل بينهما وبين الجملة التي ربط مقدر من حيث اللفظ بسبب هذا الهم لا يكون لها اسمها
ارتباطا والخبر ارتباطا فيحصل بينهما وبين الجملة معيها اسمها ارتباطا ولما طلبوا الارتباط اللفظي بينهما مضمون
وذلك انها حرف موصول وهي مع جملة تامة نقل من المعنى المصدور اذ هي حرف مصدر في مكان ان حرف موصول
حروف ذلك المعنى كحروف ان المكسورة فانها مع جملة ليست مقدر بالهم هذا هو المشهور من مذموم
اعني افعال المفتوحة تقدر برحال الغائب لفظا وقد اجاز سببها ان يكون الالف في المكسورة
اعني لا يكون لها عمل اللفظ ولا نقل بل فيكون كما المصدية مع جملة في تقدير الموضع انه لا يربط بينهما لفظا
ولا يصير ذلك وهذا المذهب ليس بعيدا عن اعلى المضمرات اختصا صامتين المشتمل ثم الخطاب ثم الغائب
ويطلب الاضطر في الاجتماع نحو انا وانت او هو قلنا وانت وهو قلتما **قول** الهم الاشارة ما وضع
لمشارا له ومع تحته ذا اللذكري ولشناه ذان وذين ولثوت تاوية ووه ذدي ولشناه نان وبن وكجها اولاه
مدا وضمي ولحقها حرف التنبيه ويصلها حرف الخطاب وهي تحته في تحته فيكون تحته وعشرون وهي
اذا كن وذاتك اذا كن وكذا البوابة وتقول ذلك للفريق وذلك البعيد وذلك المتوسط وتلك وذاتك وتلك
مشردن واولا كمثل ذلك ولما تم وهما وهما فلما كان خاصة **قول** اعلم ان اسماء الاشارة ثبتت
عند الاكثرتن لضميرها معنى الحرف وهو الاشارة لانها معنى من معنى المعاني كالاستفهام وكان معناها ان يوضع
حرف يدل عليها وذلك انما جازت في الالف في كل معنى يدخل الكلام او الكلم بعد ثبوتها ان يوضع له حرف
يدل عليه كاستفهام في ان يضارب والنفي والتثنية والترجي ولا تناء ولا انتهاء والتثنية والتشبيه وغيرها
الموضوع لها ليت وصل ومن والي وها وكاف الجس او يوضع لها ما يجري مجرى الحرف في عدم الاستقلال كما
الدال على المعاني المختلفة وكما النسبة والتعريف والبنية ووصف في نحو عرف وعرف وكثرة وكثرة وكثرة وكثرة
مع زيادة حرف كالف في التعريف وبعض مجموع الكسب وقولنا في الالف احسن اسماء الاشارة وقولنا
يدخل الكلام بعد ثبوتها مجزعا معاني المصادق المشتق منها الالف والاسماء لان كل المعاني لا يدخل الكلام بعد
ثم نقول لما كانت الاشارة معنى يدخل الكلام كالرجل والعرف في قولك هذا الرجل وذلك الفرس ولم يوضع لها حرف
يدل عليها صارت اسم الاشارة كالمضمر معنى الحرف وقولنا ما ثبتت لان وضع بعضها نحو انا واذي وذي
الحروف وجملة البوابة نحو اواء واولا عليها وقولنا ما ثبتت لاحتياجها الى الفعيلة الالف لانها ما
الاشارة الحسية او الوصف نحو هذا الرجل كاحتياج الحرف الى غيره فان قلت المضمرات وجميع المظهرات
وخاصة تافه لاسم العبد اختلف في هذا الحد لان المضمرة تشار به المعود اليه والمظهرات كرجل وفرس وزيد
والرمول في قوله تافه فمن عوز الرمول يشار بها الى مبهمة او شخص معين فاجواب ان المراد من قولنا
لمشارا له اشارة حسية اي بالجوارح والاعضاء والاسماء المذكورة ليست كذلك ولم يجز في كل ذلك ان نقول المشارا له
لشارة حسية لان مطلق الاشارة حقيق في الاشارة الحسية دون اللفظية فالاصل على هذا الاشارة باسماء

الاشارة الى المشاهد محسوس قريبا او بعيد فالاشارة الى محسوس عن مشاهده كاشارة الى الحية فلتصيرها كاشارة
وكذلك ان اشارة الى ما يستحال احاسه ومشاهدة تحذكم الله وذلك كما علم في في قال المصنف انما يصح
الاسما الاشارة بقوله ما وضع المشارا له ما يلزم منه الدور كما نرى من قوله العلم بالوجه كونه عالما لان المحرود هو
ما يقال في اصطلاح النحاة اسماء الاشارة وقوله المشارا له اراد به الاشارة لغوية لا اصطلاحية ومعنوم الاشارة
اللفظية امر ضروري غير محتاج الى الاكتساب ولا يوقف معرفة على معرفة الحروف والاسماء الاشارة للاصطلاح
توقف معرفة العالم على معرفة المحرود الذي هو العلم حتى يلزم الدور هنا كما نرى من قوله المشارا له انما يصح
توقف المحرود الذي هو العلم على معرفة العالم كقولنا في الحروف معرفة العالم موقوف على معرفة العلم اذ معناه ذلك
فصل الدور في مستلزمات المحرود ان اسماء الاشارة لا اصطلاحية موقوفة على احد اعني المشارا له
المشارا له لا يوقف على معرفة المحرود الذي هو اسماء الاشارة لان المشارا له لغوي مفهوم لكل امرئ موقوف
على ان وان توقف فرضا فلا يتوقف على معرفة اسم الاشارة الاصطلاحية هذا هو المقصود من كلامه ولا يربط
ان يقال هذا السؤال غير وارد ولا اشارة في قوله واما الاشارة لغوية اذ معناه الاسما التي يكون الاشارة لغوية
كان قوله المشارا له لغوي وانما ورد السؤال لان الاشارة جزءا من الحروف والاشارة من توقف الحروف على الحروف
اجزائه توقف عن المحرود ايضا عليها اذ لما يكون حرف ذلك الحرف في مكتبته او مكتبته نفي ذلك الحرف
قول وهذا المذكور قال لا خفتن من مضاغف الالف لان سببها في الالف ليس في كلامهم تركيب نحو حوت
فانه ايضا واصله ذبي محمولا العين بل قبلها الف وانما حذف اللام اعتباطا لم قبلت العين لفا لعلته
فالقول لعلته ساكن العين وهي الحروف لسكونها والمقلوب هو اللام المتحركة فلت قبل ذلك الحرف والالف
اللام لان التعريفات الى الالف واخر اربع وحرفها الذي في موضع الاحتمال كحل الكلمة على الالف وقيل اصله ذبي
لان باب طويحي بت اكثر من باب يحدث ثم اما ان يقول حرف اللام وقبلت العين الف واما ما تنصف
واما ان يقول حرفت العين وقبلت اللام الف وحرف العين هو وجود اللام غير كثر في الالف كان القول الاول
اوية وان سمح هذا القول يكون باب طويحي اكثر من باب يحدث وقال الكوفيون الهم اللذان وحرفها
والالف زايدة لان التثنية ان حذفتها والذبي جعل البصرين على جمل من البصرية الملازمة لمن الشا غلبة
احكام اسماء المتكلمة عليه كوصف والوصف به وتثنية وتحققه ويضعف بذلك قول الكوفيين والواجب
عن حرف الالف في التثنية اجتماع الالفين ولم يرد الى اصله في قايين المتكلم نحو قينا ونحوه كما حذفت الالف
في اللذان قال ابن عيسى لا بأس بان يقول هو ثناء كما وذلك انك اذا سميت به قلت ذاء فبني الالف اخرى ثم
يقولها ممنوع كما تقول اذ اسميت بلدا وهذا حكم الاسما التي لا ثالث لها وضعها اما اذا كان ثانيا حرفا لين
وسميتها ولو كان اصله ثلثة لقلت ذاي رد الى اصله ومثناه ذان قال الاكثرون ان المشي من بتمام
علة ابناء فيه كما في المنرد والحج وذان صيغة من جملة غني منه على واحد ولو ثبتت عليه لغير ذان فذان
صفر للرفع وذان صيغة اخرى للضرب والحج وقال بعضهم بل هو عرب لا خلاقا آخر باختلاف العوامل
وادعه ان كل واحد منهما صيغة مستانفة خلاقا لظاهر فقال الزجاج لم ينش من المشي لانه منضرد
الحرفي اصنافا ونش على نيم واحدا ذان كانت التثنية لاختلف فيها ذكر ولا موبت ولا عاقل ولا عني
الاختلف المشي اعرا باختلاف الجمع فانه يخالف بعضه بعضا والحق في اللذان والذيان كما في ذان وذين وقولنا

ذان وان والذان واللذان في احوال النكت وعلمه على بعضهم فلهذا ان هذا والموت يا وذي نيل
ذال ذاء حتى صار تاء او قلب الفراء حتى صار ذي وذلك لان التاء والباء يكونان للتانيث كصان
وقرهن ما من ذ الكاكي من الذي وذي من ذ كهي من هو وية بالحج بين التاء والياء ولا يقولون التاء والياء منها
علامة التانيث بل يقولون تخصص ابدالها بالموت ذوا للمذكر لانها يكونان في بعض المواضع علامتي التانيث
كما في اذت وبت وكنتان فان تاء علامتي التانيث وذه قلباء ذيهاء لان الياء عوض في الوقف عن علامتي
التانيث التي هي الياء فثبتت الياء بالتاء في ابدال الهاء عنها وان كان في الوصل وتقلب الياء في هاء ذلك
ان قلب هاء في الوقف لبيان الياء كهي في باب الوقف ثم جرى الوصل مجرى الوقف فقال ذه في الوصل ايضا
وتقلب الذال تاء وقد كسر لها ان باختلاس واسباع اى من غير صلته تحذره وتوذي في التانيث تشبهها لها
الضهير والاشباع اكثر واكثر وفي الوقف ذه وتوذي بسكونها اى من ومنهم يقولون باسائة كما في قول
خاص وهو قليل ولا كثر في وتوذي بساكنة وفي الوقف كذا وكذا في بابها في قوله في قوله في قوله في قوله
ذاه ولشاه تان وتين على اختلاف المذكور في ذان وذي في مجموعها اولا عاقلان او غير قال ذاه المنازل
بصل من لة اللوي والعيش بصل وليك لا يام وقد ينون كسورا والسويز للسنيك كما في ضم وان كان ولا
معرفة فيكون فابلها بالبر حتى يصير المشار اليهم كالمكتوب فيكون اولاء كما ولاك وقد يقتصر منك
بالياء لان التهجول الاصل لعل على الياء لاستتعال الكشاف فيعين للكلمة وبما الضمة في الاول والواو في
الاخرى ولهذا يكتب اهل الكوفة الفخوة القوي والضمي بالياح ان اصلها واو ومن ثم يثني بعض العرب
مضموم الاول من هذا الجنس كالباء وان كان الهمزة واو ايضا وقد بدل الهمزة الواو من اولاء هاء
فيقال هلاء وقد يضم الهمزة الاخرى في اولاء وربما يثني الضمة قبل اللام نحو اولاء نحو طوار وما
قولهم هلاء على وزن تورات قال كذا لا يقل هلاء هذا بك ما في اسفا وغيطا فليس لعل هو كفيف
هولاء كرف الغنما وقلب همنة اولاء قوله ويجي ما حرف التثنية يعنيها انما يلحق من جملة المفردات
اسماء الاشارة كشيء لان تعريف اسم الاشارة في اصل الوضع بما يقتضيان اليها من اشارة المتكلم كحبة
فجي في اوابها حتى وف بنية بها المتكلم المخاطب حتى يلفظ اليه وينظر اليه في شيء من الاشياء الحاضرة فلا يرى
لم يوت بها الا فيما يمكن مشاهدته واصار من الحاضر والمتوسط لافي البعيد والغائب وكان مجيها
في الحاضر كشيء منه في المتوسط وهذا اكثر استعماله من هذا لان بنية المخاطب لا بصار الحاضر الذي يسهل
ابصاره اولى من تبينه لا بصار المتوسط الذي ربما يحول بينه وبينه خايل ولم يلحق في البعيد الذي
لا يمكن ابصاره اذ لا يبينه العاقل الا ليري اليه ليس في شيء فلذلك قالوا لا يجمع هاء اللام قوله ويتصل بها
حرف الخطاب فدلنا عند ذكر الفصل على كون هذا الكاف حرفا ووبه ذلك من حيث اللفظ امتناع وقوع
الظاهر موقعها ولو كان اسما لم يتنع ذلك كما في كاف ضربك ولذا كرهنا عليه تخصيص المتوسط والظاهر
البعيد ما دون القريب فان فابلها قد ذكرناها عند ذكر الفصل فقوله ان وضع اسماء الاشارة
للحضور والقريب على قلنا ان لثان اليه حيا ونشان بالاشارة المحبة في الغلب الى الحاضر القريب
الذي يصلح ان يقع مخاطبا فلما اتصلت كاف الخطاب به وكان متضمنا بالوضع للحضور بحيث يصلح
مخاطبا اخرجته من هذه الصلاحيات اذ لا مخاطب اثنان في كلام واحد لان مجيها في كل الخطاب نحو

باريها فخلتها او عطف احد ما على الاخر نحو انت وانت عطفنا مع ان خطاب المعطوف لا يكون
لما يصلح الاضراب عن خطاب المعطوف عليه ضار ذلك مثل غلامك عن اخي جنة الكاف عن ارفع مخاطب
كما اخرجت نحو غلامك فلا يقول با هذا كما لا يقول يا غلامك ولا غلامك قلت كذا فالكاف يجب كون
ما وليته غاسا في التعقيب عنه نحو غلامك قال كذا وان لم يتنع حضوره اذ بها قلت هذا مع حضور
غلام المخاطب فلما اوردت الكاف في اسم الاشارة معنى الغيبة وقد كان كل موضع للحضور حيث
كونه موضوعا للمشاراة القريب صان مع الكاف بين الحضور والغيب وهذا هو حال المتوسط فاذا كان
اردت التخصيص على البعد حيث جعلته فقلت ذلك ثم يقول لفظ ذلك صح ان يشار به الى كل غائب عينا كان
او معنى كحي عند اوله لا يوجب باسم الاشارة بقوله في العين جاني رجل فقلت لذلك الرجل وفي المعنى تضاروا
ضربا بليغا فمما لئلا الضرب وانما يورد اسم الاشارة بلفظ البعد لان المحكي عنه غائب وكجز في هذه
الصورة على قلنا ان بذكر اسم الاشارة بلفظ الحاضر القريب نحو قلت لهذا الرجل وهما في هذا الضرب
اي هذا المذكور عن قريب وكذا يجوز في القول المسموع عن قريب بذكر اسم الاشارة بلفظ البعد كما قول
يا لله الطالب الغالب وذلك قسم عظيم لا فعلن قاله كذلك ضرب الله للناس مثله في ذلك المثل
ضرب المثل الحاضر المتقدم وهو قوله ذلك بان الدين كفووا ابتغوا الباطل المآل وانما جاز ذلك لان
ذلك للفظ ان السماع فصار في حكم الغايب البعيد ولا غلب في مثله الاشارة الى المعنى بلفظ الحضور
فقول وهذا قسم عظيم وكذلك يجوز لبيان لفظ البعيد مع ان المشاراة شخص قريب نظر الى عظيمة
المشي والمشاراة وذلك لانه كجمل بعد المترلة بينهما كبعلا المسافة كقولك السلطان لبعض
الحاضر بن ذلك قال كذا وكقول بعضهم ذلك السلطان يتقدم بكذا ومنه قوله ته ذلكن الذي لتدني في وجود
ان يكون قولك ذلك الكتاب من بار عظيمة المشاراة او المشي وقوله فقلت له والرحم بطر متد تامل
خفا فاني انا اذا كان من بار عظيمة المشاراة ويجوز ذكر البعيد بلفظ القريب تقريبا لخصوه وحضور
نحو هذه القيامة قد قامت ونحو ذلك فقوله اسم الاشارة لما كان موضوعا للمشاراة اشارة محبة
فاستعماله فيما لا يدرك الاشارة كالتخصيص البعيد مجازا وذلك لجعل الاشارة العقلية كالحية مجازا
لما بينهما من المناسبة لفظا اسم الاشارة الموضوع للبعيد اذن عن ذلك ونحو كضرب الغايب كجاء
الي مد كور قبل او محسوس قبل حتى يشار اليه كضرب راجع اليه قبله وقلنا في كلام الخطاب المحرف في
واجر وانظر وكلا وليس فيهم وحبس وكذا رويد والنحاء وجهل واداب لصن اخبر في
قوله ويقال ذا القريب الى اخر لما راى المصنف كرامة استعمال ذي القريب من اسم الاشارة في موضع ذي
البعد منها وبالعكس لعرب من التاء ويجازيها خارجة الشك في اختصاص بعضها بالقريب وبعضها
بالبعيد فلم ياضه مذميا ولم يتطع به بلا حاله على غيره فقال ويقال ذا القريب يعني لم يتخذ ذلك عندي
واقول انما اري بينهم خلافا في اختصاص بعضها بالقريب وبعضها بالبعيد فاذا اردت معرفة ذلك فعلم
انهم مذميين فذهب بعضهم ان لا واسطة بين البعيد والقريب كما في حرف النداء على اي فيقولون
الاشارة المجردة عن اللام والكاف للقريب والمقتضى بهما او بالكاف وحدهما للبعيد وهو علم على ان بين
القريب والبعيد واسطة فقالوا اذ ان ذاك ثم ذك وبعضهم يقول انك والموت في تاء وذي وتوذي

يسكون الثاني وكثيرا ايضا انما وقع اشتباها كما تقدم وذات تم تلك ومن كثر الاستعمال وكان
وميدونها وما ذيك فقد ورد بها الرخشي وان نالك وفي الصلح لا يفلدك فانخطا ثم تلك ومن كثر
وتلك بينه الناء وتلك وتلك ثلثتها قليلة وانما حركت اللام بالكسر في ذلك وسكنت في ذلك في الالف حذفت
حذفنا فحركت اللام بالكسر لا كين وكذا في تلك لان اليا التي بعد الفتح قريبة من الالف في الحذف وانما تلك
فادخلت اللام التي قبلها على ولم تحرك التا بالكسر اجتماع الكسرين واليا بل عتبت على سكونها في الالف الباء
واما تلك حذفت الف فلغز قليلا ولطش ذان وذن وتان وتين واما تشديد النون فقال المراد من في المتشبهين
بدل من اللام في ذلك وتلك كانت ادخلت اللام مكسورة بملفوظ التنبيه لان اللام تدخل بعد تمام الكلمة كما في
ذلك واوئك فاجتمع المثلان فقلبت اللام نونا والفتا من في الالف ادغام قلب اول المثلين الى الثانية لان المراد
تغييره عن حاله بالاعام في الثانية فغيره بالقلب اوية وانما قلبت منها الثانية الى الالف اوية لسو النون
على التنبيه ويجوز ان يدخل اللام قبل النون فيضرب ذلك فقلب اللام نونا فيدغم فيه كما هو لفتا من اول
سكون اللام بتمام الكلمة وايضا ادغام اللام في النون ليس بقوي كادغام النون في اللام كهي في التصرف
انما الله وجد وقال في المراد ان التشديد عوض من الالف الحروف في الواحد وهذا اوية لانهم قالوا
ايضا في تنبيه الذي والذ والذان اللتان مشددي النون عوضا من اليا الحروف وايضا لو كان التشديد
عوضا من اللام لم يقل هذا بالشد بفتحها كما لا يقال هذا ذلك وقال الالف في الفرق عند اللغويين بين
المشدد والمخفف في القرب والبعد والخاء ففوا بينهما وذكر بناء على ذهب المراد بالجدل المتوسط
عند غيب المراد وابتاع في المئين بلفظ واحد وفي جمعها اولاء واوية ثم اولئك واوئك ثم اولئك
واولاء بالسوين كما ذكرنا ان لسوين كاللام في افادة البعد على اي آخر اولاء ثم اولئك ثم اولئك
اولئك وزعم الفراء ان ترك اللام في الكل لانه فيكون قد افنصوا للبعد والمتوسط بالكاف وحذفها
وقد يتعمل ذلك موضع ذلك لعله به ذلك من حشي العنت منكم وقوله ذلك اذ في الالف قولوا كما قد يتشبه
بالمواضع الالفين كقولهم بعوان من ذلك واليا في كونه به كل ذلك كانه سببه بنا ويل المشي والجمع بالمد
وربا استغنى عن اليم في ذلكم باشباع ضم الكاف ونضلهاء التنبيه عن ان لا يشار الى الحرف على اللام
والكاف نحو لا على الصلح بالهاء بكثرة استعمالها مع ذلك بانا ونحوه كثر في نحوها انا ذواها اليم اولاء
وهما سواد الكافي في حروف التنبيه وبغيرها قليل وذلك ما قسم كقولهم تعلق لعمرو الله ذاقتم وقولهم لا
ها الله ذاقتم ما قلت كما في باب القسم او غيرتم لقوله ها ان تا غزرة ان لم تكن نعت وقوله ونحن
اقنعنا بيستا فقلت لهم هذا لها ها وذا اليا اي هذا لها وهذا ليا **قوله** وتلك وذا كثر في تلك مثل ذين
واولئك مثل ذك كثر في لسان مثل ذلك الذي للبعيد لان الذي للقرين واضح لانه المحي عن الكاف واللام
وكذا الذي للمتوسط اذ منوا لقرين بالكاف وصلها واما هذه الكلمات فيها بعض الاشكال لسقوط الباء
في تلك واقلها في ذلك وتلك وعدم اتصالها باولاء الممدومع انما من اول المقصود **قوله**
وتم وهنا وهنا لكان خاصة يعني ان هنا الفاظ محضة بالاشارة الى المكان فقط والمذكورة قبل صلح لكل
مشارا به مكانا كان وغيره وهذا لان الظرفية اما منصوبا او محي ورا من وصلها هنا للقرين وهناك
للمتوسط وهنا كالبعيد واما تم وهنا بفتحها وتشديد النون وهو لاقص وهنا بكسرهما فهناك

للبيد وقد صحبنا المتدرجة الكاف ولا تصحبه ثم فوقك تسك خطاء وقد براد هناك وهناك
هذا الزمان قال الله تعالى هناك الولاية لله ارج قال تحت نون ولات هنا حنت اليا حنت فحرف
لان لا ضا فهنا الى الجملة كما في باب الظروف المبينة ان الله تعالى **قوله** الموصول اليا حنت لا بصلح
وعايد **قوله** قوله جزا منصوب على خبره ثم وذلك ان الفعال الناقصة لا تصح لها على ان يتفق في بابها
فغيره جزاء صارت انا ما وكل القول كان تسعة فكلتا عشرة اي صديهما عشرة كلمة قال المصنف من قوله لا
جزء اليا بصلح من قبل العالم ما قام به العلم يعني من باب تعريف التي منه وذلك ان الموصول في قولك العالم ما هبته العلم
لا كونه داعي اذ كل طريف ان الفاعل ذو فعل فلو قيل الفعل في الحد وقال العالم من قام به الماهة العلام
لتم الحد وكل ما هنا كل احد يعرف ان الموصول فصلة وانما الاشكال في ماهية الصلة التي هي تعريف الموصول
بالصلة تعريف الشيء لا يسلك من ذلك الشيء الا هو فقال عن المصنف انما قلنا ان ليس في هذا الباب لان المراد
بالموصول الموصول في الاصطلاح لا في اللغة ثم قال لنا قلت بصلح ولم اقل بجملة خبرا على اصطلاحهم فقلنا هذا
فيما فرغ منه اذن لان معنى كلامه ان الموصول في الاصطلاح هو المحتاج اليه ليس صله في الاصطلاح ومعنى الموصول
والاحتياج الى الصلة شي واحد ثم قال ومشرنا الصلة بعد بقوي وصلته بجملة خبرية لانه في الاشكال فقلنا ان
في نفس الحد اشكال من دون التقبي قالوا جعلت موضع قولك بجملة خبرية لانه في الاشكال هذا حتى
وقوله ثم جزاء اي يصدر عن الجملة ويعني بجملة الخبرية المتبادر والجزء والفاعل وجميع الموصولات ليست اجزاء
الجملة بل تكون فضلة لكنه اراد ان الموصول هو الذي لو اردت ان جملة خبرية بجملة لم يكن اليا بصلح وعائد **قوله**
وعايد اي من وجود اليا قال ان من الاسماء ما لا يتم الا بجملة وليس بوصول في الاصطلاح كيث واذ واذا
الموصول كفي ما اول مع ما يليه من جملة بصلح كما في حرف المصدر ولا يحتاج الى عايد ولان يكون صلحها
جملة خبرية على قول اليا كثر نحو امك ان ثم وقلت ان ثم وبعضهم يقدر القول في خبرية اي امك
بارقت لك ثم في الخبرية في نواصب المضارع وانما ينشأ من هنا ما وضعه الحرف نحو ومن واللام
على اقل ثم جعلت البوابة عليها طرد اللباب او الموصولات لاحتياجها في تمامها جزا الى صلة وعائد
كاحتياج الحرف في عينه في خبرية **قوله** وصلته بجملة خبرية والصلة ضميرها **قوله**
انما وجب كون الصلة جملة لان وضع الموصول على ان يطلعه المتكلم على ما يعتقل ان الخطاب يعرفه بكونه محكوما
بحكم معلوم الحصول اما مستمرا نحو اسم الله الذي هو في كل شيء او الذي هو باق اوية اصل اليا من نحو الذي
ضميرها واضرب او الذي هو ضارب او يكون متعلما محكوما عليه بحكم معلوم الحصول مستمرا اوية احد
الازمنة نحو الله الذي يبعي ملكه او ملكه باق ويرا الذي ضرب غلامه او غلامه ضارب او يعتقل ان الخطاب
يعرفه بكونه او كون سببه كما على في ايا اوية بعض الازمنة نحو الذي اخوك هو او الذي اخوك غلامه او الذي
مضروبك هو او غلامك فلما يصلح دليل على اشياء اصلها ان الموصولات معارف ووضعا وذلك لما قلنا ان
وضعت على ان يطلعه المتكلم على المعلوم عند مخاطب وهذه خاصية المعارف ويسقط به اعتراف
اعتراف بان تعريف الموصول اذ كان بصلح ومع جملة فملا تعريف النكرة الموصوفة بها في نحو جان رجل ضربه
لان المرفوع حاصل فكان ينبغي ان يكون في قولك لقيت من ضربه ورفق بكون من موصوفة وموصوفة وذلك لانا
نقول كما سبق ان تعريف الموصول بوضع من في مشارا به الى المعلوم بين المتكلم والمخاطب بضمير صلة فعلى ذلك

تثبت من ضرورة اذا كانت من وصوله لغيت لان المراد بكونه مضروبا بالضم هو ان يكون
 معرفة لصلتها واما اذا جعلتها موصوفة فكذلك لغيت ان تاضرب بالضم وان حصل التوكيد ان
 تخصيص لمضرب واما الخطاب لكونه ليس تخصيصا وضعبا لان انسانا موضوع لان لا تخصيص فيه خلافا للذي
 ومن الموصولة فان وضعها على ان تخصصا بمضمون صلتهما والفرق في المعرفة والنكرة الموصولة المخصصة ان
 تخصيص المعرفة وهو المراد بالتعريف عندهم وليس المراد بالتعريف مطلقا للتخصيص لا ترى انك قد
 النكرة بوصف ثابت كما في قوله تعالى انما الله هو الصمد لان ذلك ليس وضعبا كما قوله يا ايها الذين آمنوا
 اليوم وصله قبل كل احد وكذا قوله ان الله خلق السموات والارض وتوحيدها فان قيل ان العمل كونه
 فكيف يرضى الموصولات وتخصصها قلت لا يمكن ان يرضى في باب الوصف ولو سلمنا ايضا فانخصص
 الحقيقية مواعاة الموصول والصلة كانا جلا وطولا كانهما كل منهما العموم فاذا قلت رجل طويل تخصص رجل
 باصنام مع طول ثبت ان العام تخصص باصنام مع عام آخر فالتخصص الحقيقي هو اجتماعها لا تخصص كل واحد
 منها على الاخر وان حصل التخصص بتعيين الموصوف لهذا الوصف المقصود ان يتبين ان كل تخصص وان
 كان المفيد في خاص وحده وقال بعضهم لما كانت الصلة معرفة لاصل صلتهما الذي هو معرفة فان فصلت بانها
 صارت معرفة بتعيين الضمير في الموصول فلا يجوز ان الجملة التي فيها ضمير عندهم معرفة ايضا وان فصلت ان الموصولة
 الضمير لم يكن الصلة مخصصة للموصول لانها لم يكن لها به اذن تعلق بوجه نحو الذي ضرب عمر وضعبا وانما ان
 ينبغي ان يكون معلوم للعلم في اعتقاد التكلم قبل ذكر الموصول على ان الحكم الذي يضمنه الصلة ينبغي ان يقتض
 في الخطاب ان يعلم حصوله للموصول فلا يقول ان الذي ذوقه البلاد لا لم يستقل ان يعلم ان شخصاً ذوقها وقال
 لا يجبان يكون الموصول معلوم الصلة لئلا اذا كان محلياً عنه فقط قال ان الخبر محلياً بضمير الموصوفين لئلا
 فلان وضع الموصول كما ذكرنا على ان يكون مضمون صلته معلوماً للخطاب في اعتقاد التكلم وهذا شرط في الخبر
 وغيره واما تانيا فلان المحلي عنه قد لا يكون معرفة ولا اختصاصا بوجه كما في باب المتباعد والمتباعد ان الصلة ينبغي
 يكون جملة لان الحكم على خبر من مضمونات الجملة وما يربطها من الصفات مع فاعلها والمصلح من قطعها وبما كان
 اقتضا الموصول للحكم وضعبا اصليا لم يتعمل في جميع ما يقتضى الحكم الا ما يكون صفة له اصلا لا بالثبوت وهو
 ونصت عن الجملة ظرف او جار مجرور ومنه فعل وفاعل مواعاة او متعلقا به وانما ان يكون
 الصلة محلياً عن به لما ذكرنا ان يجب ان يكون مضمون الصلة حكما معلوماً للخطاب قبل حال الخطاب والجملة
 المبتدئة والطلبية كما ذكرنا في باب الوصف اي مضمونها لا يعلل اذ يصيرها واما قولك اني اقول اني اقول
 قبل اني اقول وان سقطت نواها اقولها فتعلقها حاقا بمذوق هل يات اللفظ اني اقول اقول اقول
 وقيل في العصبية صلة قاله وان ينكح لبيبيطين اليه ولله لسطين ومنهم بعضهم ولا اري منه بانها وقل
 ارجو وفيه في العصبية صلة من دون انصارا لقول نحو جان الذي احسنه ومنه ان يات ذ وسائر المتكلمين
 وهو الوجه وخاسرها ان لا يربط الصلة من ضميرها يد وكذلك قلنا ان الصلة صلة من حكم متعلق بالموصول
 لانه اما محكوم عليه او مشبه او محكوم به مواعاة وشبهه فلا يربط من ذكرنا يربط الموصول الصلة ليتعلق حكم
 بالموصول بسبب تعلقه بنايبه وذلك بنايبه هو الضمير الهادي اليه ولو لم يذكر الموصول في الصلة لنتي حكم اجنبيا
 عنه لان الجملة متعلقة بانفسها لولا الرابط اليها وقد عني الظاهر عن الصلة على قوله نحو جان زيد الذي ضرب زيد

كوبها
ان

وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول لما ذكرنا ان الصلة يجب ان يكون جملة ذلك
 ذلك فكانه استثنى فقال الجملة لا تعرف باللام فانما اسم فاعل او مفعول اعلم انهم اخضعوا في اللام الماخذه عن
 الفاعل والمفعول فقال لما زيد في محرف كاي ساين الالسا الجارة ونحو الرجل والفرس وقال عيسى انه اسم
 موصول وذهب النحوي الى انها منقوصة من الذي واخواته وذلك لان الموصول مع صلته التي هي جملة بتقدير
 اسم من قولك فلان موكا لكلمة الواحدة يكون اخرج منها جملة تحذف للموصول تارة بحرف مخرج وفيه قولوا الذي
 اللذان والذو يكونان المذام اقصر منه على الالف واللام وتارة تحذف الصلة اما الضمير ونون المشي والجمع
 نحو كما فطوا عورة العشيء كما في ولا يرب ان يقول اللام الموصولة عن اللام الذي لان لام الذي تارة تحذف
 اللام الموصولة قالوا لليل على ان هذه اللام موصولة بجملة الضمير الهادي اليها في العلة نحو المحرور به زيدا اجاب المارة
 بان الضمير يرجع الى الموصوف المقدم فمعنى الضارب غلامه زيد الرجل الضارب غلامه زيد وفيما ان تكلم به ابي
 محذور ان اصلها اعمال اسم الفاعل والمفعول عن معتمد بن طاهر على اطلاق موراحة اعلم الموصوفين
 والمتباعد وحرف النقي وحرف الاستفهام وعلمه من عن اعتماد على شى مذهب الاخفش والكوفيين
 سنا عن بن يهم والثاني رجوع الضمير الى موصوف مقدم فان قال لا اعتماد على الموصوف المقدم والضامير يرجع
 كما في قوله بمن ظلم نفسه فان ظلم عمل جار والمجرور لا اعتماد على الموصوف المقدم والضامير في نفسه يرجع
 قلت الموصوف المقدم جعل نحو فهمهم وفهمهم كالمظاهر قوة الدلالة عليه كما ذكرنا في باب الوصف نحو قوله
 ومنهم دون ذلك وقوله وكذلك من حال ان اقتبس البيت وايضا واجان كعبه راحة معنى الفعل وايقول
 الخاة يا ضار باعلامه ويحسنا وجهه بالاعمال ورجوع الضمير الى مقدم فمثالهم عن مستند الى شاهد كلام
 من استدلاله ولا يقابل في السمع جازي في وجهه على رجوع الضمير الى الموصوف المقدم ولا فرق عنده بين اللذان
 كما لا يقابل جازي حصره في الاختلاف بل في معنى مثل في الشعر نحو قوله سود نواصيها وجرى كنهها وصغر تاقها
 ويضج حرد وما ولو كان ذوا اللام اسم فاعل او مفعول عامل لا اعتماد على الموصوف المقدم كما ذهب اليه
 بعض الماضين كما لا يعالج احد منها بل كان هو الاول في ترك العمل الفعلي لانه دخل على زهد ما هو من خواص الاسماء التي
 لام التعريف فيباعه عن شبه الفعل وايضا لو كانت لام التعريف الحرفية لم تحرف النون قياسا نحو كما هو
 عورة كما لا يخلف مع المحي عنها فتقول بنا على هذا الجهد ان اصل الضارب والضروب والضرب والضرب
 فكيف هو دخول اللام الاسمية المتشابهة الحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل اما لفظا واطاهر واما معنى فليصير
 اللام مع ما دخلت عليه معرفة كما حفر مع ما يدخل عليه قصبي والفعل في صورة اسم الفعل المبني للفعل
 في صورة اسم الفاعل والمبني للمفعول في صورة اسم المفعول لان المعنيين متقاربان اذ معنى زيد ضار
 زيد ضرب او يضرب وزيد مضروب اي ضرب او يضرب ويكون هذه الصلة فضلا في صورة اسم عمل على الضمير
 ولو كانت اسم فاعل او مفعول حقيقة لم يعمل معنى الماضي كالجهد عن اللام وكان نحو الجواب ان يكون على
 الموصول كما يدركه فلما كانت اللام لا سمية في صورة الحرفية نقل اعوانها الى صلته باعتبارها كما في الا اذا
 لعنه عن عمل في باب الاستثناء فقلت جان الضارب ورايت الضارب وعمرت بالضارب فان
 ما حكم على هذا التطويل وهلا قلتم ان صلة اللام ليست جملة بل جعل صلته ما يقتضى الحكم المطلوب في
 الصلات تشابهة الفعل على وجه لا صالة وهو اسم الفاعل والمفعول قضا نحو الالف واللام وقلتم انما عمل

اسما الفاعل والمفعول مع اللام لا اعتمادا على الموصول كما يعلم اذا اعتمادا على الموصول فلا يخلو ان
نعولوا انما علم بلا اعتمادا لكونها في الحقة فعلين فاجاب ان علمها يعني الماضي مع اللام ولم علمي انما في الحقة
فعلان لا ترى ان اسمي الفاعل والمفعول اذا وقع عقيب حرف الاستفهام وحرف التثنية مع ان ظنهما للفعل
اقوي من طلب الموصول لا يعلم ان يعني الماضي وانما لم يوصل اللام بالصفة المشبهة مع تضمينها الحكم لخصا
مشابهتها للفعل وكذا لم يوصل المصدر لانه لا يقدر بالفعل الا مع ضميمة ان كما صرح في باب الاضافة قبل ووصل
في ضرورة الشعر بالجملة لا سببه وقد وصلت ايضا في الشعر بالمضارع في قوله ذي الشجعة يتبعه وصول الجار
المجرع وقد دخلت على الاسمية فيما حكى الفراء في غير الشعر قال ان رجلا اقبل فقال له ادعها هوذا اقبل
نعم لها هوذا وقد ذهب ههنا الكوفة الى ان يجوز ان يكون اسم الجار المجرع في اللام موصولا قالوا في قوله المجرع
ما نبت البيت اكرم اهله واحله في اثنائه بالاصايد ان التقدير ان الذي اكرم اهله وعنده اكرم
اللام عن مقصود فصد والمضارع له كما في قوله ولقد امرت على اليم سبني وانما جاز مررت بالرجل القام
ابواه لا الفاعل بن ولم يجز بالرجل القام ابواه لا الذي فعلا الاستفهام المثنى في الفاعل بن
وظهور في هذا الموصول في الفاعل بن وظهور في الذي فعلا واعلم ان جوارح اعراب ان لا يوصل
الموصول لانه هو المقصود بالكلام وانما جري الصلة لتوضيح الدليل فظهر اعراب في الموصول نحو خطبة
ايتم ضربته ورايت اتم ضربته ومررت باتم ضربته وكذا في اللذان واللذان فيمن قال باجرع ابها
الصلة فقال بعضهم انما مررت باعراب الموصول اعتقادا منه انها صفة الموصول لتبنيها له كما في
اجل الواقعة صفة للسكرات وليس بشي لان الموصولات معارف اتفاقا منهم واجل لا يتبع صفات
للمعارف كما صرح في الوصف واجمهور على انه لا محل للصلة من اعراب لان الجمل لما يقدر لها اعراب
اذا وقع وقوع المفرد مقامها كالوصف وجزى المتبلى والكال والمضاف اليه وذلك لان المعربات
الاسما محصورة بصح جميعها ان يكون مفردة والصلة لا يصح كونها مفردة **قوله** وهي الذي والتي
واللذان واللذان بالالف والياء والواو والذين واللاية واللاية وما واتي تامة وذو
الطابية وذابلا الاستفهامية والالف واللام **اقول** هنا جمع الجمع الاسماء الموصولة
والذي عند البصرة على وزن عجم وشي ارادوا الوصف بها من الاسماء الموصولة لكونها على وزن الصفات
مخلافه ومنه لما وصف بذو الطابية نظرا الى الغنظا اذ هو على لفظ ذو الذي توصل به الى الوصف
باسم الاجناس في نحو جاز رجله قال وانما ادخلوا على الذي اللام الزائدة حينئذ للفظ حتى لا يكون موصولا
كالمفرد الموصوف بالثنية وانما قلنا بزيادة اللام لما مر ان الموصولات معارف وصفا بل يكون من
وما مر فبين غير لام وانما انونها اللام الزائدة لانها لو نزلت تارة وادخلت اخري لا وهم كونها
للتعريف كما في الرجل ورجل وقال الكوفون اصل الذي اللذان الساكنة ثم لما ارادوا ادخال اللام عليها
زادوا قبلها لاما متحركة ليلا يجمعوا بين اللذان الساكنة واللام التعريف الساكنة ثم حركوا اللذان بالكسر
واشبهوا الكسرة فتولدت باء كالحركة ذال ذال بالفتح واشبع فتولدت الفظ وكل هذا قريب من عجمي
علم الضيب وتقول في الوصل الموصوف التي بقلب اللذان كما قلنا في ذواتها وقد ثبت في آياتها نحو اللذان
والتي فاذا اشتد تاخرت الكلمتان عند الجزوية بافواع الاعراب كما في اي ولا وجه للاعراب بالمشدود

ليس المتكسر موجب للعراب وعند بعضهم بل المتكسر على الكسرة هو الاصل في التقاليد كذا قال
الملك فاعلم بان وان اشكال الذي يقال به الصلابة ويصطفيه لا قرب اقرب والصق وحكي ان المتكسر انما هو
كثيرة بعد قال الان ليس اصل الجزوية معهم كما هو منقول عن الخشري ثم رآه في الشعر المذكور كسورا حكي ان
وقد عرف اليان في الذي ساكنة ما قبلها او كسورا قال ك في الكسر والذو لواء كمنحرف او جلا اتم
مخزول وقال آخر في السكين كالذو تزيينة فاصطيدا وقال فقالت بكرك ان نفس اراها لا تنود بتم
قال الان في اللغات الثلاث فيهما يصرف الالباء وضربا يسكون الدال والياء وكسرها يجوز ان يكون
ضرورية الشعر لانها لغات لان المنحرف للضرورة وكذا يكتب لها بالكسر عن الباء وحكي ان كمنحرف
قال لا ان يغلوها في حال الشعر لا في الشعر فمخا اذن وطاعة وتثنية الذي والذو اللذان واللذان كمنحرف الالباء
وجاز تسلط اليونان بالارض الباء المحزوفة وهل هما سريان وسينان على خلاف الذي من ذان وتان وقد
جاء اللذان واللذان في الجوان الثلاث في غير الاضمة ولا في الفوق باجرع ابها كما مر وما مثل الضمير نحوها وكما
وقلنا فلما عين وضع واحد ولم يزد فيه النون بعد الف لم يعرف لانه صار صيغة مستانفة وخرج عن المناسبات
وقد عرف النون في اللذان واللذان لاستطاعة الموصول بصلته قال ابن عسقلان ان عجمي اللذان فضلا للملوك وقسما
الاغلا وقالهما اللت لوق لوت يتم ليعلم لعم صم وجه الذي ذون العلم الذي في الاحوال الثلث على
الكت والذو في الرفع هذلية قال جاز الله اعلى لعم لعم من شدة الباء في الواحد وهذا بقولها جزوية
ان الذي مشدود الباء معرب فكان اصله اللذان فحرفت احدي الباءين ثم عمل على بقا نون وحكي ان بعضهم اللذان
رفعا واللذان نصبا وجرى ومنه من شدة الباء فجمع بلا ضاف شئ منه وقد يجوز ان يكون من اللذان كمنحرفا قال
الذو بغطا طير واسررا من راس فوك ضربا بالمصاويل ومن الذين ايضا قالوا ان الذي خانت فخرج دنا وهم
سم القوم كل القوم بالخاله وكوز في هذا ان يكون مفردا او صفة به مقدرا معنى اللفظ مجموع المعنى وانما
الذي وان احسن الذي كقوله الذي استوفى نار الجمل على اللفظ اي كجم الذي استوفى ثم قال نونهم جمل على المعنى
لو كان في الآيه محققا من الذين لم يجز افراد الضمير لارجح اليه وكذا قوله والذو جاء بالصدق وصدق به اول
سم المتقون وهذا كمنحرف الذي مفردا موصوفا به مقدرا معنى اللفظ مجموع المعنى اما حرف النون الذي
نحو جاتي الرجال الذي قالوا كذا في قولهم كقلة اللذان في المثنى وقد يقال الذي ولذان ولم يوتان ولاية بلا لام
الذي من غير لفظ لا وفي وزن الصلي واللائن فيها ونصبا وجرى ويجزى النون فيقال اللذان منهم بصرها باء
ساكنة كقائه وهو قليل فراء لا حفس واللاية يولون من نسائهم ويقال كرف الباء ووقها اللاون فيها
واللائن نصبا وجرى وجمع التي اللاية على وزن الفاعل من التي وهو اسم جمع كما في الجمل والبارق واللاية الهضرة
سكان الناء وهو كمنحرف في جمع التي وجمع الذي واللواية واللواية كانهما جمع اجمع وقد يجوز ان يأت من اللان
فيقال اللات واللاء واللوات واللواء وقد يسهل الهمزة من اللاء بين الهضرة والباء لكونها كسورة على
سوقه ورش اللاء يسن وقد يقال اللاية بياساكنة بعل الالف من غير همزة كقائه التي والبيتي
قال ابو عمرو ومثله قريبين كانهما بصل الهضرة ثم ابدوا الهضرة بياء وضع عن قياس ثم اسكنوا اجزاء
للموصول مجري الوقت وقد يقال اللوات محزوفات والباء مضافا ويقال اللات كاللغات كسورة الباء والحظي
او من اعراب الكلمات ولا وجه التي لاس لفظه والذي والتي التي كان في لا وفي اللاية لان لا وجه الذي

أكثر من اللزوم بالعكس والمعنى الذي وفهم من المشي والموت من وما وأي مضاقا إلى معرفة يكون
موصولة معرفة والإضافة المظاهرة نحو ضرب إيهام في اللان أو مقدره كقبيت أيا ضربت قال الكسائي
أن يكون عامل أي مستقبلا وقد نوزع فيه فلم يكن مستندا لأنه قال كل خلفت صبي كذلك وضعها الواضع
فقاله السائل استحييت لك يشع يعني أن هذا أيضا متنازع وقد عكاه ابن بادش بان قال أي موصولة
على الإبهام والإبهام لا يتحقق إلا في المستقبل الذي لا يدري مقطوع ولا مبداه بخلاف الماضي والحال فانها
محسوران فلما كان الإبهام في المستقبل أكثر منه في غير استعملت مع أي الموصولة على الإبهام وليس
الإبهام من مختلفان أصل مما بالآخر وعند الكوفيين لم يرم أيضا تقدم علم عليه وخالفهم البصريون في
الموصولين بجمع الدليل على عوامه وإذا اريد به الموثق جازا لحاق التاء به موصولا كان أو استغنيا ما
أوعين مما نحو لقيت إيهام لقيت وإيهام لقيت قال الأزهري الثاني فيه شاذ كما شذت في كنهين وفيه الناس وفي
الناس وبعض العرب يثنها ويجمعها أيضا لاستغناء وغيره نحو أيا تم وأتوم أخوك وما أشد من
الثابت ومجوز مما تصرفها في باب الأعراب **قوله** ودفع الطائفة إلا كثرة في دو الطائفة لا تفرق نحو جاد وفعل
وذو فعلا وزو فعلا وذو فعلت وذو فعلنا وذو فعلن وقال ويري ذو جفرت وذو طويت أي التي
حضرتها ولا يرب أيضا قال هؤلاء المرء ذو جاء ساعيا هلم فإن المشقة الغرض ولم يفلح في جاء وذو
الطائفة أربع لغات أشهرها ما من اعني عدم تصرفها مع نايها والثانية حكاها الجوزية وذو لفح المدح
مثناه ومجموعه وذات مضمومة لفح الموثق ومثناه ومجموعه والثالثة حكاها أيضا وهي كالثانية إلا يقال
بجمع الموثق ذوات مضمومة في الأحوال والرائحة حكاها ابن الدهان وهي تصرفها تصرف ذو لحن صاحب
مع اعني جميع تصرفاتها على الموصولة على التي تعني صاحب وكل هذه اللغات **قوله** وذو فعل الاستغناء ما
الكوفيين فيجوزون كون ذوات جميع اسم الإشارة موصولة بعن الاستغناء مية كانت ولا استدلالا بقوله
ثم أم هو لا يقولون أي أم الذي وقوله عدس ما لعدس عليك أمانة نحو وت وهذا يمكن طبع أي الذي تكلمته
قوله ثم وما تلك يمينك أي التي يمينك ولم تجوز البصريون ذلك إلا في ذوات بشرط كونها بعن أو من الاستغناء مبين
إذا لم يكن زايدا كما في قوله ثم من ذوات التي تعرض أي من الذي وما ذوات التي صرح أي الذي وذو في الموصولين زايدا
أذبل موصول ويجوز أيضا في نحو من ذوات التي وما ذوات التي أي كون زايدا موصولا كما يجوز واعتدوا عن الموضع
التي استعمل بها الكوفيون باسم الإشارة فيها باقية على أصلها دفعا للاشياء التي هي خلاف الأصل
وخالفه الأخصر وابن المراح النخاعة في كون المصدرية حرفا وجملاها اسمها بقدران في صلتها صيغ
راجها إليها وما كناية عن المصدر فقوله بما رجعت أي بالرجع الذي رجبتة وليس وجه أخم يجمعها
الضمين بارز في الموضع ولا مل عدم الضمان ويسمى الكلام عليها في بحروف المصدرية **قوله**
والعايد المفعول يجوز حرفه **قوله** عايد لفظا للام لا يجوز حرفه وان كان مفعولا لظفاء
موصولة بها والضمين أصله موصولة بها كما من في اختلاف المان في ولا يجوز حرف أصل العايدين إذا
اجتمعا في الصلة نحو الذي ضربته في ذواته زيد أدبني عن ذلك الحروف بالباء فلا يقوم عليه دليل الضم
أما أن يكون منصوبا أو مجرورا أو في موضع فاحرف بشرط أن لا يكون منفصلا بعلا نحو جاية الذي ما ضربت
إياه وما في غير فلا منع كقولك ضيع الزيدان الذي أعطيتها إياه وكذا قولك الذي نا ضارب زيد

له سائر أياه ويجوز أن يكون المحذوف منها مجرورا في محل نصب كما في الذي نا ضارب وانما الضم الذي
بمحل الفعل لا الضمير إذ فعله بخلاف الضمير الذي اتصل بحرف فلا يجوز في نحو الذي نا ضارب وأما المحذوف
فيحذف بشرط أن يجزأ أيضا صفة ناصبة له تقديره نحو الذي نا ضارب زيد أي ضارب كما تقدم أو نحو حرف
حين متبين وانما شرط التبيين لا بد بصرف المحذوف من حرف الجان أيضا إذ لا يتحقق جازا بل المحذوف
فينبغي أن ضمير جنس التبتس بعن الحرف بعينه كقوله انحلطنا من أي نا ضارب أي نا ضارب وقوله ته فاصنع بما قول
أي قومه أي نا ضارب وقال فعلت لها أو الذي حج جاتم أخوك عملا أي عني جاتم أي حج حاتم إليه ويتبين حرف
الحرف قياسا إذ جاتم الموصول أو موصوفه حرف جاتم في المعنى ومثال المتعلقان نحو مرت بالذي مرت
أي مرت بالجار بن متا لأن الفعلان اللذان تعلقا بهما مرتت ومررت متا لأن ومثال
الموصوف مرتت زيد الذي مرتت وبتا نحو في المحذوف ونان لم يتبين نحو الذي مرتت زيد أي
به وانما حتمت مرتت مع أوله أو نحو ذلك ثم مذهب الكسائي في مثل هذا الحذف التذرع وهو الحذف
حرف الجاز والاحتياط فيصل الضمير بفعل فيصير منصوبا فيصير حرفه ومذهب سيبويه والأخصر حذفها
معا إذ ليس حرف الجاز قياسا في كل موضع والمجوز له ههنا استظهار الصلة فلا بأس بحذفها مع
الجوزية وأما الضمير المرفوع فلا يحذف إذا كان مبتدا إذ غير ذلك أما جزيه وكون الضمير جزيه المبتداء
أقل قليلا فلا يكون اذن في الكلام دليل على أن جزيه المبتداء هو المحذوف بل كما دل على أن المحذوف هو المبتداء كقوله
وقوم ضمير وأما فاعل ولا يجوز حرفه وأجزيه وأخواتها ولم يثبت حرفه إلا قليلا ولا يكون ذلك أيضا في إلا
إلا إذا كان ظرفا كما في وأيضا هو في الأصل جزيه المبتداء وأما اسم ما ولا يحذف أيضا لضعف عملها ويتنطبق
في المبتدا المحذوف أن يكون جزيه جملة ولا ظرفا ولا جار ولا مجرورا إذ لو كان أصله لم يعلم بعد الحذف أنه
شي إذا جملة والظرف يصلح أن مع العايدين كما هو ماصلة وإذا حصل المبتدا المشروط فالصريحون قالوا الكان
صلة أي جازا حذف بلا شرط آخر كقوله ته أيته أشد على التمر عتيا وقوله فلم على أيته اضل حصول الاستظهار
في نفس الموصول بسبب الإضافة وان لم يطل الصلة وقال الأزهري إن لها من التمكن باليسر لا ضار بها فلذا
يضاف ويعرب في صرفه صلتها أيضا بحرف بعضها وان لم يكن في صلة أي لم يحذف إلا بشرط استظهار
كقوله ته وهو الذي في السماء وفي الأرض آكل طالت الصلة بالعطف عليها وأما الكوفيون فيجوزون
الحذف بلا شرط مطلقا في صلة أي كان أو في غيرهما مع الاستظهار أو بدونها كما قرئ في الشواذ على
الذي أحسن البرغ ويروى أنا بالذي قايلك ضيا واعلم أنه إذا كان الموصول موصوفه جزيه عن متكلم جاز
أن يكون العايد إليه غايبا وهو لا كثير من المظنرات كلها عن نحو أنا الذي قال كذا وجاز أن يكون متكلما
جملا على المعنى قال علي رضي الله عنه أنا الذي سميتني أي جديرة قال المان في قوله سمع لم اجوزه وكذا إذا كان
الموصول أو موصوفه جزيه عن مخاطب نحو أنت الرجل الذي قال كذا وهو لا كثير أو قلت كذا جملا على
المعنى هنا كله إذا لم يكن التشبيه أيا معه فليس إلا الضميمة كقولك أنا حاتم الذي وهب المايش أي مثل
جاتم وان كان ضميرا ن جازا في غير التشبيه جملا على اللفظ ومحل الآخر على المعنى نحو أنا الذي قلت
كذا وضرب زيدا وانت الذي قال كذا وضرب زيدا وان كان الموصول وموصوفه محذوف عن المتكلم
والمخاطب لم يحذف على المعنى فلا يجوز الذي ضربت أنا والذي ضربت أنت إذ لا فائدة اذن في الجاز

سألك إذا قلت الذي ضربت فقل علم المخاطب أن الضارب هو المتكلم فليس الإخبار بانه هو وكذا قولك الذي
قلت أنت فقل هذا ان قوله القائل أنت انا وليس وجه الوجه ان يقال القائل أنت انا
واذا ضربت بالذي صدرت وما جعلت موضع الخبر عن ضميرها واخرتها فاذا اخرجت عن زيد من ضربت زيداً
قلت الذي ضربته زيد وكذلك الالف واللام في جملة الفعلية خاصة ليصح بنا اسم الفاعل والمفعول قال
ام منهما تعدل الإخبار ومن ثم امتنع في ضمير ان والموصوف والصفة والمصدر العاطل والحال والضرب
المستحق لضربها ولا اسم المشتمل عليه **اقول** اخذت كرايا باسمه النخلة باب الإخبار بالذي لا
واللام ومقصود من وضع هذا الباب من المتكلم فيما يعمله في بعض ابواب النسخ من المبادر في الكلام ايام
كما يتذكر من لعمري ان الحال والتميز لا يجزئ عنهما انما يجب توكيدهما وتعميرهما ان الجور حتى وكان التثنية لا يجزئ
انها لا يقان قوله مضربين ولعمري ان ضمير ان لا يجزئ عنه انما يجب توكيد لعمري انهما قبل التثنية يقول
فمن قولهم اخرجني عن الذي في ضمير الجملة الثانية من الموصول اخرج من هذه الجملة اخرجي ايمية في الثالث
عن ذات متصفة بما انصف به في الاربعة في معنى اخرجت منصفه بما انصف به في الاربعة في معنى اخرجت من ذلك
بيت الموصول ولا يضي الاوية عن وضعها الاقرب فيض من الإخبار المذكور فلا بد ان الجملة الثانية ت
مبتدا مصدرا لان الموصول انما يكون عن تلك الذات اعني الجرح في الاربعة مبتداء والمبتدا من تبتدا
ولا بد ان محل مكان اخرجت ارجع اليك لان الموصول انصف بالوصف الذي كان لا يلائم في الجملة
الاربعة ولم يكن ان يكون مكان ان تصير مبتدا فلا بد ان يكون به وهو الضمير العايد اليه مكان اوله وان
يخرج الذي هو الموصول في الجملة الثانية خبر من الموصول انما يخرج عن آوية اخرجت عن الموصول بعد تمام
الموصول بصلته فقل ان يخرج عن آية الموصول بل اخرجت عن الموصول بالانك لما اخرجت عن آوية والمبتداء
في المعنى هو الجرح يطلق على ما يطلق عليه فاذا اخرجت عن ضرب فقل اخرجت عما يطلق عليه كما كان اخرجت عن آوية
ذكرت الجرح عن اسم آوية لان آوية المذكور في الجملة الاربعة التي هي الموصولة المخرجة منها المعلوم اخرجت
دوزب قاهو المشهور قبل صوغ الثانية واما قولك في السؤال من الموصول فليس مضاهة اخرجت عن آوية بل
فيه للاستعانة كما في قولك كتبت بالعلم اذا اخرجت عن الإخبار المذكور فالجواب الموصول مبتدا ومثاله ذلك
ان تقول العالم للمعلم ليدريه او ليجريه اخرجت عن زيد في قولك ضربت زيداً بالذي فالمعنى جعل الذي مبتداء
جرح زيد واجعل ذلك جملة لاوية وهي ضربت زيداً صلة الذي بلا تعيين في منها الا ان جعل مكان زيداً ضربت
الي الذي ويخرج زيداً اخرجت عن الذي فنقول الذي ضربته زيد فالفرق بين الجملة الاربعة والثانية انك اذا قلت ضربت
زيداً فربما مخاطب به من لا يعرف انك مضرباً في الدنيا وما مخاطب به من يعرف انك مضرباً لان المصنوع
يجب ان يكون معلوماً للمخاطب كما ذكرنا ولكن لا يعرف انه زيد اذ لو عرف ذلك لوقع ارجاعه بانه زيداً ايضاً
فالجملة الثانية تخرج في المحتمل الثانية للجملة لاوية قوله صدرت تماماً جعلت الذي في الصدر مبتدا **قوله** واضربني
جرحي اضربني حال او ضمن اخرته معنى جعلت ايجلته حتى لا متاخرا **قوله** وكذلك الالف واللام في جملة الفعلية
لا يجزئ بالالف واللام الاعتراف في جملة الفعلية خاصة **قوله** ليصح بنا اسم الفاعل والمفعول منها قد ذكرنا ان صلة
الالف واللام اسم فاعل ومفعول وذلك لا يمكن ان يسلك من جملة الفعلية اسم فاعل مع فاعله اذا كان الفعل
للفاعل اذ معنى اسم الفاعل مناسب لمعنى فعله ويفصل نحو زيداً ضرب اخرجت او يضرب او اسم مفعول مع وقوع

للمفعول اذ معنى اسم المفعول مناسب لمعنى فعله ويفصل نحو زيداً ضرب اخرجت او يضرب او اسم مفعول مع وقوع
ومفعول مع وقوعها المعنى الجملة الاسمية حتى يسلك منها اصل مع المرفوع بل مع وقوعها المبتدأ
في نحو ارب الزيدان وما مضرب البكران لكن في اولها حرفان يمان من وقوعها صلة اللام كما في
تثنية ويجب ان يكون الفعل الذي يسلك منه صلة الالف واللام متصرفاً اذ عين المتصرف نحو ارب وسجدوا
عسى وليس لا يجزئ منه اسم فاعل ولا مفعول فلا يجزئ باللام عن زيد في ليس زيداً متصرفاً ومجا لا يكون في اول
ذلك الفعل حرف لا استفاد من اسم الفاعل والمفعول معناها كالزيد وسوف وحرف النفي وحرف الاستفهام
قوله فان تعدد من بابي من الامور الثلاثة وهي تصدق الموصول ووضع عايد اليه الموصول مقام ذلك لعمري
واخرجت ذلك الاسم في الشارح الاول وهو يضل الموصول يتصل بالإخبار عن كل اسم في الجملة الا ان يند والطليقة
لان الصلة كما تعلم لا يكون الا خبرية ويتصدر ايضاً عن الجوفين الإخبار بالذي عن اسم في جملة مصدرية بالذي
لانهم يأتون دخول الموصول على الموصول اذا اتفقا لفظاً واما قوله من النفر اللذان اذ اسم بهما اللذان
حلقه الباب فمفعول في ووه المنفرد التثنية والاول في جرح الرواية الاربعة لانها من باب التثنية في اللفظ
كانه قال من النفر اللذان الا فان تعاقب نحو الذي من فعل كان اسهل عندهم قال ابن السراج دخول الموصول
على الموصول في كلامهم وانما وضع النخلة رياضة للمتكلمين وتدل من اسم نحو الذي الذي في دار عمه و
فوقه في دار صلة للذي الاخير وعما يركب في الظرف وعمر وضما الذي الاخير مع صلة قوله
صلة الذي الاول وعمايد الاول لها المجرور في داره وزيد من الذي الاول كما قلت الذي ساكن دار عمه و
زيد ويقول الذي التي اللذان ابواما فاعلان ليدنهما كرايا عن زيد عند حسن تبيين الموصول لاخبر
فتعنه حقه من الصلة والعايد واجل لا استعنا بهما في حين عايدته واحتاج كل اقبل اليه لكونه من صلته
فقول ابواما فاعلان صلة اللذان وعمايد المجرور في ابواما وجرحه كرايا وهذه الجملة اعني اللذان ح
وجرحه صلة التي والعايد التي التي من صلته الضمير المجرور في لذيها فالتثنية مبتداء مع صلة المذكورة وعمره
جرحه والجملة اعني التي مع صلته وجرحه صلة الذي والعايد من الصلة اليه الهاء المجرور في عنده والذي مع
المذكورة مبتداً حسن جرحه وهكذا العمل ان زادت الموصولات ولا سوغ على فاضرب الغلط واعطى كل
موصول حقه وبالشرط الثاني وهو وضع الضمير العايد الي الموصول مقام الجرح عنه فخرج الفعل والجملة
والجور وحرف اذ لا يضمن هذه الاشياء ويخرج كل اسم لانها تتكلم كالجور كيم واسمها التثنية وجرحها
والتميز المنصوب ولكنك سدا لا يستفاد من المعارف كالنفي في ابارجل ولا استفاد في كل يصل والفعل
وامن رجل وكذا كل اسم يلزمه النفي نحو لا احد ولا ضرب ولا كسح ويخرج ايضاً كل اسم جازم لكونه
ظنار كفاعل جمل والمعارف ساد مسداً كال لعمرك ووصه وجمده وما يرد ذكرناه في بابا حال لانها
بلفظها بل على لفظها كال ولا ضار بزيد وكالمصدر العاطل اذ لا يجوز نحو مريد من حسن وسوء وضع
لان لفظ المصدر على في العمل اذ هو من جهة التوكيد اللفظي يشابه الفعل فيعمل ولا ضار بزيد اللفظ ولكن كل
صفة عامة كام الفاعل والمفعول والصفة المشبهة العاطلة في الظاهر واما الإخبار عن قائم في زيد قائم فانه يجوز
اذا لم يعمله في الضمير المستكن نظراً الى كونه في الاصل اسماً مستغنياً عن الفاعل وعند المان في يجوز الإخبار عن المصداق
المخروف على نحو ما استبرر لو عدل ابن السراج لا يجوز لان الفعل ناقض للالة لفظ المصدر عليه واجازة

باب التنازع فان في بعض الاشكال مفعول الاو في باب السانع الالهي الذي ياتي في ترتيب التنازع
على ما هما ما يمكن كما في بيان حقيقة الاجزاء ان لا تغير الجملة المضممة للمعنى عند اذا اضطرت اليها فاذا
وجه العاملان من جهة الفاعلية واعمال الثانية تحضرب واكرم زيد قلت محض بالذي في السانع في الذي
واكرم زيد قام مقام زيد صهيبي فاستقر في اكرم والصهيبي في اكرم ايضا يجر الى الذي وقد كان قبل اجزاء زيد
اذ لم يكن مهتبا تنازع الفاعلين في الصهيبي الفاعل مقام زيد المحض عنه كما كان في المحض عنه لما ذكرنا في باب التنازع
انه لا يتنازع في الصهيبي المتصل ونقول بالالف واللام عند الرباني وابن السراج وجاءت من المتأخرين الضارب
واكرم زيد عطفت الضلع الصرع وهو اكرم على ضارب لانه ايضا فضل لكن في صوت لاسم عليها قد منا والاضحش
يدخل اللام في مثله على الفاعلين وباية بالحق عن في الاخير عن عن الموصولين مفعول الضارب والمكرم زيد
كما نقول العاقلة والكريم زيد وكان في الاصل ضربا عطفا الصفة على الصفة لان العاقلة موصوفة مقدر
قوله الى الملك القرم وابن الصمام وليت اللتيبة في المزدحم وعن الرواية الى المازني وليس كتابه الجمل
جملتين سميتان كما كان في الاصل فخلبتين لان المتلا واخر نظير الفعل والفاعل في مسلتنا عند اعمال الثاني الضار
سواء والمكرم زيد واول المذهب اوية لانه اقل تغييرا في التثنية اوية من الثالث لمتلك ذلك وما ذكر من قصد
التشاكل بالايان بالاسميتين في الفرع مكان الفاعليتين في الاصل فما ابرح به على المذهب لان عطفت الفاعلية
على الفاعلية فيه باق في الحقيقة مع قلة التغيير واما الواحش فله ان يقول جملتان في الاصل صارتا كقول
من حيث لم يتنص اصلهما عن الآخر لاجل التنازع بينهما في اسم وان عملت الاول في مسلتنا قلنا ايضا في
الاجزاء بالذي الذي ضرب واكرم زيد جعلت مقام زيد صهيبي فاستقر في ضرب لان الغرض انه فاعله و
في الاجزاء بالالف واللام نحو الضارب واكرم زيد وعند الاضحش الضارب والمكرم زيد وقياس قول
المازني الضارب والمكرم سوزيل يكون الاسمية معطوفة على الاسمية بين خبرية المعطوف عليها كما كان في الفاعلية
في الاصل معطوفة على الفاعلية بين خبرها واذ وجه العاملان من جهة الفعولية واعمال الثاني تحضرب واكرم
زيدا قلت محض عن الثاني اوية بالذي الذي ضرب واكرم زيد انا وانا حصلت تا اكرم ايضا ضارب
وان كان المحض عنه هو التاء في الجملة لا اوية فقط لان الثانية عطفت على الاولى فلا يربها ايضا من صهيبي راجح
الى الموصول وقد تعلم ان الموصول اذا كان مبتلا وهو متكلم او مخاطب في حيث المتصل يجر نحو الضارب
المعني فلا يقال الذي ذهبت انا لخدم فائدة الاجزاء والتنازع منها باق على حاله جواز ان تصاب زيدا
بضرب وقولك اكرم وان فضل بين بعض الصلة وبعض الال انه ليس جسي كما يجي في هذا الباب ونقول محض
باللام الضارب واكرم زيدا انا وعند الاضحش الضارب والمكرم زيدا انا والتنازع غير باق لان زيدا
لا يجوز ان تصاب بظلم اذ لا يعطف على الموصول مع بقا بعض الصلة وقياس قول المازني الضارب انا و
المكرم زيدا انا وكذا محض عن اكرم بالذي وبلا لاف واللام سواء على المذهب الثلاثة ونقول في الاجزاء
عن زيدا بالذي الذي ضرب واكرم زيد وبلا لاف واللام الضارب انا واكرم زيد زيدا برزت صهيبي
في الضارب وان كان محض وفاق الاصل لان صهيبي لاف واللام لا يجر كما ذكرنا وبرزت انا جري الصفة
على غير منهي له وبعض المتقدمين يجر في صهيبي اللام في مثله نظر الى المثل ونقول على مذهب الاضحش الضارب
انا والمكرم انا زيد وعند المازني الضارب انا على انه مبتدأ وخبر والمكرم انا زيد جملة معطوفة على

ونقول في هذه المسئلة اذا عمل الاول تحضرب واكرم زيد بالالف واللام في اكرم زيد على المحض كما في باب السانع محض عن الفاء
الاول بالذي الذي ضرب واكرم زيدا انا وبلا لاف واللام الضارب واكرم زيد انا والسانع باق في المضمين عن
الاضحش الضارب زيدا والمكرم انا فتمت زيدا اكرم زيد اذ يعطف على الموصول مع بقا بعض صلة وعند المازني
الضارب زيدا انا والمكرم انا للمكرم انا للمكرم انا كما اجزاء عن تحضرب سواء عند كلهم واما الاجزاء عن زيدا
بالذي مفعول في الذي ضربته واكرم زيد نصلا الضارين الفاعل مقام زيد جاعله لعدم ما يجب انفصاله وكذا بالالف
واللام الضارب انا والمكرم اكرم زيد الهاء في الضارب مفعول الضارين الفاعل مقام زيد وان برزت انا جري الصفة
على غير صاحبها وعند الاضحش الضارب انا والمكرم انا زيد وعند المازني الضارب انا والمكرم انا هو زيد و
خبر الضاربة لانه كان في الاصل مفعول ضربت وجملة المعطوفة اعني المكرم انا هو متوسط بين خبر المعطوف عليها
ونقول في تحضرب ضربت زيدا عند اعمال الثانية محض عن التاء او التاء بالذي الذي ضربته وضرب زيدا انا والسانع
ضربني ولا ضربت لاسم والتنازع باق على حاله ونقول في المثنية على مذهب الصريين الذي ضرباه وضرب زيد
انا وعند الكسبي الذي ضربته وضرب الرباني انا الحذف الفاعل ونقول بالالف واللام الضاربة سوزيل
زيدا انا برزت هو جري الصفة على غير صاحبها والتنازع باق وعلى مذهب الاضحش الضارب سوزيل الضارب
زيدا انا ولا اوية ان يقال الضارب زيد لان الضارب قبل الكسبي انا جاز في الاصل لانه وبار السانع مع مخالفة الكسبي
فيه ايضا وليس يمتنع في جميع المواضع وعند المازني في الاجزاء عن المباء الضارب هو انا والضارب انا ولا اوية ان
الضارب زيدا انا لما ذكرنا وفي الاجزاء عن المباء الضارب هو مبتدأ وخبر والضارب زيدا انا ولا اوية الضارب
زيد لما سوزيل انا خبر عن زيدا بالذي قلت الذي ضربني وضربته زيد لا يمكن بقا التنازع اذ لا تنازع في صهيبي متصل
كما سوزيل الف واللام الضارب وضربته زيد وعند الاضحش الضارب انا والضارب انا زيد انا جري الضارب على
منهي له وعند المازني الضارب هو الاوية الضارب زيد والضارب انا زيد وان عملت الاول والمخار ضربني وضربها
منه بطهران صهيبي المفعول كما في باب السانع قلنا في الاجزاء عن التاء او التاء بالذي الذي ضربته وضربها هندا
انا والسانع باق وبلا لاف واللام الضارب وضربها هندا انا وعند الفاعل ضاربته وعند الاضحش الضارب هندا
والضاربها انا فتمت هندا لاجب علمه ليللا يفصل بين بعض الصلة وبعض الاجزاء وعند المازني الضارب هندا انا
والضاربها انا وفي الاجزاء عن هندا التي التي ضربتني وضربتها هندا وبلا لاف واللام الضارب وضربتها هندا
وعند الاضحش الضارب هندا والضاربها انا هندا وعند المازني الضارب هندا والضاربها انا هندا ونقول محض عن
التاء او التاء في ضربت وضربته هندا الذي الذي الذي ضربت وضربته هندا انا ولا يجوز ضربتني لما تعلم
وبلا لاف واللام الضارب وضربته هندا انا وعند الاضحش الضارب وضربته هندا انا وان اخبرت عن هندا
قلت الذي ضربت وضربته هندا والضاربها انا وضربته هندا اظهرت المفعول في ضاربها لان جازي اللام الموصولة
لا يجر وبعض المتقدمين يجر في اعادة للاصل وبرزت انا جري الصفة على غير منهي له وعند الاضحش الضاربها
انا والضارب من هندا وعند المازني الضاربها انا والضارب هندا هندا هندا والضاربها انا ونقول محض
واعطاه زيد درهما محض عن التاء او التاء بالذي الذي اعطاه واعطاه زيد درهما انا وباللام المعطوف
زيد درهما انا والتنازع باق في صورتين وعند الاضحش المعطوف والمعطية زيد درهما انا والمازني فانه
في مثله كما حاز منه فيرد مفعول الاول نحو المعطى زيد درهما والمعطية هو اياه انا وليس يوصف للمخاطبة

في الفعل الاول برده مقصود وفي الثانية باقائه الضمير في مقام مفعولها الظاهر من بلا ضرورة ولو كان في هذا
الباب سبيله في المتعدي الواحدا عن جعل الكلام مجلدين يقال المعطى زيدان مما انا والمعطية هو اياه انا وان
عن زيد قلت الذي اعطيت واعطيت درهما زيد والمعطية انا واعطيت درهما زيد ابراهيم اللام وعطى
المقتول من يجوز في المطابقة لاصل كما مر وباران البحر الصفة على غير صاحبها وعند المحسن المعطية انا
المعطى - بلاضافة او المعطى اياي كما تبين في المضمومات درهما زيد ويجوز المعطى انا في اعادة للاصل والمائة
تقول من اظهر الضمير في المعطية اظهر المفعول الثاني وليس بوجه لان ابراهيم الضمير لاجل اللام فانه لا يجر
عائده كما هو وليس عطف من افعال القلوب حتى يلزم ذكر المانية بذكر الاول فان ردناه مفعول الاول
مذهب المانية قلنا المعطية انا درهما والمعطية او المعطى اياه زيد كما ذكرنا في باب المضمومات في نحو اياك في
ولو قلت المعطية انا اياه والمعطى درهما زيد على ان يكون اياه عائدا اليه لانه لا يجر المفعول قبله في غير باب
التسارع وهذا لا يجوز في التسارع كما مر وان اخرجت عن الهمزة قلت الذي اعطيت واعطيت زيد درهما
الضمير اذا لموجب للفعل وباللام المعطية انا واعطيت زيد درهما وعند المحسن المعطية انا او المعطى اياك
الضمير والمعطية او المعطى اياه زيد درهما كضربك وضرب اياك والمائة بذكر المضمومات في نحو اياك في
والمعطية او المعطى اياه درهما وتقول في ظننت وظنتي زيد اياك محض اياك والياء بالذي الذي يظن ظنته
زيد اياك انا وباللام الظان وظنه زيد اياك انا محض في الاول كما كان في الاصل وعند المحسن الظان والظان
زيد اياك انا والمائة لوجه مجلدين ورد المحزوف قال الظان زيد اياك انا والظان هو اياه انا فالموصول
ضمير اللام والمنفصل ضمير اياك وهو ضمير زيد ابراهيم جري الصفة على غير صاحبها وان اخرجت عن زيد
الذي ظننت وظنتي اياك زيد والظان انا اياك وظنتي اياه او ظنتيه زيد نحو ظننتك وظننتك اياه على مضي في
المضمومات اظهرت ضمير المفعول في الظان لانه ضمير اللام فلا يجر في بعضه كذمة في اعادة للاصل واظهرت
ثاني مفعول الظان لان افعال القلوب يجر في الغلب بذكر اصل مفعولها ذكر المحزوف وبرزت البحر الصفة
الصفة على غير صاحبها وعند المحسن الظان انا اياك والظانية او الظانية اياه زيد وان اخرجت عن اياك قلت
الذي طبت وظنته زيد وظنتي اياه اياك وظنتي اياه اياه وظنتيه او ظنتي اياه اياك واجاب المحسن
ابانيد ولا يجر في المضمومات كما ذكرنا في باب الضمير ان المضمومات يجر انفسها عند الالتباس بها ولهذا عند
المحس الظان انا زيد اياه والظان هو اياه اياك او الظانية هو اياك كما مر في ظننتك وضربك وباران الضمير في
الظانية هو والظان هو اياه لان الصفة للاند واللام اليه يجر والضمير زيد وباران المضمومات من حيث المعنى
لكن المعاملة مع ظان للظن في هذا الباب وتقول في اعلمت واعلمني زيد عمرا ومنطلقا محض عن الماء اواباء
بالذي الذي اعلم واعلم زيد عمرا ومنطلقا انا وباللام وبالظن المعلم واعلم زيد عمرا ومنطلقا انا وعند
المحس المعلم والمعلم زيد عمرا ومنطلقا انا وان اخرجت عن زيد بالذي الذي قلت الذي اعلمت واعلمني عمرا
زيد وباللام المعلم انا واعلمني عمرا ومنطلقا زيد هنا عند غير الاقتصار على المفعول الاول وعند
المعلم انا عمرا ومنطلقا واعلمني اياه زيد وعند المحسن المعلم والمعلم زيد ومنطلقا زيد اذا قضي على اول
المعاني وان لم يقتض المعلم انا عمرا ومنطلقا والمعلم اياه اياه زيد فياه لا اول عمرا والثاني لمنطلقا
ويجوز المعطية اياه زيد نحو ضربك وضرب اياك وان اخرجت عن عمرا قلت الذي اعلمت واعلمني زيد ومنطلقا عمرا

م
ان

وباللام المعلم انا زيد اياه منطلقا واعلمني اياه عمرا وبرزت البحر الصفة على غير صاحبها وياه ضمير اللام
لم يجر لان عمرا اللام لا يجر في الرفع وجعلته منفصلا اذ لو قد مرته ووصلته بالمعلم فقلت المعلم انا لا يتبع
بالمفعول الاول كما مر في مفعول ما لم يسم فاعله وانا ذكرت منطلقا لان ذكر المانية في هذا الباب يجب ذكر
الثالث قبل ووجه هذا ذكر المفعول الاول اعني زيدا لئلا يلتبس الثاني بالاول ولما لم يقول المحاذق
في هذا الباب مفعولين فقط لم يجر ان يكون احدهما الاول والثاني احد الما يقين لان ذكر احد الباقيين يوجب ذكر
الثاني فحين ان المفعولين مما الثاني والثالث لئلا يكون ان يقال وجب مهنه ذكر الاول ليقين من اول الامر ان
الضمير ليس المفعول الاول وتقول على مذهب المحسن المعلم انا زيد اياه منطلقا والمعطى هو اياه اياه هو اياه
الذي يجهده ضمير اللام وهو القام مقام عمرا والمجزة والثاني ضمير منطلق وان اخرجت عن منطلقا بالذي
قلت الذي اعلمت واعلمني زيد عمرا اياه منطلق والمعلم انا زيد عمرا اياه واعلمني اياه اياه منطلق ابراهيم
ابراهيم الصفة على غير صاحبها وفضلنا الضمير العائد الى اللام اعني اياه الذي يجهده في الما يلتبس لواصل
بالمفعول الاول وذكرنا في الثانية اعني عمرا والذكر الثالث اعني ضمير اللام اما ذكر الاول اعني زيدا فقيمة
المذكور ويجوز علمية اياه وعند المحسن المعلم انا زيد عمرا اياه والمعطى هو اياه اياه منطلق او المعطية اياه
وانما ابرزت البحر الصفة على غير صاحبها وهذا القدر من المعنى كاف في قوله بصيغة **قوله** وانه
موصولة واستفهامية وشريطة وموصوفة وتامة بمعنى من وصفه **اقول** لما كان في البنين ما يوافق
لفظ لفظ الموصول لم يجعل له باب برأسه ويقتضي ضم الموصولات كما يقتضي ما يوافق اسم الفعل من البنين
في اسم الافعال كباب فجان وباب ضايق وباب نظام الموافقة لباب نزل والافعال في افعال
المناسبة للفظية لكان القياس من بعض ان يجعل اياها براسها فبها ما **قوله** وما الاسمية اعلم ان يكون حرف
ايضا ومع اذن علم ام ايضا فله موصولة كما ذكرنا ولا استفهامية نحو اصنعنا عتك واصنعت ويظن
معنى التحسين كقوله ما انت وبها ايك والحرف ومعنى التنظيم كقوله باسيلا ما انت من سيد والحقها الحرف
ومعنى النكار نحو فميم انت من ذكرها اياها لانها على اطل التاويلات ويجوز في الاسمية في الرفع عند
كونها مجرورة بحرف جر ومضاف وذلك لانها صلا الكلم لكونها استفهامية ولم يكن تاجرا كان عنها
عليها وركب معها حتى يصير المجموع كلمة موصوفة للاستفهام فلا يقطع الاستفهام عن مرتبة المصداق
حرف الالف دليل التركيب ولا يحرف من الاستفهامية مجرورة ولا كما لكونه حرفا صيغيا ولا من البحر
آخى محرفا صيغيا في تحمل وفجاء الالف ثابتا قال علماء ما قام بثمن لئتم حتى يرتفع هذا وان اذ جاء ذا
بهاء الاستفهامية لم يحل وانها وذلك لان الما يثبت زيادته ولا كونه موصولا للاسم ماذا الكلمة واطرف
وصار الالف كانه في وسط الكلمة واخر قليل في الوسط لخصه من الحوادث والشريطة كقوله اصنع
والنكرة الموصوفة اما بعض نحو حمرته ما حركك واما كلمة كقوله ربما تكونه النور من الامر فوجه في العقال
وجان يكون مهنه كما في قوله ربما يوجد الذي قال المصنف ان النجاة اضار ولو كونه موصوفة لئلا يجر
حرف الموصوف واقامة اكارا في الحروف وهو في الاصل وذاك قليل لئلا يجر في بار الصفة
ولا يتبع ان يكون من تعلقه بتكونه وهي للتبعية كما في اخرجت عن اللام اي من اللام شيئا فكل ما مهنه معناه
من الامر شيئا وقوله في صفة الاخرى لان اللام عن مضمود فصل ويجوز ايضا ضمير بكرة بمعنى تسمى في قبض

من

ويصير بالتمام نكرة عن موصوفه وذلك نحو البعير عند سيبويه ونحو ما في غيرهما من غير ان يجرى وايع
ويكون ايضا معرفة نامة اي عن موصوفه ولا موصولة عند سيبويه تعني التي قال في فقهنا في الينع الشري
وكذلك في دققة دقا ناعا الينع التي ونوع الدق وما المصدرة حرف عن سيبويه اسم موصول عن الينع
والماضي والمبني كما مر قبل واما الذي المصدرة فلا خلاف في اسميتها للام فيها وذلك نحو قوله عليه تزلزلهم
منهم في البلاء كالذي تزلزل في الرضاء **قوله** وصفه اختلف ما التي
تلي النكرة لافادة لا بهام وتوكيد لتلكي فقال بعضهم اسم فصح قوله مثلا ما ايتلا ايتلا وقال بعضهم زيادة
فيكون نحو فالان زيادة الحروف اوية من الاسماء لاستبدالها بالحزب ولها استعظم الجليل وتخرج من
الفصل لكونه اسما زيدا لفايد الفصل وايضا يثبت زيادتهما نحو فيما رجم ووصفتها لم يثبت فاجل على
في موضع الالتباس اوية وقاية ما هذه اما التحقير نحو هل اعطيت الاعطية ما او التنظيم نحو لا مرجع
قصي افة ولا من يسود من يسود او التي نحو اضربها ما اي نوعا من انواعه ايها كان ويخرج عن
المعاني كلها في الابهام وتأكيد لتلكي اعطية لا تعرف من تحتها واحدا يعرف من تحتها مجموع العظمة
وضربها بمجول عن معنى **قوله** ومن ذلك الا في التام والصفة **اقول** اما من الموصولة
فمخولت من جاءك والشرطية نحو من ضرب اضرب والاستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت والنكرة
الموصوفة بالمعز كقوله فكن بنا فضلا عن غيري احب الي محمد ايانا وبالحكمة لقوله رب من انصت عني صلا
قله في موما لم يطع ولا يخفاه اي غير محتاج الى الصفة والصفة لا اعتد على فعل فانه يجوز كونها نكرة عن موصوفه
وكي عند الكوفيين حرفا زائدا ونشروا ان النبي سنام المجد فقلت ذاك العشي والاثرون من
عددا ويري عند البصرين موصوفه اي الاثرون اسنانا معدودا وانروا ايضا اياها من قرض لم تلت
له حرمة على وليتها لم يجرم والمشهور باسائة فاقض وعلة بنا ما ومن الشرطيتين والاستفهاميتين و
الموصولتين ظاهرة واما الموصوفان فاما لاحتياجهما الى الصفة وجوبا واما لان وضعهما وضع الحروف كما
وهذا الاخير يعيها في وجوبها وما التام ايضا ومن في وجوبها لادوي العلم ولا نضر لما لا يعلم
لقرب بل يعطى على لا يعلم نعتا لقوله ته ومن لست له سراقين واستمر من في الدار خلا ما كان اوجانته
او من سا ومنه قوله ته ومنهم من ليش على بطنة ومنهم من ليش على جيلين ومنهم من ليش على اربع وذلك لان قال
ته ومنهم والضمير على الكل اية فقلنا الصل في الضمير ته يني على هذا التعليل فقال من ليش على بطنة ومن
من على اربع واما في الغالب لم يعلم وقد جاء في العالم فله لما حل ابو زيد سحن من سحن لنا وسجان سحن
معدن وقال ته وملك ايمانك ويستعمل ايضا في الغالب في صفات العالم نحو زيد ما هو وما هذا الرجل
سوال عن صفة واحوا بعالم او عن ذلك ويستعمل ايضا استفهاما كانت او غير في الجمول هية وخصيعة
ولهذا يقال حقيقة الشها هية ومن مضافة الى الماهية مقلوبة الصفة هاء ولاصل المائة او قول
انه منسوب الى ما هو على تقدير جعل الكلمتين كلمة كقولهم كبتن لقوله هذا افرس لم يقرام انسان فاذا
عرفت انه انسان مثلا وشكلت انه زيد وعمرى لم يقل ما هو وقول فرعون وما رب العالمين يجوز ان يكون
سوالا عن الوصف ولذا قال من عليه رب السموات ويجوز ان يكون سوالا عن الماهية ويكون موصولا
اجابه ببيان الاوصاف دون بيان الماهية تنبيهها لفرعون على انه لا يعرف الا بالصفات وما هية عن

عنه

معلومة للبشر وفهم سحن من سحن لنا واسبح الزمك يجوز ان يكون كونه مجموعا للماهية ومن وافي
اللفظ معز ان يذكر ان يصلح للبشر والجموع والموت فان عن بهما الشبهة او كذا والناس في اعادة الاصل
فيما يصير به عنهما من الضمير والاشارة وكونهما اكثر واغلب وانما كانت اوية من اعادة المعنى لان اللفظ
اقرب اليك لعبارة المحولة من المعنى اذ هو وصل الى المعنى وكذا في عن من وما نقول كذا الشخص بقية وان
موتنا قال به ظنكم من نفس واحدة والمواد آدم عليه وسوق لث انفس من الرجال وثلاثة شخص من النساء
فقد اوية من العكس كجرح بابا بعدد وان تقدم على المحول على من وشبهها من المحولات ايضا المعنى
اخبري مراعاة للمعنى في ذلك المحول كقولك منس فراجها هو اوية من قولك احب لقدم لفظ من فلان
لم يخلو العزاة في ذلك من بنت ومنات بخلاف قوله ويجعل له جابلا منكم وهو عاضد المعنى فلان قال
توما لجراها واخصل به اعادة اللفظ ليس وجب مراعاة المعنى فلا نقول بعيت من راحة وانت ترى
من النسوان لان يكون هناك قرينة ويجب ايضا مراعاة المعنى فيما وجب مطابقة للمعنى على المعنى
من هي محنة انك ولا يجوز محسن لان خبر في المحول على معنى من الذي يعنى من التي واخبار المشو مجب مطابقة
للمبتدأ تلي وتاينا وافرادا وتثنية وجمعا واجازا ان السراح من سحن نظر الى ان شي مراد به من الذي
يجوز اعتبار لفظ ومعناه فان حرف هي التي وهو صمد الصلة كما في قولهم انا الذي قابل كاشيا وقيل من
محسن انك السهل الذي لان المقدم يتعين كونه بلفظ المذكور والموت والاصل محل عمل اللفظ لا مشغول
مذكورا ويكون مراعاة اللفظ اكثر واوية من مراعاة المعنى كان اذا اجتمع من اعلان تقديم مراعاة اللفظ اكثر
من العكس قال تعالى من يوم نزل به ويجعل صالحا يرضه جنات تجري من تحتها الانهار على اللفظ ثم قال
خالدين على المعنى وهذا يكون محل عمل اللفظ اوية ويجزى بانه بعد قوله خالدين الى محل عمل اللفظ فقال
فيها ابدا قد احسن الله له رزقا واما تقدم مراعاة المعنى على مراعاة اللفظ من اول الامر وعمل ابو سعيد
عن بعض الكوفيين منعه والوية الجوان على ضعف **قوله** واي رواية وهي محربة وصلها الى اذا
صدر صلتها **اقول** قد ذكرنا حكم اية التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجم فاي
الموصولة نحو لبيتا يتم ضربت والاستفهامية نحو اياهم اخول وايم لبيت والشرطية نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء
الحمية والموصوفة نحو اياها الرجل ولا اعرف كونها موصوفة الا في النداء واجاز لا خفي كنهها نكرة موصوفة
كما نحو مررت بابي معجيك وجاء الذي نكرة موصوفة نحو الذي محن ليك واي لغة صفة ايضا بالانفاق
لا كما فان فيها خلافا كما من فلا ادري لم يكن المصنف منها ليجعلها كس التي لا لغة صفة وعله راي ان
في الاصل استفهامية لان المعنى رجل اي رجل عظيم يئيل عن جلاله لانه لا يعرفه كل احد حتى يعلم عنه ثم قلب
عزلا استفهامية الى الصفة فاعتور عليها اعراب الموصوف واي معرفة من بن اخواتها الموصولات
على اختلاف في اللذان والمثان وفي ذوا الطائفة ومن بن اخواتها المتضمنة للاستفهام والشرط وانما
لان اعم لها المضافة المنجحة لجانب لا سمية وليس كل مضاف يعرب بلها هو لان المضافة في خمسة عشر
معرب واما كل رجل فانه قد نصب ما بعد كم الحينية واما لدن فانه ايضا في الفصل والاضافة اليه كلا
اضافة وانما انموها المضافة لان وضعها ليفيد بعضها من كل كما في باب الوصف فاذا اصف
المضاف اليه فان لم يكن مقدرا لم يعرب كما في النداء وان كان مقدرا على اعرابه كما في قوله ايا ما تدعوا الا

فان قد القول مستجابا للمنازع ان يصلح ايضا في البناء ولا يجوز ان يكون ما دام مقبول ان يحد
لان ان موصولة مثلا ولا بأس ان يذكر بعضا من احكام الموصول واحكام من وما واو في
الاستفهام وما يناسبها فقول الموصول والصلة كجزي اسم وقد ثبت للموصول التقدم لكون الصلة مبنية
له فيجوز للصلة التلحق فلا يتقدم الصلة ولا جزئها على الموصول ولا يقال الصلة وما يتعلق بها فيما قبل الموصول
لان ذلك الموصول اذن جزئها المتقدم ولا يتعلق الصلة بما قبل الموصول بان يكون مصدرا بل او لكن او علامة
جواب القسم وغير ذلك مما يتعلق بما قبل الموصول لانها جزئ الموصول وليس جزء لغيره ولا يفضل بين
الموصول والصلة ولا بين بعض الصلة وبعض تابع للموصول كالوصف والبدل والعطفين والتاكيد والبيان
عن الموصول ولا باستثناء منه اذ هي الاشياء التي لا يجرى الاجتهاد في الكلام وقد جازي اشهر موصول معطوف على
قبل الصلة وما بعدها اما صلة ضمها معا او صلة للاخرى وصلة الموصول في حرفه من لونه بالظاهر عليها
كما جازي بعد من جواز حذف الصلة عند قيام الالاء وذلك نحو قوله من اللواتي واللاتي واللاتي من عن لانه
كبرت اللاتية وقد يفضل بين الموصول والصلة بمجوز الصلة نحو الذي اياه ضربت لان الضم ليس باجزيها
ولا يجوز مثله اذ كان الموصول حرفا فلا يقال اعجبني ان زيدا ضربت لان زيدا حرف الموصولة وحروف موصولة
هي واجبة تصريا وبالصدر فيطلب قوما من متضمن المصدا وكذا في الالف واللام الموصولة اذ لا يجرى
الاجتهاد في صورة اسم الفاعل او المفعول وكذا يجوز الفصل بين بعض الصلة وبعض المعطوف على الجملة
التي هي صلة كما تقول في باب السماع مجازا للاول الذي ضربت وجزءه في علمه زيد اذ ليس الفصل اجزي من
الصلة وكذا يتقدم بعض الصلة على بعض الموصول الذي قام ابو والذي ضرب زيدا اخوه والذي زيدا
ضرب ابو اذ لا مانع منه فان قيل ليس كما ان الصلة والموصول كجزي اسم بعض الصلة والبعض الاخر ايضا
كجزئ من كان ينبغي ان يتقدم بعضها على بعض كما لا يتقدم الصلة على الموصول قلت بل هما ايضا كجزئ من
الاية كجزئ من لا يجب ان يجرى على الاخر بل كجزئ من يعقب كل منهما للآخر بخلاف الصلة والموصول
فان يعقب الجزاء الذي هو الصلة واجب لكونها مبنية للموصول على ما تقدم فمن هذا فساد قول من
قال ان جزيها دام لا يتقدم على اسمه ويجوز قليلا خلاف صلة الموصول الاسم عن الالف واللام اذا علمت
فان ادع اللواتي من ناس اصاغوهن لا ادع الذي وقول التي من جزيها مع اللاتية معطوف عليها التي
اذا فصلت اللواتي ليصلن لنا ان اللاتية من الضميمة والكسبية وصلنا الى صدر العظم لا نحن
شخص ولا يدخل في حين البيان فلذلك تركنا على ايهما معنى صلة مبنية واجازا لكونه جزئ من
الالف واللام من الموصولات لاسمية خلا للضمين فالواقفة تعالي وما منا الامام معلوم ونحو
قول المتنبي ليس اللبالي سهرت من ظري وجوز ان يكون من هذا العمري لانت البيت اكرم اهله و
افصح في افنائه بالاصائل ولا وجلته البصر بن من ذلك من حيث القياس اذ قد حذف بعض حروف الكلمة
وان كانت فاء او يمينا كشيء وشي وليس الموصول بالرفق منها ولا حذف من الموصولات احرزها الى ان
المواضع المخصوصة كما جازي في الافعال المنصوبة وذلك لغوة اللاتية عليها وكون الحروف التي قبلها كاللاد
عنها واما احكام من وما واو في الاستفهام فيقول اذا استفهمت بمن عن كور من كور عاقل وقت
على من جازك حكاية اعراب ذلك المذكور وحكاية علامات تنبئية ونحوه وتايلته في لفظ من يقول

اصحها

نوا اذا قيل جاني رجل ومنها اذا قيل رابت رجلا وهي اذا قيل رابت رجل ومنها اذا قيل جاني رجل
ورابت رجلين ومررت برجلين ومنها اذا قيل جاني مسلمون او رجال او قوم وفي النصب واجزئ منين
ومنه اذا قيل جاني ضاربة او هند وكذا في النصب والجر لا يخلف ومنها اذا قيل جاني ضاربتان او هندان
وفي النصب والجر منين ومنها اذا قيل جانيه مسلمات او صواب وكذا في النصب والجر لا يخلف
اما اشتراط الاستفهام عن المذكور في الحكاية فلان حكاية هذه العلامات لا يجرى فيها من حكاية كور
فان الحكاية تثبت في تلك العلامات حتى تحكي وغرضهم في الحكاية ان يتبين المخاطب ان المولعة هو المذكور
بعينه لا غير حتى يكون نصا واما اشتراط في جوارح العلامات المذكورة من كونها سوا من نكرة لان لها صفة
اذا استفهمت بها عنها ذكرت بعدها في الغالب اما حكاية كما جازي ولان الاستفهام عن المعارف ليس
الكثرة مثل الاستفهام عن النكرات فلم يطلب التحقير في المعارف كما طلب في النكرات ولو كانت
ايضا النكرات لم يجر حكايتها بعد من لان النكرة اذا كررت فلا بد في الثانية من اللفظ المعروف
ان المذكور تايده هي المذكورة او في بقول من الرجل لم قال جاني رجل ومع زيادة اللام عليها لم يكن
الحكاية لان الحكاية ذكر اللفظ المذكور بعينه بل لان زيادة ونقصا فلما لم يكن حكايتها فان لم يقصد الحكاية
قلت من اجل او من هو ومن ذلك ونحوها وان قصدتها وهو الكثير حذفت النكرة واثبت العلامات
في لفظ من ومن جزيها صفة التحقير لان الاستفهام عن النكرة اكثر من الاستفهام عن المعرفة
واما كثر الحكاية في السوال عن المنكر لان السوال عنه كما ذكرنا كثيرا غاب والحكاية نص في كون
عنه ذلك المذكور في لفظ المخاطب وان قلت من الرجل او من هو فربما اومر هذا اللفظ ان السوال
معهودا عن هذا المذكور في كلام المخاطب وانما له اللفظان هما ما يراهما هو في كثر استعمال
مناسبة واما اشتراط الوقف على من ولم يشترط ذلك في اي بل يقول فيها اي يافني وايا يافني وايا
كما جازي فلان من مبنية ففصلوا بتبصيرها عن الاعراب فالتبصير العلامات في حاله لا يكون فيها على الكلمة
في الغالب اعراب ولا تتون التمكن وهي حالة الوقف لان الكلمة تحذفها عن الرفع والجر والشون واما
فانها كانت معرفة فلم يسكن عليها حكاية الاعراب لا وصلوا ولا وقف وانما زاد واو في المفرد المذكور الواو
وايا والالف بل الحركات لانهم حكوا حركات المنكوك كما هي كانت الكلمة في حالة الوقف محركة وكما
فانبتوا بالحركات حرفا يثبتها ساكنة وجازا قبلها حركات تناسبها هذا مذهب المبدع وقال كذا
بل انبتوا فيها الحركات حكاية الاعراب كما في اي ثم لما كان حال الوقف واخر الموقف عليه ساكن
اشبعوا الحركات فنقلت حروف وكلا القولين ممكن ولم يكن اثبات حرف والملا لانه على الاعراب
في منه اذ هاء التانيث لا يكون في الوقف الا ساكنة فاكثروا حكاية التانيث وتركوا حكاية الاعراب
وكان هذا اولى من العكس لان الاعراب فرج اللات واذا اجتمع امتناع من اعاء الفرع ولا اصل كالخط
الاصل اولى واجزئ منات في ترك حكاية اعرابها وان كانت ممكنة باللاتين حروف المد معي واحدا
واسكان النون في منتان ومثليين تنبها على ان التانيث لثابت الكلمة اللاحقة هي بها بل هي حكاية
تانيث كلمة اخرى فلم يلبسوا فيها حكاية الحركات التي يلزم ما قبلنا التانيث وقرب من ذلك اسكان ما قبل التانيث
في بنت واخت وهنت لانه لم يخض التانيث بل كانت بلا من اللام وربما سكنت النون في المنى نحو

والله اعلم بالصواب فان السوالت قد اختلفت في كونها التامة مفتوحة كما هي
ومغلبا هاء في الوقف ادعى كونها للتامة واما قوله بل نحو زبناء لظن الجحفت ونحو بنت واحب
وربما جاء نحو منان محركا للنون التي قبل التاء وهذا وكذا في الوقف عليها المستعمل بها عن النكرة وجمادى
آخر ان اصرفها ان يزيد على من حرف المد واللين كما ذكرنا في الوجه الاول في المعنى المذكور كما كان على المعنى
فقط ولا يحكى علامات المشي والجموع والنون وان كنت تبتل عنها ايضا اجراء على صلحا من صلاحيتها
للكل بلعظ واحد فقول اذا قيل جاني رجل او رجلان او امرأة او امرأتان او نساء متو على هذا
قياس المضارع الجري وتبينها افراد من على كل حال بلا حكاية للاعراب والاعلامات نحو كما في رجال الوصل
هناكم من المستعمل بها عن المنكوت واما ان اذا استعملت بها عن المذكور جازلك ايضا حكاية الاعراب
وعلامات المشي والجموع والنون في العظام الا انك لا تحذف المد بالمعنى المذكور بل تحذف بالجر كما في قول
خوي يافني وايا يافني وايا يافني وفي الوقف سكون او في الرفع والجحوت بقية النون النافية في النصب على الوقف
على سائر المعربات لان ايا معرب فقط في نحو اذا حكايتها لفظ اي شرطان كالتالي حكاية من ومما العقل
الوقف ما العقل فلان ايا في اصل وضعها تصح للعقلاء وعنهم خلاف من واما الوقف فلما مر من ولما
اشترط كونه مذكورا في حكايتها كونها المحكي مذكورا منكونا لما مر من وكذا في اوجه اخرى وصلا وهو
الاقتصار على اعراب اية مفردة فقول اي وايا واي في المعنى والمشى والجموع والمذكر والنون وفي الحركات
اللاحقة لا في حال حكاية وجهان اصلهما اعراب فيكون مبتدأ محذوف الخبر ومفعولة محذوف
الفعل ومحذوفه اضمر جارتها وهذا نصير لا زامارا بحال قليل اذن وايضا تثنية اي وجمعها الحكي حكاية
ضمي فان كاصروا وفي ان يقال كما في من ان هذه العلامات اتباعا للفظ المتكلم على وجه الحكاية ومحلها
رفع على الابتداء والتقدير من هو واي هو اي يربط واختار يونس الحكاية بن وصلها قياسا على اي
مقول من يافني ومما يافني ومن يافني وعليه محل قول الشاعر توأراي فقلت ممنون انتم فقالوا نحن
فلمنعوا طلاما وكفى يوسرنا سمع ضرب من منما استغما عن الضارب والمضروب قال سيبويه هكذا
وقا يونس ايضا لا قبله كالحاص وذلك مقدم الفعل على كلمة الاستغما واما اعرابها حكاية كما سمع رجلا يقول
ضرب رجلا رجلا والاكيف معهما فيام علة البناء والعلامات المذكورة لا تلحق من الهمزة في آخر الكلام لانها
في حالة الوقف فاذا قبل رابت رجلا وامي ة قلت من ومنه واذا قبل رابت امية ورجلا قلت من ومنه
جاني رجل وامرأتان من ومنان وعليه فقس واذا اجتمع من يعقل وما لا يعقل تجلت السوالت عن
العاقلة من وعن غير العاقلة باي نحو من واين فمما قال لقيت رجلا وجام بن وعليه فقس واما المعارف
بعد من مفعولها ما اعلام واما عنها فاضي الاعلام فيها ثلاثة اوجه اشبهها بالاحكاية فيها ولا في
بعضها وحكي المير عن يونس ولم يحكى عن سيبويه انما تذكر بعد من حكاية لا اعلام اذا قال العاقلة رابت
اخا زيد تقول من اخا زيد واجاز ذلك سيبويه على غير وجه الاختيار كما قيل دعنا من نهران ولست تقربا
كما يحكى وثالثها انما تحذف وتثبت علامات الحكاية في من كما في النكرات وذلك لكون المعرفة المذكورة عند
جموله كالنكرة وذلك كما سيبويه ان يقال ذهبهم فيقال مع منين ويقال قد رابت فيقال منا ويقال
دار عبدا فيقال ارضي اما الاعلام المذكورة بعد من فيها مذهب اهل الحان ومذهب بني تميم

الحجاز يكون العلم بغير شروط وانما حكاية الحكاية بالعلم دون غيره من المعارف لكونه اكثر اعمالا
من المعارف التي تكون اذ على السمع والبرهان من حكاية من يصف المذكور وقد مر ان رفع الابهام من
الاستعمال التامة وايضا الاعلام غير مصر في ذاتها مصنوعة عن الزيادة والنقصان كما مضى في باب
المضارع فاسب ان لا يصرح اعرابها ايضا وهو من حكاية والشروط المذكورة ان لا يكون السوالت
منفويا ولا موكبا ولا مبتدأ ولا معطوف فاعليه عطف بيان فالامارة هذه التسويات مع توابعها بعين
حكاية اعرابها اذ يعرف المخاطب ان السوالت هو المذكور بارشاد اعادة التوابع المذكورة بعينها اليه فيقول
لم قال رابت زيد الظرف او زيد نفسه او زيد ابا محمد من زيد الظرف ومن زيد نفسه ومن زيد نفسه
بالرفع لغيره لوصف بابن واسقط تنوينه لوقوعه بين عيلى لم يمتنع حكاية عند اهل الحان لان
اعني الوصف المذكور ايضا كما يراد وصف بالان يزل هذا الموصوف مع هذا الوصف مثله اسم واحد بل هو
التوابع من الموصوف ونصب الموصوف في المنادى جوارح حكاية فيه فيقول للمر قال رابت زيد ان عمل بالنصب
واذا قال رابت زيد ابن لغيره وقلت من زيد بن لغيره وبالرفع لا غير واما عطف المشق بلا تكرير من نفس
التوابع عند يونس في امتناع حكاية مع سواء كانا على واحد مما وكل سيبويه عن قوم واحسنه ان يكون
اذا كان المعطوف علما سواء كان المعطوف علما او غير علم نحو من زيد وعمرو من زيد واخا عمرو ولن قال لقيت
وعمر واوليت زيدا واخا عمرو والفرق بينه وبين سائر التوابع ان التاء في غير الاول فالسوال واقع باللام
المعزوم عطف عليه بحكاية واما سائر التوابع فهي في الحقيقة متبوعاتها وان لم يكن المعطوف عليه علما كما اذا
مرت باجرك وزيد لم يحرك حكاية في السوال اتفاقا بل يجب الرفع لان المتبوع لا يحرك حكاية فكذا التابع واما
اعدت من في الموصوف نحو من زيدا ومن عمرو او من زيدا ومن اخوه او من اخوه ومن زيدا فان حكاية
في العلم دون ما ليس علم وذلك لانقطع التاء عن الاول صرحا فيكون لكل واحد من المعطوف والمعطوف عليه علم
كالواحد ومن الشروط ان لا يدخل حرف العطف على من نحو من زيد او من زيد فلا يجوز حكاية ايضا اتفاقا
لذوال اللبس اذ العطف على كلام المخاطب موذن بالسوال انما هو عماد ذكره دون غيره ويجوز حكاية
اتفاقا وفي الكنية خلاف والوجه جوازها لانها علم ايضا على ما يحكى به وكذا اخلف حكاية مثل العلم في وجه
فالمحور نظرا واحدا والمائة نظرا لزال العلمية بالنسبة واجمع كما يحكى به باب العلم ثم هو اذا صرح بالبعد من
فمن وقوع الموضع بالبناء فان اعراب ابعده رفعا فهو مرفوع على حكاية لاعلانه خبر بل رفع الخبر مقدم والكان
محذورا ومنصوبا فهو مرفوع الموضع على خبره فالكل معرب مرفوع الموضع بقدر اعرابه لا اشتغال بحركة ال
حركة مجلوبة للحكاية كما ذكرنا في المضائق اليها المتكلمه وقيل ان بعد من في الاحوال معمول لها محذوف كما هو
في اي وهو نصير للرفع الجري كما تقدم هناك واما بنونهم فانهم سلكوا بالعلم في الاستغما عن
من مسك غير من الاسماء فان توابه مرفوعا على كل حال بلا تبليجها على قياس واما اذا سالت باي عن المعارف فلا
بينهم في ان بعد لها الحكي فاذا قيل رابت زيد او صرت زيد قلت اي زيد بالرفع لا غير لان الاعراب ظهر في اي
فكر هو انك اللف الثاني خلافا من زيد ومن زيد هذا وتبا حكي بعض العرب اللام على كان علما كالواغني دون
سوال ايضا كما قال بعض العرب دعنا من نهران على حكاية لقوله ما عند نهران قال سيبويه سمعت اعرابا يقولون
سالت قال ليس قرشيا فقال ليس قرشيا افضل هذه اللف بحوز الحكاية اذا سالت عن او اي عن غير العلم ايضا كما حكي

وهنا احد الامثلة اقل من قال ويجوز ان يكون تصني آفة تصغير الهم كحرف في ضارث ومنها الظروف
وشبهها نحو ضمير مخاطب كثير وضمير غائب شاذ اقليل نحو قوله عليه شذا بسني وقوله عليه من شني
نك الباء فليل بالصوم فان له وضاء فعندك ودونك ولريك معنى ضد والاصل عندك زيد فخذ وكذا الراكب
زيد ودونك زيد يرفع ما جعلها على ابتلاء فاقصر من بكلمة الائمة والفعليه بعد ما على الظرف فكما نحو
صا ليعني ضد فعل عمله والظروف مبنية على الفتح لانه الحركه التي استعملها في اصلا حين كانت ظرفا كما قلنا
في المصادر الصائره اسماء افعال ولا محل لها لتلك المصادر لغيرها مقام ما لا محل له ووراء ك اي آخر
واما ك اي تعلم اي احد من جهة اياك ويجوز ان يقال مما باقيا ان على الظرفه اذ هما لا ينصبا من مقعولا
كعندك ولريك فيكونا المقدرين استقر وراء ك واما ك وكذا مكانك اي انهم مكانك ويقال عليك زيدا
اي ضا كان الاصل عليك اذ ويقال اليك عني والاصل هم شعلتك اليك وتخرج عنى فاقصر كما ذكرنا في
ابواب الخطب من قبله اليك فقالا في اي تحي فهو حي شاذ محملا لفتا س الباب اذ قياس الظروف وشبهها
ان يكون او ام فلا يقال على ورويه قياسا عليه واما على تعني اوني فهو نحو الفلتا س من وجه آخر اذ هو حي
لكن الضمير المحرور في معنى المفعول يقال على زيدا اي قرينه وقياسه ان يكون المحرور فاعلا وس
الخفض على عبدالله زيدا اي قرينه آياه وهو شاذ من على نحو المظهر والك في نحو الاغراء بجميع ظروف
المكان وحرور البحر قياسا وعني بقصره على السماع وهو الوجه ويجوز تاكيد ضمير المحرور البارز في هذه
الظروف وشبهها بالحق نحو عليك نفسك بالحق باعتبار الاصل قبل صيرورتها اسماء افعال وتأكد الضمير
المرفوع المستتر الذي هو ضميرها باعتبار صيرورتها اسماء افعال نحو عليك كلهم بالرفع **قوله**
وفعل المعنى الامس من الثلاثه قياس كى المعنى انزل وفعل مصدره كجاء وصفه نحو افساق سني
لمشابهة له عدلا وزنه وعلم للاعيان موشا ك نظام وغلاب منه في الحجاز معرب الا في آخره راء نحو حضار
اقول فعلا المبر على انهم اضرب الاول اسم فعل كى المعنى انزل قال سيبويه هو مطرد في الدليل ينظر
الي كثيره فيه قال المصنف لو قيل على يذهب ان هذه الصيغة من الثلاثه في فعل الامس فعل لم يكن بعيدا لانها حوت
من الفعل على صيغة واحدة كجران صيغة افعال قال ولكنه لم يقبله اص منهم لما راوا افعال من صيغ الاسماء
وهذه الصيغة ضعيفه لانه لا يمنع من اشتراك الاسماء والافعال في صيغ كما في فعل وفعل وفعل قال
ولما راوا من دخول الكسره في معجب العرب من دخول الكسره في الافعال حتى زادوا نونا لوقايه حذوها
وهذه قريبه وفتح فعال امر لفتح اسديه واقول لو كان فعلا لاصطحاب الضمير كما في سائر الافعال وقال
فعال في الامس من الثلاثه سماع فلا يقال قوام وقعاد في قوافل اذ ليس الاصل ان يتلوع صيغه لم يقبلها
العرب وليس لنا في ابيه المبالغه ان يعنى فلا يعول في شاكرو وغافر شيكى وغفيس وهذا القول من
على انفعال مصدر ولعن فعل للمبالغه وكذا قول اكثرهم وفيه نظر كما في وقال اللطيف منع المتيقوي
فالاول ان يقول ما قال سيبويه بان اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس كثره واما في الرابع فانفعوا على انه
لم يات منه الا حرفان قر قارا ي صوت قال قلت له ربح الصبا قر قان والثاني عن عان اي لا يعوموا بالعرم
وهي لجهنم قال يدعق بها وليدعق عمار قال المبرد لم يات في الرابع عدلا اصلا والمنا قر قان حكاه صوت
الرعده وعن عان حكايه اصوات الصبيان كما يقال عناق عناق قال السيرافي في الهمويه ما قال سيبويه كان

امرا

الصوت كما تخالف الالوانها الثاني مثل فاق عناق ولوا واد والحاكمه لهما لوقا قال وعال عان وعنا عني
فعللا امر من الرابع قياس كفعال وفعل للمبالغه في فاعل وكذا قالوا في نحو شتان وشكان وشعاني انها
معدوله والفتح فيها من الفتح التي كانت في الفعل المعدول عنه قال عبد الله ما حصل ترال انزل انزل
ثلاثا واكثر والثالث وما فوقها جمع واجمع موش فليل ترال احقوا الفعل ليا التي هي ضميرها بجماعه دليلها
على التكرار المثلث كما احقوا الالف في العبا في جهمه دليلها على التكرار المثنى واصله القاء والمراد بالتكرار
المبالغه ثم عدلوا ترال عن ترال في قول اذن موش كما نرى في قول الشاعر ولا تشا مع من سامة اذ
دعيت ترال و في قول المتن هذا كلامه والذي اري ان كونا سماء لافعال معدوله عن العاط الفعل في دليل
لهم عليه والاصل في كل معدول عن غير الا يخرج عن ذلك النوع الذي ذكره الشرحه اذ من استعمله ككلامهم
فكيف خرج الفعل المعدول عن الفعلية الى اسمية المبالغه في جميع اسماء الافعال فاعلم على ما تبين في الفعول
المطلق لاسم الوجه الذي ادعى عبد القاهر وتأملت الفعل في دعيت نزل لا يدل على ان اصل نزل فعل امر مكرر
لما يدل نزل اللفظه او الكلمة او الدعوى كما يجي في باب العلم وكذا لا في قسم المصدر والصفة من معنى المبالغه
فجاد وكاعلم من اجل وكعاه الثاني من اقسام فعال المصدر وهو على ما قيل مصدر موش ولم يمت
في الا ان دليل قاطع على تعربه ولا يثبت ومذهبهم انه من اعلام المعايه كروى في بيان ما يجي في باب العلم
وربما استدلل على ثابته اسم الفعل والمصدر بتاين الصفة وعلم الشخص طرفا فانها موشان اتفاقا
اذ لا يطلقان الا على الموش كيجي وهذا استدلال عجيب وقالوا في معرفة في قوله انا فقتسنا حطبتنا
بيننا فحلت بره واحتملت في ان تعريف قرينه وهي بره وهذا الدليل كالاول في العرايه اذ جعل على عربي
في التاين او التعريف مع عدم استعمال المحول معرفة وموشا في بلع بل لو ثبت وصف نحو في ان الصفة
مثلا كان صالحا للاستدلال به على الامس من التاين والتعريف على ان السير في جوز كون بره بمعنى المبالغه
فكذلك في اي العاجيه كما قالوا احتملت الحمله البره واحتملت الحمله العاجيه ففما صفنا انما لبقان
صاير بان الغلبة على من كاي في القسم الثالث ولو سلمنا فايش الدليل على تعريف اخوانه على كل ما هو من هذا
القسم على ان قولهم في الظباء اذ اوردت الماء فلعابا بي فلعابت واذا لم ترد فلا باب الابات
اي لا تراع اليه وقول الملقن مجاد لها مجاد ولا تقول طوال الدهر اذ كرت مجاد في قولها مجاد ولا تقول
لها عددا وشكرا وقول العرب لا يسا س الاملس ظاهره في السكي ومن كان مذهبهم ان جميع اوزان
امر او صفة او مصدر او علم مؤنثه فاذا تسمى بها مذكروا حجت علم انضرا فاما عناق ويجوز عنده
جعلها مصرفه كصبا وهذا دليل على ترددهم في كونها مؤنثه الثالث الصفة المؤنثه ولم يجي في
المذكور جميعها يستعمل من دون الموصوف وهي بعد ذلك على ضربين اما الازمه للنساء سماعا نحو الكاع
اي الكعاه واي فاق واي خبات اي باسقة واي خبيثه وباطاب وايدقار وكذا يا خفاق وحياق
معني واخرق من خرق وهو الذرق وياحي هذه اللازمه للنساء على الجنس اي لا يكون بسبب الغلبة
في موصوف بحيث يصير علمه كالصعق ونحوه على ما يجي في الاعلام واما غير الازمه للنساء وهي على ضربين
اصلها ما صا بالظلمة اعلا بالمنسيه كما في اسامة وهو الاكثر وذلك نحو طلاق وجا ذ المنية كانت
في الاصل صفة عامه كالحق ما حلق ويجيد اي تجذب ثم اخصت بالظلمة بحسن المنايا وكذا كخاد وبلع

في قولها على من نزل

اذ الحيوانات والحجرات لا يحسن في اصواتها لانهما لا يملكان الاصوات كما يحسن اصواتنا في انشاء
كلامهم لاحتياجهم اليها اعطوها حكم كلامهم من تركيبها من حروف مجزئة لانهم يتعسر عليهم او يتعذر مثل
الاجراس الصادرة منها كما انها لا تحسن مثل الكلام الصادر من جنس الانسان فاخرجوه على ادبي ما كان
من تشبه بين الصوتين اعني الحكاية والمحكي قضاء حتى الحكاية اي كونها كالحكي سواء وانها اصوات
عزلة لا تسمى موضوعا للواضع بل اذ لم يطبعها على معاني في انفسهم كاق وقف فان المنكر ان يخرج من
صدره صوتا شبيها بلفظ اق ومن يترق على شئ مستكره يصدر منه صوت شبيهه بتف وتلك آه
للمتوجع او المتعجب فغزة وشبهها اصوات صادرة منهم طبعا كالمذي الذي لا تعلم الا انهم لما ضمنوها كلامهم
لاحتياجهم اليها استعملوها بغير كلامهم وحروفها حتى تكلموا بها لفظا مختلفا كما من في لغات او واق
وانما اصوات يصوت بها الحيوانات عند طلب شئ منها اما الحكي كلفاظ الدعاء نحو حوت وقوس ونحوها
واما الذهاب كغلا وحمج ونحوها واما اخرى كسقاء للشرب وهدج للتسكين وهذه اللفاظ ليست
ما تخاطب به هذه الحيوانات العجم حتى يقال انها او امر ونحوه كما ذهب اليه بعضهم لانها لا تصح لكونها مختلفة
لعدم فهمها للكلام كما قاله كثر الذي ينعوق بالبع الدعاء ونداء بل كان صلها للشخص كان يقصد
بعض الحيوانات بغير هذه الافعال المذكورة فيصوت لها اما بصوت عجمي مركب من حروف كالصفيين
لللابية عند ايرادها الماء وغير ذلك واما بصوت معين مركب من حروف معيولة لا المعنى كجته ثم حخره مقان
لذلك التصويت على ذلك لا سرا ما بضره وتاديبه واما بايناسه واطعامه فكان الحيوان تشبه المراد منه اما همة
من الضرب او رغبة في ذلك البى وكان يتكرر مقارنته ذلك التصويت لذلك الضرب او البري لان كثر الطالب
بذلك الصوت عن الضرب او البري لانه كان يتصور الحيوان من ذلك الصوت ما يصحبه من الضرب او صدق
عتيق الصوت عادة ودرية فصار ذلك الصوت المركب من حروف كالامر والنهي والمنا وضو المثل هذا الض
صوتا مركبا من حروف ولم يقنعوا بصادح الصوت لان الصوت من حيث هو موهوم مشبه لافراد وتاثيرها
بالقطيع والاعتماد بها على الخارج مبدل فلما كان لافاض اللطوية من الحيوانات مختلفة ارادوا اختلاف
العلامات الدالة عليها فركبوا من حروف وما ذكرنا من التثنية بلبين من كيفية تعليم الحيوانات
كالذب والقرود والكلب وغير ذلك هذا ولا اري منعا من ان كتاب كون هذه الاصوات التي يصوت بها
للبيائم اما افعال الحيوان كما ذهب اليه بعضهم وذلك لان الله تبارك وتعالى جعلها في فهم المطلوب من هذه الالمام
بغيره صيرورة هذه الاصوات المقاربة في الاصل للضرب او البري استضى بها الطالب عنهما اسماء افعال
كاذب بعضهم فيكونا او من نواحي لانه تبارك وتعالى جعل الحجرات في فهم المطلوب من هذه الاصوات
العقلاء فلا يباس بانحاطب وتكلم بما يفهم كالعقلاء ثم نقول انما سميت لاقم الثلاثة اصواتا وكان
عزها من الكلام ايضا من جنس الاصوات لان هذه في الاصل اما اصوات سادجة او مقطعة لا كلمات دالة
على معاني كما بينا في كل واحد من الاقام التثنية اذا ككيات اصلها اعني المحكي لم يكن مركبا من حروف
الصحيه فلا يكون كلاما وما يصوت به للبيائم كانت مركبة من حروف ككيات في الاصل عجمية دالة على معاني
ومثل اف ورف واه كانت في الاصل لفظا طبيعيا لا وضعيا ثم جعلت كحكاية اصوات العجميات و
الحجرات او اصوات مقطعة معتدلة على النحاجه لكنها عجمية موضوعة لمعان كالالفاظ الطبيعية

انما يطلق الكلام في
من ذلك الصوت واللفظ
من ذلك الصوت واللفظ
موضوعا للواضع
تفهم على ما
فيلج فيه

وكما يصوت به للحيوانات وهذه الالمام الملقبة ليست في الاصل كلمات اذ ليست موضوعة فسميت
بهم سادح الصوت فعمل اصوات لم جعلت لاقم التثنية بعد هذا الاصل لاحتياجهم الى استعمالها في اسماء الكلام
كالكلمات فعملوها معانيتها واحتموها باسمها وكلمات وهي الاسماء ليكون اذ عملت حروفها في الكلام
فصوتها تصريف الالمام فادخلوا السون الذي هو اخص علامات الاسماء في بعضها نحو عاق واقف والالمام
في بعضها اذ اصدروا الم الصوت كقوله باسم الماء وقوله كان رعت بالحيوت فهو كقوله باسم اي هذا اللفظ
وجعلوا معها في بعضها معاني المصادرة كخوف كك اي كراهته كك وضربا بعضها المصداق نحو واهالك
اي طبيا فغزة الاصوات من الكلمات كالنفسان من الناس حور تما صور تما واما ميتها عينا معتبرا اذ ليست
موضوعة في الاصل لعينها كالكلمات فالنون في ما دخلت نون الالحاق وتونين المقابلة كما قيل في نون سلمات و
ما قاله بعضهم بان نون عاق للتكثير بين الالمام للتعريف والتسكين فيه ولا منع ان يقول في نحو ميه ميه مثل هذا لما
في اسماء الافعال ان نحو ميه كان صوتا في الاصل ونسج من التكلف الذي تكلفناه فيها لتوجيه التونين على ما سبق
الواحدين وانما في اسماء الافعال لما ذكرنا من انها في الاصل اصوات سادحة عن تحفة التركيب الذي يوقفت على
ولكون موضع بعضها وضع حروف اعني حروف في عاق قبل واذا وقعت مركبة جازان تحرف اعتبارا بالتركيب العارض
وهذا اذا جعلتها معني المصادرة كما هي مثل واق كما واذا اصدت الفاطمة لامعناها قال جهم بن العباس في
بجهد وعلم وانما من العاج واكثر من جنسها وقال تدعين باسم الشيب في مشتمل حوانيد من نفس وسلام وقال
كان رعت بالحيوت الظماء الصواديا على الحكاية مع الالف اللام ونقول بجزية هيبك وهيبك وهذا كقول
الحروف ان لو وان ابتاعا في الالمام ولا يجر الله باين ولا علبا بل على ما في الاصل لاعلم اننا الله والركب
مع اللام كمن نحو العاج واكثر من جنسها باسم الشيب لتسديد اللام عن شبه الحرف وهذا كما حكى عن بعض العرب
كل الالمام وكل الالمام مع اللام ومثله ما حكى انا خليل قال لان الرقش هل كك في ريدك كان وقد كما
عيون القينا ون فقال اشدا لعل من الالف اللام لا يجب الاعراب بل الالف والذلي والاحسة عشر في اسماء
لا صوات التي هي مكاتبة عن صوات الالمام او العجم او الحجرات طبع وهو حكاية صوت الضاحك ويجتبط حكاية صوت
الغيتان اذا تصاحوا في اللعب وغاق كسوا القاف وقد نول وهو صوت الغراب ويشبه صوت مناد
عند الشرب ومنها باء ييم مالة وهمج مكسورة بعد الالف وقبل هو همزة ساكنة ويمع مفتوحة صوت الطيبة اذا
ولها وطوق كسوا القاف وطوق حكاية صوت وقع الحجاره بعضها على بعض وقب حكاية وقع السيف على الضربة
ومن الاصوات التي يصوت بها للبيائم هلا لجر الحليل في توسع في البحر وقد بجزية الناقه ايضا وعذ من
الفضل وقد سمى بقوله فتول عذرا اعتبارا عليك اماره نحووت وهذا تخمين طليق كحتم الامر من الالمام
الين يقوي كونه زجوا ويهدج نجل للال كسوا الهاء ونحوها وكذلك الدال بلا سون فيه انبع لغات وهاذ بل اللال
لعناه وقد اعترف في قوله حتى استقامت له الالف طايعة فاقال له هيبك ولا هاد اي لا يبع من ش ولا يجر عنة
ويقال باسمه فاقواله هيبك ما كك اي لم يسأل عن حاله وسع وجه لجرها وقد قال السبع ايضا وجوي مثلث
الباء بتونين ودونه زجر بلا ايضا وجاي عياي يسكسون بعد الالف منونة وعين منونة وعاء وجاء بهم
مكسورة بعد الالف منونة وعين منونة وقد يقصر نعال اذا بنيت الفضل منها جاجبت وغاعت بالمال
الالف والبيائم يا واصلها حامي وعاعى كقول لا يسن كك لالا ونقول في وجوت بفتح الماء دعاهما الى الشرب

جامعته الزيتية
المكتبة
رقم الكتاب
تاريخه

هذا ينبغي وحده ام فعل
وهو من طرقت البيه
البيات ان عطف

وطر من اللامه وكذا في سجع الهاء وكذا في سجع الهاء وكذا في سجع الهاء
وكسرها منونة وجاء مكسورة الهاء منونة فلا تسمى سجعاً بل إذا ضرت
ودنه بكسرها وقد سجد اللامه ونحو سجع النون وتشد بالحاء المنوثة او المكسورة وقد ضعف سجع
عند البعض وكذا في سجع الواو وكسرها في الحائز كسرها المكسورة وقال لجرالغني ان سجع الهاء المنوثة
الين وكذا في سجع الهاء وفتح الياء المشددة وكذا في سجع الهاء وسكون الهم وفتح الياء في سجع الهم واللام
والكسب وعنيها وقد كسر الهم منونة وكذا في سجع الفاء وفتح الجيم الفاعل ايضا وسجع الهاء في سجع الهم واللام
وقيل الياء منوثة مشددة وفيه بكسرها وكذا في سجع الفاء وسكون الهم دعا للين عند السداد ونحو سجع
بكر العين والراء وروي في العين زجر اللسان وساء وثقوب للجم المورود وعونه دعاء المحسن ومن دعاء
للغرس ودع صياح بالدجاج وقوس زجر الكلب بسكون السين وقس دعاءه وده نفع الدان وسكون الهاء
او تشديدها ساكنة زجر مطلقا معني اضرب واصله فارسي وقد جعلت معني المصدر على ما في البناء في قوله
ان لا يده فلا يده اي لا يكره ان فلا يكون ضرب بعدها ومن الاصوات الدالة على احوال النفس المستسلم
وي وهو للنتيم او التجب وقد ذكرنا في باب الفعول المطلق ان ويل عند الغراء اصله وي وان اللام
كان حرف جرح وكان الاصل ويلك اي عجبك ثم كثر استعماله مع حتى ركب مع وصار لام الفعل فصار ويلك
كقولك حتى قالوا ويل او ويل ومنه بغيره ان ويلك وويس وقبح وويت كلمات براسها معني الهلاك
ومعني صادف افعال وقوله ويله بكسر اللام ومنها فالضم على وجهين اما ان يقال لاصل ويله مبتدأ محذوف
اخبرني هلاكما حاصل اي هلكما اه وهذا كما يتاخر في التجب قاله فان الذي اذ بلغ غايته بل على صوتاه عن
الكامل كما قال رضي الله عنه في ثبته في القدي وفي العرب ايتاها بالقوادح فقوله قاله اه من سجع حرف
الهمزة على غير قياس خفيفا لما ويله كلمة واحدة معني سجعاً واما ان يقال اصله وي لانه اي عجبها
اي ويل ولدت فنقل ضم الهمزة الى اللام المحركة على غير القياس وضم الهمزة خفيفا لقصد التذكير
المذكور والكسر على اصله وي لانه محذوف الهمزة على غير القياس مع ضمها واما ويك ونحوه في قوله الله
فصوتك خليل وسيبوه وي التي للتجب وكتب مع كان متفلة كما في الهمزة ومحففة كما في قوله ويك
يكونه نبت محبب ومن يفتقر يش عيش ضيق وفي هذا القول نوع تصنيف المعاني التي في التثنية على
في قوله ويك الله يسط الرزق ويكانه لا يطلع الكافون وفي قوله ويك من قوله نبت وقال الغراء
ويك سجعاً نحوها كما في الخطاب كقوله قبل العوارس ويك غني اقدم اي ويلك وعجبتك وضم اليها ان في
ويكانه لا يطلع الكافون لم تر انه كان المخاطب كان ليجي انهم يظنون فقال له عجبتك في سجع من قوله لانه
لا يطلع الكافون في حرف مع ان وان كما هو القياس واستدل على كونه معني لم تر ان اعربته ساكنة زجرها
انرايتك فقال ويكانه وراء البيت اي لم تر انه وراء البيت ثم لما صار معني ويكانه لم تر ان يظن
للموت والمش والمجوع بل لزم طاله واحدة وهذا قاله الغراء اقرب من جهة المعني ومن هذا النوع اقول
وقد ذكرنا في اسمها افعال ومنه سجع الحاء وكسرها في قوله يوقها الانسان اذا اصابه بعت
ويوجهه كالحجة والحجة ومنه سجع ويكانه يقال عند الاحجاب والرضي بالشي وتكرر للباغ فيقال سجع
فان وصلت حقتة ونوتت مكسورة كسرها وربما شدد منونا مكسورة قال الشاعر وقد صمها روافد الهم

الوافدات كسرها وكذا في سجع الهاء وكذا في سجع الهاء وكذا في سجع الهاء
ومعنيها بكسر الهمزة وفتحها ومكسورة وكذا في سجع النون وفتحها الساكنة في قوله وسائر
الغاييات اذ ويروي كذا كالمصداق عن وهو مصدر معني المعقول اي يكرهها ومنه سجع الحاء في صوت الضاحك
وشيب صوت مشا في الابل عند الشرب ويعط صوت الفيتان اذا تصاحوا في اللعب كسجها مكسورة
الواو ومنه مضج بكسر الهم والصاد على المشهور ونقل في ضاده الفتح وهو اسم لصوت يخرج عند
المتنطق بالفتن ان الضوبت تخرج احدهما عن الاخر في عند رة الحنجار وليس الرد يشد ردايا من الكلية
بل فيه الطاع ما من حيث العادة ومن ثم قيل ان في بعض لفظها ولم يكن هذا الصوت الخارج عند التنطق مما يمكن
ان يركب من شكله وشبهه كلمة صيغت كلمة ومعني مضج وهي الصوت بها تضار من كسرها عن ذلك
ففي بناء ما ين كحكايات عن الاصوات في المركب طام ليس بينهما نسبة **قوله** لا يطلب لانه
العموم فلا حاجة الى قوله كل وانا يطلب فيه بيان ما هيته الشيء ولم يكن قبله اسم ايضا محتاجا اليه كما في سائر الكلام
المتقدمة لانه في رسم الاسماء لكنه ذكر بيان الوصلة اي ام واصل حاصل من تركيب كلمتين ههنا مع ان الهمزة
لم يكن محتاجا اليها لان المشهور ان لام والفضل واخر والذكون في ابواب النحو كلمات مفردة **قوله** من طين
اي حاصل من الينها واما قال الكليلين ليدخل فيهما الاسمان والفضل واخر فان ولا اسم مع الفعل واحرف والفضل مع
احرف **قوله** ليس بينهما نسبة اي ليس قبل العلمية بينهما نسبة قال انما قلت ذلك لخرج المضاف والمضاف اليه كقوله
المسمى بالان بن جنهما نسبة قبل العلمية وليسا بينيين هل التسمية بها وكلامنا في المبنيات اما المضاف والمضاف اليه
فظاهره واما الجملة فانها معربة بعد العلمية لكن لم يتعارف انواع الاعراب عليها لا اشتغال محطها اعلى كقول بعض
ماجران محكي اذ هي محكية فحكما حكما قبل العلمية ومعني قبل التسمية بها الاي وصف الاعراب والبناء لانها من
عوارض الكلام لا الكلام فنبت ان الجملة ليست مبنية قبل التسمية بها على اسد كر المصنف في باب الكميات
انها مبنية لاصل وقد خرج عن هذا الحد بعض المحرود لان المركب المقدر فيه حرف عطف نحو خمسة عشر اوصاف
جرحي بدت بدت بين جرحي بدت ما ومعني بدت العطف وغيره ولا يدخل في هذا الحد الا ما يمكن من قبل العلمية
بل ركب لا جملها نحو عدلي كرب وعلمك ثم اعلم ان العلم المركب على ضربين وذلك لانه اما ان يكون تركيبه للعلمية او
ويكانه قبلها والاول على ضربين وذلك لانه اما ان يكون في اجزائه قبل التركيب سبب البناء او لا فان كان فالاق
والاشهر بانها جزاؤه على بناءه من اعاءة للاصل وكسرها اعرابه اعرابه لا ينصرف وقد يجوز على قوله ايضا
المركب اليه تشبيها لها بالمضاف والمضاف اليه تشبهما لفظيا قياسا نحو صلحكم في في المضاف اليه
وتركه كما يجي ولا يستلزم اضافة الفعل واحرف والا لضاف اليها لانها خرجت بالسمية عن معناها مما المانع
الاضافة هذا هو الذي فضله القياس وان لم يسم في نحو سبوه الاضافة واما الجرح الاول فواجب البناء
ان لم يصف الي الثاني لكونه محتاجا الي الثاني في تباينه احرف فيس على الفتح ان كان معربا في الاصل او يبنيا على
الفتح ويجوز كناية البني وابقاوه على حركة ايم كانت وسكونه وهذا النوع تسم اقسام لان الثاني اما
اسم والاول اسم سبويه او مغل نحو جاء وفيه او حرف نحو من وفيه واما فعل خال من الضمير والاول اسم
ان اضرب او فعل نحو ضرب او حرف نحو ضرب واما حرف والاول اسم نحو ان من او فعل نحو ضرب
من او حرف نحو ضرب وان لم يكن في الاخير قبل التركيب سبب البناء كصدي كرب وعلمك فالاول بناء

الجزء الاول لما ذكرنا وهو احتياجه الى التمام ووصول الثاني عن مضمون وقد في المثال ايضا تشبيها بالمتنوع
تكون خمسة عشر كونهما اسمين احدهما عقيب الاخرى وهو تصنيف لان المضاف والمضاف اليه ايضا
كذلك وقد يضاف صمد بهذا المركب الى العجز فيتاثر الصمد بالحوال ما لم يعتك كعل كيرب فان حرف
يبقى في الاحوال ساكنا وللعجز ما لم يفر من الصرف وتركة وبعضهم لا يصرف المضاف اليه وان كان
التركيب منصرفا اعتادا بالتركيب الصوري كما اعتد به في اسكان باء مغل كيرب ومع ضعف من عا وجه
اعني على الاضافة اما ضعف فلان التركيب الاضلي غير معتك به في الصرف واما ضعف الاضافة فلان ال
التشبيه بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا من حيث هما اسمان احدهما عقيب الاخرى ولو كان مضافا
ياحي مغل كيرب في النصب والثاني الذي كان مركبا قبل العلية على ضرب من ذلك انه ان يكون الجزء الثاني
العليه مع ما مستحقا لاعتبار عين لفظا وتعديرا ولا فان كان وجه القامه على ذلك الاعراب العين وكذا
الجزء الاول على حاله والاعراب المعين ان كان له ذلك قبل كما في الجملة الاسمية والفعلية اذا كان الفعل معر يا او
لا عراب ان كان كذلك قبل العلية كما في المضاف اليه نحو عباده والاسم العامل على الفعل نحو ضرب
وحسن وجهه ومضروب غلامه كذلك اجتمعت ما لخصوص الاعراب او عموم وان لم يمتد دور الاعراب
على آخر الجزء الاول الذي هو بعض الكلمة وكذا يتك الجزاء والاول على التمام ان كان في الاصل مبنيا كما في الفعلية
اذا كان الفعل مبنيا وكما في سيبويه وسوف يفرجه ولن يضرب ولم يضرب وكذا في كوازيده وهل يزيد
ولزيد اذ لاء بعد هذه لاحرف مستله في الظاهر فالسبويه المسمى بالمعطوف مع العاطف من دون المتنوع
واجب الحكاية اذا العاطف اما عامل وكالعام على ما مر في باب التوابع وكذا الكلام معول للحرف نحو ان زيدا
وما زيد ومن زيد لان حرف الحرفية تفصيل وذلك انه لا يكون ايجا ديا ولا فان كان فخذل سبويه
واخليل فيه الحكاية لا غير اذ لا يجوز جعله كالمضاف على ما يجي في الثانية والثالثة وقال الزجاج نحو جعله كالمضاف
بان زيد عليه حرفين من جنس حركته من عا اصلهما في الاخرى وتحرر اعراب المضاف كما يريد ما عليه اذا
به وهو مفرد كما يجي في باب العلم هنا قوله والاول ان زيد حرفا لان حرفين ربما زدتما عليه في حال الافراد
ليلا يسقط حرف اللين للمساكين فيسفي العرب على حرف ومع الاضافة فلان سبويه لم يمتد ساكنا وان كان
على حرفين فخذل اخليل وهو ظاهر ذهب سبويه في الاول اعراب المضاف لا غير فان كان ثمة حرفين
زيد تعليمه حرفا من جنسه كما تقول في المسح في زيد في زيد مشددة الباء كما مر في الافراد على ما يجي في
باب العلم ولا وفي ترك الزيادة لانك آمن من بقا العرب على حرف بسبب الاضافة واجاز الزجاج الحكاية
في الثاني ايضا وكذا في الثالثة حكاية واعرابا نحو مند شمر وان لم يكن الاول حرفا حكاية كما
ذكرنا غير اتفاق منهم نحو زيد ولزيد وانا اختصر حرفا بحسب ذلك لكون الجزاء العلية في صورة
المضاف اليه والمضاف لا يكون محكما كما لا يكون المفرد محكما كما قال سبويه هذا وقد جاء صمد الجملة
المسبو بهام مضافا الى العجز اذ لم يكن الصمد تشبيها لجزء من المضاف والمضاف اليه كما مر وكذا
يبقى الجزء الثاني على حاله ان كان قبل مستحقا لاعتبار عين لكنه كان مبنيا على حركته مشابهة لحركة الاعراب
كما في ياريد ولا رجل فيحكي الجزاء على ما كان عليه قبل التسمية اجراء الحكي البناءه محري كما شابهته من
الحركة اليه وان لم يكن الثاني قبل العلية مستحقا لخصوص اعراب فلا من ان يكون عامل قبل العلية مطلقا

من التركيب اولا فان كان وهو في التوابع الخمسة مع متوابعها الا عين من التوابع مع المتنوع على ما ناعية قبل التسمية
من متوابع الاعراب عليهما كما في المضاف والمضاف اليه العامل على الفعل ونوع الاصل في الصرف وتركة ايضا يصرف
على لفظه سواء سمى رجل وامرأة لان السببه ليس واحدا من اليمين بل هو المجموع ليس المجموع اسما مقنا
فان سميت بحاقلة وصلها فلا كثر ترك الصرف لان اللفظ مفرد ويجوز ضمها على الحكاية اجزا لها على التفت
وان كان اسما فكاك سميت بامرأة عاقلة كما يقول احسن واحسين والحارث باللام اعتبارا لاصل الصفة
واذا سميت بطلحة وزيد لم يصرف الاول اذ هو عين منصرف قبل التسمية بهذا المركب فان اردت اطلح واصلا
لفظ لا اسم محض صرفه كما كان مصروف قبل التسمية وكان القياس ان يحكي المعطوف عطف النسق مع وجود المتنوع
كما يحكي بلام متنوع لان العاطف كالعامل كما مر لانه لما لم يكن في المتنوع قبل الوصول الى التابع متغني اعراب
خاص جري بوجوه الاعراب وتيمم المعطوف ولم يتبعه الاول الثاني ليلابص في المتنوع تابعا ويجوز في
التوابع مع متوابعها اجزا وهما مجرى نحو مغل كيرب في وجهي التركيب والاضافة لا عطف النسق فان حرف
العطف تابع منها فان حرف حرف العطف قبل العلية فبنا واما في بطلها لقيام موجبه في كلهما اما في الاول
فالاحتياج الى الثانية واما في الثانية فنضمن الحرف ونحو كما في مغل كيرب اعراب الثانية اعراب المصروف مع التنوع
ونحو ايضا كما في اضافة الاول الى الثانية مع صرف العلية وتركة وكذا كل ما تضمن الثاني فيه حرفا وان لم يكن عاطفا
نحو يدب بسكونه في وجه الثالثة بعد العلية وانا اجاز اعراب الثاني مع كونه متضمنا للحرف في الاصل لان
ذلك المعنى الجزاء العلية وان لم يكن الجزاء قبل العلية لا مطلقا اعراب ولا معينة فالحكاية لا غير نحو المسبو بهام
وقدم وقام وكما واذنا وانا وكان ولعل نحوها هذا هو تمام الكلام فيما سمي به المركب **قوله**
فان تضمن الثانية حرفا بنيا عشرة وحادي عشر واخواتها الا اثني عشر ولا اعراب الثانية كعبلك والاول
في الاصل **اقول** اعلم ان اصل خمسة عشرة حذفت الواو فصلا من سبويه وتركتها
وانما حذرت هذا المعطوف بالمعطوف عليه دون مثل قولك ابا وانا لان اليمين معاهمنا عده واكثر حرف
وكعشرين بخلاف نحو ابا وانا وانا فحذف اليق مع هذا العقد بخلاف سائر العقود نحو عشرين واخواتها
وما به وان لم يفر هذا المركب من حرفه لاحاد التي العاطف معده وفي الاول كونه محتاجا الى الثانية في اللفظ
وفي الثانية لتضمن الحرف المعطف وبنا على الحركة للثلاثة على عرض البناء وان لم يمتد اعراب في الاعراب في علي
الفتح بخلاف بعض النقل العارض من جعل كلمتين كلمة واحدة واجاز بعض الكوفيين اضافة النيف الى العشرة
وانتد كلف من عنابه وثيقوته بذت ثلثة عشرة من حجة وكذا خامس عشر لان اصل خامس وعشرة كما
تقول خامس والعشرون والثالث والخمسون حركاتهم بابقاء الجزء الثاني ما في العشرة كما كان
او معطوفا في المنزلة اذا فصل المنزلة من المنزلة كما كان في العدد فنقول الثاني والعشرون كما ولد في
العدد اثنان وعشرون فان قلت معنى العطف في العدد ظاهر بخلاف في المنزلة المنزلة وذلك لان معنى ثمة
وعشرون رجلا ثمة رجال عشرون رجلا وكذا في نحو ثلثة عشر رجلا اي ثلثة رجال وعشرون رجلا وليس
ثالث عشر واحد من الثلثة وعشرة وكذا ليس معنى الثالث والعشرون الواحد من الثلثة والعشرون بل
المعنى الواحد من الثلثة والعشرة والواحد من الثلثة والعشرون فكيف هذا العطف قلت كان القياس ان
يتلى من مجموع جزئ المركب في نحو ثمة عشر ام فاعل واحد وكذا من مجموع المعطوف والمعطوف عليه في نحو ثمة عشر

اذق نبت من كل واحد من اجزى وكلام فاعل من العدد ذلك على مفرد من المتعدد كما انهم فاعلين
بلا نفي مفردين وهو صفة المقصود فبين العشرين في قولك ثالث وعشرون ليس حني المفرد من المتعدد
كما في قولك بالبا عشرون وهو باق على معنى العدد كما كان في ثمة وعشرون ولو كان حني المفرد لقلت في ثمة
عشر بالثلاث عشرون اذ المفرد من العشرة عاشر وليس كالعشر في اذ لفظ العدد ولفظ المفرد من المتعدد
منها في صورة واحدة فقول ارادوا بنا ام فاعل واحد من مجموع لفظي ثمة وعشرون او ثمة عشر كما في قولك
الاحاد التي تحت العشرة ولم يكن بنا ام فاعل منهما مع بقاها وفيها اللفظ الفاعل ام ثلاثي زيد في الفاعل
وحروف اليمين اكن من ثمة ومع حرفي بعض حروف كل واحد منهما وابقاء لا في ثمة عشر مثلا في ثمة عشر او
ثلاثين كان ليس فاضطر والي ان توضع صورة ام الفاعل التي حتمها مسكها من مجموعهما على اصد هما لفظا
ويكون المراد من حيث المعنى كونها من المجموع لان المعنى احد من مجموع العدد في فاقعة تلك الصورة على اول
الاسمين دون الثانية ليوذن من اول المراد المفرد من المتعدد لا العدد وعطف الثاني لفظا على ذلك
الصورة وهو معطوف من حيث المعنى على العدد المشتق ذلك الفاعل منه ونوعه مطوف على عدد لا يتعدد
على متعدد ولا عدد على متعدد لا تحالهما كما بينا لكن المعطوف عليه في حقيقته بل لول المعطوف عليه ظاهر
ويستوي في هذا الحظف حرفي كما في الثالث والعشرون او كرف مقدر كما في ثمة عشر فاصل قولك
جاني ثلاث عشرا جاني واحد من ثمة عشر فمعطوف على ثمة لاعا واحد ثم جعل لفظ ثالث مقام قولك واحد
من ثمة انظفوا عشر على ظاهر هذا القام مقام المجموع لما اضطرر واليه فان قيل لو كان معنى ثالث
واحد من ثمة عشر لم يجز ان يضاف الي ثمة عشر ويقال ثالث عشر ثمة عشر وهل هذا المعنى واحد من ثمة عشر
ثمة عشر قلت هذا كما كان اضيف في قولك ثمة مع ان ثمة ثالث واحد من ثمة وانما اضيف الي ثمة
في الموضوعين لاحتمال ان يراد ثمة عشر لولم يصف ثالث عشر عشرين او عشرين او في ذلك الازم
الفاعل من العدد اذا كان معني واحد يضاف الي احد المشتق منهما والي ما في قولك ايضا كما يقولون
رضي الله عنه ثالث الارب عشر كما في باب العدد واذا عرفت في ثمة عشر وثمة عشر من المركبات
باللام فلا خلاف في بقاها على بنايه لبقا علة النساء مع اللام ايضا واما اذا اضيف ثمة عشر في اعرابه
كما في باب الاعداد فان قلت لم يجز الاعراب مع اللام المنجحة جازك سبعة كما ذكر في باب
الاصوات من نحو كل لا ين قل لان اجزاء باشر اللام من المركب اى صلاك بتعسر اعرابه
لذوهم دوران الاعراب في وسط الكلمة واجزاء الاخير لم يباشر اللام فكيف يعرب بخلاف كل لا ين
فان اللام فيه يباشر المبنى وخلافا لاضافة فانها ساشر الثانية في نحو ثمة عشر زيد فلها جواز الاعراب
كما في باب العدد في الاثني عشر وهو النجاة على ان ثمة عشر معرب الصد لظهور الاخلاق
الفية كما في الف الزيدان والمسلمان وتخلوا الاعراب علة كما في قول ابن ابي عمير مومنين كساين
اخواته من الصد ويكون محتاجا الى الجزئية منها وقال كل واحد من لفظي اثني عشر واثني عشر
صيف متانفة كما من في هذان وهذين واللذان واللذين وانما اعرب عند اجموع الصد في اثني عشر
لانه عرض جعل مومنة علة البناء في هذا الصد وهي تركيبه مع الثانية وكون الاعراب كالحاصل في وسط
الكلمة ما اوجب رهاها وانقاها وذلك انهم لما ارادوا منج لاسمين صنفوا الواو والموزن بالانفصال

الاصوات

ووجب حذف النون ايضا لانها في تمام الكلمة كما ذكرنا في صدر الكتاب ولحذف النون لاجل البناء بل بناها نحو
زيدان وباريدون ولا مسلمين ولا مسلمين مع بقاء النون فقام عشر من حرف النون مقامها وسدسها
والنون بعد الالف والواو في سمان ومسلمون لاجلها كما كان في وسط الكلمة لانه دليل تمام الكلمة فله
والاعراب يكون مع التمام فلهذا خلف الاعراب قبل النون في المش والمجموع كما خلف قبل النون في ضار اشتر
كاشان والدليل على قيام عشر مقام النون انه لا يضاف اثنا عشر كما يضاف اخواته بعول ثمة عشر في خمسة
عشر ولا نقول اثنا عشر كما كانا كما في قولك ويجوز ان يقال صار اسنان بعد حذف النون كما يضاف في عشر الالف
المش والمجموع لم يغير حذفها مع موضع الا للاضافة فصار كما في التركيب لاضافي لا يوجب البناء
قول من قال انه اعراب لانه لم يجز ان يحذف لاجل التركيب علامة التنشئة اى الالف التي جعلت اعرابا فقط
الاعراب لكونه علامة المشي بينهما بشي بدليلنا ياريدان وباريدون مع ان هذه العلة قائمة قوله والا
اعرب الثاني كعليلك وبني الاول في لا صح فقل علم شرحه وانضمهم بصيف صدر هذا المركب الى عجز
مع حرف المضاف اليه وتركه من المركبات قولهم يادي يدي وفيه لغات احدها هذه وهي سكون
ياي الاول والثاني بعول اعطه يادي يدي والاصيل يادي يدي فالاول فاعل من بدأت الشيء فحذف ابتداء
والثاني فعل معني مشغول منه وهو اسم فاعل مضاف الى مفعوله وانضاه على حاله اعطه فلعل ابتداء
لما حب ان تعطل ابتداء والمراد بالذي مصدر الفعل المقدم وهو الا عطا في مثلنا فلهذا هو في المصل
مضاف ومضاف اليه وكلما يديه معرب فكيف استعمله حتى يستفاد من الكلمتين يستفاد من كل منهما
معني يادي يدي مثل يا تخففتا لهما نضير ورتما كلمته بتسكين الهمزة لا وفيه بقاء وضرب الهمزة
الثانية وكلا التخفيفين على خلافتها من ثم يبتدأ بما جى وتا لهما يادي يدا او يدي كمن هذه كاو في كتي الله
والثانية على وزن دعا واصله بلاء مقصود لم يجز هذا التركيب في حرف الهمزة تخفيفا وابداء مصدر معني
المفعول فعناه معني يادي يدي في بيت الكلمة لا وفيه من اللغتين وان كانت مصادفة لصيرورتها كخبر كلمة عليهما
وبيت الثانية منها لتعريفها بابتداء عشر ولم يكن بناوها ضعيفا كما كان في نحو صدر كرب عليا ذكرنا
قبل تصدع التخفيف منها الا ترى الى تخفيف معني على غير القياس مجازنا وها على غير القياس ايضا لان كلمة
بالبناء يكون حذف لفظا منها بالاعراب لدخول السون في العرب والاعراب وان كان مقدر وجوز اجاراه يادي
بلي وادي بيا والي سببا من تاب معدى كرب لان باب عشر وجعلها سببها في باب عشر وهو
ما وفيه وان كان على جهة التشبيه بالانضمين المتماثلين ولو كانت كما قال اجاراه لوجب حرف نون واما انما
السون فيها لان في يادي يدي بيا تركيبا فقط على قدرنا من دون العملية ولم يسبقها منونين وكذا في
تنون سببا اولاد سببا بن شجب وليس اسم قبيلة كما اولى في قوله لعدا سببا وقوله وجبتك لان المضطر
الي هذا التا ويل تركه السون واما قاي فلا فضلها سببها من اخواتها سببا وباراه من اخوات معدى يادي
وما دليلها على ذهب سببها لان مجموع الكلمتين علم بلاء فيجوز ان يكون منسوبا للتركيب والعملية وتكون
سببا والثالثة والارابعة والخامسة يادي يدي او يدي او بلاء الكلمة الا وفي هذه اللغات كاو في
المذكورين ساكنة الباء والثانية على وزن تمج وكرم وحنان والبدعة والبلاء مصدران معني المفعول
الجزي في هذه اللغات مبنيين بل هما المضاف والمضاف اليه لكن الرفع يادي يادي يكون جلا لقب للتخفيف
والثانية فينا غيغفة وقولنا بنة يادي يدي وبلاء يادي يدي بلاء يادي يدي بلاء يادي يدي بلاء يادي يدي بلاء

المضار والمضار

في النسب المعقول لانه يقال للضرب ذوق ضرب كما يقال للضارب والمضارب مصدر بالمعنى الفاعل
فيكون اسما على حال فيكون المعنى كما في ابي زيد كما انضوب على الظرف بقدر حرف المضارف اي وقت
ابتداءك بما يبتدئ في مصدر مضارفي الفعول ومنها الذي سباني قولهم تفرقوا ايدي سبانا واياي
اي مثل تفرق اولاد سبائن شخب حين انزل عليهم سبيل العزم والايدي كناية عن الانشاء والاشرة
لانهم في التقوي والبطش بهم لئلا يدي وجوز ان يكون في الاصل انتصابه على حال على حرف المضارف
وهو مثل وجوز ان يكون على المصدر والمعنى المقدرين مثل تفرق ايدي سبانا وامر في بنا لا والواو الثاني كما في
بايدي فلما انزل بالايدي السكون وسكن مائة سبائن مع قلبه الفا وقد عملت بالسنون فيكون ايدي
اولاد اي مضارفي سبانا لانه بلغم سكون بائنها وقلب مائة سبانا وقد استعمل جواز خمسة عشر مائة الجوز
ظروف كيوم يوم وصباح مساء وحين حين واحوال نحو كفة كفة وهو جار يبتدئ وحين او
لغته صحح كخرة وكوزا ضافة المصدر من هذه الظروف والاحوال الى المعنى وانما يتعين بناء الجوز فيما كان
في نحو خمسة عشر لظهور نص الحرف وتعيينه في نحو عشر دون هذه المركبات اذ كمل ان يكون لها بقدر حرف
العطف وان لا يكون فاذا قلنا انها فلما ان معنى لغته يوم يوم وصباح مساء وحين حين اي يوما ويوما
وصباحا مساء وحينما اي كل يوم وكل صباح ومساء وكل حين والفاي يودي معنى هذا العموم كما في قوله
انظر ساعة ساعة اي في كل ساعة اذ فائدة الفاء التعقيب فيكون المعنى يوما فبوا عقيدة بلا فصل الى الانشاء
وكذا في صباح ومساء وحين حين وقلنا ان اصل لغته كفة كفة اي سوا حين دون كفة مني وكفة منه كلاسما كان
يكف صاحبه عن معنى التوبة ولا عرض واصلا جار يبتدئ والمعنى ملاصقا ببي وبتة اي مجتمعان لانه فان
كما تقول كل رجل وصيغته واصل لغته صححة كخرة ومعناه ظاهرين ذوي صححة اي ايتاع اي في مصيق
واضحة صححة كخرة ومعناه كاشفا للخب ايدا صححة وكوزا ان يكون مصدرا لا حالا اي لقا او اضا ان كان
وان لم يقدر حرف العطف قلنا ان المعنى يوما بعد يوم وصباحا بعد مساء وحينما بعد حين كقوله
لا تبلسا لئتم وانتم صلوا بالحرف في حين ولغته ذاك كفة او بعد كفة كما يروي عن روية كفة
عن كفة اي جعل كفة كقولهم كبر اعز كبرا وهو جار يبتدئ اي اذا امتع بنت او عدلت وحين صححة
مع كخرة واذا ضموا كخرة اليها اعرابوا الكلمة نحو صححة كخرة على الابعاع كما في حديث نبيته اذ
تركيب ثلاث كلمات والنحو ايضا المعنى الاظهار لا الخ لا بل يضمه ومنه قلته جارا وقوله للعالم جارا
في زائل والنحو يتضمن ان اظهر ما في داخل الحيوان فان اضيف هذه الظروف والاحوال فاما ان يكون الاضافة
لمعنى اللام على المعنى المذكور فيها عند عدم تفرج حرف العطف واما ان يكون تشبيها هذه المركبات بالمضارف
المضارف اليه كما قلنا في جعل كربة فلما في نحو عشر اذ جعل على فاذا اخرجت هذه الظروف والاحوال
الظرفية والكالبة وجبت الاضافة ولم يجز التركيب قال فلولا يوم يوم ما اردنا خرايك والفرغها جازاء
ونقول انبه في كل يوم يوم وايتك في صباح مساء وذلك لان نعمة الله لا يمكن ان يكون فيها ظاهرا كما في كفة
حسن فقد يردك وفيها موقع الحال الشبيه به فاذا لم يقع موقعها لم يقدر فيها ولنقول كخرة صححة
احوالا لانه للحال نحو تفرقوا شخب وشذب وشدن ملة ربيع فاء الكلمات وكسرها وجذب يربح بكسر
الفائين واحوالا لانه المعنى يشترين وتركتم حيث بيت اي تفرق بين ضامين وسقط بين
اي تفرق بين البيت وبين الثانية رايد لان بين يقتضي شخب ولم يسمع في هذه المركبات الاضافة كما سمع

لانه كوزا مع ان يمكن ان لا يندرج في الاصل من شخب من شخب على صيغة اي
ان شربت ولم تنصب ونظر من غير النجم اي صبح المطر ونثره وشدن حر الشد لان التفرق وشدن من التفرق
وهو الاصراف واليه يد من البنا ويقال شدن وشدن بالاصل او من شدت البضاي شدت وشدن
الشدن وهو العطف وشدن موقوكم ملة اي كذاب يفسد الاجناس ونثرها وشدت بيت وشدن نونان وقد
بيت بكسر الفائين واصلا ما حوت نوت وقد جعل على الاصل مع السنون وعلمه نحو جونا ونا من الحمازة ولا
وهما معني يقال تحتلث اذا ضاع في التراب فطلبه وقد جاءت حاث باشع الدائن وجات باث بكسرهما ايضا
تشيها بالصوت نحو فاش باش وفاق باق وجاز قلب الواو اياء والفا للاستئصال الحاصل بالتركيب ومن غابها
فلكون الثانية ابتاعا كما خبيثت وكثير من الفاظ هذه المركبات مع كونها مشتقة كجذب وشدن ملة لم
اللام التركيب وشدن مثل هذا التركيب في غير الظروف والاحوال لما قلنا ان تقدير الحرف في مثل غير متعين واما
الكالبة والظرفية وذلك نحو وفعول في حيز بعض اي فنية عظمة بكسر الفائين وفهما مع الصادين واحيز الصرب
والبوض السبق والقدم اي وفعول في هرب وسبق بعضهم بعضا لفظ الفنية فقلبو الواو اياء للازدواج وهو ويا
من العكس لان الباخف وقد يقال عوض بوض سلب الباء واو وقد يكون الجواز مع كسر الفائين وفهما فيكون ان
والثانية ابع كاذننا وقد يقال حيز حيز بكسر الفائين وفهما مع كسر الصادين شيها بالاصوات وجاء حاض باث
بات واما الحان بان فانه مركب من فاعل حيز اي فسر وغلب وضم فاعل حيزي اذا نما واربعه كانه قبل موا كازي
البيان في تركيبها وبجلا انما واصلما وتعرف فيه على سبعة اوجه خازيان بحرف اليائين وبناء اليمين على الكسر شيها
بالصوت وجازان تشبيها بمح عشر وكان اصل الحان في الماضي على عطف الفنتين على الآخر وجازان ان كان يكون كجلبك
ويكون له ولينها على الفم او الكسر والما جاز كس اول منها بخلاف نحو جيبك نظرا الى اصل الراء وانما المعنى
في هذا قولهم من العلم والتركيب واما هو علم الحشر كاسامة فاذا دخله اللام نكسر اللام كما في سائر المعنى
وجازان باعتبارها على اضافة الاول الى الثانية كما قلنا في جعلك فيجوز صرفا الثانية وترك حرفه وغازنا كفا صعاء و
جزان كقرطاس وليس الجزان امين ركب اصلهما مع الآخر بلا ضم صيغة فاعين كما قيل في عشرين في علمه وادخلت
اللام على هذه اللغات لم تقمى كان مبيدا عن تبايه كما في خمسة عشر فالوجه الحان بان جنونا ولها معان صرنا
العشب وصوت الذباب ودا في اللهاغم والسنور واما طابق باقي للكناج وفاقش ماش للفاش وكل واحد منهما
بصوته فبقيا على تبايهما وانما لم يجز تركيب لاعلام المنقولة عن المضارف والمضارف اليه وتشبيها بمح عشر كقول
ذلك بايدي سبانا وبادي بلا وانما لم يجز تركيبها معنيها لانه لا يبان كما انما في ذلك عن جزي ايدي سبانا لانه لا يعلم
يراعي اصلها في كلامه لان العلم يقبل بالكتابة عن معنى احسن من غيره لانه لا يعلم الا حقا وذلك ايضا في بعض
كما فعل نحو احسن والعباس فلما عين من حيث المعنى تشبيها ما لم يخب من حيث اللفظ ليكون فيه دليل على الاصل المنقول
من اصل الطرفين اي اللفظ والمعنى بخلاف هذه المركبات فان معناها الاصل المنقول عنه مقصود ذلك المعنى المنقول اليه
اذ معني ايدي سبانا مثلهم في التفرق فالاصل موزن بالتفرق البليغ الكالم الذي هو المعنى المنقول اليه فلما لم يكن المعنى
تشبيها جوزوا تشبيها للفظ كما كان لان المعنى يكثر في الايمان بالاصل المنقول اليه **قول** الحكايات كوكرا للحد
وكبت وذيت للحد **قول** الحكاية لغة واصطلاحا ان يخر عن شي معين لفظا كان او معنى بلفظ
غير صحيح في الالفاظ اما للابهام على اخصاب معين كقولك حان فلان وانت تزد زيدا وقال فلان كبت وكبت اسماء على

فلا يكونان الا مستوفين لفظا لشدن والوقف عليها بالهاء والواو اذ ليس في الكلام مثل حيوية
وواو حيوان بدل من الباء وعند المارة وعند واو حيوان اصل جوزان يكون ايضا لام كنة وذية واوا
ولم يقل ان اصلها كوية وذوية اللام لا وية بالحرف من العين فلو كان العين ولو اقلت ذوت وكوت و
الداء فيها الكونما عينا رين عن الضمة **قوله** فكم الاستفهامية ميمها منصوب مفرد وميمها الحزبية مجرور
مفرد ومجموع ويلحق فيهما ولهما اصل الكلام **قوله** كم الاستفهامية وميمها الحزبية بلا فعل عدد ومفرد وفا
لا استفهامية لعدم ميم عند المتكلم معلوم عند المخاطب في نظر المتكلم والحزبية يجر بهم عند المخاطب وربما
يعرف المتكلم واما المفرد فهو مجرور عند المخاطب في الاستفهامية والحزبية فلذا اخرج اليمين للبيان للمفرد
والحزبية لا لادليل كما يقول مثلا كم عندك اذا جري ذكر الزائرين اي كم دينارا وكم عندك اي كم دينارا قالوا ومن
ميمها الاستفهامية اكثر لانه في صورة الضلالت وميمها الاستفهامية منصوب مفرد جملها على المرتبة التي
من الصرد في العلة في بابا احد وانا جملتها على وسطي مراتب لان اليمين في الغلب القوة والقلة
فجملها على الدرجة المتوسطة بين القوة والحكمة اوية وكم منونة تقدر بل لكن فصل اليمين عن كم بالاستفهامية
في الاختيار جابن نحو كم لك غلاما ولا يجوز في احد لا اضطرار كما قال علي اس بصد قد مضى ثلثون للمجرح
كعبا وذلك لان الصرد مع المصروف ككلمة ولصحة الازي ان شرو مع ميمها بنية رجل ورجلان ولو صرد
لفظا لا اعلى الصرد والمفرد كما في المفرد والمنى لم يحسبوا الى الصرد ولا يجوز مجرورين بالاستفهامية الا اذا
يجر فواجر نحو علي كم جديج يسك وكم رجل مريت فحوز في منله مع الضم الجح وذلك لان الميم والميم في الميم
سواصل فكانا جان الداخل على كم داخل على ميمها بحرف عند الفاعل بسبب اضافة كم الى ميمها كما في الحزبية والمجوز
فصل تطابق كم وميمها جرد وعند النخاعة مع مجرور من مقدار ومجوز اضمارها فصل تطابق ولا يجوز ان يكون
بل لا من كم لانها المدخل من متضمن الاستفهام بحرف مقارنته لهجرة الاستفهام كما مر في باب البدل ولا يكون
كم استفهامية مجرور كما ميمها من اليمين الوسطى ظافا للكوفيين وعلم الجازال بي في في اعتراف علمناك اذا
اردت طوايف من العلم ان يفتحوان كم علمناك بهذا المعنى وقال البصريون لوجاء نحوكم علمناك المصوب
حال لا يمين واليمين محذوف اي كم نقا في حال كونهم علمانا والعال في حال الجار والمجرور فلا يجوز عندهم
كم علمناك ويجوز عندنا فحس كما تقدم في حال واجرة ميمها الحزبية باضافة اليه ظافا للفراء وهذا كما
اكتل في لاه ان يكون مجرور بلام مفرد وانا جوز الفراء ونسب الى الخليل ايضا عمل الجار والمفرد منها وان كان
في غير هذا الموضع نادرا كقوة دخول من على ميمها الحزبية بحرف من ملك وكم من قوتية والتي اذا عرف في موضع
تركه لقوة اللزامة عليه فان فصل من الحزبية وميمها جان حله عند الفراء لانه جرح من المفرد لا بالاضافة
وغيره يجب نصبه جملها على الاستفهامية اذ لا يمكن اضافة مع الفصل لاعلى من نوس فاجز الفصل
بينها في السعة بالظرف وشبهه في غير الاختيار وقوله كم نحو مرقى بالالف وكيم كلمة قد وضعه وقال انك
ان يونس جيز الفصل منها بالظرف وشبهه اذ لم يكن مستقرا ولم يتصل عنه عدم الاستفهامية في ميمها
كما تعلقوا كهم في باب التسمية نحو ابا اليوم كد والليل على جواز الفصل بالاستفهامية ايضا قوله كم في ميمها
سند صحيح التسمية ما جرد نفاع وسببه لا جيزا جرح مع الفصل وان كان بالظرف لا بالضرورة نحو قوله كم اي
بكن البتة واما الجرح مع الفصل الجمل فلا يجوز ما الفراء بنا على من جهة المتقدم وذلك نحو قوله كم نالي من ميمها

عليه اذ لا اكاد من الايمان احتق واذا كان الفصل من كم الحزبية وميمها بفعل ميم متصل وجب اليمين
ليلا يلبس الميم بمفعول ذلك المتقدي تحكم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية وحالكم الاستفهامية المجرور
ميمها مع الفصل حال كم الحزبية في جميع ما ذكرنا وبعض العرب ينصب ميمها كم الحزبية مفردا كان او جمعا بلا فصل
ايضا اعتماد اليمين بينهما وبين الاستفهامية على قولها حال فيجوز على هذا ان يكون كم ضم بالضم حزبية واليمين
ميمها الحزبية المفردة مع الافراد وهو اكثر في لغة لان كم للتكثير فصار ميمها كم ميمها الحزبية وهو المائة ولا
وانما جازا في كم مفرد في الصريح لان في لفظ الصرد الكثير لا في لفظ الكثير كما في المائة ولا في
فاستغنى تلك الثلاثة عن جمع الميم واما كم فهو كتابة عن الصرد الكثير وليس يصح فيه مجوزا جمع ميمها كقولها
في اللزامة على الكثرة **قوله** ويلحق من ميمها اي في ميمها ايا في الحزبية فلتكثير نحو وكم منكم في السموات وكم من قرية وذلك
لما افترق اليمين المضاهية كم واما ميمها الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا من في نظم ولا من ولا دل على ان
كتاب من كتب التحي والادب صححة واذا الجحيم الميم فلانك من قد يدرك منونة **قوله** ولها اصل الكلام ان الاستفهامية
فلا استفهام واما الحزبية فلما تضمنت من الصرد اليمين في التكثير كان ان ريت لما تضمنت المعنى انما هي القليل
وجب لها اصل الكلام واما يجب فصل ميمها عن اليمين لانه مؤثر في الكلام مخرج له عن الحزبية وكما ان في ميمها
من الاستفهام والعرض والتمني والتشبيه ونحو ذلك فحرفها صدر تلك الجملة نحو فوال لعل السامع تلك الجملة على معناها
قبل التبيين فاذا جاء المعنى في آخرها نشوش خاطر لانه يجوز ان ان يرجع مضاه ايا قبله من جملة مؤثر فيها
وجوز ان ميمها على حالها في قب جملة اخرى يوتر ذلك المؤثر فيها **قوله** وكما انها ميمها وميمها ومضوبا
مجرورا فكلها بعد فعل غير مستغنى عنه كان منصوبا مع ولا جرحه وكما قبله حرف جرح او مضاف مجرور

والاشرف مع استواء ان لم يكن ظرفا وخبر ان كان ظرفا وكذلك اسمها الاستفهام والشرط **قوله**
قوله كلاهما اي كم الاستفهامية وكم الحزبية واما وقع كل منهما ميمها ومنصوبا ومجرورا لانها اما ان والاد
اسم من كبر اعراب ومما قابلان لعوامل الرفع والنصب الجح في تعان ونصبان ونجران **قوله** فكل هذا
فعلها يفضل مواضعها في الاعراب بمعنى اذا كان بعد كم فعله يشغل العمل كم بالعمل في الضمير الرفع كما اشغل
في نحوكم رجلا ضربة اوية متعلق ذلك الضمير كما اشغل في نحوكم رجلا ضربة غلاما كان كم منصوبا مع ولا جرحه
الضمير المشغول اي على حسب افضائه فان قضى المفعول به في كم منصوب المحل بانه مفعول به نحوكم رجلا ضربة
وكم غلام ضربة ولا وية ان قال مع ولا جرحه وحسب الميم معا وذلك انك تقول كم يحا ضربة في كم منصوب
على الطرف مع اقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول به وعن ذلك من المصوبات فتعنه لاصل المصوبات
انما هو كسب الفعل وحسب الميم فتعنه للظرف فيقولك يوم ولوقلت كم رجل لكان لا نصب بكونه مفعول به
وكذا لو قلت كم ضربة لا نصب بكونه مفعول لاطلقا ويجوز ان يحل كم في هذه المواضع مبتلا واجله ضمير
في الجملة مفرد على ضعف كما قوله يا بعد فعله يربطها وشبهه ليشمل نحوكم بوا انت ساين وكم رجلا انت صارت
وليس يعرف انصافها لامفعولها او ظرفا او مصدرا او جرحا كان كم او مفعولا انما يلبس
نحوكم ظنت ما لك قوله كلا بعد فعله مستغنى عنه منتقن فقولك كم جاءك فان جاز فعل غير مستغنى عن كم بصرفه
لانه لا يعلو كم لوله يعمل في ضمير مع ان كم مرفوع المحل مبتلا **قوله** وكما بعد حرف جرح او مضاف مجرور انما اصل
حرف جرح والمضاف عليها عمل الجرح سواء كان لها او حرفا مع المجرور ككلمة واطع مستغنى للتصديح في لفظ

هذا هو الارتفاع فان كانا قد اشغل لعموم التعمير
تقدم اليه انما اصله على جرحه بالفتحة والادب
في ذلك ولا يخلو من ذلك انما اصله

الاستغناء بغيره استغناء كالماء في الاستغناء فلو كان الاستغناء في قول ابن كعب بن
 جبريل كان بعد سورة الاحزاب الى كم بعد فاستغناها استغناء مية وصل في ميمها وبما قبلها ان يلقوا
 النصد دون كذا لضمها معنى الالف نحوكم الخيرية ووزود كذا بكرا مع واو نحو كذا وكذا اكثر افراده
 ومن تكره بلا واو وكثره عن العذر نحو عندى كذا ربهما وعن الحديث نحو قال فلان كذا ولاد لانه في علي التكني
 اتفاقا وكثيرهم بكذا الميم جمع نحو كذا مع عن لثة وباسها وبالمكر دون عطف عن اصل شروبا وبالمكر مع
 العطف عن واحد وشربين وباء وبه قال ابو حنيفة به فظا بقوابه العذر حتى اجازوا كذا ربهما بالجر على
 ما يدوم وهذا خروج عن لغة العرب اذ لم يرد بين كذا في كلامهم مجرورا وان مع اللفظ في نفس اللفظ الميم
 الى يوازنا من الفاظ العذر المفضلة لان المفضلة تدل على كية العذر فصا والميم لا يدل عليه بل يزم بل يزم
 بالميم ما هو يقين وهو اقل ايدوم واحد وهذا الذي قاله هو الحق واعراب كذا وكاين كالفنان في كذا وقول
 ان الكاف فيهما وصل في محل الاعراب لان الخبير صارا بالتي كيب كلمة واحدة كما تقدم ولا منع في قول
 علي الكافين اعتبارا للاصل **قوله** الظروف منها ما قطع عن الاضافة كقوله وجد واجرى مجراه
 لا غير وليس في وحسب **قوله** اعلم ان المسوع في الظروف المقطوعة عن الاضافة قبل
 وتحت وفوق وامام وقلام ووراء وظف واسفل ودون واول ومن على ومن علق ولا يعلقها
 ما بعناها نحو عين وشمال واخر وعين ذلك وينبغي ان يعرف انه حذف المضاف اليه ويورد المحذوف
 مضافا اليه اسم تابع للمضاف لاول نحو قوله ياتهم عدي وقوله لا غلانة اوبلا ههنا مع وان لم يورد فلا يرد
 الا ما هو دال على ان يمتد اليه كقوله كبتل وبعد واخواتها المذكورة وكل وبعض واذ ومع هذا الحذف
 الى اذا قام فيه على تعيين ذلك المحذوف واما بنيت هذه الظروف عند قطعها عن المضاف اليه لمساها
 الحرف باحتياجها الى معنى ذلك المحذوف فان قلت فهذا لا يحتاج حاصلها مع وجود المضاف اليه
 فلو لم يبينهم كالماء الموصولة تنبي مع وجود ما يحتاج اليه من صلتهما قلت لان ظهور الاضافة في مرجع صاحب
 لسميته لا يختص بها بالاسماء اما حيث واذا واذا فانها وان كانت مضاف الى الجمل الموجودة بصها الا ان
 اضاها لست بظاهرة اذ الاضافة الى حقيقة المصادق تلك الجمل فكان المضاف اليه محذوف ولما بدلت
 بعض وكلا لتوحيب المضاف اليه لم يبقا اذ المضاف اليه كانت ثابت بتيوت بدلها ولما اختاروا البناء فبدلت
 الظروف دون التوحيب لانهما ظرف وقليله الصرف اذ عامته لكن على قوله ان يجوز السون في المضاف
 فتعرب قالوا وكثرت الان د ارد شتوية فاشربوا بعدا على ذلك حذر وقال فيغ الى الشراب
 وكنت قبلا كاد اغض بالماء الحميم ومنه القراءة اذ ذلة لا م من قبل ومن بعد ويقال
 ايلاء به او افضل لافوق في المعنى بين الاعراب في هذه الظروف وما يمتد منها وهو الحق وقال بعضهم
 في ان معنى لهدم ضمن معنى اضافة بمعنى كس قبلها اي قبلها وابداء به اولا اي منتقلا ومعنى
 قبل وبعده اي منتقلا ومناخرا لان مرابذة قبل وجوز سون في هذه الظروف المنصوبة لضرورة
 الشعر في قوله ومنصوبة نحو جئت قبل وقبلا كما قاله المنادي المضموع يا مطر بيا مطر
 فيجوز ان يكون قوله فاشربوا بعدا وقوله وكنت قبلا وهذا وسميت الظروف المقطوعة عن
 الاضافة غايات لانه كان ضمها في الاصل ان لا يكون غاية لضمها المعنى النسبي بل يكون الغاية

في المضموع
 على التصرف
 وعلام البناء
 نصب البناء
 ان المضاف
 لا علم التصرف
 لا علم التصرف
 ان المضاف
 ان المضاف

المشوب اليه فلما حذف المشوب اليه وضمت معناه استغناء بصير ورما غايتها الخالف ذلك في ضمها
 غنيت بلك لاسم العزب ولم يمتد كل وبعض مقطوع لا فاء غايتها لبوت العوض عن المضاف اليه وقول
 حسيه من علم باضايك ومن حال كفاض ومن تعال كيام ومن عدا كعص ومن علق مفتوح الفاء مثلث
 اللام فاذا بنيت على الضم وجب حذف اللام اعني الباء منسبا اذ لو قلت على الاستغناء الضم على الباء
 ولو حذفها وقدمت على لاشته بالمعرب موقوف عليه واذا قصرنا على ما علق ساكن العين وجرح فابها
 وان كان في الاعراب يجوز ضمه وكسر تقول علق الدار كما تقول صغلتها المجازين على عمل الفتح نحو علق من فر
 ساير الغايات فلنقل الواو المنصوبة واما الكسرية نحو علق فاما لفظ المضاف اليه كما يقول خالط
 سلم خياشيم وفاوق لم ليس غير الفتح على امر في الاستغناء فعلى هذا لا يكون هذا الكسرية جار قبل او مع
 لا ضافة اليها الضمير واما البناء على الكسر استغناء للضمة واما الضم نحو من علق فضل في ساير الغايات
 ورويت اعتي اهله انتي لسان لا استغناء من علق لا يحى منها ولا يحى بضم واوها وكسرها
 وفتحها وبناء الغايات على الحركة يعلم ان لها عراب في الاعراب وعلى الضم حتى لا يبقوا الحركات لما تحبها
 الوهن بحذف الاحتجاج اليه اعني المضاف اليه او يسهل لها جميع الحركات لانها يقال الاعراب كانت في الاعراب
 متصرفه فكانت ما مجرورة بمن ومنصوبة على الظرفية او تحذف حركة بناها حركة اعني ما قوله واخرى مجرورة
 لا غير وليس غير وحسب شبيهة بالظروف الغايات لشدة لاهامم اللان فيها كما في الغايات تكونها
 جهات ولا بهام غير لا يسم في الاضافة وهي اشدها ومنه لا تحذف منها المضاف اليه لانه التي
 وليس نحو فعل هذا لا غير وجاني زيد ليس غير بكثرة استعمال غير بعدا وليس المذكورة اعلم انها قد
 بعني لا وقد تقدم انه حذف المستثنى بعدا التي بعد من المضاف اليه المحذوف في غير المستثنى المحذوف
 في قولك جاني زيد ليس الا فلما حذف منه المضاف اليه بنيت على الضم لمساها للغايات بالاهامم واما حيث
 تجاز حذف ما اضيف اليه بكثرة الاستعمال وتبني على الضم تشبيها بغيره اذ لا يسم في الاضافة منته كما هو في باب
 الاضافة **قوله** ومنها حيث ولا يضاف الى جملة في الاكثر **قوله** اعلم الظروف
 المضافة الى الجمل على ضربين اما واجبة الاضافة اليها بالوضع ومنه لا يقطر حيث المكان واذا واذا في الزمان
 واما اذا فيه اختلاف الذي يحى على الجملة التي عليه عاملة فيه اولا فان كانت عاملة فيه فليس مضاف اليها وان
 لم تكن فهو مضاف اليها وحيث واذا يضافان الى الفعلية وكسرية واما اذا ففي حوزا اضافة الى كسرية
 خلاف كما في المنصوب على تهيئة النفس واما جازية الاضافة الى الجملة ولا يكون الا اضافة الى جملة
 مستفاد منها احد الا زمانه التكنية استمر ذلك لتناسب المضاف والمضاف اليه في اللان على مطلق
 الزمان وان كان الزمانان مختلفين واما احتيج الى هذا السر لان الاضافة الى الجملة على غير الاصل اذ
 المضاف اليه في حقيقة مع المصداق الذي تضمنه الجملة فعلى هذا لا يضاف على الجوان مكان الى جملة لان الجملة
 لا يستفاد منها اصل لاكنه معينا كما يستفاد منها اصل لا زمنه فاذا قدر هذا قلنا اصل ايضا والزمان
 الى الفعلية لانه الفعل على اصل لا زمنه وضا فلان كان اضافة الزمان الى الفعلية اكثر منها الى كسرية ثم قد
 يضاف الى كسرية المستفاد منها الزمان وذلك اما يكون بضمها مشهور الوقوع في اصل لا زمنه التكنية وان
 جازها اسين اما في الماضي نحو اتيك حين الحجاج امير وفي المستقبل نحو لا تأكلك حين لا تأكلك فالغاية يوم

فأجاب أن المعطوف مع أو العطف محذوف في الآية لقيام المزيد والمعنى بدأ ما كنت وصرت بهما استبان
مع اجتماع لامين كما قالته أيضا وكما عطاها ورقاتنا أيضا لنظروا فيه وكثير القرآن مثله واستدل أيضا
بأنهم إذا جئني اليوم أكرمتك غدا وأجواب أن إذا هذه بمعنى متى فالعامل شرطها ونقول المعنى إذا جئني
اليوم كان سببا لا كرامتي كغدا كما قيل في نحو جئني اليوم فغدا جئتكم من أن المعنى أن جئني اليوم بكر خذ لي
اسم ولعلم عرفه إذا في الرطوبة ورسوم فيها جازم كونها للشرط أن يكون جزاءها سميته بغيره كما في قولهم
وإذا ما غضبوا يغفرون وقوله والذين إذا أصابهم البغي هم يغفرون ولا يمن أن يكون هم في الآية بين تأكيد
للمواو وللضيق المنسوب في أصابهم ولعدم عرفتها أيضا جازم والكان شاذ في حجي الاسمية الخالية عن الفعل
بجدها في قوله إذا خضم أنزى مايل الرأس أنكب فيليس إذا في نحو قوله له والليل إذا يبس معنى للشرط أن جواب
الشرط ما بعد أوله عليه بما قبله وليس بعد ما يصلح للجواب لا ظاهرا ولا مقدر لعدم توقف معنى الكلام عليه
وليس هنا ما يدل على الشرط قبله إذا إلا التعم فلو كان إذا للشرط كانا للتقدير إذا يبس أقم فلا يكون
التعم منحرفا بل معلقا بغشيان الليل وهذا ضد المقصود إذا التعم بالضرورة حاصل وقت التكلم بهذا الكلام
وإن كان هناك عنى متوقف على دخول الليل فإن قيل فإذا كان ظرفا محذورا فإيناصبه قلت قال المصنف
ناصبه ظرف الليل أي والليل حاصله وقد عتبانه وفيه نظر إذ لا شيء هنا يقدر على ما حاصله من معنى
التعم فهو حال من مفعول التعم فيكون لا قام في حال حصول الليل كما أن المرور في قولك مرت يزيد صار حيا
في حال صراة وصوله لليل وفيه عتبانة لأن وقد عتبان ظرف له كما أن خروج في قولك خرجت وقت
دخولك في وقت دخول المحاط به في الالف م حال غشيان الليل وهو فاسد كما سبق وأيضا في قولهم
والعمر إذا اتفق يلزم كون الزمان صلا عن الحجة ولا يجوز كما لا يجوز أن يكون جزاء عن وقيل إذا بدل
المعتم به محذوف عن الظرفية أي وفيه نظر في وجهين أحدهما من حيث أن إخراج إذا عن الظرفية
قليل والتلوية أنه لا نسف بوقت اتساق العري في قوله والتعم إذا اتساق بل يتعم به مستقلا وليس جريده أن يقال هو
ظرف لما دل عليه التعم من معنى العظمة والجلال لأنه لا يتعم بشي إلا جماله العظيمة فتعلقه بالمصدر المتكسر على
ما ذكرنا في المفعول له من جوان عمله مقدر عند قوة اللامه عليه وخاصة في الظرف فإنه يكتب في راجحة الفعل
وتوهم كما هو مشهور فالنقد هو عظمتها إذا اتساق فهو قولك عجا من زيد إذا كب أي عظمتها والظرف
هنا لا يصلح أن يكون مفعولا لا نشاء التعجب كما لم يصلح هناك لكونه مفعولا لا نشاء التعم فاضم العظمة إذا لا
المن عظيم في معنى كمال التعم لا بعظيم في معنى وإذا جاء إذا بعجتي كقوله ته حتى إذا هلك قلتم هو باق على
كأن عليهم من طلب الجملتين مسبب باجر لهما كما هو وحى يكون معهما حرف ابتداء وليس معنى كونها حرف
ابتداء أنه يقع الابتداء بعدها فقط بل معناه أنه يتألف بعدها الكلام سواء كانت الجملة اسمية أو فعلية
كقوله حتى يقول الرسول بالرفع ويعول شرحه ليل الناس وقال بعضهم كوزان تجرد بعض حتى على الشرطية
وتجرح حتى وعلله عليه قوله حتى إذا سلكته في قبايرة شلا كما طرد الجمال الشراء وهذا البيت آخر
العصيدة ويجوز أن يقال أن جواب مقدر محافظ على أغلب أحوالنا وقال السدي في أدبية رابعة ولنفس
ارتكاب زيادته منذ وحة إذا ضلوا بجرا لتعظيم لامي عن بز الوجود كما في قوله ته إذا السما الشفقا
يكونا مور لا يتد رعل وصرفنا وعن بعضهم أن إذا الزمانية يقع اسما صرحا في نحو إذا بقم زيد إذا بعدد

أبوقت قيام زيد وقت صعود زيد وأما لم أعد لهذا على ما هدم من كلام العرب وما قوله ته إذا دعوة
من الأرض إذا هم تحجون فإذا لا وفي رواية والثالثة المفاجأة في مكان الغاء كما يحكي في الفعل المحرم
وقد يقع المفاجأة فيلزم الابتداء بعدها وقد ذكرنا الخلاف في إذا المفاجأة في باب ابتداء وإن لم يقرب
كونها حرفا فلا محل لها والتي هي جوابا للشرط المفاجأة كما يحكي في هذا الباب والكوفيين تحوزون نحو
خرجت فإذا زيد القام ينصب القام على أن زيد مرفوع بالظرف نحو في الدار زيد لأن إذا المفاجأة عليهم
طرف مكان وما نصب القام فقالوا لأن إذا المفاجأة ذلك على معنى وجدت فعمل عمله لأن معنى مفاجأة
الشيء وحل أنك له فحاجة فالنقد برخرجت فوجدت زيدا القام والقام ثانيا مفعوليه ومنه قول النكتة
في المناظرة التي جرت بينه وبين سوسيه في مثل قولهم كمن أظن أن العقب اشتد من الذين فاد هو
أيها لا يجوز لا أيها وقال سوسيه لا يجوز لا أيها فاد هو أيها لأن إذا المفاجأة كح لابتداء بعدها قال
الراجح مشتعا على الكوفيين فاد أيهم كالنساء قيل لها اجعلي قالت أنا طائر من فطري قالت أني بل
إن كانت إذا كسائر الظروف لزمهم أن يرفعوا بعدها اسما واحدا وإن عملوها عمل وجدت طلبت
بفاعل ومفعولين قال في يجوز فاد أيهم وقابما على الخبر عمرو وقابما حال أي في المكان عمر وقابما و
أما مع المعرفة فلا يجوز عند البصريين الرفع على أنه خبر المبتداء وقال شلب اعتدرا الكوفيين في نحو فاد
هو أيها إن هو معاد وإذا كوجرت مع احد مفعوليه كأنه قال فوجدته هو أيها كقوله فاصحى فلك
خرا سان دونها رأها مكان السوق أو معي قربا أي رأها من قرب قال الراجح ليس هذا قول الكوفيين
ولا البصريين قال واطن ككاتب في هذا عن شلب غلطا لا العاد عند أهل البصرين لا يكون فضلا يجوز
استقاط موه في مسئلتنا أصلا هذا آخر كلام الراجح ويمكن أن يقال إن الفصل لم يوجد في كلام العرب
لما إذا كان جنس المبتدأ معرفة باللام أو فصل تفصيل وفيه الأيتان مع غيرهما نظر كما في باب الضمان
وقوله أو معي قربا بمعنى وهي في مكان أقرب مفعوليه على الظرف وقد يقع إذا في جوابين أيضا وثمنا
وكلتا مما أذن للمفاجأة ولا غلب محذوف في جوابين أيضا وإذا في جوابين أيضا قال فسما نسوس الناس
ولما من أمرنا إذا نحن منهم سوية ننصف ولا يحكي بعد إذا المفاجأة إلى الفصل الماضي وبعد إذا المفاجأة
إلا لاسمية وكان لا يصح لا تستمع لأن كلا جوابين أيضا وثمنا كقوله محي محي جوابين أيضا وكقوله
لا يدل على أن المكتور غير فصيح بل يدل على أن المكتور غير لائق الإقرار في قولهم المومنين رضه وهو
الفصاحة بحيث هو بينا هو يستقيم في خونه إذ عقدها آخر بعد وفاته ولما فصلنا أيضا في بين
اللازم إضافة إلى المصدر إلى حمله وإضافة إلى الجملة كالأضافة على تقدم زاد وأعليه ما الكافية
لأنها التي تكف المقضين عن الاقتضا أو اشبعوا الفتح فتولدت الف ليكون الالف دليل على عدم
المضاف إليه لأنه كان وقف عليه والالف قد يوتيه به للوقف كما في أنا والظنونا وأصله أن يكون
مصدرا بمعنى الفراق فنقد برجلت بينكما أي مكان فراقكما وقد برضت بين خروجه ودخولك
أي زمان فراق خروجه ودخولك محذوف المضاف وإليه المقام فبين كما بين مستعمل
في الزمان والمكان وأما إذا كفت بما أو لاف وأضيف إلى الجمل فلا يكون إلا للزمان لما تقدم أنه
أيضا في المكان إلى الجمل لا حيث وبين في الحقيقة مضافا إلى زمان مضاف إلى الجملة فخر في الزمان

المضاف والمضاف من بين اوقات زيد فلم يبق وقتا في وقت قيام زيد فلو كان وقتا في وقت قيام زيد لم يكن وقتا في وقت قيام زيد
وهي غلبة لاضافة المضاف الى المضاف دون المكنة وعينيها فينبادوا في كل مضاف اليها الى المضاف
زمانا لان زمان اصيف الى المكنة او جئت عينيها في المكان نحو بين الدار وبين زيد وعمر ووان
اصيفت الى الزمنة فهو لزمان نحو بين يوم الجمعة والاحد وكذا ان اصيفت الى الاحداث نحو بين
قيام زيد وقعوده الا ان تراد به مجازا المكان نحو قولك زيد بين الحرف والرجاء استمرت لها الحدة
مكانا فلقد وقع بين جزئي على جهة فبينما المضاف بعد المضاف الى ان محذوف وظاهر الى جمله مقدر
بالجهد لا بد ان يكون محتملا لزمان فلقد جازا في ان الجملة وكله فلقد في ينما نظري في كل ما من محتمل
ما الكافة لتكلم عن طلب مضاف اليه مفرد ومن تقدم زمان مضاف الى الجملة فكما اذن زمان مضاف
الى الجملة لان كلا وبضما من جنس ايضا فان اليه زمانا كانا ومكانا وعينيها وما في كل ما من العموم و
الاستغراق الذي يكون في كلمات الشرط نحو من وامي وشابهها اكثر من مشابهة ينما فلم يدخل الا على
تخلاف ينما وبينما ولهذا ايضا جاز وقوع الماضي بعد كل ما يعني المستقبل لانه ليس ذلكم في كل ما من كما في
كلمات الشرط المتضمنة لعينان وكذلك كل ما من وقع بعد جيت احتمال الماضي ولاستقبال للعموم
الذي فيه ككلمات الشرط فيه وفي كل ما راحة الشرط واما جيتا في كلمة شرط تجزم وتقبل الماضي مستقبلا
كن وامي ومتي فالعالم في كل ما وحيث ما هو في محل الجزاء لا الجملة التي في محل الشرط كما في اذا انما
الاعلى يستعملان في الفضل المستثنى وقومته نحو كلما طلعت الشمس اتيك وكلما اصحت من نومه وقد
يستعملان في الامر المشكوك فيه كاد كلما جيتني اعطيتك كما يستعمل الاسماء المتضمنة لعينان في
المتحقق وجوده نحو متى طلعت الشمس اتيك وكذلك على خلاف الاصل ويدخل ينما وبينما وكما
الماضي في المستقبل ولنا ان تركيب نساء بيننا وبينما وكما على التبع تكون اضافة كلا اضافة كاذن
حيث لا انما بنيت على الفاعل الذي كانت تحقه حاله الاعراب بخلاف جيت فانه لم يثبت لها حاله اعراب
في منصوطة فيها حتى يراعي جيتا واما ترتيب بيننا وبينما وكما مع جملة تترتب على الشرط والجزاء
لما ذكرنا من بيان لزوم مضمون الثانية لا وفي لزوم الجزاء للشرط ولهذا ادخل اذا والمفاجاة في
جواب ينما وبينما ليدل على اقل ان مضمون الاول بالباية مفاجاة بالاتراح فيكون اكد في معنى اللزوم
وقيل في كل ما انه معرب ومصدرية والزمان المضاف اليه مقدر نحو زاد عما مثله في ينما فان دخل ذو
اذا المفاجاة في جواب ينما وبينما فان قلنا كما هو مذهب المبردين ان اذا المفاجاة ظرف مكان وكذا
ينبغي ان يقول في اذا المفاجاة فاذ وانما منصوبان على انهما ظرفا مكان لما صلحما وبينما وبينما ظرفا
زمانا لمعني ينما زيد قائم اذا راى ينما راى زيد ينما بين اوقات قيامه في ذلك المكان اي في مكانه
وان قلنا انما ظرفا زمانا هو مذهب الرجحان فيما مضى فان الى الجملة التي تصدق بها جرحا عن
الظرفية مبتدأ من جنسها وبينما وقت روية زيد هنذا كاي بين اوقات قيامه وما في ان قال
كفر في كل المفاجاة كما هو مذهب ابن بري فالعالم في ينما وبينما ما يصلح في المفاجاة او يقول
انما زيدا ان كما قال الجوهري وابن قتيبة وابو عبيدة بن زياد في نحو قوله ت واذا واعلنا وزيادة
اذا في قوله حتى اذا اسكواهم في قتال البيت والكلام على مثل قوله ت فاذا اصاب به ما يشاء من

اذا تم يستلزمون كالكلام على ينما زيد قائم اذ راى ينما سواه ونحو زمان كون اذا في نحو انما اذا
لما نحو قوله ت فلما كتب عليهم القتال اذا فريق منهم طرف زمان بدلا من الظروف المذكورة ولا يحل
مضافا الى الجملة التي يليها بل يحل تلك الجملة عاملة في الظروف المذكورة ام وقت الاضافة في تلك الحال
يستلزمون وكذا في الباقيين فالجملة المضاف اليها اذا محذوف قبل لوله عليها بالجملة التي في موضع الشرط
اي اذا اصابهم يستلزمون واذا كتبتهم من مشركون وكذا نقول اذا وقعت جواب لان في نحو قوله
وان تصبهم سيرة الا اذا اصابهم يقتطون وان قلنا انه ظرف مكان فلا بد لها جملة مضافا اليها لان
المكان لا يضاف الى الجملة الا حيث بل المعنى في ذلك الموضع يقتطون وكذا في جواب اذا ولما وبينما وان
قلنا حرفه اذا في جواب الاشياء الاربع فلا اسكال انه اذن حرف كالفاء سواء وقد يحذف الفاء في جواب
ينما كما في قولك كتبت وافتادوا في غمركم ونحو اضافة ينما دون ينما الى مصدر قال سنا نقانق الكرام
وروعه بوا الهمج لجرى سلفه بتقدم بين اوقات تعاقبه ولا عرف الرفع على انه مبتدأ محذوف ونحو انما بعاقبة
حاصل قوله واذا لما مضى وقع بعدها الجملةان وذلك لانه لا يطردا عليها معنى الشرط كما في اذا لان جميع
اسماء الشرط متضمنة لعينان وان الشرط في المستقبل واذ موضوعه الماضي فسا فيا واذا اذا دخل على
المستقبل فليد الى الماضي كقوله ت واذا يكره واذا فعل ويلزمها الظرفية لان اضافة اليها زمان كقوله
بعد اذا تا الله وقوله بعد اذا ت مستدون ولم تعد محذورا ولا يبعد ان يقع متعولا بها كقولك اذ كان
يا شاكرا وقوله ت واذا كرا عا اذا اذ على ان اذ بدل من اذ في نحو قوله ت واذا واعلنا قال ابو عبيدة
نابذة وقيل بغيره لاذكر ويلزمها الاضافة الى جملة وان عملت حذف وعوض منها السنون كما في قوله واد
اذ صحيح فسردها او بفتحها ويلزمها الكسرة في نحو يومئذ لما من في اذ للتعليل نحو جيتك اذا ت كرم الا انك
ولا في حرفينها اذن اذا معنى لنا ويلزمها بالوقت حتى يدخل في حاله ونحو انما يليها ام بعد فعلها في نحو اذا
زيد يقوم لان اذا على مذهب سيبويه داطة على يقوم المتدر المنع بهذا الظاهر واما على مذهب من جاز دخول
على اسمية حتى ها فعل فلما وارج عليه ولا يخلص منه الاستنباح استعمال مثل هذا اعني قولك اذا يقوم
زيد ففعله كذا واخوة ايضا في قليل الاستعمال وقال المصنف معتدلا عن صاحب هذا المذهب ان يقوم
ليس للاستقبال بل للحال على وجه الكتابة وفيه نظرا لان مثل اذا يقوم ففعله كذا مقصود به القيام للاستقبال
وحكاية الحال المستقبلية فلم يثبت في كلامهم كاي حكاية كال الماصية واذا جات ما بعد اذ من باقية على اكا
عليه لا يصح بها جازمة متعينة للشرط بخلاف اذ فانها نصيب حارة كما في جوازهم الافعال ومنهم من قال
اذا ما حازي بها وتجرم الشرط والجزاء وتشتد للمعزوق وكان اذا ما يسلد ابيض يضرب والرواية بينهما
قوله ومنها انما في المكان استعمالا وشرطا ومتى للمعزوقين وان الزمان استعمالا وكيف للحال
استعمالا **قوله** ان لا استعمالا مية نحو انك والشرطية نحو ان يركن ونما وعلى الحركة
لما كين وعلى الفاعل لا استقلال الهم والكسر بعد الياء وانما لهما معان استعمالا مية كات او شرطية احدها ان
الان اني مع عربة لولا استعمال اظاهرة كقوله من عشر وثلثا من لية او مقدره نحو لية كيه هذا في قول ابن ابي عمير
ان زيد معني ابن زيد وانما جازا من لان لا يدخل في المتا الظروف التي لا يتصرف او صلحها نحو من عند
ومن بعد ومن ان ومن قبله ومن اياه ومن لده مضارته مثل في مجازا ان يصح في الظروف اضارها في

فإنه صريح عموماً ما قلنا في وقتنا لأن ثبت حتى ثبت سود الرقاب من لدن شيب وكيفية نصيب كقوله
لو فكون أي كيف يوفون ويجوز أن يكون معني من ابن وكيفية متى وقد أول قوله ته على الأوجه المتكثرة ولا يخفى
متى وكيف لا يجعل فعل وإيه الشريطة كقوله فاصح أن ناهتها تلتبس بما كلاً من كنهها تحت جتك شاعراً
أنها **قوله** ومعنى الزمان فيها إيه لا استفهام والشرط وبما جرت هذيل معني على أنها معني من كقوله شيب
البحر ثم رفعت متى في حضي من نبح أو معني في يكون على الوجهين حرفاً أو معني وسط كما حكى أبو زيد وصحة
من كى أي وسط كى أو كى **قوله** ولا يجوز متى زيد لأن الزمان لا يكون خبراً عن الجنة وما قولك متى أنت وبلادك
ففي إس بجى بل هو ظرف لظن المتلاء الذي أحد واس وبلادك كقولك رجل وضعته أي متى أنت وبلادك
مجتهان وإيان الزمان استفهام كنى الاستفهامية لأن متى أكثر استعمالاً وإيضاً إيان مختص بالأمور العظام
كقوله إيان في يوم الدين وإيقال إيان أنت وكسر معني ته لغز سليم وقال الأندلسي كسر نونها لغز ولا
الفتح لجأورة اللف وكتبها بجمهورية ساكنة عن كونها للشرط واجاز ذلك بعض المتأخرين وهو غير صحيح
وخص بالان في الاستفهام بالمستقل كقوله متى فانه يتعمل في الماضي والمستقبل قال ابن حنبل في إيان من
لفظ إيان لأن ابن الجاهل ولفظه فقال وكثرة فعل في الأسماء فلو سميت به لم يصرها قال الأندلسي لم يصرها
اصطلاحاً أي أو أن حذفتها مع الماء لاجتماعه فيع إيان فادغم بعد القلب وقبله صله أي أن إيان حين حذف
حذف الصيغة فاصلة اللف والنون باي وفيه نظر لأن غير متعمل بل الامام التعريف وإيه أيضاً في اللف
معني **قوله** وكيف الحال استفهاماً ما عدا وكيف الظروف لانه معني على حال والجار والمجرور عدلهم كالظرف
هو متعمل باسم فاعل مقدر إيان كيف فالجاء بعد كيف قول استغنى به نحو كيف تقوم زيد فكيف منصوب محل
على الحال نحو إيان والبدل منها منصوبان معول في جواب متكيماً على آخره ومعتداً وفي البدل كيف يقوم زيد
معتداً أولاً وهذا البدل في الحقيقة من اسم الفاعل الذي هو سادس وجوز أن يقدر كيف في مثل هذا صفة
مصدراً للفعل الذي بعده فكان معني كيف سوم زيد سوم قياً ما كانا على حاله ولا يضي الاستفهام الذي في
كيف تقدر في قبله لأن المختار التصديراً اللفظي وهو حاصل مقول في البدل إيان ما سهرها م بطيئة في الجواب
قياً ما وان جاء بعد كيف ما لا يستغنى به نحو كيف زيد فهو في محل الرفع على أنه خبر المتلاء معول في جواب كيف
زيد معي أم سقيم وفي البدل منه إيه أم سقيم والجواب والبدل لام الفاعل المتعلق به كيف في الحقيقة وإن
دخلت نون لا ابتلاء على غير المشتغل الذي جعل كيف أصبحت وكيف تعلم زيداً فهو منصوب بالوضع خبراً أو
مفعولاً به ولا استفهام بكيف عن العنكة فلا يكون جواباً لأنكراً ولا يجوز أن يقول الصحيح في جواب كيف زيد
دخل على عليه كقولك كيف يتبعه لا تخزن وأما قولهم انظروا كيف صنع فكيف فيه مخرج عن معني استفهام
لحفظ عن الصلابة والكوتون تجوزون جزم الشرط والجاء بكيف وكيفما قياساً ولا يجوز البصرون
الأنذول ولفظ سيبويه أنها في الجزاء مستكثرة وقال الخليل محضاً مخرج المجازة بعني في قولهم كيف
يكون كون لا فيها معني العموم الذي يعتبر في كلمات الشرط إلا أنه مع الجزم بها في السعة وجاء في كيف
كي قال أورد عيال بصراً شردن لنا كي لا حسان من بصراً شردن قال الأندلسي ما زال فيها أوصلها
ضرورة **قوله** ومد ومنذ بمعنى أول المدة بينهما المفرد المعرفه ومعني كجمع فليهما المصنف
وقد وقع المصدر والفعل أو ان يفقد زمان مضاف وهو مبتداء خبره ما بعد خلافاً للراجح **قوله**

منذ الخامة أن أصله من ذلك مخفف كقوله النون استئلاماً من نون ومخفف نون من نون ومخفف نون من نون
هذا اللفظية على ما غلب للجزء وذلك أن الحرف تصرف وهو جدير بالحرف الألف المقصود منه نحو زوت ورب
وهذا كما كان بعضهم في إذا انه مقصور من إذا ومعني منه صاحب المعني في الموضوعين وقال قولهم منيل وما نناد
على منقول عن العرب وأما الحرك ذال الذي في نحو هذا اليوم لكسا كين أكثر من الكسر فلا يدل أيضاً على أن أصله منذ
يخو أن يكون للاتباع ومنه ذال منذ سواء كان ساكن أو لا لغز عنونه فيجوز أن يكون أصله الضم مخفف فلما جرح
إلى الحرك لكسا كين رذالي أصله كما في ليم اليوم وكسر ميم من ومنذ لغز سليمة قال أبو حنبل منذ لغز أهل الحجاز
وأما لغز تيم وعينهم ويا لهم في أهل الحجاز وحكي أيضاً أن الحجازين تجوزن بهما مطلقاً والتميميين تجوزن
بهما مطلقاً ومجوزاً للعرب إذا استعملوا منذ الذي هو لغز أهل الحجاز على ما حكى أبو حنبل ولا تجوزن بهما في الحاضري
انفاقا وإنما الخلاف بينهما في الجزاء في الماضي ولا يستعملان في المستقبل اتفاقاً وقال الغز منذ كسر من من وذو
عمل للغة سليمة غيرته فالرفع عنده في نحو منذ يوم الجمعة خبر مبتداء محذوف أي من الذي هو يوم الجمعة أي
من الوقت الذي علي حذف الموصوف ودو طائفة ويسفي أن يكون التقدير عنده في نحو ما رأته منذ يومان من ابتداء
الوقت الذي مويرون علي حذف المضاف قبل الموصوف يستقيم المعني وقال بعض الكوفيين أيضاً أصله منذ
من إذ فوكياً ومعني الالف دليل على التركيب فالرفع بعد فاعل فعل مبتدأ فقد يرتد يوم الجمعة من إذ خبر يوم
الجمعة أي من وقت معني يوم الجمعة ويسفي أن يكون التقدير عنده في نحو ما رأته منذ يومان من إذ ابتداء
يومان أي إذ ابتداء اليومان لهذا الوقت بدو قولهما في الوجود أي من وقت ابتداء يومين وال
التكليف على المذهبين لا يخفى ويسفي أن لا يكون منذ جارة على المذهبين مكية إذ يتعدى التاء ويلان
المذكوران في الجارة بل كونه حرفاً موافقاً للفظ اللفظ هذا الاسم المركب وقال بعض البصريين سما اسم على
كل حال فإن خفضهما معني الإضافة وعلة البناء عند هؤلاء أي حال رفع ما بعدهما فلما جرح من حذف
المضاف اليه وما في حاله فلفظتها معني الحرف لأن معني منذ يوم الجمعة من حد يوم الجمعة **قوله**
تاريخاً معني الحد المضاف إلى الزمان مضمناً معني من ومعني من شهرها من أول شهرها وكذا معني
شهرها أي من أول شهر قبل شهرها على كسبي أنه لا بد لك ومنذ من معني ابتداء الزمان في جمع متصرفاً فادله
تقرر هنا قلنا إذا جرح بعد مضمناً مذهباً أن الجمهور على أنها جارة وبعض البصريين على أنها جارة
عنهم على أنهم اسمان وإذا لم تجرح بعد مضمناً فلا خلاف في كونها اسمين لكن في ارتفاع ما بعدهما أقوال لا أول
جمهور البصريين أنها مبتدآن ما بعدهما خبري هما على ما يجي تقرر والباء لا في التقسيم الراجح أنها خبري
مبتدآن مقدران قال فسرقة ومنذ بأول المدة وجميع المدة من فوجين كما يجي في نفس البصريين فهو
غلط لا تك إذا قلت أولاً المدة يومان فانت محض عن الأول باليومين وإيضاً كيف تجرح عن النكرة المخرجة
معرفة ما حقه معني وليس الزمان المقدم يصح لتكثير المبتدأ الموحى كما صرح في باب المبتداء من نحو يوم الجمعة
فقال إذا الزمان الما يصح إذا انتصب على الطريقة وانحصر بها بطرف كما تقول مثلاً ما رأته منذ يوم الجمعة
أي مع أسها ما يوم الجمعة أي أنها الروية يوم الجمعة وفي ما رأته من يومان أي عقيبها وجني أصلها أي
بعد الروية يومان فله وجهته مع تصغير عظيم مخرج المعني والثالث والرابع قول الغزاء وبعض البصريين
كما تقدم ولا بأس أن يركب مذهباً خاساً من هذه المذاهب وفقاً للماكي فيهما معقول أنهم أرادوا ابتداء

بناء من الواضح على ما يعلم من كونها الاستعمال في الكلام حقيقة لتساويها في اللفظ على ما ذكره في القاموس
في شرح قوله والاعراب اخلف آخره فلا يجوز ان يكون نائما ومما مبني على وضعها وضع الحروف والقول
اذن في بناءه ان يقال انه زاد على ساكن الظروف غير المصروف لعدم التصريف بكونه مع عدم تصريفه لان
الابتداء في مثلها الحروف ونها والماضي وهو ليس عند فلا دليل على نايها ومعنى عند القرب حسا او
معنى نحو عندى انك غني وربما فتح عينها وضمت وبلدتها النصب لا اذا الحرفين ومن حروف
نون لذن لا يجوز ضمها مع الاضافة الي مضمرة فلا تقول من لده بل من لده ولذلك ويجوز لذن بعدها
بالضافة لفظا ان كان مفعولا وتقدر ان كان محلة وان كان غروقا جان نضها ايضا وقيل في مع اما النصب
وان كان شاذا فوجه كونه استعمال لذن مع غروقا دون ساكن الظروف كونه عينية وكونه اللذان
قبلا النون الساكنة فتح ويضم ويكسر كما سبق في لغاتها ثم قد حذفت نونه فتباها حركات اللان حركات
لاعراب من جهة تبدلها وشابه النون لسو من جهة جواز حذفها فصار لذن غروقا في اللفظ كما هو في اللفظ
بالمفعول الذي هو الاصل في نحو ضارب زينا وعدوفا بعد لذن لا يكون لامنونة وان كان ضمير في ايضا
اما تشبها بالمتبين فانه لا يكون لانكروا اما لان الوصل في النون لم يردا منصوبة في ام محروقة واما الرفع
فعل حذف احد جزية الجملة اي لذن كما قلنا في هذا يوم الجمعة واللفظ الذي يعامل معاملة على الظاهر
وتسلب ياء الضمير غالبا وقد حكى سيبويه عن خليل عن قوم من العرب لداك والاكر وعلا في الروا
علا من فظ علاها واشدد غثنى حثب حثواها وانا قلت الف هذه الكلم الثلاث مع المظهر
اذا انقل المضمرة الحروف نحو حرميت واما تشبه الضمير المحرور بالرفع وكونه المضمرة في اللفظ لان
مع الضمير المحرور كالجملة الواحدة كالرفع مع الضمير بالرفع كخلا والاضافة مع المضمرة ولم يشبه
بالف نحو لان الواو وتقبل واليا اقرب الى اللفظ من اللفظ الذي هو اللفظ في اللفظ لان اللفظ
اصلا مكره قلبها تشبها بشئ آخر كخلا واللفظ في اللفظ الذي هو اللفظ في اللفظ لان اللفظ في اللفظ
الواو تشبها لها بعلى كرفية ولا يتصل من اللفظ باللفظ اصل اللفظ بالضمير لانه الملكة والحقارة
على ذهب المبرد فليس يسموع واما في قياس منه **قوله** ونظير اللفظ في اللفظ ونظير اللفظ في اللفظ
المسني **قوله** مع حفظ الوقت المسمى في اللفظ ومعنى عوض الاستعمال عموما وكحضانة النون في اللفظ
ام للزمان والدهر فقط ومعنى شيطان في اللفظ عوض في اللفظ في اللفظ لان المعنى باللفظ
قال ولو لا بل عوض في خصماتي وارضاني وقال افضل ذلك من اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
فيما يستقبل فقط لا يستعمل اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
تنبها سذكروا محلا في البنية وربما استعمل فقط بدون اللفظ لفظا او معني نحو كنت اراه فقط اي ايتها
وقد استعمل بدونه لفظا لا معني نحو هل رأيت ابيك فقط وقد استعمل عوضا للضمي ونهاه على الضم
لكنه مقطوعا عن الاضافة بل يلبس اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العاصبين اي ذمهم اللذان
ومعنى اللذان والعائض الذي مع على وجه الدهن فكان المعنى ما به في الدهر اهدر في وقت قبل ان
لغاة على وضع الحروف كما جي ولا وفيه ان يقال في تضمين لام لا تستعمل في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
واما ابدال فليس كذلك السبوع نحو قولهم طال المبرد ونهاه على الضم فلا على اوجه عوض وهذا هو

وهو من اللفظ المشددة ونحوه اللطائف من اللفظ المشددة ونحوه اللطائف من اللفظ المشددة
اللفظ المشددة او المحققة كند وقد جاء فقط ساكن اللفظ الذي هو اسم فعل وجاء في نحو
فتح الضاد وكسرها ايضا واكثرها يستعمل عوضا مع القسم كقوله وضيق ليلان ثديا ثم تقاسما
بالحكم دايج عوضا لتفرق ومن الظروف المبنيه امر عند الحجازين وعلته بناءة تضمه للام
وذلك ان كل يوم متقدم على يوم فهو اسه فهو كان في الاصل ككرة ثم لکن لما اريد اس يوم التكلم
دخل لام التعريف للبعد كما هو عادة كل اسم قصد به ان واحد من الجماعة المشتملة به كما ذكرنا
عنى المنصرف ثم حذف اللام وقد رت لتبادر فيم كل من يسمع اس مطلقا من الاضافة الي اس يوم
التكلم فصار معرفة نحو لينة اس الاحداث ولم بين صياحا ومساء واحا الصبيد مع كونه ايضا
بعد وايضا اللام اذا التعريف الذي هو معنى اللام المقدس بظاهره فيما من ذوقه قوله طهوره
وا اس لانه اذا قيل كلمة صباحا ومساء وقصدت صباحا ويومك ومساء ليلتك لم يتبين ضميرها
فانتهى في قولك لينة اس واما سحر فامر مشكل سواء قلنا بنهايه او بتركه لانه محال لاختلافه من صباحا
ومساء في معنى واحدة ادنى معر به منصرفه فهو شاذ من بن اخواته مبتدئا كان وغير منصرف وانما لم ينو
غلا ان اللفظ على يوك كما بني من فضيلا للداخل في الوجوده بالتحسين والتعريف على المقدس وجوده
وقد كان اللفظ في الوجود وجوده ذهني فكذا نقره بخلاف اس فانه قد حصله وجوده وان كان
في حال اللفظ في الوجود يكون قوي مع انه قد روي عن بعض العرب ان اس هو صفة كثر وليست مشهورا وان
بنوهم فالذي نقل عنهم سيبويه اعياه عن مصر في حال الرفع ونهاه على الكس كالحجازين في حال النصب
كالحجازين في اللفظ في الوجود وجوده ذهني فكذا نقره بخلاف اس فانه قد حصله وجوده وان كان
يرفع في اللفظ في الوجود وجوده ذهني فكذا نقره بخلاف اس فانه قد حصله وجوده وان كان
عنها من مساء في اللفظ في الوجود وجوده ذهني فكذا نقره بخلاف اس فانه قد حصله وجوده وان كان
رجلا على لغة اهل الحجاز في اللفظ في الوجود وجوده ذهني فكذا نقره بخلاف اس فانه قد حصله وجوده وان كان
الاعراب مع الرفع كما جي في باب الاعلام وان تشبهه على اللفظ في الوجود وجوده ذهني فكذا نقره بخلاف اس فانه قد حصله وجوده وان كان
في النصب لانه مبني على الكس في اللفظ في الوجود وجوده ذهني فكذا نقره بخلاف اس فانه قد حصله وجوده وان كان
الكلام اسم منصرف في اللفظ في الوجود وجوده ذهني فكذا نقره بخلاف اس فانه قد حصله وجوده وان كان
وباعنى المنصرف واحا رواه في اللفظ في الوجود وجوده ذهني فكذا نقره بخلاف اس فانه قد حصله وجوده وان كان
وقطام مع اللفظ في الوجود وجوده ذهني فكذا نقره بخلاف اس فانه قد حصله وجوده وان كان
هو هب الحجازين وعده تبعه الضمير في اللفظ في الوجود وجوده ذهني فكذا نقره بخلاف اس فانه قد حصله وجوده وان كان
بالاسماء واحتيا سبق الاعراب واتهم وهو اللفظ في الوجود وجوده ذهني فكذا نقره بخلاف اس فانه قد حصله وجوده وان كان
اعني بحر والنصب مستويا في حركة في اللفظ في الوجود وجوده ذهني فكذا نقره بخلاف اس فانه قد حصله وجوده وان كان
مستويين في اللفظ في الوجود وجوده ذهني فكذا نقره بخلاف اس فانه قد حصله وجوده وان كان
اذ كانت تصلي كسائر عن اللفظ في الوجود وجوده ذهني فكذا نقره بخلاف اس فانه قد حصله وجوده وان كان
وايضا يكون هذه الكلمة في اللفظ في الوجود وجوده ذهني فكذا نقره بخلاف اس فانه قد حصله وجوده وان كان

انما من غير عمل في مطلقا اعني في جميع الاحوال بل في بعض من لم يندغم في استعماله وقد قال
الاجتهاد سحرنا من بعد ذلك فبعد هذا القول بوجوبهم وبوجه بعينه فكيف يطلق بان كلهم ممنوع
الجحدي جاركان فان كما سنقولك كل على صي اسنا وكلما سبينا اول من اسنا واصيف في موضع
اسنا او دظه اللام نحو ذهب من اعرب انما قالوا لعل البناء اي في بدل باللام وما بني المقارن
ولعل ذلك لتقدير زيادة اللام الاصلية قال سيبويه ولا تصرف من كالتصغير عند وانتي وجمع فالاعراب
لان اللام انما قدرت لتبادر اللذان في واحد الجحدي من بين اشباهه فاذا اثبت او جمع لم يقدرك
الواحد وانما فيظهر اللام لعدم شدة المشي والجمع من هذا الجحدي في الواحد وليس بنا من على الصغ
كما قال الرضا في مفتي بقوله لتدري عجايبنا منها لان قال الرضا في بي التضمنه معي الاشارة مع اعربها
وقال اي في شبه حرف بلزومها في اصل الضم موضعها واصلها وبقاها في الاستعمال عليه وهو التعريف
باللام وسائر الالفاظ يكون في اول الضم نكرة ثم تعرف ثم تنكر ولا يقع على حال فلما لم يتصرف في اللام شانه
الحرف لان الحرف لا يتصرف فيما قال ابو علي في تضمه اللام كما سنرى في الاما الظاهرة فليت للتعريف اذ شرط اللام
ان يدخل على التكرات فترى ما والا لم يسع محذرها وقال الفراء اصله الضم من ان يأتين ادخل على اللام معنى
اي الوقت الذي يبان ودخل قال منا كما نقل عن النبي عليه من قبل وقال فانما فعلان استعمال الاسماء
وتركا على البناء الذي كان عليه واجواب ان قيل وقال محكيان والمعني من قول قيل كذا وقال فلان
يعني كثرة المقالات والآن ليس محكي وكذا مذهب في امس من امس في سبب في وقد قال في البر لان هو
من باب تخفيف الضمة ومنها لما هو ظرف معنى اذا سمع عندنا في على استعمال الشرط كما جعل كلاما
سيبويه محتمل فانه قال لما وقع امر بغيره وانما يكون مثل لوفتها بلو لو حرف فقال ان حرف ان الحرف
وجعل كلام سيبويه على انه شرط في الماضي كولو لا ابو لانها التثنية لاسماء لاول ولما ثبت الاول وقال لو كان
لم يحرف لما اسلم دخل الجنة واجواب انه على التأكيد والتشبيه فكان دخلها في ذلك الوقت ومن قال طرف
قال وضع وضع كذا الشرط مع جملتها للعرض الذي ذكرنا في اذا ويلي فعلها لفظا ومعنى وجواب ايضا
لكذلك او جملة اسمية مع اذا المفاجأة قاله فلما كتب عليهم الفداء اذا فرق او مع الفاء وربما كان ما ضيا
مقرونا بالفاء وقد يكون مضارعا وقرب من الظروف البنية هي ابوك ابوك ابوك لان اصله جار ومجرور
وصح حكم الظروف عندهم صرف لام الجحدي لاسم استعمال وقد نام التعريف فقوله ابوك ابوك ابوك لان اصله جار ومجرور
لا افضل في حسيهني ولا انت دليلا في قوله في تضم الحرف ثم قبل اللام الموضع العين وسكن الهاء
موقع الالف الساكن ورجعت الالف الى اصلها من البناء كما على ما هو اصله هي سيبويه وهو اصله من
يليه اذا تفرقت لفظ الفتح على الياء دون الكسرة والضمة وقد حذف اللام فيقال له ابوك ابوك
لان الكسرة يتر في لا لا لتبانه بالجحدي الذي هو اصله فاريدا لتبنيه على تضم الحرف بالبناء على
عيني بلبته بالاعراب ولو قالوا لاه بلا قلب لا لتبنت بالاعرابية في نحو الله لافضل بالضم واللام
فحرف بلا خلاف عادم التصرف مع لان المصوب وظاهر كلام سيبويه انه مبني قال سيبويه عن
الاي في تضمه ما يعني لم يثن على الشكون في قال انها مبينة قال الكون وضعها وضع الحروف والاي في
الحكم باعرب لدخول النون في نحو كما معا والجحدي في نحو حيث من مع اي في عنده وان كان دخول النون في

وليس موضعها في الحروف لان الحروف في اللام كما في من ان فنقول ان الالف لاه وضع الحرف في موضع
بالمعنى من اللفظ ال مشابهة في استعمال الحرف فلا يكون سبب بناء لاه وسكن عينها لغير رعيته بقول من ربه
فاذا لا يها كنا بعد كبروا عينه نحو كسح العوم فالجحدي وهو الحرف في هذه الالف حرف فجزء الالف للبناء
على بعد الالف في موضع الحروف وقد ذكرنا ما عليه ولو كان ايضا كذا وكان وضع كذا موجبا للبناء لبي من في
الاسكان ايضا ثم نقول لزم ايضا فرغ ان ذكر قبله اصل المصطلح في نحو كسح زيد وان ذكر قبله المصطلح ان لم يبق
ما يضاف اليه فصب شيئا على الطريقة نحو شيئا معا اي في زمان وكما معا اي في مكان وقبل ان يضاف على كالب
اي مجتمعين والفرق بين فعلنا وفعلنا جميعا ان معا يفيد الاجتماع في حال الفعل ويجمع الحرف في كلتا سوا
اولا ولا في معا عند تحليل بل من السون اذ اللام له في الاصل عند من عن يونس والاضم وهو الحرف
مثلا في بل من اللام استنكار الاعراب الموضوع على حرف في مع عند معا عكس نحو كرتلا معا اي في
وحد في الاضافة لقيام المضاف اليه مقام لهما **قوله** المعرفة والتكرار المعرفا وقع لم يحد
وعن المضمرة ولا اعلام والمبهمة وتعرف باللم والنبا والمضاف الى الصيغة **قوله**
قوله بعينه احتراز عن التكرار ولا يريد ان الواضحة قصد في حال وضمة واطا معينا اذ لو اراد ذلك لم يدخل
في اصل الالفاظ اذ الضمير والمبهمة والمضاف الى الصيغة في كل معنى قصد في الضمير فالضمة في وضع
ليست في واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد مقصودا الواضحة كما في الالفاظ اولها كما في عندها ولو قالوا وضع
لاستعماله في شريعته اصح وانما جعل ذلك اللام موضوعا كالرجل والنفس وان كان كما في صلا من ان الحركات
ايضا موضوعة بالاول الذي ذكرنا هناك او جعل اللام من حيث علمه استقلاله وكونه كالحرف كانه موضوع
مع الكلمة ما دخل عليه وضع الافراد ويظهر في هذا الحد العلم المتكسر نحو رب حيا ورنبت عينها لانهما في
معين والمضمر نحو رب ونعم رجلا وسبحها واخيه متكررا ولا تفرق عن هذا الحد بالصين الرابع التكرار
مختصة قبل حكم من الاحكام نحو جاني رجل فترى لان هذا الضمير لهذا الرجل الجاني دون غيره من الرجال وكذا ذو
اللام في نحو جاني رجل فترى الرجل واما الصيغة في شاة وتخلتها ففكره كما في ربه رجلا لانه لم يخل المتكسر
المعروف اليه حكم اولا والاصح في رسم المعرفة ان يقال ما اشبه به الجارح مختصا بشاة وضمة في قوله
جميع الضمير وان عادت الى التكرار والمعرف باللام العمالية وان المعروف نكرة اذ كان التكرار
المعروف اليها او المعروفة مختصة قبل حكم لانه اشبه بها الجارح مخصوص وان كان نكرة واما ان لم يخص المعرف
بشاة في قوله جاني رجل قائم ابو واخي كان كذا محان كما في الحاشية في باب كان ونحو ربه رجلا وسبحها وجم رجلا
في الحاشية "رب رجلا واخيه فالضمير كذا نكرة اذ لم يبق احضا من المرفوع اليه حكم ولو قلت
رب رجلا كرم واخيه لم يحرف وكذا كل شاة سوداء وتخلتها بلدهم لان الضمير يصيب معرفة بجموع اليه
تخصيصه بصيغة ويظهر في الالفاظ حال اشبه بها نحو جاني وعلى اذ ليسا رجلا واصلهما الى الضمير بحسب
المعنى ويخرج منه التكرار المعينة للمخاطب نحو قوله جاني رجل فترى او رجل هو اخوك لان رجلا لم يرد لانه
الضمير وكذا يخرج نحو لقيت رجلا اذا علم المتكلم ذلك المعنى اذ ليس فيه اشارة لاستعماله الا في ضمة فلو
ما اشبه به في جمع المعارف ومختص رسم الاشارة بكون الاشارة فيها حية بالضمير كما في ما به واما
فلما ايقن ان كلام موضوع للذات على سبق علم المخاطب يكون ذلك لانه في علمه ومعرفة الحرف في

المعرفة والتكرار

واحد مشهورا واحدا من واحد وقد تراد اللام في العلم كقولنا اما وجهاء فانها تارة تحالها على قدر الصواب
 وبالسر عندهما كما في وفي الحال نحو الجاهل الغفيل وفي التمييز نحو الاحسان الذي هو على قبحه باب الصدق
 وقد تراد ويلزم كما في الذي ومتصرفاته ويكون اللام عند الكوفيين عوضا من الضمير نحو رجل حسن
 الوجه اي وجهه وعند البصرين لا يعوض اللام من الضمير في كل موضع شرط فيه الضمير كالصفة والصفة
 التي هي جملة واخبارها والوصف المشتق وكوز في غير كونه في الحرف والصف والبريد وده وقال الكوفيين
 قد يكون اللام للتعظيم كما في الله وفي الاعلام واللام في وصفها الاشارة ووصف المنادى نحو هذا الرجل
 وبابنا الرجل لتعريف الحاضر بالاشارة وفي غير هذين الموضعين التعريف الغائب نحو ضرب الرجل ومرض
 للام الهلالية الغلبة كالصق والدست على ما ذكر في الاعلام قوله والمناجور بالرجل ومن لم يرد من
 النحويين في المعارف فلانه فرع المضمات لان تعريفه لوقوعه موقعه كقوله الخطاب كما مر في باب البناء **قوله**
 والمضاق الى اصلها معني اصغر من الاضافة الغظبية وانما يعرف بالاضافة المعنوية ما ليس في السماء
 المتوخلة في الابهام كغيره ومثل **قوله** العلم ما وضع لشيء بعينه متناول غيره بوضع واحد **قوله**
 قوله عنى متناول غيره يخرج سائر المعارف لان الابهامات والمضمرات وهذا اللام وضعها الواضح لتطويعها على اي
 معين يراد بخلاف العلم فان واضعه لم يضمنه الا لشيء معين ولا يظن له ان يتناول غيره كما كان في
 سائر المعارف **قوله** بوضع واحد متعلق بتناول اي لا يتناول غيره ذلك المعين بالوضع الواحد بل ان تناولها
 في الاعلام المتشابهة فانه يتناول بوضع آخر اي تحية اخرى لا بالتمية لا وفيه كما اذا تم تحضيد لم يسم
 شخصا آخر فانه وان كان متساويا بالوضع لم يعين لكونها وله المعين الذي بوضع آخر عنى الوضع الاول بخلاف
 سائر المعارف كما تبين فانما ذكر قوله بوضع واحد ليلتحجج الاعلام المشابهة عن هذا العلم ولا يخرج علم
 نحو اسما عن هذا الحد على ذكر المصنف وذلك ان قال اعلام الاجناس فخصفت اعلاما للمخايق الذهبية
 المتعلقة كما اشير باللام في نحو اشترى اللحم الا حقيقة الذهبية فكل واحد من هذه الاعلام وضع كتحية في
 الذهب متحدة فهو اذ عنى متناول غيرها وضعا واذا اطلق على فرد من الافراد الخارجية نحو هذا
 مقبلا فليس ذلك بالوضع بل بباطنة الحقيقة الذهبية لكل فرد خارجي مطابقة كل كلي عقلي جزئية الخارج
 نحو قولهم الا نأخو ان ناطق فاسد مثلا موضوع حقيقة لكل فرد من افراد الجنس خارجا عن وجه التشريك
 واسما موضوع الحقيقة الذهبية حقيقة فاطلاقه على الخارج ليس بطريق حقيقة ولم يصح المصنف
 مجازا ولا بد من كونه مجازا على ذهبية في الفرد الخارج اذ ليس موضوعها له قال ان حقيقة الذهبية والفرد
 الخارج لمطابقتها كما يتوافقان فالله الذي فلا نقول في اسد معين في الخارج اسما كما نقول بالاسد
 لان المطابقة للحقيقة الذهبية في الخارج ليس الاشياء من هذا الجنس مطلقا لا واحدا محصورا ولا وصف
 المعرفه وكذا ينبغي عند الايقاع اسما على الجنس المسترق خارجا لان حقيقة الذهبية ليس فيها معنى الاطلاق
 كاليس فيها التعيين فلما يقال ان اسما كذا الالاسد الغلاية وكامل الخاة على هذا الخلف في الترفيق
 الجنس وعلم الجنس انهم راوا نحو اسما ونحوه واما الحاصين وام عام واوليسها الاعلام لفظا من منع
 صرف اسما وترك ادخال اللام على نحو اويس واصناف وام وان وبت اليعنيها كان الكني في الاعلام
 الاناسي ويحتملها الاحوال وتوصف بالمعارف ومع هذا كله نطلق على المنكر كذا ونحوه وديب وديب

فانه ليس بان محجور الاعلام في الاحكام المذكورة واقول ان كان لنا ان نلخص في كنهه وشبهه وشبهه وشبهه
 لفظية نحو كرس فلما بان ان يكون لنا تعريف لفظي ما باللام كما ذكرنا قبل واما بالعلمية كما في اسما ونحوه
 هذه الاعلام اللفظية ونحوها لغير الاناس من الطير والوحوش واجناس الارض والمعاد في نحو البعض
 انما وكيفية نحو اسما وانما تحرك في الاسد وبعضها اسما بلا كنية كقوله للضبعمان وبعضها بلا اس كقوله برأس
 ثم بعضها مالا اسم حسنة نحو ابن مقرب ومجان قبان وفي الكثر امثال هذه الاعلام نحو اناس يسمى به كضاح
 لعظم بطنها وان دانية لوقوعه على ادينا البعير ونحو ذلك وقالوا في المعالجة للمنية شعوب وام فعمت في
 برة والمكبة زوبر والصدركيان وقالوا في المواقف عدوة وبكرة قالوا ومنه سبحانه علم للتسبيح و
 لادليل على علمية لانه اكثر ما يتعمل مضافا فلا يكون علما واذا قطع فملا جاء منونا في الشعر كقوله
 سبحانه ثم سبحانه نفوذ به وقبلنا سبح الجودي وانما وقول جاء باللام كقوله سبحانه اللهم اذبح
 قالوا ودليل علمية قوله سبحانه من علم الفاضل ويجوز ان يكون حرف المضاف اليه وهو مراد للعلم به
 واني المضاف على حاله من عادة لاغلب احواله اعني الجود عن المنون كقوله خالط من لحي خاشع وفاء واما
 اوية في او كقوله لوعيد قولي بسنا وكذبني والدليل على انه ليس فعل التفضيل انه لم يعلم بحال ابو زيد
 من قوله اوله لان وهما لان اذا اوعدا فلجول ناء التانيث دال على انه ليس فعل التفضيل بل هو مثل
 وانما واخفاة واوله ايضا علم فن لم ينصرف وهو من وليه الشراي قربة وليس اوله اسم فعل ايضا
 بدليل اوله في التانيث بالرفع والآن خبر اوله اي الشراي القرب لان واما هاهنا لان فالن ان متعلق
 باسم الفعل كذا قال ابو علي واعلم ان العلمية وان كانت لفظية الا انها لما صنعت الاسم تنون التثنية صالفة لفظ
 اسما ونحوه كلاسد والتثنية اذا كان اللام فيها تقريرا لفظيا فيما ان مثل ذلك من المعرف باللام كقول
 علي استغرق الجمع القربة المحضصة فكذا مثل هذا العلم يقال اسما من شانه اي كل واحد من افراد
 هذا الجنس جنس من كل واحد من افراد هذا الجنس من حيثية المحضنة قالوا ان اجزاء من اسما
 اذ دعيت ترال وفيه في الدعوى من استثناء من شانه كما في قوله في الان لا في كسر الالف لان انما
 بقول اسما يفرس الانان الالاجن منها والقربة المحضنة نحو لبيت اسما حال هذه الاعلام كلها
 كحال ذي اللام المعينة والتصرف اللفظي اذا كان في اللام مفردا محجور عن علامة الوصية نحو الفرب والهم والشق
 وقد عرفت حكمه وقد اجري الحاجة في اصطلاحهم من غير ان يقع ذلك في كلام العرب الا مثله التي يوردونها
 اذ اعقب بها عن موزونات محجور الاعلام قالوا فضلا الذي مونه فضلا منصرف فوصفوه بالمعرفة
 ونصوا عنها كما كقولهم لا ينصرف افضل صفة ومنعوا الصرف منها على ما جاء في العلمية في سبأ حتى
 كماء التانيث نحو فاعلة او وزن الفعل المعتد كقوله اول الف والنون المنزلة بين كنعلان اول الف
 الزائدة المعصومة واذا نكرت هذه كلها بدخول كل اوزب او من الاستخراية او عنى ما من علامات
 انصرفت نحو قولك كنعلان نكاه كذا وان كان على وزن اقصى كجمع او مع الف التانيث لم ينصرف معرفة
 ونكرة فان صلحت الالف للتانيث ولغيره نحو قولك كل فعلي تلتب العفة في الله باء فيج نحو اطريركي
 فانه يجوز فيه الاعتبار ان ارجعت الله للتانيث لم تصرف وان جعلته لغيره صرفته لتسكيك بدخول كنعلان
 الا وزان يقصد بها استغراق الجنس لان عنى قولك فضلا الذي مونه فضلا منصرف كل واحد من

افراد هذه الجنس حتى تستقر كالنوع من قولك مرة حين من حادثة ورجل حين من حادثة ذلك وانما اول
من الاعلام دون الثانية بل لا يلزم صرف تارة وحادة لانها راوا بعضه منقولاً كما لا اعلام من اول اول اول
آخر فان افضل مثلاً وضع لفة للزيادة في الفصل على آخر فهو الفصل كأكبر الجب ثم عني من كل لفظ أو تارة
مزيدة وثابتة فاساكنة بعد هاء عين مفتوحة بعد هاء لام وبعضه من كل كالأعلام كقولك فصلتة التي هي
مصدر الرباعي حكمها كوز فان فصلتة لا معنى لها لفة وقوي هذا الوجه المحوز لالحاقها بالأعلام انتم راوها
اذا عرفت بها عن موز وثابتة لم يقع على فرد مشاع منها كما يقع النكرات فنصبت من النكرات لفظاً
ومعني فان قلت فلم جعلوا هذه النكايات من اسم الاعلام دون الأوزان التي هي باعنا موزوناتها
مع اعتبار معنى الموزونات كما تقول مرتب رجل فاعل اي عاقل الوجه على حب القربة القارة على المعنى المراد
قلت لانها لما كانت دالة على اللفظ معبدة لها معنى معين والمراد من لفظ النكايه ذلك المعنى متوسط
بذلك اللفظ الذي هو صريح فيه صارت موزوناتها دالة على المعنى الجنسي فكان لفظ النكايه منقولاً من
جنس آخر او من جنس فلم يصلح ان يجعل علماً بخلاف الاول فان المراد منه موزونه فقط عرض اعتبار
معنى الجنس ومن ثم قال الخليل لما ساءه سيبويه عن قولهم كل افضل اذا كان صرح لا يصرح كقولهم من فعل
وقلت لا يصرح فقال افضل من هنا ليس بوصف وانما عرفت ان كان على هذا المثال وكان وصفاً من موزون
وكما ان افضل في هذا الكلام ليس بوصف ليس يعلم ايضا لاجل لفظ كل المختص بالنكرات عليه فلي افضل منها
وزن افضل فقط بلا وصف لاعلمية وان كان موزون هذا الأوزان معها كما تقول وزن اصبح افضل فالاول
ولا كثر انه لا يجري مجرى الاعلام فيصير افضل اذا كان الاول اعني الذي عني به عن لفظ موزونه انما يجري مجرى الاعلام
لكونه كالعلم منقولاً الى اول آخر اعني الموزون او من تجللاه وافضل في قولك وزن اصبح افضل ليس عبارة
الموزون بل عن الوزن اي وزن اصبح هذا الوزن لا هذا الموزون فلي هذا كان القياس من قول وزن
فعله بالسونين في الوزن اذ ليس فيه العلمية الا انه صرف منه السنون لمقابل موزونه في التجرد السنون ولم يكن
لمنع الصرف والمخشي جعل هذا التسم ايضا علماً وهو الحق فنقول وزن اصبح افضل حرف السنون
قال المصنف انما ذهب اليه اجراء لها مجري اسماة اذا اطلقتها على واحد لا ماد فانك تجزئ مجري الاعلام
كما كان في الجنس علماً نحو قولك اسماة حين من نعاله فكذلك يجري مجري الوزن من هنا مجري الجنس اعني الذي
مع الموزون فيمنعني الوزن اذ معنى وزن اصبح افضل وزن اصبح هذا الوزن المعين وليس في
الحال كاسماة فيقاله اعني جنس وكونه فرداً من افراده فانه في الحالين معني وايضا ليس تعريف اسماة
لكونه علماً لما هيته معبدة كما ادعى وليس اسماة لواحد من الجنس مجازاً عنهما محمولاً على العلمية كما
بل تعريف لفظي سواء كان جنساً او فرداً استاعا وليس قياً سايقاً عليه والاول في ان قال انما ذهب اليه
لكونه منقولاً ومعني ال معني هو الوزن او من تجللاه كما كان الاول منقولاً من معنى آخر هو
الموزون او من تجللاه وقع اجراءه لمثل هذا مجري الاعلام ينون نحو مفاعلة في نحو قولك ضارب يضارب
مضاربة على وزن فاعل مفاعل مفاعل وهو سنون للمقابلة عند السنون الصرف والتسم الذي هو كناية
عن موزونه باعتبار معناه صم عند سيبويه في الصرف وتركه حكم الموزون قال ابوالطيب كان فعله لم يلقاه
مواكبنا ديار بكر ولم يخلع ولم تبت لفتحة الصرف لان موزونه حولة وتقول مرتب رجل افضل اي الحق

وقال اللان في لسانه في علمية ولا في افضل معنى الفوق من ان ينطق اللفظ الكناية الى الموزون المكنى عنه
فمنع نحو فعل ومفاعل لاشتمالها على سبب منع الصرف ونصرت نحو مرتب رجل افضل اي الحق وتعلم اي حجة
ومذهب سيبويه هو الحق اذ معناه معنى الموزون والكناية عن الصلح على دليل علم اذ علم اللام على فلان
ومعناه ومنع صرف فلانه كما هي واما ان اردت بالاوزان اوزان الفعل فحكمها حكم موزوناتها كقولك
سكونا ونحوه عن السنون كان الموزون عما اولاً نحو قولك افضل امر واستفصل حكمه كذا وصار يضارب على
وزن فاعل مفاعل اشعاراً بكونه مراداً عن الفعل الذي لا حظه في الصرف ولا في تركه او مراداً عن وزن الفعل
لكنه مع ذلك علم لوصفه بالمرتبة كقولك افضل الذي من مرتبة كسوة ام محاسب كخلة الكلام ان الأوزان اما ان يراد
بها الموزونات او الموزون ان كان وزن الفعل حكمه في جميع الاشياء حكم موزونه مع كونه علماً وان كان وزنه لا يعلم
فان كان كناية عن موزونه ومعناه معناه فليس علم الا اذا كان كناية عن العلم نحو قوله كان فعله لم يلقاه مواكبنا
الميت وفي غيره مجري موزونه في الصرف وعلمه بخلافه في سيبويه والمائة وان لم يكن معناه معنى الموزون
بل المراد من لفظ الموزون فالكل اعلام لا يصرح ان انضم الى العلمية سبب آخر وان كونه حكم النكرات
في الصرف وتركه وان لم يرده الموزونات بل تصدحجه لا وزن في اعلام وفاقاً لاجار الله الصلحة وقال ابن جني
من الصاعمة وكذا في بعض نخب المفضل ما معناه ان الإعداد اذا فضل بها مطلق الحد لا المعدود كانت
اعلاماً فلا يصرح ان انضم الى العلمية سبب آخر كقولك سبعة ضعف ثلثة عن منصرفين واية ضعف تخمين قال
الطاهر ان جاز الله اثبتتم اسقطه لضعفه قال ووجه اثباته ان سته مثلاً فلو انه معرفة لم يكن مثلاً بانكره
من غير تخصيص قال ونعم ما قال وجب ضعفه انه يودي الى ان يكون اسماء الجناس كلها اعلاماً اذا منكرة
لا ويصح استعمالها كقولك نحو رجل حين من موزونه لانه في معنى العموم اي كل رجل وذلك جائز في كل كونه قامت
قوله علي ان الحكم عني مختص في جنسها حتى جاز ذلك في غير المتلاء كقوله في علم نفس احضرت واعلم انه اذ قد
بكلمة ذلك الملقط دون معناه كقولك ان كلمة استفهام وضرب فخلها من علم وذلك لان مثل هذا موضوع لغيره
عني مثلاً وعني وهو منقول لانه نقل من اول موالمعني اي اول آخر هو اللفظ وقد يكون بعض الاعلام
انفاقياً اي يصيد علماً لا بوضوح واضح معين بل لاجل الضللة وكرة بلا استعمال في فرد من افراده ثم اعلم
ان اسم الجنس لما يطلق على بعض افراده المبين باداية التعريف وبما اللام والاضافة فالعلم الغالب اما
او ذوا اللام فالمضاف نحو ابن عباس غلب بالاضافة على عبدالله من بين اخوته وكذا انعم وعني ذلك وذو اللام
كالنعم والتعق واللام لتعريف العمدة وقد تقدم ان العمدة قد يكون كبره ذكر المحقق وقد يكون علم الخاط
به قبل الذكر ثمرة فاللام التي في الاعلام العالمة من التسم الثانية لان معني النعم قبل العلمية الذي هو المشهور المعلوم
للسامعين لكونه اليق بهذا الاسم من مثله وكذا لكون هذا الاسم التوبة من بين مثله وكذا البيضة بنتاه لان
كان لاسمته اليق بهذا وكذا المضاف نحو ابن العباس لان التعريف احاصل بالاضافة كالتعريف احاصل اللام
المشار اليه اي علمه الخاطب من ذوق تقدم ذكره سواء فلا يقال اعلام زيد لا لا يقبل علمه بهذا الاسم لكونه اعظمهم
او اختصهم به وبما لا تنهم بالعلمية حتى كان عني ليس غلاماً له بالنسبة اليه فاحصل ان المضاف وذو اللام انفاق
والعلمية كونهما اشياء فيعلمها فيه من ساير اول افراد التي شاعها فيها قبل العلمية فاذا صار علمين انفاقاً لزم لاضافة
فيما كان مضافاً فلا يجوز تحريكه عن المضاف اليه واما ذوا اللام فلا كني فيه ايضا لزوم اللام وقد يكون تحريكه في

نحوه

المبني بانه وذلك قليل فالسواء يكون انما على اليوم المعين بل الام معقول ههنا يوم اثنين مباركا في وردة
المبني وقال هو حال من النكرة قال ولا يكون على الامع اللام لكونه في العالمة وقد ذكرنا العوا بالتحسينها بالبناء
فليصح اليه وقد ينكر العلم تحققت بحروب زيد لغته وقولك لكل فرعون موسى لان رب وكل من خواص النكرات
اذ كانت مفردة او تعدد وذلك اذ تقول بواجب الجماعة المسماة به وذلك قليل فيجوز دخول اللام في
هذا المتوكل كقول رابث الوليد بن الربيع مباركا شبل ابا جناء الخلاء كاهل والاضا فيجوز قوله علا زينا
يوم النصارا سر زيل كم بايض فاضي الشفرين يان وهي اكثر من اللام وقد يضاف العلم مع بقاء تعريفه
كاص في باب الرضا في تجوز ابا خيل واما الماشاء ومضوا كما اذ لم يكن اشرك في العلم واذا اتى العلم او جمع
فلا بد من زوال التعريف العلمي لان هذا التعريف انما كان بسبب وضع اللفظ على معنى والعلم المنفي والجمع
ليس موضوعا لاني اسما معدودة نحو ابا بن وعما تين كما في فاذا زال التعريف العلمي وقد قلنا ان النكرات اعلام قليل
وجب على قول المصنف حتى ذلك التعريف الناب باض اذ لا التعريف وهي اللام فلا يكون معنى العلم ومجموعه لا يفر
باللام العبدية كما قلنا فيخرج القاصي اذ لم يكن في البلاغية او كان شريك في برح مطلق اللفظ اليه وان شئت
لا يوجب على التعريف القايغ المنفي والجمع بل يجب تنكيها ووصفها بالنكرة والاستغناء بقوله اذ لا يله
المصنف مع القياس واخرى محرم العلم الحقيقي فيلعب في ثنية اسماة ومجمله لاسما تان ولا ساما ت
فان قيل اعلم ما قررت تنكير العلم من لوازم ثنية ومجم وسكينة قليل مخالفة للقياس فوجه ثنيتها ايضا وليس ذلك
قبل العلم واقع في كلامهم كشيء فلولم يتوه ولم يجمعوا لادتيها كقول من مثل جاني رجل ورجل ورجل ورجل
انهم اذا تنوه وجمعوا اذ لا ينكر الذي هو قليل مخالف للقياس مصدر والى ثنية ومجم على وجه يراعي فيه ما يقع
به ذلك فيس وال التعريف الزايل بالزمام اللام لزوم التعريف الصلبي له فكان فيه توفيقه لامي زيمعا الخ لاص
الشيخ وحظ العلم عن التنكير تعريف آخر وان كان التعريفان متغايرين لكونه عا للجمهور وقد جاء بعض المشيخ
الجمهور غير محبوري باللام وذلك في اشياء مثلية في الاسماء لانهم تصاحبها كما بان جليلين متقابلين في الالفاظ
ابان الزمان لكونه المايم والآخر ابا الهطك ن لفته منه وكولهما بان جيلان لهذا لمتقاربان اسم كل واحد منهما
عمامة وكذا جاديان ولما جاء تجرب هذه الاسماء من اللام لا اصل جليلين لم يفرق من الآخر جان ان يكونا كاشي لول
المسمى المشي كما تسمى مثلا شخصا بزيد ان خلاف شخصين مستمى كل واحد بزيد فان لا غلبه فيهما لما كان لا تفكاه لم يكونا
كشخص مسمى بالشي حتى يقال لهما زيدان وعرفات كباينين وعما يتبين كان كل موضع منهما كان سمي عرفه فبغير عرفات
للجمهور واما ادركات لبلد بالاسم فليس من هذا الايقا لبعض منه اذ سم بل هو كاصد موضوعا لشخص معين
واعلم ان يمكن إعلان وفلان عن اعلام لاناس خاصة فخرية مجرى المنكحة اي يكونا كاصد فلا بد من العلم بالاسم والاسم
فلانه كما يجري اصل معنى الحق مجرى المنكحة عنه في الاستماع من المرفوع على ما من ولا يجوز تنكيه فلان ك يرا اعلام
فلما يقال جاني فلان وفلان آخر اذ هو موضوع لكتابة عن العلم واذا كمن الكمي قيل ان فلان وام فلان واذا كمن
بنلان وفلان عن اعلام البهايم اسما كانت او كمن ادخل عليها اللام التعريف فيقال الفلان والفلانة وابو الفلان
لغصدا الفرق وكان كتابة اعلام البهايم اولى باللام من كتابة اعلام الانسان لان انسانا ن كمنه كمنه
اشرف اعلام البهايم فكان نوعه يكتفي قال ابن السراج وتيم المصنف اللفظ فلان لم يات الا كما كتبه باليتني
لم اتخذ فلانا طفلا وهو منتفض بما روي لاصم عن زرارة عيسى سكنوا شبيبا ولا خص وأصنعت نزلنا نهم

نوع بيان واذا فلان زات عن ان ورجعوا معا ورفقه بنلان وسول من ابن او من المشيخ في اخذت من
المال حتى نكته وباليتني حتى الكاذ اذان وحي سالت الفرض عند ذوي الغني ورد فلان جاحي وفلان وكذا
هن وهن مفنوعة العين وهن ساكتها عن اسم الجس عن العلم فلذا انضروهنه ويحل جمعها اللام وانا
سكت التون فلما التايت سبلة عن اللام كما في اخت وبت فسكتا العين يون بال التايس محجذ التايت لاراء
التايت مع ما قبلها قبل وقد كمن عن العلم كما في قول ابن هرة مخاطب حسن بن زيد الله اعطاك فضلا عن عطينه
عليه من ومن فيما مضى ومن صني عبد الله وحنا و ابراهيم حتى بن حسن وكانوا وعدوه شيئا فاطفوه و
الظاهي انكبي عن الجس را على لثم ولثم ولثم حتى سوا عن ذلك ومنه باهناة للمنادي على المصنع باسمه ويقول في
الذكر ياهن وياهنان وياهنون وفي التايت ياهنت وياهنتان وياهنات وقيل واخر من ياهل او اخر المدور
وان لم يكن مندكة تقول ياهنا بضم الهاء في الاكثى وقد كمن كما ذكرنا في المندوب وهذه الهاء ينادي
وصلا ووقعا منها في المصنف السكت كما قال ارجباة بخارنا جيه وقال يارب ياربا اياك اسك في حال الصرة
هنا قول الكوفيين وبعض البصرين ولما تاري كثر البصرين ثبوت الهاء وصل في السعة اعني هنا في ثنية
قالوا تقول انما لام الكلمة التي هي واوية نحو هنوات كما التايت هاء في ثنية وقال بعضهم عن الهمزة المبدية
من الواو ابدالها في كساء كما البدولية اياك فقالوا اياك ومحج في كس في الهاء يعني يذهب الكوفيين وايضا اختص
زيادة الالف واله في حال النداء وايضا حاق الالف واله في جميع تقاربه على احكي كمن نحو ههنا ويا
ههناة او ههناة كما في المندوب وياهنواة وياهنواة او ههناة او ههناة او ههناة او ههناة او ههناة
عن جامعته ونحوه من افعال العترة والقياس ثبوت لانه واو بدل ههناة واعلم ان العلم منقول ان
من جمل والمنقول الغلب وهو ما عن اسم العين كثور واسد او معنى كفضل وقد يكون من كانه وصونا كبدته وان
فعل اما ما ض كمنه وكسب واما مضارع كسلب وشكروا اما كاصت لبرية معينة وقيل هو علم
لكل مكان فخر كاساة قول ثنية جش اصبت وبلدا اصبت والوجه لكان كحال وكسريم اصبت والجمهور
الامر العلم لان اعلام كثير ما تعني لفظها عند النقل لبعثا نقلها معا منها كما قيل في شمس ان كاشي شمس
والمر جمل الامن له في الجناس من قولهم ان جمل الخطبة اذا اختي بها من غير روية وهو من الجمل
ان فعله على رجل كانه بدكرانه لثغري انه عمل وهو قائم على رجل فلم سان فيه ولم يضل متدبر في فعله على حال
تلك قابما فالمر جمل نحو حنثف وقصص وقال بعضهم مما منقول لان الحنثف الجراد والنقص الملامة
وكان مشتقا من ثني لكن غير العلمية بزيادة حرفك كحفظان من عطف العيش ايحة او نقصا لعموم
تصغير ثنية كان اولا فهو من جمل ايضا اذ ليس منقول من مستمى آخر وان كان مشتقا واما ان غير هو
ثابت في الجس وبفعل الادغام كما في محبت اسم رجل والقياس محبت وليس من تركيب محبت كمن زيد وبلد
لان هذا المكيب عيني مستعمل واما بفتح المصور كوظف لارض وموجب لرجل والقياس كس العين
كوجد وموضع وليس على من مطب وحب لانها لم تستعمل في كلامهم وانكس المتعوق كعدو كمن عند
من قال اصله مقداي كعني ومجي لا معدن واما بفتح ما يعنى ما يعلى ككونه لرجل وحر يم وليا فصوله وقيل
من نكره ومزم لعمام استعمالها واما من فيجوز ان يكون من مل بمعنى قام واما بلا علان يصح كقوله لرجل
والقياس حبة لان عند سبويه عنها ولاها باء والحاوي واخولا فتلبس العين الامم مع اللام لقولهم اكاو وكحا

والظن المكسورة وقد روي في الشعر المذموم قال فلما اعجز بنسج ان يكون الكلام
بل من لام الاعجمي والاكسر في موضع اجز وان فلما عجز في ليس النون مصعب الاعراب فيها سمع الماء وجعل الراء
سكان الماء فقيه الاشكال وطولون وجبرون اعجميان واذا سميت الجمع بلا ف والباء والهاء والذوق البصير
اعرابه كما كان قبل التسمية مع النون لانه نون المقابلة لالنون المتكسر وعند المصنف يعرب لاعتدال اول
ولا يظه النون في روي تورها من اذرع بالكر وبعض النون نهر اعراب ما لا ينصرف ويح
يضا الجبر في روي من اذرع بالفتح وهذا هو البصر من اشهر نون من عرفات وقد نفي هذا شوقا
في اول الكتاب واذا انقلب الكلمة المبنيه وجعلتها اسم ذلك اللفظ سواء كانت في الاصل ام اختلفا او حرفا
فلا كثر الحكاية كقولك من الاستفهامية حالها كذا وضرب فلما جن وليست حرف التثنية وقد يجر بها نحو فوك
فوك ليت صعب ومع قال لسع حري وايضا في بيت ان لوران ليشاعنا فان اولته باللفظ فهو منصرف مطلقا
وان اولته بالكلمة فان كان ثلاثيا ساكنا في الاصل فهو كنه في الصرف وترك الراء وان كان ثانيا كثر من لاء فهو
المنصرف قطعا وان كانت الكلمة شاملة وقصدت لاعتدال صغف الثاني سواء كان حرفا في معنى نحو نون وم حرف
علة بخلافه واذا جعلت على غير اللفظ فاذا انضمت الثانية الصحيح بل نون جاني كـ ورايت نسا ومررت بن
محفة ومارف العلة فيضعفها سواء جعلت الكلمة على اللفظ او على اللفظ لا يضطر الى اللفظ كما ذكرنا
ضعفت الحرف الصحيح اذا لم ينقل اللفظ اليه في آخر ولم يضعف اذا انقلته فقلت اكثر من نون ومن لاء لان
الي معنى آخر لا يغير لفظه ما امكن لئلا يكون ذلك خيرا في اللفظ والمعنى معا فيقال لجان كم بالتحريف كما يقال من يد
بجملتها ب ما اضف لاء التي حرف العلة فيضعف على كـ كـ كـ واما ما لم ينقل الى معنى آخر فلا بأس بتخفيف
بلا ضرورة فيضعف ان حرفه يكون على اول وزن المعربات وهو التثنية فان قصدت اللفظ والمائة حرف
نحو لوني ولا وهو وبي وزد عليها حرفا من جنسها فينقلب لاء الساكنين تقول هذا لوني وفي لاء
لانك لو اعربت بلا زيادة ش سقطت حرف العلة للنون فينبغي للمعرب على حرف واحد ولا يجوز وكذا لو اولها
بالكلمة ومنعنا الصرف بجا ايضا الزيادة لان الالف من التثنية فيكون عنده ولا جلا حرف من بقاء العرب
على حرف اذا اردت اعراب اسماء حروف المحم الكاسه على حرفين بانا ثارا وان لم يكن المعرب من علماء
زد عليها الفاء وقلبتها الفاء للساكنين فقول هذه باء وفاء ودليل نكيتها وضمها بالذوات نحو هذه باء
ودخول اللام عليها كابا والفاء واما رايه في قوله احرف آخرها الياء كالواو اعربت اوله اقرب وفيه
احرفي زني نحو كـ فاذا ركبتها واعربت ما قلت رايته زيا نحو كما ويجوز الحكاية في اسما حروف المعجم مع التركيب
مع عاها فلا تقول كتبت با حنة كما ان حكاية الكلمات المبنيه اذا سميت بها لا اله حال استعمال في الكلام
المركب نحو من وما ويبت اذا جعلت اعلا للفظ لانها موضوعة ليستعمل في الكلام المركب مع البان
حكاية تلك الحال بخلاف اسماء حروف المعجم فانها لم يقع مع البناء في الكلام المركب الا في قولهم والذليل
على ان اللين نحو فوك هذه باء من نون عليه ولم يكن في اصل الوضع فوك في افراد بانا تابلاد وما وضع على كـ
كـ نون عمرو ويكون في حال الافراد ايضا كذلك كـ نون عمرو وكـ حكي عن بعض العرب انه جعل الزيادة المحلقة
معنى كـ حال كونه وفيه لاء وسيبويه جعل ابا جاد وهو ازا وخطبا بيا مشددة عنيات في منصرف
وجعل مصعب وكلمون وقريشيات اعجميات فلا ينصرف للمعجم والعلمية وانما جعل اول عمدة لان ابياد

فانهم يبتون القليل من عند الحاجة فيصيرون جلا لاسم يستعمله جازر من هذا القبيل ان يوصف
سقطا والتعبيد اجمع النقل وبعد في حال العلية كما في شمس خان ولاعلام على كته اضرب اما اسم وهو الذي
لا يقصد به مدح ولا ذم كـ زيد وعمرو اوليت وهو يقصد به احد مما كـ بـ وقفة وعاد كـ في الدم و
كالمصطفى والمريض ومظفر الدين ومحمد بن في المدح ولفظ اللب في القديم كان في الدم اشهر منه في المدح
والنوني في الدم خاصة واما كـ وبها ب اولام اولان اوليت مضافات نحوام كلنوهو ابن عمي وابن كوي
وبنت وردان والكنية من كـ اي سبتت وعرفت كالكتابة سواء لانه بعض ما عن اسم والكنية عند العرب
يقصد بها التعظيم والفرق بينهما وبين اللقب معنى ان اللقب يدع الملقب به او ذم معنى ذلك اللفظ خلاف
الكنية فان الكنية تعظم للمضاهي بل يعلم التصريح بلاسم فان بعض النفوس تأفت من ان الخطاب باسمها وقد كثر
الشخص باولاد الذين كانوا احسن من المومنين صلوات الله عليهم وقد يكتفي في التصريح بقولنا ان امرئ حتى يصره
ولما اسم ذاك واذا اريد اجمع بين اللقب والاسم بوجه الاسم باللقب ليكون اللقب اشهر لان فيه العلية مع شرح
معنى اللقب فلواتية بـ اولاه عن اسم فلم يكتف بها اما ان يجمع اللقب والاسم عطف بيان لكونه اشهر او يقطع عنه
رفعا او يصبغ على المدح او الذم لكونه متضمنا للاصل مما يجوز الاشباع والقطع المذكوران سواء كانا من
او مضافين او احدهما معنى دون الآخر وان كانا مفردين جازا اضافة لاسم ال اللقب كما تقدم في الاضافة
فظاهر كلام البصرين وجوب الاضافة عند افرادهما وقد اجازوا الرجوع والغناء لاتباع ايضا وهو لا يرد
وزوي الغراء في قسمة ويحيى عسان الاسباع لرجل ضخم العينين وابن قيس الرقيات بنون قيس واجراء
الرقيات عليه ولاشها اضافة لرقيات المعلى ان الرقيات لقب قيس ولاضام جيد كـ او على الضافة
لا في ملاسة سكاك نوة اسم كـ واحد منها رقة وقيل من جلاته وقيل شيب شكت لذلك قاله ابن القيس
الرقيات ما احسن العرف في المصبيات وقال الشاعر في الحراء ومن طلب الاوتار حثا لانه قصير ورأم الموت
بالسيف بهن نعام لما صرع القوم رهط تبين في اوقابه كيف ليس وقد ينقل العلم عن المركب كما سبق في
باب المركب شرح ثم نقول اذا اردت التسمية بشي من الالف فان كان ذلك اللفظ مشهورا
على احد الاضاربان او ضاربان او جازيا جازيا كما كان في عثرون اعرابا عرابه قبل التسمية فلا كثر يجوز
الجعل النون في كليهما معتقب الاعراب بشرط الانجاء وحروف الكلمة سبعة لان زياده نحو قولنا
غابة المزبد فلا جعل النون في نحو مستعبان ومستعبان معتقب الاعراب فاذا اعربت النون الزم
المثل لالف دون الياء لانها اختلفت في المفردات ما آخره يا ونون زائدتان وقيل الياء في
قال الاديان يحي بالسبعان والهم اجمع الياء دون الواو لكونها اختلفت في المفردات ما آخره يا ونون زائدتان وقيل الياء في
القياس مثال منق البحر ينضم النون ودخلت البحر بن قال الاظصري ومنهم من يقول البحر ان على القياس
لكن النسب الى البحر الذي هو القياس كثر في نون في كثر من كثر في وجاء في كثر الواو قليلا مع الياء قالوا
قنرين وقنرون ونصبين ونصبون وسيرين وبيرون لان مثل نونون في كلامهم كثر في
وقال الزجاج نقلنا عن المصنفين في نون نون اجمع اذا كان معتقب الاعراب قياسا قال ولا اعلم احد
الي مثلا قال ابن ابي عمير وهو بعيد عن القياس وقال في قوله ولها بالماء طرون اذا اكلتم الذي يجمع
بسر النون انه اسم اعجمي وهو في شرح كتاب سبويه بالهم والظن المنقوصة وفي الصحاح الناظرين بالنون

مثل ان يكون وباد من الجواد وهو العطر هو ان يمشي حوزا الى اذنايت وصل من خط خط وقال ان يمشي
ان يكون كلها اعجميات قال البرهان لاسل ان اصلا اعجمية لانها لا تقع عليها تقليم الخط بالسراية وفي
يلفظها التنوين كما في عرفات وان جعلت الكلمة المبنيّة اسم المسمى آخر غنى اللفظ فالواجب فيه الاعراب
ولا يجوز الحكاية وذلك لانك لم تراع اصل معناها الذي كان سببه مبنيا اصلا بل اخرجته عنه بالكلمة بخلاف
ما اذا جعلتها اسم للكلمة نحو قولك ان تنصب وترفع فان معناها ان تنصبها التحقيق تنصب وترفع تلك
نظرا الى اصل معناها وصحتها مسمى بها الشخص سواء كانت على حرفين او اكثر صحتها مسمى بهذا اللفظ سواء
لانك لا تضعف الحرف الثاني الصحيح نحو جان من كاذبا وما في اذا سمي شخص فقال الخليل تقول من
لان العرب قد كتبتنا من هذا الما فردوه فقالوا في فابعدوا اليم مكان الواو وتولوا ذلك لتلفظ في ربح ورو
كما هو مذهب سيبويه في ذواذ اسميه فانه يقول هذا ذوي ورايت ذويا ومررت بذوي بنا على ان يمشي
وقال الخليل بل يقول ذوق فعل يكون العين على من يمشي بها في باب الاضافة والزيادة يجيء ان يقال في
فواذ اسميه في رذالي الاصل ولا يجوز تدبير حرف العلة كما سئل في هوان رذالي الاصل اذ في رذالي
لا حسي وان سميت موبنا فهو كان كما لو سميتها برذالي بخلاف الذي هي في باب غنى المضرب وان سميتها
بهي فهو كما لو سميتها بها بحد جازا صرف وتركة وان سميت حرفا اصل فاما ان يكون جنس كلمة او لا وان
اما ان يكون مسمى كما هو العطف والام اجزى وبالاضافة على قول او لا فان كان حكي كما في كذا حرف بتضعيف
مجازي حركته فانه اجزى من غيري لما سببه حركته وانما جعل ثلاثة لما يلمح من التضعيف والجمع فتقول في
المسمى بها الجزي وايضا لو زد حرفا واذا اسقطت بالسون فصار للمعرب على حرف وتقول في
المسمى بالام الابتلاء لاء وان كان ساكنا كلام القرين عند سيبويه وباء لاضافة على قول بعضهم حكمه عند
والزجاج حكمه من الكلمة كما هي وعند غيري مما تحرك اللام بالكس ثم تضعف في سائر الكس في الاء فيقال
وذلك لانه لانه اذا اردنا زيادة حرفين عليه والساكن اذا حرك حركه بالكس واما الياء فيضع لتقل الكس عليه
ولانه يمشي عند لا يضطر في نحو غلاما ما ثم تضعف مجازي الفتح فيقال لاء وان كان الحرف الواو
كلمة فاما ان يكون مسمى كما هو ساكنا فالمعرب عند سيبويه يمشي ايضا بتضعيف مجازي حركته كما ذكرنا في باب
بعضا ولا وفي ان يمشي من تلك الكلمة فالله في سلك باعادة جميع ما حذف فتقول رطل في المسمى باحد حروف
وقال غيري لا يجوز قد بالضرورة فان كان ذلك للمعرب فكل العين نحو رطل في المسمى براء رجل وان كان
كل بالفاء فيقال رطل ايضا في المسمى بجل ولا يكمل باللام لان الكلمة المحذوفة اللام اكثر من حذف الفاء
او العين وان كان ذلكا حرف المعرب المسمى باللام فاما في يمشي بالعين لانه اقرب نحو رطل في المسمى باللام
فيكون ما حذف فاء كعدة ولا حشر بكل الفاء نحو رطل فيكون ما حذف عينه نحو رطل وهذا اولى لان
المحذوف الفاء لا بد له من بدل كما وعد وان كان الحرف ساكنا كعين جعفر وسبين عدس فالله في يمشي بما
يتم به المعرب اي يمشي الى اصلا وسبويه يمشي بهمة الوصل مسكونة نحو رطل او اس قد جاء في الاء
واذا وصلت الكلام بافله اسقطت الهمنة نحو هذا اس وقام اس وقال قداية بعض الاسماء على حرفي اذا
انصل بكلام نحو من اب تخفيف الهمنة ورد عليه المرح بان تخفيف الهمنة غير لازم فكان الكلمة على حرفين
بخلاف همنة الوصل فانه لازم فبقية المعرب على حرف ورد ايضا باستثناء اجتهاد همنة الوصل للمعرب و

والجاء يمشي الحسنة كما زاد في سيبويه في سيبويه ولان همنة الوصل في الاسماء الصرفة
قليل وانما يكون في الفعل ولا سم اجازي مجزاه اعني المصدر وفي الحرف فلذا اذا سميت بفعل فيه همنة اول
قطعتها كقولك بوحش صحت واما ان سميت باسم فيه همنة الوصل كما في واسم ابتنتها على حالها لعدم نقل
من قبل لا في قبل وذهب عن هولا الشكل بعض تلك الكلمة كما ذكرنا في الحرف والمحرك فالعين كمل بالفاء واللام
اما بالعين عند الما ربي واما بالفاء عند لا حشر ولا يكون ذلك الساكن فالتضاد بالفاء بالساكن وان سميت
نملوك الازدغام جزا او وقتا كارد وورد ذاد غمت فقلت ارد ورت غير منصرفين لان المعنوك
قليل في الاسماء كتردد وجمد في كثير في الافعال ولا في الازدغام في الفعل انما كان عارض زالا في الاسم
وهو اجزى او الوقف اجازي مجزاه ولهذا بقي لك اذا سميت بابت من قولك نبات التي ولهذا يرد اللام اذا سمي
بفعل محذوف اللام او العين جزا او وقتا كيبخ ويزم وكحش واغن وارم واخش وكحف ويقل وييم
وحف وقل وبع فتقول جاني بعين ويرم وكحشي كحشي واغن وارم واخشي وكحاف وينول وبيع وقول
ويبع وكحاف كما هي غير المنصرف ويكون يغن ويرم واغن كفاض اسم اعجمي بخلاف اللذان كور في المنصرف
اما سئل اذا سميت به فاذا لا يرد الهمنة لان الحرف لوج اجزى او الوقف وترد اللام مع العين في ذلك لان اللام
حذفت شيئا كحرف العلة في لم يغن وكحشها السكت من كل اسمية نحو رة وبرة ونرضه لانها لو الوقف
وترد مع اللام المحذوف للوقف في رة الهمنة التي هي عين اذ لو لم يرد بها لاحتج الى زيادة الف اجزى كما في
لا في الاصل وفي فتقول جاني ربا ولا حشر يرد همنة الوصل ايضا مقطوعة فتقول اراي غير منصرف لان
الراء يصير ساكنة بانقال حركتها الى الهمنة المردودة لانها كانت لها وكذا ترد مع اللام المحذوف الفاء في
في فتقول جاني وفي اذ لو الازدواج بتضعيف التا كما في في وانما فتح الواو تحتها وكذا في ما فتوح في الماضي
لو سميت نحو ضربت ابدت الفاء في الوقف وصار مثل مسلمة لخرج الكلمة الى قسم الاسماء ولو سميت نحو في
وضربوا على ان الالف والواو حرفان زيدتا علامتين للشيء والجمع كالتا في ضربت نحو الكوفي التي اغتبت وحج
نوز عوضا تنوين كان سكتة ضربت في سيبويه فتقول ضربان وضربون ثم بعد ذلك يجوز ان يعرب بالعراب المشي والجمع
وان جعل النون مصتقب الاعراب وكذا اذا سميت ضربان ويضربون على ما يتعاقبون عليهم الملايكة اما لو
الالف والواو في الجمع ضمير فيكون من باب التسمية بالمثل وقل ذلك في المركبات ولو سميت بدوي واو
فلا بد من رد النون التي سقطت للاضافة ولو سميت بصر بن علي لم يصح المليلط اذ ان جعلت
النون مصتقب الاعراب ولم يفرق للتعريف والوزن ولو سميت بكر ابينت واخت صرفت لانها
كهنه اذا سمي به مذكر واما الفاء فدل من اللام وليس محض التانيث ولهذا لم تفتح ما قبلها وقال بعضهم
لا يفرق لان في الفاء ابدت من اللام فمماثلة علم مذكر واما همت ساكن النون اذا سمي به رة الهمنة لان
مراد فاجار على القياس بخلاف بنت واخت فيتحلص من خلاف الذي كان فيهما وتسمى اللام في الاسم الذي
كان يلزمه كالتا والفاضل وكذا التي والذي وفرهما لان اصل العلم ان تتخفى عن اللام واذا سميت السور
باسماء حروف المعجم التي في اواليها جان الحكاية كما حكى الكلمة المبنيّة اذا جعلتها اسم اللفظ فده كانت
او مكية نحو قات قاف ونون ويس والام ويجوز ان يحكمها فتمنعها اذن الصرف ان كانت مفردة
او مكية من سمين كيس وحم او من لثة اثنان منها بوزن الضرد كطسين لان الطين بوزن قاييل فكما

من اشياء وان يكون ذلك كالم وكيفية تلك الاشياء لا يمتنع ان يكون الاعراب اذ لا يكون في كلامهم
كلمتين وجوز جارا لله حكاية حقوق ونحوه ونحوه ايضا جمعها اعماء للسور وفيه نظير ذلك
انا نشأ ان المشي اذ سميت به غير ذلك اللفظ فالواحد الاعراب والمعلي به جارا وهو ان هذه الالفاظ كعمل
معربة لكننا لم يعرب لعدم المتضي للاعراب فكيف حكمي ولا يعرب مع حصوله المتضي للاعراب اذ سميت
بها السور وحكي عن يونس انه كان يحبس في كمين فتم جمعها واعراب صاد علي ان يكون كاف مع كبا مع
والثاني حشوا اذا سميت بها السور غير تلك السور واما انسانا وغيره فالاعراب واجب ثم منع
العرف ان انضم مع العلية سببا آخر كالثاني في الف اذا كان اسم امة والنحو كسب نحوكم والفردان
قوله واعرفنا للضم المتكلم **قوله** اي اعرف المعارف وكان المتكلم اعرف لانه ربما
يدخل الالباس في المخاطب بخلاف المتكلم **قوله** والنكرة ما وضع لشي لا يبيد **قوله**
وعلمنا اننا من هذا المعرفة من يشتر به الخارج اشارة وضعية والاحترارات نفهم من جهة المعرفة وعلم
النكرة اذا وقعت في سياق النفي والنفي والاستفهام استغراق الجس ظاهر سواء كان مفردا او
مثليا ومجموعا على ما ذكرنا في هذا المعرفة ويحتمل الا يكون للاستغراق بالقرينة نحو ما جاء في رجل واحد
رجلان او لبطان ولجاني رجلان مما اخواك وهل جاءك رجال هم اخوتك ومع الالفاظ ايضا
ان لا يكون للاستغراق لكن احتمالا من جوار فلهذا كان لا رجل ظاهرا في الاستغراق تحت الالفاظ
واما اذا اطلق النكرة من ظاهر نحو ما جاء في رجل او مقدر نحو لرجل اية من رجل للاستغراق ايضا
نحو ما جاء في رجل وهذا كان لا رجل المتضمن لها ايضا في الاستغراق ومن هذه وان كانت زاوية كما
حكم به النحاة لكنها مفيدة لنص الاستغراق كان اصلا من الابتدائية لما اردنا استغراق الجس بلدي منه
باجاب السامى وهو لاصد وترك الكاتب الاعلى الذي لا يتناهي كونه عيني محمودا كانه قيل ما كان هذا الجس من
واحد من الالفاظ يتسامى فلذا نقول اذا قصدت الاستغراق بما جاء في احد ومن احد وان قصدت النكرة في
غير النفي والنفي والاستفهام فظاهر ما علم بالاستغراق وقد يكون لها مجازا كثيرا ان كانت مبتدأة
كقوله خير من زبور ورجل خير من امة وقيل في غيره كقوله تعلمت ما قدمت والدليل على كونها في
الموجب مجازا في العموم بخلاف المعرف باللام تعرفنا لفظيا كما في الدنيا خير من اللذم ان الاستغراق
يسبق الى الفهم مع تلك اللام بلا قيود بخصوص وعدم الاستغراق بقول الفهم مع النكرة بلا قيود
والقول الى الفهم بلا قيود من قولي لا يلبس الحقيقة **قوله** اعماء العدد ما وضع لكيمه آحاد الاشياء **قوله**
مقصوده تحديدا لفظ العدد لانه ما هيبة العدد وكية التي عرده المعين لان الكمية ما جاب عن السؤال
بكم وهو العدد المعين كما ان ما سته التي حقيقة التي يتفهم عنها بما الموضوعه للاستفهام
عن حقيقة التي وكيفية التي وصف المعين الذي يسأل عنه بكيف فانه قال اسم العدد ما وضع للعدد
المعين احتمل ان يجمع بان وضع للعدد غير معين ويخرج عنه المائات والالف **قوله** آحاد جمع احد
ينبغي ان يكون واحدا وان من الالفاظ العدد لان واصلا لم يوضع لكيمه آحاد الاشياء لانه يقال
كم درهما عندك فنقول واحد فليس معنا آحاد اشياء وكذا اذا قلت انسانا في جواب كم درهما
ولو دخل واحد وانسانا لدخل نحو رجل ورجلان ايضا لانها وضعت لكيمه التي وان كانا ضمنا

من ذلك ما هو كذلك ايضا في الالفاظ العددية كقوله المشي لم يدخل نحو رجل ورجلان
ولم يجمع واحد وانسان لان لفظ المشي يقع على كل ذي عدد من المنزه والمنهي والمجموع وما فوق ذلك او
يقول ما وضع لكيمه حسب والالفاظ عند النحاة ان لفظ واحد وانسان من اسماء العدد وعند الحساب
ليس الواحد العدد لان العدد عندهم هو الزاوي على الواحد ومنع بعضهم ان يكون الانسان في العدد
قالوا ان المنزه الاول وهو الواحد ليس بعدد فلذا ينبغي ان يكون الزوج الاول والنزاع فيه راجع الى
المراد بالعدد فعلى تقيسهم العدد بكونه زاويا على الواحد لا يدخل الواحد في دخول الاثنين
لان زاوية عليه على تقيس النحاة وهو الموضوع لكيمه يدخل الاثنين **قوله** اصولها العشر
كلمة واحد الى عشر وماية والالف **قوله** يعني الالفاظ التي يرجع اليها جميع اسماء العدد والى
عنى مشتق هية اثنا عشر كلمة وما عداها متفرع عنها اما تثنية كاثان والالف واما جمع كعشرون واخواتها
الجار مجري الجمع واما عطف كثلثة وعشرون وكأربعون وكماية والالف وكذا اح عشر واخواته لان
اصلها العطف كما عدم واما باضافة نحو ثمانية اولى لانه لا ف وقد دخل العطف على جميع هذه الالفاظ سمع
العطف في نحو ثمانية وثلثة ا ف ونحو ذلك ثم شرع في تبيين كيفية استعمالها للمذكر والمؤنث فقال
قوله واحد واثان وواحدة واثنتان واثنتان **قوله** يعني ان واحدا وانسان
للمذكر وواحدة واثنتان واثنتان للمؤنث جري واحد وانسان في التذكير والتاني على القياس والماء
للمؤنث والمجمع عنها للمذكر والواحد اسم فاعل من واحد كواحد وواحدة اذا انفردت فالواحد يعني
العزدي العدد المنفرد ويستعمل في المعدود كساير الاعداد فيقال رجل واحد وقوم واحد و
التكسي وخذان واطان ككتاب وشبان والهمزة بدل من الواو وتقول في الصفة المشبهة من واحد
بنية الحاء وكس ووجيد وتبدل الهمزة الواو في هذا التركيب واما في نحو اطان فهو قياس اذ الواو
المضموم نحو زابلها ممن في الاول كان اولا كوجه ووجه ووقت ووقت وقوقوس واما في احد
فما ذعبل الجمع واما في احادي فهو قياس عند المان في اباد الكسوة اولا كوشاع واشاع وولدة
والدة شاذ عن غيره واذا استعمل في الاعداد المنفية اخاروا لفظ احد واحدي على واحد وواحدة
تخففا وقد يقع في التنيب واحد وواحدة ايضا لكن قليلا فيقال واحد عشر وواحدة عشرة و
واحد وعشرون وواحدة عشرون وربما قيل احد عشر ويستعمل احد واحدي في غير تنيب ايضا
مطردا نحو احدهم واحدهن ولا يستعمل احدي في التنيب او مضافة واما احد يستعمل مطردا
لعموم العلم بدني او نهي او استفهام نحو احدهم واحدا ويلزم الافراد والتذكير قال ته لستن كاحد
من النساء وتعرف نادرا وقد تخفي عن نفي ما قبله بنفي احد ان يضمن ضمير نحو قولك ان احد
لا تقول كذا كما مر في باب الاستثناء ولا يقع احد في اجاب يراد به العموم فلا يقال قيت احدا
ربنا خلا فالله يد ويستعمل واحد ايضا لعموم العقلاء في عني الموجب لكن يؤنث نحو ما لقيت
واحدا منهم ولا واحدة منهم وقال ابو علي منة احد المستعمل في عني الموجب للاستغراق
اصلية لا يدل من الواو واما في الموجب نحو قول هو الله احد فهو بدل التثاقا كما نعلم ان في نحو احدهم
احد معني الواحد ان يركب كون الهمزة اصلا ولا يبي ان يقول ممن في كل موضع بدل من الواو

وجود الكسر وان لم يحتمل الفاعل لان ناسب المعتبر هو الطاري لا الاول كما يحتمل في النابذ فلا نقول
لكث كرات لانه يصحح مومم ببناء تايبة القديم كما يجرى في الزيد بن النديكرا القديم ولهذا وجب بعض
النحاة انه لا يجوز جاء الزينات كما يجوز جاء نسوة ونحو قلت انما حذفت الناء في لفظ العدد مخفاه
تاليه جمع المذكور فلو قيل لك كرات لكان الغاء لتاليه الميم مع كونه في الظاهر متضاعفا بانضمام
الطاريا الي القديم بل يجوز لك عورات لفظ الكسر واما جاز نظرا الى زوال مفرده كما في التكسير فاذا لم
هذا قلنا يظن في يابنث الكسرة واخواتها الى واحد المعدود ان كان المعدود جمعا لا الى لفظ المعدود فان كان
الواحد مونا حقيقه ككسوة وطوالق او مجازا ككث عشرون ويعيون حذف الناء فيها كما رايت وان كان
الواحد مذكورا ثبتت الناء فيها سواء كان في لفظ الجمع علامه النابذ كما به حتمات ولكنه بنايت عن يمين وبنات اول
اولم يكن علامه النابذ ككث رجال وان جاء تدكي الواحد وبانيه كق جاز تدكي العدد وتاليه نحو كسرة
السنه ونحو السنه ونحو سؤوق ونحو سؤوق وان كان المعدود صفة ماله عن الموصوف اعتبر رجال
الموصوف لاجال الصفة قال به فله عشر اشائها وان كان المثل مذكورا المراد بالاشمال الحداث التي عشر
حسرات اشائها وان لم يكن المعدود جمعا بل هو اما اسم جمع كخيل او جنس كتر وستعرف الفرق بينهما
في باب الجمع نظرا فان كان محصيا جمع المذكور كالحط والنفر والقوم فانها بمعنى الرجال فالنساء في العدد
واجب قال به تسمه رهيظ وقالوا لكه رجة وهو اسم جمع قائم مقام رجال وان كان محصيا جمع الاناث
فحذف الناء واجب نحو ثلاث من الخاض لانها بمعنى جوارل النوق وان احتملها كالبط والخيل والغنم
ولم يلبد منها مع علي الذكور والانات فان نصصت على احتمالين فالاعتبار بذلك النص فان كان كورا
انبتت الماء وان كان انا حذفتها كيف وقع النص والمعدود نحو عندي ذكور لكه من جمل اوعندي
اجل ذكور لكه او عندي فيم اجل لكه ذكور او عندي فيم اجل لكه ذكور او عندي بكه ذكور من اجل لان
يقع النص بعد الميم والميم بعد الصدد نحو عندي بكه من اجل ذكور في نظرا الى لفظ الميم والنس فان
كان مونا كخيل والابل والنعيم حذفت الناء وان كان من كرا لا عتي وما حصر في امثال اشياء الحاقا للموت
من هذا الجنس كجم الموت ولذا كرمه جمع المذكر وان جاء تدكيه وتاليه كالبط والرجاج جازا الحاق الناء
نظرا الى تدكيه وحذفها نظرا الى انيثة ولا يدرى معنى التدكيه والتاليه ينظر الى اللفظ فيونث نحو
من لفر ويدر نحو من في البشارة ونحو الامران في نحو لكه من الخيل لانه مذكور ويونث قالوا له محل
ونحو خاوية وانما قلت لكه اشياء ولم ينظر الى لفظ اشياء وان كان اسم جمع كظرفاء لانه قائم مقام جمع
شي فكانه جمع الاسم جمع فاذا تقررا من التدكيه والتاليه في هذه الالفاظ العشرة اعني من واحد الى عشرة
من جملة الالفاظ العشرة الاثني عشر قلنا حكم هذه الالفاظ العشرة ما ذكرنا اعني جري الواحد ولاثنين
على القياس وجري التمانية الباقية على القياس في الظاهر ان وقعت تحت العشرة او فوقها فلذا
يقول لكه عشر رجلا ولكه وتكون رجلا ولكه واية وكه وكه واية او يعطف على الماية نحو مائة واحد العرفان
اي ثبتت الناء للموت وسقطت المذكور نحو لكه عشر رجلا وتلك عشرة امرة والمازج الى القياس ان
ليس جمع حتى يوثق العدد بالنظر اليه واما في لفظ عشرة من بين سائر العقود ميم في التدكيه والتاليه
التعليق لانه كان بلا ينف ايضا موافقا لميم تدكيها وتاليها كسرة رجال وعشرون على تقدم من العرفان

وقد سبق ما ذكرنا اقليل **قوله** اثنا عشر احد عشر اثنا عشر ثمانية عشر ثمانية عشر عشرون عشرون عشرون
الي تسع عشرة **قوله** ايا عشر اثنا عشر ثمانية عشر ثمانية عشر عشرون عشرون عشرون عشرون
لمذكور ثمانية عشر اربع عشرة للموت **قوله** وتم تكرار الشين **قوله** يعني شدة في المركب في الموت
لما كرهوا توالي اربع فحجات في كلمة واحدة مع امتي اجبا بالنيف التي في آخره فتحه عدلوا من فتح وسطها الى كسرة
واما الحجازيون فعند لوز من حكمة الوسيط الى السكون ليلا يكون ارا النقل شقلا آخر وبني النصف وقد فتح على
فله لان التوكيد عارض واما سكون عين عشر المركب لمحرك الاخر لا اجتماعه في فحجات احدها فتحه آخر لنيف نحو
احد عشر وتلكه عشر بخلاف انا عشر **قوله** عشرون واخواتها **قوله** يعني في المذكر والمؤنث
كان قياس هذا العقود عشرون رجلا مثنى وثلث عشرات رجلا الى تسع عشرات رجلا فقصدهم التحفيف في فحجات
المضاف اليه اعني عشرون وكان المضاف مع المضاف اليه كلمة واحدة لانها معا عبارة عن عدد واحد وعشرون
وما به والفت فكان المضاف مع اليه كلمة مؤنثة بالناء فلما حذفت المضاف اليه صار ككلمة صرفة لا نحو عشرة وثمة
وقلة لانه لم يتعمل تلكه معني تلكه عشرات كما استعمل نحو عشرة وثمة محذوف اللام لان المراد من ضم الفاء
الاعداد بيان الكمية الحقيقية ولو استعملت معني تلكه عشرات لاشبهت بتلكه التي هي ميم تايبة لآحاد فيحصل
التعيين المقصود بوضع العدد ثم لا تزي في الفاظ العدد لفظا مشركا ايضا كما يحتمل في عني هاسن الالفاظ
وسيجي في باب الجمع ان جمع الموت بالماء المحذوف لانه شاع بالواو والنون نحو قتلون وتون وياون فيعشرون
وتكون تشبهها هذه المحذوف اللام وابتدي بنقل عشرا المثنى الى الفعشر المصوغ صيغة المجمع لتكون
كالنونية للجمع عني القياس في اخواتها التي بعد اذ جمع المثنى قياس لم يحل الا مضافا لفظا او معني الا ان تعني
كما في قوله تة صفت فلوقا على عجمي بالثني وانما غير لفظ الواحد في عشرون بكسر العين فيه خلافا واخواته فالتكرار
فيها تعيين لامكان معني الجمع في تكون مثلا فان جمع تلكه ايضا اذ هو تلكه عشرات وكذا اربعون وغيره ولا يحل
دعوى تحسبه العشرة في عشرون بجه فقصدهم لتعديريه ايجله كبناء مستأنف قالوا والنون في عشرون
واخواته كالجو حذفت كما قبل في عشرون وكرون وليس من باب تغليب العقلاء المذكورين على غيرهم كما قالهم
لان التغليب يكون عند اجتماع الملهين في الرجال والنساء والطولون في الرجال والجمال واستقول عشرون
امرء وعشرون جملا بل يمكن دعوى التغليب في نحو عشرون رجلا وامرءة وعشرون رجلا ومجلا **قوله**
اطل وعشرون احد عشر بالعطف بلفظ ما تقدم الي تسعة وتسعين مائة والفت مائتان والفتان فيهما ميم على
قوله بلفظ ما تقدم اي يكون المعطوف والمعطوف عليه اي العقد والنيف بلفظ ما تقدم
في التدكيه والتاليه فالعشرون ههما ولفظ احد واثنان على القياس وتلكه الى تسعة على غير من الظاهر
قوة فيهما اي في المذكورين ثم على ما تقدم يعني يرجع من ابتداء كل مائة الى اثنا لها الى اول العدد على الترتيب المذكور
ويعطف الماية على ذلك العدد نحو احدى مائة اثنا مائة وتلكه واية او يعطف على الماية نحو مائة واحد العرفان
في العلوم معدودة وفي غير العلوم مائة ورجل الف ورجلان ومائة وتلكه رجال ولا اول كسرة استعلا اعني
عطف الاكسرة على الاقل لا تزي الا العشرة المركبة مع النيف معطوفه عليه في العقد بن فلكه عشر في نقد بن تلكه
عشرة وكذا تلكه عشرون اكثر من عشرون وتلكه فاذا وصلت الى الالف استأنفت العمل فيكون بين كل
الف الالف الف اخرى كما من اول العدد الى العطف تطف الالف على ذلك العدد المنيق عليه نحو واحد والفت

من حيث المصنوع والعدد والكان قد ما عليه كالصنوع ان تولى عن ذكره ارجح انما كان في الاصل
اليه قاله اي اري سبع بقوات سمان وكوز وصف العدد ايضا لكن على قوله **قوله** ونسبته بنا وجه ان تنبيه الما
ويجمع لاف اذا لما لا يجمع في العدد كما من قوله محفوض مفرد اما خفض فعلى الاصل كما ذكرنا في نحو بكه رجال واما قوله
فلما حرام عليه افراد الميز المنسوب الذي قبله مع انه اخف من الجمع ولفظ العدد كافتح اللام على الجمعية مع
ان الجمعية والجمعية في هذه المرتبة اكثر وانهم من جمعية من جهة الاحاد لان مرتبة الاحاد جمع الفلة وحكم الفلة عندكم
حكم لاف في كثير من الاسماء نحو تصغيرهم في لفظهم له مرة اخرى مع التفسير فاستخولوا عن جمع المعد
شبهه جمعية وقد جمع الما نحو ما به رجال وقيل من منصوبا قال اذا عاش الفتي ما سندا ما فقد ذهب اللذان
والنساء قال المصنف ونعم ما قال فيمن قراء قوله به ثلثا من سنين بالنون ومعنى عن حمله والك في ايه على
لا على التمييز والاولم الشذوذ من وجهين مع مجيها به ونصبه فكانه قال وبتولية كنه ثلثا من سنين قال وكذا
قوله اشعر اسباطا والاولم الشذوذ مع الميز قال الرجاء لو انصب سنين على التمييز لوجب ان يكونوا
لبشوا شعبة ووجهه انه لم يكن بين المائة واحد من مائة كقولك مائة رجل واصل من المائة فلو كان سنين
يتميز لكان واحدا من ثلثا واقلا من ثلثا فكانه قال ثلثا من ثلث سنين فيكون سماعه قال المصنف
وهذا يطرد في قوله اشعر اسباطا فلو كان يميز لكانوا ستة وثلثين وهذا الذي ذكره الزجاج
على قراءة حمزة وللسكيت لانها قراءة ثلثا من سنين بلا ضافة فسنين عند عالمي لا غير ولا شك ان قراءة العامة
افضل عند النحاة من قرائتها وما ذكره الزجاج غير لانهم وذكره لان الذي ذكره محفوض بان يكون الميز مفرد
اما اذا كان محضا فيكون التصدير كالفصلة وقوع التمييز في محضا في محضا في الاصل في الجمع في محضا
عدله الى المفرد لعله كما تقدم فاذا استعمل الميز محضا استعمل على الاصل وذكره الذي قال الزجاج
انما كان يلزم لو كان ما استعمل محضا استعمل كالمستعمل مفرد اما اذا استعمل الجمع على اصله في موضع العدد
فلا هنا هو اخذ كلام المصنف واذا وصفت الميز المفرد جازتك في الوصف اعتبار اللفظ والمعنى نحو يكون
ظنفا وظرفاء ومائة رجل طويل وطوال فان فيها التثنية واربعون جلوبة سود كحافية الغراب لادم
واعلم ان مما سوبه وجماعة النخاة يستحقون كونهم في العدد في اية الربعة كانت صفة نحو فوكك مع طوال
اصغر طوليا ومائة وفاضل كما قلنا في هذا الايض وهذا العلم واذا اصبحت العدد للمركب نحو عشر
ونحة عشر زيد فضل سيبويه الاسمان باقيا على بناهما لبقاء موجب ساهما اي التركيب ولا ضافة عند
التحل البناء كما التحل به الالف اللام في نحو الاصل عشرانفا قوا وان كانت الاضافة واللام من خواص الاسماء
واما لاختص والغراء فانها في قبيل اللام والاضافة - وذلك لان اللام كثيرا ما يكون مبنيا نحو لآن و
الذي واخواته والاسم عند بعضهم واما المضاف فلا يكون معها بالذات واحواتها الا ترى الاعراب اي
للزوم اضافة مع ثبوت عملة البناء فيه واعراب قبل وبعد واخواتها مع الاضافة والبناء عند القطع منها
واما بنا غلام عند النخاه وبنأ حيث واذا نحو قوله علي بن عاتبت فقد مضى الكلام عليه في خواصها وال
يرف باء الاثنان قياسا مع الاضافة نحو جازي خمسة عشر زيد اجراء لها مجرى بعلك والغراء كحل الجنين
معربين باعراب المضاف والمضاف اليه نحو اربع عشر سنين شيبها فظيها لهذا التركيب المضاف والمضاف اليه
قوله واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكورا وبالعكس فوجهان **قوله** يعني مثل فوكك

من حيث المصنوع والعدد والكان قد ما عليه كالصنوع ان تولى عن ذكره ارجح انما كان في الاصل
اليه قاله اي اري سبع بقوات سمان وكوز وصف العدد ايضا لكن على قوله **قوله** ونسبته بنا وجه ان تنبيه الما
ويجمع لاف اذا لما لا يجمع في العدد كما من قوله محفوض مفرد اما خفض فعلى الاصل كما ذكرنا في نحو بكه رجال واما قوله
فلما حرام عليه افراد الميز المنسوب الذي قبله مع انه اخف من الجمع ولفظ العدد كافتح اللام على الجمعية مع
ان الجمعية والجمعية في هذه المرتبة اكثر وانهم من جمعية من جهة الاحاد لان مرتبة الاحاد جمع الفلة وحكم الفلة عندكم
حكم لاف في كثير من الاسماء نحو تصغيرهم في لفظهم له مرة اخرى مع التفسير فاستخولوا عن جمع المعد
شبهه جمعية وقد جمع الما نحو ما به رجال وقيل من منصوبا قال اذا عاش الفتي ما سندا ما فقد ذهب اللذان
والنساء قال المصنف ونعم ما قال فيمن قراء قوله به ثلثا من سنين بالنون ومعنى عن حمله والك في ايه على
لا على التمييز والاولم الشذوذ من وجهين مع مجيها به ونصبه فكانه قال وبتولية كنه ثلثا من سنين قال وكذا
قوله اشعر اسباطا والاولم الشذوذ مع الميز قال الرجاء لو انصب سنين بالنون ومعنى عن حمله والك في ايه على
لبشوا شعبة ووجهه انه لم يكن بين المائة واحد من مائة كقولك مائة رجل واصل من المائة فلو كان سنين
يتميز لكان واحدا من ثلثا واقلا من ثلثا فكانه قال ثلثا من ثلث سنين فيكون سماعه قال المصنف
وهذا يطرد في قوله اشعر اسباطا فلو كان يميز لكانوا ستة وثلثين وهذا الذي ذكره الزجاج
على قراءة حمزة وللسكيت لانها قراءة ثلثا من سنين بلا ضافة فسنين عند عالمي لا غير ولا شك ان قراءة العامة
افضل عند النحاة من قرائتها وما ذكره الزجاج غير لانهم وذكره لان الذي ذكره محفوض بان يكون الميز مفرد
اما اذا كان محضا فيكون التصدير كالفصلة وقوع التمييز في محضا في محضا في الاصل في الجمع في محضا
عدله الى المفرد لعله كما تقدم فاذا استعمل الميز محضا استعمل على الاصل وذكره الذي قال الزجاج
انما كان يلزم لو كان ما استعمل محضا استعمل كالمستعمل مفرد اما اذا استعمل الجمع على اصله في موضع العدد
فلا هنا هو اخذ كلام المصنف واذا وصفت الميز المفرد جازتك في الوصف اعتبار اللفظ والمعنى نحو يكون
ظنفا وظرفاء ومائة رجل طويل وطوال فان فيها التثنية واربعون جلوبة سود كحافية الغراب لادم
واعلم ان مما سوبه وجماعة النخاه يستحقون كونهم في العدد في اية الربعة كانت صفة نحو فوكك مع طوال
اصغر طوليا ومائة وفاضل كما قلنا في هذا الايض وهذا العلم واذا اصبحت العدد للمركب نحو عشر
ونحة عشر زيد فضل سيبويه الاسمان باقيا على بناهما لبقاء موجب ساهما اي التركيب ولا ضافة عند
التحل البناء كما التحل به الالف اللام في نحو الاصل عشرانفا قوا وان كانت الاضافة واللام من خواص الاسماء
واما لاختص والغراء فانها في قبيل اللام والاضافة - وذلك لان اللام كثيرا ما يكون مبنيا نحو لآن و
الذي واخواته والاسم عند بعضهم واما المضاف فلا يكون معها بالذات واحواتها الا ترى الاعراب اي
للزوم اضافة مع ثبوت عملة البناء فيه واعراب قبل وبعد واخواتها مع الاضافة والبناء عند القطع منها
واما بنا غلام عند النخاه وبنأ حيث واذا نحو قوله علي بن عاتبت فقد مضى الكلام عليه في خواصها وال
يرف باء الاثنان قياسا مع الاضافة نحو جازي خمسة عشر زيد اجراء لها مجرى بعلك والغراء كحل الجنين
معربين باعراب المضاف والمضاف اليه نحو اربع عشر سنين شيبها فظيها لهذا التركيب المضاف والمضاف اليه
قوله واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكورا وبالعكس فوجهان **قوله** يعني مثل فوكك

لما حصرهما لا حصر لهما الفاء كما في كساء ورداى يكون فها الفاء فان زلزال الف واطلقتا قلبت
الف الثانية ياء ايضا كما في فقى فقد اعزوا على استغن فعلا الصغار يا وعلم بانيت لم يظن علامته
بالضيم والراح اليه كقولته والشمس وضحاها وبالاشارة اليه نحو بك الدان والحاق علامته الثانية بجملة او
المستدالية او اي ضمير نحو الشمس طلعت والنفت الساق وبكاش من معنى بيضاء لذة ولظي نزاع
وليمان الريح عاصفة ويصغره ان كان المكبر لاثنا نحو قديين ويحذف منه من الثلثة الى العشرة
من اثنا نحو ثلاث اذرع وعشر رجل وجمع على مثال خاص بالموت كوا على الصفا كطوائق
وحوايض وعلى مثال غابية وذلك انما يكون فيما هو على وزن عناق وذراع وكذا ويجمع على
افعل في الموت وقد جاء في المذكور على اقل قليلا نحو مكان وامكن وجنين واجنن وطحال واطحل
وبكى الماء لاربعة عشر معنى احدها الفرق بين المذكور والموت انما في الصفة كضايبة ومنصورة وكسنة
وبصرية وهو لقياس في هذه الاربعة اعني في اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة عني افضل التفضيل
وافضل الصفة وفي المنسوب بالياء واما نحو ريم وبقية في المذكور والموت فكأنما في الاصل نفس
اي نفس ريم وبقية واما في الاسم الجادومي اسماء مسموعة قليلة نحو اميرة ورجلة وانانية وعلية
الثاني بفضل الاحاد المحلوفة والمصادر من اجناسها كخلد وكحلة وقر ووتر وكذا بط ويطه ونيلق
قوله تعالى قالت نله جازان يكون النله من كوا والثاني في الماء في قوله لا تكونها مونا حقيقنا
كاجي والمصادر نحو ضرب وضربة واخراج واخرجة واخراج واخرجة وهو قياس في كل جنس
من النوعين المذكورين اعني المحلوفة والمصادر والمراد بالجنس ما يقع على الكثير والقليل
بلفظ واحد وقد جاءت قليلا للفرق بين الاحاد المتصوغة واجناسها وهي اسما محفوفة
وسفينة ولبن ولبنه ورب الخلق الحس وفارقت الواحد وهو قليل كوكبة للجنس وكاء للواحد
وكذا نفع وبقية وقال بعضهم بل هو ايضا جار على القياس يعني ان المحي جرس وذو الماء مفرد و
الواحد والاول والحسن لتمييز واحد بالياء مذكور الحجازيون ويونثه غيرهم وقد جاء في
القرآن كلاما قال بخل منقص وبخل خاوية وقد يجي بياء النسبة كالتا للوصلة ايضا نحو
اعراب وعراب وفاسي وفاس وعربي ورومي وروم والكنز الجي الماء للعنيين المذكورين
وهي فيها عارضة غير لازمة وللا قلب اللام بمن في نحو عتاءة وسقاءة وارتقاءة واستقاءة وعباءة
وصلاءة وعطاءة وفتاننة مخلوئة شفاة وحقاننة وسفانية وعلاوة وهراوة ونجروية فان
الياء في هذه الاسماء على الثانية اذ هي باعتبارها لازمة كاجي وان جاءت في بعضها غير لازمة كما في شفاة و
شفاة الامان وضحاها في جمع هذه الاسماء على الزوم واما اللزوم والمعلم اللب عمامة وصلاية وعطابه
وقلتوه وعرفوه مع انها للوصلة وهي باعتبارها غير لازمة فشاذ ودليل كونها للوصلة قوله كاجي
عباءة وصلاية وعطاءة وقلنس وعرف الثالث ان الجي الماء للدلالة على الجمع وذلك في الصفات التي
لا يستعمل موصوفاتها وهي على فاعل او مفعول او صفة منسوبة بالياء او كايه على فاعل خرجت خارجة على
الاجين وسالية واردة وشارية وقولهم ركوبت وركوبت وركوبت وقولهم وقولهم وقولهم
البصرة والكوفية والمروانية والزبيرية والجمالية والبقالة والحجارة والثاني في هذه كلها الثانية كما في

واجب

ضارة وليس كما في كسنة وكاء وذلك لان دال الماء في مثل هذه الجماعة على ان كانه قبل حاقه حاد في الالف
لان العلم به وقد جاء طوبه الواصل وطوبه للجنس كسنة ونسب الماء اذ للوصلة وقد قيل ان الركوب
الركوبية بمعنى واحد وكذا الجلوب والجلوبية فالقاء اذ للفظ الالاسمية كان الالكه والاكه على ما في
الرباع ان يدخل التوكيد الصم التي على فاعل او فاعل او مفعول كسنة وزاوية وبطرية ونزوية
هذه يفيد ما في الوصف كما يفيد ما ياء النسب في نحو حريمي ودوايري وكان الماء فيه الثانية والموصوف المحذوف
جماعة اجزاء الواحد محيى الجمع كما تقول انت الرجل كل الرجال والماء في هذه المشلك على الافضل وقد يدخل فيها
على فصل مفتوح العين من الفاعل وعلى فصل ساكنها المعنى المفعول نحو سببته وسببته ولبنته ولبنته
المثاليين لانه كما في الحاسر ان يدخل على الجمع لا في حواربه وموازحه وكيلها دلالة على ان واحدها مقرب فيقال
الماء امان البحر وذلك ان التعريف نقل الى العربية كان الماء يدعى عن التذكير وليست الثانية في هذا التسم على الزوم
بل نحو الحوارب والموانع السادس ان يدخل ايضا على الجمع لا في دلالة على ان واحد منسوب كالتاسعة
جمع اشعري ومشاهدة ومشهدتي وذلك في الماروا وان نحووا المنسوب جمع النكبي وحذف في باب النسب
لان اية النسب لا يجتمعان فلا يقال في النسبة الرجال رجال بل رجل كما في باب النسبة لان الله في قوله
ثم جمع بالياء كالبذل من اية النسبة كما ابدلت من الماء في حفرانه ونحو كاجي وايضا الماء والماء مشتق
في كونها للوجه والمبالغة وكونها زائدا في المعنى في بعض المواضع كظلم وكزبي وقد حذف الياء اذا جمع لام جمع
المعلم لكن لا وجوبا كما في جمع النكبي فيقال الاشعرون والاشعرون في جمع اشعري وجمع وكذا المقننون و
المقنونة في جمع مقنوني فالتي كما لا تكمنون والماء في مثل هذا الجمع لانه كونها بالياء في قوله
او جمع المنسوبين جمع لا في بارفهم بالياء فلا يقال في جمع فارس فارس بل فارس وجمع وكان اختصاص
بذلك ليجر صلاية سبب الياء الى اصله من الاضراف يجمع في المفرد ان يكون حرفا ومنسوبا في الثاني الجمع امانه عليها
نحو بانه في جمع برهمن وسابح في جمع سبيح وهو غلام الملاحة السابح ان يدخل على الجمع لا في ايضا في
الماء المحذوف نحو كاجي والحجارة واما في حفرانه وزاوية فيكون عوضا من الماء وان يكون علامة للتعريف الواحد
والماء والياء في نحو حجاج لا يسقطان معا ولا يثنان معا فالياء لانه مع حذف الماء التام ان يدخل ليدل
تأنيدهم كاجي واما واجب النحل وهو في سائر افعلة كاعزبه وفعلة كعزبه والحجانية في ثلثة ابنته فعاله كجاده
قد علم كاجي هذا البناء كحجارة وذاك في فصوله كصغور وبعوله وخيوطه وقد يلزم كعوم وخووله وجمع
لا في كصيا فله وليست لانه التاسع دخولها لتأكيد معنى الثانية كما في انا ونجم واروية وهذه الثانية
قيل وقد جاء لتأكيد الثانية في الصفة كحجر وعجوة فان حوزا موضع للموت فالياء في غير هذه الاحاد عشر
دخولها للمعنى من المعاني بل هو تأنيدي لفظي كظلم وظلمة وعمامه والحجفة وهي لانه احاد عشر دخولها عوضا عن
فاء الفعل كما في عدة وانه اعوام كما في كره وانه الثانية عشر دخولها عوضا عن الباء كما في انا
الثالث عشر دخولها امانة للنقل من الصفة الى الاسمية وعلامة على كونها صفة بالبايعي محتاج الى
الموصوف كالنظير والنتيجة وهذه الثانية كاجي غير لازمة والاولى ان الماء في جلوبه وركوبه وركوبه
وكل فعله بمعنى مفعول هكذا لانها لا يذكر معها الموصوف بل لانه كما قد يذكر مع فصول المعنى فاعله نحو امره
شكور وصبور وكلما حقت هذه التاء المذكورة في هذه الماء المذكورة في هذا التسم يبقى في المذكور

قال ابو عمرو وقد يكون المفعول من الفعل الثاني كما في جرس تصغير جباري وقد عني لا يبدل منها الماء بل
يقال جبري كما في بار تصغير قال الرخشي جمع هذا الوجه انها للتانيث كشيء التانيث والاصل
الصفات كما ذكرنا ان يفرق بين كرها وموتها بالماء وتطلب في الصفات المختصة بالاث الكايدة على وزن
اسم الفاعل ومفعولان لا يحقها الماء ان لم يقصد فيها معنى الحروف كما في وضو وطاقت وعرض ومفضل فان قصد
فيها معنى الحروف فالماء واجبة نحو حاضت فمجانسة وطلعت في طاعة وقد لم يحقها الماء وان لم يقصد الحروف
كمنضم وصاحبة وربما جاء تحميدة على الماء كمنزلة بين المذكور والمؤنث اذ لم يقصد الحروف نحو جازم وناف
ورجل او مائة عابرس وفي غير هذه الصفات اذ لم يقصد الحروف لثمة اقول اصلها قول الكوفية وهو
الماء اغايير به بالفرق بين المذكور والمؤنث وانما جاء بالفرق عند حصول الاشتراك وهذه الالة غيب
مطرده في نحو صام وعاش وتقتضي تحريم الصفات المختصة بالمؤنث اذ اقصت الحروف ايضا بل يقتضي تحريم الفعل
ايضا اذ لم يثبت في نحو حاضت وطلعت اذ الالة اصلها الاطراد ومعنى الاطلاق الامارة مع ضم وتدل عليه
يقال من ضم ايضا بلا قصد كالموت وقال سيبويه هو قول نحو انسان جازم او شيء جازم كما ان اسم موله
سفره واقامه على الالهة الماء مع قصد الحروف دليل على ان الالهة شيء آخر عني هذا التاويل وقال الخليل
انما جردت عن الماء لتاديتها معنى النسب قال المصنف شرح كلامه ما معناه ان اصل الماء في الاسماء الالهة
الصفات فرقا بين المذكور والمؤنث وانما يدخل على الصفات اذ ادخل في اصلها فالصفات في طامها الماء
بما فرغ على الاضمار بلحقها اذ اختلفت الافعال نحو قانت في قايه وضرب في نارية فاذا قصدت الحروف في فعل
قالوا حاضت في حاضته لان الصفة كالفعل في الحروف واذا قصدت الاطلاق والحروف في الفعل
بل هو معنى النسب وان كان على صورة الفاعل فهو اذن كلابن وتامر فاما ان معانما دونين ودونين مطلقا
لا معنى الحروف في يني وتسمى كذلك معنى جازم وطاقت اذ تطلق وحيز اي طلاقية وحيزية قلت
معي كلامهم ان اسم الفاعل لما قصدت الحروف لم يكن مرجح المعنى كالفعل الذي مبناه على الحروف في اصل
اللمنة فلم يوثق تانيث الفعل لعدم مشابهته له معنى وان شابه لفظا وهذا ينقض عليهم بالصفات
المشبهة فانها للاطلاق دون الحروف ولا يشابه الفعل لفظا ايضا فكذلك بالحق يدعى الماء وايضا قال
المشوب بالماء الذي نحو مثل جازم وطاقت محمول عند من عليه يوثق مع انه على الاطلاق دون الحروف وليس
فعل الا مرجح المعنى والتاويل فان معنى بصري منسوب الى البصرة ومن ان لم ان النسب الذي هو على
وزن فاعل وليس باسم فاعل كلابن وتامر وتقال وقوا من اذ اقصت المؤنث لا يدخله الماء بل يقال امره
ناشية ونباله وكيف صاركم نابل الذي هو جملة الاسماء المنسوبة عنكم كايه بقاء النسبة ظاهر في الاسماء
موتاء التانيث وهو له عيشه راضية على النسب عند الخليل مع دخول الماء وجبه للجبانة كما في غلامهما
ظلال الظاهر وايضا نحو جازم وطاقت من ابيته النسبة كما ان نحو نابل وناشب منسوب انما قال
نبل وقثاية ولا فضل لهما حتى يقال انهما اسماء فاعل منه فكيف يجوز ان نحو منقطر وموضع في قوله ثم عليه
الاسماء منقطر وفلان من موضع بل النسبة ولم يثبت كون مفضل ومفعول من ابيته النسب المتفق عليه كما
كحلنا حاضت على نحو نابل والاقرب ان يقال ان الاصل في الفرق بين المذكور والمؤنث بالماء هو الفعل استعمل
ثم جعل اسم الفاعل واسم المفعول عليه لثمة اسماء لفظا ومعنى كما في بابهما فلحق الماء كما ان الحروف في اسم جاء

ما هو على وزن اسم الفاعل ما يقصد به في الحروف كالتعلل وصحة الاطلاق وقصد الفرق بين المعنيين فانقول
بالماء ما قصدت به الحروف الذي هو معنى الفعل كما ثبت الفعل المشابهة له معنى فحذفوا فيه للاطلاق
ليكون فرقا بين المعنيين واما الصفة المشبهة والاسم المنسوب بالماء فلم يقصد فيه شيئا مما في الحروف ومنه الاطلاق
حتى يفرق بين المعنيين بالحق التائي المعنى الاول والتجويد عليه التانيث كما ان ابدا للاطلاق فان قلت فالتباس
اذن تجريدها عن الماء كجبريل الفاعل المقصود به للاطلاق قلت كان يجب ان يكون الحاق الماء بهما المشابهة
الفعل كالحاق الماء بهما المشابهة لاسم الفاعل واسم المفعول لا للفعل وذلك انما اسمان فيهما معنى الصفة
كاسم الفاعل والمفعول ولذلك يجب ان يجمع سلامة المذكور كما في اسم الفاعل والمفعول وعما لا يحق الماء للتانيث
غالب ما هو كونه صفة في توالي في المذكور والمؤنث ومفعول ومفعول ومفعول ومفعول ومفعول ومفعول ومفعول
وحصان وكغيره سيبويه امره حان وجبانه وناقته دلالات وكذا فصول المعنى فاعل وقد قالوا عذرة في مسكنة
واما فصول المعنى فمفعول في توالي في المذكور والمؤنث كالركوب والقوت والجو والركب كثيرا ما يلحقها
الماء علامة للتعلق بالاسمية التانيث فيكون بعد الحاق الماء ايضا صالحا للمذكور والمؤنث وعما لا يستوي في
المذكور والمؤنث ولا يلحق الماء فمفعول المعنى فاعل في الحروف موصوفه نحو هذه قبيلة فلان وجب حجة في شيء
سطا نصيلا معني فاعل قد قبل عليه فيلحق الماء مع ذكر الموصوف ايضا نحو امره قبيلة كما قبل في فعل المعنى فاعل
فيكون في منه الماء نحو طرفة من جلد جلد عند البصرة وقال الكوفي هو معنى مجرد من جلد اي قطع و
فيلان قوله تعالى ان رحم الله قريب منه وبناء في فعل المعنى مفعول مع كثرته عن مفسر وقد يحق المعنى مفعول قليلا
كالذكر الحكيم اي الحكيم والمعنى مفاعل كثيرا كالجلس والحليف وربما يلحق الماء في فيصيل كما مرة شرب
واما الف التانيث المقصورة فلما يعرف بان لا يلحق ذلك الاسم تنون ولان الف المقصورة الزائدة
في آخر الاسم على كضرب اما للاطلاق كارتطي اولئك في حروف الحكمة اول للتانيث التي للسكنة يكون سادسة
ويحتمل التنون نحو قنصتي وكثري ويمتد الف التانيث عن الف لاطلاق خاصة بان تنون ما في الف وحصل
الوزن مكان الالف لاما فان لم يحق على ذلك الوزن اسم علمت ان الالف للتانيث نحو احني ويزدي فان لم يحق
على فاعل حتى يكون الاسم ملتحقين به ومعنى اللطاق ان تزيد في كل حرف في مقابلة حرف فاعل في كل حرف حتى
تصير مساوية له في الحركات والسكنات بشرط ان يكون المزيدين في جمع نفا لهما مثل الخوخ والواو
ومقصودهم الالهام في ذلك اقامة الوزن او السجع او غير ذلك من الاعراض اللفظية وليس المقصود اختلاف
المعنى بل يجوز ان يختلف وان لا يختلف ويجوز ان يكون للكلمة قبل الزيادة فيها اللطاق معني كحل ورتب
ونحو قطع منقح واقبل بقل وقال بل ما بل ليس ملحقا بل جرح وتخرج من الحافة مصادرها لمصدر فن الالوان
لا يكون انها للالتانيث فعل في الغالب ولما قلنا في الغالب لما هي سبويه في تمني بمائة وروي بعض
رويا رواية ومما شاذ ان فعل في اضافة او غير صفة والصفة اما مؤنث افضل للتفصيل كالافضل والفضل
وهو قياس او لا كمثل اتي وخذي وجبني وغيره الصفة اما مصدر كالبتري والرجعي او اسم كمنى وعزوي
وبهامة ورواية اخرى فاهما عند سيبويه للتانيث ايضا اذ لم يحق عند مثل برقع ولحق الماء لالف
التانيث شاذ وعند لا خسر اللطاق اذ هو ثبت نحو ذر وبرقع ومنها فاعل ولم يات في كلامهم
اسما قبل لم يارمنه بكذا اسماء شعبي واد في موضعين وان في اللامية وقال بعضهم حشيت في اسم موضع

حقيقا كذا حوت اوضح كالتسليم لغيره الشرح قوله فلا تارة وقدت وذلها ولا ارض
انقلها لها بنا ويللا ارضها المكان واما لزوم العلامة فبقاء الضمير المتصل وكونه كجزء المسند بخلاف
الظا هو المتصل وان منفصلا فهو كالمظا هو استقلاله بنفسه واما الجمان المذكوران فالاسند
الظاهر مما ساء كان واصل المكسر حقيقا لتذكير والتايت كرجال ونسوة او مجازي التذكير او التايت
كايام ودور وكلا واصل المجموع بلا ف والباء ينقسم هذه لاف م لانهم نحو الطلحات والربنيات
والحبيبات والفرقات فحكم المسند الي الظاهر مما حكم المسند الي الظاهر المونث غني الحقيق لا في واصل
انضوا العلامة من لرفع بلا فصل مع الجمع نحو قال الرجال اوتاء او الربنيات احسن منه مع المفرد
المتني لكونه ثابتا بالتاويد وهو كونه بمعنى جماعة وانما يصير والتايت حقيقا الذي كان في المفرد نحو
قال النسوة لانه مجازي الظاري ازال حكم الحقيقا كازال التذكير حقيقا في رجال وانما بطل التثنية
التذكير حقيقا في رجلان ولا التايت حقيقا في الهندان ولم يطل الجمع بالواو والنون التذكير الحقيقا
في الزيدون لبقاء لفظ المفرد في جمعها فاحتموه وكان القياس على هذا ان يسمي التايت الحقيقا في
المجموع بلا ف والباء ايضا نحو الهندات لبقاء لفظ الواو فيه ايضا لانه لما كان تعين ذلك المفرد
ذو العلامة اما تخذها ان كانت ناخي الحرفات او قبلها ان كانت الفاكه في الحبيبات والصحيوات كان ذلك
التعريف نوع من التذكير وكان ثابت الواو لروان علامته ثم حمل ما التاء فيه فلا يظن فيه
عني عليه كالربنيات والهندات من المقدس عندهم في حكم الظاهر والدليل على ان ثابت نحو الربنيات
مجازي قولها كما سلفت بهدي مشهور حتى ان تحت بصحة الضبط درادة وكم النبيين حكم البناء
وان كان بالواو والنون لعدم بقاء واو وهو ان قال لو كنت من اهل نبي بنوا اللقبية من ذهل
بن شيبان او في التاء في المزموع وعدم تاء مضارع الضايدة ونون التايت الحقيقا في نحو بعضها السليط
اقرب فظهر هذا كله معني قوله وحكم الظاهر جمع مطلقا عنى المذكور السلام حكم ظاهر غني الحقيقا واما
اسند الي ضمير الجمع وهو قوله وضمير العاقلين الي آخر الباب فيقول ضمير الجمع اما ان يكون ضمير العاقلين
اولا والعاقلون اما بالواو والنون او لا وضمير العاقلين بالواو والنون هو الواو لا عنى نحو
الزيدون قالوا ولا يجوز قلت لبقاء لفظ المذكور الحقيقا واناخصوا العاقلين بالواو ودون النون
لان اصلها را حروف اللين واللاف اخذ المتني والجمع بالواو اوية منه بالياء لان نقل الواو مناسب
للكتابة التية الجمع فصار بالعاقلين اوية لاصالهم وصار الياء للواحد المونث في تعصين وخصي بكم
جمع عنى العاقلين من حروف المدحج بالنون لمناسبة بين الواو وبينها في الضمة وضمير العاقلين بالواو و
النون اما واوا نحو الرجال والطلحات ضرور نظر الي العقل واما ضمير المونث الغايب نحو الرجال والطلحات
ضلت وتغسل وفاعلة نظر الي طران نايتا كجاء على اللفظ واما عنى العاقلين وهو ثلثة اتم
مذكور لا يعقل كايام ومونث يعقل كالنسوة والربنيات ومونث لا يعقل كاللور والطلحات يجوز
ان يكون ضمير جمعا الواو المونث الغايب للتاويد بالجماعة وان يكون النون لكونها جمع عنى العاقلين وقد
تقدم ان النون موضوع له مقول ايام والنساء واللور وضلت وفعلن وهذه التفرقة بين جمع
المذكور العاقل وغيره جارية في جميع الضماير على اختلافها تقول في المرفوع المنفصل اتم وانتم ومنه

وفي المنفصل التصلب من كمن وضربهم وضربون وفي المنفصل التصلب بالالف المونث
وفي المجرور كمن لم يكن له من واما المجرور فجوز لجزء ظاهره وصير مجري ظاهر المفرد المذكور المونث وصير
واليتبع لجزء صير مجري ضمير مع التذكير نحو لفتقر النخل وانقرت النخل والنخل انقر وانقرت والنون
واما اسم الجمع فبعضه واجب التايت كالابل والحيل وانضم فحاله كالمجموع التذكير في الظاهر والضمير في بعضه يجوز
تذكير والتايت كما تركب قال مع الصبح ركب من احاطه محفل فهو كاسم المجرور نحو ركب ركب ومضرب ركب وان
ومضت ومضوا والله اعلم بالصواب **قوله** المتني بالحق آخر الف اوية مفتوح ما قبلها وون
يلد على ان مع مثله من جنسه **قوله** يريد الجنس مناعا على نظره من كلامه في شرح هذا الكتاب
ما وضع الواضع صالحا لا كمن من فرد واحد يعني جامع بينهما في نظره سواء كان ما هيئا متماخفة كالاشجار
لا نسان وفرد فان جامع بينهما في نظره البياض وليس نظره الي الماهيتين بل لاصفةهما التي اشتركا
فيها او متفقة كما تقول للابيضان لسانين والبيض لافراس وسواء كان التعليل بوضع واحد كالرجل
والفارس او اكثر من وضعه كالزيد بن زيد بن زيد فان نظر كل واحد من الواضعين في وضع لفظ زيد ليس له
ماهية ذلك المسمى بل ذلك المسمى اياه هية كان تمييزا لهذا الاسم عن غيره حتى لو سمي بزندان ثم فرغ من نظر
الواضعين في الواضعين لا شيء واحد كما في البيضين ونحوه وهو كونه تلك الذات متممة عن غيرها لهذا
الاسم وهذا الذي ذهب اليه المصنف خلاف المشهور من اصطلاح النحاة فانهم يشترطون في الجنس
بوضع واحد فلا يستعملون زيدا وان اشترك فيه كثير وجنسا وعند المصنف تردد في جواز تسمية الجنس المشترك
ووجه باعتبار معانيه المختلفة كقولك القرآن للطهر والحض والعيون لعين الماء وقولك شمس وعان
الذهب وعين ذلك منع من ذلك في شرع الكافية لانه لم يوجد مثله في كلامهم مع الاستعارة ويجوز على
في شرع المفضل وذهب الجرمية والابليس والمالكي لا يجوز مثله قال الاندلسي يقال العينان في عين
الشمس وعين الميزان ثم يصيرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى وهذا المذهب
من هيكلة في وهو ان الاسماء المشتركة اذا وقعت بلفظ العموم نحو قولك لا قرأ كتابها كذا او في جمع
العموم كالنكرة في غير موجب نحو ما لقيت عينها فانها تقع في مدلولاتها المختلفة مثلا لفظ العموم نحو قولك
الفاظ العموم سواء واما يقع ان يتبدل تثنية العلم وجمع على نحو تثنية المشترك ووجه باعتبار معانيه
المختلفة بان تعال نسبة العلم الي سميتها كسبته المشترك الي سميتها لكون كل واحد منهما واقعا على
معانيه لا بوضع واحد اما عند المصنف فلانه يشترط في التثنية والجمع كون المفردات احدي واحد سواء
كان بوضع او اكثر والمشارك ليس معانيها واحدة كالاعلام واما عنى فقال المصنف لو سلم ايضا
ان نسبة العلم الي سميتها كسبته المشترك الي سميتها فبعدمها فرق وذلك ان المشترك له اجناس بوضع
آحادها فيثني وجمع كالقرين المطهرين والقراء وللاطباء فلونتي وجمع باعتبار معانيه المختلفة اذ
الي التيسر وليس للاعلام اجناس بوضع آحادها فيثني وجمع حتى اذا تفرقت باعتبار معانيه المختلفة
اورث التيسر وقد يثني عن المتفقين في اللفظ كالعرب وذلك بعد الجملا متفق اللفظ بالتعليق
والشرط فيهما تصاحبهما وتشابههما حتى كما تسمى واحدة كما تسمى واحد وعمر وكذا القمران والحسنان
وبنظران ضلبي الخلف لفظا كما في الحنين والعرب والحسنان لان جوارضهما مذكورا واخر

هو ما كان يفتق للذكر كالتسرين وقد ذكرنا في اختلاف في الالف والياء والنون وفي الواو والياء
 في اول الكتاب ولزوم الالف في المشي في الاحوال لغة بني الحارث بن كعب قال احيب منك الالف و
 العينا نا وقال ان اباها و ابا اباها قد بلغا في الحجر غايتهما وقيل ان قوله ان هذان لسحران منه
 وقع نونا لتثنية لغة في قوله العينا نا وقوله يا رب ظالك من عن يده لا تعصني بسوته شهرته اي
 شري ربيع وجماد ينة وفي في الفعل ايضا في الشواذ اعتدائي وبعضهم يظنون المشي وفري في
 الشواذ في الفعل ايضا تزقانه رقتل اصل المشي والمجموع العطف بالواو فلذلك يرجع اليه المظن
 قال لث وليت في محضك كلاما دواشس ومحك وقال كان بينك وبينها والفتك فارة منك تحت في سلك
 وقد يحى العطف نثرا في الشذوذ من دون ضرورة واذا فصل للكثيرين كما في قوله قذعة قبر وفيه كان
 الرعم بيتا وابدعهم عن منزل او فضل بينهما بفصل ظاهر نحو جان رجل طويل ورجل قصيرا وفضل
 مقلد نحو قولك جاني رجل فاكرت الرجل والرجل الذي ضربته في ان العطف كما رايت من دون
 شذوذ وضرورة وقد يكرر للتكثير في عطف نحو قوله ته صفا صفا ودكا دكا وقد يثنى ايضا للتكثير
 كقوله ته فاربع البرك الرين وقوله بيتك وسعديك ومذهب الرجاء ان المشي والمجموع سنيان
 لتضمنها واو العطف كتح عشد وليس لا خلاف فيما عند اعرابا بل هي صيغة متانة هكذا في
 اللذان عند غيرهم وليس شي لان لم يحرف المعطوف في نحو عشد بل صرحت بحرف العطف لو سلم ان كان
 مكررا بحرف العطف فلم يبق المتضمن لعني حرف العطف والبال بالمفرد الذي لخصه علامتا التثنية وجمع
 تضمين حرف العطف لوقوعه على الشينين او لا شياء وعلامة التثنية دليل تضمن ذلك المفرد واو الالف
 وعلامة الجمع دليل تضمنه اكثر واو او مثل تضمن من هسة الاستهنام او ان شرط قلنا بل اهدر معني
 العطف لو سلمنا ان اصله كان ذلك وجعل المفرد في المشي واقعا على شينين بلفظ واحد لا على وجه العطف
 كلا سواء لان كلامه يقع على المفرد كجمع الالف المشي خلاف زيد فانه احتاج الى العلامة التثنية صلا
 بالواو وكذا جعل المفرد في المجموع جمع السلامة واقعا على شياء كلفظ كل لان كلامه كجمع ان
 علامة الجمع اذا لا يثبت المفرد لانه لم يوضع له واحتاج المجموع الى العلامة لوقوع ملحصة على المفرد
 وليس كل لفظ مفرد يطلق على اجزاء متضمنا لواء العطف ولا واجب بناء عشرة وخمسة وعين
 من الفاظ العدد ونحو ذلك وجميع رجال بل يتولد وقوع اللفظ على الجنبين المتساويين في نسبة الحكم
 اليهما او لاجزاء على وجهين اما بواو العطف ظاهرا او مقدرها وذلك نحو كازيد وعمر وواجب
 خمسة عشر وذلك ان لم يوضع لفظ الواو للمجموع واما بكلمة صالحة للمجموع بالوضع وهذا الاخير على
 ضربين اما ان يوضع للمجموع بعد وضع المفرد كلفظ المشي والمجموع او يوضع للمجموع غنبي وضم
 للمفرد ككلا وكل وجمع والفاظ العدد التي لبت بواو وبطل مذهب اعراب نحو كلمات وحال
 ايضا قاع اطرا د ما قال في ننا المشي والمجموع بالواو والنون فيما **ق**
 والمقصود ان كان الفعرا واو وهو ثلاثي قلبت واو والالف والياء والمدود ان كانت ممتدة
 اصلية بدت وان كانت للتثنية قلبت واو والالف والياء **اقول** يعني بالمقصود
 آخر لانه احتراز عن نحو زيدا وقفا سمى مقصودا لانه صلا للمدود اولانه محبوس في احوال

ام
 المفرد

وقد اختلف في الالف والياء
 في الالف والياء والياء
 في الالف والياء والياء

والفصل الحين فان كان الفع عن واو او يعضا عن واو وهو ثلاثي في التصور ثلاثي قلبت واو او الالف
 ان الكلمة قد لوحقها الخيس عند التثنية فغرض المذكور ذلك وذلك على لغة اضرب المقصود والمدود
 والمخروف الاخر اعتبارا بالمقصود كان ثلثيا واليه بدل من الواو والياء الى اصله ولم يحذف الا كين ليللا
 بالمفرد عند حذف النون بلاضافة واذا ردت الى الاصل سلمت الواو والياء من ان قلبا الف لان الواو والياء
 اذا تحركا مع افتق ما قبلها لم يقبلتا الف اذا كانا حرفا متحركا وريتا وعلينا ونزوان كما يحى في النصف
 اشياء واما جان رذ واو في التثنية الاصله دون واو في الالف وما فوقه حقه التثنية فلم يستعمل مع
 الواو وان كانت الالف الثالثة اصلا عن منفصل عن شي كني وعلي واو واذا سميت بها فالالف في الاسماء
 عنى المتكلمة اصل وكانت محمولة الاصل وذلك بالرفع في متحرك ولم يجر فاصلا فان سمع فيها الالف ولم يكن
 متحركا للالف عني اغلب الالف عن الياء يوجب قلبها بياء فان لم يسمع فالواو او في الالف اكثر لانه يحتمل ان
 قلب الاصل والمحمولة بياء او لا يسمع فيه الالف او لا يكونها اخف الواو وقال الكي ان كانت الالف الثالثة
 المنقلبة عن الواو في كلمة في الالف او كفتحي او كسورتها كما لا يربوا وحب قلبها بياء ليللا شاقا لكلمة بالواو
 في المجموع الضمة او الكسرة في الصدر فيميل مثل هذه الالف وتكتبها بياء وعموم قلب كل ثالثة اصلها الف
 واو او واو او في وقوة والالف بياء اي ان لم يجمع الشراطين ومما كونه ثلثيا وعن واو وذلك اما ان يكون
 ثلثيا عن كالف والرجي او رابعا ضاعدا امعروا او المعزى والصفطي والمتنق او عن بياء كالمعري
 والمعزى والمستعري او رابعا فاقوله زابدا للتنايد كالحبلي والقصري والحليسي او للالحاق واللاطي
 والحسبي او للتكثير كالتبشيري والكثيري وقد حذف الالف الالف جامعة ضاعدا في التثنية
 والجمع بلاء الف والياء كما في زبغري وقبغري ولا يقام عليه خلافا للكونين واما بلاء وان لم يكن
 لانهم انما يقبلون الالف الثالثة في المفرد باعتبار لسة ومهنالم ثبت الف قط حتى قلبت بياء اذهب
 مشي لم يستعمل واحد **قوله** وان كان مدودا الى آخر المدود على ربح اضرب اذ سمع ابا بلاء في الف
 الثالث نحو اواللحاق كعلياء او منقلبة عن واو او بلاء ككساء وبراء او اصلية كقراء كجند
 القراء فالثالثي للتثنية قلبت في الاشهر واو الكونما زيادته محضة فهنا بدل الذي هو مناسب الحرف او في
 عنهما مع قصد لفرف واما قلب واو دون بياء لوقوعها بين العينين فيا الضوايف الهزبية عن اجتماع الالف
 في الياء الا قرب الالف من الواو والهسرة متقاربتين في التقدر وربما صححت ففعل حمي ان
 وحكي المبرد عن المار في قلبها بياء نحو حمرايان والاعرف في الاصلية بقاوه ممنة وحكي ابو علي عن بعض
 العرب قلبها نحو قراوان واما التي للحاق والمنقلبة في نحو قلبها ما واو وابقا ومما ممنة لاجل انها
 ليست باصلية فتشبهت بمنع حمراء واصليهما منقلبة عن اصلية ولاخري للمخة كحرفا صلي فتشبهتا
 ممنة قراء لان ابدال للمخة واو او في من قضيها لانها لبت اصلا ولاعضا من اصل بل وقصر
 موقع اصل فتشبهتا الى الاصلية بعيدا واما المبدلة من اصل فتشبهتا او في من ابدالها تقربا بينها
 الاصلية لانها بدل من اصل وقد بدل المبدلة من اصل بياء ولا يقام عليه خلافا لكاسي واما
 صحوا ثنائين لانهم انما يقبلون الواو والياء المنقلبة بجد الالف الزائدة ممنة كما في كساء و
 رداء ثم في التثنية اما ان يصحوا الهسرة او قلبوها واو ومهنالم تنظر الباء حتى قلبت ممنة

تلك الاحاد والاعلام بان يجمعون مقدر ذلك الالفاظ بها مع تعيينها في تلك الحروف كما يصير ظاهره
 مقدر فالظاهرا ما بحرف كسطن او بالحرف كاسد في اسد او بها كرجال وعرف والتعريف المقدر
 كرجال وذلك فقوله بتعيين اي مع تعيين وهو حال من قوله حروف مفردة اي كانه مع تعيين ما ودخل في
 قوله بتعيين اجمع السلام لان الواو والنون في آخر لام من تمام وكذا الالف والياء فتعريف تلك الكلمة من ذلك
 الواحد بان حرت حروف مفردة وعين نظا تعيينها ما باحاديها الفاظ من عين لفظها كعين وشاة قال
 فخور كيب في ركب وطلبه طالب وجامل وباق في جمل وبقر داخل في اذ احادها من لفظها كما رايته اخذ ركب
 مثلا وعينت حروف مضار ركب قلت ليس ركب فخر وان تقول شئ كما في الحروف الاصلية والماضي
 ذلك لانها لو كانت مجموعا لكانت مجموعا قلنا لان اوزانها محصورة كما يجي بد مجموع كثيرة وجمع الكمية لا يصح
 على لفظه بل يرد الى واحد كما يجي في باب التصنيص وهذا لا يرد نحو ركب وجويل وايضا لو كانت مجموعا
 لوردت في التثنية الى آحادها ولم يقل ركب وجامل وايضا لو كانت مجموعا لم تجز عود ضمير الواحد اليها
 قال لها جامل بالهدى الليل ساهس وقال مع الصبح ركب من احاطه محمدا ويخرج ايضا الهمج عن الذي
 يكون الفرق بينه وبين مفردة بالياء نحو ثمر وثر والياء كوروم وروم فان قيل كخرج ودلالتها على الاحاد
 اخذت آحاده وعينت حروفها كحرف الناء او الياء قلنا ليس ذلك والياء مفردة لا وجمع الكمية
 المذكورة في اسم الجمع ويرد عليه ان اسم الجنس يقع على العليل والكثير فيضع التثنية على التثنية والتثنية على التثنية
 وكذا الروم فان قلت تفرقت اوترتين او علمت روميا اورميين جازك ان تقول اكلت ثمر وعلمت
 روميا ولو كانا جمعين لم يجر ذلك كما لا يقع رجال على رجل وارجلين وعندنا ضمير جمع اسماء الجمع اذا كان
 احاد من تركيبها كما لم يجر ركب جمع خلافا لسيبويه وعند الفراء كلامه واحد من تركبه سواء
 كان اسم الجمع كما في ركب او اسم الجنس كثر وروم فهو جمع ولا فلا في نحو ابلعده مفرد واما الهمج الذي ليس
 واصل من لفظه فليس يجمع اتفاقا نحو خول وثراب لم يجي لها مفردة بالياء اذ ليس لها مفرد ممي عن غيره كالنقاع و
 التمر والجوز والعرق بين اسم الجمع واسم الجنس مع اشتراكها في انهما ليسا على اوزان مجموع التثنية لا الخاصة
 بالجمع كالفعل والفعال ولا المشهورة فيه كلفظة نحو نوة ان اسم الجمع لا يقع على الواحد ولا اثنين بخلاف
 الجنس وان الفرق بين واحد اسم الجنس وبينه في الالف واحد ممي في الالف والياء او بالياء بخلاف اسم الجمع قال
 فلخرج بقولك مقصودة حروف مفردة بعضها مجموع ايضا وهي جمع الواحد المقدر نحو عباس وعبيد
 لمعنى الفرق ونوة في جمع امرة فينبغي ايضا ان يكون من اسماء الجمع كالكعبة ونعم قلت قد مر ان اسماء الجمع
 هي المفيدة لمعنى الجمع المي يكون على اوزان الجمع الخاصة بالجمع ولا المشهورة فيه ونحو عبايد وعبيد وذل
 خاص بالجمع وكون نوة مشهورة فيه فوزنها اوجب ان يكون الجمع فيقول بها واحد وان لم يتعمل كعباد
 وعبد وروء كما قال اعلام وغلة وقد اخرج جمع الواحد المقدر نحو ما كره في جمع ذكرو ومحا ستر في جمع شين
 ومثابه في جمع شبر وان كان لها واحد من لفظها لم يكن قياسا فكان واحدا مذكورا وقد كان وحس
 ومثرا ولذا احاديت التي عليه في جمع الحديت وليس جمع لاصرفه المنفصلة لانما البش الطفيف الرذل
 حوش صله عن مثله وما يقع على الجمع وعلى الواحد ايضا ان لم يثبت للاختلاف النوعين فهو اسم جنس كالتن
 والتصل وان شئ لا خلافا النوعين فهو جمع مقدر بتعيينه كجواز خفي لا يبيض وكالفلك وكالناصر

تنوع السنن بجمان ونه كان ودلاصان فجمان ودلاصان في الواحد كجاء وكاب وفلك كمثل واما في الجمع
 لبي كرجال وخصر كركبات والحروف المزيد غير حركات الواحد وحرف قد يرا قوله ومم لم يرد وقوله
 ويكونون عليهم صندا فليس باسم الجمع بل واحد اطلق على الجمع المترادف الجماعة في العداوة والصداقة حتى كان
 واحدا وشخص واحد واما قوله وهو صحيح ويكره الصحيح لم يذكره مونت المذكور حتى آخره وان قيل
 ما قبلها اوباء مكسورا قبلها ونون مفتوحة ليدل على ان معناه اكثر منه وان كان آخره ياء قبلها كسغ
 حذفت مثل قاضون وان كان مقصورا حذفت الالف ويوما قبلها مفتوحا مثل مصطفىون **اقول**
 قبل كس نورا في ضرورة كما قاله ابن جعفر اوسى ياء وانكرنا زعنا في آخرين ويمكن ان يكون أصل النون
 معتق الاعراب او بما نفع قوم آخرين ولا في المفرد في جمع المذكور السالم ان يكون مجيئا اولا وقومضى حكم
 الصحيح والمعتاد ان يكون منقوصا او مقصورا او غير ذلك فاهو غير ذلك في حكم الصحيح كطيون و
 دلوون في المتين نظير دولو والمفرد من حرف ياءه وذلك لانها انضمت قبل الواو وانكرت ما قبل الياء ونعم
 والكسر مشتقان على الياء المكسورة قبلها طرفا كما في جان القاضي وعمرت بالقاضي فخرها فالقاضي كان
 فخرها او لهما كما هو القياس في الساكنين اذا التقا او لهما ما مضى ما قبل الواو ولما نسبتها قانبت
 الكسرة مع بقاء الواو بعد التمسك لظوقها وان قبلت الواو ياء لم يفرق بين جمع الجمع وغيره في النسب
 واما في حال النسب كجرح في الياء وبقي الكسر على حاله كونه ياء الجمع جدها ولم يجر في ياء المنقوص
 المشي لوجوب فتحها كما في رايه القاضي وان كان الاسم مقصورا حذفت الالف في الاحوال نحو مصطفىون و
 مصطفىين والعيسون والعيسين وانما حذفت في الجمع دون المشي اما لانه حذفت المشي ايضا لا لتبس
 الرفع اذا اضيف بالمفرد نحو جاني علا اختك بخلاف الجمع فانك تقول علوا اختك واعلمهم فلا يلبس
 واما لان فتح الواو والياء قبل الالف او الياء في غصوان وعصون ورجيان ورجين اخف من ضمها
 وكسرتها قبل الواو والياء ومن ثم لا ترى في الطرف نحو عن ووت ورصيت كما ترى في رومان وغليان
 فاذا لم يات ذلك في الطرف مع كون الواو المضموم في غزوت والياء المكسور في مسد في
 حكم الوسط للزوم الواو والياء بعلهما كما في سيرت وعفرت فانك نحو اعطون واعين مع لزوم
 الواو والياء بل يجر في مسد في الوسط نحو قول وطوبى وعينور ودينه والكيفون ليقون اذا لاف
 الراء بالمتفوض جواز فيقولون العسرون بضم الين والعينين كرها **اقول** وشبه ان
 كان اسما فذكر علم يعقل وان كان صفة فذكر يعقل والا يكون اخف خلافا مثلا جمر وافضلان فحلي
 مثل شكران ولا مستويا فيه مع الموت نحو جرح وصبور ولا بناء تانيث مثل علامة **اقول**
 فيه شبهه اير شوط الجمع المذكور السالم ان كان اما اي معنى صفة قاله في الشرح كان مستضيا عن قوله ذكر لان
 في جمع المذكور ولما ذكره للرفع ومم من يظن ان قوله جمع المذكور السالم كاللقب الذي يطلق على الشبان
 لم يكن تحت معنى كما سمي الابيض بالسود فيقال جمع المذكور بضم اللام وجمع من يهدل عن يدهم
 المنذكي ولا شك ان هذين العذرين من اورد الاعذار ثم قال او يظن ان لفظه داخل في جمع على طحون
 وهذا ايضا ليس بشئ لان نحو طلحة اخرج بقوله فذكر كخرج ايضا بقوله جمع المذكور وان لم يجمع بالواو
 لانهم ذكر المعنى لا الخرج بالياء ايضا وكان عليه ان يقول شرطه التجرد عن الاء ليدخل فيه نحو ورفا سكي

في الجمع المنفوس والكمية يكون اسم الجمع
 في الجمع المنفوس والكمية يكون اسم الجمع
 في الجمع المنفوس والكمية يكون اسم الجمع
 في الجمع المنفوس والكمية يكون اسم الجمع

اسم رطب فانما يحسن الالوان والنون انطلقا عن نون رطب واصلها نون رطب والواو والنون على
صيرين عام للاسماء والصفات واصلها بالعام لهما شيان اصلهما البحر عناء النابت
فلا جمع نحو ظلم في الاسماء وعلامه في الصفات بالواو والنون ظانما للكوفيين وان نيك في لام في الماء
فانهم اجازوا ظلمون بكون عين الكلمة وان نيك من نون طحون فيا ساعلي الجمع بلا نون الماء كالظلمت
والحجرات كما قالوا الرضون لما كان حرف الالف الماء والذي قالوه محالف للقياس والاستعمال اما استعمال
فنجوه نضرا لله اعطسها دفنوها بسحب ان طلم الطلحات واما الفانس فلان الماء لو عرفت مع الواو
والنون لاجتمع علامتا التذكير والتانيث وان حرفت كما علموه حرف الشيء مع عدم ما يلد عليه وبطل على الظن انه
جمع المحج عنه بالواو والنون ولو اجاز في الهمزة في الصفات نحو رعون وعلامون ولا يجوز اتفاق وان سوي
ذال الماء على ذي لاف فليس لهم ذلك لان الالف المردودة تقلدوا او فتتم في صورة علامه التانيث واما
قلوبها واوادون الماء المشابهة في النقل كما قيل محراوات ولا فالمتصورة بحرف وسوي الفتح قلبها
دالاعليها واما لم يحرف الالف المردودة ولا المقصورة حرف الماء للزومها الكلمة فكأنها لامها وذكر
ان المازية كان يحين في ورقا ووزن الصن لاجل الضمة قال التي في هلا سوي لان انضمامها لواو الجمع صحتها
فكوضفة الواو للاعراب في نحو لوك اولد كنين نحو مصطفى البلد ولا يجوز لغيرهما اتفاقا واما التي
في الواو ان كان ضممه ضمة لانه واذا سمي بعد وزن وب هذو لكون عالم بحت ايضا بالواو والنون كما جمع نحو
زيدا اسم موبت بلا لاف الماء وكذا اذا سمي بمحمد كعاقل قلت احمرون واحاحر والاسم موبت اسم
واحاح والباقي من الشراطين العامين ان يكون من ابي العلم فلا جمع نحو عوج وفسر طويل بالواو والنون وقد
يشبه عني ذوي العلم هم اذا كان مصدرا صفة المجموع من افعال تلك الصفات فافعال العلماء كقولهم بئسنا
طابعين وقوله فظلم اعناتهم لها خاضعين ورايتهم يساجدين ومثل في الفعل وكل في فلك سبحان وقول
المصنف علم يعقل وذكر يعقل لانه ان يكون يعلم يشتمل على قوله ففهم الماهدون ذالاطلوعليه به انه
لايتام الفصل المنه من الفتيان الحيازة على صحتها تعال اعينها علو كيمي واما خص او العلم بالجمع المصتح
بالواو والنون لانهم اشرف من غيرهم والصح في الجمع اشرف من التكي واما اختصاصهم بالواو فلما حو في تليل
تخصيص ضمير العفلاء في نحو الرجال ضربوا بالواو وخص هذا الجمع في بين العلماء الوصف والعمد ووعين مما في
رجل وان اما العلم فخصاله بالصح عن جمع التكي الذي القرفسة اكثر وعادة العلم جار به
بالمحافظة عليه من الصرف بقلد ما يمكن وايضا فان العلم يلحقه الوهن بسبب الجمع بسبب زوال العلمية كما في
فنجي يا بصي كاجبي في نحو قولون وكرون ولهذا يترك باب العلم المجموع هذا الجمع وباب كرون في
جواز جعلت النون معتقب الاعراب واما الوصف فلانه لما وضع مشابها للفعل فو ذيا معناه مصلا
باعتداله مصححا بصي كما بين في الصرف اريد ان يكون السلام الدالة على صاحب جري الوصف عليه في الجمع
كعلامه الفصل ومي في الفعل واو نحو قول الرجال فعلوا ويفعلون مجمل ايضا في الوصف واو الخلاف
الواو في اسما والاخرى جريا ولتناسب الواو في فم فلم رجل فاعلون علمانه كما في فم ففعلون وعلمانه وكما
لم يكن في عني الوصف واما العلم ما اختص به من المنصين للتعجب لم يجوز بصي فالوصف الذي جمع بالواو
والنون اسم الفاعل واسم المفعول والبنية المبالغة لا يثبت في الصف المشبه والمنسوب والمصغر

نحو خيلون الما ان المصغر في الاسماء والصفات من حيث لا يحسن على الوصف وجرى ما والما في الجمع
الصفات عليه اما كان لعدم دلالتها على الوصف والمصغر كالضارب والمضروب والطويل والبصرى فانها
لانها على موصوف معين واما المصغر فانه دال على الصف والموصوف المعين فاذا معنى رجل مضي
فوزانه وان نحو رجل ورجلين في دلالتها على العدد والمحدود معانها التي ذكر عدد قبلها كما علم
وكلمة تدل على الموصوف المعين لا يذكر قلبها كالصفات الغالبة وبها رقا الصا حيث انه لا يعمل في الفاعل
علمها ان الصفات ترفع بالفاعلية والمصغر موصوف مفهوم فلفظ لا يذكر بعد كما لا يذكر قبله فلما لا يعمل في
الفاعل وهو اصل معمول لان الفضل لم يعمل في غير من الظروف والحال وغير ذلك واما الخاص شرط الجمع الواو
والنون فتبيان العلمية وقبول تاء التانيث العلمية تحذف بالاسماء لما ذكرها وقبول تاء التانيث في الصفات
فلما لم يجمع هذا الجمع افضل اخلاء وفعلان فعلية وما يتوي مذكور وموتله ولما اعتبر في الصفات قبول التاء
لان الفاعل في الفرق بين ذكرها وموتنها بالتاء والفاعل في الاسماء كما ان الفرق بينهما بوضع صيغة مخصوصة
بالموتلة بكل منهما كعسرا وانز وجل وانه وصان ومحا ويتوي ذكرها وموتنها بكس وفن هذا
هو الفاعل في الموصوفين وقد جاء العكس ايضا في كلمها كاحمر وحمرا ولا فضل والفضلي وسكران كرين في
الصفات نحو امر وامرأة ورجل ورجل في الاسماء فكل صيغة لا يجمعها التاء فكانها من قبيل الاسماء فلذا
لم يجمع هذا الجمع افضل اخلاء وفعلان فعلية واجاز ابن كيسان احمرون وسكران ون واستدل بقوله فما وجد
بنات بن زيار جليل المحزون واسودينا وهو سئل في صورة واجاز ايضا محراوات وسكران تاء على جمع المذكر
والاصل ممنوع فذهب النزع وقد شد من هذا الاصل افضل التفضيل فانه جمع بالواو والنون مع انه لا يجمع
التاء ولعل ذلك جري لما فاته من عمل الفعل الفاعل والمفعول مع ان معناه في الصف المبالغة وانتم من اسم
الفاعل الذي لما يعمل فيها لاجل معنى الصفه كما حيزي النقص بالواو والنون في نحو قولون وكرون وان ضو على
ما حى واجاز سيويه قياسا لاسماء فذما نون لقوله الماء كذاتة وكذا سيفا نون لقولهم سيفانته و
قال سيويه لا يتولون ذلك وحده لان الغلب في فعلان الصفاتان لا يجمع التاء فزواته وسيفانته كانها
من قبيل الشدة وذالوا في الالجابها هذا الجمع جملة على الاعم الغلب واما نحو عن ياون وجضيانون
فنجوز اتفاقا لان فعلان الصفه بضم التاء ليس اصله علم حقوق التاء ولم يجمع هذا الجمع الصفات التي توي
مذكرها وموتنها ومما ذكرنا في باب التذكير والتانيث لعدم قبولها التاء ومما بهما بذلك الجوامع
شرو وفسر كما ذكرنا وما دلت علوه على صديقه ومسكينة جملة على فتيمة قال بعضهم في نحو فيمكنون
وعد وون ثم يجوز في الموت جملة على المذكر وهو قياس لاسماء كاقال سيويه في يندون وشدت
هذا الاصل الصفه اذا كانت على حجة احرف اصلية كصصيق فانه يتوي مذكور وموتله مع انه يقال
المذكر صصيقون وذلك لاضطرارهم اليه اذ تكسيرا تخاسي متكون كما يجي في باب قوله وشرطه ان كان اسما
فذكر على عبارة ديكية وذلك لانه لا يجوز ان يكون قوله ان كان اسما فذكر شرطا وجزءا حتى لقوله شرطه
لان البناء المقدردان بعد الفاء ضمير يلحق الى اسماء اي في علم فيقولوا الجملة ضمير يلحق الى البناء الذي
موشرطه مع انه معنى اذ لهذا الكلام ومعنى الكلام ان كان لاسما شرطه ان يكون علما فيكون على هذا
جواب الشرط ولولا جملة التي في قوله فذكر وفيه محذورات الاول دخول الفاء في جنس البناء مع

خلوه من معنى الشرط كقوله وقال له خويلد فانكم علي هذا الاضطر وفيه ما فيه والمفاتيح الشرط ليس المذكور
الذي وكونه مذكرا المالك ان الغاء الشرط المتوسط بين المبتداء والجزء ضرورة كقوله انك ان اضرع
اخوك اضرع كما يحكي بابه فلا يقال زيد ان لقيه بكرتك ويمكن ان يعتدك بان الشرط والجزء حتى المبتداء
والنقد يرفه حصول مذكور والضمير المقدر جعل الغاء ليج الي قوله شرطه مع تعسف في هذا العذر
كذا قوله بعد وان كان صفة لمذكر قوله ولا متويا فمع الموت اسخف من لاوية لان متويا عطف
علي افضل فضاء فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكور متويا في ذلك الوصف مع الموت ولا معني لهذا
الكلام وكيف يتوي في نفسه مع غيره ولو قال ولا متويا فيه المذكور والموت لكان شيئا **قوله**
ويحذف نونه بالاضافة وقد شد نحو سنين وارضين **قوله** — احذف النون فضاء في
المشني قد حذف لضرورة كاي المشني ولتقصير الصلة كما في قوله احذف النون عورة العشي البسة ربا
سقطت قبل لام ساكنة اختيارا كما جاء في الشواذ انكم لدايقوا العذاب بنصب العذاب شيئا لها
في نحو قوله وطام الطاية وهاب الما في قوله وقد شد نحو سنين الشاذ من جمع المذكور بالواو والنون
كثير منها لسداد ايدتها الا صغر خلت وهو عند البصريين جمع ائين وهو تصغير ائين مقدر علي
وزن افضل كما صحى وواحد اناة كما ان واحد صحى اضامة فتدوذه عندهم لانهم لم يصغر لم يثبت
بكره وقال الكوفيون هو جمع ائين تصغير ابن مقلد وهو جمع ابن كاد في جمع ذو هو عندهم شاذ
من وجهين كونه جمعا كصغر لم يثبت بكره ومجوز افضل في فصل شاذ اذ لو ثبت ابن ايضا كجمل
واحد وزين واز من وقال جوهرى شدوذه لكونه لانه جمع ائين تصغير ابن كجمل ممتدة
الوصل قطعا وقال ابو عبيد الله تصغير بنين علي غير قاس ومنها دهيد وايكر بن في قوله قد
اشترت الا الدهيد هينا قليصات وايكر بنا فيما جمع دهيدة مصغر دهيدة وهو صغار
الابل وجمع ائين تصغير انكر مقدر كما في عند البصريين هو شاذ من وجهين اصلها ائنة
بالواو والنون في غير العقلاء والناية انه تصغير بن مقدر وهو عند الكوفيين جمع تصغير
جمع بكر فتدوذه من جمع بالواو والنون فقط كالكه هيليين ومنها اولو فانه جمع ذو علي
لفظ ومنها عليون وهو اسم لليونان حين علي طاهره من الله في قوله كتاب من قوم يهود المعربون
فعل هذا ليس فيه شدوذه لانه يكون علما منقولا عن جمع المنسوب اليه وهي الخرفة والقياس ان
يقال في المنسوب اليها علي ككريس المنسوب الي كريس وان كان عليون غير علم بل هو جمع عليه وليس
بمنسوب اليها وهو يعني لا ماكن المرتفعه علي ان معني قوله انه كتاب من قوم مواضع كتاب من قوم
علي صنف المضاف هو شاذ لعدم العقل ومنها العالمون لانه لا وصف ولا علم واما العقول
ان يكون في علي حمة التغليب يكون بعضهم عقلاء ويجوز ان يعنى في الوصف لان العالم هو الذي
يعلم من ذات موجده له ويكون دليلا عليه فيكون بعني الدال ومنها اهلون وشدوذه لانه
ليس بصفة وكوز ان يتحمل له ذلك في الاصل بعني الالاس واما مع عدم العقل في قوله وليدونكم
اهلون سيد عماس وارقط ذهول وعرفاء جيل فانما جمعا بالواو والنون مع عدم العقل
لان جعل الذيب والارقط والعرفاء بدل اهله ومنها عثرون لا التعيين وقد مضى عنها

ارضون وانما فتح الراء لان الواو والنون في مقام اللام فكأنه قيل ارضات او للتعريف
علي انها ليست بجمع سلامة حقيقة وكوزا سكان راء ارضون ومنها ابون واخون وهنون احد الوصف
والعلمية واما ذو وبالوصف ومنها بنون في الال قياسه ابون وانما جعل علي اصل ابن وهو بنو علي في
اللام نيبا سببا في الجمع كما حذف الواو منه فوهم بلغت مني البتة بضم الباء ولفظ منك الراجح بضم الباء
وكسرهما والفكر بن بضم الفاء وكسرهما والدرجين ككها معني الدراحي والشدائد وقوله ليشعق بن
بحوزان يكون من هذا وجعل النون معتقب الاعراب وقد شاع الجمع بالواو والنون مع اختلاف القياس
لم يات كسر لام الذي عو من لاه هاء النانث معني لا وابل لك الجمع نيبها علي انها ليست بجمع سلام
حقيقة فقا لولا في المنفوع الفاء نحو سنة سنون بكر الفاء وجاء سنون بضمها وهو قليل ولله هذا السبب
كروا عشرين في بعض مضمون الفاء الكسرا ايضا كالقولون وتبون وليس بطرد اذ الظنون والكرون
لم يسمع فيها الكسرة واما المكسور الفاء فلم يسمع فيه التعيين كالعصين والمائين والعينين والبرين ولعل ذلك
لاعتكالم الكسرين الصفة والفتح وجاء قليلا مثل هذا الجمع لما ثبت كسره ايضا كالنون واللام في الله
وربما جاء في الحذف الفاء ايضا كقوله ورقين ولذة ولذنين وفيما قبله الفاء كالاضافة والقناه كقوله في الله
سيما سببا حتى يصير كاسنة فيقال ارضون وقنون ولو اعتبر تاما لاعتل السنون فانه مفتوح العين
في سنوات القنون والارضون لكونهما مقصورين كالقولون وعلي هذا قال وكنت اريد ان ازيد اللام في
اعتبر اللام لعل اللام في الاصل فانه مفتوح العين عند سيبويه كما مر في باب الاضافة لكنه لما اضرب في
المفرد نيبا سببا لم يصيرها في الجمع وربما جاء هذا الجمع في المضعف كاورين وجرين وكريون اخر قون
بفتح السين وكسرهما قبل وجاء اخرى في الواحد وقيل لم يجمع وزيادة الحمزة بضمها على كونه غير قياسي وعل
الحاة جمع ما حذف لانه اوفاه هذا الجمع بان هذا الجمع افضل الجمع لكونه خاصا بالعلماء فلهذا الجمع الفاء
محل لاسم الفصاحن بل كسر نيبا قالوا واما حرون واورون فلما حتمت للاعلال فوضعهم بقول المنفصل المقوم
ذلك ان حرف العلة قد بدل من اصل حرف الضعيف كما في نظمت وقد جعل النون في بعض هذه الجمع التي
جاءت على لاول القياس معتقب الاعراب نيبها علي مخالفة القياس فكما في الكسري في الاعراب المكسرة في
النون ولا يقط بلاضافة قاله راية في جرد فان سئل عن نيبا شيئا وشيئا ثم ذكره قال وماذا ابدرك
في القرآن مني وقد جاء في قوله تعالى وقال عمران الوحي صامته البرين وقالوا لنا يا احسن عليا اب
بن ونحوه بنين وبنينها الياء اذن كما قلنا في المعني بجمع سلامة المذكور في باب العلم واكثر ذلك في التعر
هذا قبل العلمية واما اصلها فكون النون معتقب الاعراب شاع في الاحتمال في هذا النوع كما في مجموع القياس
وكي من في عبدة ولبا زيد جعل نون مقنون معتقب الاعراب ولعل ذلك لان القياس مقنون ساء النبي
فما اظف بقاء السبب صان مقنون لكونه من كذا لانك مقنونين الا لغيره بل هو النون ان كان
معتقب الاعراب ولا فلا لظلالا في صكبت جميعا رجل مقنون ورجلان مقنونين ورجال
مقنونين قال ابو زيد وكذا المرأة والنساء واهل سبجرا تم علي جعله للمشي والمفرد في المذكور والنون
مع كونها في الاصل جمع مذكورت مخالفة للجمع وذلك من لغة اوجه كون النون معتقب الاعراب وحذف
السبب في الواحد وهو مقنون وعدم استعمال مقني الذي هو واحد بعد حذف الاء ولو ثبت قبل في

بجمع مقتول كغلب لا مقتولون وإنما قلنا ان واو مقتول الحروف الياء كما قال سيبويه في المثلثون والمثاليه
انه سمي كل واحد منهم باسم من نسبت اليه فكان كلامهم مهلك لان الجمع في الظاهر المحذوف منه ياء النسب ويجوز
ان يقال ان اياء النسب في مثل مقتولون والاشرون ولا يجوز حذف حرف جمع بالواو والنون وسماي بوزن
في مقتولين من واو قبل الياء فيجعل النون معتقب الحروف نحو مقتولين وذلك ايضا لتعريفه عن صورة الجمع
بالكيفية لما ظاهرا عليه جمع السلامة واعلم ان التذكير غالب للمؤنث في المثنى والجمع فيكم كوزا البعض من كراخي
زيد وهند ضاريان وزيد والهندات ضاريون وكذا العقل في ضمهم كما في نحو زيد والحسين مقتولون ومثل
صبيحان في الضبع التي للمؤنث والصبيحان الذي للتذكير والقياس ضربعا نان ولهذا ذلك لكون صبيحان اخف منه
مع ان بعض العرب يقول للتذكير ايضا ضبع والعلم المركب الذي يدور الحروف على جزوه الاخير كعبلك وممرك
يثني وجمع نحو العبلكان والعبلكون لان الحرفين كلمة معرفة والثنية والجمع من خواص المهربات والثلثان
والثلثان وذل وفان فصيح متانف - واما يدرى اعراب على آخره كيبويه فالقياس ان يقال ذوا سبويه
وذو سبويه وكذا نحو عشرين عالما كبقا في الجملة المستعملة ذوا ببطشرا وذو ويا طشرا ومومن اضافة
المسببه اليه نحو ذوات عمرة وقول ذواتا شباب قرابها وذوات قناب قرابها لان الجمل كجملتها فلا
يلحقها علامتا التثنية والجمع وكذا نقول في المشي والجمع على طة عليان اذ لم تجعل النون معتقب الحروف
ذو مسلمين وذو مسلمين ليلال جمع على آخر الاسم اعرابا محتملان الحرف وشذ في الاثنين الاثني
والجدي نحو السبويهان والسبويهون مع بناء الحرف الما في واو الحرف فلا كلام في جواز ثنيتيه
جمع والعلم المركب تركيبا اضافيا يثنى وجمع منه المضاف نحو عبدا مناف وعبد مناف وقد جمع وثنى
المضاف اليه ايضا مع المضاف وذلك في الكني كقولك في ابوزيد ابوا الزيدن وباء الزيدن والاول
والمجموع ابن كرا وذو كرا عليان كانا واولا فان كانا لعاقل قلت بنوكذا وزو وكرا واولاء كذا واذوا كذا
وارم يكونا لعاقل سواء جاء بونه بنت كرا وذات كرا نحو ابن اللبون وبنت اللبون وجمل ذوعشرون
وناف ذاعتنون اولم يات بونه ذلك نحو ابن عرس وذو القعدة جمع على نيات كرا نحو بنات بون وبنات
وعلى ذوات كرا نحو جمال ذوات عتارين وذوات القعدة في الجمع بالمؤنث على ما يجي كما في قوله الامام
مفضل روي الاختن بنات عرس وبنوعس بن وبنات عرس وبنوعس وهو شاذ لان بنات كرا وذوات
كرا نحو بنات عرس بن عرس في قوله المونث ما نحو آخره الف واء وشرط ان كان صفة وله ذكر
ان يكون مذكوره جمع بالواو والنون فان لم يكن فان لا يكون مجردا كالحايط ولا جمع مطلقا **اقول**
قوله المونث اكثر جمع المونث بالسالم ولا ينتفض صفة نحو سلعة لان قوله قبل وهو مجيء وسكر والي في المذكر
ومونث سدا للمونث ما دل على احد مفصولة كحروفه بتغييره وعلى هذا كان مستغنيا ايضا
صا لمركز عن قوله ليدل على انه اكثر منه ولا وفي ان يقال انه ليس كذلك وانما يجب له علامتان ليكون كرا
جمع المذكر والمناض بالزيادة الالف والياء لانه عرض فيه الحمية وتاييد عن حقيق وكل واحد من الحرفين قد
تلا عن العيين كما في رجال وسكري والجماله والنصار **قوله** شرط ان كان صفة اخرى ينظر اليه المونث
اما ان يكون صفة او لا فاله لم يكن صفة فالمصنف جمع مطلقا اي شرط وهو قوله ولا جمع مطلقا وليس
لان لاسماء التي فيها التاء مقدرة كقدي وناي وشر ودي وعقرب وبين نحوها ضعي اقبيل الثالث

لا يطردها الجمع بل الالف والتاء بل هو فيها مستوعب كالسموات والكناسات والشمالات في الالف وذلك لانه
هذا التائيف اذ ليس حقيق ولا ظاهر العلامة فلا يجمع اذن هذا الجمع من الاسم للمونث قياسا لاسماء
المونث الاعلم المونث ظاهرة اذا كانت في العلامة كعزة وسلمي وحششاء او مقدرة كهند او ذواته
التائيف الظاهرة كعزة وحرة ومنه الاكرامات والحر كات ونحوهما لان الواحدة اكرامه ونحوها
اكرام ونحوه وجمع المجرى اكرام ونحوه عند اخلاف الالف والياء كالاكرامات كالعزبات والفتلات ولا كرايم
كالعزوب والقول فلذا نقول ثلاث اكرامات ونحوها وذوات التائيف اذ لم يكن علم مذكر
الحقيق كالشبي والفرء اما اذا كان علم مذكرا في بالواو والنون كما في كرايم وما يصح تاييد ذلك اذ لم يات
له مكسر كالفات والباآت الي آخرها او العلم المصدر باضافة ابن ودر اذ لم يكن عاقلا ونحوه من
وابن مقري ودر القعدة ونحوها كما ذكرها وجمع هذا الجمع غالبا عن مطرد سيات اصلها اسم مذكر
لا يعقل اذ لم يكسر كجومات وسرافات وكذا كل جملة اصله الحروف كسفر جلات لان كرايم كرايم
كجوي وعند الفرء هذا القم ايضا مطرد واما اذا جاء له تكس فان الجمع هذا الجمع فلم يتولوا جومات لقوم
جواتيق واما بنوات مع ثبوت نون فتاذا وثانيتها المجموع التي يكسر نحو جلات وصواجات ويوما
فلا يقال اكليات لقومها كالب وان كان للمونث صفة فلا يما ان يكون في علام تائيف او لا فان كانت في
جمع بل الالف والتاء سواء كان صفة مذكر حقيق كجعات وعلامات او لا كضاربات وحسليات و
نفسوات لان ان يكون فعليا سلطان او فضلا افضل فانها لا يجمعان بل الالف والتاء جملة على ذكرهما اللذان كما
بالواو والنون الا عند ان كرايم فان اجان حراوات وسكرات كاجان في الذكر نحو وزن كراون قال
الاسم على احدهما جازا فاقا كقوله عليه ليس في الحراوات صدقة وكذا كل فضلا او فعليا جملة على
الحقيق فان لم يكن في الصفة المونث علامة التائيف ظاهرة لجمع بل الالف والتاء سواء كان له مذكر يساويه
في اللفظ كجمع وصور وسائر ما يستوي مذكر ومونث جملة على ذكرها المتعم بالواو والنون
اولم يكن له مذكر اصلا كحايض وطالق ومفضل فرقا بين مجرد هذا القم من التاء وبين ذي التاء منه فان
ذات التاء فيه معنى الحروف الذي هو معنى الفعل وفعل المونث لحة ضمير جمع المونث نحو بن فالحق علام
جمع المونث اي الالف والتاء بما فيه معنى الفعل واما المجرى فلم يكن معنى الفعل فيه فلم يجمع في الحاق علام
جمع المونث اياه بل جمع جمع التكس نحو حوايط وحيقن وطواق ومطافل وان كان وصف المونث المستوي
تذكيره وتائيفه او البناء المخصص بالمونث محاسبا اصل الحروف كالصملوق الاول والجمع شذ
التاييف جمع بل الالف والتاء لاستكراه تكسيه فقال النسوة صمصلات وجمع شات وجمع ايضا هذا
الجمع مطرد اصف المذكر الذي لا يعقل سواء كان مذكرا حقيقيا كالصافات المذكور في الجمل ومجال
مسجلات اي ضحكات وسيطرات اي طول العمل وجه الارض او غير حقيق كالايهم كالحايات وكذا بعض
مالا يعقل كحيتلات ومجيبات وكتيبيات واما جمع المذكر في الموضعين جمع المونث لانهم قصدوا فيها
بين العاقل وغيره وكان شرط ان كان صفة كحايض معناه ان المونث فرع المذكر فالحق غير العاقل بالمونث
وجمع جمع وقوله ان كان صفة ولم يذكر فان يكون اي هو ان يكون والضمير يلاح الي المبتدأ الذي هو شرط
والجملة الشرطية مع الجزء في محل خبر المبتدأ ومعنى هذا الكلام ان المونث اذا كان صفة على ضربين اما
ان يكون مذكرا او لا فان كان له مذكر فشرط ان يكون مجردا عن التاء كما في صفة وهذا صحيح وان كان له مذكر

فقط ان يكون ذلك المذكور بالواو والنون فخرج هذا المبدأ الفاعل وفعل فعلان ومعجم الماشية التي
استوي كغيرها وانيتها بصور صحيح وبيانات شاذة ووجهه ان جعلها قياسا على الماء الملوثة كغيره
وميت وميتة وخرج منه ايضا الوصف ذوالنساء الذي يشترك فيه الذكر والموت كزعم ونفس وعلة
ومعطاة ونحوها ولا يجوز لانه جمع بلا ف والماء ومقول في جمع بنت وابنه بنات وهي جمع اصلها لان
بنوة كما ان بنوت جمع اصل ان وهو بنو على حذف اللام نسبيا في المذكر والمؤنث وكذا اخوات جمع اصل اخوات
أخوة بغير حذف اللام واخذ جمع الة على حذف اللام نسبيا والتلا في الحروف اللام المعوض عنها التاء
على لغة اضرب اما مفتوح الفاء في اللام في جمع بلا ف والنساء اكثر كنهات في هنة وسنوات وضوات
في سنة وضمة وذلك بحذف الفتح وجاء بحذف اللام ايضا كنهات وذوات وجاء منه لم يجمع السلا
ما بالواو والنون ولا بالالف والنساء استثناء جمع التكسير وذلك كقوله وشاة وشقة واما مسورا الفاء
وترك الردية كني كينات وربات لعقل المكسرة وقد جاء عنصوات واما مضموم الفاء ولم يجمع في ترك
الرد كينات وطبات وكوات لكون الضم اقتل الحركات وجاء في بعض اللغات في المبرد الحروف فيه
فتح الماء في حالة الضب قالوا سمعت لغاتم وجاء في المشاذ انظر واثنانا ولعل ذلك لاجل توهم ناء
الجمع توهم ناء الجمع عوضا عن اللام كالماء المحذوف وكالواو والنون في كرون وشون وقالوا على بل هو
تاء الواصل والالف قبلها اللام المدودة فمعنى لغاتم اي لغاتهم قالوا ذلك لان سيبويه قال ان ناء الجمع
لا يفتح في موضع وفيما قال نظر لان المعنى في سمعت لغاتم قولته فان نوا اثنانا الجمع وحكي الكوفيين غير
محذوف اللام استأصله عن قائم بفتح الناء وكسرهما اشرفا ان قال انه مفرد ولا لالف الحاق بدوم
او يقال بفتح ناءه شاذا فالهرف اذن كالواو ان ذكره لم يجمع مكر وهو العروق جمع بلا ف والنساء
مثله ولذا نرى شيئا من احكام المجموع بلا ف والنساء وان كان المصنف يذكره في رسم التعريف فقوله كل
ما هو على وزن فاعل وهو مؤنث بناء مقدرة او طاهر كالعبد وجمعة فان كان صفة كصبيبة او مضاعفا
مكدة او محتل العين كبيضة وجوزة وجب اسكانه في الجمع بلا ف والنساء وان خلا من هذه الاشياء
وجب فتح عينه في كمرات وحففات والترم في جمع جينات بفتح العين لان في جمع اثنين فتح العين
واسكانها والفتح اكثر في الجمع على المفرد المشهور فيقولون لزم الناء في فتحه كقولهم صفة لمؤنث ولا
مذكرها يقال شاء حبة اذ قل لغيرها صارا كما لاسماء في لوزوم الناء نحو جفنة وضعم واجاز للمبرد اسكان
عين جينات قياسا لاسماها وغلب الفتح في جمع ربة ليجوز بعضهم في الواصل فتح العين وقيل انها كانت في
الاصول اسما وصف به فلوحظ فيه الاصل كما يقال في جمع امرعة كلمة نوة كليات بفتح العين نظرا الى
عرض الصفة وبدن في جمع كلمة كليات بفتح العين ولا يقاس عليه في نحو ضحكات وضحبات خلافا
لفرطب ولا يجوز اسكان ما اسحق الفتح من عين فضلات الاضوية قاله والرمه انت ذكر عودل
قلبه خوقا ورفضات الهوى في الفواصل وجاء في المعتل اللام نحو اخوات بكون العين وضبات
وجوز القياس عليه فضلا للتخفيف للنقل كاصل في اعتلال اللام ويجوز ايضا في القياس ان يقال نحو
نساء كليات اعتبارا للصفة العارضة كما تقول صعبات بفتح العين اذا سميت بصعبة واهل في الاصل
اسم اي جماعة مستاهلة للرد وقال فهم اهلات حول قبر ابن عامر اذا ادجوا بالليل يدعون كثر
ويقال اهلات ايضا بالسكون لهاء اعتدادا بالوصف العارض ويعني هذيل العين لمعتة كجوزات

وبعضه قال ابو سفيان لا يجمع متأقوت وقرينة المتأقوت بفتح عينه وانما ذكر عين الصفة وفيه عن ابيهم في قول
وكان الصفة بالسكون اليق الغلبة ايضا بها الموسوم وسماه بها النصل وكذا كان احد من عطل من العرف
وسكن المضاعف والمعتل العين فزاد من النقل كاصل تحريك اول التليثي وتحريك الواو والباء قال سيبويه
فيلقبها الفاعل كقمتا والفتاح ما قبلهما قلت ان الحركة عارضة في الجمع ولذلك لم يلق بها هذا بل جمع نحوها كما
لم يلق واو خطوات المضموم عينها بياء لعروض الضمة واما فاعلة بضم الفاء وسكون العين كعرفة وكذا نقل
موشا لجل فان كانت مضاعفة فليس عينها اذا جمعت بلا ف والنساء بالاسكان وان كانت معتلة العين
ولا يكون بالواو وكسورة فلا يجوز لاتباع اجماعا وقياسا لهذا هذا ليجوز فتحها كما في مضات وروضات لانهم
علتوه كحف الفتح على حرف العلة ويكونا عارضة لكن سيبويه قال سيبويه لا يحرك الواو في دولات والظان
انه اراد بالضم وان كانت صيغة العين فان كانت صفة لخواه فلا سكان لا عين وان كانت اسما فان لم يكن اللام بياء
جاء في العين بالاسكان والفتح والاتباع سواء كان اللام واو الخطوات او الاخر فوات والاتباع منها التي منه
في فعلة وان كان المكسرا حقا وذلك لان نحو عنق اكثر من جوابه وان كانت اللام بياء نحو كلمة لم يجر بالاتباع
اتقا للنقل واما الفتح للمبرد فنحن على جواز وليس كلام سيبويه نص عليه واما ما في الناس جهات اكثر من
امات وفي غيرهم بالعكس والهاء زائدة بليل اموم وقيل صليمة بليل تأملت لكونه على وزن فتعلت قال الامتني
خندق والتاسيد ورثنا فاعلة محذوف اللام واما فعلة بكسر الفاء وفعل موشا فتعند فان كانت مضاعفة
فليس فيها بلا ف والنساء بالاسكان وسكون العين نحو قدات وان كانت معتلة العين ولا يكون بالياء اصلية كانت
كبيسة او منقلبة كريمة فلا يجوز فيه بالاتباع اجماعا ولا الفتح لعل هذه هذه وعينيات في جمع غير ما عدت في
هذيل وان كانت صيغة العين فان كانت صفة فلا سكان كعجات وان كانت اسما فان كانت اللام واو اثنان
الاتباع اتقا للاستقلال وجاز الفتح والاسكان على انظر لم يرد كبريات ومنع المبرد من الفتح وان كانت
اللام بياء كحبيبة جاز الفتح والاسكان وفي الكسر خلاف منه سيبويه لقلة ما فعل في الصحيح فكيف في المعتل
اللام واكثره السير في عروض الكسر وقياسا على خطوات والنساء بضم العين مطلقا في المضموم الفاء
وكسرها في المكسورة الفاء صحح العين او لا فيما سمي خطوات **قوله** جمع التكسير ما يعين بياء وحل
كرجال وافر اس وجمع الفعلة افضل وافعال وافعله والصحاح وما عدا ذلك جمع كثره **قوله**
لا شك ان جمع السلام بالواو والنون يتخير بناء واصره ايضا بسبب الزيادة بين الالف والياء بلفظة بهما شاذي
فالمفرد بسبب زيادتهما صارا كلمة اخرى غير التي كانت كما ان التائيد مثلا اذا ضم اليها اثنين صارت جمع
ويكون المجموع الثاني غير المجموع الاول وهذا هو المتغيرين فعلى تحمى اضلي في جمع السلامة بناء الواو ولهذا
قال في صلب جمع تعيدون فخر فيه مع السلامة وكذا الكلام في الجمع بلا ف والنساء بل التعيين فيه الطبيعي لان
علامات التائيد الملك تعين فيه ولا سئل حاله لاما الفاء فيه مفردة فلا واد في جمع السلامة اتقال
هو الجمع الذي لم يفتحها قبل اخر مفردة تعيدونها وجمع التكسير هو الذي لم يفتحها قبل اخر مفردة تعيدونها تعين بالفظا
او فعدرا واما التعيينات في نحو نترات بفتح العين وفي نحو خطوات وسدرات فتحتها واتلها مقدرانه
حصل هذه التعيينات بعد سكون عينها لغيره وان لم يثبت نحو نترات ما كن **قوله** وجمع العلة افضل
الي آخره قالوا مطلقا في جمع علم بين قلة وكثرة والمراد بالظلم التكة ال العشرة والحجاز اذ اطلق في الكثير
ما فوق العشرة قالوا وجمع العلة من المكسور اربعة افضل وافعال وافعله وجمع الفاعلة واد الفاعلة

جاءت العربية
المشتملة على...

من المفعول في المفعول وذلك في المصنف نحو المصنف في المصنف اي ان كل شيء في المصنف في المصنف
قيام فربما على كونه مفعول المحل كما في الجرح ورتاح مفعول نحو محبتي كلما خيرا بيقوت واذا اضيف الى الظرف صار
ان عمل فمما صدره رفقا ونصبا نحو عجت من ضرب اليوم زيد عمرو **قوله** باللام قليل واما قلة استواء لغز دخول
اللام على ما يقدر المصدر العامل به وهو الحرف والمصدرين وليس كذا اللام التي في اسم الفاعل والمفعول لانهما صولة
داخلة على الفعل واما اللام التي في الصفة المشبهة فلم تصعب بها لان عملها المشابهة اسم الفاعل كما في المشابهة الفعل
قبله واما في القرآن شي من المصادر المعرفه باللام عاملا في فعله ومفعول صرح به في قوله تعالى في الجرح قوله
ته لا حباله الجرح بالسوء من القول وكوزان يقال في المصنف فاعل المصدر وكوزان يقال ان الاستئناس منقطع
وان قال هو متصل والمضارع محذوف اي الاصح من علم وسيبويه والخليل يجوز ان عمل المصدر المعرف باللام
نحو قوله ضعيفا نكاته اعلاه كحال القرآن يدعي الجرح وقوله فاعلمت اولى المعية التي كبرت فلم انكسر في الحرب
مبهما فينبغي على هذا ان يجوز نحو عجت من الضرب زيد علي ان الكاف مفعول والمصدر منه قال الاستئناس لا يشبه
فيه وقال في قوله اعلاه اي اعلاه قال او يكون منصوبا بالمصدر بعد الذي ضعيفا نكاته اعلاه
فينصت المصدر لغوه القرينة اللام عليه قوله وان كان مطلقا اي مفعولا مطلقا فالعمل المفعول سواء كان العمل
ظاهرا او مقدر جاز لا يظهر وذلك كما ذكرنا من عمل المصدر بان والفعل او ان اعمال المصدر اقدم
وهو الفعل فاذا حصل فهو اولى بالعمل كان التيمم لا يجوز مع وجود الماء **قوله** وان كان بلا منه فوجمان اعلم انك
انما ظرف الضار فبالا فخذ سبوه الناصب هو المصدر لقيام مقام الفعل نحو ضربك زيدا اي ضرب زيدا
ضربا فالمصدر يعمل في المفعول لقيام مقام ضرب لا التأويل بان في الفعل قالوا والليل على قيام مقام استواء
اياه على وجه الجوز ذكر الفعل مع ذلك بلاضافة الى الفاعل نحو ضربك زيدا او الى المفعول نحو ضربك زيدا على سبوه
وسبحانه وضرب الرقاب اذا لا تقول ضرب الرقاب والحرف كقوله السيرايه ان العمل مقدر ولولا انه لم يصب
المصدر اذا المحمول بالانه في ظاهره ومقدر ولولم يضمن الفعل بل كان المصدر قائما مقامه لم يكن العمل
كذلك في اسم الفاعل بل لما قدر الفعل وجوبه كان العمل في اضافة الفاعل او مفعوله كما في المفعول المطلق
فكان المصدر بل منه فعل هذا البر قول المصنف وان كان بلا منه فوجمان بمرضي في الظاهر بل الوجه ان العمل ان
كان الحرف لا في فوجمان ومن قاله من ان العامل هو المصدر جوز تقدم المفعول عليه كما في الجوز فقول العامل هو
الفعل المقدر وذلك لان عمله اذ ليس كونه مقدر بان والفعل بل كونه معنى الفعل ووجه جواز ذلك في
فال المصنف وان لم يكن حرف الفعل زيدا كما في ضربا زيدا اذ يجوز ضرب ضربا زيدا فاعلم للمصدر والظاهر في
كلام النحاة ان المفعول المطلق المحذوف فعله سواء كان الحرف لانه اوفيه كحلاف بل هو العامل لقيام مقام
الفعل او العامل الفعل ولا يشترط ان يقيم المصدر مقام الفعل وجوبه كما هو ظاهر كلام السيرايه و
المدني والاولي ان يقال العمل المفعول على كل حال اذا المصدر يسبق تمام مقام بل هو كالتام مقام الملمح للظاهر و
التصديق مع المصدر العمل كما في اسم الفاعل والمفعول لضعف معنى الفعل بسبب التصغير الذي لا يدخل في فعل
وغيره منع الوصف لثنتها عن العمل وكوزان قولها ايضا في المصنف على اللفظ وهو لا يرجح لفعل المشابهة في
ظاهر الاعراب واما ما صارت الى المحل اذا تعدل على اللفظ الظاهر وكحل القواعد على محل الجرح وايضا خلافا
للجرح في الصفة قال لان الصفة هي الموصوف في المعنى والعامل بينهما واصل قال ابن جعفر هذه العلة موجودة في

الاصح
لا يشبه
ويذكر
في ذلك
لأنه
ما لا يشبه
منه
الظاهر
ادق
ما لا يشبه
ادق
ما لا يشبه
ادق

صحة

وتلك البيان انما خلاف اللطيف فانه من جهة اخرى والاعمال في عن القابل لا في المصنف
المدني الظاهر من كلام سبويه منع الضعف على موضع الجرح وباسم الفاعل والصفة بالمصدر فان ما يقوم العمل
على المحل الضمير ناصبا او رافعا او مفعولا او متوقفا من جنس ذلك الضار والمطلوب في قوله طلبا المعنى مع المعلوم
عند المانع في العمل على المحل من وقع محفة على فعله اي عمله باحس المطلوب وسعمل اسم المصنف عمل المصدر وهو شيطان
احدها ما دل على معنى المصدر في المصنف او لم يسم كالمفرد والمشتق والاداء اسم العين مستولاه المصنف كقوله انكرا
بعد رة الموت عني وبعده عطايك المائة الوقعا اي اعطاك والخطاب في الاصل اسم لما يعطى ويستعمل المصدر المعنى
اسم الفاعل نحو ماء عور وعني اسم للمفعول كقوله دان سعدني اذ من هو اكا في توي المذكر والنون في المثنى
والجوه اعقبنا وكوزان يكون اما بحرف المضارف اي مزدوات هو اكا واء ذو عور والاولي ان ينام مقام
الصفة مبالغة كما بنا جحمت في الحديث قالت فانما هي اقبال وادبان **قوله** اسم الفاعل ما اشق في فعله ان
قام بمعني الحدوث ووصفته من الثلاثي المجرى على فاعل وغير الثلاثي على صيغة المضارع يسم مفعولا وكما في
الآخر **قوله** ما اشق في فعله اي مصدره وذلك على ما تقدم ان سبويه يسم المصدر فعلا واصلها
والذي لا يعل انه لم يرد بالفعل نحو ضرب وضرب وان كان مذهب السيرايه ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل
الفعل مشتق من المصدر ان الضمير في قوله قام راجع الى الفعل والناصب هو المصدر والحديث **قوله** لم ينام الا
ان يقول لما قام وذلك كما ذكرنا ان الجرح امر يذكى بالظنما ولعله فصل للخليل وكجز في قوله لم ينام به اسم
المفعول والانه في الموضع والنون ويلظ فيه الصفة المشبهة ولا يشتمل مع اسماء الفاعلين نحو زيد معاندا عمرو او
الاعتق من فلان او معتق عنه ومجموع مع لان هذه الاصلان نسبة بين الفاعل والمفعول لا تقوم بينهما
معينادون الآخر **قوله** المعنى الحدوث نحو الصفة المشبهة لان وضعها على الاطلاق والحروف والاكتمال
وان تضربها بالحروف ردت الى اسم الفاعل فمفعول في حينه ان اوغدا قال نه في ضيقا فقد كحروف
وضائق به صدره وهذا مطرد في كل صفة مشبهة ونحو هذا القيد ايضا ما هو على وزن الفاعل اذا لم يكن
معنى الحدوث نحو فرس ضام وشاذب ومقور وعذرة الفضل استقرانها معا عرض ووضعها على الحدوث
كما في قولك الله عالم وكان ايدا وزيل صائم العار وقائمة الليل **قوله** اللان الجرح اي معنى المزدحم نحو اخرج و
استخرج قال المصنف وبه سبويه لفظ اسم الفاعل الذي هو وزن اسم الفاعل الثلاثي كقوله اللان لثلاثة فجلسوا
اصل الباب له فلم يقولوا اسم المفعول ولا المتفعل وفيما قالوا نظر لانه ليس مصدره بقوله اسم الفاعل اسم
الصيغة التي على وزن فاعل بل المراد اسم الشخص الذي فعل الشيء ولم يكن المفعول والمتفعل ونحو
معنى الذي فعل الشيء يقال اسم المفعول بل يقال انهم اطلقوا اسم الفاعل على فعله فيفضل الفعل كالتكسر و
المتكسر واجاهل والضمر لان لا يغلب فيما بينه هذه الصيغة ان يفضل خلا كالتام والقاعد والحرف
المشجع كان شيا **قوله** ومنه في التلاية بشمل التلاية في الزيادة والرباعي المجرى والمثنى الرباعي و
النسبة الرباعي فكون على وزن المضارع المنبئ للفاعل يسم مفعولا في موضع من المضارعة وكسر ما قبل
الآخر وان لم يكن في المضارع كسور المتكسر ومتضارب وربما يكره مع مفعول ابتعا العين او يسميه
ابتعا للمعنى قالوا في منهن مبرهن ومنهن وربما استغنى عن مفعول فاعل نحو عشب هو عشب واورس
هو وارس وانبع هو ابع ومنه قوله ته وارسلنا البع لوان في بعض النواويل وقد استغنى عن مفعول كسر

المصدر
نحو

الان
نحو
ارادة

عاش
كياه
قال
ارادة

اصح كوا
نحو

التي هي في الرفع والجر
والنصب والجر
والرفع والجر
والنصب والجر

التي هي في الرفع والجر والنصب والجر
مفعول كجاء دافع ان يرفق وعينه راضية والاولى ان يكون على النسب كبايد ونائب ادلا يلزم
ان يكون فاعل في النسب والاولى كبايد بل يجوز ايضا ما جاء منه الفصل فيتم في النسب واسم الفاعل في اللفظ
وكذا قالوا يجوز اسم الفاعل بوزن المفعول كقولته وكان وعد ما تبا اياها والاولى ان من يثبت كما هو
فضلت فالمعنى ان كان وعد مفعولا كما في الآية لاخرى قوله **وقوله** ويجعل عمله بشرط معني حال
او الاستقبال والرفع على صاحبه او التهمة او ما كان الماضي وحيث الاضافة معني خلا للفظ
وان كان معمول آخر ففعل مقدر كوزيد معطي عمرو ودرهما اسر فان دخلت اللام مثل مرت بالاضراب
ابو زيد اسر اسوي بالجمع **قوله** اما اشترط الحال والاستقبال ليعمل في المفعول ليمتد به
للفعل لفظا ومعني لان كان في الماضي تبا به لفظا ومعني لفظا لانه لا يوافق مسمى وقد ذكرنا في باب
الاضافة انه لا يحتاج للرفع الا بشرط زمان وذكرنا هناك احكامه المحتاج اليها منها فليس مع اليه **قوله** والاعتماد على
صاحبه يعلم ان اسم الفاعل والمفعول مع مشابهتهما للفعل لفظا ومعني يجوز ان يجر في الفاعل والمفعول ابتداء
كالفعل من طلبهما لهما والعمل فيهما على خلاف وضعهما لانها وضعا على ذكرنا للذات المتصدة بالمجرد اما
بالقيام به كما في اسم الفاعل او بالانتماء كما في رسم المفعول والذات المتصدة بالفعل من حيث **الانتماء**
لا فاعلا ولا مفعولا فيل كان علمها فيهما على خلاف وضعهما روي فيهما ان يكون موقفا عند العمل موقع الفصل وذلك
اما يكون مسندا واما يوقف بعد هو بالفضل وفي الاول اذا تقدم شي سندا ليعمل لهما اليه لا لغيره اذ الرفع
لوازم الفصل فعمل مقدم السند اليه كونهما مسندا فان اردت اسنادهما اليه فيقول احكامهما مع ذلك
التي سندا في اي شيء نحو ضارب الزيدان لم يظهر فيها مطلقا وهو الاستاذ اول الامر بل ياتون فيهما
بشيء السند اليه انما مع شيكها مسندا اليها اذ هما اسمان في الرفع ظاهره اذا ابتدئ به ان يكون مسندا اليه فينضم
ما يقع ابتداء بها من الوصف او غيره قبل محي السند فاذا زيد الزيدان من اول الامر انما مسندا وذلك **الاعتماد**
على مسندا اليه قبلها وان قلت **قوله** هذا لا يرفع بتقدم مسندا اليه قبلها اذ يكون كونها خبر من لما صدرت
الحمله من ال مسندا اليه المقدم قلت **قوله** يرفع هذا الوهم بالاصل في الجملة لا في الرفع فاضى اليه ولم يتم
في الفصل لا يرفع مسندا اليه لانه لا يتصرف اليه مثل هذا الوهم نحو ضرب الزيدان لانه بالاصل كونه مسندا اليه **الاعتماد**
تسائده اللفظ قبله لصير سببه واقفا موقفا هو بالفضل اولى منه بالاسم ومعني صاحبه المبتداء اما في الحال نحو
زيد ضارب اخواه او في الاصل نحو كان زيد ضاربا اخوه وظننتك ضاربا اخوك وللوصف نحو جاء رجل ضاربا
وذا الحال نحو جاء زيد راكبا جلا فاب المصنف الما لشيء بالاعتماد على صاحبه لانه في الاصل الوصف فاذا ظهرت
صاحبه قبله تعقبت ولا تستظهره لبقائه على اصل وصفه فيقول في حال العمل وقال الما لشيء انه حال كونه خبر من المبتدأ
والحال معني في الموصوف كونه مقدر وفيه تكلف ولا سيما في الحال من حال محي جمل موصوفا مستحق
قليل وهو الذي يسمى الحال الموقفة كقوله به انا انزلناه قرآنا عربيا **قوله** او التهمة او ما هذا هو الثاني ولاقا
كما قال الجوزي في حرف الاستعمال او حرف التثنية كقولهم ضارب الزيدان ولا ضارب اخوك ولا مضرب
ابواك ولا ضاربا زيدا وان كرم ابواك وقد يكون التثنية ظاهر بل موقول به نحو قولك انما قاي الزيدان
ابا قاي الزيدان والاستفهام بقدا ايضا نحو قاي الزيدان ام لا وانما عمل اسم الفاعل اذا اعتمد على حرف

الاعتماد على الفاعل

فيعلم

التي هي في الرفع والجر والنصب والجر
للكون فيجوز في قاي الزيدان وذلك لقوة التثنية بينه وبين الفعل وقد تقدم في باب المبتداء كلاما في احكام هذا
الباب **قوله** وان كان الما وجه الاضافة معني يعني ان يضاف اليه ما يكون في المعنى مفعولا نحو ضارب
زيد اسر ويكون اضافة معنوية هذا ان جاء بعد ذلك وليس معناه انه يجب اضافة فان كان هذا ضارب
اسر بلا اضافة ويجوز ان يرفع فاعلا طاهر كما يجوز رفع الضرب كوزيد ضارب ابوه كما في باب الرفع والجر
لا يجوز ان يجر في الطرف والجار والجر ونحو زيد ضارب اسر بالسوط لانه يكفينا راجح الفصل فيقول بما اسألت
واجاب ان الكساية ان يعمل في الما في عمل معنى المضارع سواء تسكت نحو كوزيد معطي عمرو اسر واما
زيدا من كرها وقوله ته جاعل الليل ساكنا قال ابي ابي في الوجود ههنا ان قال انه الما نصيب اسم الفاعل
الذي صرفه حيث لم يكن الاضافة اليه لانه اضعيف ال المفعول الاول فافهم في الاعمال بل في اسم الفاعل معني
الماضي من معني الفعل قال ولا يجوز في الرفع الما في معني هذا لانه لا يرفع في هذا لانه لا يرفع في هذا لانه لا يرفع
ما و في موضع من مواضع مع كونه ذلك في الكلام وقال ابو علي وجملة مع بل هي منصوب بفعل بل لولا عليه
كانه لما قال معطي زيد في قوله اعطى قال درهما ايا اعطاه درهما كقوله ليك زيد ضارب خصوصه ضارب
فتخلص هذا الما من الاضطرار الى الاعمال اسم الفاعل معني الما في قال الما في رد على الفاعل لا يستقيم
ما ذكر في الفاعل في نحو هذا فان زيد اسر قاي اداء في فان اخرج احد مفعوليه والفاعل ان
ينكح حوان ذلك مع التثنية وان كان فاعلا كما يجز في افعال القلوب ويجوز قولك هذا ضارب زيد اسر
نصب المفعول تقوي بذهب ابي علي وابتداء بقدره باسم الفاعل المضطر الى التمام كما هو في الرفع لانه
اضطرار ههنا ايضا فادعى السرا في في تعطد درهما لان عمل التمام على اعراب التسوية فان اردت كتابته الحال
جازا اعمال اسم الفاعل فقولته وكلمهم باسط ذراعيه قال الما في معني كتابته الحال ان بعد ذلك كونه موجود في ذلك
الزمان او بعد ذلك الزمان كانه موجود في الزمان والامد ونه اللفظ في ذلك الزمان محي في اللفظ لانه في اللفظ
دعنا من زمان بل المفعول ككتابة الحال ككتابة المصنف الكتابية في اللفظ كالجاره ونعم ما قال معني ككتابة
الحال ان نقدر ذلك الفصل الماضي واقف في حال التكلم كقوله ته فلم ابقاه اوه من قبل واما بفعل هذا في الفصل
الماضي المستغرب كانه كحجره للحجاب وتصويره ليتجسس منه يقول رايته اسر فاضا سيفه فاده فاذا
لم يعمل اسم الفاعل معني الما في كان معنوية يتعرف الى اذا اضعيف ال المعرفة نحو مرت زيد ضارب اسر
واما اسم الفاعل معني الما في استمر في تقدم بشرطها ب الضافة **قوله** فان دخل اللام اسنوي بالجمع يعمل اذ في الما في
والحال والاستقبال وقال ابو علي في كتاب الشعر والرواية ان اسم الفاعل ذا اللام لا يعمل الا اذا كان في الما في
نحو الضارب زيدا اسر معني ولانه لم يجر في كلامهم عملا المعني الماضي والسنة في ذلك انه كان يعمل المعني المضارع
مجردا عن اللام ولم يكن عملا معني الماضي فتوسلوا بالالف واللام التي هي مفعول الاعمال صورة
اسم الفاعل الماضي وان كانت احتية فضلا ونظرا ان الدهان ذلك ايضا عن سيبويه ولم يصرح سيبويه بذلك
بل قال الضارب زيدا معني ضرب وكحل نفسه بذلك انه اذا عمل المعني الماضي فاعله في جوارحه معني الحال
الاستقبال اذا كان مع التثنية يعمل معنهما وجوز الما في وعينه عمل المعني الماضي والحال والاستقبال و
استدل لقوله فيتم في الهم في شيا في طوارقه من حرف رجله بين النظر من غدا ويجوز تعلق غدا بجملة

بيان

تقولون

ما

بمعنى الثلاث على وزن مفعول ومنه على وزن اسم الفاعل منه لا في الاصل الا في المضارع الذي
 يعمل به اعني المبني للمفعول **قوله** وامر في العمل بالاشتراط كما هو اسم الفاعل بمعنى ان حاله في انه يعمل على فعله وهو
 المضارع المبني للمفعول كحال اسم الفاعل في عمله على فعله الذي هو المضارع المبني للفاعل وحاله في اشتراط اطلاق
 والاستقبال والاعتناء وعلى صاحبه وحسن الاستقبال والفتح كحال اسم الفاعل فلا وجه لاعتداده نحو زيد يجرى على
 درهما وقد ذكرنا في باب المضاف ان عمله في اسم فاعله الرفع غير محتاج الى شرط اصله في الرفع وليس كلام
 المنفرد من باب العمل لشيء اطلاق كماله والاستقبال في المفعول لكن المتأخرين كما يعيرونه من جهة صرحوا بان شرط
 ذلك في كمال الفاعل وبني اسم المفعول من الفعل المتصرفي مطلقا فان كان متصرفا الى الواضحة نحو اخطيت
 زيدا درهما وكل واحد من زيد والدرهم يقال له المعطي وكل واحد من زيدا الكتاب وان كانا في الاصل
 مبتدأ وخبر فاسم المفعول في الحقيقة واقع على مضمون الجملة اعني مصدرا كغير مضاف الى المبتدأ فالمعلوم
 فوكلمت زيدا فاما قيام زيد وكلا في قوله كجبت زيدا عنيتا المفعول غير زيد ويصح ان يقال للمفعول الاول
 مهنا مفعولا لكن مطلقا لا يتعدا خبره يقال في علمت زيدا فاما زيد معلوم على صفة القيام وفي جملته زيدا
 غنيا زيدا محمول على صفة الغني وان كان متصرفا اليه وقع اسم المفعول على كلا واحد من الاولين الثاني والثالث
 اعني مصدر الثالث مضافا الى الثاني في قوله اعلمت زيدا منطلقا المحاط به علم وانطلاق زيدا ايضا معلوم
 فثبت هذا القصر بين المفعول به اما ان يكون واحدا او اثنين او لهما غني بينهما فثبت زيدا متصرفا في العمل
 وكذا علمت زيدا فاما في الحقيقة واعطيت زيدا درهما متصرفا في المفعولين او لهما غني الثاني وكذا علمت زيدا
 منطلقا في احتمه لكن لما كان هو المفعول حقيقة مضمون جملة ابتداءية فهو مفعولا او مفعولا او
 والثاني مفعولا ثانيا وفي نحو اعلمت زيدا فاضلا متصرفا ثانيا والثالث مفعولا مفعولا معا ومفعولا او
 بناء الفعل المبني للمفعول منه اذ المتبادر من المنزلة فلا يقال المذهب كما لا يقال ذهب وانما
 اجاز والمحور وجاز بناء اسم المفعول منه من ذلك اجاز والمحور ونحو سرت الى البلد فهو سري به و
 عدل عن الطريق فهو معدول عنه وكذلك مستعمل في منه هو المفعول به وعددي نحو في نحو في نحو في نحو
 الفوس في مرقم عنها والمرمي هو الشخص ومنه قوله اسم المفعول اي المفعول به والمفعول هو المصدر
 كما ذكرنا وان اسند اللانم الى الطرف فلا يطلق عليه الا مع الحرف تقول سرت اليوم فرحنا اليوم
 مرفوعة وكذلك الفوسج وان اسند اللانم الى المصدر فلا يطلق اسم المفعول عليه فلا نقول في قوله في قوله
 مشددا ان الضرب الشديد مضروب ثم ان اسم المفعول ان اضيف اليها هو مفعوله سواء كان مفعول
 ما لم يسم فاعله اولا فاضافة لفظية فاول كودر كدلم والثاني كقطر درهم غلام لان مضاف الى مفعوله
 وان لم يصف الى مفعوله فاضافة حقيقة سواء كان المضاف اليه فاعلا في حينه كخبر زيد يجرى
 عمرو اولا لقولنا ان خبره فقبله فقبله **قوله** اخرى قاله الصفة المشبهة ما اشتق من فعل الامر
 لم يبق في معنى لثبوت **قوله** مفعول المصدر فاعله لان مخرج اسم الفاعل والمفعول
 المتقدمين قوله لم يبق في معنى لثبوت اسم المفعول اللانم المتصرفي كخبر كعدول عنه واسم الزمان والمكان
 قوله على معنى لثبوت اي الاستمرار واللزوم مخرج اسم الفاعل اللانم كقيام وقاعد فانه مشعر اللانم لم
 قام به لكن على معنى الحروف ونحوه عن نحو ضمير وشارب وطالق وان كان على لثبوت لانه في الاصل الحروف

المفعول في الحقيقة
 حاد وان

ان
 اطلاق اللانم على نحو المفعول
 مفعول على فلا يثبت في قوله

المعنى الصحيح للصفة
 الثبوت والامر

وربك لان صيغة فاعله موصوفة بالحروف والحروف فيها اغلب والحروف في الصفة المشبهة الى الفعل
 كحسن وضائق عند قصد النص على الحروف فالحاق الفرد بالانم اغلب بالانم والاولى والاني ان الصم
 المشبهة كما ليست موصوفة بالحروف في زمان ليست ايضا موصوفة للاختلاف في جمع اللانم لان الحروف
 والاستمرار في زمان في الصفة ولا دليل في الصفة عليهما فليس معنى نحو حسن في الوضع الا ز وحسن
 سواء كان في بعض اللانم او جمع اللانم ولا دليل في اللفظ على احد القيدن كما كان في اسم الفاعل وهو
 غلبة استعمال الحروف ومن ثم تحول الصفة عند قصد الحروف اليه فحصلت حقيقة في احد ماضي لال
 ان نقول حقيقة في القيد بالمشترك بين القيدن وهو الا تصاف بالجن مطلقا لكن لما كان وضعها
 للاطلاق ولم يكن بعض اللانم او في منفض ولم يجر في جميع اللانم لان الحكمة بثبوت فلا بد
 وقوعه في زمان كان الظاهر ثبوت في جميع اللانم الى ان يقوم دليل على تخصيص بعضها كقول
 هذا حسنا او سيئ حسنا او هو ان يحسن فظهور في الاستمرار ليس وضعيا على ما ذكرنا بل
 بدليل العقل وظهور في الاستمرار غفلا هو الذي غير حتى قال اشتق لم يبق في معنى لثبوت **قوله**
قوله وصيغتها محالفة لصيغة الفاعل على حسب السماع كمن وضع وصعب وشريد وتعمل عمل
قوله صيغة الصفة المشبهة ليست بقياسية كما هي الفاعل والمفعول وكما في مقدمة الضمير
 فرجاء اللانم والحكي منها قياسية كاسود واسض وادحج على وزن افعل ولما علمت الصفة المشبهة
 وان لم يوازن صيغتها الفعل ولا دليل على كماله والاستقبال واسم الفاعل يعمل المشابهة الفعل لفظا ومعنى
 كما مر انها شابت اسم الفاعل لان اسم الفاعل ما قام به المصدر فهو معنى ذو مضاف الى المصدر فضايت
 بمعنى ذ وضرب وجالس بمعنى ذو فلو لم كان الصفة المشبهة كذلك بمعنى حزن وذو حزن لا فرق بينهما
 جهة المعنى الا بشي واحد وهو ان وضع اسم الفاعل على انه مقصد مصدر على وجه الحروف ووضع الصفة
 على انها متصفة بمصدرها على الاطلاق كما ذكرنا وقيل لما علمت لاجل ما شابتها اسم الفاعل بانها صفة
 وتجمع وتوث كال اسم الفاعل صفة وتجمع وتوث وعز ثم لم يعمل افضل للفضيل لان اصل استعمال ال
 مع عز وما دام منعه لانه لا يجمع ولا يوث ولم تقصد ان تشبه الصفة المشبهة وجمعها وانها كما هي
 سواء لا يطرده ذلك في اللانم والحكي لانك لا تقول ايضضا ايضا ان ايضضا ايضا ان ايضضا ايضا ان ايضضا ايضا ان
 ساير الصفات المشبهة فان قيل المشابهة التي ذكرنا انها حاصلة في افضل التفضيل لانه ثاب اسم الفاعل في
 من باب المبالغة نحو طاق لثة فظلمة طولانا طايك اي ذو طول اي ذو غلبة بالطول فاطول بمعنى طايك
 المخرج باب المبالغة اي بمعنى الحروف كما ذكرت في ساير الصفات المشبهة قلت او يقال ان باب المبالغة
 ليس ميبا من مطرد في جمع الثلاثي الذي يعني منه افضل التفضيل ثم ان الذي ورد في ليس افضل للتفضيل
 بعناه اذ لو كان لوجب جوار تصدي الى المفعول نفسه او باللام كما هو الفاعل من باب المبالغة لان جميعه
 مكان ينبغي ان يكون انا طول القوم وانا طول القوم كما تقول انا طايك القوم وانا طايك القوم نحو انا
 زيدا وانا ضارب لزيد ولا يتصرف افضل للتفضيل الى مفعوله لان ابتداء الغاية بخلاف اسم الفاعل من باب
 المبالغة فعلمنا انه ليس بعناه وان لم يبق منه معنى الغلبة على مفعوله كما في باب المبالغة منه فليس معنى طول
 من القوم ذو طول اي ذو غلبة بالطول بعناه انه اخذ في الزيادة في الطول من مبداء القوم بعد مذكوره

ايامهم ومخالفه في التصديق اسم الفاعل من التصديق دليل على بقاء معناه وقال المصنف جعل
لان المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المثبتة الغال تغل لما امكن نقل برها بفعل منها فيند
فايدتها فكانت جعل ذلك الفعل ويل فضل الفضيل فعل فيند فادته ويقوم مقامه فان قيل ففضل
المغالبة فيند فايدته فاحوار باسم قوله ويجعل عمل فعلها يعني غير اشتراط زمان من زمانه التثنية
لانها موضوعه على معنى الاطلاق وكيف شرط الزمان واما الاعتقاد على احد الاشياء المحنة فلان
لما قلنا في اسم الفاعل بل هو فيها اولى لضعفها **قول** هـ وتقيم مسايلها ان يكون الصفة
باللام او مجردة ومعومها مضافا باللام ومجردة عنها فستة والمعمول في كل واحد منها
مرفوع ومنصوب ومجور وصادت ثمانية عشر فالرفع على الفاعلية والنصب على التشبيه بالمفعول
المعروف وعلى التمييز في النكرة والجر على الاضافة وتفصيلها حسن وجه ثلثة وكذا حسن الوجه الحسن
الحسن وجهه الحسن وجه الحسن وجه الحسن وجه اثنان منها معتان الحسن وجهه الحسن وجه
واختلف في حسن وجهه والبواقي ما كان فيه الضمير واحدا حسن وعافية ضميران حسن ولا ضمير مرفوع
ومثي رفعت بها فلا ضمير فيها في كالفعل والرافعها ضمير الموصوف فيونث ويثي بوجه واسماء
الفاعلين والمفعولين غير متعد بين مثل الصفة فيما ذكر **قول** اعمل ان الصفة المثبتة لا
ان يكون باللام او مجردة عنها وهذه قسمه خاصه وانما لم تقم بحسب اعتبارها في نفسها لان ذلك
احكام اعراب الصفات وقد علم ذلك في باب النعت والكلام معناه في علمها لا في ايرادها في
ثم معومها المذكور بعدها اما ان يكون مضافا او مع اللام او مجردة عنها وهذه ايضا قسمه خاصه
صادت ستة اقسام الصفة باللام مع اللكنة من اقسام المعمول والصفة مجردة مع تلك اللكنة المعمول
في كل واحد من الاقسام الستة اما ان يكون مرفوعا او منصوبا او مجرورا صادت ثمانية عشر السنة
صادت مضموم في اللكنة وتفصيلها بالتمثيل حسن وجهه برفع المعمول ونصبه وحفظه حسن الوجه
كذلك حسن وجهه كذلك فهدت مع مجرد الصفة عن اللام وكذا الحسن وجهه الحسن وجه الحسن وجه
انما من هذه المسائل الثمانية عشر متمتعا بالتوافق احدهما الصفة باللام مضافة الى معومها المضاف
المضاف الى ضمير الموصوف نحو الحسن وجهه وذلك لانها لم تعد الاضافة فيه فنة والمطلوب من الاضافة
اللفظية ذلك وانما قلنا بعدم حصول الحفة لان الحفة كصلية الصفة المثبتة اما كحرف ضمير الموصوف
من فاعل الصفة او بما اضيف اليه الفاعل واستناره في الصفة كالخني الوجه حسن وجه الظلام والحرف
الى الظلام واما كحرف الضمير من الصفة كحسن وجهه واما بهما معا كحسن الوجه ولم يحصل باضافة الحرف الى
وجهه احدهما اذا التوازن لم يكن في الصفة سبب اللام حتى يحرف والضمين في وجهه باق لم يحرف
واما في المثي والمجموع نحو الحنا وجهيها واكنوا ووجههم جوهم فالتحفيف حاصل في الصفة نحو
عند سسويه لكن على وجهه كالحرف على خلاف والناية من متمتعين الصفة باللام مضافة
الى معومها المجرد عن اللام والرافعة والضمين كالحرف وجهه وانما امتنع حصول التحفيف
كحرف الضمير من وجهه لان هذا الاضافة وان كانت لفظية عن مطلوبة فيها الترفع لكونه فرفع الاضافة
الحففة فاذا لم يكون معومها لا يجوز منها تعريف المضاف والمضاف اليه معا منها خلاف الحففة

فلا قلنا ان يكون على حدها وهو تعريف المضاف ويكن المضاف اليه منها مختلفا بالصفة
مجردة عن اللام مضافا الى معومها المضاف الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه فينوبه ووجهه البقرين بحر وبنها
مع في ويقلون انما لا في ضرورة الشعر والكوفون لا يستتحيها ويجوز ونها في لغة ووجه استتحيها
ان اضافة الصفة الى معومها لا حل التحفيف كحرف وجهه صب وجهه فانه وان كان فيه ضمير ان الكنى الصفة
مضافا ليغدا التحفيف فالحكم يقتضي ان يبلغ اقصى ما يمكن منه وينبغي ان يقصر على هون التحفيف اعلى صروف النون
ولا يقصر على عطفه مع امكانه وهو صروف الضمير فالاستتعا لجل انه لم يحرف الضمير في وجهه مع انه حصل
الضمير المستكن في الصفة المستتعة من عايد الى موصوف والذي اجازها غير وجهه نظر الى حصول شي من تحفيف على
الوجه وهو حرف النون ومنه ان يشاد مستل لا يتبع الضمير وهو ان اضافة الشيء الى نفسه فان اراد اضافة
حسن الى الوجه وهو هو المعنى فذلك انما منه من منع الاضافة المحضة وكان ينبغي على ما قال ان لا يضاف الصفة الى
هو فاعلم ان المعنى اصلا وهو معلوم الاستتعا مع الما ذكر بعد هذا انهم لما قصدوا اضافة الصفة الى مرفوعها جعلوا
في صورة المفعول الذي هو اجنبي من باصم ثم اضيفت اليه حتى لا يستنكر في الظاهر وان اراد اضافة حسن الى الوجه
المضاف الى ضمير راجع الى موصوف حسن فلك ان اضيفت الى ضمير وذلك لا يجوز فليس شي لا ذلك لو امتنع لا يمنع
في المحضة ايضا وقد قال فيها واجداً وبعند بطنه وصد يبله وطيب مصره ونحو ذلك وانشد يسوبه كحيتها
في الشعر قول الشاعر اقامت على ربعها اجازة صفا كيتا الاعالي جوتنا مصطلاهما وقال الهيرد بل الضمير في
مصطلاهما راجع الى الاعالي لانه في معنى المثني اذ هو المحارزين وليس المحارزين الاعليان ولما جمعا بلحوا كحيتها
روانف اليتيك وتطارا فالالف في تطارا راجع الى روانف لانه معنيان فبانه قال جوبا مصطلا الاعالي
ما كح الاعالي وهو الموضع الذي اصابه الرجحان الكثر فاصل البحر اسطر واعلاه ككت وما بينهما لجوزي اسود واد
اليه المبرد تكلف والظاهر مع يسوبه وقيت سلتان اخريان من المايلا الثمانية عشرة فسمى ان عند النجاه
المصنف ومما اللتان اجمع في كل منهما ضميران ومما الحسن وجهه وحسن وجهه بنصب المعمول فيهما ووجه استتحيها
الرافعة اذا قصد التحفيف وذلك لان اضافة الصفة الى مرفوعها فيسبح في الظاهر لان الصفة الرافعة للظاهر هي
المرفوع بها نحو قولك زيد صار بعلامة عمر او فالضار به هو غلامه فكان كما صاف الشيء الى نفسه المسمى في الحففة
التي هي اصل غير المحضة فجعلوا الرفع في صورة المفعول لان الصفة الناصبة غير المنصوب بها في المعنى لا تترك
ان الضار غير في المثال المذكور فاذا اضيفت اليه بعد نصبه كان اضافة كاضافة الشيء الى اجنبي فبصت معمول
الصفة اذن لاجل توطئه البحر فلا كان الحسن وجهه البحر متمتعا كان القياس امتناع نصبه ايضا وكالم بحر حسن وجهه
البحر في الشعر كان القياس امتناع حسن وجهه بالنصب ايضا الى الشعر اذ هو تمديد البحر وليس مقصودا بل اذ
اصتها ان من عاينها كوم الدردي وادرسوا انها ثم اعلم ان اصل هذه المتايك كلها مستلتان الحسن وجهه وحسن
وجهه برفع الوجه فرما فيما حنتان لاجل اصالتها كثيرا الاستعمال ولما كانت اصلين لان الوجه فله في المعنى
فلا يصل ارتفاعه بالصفة فاذا ارتفع بها فلا بد من الضمير في متعلق الصفة اذ ليس في الصفة ثم لكل واحد منهما
فرعان حسنان في القياس كثيرا استعمال الحسن وجهه وحسن وجهه على التمييز والحسن الوجه حسن الوجه البحر على
الاضافة اما انما بالمعول في القياس فلانك قصدت للبها في وجهه الوجه بالحسن فبصت وجهه على التمييز
حتى يحصل الحسن جلا وتفصيلا ويكون ايضا اوقع في النفس للابهام اولام التثنية ثانيا كقلنا في باب التمييز

مثل نصب زيد في محل التحريف لفظا محذورا والضمير واستنارة في الصفة والمبالغة في المعنى واما حسن الوجه
مع اللام في فلان في حسن الوجه تحريف من حرف اللام في وصف الوجه وصفه في فعلها واستنارة فيها وفي الحسن
الوجه كحسنا واحد وهو وصف الوجه ولا في هذا معا تعرف الوجه باللام التي هي اخف من الضمير من اعارة له
في التعريف وهذه فائدة لفظية واما حثا المعنى فبها المبالغة ثم التقيس وان لم يكن الوجه تمييزا كما في اولها
والدليل على اسقال الضمير الى الصفة ههنا ان نقول في الموثق هذه حنة الوجه وفي المشي والجمع الزيادة حسنا الوجه
والزيدون حسوا الوجه ولا ياتي هذه العلامات في الصفة وفيها ما يبرهن في قوله نحو قام رجل فاعاد في علمه ولما
استناد الصفة الى ضمير صاحبها مع كونها مستندة في المعنى اليه سببه كون تلك الصفة في اللفظ جارية ايضا جها
حسنا او حسا او حسا وفي المعنى التي على صفة له في نفسه سواء كانت الصفة المذكورة كما في زيد حسن الوجه فانه
بالحسن وجهه او كما في نحو زيد ابيض الوجه اي كذا في نحو زيد ابيض الوجه اي كذا في نحو زيد ابيض الوجه اي كذا في نحو زيد ابيض الوجه
كصفة في نحو ضمير في صفة سببه كما في نحو في صفة نفسه فخرج اذن السبب عن ظاهره الفاعلية الى النصب او الحسن
لان الصفة لا يرفع فاعلين ولم يترك حرفا على ان يكون بياض الضمير لئلا يلتبس بالفاعل وان لم يخرج اللفظ على
صاحب السبب كوزيد وجه حسن او غير ذلك لانه لم يرفع على صفة له في ذاته نحو زيد امر ثوبه لم يحسن استنارة في
السبب فيها من زيد اسود من غلام الاخ وزيد ابيض الثور واحسن غلاما لانه لا يعيى للجمع لانه صاحب
متصرف بالوصف المذكور ولا يدل صفة على صفة فكيف ضمير في صفة سببه ضمير نفسه فان قيل ليس الصفة
في نحو زيد ابيض ثوره ترفع على صفة له في ذاته وهي كونه صاحب ثور كذا قلت معنى كونه صاحبا مضموم من كون
سببا لزيد لان صفة السبب في الحسن بابا والعقور كلها فضلك العبر بما ذكرت ومثله في ولا في الحسن
وهي حسن وجهه بالحرف في كل ما ذكرنا في حسن الوجه بالمطابقة وجهه لفظه في التعريف اعني وجهه واربع ما يدل في نحو
فما لا ينتهي الى المنها في العدم وتخصيصها بضرورة الشعر كما اختص حسن وجهه والحسن وجهه نصب وجهه على ما ذكرنا
بها وهي الحسن وجهه وحسن وجهه والحسن الوجه وحسن الوجه برفع الوجه في جميعها والاوليان في من الاخيرين لعدم
موافقة وجهه فيها لاصلة تعريفها ووجهه في الابع خلو الصفة من عائد الى الموصوف وظرف الضمير من الصفة ليس في
ولا يتبع مع حرف الجر مع اي وجه منه والوجه منه وقال ابو علي الوجه وجهه بدلان في الضمير المتحيز في الصفة
قاله في قوله ثم مفتحة لهم الابواب وهذا غلظ الدم بالدم لان بدل البعض وبدل الاشتغال فيهما ضمير المبدل منه في
الاعلى وقال الكوفيون اللام في الوجه بدلان في الضمير كما في قوله لاني في حاف الضيف والبدن في قوله فالوجه
باق على الفاعلية كما كان في الاصل وكون اللام بدلان في الضمير فيما شرط فيه الضمير فتح عند البهين ومثلان
فيهما وجهه حين لكن قلنا استعملهما لاستنارة في الظاهر وعما الحسن الوجه وحسن الوجه بنصب الوجه
فلان النصب توطئة للجر وهو حسن كما هو واما استنارة في الظاهر فلنصبه موقفا على حقيقة لا على التبيين وعند
الكوفيين نصب المرفوع على التبيين لتجوز تعريف المين كما مر في باب التبيين وتسايد في نحو لا يجوز لا في نحو
الشعر عند البهين جارية في العلة بلام عند الكوفيين وهي الحسن وجهه وحسن وجهه بنصب وجهه فيهما حسن
وجهه بنصب وجهه كما ذكرنا ومثلان باطلتان اتفاقا الحسن وجهه والحسن وجهه كما تقدم المجموع ثمانية
ولنا ان نطلب استنباح المايل الثلثة التبيين المنوعة في العلة واحدة فنقول لما استنارة في المنوع
السبب لما ذكرنا من الاحرف في العلة على السبب واستنارة في الصفة له في نفسه وضارت بذلك صفة السبب

تارة السبب كالنصب وذلك بحسب بعد الفاعل اي الضمير المتحيز بنصبه في المفعول في نحو الضمير في قوله
بلاض في لان المانع منها لما كان رفعه لما ذكرنا من انه كاضا في الشيء انفسه فلا اتجر ضمير في البيضة الصفة استنارة
حسنة في السبب ايضا لان الضمير في السبب فلو ان كان قسما وليس اسم الفاعل في نحو زيد ضار غلاما كذلك لان
الضمير في ضار ليس اجله ولا صفة سببه على صفة نفسه فنقول انفسه المذکور في الحسن وجهه بنصب الوجه لا
علم حصول التحريف في المضافة اللفظية فكلما امتناعها قوله والنصب على التبيين المفعولة في المعرفة وعلى التبيين
في النكرة هذا عند البهين وقال الكوفيون بل على التبيين في الجمع وقال بعض النحاة على التبيين بالمفعول في
الجمع والاولى التخصيص قوله ما كان في ضمير واحد احسن وما في ضمير احسن قد ذكرنا عليه قوله ومعنى قوله
فلا ضمير فيما كان معرفة الحن والاحسن والقسم على ما ذكرنا من ان الضمير عند قاعدة سببها الضمير والضمير
والجر عن الضمير فقال الضمير ان يكون في الصفة او في مفعولها فان كان في المفعول فهو ظاهر لانه يكون بارزا
نحو وجهه او الوجه منه وان كان في الصفة فذلك اذا لم يرفع ظاهرا وينوبت لما نبت الضمير ونحو وجهه لئلا
وجهه فان وقعت ظاهرا في كالفعل يثبت لما نبت الفاعل وتقدر عند افراد الفاعل وسببه وجهه كما ذكرنا
في باب الفت ثم اعلم ان ضمير المفعول اذا كان مرفعا باللام حكمه اذا كان مضافا الى المرفوع باللام او مضافا الى المضاف
بالمضاف اليه في كل مرتبة برجل حسن الوجه حكم برجل حسن وجه الغلام وحسن وجه الغلام وكذا لو زدت وكلم
المفعول المضاف الى المضمون حكم المضاف الى المضمون وهي جزاء حكم مرتبة برجل حسن وجهه حكم
برجل حسن وجه غلامه ورجل حسن وجه الغلام وكذا لو زدت ولذا ان كان ضمير ولم يكن مضافا اليه كقول
رحبت قطاب الحن منها ورجل حسن وجهه يصونه وحكم المجرور باللام والمضافة الى الضمير حكم المضاف الى المجرور
بالغا بالبعث حكم برجل حسن وجهه حكم نحو برجل حسن وجه غلام وحسن وجه غلام وحسن وجه الغلام وكذا لو زدت
قوله واسماء الفاعل والمفعول عن المتعدي مثل الصفة فيما ذكرنا من المعنى باسم المفعول عن المتعدي اسم المفعول
من الفعل المتعدي اليه واذا فقط كضرب الغلام واسم المفعول المتعدي اليه التين هو المتعدي اليه الواجب قوله
مقطعي غلامه درهما ومن المتعدي اليه هو المتعدي اليه التين نحو زيد وعمر وكذا نقول في اسم الفاعل
اللائم زيد خارج الغلام وشاح النبت وفي اسم المفعول اللام مضمون الغلام ومودر الجلام سواء كانا
لماضي ومعنى المضارع واللاستمرارا والاطلاق فان رغبنا للمزيد لانه لا يحاج الى شرط زمان كما في اذا جاز في
معنى ههنا الرفع جاز النصب والجر ايضا لانها في عناه على ما بيننا في قوله في كل واحد منهما التام في قوله في
سواء وانما يجوز استنارة الضمير فيهما منفلا من معولهما ثم نصب المفعول لانه اذا كان محذورا لموصوفهما المقدم
وصف باضاف من فوعهما المضمون كما قلنا في الصفة المشبهة سواء فلا يجوز زيد قلم ابا ولاقلم ابن العم بنحو
المعول ولا مضمون مملوك ام ولا مشروب ماء لاني في نحو المعول اذ لا يحصل في الغلب مثل هذا الموصوف المقدم
صفة اما اذا كانا مقدمين نحو زيد ضار غلاما وعمر واولاد وعمر وغلما او معطي اخوه درهما او معطي
عمر ثوبه فان حذف المعول لم يحسن نصب الفاعل وحين اتفاقا لئلا يتنبه بالمفعول فان له مفعولا خلاف
الصفة المشبهة واسم الفاعل والمفعول اللانمين وان ذكرت المفعول منصوبا بعد الفاعل فامتن
التناس المنصوب او المجرور بالمفعول لم يفتن عن ان يعل نصب الفاعل او جرح اجراء له مجرى حسن الوجه وعنه
وقد جرى بعض الاسماء الجملدة مجرى الصفات المشبهة نحو فلان شمس الوجه اي حسن الوجه في المايل المذكورة

وهو قليل ولا يهل العلم المشبه في الجنبى كما سئل اسم الفاعل والمفعول بل يميل في السبب لان يعتمد على
الاستقمام او النجى نحو احسن الزيدان واحسن المرطاب فتح الزيدون فانه لا موصوفها من ساحتها حتى يعمل به
واما نحو زيد قائم اكانت ولا حن وجهها نحو الوجاهي ولا حن وجهها برفع الوجه فان وجهها وان لم يكن
سببا لانه سبب المحارة التي هي سببه فالماجان خلق الصفة ومنطقها عن الضمير الراجع الى الموصوف لان
الضمير المضاف اليه وجه راجع الى حارته التي هي مضاف الى ضمير الموصوف فكاه قال زيد حنا وجهه حان
فهو عمل على المعنى فتوكل مررت برجل حنة جاربه لا فتوى وبرجل قائم غلامه لا قاعدتين ومن هذا الباب
على ما يدل الميرد جوبتا مصطلاسى اى مصطلي الاعلى اى مصطلا اعاليهما **قوله** اسم التفضيل ما استحق
من فعل لموصوف بن اية على غيره **اقول** يفتقر نحو فاضل وزايد وغالب ولو اوصى زعم مثله
ما قاله استحق من فعل لموصوف بن اية على غيره فيه اى في الفعل يعنى المصد لا يفتقر نحو طائل اى يند في القول
على غيره شبهه حرام الفاعل من باب المتعاليه والاوية ان يقال هو المبني على افضل لزيادة صاحبه على غيره في
الفعل ويدخل فيه نحو حوى وشرفا كفى الاستعمال ولا يستعملان على الاصل **قوله** وشرف ان يدعى
تلاي محمدا كمراس لون ولا يعيب لان منهما افضل غير محمدا افضل الناس فان فضل غيرى توسل اليها شدة
ونحو مثلها مثل من استحق اجا واساذا وعمى وقياس للفاعل وقد جاء للمفعول نحو اعذر والوعم و
اشرف واشغل **اقول** شرط ان يبنى فضل التفضيل من تلاي محمدا جاء منه فضل تام مثبت منصرف
قال بعضه للكثرة فقوله جاء منه فضل احتراز من اى وارجل من اليد والرجل فانه لم يثبت وقولهم
احتك الشائين اى اكلها من اكلتك واول شاذ وكذا قولهم ابد من حنيف احكامه لم يستعمل منه فعل على اى قول
وقال الجوهري ابد يابك اباله مثل شكس يشكس شكاسة اذا قام لصاحبه الابد وهو افرس من غيره من العرق
ولم يستعمل ايضا منها فضل تام احتراز عن الافعال الناقصة ككان وصان فانه لا يقال اكون واصير وقولنا مثبت
احتراز عن نحو ما نس بكلمة فانه لا يقال انبس وقولنا منصرف احتراز عن نحو عم ويسر وليس اذا يقال انعم
وايسر وقولنا قابل معناه للكثرة احتراز عن نحو عبت الشمس وطلعت فانه لا يقال الشمس اليوم
اعترب منها وامس ولا اطعم ويعنى ان كثر زيه عن بعض الصيوب الظاهرة كالعور والعمى قوله ثلاثي احتراز
عن الرباعى نحو حرج قوله محمدا احتراز عن ثلاثي ذي زايد نحو اخرج وعمى وانقطع واخرج ونحوها قوله
لم يكن لانه لو لم يكن لاسا بل كان ناعيا كحرج اذ لم يكن محمدا ابل كان ذا زايد كحرج لم يكن بناء افضل
اما ان اردت بناؤه من غير حذف شي فواجب الاستعمال واما ان اردت البناء مع حذف حرف احرفين فلا يمس
المعنى اذ لو قلت في حرج اذ حرم لم يعلم انه من تركيب حرج وكذا لو قلت في اخرج احرف حرم كحرف حرم
لا لبتس باخرج من اخرج وكذا في غيره من المنعشة هذا كله بناء على انه لا يصح من للفصل الا افضل
اختصارا **قوله** ليس بلون ولا يعيب صفة ايضا لقوله ثلاثي قوله لان منهما افضل اخير يعنى ان لم يكن بلون ولا يعيب
والعيوب لانه جاء منهما افضل من غير اعتبار الزيادة على غيره فلو بنى منهما افضل التفضيل لا لبتس اصحما
لو قلت زيدا سود محمدا كونه للتفضيل لم يعلم انه معنى في سواد او معنى ان ايد في السواد وهذا التفضيل
الماتم اذا بين ان افضل الصفة مقدم بناؤه على افضل التفضيل وهو كذلك لانما يدل على ثبوت مطلق الصفة
مقدم على بالطبع على ايد على الزيادة على الاخر في الصفة والاوية موافقة الوضع للطبع ولبغى ان يقال

من اللون والعيوب الظاهرة فان الباطنة بين منها افضل التفضيل كقولنا ابل من فلان واعجب منه واحسن
واخرف واللة واشكس واعبي واعجم واولك ووكاه فلا يطر د ايضا اعلاه بقوله لان منهما افضل اخير وهو ابل
ان يقال لا بدنى افضل التفضيل من اللون والعيوب الظاهرة دون الباطنة لان غالب اللون بانى افضلها على
افضل وافعال كايض وسود واجم واصفر فكل جاء من التلاي عليهما واما العيوب المحسوسة فليس
العالي فيهما التزيفه لكن بعضها التزيفه اكثر استعمالا من غير كاحول واعور فانها اكثر استعمالا من حور وعور
ولذلك لم يخطب الواو فيهما محلا على احوال واعور ولم يجي منه افضل وافعال كالبخى والنعيم والعمى فلم يبين
منها لكون بعضها محلا لقبلا الزيادة والنقصان كالحى والبواية محولة على التبيين للذكور بنى الاستماع واجاز
الكوفون افضل التفضيل من السواد والياض لانها اصلا اللوان قال ايض من اخني اياض وقال لا يسود
في عيني من الظلم ومما عند البصرين شاذان **قوله** فان فضل غيرى يعنى قصد التفضيل من المعاني التي تعذر بناء فعل
التفضيل وهي المشعبة والرباعى واللوان والعيوب الظاهرة تبنى افضل من فعل بناؤه منه من حن او كثر
او عن ذلك بحسب غير ذلك الذي يقصد ثم يوتى تصاد تلك الافعال التي امتنع بناء افضل منها فينصب على التبيين
لتحقيق معنى التمييز عن النسبة فيها نحو افرس عورا واشد باضا واسرع انظافا واكثر درجته ونحو ذلك وتعذر بناء
هو قياس من باب افضل مع كونه ذاتا يد وبولد كى السماع نحو قولهم هو اعطاهم اللديان واوامم المعروف
وانت اكرم من فلان وهو كثر ومحون فله العمل لانه يحرف منه الضمن وترده الى التلاية ثم يبنى من افضل التفضيل
بمختلف معنى التفضيل المحسوسة المحرومة وهو غيرى سماعي مع كونه وسلا عن البيرد والاحتضن جوان بناء فعل
التفضيل من جميع التلاية التزيفية كما فعل واستعمل ونحوه من قياسا وليس بوجه لعدم السماع وضعف التوجيه
مخلافا افضل قوله وقياسه للفاعل يعنى قياسه ان يكون التفضيل للفاعل على غيره في الفصل كضرب اى ضاربا
اكثر ضربا من سايب الضاربن ولا يقال اضرب يعنى يضرب اكثر مضروبة من سايب المضروبين ولان كان التباين
في الفعل دون المفعول لانهم لو جعلوه مشركا بين الفعل والمفعول كفى المشتملة لا طرده واما سالا في
المشركه واعتبر فيها المشتملة لظنهما لكونها ساعية فاراد واجعل في اطمما اظهر دون الاخر مجملوع في الفعل
قياسا لكونه اكثر من المفعول لانه مفعول الاوله فاعلى في الغلب ولا ينكسر اما قلنا في الغلب احتراز عن نحو
محسوس ووبوت فلو جعلوه حقيقة للمفعول لبق اسم الفاعل مع انه اكثر على ما يطلب فيه عن معنى التفضيل
الا بالقرينة لعدم اللفظ الدال عليه حقيقة وقد استعملوا في المفعول ايضا على غير قياس نحو اعذر واشرف
والوعم واشغل اى اكثر مصلوية ومشهورة وعلوية ومشغولية ومنه اعني في قول سوبه ومثله اى
قوله واستعمل على احدته اوجه مضا فاول من ومهرفا باللام فاذا اخذوا ضيف فله معنيان احدا
وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة على مراضيف اليه وشى ط ان يكون منهم نحو زيد افضل الناس والى كور
احن اخرة والثانى ان يقصد بزيادة مطلقة وبقينا للتوضيح فحوز يومف احن اخرة وكوز في الافراد
والطابقه لمنهوله واما الثانية والمعرف باللام فلان فيهما من المطابقة والى بل من مفرد مذكر لا غير فلا يجوز
الا فصل من غير واولا زك افضل لان علم **اقول** اعلم ان يلزم استعمال افضل التفضيل مع
اص التكمة المذكورة فلان عن اجمع واكثره لانها في الغلب وانما لم يخل عن اجمع لان وضع اسم التفضيل
على غيره ومع من والاضافة ذكر المفضل عليه ظاهر واذا جرد عنها لزمته اللام لانها يثار بها الى المعين

لازم اخرج الاسم التفضيل

من كور قبل لفظ او حكا وهي اللام العبدية كما ذكرنا قبل فيكون اللام اشار الى افضل المذكور مع المفضل عليه كما
يجري مثلاً بينك وبين مخاطبك ذكر طلب شخص هو افضل من زيد ثم تقول احد ذلك عم وهو افضل اي ذلك افضل
اي افضل من زيد فهو في قول ذكر المفضل عليه لاشارة الى افضل المذكور مع المفضل عليه راساً فلو خلا عن التلكة
خللا عن ذكر المفضل عليه فلا يتم ثم المقصود الاسم من ذكره وضمه واذا علم المقصود جاز في غابا ان كان
افضل جزي كما يقال لك انت اسن ام انا فحيت يقولك انا اسن ومنه قوله ته الله اكبر وقوله ان الذي يرك السماء
لنا بيتا دعائيه اعز واطول وقوله ستعلم ان اللوات ادي اذا ادنيت في الاسلام والوا هو كثر في جوار ان مثل
هذه الاشياء ان المضاف اليه محمول في اي كشي واعز دعائيه ولم يعوض منه الشون لكون افضل عيني
فاستبشع ذلك واما جوار فقد ذكرنا فصد عهد يعوض التوازن ويجوز ان يقال ان من مع محوره محرف
اي كشي من كل شي ونقل الحرف ان لم يكن جزي في غير كشي جاني رجل افضل في جواب من قال جاءك رجل افضل
من زيد كانه لما كان حرف الخبر كشي من حرف الوصف فالحال كان حرف بعضه ايضا كشي وانما الحرف من الشك للملكة
شيان لان كل واحد منها يضي عن الآخر في افادة ذكر المفضل كما ذكرنا في وايه في واحد منها بالاذا كان
ذكر الآخر اذا ذكر احد مما في قوله واما قوله ولست بالاكثي منهم حوا ولما الضمة للكار في قيل من فيه ليست
بل للبعيض اي لست من بينهم بالاكثي حصي وهذا كما يقول مثلاً ان زيد شخصاً من قرش افضل من عيس فقال افضل
من قرش اي هو افضل من عيس من بين قرش وكوزان حكم بزيادة اللام ومن تصليته كما في قوله ورتت
هذه الا واخر منه نبي لم ندم دخل الاخرينا وكوز في التمدن ان بعد افضل آخر عاريا من اللام يتعلق به
: احوست بالاكثي كشي منهم والحي جزي امه ولامه خاضع الاضافة ومن التفضيلية اذا لم يكن المضاف
مفضلاً عليه كقولك زيد افضل البصرة من كل فاضل فاضله الى البصرة للتوضيح كما تقول شاعر بعد ادراج
المجور وبين التفضيلية من مشاكة المفضل في المعنى اما تحقيقاً كما في زيد احسن عمر او تعدد كقولك
لان اصوم يوماً من شعبان احب الي من ان افطر يوماً من رمضان لان افطاي يوم الشك الذي يمكن ان يكون
رمضان محبوباً عند الخائف فقد رضي الله عنه محبوباً اليه ايضا ثم فعل صوم شعبان عليه فكانه قال هبت
محبوب عندي ايضا ليس صوم يوم من شعبان احب منه وقال علي رضي الله عنه اللهم ابداني بهم جزي منهم اي في
اعتقادهم لاي نفس كما في فانه ليس فيهم جزي وابلهم في شرا من الله اعتقادهم ايضا ولا فلم يكن فيه رضي الله
مش ومثله قوله ته اصحاب الجنة يوسيد خير مستقر بل يقال في التكم انت اعلم فرا كان مع انه ليس الخاشع
العلم المقصود من التحقيق والافتقار واما نحو قولهم انا اكبر من الشعر وانت اعظم من ان تقول كذا فليس
المقصود تفضيل الكلام على الشعر والمخاطب على القول بل المراد بحد ما عن الشعر والقول وافعل التفضيل
بعد الفاضل المقصود وتجاوز عنه فمرة مثله ليست تفضيلية بل هي مثلاً في قولك بدت من زيد وانفصلت من تعلق
يا افضل المستعملين المجاوز بل تفضل فاذا قلت انت اكبر علي من ان اضرك فكذلك قلت اي است بان لفظ
كرك علي من ان اضرك وانا جاز ذلك لان من التفضيلية التي يدل على ان صاحب افضل مفضل على اهلها
متعلقة بافضل التفضيل تنسح هذا لا ترى اكد اذا قلت زيدا افضل عمرو وفضاه زيد تجاوز في الفضل
في تبه عمرو في فيما نحن فيه مثل التفضيلية لاي معنى لتفضيل ومنه قول علي رضي الله عنه ولها تفضل
نزول البلاء كسرك والنقص في قولك صادق واو في من ان يكونك او بترك اي محي متجاوز عن فاضل

الذي ركب ان يفي التفضيلية اصل التفضيل لانهما من لسان واحدة والاول هو قوله قال فلان انا احسن من احسن
ساعة الى الصوف من زبط مان مسمم وقد يفضل بينهما بل هو وفعلها كقولك زيد احسن او افضت من السن
قد تقدم عليه في الشعر كقوله واستنك الزباء قرا وهي من غاب لوح الحي اعلمتني ويلزم ذلك ان كان
المفضل اسم استنهام كقولك علم زيد او مضاف الى اسم استنهام نحو قولك من غلام اتم اكرمات انت
فاذا اضيف له معينا ن احدهما وهو لا كشي ان يفضله الزيادة على من اضيف اليه لما كان هذا كشي لان
لتفضيل الشرا على غيره فالجواب في ذكر المفضل وليس قول علي احسب ان يبرضي لانه مفضل على ما سواه من علمه ما اضيف
اليه وليس مفضلاً على كل ما اضيف اليه وكيف ذلك وهو من تلك الجملة فيلزم تفضيل الشرا على غيره وقول
دفع هذه الاعتراض ان زيدا لم يذكر في الناس في قولك زيدا افضل الناس لغرض التفضيل عليه معهم بل لغرض
معهم في اصل الفعل ليس في لانه لا يحق حصول هذا الغرض في الشرك في اصل الفعل او المضافة وقوله لان
لفظ افضل يعني لهذا الغرض لما ذكر المصنف عليه بهذا وهو في لانه لا يحق حصول ثبوت اصل المعنى والزيادة فيه
اذ الزيادة فرع ثبوت اصله ولا يحصل الفرع الا بعد الاصل فيقول لفظ افضل يدل على انصاف صاحب اصل الفضل
فلا يحق لاجل الشرا والآخر في تحليل دخوله في جملة المضاف اليه ما في باب الاضافة فلهذا اورد في قوله
ان افضل جزيين الاخر الكلام قد مضى الكلام فيه في احوالها كما في قوله والمالي ان يفضله زيادة مطلقه اي
تفضيله على من سواه مطلقاً على المضاف اليه المعين بل انما يضيف اليه ليجرد التحصيص والتوضيح كما تصويبا
الصفات نحو مضارع مضروحة من قوم حمله تفضيل في فلا يشترط كون بعض المضاف اليه في قوله هذا المعنى ان
الي جملة هو داخل فيهم نحو قولك بسا صلى الله عليه وسلم افضل قرشي مني افضل الناس من قرشي
وان يضيف الى جملة من حبه ليرد اخلافهم كقولك يوسف اخوتهم فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف ولا يكون لهم
بل انما ك لوسئلت عن عبد اخوة يوسف لانه قد خرج عن جملة من باضا فتم اليهم بل يدخل في جملة
احسن الاخوة واحسن بني يعقوب وان تضيف الى جماعة نحو فلان اعلم بعدا اي اعلم من سواه وهو محقق بعدا لانها
مستثنية اي مسكنه وان قدرت المضاف اي اعلم اهل بعدا فهو مضاف الى جماعة نحو فلان اعلم منهم وقوز في
الاول والافراد الى آخره في الاول المعنى الاول للمضاف اعلم ان الاصل في افضل التفضيل ان يكون معاً يفضله في
وهو من التفضيلية لانه يصور على هذه الصيغة المنبذة لهذا المعنى بعدا الى المفعول من ابتداء كما ذكرنا فافضل
التفضيل تمييزاً بينه في هذه الصيغة من الوصف كحرف الاسم كافتل في بدء النظر لانه من التفضيلية فصا
كانها من تمام الكلمة فلهذا لا يفضل بينهما الا بعمل فادام في لفظنا في صاحبه تبييناً ومما وانشاء بل يرد
الاحوال صيغة المفرد المذكور زيد افضل عمرو والزبان افضل من عمرو والزبان افضل من عمرو وهذا
دعد اذ لو تبي وجمع وان كان كشيبة الاسم وجمع وانما في لفظنا فاذا اصبته وارت تفضيل صاحبه على
من اجزاء المضاف اليه كان المصاحب لمن في لفظنا صيغة واحدة وذلك لانه مثله في كون المفضل المذكور اهل
ولا سيما ان اصل المصاحب من مضارع المضاف كما بين في باب المنادى ولا فرق بينهما من حيث المعنى الا من حيث ان
المجور من مفضول مجمع اجزائه والمجور والمضاف مجمع اجزائه مفضولة المصاحب الفعل الاخر فيه ولا فرق بينهما
لفظاً الا بذكر من في اصلهما وطرفهما في الاخر كما اجزاء المضاف لهذا المعنى مجرى المصاحب من المنانمة التي بينهما
وجان ايضا بشبهه وجمع وانما في لغوات لفظ من لانه من المصروف وقال ابن المهران وابن السكيت وابن

ان على اسراء الهمزة

احسن

بل انما

الاول افضل لا يصلح في حق من ائلين لفظا ومعنى فان اختلف نحو من رت بن الجاهل في اللفظ والما
نحو من رت البصره الى الكوفي جاز واتصبا بالناس عند الكوفيين بافضل وعند البصريين بفعل مقدر بل هو
بافضل فيكون المفعول الثاني لا فضل محذوف والفعل محذوف مع المفعول الاول اي انا انكسي منك عمي والسك
التياب واعلم منك لزيد اعلم منطلقا وقال صاحب المعنى لا يجوز حذف اصل المفعولين دون الاخرى في
باب علمت فالاول ان قال اشد من علمان زيدا منطلقا او علمان زيدا منطلق وان كان الفعل يعم منه الحجب او
البنفس تعني اي ما هو الفاعل في المعنى الحجب والبنفس بال نحو هو احب الي واشهر الي واجمعيه واحسن
وامت ان لان افعاله تعني اي البنفس والمحب بها كقولك وجبا ليكم باليمان وكن اليكم الكفر وهذا
كالمعنى المفعول كاحمد واشر واجن وليس ناس عليا م ويعدني الي المفعول من فعل كان لي كما تقدم
وهذا المفعول هو الذي حصل لا فضل بصوغه على هذه الصيغة **قوله** الا اذا كان شيئا لآخر منه شوطا في فعل
الفضيل لفاعله الظاهر كما رفع احسن الكل في قولك ما رايت رجلا احسن في عيذك لكل منه في عين زيد في قولك
اذقنا ساسا من ليا ضعف قوله شئ هو رجلا في المثال المذكور لانه صفة قوله وهو اي فعل في المعنى السبب في
لذلك الشئ والاشهر في اصطلاحهم ان يقال في المتعلق السبب الملبس واحسن في مثالنا حجة المعنى المتعلق جلا
وهو الكل فان الاحسن في الحقيقة هو الكل لا الرجل **قوله** فليجب ان ذلك المتعلق الذي هو الكل اذا اعتبرت
الاول اي صاحب الفضل الذي هو جلا في مثالنا مفضل **قوله** في عيانته الضمير ياج الي السبب اي هو اذا اعتبرت غير
الاول وذلك الفاعل في مثالنا يكون مفضلا عليه **قوله** منفي صفة مصدر محذوف اي مفضل تقصيدا منفي
اي لم يكن ذلك المتعلق باعتبار الاول وفاضلا باعتبار غيره مفضولا بل هو باعتبار الثاني فاصلا وباعتبار
الاول مفضول اوصاله باعتبار الاول ما وية حاله باعتبار الثاني والمراد هنا انه باعتبار عيني الاول
كزيد في مثالنا فاضل وباعتبار الاول وهو جميع الرجال مفضول والمأذون جميع الرجال من جلا بكرة في
سياق الشئ فيفيد العموم في الظاهر ان قيل قوله باعتبار الاول وباعتبار غيره كيف يتعلقان لمفضل
وقد اتفق النحاة على انه لا يعدي الفعل كحرفين يتماثلن الي اسمين من نوع واحد كما قلت قوله باعتبار الاول
وباعتبار الثاني لان الاول من الضمير الرفع في مفضل والثاني من قوله نفسه اي ملتصقا باعتبار الاول او
مقتضى نابه كما قول فضلت زيدا ركبا على عمي ورجلا ومعني قوله باعتبار الاول اي النظر اليه يقال اعتبرت
الشئ ان نظرت اليه ورأيت حاله **قوله** لان المعنى حين قال المصنف انما لم يعمل افضل لانه لم يكن له فضل من رتبة
منه حتى يعمل كما كان في اسم الفاعل والمفعول والصفة والمصدر واحسن من المعنى حسن لان المعنى
ما رايت رجلا احسن في عيذك لكل حقا مثل حسبي عيني زيد قلت انما قال حقا مثل حجة ولم يقل كذا حقا
لان الظاهر في مثل هذا المثال من حيث المعنى كما تقدم نبي المثلية عن الاول فيلزم منه نفي الفضلية الا الشئ
اذ لم يكن مثل شئ فيلزم ان يكون افضل منه هذا هو المعنى في قولك احسن وان كان في الاول اللفظ فمفعول الاول
لا فضلية للمساواة هذه العلة التي عمل بها نظرد في جميع افعال التفضيل فيلزمه اذ يجوز رفع الظاهر
مطرودا وذلك لان معني من رت برجل احسن منه ابو اي احسن اليه كمن حسنه كما ان معني احسن في عينه
منه في عين زيد احسن الكل في عيذك حسنه في عين زيد **قوله** مع انهم لو رفعوا الي آخره هنا لتسليم سببوه وهو
افضل لانما عمل بها مع ضعف مشابهة لاسم الفاعل للاضطرار الي العمل لانه لو لم يعمل لزم رفعه بالبناء

الاول

لذلك ان العمل بمبدأ كل في قولك من رت برجل احسن منه **قوله** في احسن واحسن من لفظا ومعنى
ذلك ان قولك منه بعد الكل متعلق باحسن فيكون قد ضلقت بين العاطل الضعيف ومعموله باحسب والاحسن
ذلك بل يجوز ذلك في العاطل القوي نحو زيدا كان عمي وضاربا واعني من هنا بالاحسن لا يكون من جهة ولا
ذلك العاطل الذي لا يتعلق به له مع ذلك بوجه كيف والكل مبتداء وفضل جنة فله بتعلق من هذا الوجه فان
قلت فقدم منه على الكل حتى يلزم هذا المحذور قلت سبي الضمير في منه راجعا الي عيني من كور ولا يجوز
التليل بطرد لو كان الكلام مشبها ايضا نحو من رت برجل احسن في عيذك الكل منه في عين زيد في قولك
الزاني جوازك من متبنا والشماع لم تثبت اليه في المنع ولا منع اليتول في ذلك ما ينفذ المنع وان لم يكن مسمى في حق
قلنا راية رجلا احسن في عيذك **قوله** وكان قولنا لآخر يعني انك في مثل هذا المثال المضمون بالاضطرار
المذكورة وجها اخر من الاول وهو ان يحذف المفعول المحذوف وحرف الجر الاصل على اسم قلنا انه عيني الاول
معمل به في قولك منه في عين زيد من زيد وهو على خلاف المصنف اي من كل عين زيد لانه فضل الكل على الكل
الكل على العين **قوله** وان قلت ذكر العين لآخر يعني انك عبارة ثالثة احسن من الثانية وهو ان تقدم اليه
قلنا انه عيني الاول على افضل المفضل داخل عليه كالتشبيه وكحرفه بعد السبب المرفوع من المفعول وعيني فهو
ما رايت عين زيدا احسن فيها الكل او ما رايت عينا كعين زيد احسن فيها الكل وجازت هذه المسئلة وان لم يكن
فيها فضل ظاهرا لو رفعت منها فرع للاوية ولما من التفضيلية مع مجرورها مقدرة منها ايضا بعد المرفوع
وقولك احسن في هذه العبارة الثالثة منصوب بفعل مقدر عيني الظاهر اي ما رايت كعين زيد ما رايت عينا
احسن فيها الكل وذلك لان المراد بقولنا ما رايت كعين زيد اي في حق الكل فيها وهذا خلف القول لا يكون
مثل الشئ في الوصف متصفا بالزيادة عليه ذلك الوصف **قوله** كواد السباع واديا اتصبا على انه مفعول لا اركب
وقوله كواد السباع حاله لان صفة النكرة اذا تقدمت عليها اتصفت على كالية وكجوزان كوع عطف لقوله
كوادي والكاف اسمية لقوله و العايات الطير وكجوزان كونه متميزا والكاف اسمية كقولك كغلام
مثل زيد رجلا واقله في الاوجه الثلاثة منصوب بفعل مقدر كاحسن في المسئلة المذكورة وكجوزان كونه واديا
هو المنصوب بالفعل المقدر وافضل منه والسعد بن ماليت واديا اقله ركب انوا منهم بوادي السباع و
اخوف به ركب اتوه منهم بوادي السباع **قوله** ولا اري الواو اعني ضنة وقوله حين يظلم طرف بمعنى الحاف في
وادي يثيه واديا السباع وقت الاطلاق وما في قوله ما وفي الله مصدر يتعلل في المضاف اي وقت وفيه الله الساكن
وهو طرف لا خوف **قوله** تاية اي تبتا وتوقفا وهو متغلة من تركيب كيني يقال تاية اي تبتت وهو
منصوب على التمييز من اوله كاي نحو زيد احسن منك ثوبا فيكون في المعنى فاضلا اليها هو مرفوع بالنطاي
احسن ثوبه واقل تاية ركب اتوه ولو عسرت العباة لا اوي في الغلب وان اري واديا اقله ركب منهم بوادي
السباع ولو عسرت بالعبارة الثانية لقلت ولا اري واديا اقله ركب تاية من رواد السباع **قوله**
افضل اذ لم يعنى في نفسه مقترن باطلاق منه التلكة ومن خواصه دخول قد والين وسوف والجوزان
ولحوق تاء فقلت وتاء التانيث الساكنة **قوله** في نسخة خرج الحرف قوله من احد
الاحسن التلكة اي الماضي والحال والاستقبال وكل اعترافا خروجه على طرفه حكاهم اعني على لنا كلامه في قولك
مقترن باطلاق منه التلكة اعني الاعتراف بيباب الضيق وباب اسم الفاعل هو واديه على عكس هذا الفصل اعني

على قولنا مقتضى في فعله وورد على غير الهمزة على قولنا مقتضى في فعله
من الاعراض بالاضاع والاضاع المعرفه لشيء وشبهه فهو اذ ورد على حرف واحد
كل فعل فهو غير مقتضى والجواب فيه كالجواب فيما تقدم في جعل الهمزة والمتراد بالظن والعكس منها ما هو
عند اهل المنطق لا الذي عند النحاة كما ذكرنا في جمل الهمزة وانما اختصه بالفضل لانه موضوع لتحيين
مع التقرب والتوقع في الماضي ومع التقليل في المضارع واما السين وسوف فستاهما سبويه
النتنيس ومعناه تاخير الفعل الى الزمان المستقبلي وعدم التصديق في احوال يقال نفسك تخاف
اي وشيئته وسوف كشيء بنفسا من السين وتخفف وسوف بحرف الفاء فيقال سوف وقد يقال اي قبل الواو
ياء وقد حذف الواو فيسكن الفاء الذي كان حركا كما جعل الساكنين نحو سفا فعمل وقيل ان الين منقوص
سوف دلالة بتقليل الحرف على قرب الفعل وانما اختصه بالفضل لانها موضوعان للدلالة على احوال
احال الاستقبال واختص الجوارم بالفعال لانه لا جزم في الاسماء وانما يدخله الجزم في الاعداد في
الاعراب استوفى حركات فاراد والاقصوا من الافعال المهربة لمشاكلة الفعل الهمزة حركة للثة على
فرضتها فنقصوها الحركة التي تعلمها وهي الكسرة اذ هي اشد منها بخلاف الضم والفتح فانها يجران في
الفاعل والمفعول فلما نصبت الحرف ولم يبق بعد الرفع والنصب حركة اخري بقيت الكلمة على اصلها من السكون
فسمي ذلك السكون الجزم ولولا كراهة الحرف في اجتماع النحاة لحن ادعاء كون المضارع المسمى حروفا
مبني لان عمل الجازم لم يظهر فيه لفظا ولا تدبير وذلك لان اصل كل كلمة اسم كانت او فعلا او حرفا فان
يكون ساكنا لاخر ولهذا لم يطلب الهمزة لكون اسم او فعل او حرف يتبع السكون وانما سمي العالم جازما
لانه غير آخر الكلمة عما هو اصله الى حالة اخري لفظا او تدبيرا ثم يقولون ان الجزم ليس هو الجزم بل هو
كأخر وارم واخش وانما حذف الاخر لكونه فرقا بين العرب والمبني وذلك انك كلف في الفعل
الاعراب اذا كان حرفا يجمع سكونه ان لا يستقبل الحركة عليه لا للبناء وذلك حرف الهمزة ليكون بينها
على انه ليس الاعراب فيه بظاهريس بقدر ايضا لروا الحرف الذي هو محل الاعراب بخلاف نحو يا شحي و
لافتي فانك ابقيت حرف الاعراب ليكون الاعراب مقدر اذ قد قيل ان الهمزة انما يكون عالم لما
ذكرت بل انما يكون عاملا لانه يغيرها عن حاله الاخرى سواء كانت كاله الهمزة او في اصلا آخر الكلمة اي
السكون او حالة اخرى اعراضا صفة لها قبل دخول العامل فحزنا سمي الجازم عاملا لانه نقله آخر المضارع
من الرفع الذي هو معمول وقوم موقع الهمزة او تجرده عن العوامل الى السكون وذلك لان عامل الرفع في
المضارع مقدم على عامل النصب والجزم اذ عامل الرفع هو التجرد عنها او حاصل عند تجرد عنها اي
الوقوف موقع الهمزة فيكون الجازم طارعا على الرفع قلنا ليس زوال الرفع اثر الجازم ونسبوا اليه بدل
منسوب اليه زوال عامل الرفع اي الوقوع او التجرد على ما قيل علمه عدم العلم فان قيل فيكون قال
الرفع اثر زوال عامل الرفع وروا عامل الرفع اثر الجازم واش لا ش ان زوال الرفع اي الجازم ان
الجازم قلنا زوال عامل الرفع قد يكون اثر للنائب ايضا فيلزم ان يكون النائب جازما واقصي ما كان
في تشبيه قول النحاة ان يقال ان النائب يزيد الرفع ايلد وهو النصب الجازم بزيادة الهمزة
فلم يسموا النائب جازما لان تعريفه بان الوجودي له في من تعربهم بان الهمزة والمالم يكن الجازم اثر

عربي والصحي مستحق بان الهمزة على ما ان كون الناصب نحو الهمزة في الرفع والواو في الرفع
الرفع لا اليك ولو احتمل ما ذهب اليه الكسائي وهو ان الرفع المضارع محرف المضارعة فيكون الجازم الطاري
مستقلا الرفع الثابت بثبوت عمله وانما بعد ذلك في الجازم فينسب زوال الرفع الى الجازم لان زوال الرفع لان
عامل الرفع ناشئ مع الجازم فكيف ينسب زوال الرفع الى زوال عامل الرفع في الرفع المذكور قوله وحرفه عملت
يعني اتصاله بغير الرفع البارز وانما اختصه بالفضل لان الهمزة نحو شناه ومجوعه السلام للاف والواو في الرفع
صغير الرفع البارز لاجتماع في المشي الغان وفي الجمع واوان فلولم عرف احدهما استقل واحرف الهمزة
وانما التانيث الساكنة لانها استكت للفرق بينها وبين التاء اللاحقة للهمزة وكانت اولى بالسكون من التاء اللاحقة
حرف الهمزة ونقل الفعل قوله الماضي ما دل على ان قبل زانك مبني على الرفع مع غير الضمير المرفوع المحرك والواو
اقول قوله ما دل على ان الهمزة لا ينقص بغير الهمزة والمالم يحج الى التصريح بلفظ الفعل
لانه في رسم الافعال قوله قبل زانك اي قبل زان لفظ المتلفظ به لا على وجه الحكاية ليدخل في نحو خرج في فكر
اليوم بول زيد بعد غير خرجت مسرحت ماش وان لم يدل على ان الهمزة لم تكن جازما وزيد يتلفظ به على
الحكاية ويدل على ان قبل زان تلفظ به ويخرج ايضا من نحو اخرج في يومك اليوم قال زيد اولا من اخرج
فانه دل على ان قبل زان لفظ الحركي واكثر ما يتعمل في البناء الايقاعي من امثلة الفعل هو الماضي نحو خرجت
واشترت والفرق بين الهمزة وبين واو اذا كان جازما ان قولك اسع لا يله خرس خارج حاصرين هذا اللفظ
فصدر هذا اللفظ مطابقة لذلك خارج فان حصلت المطابقة المقصودة فالكلام صدق والاشهر ذلك فلهذا
ان الجازم محتمل الصدق والكذب فالصدق محتمل اللفظ مرجح دلالة عليه والكذب محتمل عقلا ولا دلالة للفظ
واما بت اللغوي فانه لا خارج له يقصد مطابقة بل السمع يحصل في احوال هذا اللفظ وهذا اللفظ موجب فلهذا
ان الكلام انما سمي محتمل الصدق والكذب اذا صدق معنى مطابقة الخارج والكذب معنى عدم مطابقة فلذا
لم يكن خارج فاسا المطابقة وعدمها وينصرف الماضي الى الاستقبال بلائذ الطلبي امدعاء نحو جعل الله
امر كقولك عليه اجزاء امر وقرية امي اخاه سغه وينصرف الى الاستقبال ايضا بان نحن عن الامور المستقبل
اذا صدقت القطع بوقوعها كقولك ته وادي امي اب النار وسبق الذين والهمزة في الموضوعين ان
حيث ارادة المتكلم لوقوع الفعل قطعا كان وقع ومضى ثم هو نحو جرحه وينقلب اليه ايضا اذا كان متغيرا بلدا
في جواب القسم والله لا فعلت وان فعلت فلا يلزم تكررا كما يلزم في الماضي الباق على معناه وينقلب ايضا اليه بدل
كلمة المجازة غير واذ كان قد اتم معهما على المضى نحو قوله ان كنت قلده وينقلب اليه ايضا بدخول النافية عن الظرف
نحو ما در شارق وما دامت السموات لضمها معنى اي دامت كثيرا او قليلا وقد تعلى المضى كقولك
علمهم شهيدا ما دمت فمهم وكتمل المضى بالاستقبال بعلامته السوية نحو سواء على اتمت ام فعلت وصعدت
حيثما من السنة راحة الشرط وبعد حرف التحضيض اذا كان للطلب لا للتعجب كما يجيء في قسم الحرف ويكون صلة
لموصول كما اوصفت لنكرة عامة نحو الذي اتيتي فلهذا في رايها راحة الشرط كما ذكرنا في باب البناء قوله
على الرفع ابا واه في اصل الهمزة من وجوب الاعراب كما ذكرنا في قسم الهمزة تعاقب المعاني المختلفة على اللفظ واحد
للاضال للكل معنى منها لفظ معين وقد يحى لهذا من يبحث في المضارع والماضي على الحركة المشابهة للهمزة
بوقوعه موهمة في نحو جرح ضرب ايضاب للمضارع لما شابه المشابهة التامة نحو الاعراب وهو ما شابه

متشابهة ناقصة استحقاقا على الحركة واصل الاعراب ان يكون بالحركة واصل البناء ان يكون بالسكون وايضا وقوع
موقع المضارع في المواضع المذكورة قبل وخض الفتح لتقل الفصل لفظا وذلك انما كانا ساكنين لا وسطا بال
وتجاوزا للرباعي كما تجاوز الاسماء ومعنى ذلك على المصدر والزمان ويطلبه الرفع دائما والمنصوب
كثيرا فاذا اتصل بمنه من فروع متحرك سكن آخره كراهة اربع متحركات فيما هو الكلمة الواحدة وانما كان
الضيق المرفوع المتصل بحرف الكلمة لان الضيق المتصل به اتصال بعاطف ولا سيما اذا كان فاعلا ومع لا يجوز
كله بن اربع احرف متحركات على الراء ولهذا قالوا اصل هذبيذ وغلبط هذ ابد وغلبط قوله الضيق المرفوع
احتيازا عن المنصوب نحو ضربك وضربا فانه لا يسكن قوله المتحرك احتيازا عن الرفع ال اكن نحو ضربا فانه لا يسكن
واذا اتصل الواو انضم آخره لحاجته الواو **قوله** المضارع المشبه باسم باج حروف نابت لوقوعه في
وتخصيصه بالبين فالضمة للمتكلم مفرذا والنون له مع غيره والياء للخطاب والموتى للموتى والموتى غيبة والياء
للغائب غيرهما وحرف المضارع مع غيره الرباعي مقتنع فيما سواه ولا يعبر عن الفعل عن اذ لم يتصل به نون
تأكيد ولا نون جمع موبت **قوله** ما اشبه اسم اي الفعل الذي اشبه الاسم وانما عرف المضارع
متشابهة للاسم لانه ما سمى لم يسم مضارا لانه ومعنى المضارع في اللغة المتشابهة مشبهه من الرفع كان كلا التبيين
ارتضاعا من فرع واحد فلهذا اخوان رعا عا بقا المضارع السخلان اذا اضلك واحد منهما بما يجزمه الرفع وقفا
بلا وقت الرفع **قوله** باج حروف نابت ليس ما نال وجه للمضارعة لان ما بينهما كجهد وهو قوله متحركا وتخصيص
بالسين والياء من التثنية اذ زيادة هذه الحروف على اول الماضي بعد تغيير بعض حركاته سبب حصول التثنية
متشابهة المضارع للاسم ولما اجتمعت وقوعه مشيكا كاذكرها فالباقية كما في قوله بن زيد ضربت شيئا فارقون
التروية **قوله** باج حروف نابت يخرج الماضي قوله لوقوعه مشيكا كباين لوجه مغابته المضارع لمطلق الاسم
واما مشابهة الاسم الفاعل خاصة فهو في المواضع وصلاحيته للحال والاستقبال فلذلك عمل عمل كما تقدم
لوقوعه مشيكا كما هو حقيقة في حال الاستقبال وقال بعضهم حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال وهو قول
لانه اذا خلا عن الفرائض لم يحل الاعرابي حال ولا ينصرف الى الاستقبال الا لقرينة وهذا شأن الحقيقة والمجاز
وايضاح المناسب ان يكون للمحال صيغة خاصة كالخوية وقيل هو حقيقة في الاستقبال مجازا في حال الخفاء
اكال حتى اختلف العلماء فيه فقالوا حكما ان الحال ليس زمانا موجودا بل هو فصل بين الزمانين ولو كان زمانا
لكان النصف مثلا مثلنا وليس بشي لان الحال عند الحاجة عيني لان المختلف كونه زمانا بل هو عيني
الزمان من الزمان مع الامكان سواء كان الآن ايضا زمانا او صلا الزمانين ومن ثم يقول ان نصلي في قوله بن زيد
يصل حال مع ان بعض صلواته ماض والبعض باق فحصلوا الصلوة الواقعة في الآتات الكثيرة واقعة في الحال
وقيل ان المضارع شبه الاسم بل يجوز لام الابتداء نحو ان زيدا يخرج كما تقول ان زيدا يخرج ولا يقال ان
خرج فان هذه الداخلة في زمان اصلها ان يدخل في المبتداء ثم اخرجت عن المبتداء للدلالة ان لم يدخل على الاسم
او على ما يشبه الاسم مراعاة لاصلها وهو المبتداء واما قولهم ان زيد لم يلد للمدان فليصام الظرف معلوم حاصل
كما هي في باب ان وعند الكوفيين لام الابتداء الداخلة على المضارع محضته بل حال كان ال بين حصصه بالاستقبال
فلا يكون دخولها وجها آخر للمثابته بل كما بين في التخصيص فلذلك لا يجوزون ان زيدا سوف يخرج للسؤال
والبصريون يجوزون ذلك لان اللام عندهم باقية على افادة التأكيد فقط كما كانت بعد لما دخلت على المبتداء

هذا هو الحال

قوله لوقوعه مشيكا ومحصصة بالبين اعني ان الاسم يكون بهما نحو جعل ثم تحذف فاعل بصيرت نحو جعل
وكذا المضارع منهم لصلاحيته للحال والاستقبال ثم تحذف بالبين وبين المضارع معرب للمضارعة
المذكورة عند البصرين لا الاصل نوارا المعايير المختلفة عليه كما في الاسم وقال الكوفيون اعرب المضارع بالاحالة
للمضارعة وذلك لانه يتوعد ايضا عليه المعايير المختلفة سبب شيك الحروف الداخلة عليه فتحتاج الاعراب
لبيان ذلك نحو في المشرك ومعنى اصل احتملات فمعنى المضارع تبعا لتعديده وذلك كقولك لا ضربت
مخلص كون لا للفردون النبي وجره دليل على كونها للنبي ونحو قولك انا اكل السمك وشرب اللبن نصب شرب
دليل على كون الواو للمعروف وجره على كونها للعطف ونحو قولك بالله حاجه فطما نصب عطفا دليل على كون الواو
السببه ورفعه على كونها للعطف ونحو ضرب حمره دليل على كون اللام للامر ونصبه على كونها لام كي اولام الحرف
وتبغير اعني بكل واحده الاعراب المذكورة ثم طردا حكم فيما لا يتنسب فيه معنى اعني نحو ضرب زيد ولن
يضرب ولم يضرب كما طرد الاعراب في الاسم فيما لم يتنسب فيه الفاعل بالمفعول نحو اكل زيد الخبز سواء كان
المواضع المنسبة في الاسم او في الفعل اكثر من غير المنسبة اذ اقل او مساوية لها فانما قد تطرد في الاكثر
الحكم الذي ثبت عليه في الماقد كخزهم الواو في تعدد واحد واعدل خذهم لها في بعد وكذا حروف الهمزة
في يكون ونكرم خذهم هائي اكرم **قوله** فالصحة للمتكلم مفردا يبين لمعايير حروف المضارعة لتعلم انها لا
للمضارعة الا باعتبار معانيها والاقرب اول اكرمت ايضا مفرقة وليت للمتكلم لسوا على الغائب والمخاطب
فلا يكون الفعل سببها مضارعا فالصحة للمتكلم وصره مذكر كان او مؤنثا والنون للمتكلم مع غيره سواء كان
مذكرين او مؤنثين او مخلفين وكذا يصح الجمع بالاستعدادات التثنية وقول الواو المعظم بعمل كقولك نحن
نقتصر بحال من جمع لعقوب المعظم كجماعة ولم يجر للواو الغائب والمخاطب المعظمن فخلوا في العلم في الكلام
القديم ولما هو استعمال المولد بن والياء للمخاطب مذكر كان او مؤنثا مفردا كان او مؤنثا او مجموعا والموتى
الغائب والمؤنث ايضا والياء للغائب غيرهما اي عيني الموتى والموتى فيكون للامر المذكور واسم
ومجموع وجمع الموتى **قوله** وحرف المضارعة مضموم في الرباعي سواء كان حروفا اصلية كيدخرج او فيه زايلا
كيدكرم واصلها ياء كرم وقطع وبقايد واصل الاضال ثلاث ورباعي فتح حروف المضارعة في الثلاث لان
الفتح لحنفة هو الاصل فكان بالثلاثي الاصل اوية لان الرباعي اقل فاحتمل الانتقال الذي هو الضم وتركون
الكسرة في الياء حروف المضارعة فبقتل عليها وكسرت حروف المضارعة في الياء اذا كان المتبقي
مكسورا العين كما في جري في الضريف لغير غيرا بخازين ويكسروا لياء اذا كان بعدهما ياءا حروفها مضمومة
الرباعي الاصل حروفه جمل عليه الرباعي المنبذ فيه كفاعل وتصل وتصل وتغير الرباعي على اصل الفتح كخبره واما
افراق يهزق واسطاع سطيعة فن يجر زيدا كقوله ان عيني الفيناس لما هي في الضريف ان شاء **قوله** والامر
من الضرفين قد تقدم عليه اعرابه والحلاف فيه قوله اذ لم يتصل به نون التأكيد اعلم انه اختلف المضارع النصل
به نون التأكيد فقال جمهورهم انه من تكميم مع النون وصيرت مع كالكلمة الواحدة ولا اعرب في الوسط
واما النون في حرفي ولا حظ في الاعراب في غير الجزآن مبينين فان جعل فلما امرت جاز لم يعرب الكلمة على النون
كما اعرب الاسم المنبذ بالاعراب توكيدا اول لم يعرب مع هذا الاعراب على ما قبل النون كما اعرب الاسم مع امره
بالنون قلت اما لان الاسم اصل في الاعراب والفعل فرع عليه فروع اعراب الاسم بتدريج المكن دون الفعل

كلمة في الضريف

ولا يخفى ان النون حواس لا تفعل في حجاب الفعلية وضعت مشابهة لام وهذا على زهد الصريين
وابا لان علة الاعراب للفعل است ظاهرة ظهور علة اعراب لام واكثر الافعال منه ويرجع الي البناء لا د كيب
وهذا على زهد الكوفيين هناع ان لهم داعيا آخر لان لم يعرفوا على اقبل النون كما عرفوا باسم على اقبل النون
ورجحوا موجب البناء مع ضعفه وهو استقال بقبها بالحركة المختلفة للفروق بين المعز والذكر والمجمع للذكر والواو
المؤنث فنحو اول اول وضوء في الثاني وكس وا في الثالث لاجل الفرق وان قيل لم يبن لام مع النون فانه مجتمع
به اعتبار الفعل بوجه التأكيد قلت ان النون علة المكيد الاسم ان الالباء بالحرف ولا الفعل وانه باق على ال
فبما هو مع النون مضاد لتفضي النون فلم صد والنون كونه عارضين لانهم محرمين لما قبلها غير ان يكون
الكلمة فاجازوا ودوران الاعراب عليه وان كان في الظاهر عن اعرابها ولم يجر عليها كما علة التانيث لا بدليل
تمام الكلمة التي قبلها كما عرفت في اول الكتاب والاعراب يكون على آخر الاسم كما في الاعراب في آخر جرد تام وقال بعضهم
جميع ما اتصل به النون من المضارع باق على اعرابه لان الحرف اذا اتصل بالمعرب واقى تمام من الاعراب كياء نسبة
وتاء التانيث والله لكن لما استعمل حرف الاعراب الحركة الخلة قبل الاعراب لاجل الفرق على اقدم قوله في الاعراب
كما في نحو علم على المذهب الصحيح وقال بعضهم المضارع مع النون مبني للتركيب الا اذا اسند الى الالف نحو هل
يضربان او الواو ونحو تزون او الياء نحو هل ترضين لان الضاير البارز منفتح التركيب لفظا منها او كقول
للساكنين في حكم التانيث فيضربون وتضربون كتحنون ونحو من فاسندا الى احدى الحروف التكنة معرب مقدم
الاعراب لاستعمال حجة حركة الفوق فان قبل فاذا كانت معربة فلم ينعوض النون عن الحركة كما عوض في نحو ضربان
يضربون وتضربون لما استعمل محل الاعراب بالحركات المناسبة للحروف التي هي ضمائر قلت كراهة لاصحاح
النونات والتام يعرب يد الاعراب عند هواء النون على نون التأكيد كما دلت على اياء النسبة ونوع التانيث
لمشابهة النون للنون والاعراب قبل النون لاعلمها المشابهة يقلب الفاعل لفسقا قوله ولا فر
جمع اختلف فيه ايضا فاجمهور على ان الفعل مبني للحاقه قال سيبويه ان يرضن مشابه ضربن يعني انما سكي آخر
وان لم يجمع فيه ان محركات حمل على ضربن جازيا واه ايضا حمل عليه واذا جازك تشبيه الفعل بالاسم واخر
عن اصله من البناء فالاصلا اذا شابه الفعل الفعل ان يرد في الاصل من البناء مع ان هناك داعيا الي التانيث
وهو الزايم محل الاعراب الساكن المشابهة نحو ضربن ولم يعوض النون من الاعراب خوفا من اجتماع النون
وقال بعضهم لم يعرب بضعف علة البناء مقول الاعراب لان الزايم محلة السكون **قوله** واعرابه
نصب ورفع وحزم فالصحيح المجرى عن بارز ضمير مفعول للتثنية واجمع الخطاب المؤنث بالضم والفتحة و
السكون كقولهم والمفضل ذلك بالنون وضرفا نحو ضربان وضربون وتضربون والمعتل الواو والياء
بالضم فتديرا والفتحة لفظا وحذف والمعتل بالالف بالضم والفتحة فتديرا وحذف **قوله**
اعرابه رفع ونصب وحزم قد مضى علة اختصاصه بالحزم قوله بالصحيح المجرى آخره تفصيلا لافعال
باعتبار الاعراب لان الاعراب تختلف في انواعها كما اختلف في انواع الاسم وما كونه تسمية في الاسماء
منها اللفظي والتقدير في كل واحد من تلك الاعراب له اول امره كخلا في الاسماء فانه بين هناك التقديرات
ولم سن اللفظي والتقدير في كل واحد من تلك الاعراب له اول امره كخلا في الاسماء فانه بين هناك التقديرات
فانه ليس بالضم لفظا والسكون حقا قوله المجرى عن ضمير بارز حان عن المشد على الضمير البارز للرفع

ثم من ان ذكر الضمير لا يكون في المضارع الا في المنى والمجمع والخطاب المؤنث وتضربان وتضربون وتضربين و
انما احسن هذه الامثلة تحت الامثلة لا يكون بالضم والفتحة والسكون بل بالنون ومنها ما كبحر ولما قبل الضمير
بالبارز لانه لو قال المجرى عن ضمير وسكت لوجب ان لا يكون المتصل بالضمير المنزلة نحو زيد تضرب وهذا
وانت تضرب واضرب وتضرب بالضم والفتحة والسكون وانما قبل الضمير البارز للرفع لانه لو سكت على قول
المجرى عن ضمير بارز لوجب ان لا يكون المتصل بالضمير البارز المنصوب نحو تضربك بالضم والفتحة والسكون
والمتصل به يعني بذلك الضمير البارز للرفع وهو لا ف والواو والياء في الامثلة الحجة برقع بالنون و
يلتصق وتجرم كحرفها ولما عراب هذا بالنون لانهما استعمل محل الاعراب وهو اللام بالضم لتساب
الواو والعق لتساب الالف والكسرة لتساب الياء لم يمكن دون ان الاعراب عليه ولم يكن عليه البناء
مخلف النون بدل الرفع لمشابهة في الفتحة الواو وايضا لما شابه المضارع اسم الفاعل زيد النون جعل الفاعل وواو
ليكون على صورة اسم الفاعل وان كان بين فتيما فرق وهو ان نون الاسم كالتون ونون الفعل علامة الرفع وكذا
بين الفيهما وواو ويما وذلك ان الالف والواو والياء في الاسم علامة التثنية واجمع تالاتق وليس هما بين
ومع في الفعل ضمير على الرفع كما تقدم في باب الضمير وانما جاز وقوع علامة رفع الفعل على اعراب الواو
الياء والالف لان الضمير المرفوع للمضارع خاصة اذا كان على حرف وخاصة اذا كان ذلك الحرف حرف جر
المد والفتحة سها كمتصور ومسكين وعماد وسقوط النون في الحرف ظاهر كونه علامة الرفع وكذا في
النصب لان الرفع لا يكون في حال النصب لان الرفع في الطزال وجاء مع النصب وجاء الفاعل مقامه والاشارة
الحكمة نال الرفع لا يدل كما كان البدل في الاسماء الستة لان حروف الهللة من بعضها ببعض الاعراب
لكونها متولدة من حركات الاعراب القايم بعضها مقام بعض فصار النصب في الامثلة الحجة اذن في
صورة الحزم وكذا في هذه النونات الحجة مع نوني التأكيد اما لان الفعل مبني معهما فلا يكون في المجمع الرفع
واما اجتماع النونات عند من قال هو معرب مع النونين ويكون الاعراب معهما مقدرا كما في قاض ويكن النون
علا لفظا لان الساكن اذا حرف فالكسرة وفي في النون اذا تانيث وضع على جعل الواو والياء حمل على
نونا يجمع في الاسم وتذكر حذرها للاشياء المذكورة نظما ونثني قال انك اسرى ونسي يلكي جلدك
بالضمير والمسك الزكي قوله والمعتل بالواو والياء بالضم تقدير استعملت الضمير على الواو والياء مع
الضم والكسرة ولم يستعمل الفتحة لثقلها وربما يظفر في الضرورة الرفع في الواو والياء كما يظهر
في الهمزة والياء وضما قال كواي للعين في الصحابة ويتكدر لاجل الضرورة كثيرا نصب الواو والياء
كقوله اياه ان اسنوا ياء ولا ي و كذا في الاسم نحو قوله كان ايدهن بالقاع الفزق ايدي جوار
يتعاطين الورق وقد يتدري في العلة ايضا كقوله جاء في الهمزة اعط القوس بارها وكذا عند
في الضرورة رفع الحرف الصحيح وجوز قال **قوله** فاليوم اشرب عيني مستحق المنا
حراه ولا واغل وانما جاز عند النخاه حذف الواو والياء في الحزم لان جازم حذف الرفع في الآخر
والرفع في المعتل محذوف للاستتقال لاجل دخول الجازم فلما دخلت الجذبة آخر الحرف الاحرف عليه
مشابهة للحركة في حرفها ولا حذف الاحرف التكنة في الضرورة قال ولا تضاهها ولا تتق وقال لم ياتك
ولان بناء تني فيقدر انما كانت محركة في حرف محكما للحزم او يقال ان حروف حذف للحزم والحرف

الرفع في الاعراب

الموجود بين المشايخ كما في قوله من حيث ما سلكوا اذ هو فاعطى ووقته تلتغ من ذوقه في خصوص حصة وربما
جاء نحو قوله في العه **قوله** ورفع اذا جرد عن الناصب واجازم نحو يقوم زيد **قوله**
هذا وان لم يصرح بانعام الرفع هو التجرد عن العوامل كما هو مذهب الفراء في رفع المضارع ايماء اليه ولعل هذا
البراء وليس لهذا حرا لا على اصوات الواردة على من جازم الناصب وهو ان ارتفاعه بوقوع موقع الاسم سواء
وقع موقع اسم مرفوع كما في زيد يضرب ايضاً ب او جروا ومنصوب نحو اضرب وايت رجلان
وانما اتفق لوقوع موقع الاسم لانه يكون اذن كاسم فاعطى اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وتلك
للاعتراضات مثل انه يرفع في مواضع لا يقع فيها الاسم نحو الذي يضرب من الصلة لم يكون الا محله وفي نحو يقوم
سوف يقوم في حرف النفي من خواص الافعال ونحو كاد زيد يقوم ونحو تقوم الزيدان ويكون نحو
الذي يضرب ونحو تقوم الزيدان بان تقول هو واقع موقعه لا تكقول الذي يضرب هو على ان يضرب خبر مبتدأ
مقدم عليه وكذا قايما ان الزيدان وكيننا وقوعه وقع الاسم وان كان الاعراب مع تقدمه من افعال الاعراب
مع تقدمه فلا وعرف نحو يقوم ان يتقوم مع الرفع واقع موقع قائم لا يتقوم وحده والي نصار كما اخذ
الكلمة وعن نحو كاد زيد يقوم بان اصله صلاحية وقوعه موقع الاسم كما في قوله وما كدت ايبا وانما وجب
عن ذلك الاصل لما جازم بابا فاضال المقاربه وقالوا لك يعامل الرفع فيه حروف المضارعة لانها دخلت
اول الكلمة فحدث الرفع بحروفها اذ اصل المضارع اما الماضي واما المصدر ولم يكن فيها هذا الرفع بل
مع حروف الزيادة فاحالته على هذا الظاهر اذ في حاله على المعنوي نحو كما هو طهرا المبرزين والفراء
وانما عملها عامل الضم والجزم لضعفها وصيرورة الجوزة الكلمة بغيرها وتعين المضارع بالحالته بالان والافعال
والملاءة وفي بعضها حروف الظروف الداخلة على الحال وبلاد المبدأ عند الكوفيين كما ذكرنا نحو انما يقوم
بعضهم يصيبي سبغنا للحالته تنبيه ليس كونه زيد يقوم وما نحو يقوم زيد اي ما زيد يقوم وبالجملة
بغيره ليد وقالوا على ان المطلق النعم والنزاح وقد مضى الكلام على ما فيها وسبغ الكلام على اليتى باب
وتخلص الاستقبال بظرف مستقبل كضرب عذرا ونحو وباستناده الي متوقع كيوم الغمة وباقضية طلب الفعل
وذلك في الامر والنهي والثناء والتخصيص والتمني والتمجي والاسفاق من طلب الحاصل حال ويكون في
كقولك واعدا كركب واحسن اليك وبنوع التاكيد والام القسم اذ التاكيد هو انما يلق باله حاصل نحو
على ضعف ولا ضرب انما الحاصل في حال فهو وان كان محتملا للتاكيد وذلك بان جازم الخطاب انما حاصل في حال
بالمباعدة والتاكيد لكنه لما كان موجودا وممكن للخطاب في الغالب الاطلاع على ضعفه او قوته صار القسم
التاكيد الدال على المباعدة منصرفا في غير الموجود الا وفي تاكيد الاستقبال اذا دخل على المضارع
اما اذا كان جواب القسم بما هو محتمل للحال لانه في حاله ظاهرة كما مضى في بابها وينصرف الاستقبال
او جازم فلذا كانت اذن الناصبة علامة للاستقبال واذا ارتفع المضارع بعدها فهو حال وكذا بلو
المصدرية نحو قوله ودرؤ لو تدفن وكذا بكل اداء شرط وان لم يعمل الا لو فانها موضوعة للشرط في الماضي
وانما كان الشرط مستقبلا لان ان ويهي ام ادوات الشرط غير لو موضوعة للشرط في المستقبل كما صرح
الظروف والمبنيه يجب ايضا كون الجزاء مستقبلا لانه لا يتم الشرط الذي هو مستقبل ولان الشرط واقع في
زانه وتخلص ايضا بحرف النفي قال يسيوه ومر تبعب وبلا النفي ايضا وقول المالك بغيره صلاحية الحال

وليس حيد لقوله ولا اول لم عند جزاء الله تعالى ونحو كثير وينصرف المضارع الى الماضي بل هو في الماضي
وقال بعضهم بلما يدخلان على لفظ الماضي فيقبلانه اللفظ المضارع وسئل عن المضارع كان ولا اول اذ كان
المعنى اظمر واكثر في كلامه وينصرف ايضا الى الماضي بلوغا لها وقد يكون معني المستقبل كما في وبادو
وربما فانما موضوعان للماضي **قوله** وينصب بان ولن واذن ويه وبان مقدرة بعد جازم ولم
كي ونام ابحر والغاء والواو وافان مثل اريد الحسن لي وان تصوموا والتي بعد العلم محض
الثقيلة وابت هذه مثل علمت ان سيقوم والما يقوم والتي بعد الظن فيها الوجهان ولن معناها نفي
المستقبل مثل لن ابرح واذن اذ لم يعتدما بعد ما علمت انها وكان الفعل مستقبلا مثل اذن تدخل كنه
واذا وقعت بعد الواو والفاء فالوجهان اويك مثل آلمت كي ادخل الجنة ومعناها السبقة **قوله**
ذكر النواصب جملة ثم ذكر ما يعمل منها مضمرا ثم اخذ يفصل وهو قوله فان مثل اريد الحسن اي آخر قوله
والتي تبع بعد العلم محضه الثقيلة اعلم ان ان الثقيلة يصح وقوعها في كل موضع يكون فيه مع اسمها
في موضع المفرد سواء كان معمول الفعل اوي نحو عندي انك قائم ولو انك قائم وسواء كان معمول
التحقيق كقوت انك خارج وعلت انك داخل ومعمول فعل الشك نحو شككت في انك مسلم وقال جازم الله
ان الفعل الذي يدخل على ان المفتوحة مشددة كانت او مخففة بحيث انشا كلمة في التحقيق ولا قال
انه يضعف ان يقال الرجوع واطع او اخشي او اخاف ان يفعل وفيه نظر لقوله وددت وماضي الوجدان
انما يفي ضميرها كحمله عالم وفيه البلاغة وددت ان اخي فلا كان حاضر وكذا في تعليل المصنف للتعجب
ذلك بقوله لو قلت اني اريد يقوم لكان كالمضاد فالذي اني تدعى لوقف الفاعل وانما على نحو خبره وكلمة
وذلك انما ان ان دال على ثبوت خبره وتخفة بل على خبره مبالغ فيه مؤكدا فيصير ان ثبت هذا الموكدا نحو قوله
وان ينفي نحو قولك المبهمة ان زيدا قائم وانا شاكر في انه قائم ولو كان بين معنى التمني ومعنى ان سايا او
كالسلي في مجازيت انك قائم بحصا الى المصنوع فقولا اذا خفت المشددة تقاصر خطاها فلامع مجموع
الموضع كالمشدة لا تقول عجمت من ان يخرج ولا تقع لام بعد فعل التحقيق كالعلم وما يورد في معناه كالتين
والتيقن والانكشاف والظهور والنظر الفكري والاحياء والثناء ونحو ذلك او بعد فعل الظن بتاول
ان يكون ظنا غالبا متاخا للعلم فلا نقول اعجبني ان يخرج ولا وددت ان يخرج او جوت كما كتبت قوله
ذلك في المنقولة وذلك انها بعد التخفيف شابهت لفظا ومعنى ان المصدرية اللازمة للفعل التي تكون
الماضي المجرى المصدرية وفي المضارع المصدرية ناصبة مخلصه للاستقبال اما لفظ فظاهر واما
معنى فلانها حرف المصدر فالنم قبل المخففة فعل التحقيق او ما يورد في معناها او ما جري
مجرها من الظن الحالب ليكون مؤذنا عن اول الامر بانها مخففة لان المحسوس بان المخففة التي قابلتها
التحقيق انسب واوية فلها لم يجز بعد فعل التحقيق المرفوع ان المصدرية وجاء بعد فعل الظن وما
يودي معنى العمل المصدرية والمشددة والمخففة ولم يتبعوا هذا لان الاولوية لا يتبعها الجواب
فيظروا فان دخلت المخففة على اسمية كقوله ان هالك كل من نحن وينحل والفعلية الشرطية نحو قوله
نه ان اذا سمعته وقوله نه ان لو استفاء لم يتبعوا الا في فرق آخر اذ المصدرية يلزم الفعلية التي
يكون معها تاويل المصدر فلا كمال يكون الداخلة على اسمية والشرطية وانما دخل على الفعلية

المرحوم فان كان ذلك الفعل منصرفا كقولهم انما يعلم الله ان الله ليس للانسان قوة ولا ينفعه
اي تفكر في القول وان عسى ان يكون قلا قريبا اجتمع لم يتجاوزوا ايضا الى قولهم ان المصدرية لا تدخل على
الافعال عنى المنصرف لانها يكون مع الفعل صديقا وباللصدد ولا مصدر لغوي المنصرف وان كان ذلك الفعل
منصرفا وجب ان الفعل المنصرف انما السين نحو علم ان سيكون او سوف وقد نحو يعلم ان قد بالفعل او نحو
في جعلت ان لم يتم ونوم ولا يقوم وما قام وما يقوم وذلك لان المصدرية لا يفضل منها وبين الفعل
شي من كره وفي المذكور كونها مع الفعل تامة ويل للمصدر معنى وعمله في المضارع لفظا فلا يفضل بينهما وبين
وكذا لا يفضل بين المصدرين والفعل كما يجي بل يفضل في بين المصدرية والفعل لانها اكثر دورا
في الكلام تدخل في مواضع لا يدخلها اخواته نحو فوجدت بل بالمال فاذا اتفق وقع لا بعد المنصرف فان كان المنصرف
بغير فعل العلم لم يلبس بالمصدرية لما قد مرنا ان المصدرية لا تقع بعقل العلم وان كان بعد فعل الظن جازا ان يكون
ان المنصرف مصدرية كما في قوله وحسبوا الا يكون فتنة فري بالرفع والنصب فالرفع على ان الحمان ظن
غالب فالقياس على هذا هذا الموضع فقط وسمى النجاة هذه الحروف التي بعد ان المنصرف حروف النقص
لانها كالعوض عن احدى نوعي ان وكما جازا في قول الظن بالظن الغالب القريب من العلم فيقع بعد المحمودة
كثيرا كذلك يشدد الخوف والرجاء ويقوي حتى نحو الميقن فيقع بعد هاتين ايضا المنصرف كقوله فلان ليس
بالغلاء فاني اذا اذامت ان لاذوقها جوز بعضهم ان يؤول العلم بالظن مجازا فيقال علمت ان يخرج زيد
بالنصب اي ظننت وجوز الغراء وابن الهنباري وقوع المصدرية بعقل علم عيني موول نحو ان يكون قوله
فلما راى ان الله ماله وان لم يوجد وسنة معاقرة من هذا وجوز ان يكون المنصرف من غير عوض كما في المبرح
الضادتين علمت ان يخرج بالرفع بلا عوض وذلك شاذ فقول ان التامية بعد العلم ولا يودي بمعناه ولا
معنى القول ولا بعد الظن في مصدرية لا غير سواء كانت بعد الفعل التثنية خشيت وطعت ورجوت
واردت او بعد عيني من الافعال نحو اولم يكن لهم آية ان حملوا عجنى التمت وما كان جواب قوله لان العوا
او بعد فعل كقوله له لولا ان كتب الله عليهم الجلاء وان تقوم خبر ان فقد وقد كى المصدرية ولا نصب
للمضارع كقوله ان تترن علي اسماء وكما في السلام والاشعر لاطا وفي حرف مجاهد ان اراد ان يتم و
ذلك اما الجملة المصدرية او على المنصرف والى بعد الظن ان كانت بعد ما عيني لا حروف والعوض من جهة لا عيني
وكذا ان كانت بعد ما لا داخله على معنى الفعل نحو ظننت ان المال لك وان كانت بعدها لا داخله على احتمال المنصرف
والمصدرية والى بعد العلم كمنفعة لا عيني وكذا التي بعد يودي معنى العلم ان لم يكن فيه معنى القول كحقت
ونظرت وانكشف وظهر وان كان فيه معنى القول كما مر ونزل واوحى ونادي فان فيها معنى علم وقال
منقول ان وليها فعل عيني متصرف نحو ناديه ان ليس عندنا شي في مقترنة او منصرف وان وليها فعل متصرف
من غير عوض احتملت ان يكون مصدرية وان يكون مقترنة والاحتمال المنصرف لعدم العوض وذلك كقول
يودي ان يوزك في الدار لعيني اي يودك او بعيني بالمجانبة ولو قلنا ان يودك لعيني الدار اي يفتنك اي يجر
كذا في نحو امرته ان قسم وذلك ان صلة المنصرف لا يكون احرا ولا هنيئا ولا غير مما عاينه معنى الطلب اجماعا
صلة المصدرية ايضا على الاصح كما في كره في المشبهه بالفعل واجاب سيبويه كون صلة المصدرية ذلك على ان يكون
امرته ان قسم اي بان قسم اي بالقياس وقال بعض في قوله ته ما قلت لهم لانا امرتي بي ان اعبداه يجوز ان يكون مصدرية

فيكون بلا من او في الهاء في به او صبي مبتدأ محذوف في ان هو ان عبدوا وان يكون منسوخ وفي كونه ناديه اي
يأتي قسم لان الفصل بالبناء كلا فصل كان الفعل اوية ان واذا وليت ما فيه معنى القول ووليها فعل متصرف
مصدره لا جازا كونها منصرف ومصدرية نحو قولك امرته ان لا تفعل واوحى اليك ان لا تفعل فان كان المنصرف فلا
لغوي ولا يجوز ان يكون لغوي لان المنصرف كالمشتقة لا يدخل على الطلبية وان كان منسوخا جازا في لا كونها لغوي والى في قسم
الفعل او نحو فاذ كانت مصدرية اتصفت بفعل اي امرته بان لا تفعل واوحى اليك ان لا تفعل ولا يجوز ان يكون امرا
فلينجز الفعل المعنى اي على كما تقدم وان وليت ما فيه معنى القول ووليها فعل متصرف مصدره لا من حروف
نحو اوحى اليك ان لا تفعل كقوله ته ونادينا ان يا ابراهيم قد صدقت لان الفعل بالبناء كالفعل و
وليت ما فيه معنى القول ولم يلفظ الفعل المرفوع وليها اسمية نحو ناديه ان زيد في الدار في ايضا منسوخ او منصرف ولا يجوز
كونها مصدرية لوجوب دخولها على الفعل وكذا ان وليت ما في الشرطية كقوله ته وقد ترل عليكم في الكتاب ان اذا قسم
قوله قل وحي الي قوله وان لو استقاموا وازالوا خفت ان ينصب ان الزايدة وجوز ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون
ان المنسوخ كما في قولك انا ان منطلقا ما تقدم وقالوا في قوله ته ولا جزمهم شيان قوم ان عدوكم ان في الصغرى و
بمعنى واحد من ذلك البريوتون وجوز بعضهم كون ان المنسوخ معنى ان المنسوخ الدافية واستعمل على الوجه
معول معها لما تقدم في باب الموصولات واجاز الغراء ذلك مستندا كان جازا بالمصداق ان اظن وقوله وشفاء
عيتل خابرا ان تاء في وجه نادران او تقول العديد من جازا ان اجد اجد بالقصا وشفاء عيتل ان تاء
تالين خابرا قوله ولقن معناها في المستقبل في المستقبل غيبا موكله وليس للدوام والتاميد كما قال بعضهم
الغراء اصل لم ولن لا فابدل الالف نونا بلا صما وبعين في الآخر وقال تحليل اصل ان لان قال في حرماء
مالا ان يلاتي ويعرض دون اقربه الخطوب اي بلان وقال سيبويه من عند اذ لا معنى المصدرية في ن كما كانت في ان
ولان جاء تقديم معموله على سيبويه عن العرب عمن ان اضرب والتحليل ان يقول لا منع ان تنقي الكلمة بالتركيب عن
مقتضاها معنى وعملها اذ وضع متانف ولاد على قول الغراء وقال المنصف في من منع تقديم معمولها بعد
عليها فلا يجوز ان اضرب والاصل جواز تقديم ما في حروف النفي عليها الا كما ذكرنا في المنصوب على شرط
النفي قوله واذن اذ لم يمتد ما بعدها عليها قبلها الذي يلوح في اذن ويطلب ظني ان اصل اذن اذ صرنا
المضاف اليها وعوض منها التوازن في قوله صرنا صرنا لاجمع لان منة التلكة بعد ما كان مختصا بالماضي وذلك انهم
ارادوا الإشارة الى زمان فعل كقولهم فصدوا الى لفظ اذن من بين ظروف الزمان لفظه وجردوه عن
معنى الماضي وصلوه صالحا للزمان التلكة وظنوا منه الجملة المضاف مؤالها لانهم لما قصدوا التثنية والى
زمان الفعل المذكور ذلك الفصل السابق على الجملة المضاف اليها كما تقول لك شخص مثلا انا ان زورك بقول
اذن انك اي اذ تزورني انك اي وقت زيارتك اي انك لم عوض التوازن المضاف اليه لانه وضع في الاصل
لانه في الاضافة نحو كك وبعض الاما مريبان واذ من في اذ على انقول صالح للماضي لقوله اذ انقام بضم
للمستقبل نحو ان جيتني اذن انك والحال نحو اذن اظنك كاذبا واذن هنا هي اذ في قولك ويومئذ لانه
وجب كونه في صورة ما اضيف اليه الظرف المقدم كما مر في الظروف واذ لم يكره في طرف في صوت
المضاف فكري نادى كقولك نسيك عن طلبك ام عمر وعاقبة وانت اذ في صيغ والوجه فيكون في صوت
ظرف منصوب لان معناه الظرف والظرف في المبتدأ النع تعني معنى الشرط وهو المعنى بقول سيبويه اذ

واما في معنى الجوه كونه كادما وحيتما في صفة الجاهل المضاف اليها فان الظرف الواجب اصانته الى الجاهل يقطع
عن الاضافة ليعنى معنى الشرط كذا لان كليات الشرط مبهمه ولا ضافة لغيرها بل هي كليات الجاهل المضاف
اذ تامة حيث المعنى وميله عنها التوابع حيث اللفظ بخلاف اذا جازمتنا لم يجرم اذن ما هو جازم نحو اذن
الركب كما جازمت اذا جازمتنا والمناقلنا ان الغالب في اذن تضرعني الشرط ولم يقل بلزوم معنى الشرط فيه كما اطلق
الغاية لانه جاء في قوله تضرعني اذن وانما الضالين والمعنى للشرط فيه واذا كان الشرط جازما لكون الشرط في الماضي
نحو لو جازمت اذن لركب متك وفي المستقبل نحو اذن اركب نصب الفعل فاذا كان المعنى الشرط في الماضي جازما جازم جري لو
قال اذن لاذن كما ضعف الجوه فادخل اللام فيما هو جوابه معني كما يدخل جواب لو والمعنى لو ركبت الهم شيئا
فليلا لاذن كما وكذا قوله اذن لتمام بصري مستحسن وليس اللام جواب الفعل للذم كما قال بعضهم واذا كان المعنى
الشرط في المستقبل جازما استعمال جازمها استعمال الجزاء ان قالوا ان التبعي استكرهه اذن فلا تفتح سوطا الى
يدي اذن في حقاقتي رتبة معاينة قررت بها عين من يتكلم بجد فادخل الفاء لان المعنى ان التبعي استكرهه
فلا تفتح ثم قد سئل عدو وعلما ن فكذلك لهما لان نوبه الذي هو عوض عن الفعل المعنى في الشرط المذكورين
مع فعل الشرط لوزن رتبة اذن لا كركب وان جازمت اذن اركب فكذلك كرت كلفي الشرط مع الشرطين للتوكيد
ثم كما يجوز ان كلمة الشرط في الجوه معني نحو اركب اذن وكذا يتوسط اذن بين جزية ما هو جزاء ومعني كلمة الشرط اقول انا اذن
الشرط مع الشرط في الجوه نحو اركب اذن وكذا يتوسط اذن بين جزية ما هو جزاء ومعني كلمة الشرط اقول انا اذن
خارج وان كان نحو انا ان كان كذا فانا خارج لا يجوز ان يفرق الشرط في الجوه والمرء عند الرضا ان يلقيها في
وذلك لضعف معنى الشرط في اذن وكذا تقول واه اذن لا حزن كما تقول والله ان كان كذا الاخرى ولما كان
اذن اشار الى ان الفعل المتقدم وجب تقدم ذلك اما في كلام المتكلم بان نحو ركب اذن اركب
قاله وان كان لو لم يفرق ركب في ركب نحو ركب منها واذن لا يلبثون واما في كلام متكلم آخر فتكلم اذن
او انا اذن اركب في جوابه قال انا اركب ثم اعلم ان اذن اذا وليه المضارع احتمل ان يكون للشرط في المستقبل
كان وان يكون للحال فلا يضمن معنى الجوه كما تقول لئن حدثت حديث اذن اظنك كاذبا فانه لا معنى للجوه في هذا
اذ الشرط والجوه بالمستقبل وبالماضي كما في باب الظروف المبنيه ولا يدخل الجوه في الحال فيكون اذن في
كما قلنا في قوله تضرعني اذن وانما الضالين فلما احتمل اذن ان يليها المضارع معني الجوه والمضارع
لاستقبال واحتمل من مطلق الزمان والمضارع معني كمال وقصد التخصيص على معني الجوه في اذن نصب
بالضمير لانها تخلص المضارع للاستقبال فيجوز اذن على ما هو الغالب في معني كونه للجوه على تقدم الاحتمال
على المضارع اذن بسبب نصب على الحالية للمانع من معني الجوه ومثل ذلك المضارع الواقع بعد الفاء الحالية
في جواب الاسماء الستة كما في فانه لما فصل الضمير كونه الفاء للبيبة دون العطفية استمران بعد السمع مع
الحالية المانعة للفاء السببية وقدم هذا انهم لما فصلوا بالواو معنى مع واو معنى في اول نصب
بمعنى لان النصب باق النواصب ومعني ان الصدقة اوية فيكون معنى الصدقة مشعر لكون الواو
مع التي لا يدخل المعنى الاسماء ويكون او معنى الى وال اللذين لا يدلان ايضا على الاسماء واذا جازم
اصحاب ان بعد نحو وف كالكاف والواو واقوحتي فلم لا يجوز انما رها بعد لامه وانما لم يجر اظها ان
بعد اذن لاستنباسهم للفعل بها بعدها ولم يجر الفصل بين اذن والمنصوب بعد لان المعنى

لما كان في اذن مقدرا لتخصيص على ان اذن الجوه صارا في انحصار النصب كما عطل النصب كذا في الهم
وواو الجمعية صارتا لعاين في الفصل فلم يجر الفصل بينهما وبين الفعل مضارا للقاء والواو واقوحتي
الفعل التي لا يوصل بين الفعل وبينها الا ان اذن لما كان اسما خلافا لخواصها جازان فصل منه وبين الفعل با
ثلاثة اشياء دون الفاء والواو الغم نحو اذن والله اركب واللقاء نحو اذن رحل الله اركب والنداء نحو
اذن اركب وذلك لكي دور هذه الاشياء في الكلام ولا يوصل بينه وبين منصوبه بالظرف وشبهه فلا
اذن عندك فصل الجوه والواو كما حال نحو اذن اركب لان الظرف والحال معولان للفعل الذي هو صفة ان و
لا يتقدم على الموصولة في صفة خلاف الغم والنداء واللقاء وانما اشترط في نصب الفعل ان لا يتوسط اذن
بالفعل لان نصب الفعل على ما قلنا لغرض التخصيص على معنى الشرط اذن والشرط من تيمم الصدق فاذا اشترط
كلمة الشرط ضعف معنى الشريطة الاصلية فلذا نقول والله ان التبعي لا يركب فكيف الشريطة العارضة فلما
فيه معنى الشرط لم يراع ذلك نصب الفعل بعد فعلها تقدم ان الشرط وجوب انصاف الفعل في الموضع بعد اذن
ثلاثة اشياء تصدق وذلك اذا كان جوابا او اذ يليه الفعل عن منصوب بينهما بعين الغم والنداء واللقاء
ان لا يكون الفصل جازما واذا تصدق وجه دون وجه وذلك اذا وقع بعد العاطف كقوله تضرعني اذن لا يلبثون
خلفك وتقولك تايبي اذن اركب جازم نصب الفعل وترك نصبه وذلك انك عطفت جملة مستقلة على جملة مستقلة
فمن حيث كون اذن في اول جملة مستقلة هو متصدد نحو اذن اركب نصب الفعل بعد وفرضت كونها بعد العاطف في تمام
ما قبله بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام بعض هو متوسط وارتقاء الفعل بعد العطف اذن ولهذا لم
واذن لا يلبثون الا في ذلك ولا يغني متصدد في الظاهر ثم اعلم ان الفعل المنصوب المقدم بالمصدر مبتدأ في
مخروف وجوب المعنى اذن اركب اذن اركب حاصله واجب وانما وجب حذف خبره المبتدأ لان الفعل لما
التم في ظرف ان التي سببها تيمم ان يصلح للابتداء به لم ينظر فيه معنى الابتداء حتى الظهور فلو ان اذن كان
كانه اجنب عن الفعل وكذا القول في المنصوب بعد الفاء على ما في وما سمع بالمعنى في خبره فذو المعاني
على المعاني ان اذن تامة محذوف الجاهل المضاف اليها ظهور معنى ان اذن في جمع استعمالها كما في اذن فان معنى
ان حقيقتي اذن اركب في وقت الجوه اركب وكذا لوزن رتبة اذن اركب متك اركب ولا سيما في قوله تضرعني اذن وانا
م الضالين وقولهم اذن اظنك كاذبا بالرفع فانها مستحسنة للزمان ولا شرطية فيها وقلب نونها في الوقت الفاعل نحو
جانب اسميتها ونزل عن المانية ان كان لا يري الوقوع عليه بل ان لكونها في مكان وجاز المبرد الوهمين وقال
الفاء اذا عملتها فاكنتها الفاء واذا اغتبتها فاكنتها بالنون ليلا يلبس باذ الزائدة واما اذا عملتها فالعمل
تسمى ما عملتها وتجويز الفصل بينهما وبين منصوبها بالقسم والنداء والنداء يعقوب كونهما عن ناصبه فيفسهما
كان ولن اذ لا يفضل بين الحرف ومعموله بما ليس معمولا واما قولهم في الشرط ان زيد اضرب فتقول
البرهن بفعل مقدم كما يجزى بعد واما نحو قوله فان جازمتها اذك مضارب القلب فلقوة شبه ان الفصل عند
سيبويه ورواه عن الخليل انها حرف ناصبه بنفسها قال سيبويه ويروي عن الخليل ان انصاف الفعل بعد
بان مقدرا وضعفه سيبويه بانه لو كان ان مقدرا لجازمتها في نحو زيد اذن اركب كما جازم في اذن اركب
زيدا اذ المعنى لا يعنى وبكثرة هذا القول على ذكرنا وقال بعض الكوفيين انه اسم متون وروي بصرف
الخليل ان اصله اذن ان كما قال في ان اصله لان ووجه ان يقال تضرعني تضرعني للفظ فلم يلزم

٦٤٥
٤٤٥

تصلها وحجاز وقوع الحان بعد ما فلما قلنا قبل ان نصب مع حصول الشرايط اضع من سبويه قال نعم
عيسى بن عمران ناسا حرا لم يبقون اذن فضلا ذلك في الحجاب بالرفع فاجرت يونس ذلك فقال بعد
ولم يكن غير ما سمع هذا آخر كلام سبويه **قوله** اذا لم يعتد بها بعد ما علمنا بقولها يعني بالاعتقاد ان يكون ما فعلها
من تمام ما قبلها وذكر في تلكه مواضع الاول ان يكون بعدها حرفا فلما قلنا نحو انا اذن اكرمك واذا اذن اكرمك
وقد جاء منصوبا مع كون خبرها قبلها قال لا تخلفني فيهم شطير ان اذن اهلك او اطير اباويل ان اذن اكرمك
اذن اهلك اهلك وحده فيكون اذن مصدره كما تقول زيد لن يقوم قال لا اذله فيقولون ان يكون خبرا محذورا
اي في اذل او الاحتمال ثم ابتداء وقال اذن قال والوجه رفع اهلك وجعل الرفع اللغو الثاني ان يكون خيرا
للشروط الذي قبل اذن نحو ان تاتي اذن اكرمك وقول الشاعر نجر حمارك تخرج بروضتنا اذن تزد
العين كروب يجوز على هذا ان يكون لا يرفع محذورا ما يكون لا في الرفع لانه جواب لا ويرد محذورا
منصوبا بكونه جوابا للذي كما هو ذهب في نحو قوله لا كرم دخل الناس اي ان كرم دخل الناس ويكون لا يرفع
يرد وعند غيره يرد منصوب واذن منقطع عما قبله مصدر كان مخاطب قال لا تخرج فاجرت قوله اذن
رد الثالث ان يكون جوابا للتعلم الذي قبلها نحو والله اذن لا خرجي وقوله ليل عادي في علم العز
بنتها واكتفى منها اذن لا اقبلها ولا يقع الضارع بعد اذن في غير هذه المواضع لكنه معتد اعلى منها
بالمستقراء بل يقع متوسطه في غير هذه المواضع نحو تعقل اذن زيدا وعروا وليس الرجل اذن زيد ونحو
ذلك ويجوز في نحو قوله ان تاتي اذن اكرمك ثلثة اوجه الجزم وهو الاقوي عطفا للضارع على الجزم
والنصب على الاستيناف وعطفا اذرع الفعل واما كالملة الشرطية كما ذكرنا في الجملة الشرطية والرفع
على افعال المبتداء بعد اذن اي اذن انا اكرمك **قوله** ولي مثل كنت كادخل الجند ومعناها السببية اعلم ان
مذهب الاضطر ان في جميع استعمالها حرف جرح وانصاب الفعل بعدها بتقدير ان وقد نظرت كما في
الكوفون عن العرب لكي ان اكرمك وقال قلب اكل الناس اصحبت ما خا لسانك كما ان تعنى وكذا قال
اردت لكيما ان يطير لغرتي فبنتي كما شيتا ببلاء بلغة وبعثت لتقدم اللام عليها في نحو كليلنا سوا ويا
عنها في نحو قوله كي ليقتضيني رقية ما وعدتني بانك المتاخرة في الاول بلغة اللام المتقدمة واللام للمتاخرة
في الثاني بلغة كي للمتقدمة وقد بدل الحرف من متله الموافق في المعنى فالقلم اذا اصحت اصبحت عاديا الياء
ثم من الغاء عند بعضهم وعند كثير ايضا ان الناصب ضمير بعدها بناء على مذهبهم وهو انه لاصب سوي ان
ومذهب الكوفيين انها في جميع استعمالها حرف ناصبة مثل ان وتعذر في نحو كذا ان تعنى وكما ان
بان ان زليخة اوبد لك كي وفي كي ليقتضيني بزيادة اللام كما في رد فخرج وفي كيم بان الفعل المنصوب
بي مقلد وما منصوب بذلك الفعل كما قيل لك جيتك وقول كيم اي كيم افضل ما وفي اعتد اكرمك
مخالف لاصول اهلها حرف الصلة وابقا معيها والذية نصب ما الاستفهامية متاخرة عن الفعل
المقدر ولا ينصب الاستفهام عليه ولهم ان يقولوا المقدر كالمعروف الا ان يكون اذن مقدرا على
كل الاستفهام مع انه لا يكون كبا معه كلمة واحدة للاستفهام كما في له وتم فانما جان والحجر وكلمة
واحدة فليقتط ما لهذا الوجه عن التصدير للفظي والتلصاف ما في الاستفهامية غير مجرورة ولا
في كلامهم وعند الصريين في قد يكون ناصبه بنفسها كان وجارة مضمرة بعدها ان فاذا اذنها اللام نحو

تأخرا في اصبه لا غير معنيان وليس فيها معنى التعليل بل هو مستمد من اللام واذا جاء ضميرها في
لا غير معني اللام للتعليل وهكذا في كيم ولا يجوز لام الصريح الا في كيم وفي غير هذه المواضع نحو جيتك كيم من كيم
ان يكون ناصبه بنفسها بمعنى التعليل وان يكون جارة كاللام مضمرة بعدها ان واللام في كي ليقتضيني زليخة
عندهم ايضا اوبدك من كيم الجارة وان عندهم في كيم ان بلغة كيم لان كيم بعد اللام معني ان كما في ولا يقدم على كيم
معول الفعل المنصوب بعدها فلا يقال جيتك زليخة لانها اجارة افاضلة ولا يتقدم عليها معولها
بعدها واجاز لك في تقدم معول كيم عليها واما قول الشاعر اذا سلمت فصر فاما ارا اذني كما يصر
يلغف برفع يضر تغيل كما في وقيل مصدرية ويجارة اي المضرة ومنفصلة وجوز المبدوء والكوفون نصب
المضارع بعدها على انها معني كيم والياء محذوفة وانقلوا لانظمو الناس كما لا تظلموا وقيل ان الناصبة
ما تشبهها بان والكاف للتشبيه والبصريون يمنعون ذلك وينشرون لانظمو الناس كما لا تظلموا
بالتوحيد وقد جرى شرح كما في جرو والجرو وعلى مذهب الخليل لا ينصب المضارع للمبداء ظاهرة او مهيبة
فيمكن ان يقال على مذهب ان المضارع اعرابه اما رفع او نصب اعراب بالرفع لما وقع موقع الاسم بنفسه
الرفع اقوي في نصب كما ان وقوعه موقع الاسم فيه او في من وقوعه موقعه مع غيره واعرب بالنصب لما وقع
مع ان موقع الاسم بوجه وذلك مع ما سمي اجازم فلم يعرب اذن لضعف المشابهة كما اجرينا قبل **قوله**
وحتى اذا كان متقبلا بالنظر الى اقبله معني كيم او اي ان مثل اسم حتى ادخل الجنة وكنت سرحت حتى ادخل
البلد واسير حتى تعيد الشمس فان اردت الحال تحقيقا او حكاية كانت حرف ابتداء في رفع وكج السببية
مثل عرض حتى لا يرحونه وحرتم اشبع الرفع في كاسير حتى ادخلها في الماقصة واسرحت حتى تدخلها في
في التامة كاسيري حتى ادخلها واهم سان حتى يدخلها **قوله** ابتداء بحروف التي ينصب الفعل
بافعال ان اعلم ان هذه الحروف مختلف فيها اذا نصب الفعل بعدها فعند البصريين حتى ولام كي ولام
البحر وحروف جرح والفاء والواو واو حروف وعطف ولا ينصب شي منها عندهم لانه لا للملكة الراجحة
غير محضنة وشرط العامل للاختصاص باجل القيلين والملكة الراجحة في غوامل الاسماء ولا يمد شي
منها في الاصل وجاء ان ظاهرة بعلام كي خاصة في بعض المواضع فبين ذلك انها غير عاملة بنفسها
وعند الكوفيين ان حتى واللايين تنصب بنفسها لقيامها مقام الناصب فاللام قامت مقام كي فعملت
عملها وكذا حتى التعليلية واما اذا كانت معني لا فعمل عمل ان وفيما قالوا بعد لان الاصل عدم خروج
الشي عن اصله واعتقاد بقاءه على اصله اذ لم يضطر الى اعتقاد دخرو جرح عن ذلك الاصل وفيما اذ
البصريون حر تقدم من الناصب بعد هذه الجارة حتى سمى على صلها من الجرح مبدوءة عن اعتقاد دخول
عز صلها ولا سيما قد تبعد تقدير الناصب في نحو قولها للبيها **قوله** وتقتربيني وفي قوله لا
اي هذا الزاكري احضرت الوحي على اللام نحو دليت معني كيم ولا يعني ان وحتى للغاية ليست معنيان
وكيف يمكن ان في نصب على ما ليسنا معناه وقال النك ان من بين الكوفيين ان حتى ليست في كلام الصريح
جس وان الجرح بعدها ان ورد نحو مطلع البحر بتقدير حرف الجرح اي الجرحها اي حتى اني الى مطلع
البحر فلا يرد عليه الاعتراض في حتى بان غامل الاسماء لا يعمل في الاصل كما ورد على ساين
الكوفيين فيصح عند ان يكون ناصبه بنفسها لكن في مذهبهم بعد لان طرف الجان وابقاء عمله في

قال المصنف ولما وجب مع الرفع السببية لان الاتصال اللفظي لما زال بسبب الاستيناف بشرط السببية التي هي موجبة
 للاتصال المنطوق فان السبب متصل بالمبني معني حتى انما لم يبق من الاتصال اللفظي قالوا لا يصلح حتى يضعون
 ونصفا فعدم الصلح سبب للضعف اي بل الايدي بالسيوف وقوله ونصفا عطف على يضعون على توهم الضرب
 على قوله تعالى فاصدق واكن ورضه تضعون مع كونه مستقبلا لان مع الضم الحزم عليه كان حاصل اوصل
 ومضي **وا** وم ثم اضع الرفع اي مع كونه الرفع ما بعد ما حرف استنهام امتنع المسئلة المذكورة لا يكون
 الناقصة بل اضعي واصنع اسر حتى تدخلها لما ذكرنا لانك لم تكلم بالتي الذي هو سبب الرفع فكيف يحكم
 حصول الرفع وحازا هم سار حتى يدخلها لانك لم تكلم حصول الير سايل عن تعيين السائر واعلم ان الرفع
 اجاز الفصل من حتى واو وبين الفعل المنصوب بعد ما بشرط نحو اسطر حتى ارجع شي تأخذ نصب تاذر ولو
 حيث بشرط محو وما ليس كذا في الجرم وكذا بعد واو الله واذا قلت كك اركب تركب نصب تركب
 واستقيم ابن السراج الفصل بينهما وقال الفصل بالظرف اسهل نحو سكت حتى اذا ردنا ان تقوم بقول واو حتى
 متى اكلنا تاكل فالفصل بالظرف على نحو اسهل منه بالجر واعني ان واو الفصل بالاسم عني الظرف نحو اسطر حتى
 اخذ تاخذ ولا يجوز بل بحزم تاخذ ولا يجوز الفصل اتفاقا بين ان ولن ويكي وبين منصوبا لان الالف
 بانفسها ولا يفصل بين العامل المحرف ومعموله ولا يفصل بين الواو والفاء واللام وبينه انصب بعد ما يكونها
 على حرف واحد **ق** **وام** كمثل اسلمت لادخل الحنة ولام الحو دلام تاكيد بعد النفي كما مثل
 وما كان الله ليحدثهم **اقول** **الظاهر** ان بعد ايضا بعد اللام الزائدة التي هي محو
 فعل الامر والارادة نحو واخرت لاعدك ويريداه ليذهب والتي تاكيد النفي تخص جريه استعمال نحو كان
 المنفية اذا كانت عاضية لفظا نحو وما كان الله ليحدثهم او معني نحو لم يكنه ليضفر لحم وكان هذا اللام في الاصل
 هي التي في نحو قولهم انت هذه الحطة اي مناسبتها وهي يلتصق معني كذا فعل ما كنت سببا لفعله
 ولا يلتصق ولا شك في ان في هذا معني التاكيد وقوله به وما كان هذا القرآن اللفظي فكان اصله ليغترى
 فلما حذف اللام بناء على ان حرف الجازع مع ان وان جازع ان الظاهر ان الواجبة المصنوع بها وذلك لانها
 كانت كالنايبة عنها والمبلاء منها **ق** **والفاء** بشرطين احدهما السببية والثاني ان
 يكون قبلها امر او نهي او نفي واستنهام او نفي وعرض والواو بشرطين الاحتمية وان قبلها مثل ذلك
 واو بشرط معني ان **اقول** **ذكر** الاشياء الستة وتركا التخصيف قاله لولا انزل اليه
 فيكون معه نديرا ولولا ان سلت الينا رسولا فنذبح آياتك وترك الترحي قاله تركه او يذكر فنذبحه المذكور
 على قراءة الضرب وقال اعلم الرفع لسبب تم قال فاطم بالانصب على قراءة حفص واما الدعاء فهو
 داخل في باب الامر والنهي عند الحاجة لا عند الاصوليين كما يجي في باب الامر نحو اللهم لا تواخذني بذنبي فلهذا
 والهمم ارفعني بالافاء فاصدق منه والكي والفرء جوز ولا نصب جواب الدعاء المدلول عليه بالجر
 نحو غفر الله لك في ذلك الحنة قوله ان يكون قبلها امر اذا كان الامر صرحا نحو اذني فاشكر فللا كلام
 في صحة واما ان لم يكن صرحا وذلك بان يكون مدلول عليه بالجر نحو اني الله امره وفعل جزي ليقاب
 عليه وحسبك الكلام فينام الناس او اسم فعل نحو ترال فاقا تلك وعليك زيدا فاكرهك او يكون الامر
 مقدر كالا ملامد فنجي والكما بي جري جميع ذلك مجري مع الامر وقد يوافق ابن جزي في نحو ترال

بناء على انه مطرد كالامر على هو مذهب سيبويه واما الضرب في قوله الامر واذا قضيت امرى فانما بقوله كذا
 فيكون فلنصير به جواب الامر من حيث انحاء بدل الامر وليس جواب له من حيث المعني اذا لمعني فتوكل قلت
 لزيد اضرب ان تضرب يضرب زيد واما النهي فنحو لا تشني فسلم والنهي انما بقا فكل منا واما صريح كما ذكرنا
 واما موقولا نحو قلما تلقاني ففكر مني وكذا قد جمل واقد رجل من هذه الكلمات يستعمل معي النفي المرفوع
 يستعمل ايضا استعماله واما ما بعد معني النفي لكن لا يجري في استعمالهم مجراه فلا ينصب جوابه كقولك
 اشعني احب فيضربني وكذا التقليل بعد في المضارع لا يقال قد كسيت ففكر مني وقد جوز قوم نصب جواب كل
 ما ضمن النفي وافته قياسا لاسماغا وقد يجي التثنية المعيد المعني النفي لمحقا بالنفي اي منصوب الجراء كك
 والعلينا فشمنا اي لمست بواي اما ان صدرت بالتثنية الحقيقة لا النفي فلا يجوز ذلك وذكر سيبويه حصة
 شئني فاني عليه اي لوثمني لوبش عليه وقد يضمن ان الناصبة بعد الفاء والواو الواقعتين اما بعد الشرط
 الجاء نحو اني ففكر مني او وتكر مني انك او بعد الشرط والجر نحو اني انك فاكرهك او واكرهك
 ذلك المشابهة الشرط في الاول والجر في الثاني النفي لان الجاء مشروط بوجود الشرط ووجود الشرط
 مفروض فكلاما مقصدين بالوجود حقيقة وعليه محموله ثم ان يشاء يمكن الرفع فيظلل روكدا في قوله ولم
 على قراءة الضرب وقد جاء بدلا كصرا بما نحو انما تجي ففكر مني زيد لما قلنا في حق ان فيه معني النفي التثنية
 النفي واما بدلا كصرا نحو قام الازدي ففكر مني ففكر مني ففكر مني ففكر مني ففكر مني ففكر مني ففكر مني
 الذي عمل فيه ما بعد الفاء بواسطة او عني واسطة اي المستندي المنبث بل الشئ في حق النفي ما قام هذا
 هذه فاحسن اليه او فاكرهه والضمير لا حجان لان المعني ما قام احد فاحسن اليه الازدي ففكر مني ففكر مني
 لان قولك فاحسن متعلق بما قبله وتقدم في باب الفاعل ان متعلق ما قبله لا يقع بعد المستندي عند
 البصرين الى الاستثناء المصدرة سناك وقد جاء ما بعد الفاء منصوبا في ضرورة الشعر فالتس
 اصلا كقوله سار مني لينيتم واحق بالحقان فاستبحا ونحوه والتمني ليتك عندنا ففكرهك والغرض
 نحو الا تزورنا ففكرهك والهم استنهام نحو هل تزورنا ففكرهك وكان الاصل في جمع الافعال المستعدة بفاء
 السببية الرفع على انها جملة متنافية لان فاء السببية لا يعطف وجوبا بل الاعلى ان يتنافا الكلام كذا
 المفاعاة ومعنيها هما ايضا متقاربان ولذلك يقع في جواب الشرط ان اذا المفاعاة محضة
 بلا سمية وقيل سبق ما بعد الفاء السببية على رفعه قليلا كقوله لا يؤذن لهم فيعتذرون وقوله ان تسئل
 الرفع التواء فينطق وقوله لم تد ماجزع عليك فنجع جاء جمع هذا على الاصل ومعني الرفع فيه كعني
 الضرب لو نصب وكذا لا منع من ابقاء الرفع فيما بعد او الجمع اذا لم يلبس ويكون معني الرفع فيه مع الضرب
 سواء نحو اضربني واضربك بالرفع وكذا في اوقال ته فالتلو ففكرهك او لمون ومعني الرفع مع الضرب بان
 يسلم ولم يصره الى الضرب اعتمادا على ظهور المعني والركن الصرف اليه بعد احرف التثنية ولما صر
 ما بعد فاء السببية من الرفع الى الضرب لانهم فصلوا التخصيص على كونها سببية لان المضارع المرفوع
 بلا قرينة مخصصة للحال او لا استقبال ظاهر في معني الحال كما تقدم في باب المضارع فكان لوابقوا
 على رفعه ظاهرة في حال ويبقى في الذهن من تقدم الحمد ان الفاء عطف احوال عليها فالصرف الى الضرب
 النصب نية في الظاهر على ان الفاء ليس عطف جملة على جملة لان المضارع المنصوب مفرد وخطب المضارع

اللائق بالجزء كان المنصوب بعد اذن فكانه شبه شيان دفع جانب كون الفاء للعطف وسواء كونه للجزء
فيكون اذا ما بعد الفاء مبتدأ محذوف والخبر وجوبا كما ذكر في اذن سواء لان فاء السببية تجوز نحوها على الجمل
الما اختارها هنا على قولهم ان ما بعد الفاء بقول من مصدر معطوف على مصدر الفعل المقدم تقدير تقدير
فاكرهك لكن منك زياره فاكرهك مني لان فاء السببية ليست للعطف وجوبا بل قد يكون وقد لا يكون كما هي في
باب الحروف ولهذا قال المصنف في قوله نحو الذي يطير فيضرب زيدا الذباب ان الفاء فيه للسببية لا للعطف
والتي تجمل السببية والعطف لا يعطف مصدر على مفرد بل هي لا تدخل على الجمل وكذا بقول في الفعل
المنصوب بعد الواو الحرف انهم لما قصدوا معنى الجملة فما نصبوا الفعل بعد الواو ليكون الصرف في شيئا
من اول الامر انما ليست للعطف ثم اذن ما واوا حال واكثر دخولها على الجملة الاسمية فالمضارع بعدها في فعل
مبتدأ محذوف الخبر فمضي ثم واقوم اي ثم وقريامي ثابت اي في حال ثبوت قريامي واما معني مع ويبي يدخل
على الاسم قصدوا معنا مصاحبه الفعل للفعل فصبوا ما بعدها فمضي ثم واقوم اي ثم مع قريامي كما قصدوا
في الاسم الذي هو المفعول مع مصاحبه الاسم للاسم فصبوا ما بعد الواو ولو جعلنا الواو عاطفة للمعد
مصدر تصبوا الفعل قبله كما قال النحاة اي ليكن متقدما وقيام مني لم يكن في هذا التقدير ضرورة على معني
الجمع كما يكون في نقلهم في الفاء معني السببية بل يكون واو العطف للجملة قبل نحو كل رجل وضيمته واو
في مصدر النوصية في شئ على معني الجمل على وجه يكون طاهر ليعا قصد النوصية عليه واما شرطوا في
نصبها بعد الفاء السببية كونها قبلها اصل الاشياء المذكورة لانها ثابتة للمضمون اي معنى واقعة المصدر
حاصلتها فيكون كالشرط الذي ليس بتحقيق الوقوع ويكون بعد الفاء كخبرها ثم جعلوا ما قبلها واجمعية
في وجوب كونها اصل الاشياء المذكورة على ما قبلها الفاء السببية التي هي اكثر استعلاء من الواو في مثل هذا
الموضع اعني في انصاف المضارع بعدها وذلك لشابهة الواو للفاء في اصل العطف ومرفوعا بعدها
عن سنن العطف لقصد السببية في احدهما والجمعة في اخري وايضا القرب معني الجمعية من التعقيب الذي
هو لازم السببية ثم اعلم انما كان ما بعد الفاء مبتدأ محذوف والخبر وجوبا صار الفاء مع ما بعدها اشدة
انصافا لما قبلها من جملة الخبر اية بالجملة الشرطية فحان في هذا الجواب الجوزية في الجملة الجزئية وذلك
انك بفضل بين الفعل الذي قبل الفاء ومفعوله نحو هل تعطى فيايتك زيد اي توسط بين اداة الاستفهامية
التي هي هل او الظرف او كيف او له وبين الفعل المستفهم عنه نحو هل فاستكخرج ومن فاكرهك تزور
وكيف فاستقبلك كحس ولم فاسينتبي وجوز ايضا حذف الفعل المستفهم عنه للوضوح والقيام
هذا الجواب مقامه لانه في اللفظ كالجواب مما هو كالشرط معول متى فاسينتبي فاسينتبي فاسينتبي
ولا يجوز شي من ذلك في صريح الشرط والجزاء من كل واحد منهما في اللطافة ظاهرة قالوا ولا جواب
للجواب بالفاء والجواب ايضا الشئ الواحد نحو ائين فقوله به ولا تظن الذين يدعون من دون الله جوابا
قوله فيكون من الظالمين وقوله ما عليك من حسابهم من شي فقطرد مع جملة متوسطة بين الشرط
وجوز ان يكون فمكون عطفا على تظرد واما الجوابين كالاجاب جملة الشرط نحو ائين ومعني الفع
نحو ما يتناقدنا ان تاينا تحدثنا اسم الحديث لا انتفاء شرط وهو الايتان كقوله به نغضي عليهم
فيقول هذا هو القياس وذلك لان فاء الجزاء قياسه ان الجمل الذي قبله مثبتا ان لم يكن ويدخل عليه

كله ان يكون القامع ما بعد من الفعل جزاء او كما تقول قوله لا انظروا في فضل عليكم غضبي اي انظروا
في قول العصب حاصل وجوز ايضا ان يكون النفي راجعا الى الخبر في الحقيقة لا الى الايتان اي ما يكون من انما
بعد حديث اي ليس من الايتان المقيد بجزء مع انه حاصل منك مطلق الايتان وهذا المعنى ليس في الفاء معني
السببية والفعل حقيقة ان ينصب بعد فاء السببية لكنه انصب على السببية بقاء السببية كما هي واما قلنا
ذلك لان الفاء هذا المعنى ليست للسببية لان قولك ان اتيتي حديثي لا توافق قولك تايتني ولا تحذرتي حيث
المعني ولا يعطى فايدتها بل الذي يعطيهها معنى فاء العطف الصرف اما العاطفة للاسم على الاسم نحو ما كان
منك ايتان محذرتي على ما يؤولون به هذا المنصوب واما العاطفة للفعل على الفعل نحو ما تزورني فحذرتي
بالرفع فيكون النفي في الموصوفين شيئا واجبا واقعا على المعطوف والمعطوف عليه معا فيكون المجموع
اي الزيادة المقيدة بقيد تعقب الحديث اياه منفيا والمركب من جزئين ينتهي بانتفاء جزاءيه معا بانتفاء
كل واحد من جزئيه فعلى الاول يكون المعنى ليس منك ايتان ولا طيت بعد فحذرتي ان يكون قوله به ولا يودن
لهم فيصدرون بهذا وان نعت الجزاء الثاني فقط كاللصبي منك ايتان لكن لا حديث بعد فاه
قوله عليهم في الرفع على انه لا يخرج لكم من امرى رضا فنضونه ولا تسخط فيجمعون عليه ولا يجوز ان ينعى الاول
لان الحديث الذي يكون من الايتان لا يشترط دون الايتان بل ان جعلت ما بعد الفاء على القطع والاستيناف
لا معطوفا على الفعل الاول جاز ذلك ويكون المعنى ما تاينا فاستحدثنا بما تحدث به الجاهل حالنا
كما قال غيرنا لم يسانا بيبين فترجي ونكتي لتاميلنا اي فخر نجي وجوز مع الرفع ايضا ان يكون الفاء
للسببية والمبتدأ محذوف فيكون معني الرفع كعني الضرب ولا تصرفه الى النصب لعدم الاستيناف
كما ذكرنا قبل فيكون قوله به ودر الوتد من فيدمنون منه اي ثم يذهبون وكذا قوله به ولا يودن لهم
فيصدرون فكانه فلهذا فاستحدثنا وكان في قوله تعالى فانيم فيه سواء معني فتستووا وكذلك وكذا
قوله الم تال الروع القواء فينطق ولم بدر ما خرج عليك فخرج ولا اري باسا من ان تقدر مثله
السواء لان فاء الجزاء قد يدخل المضارع المنبت والمنفي بلام غير تقدير مبتدأ كما هي في الجزاء لكن
لاستيناف والسببية مع تقدير المبتدأ اظهر وقال سيبويه فهو ما ينطق على كل حال وذلك بناء
على توهمات الشراء وتحيلا تم ثم رجع وقال وهل يخبرك اليوم بلاء سملق وقد ايمر بعد
واو الجمعية انصافا في النصب امتنا من اللبس في نحو ايتيتي واكرهك بالرفع لان واوا حال قد دخل
على المضارع المنبت كما ذكرنا في باب الحال نحو قت واضرب زيدا اي وانا اضرب وكذا رما لا يضرب
بعد واو العاطفة الى النصب في نحو قولهم يتالونهم او سيلون مع انه معني لا امتنا من اللبس فان واو
في الاصل لا اصل امرين والمعني لا يدع احد الامر من القتال او الاسلام وفيما يما الى المعنى الى اول
فلرفع بعد الفاء اذن اربعة معان كما تقدم وللنصب صحتان عند سيبويه واما جاز النصب عند
المعني الثاني مع ان الفاء ليست للسببية تشبيها للفاء وما بعدها بقاء الجزاء كونه فاء بعد ما مضارع
كايضا بعد نفي كما شبه في كن فيكون بالجواب فصب في قراءة اي عسر وعلى ما تقدم والنفي بهذا المعنى كشي
الاستعمال كقولهم لا سخطي شي فينجي عنك اي وان وسختي شي لم ينجي عنك قالوا قام منا قيام في الدنيا
فينطق بالتي هي اعرف اي يقوم ولا ينطق بالتي هي اعرف وقالوا جل سحدي عنيتا ببلدة

فصل في بيان ان الالف في الالف والواو في الواو لا يثبتان في الالف والواو
الاستثناء المنع لا يوجب كون المفعول فاعله انما هو الالف والواو والواو والواو
معنى الرفع كعني الغضب وقيل في معنى الاستيناف وليست الالف السببية كالقنا في انا بدينا فتحنا اي
فاسجدنا لما تحدثنا جاهل حالنا واما الالف فتعني الالف والواو الالف والواو الالف والواو
فكما يقول انا اسافرهم سدوك مقول او اقيم اي بل انا اقيم وجوزي بيوم الرفع في قوله نحو اولئك اوتيت
اما على العطف على نحو اول او على العطف اي نحو نوت وقوله او نزل رسولا بالرفع مقطوع اي نحو نزل وقوله
تركوا فركبوا الخيل على دننا او نزلون فانما معشرون عندنا كليل محمول على المعنى اي ان يكون او نزلون
كقوله وناعب الالباب من اهلها وقال يونس على القطع اي بل انتم نزلون واو المعنى بل كما في حرف العطف
كما في قوله اليه الفاء ويريدون اي بل هم يريدون وكذا يجوز العطف بعد الواو والفاء ثم في غير هذا الباب
نحو اريد ان تأتيني لم تجديني اي ثم استخديني وقال ما هو الا ان اراه في الجنة فاستحي كما اذا جيب
بنصب ايهت ورفع على القطع اي فانما ايهت وقال على الحكم الملية بوا اذا قضيت قضية الجور ويصعد لم يصعد
لان نوم كونه عطف على الجور المعنى اي لا جورا ولا يقصد وهو تافه مع انه يجوز مع النصب ان يكون عطف على الجور
معنى يدل اي وان يقصد في كالحرف العطف نحو ما من اللبس ورفع على القطع اي وهو يقصد كما تقول زيد
يجي اذا اشتبهت محبة وثنية ان ينبغي ان يجي فالهني ينبغي ان يقصد اي ان لا يكون **قوله** الواو سببية محبة
وان يكون فيها مثل ذلك اي كتحية مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها فان واحد ويكون فيها امر جوري
واروركا او نجي لانه عن طوق وتاية منته عار عليك اذا ضللت عظيم واستفهام نحو هل تزورني
وتعطيتي وتين نحو ليك عندنا وتكرنا اي تخفيض نحو هل تزورنا وتكرنا والمرض نحو لا تزورنا وتكرنا
والتحية بوقولون هذا بواو العطف نحو ليك زيارة منك وزيارتي متي وقد ذكرت عليه في الفاء **قوله** واو
بشرط معني لان معني وفي الاصل احد الشين او الاشياء نحو زيد يقوم او يقعد اي عمل احد الشين و
لا بد من احد مما فاذا اقلدت مع مراداة هذا المعنى الذي هو لزوم اصل الامر من النصيب على حصولها
عقب الآخر وان الفعل الاول يستلزم حصول الفعل الثاني نصبت ما بعدا وضيوية قد لا بالواو وغيره
والمعنيان يرجعان الى شي واحد فالشبه بل فالضما وبعد محذوف وهو الطرف اي لان منك الوقت ان
تقطعتي فهو في محل النصب على ان الطرف لما قبل او عند فرس بالي ما بعد بتاويل مصدر مجرور بالواو المعنى
اي هذا مضي وقال سيبويه في قول الشاعر وما انا لشي الذي ليس ناعي ونصبت منه صاحبي بقول جوزع غضب
ونصبه اما الرفع فلحظة على الصلة اعني قوله ليس ناعي وقال ابو علي في كتاب الشعر بل هو عطف على ناعي ولا يجوز
لانه يكون المعنى وليس بشي لان يكون المعنى اذ انما بقول للشي الذي ليس غضب منه صاحبي اي اقول
شيئا لا يغضب منه صاحبي وهذا ضد المقصود واذا نصبت فهو على الصفة قال المبرد لا يجوز ذلك لان من اذن
نفي النفع والغضب معا وهو عكس المقصود لان مراد الشاعر الذي يغضب منه صاحبي الا قوله قلت الذي
قال انما يلزم لو جعلنا هذا الصفة في سياق قوله ليس ناعي لانه يكون المعنى اذن لا اقول قوله لا يحج نفعي غضب
صاحبي منه وهذا عكس ما ينبغي لانه ينبغي ان لا يقول قوله لا يحج نفعي غضب صاحبه واما اذا جعلناه في سياق النفي
الذي هو انا فلا يفيد المعنى لانه يكون المعنى اذن لا يكون القول الذي لا يفيدني مع غضب صاحبي منه وذلك

الالف والواو معا او باستثناء اصلهما لان المركب يلحق بالمتعلق اصله كما يلحق بالمتعلق اصله كما يلحق بالمتعلق اصله
ما هو من جنس حقيقة اعني القول الذي تضمنه قوله بقول تقدم الفاعل على الفعل المستفهم عنه في قوله متي فاكرمت
نكرمتي كما تقدم تعليل ذلك وقال سيبويه وتصير او على ان غضب المنسوب معطوف على الشيء اي الذي غضب صاحبي
غضب صاحبي وفيه نظر لان الضمير في منه يرجع الى الشيء المعنى لانه فيكون المعنى وانا بقول للشي غضب صاحبي
من الكلام الذي لا يفيدني علي ان من تعلق بغضب لا يبين شي ولا يبين في هذا ولا يجوز ان يرجع الضمير الى المضاف
المقدر لانك انما اضفت الي الغضب ليعلم ان الغضب منه فلا يحل ان اللفظ منه كما يبين في الظروف المضافة الى الجمل
ان نحو قولك تتور فيه الوجه **قوله** والعاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما **قوله**
عطف على حثي في قوله وحي اذ كان مستقبلا اي العاطفة بتلذذها نحو قولها للرس عبادية ونصرتني اجابا لانه
ليس الشغوف ليكون الاسم معطوفا على اسم وكذا العطف بالفاء وغيره نحو محبتي ضرب زيد ثم وضرب زيد ثم
وضرب زيد او شتم والواو والفاء واو في مثل هذا الموضع لا يشوبها معني سببية والجمعية والانهاء **قوله**
وجوز اظهار ان مع لام في والعاطفة ومجرب مع لام في اللام **قوله** اضميرين المواضع التي يجوز فيها اظهار ان
المقدرة والموضع الذي يجز منه ذلك فالذي يقع من الضمير هو الموضع الذي يجوز فيه اظهار ان فقولنا جاز
اظهارها مع لام في والعاطفة واللام الزائدة لا للحجج نحو امرت لان كون لاني هذه اللفظة يدخل على اسم صريح
نحو حثيك للكرام واعجبني ضرب زيد وغضبه وارت اضربك نحو حرفكم فجاز ان يظهر معها ما يقبل
الفعل اي اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الحجج فلما يدخل على اسم الصريح لم يظهر بعدها ما يقبل الفعل
اي اللام الصريح وكذا حثي لم يظهر بعدها ان لان لا يغلب فيها استعمال المعنى كما في هذا المعنى لا يدخل على اسم صريح
كما في محل عليها التي تعني لان المعنى الاول اغلب في التي يليها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها لما مضت
نصب ما بعدها للتصنيف على معني السببية والجمعية والانهاء كما تقدم صارت كالمواضع التي لم يظفر
بجها وقد ظفر بعد اوية الشعر قال او ان لوم كاحه لواقها واما وجوب اظهار مع لام في اذا وليها للاسكناه
اللامين المتواليين واما قول المصنف لانهم لا يدخلون حروف الحث على حرف النسي لا تحذفها صدر الكلام
نظر لان من بينها يدخلها العوازل نحو كيت بلال وحسبوا ان لا يكون منه والكوفون جوزوا اظهار ان مع
لام الحجج بلال من اللام وانك اذ لا لان هذا هو اللام هي الناصبة بنفسها ونحو زور تقدم محمول الفعل جمل
عليها خلافا للبرهين واستدلوا بقول الشاعر لقد عدتني ام عمرو ولم اكن مقاتلها ما كنت حاسما
لان اللام عندهم هي الناصبة وليست بحرف مصدرية ومعنى اللام من على تقدير ناصب اي ما كسبه
مقاتلتها ثم كثر لا سمعها مفسر المضمرة ان الناصبة تضمن في معنى المواضع المذكورة كثير لكن ليس بقياس
كما في تلك المواضع لكن لا تقبل تضمنها كقولهم سمع بالمعدي حين من ان تراه ومنه عاك يفعل كذا وقيل
اذا كان مقدرا باسم حروف كما في سمع بالمعدي ولا سيما اذا كان فاعلا وقد جاء قوله وحولتني ما يتبينه
تجرح لانه في الاصل مفعول وقد نصبت مضمرة شذوذ الكونه لانه لا يبين الا انما اللام التي اشهدا الوحي والخبير
يجوز ان النصب قياسا **قوله** ويجزم بلام ولام الاصح ولا في النهي وكلم الجازاة وهي ان وصفا
واذا وحيتها واين ومتي ومروا واي قاي واما مع كيفها واذا فت ذوبان مقدرة **قوله** هذا ذكر
الجواز مطلق **قوله** فلم تلعب المضارع ما ضيا ونفيه ولما مثلها وتخصر بالاستغراق وجواز حذف

حرف كان ولعله نظرا الى ان اللفظ ما دخل على اذ اع ان فيه معنى الشرط وهو المستقبل وان دخل على الماضي
كان فلا يصح جازما معها فكيف الحالية عن معنى الشرط الموضوع للماضي ولا لشرط شي عن معنى الشرط
فيها وقال التبراني ما علمت احدا من النحاة ذكروا اذا ما عيسى سوي واصحابه واستشهد بسوي له نفس اصلها
قول اذا ما دخل على الرمول فنقله حقا عليك اذا اطمان المجلس والاخر قوله اذا ما ترني اليوم ارجي
ظعيني اصح سري في البلاد وافرغ وقال بعض النحاة اصله اما وهو لا يجي بالنون التأكيد بعد قوله
اما ترني فلما كان ينكر البيت بالنون غيري صوت اما قبل الميم الاولى ذالا ولا يثم له هنا في قوله اذا ما دخلت
وقال المبرد ان ابا بقة على سببها وما كاذب لها عن طلب الاضافة سمية للشرطية والحزم كما في حيث
فانما فانه صارت بما تعني المستقبل وجزية والاصل بقاء الكلمة على اسمية التي كانت عليها وعدم ضمها
الي الحرفية بل دخلت كلمة اخرى واما الفتيان على اذا حيث لم يضر جازية فلا يلزم اذ بها لخص بعض الكلمات
ببعض الاحكام احتيارا منهم بلا حرج الا ترى ان حيث مثل اذا متضمن لمعنى الشرط بل اذا اعتدلت
وحرزم حيث مع ما دون اذا واما حيثما فنقول فيها كاذب لحيث في الاضافة لازية كما في ميثما واما لان
كانت لازية الاضافة فكانت معينة محضه سبب المضاف اليه فكيفها ما عن طلب الاضافة لتعريف
مبهمه كين كلمات الشرط ولما وجب ايهام كلمات الشرط لانها كلها بحرمت لضمها معنى التي هي
على ايهام فلا يستعمل في الاحوال المتقن المقطوع به لا يقال مثلا ان غربت الشمس او طلعت بحول العموم في
اسماء الشرط كاحتمال الوجود والعدم في الشرط الواقع بعد ان لانه نوع عموم ايضا والشرط في هذه
الاسماء كالشرط بعد ان في احتمال الوجود والعدم وايضا فانهم سلكوا طريق الاختصاص في تعيين هذه
مع عمومها معني ان اذ يطول عليهم الكلام لوقا لولي من ضربت ضربت ان ضربت زيدا ضربت وان ضربت كرا
ضرت اليه لا يتسامى وكذا ما ومتى وسائر احوالها واما الكلام على من وما واي وايا وان ومتى فقد تقدم
وكذا على كيف وكيفما واذا خربت التلثة اولا وكجوز اصلها بالذلة بان وايا وان واي واين ومتى وقد
اختلف في العاطف في الشرط والجزاء مذهب السبب في ان العاطف فيهما كلمة الشرط لاقتضاهما للفتلين
اقضاء واحدا وربط حادي الجملتين بالآخرى حتى صارتا كالواحدة فم كالاتي في العاطف في الجزئين و
كطنت وان واخواتها عملت في الجزئين لاقتضاهما لها وذهب الخليل والمبرد الى ان كلمة الشرط
تعمل في الشرط وبما معا يعلان في الجزاء لان باطهما معا وصيورتها كشي واحد وحرف الشرط
ضعيف لا يعقل على عملين وهذا كذهب من قال ان الابتداء والجزء عالمان في الجزاء والجزء عن ضعف
عن عملين ان ذلك يجوز اذا اقتضى شيين كان واخواتها وما والا عن الاختصاص ان الشرط محزوم بلا اداء
والجزاء محزوم بالشرط وصله لطلبه للجزاء ووصف الاداء عمل وعمل الفعل بحرمت عن غير الضعف
الاداء فقد اجيب عنه وقال الكوفيون الشرط محزوم بلا اداء والجزاء محزوم بالجزاء كما في نحو قوله
كبيتي انا في محادي من بل والجزء والجزء وليس بشي اذا عمل بالجزاء للضرورة وايضا ذلك عند
التلاصق ونجزم الجزاء يعيد عن الشرط بذول الشرط وقال المازني الشرط والجزاء مبتدآن لعدم
وقوعهما موقع الاسم ولعدم وقوعهما مشتمكين ثم خصصين ولعدم دخولهم الابتداء وهو في
اخرنا قبل وكلمة ان لا صالته في الشرطية وكونها ام الباب جازان يدخل اختيارا على الاسم بشرط ان يكون

بشره مثل نحو ان زيدا ضربت وان زيدا ضربت وكذلك لو نحو ان لم يكون بخلاف سائر كلمات الشرط فلا يجوز
فيها ذلك الا في ضرورة الشعر قال ومتى واغل ينتمم بحوة ويعطف عليه الساقى وقال ابن ابي عمير في قوله
وقال وفرح نومه بيت وهو آمن وذلك كما جاز وقوع الاسم بعد الهنئة الاستغناء مما تلا كما تلاصقا
في الاستغناء وسواء ههنا وفي الاسم فعل كزيد ذهب او لا كزيد ذهب ولم يجر ذلك في سائر كلمات الاستغناء
اذا كان بعد ذلك الاسم فعل نحو متى زيدا لفتاه ومن زيدا ضرب ومتى زيدا خرج وهن زيدا خرج المضطرب
فان لم يكن بعد ذلك الاسم فعل جاز نحو متى زيدا خارج وهن زيدا خارج والفعل الذي يكون بعد الاسم الذي
يلح ان وما تضمن معناها من الاسماء يكون ماضيا سواء كان الاسم مرفوعا او منصوبا نحو ان زيدا ذهب
وان زيدا لقيته وقد يكون مضارا على الشدة وذلك نحو انما الريح لقيتها بل وضعفه لوصول الجازم
الفعلين الجازم وما عمل فيه ظاهرا مع ضعفه فان كان ذلك الاسم مرفوعا فهو عند البصريين مرفوع
بفعل مضمر فيرفع ذلك الفعل الظاهر ولا يجوز كونه مبتدئا لامتناع ان زيد لقيته الا ما حكى الكوفيون
في الشاذ ان منفردا هلكت وهو ايضا عندهم مرفوع مقدر مبني للمفعول كما تقدم في المنصوب على شرطية
التفيس وذهب بعض الكوفيين الى ان رفعه على الابتداء كركب كونه خبره فعلا لا كلمة الشرط مقضية
للفعل في الجملة التي يليها سواء كان بينهما فصل او لا ويقبل عن الاختصاص ايضا انه مبتدئ لكل العاطف عند
في الابتداء الابتداء وعند الكوفيين الخبر والضمير في الخبر كما تقدم في باب المبتدأ من خبره وان كان
ذلك الاسم منصوبا فان كان الفعل مشتغلا بغيره بضمير او متعلقا فهو المنصوب بفعل مقدر على
شرطية التفيس وعند الكوفيين بالفضل الظاهر كما تقدم في باب وان لم يشغل الفعل بضمير ولا متعلق
نحو ان زيدا ضربت فعند الكوفيين المنصوب مفعول للفعل المتأخر وعند البصريين المقدر للفعل المتأخر
المتأخر كما كان في الفعل المشتغل بالضمير سواء وذلك لما ثبت عندهم من قوة طلب كلمة الشرط للفعل
حتى لم يجر الفصل بينهما في غير ان تكونها ام الباب ولم يجر ان يدخل على اسم الفعل بعد كما جاز ذلك
كلما استغناء وعند البصريين حكم المنصوب والمرفوع المتقدم على جواب الشرط حكمهما متقدما
على الشرط فنحو عندهم ان وقت زيد نعم وان تاتي تبتدا اضرب فالاول مرفوع والثاني منصوب لان
المقدرين يفسرهما الظاهر ان الكوفيون فلا يجوزون الجزم في جواب الشرط اذا تقدم
المرفوع لان الجزم عندهم بالجواب وقد زال الجواب بفعل المرفوع الذي ليس من جملة الشرط اما لو كان
الفصل من جملة الشرط فلا منع في جزم الجزاء نحو ان يضرب زيد او يضرب زيدا اضرب فان تقدم
المنصوب فالفراء منع ايضا جزم الجواب مطلقا كما في المرفوع العلة المذكورة والك في منع
جزءه الا اذا كان الفاصل ظرفا للجزاء لعقول نحو ان تاتي اليوم غدا انك وان تاتي اليك اقبلان
الفصل بالظرف كلا فصل والدليل على قول البصريين قول طفيل الضنوي وللخيل ايام فمن
يظفر لها وتعرف لها ايامها الخين يعقب والتصيدة مكسورة القافية ولا كثر جعل المرفوع
مبتدئا فنجد رفع المضارع اتفاقا والمجيء في المبتدأ نحو ان وقت في اليوم وكذا ما كثر تصديق
المنصوب بالفاء فيرفع المضارع اتفاقا نحو ان يضرب زيد اضرب ويجوز ان يرفع الضم والفاء
والنداء والاسمية الاعنى صية بين شرط والجزاء نحو ان تاتي والله انك وان تاتي فخره انك وان تاتي

لا يزيد انك وانما في ولا في كرك ولا يجوز عن البصرين تقدم مولا الشرط على اداة الشرط نحو زيد ان ضرب
ضربك وكذا معمول الجراء فلا يجوز زيدا ان جسي اضرب نجوم بل يقول اضرب مرفوعا ليكون الشرط متوقفا
وزيدا اضرب دالا على خرابه ايا ان حثني فزيد اضرب وعلة ذلك ان الشرط صدر الكلام كاستفهام
ولا يجوز ايضا زيدا ان جاءك فاكرم لانا ذكرنا في المنصوب على شرطه التفسير ان لا يضرب نفسه لا يفسر
اذا قلت زيدا اذا جاءك تقرب او تضرب وزيدا حين جاءك تضرب او تضرب فان لم يجز اذا وحي محي
كلمات الشرط بل جعلتها كايوم الجمعة في قولك زيد يوم الجمعة تقرب او تضرب ووجه فضب زيدا ووجه اذا
لم يتصل الفعل بالضرب ثم زيد ضربت على تاويد ضربة فان قيل ليس يمكن الضرب في اداءه كوجي
جاءك قلت لولم يكن الفعل واقعا على زيد نحو زيد حين جاءك تضرب عمر وان لم يكن لما كان واقعا عليه
معني وهو الخبز في الحقيقة كان اطهار الضمير فيه اوية واما اذا اشتغل الفعل بالضمير فرفع زيد
اوية لما تبين في المنصوب على شرطه التفسير ان الرفع في نحو زيد زرت اوية من تصيد وان اجرت اذا
وحين مجري كلمات الشرط وجب رفع زيد عند البصرين كما ذكرنا في ان وشغل تضرب بالضمير
اوية ان كان واقعا على زيد لان جواب الشرط هو المبتداء في الحقيقة والشرط قيد فقولك زيدا
جاءك فاكرم اوية من فاكرم وان كان واقعا على المبتداء من حيث المعنى نحو زيد ان جاءك فاكرم مني
الضمير في الشرط واما الكوفون فحوزوا تقديم معمول الجاء على اداة الشرط قالوا لان
حق الجواب التقدّم فنحو ان تضرب ضربك ان تضرب فلما تاخر الجواب انجز على الجواب
قالوا والدليل على ان مبنية التقدّم قوله يا اقرع ابن حارس اقرع انك ان تضع اخوك تضع رفع
اجواب مراعاة الاصل من التقدّم والجواب ان لا يمتد التقدّم بالجاء من حيث المعنى كما
كما في الظروف المسببة واللام مع المرفوع وقوله تضع اخوك تضع اخوك تضع اخوك تضع
يفضل الحنات الله بكرها وقوله هذا سراقه للقرآن يدرسه والمرء عند الرشا ان يعلم ما ذنبه وقوله
ان من يشرف الى الجانب الذي به ات من بن الجواب ناظر فانه لا تعلق الشرطين للمبتداء والخبر
مرفوع لا يقال زيد ان لقبته كيم بل يقال فكم اي فكم هو كيم حتى يكون الجملة الشرطية خبر للمبتداء واما
تعليقه بنز القم وجواب قوله انما امرنا بشي اذا اردنا ان يقول ان يقول ان يكون فلصدم عرفه اذا
في الشرطية واما على التقدّم والتاخير للضرورة اي ان تضع اخوك وضع اخوك وجوز ان يكون البيتان
المذكوران هكلا واما تقدم منصوب الشرط على اداة فاجاز الكسائي دون الفراء واعلم انه
اذا تقدم على اداة الشرط ما هو جواب حيث المعنى فليس يجاز له لفظا عند البصرين لا الشرط
صدرا الكلام بل هو دال عليه وكما لعوض عنه وقال الكوفون والمبرد هو جواب في اللفظ ايضا
لا يجزم ولا يكون بالغا لتقدمه وذلك نحو اضرب ان ضربتني فاضرب جواب حيث المعنى لفظا
لتوقف مضمون حصول الشرط ولهذا لم يحكم بالقرار في قولك لك على الف ان دخلت اللذان
فعل هذا لا يقدر مع هذا المقتدم جواب آخر الشرط بل هذا المذكور عنى عنه فهو مثل احوال المذكور
الذي كالعوض المقتدم ان ذكرت اصله ما يدكر الاخر وعلى مذهب البصرين وهو كون مبنية
الجاء التاخر عن الشرط لا يجوز ان يقال ان اضرب جواب الشرط لفظا زال عن رتبته اد لو كان كذلك

لوجب جزمه وللم الفاء في نحو انت كرم ان كرم مني وجماد ضربت غلامه ان ضربت زيدا على ان ضربت غلامه
ان زيد واذا دخل الو او على ان اللول على جوابها بما تقدم ولا يدخل الا اذا كان صدر ذلك الشرط المذكور او لم يذكر
المقدم الذي هو كالعوض عن الجاء من ذلك الشرط كقولك كرمه وان شمتي فالتيم صدمه اكرام الشاء وصدع
وهو الملع اوبه لا كرام وانب وكذا قول في نحو اطلبوا العلم ولو بالبين فالظاهر ان الواو اعني صيغة
وصي بالجملة الاعنى اصيية ما يتوسط ما بين حرفي الكلام متعلقا به معنى مستانقا لفظا على طريق اللفظ
كقوله فانت طاق والطلاق ائبته وقوله بري كل من منها وحا شاك فانيا وقد جى بعد تمام الكلام كقوله عليه
اناسيد ولد آدم ولا فخر فنقول زيد وان كان غنيا فاحل وفي الثاني زيد فاحل وان كان غنيا فاحل اي ان الشرط دور
الكلام اي ان كان غنيا فهو محل فخر فاذا افتقر واجله كالعوض عن الجواب المقدم ولو اظفرت لم يذكر هنه
الجملة الظاهرة ولم تذكر الواو اعني اصيية ايضا لانه لا يوت به في صدر جملة متوسطة او متاخرة وقال
الجزيري هو واو العطف والمحطوف عليه محذوف وهو صدر الشرط المذكور الذي هو واو الجاء المذكور
فالمقدّم عند زيد ان كان غنيا وان كان غنيا فهو محل وقد تقدم في باب العطف جواز حذف المحطوف عليه عند
الضرب لكنه يلزم ان ياتي بالفاء في الاختيار وهو زيد وان كان غنيا فاحل لما تقدم ان نحو زيد ان لغية كرم لا يجوز
الشعر واما على ما تقدم من كون الواو اعني اصيية فلا يلزم ذلك لانها لا يجي في وسط الكلام او آخره وعن
الرحمسي ان الواو والحال فيكون الذي هو كالعوض عن الجاء عاملا في الشرط تضاعفا على انه حال كما هو رأي
عند بعضهم في معنى الضرب على الظرف ومعنى الحال والظرف متقاربان وايضا اعني ان الجاء في بان معنى
الاستقبال الذي في ان تناقص معنى الحال الذي في الواو وان حاله كان باعتبار علمه مستقبلا كان وما ضيا
نحو امره غدا مجردا او ضربه امس مجردا واستقبالية ان باعتبار زمان التكلم فلا تافض بينهما واعلم انه اذا
تقدم على الشرط ما هو جواب المعنى فالشرط لا يكون اذن الا ما ضيا لفظا او معنى نحو اضربك ان ضربتني وان
لم تعطني حتى لا يعمل في الشرط كالايجل في الجراء وقد يجي في الشعر للمضارع نحو ائتني متى ائتني اشك بوجهه فقد جعل
فوقه فوك انها مطبقة من بانها لا ضميرها كانه قال لا يطيبها من بانها ما كان والى متى اشرف البيت على
فان تقدم ما هو جواب معنى الظروف الزمانية والمكانية كتي واذا ويا ان وحينما وايه فلهيية
في تضمينها معنى لشرط اذ ثبت استغناء مبنية فكون شرطية ولا واسطة بينهما واما ما يصلح من كليات
اكونها موصولة ايضا نحو من وما واي فان جاء بعدها ماض احتمل عند سيبويه كونها موصولة وشرطية نحو
من اناني فان كانت موصولة فهو منصوبة بالفعل المقدم وان كانت شرطية فهي مبتداه والخبر محذوف فيهما كما
ذكرنا في باب المبتداء والتقدير من اتلخ آة فان كانت موصولة فالفضل الذي بعدها المحللة وان كانت شرطية
فهو في محل الجزم واما السراج جزم كونها موصولة عملا بالظاهر وان جاء بعدها مضارع نحو آي م يا بني فاق
كونها موصولة ونحو جعلها شرطية على فنجزم المضارع وذلك لما تقدم ان الشرط يكون ضيا في الاختيار
اذا تقدم ما هو جواب معنى وان اضفت الظرف والى وما واي على طريقتهم اضافة الى الجملة الواجب ذكرها
سببها موصولة سواء ولينا ما من نحو اذ كرا من ايانا ان كرمناه او مضارع نحو اذ كرا من ايانا ان كرمناه
اضل وقد يجوز في ضرورة الشعر جعلها شرطية قال لبيد على حين من تلبثت عليه ذنوبه محذوفها اذ في المقام
تد ابن فان قيل لم جاز الجزم في السعة في نحو غلام من تضرب اضرب ولم يجز في نحو اذ كرا من باسا كرمه واد مضاعفا

الاصول كما ان كلامك **قلت** ان كلام المحرك كالمشروط اما فته اليها فضلا اكلمه فيها المعنى الشرطي
وسرى معني الشرط من المضارف اليه الى المضارف فكذلك يلزم مصدره واما اذا فانه مضاف الى الجملة لا الى الموصوف
في الحقيقة مضاف الى المضمون تلك الجملة كما ذكرنا منها في الظرف والبنية وذلك للمضمون مصدر كرم اي
الذكر وقت اكرامنا من تابتنا فلم يصح من كالكلمة الواحدة ولم يتسمنه معني الشرط اذ ليس مضافا اليه
كما كان غلام فلان لم يلزم تصدرك كما يلزم تصدرك غلام بل هو محمول لذكر المقدم عليه فلم يجز تقديمه على الشرط
للمرور ما صدر الكلام **فان قلت** فترفع دخول اذ عليه في صدر الكلام ويكنى كلمات الشرط والاستفهام كونهما
في صدر كلام ما كما في نحو زيد من ضرب اضره ونحو جاني التي من ضربها بضرب **قلت** قد ذكرت في الاستفهام
ان كلمة الشرط والاستفهام لا يقدم عليها ما يكون من تمام جملة اذ ان في تلك الجملة معني واريد منها شرحا
فان قول لا يجوز ان يتقدم على كلمات الشرط والاستفهام ما يحتمل ان يربطها ان يتصل تلك الكلمات بالضمير
والثاني ان كانت في الجملة التي من تمامها تلك الكلمة معني من المعاني وتغيرها عن معناها وذلك كان وكان وظن
واخواتها وما التقي لا تنوعا من ضرب اضره وما ان تعقد قصد والافليت كما لا ينفك نحو كتبت بالاول ووجدت
برجل اكرم ولا يحتاج فلذا نقول لا من يعطيك عطية ولا من يكرمك تكريمه وكذا نقول لان اتيناك اعطيتنا ولا
ان تعقدنا عندك سادتنا والظروف للمضارف الى الجملة لا شك في انها تحذف منها معني وهو وصيبي هالمعني
المصدر فلا يبقى كلمة الشرط في حقيقة في صدر كلام لان المصدر مفرد وليس الصلة وجنى المبتدأ **قلت**
جنى المبتدأ ايضا يصير اذا كان جملة بسبب المبتدأ في العدي المفرد **قلت** لان وما الدليل على ذلك فانها دعوي
من بعض النحاة لاطلاقها بلا برهان عليها فطعي سوي انهم قالوا الاصل هو الافراد صحت تقديرها في المفرد
وهم مطالبون بان اصل جنى المبتدأ افراد بل لو ادعي ان الاصل في الجملة لم بعد لا لا جاز في الجملة اكثر
وكونها في محل الرفع لا يدل على قدرها بالمفرد بل يحتاج الى كونها مفردة بالمفرد مع ذلك لا بد لها من دليل ولا حجة
تلك في تقدير اعراب الجملة وقومها موقعا يصح وقوع المفردة لانا نقول لم قلتم انه لا يقول ما انا نجد ولكن ان
تأتي اعطيك لان كرمي معني الجملة التي بعد ما يلزم الاستدراك ما قبلها كما يجي في الحروف المشبهة بالفعل قال
ولست بحلالا لثلاث محاذة ولكن متى ربي في القوم ارفد واما قوله وما ذاك ان كان اسمي ولا اخي وكني
ما املك الضمى ارفع برفع انفع لان القوام في فوعة فعل التقديم والناحية لضرورة الشعر كما في قوله اذكر
تصرع اخوك تصرع وصي شيطنة بلا شبهة فحوم لملك اذ لا يجي موصولة كما ومن واي واما اذا المفاجأة فتح
ججي وما واي شيطنة بعد ما تحميرت به فاذا من تارة يعطيه كما يجوز فاذا من تارة تعطيه على ان من موصولة
وذلك لان المفاجأة لا يجي ما بعدها عن معناها على الصحيح فانها ليست مضافة واما عدم وقوع ان بعد ما وعلم
وقوع الاستفهامية فلا يخبرها بالجملة الاسمية الجنية ومن كان زهدا ان اذا المفاجأة مضافة الى الجملة بعد
بجبال لا يخبر بوضع كلمة الشرط بعدها الاعلى انما للمبتدأ اي فاذا هو من تارة تعطيه لان الامر لا يجزى بعدا
المفاجأة في مثل خرجت فاذا السبع واما اما فان كان بعدها من واما واي وبعدها فضل مضارع فانه يجي
شرطية لان الجواب لا يوزن كلمة الشرط التي بعد ما كما يجي في حروف وفتح جرم الشرط مع انه لا يجزى بعدا
كما قلنا في آيتك ان اتيتي فلا ولا جعلها موصولة نحو اما من اتيتي فاني اكرمها وان كان بعدها ما يجزى جعلها
شرطية وموصولة نحو اما من اتيتي فاني اكرمها قاله فاما ان كان في المقربين فروع الهم ولا يكون بعدا واما

حصا

وظن واخواتها وهل لا موصولة لما يربطها معاني فيما بعدها فكان قياس منتهى الاستفهام ان لا يدخل على كلمات
الشرط لكن لها سعة في الاستعمال البرهان دخولها على الواو والفاء وثم فحاز من ضربك بقرنه واخر بقية شئمة
فان قلدت في كان ضمير الشأن جاز دخلها على كلمات الشرط وكذا الوصف ضمير ان بعد ان على فم كما ياتي
في ابا حروف المشبهة بالفعل كقوله ان من لام في بنت حسان الهم واعصم في الخطوب وذلك لان كل الشرط لم بدل
اذن تلك النواع في الحقيقة ولا جاز كون المعول الثاني لهذا النواع جملة مصدرية بحكم الشرط نحو كان زيد من
ضرب اضره ولو قدمت منها الجز الثاني على الاول فقلت كان ضرب اضره زيد لم يجز لانه في اداة الشرط الموت
في الجملة واما قوله علمت ايام زيد وعلمت ايام زيد عندكم عمر وفقد ذكر الاعتماد رغبة في بار المبتدأ واعلم ان الجراء كحرف
عند قيام التريفة فقال ان اتيتني اكرمك فقول وانا ان اتيتني وكذا في لوقالته ولوان قرنا استيتي الجمال او
فقطت به الاضرب لآية واذا حرف الجواب فالواجب في الاختيار ان لا يختم الشرط بل يكون ماضيا لفظ او معني نحو ان
لم افضل حتى لا تعمل اداة الشرط لفظا في الشرط كما لا عمل في الجراء **قلت** فان كانا مضارعين الاول يعني او كلاه
مضارعا والثاني في مضارع نحو ان تزيه زرتك او فانت كرم فان كانا مضارعين فما مجزومان لا معني واما قوله
انك ان تضرع اخر تضرع فقد تقدم الجواب عنه وان كانا ماضيين فما مبنيان في محلا يختم نحو ان تضرع تضرعت وان
الاول مضارعا والثاني ماضيا فلا مجزوم وهو قليل ما ياتي في الكتاب العزيز وقال بعضهم لا يجي لا في مزون الشرط
قال من يكره في سبي كنت منه كالشيء ينحلته والوريد والوجود كونهما مضارعين تطبيقا للفظ بل معني كونهما
ما ضمير لفظ نحو ان تضرع تضرعت او ما ضمير معني نحو ان لم تضربني لم اضربك او اطلعا ما ضمير لفظا ولاخر معني
نحو ان تضرعني لم اضربك وان لم تضربني ضرتك وان كانا ماضيا ومضارعا فالاول يكون الشرط ماضيا والآخر
مضارعا كقوله من كان يريد احيوية الدنيا وزنتها نوب وعكس اضعف الوجوه نحو ان تزيه زرتك
لان اداة الشرط اذن يوثق في الفعل لا بعد تنقله الى معني المستقبل من غير ان يوثق في الاقرب شيئا من المعني
ويجوز تخالف الشرط ومعطوفه ماضيا واستقبلا نحو ان تزيه وتكرمني وان تزيه واكرمتني والاول في
كالشرط والآخر وكلا في الجاء نحو ان تزيه اكرمك واعطك وان تزيه اكرمك واعطك واذا تكرر فعل احد
الشرط فاجوز حذفه لاني لا يكون صلة نحو ان تزيه احسن اليك فبحسب كونه تاكيدا لفظيا واما
مختلفا لفظا ومعني نحو ان تاتي ال احسن اليك فبحسب حاله وان جاز ان يكون مفعول الشرط بتقدير ان
نحو ان تاتي اذهب اظنه كاي تاتي بان اذهب فهو منصوب المحل على انه مفعول واما ان تنفق لفظا
لامعني نحو ومن يفضل ذلك يلق انا ما تصاعف فهو لفظي الاول واما ان تنفق لفظا لامعني نحو ان تضرب
تضرب ايتي وحكم حكم المخالف لفظا ومعني وكذلك ان جاء الفعل بعد الجواب فالتنقان لفظا ومعني
نحو ان تاتي احسن اليك احسن والمختلفان معني لالفظا ومعني نحو ان تاتي اكرمك اسرع والمختلفان لفظا
لامعني نحو ان تاتي احسن اليك اسرع والمختلفان لفظا لامعني نحو ان تاتي اضرب ايتي اسرع وان جاء مع
المتوسط واو وفاء او ثم فالوجه الجزم وكذا الضرب مع الواو والفاء على الصرف كما ذكرنا في فاء السند
وواو الجمعية وكذا في الفعل المتأخر ومضاف اليه في المتأخر جاز استغناءه ايضا نحو ان تاتي
فانا احسن قال ان السراج اذا قلت كهد ان يامر بالمعروف فقطت فعلها منها فان كان من شكل الاول
رفعة لا يفي نحو كهد ان يامر بالمعروف ويرج عليه وان كان من شكل الثانية نحو كهد ان يامر بالمعروف

احسن

عن المذكور ذلك في المعطوف بانه اوجه الحزم على العطف والنصب على الصرف والرفع على الاستيفاء
وان عطف ما يصلح للاول والثاني كوجه ان تأخر بالمعروف ويكن ضميا ربه اوجه الرفع على الوجهين على العطف
على الاول وعلى الاستيفاء والنصب على الصرف والحزم على الثاني **قوله** وان كان الثاني فالوجهان
يعني وان كان اي اجزاء مضارعا والشرط ما ضيا فذلك الجراء وجهان الرفع والحزم والثاني اكثر عند
الكوفيين يجب الرفع لان الحزم في الجواب للجواز فاذا لم يحزم الشرط لم يحزم اجزاء فعند الحاجة الرفع في
ذلك الجواب وجهين اما لكونه فيية التقديم واما لنية الفاء قبل الفعل وفيه نظر لان هذا الوجه يختص
بالضرورة وكلامنا في حال السعة والوجوه ان قال عمل ان وضعت في هذه الصورة عند حزم اجزاء
خلوثة الماضي منها وبنية على معول في الملام عمل في الشرط يعمل في اجزاء فيكون الجاء اجازة بشرط واحد وهو
تقدير ان الحزم سائر اجزاء ماعلا وطا كالم ولا لام ولا النون وهكذا يقول المسمى في تقديم ما هو
معنى نقول موجبه غير معول في ذلك لضعف عمل ان في الجملة المنضم عليها ثبت انها قد تغير عن حزم
اجزاء بشيئين يكون الشرط ما ضيا واجزاء مضارعا ويكون اجواب مقدا وهذا على المسمى **قوله**
واذا كان اجزاء مضارعا يعني قد لفظا وتقدر بالجر الفاء واذا كان مضارعا مثبنا او منبيا بله في الجواب
ولما فالفاء **اقول** اعلم ان اداة الشرط سواء كانت ان او ما تضم حروفها اولو لشد
طلبها للافعال لا يكون شرطها الاضلاع على مصدر بشرط الحروف بل هي مضارعا مصدر اخر محتملها بلازم
اما لافكرية استعمالها تحتها العالم نحو حيث بلازم والما لم فلانها لتضييها معنى المضارع الي الماضي
صارت جزمه مع فة حروفها المما اختها فكيف الحروف وانما شرطنا في لا دخولها على المضارع الجزمية
دخولها في خلاف الماضي فلذلك الجزم ان لا ضرب وانتم فعل هذا لا تقول ان يفعل وان لم يفعل وان فعل
وان قد فعلت وان قد فعلت وان فعلت ولا يكون الشرط بجملة طلبية ولا ان لانه لا يوضع اداة الشرط على
ان جعلنا الخبر الذي يلها مفروض الصلح اما الماضي نحو حيثي ان كنت اذ في المستقبل نحو ان زرتي ان
واما اجزاء فليس شيئا مفروضا بل هو متي بغيره من مفروض جاز وقوم طلبية والنشائية نحو حيث
زينا فاكرو وان دخلت الدار فانتحر واجزه عن كلمة الشرط جاز وقوم اسمية وفعلية مصدرها الحروف
كان معقول ان اجزاء ما يصلح ان يقع شرطا فلا حاجة الى الاضافة بانه وبين الشرط ان بينهما مناسبة لفظية
حيث صلاحية وقومه موقعه وان لم يصلح فلا بد من رابط بينهما واو في الاستثناء به الفاعل لفظا
ولنسبته للجزاء معنى لان معناه التقيد بلاضلع والجزاء متعقب للشرط كذلك واما اذا فاستعملها
اقل لتعلق لفظها وكون معناها من اجزاء ابعده من معنى الفاء وذلك بان هو قول بان وجود الشرط فيها
لوجود اجزاء ومعنى عليه فثبت بهذا ان اجزاء ان كان جملة طلبية كالام والنهي والاستثناء والشي
والعرض والتضيي والنعاء والثناء كح مقارنتها لصلة الجراء وكذا اذا كانت انشائية كمن قوس
وكذا تضم معنى ناء المدح والذم وكذا عسي وفعل التعجب والتميم وكذا اذا كانت جملة اسمية سواء
تصلت بالحرف نحو فيضك الله فلا هادي له وان تعذبهم فانهم عبادك او لا تخوان حيثي فانت كرم
واما قوله وان اطعمتمهم انكم مشركون فلنقد بالتميم كما يجي في باب يجوز ان يكون قوله وان اطعمتمهم
آياتا بينات ما كان حزمه مثل اي تقدير التميم ويجوز ان يكون اذا لم يجر الوقت من دون ملاحظة الشرط كالم

ياحظ في قوله والذين اذا اصابتهم البغي لم ينصرون وقوله واذا غضبوا لم يعفون وقد حذر من حمله على الجراء
مذروبة في موضع اللزوم كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها وروي من فعل الخير فالرجم يشكره فلا يرون
اذن واجازة الكوفي حذف الصلة اختيارا مستقلا بقوله انما يكونوا يدرك الموت على قراءة الرفع ومع شاذة
وحب الفاء ايضا في كل فعلية مصدرية بحرف سوي لا ولم في المضارع سواء كان الفعل المصدرية بما
او مضارعا فمجيء الماضي مصدرا بعد ظاهرة او مقدرة نحو قوله ان كنت قلته فقد علمته وان كان يقصه
قبل صدقت او مصدرا بما ولا تخوان زرتي فما اهنتك وان زرتي فلما زرتك ولا شتمك وفي المضارع
مصدرا بلن وسوف والين واهذا كله لان هذه الاشياء لم يقع شرطا فلا يقع ايضا جزمه لامر علامه الجراء في
الماضي لعين المصدر بحرف والمضارع عني المصدر والمضارع المصدر بلازم اما الماضي عني المصدر والمضارع
المصدر لم فلا يدخلهما الفاء اصلا نحو ضربت برك اولم اضربك لان لهما مع مناسبة لفظا للشرط على ما
بيننا تعلقا بكلمة الشرط معنونا وذلك باقلاهما الى المستقبل بكلمة الشرط فلم يحتمل جاز ان الالهامة في
المضارع المحمدي والدلالة بقوله يجوز فيها الفاء وتركها اما الفاء فلانها كانا قبل اداة الشرط صالحين للاستقبال
فلم يوثق الالهامة فيها تائيدا لظاهرا كما اثبت في فضلت ولم افضل واما تركه فلنقد ين تأييدها فيها لانها
كانا صالحين للمحال والاستقبال كما تقدم في المضارع ان لاصاحته لهما على الصحيح فالاداة خلصتهما للال
وهو نوع تائيد قال انه ان دعوى لا سمعوا دعاءكم وقال ومن يومن بربهم فلا تخشوا وقال اجعلوا دخول
الفاء وتركه قبل ولم يثبت وقال في المنبت ان يكر منكم انف يخلبوا وقال ومن عاد فينتقم الله منه **قوله**
تقدير المبتداء ليكون جملة اسمية في التقدير وقال ابن ابي عمير في قوله ان يكر منكم انف يخلبوا
صالح الجزم بنفسه فلما انجى مبتداء لم يدخل عليه الفاء وعلى اذ كرنا من تحليل دخول الفاء في مبتدأ المضارع
تسقط هذا التوجيه للاقتية وان ثبت نحو قولك ان عسفت زيد لم يكن لذهب سبويه وجه اذ لا يكن
منه تقديس مبتدأ لان ضمير ان وان يجوز بلا بعد ان المحففة قياسا وجدان واختيارها في نحو ان لم
في سبقت حسنان البتة على الشرف وان كان جواب الشرط مصدرا بمنزلة الاستفهام سواء كانت جملة اسمية
او فعلية لم يدخل الفاء لان الصيغة من بين جميع ما يعنى معنى الكلام يجوز دخولها كما تقدم على اداة الشرط
فتقدر بقدر الصحة على اداة الشرط نحو قولك ان اكر مني بكر مني كما قلت ان اكر مني بكر مني
قال رضي الله عنه في نه البلاغة فان فعل الله ذلك لكم او ممنون قال انه اريت ان كرت وتو لم يعلم
وجوز عمل هل وعينها من ا دوات الاستفهام على الصيغة لانها اصلها قاله قل اريتكم ان ايتكم عن
الله بعتة او حرة هل يهلك وقال قل ايتكم ان اخذ الله سعيكم وابصاركم وختم على قلوبكم من اركه
وجوز دخول الفاء فيها لعدم عن ايتها الاستفهام قال انه ايتكم ان كنتم على ثنية من ربي ووزر من رزقا
حسنا فنصرني ونقول ان اكر مني كرت مني والمصنف قال واحسن مع ان على بعضه ذكر كلاما لما دخل
الفاء اذ لم يوثق لاداة من حيث المعنى في اجزاء معنى ونعني بالما تير خليصه للاستقبال ان لفظا
وقوله اليه ان كان ما ضيا فلم يدخل المضارع المصدر بالين وسوف ولن تحضه للاستقبال بروا اداة
الشرط وكذا في الانشائية لتجدها عن الزمان وفي الطلبية لتخصها للاستقبال ولم يدخل الماضي
الباقي على معناه وذلك اذا كان مصدرا بعد ظاهرة او مقدرة لان اذن متحصل الماضي وذلك ان قد

الفتحة والضمة على الفاء للسببية مع صرف هذا الحرف كما تقدم في التصويبات وكذا ما جاء بطل جواب الشرط
الذي فيه الفاء نحو من يضل الله فلا هادي له وبذلك قرى رفعا وحرفا ولام في العربة من الضبط واذا عطف
بم على الحرفي جازا بحرف والرفع دون الضبط قاله وان يتولد بتبدل قوا غير كم ثم لا يكون له وقال ان ما تلونكم بولكم
لهذا بانتم لا ينصرون ولما كان فاء السببية بعد الطلب واقعا موقع الحزوم جازيهم المعطوف عليه قاله فاصرف
واكن فالدعوى فاذهب جاسيا يوما وانك جاسيا وهذا الذي يقال انه عطف على التوهم كما في قوله بل لا اله الا انت
مدرك ما مضى ولا سا بوشبها اذا كان جاسيا جوف الثاني لان الاول قد يلحقه الباء وحرفوا الثاني لا الاول
يكون محرفا **قوله** وامتنع لا يمكن بلخل الدار يعني ان الكسبي يجوز عند قيام القرينة ان يضم بعد المنفي والمثبت وعلى
العكس فجوز لا يمكن بلخل الدار ان تكفر بلخل الدار كما يجوز لا يمكن بلخل الحنة وجوز ايضا اسم بلخل الدار يعني
لا تلم بلخل الدار وقال غيره بل يجب ان يكون للمفرد مثل المظهر نفيًا واثباتًا وما قولهم في العرض بل لا ينزل تصب حبي
اي ان تنزل تصب فلان كل العرض ممة لا تشارك في حروف المنفي فيفعل الاثبات وليس ذهب اليه الكسبي
بصعيد لوسا على فعل **قوله** مثال الامر صيغة يطلب بها الضم الفاعل الخاطب محرف وحرف
المضارعة وحكم آخر حكم الحزوم فان كان جرد ساكن وليس برامي ردي ردت ممة وصل مضموم ان كان
ضمه مكسورة فيما سواه مثل اقل واضرب اعلم وان كان رابعيا مفتوحة مقطوعة **قوله** لوقال صيغة
يصح ان يطلب بها الضم لكان اصح في عموم الكلام يسمى النخاة امره وذلك انهم يسمون بالامر كما يصح ان يطلب بها
الضمة الفاعل الخاطب محرف وحرف المضارعة سواء طلب به الضم على سبيل الاستعلاء وهو يسمى امر عند
الاصوليين نحو قولك امرت علي وجه الاستعلاء او طلب به الضم على وجه الخضوع فم الله تعالى وهو الله تعالى
التم انعم او خفي وهو الشفاعة اولم يطلب بها الضم لكان اما على الاباحة نحو كوا وشر او للتبدل
نحو اعلوا ما شئتم او غير ذلك من محال هذه الصيغة او لما سمي النخاة جمع ذلك في الاز استعمال هذه الصيغة
في طلب الضم على طريق الاستعلاء وهو امر حقيقة اغلب واكثر وذلك كما سئلوا نحو المائت والضابق
اسم الفاعل من استعمال هذه الصيغة فيما هو فاعل حقيقة اغلب كالضارب والعاقل وكذا الكلام في الذي
قال قولك اللهم لا تواجد فيني في اصطلاح النخاة وان كان دعاء في حقيقة **قوله** من الفاعل الخاطب محرف نحو ليفعل
زيد فانه لا يدخل في مطلق الامر بل يقال له امر الخاطب وكذا يخرج نحو لا فضل انا ولنحفظا لم فان قيل قولنا لا
اعم من امر الغائب اذ مرادهم الامر المطلق وقولنا المطلق فيلخصه من الامر المضاف الي شي آخر وذلك كما
الغناء ان الماء المطلق يصح سلبه عن المضاف او يصح ان يقال في ماء الباقي انه ليس ماء اي بلاء مطلق **قوله** يجوز
حرف المضارعة نحو قولهم ليقم انت يا بن خبي قد يشن لان كان ذلك قليلا ومنه القراءة الشادة قبل
فلسفجوا بالناء **قوله** وحكم آخر حكم الحزوم قال الكوفيون هو مجزوم بلا م مقفلة كما في قول حسان في
في امر الغائب محرف تعد نفسك كل نفس اذ ما حفت من ام تبال وان كان شاذ لكن حرف المضارعة ايضا
اللام مطردة كنية استعماله بخلاف امر الغائب ويقع محرفا بملك اللام المقفلة وقال البصريون هو صهي على
الكون لانه جعل آخره كآخر الحزوم في حرف الحركة واخره والنون لان قيامه كما في باب الحزوم الكون
محرفا باللام كالغائب لكن حرف كنية لا استعماله مع حرف المضارعة فزال علتها الاعراب فخرج الى اصله البناء
وبقي آخره محذورا للوقف كما كان محذورا للحزوم في حرف العلة محرفا عن واو واخس واخره كنية

العين

امرته والقوات في نحو اضربا واضربوا واضرب في **قوله** فان كان جرد ساكن اي جرد حرف المضارعة وقد يكون لئلا يفتعل
ليفعل قياسا على امر الغائب ثم حرف اللام مع حرف المضارعة عند العينين فلما لم يكن جرد حرف المضارعة في المضارع
محرر في الاصل او ما كان هناك محرفا على احد الوجهين لم يحتمل الاجتناب ممة الوصل بل ساء في الامر بذلك المحرك
ان كان موجبا وسواء كان حركة اصلية كجرح من تخرج وقائله بقائل او منقولة اليه من محرف جرح نحو قولهم
وخف وان لم يكن موجدا بل كان محذورا فاعيد ذلك الحزوف وابتدأ به سواء كان ما بعد حرف المضارعة محرفا
ساكنا او كرم من تكرم او صارت محرفا كجرح ما بعد نحو اعد تصد ولا يكون هذا اعني حرف المحرك الذي جرد حرف
المضارعة الا في هذا الباب اعني باب اضل يفعل فقط وانما قلنا ان يفعل بافضل لان قياس بناء المضارع ان ينادي في
المضارعة نحو كرم بكرم وضرب يضرب وسخر وسخر وانطلق بطلق والما حذوف ممة الوصل في المضارع لا يفتعل
عنها بسبب حرف المضارعة المتحركة المتقدمة على ذلك الحزوم وكان قياسا كرم ايضا يكرم لان الضمة في وان كانت
زائدة لانهما ممة قطع والمنا حذوف المسموعة في المضارع لانه كل حرف المسموعة في المضارع المتكلمة في الالف التي
لا استقبال ثم جعل حارة من توكرم وتوكرم عليه طرذا للباب وان كان جرد حرف المضارعة ساكن في حال
والاصل معا فلا بد من ممة الوصل نحو ارب وسخر وانطلق **قوله** فلم راجع المحرك الاصل في نحو
اكرم فردته في الامر ولم يجلب ممة الوصل ولم تراع السكون الاصل في نحو بول ونحاف وبلغ في نحو ممة
الوصل نظرا الى الاصل **قوله** ان اجناب ممة الوصل في اضطررت اليه ومع امكان مرادها اصل الاضرة فكذلك
ممة الوصل ولا ضرورة في نحو قولهم وحف اقتصارا على الحركة المنقولة ولو كان ايضا ان يكون الرجوع الى اصل
فاجلبنا ممة الوصل لاحتمال ان حروف الصلة ايها قبلها كما في المضارع فكما سئلت عن ممة الوصل
بمحركها بعدها وكان يكون حينها في ضلال اذا حذوف المسموعة المحبلة ومحرك الساكن كما كان **قوله** وليس في ممة
به باب افضل وحده فانما جرد حرف المضارعة فيه ساكن ولا يجلب في ممة الوصل لما ذكر من رجوعه الى الاصل بل
ممة القطع المنقوعة المحذوفة **قوله** مضموم ان كان جرد ضمه مكسورة فيما سواه اعلم ان حركه ممة الوصل
الكسرة في الاسماء كانت او في الافعال والحروف ولا يصلح الى الفتح او الضمة لانهما كسرة في التثنية
وذلك لان الضمة اجلبت ساكنة على زهاب الجهور لما فيه تقليل الزيادة ثم لما اجتمعت الحركات في الجوز
لان الساكن اذا حركت بالكرامة اعد الحركات في النقل والحركة اذ هو نقل الفتح والضم والفتح
لهذه سبب انها اجلبت ممة بالكرامة اي اعد الحركات لان اجتمعت الحركات لسكون اول الكلمة فاجلبت
سائنة ليس بوجه قال سيبويه قدمت الزيادة متحركة لتصل الى التكلم بها وهذه اقرب والمماضت فيما انضم ثالثة
اتباعا واستنقلا للحزوم من الكسرة الى الضمة لان الحزوم غير حصين لسكونه وكذا في باب الامر نحو انطلق و
استخرج واذا لم يجر حرف واحد فان وصلته بكلام جرد فلا كلام وان وقفت عليه فلا بد من هاء السكت
اذ لو لم يات بها وجب ان لم تسكن ذلك الامر الوقف على محرك وان سكته لزم له ابتداء الساكن **قوله**
فعل لم يسم ففعله هو حرف فاعله فان كانا ضام او توكسرا قبل آخره ويضم الثالث مع ممة الوصل والتاء
مع الناء خوف اللبس ومعتل الاضحة قبل وبع وجاء الاثام والواو ومنه باب اخير وانفعل دون سخر
واقيم وان كان مضارعا ضم وفتح ما قبل آخره ومعتل العين ينقل فيه الفاء **قوله** معني فعل بالهم
فعله اي فعل المفعول الذي لم يسم ففعله وانما اضيف الى المفعول لانه يسمي ويجوز ان يراد ما افعل ذلك الفعل

فكأن الصانع الفصل إليه الصانع العام إلى أن يصح قولهم فعل الماضي وفعل المضارع وفعل الأمر وهو ما حذر عليه
هنا حذر مطرد عند سيبويه وأما مذهب الكسائي في نحو ضربي وضربت زيدا وهو أن الفاعل محذوف في قول
علي حرك في باب التنازع وعليه ذهب الأخفش على ما حكته أبو علي في كتاب الشعر قال جوزا بواحد جزوا الفاعل
خلافاً لسيبويه وشاهد ما أتبعه من وأبصر فليس ما ذكره المصنف محلاً تام إلا أن يقال هو ما عني عن صيغة
حذف فاعله **قوله** فإن كان ما ضياعاً أو كسر ما قبل آخره هذا عام في كل ما من سواء كان ثلاثياً محوياً كضرب
أو غير ثلاثي كأكرم واستخرج أو رباعياً محوياً كدجج أو غير ثلاثي كدججج واما عني صيغة الفصل بعد حذف الفاعل
أدولم يصحى للبتس للفصول العايم مقام الفاعل والما احتس للمبني للفصول هذا الوزن الثقيل ووزن المبني للفاعل
لكونه أقل استعمالاً منه واما عني الثلاثي في الفعل دون ساكن أو وزان بعد عن وزن الاسم ولو كسر الأول وضع الشاه
لحصل هذا الغرض إلا أن يخرج من الضمة إلى الكسرة أو يفر العكس لانه طلبه بغيره بغيره بخلاف الخروج من الكسرة
إلى الضمة ثم جعل عني الثلاثي عليه ضم الأول وكسر ما قبل الآخر **قوله** ويضم الثالث المضمرة والثاني من الاء خوف
التسوية على ما فيه منزلة الوصل لواقصر على منها وكسر ما قبل الآخر لا لتبس عند الوقف الماضي المبني للفعل
بلا من خرج ذلك الباب لوقفت مثلاً لا استخرج بمفتوح الاء ساكن الآخر للوقف لا لتبس الأمر ولو لم يضم بعد
الاء أيضاً فيما أوله ناء زائدة وهو نحو تكلم وتفاضل وتخرج لا لتبس في حال الوقف بصيغة مضارع ما هو
مطابق له نحو تكلم ونجاهل وتخرج **قوله** ومعنى العين يعني ما اعتل عليه من الماضي الثلاثي نحو قال وباع فيه
ثلاث لغات قبل وسع بأشباع كسر الاء وبما فصحا واصلهما قول وتبع استقلت الكسرة على حرف الضمة
فحرف عمل المصنف ولم ينقل ما قبلها إذا انقل ما يكون في الساكن دون المحرك فيقول وتبع بياء ساكنة
بعد الضمة فبعضهم يقبل الاء وأما الضمة ما قبلها فنقول قول وبوع وبما قبل اللغات ولما قبل قلبه
كسر فيبقى مع ما لا يغير الحركة أقل من تعييني الحرف وايضاً لانه اخف من نوعه محل قول عليه لانه معتدل
منه فكسرت فاقه فانقلبت الواو بياء وعند الجوزية استقلت الكسرة على الواو والياء فنقلت إلى ما
قبلها لأن الكسرة اخف حركة ما قبلها وقصدهم تخفيف الممكن فيجوز على هذا نقل الحركة إلى المتحرك الحرف
حركة إذا كان حركة المنقول إليه فيبقى مع وقول فنقلت الواو بياء لكسرة ما قبلها وبعضهم يكتف بالعين
ولا يقبل الكسرة إلا ما قبلها فيبقى الواو على حالها وينقلب الياء أو الضمة ما قبلها وهذه أقوال النقل
الضمة والواو والأول أو يخطئه الكسرة والياء وقول الجوزية أقرب لأن علل الكلمة بما يقتضيهما
أولاً وحذفها في العلة على عنيها وهو أي المصنف إنما اختار حذف الكسرة لاستبعاد نقل الحركة إلى
متحرك ولا يبعد فيه على ما ذكرنا وأما الإشمام فهو موضع وحقيقه هذا الإشمام أن تجزى بكسرة فاء الفصل
نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعد ما نحو الواو قليلاً إذ هي تابعة للحركة ما قبلها هذا هو ما ادعاه العلماء
بلا إشمام في هذا الموضع وقال بعضهم الإشمام مهنا كالأشمام حالة الوقف أعني ضم الشفتين فقطع
كسر الفاء كسراً خالصاً وهذا خلاف المشهور عند الفریقين وقال بعضهم هو أن ياء في بضمة خالصة بعد ما
ياء ساكنة وهذا أيضاً غير المشهور عندهم لأن الإشمام عندهم مهنا حركة يبرز حركتي الضم والكسرة بعد ما
حرف بين الواو والياء قال المصنف العز بن الإشمام إلا يبدان بان الأصل الضم في أوائل هذه الحروف
ولما نهوا على ضم الأصل مخالفاً نحو يرض في مع أيضاً فإسقط العين في المبني للفعل متبوعاً للفرق

الضم

بين المبني للفاعل والمبني للمفعول عند سقوط العين لسكون اللام بإصالة الضمير في قولهم
ما خلاص الكسر وعدت من العيادة بإخلاصهم الضم يلبس فيه المبني للفاعل المبني للمفعول بلا فرق
ولو قلبت يبعث يبعث الكسر وعدت ما يرض بالضم كان ظاهره في كونها المفعول بسبب القسمة فيقول
فإسقط العين في المبني للمفعول بإصالة الضمير المرفوع فإن قام فبه حازلك إخلاص الضم في الواو
وإخلاص الكسر الثاني وإن لم يتم نحو جعت وعدت فلا بد لك في الواو من إخلاص الكسر والإشمام وفي الثاني
من إخلاص الضم والإشمام لئلا يلبس بالمبني للفاعل وظاهر كلام السري أنه لا يحتمل الفرق بل يقتض
الالتباس لغة وقوم مثله **قوله** ومثله باب أخير وأخيراً يعني أن يائي الفصل وانفصل مبني العين كجاء الثلاثي
المفصل العين في محي الوجوه الثلاثة فيما لم تكن كنهاناً وعلمتها وهي استتقال الكسرة على حرف الضمة مع انضمام ما
قبلها إلا أن ما قبل حرف الضمة في الفصل ناء وهذا الفرق لا يوثق في العلة واما في الفصل ما قبل حرف الضمة
فاء كما كان في الثلاثي المحو **قوله** دون استجبر وأيم يعني أن يائي استتقلال الفصل مبني العين لا يجرى فيها إلا
إخلاص الكسر دون الضم والإشمام لأن سببهما في الثلاثي المحو والباين المذكورين ضم ما قبل حرف الضمة كما ذكرنا
وما قبلها في يائي استتقلال الفصل ساكن فلا بد من نقل الكسرة المستقلة على حرف الضمة اليه كما هو في عني هذا
الموضع نحو قول ويلعب واعلم أن شرط نقل حركة الضم إلى ما قبلها في المواضع المذكورة أن لا يكون اللام حرف
علة فلا ينقل في نحو طوي ولا تجوي ولا استقوي ولا انطوي ولا اجنوي وإنما لم ينقل ذلك إذا ولعت العين
في الماضي من هذه الأبواب لوجه الإعلال قلب العين الفاعل في المضارع لانه يتبع الماضي في الإعلال كما في قولهم
وقال يقول فكسرت قول يطاي ويقاي ويستقاي وينطاي ونجاي ولا تحتمل في الفصل لقله ماء مضمومة وإن
كان قبلها ساكن كما تحتمل في الاسم نحو راوي ودائي لثمة وكسرة فاء فصل اللام عام نحو رد لفة والضم الكسرة لأن الكسرة
المحتل العين إنما كان استتقلال الواو أصل الضمة وربما يتم الفاء في المدغم ضم أيضاً كذا قبله شام فاء فصل
العين لأن علة الإشمام فاء فصل العين إنما كانت خوف الالتباس عند حذف العين كما ذكرنا ولا فرق من ضمها مع
الضمير بل ينقل إذا لادغام نحو ددت وشهدت وربما كسرة فاء فصل المبني للمفعول في الصحيح
للتخفيف بقولهم في عهد عهد كما تقول في المبني للفاعل في شهد شهد وفي الاسم في عهد عهد **قوله** وإن كان مضارعاً
أوله وفيه ما قبل آخره قبل أن يتم الأول في الماضي والمضارع العوض عن الفاعل المرفوع وفيه نظر لأن المفعول
المرفوع محو من الاء وفي الإقتصار على عوض واحد فمفعول ضم أول المضارع محلاً على ضم أو الماضي وأما في
ما قبل آخره دون الضم والكسر فليصطلح الضمة بالفتحة في المضارع الذي هو الفاعل الماضي ومعنى العين منقلبت
الفا في المضارع المصطلح العين ينقلب في المبني للمفعول الفاعل نحو قال وباع محلاً للمضارع على الماضي لأنه يرض
زيد على حرف المضارعة فهو يبعث في مطلوب الإعلال المعنى لا ترضي أن قال على قلبه عمله ويقول ينقل حركته
عنده يا ويقال قبلها الفاعل في الماضي في محو الإعلال ويعمل كل واحد منهما بما يليق وكل ما له أصل
معنى إذا انفتح عينه وسكن ما قبله لسقط الفاعل إلى الساكن وينقلب العين الفاعل بها وباقام واستقام وسكن
النقل لاجل النقل لا يستقل بالأجل قصد قلب ذلك المنقوح الفاعل للتخفيف فلولم ينقل الفتحة إلى ما قبله
لأنه يما كان وقد حكي الكلام ضم في النصرف أنه وقد جاء في كلامهم بعض إضمار على المسم فاعله ولم ينقل
صلى والأغلب في ذلك الإدواء لم يستعمل فاعله لانه المعلوم في غالب العادة أنه هو أنه محو في التسمية

والله اعلم بالصواب...
فصله به ذلك ولعل ان فعل لم يات فعله ضار كالم...
العين ضار تعدي الى المنصوب كالتعدي باب فعل وذلك بالنقل الى الفعل...
فالتعدي ما يتوقف منه على متعلق كضرب وعني للتعدي بخلاف كقعد والتعدي ما يكون على واحد كضرب
والاشنين كاعطى وعلم والى لكه كاعلم واري واخبر وخبر وانباء ونبأ وحدث هذه مفعولها الاول كالمفعول
اعطيت والثاني والثالث كالمفعول علت **اقول** قوله متعلق مفتوح اللام وهذا كما ذكرنا
في الحل المفعول به انه الذي يقع عليه فعل الفاعل كضرب زيدا او جرى مجرى الوقوع عليه نحو ضربت زيدا واحدا
الضرب وينبغي على ما ذكرنا ان يكون نحو قرب وبعث وخرج متعليا اذ لا يفهم الخروج مع استناده الى مفعول
لا يتعلق آخره ان يلزم كونه متعليا كالكسر في الجرح فقول ان الخوطال وظرف هو اللام فقط لانه لا
فيه على متعلق بخلاف نحو قرب وبعث وخرج ودخل لكن ذلك خلاف اصطلاح النحويين فان قولهم متعليا لاطلاق
لا يقع الاعلى المتعدي لنفسه ويقولون في المتعدي كجرح هو اللام الذي انهم قالوا بان فعله لا يكون
لانهم مع ان قرب وبعث منه يتعدى الى المفعول كجرح ولا يبعد ان يرسم للتعدي بانه الذي يصح الاشتقاق منه
مفعول عني مقبل كما ذكرنا في فعل المفعول به ويرسم اللام الذي لا يصح الاشتقاق منه ذلك ما علم ان
واحدا قد يتعدى مرة بنفسه الى المفعول فيسمى متعليا ومرة اخرى فيسمى متعليا واما اذا اتساوى الفعل
وعلى كل واحد منهما حتى نحو ضحكك ونضحت لك وشكرتك وشكرت لك مثلا ما قبل والاول ويجعل اللام زائرا
واحكم بتعدي هذه الافعال مطلقا اذ معناها مع اللام مفعولها باللام والتعدي والزموم كالمعنى
ومعها لام متعلية اجماعا فلذلك مع اللام لم ياذن زائدا كما في رد فكم الا انها مطردة الزيادة في هذا
ردف فان كان فعله بنفسه قليلا نحو استمت بالله ومختصا بنوع من المضاعف كاحصا من دخلت بالتعدي
الى الامكنة واما التي عنيها بنحو دخلت في الامر فهو انهم حرف من حرف الجرح وان كان قد جرح في الجرح قليلا
متعددا كحرف زائدا كما في قراءة ن بالسور ولا تلفوا بآيدكم ورد فكم واذا تعدي الفعل الى المفعول
الجرح فاجار والجرور في محل نصب على المفعول به ولهذا قد يعطف على الموضع بالنصب قاله فاسحوا
بروسم وارطكم على قراءة المنصب وقال البيهقي فان لم تجد رد فكم عدلان والذود من قبل فلتنك
العواذل والتحقيق ان الجرح ووجه منصوب المحل لامه الجرح لان الجرح هو الموصل للفعل اليه كالمعنى
والنصب في اذ هبت زيدا وكرمت عمر ولكن لما كان الهمزة والنصب في تمام الفعل واجار فيفضل
وهو في اللفظ كجزء الجرح والجرور الفصل بينهما في اللفظ وقالوا ما في محل نصب والجرور
اجار في اختيار الكلام لامه ان وان بشرط تعيين الجرح في كل موضعها بالنصب عند سبويه والجرور عند
الخليل والكسائي والاول في ضعف الجرح عن عمله مضرا ولهذا قد نحو الله لافضل ونحو قول روية
خيبي لم قال له كيف أصبحت وقوله اسارت كليب بالاكف الاصابع واما صار ضار فاجار معها كثيرا
مطرده الاستطالهما بصلتهما ولا خفن الاضمر كجرح فاجار مع عنيها ايضا قاسا اذ اتبعها
كما في خرجت الدار ولم يبت في ذلك جاء في عنيها ما شذوذ كقوله تترون الليان ولم تخرجوا وقوله
لاقتل لهم مرا ملك ولا تتر مواعدة النكاح وان استر شعوا اولادكم والاول في تعيين اللام معني

المعدي اي يجوزون الليان ولا تتر مرا ملك وتتر مواعدة النكاح وتتر شعوا اولادكم حتى انهم يترددون
كما تضمن الفعل معني غير فيعدي تحديه ما ضمن معناه قاله كالفور عن امره اي يجلدون عن امره وتجاورون
عنه واما الكثرة الاستعمال كما ذكرنا فيما بعد دخلت في الطر والمحصنة وكقوله تتر شعوا اولادكم اي شعون
لكم وكسبتك الحزين لكسبتك ووزنتك المال اي وزنتك وكلتكم الضام اي كلتكم ولا ياتونكم خيالا
اي ياتونكم وزدتك ياتونك زدتك ونقصتك درهما اي نقصتكم ونحو ذلك في معنى اعطيت
ونقصت معني جنت وكذا حذف من المفعول الماني نحو امرتك الحزين واستغفرت الله ذنبا ومنا الذي
اختير الرجل سماحة كذا كعب تعين الجار والاشنين من حرف الجر معني الفعل الالباء وذلك ايضا
في بعض المواضع نحو ذهبت بن زيد بخلاف نحو مرت به والذي يغير الباء معناه بحرفه عند الباء في تصاحبه
الفعل للمفعول به لان الباء المحذرة عند محضيه وقال سيبويه الباء في مثل كالمعنى والنصب في معني
ذهبت به اذ هيته يجوز في الصحاح وضدها فقولته لذهب بسهم الباء عند الباء في التأكيد كما قال الله
ذهب معر واما الهمزة والنصب للمعديان فلا بد فيهما من معني التغيير واذا دخل على الفعل فان
لانما صار متعليا الى المفعول واحد وان كان متعليا الى الواحد صارا الى اثنين نحو اخذت من النهر ولا فعل
الثاني المتعدي الى اثنين الى اللفظ والاعلم واري والنصب في العين يعاقب الهمزة كثيرا نحو اخذت من النهر حتى
ومعني الهمزة قليلا لم يكن الهمزة مع حرف ضمة وقد ذكر في معني الهمزة من حرف واخترت
لا حصر له حرف واخترت فضلا واحدا بل يجوز ان يجمع على فعل واحد كثيرا كقوله خرجت الى اطفالتي
على طرفه مزدان بتياب وبعض هذه حال ولا يجمع على فعل اثنين منها معني واحد فلا يقال امرت بزيدا
واذا تحالفا معني صان نحو ذهب به بالبرية اي منها **قوله** واي اشين كاعطى وعلم يعني ان المتعدي الى اثنين على
ضربين اما ان لا يكونا مفعولها مبتدا وخبر كما عطفت زيدا درهما والاصح هذا النوع من الافعال واما ان يكون
في الاصل مبتدا وخبر كعلمت زيدا قائما وعند الكوفيين ان تأتي مفعولها بارتكبت حال وكذا قالوا في جني كان
وليس يشي اذا كان يجوز ضمة وايضا لا يكون كالعلماء وصيرون واسم اشارة وعني ذلك من سائر المعارف
خلاف هذين المنصوبين وقد ذكرنا في اسم المفعول ان المفعول به في الحقيقة اما واحد او اثنان وتعدى
الفعل حقيقة الى ثلثة فلا وجه لاعادته **قوله** واي ثلثة كاعلم واري يدخل الهمزة على فاعلين من جملة الافعال المتعدية
الى اثنين ومما مر افعال القلوب فتبديسها الهمزة مفعول آخر موضع الطبيعة قبل المفعولين لان
الهمزة المحذرة محل التي على اصل الفعل معني علمتك زيدا منطلقا علمتك على ان علم زيدا منطلقا فلان
تذكر اول المحول ثم تذكر متعلق اصل الفعل وهو المحول عليه لان المحول عليه معني قائم بالكل المحول والاحقة
جارية بذكر الذات اولام اللفظ الدال على المعني القائم بها كما في المستاء والخبر والحال وذي الحال والموصوف
والوصف وكذلك في نحو اخذت زيدا النهر ولم يتفقوا معني اللفظ من المتعدي الى اثنين بالنصب
فلم نقل علمتك زيدا قائما بل لم يتفقوا معني اللفظ من المتعدي الى اثنين بالنصب
الثاني لعلمت تقول في علمت زيدا منطلقا علمت عمر والاطلاق زيد او علمت عمر والاطلاق قالته
واذ علمت الكتاب وعند الاخفش ينقل الهمزة الى اللفظ الثاني افعال القلوب ايضا قاسا كما سئلنا
فمفعول احسبتك زيدا قائما وكذا اظننتك واخترتك وان علمتك واوجدتك ولو جازا لتيسر

الواحد ان ذلك المفعول الحقيقي فلا يك يضل على هذا في الجملتين لفظه ان الجملتين في تقديره واحد ولم يخل
الجزء الذي به كان واحدا وان كانا ايضا بتقدير المفرد كذا في الجزئين المنصوبين ثم هذا المفعول
اما افعال القلوب او غيرها فافعال القلوب على ضرب اما للظن فقط وهي محال نحو اظن معنى ظن وحال
وحسب وحسب وكذا هب عيني تصرف فاذا كان الافعال بالهني المذكور ووليتها الاسمية مجردة مزان
نصب جزيها فان كان محال معني غلب او صدق وعي ذلك وحال معني اخل وهب امر ارض الصبة او كانت
الاسمية مصدرية نابل لم ينصب المفعولين وكذا جميع افعال القلوب نصب المفعولين اذا اولها بالاسمية عني
مصدرية بان ويستعمل اري الذي هو لم يسم فاعله لا اري معني ظن عالما عمله ولم يستعمل معني علم والليقين
فقط وهو علم اذا كان معني اليقين وهو المعرفة بمعني واحد ولا يتوهم ان من علمت وعرفت فمخرج المعني
كما قال بعضهم فان معني علمت ان زيدا قائم وعرفت ان زيدا قائم واحد لان معرفت لا ينصب جزي الاسمية في كليهما
علمت وذاك ليس لفرق مصنوي منهما بل موكول ان اختيارا لعرب فانهم قد ضحوا احد النشأ وبين حكم لفظي
دون الآخر ولما اشتهت الحاق عرف وابصر علم في نصب المفعولين ويستعمل اري معني علم وعلم امر معني
اعلم اكثر لا ينصبان للمفعولين بل يرد لاسميه بل مما مصدرية بان نحو درت انك قائم ويعلم ان الرجل العجى رشدا
ولا تصرف في علم معني علم فاذا قيل علم ان الامر كذلك فلا نقل صلت بل علمت فان كان دري معني خذل وعلم
علمت التي اذ علمت في علمه فليس من هذا الباب فلم ينصب الجزي اذ لم يصدر بان واما للظن في الظاهر
مع احتمال في بعض المواضع لليقين وهو ظن المعني اتم اذا اولها اسمية مجردة عن ان قال اتم في الظن معني علم
ان ظننت ان يلاق حسابه وقد يحكي ظن معني اتم في نصب مفعولا واحدا ومعني الاتمام ان يجعل ضمنا مفعول
الشيء تقول ظننت زيدا اي ظننت به انه فضل سببا وكذا اتمته واما للاعتقاد الجازم في شي اتم على صفة معينة
سواء كان مطابقا او لا وهو راي فاذا كان بالمعني المذكور ووليتها الاسمية المجردة عن ان ينصب جزيها نحو
رايت زيدا غنيا سواء كان في نفس الامر غنيا او لا قال به برونه بعدد وهو غني مطابق وثبته في باب وهو
مطابق وقوله به لم تزل الذي يخرجوا متضمين معني الانتهاء اي لم يملك الاحاطة وقد لمحي راي الحكيم
براي الحكيم في نصب المفعولين قال به رايهم في ساجدين واما الاعتقاد كون الشيء على صفة اعتقادا غير
نحو عمل وجعل فاذا كانا بالمعني المذكور ووليتها الاسمية المجردة نصب جزيها نحو كتبت اعداءه فليس ان غنيا
وقال اهلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن انا انا اي اعتقدوا فيهم الا نوثه واما للقول بان الشيء معني
قولا مستند ال وتوق نحو زعمتكم كرميا وقد يستعمل زعم في التحقيق قال امية الله موق للناس بان عيما
واما لاصابة التي على صفة وهو وجد والعلم لانك اذا وصرت الشيء على صفة لزم ان تعلم عليها بل ان لم يكن
معلوما فلا عدل افعال القلوب للزوم العلم منه وقوله به ووجدك عابلا لا يخرج عن هذا لانه قد
يستعمل افعال ما يستعمل مضمونه بالنسبة اليه على سبيل التشبيه لقوله بنقله ويضل نحو ذلك فكانه قد
صادفه عابلا وعلم بعد ان لم يعلم فاصبح حاله ولا يستعمل احباب وصادف استعمال وجد في نصب
المفعولين خلافا لان درستونه هذه الافعال المذكورة مفعولها في الحقيقة مضمون مفعولها
الظاهر اعني مصدرها نحو مضا فال مبتداء معني علمت زيدا قائما علمت قيام زيد وظننت اخل زيدا
اي ظننت زيدا اخيك وان وقعت بعلمها الفعلية في الدرر بغير ان ن مقل لا يفتيها التصيب به اسمية

نحو حبت تقول زيدا حبتة تقول زيد وبعض هذه الافعال يمكن نصب المفعول واحد مع انه بالمعني المذكور
نحو علمت زيدا وعلمت خروجه زيد اي عرفت وبعضها علمية ذلك نحو ظننت حبتة قال ولقد تزلت فلا ظنني
عني من منزلة المحي المكرم اي يطى شيا عني نزولك كذا قال الفراء وقد تعوم الضمير واسم الانسان مقام مفعولها
سول لمر قال ان زيدا قائما انا ايضا اظنه واظن هذا وكذا باقي افعال القلوب فالانديسي لو جاز قيام ذلك
وهذا مقام الجملة لجاز وقوع صفة وليس ما قال لاني لان مفعولي انا علمت بتقدير المفرد على ما قدمنا والصله لا
بالمفرد على حال فقال الانديسي وغيره ان الضمير واسم الانسان بمعنى المصدر اي ظننت الظن ولا منع حاقا له
الفراء كما ذكرنا وتقول ظننت به اذا جعلته موضع ظنك قال به تطون بالله عني انا عني حق فهو مفعول
مطلق ولا منع من كونه مفعولا به اي شيا عني انا عني كافي قوله فلا ظنني عني قوله يدخل على الجملة الاسمية لسانا عني
اي تعيين الاعتقاد الذي معني اياك الجملة الاسمية صادرة عن ذلك الاعتقاد ومعني قوله عني على جزي المضاف
اي حكمه بان الحكم المشتمل على الابتداء بضمون الجزي صادرة عن قولك علمت زيدا قائما حكمك بالقيام الذي
موضوع الجزي على الابتداء الذي هو زيد صادرة عن علم وظننت زيدا قائما عني **قوله**
ومن خصايتها ان اذا ذكر احد ما ذكر الآخر بخلاف باب اعطيت ومنها انه يجوز فيها الاءاء اذا توسطت
او تحركت لاستقلال الجزئين كما اختلفت باب اعطيت مثل زيد علمت قائم ومنها انها تعلق بحرف الاستفهام
النفي واللام نحو علمت ان زيد عندك ام عمرو ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشواهد مثل
علمتني منطلقا وبعضها معني آخر يتصل به الي واحد وظننت معني اتمت وعلمت معني عرفت وراي معني
ابصرت ووجدت معني اصبت **قوله** اذا ذكر احد ما ذكر الآخر بخلاف باب اعطيت اعلم ان
حرف المفعولين معاني باب اعطيت يجوز بلا قرينة دالة عليها شيئا من قول فلان عطي ويكسوا ذيتقاد
من مثله فائدة من دون المفعولين بخلاف مفعولي بار علمت وظننت فانك لا تحذفها معاني من قول
علمت او ظننت لعلم الفائدة لان المعلوم ان الانسان لا يظن الا على علم وظن فلا فائدة من ذلك مما
من دون المفعولين واما مع قيام القرينة فلا بأس من جزيها نحو رسمه كل اي يخل بسوء صاد قاله بالبيان
ام بانه سببه تزي جهم عار اعلي وتحسب فهذا ايضا من خواص هذه الافعال والاضرف اصلها دون الآخر فلا
في قلته مع كونها مفعول به في الحقيقة كما ذكرت فلوحظت احد ما كان حرف مفعول جزيها الكلمة الواحدة
ومع ذلك قد ورد ذلك اما حذف المفعول الاول وقوله به لا تحسبن الذين بالما الي قوله هو جزي لهم اي كلهم هو
جزي لهم واما حذف الثاني فكما في قوله لا تحسبن الذين بالما الي قوله هو جزي لهم اي كلهم هو
المالك بنا ومنها انه يجوز الاءاء الفرق بين التعليل واللاء ان التعليل ابطال العمل لفظا المعني بالجملة
مع التعليل في تاويل المصدر مفعول به للفضل المعلق كالان كذلك قبل التعليل فلان مع غطف جملة اخرى
منصوبة الجزئين على الجملة المعلق عنها الفعل نحو علمت لزيد منطلق ويكره افضلا على ما قال ابن احناب
اما الاءاء فبالجملة مع لبيت بنا ويل المفرد معني زيد علمت قائم زيد في ظن قائم فالجملة الملتصقة بها لا يحل لها
لان لا تقع مفردا وبالجملة المعلق عنها منصوبة المحل والفرق الاخران الاءاء ليس بها ضرورة بل هو
اختياري والتعليل ضروري وقيل الجملة الملتصقة بها في نحو زيد مقيم ظننت مبنية على اليقين والشك عارض
تخلاف المعلقة وليس في ان الفضل المعلق ليس بان صادرة عن مضمون الجملة من الشك او اليقين ولا شك المعني الفضل

اللفظ من الظرف فيجوز زيد قائم ظننت معني زيد في ظني ومع الطرف لا يلزم كون الكلام الاول اجنبيا على الثاني
وقد اختلف مع تاخر الجملة عن فعل القلب لان عامل الرفع معنوي وعامل النصب لفظي فيقع تقدمها بيلب اللفظي
المضوي ومع ذلك قد جاء قوله كذلك اذبت حتى صار خلقني اني وجدت ملاك الشيمة اللذبة وقوله ارجوا
واكل ان تدنوا مودتها وما اخال لاني املك تنويدا وانما جاز ذلك مع ضعفه لان الفاعل هو الضمير اذ
تأتيها بظاهر كالعلاج وايضا معموله في الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة وسيبويه لا يجل ذلك على الالفاء على
التعليق ونقول اللام مقدرة حذف ضرورة وقال بعضهم ضمير الشأن مقدرا بعد الفعل وهذا اقرب لثبوت ذلك
ضرورة في نواحي الابداء نحو قوله ان من يرض الكنية يوافقها حاذرا وطبعا فالفعل اذ عمل اللغوي واللفظ
ونقل اللفظ في نحو مني ظن زيد اذهب اعني عند تقدم معمول الخبر اذ هو كقولهم الجند وتوسط فعل القلب بين الابداء
والخبر وهو مع ذلك ضعيف واذا توسط الفعل بين المبتدأ والخبر جاز الالفاء بلائح ولا ضعف لظن هو
الموضع الطبيعي للعامل اعني قبل العوازل عن العامل اللفظي فيتنوي المضوي شيئا ومع ذلك فالعمال
اوية لتقدم الفعل على الفعلين واما اذا اخذت عنهما فالالفاء اوية لان العامل القوي يصف بالماضي
المعول بل يجوز ان يضررت وامتناع ضربت لزيد وقد يقع المعنى بين الضل ومفعول نحو ضرب احسب زيد
وبين اسم الفاعل ومفعوله قالوا سمع فاعلين اخال حتى تنال افاض الخطب والوقود وينبغي ان يخون زيدا
احسب قائم وينبغي ان يفسر ما نحو سوف احسب يقوم زيد وبين المحطوف والمحطوف عليه نحو
زيد واحسب عم وتوكيد الفعل اللغوي بصدد منصوب فيجوز اذ التوكيد دليل للاعتناء كالفعل والالفاء
ظاهر في ترك الاعتناء به الثاني واما توكيده بالضمير واسم الاشارة المراد به المصدر فاسهل اذ ليس
في المصدرية نحو زيد احسبه او احسب ذلك قائم ومصدر فعل القلب اذا لم يكن مفعولا مطلقا يقوم مقام
فعله في العمل والتعليق نحو احسب ظنك زيدا قائما وظنك لزيد منطلق واما الالفاء فواجب مع التوسط و
التاخر نحو زيد قائم ظني غالب اذ المصدر لا ينصب ما قبله كما قيل وقد تقدم ذلك في باب المصدر واما ان كان
مفعولا مطلقا فان كان الفعل من كور اسم فالعمل للفعل كما هو في باب المصدر وكذا ان يذكر الفعل مع
جواز نحو ظنا زيدا قائما في العوارض يجوز الالفاء والفعل وعامله متوسطا ومتاخرا لكل الالفاء في ما هو
في توكيد الفعل اللغوي واما ان حرف وجوبا وذلك اذا اضيف الى الفاعل نحو ظنك زيدا قائما اي ظن ظنك
قالا عامل الفعل دون المصدر كما تقدم ذلك في باب المصدر كما لو حرف جواز الالفاء متوسطا ومتاخرا
نحو مني زيد ظنك قائم ومني زيد قائم ظنك والعمال نحو مني زيد اظنك منطلق ومني زيدا منطلقا ظنك
لانك تجعل الفعل لا المصدر وكذا عند فرقا العامل هو المصدر لقيام مقام الفعل لا لكونه مقديا بان
الفعل يجوز الالفاء والعمال ايضا توسط او تاخر لان العامل فيما تقدم عليه هو الفعلية الحقيقية لا المصدرية
ان يكون انصبا بظنك لكونه مصدرا موكل المعنى كزيد قائم حقا على ما قيل لما ذكر في المفعول المطلق
ومنها انها تعلق بحرف الاستفهام والنفي والتعليق بخود من قولهم امة معلقة اي مفعول دونها يكون
كالشرا المعلق لاصح الرفع لثقله ولا بد ان يرفع ليجوزها وجود فلا يقد على الترفع فالفعل المعلق يرفع
من العمل لفظا عاملا معني وتقديرا لان معني عملت لزيد قائم على قيام زيد كان كذا عند انصبا بخبر
ومرته جاز عطف الجملة المنصوبة اجزى عن جملة الملقى عنها نحو عملت لزيد قائم وبكر افعلا وحرف الاستفهام

المعلق يكون حرف الاستفهام وهو الهمزة افاقا وكذا عمل على خلاف فيها كقوله وقد يكون انما مضمنا لفظي
الاستفهام لقوله لظن اي احببت وعلما ان جلست ومتي خرج وفي معناه الاسم المضاف لا الاستفهام
نحو عملت غلام من عندك وقد يكون لام الابداء نحو عملت لزيد عندك وقد يكون حرف النفي وهو ما وان ونحو عملت
زيد منطلقا وان زيد قائم عملت ولا زيد في الدار ولا عمرو ولا رجل في الدار الاستفهام ولام الابداء وما وان
النا في بيان فللوزم وقومها في صدد الجمل وضعا فابقيت الجمل التي دخلتها على الصورة الجميلة بعبارة اصل هذه
الحروف وان كانت في نقد بالرفع واما دخول لام الابداء في المفعول في نحو ان زيد قائم فليس ضرورة بل هي
اجتماع ان واللام كما هي واما الاضافة على الجملة الاسمية فانما كانت متعلقة لانها التسمية المتأخرة لان المسكورة
اللازم دخولها على الجمل ومن المصنفات ان المسكورة اذ لم يكن فتحها وذلك اذا جاز في حيثها لام الابداء
نحو عملت ان زيد قائم فان اللام لا يدخل الالف المسكورة كما هي واما اذا جازت ان الالف فانه لا تعلق لانها
فتحها وجعلها معموله لفعل القلب وذلك لان المضوي من جمل فعل القلب في باب المصدر فانما يمكن جعل ان
مصدرا معموله لفعل القلب بان يفتح منيها فهو اوية عن العامل كسر ان عن عمله واما قوله عملت لثابتين
منبتى ان المنايا انظرين سها ما فانما اجري عمل مجري التسم لتأكيد الكلام للايقين اللام المنبذ للابد
مع قد لو كرهت وفي عمل معنى التحقيق ضار كقوله وانتي سها اليك الصد ولا ميثل وقد جرى نحو علمه اجري
الضم فجاز بجوابه فيجوز ان المسكورة نحو علم الله انك قائم اي والله والفعل اللغوي قد يدخل على الجملة الفعلية نحو
عملت ان تروى عملت انهم ضربت بنصب ايم على ان مفعول ضربت وعلمت اي يوم سرت وعلمت انتم قدوت وانما
الجملة المعلق عنها كما علمها اذ لم تقدم عليها ففعل القلب يجوز في عملت اي يوم احسب رغب اي على ان خبر مقدم
على المبتدأ اي اي يوم يوم الاحسب ونصبه على ان الجملة بمعنى الاجتماع فيكون كقوله اي يوم احسب رغب وقال لقد
عملت اي يوم عقبتى وهو ايضا خبر مقدم واذا تصدق للفعل الذي بكلمة الاستفهام فلا ولى الا تعلق
فعل القلب عن المفعول الاول نحو عملت زيدا فهو وعلمت كذا اي هو وهو جاز بعضهم تعليقا ايضا لان معنى
الاستفهام بجملة التي بعلمت كانه قبل عملت او نحو زيد وليس يعوي لانها قائم على نصب نحو عملت زيدا
ما هو منطلق مع ان المعنى عملت ما زيد منطلقا واما قولهم ارايت زيدا ما صنع بمعنى اجزي في ليس في هذا الباب
حيث يجوز الرفع في زيد بل النصب واجبه ومعني ارايت اجزي وهو منقول عن ارايت معني ابصرت او عرفت كانه
قيل ابصرت وشاهدت حالة العجدة او عرفت اجزي في عنها فلا يستعمل الالف الاستفهام عن حالة العجدة لثبوت
قد يوت بعد المنصوب الذي كان مفعولا لاراييت نحو ارايت زيدا ما صنع وقد يجوز ان يرايتكم ان ايتكم
عذاب اه لآية وكلمة ليس مفعول كما هي بل هو حرف خطاب ولا بد ان يندب ذلك المنصوب اول مرات به من استفهام
ظاهرا ومقدرا بين الحال المستحبة عنها فالظاهر نحو ارايت زيدا ما صنع وارايتكم ان ايتكم عذاب الله بفتنة او
جزة هل يملك وارايتكم ما تهون من دون الله اروي في ما اذا خلقوا والمقدد كقوله ته ارايتكم هذا الذي اكرمتم
علي ليرايتكم اي ارايتكم هذا المكرم لم كرمته وقوله ان اجزيت ليرايتكم كلام متانف وقد يكون الجملة
المضمرة للاستفهام جوا بالشرط كقوله ته ان ارايتكم ان ايتكم لآية وقوله ارايت الذي يني عبد اذ اسلي
اي قوله ته لم عمل وقوله ارايت ان كان كرا ارايت للتأكيد ولا محل للجملة المضمرة لمعني الاستفهام لانها
مستأنفة بيان الحال المستحبة عنها كانه قال مخاطبا لما قلت ارايت زيدا عن شيتي ان عن حاله فقلت ما صنع

هل هو كرم اي تصرفت كرمه باستحسانه وابصرت زيدا هل هو في الدار اي تحرفت كونه في الدار بانصافه وكذا قوله
ته يسألونك عن الساعة ايان مرسيا اي تعرفون وقت ارساها بسواك عنها وهذا كما قلنا في المفعول المطلق
عمر الله ان الكاف مفعول اصل الفعل والله مفعول الفضل المضمون وقد يكونا جملة المفعول بها كما قبلها نحو
شككت في زيد هل هو قائم اولا اي شككت في قيامه في محل الجرح وتقول في ذلك حال ازيد في الدار امس وفيه
محل التصب بل في حال وكذا عرفت زيدا اهو عجمي بل في عجمي هذا وقد اوجب الاخفش ان زيدا طبيب
اخوه قائم قالوا لم الجرح طقت اخاه قائما لان اللام للابتداء فلا يدخل الماضي كما في باب ان في قوله
داخله على اخيه كما في قوله طقت اخاه قائم واما الالفاء والتعليق في اعلم واري عن المفعولين الاخرين
فالظاهر كما ذهب اليه المالكي انه يجوز الالفاء والتعليق بالنسبة اليهما كما جاز ذلك في طنت فتعول على كونه
منطلقا وازيد قائم او عجمي واما زيدا قائما وزيدا علمك قائم وزيدا علمك وكذا الحكم اذا ثبتت باربع الملام فاعلم
نحو علمت ما زيدا قائما وزيدا علمت قائم وقال اللانلسي الذي اعول عليه امتناع التعليق والالفاء بالنسبة
اليهما وفي شرح الجرويه ما يدل على انه اذا ثبت الفعل للفاعل امتنع الفاعل وتعليقه واذا ثبتت للمفعول
جازا والالفاري منها منقضا سواء بني الفعل للفاعل والمفعول وقال ابن جعفي لو اعلنت فعلت زيد
اعلمت قائم او علمت فعلت اعلمت لزيد قائم لحصول الالفاء والاعمال في حاله واحدة لانه لا بد في اعماله في
المفعول الا وفيه وكذا يحصل التعليق والالفاء في حاله واحدة لانه لا بد في اعماله في
او تعليقه بالنسبة اليه اي هو مثل زيد علمت قائم اعلمت في الفاعل والاعية عن المفعول وكذا في علم زيد
قائم اعلمت في الفاعل وعلمت عن المفعول وايضا المفعول معنى الهنوع اي والتصية والمليق والمعلق
اصل علم فالعلم عن المفعول واعلم انه لا يلغى ولا يعلو عن المفعول لا اول اذهو كما في مفعول
اعطيت قوله ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضمير يربطها في هذه الافعال المذكورة في متن
الكاف ولفظ صبب بمعنى احسب وراي حكمية يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين منفصلين
متحركي المضي نحو علمت قائما وقالته اريه اعصر جرحا وكذا ان كان احدهما بعض الآخر نحو قولهم راسا
مع رسوله ورايتما نكول كذا وقجري محرارها راي البصريه جمل على راي القلبية وعدم وجود
جمل على وجد لانها ضلوه في اصل الوضع وان لم يجز اتحاد الفاعل والمفعول ضميرين متصلين
لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متاثر منه واصل المؤثر ان يغير المتاثر فان اختلفا
كوه اتفاقا لفظا فللا نقول في المظهر ضرب زيد زيدا وانت تريد ضرب زيد نفسه فلم تقولوا
ضربتني ولا ضربت بك ولا ضربنا وانما لفظا لا اتحادا معاني واتفاقا لفظا يكون كل واحد
منهما ضمير متصل ففصل مع اتحادهما معاني تخايرهما لفظا بقدر الامكان فلذلك قالوا ضرب
نفسه فصارا لنفسه باضافة الي ضمير زيد كأنها غير غلبه مغايرة المضاف للمضاف اليه فصارا الفاعل
والمفعول في ضرب زيد نفسه مظهرين متغايرين في الظاهر واما افعال القلوب فان المفعول
فيها ليس المنصوب الا وحقيقه بل مضمون الجملة كما مضى فجاز اتفاقا لفظا لانها ليس في حقيقه فاعلا
ومفعولا به والقياس جواز ظن زيد زيدا قائما اي نفسه واما ان كان احدهما منفصلا والاخر متصلا
فيجوز في غير افعال القلوب ايضا سواء وقع المنفصل قبل الاو معناها او لم تقع بعدها نحو ما ضربت

ايك وانقل ابانا واما كما ضربك وما ضربك بالانت واما ان كان الفاعل والمفعول متحدين حسي واحدا
متصلا والاخر ظاهر نحو زيد اظن قائما وضمه زيدا قائما لم يجز المبالا والاول مطلقا وجاز الالف في افعال القلوب خاصة
وان كان الضمير منفصلا جاز مطلقا وقد قدم جمع ذلك بعلية المنصوب على شرطه التفسير هذا ما ذكر
المصنفه خواص افعال القلوب وخواصها ايضا جواز دخول المنفوعة على الجملة المنصوب بها جازها
نحو علمت ان زيدا قائم ولا نقول اعطيت ان زيدا درهم وذلك ان مفعولها في حقيقه على ما تقدم عن موه
الجزء مضا الى ابتداء وان المنفوعة موضوعة لهذا المعنى فمفعولها دخلت افعال القلوب على ان المنفوعة
هي صيغة لمفعول واحد ومفعولها الحقيقي ويكثر ذلك وان كان ذلك الفعل ما عدت منه لمفعول واحد نصبا
صريحا وذلك في حقيقه وظنت وخطت كما تقدم في اول الباب لانها لا يطبق في ظاهر الاستعمال الا عند
اليه سواء نصبها كما في حقيقت زيدا قائما او لم ينصبها نحو حقيقت ان زيدا قائم اذ مقصود الجرح المنصوبين
مواصرا به في الاستعمال الاخر الذي مع ان اي المصدر هذا مذهب سيبويه اعني ان مع اسمها وجنبا
مفعول ظن ولا يقدرك مفعولا ثانيا خلافا للاخفش فانه يقدرك مفعولا ثانيا نحو علمت ان زيدا قائم حاصله اي
يتام زيدا حاصله ولا حاجة اليه كما يينا ولو كان مقدر الجرح اظن اذ لم يبدى شي حتى يكون واجبا للضار و
لا نقول ان ان جرحها سادس اسمين مفعولان فعمل القلب كما نقول بعضهم لان المنفوعة مع جرحها
في تقدير اسم مفرد كما في الجرح والمشبهه بالفعل فكيف يكون في تقدير الاسمين على الالف لان الالف لا
المنصوبين في نحو علمت زيدا قائما سادس ان مع اسمها وجنبا ومفيدان فايدتها اذ هما مصدر
بلا الة مصدرية كالان الكلام مع ان تقدير المصدر يكون اداة مصدرية هذا آخر الكلام في افعال القلوب
واما غير افعال القلوب في افعال الناصبه الجرح في الجملة كاسين تقدير المفرد فهو صيغته ومارادها من جعل
وذهب غير متصرف ورد وركن ويجز والخذ وكان واصل الباب صيغته ومفعولها في حقيقه مما اسم جرح
لصار في الاصل اذ منتهى صيغته زيدا قائما من صار زيدا قائما كقوله احقرت زيدا انتهى من حقرت انتهى
فحال المفعولين في الحقيقه علم جواز ذلك مما بلا قرينه وجوازها كحال مفعول علمت فقالا علمت
زيدا كقوله فتقولوا بان علمت واما بلا قرينه فلا يجوز ذلك اذ كل ان الالف من تصدير شي في الالف فلا بد
في ذكر الفعل وحده كما قلنا في علمت وظنت وكذا لا يجوز حذف احد المفعولين الا قليلا لان مضمونهما هو
لصيرت كما كان مضمونهما فاعل صار وكان القياس بناء على ان المفعولين في تقدير المصدر جواز تصديرها
بان كما في مفعول علمت الا انه روعي اصلها حين كان اسما وجنبا لصال قائما اذن لا يصدران بها كما
ذكرنا في اول هذا الباب واما الالف صيغته وجراد قائمها وتعليقها فلم يحسنه كما في افعال القلوب لانها
انما جاز في افعال القلوب لضعفها من حيث لم يظهر تايها المعنوي اذ هي افعال باطنه كحلا في التصدير
فانه يظهر اثره في الالف كجمله عنيا لهذا التصدير احر ظاهر المعين اذ هو احداث الشيء بعد ان لم يكن
وهي كان جمله كقوله في حقيقه معنى علمت الكائن الى الكون وهو معنى المصدر ولم يستعمل في
متعديا الى مفعولين وقد جعل بعضهم ضرب في الشئ المعنى صيغته كقوله ته وضرب الله مثلا عبدا ونحو ذلك
واليه ذهب اللانلسي فيكون مثلا مفعولا ثانيا وعبدا اول اي جمله مثلا وصاحبه مثلا ضرب بالكرم والبر
وجوزان يقال معني ضرب مثلا اي مدين فهو مستعد اي واحد والمنصوب بعد عطف بيان وقال ابن دريبس

بالحق غادر بصير كما الخو به ترك الذي يصناه نحو غادره صريحا ونحو اذا كان الثاني كى جمله حالا وغادر في
خلف وحتي واما اذا كان مفعولا كى كى جزى السباع فالظاهر الحاق وغادر بصير هو الظاهر وما يثبت
البتداء والحيز غير افعال القلوب وغير مراد فالتسبيح مع المعلقين نحو سمعتك تقول كذا ومفعول
مضمون الجملة اي سمعت قولك ونحو تصور الجملة بالحق سمعت انك تقول فلوا او اداعل في البتداء والحيز
الحيز الافضل والاعلى صوت نحو سمعتك نطق او تكلم والارادي الجمع نحو سمعتك شي لجان سمعتك شي
انفا قال سمعت الناس يتحزون غنيا فقلت لصديق ابني بلا انصب الناس وقد روي رفع على حكاية
الجملة وما يطر على البتداء والحيز القول وما يتصرف منه والاصل في استعماله ان تقع بعد اللفظ المحكي
الذي مضى ذكره فيلحق قلت زيد قائم او الوي هو واقع في الحال نحو قول لان زيد قائم فينبغي ان يكون الجملة
الواقعة بعد القول في هذا الكلام متلفظا به بلفظ آخر وعين هذا الكلام واللام يكن حكاية او الذي يقع بعد
اقول غدا زيد قائم واللفظ الواقع بعده اما مفرد او جملة او جملة كى وقومنا والمقصود من الجملة الواقعة بعد
ايراد اللفظ المتلفظ به في غير هذا الايجاز بل مع المعنى من حيث مراعاة اللفظ جاز وقومنا موقع الفاعل
الذي لا يكون الا مفردا نحو قول زيد قائم اي قبل هذا اللفظ ومع حيث مراعاة المعنى الذي هو الاصل جازان
تعيين اللفظ بشرط وفاء اللفظ المعنى اليه بالمعنى الذي فهم من الاصل لانه ربما يتعسر اداء اللفظ القول
بعبارة بعض القائلين بنحو واخبرني اللفظ في كلامه لا يتعسر عليه وذلك ايضا كما ياريت وكذا عين من
لا يتعسر عليه ذلك كى مع تغيير اللفظ لانه لا يعمل القول في حيزي الجملة اجراء هذه الجملة محكي اصلها عني
الحكيه باعيان الفاظها فلي هذا ك ان تقول حكاية عن قال زيد قائم قال فلان قام زيد وهذا الكتاب
العزيز يقص فيه عن الامم المختلفة بالاسم بالثان لحرية وتقول قال زيد ان قائم وقت لم واصبح
بالمعنى الاول اعتبارا كالحكاية فان زيدا كى في حال الحكاية غايبان ومنه قوله وقال الذين كفروا
لدينا من اول ما كان جنيا لما سبقونا والاول كى استعماله وكذا فيما يوردي معنى القول قاله يقاسم بالله
لنبيته بالياء والنون وهذه الجملة الحكيه منصوبة الموضع بكونها مفعولا بها لامفعول مطلقا على
وعم المصنف كما علم في باب علم واري وذلك لان معنى قلت زيد قائم قلت هذا اللفظ هو قول وقولهم
ان اية المفعول ان يطلق عليه اسم المفعول كما تقول ضربت زيدا فهو مفعول ولا تقول ضربت زيدا فالفعل
مضروب وكذا تقول انا قائم زيد قائم بلا ضار وافعال لا يضاف اليها مصدر فلا يقال زيد ضارب
القوي والذي وعم المصنف فقولهم ان معنى قلت زيد قائم قلت هذا القول وذهبت ان القول يطلق
على المقول فلما ثبت كون الجملة منصوبة المحل في موضع المفعول به قلنا يجوز عطف المفرد عليها منصوبا
نحو قلت اما زيد قائم او لفظا آخر مثله وفيه المفعول به القول على حجة اوجه اصلها ان يكون هو ذا
معنى الجملة فقط وتبين ذلك بالاجل كان ذلك المفرد جملة ثم قد جعل ذلك المفرد على تلك الجملة كما تقول
مثلا قلت كلاما حقا او باطلا او صادقا او كلاما حقا اذا قلت زيد قائم ثم تقول زيد فلي كلام حق او كلام
او باطل وانما ان تعني به غير المفرد فقط نحو قلت كلمة وقلت لفظه وتبين ذلك بان تقع حيزي اعنى اللفظ المفرد
نحو زيد لفظه او كلمة وانما ان يكون لفظ يصلح لان يعنى به غير المفرد والجملة نحو قلت لفظا انك تقول زيد
وزيد قائم لفظ فينصب هذه الكلمة لانها ليست عن اللفظ المحكي حتى تراعى وليت ايضا جملة معني اللفظ

انظمتا اعتادا على ما المعنى كما تقدم في احي اصلها ورايتها من غير عين حيزي لان حيزي ولا عن مفعول
بل المراد به نفس ذلك اللفظ عند فتح حكاية ورعاية اعرابه نحو قال فلان زيد انك لم يزد في حيزي وخامسها
من دعي حيزي عن مفرد ولا عن جملة ولا مقصود به نفس ذلك اللفظ في حيزي ان يقولهم ما يكون جملة كقولهم
سلام قوم منكرون اي عليكم سلام قال اذا اقبلت قلت دباءة وقوله تعالي الواسلاما قال سلام بنحو ان يكون
سلاما المصوب حيزي به عن الجملة لانه يقال فلان يقربك السلام اي سلام عليك فيكون المصوب اعني سلاما في حيزي
المرفوع في قوله قال سلام ونحو ان يكون في القسم الاخير فيكون في مفعولا مطلقا لفظا محزوف اي سلاما سلاما
فيكون الحجاب مرفوع اعني قوله قال سلام احسن من عليا قاله في قوله باحسن منها للامه الحجاز على الثبوت
المتفاد من الرفع على مضى في باب البتداء وبلغى عند الكوفيين بالقول في الحكاية ما في معناه كقولك فاذن بجمل
واخبرته زيد قائم قال نادوا بالرجل غدا وفي ترجمهم نبي وعند البصريين القول مقدم على مثل هذا الفعل ونسب
لحكاية واضرار القول عن عني في الكتاب العزيز فالنقد يراعيه وقلت زيد قائم ونادوا بقولهم الرجل
وكلا القولين في قوله يقول تاديبه سلام كما تقول قلت سلام والناويل كالتاويل وقد حذر الحكماء بعد
القول القيام الغريبه كما يقال من قال زيد قائم فقولنا قلت كذا في القول وفي الحكيه كما في قوله جا واما
هل ايات الذنب قط واعلم انه قد يحكي الاعتقاد بلا شرط التلفظ سواء كان ذلك الاعتقاد عمليا او ظاهريا
نحو قولك كيف تقول في هذه المسئلة اي كيف تعتقد فلحكي الظن في نصب المفعولين وليس حيزي الظن خلافا لظن
كلام سيبويه وبعض المتأخرين قال المصنف في الامس لو كان حيزي الظن لم يستعمل في العلم كما تقول كيف تقول زيد
قايمنا بما علم قايمنا بالسيف فهو اذن حيزي الاعتقاد عمليا كان او ظاهريا ونحو ان كان في العمل بالظن مطلقا سلم
وخصا كمن العرب ان جواز هذا الحاق بشرط ان يكون القول مضارعا محاطبا ومنهم من شرطه ان يخطاب دون
المضارعة على ما قاله الاذني ومنهم من شرط المضارعة دون الخطاب فنقول زيد اعرف قايمنا على ما قاله ابن
ولا يخفى ان كى في الحاق من شرطه قد تم استنباطه من قول زيد قائم او منفصل نظري نحو
اقدمك تقول زيد جالسا واما بسوط قول زيد ضاربا او باطل المفعولين كقولهم اجملوا قول بني لؤي لم
ايكدام متجاهلينا فان نصب بعض الشروط على الحكاية على ما ذكرنا ونحو قوله حكاية ايضا
مع استيفاء الشروط قوله وبعضها معنى اخر بل الحكيه فان حسبت معنى هرب احسبت وهو الذي يحسب
شقرة وخلت اي هربت ذا الخيال اي خيلاء وزعمت به اي كملت كمنه التثنية هذه الحكيه يكون لازمة قوله
وعلمت حيزي عرفت ووجدت حيزي اصبت اذا تحدى علمت ووجدت الى مفعولين في المعنى عرفت واصبت ايضا
لان المعروف والمصاب مضمون الجملة كما ذكرنا لكن نصب المفعول وعلم نصبه يتعلق بالاستعمال فمعرفة
اصبت مع انها بمعنى علمت ووجدت استعمالا استعمالها في نصب المفعولين **قوله** الافعال
الماضية ما وضع لتعريف الفاعل على صفة ومكان وصاروا صم وامن واصفي وظلوا بات واض وعادوا
ولاه وما زال وما برع وما فرق ما انك وما دام وليس وقولهم ما انك ما انك ما انك ما انك ما انك ما انك
على الجملة الاسمية لا تعطى الحيزي كمعناها ويرفع الاول وينصب الثاني مثل كان زيد قائما **قوله**
انما سميت ناقصة لانها لا يتم بالمرفوع كلابد بالمرفوع مع المصوب بخلاف الافعال النامة فانها يتم كلاما
بالمرفوع دون المصوب وما قال بعضهم من انها سميت ناقصة لانها تدل على الزمان دون المصدر ليس حيزي

التي هي كانه فخر بان يفتنهما او بمن نحو رحت بابك وم بابك وكلا رحت بابك وم بابك واصلا في قوله وكان
الاصلا نجد في نحو ما وفي زينة القيام فجلت المسئلة معنى كان دائما لانه اذا كان لا يراد عن الفصل او لا يعبر فيه
يكون وعلا له دائما وانما افاد دخول النفي على النهذوام البتوت لان نفي الثبات ونفي الشيء اذا قيده نفي ان
انعم ذلك النفي جميع ذلك الزمان بخلاف الابيات فانك اذا قيدهت اثبات الشيء بزمان لم يلزم استحقاق اسما
لذلك الزمان اذا قلت مثلا ضرب كعب في صدق وهذا القول وقوع الفرب في جزء من اجزاء الزمن الماضي واما قولك
ما ضرب فانه يفيد استحقاق نفي الضرب بجميع اجزاء الزمان الماضي وذلك لانهم ارادوا ان يكون النفي والاثبات
المقتدان بزمن واحد في طرفي نقض فلو جعل النفي كالاتيات مفيدا لوقوعه الى وقوع النفي في غير معين من اجزاء
ذلك الزمان المخصوص لم يكن تناقض لاثباته اذ يمكن ان يكون الجزء الذي يقيد لاثباته به عن اجزاء الذي يقيد به
النفي فلا يتناقضان فانها في الابيات بوقوع مطلقا ووقوعه وصدر واي النفي الاستحقاق اذا استمر الفصل
اقدم استمرار الترك فصار نحو ضرب وما ضرب كالوجه الجزئية والسالبة الكلية اللتين تناقضا لهما الا ان
فتبين ههنا ان النفي يفيد التكرار على ما ذهب اليه الاصوليين فصار هذا كله ان النفي يكون ايضا دائما كان
نفي الابيات يكون دائما ونفي الثبات فيكون اثباتا دائما وهو القصور ولا يجعل معنى كان دائما كالفصل مفيدا
للنفي اذ عليه النفي بل ذلك موقوف على السماع فلا يقال انفصل او ما فارض ابدا ولا يقال انزلت امي في ضم
الراء ولا ازلون امي وما زال الناقص واوي مضارعه ما يزال مخافا وخاف فاما زال يراد بالقول و
قولك زالم يزيله اي من في الما قياما وقد كسيبويه واواخطاب عن بعض العرب زيد بغير كرا وكرا وكرا
كرا واصلا زول وكود فقلوا كرا الو او فيها اليا قبلها وقلبت ياء كرا بغير في المبنى للمفعول في نحو قول هو
خلاف القياس واللاتن ما زال وكاد وقد تتما بعض هذه الافعال المصدر بما للنفي تام نحو ما من في مضمون
قالت لرا برح الارض وما في امره وما انفك من هذا الامر واما ما زال لا يزال وما في افناء او افناء ولا
الاتا تصبين قال سيبويه ان في قولك ما زلت به حتى فعل مفعول به الا وفي ان قول هو نحو اي ما زلت به حتى
الماكي من اخوات اصبع غدا وبلغ فقال مما لا يكون الا ما بين وان جاء بضم فيهما منصوب ففعل التمام غدا
طاويا يعارض الراجح هاهنا اقولا اذا كان غدا معنى مشي في الغداة لقوله ته ان غدا على حرف تمك وراجح
يرجع في الرواج وهو بصل الزوال الى اللبس نحو راجع الى بيته فلاربع في تمامها واما نحو قوله يروح ويغزول
ذاهبا يتكلم فان كان معنى يدخل في الرواج والغداة فهما ايضا تامان والمنصوب جال وان كانا معنى يكون
في الغداة والرواج فهما ناقضان فلا منع اذ مر كونهما ناقضين ومن الملحقات جاء في ما جاء تجلجك اي
ما كانت حاجتك وما استغفها مية وانت الضمير الراجح اليه للاخبار عن ذلك الضمير المبنى نحو ما كانت
ويروي برفع حاجتك على انها اسم كانت وما حنيها واولم قال ذلك الخواص قالوه لا على ما سيجزى جاء
اليهم رسوله من على رضاه سنة ومنها قل في قول الاعرابي ارفه شفرته حتى قلدت كما بنا حربة اي
قاله بلدي لا سجا وزهد في عني جار وقعد الموضع الذي استعملته بافنده العرب قال وطرد بعضهم قائل
المصنف واحاد لا وفي طرد جاء في مثل جاء البرقي بن وقيل هو حال وليس بن لانه لا يراد الراجح في حال
كونه قضي بن ولا معنى له قال واما قعد فلا يطرد وان قلنا بالطرده فانما يطرد في مثل الموضع الذي استعمل فيه
اولا يعني قول العرابي فلا يقال قعدت كعبت معنيهما بل يقال قعدت كانه سلطان لكونه مثل قعدت كما بنا حربة **قوله**

التي هي كانه فخر بان يفتنهما او بمن نحو رحت بابك وم بابك وكلا رحت بابك وم بابك واصلا في قوله وكان
الاصلا نجد في نحو ما وفي زينة القيام فجلت المسئلة معنى كان دائما لانه اذا كان لا يراد عن الفصل او لا يعبر فيه
يكون وعلا له دائما وانما افاد دخول النفي على النهذوام البتوت لان نفي الثبات ونفي الشيء اذا قيده نفي ان
انعم ذلك النفي جميع ذلك الزمان بخلاف الابيات فانك اذا قيدهت اثبات الشيء بزمان لم يلزم استحقاق اسما
لذلك الزمان اذا قلت مثلا ضرب كعب في صدق وهذا القول وقوع الفرب في جزء من اجزاء الزمن الماضي واما قولك
ما ضرب فانه يفيد استحقاق نفي الضرب بجميع اجزاء الزمان الماضي وذلك لانهم ارادوا ان يكون النفي والاثبات
المقتدان بزمن واحد في طرفي نقض فلو جعل النفي كالاتيات مفيدا لوقوعه الى وقوع النفي في غير معين من اجزاء
ذلك الزمان المخصوص لم يكن تناقض لاثباته اذ يمكن ان يكون الجزء الذي يقيد لاثباته به عن اجزاء الذي يقيد به
النفي فلا يتناقضان فانها في الابيات بوقوع مطلقا ووقوعه وصدر واي النفي الاستحقاق اذا استمر الفصل
اقدم استمرار الترك فصار نحو ضرب وما ضرب كالوجه الجزئية والسالبة الكلية اللتين تناقضا لهما الا ان
فتبين ههنا ان النفي يفيد التكرار على ما ذهب اليه الاصوليين فصار هذا كله ان النفي يكون ايضا دائما كان
نفي الابيات يكون دائما ونفي الثبات فيكون اثباتا دائما وهو القصور ولا يجعل معنى كان دائما كالفصل مفيدا
للنفي اذ عليه النفي بل ذلك موقوف على السماع فلا يقال انفصل او ما فارض ابدا ولا يقال انزلت امي في ضم
الراء ولا ازلون امي وما زال الناقص واوي مضارعه ما يزال مخافا وخاف فاما زال يراد بالقول و
قولك زالم يزيله اي من في الما قياما وقد كسيبويه واواخطاب عن بعض العرب زيد بغير كرا وكرا وكرا
كرا واصلا زول وكود فقلوا كرا الو او فيها اليا قبلها وقلبت ياء كرا بغير في المبنى للمفعول في نحو قول هو
خلاف القياس واللاتن ما زال وكاد وقد تتما بعض هذه الافعال المصدر بما للنفي تام نحو ما من في مضمون
قالت لرا برح الارض وما في امره وما انفك من هذا الامر واما ما زال لا يزال وما في افناء او افناء ولا
الاتا تصبين قال سيبويه ان في قولك ما زلت به حتى فعل مفعول به الا وفي ان قول هو نحو اي ما زلت به حتى
الماكي من اخوات اصبع غدا وبلغ فقال مما لا يكون الا ما بين وان جاء بضم فيهما منصوب ففعل التمام غدا
طاويا يعارض الراجح هاهنا اقولا اذا كان غدا معنى مشي في الغداة لقوله ته ان غدا على حرف تمك وراجح
يرجع في الرواج وهو بصل الزوال الى اللبس نحو راجع الى بيته فلاربع في تمامها واما نحو قوله يروح ويغزول
ذاهبا يتكلم فان كان معنى يدخل في الرواج والغداة فهما ايضا تامان والمنصوب جال وان كانا معنى يكون
في الغداة والرواج فهما ناقضان فلا منع اذ مر كونهما ناقضين ومن الملحقات جاء في ما جاء تجلجك اي
ما كانت حاجتك وما استغفها مية وانت الضمير الراجح اليه للاخبار عن ذلك الضمير المبنى نحو ما كانت
ويروي برفع حاجتك على انها اسم كانت وما حنيها واولم قال ذلك الخواص قالوه لا على ما سيجزى جاء
اليهم رسوله من على رضاه سنة ومنها قل في قول الاعرابي ارفه شفرته حتى قلدت كما بنا حربة اي
قاله بلدي لا سجا وزهد في عني جار وقعد الموضع الذي استعملته بافنده العرب قال وطرد بعضهم قائل
المصنف واحاد لا وفي طرد جاء في مثل جاء البرقي بن وقيل هو حال وليس بن لانه لا يراد الراجح في حال
كونه قضي بن ولا معنى له قال واما قعد فلا يطرد وان قلنا بالطرده فانما يطرد في مثل الموضع الذي استعمل فيه
اولا يعني قول العرابي فلا يقال قعدت كعبت معنيهما بل يقال قعدت كانه سلطان لكونه مثل قعدت كما بنا حربة **قوله**

اشتمت بالفتح والضم
سببا ايضا حذره

بعضها على اليمين واليسار...
حتى ها **قوله** في قول اول وينصب الذي سميته في فمها اسمها او من سميته فاعلا لها لان الفاعل كاد كذا
في الحقيقة مصدر الجرح مضاف الى الاسم ولهذا الحذف اجازة لغوية في الاستدعاء لكون الفاعل مضمون
فكلمة سمي منصوبها المنه بالمفعول مفعولا فاقباس ان سمي في فمها المنه بالفاعل فاعلا وان كان
بعل الفاعل اسم سمي فاعلا ولم يسموا المضمون مفعولا بناء على كل فعل ناقصا كان في قول اول
م فاعل ويستغنى عن المفعول **قوله** مكان يكون ناقصة لتبوت جرحها ماضيا دائما او منقطعا
ومعني صار ويكون فيها ضمير التاني ويكون تام تعني ثبت وصار للاستعمال واصبح وامسى واضمحى اقتران
مضمون الجملة بآثارها ومعني صار ويكون تام وظل وبات لا اقتران مضمون الجملة بوقتها ومعني صار
ما زال وما برح وما بقي وما انفك الاستمرار جرحها لفاعلا مقبلة ويلزمها النفي وما دام لتوقفت امر بقاء
تبوت جرحها لفاعله ومن اجتمع الكلام لظرف وليس لغير مضمون الجملة حلا وقبل مطلق **قوله**
شرح بذلك معاني هذه الافعال الناقصة ويذكر ايضا اجزاء التي منها عني ناقصا لكان يكون ناقصة
اصلها تبوت جرحها مقترنا بالزمان الذي يدل عليه صبغة الفعل الناقصا ماضيا او حالا او مستقبلا
فكان لماضي ويكون لاحل الزمانين وكن للاستقبال وذهب بعضهم الى ان كان يدل على استمرار مضمون الجرح
في جميع زعم الماضي وشبهه قوله وكان الله سميها بصيبي او هذا لان الاستمرار استفاد من قرينه كونه الله
سميها في جميع الزمان لا في لفظ كان الاتري انك اذا قلت كان زيد صار تام يتفقد الاستمرار وكان قياس قال
ان يكون كمن ويكون ايضا للاستمرار فقول المصنف دائما او منقطعا رد على هذا القائل عني انه يحكي دائما كما
في الآية ويحكي منقطعا في قولك كان زيد دائما ولم يدل لفظ كان على اصل الامر بل على الترتيب والمعنى التام
ان يكون عني صار وهو قليل بالنسبة الى المعنى الاول قال يتهاء قهر والمطى كما تها قفا اخرن قد كانت
فراخا موضعها **قوله** ويكون فيها ضمير لسان اي يكون في كان الناقصة على اي عني كانت من معنيها ضمير
التاني مقبلا في قول المستداه واخرن بعد مضمونة المخرجي لكان وقال بعضهم كان المضمون فيها ضمير
تام فاعلم با ذلك الضمير وقيل النقصتم فمرت القصة بالجملة والاولا وفي لانه لا يثبت في كلام العرب
ضمير شان الا مبتداه في الحال نحو قوله والله احد وفي الاصل كاسم ان واول مفعول ظننت تحوانه زيد قائم و
ظننته زيد قائم ويكون تام بمعنى واحد وهو ثبت وقد تعلم ما يرشدك الى ان الناقصة ايضا تام في المعنى
وفاعلا مصدر الجرح مضاف الى الاسم فوزانها وزان علم الناقص بالمفعولين في المعنى واحد ونقل ان
كان جرحي كغفك وعزل قوله وزيادة اعلم ان كان تراد عني مفيدة لغتي لا محض التاكيد وهذا معني
زيادة الكلمة في كلام العرب كقوله سرارة نبي ابي بكر تسامح على كان المسومة العرب وكذا قوله في قوله
تم من كان في المهد صبيا انها زائدة غير مفيدة لماضي فلا في النحوي وصبيها على هذا حال وكذا قوله في ذلك
فاطمه بنت الحنث سب الكلمة من عيسى لم يوجد كان مشام وكذا قول الفرزدق في حجة عذرت اياك
نحوها في الجاهلية كان ولا سلام كذا اذا دلت على الزجر الماضي ولم تعمل على كان اخر زيدا و
لذا قولهم انما فضلهم كان زيدا عند سيبويه وقال المبرد ان زيد اسم ان وكان جرحها وغير فضلهم
جرحي كان ورد بان جرحي ان لا يقدم على اسمها الا اذا كان ظرفا في سميتهما زيادة نظر لما ذكرنا ان الزمان

علمه لا يفيد المحض التاكيد...
زائدة لانها كانت تعمل التاكيد على الحروف المطلق الذي كالحروف المضمون في الجرح عني اللام التي عملت من
الماضي لان الفعل لما يطلب الفاعل والمفعول لما دل عليه من الحرف لان الزمان في الجرح عني في بعض المواضع
عند الحروف المطلق لا غناء الجرح عني فاد اجرد تمام بقول الزمان وهو لا يطلب مفعولا منصوبا فيقول
كالظرف دل على الزمان فقط فلذا اجاز وقوعه موقعا لا يقع عني حتى الظرف ايضا يبيننا الى ان بالظرف
الذي يقع فيها وقع بين التعجب وفعله وبين الجرح والحجور نحو على كان المسومة العرب فثبت ان كان المفيدة
لماضي التي لا يعمل مجردة عن اللام على الحرف المطلق وقد ذكر السراي ان فاعلا مصدرها اي كان يكون
وهو هوش اذا لمعني لقولك ثبت الثبوت وقوله بلا كمن تلك الفلوس بل ان مصدر ليعني الفاعل اي راي
باد اذ لا بد للمعني للفاعل اي مصدره ولا معني به ومذهبنا على افعالها ما اختارنا فاعلا قول الفرزدق
فكيف اذا صررت بلار قوم وجري اننا كما نوا كرام كانوا في ليس زائدة كما ذهب اليه المبرج وانما قال ذلك
لثبوت فاعلا بل الناقص ها اي جرحي ان كرام كانوا لنا وقال سيبويه من زيادة مع الفاعل لانه كالجرح منها واوله
او لا افادتها معني وعملها لفظا تعلم ان الازايرة والحجدة للزمان عني غير العاطفة لا يتعارف ولا لان
البداية يكون اللوازم والاصول الحجدة للزمان كالزائد فلا يليق بهما الصدور ويتعارف في الحشو كثيرا
وفي الاخر عني راي نحو قولك جرحي الخطيب كان ولا مراد ولا يحكي دلا ماضية خصتها وقد اجاز ابو البقاء رواية
مضارع كان في قولك حسان كان سلسلة من بليت راس يكون على ارجاء غسلها على رواية رفع على ارجاء غسل
قوله وصار للاستعمال هذا معناها اذا كانت تام كما تقدم ومعناها اذا كانت ناقصة كان بعد ان لم يكن فيفيد
تبوت مضمون جرحيها بعد ان لم تثبت نصي كون جرحان لم يكن **قوله** واصبح وامسى واضمحى اقتران مضمون الجملة
بآثارها هذه اللمة تكون ناقصة وتامة والناقصة لمصنوعين صار مطلقا من غير اعتبار الزمان التي تلك
عليها تركيب الفعل عني الصبح والمساء الضحى بل باعتبار الزمن الذي يدل عليه صبغة الفعل اعني الماضي
اكال والاستقبال والمعنى كان في الصبح وكان في المساء وكان في الضحى فيقتدر في هذا المعنى الجرحي مضمون
الجملة اعني مضمون الجرح مضاف الى الاسم بزمان الفعل اعني الذي يدل عليه تركيبه والذي يدل عليه صبغة
معني اصبح زيدا عني ان امانة زيد مقترنة بالصبح في الزمن الماضي ومعني وضع قائما القيام مقترن بالضحى
في الحال او الاستقبال ويكون تام لقولك اصبحنا والجملة لله وامسينا والملك لله اي وصلنا الى الصبح
والمساء ودخلنا فيها وكذا اخينا فيدل ايضا كل منها على الزمان وحكي الاخفش زيادة اصبح و
امسى جعل التعجب كان في لظنين ومما اصبح اربها وما امسى اربها وورد ابو عسى وقال كذا
انه ليس كما بسبويه وانما كان حاشية في كتابه اقول لو ثبت ما حكي الاخفش كون كل منهما مجرعا عن
الحالت للزمان عني الصبح او المساء والزمن الماضي كما كان لفظ كان مجرعا الماضي **قوله** وظل وبات اي
آخوه يعني ان ضمني ظل زيد متفكرا كان في جميع النهار فاقترن مضمون الجملة وهو تفكر زيد في جميع النهار مقترنا
ويتقرن ايضا بزمن الاخر المدلول عليه بالصبغة اي الماضي او الحال والاستقبال وتصريفه ظل بظل
ظلولها فاولا ولم يستعمل ظل الا ناقصة وقال المالكى يكون تام معني طال اودام والعهد عليه وقولك
بات زيد مضمون اي كان في جميع الليل فاقترن من زيد بزمنه بات ومما جمع الليل والزمن الماضي

التيقن ومضاهية بيت وبيت كبح عليه وهاب بهاب ويحيى به يحيى قام ليللا وتزل سواء تام او لم
وفي كلامه ليله الست سر وبت وقلجا ظلنا قصة يحيى صار من دون الزان للدول عليه بتي كسه فالله نزل
وجه مسود او ما يحيى بان يحيى صار فيه نظر فالله يحيى في الحديث بان يحيى صار وهو ابن بارت
قال لان النوم قد يكون بالهنا قال والحمل ان يقال انها اجبت في هذا الخبر يخرج الغالب لان غالب النوم الليل
قوله وما زال الى آخره قد ذكرنا ان يحيى ما زال واخواته كان دائما فوكما زال زيد اي استمر الامارة و
دامت لزيد مدتها واستأهلها وهو وقت البلوغ الذي يمكن القيام بها فيه لا قبل ذلك **قوله** ويلزم ان
ان كانت ضيه فيما ولم يبلد في الدعاء وان كانت مضاعفة فيما ولا ولن ولا ولي ولا كثر الا فضل من الا
وما بينهما نظرف وشبهه وان جاز ذلك في معنى هذه الافعال نحو اليوم حيتي ولا امر ودكتي كبح في
التيقن معها لافادة الاثبات وقوله فلا ولي دهماء زالت عن زنة ساذ وليس كما يكون في حرف النبي محمد في
كافي قوله تفقوا تذكر يوسف الا ولا ولي دهماء زالت لان صدماء لم يسمع الا من مضارعاتها وانما جار مجازا
لعدم التبراد وقد قرأنا ان يكون ناقصة الاسمها قال منفك سمع ما حدث بها كحيتي تكونه وكان
منها كثر في جواب القسم كقوله تفقوا تذكر قوله بر الجبال منى ما اعتد لها ما مسيها على جمل
لان حرف في النبي في جواب القسم ثابت في عي هذه الافعال ايضا نحو والله اقوم اي لا اقوم فكيف بها
ولا يكون زال واحدا معني لا يجاب من حيث المعنى لا يتصل اداة الاستئناس الخيها لان الاستئناس المفعول
لا يكون في الموجه الا في الفضلات كما في باب وجب الاستئناس ليس بفضله فلا يجوز زال زيدا لا قايما كالحال
استمرار زيد في جميع الصفات الا القيام والماضي ليس واخبار كان وصار ولما اتما اذا كانت منفية
فجوز اتي انها بلا اذا صدرت الاثبات مع قد ينسج فيها ذلك ايضا وذلك اذا قرأت اخبارها عليها فلا يجوز
الا قايما لم يكن زيد ولا ابن لم يصح كذا لا استماع تصديقه كما في باب وقد خطي والروية في قوله جراح
لا ينفك الا مناحة على الحسف او نومي بها بل لا تقفرا واعتد بان ينفك اية ايفار ووطنها و
مناحة حال على الحسف مفعول مناحة جعل الحسف كالارض التي ساج عليها كقوله كحيتي منهم ضرب
وجيع ونومي عطف على مناحة نحو قوله صافات وقبض وقيل في ناقصة حيتي ها على الحسف اي مع
مناحة حال وفيه ضعف من وجهين ان كان العامل ما ينفك صلما ان المفعول قايما في المثبت وان كان
المستثنى فضله ايضا كالحال في مثالنا والثاني ان العامل ما ينفك قبل الا لا يعمل عند البصر فيما بعد
الا في باب او في المستثنى من كما في باب وان كان العامل في الحال على الحسف فغيره كحيتي او جمل
ان المفعول قايما في المثبت كما ذكرنا والثاني ان العامل حال يكون الظرف المتأخر عنه ولم يجره سبويه
للاختصاص والثالث ان المستثنى ان يكون مفعول في الاستئناس المفعول على عالمه ولا يجوز ذلك عند البصر
كما تقدم في باب الاستئناس **قوله** وما دام لتوقيت امر الى آخره اي لتوقيت فعل مدة ثبوت مصدر حيتيها
لفاعل ذلك المصدر فانت في قولك احبب داما زيدا قايما اية ووق جوس الخاطبة مدة ثبوت قيام
زيد وكذا ان كان فاعل الخبر ضمير اسم مادام نحو جلس داما خمس وقايما **قوله** ومن ثم احتج اي من
اجل كونه توقيتا لشي يكون ظرفا لذلك الشيء والظرف فضله فلا بد من تقديم كلام وجمل اسمية كانت
لفظا او تقديرها كغنى من الفضلات وما التي في اول مادام مصدرية والمضاف الذي هو الزان محذوف

اي داما قيام زيد **قوله** وليس لشي مضمون كحيتي قال سيبويه وتبصر ان السراج ليس التيقن مطلقا
تولا ليس خلق الله مثله في الماضي وقال ته الا يوم نايتم ليس صرفا عنتم في المستقبل وجمهور النحاة على
انها لشي حال قال اللاندي ليس بن الفواين ما قص لان حيتي ليس ان لم يقدر بان يحل على حال كما يحل لاجل
عليه في تجوز قيامه واذا قيد بزانا لان منه فهو على قيده اقولم تقصير بين الغولين وحكم ما حكم
ليس في كونها عند الاطلاق لشي حال عند التقيد عليها قيده وقد ذكرنا حكم لا في باب الضارع
واصل ليس كحيتي كما يقال علم في علم وصيد في صيد ولا يجوز ان يكون مضمون الماء اذ لم يحل من فعل
معتد العين بالماء ولا ان يكون مفتوح الياء اذ الفتحة لا يسكن فلا يقال في ضرب ضرب ولم يقل الماء
قال ليد على عدم تصرفه ومفارقة لاجلته وسبويه ولا كثر في علمه فعل عن تصرفه وقال ابن
في احد قوله انه حرف اذ لو كان كصيد في صيد لعادت حركة العين على الياء عند اتصال الضمير
كصيدت ولو كان كتاب لكسرت الفاء كحيتي والجواب ان ذلك تشبيه على مفارقة اخواته في عدم
التصرف قال ابن جني واما الحاق الضمير في است ولسا فلتشبهه كحيتي على كحيتي ومعنى ما كان في
رافعة تاصبا كما يحيى هاء هاء اوقها اي هائيا هائيا مع كونه اسم فعل تشبها بالفعل و
لا وفي الحكم بفضليته للالة اتصال الضمير به عليها وهي لا يتصل ضمير صبح الافعال الا نادرا كما ذكرنا
في هاء **قوله** ويجوز تقديم اخبارها كحيتي اسمها وهي في تقديمها عليها على كحيتي اسمها
يجوز وهو من كان الى ياج وشم لاجوز وهو ما كان في اوله اخلا فالانسان في غير مادام وقسم مختلف
وهو ليس **القوله** ذكر ابن عطية ان حيتي مادام لا يتوسط بينه وبين الاسم وهو غلب لم يوقعه
احد وقد ذكرنا ذلك في الموصولات **قوله** من كان الى ياج كحيتي في اوله ما ذكره المصنف وما
لم يذكر في الافعال الناقصة بجوز تقديم اخبارها عليها وفي خلاف علي يحيى واما مادام فلا خلاف
في امتناع تقديم خبرها عليها لان مصدرية وقد ذكرنا الحية في ذلك في الموصولات وكذا لا يجوز فصل
ما عن الفعل بالخبر كما ذكرنا ايضا في الموصولات واما عني مادام في اوله ما من هذه الافعال فجاز
الكوفيون غير الغراء وواقعه ان يسان في تقديم خبرها عليها قالوا لانها لفت هذه الافعال
الناقصة وصارت معها معنى الاثبات في خبرها كحيتي افاق وما ان فصل فانها لم يلبس بها الجاز
حذفها لفظا ومعنى والفصل بينهما وبين الفعل ولم يجر في هذه الافعال ولم يجوز ذلك عنهم نظرا
الى لفظ ما ولم يكن فيها معنى النبي لم يصل الكلام مثلنا معنى اللوام واما توسط الخبر بين النبي
والفعل في هذه الافعال فلم يجر احد منهم لان حرف النبي كما ذكرنا لانتم هذه الافعال حيتي
كعوض جروها فلا يجوز قايما زال زيدا كجازها قايما كان زيد اتفاقا وكل حكم ذكرنا في ما النبي
مفعولات في ان النافية واما عني ما من حرف النبي تحم وبن ولا فاذا اتفق بها الافعال المذكورة
لم يجر توسط الخبر بينها وبين الافعال اتفاقا لما ذكرنا في ما ويجوز تقديمها عليها اتفاقا لانها
كافي طلب التصدي على ما في المنصوب على شريطة التفسير واما ليس فلا كثر في علمه على جواز تقدم
حيتي ها عليها ومنع الكوفيون من ذلك لانهم يسمونها حرفا كما في حقها بها كان وواقعه المبريد
وان كان مذهبها انها فصل نظر الى عدم تصرفها تشبها لها بما ونقصان فعليتها جاز ان لا يدخلها

في النسخ

المراد في قول اذ ذهب للقوم الغرام ليس ولم يرد عينه المكسورة مع اتصال الصين كما روت في
صيند المخففا العين قالوا صيدت وايضا اجازنا بطل اعلمنا لدخول الهمزة في الهمزة المثل
بالرفع واستدل المحوز بقوله في اليوم ما يتم ليس مصروف عنهم قالوا لان المعول لا يقع لا حيث يحوز وقوع
العامل ولا يطرد لم ذلك فالكقول زيد ان اجرت ولم اجرت والفضل لا يتقدان على لم ولن واللام
ان لم تعلق الظروف في الآية بخبر ليس وتعلقه بنفوس فان الافعال الناقصة لا تتبع تعلق الظروف
للافعال على معنى الحصول فاذا قلت كان يوم المحر زيدا قايما فلا تضع تعلق الظروف والحال كان للالتمس
معنى الحروف بل هو واي من تعليقه بحرف كان الموحى فكذلك ليس له معنى ما كان وكذا ساير الافعال الناقصة
ولا يقع منه الدعوى الا لشيء من الماضين للذهاب الى الخلية دون الكوفيين واعلم انه لا يدخل الافعال
الناقصة على مبتدأ واجبا لحرف كما يكون للنعمة المقطوع بالرفع والمدح والمذموم لا يدخل على مبتدأ
يلزم التصدر كاسماء الاستفهام والشرط ولا على مبتدأ عدم التصرف كالتمجيد ولا على مبتدأ يلزم
يلزم الابتدائية لكونه في المثل فان الامثال لا تصح كقولهم الطين تطارا ويلزم لكونه في جملة يلزم
كالمثل كاجل المعنى اضية كقوله فانه طلاق والطلاق لية او يلزمها الابتدائية لوقوعه بعد ما واذا
المفاجأة او لتضمنه معنى الدعاء فانه يلزم الابتدائية لتفصيل معنى البتوت كما ذكرنا في باب المبتدأ
ولا يقع اخبار هذه الافعال حلا طلبية وذلك لان هذه الافعال في الحقيقة صفات لتصدر اجابها
كما تقدم الاشارة اليه الا ترى ان معنى كان زيدا قايما زيد قايما له حصول في الزمن الماضي ومعنى صار له
قايما زيدا قايما له حصول في الزمن الماضي بعد ان لم يكن ومعنى اصبح زيدا قايما له حصول في
الماضي وقد اصبح وكذا سايرها اذ في كلهما معنى الكون مع قيد آخر كما ذكرنا في غير مرة فلو كانت اجابها
طلبية لم يخل من ان يكون خبرية او طلبية فان كانت خبرية ساقض الكلام لان هذه الافعال كونها صفة
لمصدر خبري ها بل على ان المصدر خبري عنه بالحصول في اصل الزمن النكته والطلب في الخبر يدل على انه
غير محكوم بالحصول في احدها فينتا قض وبعبارة اخرى مصدرا لخبر في جميعها فاعل للفعل الناقص
كما نرى فلو قلت كان زيد هل ضرب غلام كان ضربه لسلام محبي اعنه لكان ثابتا عند المتكلم مسؤلا
به عن بابت عنده وهو ثابا قض وان كان لافعال طلبية مع اجابها وهي كما ذكرنا صفة للخبر
اكتفى بالطلب لافعال عن الطلب في الاخبار وان كان الطالبان متساويين اذ الطلب فيهما طلب
في الاخبار تقول كن قايما اي لم وهل يكون قايما اي هل يقوم وقد جاء الطلب فيهما معا في الشعر وكثرة
بالمكان ثم ذكرني وان خلفا الطالبان بان يكون احدهما امر مثلا والآخر استفهاما ما نحو قوله
ضربت استحال اذا الطلب في اصلهما طلب في الآخر فحتمه طلبان مختلفان على حصول واحد في طرفة عين
واما ان كان خبريا مفردا متضمنا لمعنى الاستفهام جاز لان ذلك المفرد يجب تقدمه عليها نحو ان كان
زيد وامم وكل كذا استفهام تقدمت على جملة احلت فيها معنى الاستفهام فلا يبقى اذن في الفعل
معنى الاخبار حتى يتناقض هو مضمون الخبر فان قيل فيجب ان يجوز على ذلك تقدم الجملة الطلبية عليها
نحو ايم ضرب كان زيد قلت لا يجوز لان كلمة الاستفهام حلت في الجملة التي يليها بلا فضل معنى الاستفهام
لا في جملة اخرى بعد ما فعل هذا يجوز وقوع اسما الاستفهام خبري لهذه الافعال اذ لم يكن مصدرا

في السنة فلا يقولون كان زيد زيدا حتى يزال زيد لوجوب تصدق المصنوع ويجوز في الخبر انما
واين لم يزل عمرو وواي وقت لم يكن سماك ومنه بعضهم ذلك في ليس كالجواب واللو في نحو ان ليس زيد
والا ولا يجوز ان كان المانع منه ذلك كما في المانع من تقدم خبر ليس عليه فقد من الكلام عليه وان منع لاداية
الاحالة لان زيدا مثلا لا يجوز ان يكون في جملة لا يمكنه فاجاب انه يجوز ذلك على السبيل المباحة وبعرض
ذلك في غير المتجمل نحو متى ليس وجود الله تعالى او علمه او قدرته ثم نقول اذا كان الخبر المفرد متبعا
على انه صدر الكلام وجب نقله على ان كان واخواته ان لم يصدرا فذلك ما كمله الشرط نحو ان لم يكن انما او
كلمة الاستفهام نحو ان لم يكن وايم كت واذا كان الخبر ظرفا ولا سم نكرة وجب تأخير الاسم عن الخبر كما كان
في الدار رجل وفي الدار كان رجل وكذا ان دخل الاعلى الاسم نحو لم يكن قايما الا زيد او قايما لم يكن لا زيد
لما ذكرنا في باب الفاعل ويجب ايضا تأخير عن الخبر اذا كان خبرا عن خبر في الاسم نحو كان زيد الدار صاحبها
وكذا اذا كان الاسم انهم صلته نحو كان عذري اذ قايما وعذري كان اذ قايما اذ لو تأخر الخبر لانه لثمة المنفعة
بالمسورة على تقدير اخبار ان في الفعل ويجب تأخير الخبر كان واسمه معا ان دخل الخبر كان زيد
لا قايما ويجب توسطه كان قايما زيد اذ لا يفضل بين الفعل وبينها كما ذكرنا في المنصوب على شرط
التفصيل وامام من الاستفهام وما العافية اذ لم يكن مع زال واخواتها فيجوز توسط الخبر بينهما وبين
الفعل الناقص نحو ما قايما كان زيد واقايما كان زيد ولا يجوز نقله عليها ويجب تأخير الخبر ايضا اذا
ناخر مفعول نحو كان زيد حيا وجه فلو قلت كان حيا زيد وجه او حيا كان زيد وجه لفضلت بين
العامل ومفعول الذي هو خبره بالاجنبى واما اذا تأخر منصوب نحو على قم اذ لم يكن طرفا نحو ضاربا كان
زيد مسرورا اذ المنصوب ليس خبره اما اذا كان منصوبه ظرفا فيجوز بلاج نحو ضاربا كان زيد اليوم
او في الدار اذ الظروف تسع فيها والزم بعضهم بلخي الخبر اذا كان جملة ولا وجه لثمة توسطها او غيرها
والاصل الخبر ولا يكون واخواتها من محولات الخبر لا الطرف او الجار والمجرور كما لا يمكن زيد
واجاز الكوفيين في غير الطرف ايضا كما كان زيد امر واضاربا وانما منع البصريون ذلك للفصل بين
العامل والضيف وبين مفعول به غير الطرف وقر بعض البصريين بين الخبر والعامل اذ الفصل بذلك المعول
الفصل وبينه اذ لم يتصل نحو في المتصل نحو كان زيدا ضاربا عمرو ولم يجوز في المنفصل نحو كان رجلا زيد
ضاربا و اوهم خلا ذلك قدره البصريون صبرا ان اسمها كان واخواتها نحو كان زيد الحى احد
او كان زيدا ياحي قال قفا فهدنا جوارحنا يومئذ بما كان اباهم عظمة عواذ او يجوز زياره كان ويجوز
عمروا كان زيد ضاربا بلا في لان العامل قوي فيجوز الفصل بينه وبين مفعوله الفصل اجنبى واعلم انه خبر
في هذا الباب عن النكرة المحضة اذ حصلت العائدة ولا يطلب التخصيص مع حصول العائدة على ما ذكرنا
في باب المبتدأ قال ادم فهو فصل حيا ونقول ازال رجل واقبا بالباب وكذا في باب ان فان وان
شفا عبيد كذا انتد سيبويه وقد كبر في هذا الباب وفيه ان بعضه عن نكرة ولم يخ ذلك
في المبتدأ والخبر للالتباس لا تقاوع اربى المبتدأ والخبر وقد ذكرنا ان سيبويه قال في نحو زيدان
من مبتدأ زيد خبره اما مهنا فقال الخبر وعبيد لا خبر مهنا عن نكرة لمعرفة لضرورة نحو قوله يكون
من اجماعك وما في من روى الضب في روى وقال ولانك مو قفا مثلا الودعا وقال المالكي يجوز ذلك

اختيار الالف المشددة ان يقول ولا يكون موقفاً منك الوداعا وان يرفع في اجزاء على الضم والفتح في كل
كافي الرواية الاخرى ولا خلاف عند من جوز مثل هذا اختيارا ايضا الاكثر ولا يوجب جعل المعرفة اسما والنكرة
حيز الالف المشددة قالوا ان الالف بالاسمية ما تقدم في قوله انه كان حجتهم الا ان قولهم كونها مرفوعة
لمشابهتها المضمرة حيث لا يوصفها لضمها وانما يجر اسم على بنكبي الاسم وتعرفنا الخبر علم اللبس
باني كان وان لا خلاف اعرابي الجزيين واورد سبويه بالتمثيل بالخيار عن النكرة بالمعرفة قوله
اسكران كان ابن الماعز اذ حكاهما خوف التثنية او من كره قوله فانك لا بابي بل جرحوا اظهي
كان ام كان وقوله لا مرفوعة حسنا في الخط كان محمدا ام جون ورد عليه المبرد وقال ان اسم
كان الضمير وهو مرفوع فلم يخبر عن المعرفة واجاب بعضهم سبويه بالتمثيل بالاستفهام في اظهي وطب
واسكران دخلت على الاسم مرفوعة بعد الفعل فانها تفسر ذلك الضمير فانه قائم كذا اذن
نكرة وردت الجواب بان ام المصنعة يليها احد المتولين والآخر المصنعة ولو قدر بعد المصنعة خلا
لم يلبس المتولين واجيب بان الفعل لما كان محذوفا وجوبا للفعل فكانه معلوم وايضا فان اسبوا
فالمصنعة لا يكون ضرورة الشعي كالحج في باب العطف ونحوه ذكرنا في المنصوب على شرطه
ان المرفوع انما يفسر رافعه لظاهرا اذا كان المرفوع بركلة لازمه للفعل في قوله خاصة اظهي كان ام كان
جاء كان للواو ان يرفع بكان مقدرة لما في باب العطف ان فعل سوا ولا اباي لا يدخل من السوقة
لما دخل على الفعل واجاب آخر عن سبويه بان الضمير راجع الي منكر فيكون منكر او ردواهم
بان الضمير الراجع الى النكرة معرفة بدليل وقوم مبتدأ نحو ضربت رجلا وهو راجع ولو كان نكرة
لعم وصنفه والجواب عن الرد ان الضمير انما عاد الى نكرة مختصة بوجه فهو مرفوع نحو ضربت رجلا ولا
تضون نكرة نحو ضربت ام امة كما في فعل المعرفة والنكرات واعلم ان ليس من بنو اخواته تخص كنية
حج اسمها نكرة لما فيها من النفي ويجوز حذف جرها كقوله المبحري العليل من كل ارجلها
محل على الاضمار حرف عطف مثلها ومجيب هذه الافعال متصرفه الالبس ودام ولصار فيها
ولا يستعمل لما زال واخواتها مصدر واسم فاعل الالف المشددة بل من ماحرف النفي ولا يدخل على
المفرد وقد حذف لامه بكن للجرم تشبها لتونها بالواو وحذف لامه من قوله المبحري العليل من كل ارجلها
لكنه الاستعمال قال انه لم يكن مغيرا لغيره بل كان في الالف فيقول لم ابل بعد حذف منه الالف لكونه
الاستعمال ايضا قال سبويه اذا لاقى نون كى المرفوع ساكنا بعدها لم يجر فيها قال انه لم يكن للذين
والنصير بالحركة وخروجها عن شبه حرف الملة او حان يونس الحذف مع ذلك ايضا ان اوزيد
في نوادره لم يكن نحو على ان صلحه رسمه دار وقد دعى بالسور قال السري ان هذا شاذ قال سبويه
تقديم الخبر اذا كان ظرفا متجنا وليس ذلك الظرف مستقرا بفتح الفاق لان الضمير وهو مستقر
مدر قبله نحو كان في الدار زيد اي كان مستقرا في الدار زيد قال ظرف مستقر فيه كما يقال للمفعول
ولم يستحسن تقديم الظرف اللغو وهو ما لم يكن خبرا بل زادا لان التعيين به لا تمامه والزايل
نحو كان زيد جالس عندك واما قوله انه لم يكن كقولنا اصل فانما قدم اللغوية لانه معتاد في العان
لانه ليس الفرض نفي الكفو مطلق بل نفي الكفولة ته فقدم استهما بما هو المقصود معنى ورعاية

أفعال المقاربة ما وضع له نواحيها رجاء او صولا وهذا فيه **الالف المشددة** الذي
يظهر في ان اري ان عيسى ليس من افعال المقاربة لان عيسى طمع في حق عيسى الله به وانما يكون الطمع في عيسى
الطامع على وثوق من حصوله فكيف حكم بدونهما لا وثوق حصوله ولا يجوز ايضا ان يقال ان مصناه
وجاء نواحيها كما هو يذهب مفهومه وكلام الجوزية والمصنف ايمان الطامع بطمع في ذنوب مضمون
حيث فقولك عيسى الله ان شئني من عيسى اي اني ارجو اقرب شفائه وذلك لان عيسى ليس مضمونا بل هو
الطمع في ذنوب مضمون الخبر بل يطمع حصول مضمونه مطلة اسوار من حصوله عن قرب او بعيدة تدبر
كما يقول عيسى ان يدخلني الجنة وعيسى النبي عليه السلام فاذا قلت عيسى زيد ان يخرج فيقول عيسى له يخرج
ولاد نوية لعل اتفاقا وكذا في عدمه تطفق ومما دقته من افعال المقاربة بمعنى كونها لا نواحيها بل
لا معنى تطفق زيد يخرج انه شرع في الخروج وابتداه وتبشيرا بول اجزائه ولا يقال ان الخروج قريب
دنا من زيد الا قبل شرعه وفيه لان معنى القرب لغة المسافة بل يصح ان يقال فيمن شرع في الشئ قرب تمام
ذلك الشئ على يد غيره من فعله هذا ليس من افعال المقاربة التي هي موصوفة لنواحيها كما دق ومما دق
وقول المصنف لنواحيها رجاء او صولا او اخذاه في خط لان الضمير هذا المصادم على التبيين
الظاهر وهو يتبين عن نسبة فيكون فاعلا للذوق المعنى كما تقول تجس طيب زيد على اي طيب علم
فيكون المعنى لذوق رجاء الخبر اولد نوحصوله اولد نواحيها وليس عيسى لذوق رجاء عيسى بل
لرجاء ذوقا خبر على ما ذهب اليه وكذا تطفق واخواته ليت لذوقا خبر بل للاخوة
لفظ الجوزية وهو عيسى المقاربة الفعل في الرجاء او فتح وانما فيما صدره من المعنى ولو جعلنا
المنصوب جلا من الخبر بل لذوقا خبر مرفوعا او حاصلا او ما خذاه فيه على تكلفه لان الحذف
منه المحتملات للبعيدة لم يصح قوله حصولا لان الخبر في كاد ليس حاصلا بل هو من حصول
يزقرب الخبر وحصوله تناف لان القرب مالم يحصل **قوله** فالاول عيسى وهو عيسى مرفوع
تقول عيسى زيد ان يخرج وعيسى ان يخرج زيد وقد حذف ان والثاني كاد بقول كاد زيد يخرج واذا دخل على
كاد فهو كاد فاعل على الاصح وقيل يكون للابتن وقيل يكون في الماضي للابتن وفي المستقبل كاد
تساقب قوله وما كادوا يفعلون ويقولون في الالف اذ اعترى البحر المحيتم لم يكدر سلس لهوي
من جهة مية ومع والثالث جعل وطفق وكرب واخذ وهي مثل عيسى وكاد في الاستعمال

اقول قوله فالاول عيسى اي لري لرجاء مضمون الخبر قال سبويه عيسى طمع واشفاق
فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان افوت ومعني الاشفاق الحرف وانما
يتصرف في عيسى بل يات منه في الماضي بضمه بمعنى الحرف اي انشاء الطمع او الرجاء كعلم ولا
في اغلب من معاني الحرف والحرف يتصرف فيها واما الفعل نحو حوت واجلة الاسمية نحو حوت
معني لانت اعانض فيها قال الجوهري عيسى من الله ته واجبة لا تحالة الطمع والاشفاق اللذين يكونان
في الجمول عليه ته الا في قوله ته عيسى ربه ان تطلقن واقولان عيسى في الآية للتخفيف لا للتخفيف ولا
كان اوزيد كلام ته للابتنم والتشكيك لا للشك قال ابو عبيد عيسى من عاهه ابحار فجا على احدتي
العرب لان عيسى الرجاء واليقين ايضا وانما لا يقبل ظني بهم كعيسى وهم يتنونه يتنارون

جوابه ان يقال اي ظني هم تين هذا الكلام وانما لا اعرف عسي في غير كلامه بل البقير في نظر وجوز ان يكون
ظنهم كعسي اي مع طبعه وقد يكسر سين عسي اذ اتصل به ضمير المتكلم نحو عسيت عسينا او ضمير المخاطب
مطلق نحو عسيت عسيتا عسيتن او نون جمع الموث نحو عسيتن وزعم الخاضع ان عسي هو فلما
راي في علمه تصرفه وكونه على فعل وانصال ضمير المرفوع به برفع ذلك لان يعتد بما اعتد به ابو علي
في ليس كما تعلم **قوله** عسي زيد ان خرج المتأخر وزعم ان عسي برفع له لم وينصب كجر كان والمقرون بان
جعل اسمه منصوب المحل بان جنه استدلاله بالمثل النادر عسي لغوي اربوسا وقوله لا كني التي است
صاها ونقل عن سيبويه منع كون ان تفعل خبره قيل انما قال ذلك لان الحد لا يكون خبرا عن الخبر وقوله
ابوسا وصاها لتضمن عسي معنى كان فاجري في الاستعمال مجراه وعذر من جعله خبرا ان يقدر مضافا في
لام نحو عسي حال زيد ان خرج او في الخبر نحو عسي زيد صاحب ان خرج قال ابو علي في القصرات عسي زيد
ان يقوم اي عسي ذاقنا وفي هذا العذر تكلف اذ لم يظهر المضاف الى اللفظ لا في لام ولا في الخبر وقال
بعضهم ان زائدة وفيه ايضا نظيران الزيادة بلزم لام مع بعض الكلام كزيادة ما في قوله امض لهذا الزمان
مطرا في موضع معين مع اي كلمة كانت بعيد وقيل المقرون بان مشبه بالمفعول وليس كجر كجر كان حتى يلزم
كون الحد خبرا عن اجتهه وذلك لان المعنى لا يصل قارب زيد ان خرج اي اخرج ثم يعنى معنى الكلام ذلك
لا يصل بافادة عسي لا نشاء الطبع كما كان اصل معني ما احسن زيد اشبهه حسنا ثم تضمن عنه بافادة
انشاء النجب وكذا قالوا اصل معني عسي اخرج زيد قرب ان يخرج زيد اي يخرج زيد هو في استعمار
لا وراك لفعل المتعدي وفي الآية كاللزام وفيه ايضا نظرا اذ لم يثبت في عسي معنى المقارنة لا وصفا ولا
استعمالا كما قال الكوفيون ان يفصل في محل الرفع بلا ما قبله بدل من كمال كقوله ته لا ينهكم الله
الدين لم يقابلواكم الى قوله ان تروم اي لا ينهكم الله عن ان تروم والذي اري ان هذا وجه قريب فيكون
في نحو يازيدون عسي ان يقوموا قراجا بما كان بدلا من الفاعل مكان الفاعل والمعنى ايضا يساعد ما ذهبوا
اليه لان عسي بمعنى توقع لمعني عسي زيدان يقوم وتوقع وروح قيامه وانما غلب فيه بدل الاشمال لان في الجملة
ثم تفصيلا كما هو في باب البدل وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم للشيء في النفس كما هو في طير
والمعسيت صاها وعسي لغوي اربوسا فذا ان على تضمينها معنى كان وقال بعضهم القدر عسي
الغوي ان يكون اربوسا وعسيت ان اكون صاها وجاز حذف ان مع الفعل مع كونها حرفا مصدريا
لقوة الدلالة وذلك لكثرة وقوعه في الجمل مرفوع عسي هو كحرف المصدر وابقا مع قوله كما ذكرنا من
سيبويه في المفعول به ومثله ما قدر الكسائي في البيت الا ان يكون الفرقان لا ان القليله منها
ادل كما ذكرنا فاعلى من باب الكوفيين اذ اختلفت ان في اخرج مع قوله ذلك قلنا انها مقدره حذف لقوة
الدلالة عليها فيكون كقولهم سمع بالمعدي لا ان تراه **قوله** عسي ان يخرج زيد اعلم ان من ذهب الى ان
ان مع الفعل عسي زيد ان يخرج خبر عسي جازان يقول في عسي ان يخرج زيد انه خبر ايضا وهو في باب
السازع فقوله في السند على اختيار البصر من عسي ان يخرج زيدان وعلى اختيار الكوفيين عسي ان يخرج زيدان
وعلى هذا قياس الجمع والمونث وجاز ان يقول ان ان يخرج فاعل عسي وزيد فاعل يخرج مفعول والسند
عسي ان يخرج زيدان لا غير وقوله عسي ان يخرج زيدان محمدا لوجوبنا الفعلين متنازعين في زيد

ان يقال ان عسي يكون ركب وهو اخني اذن فاصله بين بعض الصلة وبعض وقوله عسي ان يخرج زيد
شيا يجوز ان يكون الفعلان متنازعين في شيا وقلا عمل التاني وان يكون ان كره هو افاعل عسي كما في قوله عسي
ان يكونوا خبرا منهم وعسي ان يخرج خبرا منهم وانما نحو زيدان عسي ان يغوا والزيدون عسي ان يقوموا فان
فاعل عسي قوله واحدا ولا يصح في عسي خبر الشان لانه ليس في نوع من المتبادر كما كان كاد منها وقوله كاد
ترفع قلوب فريق منهم في كاد ضمير ان وكوزان يكون من باب السازع وقلا ضمير اول ولوا عمل التاني لقال
كادت لا غير الكسائي فان خبره الفاعل في مثله كاد وما على قراءة كاد برفع بالياء فليس خبرا بالسازع ولا
وجب تانيه اهل الفعلين لانه ساند الى ضمير المونث بل هو على اخبار الشان في كاد وقوله كاد يقوم زيد
حتمل السازع فعملها شيت وحتمل اخبار الشان في كاد ومثله ليس خلق الله مثله وليس مشهور اخبار
الشان من افعال المغان به في كاد ومن الناقصة له في كان وليس ولا يقدر ان مع فعله على عسي اما عند قوله
انه خبر فلضعف عسي بكونه غير متصرف واما عند قوله ان موبد لفلما متناع فاعله على المبدل منه وقد كثر الخبر
في هذا الباب ان علم قال ميمت ولم افضل وكلت وليتني تركت على عثمان طاله اي كدت افضل وكذا
نقول كم عسي زيد ان اقل عسي زيدان يقوم اي كم عسي زيد ان يقوم ولا يخلو المرفوع في هذا الباب غالب الخ
اختصاص فلا تقول كاد رجل يقوم ولا عسي شخص ان يقوم **قوله** فلا خلاف ان قوله عسي ان كرت الذي
امسيت فيه يكون وراه فرج قريب وهو قليل وذلك لتشبيه عسي بكاد عند قوله عسي ان يخرج زيدان ذلك
عند الكوفيين بتقليد ان وتعين في اخبار جميع افعال المغان ان يكون فاعل اخبارها ضمير اعيانها
فلا تقول كاد زيد يخرج غلامه ان يكون السند الي سببه معني الفعل السند اي ضمير من كاد زيد
يخرج نفسه موصلا كاد زيد يموت وقد استعمل جري زيدان بفعل كاد بكسر الراء واخلاق وعبروا يقوم
استعمال عسي بلفظ الماضي فقط ومعنا ما صار صراحي اي طيرا او صار خليقا واصلها حري بال فعل
واخلاق بان يقوم في حرف الجح كالمواقياس معان وان وقال ايضا هو جري ان يفصل بفتح الراء
والنون على انه مصدر معني الوصف فلا يثنى ولا يجمع ولا يثبت نحو جري ان يفعلن واذا قلت جري
على فضيل او جري بكسر الراء كم ان يكون تثبت وجمعت وانثى ويقال ايضا حري ان يكون كذا وقد جمع بعد
اخلاق ان مع الفعل نحو اخلاق ان يفصل زيد كما قلنا في عسي ان يفعل زيد وقوله الشا عن
عسي جري جري جري جري سخطى غلات الكبي واجماع السير في عند المتأخرين قائم مقام ان يكونها
للاستقبال والوجه عند الكوفيين ان يكون فاعل عسي ضمير الجملة لا جهة التي جعله كما في قوله تعالى
ثم بدلهم من بعد را وايات ليس جنته اي توقعه اطفال غلات الكبي **قوله** والباية كاد اي وضمير
حصولا جري وموجر كدت كاد كيدا او كادة كبيت هاب وحي لا يصح كود بالواو ويكون كحرف
خفا ومحافة ولا وال شروا وشكناها ومعنى كاد في اصل الوجوده قرب ولا يستعمل على اصل الوجوده
كاد يخرج الفل ومعنى وشك في لا ملسر ع ويستعمل على الاصل فيقال او شك فلان في السير ومز
مراد فات كاد او شك واوي وكرب وهلمل وكرب في لا صل معني قرب يقال كرت الشمس اي دنت
للغروب واما اوي فنشاءه لا صل قارب قال فاوي بين هاديين منها واوي ان زيد على ثلث اي قارب
وكاد واستعمل له مع ان وظاهر كونها مفعولا لا وي ويحجر خبره جملها ان والكا وكرب او

قوله ما وضعه انشاء التعجب لان في فم كذا فعل فلا ينقض احد نحو ما هيكله والله ذره واحاله والكل بطل
وكاليوم رجلا وويله رجلا بل ينقض نحو قوله الله من شاعر ولا شاعر غيره فانه فعل وضعه لان ان التعجب
وليس محض الرفع وكذا قولهم ارجب رايها ان تقول ان هذه كذا فعل ليست موضع التعجب بل كالمجمل
لذلك بعد الوضع وانما نحو تعجبت وتعجبت فهو وان كان فعلا فليس بالانشاء لان التعجب الفعل ليس للتعجب
عند انشور راي محض سببه ولهذا قيل اذا اظهر السبب بطل التعجب ولا يجوز التعجب معه ته صفة اذا كان
عليه شي ففعل التعجب في اصطلاح النحاة هو ما يكون على صيغة افضل او افضل او افضل مدد الاعلى المذكور
وليس كل فعل افاد هذا المعنى في غير فعل التعجب قوله وهي غير متصرفه لمشا بهتها بالانشاء والكروون
وايضا كل لفظ منها صار على المعنى من المعاني وان كان جملة فالقياس ان لا يتصرف فيه احتياطا تحصيل اللفظ
كاسما لا علام فلهذا لم تصرف في نعم ويس وفي لا مثال قوله ولا يدين الى الآخرة قد مضى ذلك في باب افضل
التفضيل ويزيد عليه فعل التعجب شرط وهو انه لا يبنى لا ما وقع واستمر كماله من التفضيل فالتعجب انما انشأ
منكره ولا تعجب الا ما حصل في الماضي واستمرحي استحق ان تعجب منه اما الحال الذي لم يتكامل بعد و
المستقبل الذي لم يدخل بعد في الوجود والماضي الذي لم يستمر فله يستحق التعجب منها فلذا كان اشترى ضمني
للتعجب على الماضي اعني افضل قبل لا يبنى فعل التعجب لا من فعل مضموم العين في اصل الوضع او من
المنقول الى الفعل اذا كان من غير نحو ما ضرب وما افضل ليدل بذلك على ان التعجب منه صار كالضربة لان
ما افضل موضوع لهذا المعنى وكذا قيل في افضل التفضيل فكان اصلا اضربك لزيد وانت اضرب لزيد ضرب
لزيد وقيل له وانما لم يتعمل بهذا الاصل لان نقل للفعل الى فعل لينا للتعجب والتفضيل لا لانه فلهذا
لا يتصل بان الى المفعول الذي كان الفعل الثلاثي يتعدى اليه بنفسه بالا باللام كما رابت ولا يبنى فعل التعجب
من المبني للمفعول لما حرم في افضل التفضيل ويجوز تحليل المساع مجهما للمفعول بكونهما ما حرم في
المضمون العين كما ذكرنا ومولانا زعم وربما يبنى في المبني للمفعول اذا أمن التباسه بالفاعل نحو ما احسنه
وما اشهره وما امته الي وما اعجبه الي وما اشبهه الي فيتعلى كما ذكرنا في افضل التفضيل الى المفعول
في المعنى الي او بغيره نحو احطى عندي وذلك اذ تضمن معنى الحب او البعض فالتسوية جمع ذلك
مبنى على فعل وان لم يتعمل فكان البعض واعجبه وامته من بعض وعجى ومقت وان لم يتعمل وانما
حرم فهو كما قال رسول الله وقاس التعجب من المبني للمفعول ان يكون الفعل المبني له صلة بالمصدر
القائمة مقام التعجب منه جعله اشد واشدد ونحوها نحو ما اشد ما ضرب واشدد بما سمح وبنى ايضا من باب
افضل افضاله قياسا عند سبويه سماعا عند غيري نحو اعطاه للمعروف والاضضي له ولا تخش والمبني
جوزا بناءه من جميع الثلاثي الذي يرفعه كما حرم في افضل التفضيل وربما يبنى في غير فعل نحو اجنك هذه الشاة
كاقبل مواحك الشاتين اي اكهما وكذا يقال ما ابله وما احسنه وان لم يتعمل منها الفعل كما هو المتعمل
منها الفاعل نحو ابله وفارس وقد يبنى في غير متصرف نحو ما اياك وكوزان يبنى في العيوب
الباطنة كما فعل التفضيل نحو ما اجمعه وما انوكه وما ادره ويدر ما حرم وشره محذوف الهمزة كخلة في نحو
وشر في التفضيل ويتعدى الى غير التعجب منه كما كان يتعدى اليه افضل التفضيل سواء ولما شبهت فعل
التعجب لافضل التفضيل في الوزن ولا صل المبني منه وشره بناءه وتصحيح العين في نحو قوله والله

وتعدى يتعدى افضل التفضيل تقوم غير الكسبي الكوفيين ان افضل التعجب لم كافضل
التفضيل وقوي ومهم نصيبهم اياه في نحو ما املع عن لا ناشد لنا واما الكسبي فوافق البصرين في
فعلية ولولا انشاء افضل التعجب وانتصاب المتعجب منه جعله انتصاب المفعول به لكان مذهبهم حذرا
بان ينصرف وقد اعتذروا بالفتح آخيه بكونه متضمنا لمعنى التعجب الذي كان حقيقا بان يوضع له حرف كالحرف
في بناء اسم لا شارة فبني لضمه معنى الحرف وبنى على الفتح لكونه اخف فامبتدأ واحسن خبي اي شئ حرم
من شئ متعجب حرم حسنه وما لم تكن غير موصوفة واعتذروا بالنصب المتعجب منه جعل افضل لكونه مشابها
للمفعول بحرفه بعد افضل المشابه افضل مضمون فاعله فموقعه موقع المفعول به فان نصب انتصابه فهو نحو قوله
ولنا بعدة ذرايع عيش احب الظفر ليس له سنام ينصب الظفر وهو ضعيف لان النصب في مثل
احب الظفر وحسن الوجه توطئه لصحة الاضافة الى ذلك المنصوب كما هو في باب الصفة المشبهة ولا يضاف
افضل الى التعجب منه واجبا عن نصيب العين في نحو قوله وايحه واقوله واسع ان لا علان نوع
تصرفه وافضل التعجب غير متصرف ومن ثم لم يجره دغام في نحو اشدد به في التعجب كما جاز في غير اما
التصغير في كونه شادا مقصورا على السماع لا عند ان كيبان فانه يدعى اطراة ويقبل عليه افضل به
فيجوز التفضيل لما جاز ذلك لانه يعلم التصرف فيه شابه افضل له سمي كما بيض واقوله منك قوله
وتوصل في المنع يعني بالمتنوع لا يكون تلامها نحو ما احسن استخراجه ودرجته وكان من لا لولر
او العيوب الظاهر نحو ما اشد ما ضاع او عور او لم يكن تا نحو ما اشد كونه قايما واما ما لزم للنفى كما في
او موضوعا للمفعول او عاده المصدر مشهور فلا يمكن التوصل بمصادر منها الى التعجب منها ولا الى باب
التفضيل فيها اذ لا مصدر منفيا نحو ليس او موضوعا للمفعول كحرف حسن وكذا لا مصدر لنعم وس
ويدر ويدع حتى توقع شيئا منها جعله اشد واشدد منك وربما استغنوا عن بعض ابيح التعجب منه
مثل التوصل المذكور كما نقلوا اقله استغنا بما اكدت فابلت قوله ولا يتصرف فيها بتقديم ولا تاخر كل
واحد من التقديم والتاخر مستلزم لا حرمه اذ اقدمت شيئا على شي فقد اخرت المقدم عليه عن المقدم
يريد انك لا تقول زيدا احسن ولا ما زيدا احسن ولا زيدا احسن لما ذكرنا في الوجهين في عدم تصرفها
في انفسهما واما الفصل بين الفعلين والتعجب منه فان لم يتعلق الفصل بهما فلا يجوز اتفاقا للفصل بين
المعول وعامله الضعيف بل جسي فلا يجوز لنفسه فاحسن امس زيدا على ان يتعلق امس بلقيت وكذا
ان تعلق بهما وكان عن طرف نحو ما احسن قايما زيدا وذلك لانه نوع تصرف في فعل علم التعجب وان كان
بين الفعل والفضلة واما بالطرف ففصل الحش والمبني واجازة الفراء والجرمي والبعلي والماتري
نحو احسن بالرجل ان يصرق واحسن اليوم زيد واجازا زيدا كيان توسطه عرض بلو له
لا متناعيه نحو احسن لولا كلفه زيد وفصل بكان وحدهما شرا وافضل وهي من يدع على اذ كونا في
باب كان وقال السيرافي كان خبرا وفيها ضمني واحسن زيدا خبر كان وفيه جعله لان كان ليس على
صيغة التعجبية وفعل التعجب له بيان يكون على افضل وفائدة الفصل بكان في نحو ما احسن
زيدا ان كان في الماضي حسن واقوعه بل ان لم يتصل بزمان الكلام بل كان دائما قبله وشذ الفصل باصح
وامسي في قولهم ما اصبح ابردها والضمير للخلاة واما مسي اذ فاهما والضمير للضمير ولا تجاوز

المسوع فيها ولا يقاس ويكون على ما كان في الفصل خلافا لركبنا **قوله** وما ابتداء اي مبتدأ مع قوله
تكره عند سيبويه واللفظ في احد قوله وكذلك لا للتعب كما ذكرنا انما يكون فيما يحمل سببه فالشكر
يناسب معنى التعجب فكان معنى الحسن زيد في الاصل شيئا لا اعرفه جعل زيدا احسن من نقل
الي انشاء التعجب والتعجب عنه معني اجعل فجاز استعماله في التعجب عن شي تخيل كونه جعل اجعل نحو
ما اقر بالله وما اعلم وذلك انه اقتصر من اللفظ على اثره ومعنى التعجب من الشيء سوا كان مجسوماً ولا
اولاً فمنه افضل لتعدي ما كان لازماً بالاضافة نحو ما احسنه او لتعدي ما صار لازماً بالنقل الى
فعل المفعول غير مفعوله الاول وهو فاعل اصل الفعل نحو ضرب زيد عمر وانما ضرب زيد عمر وما ابتداء
افعل خبره وفيه ضمير يلحق اليه وهو فاعله والمنصور بجه مفعوله وقال لا تخش في القول لآخر ما هو
والجمله فعل ماصلة لها واخر محذوف اي الذي احسن زيد لم يوجد وفيه بعد له نه طرف اخر وجوباً مع عدم ما
يسد مسده وايضاً ليس في هذا التقدير معنى له بهام اللاتق بالتعجب كما كان في تقدير سيبويه ومذهب
سيبويه ضعيف في وجه وهو ان استعماله تارة غير موصوف نادى نحو نعم اعمى على قول ولم يسمع مع ذلك
مبتدأه وقال الفراء وابن درستونه ما استفهامية ما بعد ما خبرها وهو قوي من حيث المعنى لانه كان
جمله سبباً عنه فاستفهم عنه وقبل يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو اذراك ما يوم الدين والذبي
من هو والله دره اي رجل كان قال والله عين احسن انما في قيل مذهب ضعيف من حيث انه نقل
الاستفهام الى التعجب والمقلح انشاء الي انشاء عالم ثبت واما احسن بزيد فعند سيبويه افضل
صورته امر ومعناه الماضي من افضل اي صار افضل كالم اي صار ذالماً والباء بعد زائدة في الفاعل
لانهم وقد حذف ان كان المتعجب منه ان وصلتها نحو احسن ان تقول اي بان تقول على ما هو القياس
وضعف قوله بان الامر معني الماضي عالم بعد بل جاء الماضي معني لا محذوف اي بان تقول على ما هو القياس
كذلك قليل ولو كان منه لجاز الهم بزيد ولا شح به وبان زيادة الباء في الفاعل قليل والمطر قد زيادته في
فقال الفراء وتبعه الزمخشري وابن جروف ان احسن احمل احد بان جعل زيدا احسنا وانما جعله كذلك
بان صفة بالحسن فكانه قيل صفة بالحسن كيف شئت فان فيه من كل ما يمكن ان يكون في شخص كما قال وقد
وجرت مكان القول دلالة فان وجدت لسانا قابلاً فقل وبذلك معنى مناسب للتعجب خلافاً لتقدير سيبويه
وايضاً من اجل اكثر من جهة صار ذلك وان لم يكن شي منها مقاساً مطرداً وانما يصرف على هذا القول
افضل وان خطب به مثنى او مجموع او مؤنث فلم يقل احسنا احسنوا احسني احسن لما ذكرنا
علة كون فعل التعجب غير متصرف وسهل ذلك المحامعني لا مرفوع كما المحي في ما افضل معني اجعل
معني افضل به كعني ما افضل وهو محض انشاء التعجب ولم يوافق معني الخطاب من اجل ان
هذا للجل كناية ما احسن والباء مبدئية في المفعول وهو كناية كاجي في حرف واخر واجاز النزاع ان
يكون الهمزة للصبر ورة ثم ان النزاع اعتد بقاء احسن في الاحوال على صورة واحدة يكون الخطاب
لمصداً للفعل اي يا احسن احسن بزيد وفيه تكلف وسماجة وايضاً نحو قول احسن بزيد اعلم
ولا تحلب شيئاً في حاله الا ان تقول معني خطاب احسن قد اعني ويجب كون التعجب من شخص
فلا يقال احسن رجلاً لعلم الفائدة فان خصصته بوصف نحو رجلاً حاله كذا جاز واذا علم المتعجب

جاء حذف نحو لقيت زيدا واحسن قال تهر لسمع بهم وابصر لفظ بهم انما جاز حذفه عند الفراء لكونه مفعول
واما عند سيبويه فانه وان كان فاعله والفاعل لا يجوز حذفه الا انه يلائم من الخبر ويكون الفعل الذي
قبله في صورة ما فاعله ضمير واجار والمجور وبعده مفعوله اشبهه الفضلة فجاء حذفه الكفا بما تقدم
فان لم يلزمه الجح في جاني من رجل وكفى زيد لم يخز خرفة ولا يوجه لفظي التعجب ولا افضل للتفصيل
بمفعول مطلق خلافاً لما جاز ذلك لانهما موجوداها صارت كمن وشس فاعله مصدر له ولا يجوز العطف
المستتر في ما الفاعلية كما قدمنا بل عناه الا ان احسن احسن زيد فلو جئ بتواضع او اخبر عنه لا يتر
بعل الحانه واجاز ذلك قوم بعد المنصوب واما قبله فله لما تقدم انه لا يفصل الا بالظرف **قوله**
افضل المدح والذم ما وضع لا نشاء مدح او ذم فمنها نعم ويس شرطها ان يكون الفاعل مفعولاً
باللام او مضافاً الى المعروف ميزان بكرة منصوبة او بما نحو نعم اعمى ويصل ذلك المخصوص وهو
ما قبله جنى او جنى مبتدأ محذوف مثل نعم الرجل زيد وشرطه مطابقة الفاعل ويس مثل القوم
الذين وشبهه مثاول وقد حذف المخصوص اذا علم مثل نعم العبد ونعم الماهدون وسامثل
يس ومنها جند وفاعل ذ اولاً يتخير بتقدير المخصوص واعرابه كاعراب مخصص نعم ويجوز ان
يأتي قبل المخصوص او بعد تمييز او حال على وفي مخصص **قوله** ما وضع لا نشاء مدح
او ذم مثلاً كما تقدم في باب الكتابات في بيان انكم الجنى به متضمن للنساء وذلك انك اذا قلت نعم الرجل
زيد فاعل نعمي المدح وتحدث بهذا اللفظ وليس المدح موجود في الكلام في لفظه لان منه مقصود مطابقة
مثلاً الكلام اياه حتى يكون خبر المفضل بهذا الكلام مدح على وجوده كما حصله خارجاً بقول الاعرابي ليس بشر
بمولودة وقال نعم المولودة والله ما هي مع المولودة ليس كذلك بالمدح اذ لا يمكن تكذيبه فيه هو اخبار
بان المولودة التي حكمت بحصولها في الخارج ليست كحاصلة فهو انشاء جزوه الخبر وكذا الانشاء التعجبي و
الانشاء الذي يقم الخبره وفيه هذا غاية ما يمكن ذكره في تشبيهه ما قالوا لمن كونه من انشاء الانشاء
ومع هذا فلي نه نظراً يطرد ذلك في جميع الاخبار لانك اذا قلت زيدا افضل من عمر وولاه في
كونه خبراً لم يمكن ان يكذب في التفصيل ويقال لك انك لم تفضل بل تكذب انما يتعلق بافضله زيد
وكذا اذا قلت زيدا قايماً وهو خبر به شك لا يدخله التصديق والتكذب من حيث الاخبار اذ لا يقال
انك اخبرت او لم تخبر لانك وجدت بهذا اللفظ الاخبار بل يدخله من حيث القسام فيقال ان القسام
حاصل وليس حاصله فكذلك قوله ليس نعم المولودة بيان ان النعمية اي الجوده المحكومة بلبوتها
خارجاً ليست ناله وكذا في فعل التعجب وقوله **قوله** ومنها نعم ويس اعلم ان نعم ويس في
الاصول فعلان على وزن فعل بكسر الهمزة وقد اطرده في لغة نيم كما يجي في التصريف ان الله في فعل الخلق
العين اربع لغات الا ان الاكثر في هذين الضلعين خاصة كسر الفاء واسكان العين اذا قصد بهما المدح
والذم عند نيم وغيرهم قال سيبويه كان عامة العرب اتفقوا على لغة نيم وقد استعمل طرفه نعم
على الاصول في قوله نعم الساعون في له من المسير ومنه قوله نه فتعاني بقوم الفاء وكسرهما على القرائين
ولم يخسركان كسر العين مع ما لفضل الادغام وقراء يحيى بن ومات في ان ذنم عني اللان نعم الفاء
وسكون العين ولم يات يس في القرآن الا كسور الفاء ساكن العين وانما يصرف فيها لكونها ما عليان في

المدح واللام كما ذكرنا في باب التعجب قوله ان يكون الفاعل مرفعا باللام او مضافا الى المعرف بها نحو
صاحب الغوم او مضافا الى المضارع الذي اللام وعلما من كونهم وجه من غلام الرجل فاعلم
ان اللام في نعم الرجل زيد ليست له استغراق اجنس كما ذهب اليه ابو علي وابي نعيم لما ذكرنا في باب
المعرفه ان علامه المعروف اللام له استغراقه صحة اضافة كل اليه كما في قوله ان من لم يدر لغة رجل
نعم كل الرجل وكيف يكون زيد كل الرجال فان قلت بل هذا على سبيل المجاز والبالغة كما نقول ان الرجل
كل الرجل قلت استماع التصريح في مثل هذا نحو نعم كل الرجل يدل على انه مقصود به ذلك المعنى واطرافه
لا يقصد معنى البالغة المذكورة له مع التصريح بل غرضه ان يقول انت الرجل بمعنى لتلك الرجل بل هي
انت الرجل اذا صدرت المدح من سواك كما بالنسبة اليك ليس رجل وليست اللام في نعم الرجل
لله شارة الى ما في الذم كما قال المصنف لما ينذره في باب المعرفه دليل فظيها كما في التام لا يتغير
في الوقف بهما وهي انما يلحق الفعل واربعة احرف لا ت و ت و ر و ب و ط و ظ كما مضى في باب المدح و
المؤنث ويدل على غلظتها ايضا ما حكاه الكوفي في رجلين ونحو رجلين والضمير بالرفع في المصنف
والبارزة من خواصه في فعال وايضاحا في استعمال جميع باب فاعل استعمال نعم وليس يتقوى غلظتها
ايضاحا بقول انما بعد ذلك الاصل وسوكونها فاعلم مستقلين بفاعلهما كذا ما صار مع فاعلهما يتقدم
المفرد كصفة متقدم على موصوفها كما في قوله والمؤمنون الهاديون الطير سما وجرد قطيعة فصار معنى
نعم الرجل رجل في غاية التجرد وكانه كان رجل نعم ارجل جرد فصارا معا خبر جملة بعد ما كانا جملة مستقلة
ولهذا نظائر نحو قوله سوا عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم فظننت زيدا قابعا على امر في باب ظننت ونحو يوم
يجمع الله وانما في هذه الصور منسحق عن معنى الجملة بل دليل كون مضمون له وفي مبتدأ على قول
المايعة مفعوله ومضمون الثالثة فاعله ومضمون الرابعة مضافا اليه ومبني كلامه ان الرجل اذا صارت
بمعنى المفرد فان كانت علما من محكمه مطلقا وان لم يكن فان كانت فظيها تركت على حالها كما في باب علمت
قال ثم بلانهم من جعله راوا الايات للحيثه اي بلاهم سبحانه اياه وان كانت اسمية اعرب اجزا انما هي
مضمونهما ان كان مفعولا نحو علمت زيدا قابعا واعرب اجزا ولا واعرب اجزا والمايعة اعرب اجزا في المفعول
ان كان المضمون فاعله كما في ما كان وصي اجزا ان كان المضمون مضافا اليه اذ لم يكن جناسا واحدا الاسما
واحد من دون اتياء ولو اقتصر على جناس او لم يكن لثلاثة اعرب اجزا من باب ما كان في باب ما كان
مناسبة للرفع تشبيها بالمفعول وانما الجملة التي هي جناس المبتدأ او ما اصله اجزا كجزى كان وفيها في مفعول
واحال والصفة فليست بتقدير المفرد ولا دليل في كونها ذات محل من الاعراب على كونها بتقدير المفرد
كما في ونحوه الى المقصود فنقول لما صار نعم الرجل بمعنى المفرد وجب حكايتهما لكونها فظيها كما
سواء عليهم انذرتهم لكن ليس كونها بمعنى المفرد كما في ساير اجزا المذكورة اعني بتقدير مضمونها بالانطلاق
مفرد هو الفاعل موصوف بالفعل المقدم كما ذكرنا وكان الاصل ينكي فعل نعم وليس له من حيث المعنى
المبتدأ الذي هو المخصوص كما في اذ معنى نعم الرجل زيد زيد رجل جيد لكنهم الرمز ان يكون الفاعل
باللام تعريفا لفظيا كما في اشترى اللحم او ضمير له مفسرا بما بعده وهو ايضا منكرة المعنى كما في باب المعرفه
للذم لهم الى ذلك وسواء هم غلبوا تاخير هذا المبتدأ عن اجزا يحصل به التفسير بعد ان بهام اذ لم يكن

وقع فاوردها الفاعل في صورة المعرفه وان كان نكرة في الحقيقة ليكون الكلام المنفرد المدح واللام في
الظاهر موصولا على وجه لا ينكر لان مدح شخص منكر من الاشخاص او ذم له فائدة فيه فنقول امي المدح
والذم من اول الامر على وجه يصح في الظاهر اجمل الغلظة كما ذكرنا في تقدير مفرد هو الفاعل الموصوف
بالفعل وذلك لانه سلب من الفعل معنى الزمان والحروف فصار معنى نعم جيد فكانه صفة شبهة ونحو
ذلك كون جمع له فعال في المعنى صفات لفاعلها فصار نعم الرجل كجود قطيعة ولا يقال ان اذ كنت قريب
دعوى علم الغيب فان الاصول يدعوا اليه وذلك انه تفرد بالدليل على ان المخصوص من نعمه بالابتداء ما قبله
لا حتى يستدركه مقدا لا لو كان كذلك ليدخل نواحيه المبتدأ عليه مقدا على فعل المدح والذم ومخرا عنه
نحو كنت نعم الرجل ونحو السيدان وجرتا فاذا ظهر كونه مبتدأ ما بعده خبره فلو كان اجزا فاعلم حليته
لوصف ان يكون فيها ما يليه ولا اعتدلا يكون ذي اللام جنسا مستقرا وكون الاستغراق له وليس معنى
العايد قد ذكرنا عليه ولو كان كذلك لبق مع الضمير اليهم المفسرا بالنكرة استغراقا لان استغراق النكرة
المضمرة للجنس غير محمود والنكرة المفسرة ايضا بعيدة من الاستغراق لكونها من جنس الاجزا في اعتبار
يكون ذي اللام قائما مقام الضمير على ما قال المصنف لانه اذا كان في مقام الضمير كان الضمير اذ
قام مقام راجعا الى المبتدأ غير محتاج الى التبيين فيكون نعم رجله وكذا في نعم رجله زيدا ايضا لان
الضمير في اذن كما في قوله ابيه قائم زيد وليس اذن اعتدلا لا بدليسي يكون اللام للتصرف للذم
المطابق لكل فرد فيكون اذن كما الضمير الراجح بشي اذ لا يجوز زيد ضرب رجل مع ان رجل يطابق كل فرد
وان لم يكن فيه لام يشار بها الى في الذم على نعمهم وقد مر في باب المعرفه ان لتعريف الذم في المعنى
فلم يبق اذن بعد بطلان الوجوه الا ان يكون الجملة في تقدير المفرد على الوجه المذكور حتى لا يحتاج
الى الضمير ويؤيد كونها بتقدير المفرد دخولها في اجزا نعم وليس مطردا لقول الاعرابي
لما بشر مولوده وقيل نعم المولودة والله ما هي نعم المولودة نصرها بك وقفا سرقة وقولهم نعم
السيير على يس العيس وليس زيد نعم صاحب وغير ذلك وليس ذلك على حكاية وحرف القول
كما قال بعضهم لقوله والله ما يلقي نيام صاحبها فيقول في ذلك ذلك في نعم وليس مطردا كثير
خلافا ونحوه ما صاحبه وكي قطرب نعم الرجل علي وزن شريك وكريم هذه الحكاية ان صحت يؤيد
كون نعم كالصفة المشبهة فيحملها مطردا من نحو يا نعم الموي ويا نعم النضير ويايس الرجل علي
من اذني وايضاحا دخول لام الابتداء ولام التسم عليه ما يحوان زيد ليس الرجل والله نعم الرجل
انت مع انها لا يدخلان الماضي من دون قد وهذه الاشياء هي التي عبرت عنها الفراء حتى ظن انها
في الاصل اسمان ولو كانا كذلك لكان لرفع ما بعدهما وجه لا يتكلف ولا اجل كون الجملة منقولة المفرد
لم يتوسط بين جنسها طرف ولا غير فلا يقال نعم الرجل اليوم الرجل فاذا اقرر ذلك قلنا
في نعم الرجل زيد ان زيد مبتدأ ونعم الرجل خبره اي زيد رجل جيد ولم يجمع الى الضمير العايد اليه
المبتدأ لان اجزا في تقدير المفرد ولا كثر في الاستعمال كون المخصوص بعد الفاعل ليحصل التنسي
بعد الابهام كما مر في قوله عوام المبتدأ مؤخر نحو نعم الرجل كذا وقوله منسما نعم السيدان
على كل حال من سجيل ومبني وقد يتقدم المخصوص على نعم وليس نحو زيد نعم الرجل وهو قليل

ومع ذلك يستعمل الفاعل بلام زائدة كما رأيت او مضمرا مفسرا بما بعده كقولك لا تخط
ابوموسى فجدك نعم جدا وشيخ ابي جالك نعم حلالا وانما الزم لكون الواو الفاعل بهما مع تعلل المبتدأ
لان نقلهم كالنادر بالنسبة الى اخيه ويدخل مقدما نواسخ المبتدأ نحو كسبتم الرجل وتطردكم
الرجل والضمير في قوله نعم رجلا لا يرجع الى المبتدأ واللام حجة الى التفسير بل موصوفين بل المذكور
مفسرهما بعد فالذي روي وان كان كاشا ذلعت في نحو قولهم حررت بقوم نعم بهم قوما ونحو
قوما ليس الضمير ان ابيهم والواو برحمتين الى الموصوف واللام مضمرا بكونه منصوبة
اعلم ان الضمير المبهم في نعم وليس على الاظهر لا غلب لا شئ ولا كج ولا يثبت اتفاقا بين اهل المعرب
لصين احدهما علم تصرفهم وليس فلم يقولوا نفا رجلين ونحو رجله ونحو امره لان ذلك
النوع تصرف ولهذا جازوا في المراء هذه كاجاروا نعمت المرأة لكن الحاقها بالنايت اهل
الحاق وعلامتي الثلثية واجمع لا نهيا لحي بعض الحروف ايضا كلات وثمة وربت ولعلت ولذلك
اطرد نعمت المرأة ولم يطرد نفا رجلين ونحو رجله والعلامة الثانية ان الضمير المفسر المذكور اشتد
ابها مما من عنده لانك لا تستفيد منه اذ لم يقبله ما يعود عليه الا معني شئ وسيصلح الجمع
والذكر والمؤنث ولو ثبتته ومحصته وانتهى لتخصس بسبب افادة معنى السند واجمع والنايت
والفصل بهذا الضمير للابهام فما كان او غل فيه كان اوي وما يميز هذا الضمير في تصرف فيه افراد
وسند وجها وانما نحو نعم رجلا او رجلين او رجلا او امرأة او امرأتين او نسوة اتفاقا بينهم
واما الضمير في زيه رجلا فالبريون يلقى مون افراده للعلامة الثانية المذكورة والكوفيون بحولته
مطابقا لما يقصد فنونته وكجونه وبنونته وليس ما ذهبوا اليه سعيد لان مثل قوله وليمها
زوجة ويا لها فضة ويا لك من ليل وقد تصرف في الضمير كما رأيت وما يميز هذا الضمير في ذهب
الجزوي وتبع من شرح كلامه الى لزوم افراده والظاهر انه ومع منهم بل كج مطابقة لما قصد
عند اهل المعرب اما عند اهل الكوفة فظاهر انهم يطابقون بالضمير يميني في السند واجمع
والذكر والنايت واما عند اهل البصرة فلا هم لما لم يزلوا افراده كما انتموا افراد الضمير
كما اللبس اذ قصد المشي والجمع وقد صرح ابن مالك والمصنف بمطابقة ما قصد وهو الحاق
الاجوز افضل بين مثل هذا الضمير المبهم وتسمى لشدة احتياجه اليه لا بالظرف قال ته يس
للطالين بله واذ لم يفصل في نحو عشرين رجلا بين المبهم وتيمني في الغفوة فما ظنك مثل هذا
الضمير وقد جاء شاذ ايضا لظرف نحو نعم زيد رجلا واما افضل بين ذل في جذا وتيمني فلما كان
استغناية عنه ولذا قبل جذا رجلا زيد رجلا ولا يجوز ان يحذف هذا الضمير بالتوازي كالبك
والنايت والعطف له من شدة ابهام كالمعذوم ولا اعتبار تيمني وموا المفيد المقصود ويزم
هذا الضمير غالبا ان يميني وقيل في قوله ته يس مثل القوم الذين ان التمييز محذوف اي يس مثل
مثل القوم او حذف المخصوص اي يس مثل القوم المكذبين مثلهم كاجي وقد كج عند المبرد والي على
بعل الفاعل الظاهر تيمني للنايت قال تزود مثل زاد ابيك فينا نعم الزاد زاد ابيك زاد وقال
ته ذرعها سبهون ذراعا وهذا كج كحال فيم قايم وتعالجيا للنايت ومنه سبهون ذلك لان

لان وقع التمييز لرفع الابهام وناول البيت بنزود مثل زاد ابيك زاد علي ان مثل حال من مفعول
تزود وهو زاد وقوله ته ذرعها اي بذرعها اي طولها مصدر يعني المفعول قوله وانما مثل
فنعما اي اخلف في ما مذ فقبل كما نهيات نعم ويس للاخول على الحمل كما قيل في قلم واطلما
قال المذلسي هذا بعيد لان الفعل لا يكف لقوته وانما ذلك في الحروف فاله وبي في قلم واطلما كون
ما مصدرية ويمكن ان يقال انما جاز ان يكف نعم ويس مع فعلية ما علم تصرفها ومشاها
الحروف الا انه يحتاج الى كلف في احوال المبتدأ او الحذف في نحو نعما اي وقال الفراء واولي اي
موصولة تعني الذي فاعله نعم ويس والحجة بعد ما صلتهما في قوله يسما اشترى واه انفسهم
ان يكفروا ما فاعل وان يكفروا مخصوص وفي قوله نعم اعظم به المخصوص محذوف ويضعفه فله
وقوع الذي مصحبا فاعله نعم ويس ولزوم حذف الصلة باجتماع نعما اي لان نعما اي مخصوص
اي نعم الذي فعله الصدقات وكذلك قولهم دققت دقائقي وقال السيبويه والكسبي ما معروف تعني
تعني نعما اي نعم الشئ اي فاعله الفاعل كونه تعني ذي اللام وهي مخصوص ويضعفه علم محلي بمعنى
المعرفة العامة اي تعني الشئ في غير هذا الموضع الا ما حكى سيبويه انه يقال اني طان افضل ذلك اي محذوف
ومع الثاني ان افضل ذلك قال وان شئت قلت اني مما افضل تعني ربما افضل كما جئ في الحروف بل
بجمل معنى شئ اما موصوفه او معنى موصوفه كما في الموصولات وايضا يلزم حذف الموصول اي المخصوص
واقامة جملة مقامة في نحو نعم اعظمك وليسما اشترى واه انفسهم كما ذكرنا في باب النعت في
قوله انا ابن جلا وطلح الشايفيكون التعديل في الشئ تعظمك به ويس الشئ شئ وشرايه انفسهم
مع انه قد جازح في قوله نعم الفتي فجت به اخوانه يوم البقيع حوادث لا نام اي في فجت به ويجوز
ان يكون نحو في قوله كبرت كلمة تخرج من فم موصوف محذوف وان يكون صفة التمييز المذكور
المخصوص محذوف اي قولهم وفي قوله ته يسما اشترى واه انفسهم ان يكفروا ويجوز ان يقول هذا
القول اي كون ما تعني الشئ قوله اشترى واه انفسهم جملة متوسطة بين الفاعل والمذموم بيان
لاستحقاق الذم وان يكون صفة مذموم محذوف فقوله ان يكفروا وبدل من ذلك المذموم اجزي
مبدل محذوف والحكمة بيان للمذموم وقال الرخشي والفارسي في احرف قوله ما تكبر
عيني منصوبه المحل اما موصوفه بالحكمة والمخصوص اما المذكور كما في نحو نعم اعظمك او المذكور
كما في قوله يسما اشترى واه انفسهم ان يكفروا او غير موصوفه في نحو نعما اي وقوله دققت دقا
نعما ولا يؤكد فاعله نعم الظاهر كما كيدا مضمويا لانه لا يكون الا للمحارف كما هو مذهب الجرجاني
ومذا المعرف باللام في معنى التكرار كما بينا ويجوز ان يكون لفظا نحو نعم الرجل الرجل زيد وقد
يوصف كقوله ته يس الرقاد المرفود وقال ونعم الفتي المروي وانت خلا فالاش السراج قال
لان الصفة مخصوصة والمقصود العموم ولا بهام وقال ان المرفود مذموم والمرني بدل من الفتي
وليس لسان الابهام مع مثل هذا التخصيص باق اذ المخصص لا يعنى هو كقوله ته ولعبد
ولا تمنع عندي في حلي والمبرد وموافق خلا فالعيني مما اسناد نعم ويس الى الذي اجنسة
وكذا حروما وعني بانحسبه ما يكون صلتهما عامة وفي نهج البلاغة ولنعم دار من لم ير من بهادارا

قال نعم من زرا من ضاقت مذايبه ونعم من موبخ سر وعلان وتقول نعم الذي هو عبد زيد واما
ان كانت صلته مخصوصة نحو نعم الذي كان اليوم في الدار ولا شارة الى شخص معين ولا يجوز ان يلزم
فاعلم ان بهام وقد يرد فاعلمها متكررا معزدا نحو نعم رجل زيد او مضاف اليه كقوله نعم صاحب قوم
لا سلاح لهم وهو قليل وقد روي من يقوم نعم بهم قوما والباء في الفاعل لتبدل نعم بالفعل التعجب
وموافق منه وتضمنه معناه فكانه قيل انعم بهم قوما وقد يدخل منه الباء في المخصوص
كقوله عليه الصلوة والسلام نعم بالمال الصالح للرجل الصالح اي نعم بشيا المال الصالح لان المخصوص
موجب المعنى متعجب منه مهنا وقد روي من يقوم نعموا قوما بلحاظ الضمير البارز وهو قليل كما
ذكرنا وقال ابو علي سمع نعم عبد الله زيد ويسر عبد الله انا ان كان كذا وهو شاذ اذا الفاعل ليس
بمضاف الى المرفوع الجنبى وينبغي ان يكون هذا على اجاز ان يكين من نكير المضاف الذي لا مانع
فيه من التعريف لئلا يفسد كالمعنى باب الاضافة وقد روي بفتح مدب صغير وولست
الصفور ولا ولي ان يكون هذا وان كان ايضا خلافه لا صلح ما ترك تمنع ضميره اي ليست بفتحة
الصفور فالصقور مخصوص بالفاعل ومنه قولهم فيها ونعمت اي عجايب هذه القضية ونعمت
فالتميز والمخصوص ظرفا معا وقد يوشى ونعم وان كان فاعله ما ذكر الكون المخصوص
مونا نحو نعمت لان زهد قال دفال رمة او عن عطل بحا محضه دعائم الزور نعمت رورق البلد
وكذا بوث الفعل وان كان المميز للضمير ذكر التائب المخصوص كقوله ته سات مستقره وحيث
مستقره **قوله** سو مبتدأ ما قبله خبره او خبر مبتدأ محذوف قال ابن جوي لا يجوز له ان يكون مبتدأ
مقدم الجوز دخول نواسخ المبتدأ عليه وحكي لا بد لي من قوله عن سيبويه وهذا الذي نراه قبل
قوله ونشره اي شرط المخصوص مطابقتة الفاعل اي ينبغي ان يصح اطلاقه عليه ويسر مثل القوم
مناول بالظن ومجيب اما على حذف المضاف اي يسر مثل القوم مثل الذين او على حذف المخصوص
والذين صفة القوم اي يسر مثل المكذبين مثلهم اي مثل المذكورين وشرط المخصوص ايضا ان
يختص لانه للتخصيص بعد لا بهام فلا يجوز نعم لان رجل الام ان صفة بما يقع الاحكام ولا يمنع
اعترافه ببلوله بين العامل ومعموله كما انها كالجمل لا عنى اضية نحو قولك ابصرت ونعم الرجل
موزيد وجوز بالباء نحو نعم الرجل هو **قوله** وساء مثل يسر نحو ساء مثل القوم اعلم انه يلحق نعم
ويسر كلما هو على فعل بضم العين بالاصالة نحو ظرف الرجل زيد او بالتحويد اي الضم من فعل المفعول
نحو موت الدبدد وعضوا للرجل زيد بشرط تضمينه معنى التعجب ولهذا كثر اجراء فاعل هذا
المحتمى بالباء وذلك لكونه بمعنى افضل به نحو ظرف بزيد اي اطرف به ويكثر ايضا استعناؤه على اللام
كقوله وحسن اوليك رفيقا ورفيقا يمين لا بهام اوليك وقيل حال ونحو قوله بعد مناهي
فيه زيادة وكذا في قولهم شذوا انك ذاهب وان فعل شذ وجوز ان يكون فيهما كافي فيهما واما
وان مخصوصان ويضم فاعل المذكر كيشي لعل في فوقه قبله نحو جاني الزيدان وكذا اي الاكراه
ولم يكن ذلك في نعم ويسر وذلك لعدم عراقة في الملح والدم وكونه كفضل التعجب معنى **قوله**
ومنها جذا وفاعله اذا صلح حسب كظرف اي صار جيبا فادغم كعني والزم منه التصرف لما ذكرنا

في نعم ويسر **قوله** ولا يتعد يعني لا يثنيه ولا يحج ولا يوث بل يقال جذا الزيدان ونحوه الزيدون
وجذا هند ولا يقال جت ذان ولا جت اولا ولا جت بالانه منهم كالضمير في نعم ويسر فالزم
الافراد منه وخلص منه لانه لغيره الابهام فجذا بمعنى جت وعند المبرد وابن السراج ان
تركب جمع هذا الال فعلية ج لان الهم اقوي فجذا مبتدأ والمخصوص خبره اي المحبوب زيد
وقال بعضهم بل التركيب ازال اسمية لان الفعل هو المقدم فالعلة له وصار الفاعل كبعض
حروف الفعل فجذا فعل والمخصوص فاعله واذا دخل الال على جذا وافق يسر معنى والاولي قال
في اعراب مخصوص جذا انه كاعراب مخصوص نعم اما مبتدأ او خبر مبتدأ لا يظن كما قاله قوم من انك
لكنه لا يعمل النواسخ في هذا المخصوص ولا تقدم على جذا وقال بعضهم المخصوص بعد جذا
عطف بيان لدا وكان ينبغي ان يجوز ادعاء مثل ذلك في مخصوص نعم ويسر لانه ان دخول النواسخ
يمنع من ذلك فعلة الال بعد اذ اذبت كما في هذا صنعت والمخصوص فاعله ج وقد اشتمت فعل نحو قوله
كحقوق وسهل ونحوهما **قوله** وقد بلغ قبل المخصوص او بعد خبره جذا زيد رجلا وجذا رجلا زيد
وان كان متفاجا ان نعم جاله ايضا والعاطف جت جذا محمد رسولا وجذا رسولا محمد ولم يحز
في نعم تاخيري التمييز عن المخصوص لاختياره وجان مهنا لان التمييز مهنا عن الظاهر اي ذا وسنالك
عن الضمير المستكن وايضا التمييز لان نعم عن الضمير جاز عن ذا وانما جاز ترك التمييز مهنا
تفضيلا للظاهر على المضمرة وقيل انما لم يحز ترك التمييز في نعم اذ قد يلتبس المخصوص بالفاعل لولا
التمييز في بعض المواضع نحو نعم السلطان كخلا فجذا فان ذا فيه ظاهر فاعليته ورياحذف
المخصوص مهنا للقرينة كما حذف في نعم وقد يفرد جت عن ذا فجوز ان نقل ضمته عنها الى فاعلها
كما يجوز حذفها قال وجب بهما مقبولة حين يقبل فتح اجار وضمها وكذا كل ما هو على فعل اذا كان المراد
به الملح او التعجب كقوله بعدا متاهلي واشتد احوالي لا يمنع الناس من ما اردت ولا اعطيت
ما ارادوا وحسن دانا ويروي عظم البطن بطنك والتعجب في اللفظ دلالة على التعجب في
المعنى الى الملح او التعجب وقد يجوز فاعل جت بالباء مفردا عن ذا تشبيها بفاعل افضل تعجبا كما
قال وجب بهما مقبولة ثم قسم الال فعال والحمل لله رب العالمين **قوله** **احرف** ما دل
على معنى في غير **اقول** قد مضى شرحه في حد الاسم **قوله** ومن ثم احتج في جت
الي اسم او فعل **اقول** اي ومن اجل ان معناه في غير احتج في كونه جن كلام الى اسم
كالسوس في زيد قائم او فعل نحو قوله قد قام زيد فكل واحل من الكلامين المذكورين مركب
من اربع كلمات وقد ذكرنا في اول الكتاب ان الكلام اعم من الجملة فالاسم يصح ان يكون جن
الكلام من دون شئ آخر وكذا الفعل في نحو قام زيد اما احرف فلا بد في كونه جن كلام من
فعل او اسم وقد احتج الى المفرد كما ذكرنا وقد احتج الى الجملة كحروف التنقي والاسم
وحرف الشرط وقد حذف المحتج اليه في نحو نعم ولا وكان قد خرجت **قوله**
حرف الجواب وضع للاقتضاء بفعل او معناه الى يلبه ومي من واي وحتي وفي والباء
واللام ورب وواوها وواوالقمة وتاوع وعن وعلى والكاف ومد ومد وحاشي

وقد اخشى وقد كان من مطر وشبهه متناول **اقول** الافضا الوصول والباء بعد
للتعدي ابي لا يصل فعل والمراد بايصال الفعل الى الاسم تعديته اليه حتى يكون المحرور منصوبا اليه
الفعل ويكون منصوب المحل فلذا جاز العطف عليه بالنصب في قوله تم وارجلكم وبسبب بعض حروف
لا ضافة لهذا المعنى اي نصيف له فقال ابي لا سما اي توصلها اليها قال بعضهم وخرج هذا سمي حروف
الجر لا منها بجر معناها اليها وله ظهران قيل لها حروف الجر لا منها تعلى اعرابا بجر كما سمي بعض حروف
حروف الجر وبعضها حروف النصب وازاد بقوله شبه الفعل اسم الفاعل واسم المفعول
الصفة المشبهة والمصدر كما ذكرنا في احوال نحو حرت برنك وانا ما برنك ويزيد عمرو به وجروري
يزيد حسن ويزيد عبيد عن الذي ويعني معناه الظروف واجار والمحروور نحو فوكك زيد عندك
او في الدار لا كرامك فاللام في الاكرامك تصدي الظروف في الاكرامك ونحو في الحقيمه محذوف للفعل
المقدر او شبهه وذلك لان التقدير زيد استقرا واستقرا لكن لما سدا الظروف معام
او شبهه جازان يقال ان اجار محذوف للظرف وكذا في بالزبد فان يا قايه مقام انا دي واورد
المصنف لتمثيل تعديته معنى الفعل هذا في الدار ابي وله اراه من ذلك لان في الدار احوال والعام
فيه معنى لا شارة كما في هذا بصل شيئا ولو خرجت بما موصلها له لعل اشبه اليه في الدار اياها
في الدار لفظ اشبه يجعل النصب في لفظ في الدار لكونه كالا لقيام مقام احوال المحذوف في
الشيء في احوال غير عمله في المفعول به وكلا من في عمل معنى الفعل الى المفعول به بواسطة الحروف
وعمل الفعل او شبهه او معناه في احوال لا تحتاج الي حروف ومن مثله محذوف الحروف المعنى
قولهم انزلت مني لان محي انزلت وقد تعديت وقد مضى الكلام عليها اخلف فيه سلس حروف جزا
من اوله وبي ووات وقد اخلف في فعل وسيجي الكلام عليه قال المصنف فالشعره لا اوله لا يكون
لا حروف واجمة التي يليها يكون حروفا واسماء والملا تاليها في يكون حروفا وافعاله قال
ولم اعل على اسمها وظلها وحرفا في الراجح في العران يكون بين الكلمتين المتخالفين في النوع
المتماثلتين في اللفظ توافقا ونسب حذيث للمعنى كذا راعى الحرفية ولا سميت في معنى الصلح
فهذا لم اعد من صلا ايضا مع انه يكون احرا من ان يمين وكذا في مع كونه امر الموثق حروف في
وله امر حروف في اللفظ وكذا لم اعد اسماء مع انه يسمي بمعنى النعمة كل ذلك للخلاف المعنيين قال
واراعي ايضا في الصدمع التشارك في المعنى التاوي في اصل الوضع وعلله اذا كان فعلا
بالف واصل الواو بخلافه اذا كان اسما او حرفا وكذا من وفي ولم افعالها امين واوفي
واوفي وفيما قاله نظر لان على لا سمي يكتب الفا واصلها واوتفا لكونها اذا اضيفت اليها
ينقلب لا لفا يا تشبهها بصل الحرفية وقوله باب نفوس الحوض فوسا غلا غلا فيه مسمى على
الضم كقولهم في عمل كحرف المضاف اليه ثم اعترض على نفسه وقال في حاشي وظل وعللا الحرفية لا يصل
لا لفا انها كحرف فعلية واجاب بانها لما تضمنت معنى لا مستقنا اشبهت الحروف في عدم النصب
فصارت كأنه اصلها لفا منها ومنها غلا نادى **قوله** من لا يتلوا كثيرا ما يحكي في كلامه لا لا يتلوا

الغاية والي لانها الغاية ولفظ الغاية يستعمل لمعنى النهاية ومعنى الذي كان له مدلوله بل ايضا يستعمل
بالمعنيين والغاية يستعمل في الزمان والمكان بخلاف له مدلوله فانها هي التي تستعمل في الزمان فقط و
المراد بالغاية في قولهم ابتداء الغاية وانها الغاية جمع الما فاذ لا معنى له ابتداء النهاية وانها النهاية
فمن لا ابتداء في معنى الزمان عند البصرة سوا كان المحرور بها مكانا نحو سرتة البصرة او غير نحو هذا
الكتاب عز زيدا في عمره وواجاز الكوفيين استعمالها في الزمان ايضا استدلالا بقوله تم من اول
يوم وقوله نودي للصلوة في يوم الجمعة وقوله لمن الدار بعنه الحروف من حرج وخرج شهر وانا لا اري
لا يبين معنى له ابتداء اذ المقصود من معنى له ابتداء في غير ان يكون الفعل المتعدي من له ابتداء
شيئا محذولا كما ليس والمشي ونحوه ويكون المحرور من التي الذي منه ابتداء ذلك الفعل نحو سرت
من البصرة او يكون الفعل المتعدي بها اصله للشيء الممتد نحو ترات في فلان اني فلان وكذا خرجت
من الدار لان الحروف ليس شيئا محذولا اذ يقال خرجت من الدار اذ انفصلت منها ولو لم يطلع
وليس التاسيس والبداهة بين محذوف ولا اصلين للمعنى الممتد بل مما حذفتان واقضانها
بغيره وهذا معنى حرج في له ابتداء بمعنى في ومن في الظروف كثيرا ما يقع بمعنى في نحو خرجت من
زيد وخرج بعدة ومن يبتنا وبتيك حجاب وكنتم فداكم وقد ذكرنا ذلك في الظروف والبيد
واقام بعض حروف الجر مقام بعض غير عز في وكذا لا قولم سدي حرج بل المعنى في حرج وور
حج وشهر والظاهر ذهب الكوفيين اذ لا منع من قولك كنت في اول الليل الى آخره وهو كثير
لا استعمال ويعرف له ابتداء بان حسن في مقابلتها الي او ما يفيد فايدتها نحو قولك اعود بالله
الشيطان الرجيم لان معنى اعود بالله التخي اليه واقر اليه فالباقية افادت معنى له ابتداء نها
واذا فصلت عن مجرورها موصفا للفعل عنه الشيء وخرج منه له من ابتداء الشيء
محذولا ان يقع موصفا لها مجرورا والتجاوز كما هي تقول انفصلت عنه وعنه ونسبت كذلك وعنه
وسقاه ح الغصه وعن الغصه اي بعد عنها واما من الفضيلة فمن وان كان مجرورا المجاوزة
كما يمكنه لا يستعمل عن كانهالها صارت علما في التفصيل وبعض حروف افضل لتفصل
فلا يعنى واجازان في السراج كوز في له ابتداء غائب الفاعل والمفعول لكون الفعل مسمى كاليها
نحو رايته اهله من مكاني في ظل السحاب فبدا زرويتك مكانك ومبدا كون الهله لعم يتاخذ
السحاب وكذا قولهم شمت المسك من اري في الطريق ومثال التبعض اخذت من
الدوام والمحروور المفعول الصريح محذوف اي اخذت من الدوام شيئا واذا لم يدكر المفعول
الصريح او ذكرته مع ما اخذت من الدوام مثلا فمن متعلق بخذت لا غير لانه يقام مقام
نحو اخذت من الدوام ما اخذت منها ولو ذكرته بعد المفعول المنكر نحو اخذت شيئا من
الدوام جازان يكون احوال متعلقا بالفعل المذكور وان يكون صفة لشيئا فيبتلع مقدر
اي شيئا كما يخر الدوام فيجوز اذ اقدم على التكره ان يكون جازا عن التكره الموحدة قال تمخذ
اموالهم صدقة وتعرف من التبعية بان يكون منساك شيئا من ومو بعض المحرور من كما في
قولهم اخذت اموالهم صدقة او مقدر نحو اخذت من الدوام اي ح الدوام شيئا قال المبرد وعبد القاهر

والنحشري ان اصله للبعوضة ابتداء الغاية لان الدرام في قولك اخذت من الدرام مبداء ال
والنبيين كما في قوله فاجتنبوا الرجس من اوثانهم وان يكون قبله او بعد ما بهم صلح
ان يكون المحرور عن تقيي له ويوقع اسم ذلك المحرور على ذلك المبهم كما يقال مثله للرجس انه اوثان
ولم يشروا انه الدرام والمضمر في قولك غز من قائل انه القائل بخلاف التبصيصية فان المحرور بها
لا يطلق على ما هو المذكور قبله او بعده لان ذلك المذكور بعض المحرور و اسم الكل لا يقع على البعض
فاذا قلت عشرون من الدرام فان اشترت بالدرام الى دراهم معينه اكثر من عشرون فمن بعضه لان
العشرين بعضها وان قصدت بالدرام جنس الدرام فهي بيئته لصحة اطلاق اسم المحرور على
العشرين ولا يلزم ان يكون الماخوذ في نحو اخذت من الدرام اقل من المصنف كما قال بعضهم انه
لا يمنع ان يصح ويقول اخذت من التلبين عشرون ومن عسرة تسعة وقال النحشري كونها
للتلبين يلزم الى معنى الابتداء وهو بعيد لان الدرام هي العشرون في قولك عشرون من الدرام
ومحال ان يكون الشيء مبداء نفسه وكذلك الاوثان نفس الرجس فلا يكون مبداء وانما جاز يعلم
من المبينة على المبهم في قولك انا من خطبة في روضة ومن رعانية في حرم وعندني من المال كذا
ومن اخذ عشرون لان المبهم الذي فسر عن المبينة مقدم نقله كما انك قلت انا في خطبة شي
من خطبة في روضة وعندني شي من المال ما يعني وكذا قولك محبني من زيد كرهه اي من خصال زيد كما انك
قلت محبني شي من خصال زيد كرهه ومثله كسرت من زيد كرهه اي شي من اعضا زيد في جمع مثلا
ما هو المعطوف عليه محزوف والذي بعد من عطف بيان له كما ذكرنا في باب عطف البيان كل
ذلك يحصل البيان بعد الابهام لان معنى محبني زيد اي شي من اشياءه بل ان ب فاذا قلت
او كرهه فقد بدت ذلك الشيء واما ما يسيء في الخبر يلهي نحو لقيت من زيد اسدا فليس من هذا بل
مثله في حذف المضار اي لقيت من لقا زيد اسدا اي حصله من لقا اسدا والوارد شيه
الاسد وكذا بال خبر يلهي في قوله ته فسل به خبي او قولك لقيت من زيد اسدا اي سل سوا غيره
ولقيت بلقا زيد اسدا وقد يكون من المبدل كما في قوله ته ارضيت ما كجوة الدنيا للثروة
قلت لنا من ما زعم شربة مبيدة باث على الطهبان ويعرف بوجه قيام لفظ بدل مقامها
قوله وزيادة في غير الموجب مواءم في نحو رايت في احد او نهي نحو لا تضرب في احد او استفهام
نحو هل ضربت في احد وغي لا خفت والكوفيين يشي ط فيها شراطين كونها في غير الموجب
ودخولها على التكرات والكوفون ولا خفت لا يشي طون ذلك استدلالا بقوله ته يغفر لكم
من ذنوبكم فمن في حين لا كاب وفي داخله على المصرفة ومعنى عند سبويه مبعضة اي يغفر
ذنوبكم شيئا قالوا فقولته ان الله يغفر الذنوب جميعا ينافي قوله واجب بان قوله يغفر لكم
من ذنوبكم خطاب ليعوم نوح وقوله ان الله يغفر الذنوب جميعا خطاب لام محمد عليه و
لو كانا ايضا خطابا لاله واحدة فغفران بعض الذنوب لا ينافي غفران كلها بل يعلم
بعضها نيا فغفران كلها واستدلوا بما حكى البهراذليون من قول العرب قد كان من مطر
واجيب بان على سبيل الحكاية كانه سيل مل كان من مطر فاجيب قد كان من مطر فرب

في الموجب لا يلزم الحكاية في غير الموجب كما قال دعني من ثمران كما في الموصولات وقول المصنف من
مطر ومن للتبصيص او التبيين فيه نظرا لان حرف الموصوف واقامة الجملة او الظرف مقام بلا شرط
ذكرناه في اول باب الموصوف قليل وخاصة اذا كان الموصوف فاعله لان الجار والمحرور لا يكون
فاعله للفعل المبني للفاعل الا اذا كان الجار زائلا نحو كفي بنيد لان حرف الجح موصول للفعل الفاعل
الي ما كان يفصر عنه لولا ه والفعل لا يقصر عنه فاعله ولو صح تاويله لجاز ان يكون الكاف في قوله
ابتهون ولن سبه ذي شطط كالظن يملك فيه النيب والقتل حرف جرح وقد حرف الفاعل
وايم الجار مقام فلا يصح الاستدلال بالبيت على ان الكاف اسم وقوله ته ولقد جاء من بنا الكون
بجوزان يستدل به على ما ذهب اليه المصنف وكوزان يقال يغير جارا للقرآن وقوله من بنا حال
والدليل على زيادة من الاستغراقية دخولها على ما لا يوصل للفعل اليه اعني الفاعل في نحو ما جاتي
من احد فصدق سبويه لا تراد من الاستغراقية وعند الكوفيين ولا خفض يتراد ايضا في معرفة
كافي الموجب وفايدة من الاستغراقية ما ذكرنا في باب التسمية اعني النصيص على قول النكرة
مستغراقية للجح اذا لولها احتمال احتمال مرجوحا ان يكون معني ما جاتي زيد رجل ما جاتي زيد
واحد بل جاتي رجلا ن او اكثر من اذن لتأكيد ما استفيد من النكرة في غير الموجب من الاستغراق
وذلك ان النكرة كانت في الظاهر للاستغراق لكنها كما نستعمل غير ذلك وليس كذا زيادة النار
في نحو القبره فانها ليست للنصيص على احد المحتملين وقيل ان نحو لم انك من سوء ادب وكما انها
ابتداء لانه ترك الابدال حصل بوجوب الابدال ويكون من مضمومة الميم وكسورة تهما معني التسم
ولا يدخل اذن لا على لفظ الرب كاختصاص التاب الله وشذوذ كل واحدة منها على معول
الاخري برى ومن الله وفي حرف جرح عند سبويه جازع ميم في التسم خاصة وقيل المكسورة
الميم مقصورة من عين والمضمومة مقصورة من عين ويكون من الظروف معني في كانه قد
ويختص في نحو قبل وبعد وعند ولدي ولدان ومع يقال حيث معني اي عندك وكذا بل نحو
فمن بلد ان ناني بالصحرة واختصت ايضا بحر عن وعلى اسمين **قوله** واي الله بها
وبمعني مع قليلا وحتى كذلك وبمعني مع كثر او مختص بالظاهرة خلافا للمجرد وفي الظرفية
معني على ليله والباء للالصاق ولا استعانة والمصاحبة والمقابلة والتعدية والظرفية
وزيادة في الخبر في النفي ولا استفهام قياسا وفي غير سماعا مثل بحسب زيد والقبره و
للاختصاص والتقليل وزيادة ومعني مع القول ومعني الواو في التسم **قوله**
اعلم ان الي في التمهاتية الزمان والمكان بلا خلاف نحو فامتع الصيام الى الليل ولا كره عدم دخول
حدي الا ابتداء وله منها في المحرور فاذا قلت اشيتي بغير هذا المعنى الى ذلك المعنى فالقول
لا يدخلان في الظاهر في الشري ويجوز دخولهما فيه مع القرب وقال بعضهم ما بدل في الظاهر دخول
فيما قبلها ولا يتعمل في غير الجار وقيل ان كان ما بدل ما من جنس ما قبلها نحو اكلت السمكة
الي راسها فالظاهر للدخول ولا فالظاهر عدم الدخول نحو اتوا الصيام الى الليل والمذهب
مؤوله ول **قوله** ومعني مع قليلا كما في قوله ته ولا تاكلوا اموالكم الى اموالكم والتحقيق انها معني

اي يضيفونها الى اموالكم وكذا قوله في المرافق اي يضاف الى المرافق والارواح الى الودائع اي يضاف
الى الودائع وقوله وانت التي جيتت شعبنا الى بلادنا اي واطناي بلادنا اي يضاف الى بلادنا وقيل
بمعنى في كما في قوله فلا يكتفى بالوجدان كائنا الى الناس مطلي به القاد اجرب والوجه انها بمعنى
وذلك ان معنى مطلي به القاد اجرب مكنه مبعض والمكنه يعدي باي قالته وكوة اليه الكفر
جملة على التحديد المضمرة في قوله وجبت اليكم لان ما قيل بعثت منه جملة على اشتيت منه
ورضيت عليه جملة على سخطه عليه وقيل ان الي في نحو ان حبيل او بغضت وجلست اليه
معنى عند ولا وبي بقا وهما على اصلها كما ذكرنا وكذا في قوله وان يليق اني اجمع بلا فتى
الى ذروة البيت الكريم المصمد بمعنى منسب الى ذروة ولا بمعنى في كما قيل قوله حتى ذلك
اي لانها الغاية مثل الي الا ان بينهما فروقا كما يجي وعني بالعين لغة هذلية ومي على ثلثة اضرب
حرف جرح وعطف وحرف استيناف فاذا كانت حرف جرح فلها معنيان اي وكي ولا ي
معنى في مصدر او مولا به الفصل المنتصب بعد ما بان المضمرة نحو اسلمت حتى ادخل الجنة
ولا تقول حتى دخول الجنة والتي معنى الى نحو ذلك نحو سرت حتى تضيب الشمس ونحو ذلك
الصريح ايضا نحو حتى مطلع الفجر واما العاطفة فهي مثل اجارة في معنى لا تنها ولا يكون
معنى كي وبحب توقيت ما بعد ما كان حتى اجارة فلا تقول جاني القوم حتى رجل لانهم جازوا
في ايمانهم ويشتركون في اجارة والعاطفة في ان لا يد قبلها من ذي اجارة ان ذلك الجب اطهر
في العاطفة حتى يكون محطو فاعليه نحو قدم الكاح حتى المشاة واما في اجارة فيجوز اطهر
نحو ضربت القوم حتى زيد وكوز بقدر نحو منمت حتى الصباغ اي منمت الليلة حتى الصباغ و
بتقاربان ايضا بان ما بعد العاطفة يجب ان يكون جن ما قبلها نحو ضربت القوم حتى زيد او
او كمن به بالاختلاف نحو ضربني ابدات حتى عييلهم او جرم الماد عليه ما قبلها كما في قوله التي
الصحيفة كي يحفف رحله والزاد حتى يعلم القا ما عند من قال ان علم عطف على الصحيح اي التي
جميع ما معه لانها اذا التي الصحيح التي لا تمشي الا لها والله فقل التي كل شي ويجب ايضا دخول
ما بعد ما في حكم ما قبلها فالضرب في كوضرت القوم حتى زيد لا محالة واقع على زيد ايضا
اما اجارة فالأكثر من على تجوز كون ما بعد ما متصلا بلغي اجارة ما قبلها كمت البارحة حتى
الصباغ وضمت رمضان حتى الفطر كما يكون جزا منه ايضا نحو اكلت السمكة حتى راسها يعني
والسرا في مع جملة او يجب كون ما بعد ما ايضا جزا مما قبلها كما في العاطفة فلم يجز وانمت
البارحة حتى الصباغ جزا كالم جزا نصبا ومورد بقوله ته حتى مطلع الفجر واما دخول
المجوز حتى في حكم ما قبلها ففيه اقوال جزم جازاه بالدخول مطلقا سواء كان جزا مما
او ملحقا بجزا منه جملة على العاطفة وتبسم المصنف وجزا بان ذلك الدخول وعلم الدخول
جزا كان او ملحقا بجزا من وفضل عبد القاهر والرماني والاندلسي وغيرهم فقالوا ان
داخل كما في العاطفة والملا في غير داخل قال الاندلسي وانما ذكرت زيدا مع دخوله في القوم
في قولك ضربت القوم حتى زيد باجور عرض التعظيم او التحقير واستدل بان حتى كالانفصال

لما قبلها فاذا دخل في مجال دخل في التفصيل واذ لم يدخل لم يدخل وزميت ان مالك قريب لكن
الدخول مطلقا اكثر واغلب واعلم انه لا يلزم ان يكون ما بعد حتى العاطفة آخر اجزاء ما قبلها
حسبا ولا آخر ما دخل في العمل بل قد يكون كذلك وفلا يكون لكنه يجب فيها ان يكون اجزاء
اجزائه اذ لم يمت اجزاء الا قوي فلا قوي فاذا ابتداءت بضمك من اجانب لا ضعف مصدرا
كان اجزاء الاجزاء اقواسا نحو مات الناس حتى محمد صلى الله عليه وسلم بالعطف وليس صلى الله عليه وسلم
حسبا ولا دخولا في الموت بل هو آخرهم قوة وشرفا واذ ابتداءت بعنا سكر اجانب لا قوي
مخدرا كان آخر اجزاء اضعفها نحو قدم الكاح حتى المشاة عطفها ويجوز ان يكونوا قادمين
قبل الركاب او معهم واما اجارة فيجوز ان يكون ما بعد ما كذلك وان لا يكون فاذا لم يكن يجب كونه
آخر اجزاء احسبا وملا قباله نحو فوك قرأت القرآن حتى سورة الناس جزا ولهذا احسبا
ما يمولق ايضا والنزم صلح المعنى التحقير والتعظيم فيما بعد حتى اجارة ايضا وليس مشهور
وكان اجارة محمولة على ما في جواز عدم كون ما بعد ما جزا وفي جواز عدم دخوله في حكم ما قبلها كما قال
ابن مالك وفي جواز قصد كونه آخر اجزاء احسبا قوة او ضعفا لا انك اذا لم تقصد كونه آخرها
ضعفا او قوة وجب في حكم كونه آخرها احسبا كما ذكرنا فلا يجوز اكلت السمكة حتى اضربها او ثلثها
وجوز ذلك في التي اكلت السمكة الى تضربها ولي ثلثها والعاطفة كوا والعطف في دخول ما بعد ما
في حكم ما قبلها وليت معنى الواو خلا فالمن نوع ذلك لان حتى اجارة لا بد منها من معنى لا تنها
خلا والواو وملا كما نوع المصنف لا دخول ما بعد حتى اجارة فيما قبلها كثيرا كما بعد العاطفة مع ان
حتى يكون بمعنى مع فقال ومعنى تثير واذا عطف حتى على مجرور فلا اختيارا إعادة اجارة دفعا
لنوع كونها اجارة نحو مرت بالقوم حتى زيد وقد يكون ذوا الاجزاء الذي قبل حتى جارة كانت
او عاطفة من تمام جملة بعد حتى نحو ضربت القوم حتى زيد لعطفها وجره وكل ما ذكرناه من الاحكام
حتى العاطفة للاسم واما العاطفة للجملة فتجوز نظرت اليه حتى ابصرته ونحو ذلك يقال في مثله
ابتدائه وانما لا تعطف الجملة بدلا **قوله** ونخص بالنظر خلا فالجواب اذا كانت عاطفة جاز
جاز دخولها على المضمرة نحو جاني القوم حتى ات ورايت القوم حتى اياك ومررت بالقوم
حتى بك واما الجارة فلا يدخل على المضمرة حتى بان يكون الي اسلمت كما واوسع تصرفا فلما
يدخل آخر الاجزاء واوسطها ويقوم مقام الفاعل نحو قيم الي زيد ولا يقال قيم حتى عمرو
وشبهه المبرد قوله واكتف ما يخشي واعطيه سوله واحقه بالقوم حتىه للاحق وليس
ما في البيت حتى اجارة ولا لم يكن لرفع لاحق وجه بل هي ابتداء اي هي مع ما في قوله
فبيناه يشير رحمة البيت ونسك بقوله ايضا فلا والله لا لقاء ناس فتحتك يا بني يزيد
وموشاد ومن الفرق بين حتى والي ان حتى يلزمه ذي الاجزاء العطف او تقدير كما ذكرنا
خلا في الي وان الاطر دخول ما بعد حتى في حكم ما قبلها كما اختلنا خلاف الي فان الاطر فيها
علم الدخول الاعم القرينة وان كان ايضا جزا وقال الاندلسي لفرق بينهما من هذا الوجه فاذا
كان ما بعد ما جزا ما قبلها فالظاهر للدخول فيها وان لم يكن جزا فالظاهر فيها علم الدخول

اخى ٢

وما اضربا اظهر عند الحاجة ومن الفرق بينهما ان الفعل المعدي حتى يجب ان يستوفي اجزا
 المتجزى الذي قبل حتى شيئا فشيئا حتى ينهي الى ما يصلح من اجزا او الملاء في واما ان كان قبلها
 ذواله اجزا ويجزها اجزا او الملاء في حكمها ايضا كذلك ولا فلا نحو قلبي اليك ولا خلا في نحو وقع
 الملاء في جزائي واما يصلح في غير الخلاء كما هو واعلم ان حتى لا يكون مستقرا لا في نحو كان سبلا
 حتى ادخلها بنصب ادخل واعني المستقر يتعلق بمقدور واما حتى لا يتلوا به فقد ذكرنا هنا في
 نواصب المضارع ويقع بعد ما الفعلية ولا سمية كما ذكرنا هناك وقابله لا يتلوا به ايضا اما التخصير
 كقوله فوا عجب حتى يلبس سبني كان اياه تشبه او مجاز شع والتمتع كقوله فزال الم الفيل في
 دما وما دخله حتى دخله اشكل ويلزم في لا سمية انه يكون خبر المبتداء من جنس الفعل المقدم
 نحو ركب لا عين القوم حتى لا يمشي راكب ولو قل حتى لا يمشي صاحب لم يقل ويجوز حرف الجزع
 الفرقة نحو اكلت السمكة حتى راسها اي راسها ما كول **قوله** وفي للظرفية اما تحتها نحو زيد في
 الدار او قل يرا نحو نظري في الكتاب وتفكر في العلم واما في حاجتك لكون الكتاب والعمو
 اكلية شاعرا للنظر والتفكر واكلة مثله عليها اشتغال الطرف على المظروون وكانها محيط
 بها من جوانبها وكذا قوله عليه في النفس المؤمنة ما من الا بال اي في قلبها فاسبب الذي هو
 متضمن للذية ضمن الطرف للمظروون ومدته هي التي يقال انها السبية وقوله ته لا صلبتم في
 جزوع النخل قيل ان فيه وفي قوله بطل كان ثبانه في سرجه معني على ولا ولي انها معناه لكن
 المصلوب في الجذع يمكن المظروون في المظروون وقيل انها معني اليا في قوله ويركب يوم الروع
 منا فوارس بصيرون في طعن الكلي والاباهد ولا ولي ان يكون معناه ما اي لم يصار وحرف
 في هذا الون وقيل اي معني اي في قوله ته فزدوا ايديهم في قوامهم ولا ولي ان يقول في معناه
 والمراد التمكن وقيل معني مع في قوله ته ادخل في عبادي ومعني الباري في قوله يخاف بها الكافوا
 تسميتها ونشرب في انما انها وقام ولا ولي انها في الموضعين معناه اي حاصلته في روه عبادي او
 ارحل انها الروح في اجسام عبادي والث عجل انما تهاظر للش والعار مجازا وقولم في الله
 كل قات حلف اي في الطافه وقولم انت اخي في الله اي في رضا الله مثل علي مولانا لا يخرج عنه
 الي الاعزاز من الذنوب وكذا قولم الحب في الله البغض في الله **قوله** والباء للاتصاق نحو بداء اي
 التصق به وقولم حرت به اي التصقت المرور مكان يقرب منه ومنه اقتربت بك ونحو تك
 اخي في ويكون مستقرا نحو الذي به صعب ويكون للاستعانة نحو كتبت بالقلم وخطت بالاب
 وينوقه له حجته وهذا المعني مجازا للاتصاق ويكون معني مع وهي التي يقال لها باء المصاحبة نحو
 بالكف ومع قد خرجوا به واشتري الدار بالهاتها قيل ولا يكون معني المعني الامتقار والظاهر
 انه لا منه حركتها لغوا ويكون للمقابلة نحو اشتيت به وبذلت به ويكون مستقرا ايضا نحو هذا
 بذاك **قوله** ويكون للتعلية بجميع حروف واجز مثل الفعل القاصر عن المفعول اليه لكن معني التعلية
 المطلقة ان ينقل معني الفعل كالمهمة والتضعيف ونسبي وهذا المعني مختص بالباء من بين حروف
 اجز نحو نعمت به وقت به اي اذ سمته واقته ولا يكون مستقرا **قوله** وللظرفية اي المعني في

نحو انما الكبي بالاطلال اي فيها ويكون للسبية نحو قوله ته فيظلم من الذين هادوا وعلت بسند
 بالذخول وبني فروع له استعانة وقيل جاءت للتبعية نحو قوله ته وامسحوا بروسكم قال ابن خني
 ان اهل اللغة لا يعرفون بهذا المعني بل يوردوه الفقهاء ومنه انما زايدة لان الفعل تحدي
 الى مجرورها بنفسه ونحو من نحو عينا يشرب بها ومعني عن نحو ما لا ييل بعداب ونحو
 للتجريد نحو رايت زيدا سدا او روم كما هو في من **قوله** وزايدة في الجوز لا استفهام بهل لا في مطلق
 لا استفهام فلا يقال ان زيدا كما يقال ملل زيدا فاعلم والتعني ليس نحو ليس زيد براكب وما نحو ما زيد براكب
 وقيل بلا التربة ايضا نحو اخير بخير بعد الدار ولا ولي انها معني في وان ولم يسمع في التعني ان لا كان
 للمصفا ان يطلق التعني ولا استفهام ويراد قياس في مفعول عملت وعرفت وجمعت وسمعت وسئمت
 واحسنت وقولم سمعت زيدا وعلت به اي حال زيد على حرف المضاوم ويراد قياسا ايضا في المرفوع
 في كل ما مفعول كفي ومنصرفاته وفي فاعل الفعل في التعجب على من سبوه وفي المبتدأ في حسبك
 وتراد في خبر المبتدأ وتراد شاذ في خبر المبتدأ الموجب نحو خرا سية عندها عند الفحص وتراد
 سماعا يكثر في المفعول نحو التي بدت نحو ضرب باليف ونحو بالفرج وقيل لا في خبر كقول ولكن
 احول ولكن احول فوخلت به بين وصل ينكر المعروف في الناس ولا حتى ومع ان مرفوعة قال الاهل
 اياها والحوا حدث جمه بان ام القيس ان تلك سفرا وقد ذكرت مواضع زيادتها في الحجازة ومن
 غريب زيادتها ان تراد في الجوز نحو قوله فاصبح لان لم عن يما اصعد في غلوهوي ام بصوبا
 ويضم كثيرا مع الله في القم نحو الله لا فعلن وشاذا قليلا في غيره كقول روه جني لمن قال له كيف
 اصبحت **قوله** واللام للاختصاص لام الجوز كسورة مع غير المضمين مفتوحة مع وكسرها مع ايضا
 لغت خراعية وربما فتحت قبل ان المضمين نحو يعلم نوح اليه ونقل فتجاء مع جميع المظلمات اعلم ان كل كلمة
 على حرف واحد كالواو والفاء واللام لا تتلوا تحقها الفع لتقل الضمة والكسرة على الكلمة التي هي في غاية
 التحفة يكونها على حروف وانما كسرت باء الجوز ولا مة لخوا فمعها ولم يكسر لام التشبيه لا انها يكون
 ايضا نحو ما اذ ليس بالاصالة للقيام مقام الحروف عند قول ان المضاف هو الجار وانما انج لام
 اجزا للاضطر على المضمين على قها الحاقها باللامات كلامه لا تتلوا ولا م جواب لو وغير ذلك ولما
 خص لام المضمين بذلك لئلا يلتبس اذ يضيها من اللامات اذ الضمير الجوز وعين المرفوع ولو فتحت
 في عمل المضمين لا لتست بلام لا تتلوا والفرق بالامعرا ليم اذ ربما يكون الظاهر مبنيا او موقفا عليه
 وقايدة اللام اختصاصا اما بالملكية نحو المال لزيد ولذو الموت فروع لام للاختصاص كان خلقهم و
 ولادتهم للموت وكذا التي للتعليل نحو حينك للسمن والضرب اذا جمعت بلك واللام المعقولة
 للعامل للصعيف بتاخير عن معموله نحو لزيد ضربت ويكون اسم فاعل نحو انا ضارب لزيد او مصدر
 نحو ضرب لزيد حسن ويكون مقدرا نحو لزيد وبالياء واللام لا اختصاص وقد يضي في نحو سمع
 الله لمن حمد اي سمع الله الي حمده ومعني على نحو تله للحين اي عليه وحرفون للاذقان اي عليها
قوله وزايدة في روف لكم لان روف يتعدى عنده وكذا في نحو مكنت له عليا في باب المتعدي واما
 في اوزنت المال ووزنت له فاللام ليست بزايدة بل هي مقدره وقد حذف تخفيفا وهي في الا بالاك زايدة

رط
 رتبه فيس اليتجت

عند سببها وكذا الام المقدر بطلها ان جعل فعل الاله والارادة على امر في نواصبه فقال ولا ياتي
في قوله تعالى واذا نزلنا بالبراسيم وكذا اللام في قوله فلا والله لا يلقى في ولا لما هم ابادوا وكوز
ان يقال الثانية تؤكد لفظي **قوله** ومعنى من مع القور يعني في قوله وقال الذين كفروا للذين آمنوا
لو كان خيرنا ما سبقونا ولو كانت كاللام في قوله لا نريد الا نقول لقول ما سبقونا وقد ذكرنا في افعال
الغلوب الكلام على هذا **قوله** ومعنى الواو في القسم للتعب نحو الله لا يوحى لجل قوله في التعم
يصون في الامم العظم الذي يستحق ان يتعب منه فلا يقال لله لقد قام زيد بل يستعمل في الامور العظام
نحوه لتبشئ وقيل ان اللام في الابدان قريش وفي الفقراء الذين احصوا للتعب واللام في
ان يكون للاختصاص اذ لم يثبت لام للتعب الا في القسم وقيل في معنى في ومعنى قبل وقد ذكرنا
ذلك في باب العلة **قوله** ورب للتعليل لها صدر الكلام مختصة بنكرة موصوفة على الالف
وفعلها ماض محذوف وغالبا وقد جعل على ضمير مبهم ميم بنكرة والضمير مفرد ذكره خلافا للكوفيين في
مطابقة التثنية وليحتها ما دخل على الجمل وواو ما دخل على نكرة موصوفة **اقول** في زكاة
لغات اشهرها ضم الراء وفتح الباء المشددة والثالثة ضم الراء وفتح الباء المخففة والثالثة ضم الراء
الباء المخففة والثالثة ضم الراء واسكان الباء المخففة والحاكمة فتح الراء وفتح الباء المشددة
والسابعة فتح الراء وفتح الباء المخففة والسابعة والثامنة ضم الراء وفتح الباء مسددة ومخففة
بعد ما تاء مفتوحة ووضع رب للتعليل بقول في جوابه قال ما لقيت رجلا رب رجل لقيت اي
لا سكر لقي للرجال بالمرءة فاني لقيتهم شيئا وان كان قليلا قال ابن السراج النخلة كالمجتهد
على ان رب جواب الكلام المظاهر او مقدر في في الالف موصوفة لجوابه فخر ما من مفعول هذا الجوزون
رب رجل كريم اضرب هذا الذي ذكرنا من التعليل اصلها ثم استعمل في معنى التثنية حتى صارت في
معنى التثنية كحقيقة وفي التعليل كالمجان المحتل الى القرينة وكذلك قوله رب يضرب لفظ مبطل
وقوله ماوي بارها عارة شعول كاللذعة بالميسم وقوله فان نفس مجورا لفتاة فرعا قام به
بعض الوفود وفود ووجد ذلك ان المادح يستعمل في الكثير من الملاء لان الكثير منها كان قليل بالنسبة
الى المروءة بها وذلك المادح في المدح ومن هذا التعليل قوله في قوله تعالى قل لعل الله لان قد التعليل المصارع في الالف
وذلك كما تقول الممتلح بكثرة العلم لا سكران اعوز شيئا من العلم ومن جرح عند البصرين خلافا
للكوفيين ولا خفن وانما جعل على انما جعلها حرفا مع انها في التعليل مثل في التثنية والظن
في اسميتها بل هذه مفيدة للتثنية في الالف كقاعدة كم انهم لم يروها حتى جرح ومن ولا يضاف كما
يجزم فلا يقال برب رجل ولا غلام رب رجل ويشكر عليهم حرفيتها بنحو رب رجل كريم اكرمته فان
حرف الجرح ما يفضي الفعل الى المفعول الذي لولاها لم يفض الى الالف واكرمته بتعدي بنفذه قاله صاحب
المعنى انما ذلك لانه يصف الفعل المتأخر عن المفعول عن العمل فيعمل حرف الجرح كقوله انهم لم يروها حتى جرح
ولا سيما اذا وجب تاخر الفعل كما في رب واكواب ان العادة ان بعد مثل ذلك الضمير باللام فقط
بين حرفي الجرح لا فادتها التخصيص حتى نحن مضمون ذلك الضمير عن العلة وذلك المفعول في المفعول
فلا يستلزم علمه في نحو لزيد ضربت واما ضرب لزيد وضرب لزيد ومن ويشكر ايضا مثل قوله رب رجل كريم

الكرم لان الفعل لا يتعدى الى المفعول بنفسه كقولنا جرح والضمير مما فلا يقال لزيد ضربته واعتذر واما ان اكرمته
صحة والعاقل محذوف وهو اعتذر باراد ان يحكي بجل كريم اكرمته واكرمته شي ولطف ولا وول جواب
بالظن ولا سكر انما اذا قلت في جواب من قال اكرمته رجلا رب رجل كريم اكرمته حتى معنى الكلام اي
شيء آخر مقدر مثل تحقت او ثبت على ادعوا وان اعتذر واما ان الضمير في اكرمته المصدر اي اكرمته لا كرام
كقوله في قوله هذا سراقه للفقران يدرسه كان ابردا لضمير المصدر المنصوب بالفعل قليل الالف استعمال محلا
نحو رب رجل كريم لنفسه طلق قالوا ان لقيته معنى للفتب المقدر كما في زيد اضربته جاء الاشكال الاول
مع انه لم يثبت في كلامهم تصديق الناصب للمجار والمجور وفعل آخر نحو زيد حازته اي حورت زيد حازته
ويشكر ايضا بنحو رب رجل كريم جاني في جواب من قال لجاك رجل ولا سكر ان جاني موجوب رب اذ
لا يتوقف معنى الكلام على شيء آخر بل يتم بقوله جاني فيكون كقولك بزيد من والضمير في جاني وكقولك
زيد اضرب والضمير المنصوب وقد مر في المنصوب على شرطه النفس امتناع ذلك فان ان تكب
مستحله ان جاني ضمير والعاقل تحققت ونحوه هو محال لعدم توقف معنى الكلام عليه مع ان المصنف
صرح في شرح قوله محذوف غالبا بان فليظهر بنحو رب رجل كريم حصل وتقوي عندي له محض والكثير
اغنى عنها السام فرب مضاف الى النكرة فمعنى رب رجل في اصل الوضع قليل جدا الحسن كما ان معنى رب
كثير جدا الحسن واعرابه رفع ابدل على انه مبتدأ لا خبر له كما اخبرنا في باب الالف في قوله اقل رجل
يقول ذلك لزيد فانها مبتدأ سنان بما في رب من معنى الصلة وكان نواحي المبتدأ لا يدخل في نحو غيرها
سوف على الرض وقولم خطبه يوم لا اصيد فيه لضمير محبي النقي الذي له صدر الكلام فلذا لا يدخل على
رب لان القلم عندهم مجرى النقي فمن كان لرب صدر الكلام قال ابو عمرو ورب لا عاقل لها لانها
ضارعت النقي والنقي لا يعمل فيه عامل ولضميرها معنى النقي كان قياس وصف مجرورها ان لا يكون
الافضل كما في اقل رجل المتضمن معنى النقي وذلك لان النقي يطلب الفعل لان خروجها اي معنى
الكثرة في اكثر مواضعها جاز وقوع نعت مجرورها اسمية كما في قوله يا رب يحاكمي حتى خذتم ويكفي وقومعه
ايضا صفة معية الفعل منها خلافا باب اقل رجل كما في باب الالف استثناء قال صلى الله عليه وسلم
طاعة ناعمة في الدنيا طاعة عارية يوم القيمة وتم الكلام بقوله جاني صغرية بلا تقدير شي آخر خلافا لما
اليه البصريون من تقدير العاقل ولا كثر مراعاة الاصل في وقوعه فظنية اما ظاهرة او مقترنة فالظاهرة
كقوله رب رقد رقد ذلك اليوم واسري من محشر اقل وليس الجواب محذوف كما قال ابو علي انهم الكلام
بقوله رب رقد رقد ولا يتوقف على شيء آخر والرفد القدر الضمير يقال رقد رقد اذا مات فهو كماية
كقولهم صغروا طاه والمقدرة كما في قوله واسري من محشر اقل اي اسري من محشر حصلت واما
نعت مجرورها فظنية او ظرف كما اخبرنا في باب الالف استثناء واستثناءه لا يحسن على اسمته رب بقوله
ان يقولون فان قلت لم يكن عاقل عليك ورب فقل عاقل رب مبتدأ وعارضة ولا ولي ان يكون عاقل
خبر مبتدأ محذوف واحكمه نعت مجرور رب بقوله يا رب هيحامي خير من ذمته **قوله** مختصة بنكرة كما انكم
مختصة بالذكوات وانما وجب دخولها على النكرة لان النكرة محتملة للعلم والكثرة نحو جاني رجل وما جاني
رجل فلو لم يحتملها لم يستعمل فيها والمعنى اما ان على القلم فقط كالمفرد والمتنبي المعرفين واما ان على

الكنة ذوه العلة كالمعروف ورب ولم يلائمنا للفتة والكثرة والاختلاف الى الصلة في الحتمل حتى يصير
بها ضارحة موصوفة على الاله من مزايا الرب ان على وابن السراج ومن تبعهما وقيل لا يحسدك ولا والى الرب
لان رب مبتدأ على ما اختى بالافادة صفة مجرورة معنى الجملة كما في اقل اجل بقوله ذلك على اختى ووقوم
حظه يوم الاحد فيه ولا يوصف رب فلا يقال رب رجل كم بالرفع كما لا يوصف اقل لكون رب كقول
الفتح فان التعليل عندهم كالفتح فلذالم يتقدم عليه ناسخ وانتم الصدر **قوله** محذوف غالبا اذا كان الجواب الذي
رب حوار عنه مصرحاً به نحو القيت رجلا لم يمنع طرفه من مجرور رب للدلالة على التعليل عليه وكذا اذا كانت
القرينة غير ذلك كما في قوله واسرى من مشيراً الى اي سرهم وان لم يكن هناك قرينة وجب وصف مجرور رب
بما يفيد معنى الكلام التام كما ذكرنا في اقل رجل ووصف ما ضل به خور رب رجل القيت به اجار مجرور واظرف
خور رب رجل في الدار اماك او اسمية بخور رب مسجما على خور خور او صفة مشتقة من قوله عليه رب نفس
طاعة الخبر تهاه وليس شيء من هذه الاشياء علة في رب بل هو وصف لمجورها كما ذكرنا وتسميته
بجواب رب بعيد ويجوز ان يعطف قياسا على الجور رب وكه وعلى الكنة المجرورة بكراوي الهم مضاف
الى ضميرها لكون ذلك الضمير نكرة كما في باب المعارف خور رب مشاة وتخلتها وتم ناه وقصيدها وكيل
رجل واجبه واي رجل وعلامة قال الخروي هذا المعطوف معرفة لكنه جائز ذلك لا يجوز في اللامع بالاجوز
في المتبوع ولو كان كما قال الجاز رب غلام والسيد **قوله** وقد يدخل على مضمون هذا الضمير نكرة كما في باب
المعارف **قوله** مبيضة الى قوله في مطابقة التمين وشرحه في باب نعم ويسين **قوله** وليحتمل ما اذا دخل ما
فلا كثر كونها كافر ورب المكفوف لا محل لها من الاعراب وان كان اسمها على اختى لكونها كثر في النفي اللامع
على الجملة وقيل جات بعد رب زائدة قال رماضه بسيف صنفيل بين بصري وطعنه منجلا وقال
ماوي باربعان وشهها ما التي بكاف التشبيه له وي ان يكون كافر نحو كن كما انت اي كما انت كافر
شد صلتي كما عرو لخي وشد اغال الكاف مع ما ولا تكف عن نحو عما قريب واما اذا وليت الياء ومن
فلا وي زيادتها واغال الجارين نحو فمارحمه وما حظياهم وقد كتبها كما في ورب المكفوف لا يدخل لانه
الفعل كما قال سيبويه وقوله رما كامل الموبل فهم وعندنا من ينهين المهارة ما نعدده ومثله قياس
عند الخروي فيجوز رما زيدا قائم والنتم ابن السراج وابو علي في الايضاح كون الفعل واضيا لان وضع رب
للتقليل في الماضي كما ذكرنا والحد عندنا في نحو قوله رما يولدان مثل هذا المستقبل اي له مورثا في
غالب عليها في القرآن ذكرها بلفظ الماضي نحو سيق الذي ونادي اصحاب الجنة وقال الرعي اصلها
كان يود في حرف كان لكمة استعماله بعل رما وقال قلما ونال الفعل منا ورمما يكون على القوم **الكلمة**
لنا الظرف اي رما كان مثل قوله فلقد يكون اخادم وذباغ والمشهور جواز دخول رما على المضارع بلا واو
كما ذكره ابو علي في غير الايضاح قوله رما تكن النفوس ما فيه نكرة موصوفة عند النخلة كالكاف كما في قوله
وقد كثر الفعل رما عند القرينة قال فذكر ان يكون الكهية بلغها حمدا وان استعملت في زمانها
اي رما يتوق ذلك **قوله** وواوهاي واو رب مثل قوله وبلدة ليس بها ايسر الا ليعاير واو العيس
اعلم ان حروف اجزلا كحرف مع بقا عملها قياسا الى الله قسما عند البصرين ولجان الكوفية قياسا
لا لفاظا المقسم به على الله في المصحف لا فعلن وكحرف وواو اجز قيا ساع بقا عملها اذا كانت اجز

يشربها احدها ان يكون ذلك في الشعر خاصة والباقي ان يكون بعد الواو والفاء وبدا والمخزها دون
منه الحروف نحو رسم دار وقعت في ظلمة كرت اقضي احياة في ظلمة فشا في الشرايا قالوا واوتوه
وقام الاعمق حاوي الخرق والفا كقوله وان اهلك فدي حوقلا على تكاد تلتبب التهايا ويل
كقوله بل بلدي صعد واصاب اما الفاء ويل فلا خلا فعندهم ان الخراسي مما بل رب المقدرة
بعل ما لان بل حروف عطف بها على قبلها والفا جواب الشرط واما الواو فللعطف ايضا عند
وليت بحارة فان لم يكن اول الفصيذ والنحو كقوله وليله نحن يصطلي القوس رها ونقطه
اللاي بها يتنبل وكونها للعطف ظاهر وان كان في اولها كقوله وقلم الاعمق فانه يقدر معطوفا
كانه قال رب هول اقدمت عليه وقام الاعمق وعند الكوفيين انها كانت حرف عطف ثم صارت قائمة
مقام رب جارة بنفسها الصيرورتها معنى رب فلا يقدر في نحو وقام معطوفا عليه لان ذلك
تسقط وكذا اذا كان في وسط الكلام نحو وليله نحن لا يقدر وانه عطف على الكلام السابق بل هو
معنى رب وجاز مثله ولو كان للعطف جازا لظاهر رب بعد ما كما جاز بعد الفاء ويل هذه الواو عند
كانت حرف عطف قياسا على الفاء ويل لكنها صارت معنى رب مجزبة كما في ومه ذلك لا يجوز دخول
العطف عليها في وسط الكلام نحو وليله نحن ولا قولنا نحن اعتبارا لاصولها بخلاف واو الفهم
فانها لم تكن في الاصل واو العطف فلذا جاز دخول واو العطف والفا وتم عليها هذا الكلام على ما
في رب اما على ما خترنا في مضاف مقدر بل هو عليه بالحرف المكنة **قوله** وواو الفهم ان يكون
عند حرف الفعل لغيا السوال مختصه بانظامه والتاكتلها مختصه باسم الله والباقي منها في الجمع
وتلحق الفهم باللام وان حروف النفي ويجزف جواته اذا اعتضت او تقدم ما يدل عليه **قوله**
اعلم ان واو الفهم لها ثمة شروط احد ما حذف فعل الفهم معها فلا يقال الفهم والله وذلك لكمة استنجاها
في الفهم من كثر استعماله من اصلها اي الباء والفاي ان لا يستعمل في اسم السوال فلا يقال والله اخبرني
كما يقال بالله اخبرني والماكت انها لا يدخل على الضمير فلا يقال ان كما يقال بك ولخصاصها بالماكين
للفهم لكونها فرع الباء وبلا وانما حكم باصلها لان اصلها الاصلق فهو يلصق فعل الفهم بالمقسم به
وابللت الواو منها لان بينهما تاسبا لفظيا لكونهما شفهيين ومعنويين الاتري ان واو العطف
وواو الفهم معنى واحدة القريبة من معنى الاصل والبا بل حروف الواو كما في وراث وقران وكلم
وتكلم فلذا قصرت عن الواو فلم يدخل على الفهم الله وفيها اخصايص الثلاثة التي كانت في الواو وكما
لا تخفى تردد وترتب الكعبة وموتش ذولام اجز كحرفي الواو كما ذكرنا مختصه ايضا بلفظ الله
في الاصول العظام وكذا في مسورة الميم وقد يضمن والكسرة كحرف مختصه بلفظ الله في مذهب سيبويه
ذكرنا انها حروف جوقامت مقام الباء وضم النال لاله يعنى عنانها وخروجها عن بائها كما تقول في العلم
شم من ملك بضم الشين وضم ميم بعض الكوفيين ان المضمومة العين مقصورة من ايم والمكسورة
من ميم وفيه نظر لان ايم مختص كما في الله او بالكعبة ومن مختصه بلفظ ربه ولا منه ان يقال نبي
حكمة عند اخصاصه ويمكن ان يستدل بلفظ الله على انه ليس محذوف ايم لان اخصاصه للمعرب ورده
الى حرفين لا يوجب البناء كما في يهودم ولا ولي ان يقال ان راوي من قولم في الله مضموم الميم والنون

ومكسورهما مع لفظ الله وصلهما في اجابة المستعمل مع وفي اجابة النون الميم النون ضموا وكسرا
لك كين واما من الله بفتحين فمكسور من الله بكسر الميم وفتح النون اتبع الميم النون وان كانت فحمة عارضة
لك كين طلبا للتحفيف فلي هذا في اجابة في القسم خص به اوبال الله وقيل بل التثنية اي ضموم الميم
والنون ومكسورهما ومفتوحهما مع لفظ الله مقصورة في الميم اما اختصار الله بضمينين في الميم
فطامرا المكسورتهما والمفتوحتهما فلا اري لكونهما مقصورتين منه وجه لان الميم عندم واجب
الرفع سماعا كما في العنصر لا يوجب البناء فمن اجاب بالكسر النون وفتحها بالجر اجاب الله على الله اوجه
بالرفع والنصب والجر كما في الميم الله رفا ونصبا عند الجميع وجر ايضا عند الكوفيين جازل فقال
اتباع الميم النون فتحى وكسرا وكون ان يكون من الله بفتحين مقصورا عن الميم الله باتباع الميم للنون بعد
القصر ولا يجوز ان يكون من الله بكسرتين عن الميم الله باتباع النون الميم لان حركة الهمزة لا تزال لا اصل
لا تبايع واما الميم الله بفتح الهمزة وكسرها مع ضم الميم مقصورا عن الميم الله بفتح الهمزة وكسرها وفتح
ميم الله بقلب الهمزة المفتوحة مائة وقل كحرف الياء مع النون فيقال ام الله بفتح الهمزة وكسرها
وكله قصر في الميم لا يستعمل مع الله ولا يستعمل مع الكسبة كما استعمل الميم معها وقل لعل الله والله
بضم الميم وكسرها مقصورتين في الميم وعلى افعال سينويه وقيل بما مقصوران في الميم فتحى كسرا الميم اذن
اشكال وقيل المكسور مقصور عن الميم وقيل بما بلان عن الواو والياء لكون الميم الواو والياء منسبين
فاختصا بلفظ الله كالتاء وفيه نظر لان الكلمة التي على حروف في كلامهم مضمومة واذا حذف حروف
القسم لا يصلح اي الباء قال لم يبد منها فالحضار النصب بغير القسم ونحو لفظ الله يجوز ان يحرك حرف
اجاب بلا عوض والكوفيين يجوزون اجوز في كل ما كحرف منه اجاز مع القسم به وان كان بلا عوض
نحو الكعبلة فعلن المصحف لاسن ونحو لفظ الله بتعويض مائة او مائة الاستفهام من الحاء
وكذا يعوض حرف اجاز فيها قطع الهمزة ميم الله في الراء فكانها حذفت للراء ثم ردت عوضا عن حرف
وجاز الله جعل هذه الحروف بلا واو والواو اصل ذلك لاختصاصها بلفظ الله كما لبنا فاذا حذبت بها
النبيه فلا فلا بلان في بلفظ ذلك جعل المقسم به نحو لها الله ذوا اي ما الله ذلك ليس ما لغير الله
قسما والطامران حروف النسبة في تمام اسم الة ثارة كما في حروف النسبة فم على لفظ المقسم به
عند حذف الحرف ليكون عوضا منها واذا دخلت ماعلى الله فقيم اربعة اوجه اكثر مما اثبات الف بها
وضرف ميم الوصل حرف الله فيلقى كتاب الف ما واللام له ووجه الله وكان القياس في حروف
لان مثل ذلك انما يفتخر في كلمة كالتاليين اما في كلمتين فالواجب الحذف نحو ذاه وما الله ان لم يحذف
في الة غلب منها ليكون كالتسعة على كون التي مما من تمام ذل فان ما الله هذا الحذف الف ما ومع ان
الها عوض عن ميم الله كحرف وميالك والتاينه وهي المتوسطة في الة والكثرة ما الله حذفت الف
ما لك كين كما في ذاه الله وما الله والتاينه وهي دون الماينه في الكثرة اثبات الف ما وقطع ميم الله
مع كونها في الراء تنسبها على ان حق ما ان يكون مع ذاه الله فكان الهمزة لم يقع في الراء والراء
حكما ما اعمل وهي اقل الجميع ما الله حذفت الهمزة الوصل وفتح الف ما لك كين جعل قلبها الف
كما في الضالير ودائه قال اخليل ذاه حلة جواب القسم وموجب المبتدأ محذوف ايملا وذلان

فان اي يكون ذاه ولا يكون ذاه ولا يكون ذاه الذي ان يجد لفظا او اشيا نحوها الله ذاه لا فعلن اولا فعلن
بل من الاول فلا يقاس عليه فلا يقال ما الله ذاه الخوك اي لا انا الخوك ونحوه وقال الاخفش ذاه منتهام
القسم اما صفة الله اي الله احاضر الناظر ومقدرا محذوف انجز اي ذاه فبعض هذا اما ان يحذف الجواب
او يحذف مع القرينة واما من لا منهم فاما ان يكون للناكار كقولنا حله في الحرف البصري الله ليقوم
عبدع العبيد فيقولون كذا وكذا ولا استغفام كما قال صلى لعبد الله بن مسعود لما قال هذا لاس
الي جعل الله الذي لا اله الا الله واذا دخلت ميم لا استغفام على الله فاما ان يبدل الماينه الف ميم
ومولا كذا ويسهل وهو القياس في الرجل ولا يحرف للباس ولا سقى للاستقبال واما قطع ميم الله
موقو في مكان مخصوص وذلك اذا كان قبله فاقبلها ميم لا استغفام تقول الشخص مد لغت دارك فمقول
نعم فعول اما الله لقل كان كذا وكذا وكذا دخول الفاء من غير استغفام نحو فاه لقل كان كذا وميم الله
ليست عوضا عن حرف القسم ميمنا للفصل بينها وبين الله بفاء العطف وعند لا تحسن الفاء في افعال الله
زايدة ودليل كون هذه الة ابا المعاقبة الحرف والقسم ولزوم اجمعها دون النصب مع النصب
بلا عوض اكثر ما تقدم واعلم ان الجليلين اعني القسم واجواب كالمشروط واجزاء صارا بقية القسم حلة
واحدة فان كانت القسم اسمية فاما ان يتعين الاسم الذي جعلته مبتدا للقسم كما في ميم الله وحرك
اولا فان جعلته تعين وجب حذف الحرف كما في باب المبتدأ لئلا ذلك اللفظ على تحسن اجزءه وميم
ما اقسام به وسلا جواب مسدا الحذف وان لم يتصل القسم كما مانه الله وعبد الله وميم الله جازل الحذف
الحرف واثباته نحو امانه الله وعبد الله لا فعلن والمراد بامانه الله ما فرض على الصالح طاعة كما انها امانه تعالى
عندم يجب عليهم ان يودوها اليه ته لما قال ته انغضضنا لانه لانه وميم الله ماطف به ته
من قوله والشمس والليل والضحى ونحوها او الميم الذي يكون باسماء ته نحو والله ورب الكعبة والحق
ونحو ذلك والمعني ميم الله عيني ونحو اثبات الحرف نحو على امانه الله وعلى الله وكذا تقول الكعبة
او المصحف لا فعلن او الكعبة ميمنا فعلن وقال الفراء ان كان المبتدأ اسم معني نحو اجرك وامين
الله ولعمرك فاجاب القسم خبره ولا يحتاج اليه بعد من اجزءه لان الحرف ميم ولا فعلن ميم ايضا فهو
وليس شي لان العين معني البقاء فهو قسم به ولا فعلن مقسم عليه فكيف يكون سدا ذاك وكذا الكلام
في امانه الله وامن الله ونحوه والمبتدأ المحذوف خبره ان اقتضى بلام لا بدلا نحو اجرك ولا يمين الله وحسب
رفعه قال الجوزي لم سمع في لفظ الله لا النصب مثل ميم الله جعلت ميم القطة فيه وصلا كحقيقة
لكرة لا استعمال كما قال الخليل في ميم آل المعرفة وعند سيبويه مومفرد مشتق من الميم وميم
اي بركة الله معني ومعني الوصل في الة صلا والليل عليه نحو كسر الهمزة وانما كان الة غلب في الهمزة
لكثرة استعماله وسبب ان يكون الهمزة في الة صلا سورة ثم فتح تحققت لعدم افضل كسر الهمزة
في الة سماء ولا فعلن ولذا قالوا في الة من نحو الهمزة وسبب ان الة افضل في المفردات
ايضا فبصدق ميمنا قوله كلامي كيمها تحت رحيلك حروا واذا تكرر الواو بعد واو القسم نحو والليل
اذ ايشي والمنا اذا تجلي فزمت سيبويه واخيل لان المتكررة واو العطف وقال بعضهم ميم واو
القسم ومن وال قوي وذلك انها لو كانت القسم لكانت بلا فاء الباء ولم يبد العطف وربط المقسم

الخلق بل

الثاني وما بعد بالاول بل يكون التقدير اقسام بالليل اقسام بالهنا اقسام بما خلق فبذرة تلكه ايمان كل واحد
منهما مستقل وكل قسم لا بد له من جواب فيطلب تلكه اجوبة فان قلنا حذف جوابان استغناء بما يقع
فالحذف خلافه من صرف وان جهلنا الواحد جوابا للجموع مع ان كل واحد منهما لا يستقل في طلب
جوابا مستقلا فهو ايضا خلافه من صرف فلم يبق الا ان يقول القسم شي واحد والمقسم به تلكه والقسم
صواب الطالب للجواب له المقسم به فيكفنه جواب واحد فانه قال اقسام بالليل والنهار وما خلق ان
سعيكم لشيء وايضا فانك تقول مصرحا بالعطف بالله فانه لا فصل ويجوز ان يكون ثم حيوتك ثم فصل
ولا يقول اقسام بالله اقسام بالشيء الفصل والحمل على ان ثبت في كلامه اوي واعترض على كونه واو العطف
بلزوم العطف على عاملين لانه انما لا يكون معطوفا على الليل واذا تجل معطوفا على اذ اعني
والعاطف واحد اجاز جازا لله بان قال الواو كما عارض عن حرف القسم وفعله معا وذلك لانه فيكون
ما استعمل في القسم لم يستعمل الفعل معه فصار طالما اجامع الفعل كما في عوض عن الفعل ايضا كما في عوض
من احرف فقوله والنهار كما عطف على عامل واحد هو الواو وقال المصنف فلزم على هذا ان
لا يجزى اقسام بالليل اذ اعني والنهار اذ اعني وقوله فلما اقسام بالجنس اجاز الكس
والليل اذ اعني فقولته والليل وان لم يكن معمولا ان كان يكون الواو فيه قائما مقام
اقسم والباحثي كما في بحر ونصب وهو المحذوف وقال المصنف انما مثلا لا في الدار والدار
واحرفه عمر والكامر في باب العطف وعلى قدرنا في باب الظروف الملية ان التقدير وعظمة
الليل اذ اعني فالعامل في الليل في حقيقة هو العظمة المقدرة وكذا في اذ اعني فيكون الواو
قائما مقام العظمة وهي عامل واحد فيكون التقدير عظمة الليل وقت عسعسته فالعامل
المحذوف والمنصوب شي واحد واعلم ان القسم على ضربين اما قسم السؤال نحو شئت وعمر بك الله
وعمر ك الله وقولك الله وبالله لفعلين وقد يستعمل المعرك في قسم السؤال نحو قسم السؤال
احرا وهي واستغناها كقولك بل بك مل صميت اليك لسي وجاب بالاولما ايضا نحو شئت بك الله
الافطت ولما فطت وقد ضي في باب الاستغناء وقوله فبذلك ان لا تستغني لانه ان
زايدة وربما قيل في قسم الطلب ايضا بالله لفعلين فيكون جنس اعني لام في و يتلقى القسم اي تقبل
والمعني بحاب القسم يقال تلقاه بكذا واستقبله اي احابه اعلم ان جواب القسم اما اسمية او فعلية
ولا سمية اما مثبتة او منفية فالمثبت تضرب بان مشددة او مخففة او باللام ومكة اللام
لام الابتداء المضمرة للتأكيد لا فرق بينهما وبين ان الاحرف حيث العمل وانما احب القسم بهما لانها
مفيدان للتأكيد الذي لا جله جاء القسم واللام للالطعة بعد ان المكسورة في الاصل لام الابتداء
ايضا كما في باب ان فلا يدخل منه اللام اعني لام جواب القسم لا على ما يدخل عليه اللام الواو
بعد ان ويرتب الكوفيين ان اللام في مثل لزيد قام جواب القسم ايضا والقسم قبله مقدرا فعلى
هذا ليس في الوجود عندم لام الابتداء قالوا لا تك تقول لطعامك زيدا كل فقد دخلت على اعني
الابتداء واجسبها في التقدير اخذ على الابتداء ورد عليهم نحو ظننت لزيد قام وللام القسم
لا يدخل له بعد ظننت المعنى للشكر ويجوز ان يصدر وا بان الظن العاطف قائم مقام القسم في مثل

قولهم بسم الله ان زيدا قام بكسر الهمزة والفتحة قال بعضهم ان قوله تعالى وظنونا ما لم نرجح من ظنونا ما لم
وما لم جوابه بل لوجها ظننت لظننا كما كان نصا في اجراء ظننت مجرى القسم ثم نقول الواو كقول
اللام في لزيد قام لام ابتداء مضمرة للتأكيد ولا يفدر القسم كما فعله الكوفية لان الاصل علم التقدير
والاكد المطلوب من القسم حاصل من اللام ثم انما لا يجامع حرف النفي وان جاز ان يوكدا بحملة التي
في خبرها حرف النفي نحو لزيد موقام ولا يقال انما زيدا قام وذلك لان اللام للمقرر والابيات و
حرف النفي للرفع واللام في ظننتها في ظاهرها لا حرف تباري واما قولك لزيد ما هو قائم وان زيدا لم يقم فان
واللام ابتداء في مضمون الجملة بلا محامع بين الحروف ثم ان اللام لا تباري يدخل على المضارع لمشاهاة
لمبتدأ في كونه اول جزئية الجملة منتهية مع مضارعة لمطلق اسم قاله المصنف لا ورز على سنة
تعدى بها واحلوا عبي ذبي شبهه ان توعدا ويدخل على مضارع مصدر حرف النفي كقولك
يعطيك خلافا للكوفيين كما ولا يدخل على الماضي وان كان اول جزئية الجملة بعد عن مشابهة اسم
فاذا دخل قد كثر دخول لام الابتداء عليه نحو لقد سمع الله ولقد آتينا وذلك لانها يقرب الماضي من الحال
فيصدر الماضي كالمضارع مع تناسب معني اللام ومعنى قد لان في قد ايضا معني التصديق ويدخل
ايضا لام الابتداء على خبر المبتدأ اذا وقع موقع المبتدأ نحو اي يقدم عليه نحو لزيد ولغى للدار زيد
وعلى نحو خبر المبتدأ اذا وقع موقع المبتدأ نحو لزيد اكل ولغى للدار زيد قائم بشرط كون الخبر
العامل رسما كما ذكرنا او فضلا مضارعا نحو لطعامك زيدا اكل او اضياعه قد نحو لطعامك زيدا اكل و
لا يقال لطعامك زيدا اكل ولا يدخل على غير ما ذكرنا من حروف الشرط وغيره وانما يدخل على نعم وس وان
كانا في اصل ما ضنين لما ذكرنا في باهما من ضمير ورتما معني اسم فنقولك نعم الرجل زيد كقولك نعم
واذا وقع لام الابتداء بعد اجاز وقوعها في غير هذه المواضع ايضا نحو خبر المبتدأ الموحز كان زيد قائم
كما في باب ان ومعجم اللام في جمع ما ذكرنا لبيت جوابا للقسم مقدرا خلافا للكوفية بل هي لام ابتداء و
له سمية المنفية مصدره اما معاملة عندنا هل المحان ماملة عند غيبي هم اوبلا التبرية على اخلاف اولها
كقولك لا زيد فيها ولا عمير ووالله لا رجل فيها ووالله لا فيها رجل ولا مرة واما مصدره بان
نحو والاصل لزيد قام لان كانا الجملة فعلية فان كان الفعل مضارعا مبنيا فله كثر تضرب باللام
وكسمة بالنون نحو لزيد ان يدخل اللام على متعلق المضارع مقدم عليه كقولته ولين نعم او
قلتم لا لله تحشرون فان فيه اللام فقط وكذا ان دخل على حرف النفي نحو والله لسوف اخرج
فلا بية بالنون الكفا باحدي علمتي الاستقبال عز له خري وقلظوا المضارع عن اللام استغناء
بالنون وقلجاء وقيل قره اثارن فانه فرع وان احاط لم يصد ولا يجوز عند البصرين الا الكفا
باللام عن النون الا في الضرورة والكوفيين اجازوه بلا ضرورة وكفي عن الى على ما قسم في كون
التعاقب بين اللام والنون قاله بالي ابن اوس خلفه لردني الى اسوة كانهن مغايد بقع اللام ومن
الدار ويروي لردني بكسر اللام ونصب الدال وبعض العرب بكسر اللام القسم الداخلة على الفعل المضارع
نحو والله لفعلن مثلا كانه ان كان المضارع استقنالا فان كان حاله فاجمهور جوزوا ووجه جوابا
للقسم خلافا للمزيد وذلك لانه متحقق الوجود فلا يحتاج الى ايكده بالقسم كما في المضارع ولا في الجواز

اذن به وجود غير مشتمل بهم اشكال النشل الغراء لى بك قل ضاقت على بؤسكم لعلهم ان
اوجه فنقول والله ليصلي زيد فنجب له كقفا باللهم ولا ماى بالنون له بها علامة الاستقبال وان كان
المضارع منفيا فنهى بما وان ولا على ماضي لكن وان اذ لم يتغير بالنون المستقبل فظاهر في حال
احال على ما تقدم في الافعال الناقصة فالمراد لا يجوز والله ما اقوم وان اقوم لكونه ظاهرا في حال
ومر سبب ان المقسم عليه لا يكون حلالا ولا يجوز في المضارع لم ولن في جواب القسم لكونه سببا مما يجوز
حذفه للمضارع كما يحى والعامل الحرف في الحذف مع بقا عمله وان ابطوا العمل لم يتصل بالماضي الحزبون
وان كان الفعل ماضيا مستقلا فالوجه من اللام وقد نحو والله لقد خرج واما في نعم وسن فاللام
وجز ما اذ لا يخلصها قد عدم تصرفها واليها نفع السندان وجلتها وان طال الكلام او كان في
ضروبه الشعر جاز لا اقتصار على احد مما قالته والشمس وضحاها في قوله اقم فلم يات باللهم للطول و
قال الشاعر حلفت لها بالله طفم فليح لنا موا انما انزلت ولا صال وكذا قد علم اللام لان اللام
لا تبدأ الا يدخل على الماضي المحذو والاقصاء في اللام اكثر من العكس واما كقولها فاقم ان المعسا
وان لم يكن لكونه يوم في الشرط فلهذا سببه ان ان موطنه كاللام في لبن حيث لا يكون في اللام في كان
اذن جواب القسم لا جواب لو فيكون جواب القسم في قوله واقم لوبى انا رسولك سواك ولكن احلك
مرفعا محذو فاقم سبي الكلام عليه في حروف الشرط واذ كان الماضي منفيا فيما نحو والله ما قام واما ان
نفي بلا وان انقلب الي معنى المستقبل كما ذكرنا في باب الماضي فالجيب في الدنيا عليهم
والله لا علمهم جعله سقى اي لا علمهم فلا يلزم تكرار لا لا يلزم اذا كان في الماضي الذي للاراء
نحو لرحم الله وذلك لان الماضي للموضوعين معنى المستقبل وفي غيرهما يجب تكررها نحو صدق
ولا صلي ورمجات في الشعر غير مكررة كقوله فاي امر سيد لا فضل واما قوله فلهذا رقي العقبة فان لم يكر
فيه لتكرير نفي العقبة وموقوله فك ربه الى اخرى فانه قال لا فك ربه ولا اطعم سبتين سكتينا وان
كانت المقسم عليه جواب شرط مستقبل وقبل ذلك الشرط فتم قربة اداة الشرط كقوله بلام مفتوحة
تسمى موطنية اي مهيمة ومعينة لكون اجواب القسم لا للشرط نحو الله ليل استنى لا يملك ويجوز والله
ان ايتى استك بلا لام فان حذف القسم وقدر فاله كثر الجي باللام المحوية نفيها على القسم المقدر من اول
الامر وقد يحى من غير لام كقوله ته وان اطعم قومم انكم لمشركون وان تقدم القسم على الشرط الماضي وهو
ما يكون بلو في حكيه في حروف الشرط ويجوز حذف الفاء في من المضارع الذي هو جواب القسم ولا يجوز
الماضي ولا اسمية سواها في المضارع لا يزال واخواته او غير ما قال فطعت عين الله ارج قاعدا وقال
بالله ما سقى على الايام دو جريد مشتمل به الطيان ولا اس وان لم يحذف في اسمية لانها اقل استعمالا في
جواب القسم من الضميمة والحرف لاجل التخفيف وحذف في المضارع دون الماضي لكونه في القسم اكثر
استعمالا منه مع ان لفظ المضارع اقل من ثم جاز حذف حرف النفي في غير القسم من لا يزال واخواته
قال سفل اسمها ما حلت بها كحكي كونه واما جاز فيها خاصة للزوم النفي اياها فلا يلبس الاجاب
واما قوله فلا واي دما زال عن نية فلم يحذف الفاء بل فضل بينه وبين الفعل كما في الافعال الناقصة
واما جاز حذف علامة النفي في المضارع دون علامة التانيث في المضارع دون علامة التانيث لانها

يكون في الالط علامتين اللام والنون كما ذكرنا في حرف احد ما يستلزم حذف الاخرى فكثير الحذف
وانما حكم بان الحذف من المضارع لا دون ما لانها اكثر استعمالا في لغو المضارع من قوله وحذف
جوابه اذا اعتنى من او قلده ما يدل عليه اي اذا اعترض القسم اي توسط الكلام نحو زيد والله قائم
وقام والله زيد وفي نيج البلاغة قد والله لقوا الله قوله او قلده ما يدل عليه نحو زيد قام والله وقام زيد
والله وهذا الكلام الذي توسط القسم او تاخر عنه موع حيث المضي جواب القسم وهو كالعوض
عن ذلك اجواب مثل اجواب الشرط في كرمك ان ائتني كما في بانه وقد يحى لعل الجملة لا سمية فربما داه
على اجواب فحذف وليست في حيث المضي جواب كالمذكورين وذلك كقوله ته والفجر ليليا عشر اي
ليوطن ويعاقبن لللاله لم تتركه فضل ربه لاه عليه وقد حذف القسم لكون طرفه معمولات
الفعل جازا الواقع جوابا باد الالطها نحو لا فعله عوض وعوض العاضن وانما كان كذلك لكثرة
استعمال عوض مع القسم مع ان معناه ابداء البتة فغيره الما كيد لا يفيد فائدة القسم ولا اجل
افادته فائدة قد تقدم على عاظم قايا مقام الجملة القيمة وان كان عاظم مقنى ناخرو يمنع علمه فمما نطق
كلام التوكيد وما يقال عوض لا يملك وعوض ما ايتك لغرض سد مسد القسم كما يحى في حروف نحو انا
يوم الجمعة فان زيدا قائم وقد استعمل في عين القسم كقوله مثلا ثاى بما اوليت من حسن لا زلت عوض
قريب العين محسودا ويقوم مقام القسم ايضا بعض حروف التصديق وموجي معنى نعم وياح
ان التصديق توكيد وتوثيق كالقسم بقوله حيا لافعلن كما كفت نعم والله لا اضلن ومي منس على
الكسر وقد نفع وكيف وايسر ما معنى مخالفا لقوم وينا وما عندم لواقفة حيا كحرفه لفظا في
ولا يكتفي في البناء الواقعة اللفظية الا ترى الى اعراب اليمنى النعمة وقد نفع بها دون تم قال
وقلن على العز دوس اول نثر ابل جيران كانت تحت عاشره وربما نوب ضرورة قال
وقالته اسيت فقلت حيا لاسي انه من ذك اكل انه وبه استدل من ذهب الى اسمية قال عبد القاهن
موا سم فعل معنى اعرف ولا يتذر ان تكة في جميع حروف التصديق وقد نفعي بذكر القسم عن
ذكر المقسم به كقوله فاقم لوشى انا نى رسوله اي اقم بما اقم به ويستضى كيم لغو المقسم كما
ان اكر بالنون نحو لا ضربتك لان النون لها مواضع كما يحى ولا يحى في اخنى الحرف نحو تضربن زيدا
واما نحو قل سمع الله ولنزل قائم فلم يتم دليل على كونها جوابا في القسم خلافا للكوفيين كما تقدم وقد نفع
مقام القسم حقا وبقينا وقطعا وما اشبهها نحو حقا لافعلن وكلا كلا اذ لم يكن ردعا نحو كلا
لننذن وكذا لا لى ام نذر نحو لله على كذا لافعلن او عهد نحو عاهدت الله او علم الله لافعلن
قوله وعن المجاوزة وعلا للاستعلاء وقد يكونان اسمين لا حول من والكاف للتشبيه و
زايدة وقد تكون اسما ومد ومنذ للنزان للابتداء في الماضي والنظر في الحاضر نحو ما رايته من
شربنا ومنذ يومنا وحاشا وعلا وظلا **قوله** وعن المجاوزة اي بعد شئ عن المجوز
بسبب اتحاد مصدر المحذو بها نحو ميتت عن القوس اي بعد السهم عن القوس بسبب
وكذا اطعمه عن اجمع اي بعد عن اجمع بسبب الاطعام وكذا ادبت الدين عن زيد وقولم
رويت عن علما واحلث عنه حجاز كانك نقله عنه وقولك جلست عن يمينه اي تراخيت عن موضع

بمنه بالكلية وقوله تعالى الفوز عن امره مضمون معنى تجاوزون وطبقا عن طبق متجاوزا في
الشدة عن طبق آخر وانه فيكون كل طبق اعظم في الشدة مما قبله وقوله عن طبق صفه طبقا وليس
المراد طبقين فقط بل المقصود اطلاق كل واحد منهما اعظم من الآخر وهو مثل التثنية في السك وقوله تعالى
كربن والمراد في الكل التثنية والتكرير فاقصر على اقل مراتب التكرير وهو الاثنان تخفيفا وكذا
قوله ورتا لزيادة كابر عن كابر اي كابر متجاوزا في الفضل عن كابر آخر وقال بعضهم اي كابر
والاوي انما الحروف على معناها ما يمكن وقوله لاه ابن عمك لاه افضل في حسب عني ولا انت داني فخوفي
ضمن في افضل معنى تجاوزت في الفضل قال ابو عسدة وما ينطق عن الهوى اي بالهوى ولا ولي انها
بمعناها واجار والمجور وصفه للمصدر اي نطقا صادرا عن الهوى فيمنه مثله بغيدا للتبعية كما في قوله قلت
مذا عن علم وقوله بصدرو ويدي عن اسيل ضمن فيه معنى بكشف اي كشف الظاهر عن وجه اسيل **قوله**
وعلى الاستعلاء اما حقيقه نحو زبدي السطح او مجازا نحو عليه دين كما يقال ركب دين كما تتحل ثقل الدين
على عنقه او ظهره ومنه على قضاء الصلوة وعليه القصاص لان الحقوق كما انها لا تترك لمزوليه وكذا قوله تعالى
كان علي ركبما تقال عن استعلاء شيء عليه ولكنه اذا صار الشيء مشهورا في الاستعمال في شيء لم يراع اصل
نحو اعظم الله ومنه توكلت على فلان كما تتحل تفكك عليه ومنه توكلت على الله واما قوله اذا رضيت علي اي
فلما رضيت علي صدق اي تحطت وقوله رعبه اشرا وجلا عليها اي على ما كان ملكا لها وتسلط
عليه فهي تبصره وقوله فلان علي لته تقول كذا اي معها كان المعنى انه يلزمها لزوم الراكب لركوبه من
قوله ركبته الديون اي لزمته ومنه عمر على اسم الله اي ملته به فكانه مركب تحكك الي مقصدك ومررت
عليه بغيدان مرورك به كان من جهة الفوق بخلاف مررت به وقوله ان الكريم وايك بعثنا انمجد
يوما علي من تيك ليس علي فيه زيادة بل الكلمة على التقديم والتاخير واصلا ان مجرد ما من كل عليه
وامتنع حذف الضمير المحرور الراجح الي الموصول كما في باب الموصولات فقدم على في كل فضاء
من سلكه في حذف الضمير لانه يتصا به بيشك صرحا **قوله** وقد يكونان اي عن وعلا اسمين فلا تعلق
الاجرورين من وانما تعين اذن اسميتها لان اجرور خاص لا سماء وقال يصف وقطة علت
بعد ما ظمها وصل وعن قبض بندا محملا وقال ولقد اراني للراح ذرية من عن يميني مرة واما في
اذن لكونها على لفظ الحرف ومنا سببين لهما معني فيلزم عن الاضافة ومعناها جانب بخلاف علا
قال مات سوس الحوض بوسا من علا بوسا به يقطع اجواز الفلا اي من فوق **قوله** والكاف
للتثنية ودليل حرقية وقوعه صلة في كوجاني الذي كريد هو مثل الذي في الدار فان قيل لم يجوز
كونه معني المثل والمستداه محذوف اي الذي هو كريد اي مثل زيد قلت قد تقدم في باب الموصولات
ان حذف المبتداه في صلة غير اي اذا لم يظلم في غاية العلم واستعمال نحو الذي كريد شاع كثيرا
اسميتها اذا اجرت كما في قوله يصحكن عن كابد المذموم واذا ارتفعت كما في قوله انهمون ولن
ينزي دوي شطط كالظن يهلك فيه الزب والسك وسيبويه لا يحكم باسميتها عند الضرورة
اما ان حذفه يجوز ذلك من غير ضرورة وتبعه اجروفي ويكون ايضا زيادة اذ لم يلبس بالاصلية
كما في قوله لواحق لا قرب فيها كالمق اي فيها المقوق اي الطول وحكم بزيادةها عند دخولها على

مثل نحو ليس كمثل شي او دخول مثل عليه كقوله فاصبحوا مثل كعصف ما كوله اذ الفرض انه لا يشبه
فلا بد من زيادة احدي ادا في التثنية وزيادة ما هو على حرف اوي ولا سيما اذا كان من ضم الحروف في الا
والحكم بزيادة الحروف اوي واما اذا اجتمعا الكافان نحو قوله وصاياتا كما لو من فاما ان يكون
باب التوكيد للفظي فهما اما اسمان او حرفان كقوله ولا تكلم بالاد واه واما ان يكون احدهما زائدا فيكون
تلك الزيادة حرفا اذ زيادة الحروف اوي فيكون اما لا وي في ضمير قوله ليس كمثل واما الثانية فهو قوله مثل
كعصف ويجوز ان يكونا اسمين او حرفين واحدهما زائدا فان قلت لفظ مثل له بدل من اسم محو وكف
حكمت بزيادة الكاف في مثل كعصف قلت لا تمتنع منع لا سم عن اجر للضرورة وان كان له زالا لاضافة
لان عمل الجمل ليس بالاصالة ويجوز ان يكون مثل مضاف الي مقدر ملول عليه بعصف الظاهر كالفنان
بانتم تم عدي فعلى هذا لا يكون الكاف زائدا فانه قال مثل كعصف وكجوز في قوله ليس كمثل شي
ان لا يحكم بزيادة الكاف بل يكون على طرفه قوله ولا يري الضيب بها يحسد وقوله لا في زبدا في اعني نفي
الشيء بغيره لان نفي اللانم يستلزم نفي المذموم فاجوز زيد ملزوم ولا في له زبدا في زبدا في زبدا في
موزيد فصغيت هذا اللانم والمراد نفي المذموم اي ليس بل زبدا في اذ لو كان له اذ لكان كذلك في اذ
موزيد فكذا مهنا نصبت ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله اذ لو كان له مثل لكان موزيد مثل
مثله والكاف لا يدخل المضمحل فالجهد اذ لو دخل له دي الي اجتماع الكافين اذ لاشبهت بالتحط
فطره المنع في الكل وقد دخل في الشرع على المنصوب المنفصل قال فاجمل واحسن في اسيرك انه
ضعيف ولم يسهر كباك اسر وموجز باب اقامة الضمير مقام بعض وعمل الجور وايضا قال فلا اري
اعلا ولا حلا ملا كيوولا كمن الا حلا يلا وقال وام احوال كما وافقنا وقد دخل في السعة على
المرفوع نحو ان كانت وحي الكاف بعد الكاف فيكون كماله معان احدهما تشبيه مضمون جملة
بمضمون اخري كما كانت قبل الكف لتشبه المخذ بالمخذ قالته اجمل لنا انها كالم الله فله تعضي الكاف
ما يتعلق به لان اجارا انما كان يطلب ذلك لكون الجور مفعولا وذلك لان حرف الجور مفعول كما ذكرنا
لان تعضي بالفعل القاصر عن المفعول به اليه والمفعول به له بدل من فعل او معناه ومعني كن كانت
كن في المستقبل كما انت كائن الان فانت مبتداه محذوف الخبر فانت تشبه الكون المطلوب منه بالكون
الحاصل له الان ومنه قوله عليه كما يكونون يولد عليكم تشبه الغاية المكرومة بكونهم المكروه اي التهم
المكرومة ثانيا ان يكون كما معني اصل حكمي سيبويه عز العوب استظني كما ايتك اي اعلم انك قال
روية لا سم الناس كالتشتم فكون فل يضي معنى الكلمة بالتركيب وذلك لما يجي مما معني ريبا قال
واي لما اضرب الكبر ضربة على راسه بليق اللسان في الفم اي ريبا وتقول اني لما افضل اي ريبا قال
بعضهم ان حاجي ايضا معني ريبا حاجي اي ريبا فالتشتم ان يكون معني قران الضمير في
الوجود نحو ادخل كما يعلم الامام وكما قام زيد تصدق به ووجوز الكوفية نصب المضارع جعل كما معني
على ان يكون اصلا كما في حرف اليا تخفيفا ولم يدفعوا الرفع ولم يثبتا بصريه لافادة كالتسليم و
لا نصب الفعل بعد واستحسن المبرد القولين وانشد الكوفية لا تظلموا الناس كالتظلموا
والبصره ينشدونه على الافراد نحو لا تظلم الناس كالتظلموا اي اعلموا وقد يكون ما بعد الكاف مصدرا

ايضا يجوز ان يكون واظلم كما تفضل ويجوز ان يكون هذا النوع من القسم الاول اعني نحو ان كانت
وكا يكونون يوتي من هذا النوع كما يجوز ان يكون هذا النوع من القسم الاول اي يكون ما كافر واما التي
بجربت فمن قال ان رب حرف فهي كمنها عن العمل فلا يطلب متعلقا كما ذكرنا في ما سبق رب لتفصيل
النسبة التي في الجملة الواقعة بعد ما ومن قال انها اسم فهي كافر ايضا عن طلب المضار اليه وما التي بعد
قل وكثر وطال اما كافر الله فعال عن طلب الفاعل واما مصدرية والمصدر فاعل للفعل وقال بعضهم
هي في قوله صردت فاطولت الصرود وقيل واصل على طول الصرود ويدوم زيادة وواصل فاعل فلما في
عند سبويه كافر وواصل مبتدأ **قوله** ومنذ الى آخر الباب قد مضى الكلام في شرحه مستوفيا واعلم
انه اذا لم يكن في كل حرف من حرفيهم خروج عن اصله وكونه بمعنى كلمة اخرى او زيادة به ان معنى اصله
الموضوع هو له ويضم فعله المعدي به معنى من المعاني يستقيم به الكلام فهو له وفي الواجب فلا يقول
ان على معنى من في قوله تعالى اذا اتوا على الناس بل يضم كذا لو لم يمتنع في الاكثار في السطو
ولا يحكم بزيادة في في قوله يخرج في غيرا قبله نصلي بل يضم يخرج معنى نورا يخرج وقد مضى كثير
ذلك في امكانه **قوله** الحروف المشبهة بالفعل ان وان وكان ولكن وليت ولعل لها صرود الكلام
سوي ان وهي بعكسها وياحتمها فليعلم على الاصح وتدخل حسدا على الافعال **اقول** سميت
الحروف المذكورة الحروف المشبهة بالفعل بخلاف ما لا نهائيه ليس الذي هو فعل ناقص عيني منصرف
ومدته شبه التام المتصرف المتعدي وايضا ما كانا في شئ ليس معنى له لفظا ومدته بل في الفعل
معنى كما يجي ولفظا من حيث كونها على كنه حرف فضلا واما فتحها واخرها فان لم نقل انها
للافعال بل قلنا هي لا استقلالها بسبب تشديد الاواخ والتا في لنت فهي جهة اخرى بها يتبع
الماضي فيعمل على الافعال وان قلنا انها المشابهة بالفعل فلاته بسبب الافعال لانها يكون اشد
بسبب المشابهة المتقدمة فما اعطيت بعد المشابهة لا يكون بعض جهات المشابهة وكذلك نون
الوقاية ان قلنا انها تحفظ فتحها فقط كما تحفظ سكون من وعن فهي جهات المشابهة وان قلنا
هي لاجل المشابهة فلا فلما شابهت الافعال بالافعال المتعدي معنى لطلبها الحرف منها وسأ
مطلق الافعال لفظا لما ذكرنا كان مشابهتها للافعال اقوى من مشابهة ما كانا في جعل عملها
اقوي بان قلم منصوبها على حرفيها وذلك لان عمل الفعل الطبيعي ان يرفع ثم ينصب **قوله** وعمل
غير طبيعي فهو متصرف في العمل وقيل قلم المنصوب على المرفوع فضلا الى الفرق بينهما وبين الافعال
التي هي اصلها من اول الامس او تشبهها جعل عملها حرفيها كونهما فروع للفعل وماتان للعلم
تا لثان في المشابهة ولم يقل من منصوبها فاعلمه هي لا وفي ومشاهاة بمعنى لمطلق للفعل
مخرج حيث ان في ان وان معنى جفقت واكدت وفي كان معنى شهدت قال الزجاج في التشبيه
اذا كان حنيها جامدا نحو كان زيدا اسد وللشك اذا كان صفة مشتقة نحو كانك قائم لان الحرف هو
بالاسم والتي لا يشبه بنفسه ولا في ان يقال هي للتشبيه ايضا والمعنى كانك شخص قائم حتى يعايد
لا اسم والتشبيه حقيقة فيصح تشبيه احد ما بالآخر له انما قام الوصف مقام الموصوف جعل
لا اسم بسبب التشبيه كانه مواجها عينه صار الضمير في الخبر يعود الى الاسم لا الى الموصوف المتعدد

فلهذا يقول كافي المعنى وكالك تشبي وانه صلا كاي رجل عشي وكانك رجل عشي وقيل هي للتخصيص فيكون كافي
بالدنيا لم يكن وكانك بالآخر لم يكن وكانك بالليل قبله وابعلى معتقده مثله زيادة الاسم وحرفا نحو
يقع كان للتشبيه اي كان الدنالم يكن ولا وفي ان يقول يتعاسا ان على معنى التشبيه ولا يحكم بزيادة شي وهو العذر
كانك بصريا الدنيا اي تشاهدها من قوله تو فنضرب به عن حنب واجله بعد الجور وبالخاله اي كانك تصبر
بالدنيا وتشاهدها غير كما يشهد بها ترى الي قولهم كافي بالليل وقيل قبله وكانك يريده وهو ملك والوا ولا يدخل
الجملة اذ كانت اخبارا لهذه الحروف وفي لكن معني استدلكت ومعني الاستدراك رفع توهم يتولد من
الكلام السابق رفعها شبيها بالا استثناء ومن ثم قدر الاستثناء المنقطع بلكن اذا قلت جاني زيد وكان
توهم ان عمرو ايضا جاك لما بينهما حرف لفة فنضرب لك الوهم بقول لكن عمرو ولم يحى وفي كيت معني
تمتيت وفي لعل معني ترجيت واهمية التمني عيني ماهية التمني لان الفرق بينهما حجة واحدة في لفظ
ومواستعمال التمني في الممكن والحال واخصا من التمني بالممكن وذلك لانه ماهية التمني محبة حصول
الشيء سواء ينظره ويريد حصوله اولا والتدريج ارتقاب شي له وثوق بانته حصوله لمن لم يقال
لعل الشمس تشرق قبل خيل في الارتراب الطبع والاشفاق فالطبع ارتقاب شي محبوب نحو لعلك
تعطينا والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلك توت الساعة وقد اضطرب كلامهم في لعل الواضحة
في كلامه تعالى لا تخالته ترقب عيني الموثوق حصوله عليه ته فقال قطرب وابعلى معناها التحليل
فمعني افضلوا حين لعلكم ترحون اي اتي عمولا ولا يستقيم ذلك في قوله ته وما يلدك لعل الساعة قرب
اذ لا معني فيه للتعديل وقال بعضهم هي لتحقيق مضمون الجملة التي عملها ولا يطرد ذلك في قوله تم
لعله يتذكر ويحشي اذ لم يحل من فرعون الذكر واما قوله آمنت بالذي آمنت به بنو اسرائيل في قوله
باسم المعنى محبتها ولو كان تذكرا حقيقيا لقبول منه واخو قال سبويه وموان الرجاء اولا
يتعلق بالخاطبين واما ذلك لان الاصل ان لا يخرج عن معناها بالكلية فلعل منه تعالى على ان يقول
وليشفق كما ان او المعينة للشك اذا وقعت في كلامه ته كانت للشك ولا يهاجم لا للشك وقيل ان
لعل جى للا استنهاج بقول لعل زيد قائم اي هل هو كذلك واخبار هذه الحروف وعند الكوفيين في ضم
بما ارتفعت به في حال الابتداء وكذا خبره التبية ومدرب البصر على الحروف في المبتدأ والخبر
لطلبها لهما معني ويجوز عند الفراء نصب الخبر بليت تحوليت زيدا قائما لانه معني غنيت ومفعول
مضمون الخبر مضاف الى الاسم اي تملك قائم زيدا فضبت الخبرين كما ذكرنا في غنيت نصب لفعال القلوب
لها سوار ومن ثم جاليت ان زيدا قائم كما جاء علمت ان زيدا قائم فهو عنده كفعال القلوب في العمل
واستشهد الفراء بقوله ياليت ايام الصبار واجها والبصيرون كملون رواجها على كاليه وعاطة
حب المحزوف اي ياليت ايام الصبي لنا رواج والكت تفسر كان اي ياليت ايام الصبي لنا رواج
وموضعيف لان كان ويكون لا يضمن ان لا فيما اشتررا استعمالهما فيه فيكون الشرة دليلا عليهما
كما في قولهم ان خير الفجر ويجوز عند بعض اصحاب الفراء نصب الخبرين بالحنة الباقية ايضا كما رووه
عليه ان فخرهم لسبعين خريفا وانشدوا كان اذ نيت اذا تشوقا فادمة او قلنا محزفا وذلك ان
اسم كان مشبه وخبره مشبه به فمما مفعولان شبهت له ول مفعول بلا جار والثاني مفعول محرف

جن وليس قالوا المشهور وقد رد على هذا ان عد وقت الشاهد مثلا البيت وقال المردع
الصواب بحسب اذنيه اذا شوقا فادمة فضوكة ان لبيت منضمته معنى الفعل بخلاف افعال
القلوب فانها افعال صريحة فلا فضل لهذا التضمن الضعيف من حيث نصب الحرف بل ان يكون مضمونا
مفعول فعل تضمنه لبت واما نحو قوله باليت ابي وسبعا في غم واخرج منها فوق كرايم فان
مع اسمها وجنبا معينة غنى المعمولين اليها مفعول تمنيته وبلغني على ما ذهب اليه لا نفس
في نحو علمت ان زيدا قائم من تقدير المفعول الباقي ان يقدر ايضا مهننا جنبي لبت ولا اعتراض الا على من
واجاز الاخفش قياس لعل في محال المفتوحة بعد ما علمت نحو قولك لعلك قائم ولم يثبت واما نصب
باقي اخوات لبت المحرفين ممنوع والمروي ان حرفهم لسبعون حرفا واما قوله كان اذنية البيت
فقد ذكرنا انه خطي فيه قوله لها صدر الكلام كذا يعني معنى الكلام ويورث في مضمونه وكان حرفا
من تنبها الصدر بحروف النفي والملا ولم ولن فقد مر في المنصوب على شريطة التفسير على نحو ما
وكحروف البنية ولا استفهام والتشبيه والتخصيص وغير ذلك واما الافعال فافعال القلوب
ولا فاعل المناقصة فانها وان اثرت في مضمون الجملة فلم يلزم التصدر لاجراء لها مجري ساير الافعال
وانما لزمته احروف المذكورة الصدر لما ذكرنا وكل واحدة من هذه الاحرف يدل على قسم من
اقسام الكلام بخلاف ان المكسورة فانها يؤكد معنى الجملة فقط والتوكيد تقوية معنى الثابت لا يغير
المعنى الا انها مع ذلك حرف ابتداء كاللام فلذلك وجب تصدرها كاللام واما ان المفتوحة فلكونها
مع جزئياتها في تاويل المفرد لكونها مصدريه وجب وقوعها مواضع المفردات كالفاعل والمفعول
وجنبا للمبتدأ والمضاف اليه ولا يتصدر وان كانت في مقام المبتدأ الذي له حقه الصدر لما ذكرنا
في باب المبتدأ فليت وعلل وكان وان المفتوحة لا يدخل على مبتدأ في جنبي معنى الطلب سواء كان
دكرا خبر مفرد او جملة اما لبت وعلل فلا منها الطلب مضمون الخبر فلا يتوجه الي ذلك المضمون
طلب آخر اذ لا يجمع عندهم طلبان على مطلوب واما كان فلا ن خبرها ابتداء مفرد لا يشبه به كما
ذكرنا وهي اما اذ مذكورة متببه لاسم بها كقولك اسد او مقدره قامت الصفة مقامه نحو كانك
قائم وكانك فت او يقوم او عندك او في اللاد كما ذكرنا والمفرد المتضمن معنى الطلب في كلام
اسم لا استفهام فقط فيكونا فلو كان جنبا اسم استفهام لوجب تقدمه عليها فيسقط اذن عن
قوله الصدر الواجب لها والصفة القايمه مقام ذلك الخبر المفرد لا يكون الا خبريه لان
كما مر في باب لا يكون طلبيا ومن ثم اول نحو قوله جا وبلدق مثل رايت اللبس قط واما ان المفتوحة
فلان وضعها ليكون مع جزئياتها في تاويل المصدر والمصدر لا طلب فيه فبين بهذا ان في نحو
قولك امرته ان لم لا يجوز ان يكون مصدريه على اجارة سيبويه وابعلي كما تقدم في نواصب
المضارع واما ان ولكن فلا يمكن كون اخبارها مفردا متضمنا لمعنى الطلب لما مر في باب
الجملة الطلبية كالامر والنهي والاعمال والجملة المصدرية كحرف الاستفهام والعرض والتمني ونحو
ذلك فلا اري مناص من وقوعها جنبا لهما كما في جنبا للمبتدأ وان كان قليلا نحو ان زيدا لا تضربه
وانك لا مرجبا بك وان زيدا هل ضربته واضرب زيدا ولكن عمر والا تضربه قال ولو ارادت لقلت

وهي صادقة ان الواضحة لا يصيبك للشيب **قوله** وانما يفتي على الرفع اذا دخلت على
جانبا لعل وان لم يروى قوله قالت الا ليتها هذا كما لم لنا اليها متنا ونصفه فقد رخصنا
والاعلاء اكثر لا منها خرج بها عن الاختصاص بلحمله فالاولي ان لا نعمل كما تقدم في ما الحجازية فاذا
اعلمت فما كانه ومنهيب الجمهور ان ما الكافر حرف وقال ابن درستونه انها تكسر مبهمة عن لبت
ضيرا ان فيكون اسما وجملة خبرها جزها واذ اعلمت فما زيدا حرفه كما في قوله فيما رجة وروى
ابو الحسن وحده في انما واما الاعمال والاعلاء والاعمال قليل فيهما الضعف معنى الفعل فيها لان المالك
نقوه الياس لا معنى لخب مجرد وعدم سماع الاعمال في العلم وكما وكما في قياسها في الاعمال على لبت
سابع عندك اسى واكثر الخاء اذ لا فرق بينها وبين لبتا واذ اسمع في انما ضعف معنى الفعل فيها
طرفة هذه الحروف لكن الاعلاء اوي بالاتفاق لطم السماع وولت الاختصاص بسبب اسبويه
لمنع الاعمال في غير لبتا للسمع المشهور فيه دون غيره **قوله** فان لا يعين معنى الجملة وان مع
جملتها في حكم المفرد ومن ثم وجب الكسر في موضع الحمل والفتح في موضع المفرد فكسرت ابتداء بعد
القول وبعمل الموصول وفتح فاعلة ومفعولة ومضافا اليها ومبتدأ وقالوا لولا انك لانه مبتدأ
ولو انك لانه فاعل فان جازا التقدير ان جاز الامر ان مثل كرمي فاني كرمه واذا انه عبد الفضا
واللهانم ومثبه ولذا كجاء العطف على اسم المكسورة لفظا او حكما بالرفع دون المفتوحة
ان زيدا فيم وغيره ويسترط مضي الخبر لفظا او تقدير لفظا للكوفيين ولا اثر لكونه مبني اخلافا
للبرد والكسبي في مثل انك وزيدا اذ مبنيان ولكن كذلك ولذلك دخلت اللام مع المكسورة دونها
على الجنب او على الاسم اذ افضل منه وبينها او على ما بينهما وفي لكن ضعف وتخفيف المكسورة فيلزمها
اللام وكجوز الضاها ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتدأ خلافا للكوفيين في التعميم وتخفيف المفتوحة
فيعمل في ضمير شان مقدر يدخل على الجمل مطلقا ويشد اعمالها في غنم ويلزمها مع الفعل السين
او سوف او قد او حرف النفي **قوله** فان لا يغير معنى الجملة اخذ في تفصيل معاني
الحروف الستة فان موضوعة لما كيد معنى الجملة فقط غير مضمون لها وان المفتوحة موضوعة
ليكون ساويل مصدر جنبا مضافا الي اسمها مضمون بلغني ان زيدا قائم بلغني قيام زيد وكذا ان
كان الخبر جاملا نحو بلغني لبتك زيد اي زلتك فان يا النيب اذا حكمت آخر الاسم وبعملها
الناء افادت معنى المصدر نحو الغريم والمضرويه والضاربه وكذا بلغني ان زيدا في اللاد اي
حصول زيد في اللاد لان الخبر في الحقيقة حاصل المقدم **قوله** ومن ثم وجب الكسر اي حجة علم
تصغير المكسورة لمعنى الجملة ويصدر المفتوحة معناها الى المفرد **قوله** فكسرت ابتداء اي مبتدأ بها
سواء في اول كلام المتكلم نحو ان زيدا قائم او كان في وسط كلامه اذ كان ابتداء كلام آخر نحو اكرمك
انه فاضل فتوكل انه فاضل كلام مستأنف وقع علة لما تقدم ومنه قوله تعالي ولا تحزنك قولهم
ان الغرة لله جميعا وكذا يكسر بعد القول اذ قصرت به الحكاية لا الاعتقاد الشامل للعلم و
الظن فانها يفتح اذن كما يفتح بعد العلم والظن واما كسرتها بعد القول لمعنى الحكاية لانه
ابتداء الكلام المحكي وكسرت بعد الموصول لان الصلة لا يكون له جملة قال ته ما ان مفتوحة

لبنوا وكذا في جواب القسم عند الجهد والكوشن اظلم يكن في ضمنها اللهم ولعل ذلك لنا ولهم لها بالمعنى
اي قسم بالله على قيامك وفيه بعد اذ لا يقع المفرد الصريح جواب القسم ويكسر ايضا اذا كان حال نحو
لقيك وانك راكب قالته ومارسنا من فلك من المسلمين الا انهم لما يكونون لان جمله تقع حالا ولا دليل
على كونها في ما قبل المفرد كما هي فان قلت افصحها ليكون ما قبل المصدر فان المصدر لا يضافه حالا قلت
ذلك اذا كان صريح المصدر لا الموقول ويكسر ايضا اذا كانت في موقع جنس عن اسم عين نحو زيد انما كان
عمر وان قام له لا دليل على كون الجملة اذا كانت جنس المبني فيها وبالمفرد واما اذا كان المبني حدثا جان
فتح ان في الخبر نحو ما مويك انك قائم ويكسر ايضا اذا دخلت في مبتدأ في خبره لام لا مبتدأ فانها لا تجامع الا
المكسورة لان وضع لام الابتداء لتأكيد ضمنون الجملة كان المكسورة فما سواها في المعنى **قوله** وفتح فاعلة
نحو بلعني انك قائم لان الفاعل لا يكون الا مفردا وكذا المفعول به نحو علمت انك قائم اي علمت قيامك وكذا
المبتدأ نحو عندي انك قائم وكذا المضاف اليه نحو فعلت هذا كرامة انك قائم وكذا المجرور نحو
عجبت من انك قائم **قوله** وقالوا لولا انك من اجواب سوال مقدر وهو ان لولا تدخل على الجملة الاسمية نحو
كسر ان فاجاب بان الجملة بعد ما لا يجوز اظهار خبرها كما تقدم في باب المبتدأ بل يجوز ان يكون خبرها فلو كسرنا
ان كان خبر الاسمية ظاهرا غير مقدر ولا يجوز فتحها لئلا يكون ان مع خبرها في موضع المبتدأ ونحو
مجزوء واما على هذا في باب الفاعل وهو باب الك في رفعه اسم الواقعة بعد لولا كما ذكرنا في باب المبتدأ
فتفتح ان ظاهر **قوله** ولوانك لانه فاعل يعني ان لو حرف شرط فلا بد من دخولها على الفعل فلو كسرنا ان
لكانت اظلم على الاسمية ولا يجوز فتحها لئلا يكون مع ما في خبرها فاعل مقدر وهو ثبت كما هو في
باب الفاعل وسجي في حرف الشرط وكذا يلزم فتحها بعلها التوقيفية نحو اجلس ان زيد قائم لانها
لا تدخل الا على الفعل وكذلكها مصدرية وسر دخولها على الاسمية كما هي في التقدير بل ذلك
زيد قائم كما في لوانك فمت سوار **قوله** فان جازا للتقدير ان اي تعديس الجملة والمفرد جازا لانه ان اي
فتح ان وكسرها وذلك في مواضع بغيرها اجزا نحو من يكرهني فاني اكرهه والكسرة ويل فانما اكرهه وفتح
علي ان مع ما في خبرها مبتدأ محذوف واخبار اي فاكرا حتى ثابت وكذا بعد اذ المفاجأة **قوله** ٧
وكنت اري زيدا كما قيل سيدا اذا لم يبد القفا والهازم اي عبد قفا اي لم يخوض في القفا والهازم
عظمان نائبان في الجبين تحتها ذين جمعها ان عد باحوها كقولك حب طاكيمه فالكسرة على اول
اذا موعبد القفا والفتح على ما قبل فاذا لم يبد به فقاء ثابتة وكذا اذا وليت ان الواو بعد قولك سيدا
او ذاك لتقدير الكلام ان بقى قالته ذلك وان الله موهن كيدكم خبر مبتدأ محذوف وان عطف على
اجزاي لا من ذلكم ولا من ايضا ان الله موهن وان كسرت عطفا ان مع خبرها على الجملة المنقولة
المحذوف اجزى منها قال اني اذ لخصيت بالسنبله التي بارفغ تل رافعا ناري ذاك واي على جان للوق
اجنوع عليه ما يحى على احار فهو مثل قوله ته ذلك ومن عاقب لاية فاجملة التسمية عطفا على الجملة المنقولة
وكذا اذا وليت نحو اول قوله او اول كلامي فالفتح على ان قويه مصدر مضاف الى الفاعل وليس معنى المفعول
والتقدير اول قويه اي قويا في محله الله فلم يحج لان المصدر لا يحج له مع قصد الاضلال فيكون قد اجنب
عن المصدر بالمصدر والكسر على ان قويه اي مقويا اي اول مقولا في علم يحج مع انه بمعنى المفعول مما

لاصل المصدر فالمعنى اول مقولا في معنى المفعول ويؤاتي احواله فيكون فاقال كلاما اوله اي احواله الله
ثم اخبر عن ذلك كما تقول اول السورة بسم الله الرحمن الرحيم وقال عليه افضل الصلوات والصلوات
قبلي لا اله الا الله ولا يكون قوله اني احواله معمو لا للفظه فحق كيف وليس هو معنى المصدر بل
المفعول هو قولك خروني زيد فزيد مضروب من حيث المعنى وليس معمو لا مضروبي وقال ابو علي
قويه مصدر مضاف الى الفاعل واي احواله بالكسر مفعوله وخبر المبتدأ محذوف اي اول قويه
وانظري بهذا الكلام ثابت ورده المصنف احسن رد وذلك ان افضل التفضيل بعض ما يضاف اليه
فيكون لفظه بهذا الكلام اول ووسط وآخر واجزى الاول باعتبار كماله المتك تلفظه بلفظ اني
وباعتبار اخره وتلفظه بهمة اني فيكون المعنى اذ اصرخا بلفظي اني او نوحه اني ثابت وهو خفف عن
الكلام وعين مقصود التثنية ويجوز ان يكون بعد ما فان تحت فاما معني خفا تقول احقا انك قائم
فان فاعل اي الحق حقا او مفعول خفا في معنى الظروف اي في حق فيكون ان اما فاعله او مبتدأ كما هي
في باب المبتدأ قال احقا ان اخطبكم مجازي ودليل كونه في مذهب الظروف اي حق موافا يا اخطبكم
بما لي ثم يظلمني السرس فهو قوله احقا بني بناسلمى نزلك البيت وان كسرت فاما حرف
استفهام كالا تقول اما انك قائم كما قال نه الا ان عاد كعروا ويقول ايضا اما والله انه ذاهب
اي اي حق والله انه ذاهب اي ذهابه واما والله انه ذاهب كما انك الا انه والله انه ذاهب وحتى انك
ابتداءه وجب كسر ان بعد ما وان كان جارة او عاطفة للمفرد فالفتح نحو عرفت امور حتى انك صالح
وعجبت من احوال حتى انك تافخر ولا يجوز كسر ان بعد مزومند وان جاز وقوع الجملة والمفرد بعد ما
نحو فبتك من زيد قائم ومذوقا لان الجملة بعد ما مضاف اليها كما هي في الظروف المسند
حتى في تقدير المفرد الا ترى ان رب وان ايضا فان الى الجملة لكن لما كانت في تقدير المفرد لم يحسب
لا مفعولة كما هي في الظروف المسند والغالب بعد لا جرم الفتح قالته لا جرم ان لهم الناس فلا اما
رد للكلام ان بقى على ما هو مذهب الخليل او زائدة كما هي لا اسم لان في جرم معنى القسم وجرم
ماض عند سيبويه والخليل قال سيبويه معنى جرم حق فان فاعله واستشهد بقوله ولقد اعلمت
فزان بعد ما ان يغضوبه ربه فران وان يغضوبه بدل اشتمال اي جرت لهم الغضب كقوله
ولا يحسبكم شنان قوم اي لا جرم لكم ومثله فسر بعضهم لاية اي جرم كفوم ان لهم الناس قال مفعول
جرم وقال الفراء اي لا جرم كلمة كانت في الاصل معني لا بد ولا محالة لانه يروى عن العرب لا جرم
والفعل والفعل يثنى في المصادر كالرشد والرشد والتحل والتحل واجرم القطع اي لقطع
مر هذا كما ان لا بلعني لا قطع فكثرت وجرت على ذلك حتى صارت معنى القسم للتأكيد الذي فيها فك
لكبحان عما يجاب به القسم فيقال لا جرم ولا ينك ولا جرم لقد احسنت ولا جرم انك قائم فمن فتح
فلنظن الى اصل لا جرم كما تقول لا بلدان تفعل كذا وانك تفعل كذا اي من ان تفعل ومن انك تفعل
ومن كسر فلحنى القسم العارض في لا جرم وصحي الكوفيون فيها عن العرب وجوها من التثنية
باسقاط اليه ولا ذا جرم بزيادة ذل ولا ذا جرم ولا ان ذا جرم ولا عن ذا جرم وان زائدة وغير
بلغة الهمة كما في قوله اعز بدست من خرقا متلة وبعول شدة ما انك ذاهب وعز ما انك قائم

بالتي منه وعن فطانه مكفوفان بما كلفها وطما في معنى صفا معنى سدا ما انك قام حقا انك قام اي في حق
الان في لا يرض على مشد وعنك في الاصل فغير ويجوز ان يكون ما اسما مع فانا ما كما هو من حيث
سببوه في انها صيغتك ولبسها ملك وقد ذكرنا ان جمع باب فعل يجوز استعمال استعمال نعم ومن قول
زيد فاسق كان عمر وافاسق ليس مهنا كانه كما كان في زيد صديقي كما عرواخي ولو كان نكاف لوجب
كسر ان ولا يجوز ان الفتح فقال الخليل ان زائدة وان مجرورة بالكاف ودليل زيادتها قولهم مذاق مثل ذلك
مهنا كغيره الزموا الكاف مع هذه الزيادة كرامة ان في لفظها مثل كان ومعني زيد فاسق كان عمر واصلاح
اي هذا صيغته صحته ذاك ويقولون حقا انك ذامب وجهه راي انك قائم بالفتح لا غير لان المعني حق وبي
جهد راي واذا جيت بابا فقلت اما حقا فانك ذامب واما جهدي راي فانك قائم فالكسر هو الوجه الذي
لم نضطر به اما الى جعل الطرفين خبرين لا كانت مضطرا اليه من دون اما وذلك لان معمول ما
حرام مقدم عليها مع اما لما في حروف الشرط نحو ايام اجمع فانك ساين واما زيد فانك ضارب و
لا يتقدم عليها من دون اما فاضطرت اليه ان مبتدأ وجعل الطرف المقدم خبرا قال سيبويه يجوز
اما في راي فانك ذامب بالفتح والوجه الكسر لا يغير مضطرا اليه فتحها ونقول ما في اللام فانك قائم بالكسر
اذا صددت ان قيام المحاط حاصل في اللام واما ان اردت ان في اللام هذا الحديث فانه يجب الفتح و
التعريف المذكور اعني الفتح في مواضع المقدرات والكسر في مظاهر الجمل او في من قول اي على كل موضع
يصلح للاسم والفعل فالكسر وكل موضع تعين له صاعدا بالفتح لان ما بعد الفاء الجواز يجوز فيه الفتح و
لا اسم كقولته وجرعا د فليتم الله منه ولا يتعين الكسر فيه وايضا ما بعد اذ لا المفاجأة يتعين للاسم و
لم يتعين فيه الفتح **قوله** ولا ذلك جازا العنواي اخره يعني ولا اجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجمل كالاسم
المنصوب في محل الرفع لا منها كالعلم اذ فايدتها التاكيد فقط جازا العطف على محل ذلك الاسم بالرفع
ثم اعلم انه تخلف عبارة في ذلك بقول بعضهم كقول المصنف يعطف على اسم المكسورة بالرفع و
بعضهم بقول على موضع ان مع اسمها كما قال الجوزي وكان الاولي في نظر ان الالاسم هو الذي كان
مرفوعا قبل دخول ان ودخولها كلا دخول فبقى على كونه مرفوعا لكن محلا لا اشتغال اللفظ بالنصب وان
كاللام في لزيد ولا شك ان المرفوع فيه موزن يرد على الالاسم مع الحروف فكذلك ينبغي ان يكون المع
مع ان ومن قال على موضعها مع اسمها نظرا في ان اسمها لو كان وحده مرفوع المحل لكان
مبتدأ والمبتدأ مجر عن العوامل عندهم واسمها ليس مجر وواجب ان باعتبار الرفع مجر لان
ان كالمعلم باعتبارها وانما يعتد بها اذا اعتبرت النصب ويكسر عليه بان ان مع اسمها لو كانت
مرفوعة المحل لكانت مع اسمها مبتدأ وبيد المبتدأ مرفوعا على ذكرنا وهي مع اسمها
ليست اسما قاله وي ان يقال العطف بالرفع على اسمها وحده وقد ذكرنا في باب الابدال ان
مذلا او حكما راجع الى المكسورة فالمكسورة لفظا نحو ان زيد قام وعمر ووالمنصوب التي في حكم
المكسورة نحو علمت ان زيدا قائم وعمر فان مهنا مع اسمها وحده وان كانت في قبل المقدر
عزيمه ان المعنى قيام زيد لكنها في تقدير اسمين اذ ان مع اسمها وحده سادة مسدودا على
كان المكسورة في جنسها بتقدير اسمين اي المبتدأ واخبر بحكم المنصوب بعد فعل القلب حكم المكسورة

العطف

في قيامها مع ما في جنسها مقام اسمين وحقا قال المصنف بهذا التحقيق البالغ نظر وذلك لاننا نعلم
ان المنصوب مع ما في جنسها بتقدير اسمين معول ان ذلك الاسم بتقدير علمت زيدا قائما وعلمت
زيدا قائما بتقدير علمت قيام زيد كما في افعال القلوب فكونها بتقدير اسمين لا يخرجها عن كونها
بتقدير المفرد اذ ذلك الاسم بتقدير الاسم المفرد مع هذا ان الحق ان مع ما في جنسها ليس بتقدير
اسمين بل هي جز اول الامر بتقدير اسم مفرد اعني المصدر الذي ذاك لا مجال المنصوبان مؤولان
به وانما دعا المصنف الى هذا التكلف انه راي سببوه مستشهدا على العطف على محل المكسورة بقوله
ته واذا ان من الله ورسوله الآية واذا ان معنى اعلام وكذا استشهد بقوله ولا فاعلموا انا وانتم
بغاه ما بقينا في شقا على العطف على محل اسم المكسورة بتقدير حرف اخبار من الاول والتقدير
اناه بغاه وانتم لغاة فلولا ان المنصوب بعد فعل القلب في حكم المكسورة قلنا منه الاستلان المرفوع
وبعض الخاة لما راي سببوه يستشهد للمكسورة بالمنصوبه قال ان المنصوبه حكمها مطلقا حكم
المكسورة في جواز العطف على محل اسمها بالرفع لانها حرفان مؤولان اصلها واحد فيجوز العطف
بالرفع في نحو باخي ان زيدا قائم وعمر والسبب في ومن تابعه لم يلتفتوا الى استلان سببوه
قالوا لا يجوز العطف على بالرفع على محل اسم المنصوبه مطلقا اذ لم يبق معنى الابدال بل هي
مع ما في جنسها في تاويل اسم مفرد مرفوع او منصوب او مجرور فاسمها كبعض حروف الكلمة
ونظرا ان سببوه فيقول قوله ته ورسوله عطف على الضمير في ترى وجاز ذلك بل انما كذا المنفصل
لقيام الفاعل بقوله من الله مقام التاكيد او نقول رسوله مبتدأ جنس محذوف اي رسوله كذا
والواو اعني اضيه لاعاطفة ونقول في قوله ولا فاعلموا البيت ان بقينا في شقا جنسنا وقوله
وانتم لغاة اعني اضيه لكن لا يتم لما مثل هذا في قوله ولا انا ممن يرد منه وعندهم ولا انبي بالمشي في
القيد احرق بعد قوله فلا نحى اني خشعت بعدكم لشي ولا اني في الموت افرق لان قوله و
لا انبي بالمشي في القيد احرق عطف على اني خشعت فلو جعلنا قوله ولا انا ممن يرد منه وعندهم
جملة اعني اضيه لكان لادخله على معرفة بلا توكيد ولا يجوز ذلك الا عند المبدؤ ولوروي ولا انبي بالمشي
بالكسر لا ترفع الاشكال وكان قوله وانا ممن يرد منه مستانفا ولا يكونه وحكم لكن في جواز
العطف على محل اسمها حكم ان المكسورة خلا فالبعضهم قال سببوه بعد ذكره جواز العطف على
محل اسم ان بالرفع لكن التقييم في جميع الكلام بمنزلة ان يعني في جواز العطف المذكور ويغادرهما في
ان اللام لا يرض على ما في جنسها دون كما في وانما كان لكن مثل ان لان معنى الابدال بعد لم يزل لان
الا مستلان راجع الى ما قبلها الى ما بعده اذ هو حفظ احكم الابق نفيها كان او اثباتا عن ان الجمل
فيه اسم المنصوب لكن فيقول ان قام زيد لكن عمر واقام حفظ في عدم القيام على يومه فيقول
عمر وفيه وكذا في قيام زيد لكن عمر والم يتم واجاز الفراء رفع المعطوف على اسم كان وليت ولعل ايضا
لكونه في الاصل مبتدأ ومنعه غير محذوف عن معنى الابدال بما اوردت فيه الحروف من المعاني
والوصف وعطف البيان والتوكيد كالمسوق عند الجري والرجوع والفراء في جواز العطف على
المحل ولم يذكر عنهم في ذلك الا منها ولا اجازة ولا صلح الجواز اذ لا فارق قال الزجاج قوله به

علام الغيوب في قوله فلان في تدوير بالحق غلام الغيوب منه رتبة ويحتمل رفعه وجوها ولم يذكر
البدل والقياس كونه كاي التواريخ في جوان الرفع نحو ان الزيد استحسنها شاملا بها بالرفع
كاجاز ذلك في اسم لا التبيين المشبه بليس نحو غلام رجل في اللان لان ذلك على المحل عند
البصر من الاعند مني الخبز فلا يجوز عندهم ان زيدا فيهم وقلبان واجازة الكسبي وانما منقول
من ذلك لان العاطل في جنس المتبدا عند جمهورهم لا يتبدل وفي خبر ان ان فيكون قايما خبر عن
زيدا وعمر وما في فعل عا ملان مختلفان مستعملان في العمل رفا ولطرافه ولا يجوز ان عوا مل
الخبر عندهم كالموتى الحقيقي كما ذكرنا في صدر الكتاب الا ان الواحد الذي لا يتجزأ لا يصلح
مؤثرين مستقلين في النامين كما ذكر في علم الاصول لانه مستغن بكل واحد منهما عن الآخر فلزم
من احتياجه اليهما معا استنفاؤه ولوفوف الخبران بالعطف نحو ان زيدا وهند قائم وخا رجة
لم يات الفساد الذي ذكره فيجب جوازها ويكون الكلام من باب الكف كقوله ته وجعلنا الليل
النهان لتسكوا فيه ولتبتغوا من فضله فاذا قدمت الخبر فاما ان ياتي المعطوف بالخبر فاهوا
نحو ان زيدا قائم وعمر وكذلك وتجدد ويقدر والاكثر كخرف نحو ان زيدا قائم وعمر والجزء
ان يكون هذا من باب العطف المفرد لان قائم لا يكون خبرا عن اسمين وانما اجازة الكسبي
ان زيدا وعمر وقايما لان العاطل عنده في جسي ان ما كان عاطلا في خبر المتبدا لان ان واخاها
لا تغل عند الكوفيين في الخبر فالعاطل في خبر ان اسمها لان المتبدا والخبر يترا فسان عنده فلا يلزم
صدورا عن مؤثر والغراء توسط من باب سبويه والكسبي فلم يمنع رفع المطلوب مطلقا
ولم يجوز مطلقا بل فضل وقال ان خفي اعراب الاسم بكونه مبنيا او معربا مقدر الاعراب جان
اجل على المحل قبل الاسم نحو انك وزيدا قايما وان العتي وعمر وقاعدان والا فلا لانه لا يتكرر
الظاهر كما انكر مع ظهور الاعراب في المعطوف وذلك لان خبر واحد عن مختلفين ظاهر في الاعراب
مستبعد ولا كذلك اذا خفي اعراب المتبوع ولا يلزم ايضا توارد المتقلبين على اثر واحد لان
من سببه في ارتفاع خبر ان من باب الكسبي واما قوله ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابغون
والصابغون من آمن فغلي ان الواو في والصابغون اعتراضية لا للعطف وهو مبتدأ محذوف
الخبر اي والصابغون كذلك لسد خبر ان مسدودا لانه عليه كما في اية تيم عدي على زيد المبرور
ومن قوله من يك امسي بالمدينة رحله فاني وغياها بها الغريب اي فاني وغياها كذلك بها الغريب
وسمع سبويه قبل الخبر رفع توكيد اسم ان المسى وكذا المعطوف غير منوي الخبر نحو انهم اعمود
ذاهبون وانك وزيدا ذاهبان خبر عنهما بلا شك ومثل ذلك وجوز بعض التجوزين ان
الاسم واجازة الكسبي في المعطوف على او في مفعولي ظن واخواته ان خفي اعراب الثاني نحو
ظننت غلامك نزارا وعمر وليس تسي لان ظن عا مل قوي اثر في الاسمين اللذين جعلهما
بان صار به مضمونهما مفعولا به واذا لمنعوا ذلك في نيت ولعل لما فيها من معنى الفعل فكيف
يجوز ذلك في الفعل الصريح وانما اشتراط خفاء اعراب الثاني ليكون المفعولان في الظاهر
كأن اسم ان وجبرها فيقول للشناعة قوله خلافا للمبرور والكسبي الظاهر ان سد اعراب

الغراء والاطلاق من باب الكسبي كسبوه في كسبه رتبة ويحتمل رفعه وجوها ولم يذكر
البدل والقياس كونه كاي التواريخ في جوان الرفع نحو ان الزيد استحسنها شاملا بها بالرفع
كاجاز ذلك في اسم لا التبيين المشبه بليس نحو غلام رجل في اللان لان ذلك على المحل عند
البصر من الاعند مني الخبز فلا يجوز عندهم ان زيدا فيهم وقلبان واجازة الكسبي وانما منقول
من ذلك لان العاطل في جنس المتبدا عند جمهورهم لا يتبدل وفي خبر ان ان فيكون قايما خبر عن
زيدا وعمر وما في فعل عا ملان مختلفان مستعملان في العمل رفا ولطرافه ولا يجوز ان عوا مل
الخبر عندهم كالموتى الحقيقي كما ذكرنا في صدر الكتاب الا ان الواحد الذي لا يتجزأ لا يصلح
مؤثرين مستقلين في النامين كما ذكر في علم الاصول لانه مستغن بكل واحد منهما عن الآخر فلزم
من احتياجه اليهما معا استنفاؤه ولوفوف الخبران بالعطف نحو ان زيدا وهند قائم وخا رجة
لم يات الفساد الذي ذكره فيجب جوازها ويكون الكلام من باب الكف كقوله ته وجعلنا الليل
النهان لتسكوا فيه ولتبتغوا من فضله فاذا قدمت الخبر فاما ان ياتي المعطوف بالخبر فاهوا
نحو ان زيدا قائم وعمر وكذلك وتجدد ويقدر والاكثر كخرف نحو ان زيدا قائم وعمر والجزء
ان يكون هذا من باب العطف المفرد لان قائم لا يكون خبرا عن اسمين وانما اجازة الكسبي
ان زيدا وعمر وقايما لان العاطل عنده في جسي ان ما كان عاطلا في خبر المتبدا لان ان واخاها
لا تغل عند الكوفيين في الخبر فالعاطل في خبر ان اسمها لان المتبدا والخبر يترا فسان عنده فلا يلزم
صدورا عن مؤثر والغراء توسط من باب سبويه والكسبي فلم يمنع رفع المطلوب مطلقا
ولم يجوز مطلقا بل فضل وقال ان خفي اعراب الاسم بكونه مبنيا او معربا مقدر الاعراب جان
اجل على المحل قبل الاسم نحو انك وزيدا قايما وان العتي وعمر وقاعدان والا فلا لانه لا يتكرر
الظاهر كما انكر مع ظهور الاعراب في المعطوف وذلك لان خبر واحد عن مختلفين ظاهر في الاعراب
مستبعد ولا كذلك اذا خفي اعراب المتبوع ولا يلزم ايضا توارد المتقلبين على اثر واحد لان
من سببه في ارتفاع خبر ان من باب الكسبي واما قوله ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابغون
والصابغون من آمن فغلي ان الواو في والصابغون اعتراضية لا للعطف وهو مبتدأ محذوف
الخبر اي والصابغون كذلك لسد خبر ان مسدودا لانه عليه كما في اية تيم عدي على زيد المبرور
ومن قوله من يك امسي بالمدينة رحله فاني وغياها بها الغريب اي فاني وغياها كذلك بها الغريب
وسمع سبويه قبل الخبر رفع توكيد اسم ان المسى وكذا المعطوف غير منوي الخبر نحو انهم اعمود
ذاهبون وانك وزيدا ذاهبان خبر عنهما بلا شك ومثل ذلك وجوز بعض التجوزين ان
الاسم واجازة الكسبي في المعطوف على او في مفعولي ظن واخواته ان خفي اعراب الثاني نحو
ظننت غلامك نزارا وعمر وليس تسي لان ظن عا مل قوي اثر في الاسمين اللذين جعلهما
بان صار به مضمونهما مفعولا به واذا لمنعوا ذلك في نيت ولعل لما فيها من معنى الفعل فكيف
يجوز ذلك في الفعل الصريح وانما اشتراط خفاء اعراب الثاني ليكون المفعولان في الظاهر
كأن اسم ان وجبرها فيقول للشناعة قوله خلافا للمبرور والكسبي الظاهر ان سد اعراب

الشرط

الحيد وفي متعلقه المقدم عليه نحو ان زيدا ليحك لراغب وهو قليل منع منه المبرد واجاز الزجاج
قياسا وقد سئل خول اللام على جنبي المبتداء الموحى مجردا من ان نحو قوله ام احلس ليجوز شهره
وقدر بعضهم ان يجوز ليكون في النقد بين داخ على المبتداء كما شذ في جنود المفتوحة على قراءة سيرته
جيد الا انهم لما كونوا الطعام وكذا قري في الشواذ وان الله لسبع علم بالفتح كما جاء في الحزب عمولة
لاضحى كاضحي زيد لمنطلق ولا مسي قال مروا بحاله فقالوا كيف صا جكم قال الذي سألوا امسحوا
ولذا قال وازلت من ايلي لذن ان عرفها لكاهم المعصى بكل مكان ولما نحو ما زيد لقايا وقوله
واعلم ان سلبا وترك اللام متساها وان سوار شاذ لدخولها على حرف النفي وشذ ايضا دخولها على
كان ولولا قال فبارحى كان لم يكن فاليوم ابى ومضى لم يبكى وقال اللؤلؤ قاسم ويذا يسيل
لقد جرت عليك بل عسوم واعلم ان اصل شهدت ان سطرى بالياء نحو شهدت بكره وبان زيدا قيام
وجوز مع ان حرف ايجاز كما هو القياس نحو شهدت انك قيام واما قوله ته يشهدك لرسول الله
فيه شاهد محمول على علم لان اصل الشهادة ان يكون عن علم وشهد مطلق لعل في نحو علمت لزيد
قيام الا ان شهدت لا ينصب المفعولين نص علمت فلا نقول شهدت زيدا قايما وعلمت
بجري مجري القسم على ضعف فنقول اذن علمت ان زيدا قيام بكسر ان وكذا شهدت تفوق في
الشعر اشهدك ذامب بالكس والمشهور بالفتح فيها وكذا قد جى لشهدك لقد راسه
كذا كان قبل والله لقد راسه وكذا لشهدك لخرجن قال ولقد علمت لتابن مندى وقول
ظننت لتفوت لسكونه بمعنى علمت واجزاها مجري القسم ضعيف كما ان حرف اللام المعلق
بعلها ضعيف كعلمت زيدا قيام وشهدت زيدا فاضل كقوله ابي وجرت هلاك الشيم لادب
والدليل على جواز اجراء الشهادة مجري اليمين قوله ته فشهادة احلهم اربع شهادات بالله
انه لمن الصادقين في قولك شهدت ان زيدا القيام واشهد لزيد القيام يجوز ان يكون مطلقا
كظننت لزيد قيام وكوزان يكون مجري القسم واللام جوابه ولا يجوز اجراء شهدت مع
البار مجري علمت نحو شهدت بان زيدا القيام لان حرف اجراء يعلق ولا يجوز شهدت انك
وانك لقيام لعطفك الجملة على الجملة واعلم ان حرف العرب من رجل هنتك لرجل صدق قال
لنا المفص على التهاجر وقال هنتي لا شعي الناس ان كنت عازبا وقد حذف اللام وهو قليل
قال الا يا سنا برق على قللا نحى هنتك خررق على كرم وفيه بلسه مزاهب احلها لسيوبه وهو
ان الها يدل من هنته ان كاياك وهياك فلما عنت صورة ان يقلب هنته ها جاز مجازا
اللام اياها بعد الامتاع والتأني قول الغراء وموان اصله والله انك كروي عن ابي ادم
الكلا في لم ريد لا اقول ذلك بقصر اللام ثم حذف حرف اجراء كما يقال الله لا فطن وصلت
لام التعريف ايضا كما قاله لاه ابوك اي لله ابوك ثم حذف الفاعل كما حذف المبرود اذ
قصر كما يقال احصاد واحصد قال الا لا بارك الله اذ اما الله بانك في الرجل ثم حذف من
انك وفيما قال تكلفات والتاكت ما حكي المفضل ابن سلمة ان اصله لله انك واللام
فصل ما علم في مذنب الغراء وقول الغراء اقرب من هذا لانه يقال هنتك القيام بل تجب واما

فقالهم ان زيدا ليضرب من الناكيد وان زيدا للام بدون فتعالم فيهما جواب قسم مقديا في الله
ليضربن والله تعالم وانما حارضا في الماضي مع لام جواب القسم دون لام ان وان كان كلاما
لاصل لام ابتداء لان القسم يحتمل الحذف اكثر لان سنال مجتنب في حكم واحدة الا ترى ان تخفيفا تامين
ووجوب حذف الجزية لعمرك وايمان الله وجواز حذف اجاز في الله لا فطن ولا جى لام ابتداء من جملة
الحروف الستة الاصل ان المكسورة والحق الكفون بها لکن مستبدلين بقوله ولكن من جها العميد
قالوا انما ذلك لانها لا تصدح في الابتداء كان وللأجاز العطف على محل سبها بالرفع واما البصريون
فقالوا كان حق اللام ان لا تجامع المكسورة ايضا لانها تسقط بسببها عن مرتبة ما من الصدر لکن
جازجا مصتها لها لشدة بنا سبها بكونها معني واحط فاعضرتك سقطها عن مرتبتها كحذف
لكن فانها لا سبها معني فلم تصغر معها سقطها عن مرتبتها واما اشذوه فاما ان يكون شاذا
كما في قوله ام احلس ليجوز شهره واما ان يكون في الاصل لکن اتى تخفف بحذف الهمزة وبنون لکن كما
خفف لکن ما والله انفا حارضا في الهمزة واصله لکن انا واعلم ان المكسورة براد فاعلم كما جى في
التصديق فلا عمل وبادف المفضولة لعل فتعمل والمفتوحة لكونها مع جنبا اسما مفردا يقع
اسما لهذه اللاحرف الستة لکن يجب فصلها عنها باحد كرامة اجتمعا نحو ان عني انك قيام وليت
في قلبك انك تعطيني وكذا في البوائق وان مع ما في جبرها بل لا اشمال من احدي في قوله ته واذ يعيدكم
الله احدي الطائفتين انما لكم ومن تم اهلككم في قوله الم يرالم اهلككم قبلهم من القرون انهم اليهم
لا يرحمون واما قوله ته اهلكتكم انكم اذا هم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخزون فقوله مخزون خبري لانكم
الاروي وانكم الثانية معادة لما كيد الاروي لما جى ما بينها وبين الجذب كما كرر فلا سحسهم لما تراخي
ما بين مفعولي لا حسبن في قوله ته لا حسبن الذين يغزون بما انطوا وكجون ان محمد وبالم ينطولو
فلا حسبنهم بغان من العذاب ومثله قوله ته ومع بلا آخره تم كافرون ومثله قول الجرمي وهو الحق
وقال المبرد انكم مخزون مستلجبه اذ اتم واجمله الاسمية جنبا انكم الاروي اي لكم وقت موتكم
اخراجكم وكجوز وقوع ان المكسورة جنبا للاحرف الستة كقوله ان احلفه ان الله سرله وقوله
لقد علم ابي اليمانون اني اذا قلت اما بعد اني خطبها بكسر ابي وروي بالفتح على ان يكون تكريرا لاني
الاروي كقولنا في الآية **قوله** وكحفت المكسورة الي آخره اذا خفت بطل اختصاصها بالاسما فيضبط
الالفاظ التي الاعمال وان كلالا ليو فنتهم تخفيف ان ولا يجوز عند الكوفيين اعمال الخففة ولا به
رد عليهم قال المصنف ويلزمها اللام مع التخفيف سواء اعلمت او لا اصبحت اما مع الالفاظ فللمعنى
بين الخففة والتأني واما مع الاعمال فللطرده وموخرلاف مذنب سوبه وسائر الخفا فانهم قالوا
المعلة لا يلزمها اللام لحصول العزق بالعمل وقال ابن مالك وموحسن يلزم اللام ان خيف الباس
بالتأني فظلي مثلا يلزم ان كان الاسم مبني او معر يا مقصورا واما ان دخلت على الافعال لزمت اللام
وقولهم اما ان جرك الله خير لم يدخل فيه اللام لان الدعاء لا يدخله التأني فاذا دخلت الخففة
على الفعل لزمت عند البصرية كونه من قول سح حتى لا يخرج ان عن اصلها بالكلية والكوفيون يعمون جواز
دخولها على الافعال قياسا كقوله بالله ربك ان قلت لمسما وجبت عليك عقوبة المتعد وقولهم

ان منك لتفك وان شئت له وهو عند البصريين شاذ واختلف في هذه اللام الفارقة فذهب ان على
وتابعها انها غير لام لا ابتداء التي تامة المشددة بل هي لام اخرى للضرف اذ لو كانت للابتداء لوجب التطبيق
في ان عملت لزيدا قائم وما دخلت فيما لا يدخله لام لا ابتداء في نحو قوله ان قلت للملح وان ريسك لتفك
وذهب جماعة الى انها لام ابتداء واجواب عن قولهم ان عملت لزيدا قائما ان التعليل وحيث لو دخلت
على اول معنوي افعال القلوب لكانت لام ابتداء لا يدخل بعد لام الفاعل الثاني على الجوز وسواها جزو
يدخل على المتعدي اما على المتعدي المجرى او الحيد او الفاعل مقامه وفيه لا مثله الواردة في المنى لم يدخل
لا على ما كان جزوا في الاصل نحو وان كانت لكيرة وان كتب من قبله من العاقبين وان وجدنا اكثرهم
لغاسقين وان نطق لمن الكاديين ولما نصب الاول مخلوقة عن وان ومعلق فلا بد من نصب الثاني وان
دخله لام لا ابتداء قاله وان يكاد الذي كبر ولينزلونك وان كادوا ليفتنونك فاما قوله ان عملت
للملح وان ريسك لتفك شاذ وفوق الك بين بين ان مع اللام في الاسماء وبينها معناه في افعالها
في الاسماء المحففة واما في افعالها ان نافية واللام معني لان المحففة بالاسم او في نظرنا الى اصلها
والنافية بالفعل لان معني النفي راجع الى الفعل وغيره من الكوفيين قالوا لها فانه مطلقا دخلت
الفعل او في الاسم واللام معني لان وقال البصريون لو كان اللام معني الجاز في القوم لزيدا اي
الازيد ولا يلزم ما قالوا اذ ربما اخضر بعض الاشياء بعض المواضع كاختصاص ما بالاستنباط
النعي ومنع البعدي في المكسورة المحففة المهملة من قبل بضميرش ان بصريا وجوز ذلك بعضهم فبما
على المفصولة وقدم ذلك في باب الضماير **قوله** وحفف فمعمل في ضميرك ان مقدر اقدم ذلك في ضميرك ان
مع اختلاف في ذلك وحكي بعض اصل اللغة اعمالها في المضمون في السعة نحو انك قائم واحسن ان قائم
وسد رواه شاذة غير معرفة واما في الضرورة فجاء في المضمون فقط قال فلوانك في يوم الرخاساني
فراقك لم اخل وانت صدق وقال بانك الربيع وععب حرمه وقد يكون منساك المال **قوله** ويلزمها
مع الفعل الى آخره فله معني شرحه في نواصب الفعل المضارع واذا دخلت على اسمية فقد يكون الجملة
مجردة كقوله ان ساك كل من كحى وينزل وقد يكون مصدرية بلا نحو عملت ان لا شيء وبإضافة الشرط
نحو عملت ان من يضر بكذا ضربه او يرب نحو عملت ان ربح ختم في علمه من الكوفيين او بكم نحو عملت كم
غلام في **قوله** كان للتشبيه وحفف فبلغني على الاصح لكن للاستدراك يتوسط بين كلامين
متغايرين معني وحفف فبلغني ويجوز معها الواو وليت للتمني واجاز الغراء ليت زيدا قائما لعل للتمني
وشذا يحكيها **قوله** في كان قولان قال بعضهم انها غير معي كيه لعل للملح عليه ومذهب
الخليل ان اصل كان زيدا لا سد ان زيدا كالمسد قدمت اداة التشبيه ليودن جز اول الامر فبعد
التشبيه فوجب فتح ان المكسورة رعاية للفظ الكاف لانها لا يدخل على لفظ المفردات ففتح لفظ
وهي في المعنى باقية على حالها لم تصر بالفتح حرفا مصدريا وصال الكاف مع ان كلمة واحدة فلا محل
للكاف كما كان لها حين كانت في محل خبري ان لصيرورتها كحرف في محل الخبر لانها خرجت بالخبر
عن كونها جارة فاذا خضعت كان فالاصح الفاعلها وقد جاء كان ويريد به رشا اجلب وقار
وصدر مشرف ليحس كأن تديبه خضان وافالم يجعلها لفظا فبينها ضميرش ان مقدر عندهم كما في ان

الحففة ويجوز ان يقال ان ذلك غير مقدر بعد ما اهدم اللام الى كانه في ان المحففة لكن لما اوزم الفعلي التي
يلها ما اوزم ان المحففة من حروف العرض قوي انما لانها بعد ما اجزا لها مجري ان وازوم حروف العرض في
الفعلية بعد ما يتوى كونها من كيه من الكاف وان وكحي بعد المهملة اسمية كقوله نه كان لم نفس بالاسم و
قوله عليه في نزع البلاغة كان قد وردت لا طمان وقوله ازف الرجل غير ان ركبا لم تزل ركبا وكان
اي وكان قد زالت بها وان جابرها معناه كقوله مشي بها الدر اسما قصدا كان يظن جلي ذات
او من منع فالحروف غير ضمير ان اي كان بطنها بطن جبل وقوله ووا نوافينا بوجه مضمون كانه
تقطعا الى ناصر السم برف طيبة يجوز ان يكون طسده تقطعا اسمية وان يكون تقطعا صفة طيبة واسم
محذوف اي كانهما طيبة ويروي ان طسية بالنصب على افعال كان ويروي كرها على ان ان زائدة
اي كطية **قوله** ولكن عند البصريين مفردة وقال الكوفيين من كيه حولا وان المكسورة المحففة
بالكاف الزائدة واصلة لا كان مصلدة كسرة الهمزة الى الكاف وحذف الهمزة فلا تغلظان ما يصلح ليس
كاقبلها بل يخالف له نيتا واثباتا وان تحقق مضمون ما قبلها ولا يخفى اثر التكلف فيما قالوا وفي نقل
الحركة الى المتحركة والاصول علم التركيب **قوله** متغايرين معني اي في النفي والاثبات والمقصود بالتغاير
المعنوي واللفظي قد يكون نحو جاني زيد لكن غير ولم يجي وقولا يكون كقوله نه ولو انكم كشيروا
لنسلم الي قوله ولكن الله سلم اي ولكن الله لا يريكم كثيرا ويقول زيد جاحض لكن غير واحسا ولا يلزم
التضاد بينهما تضادا حقيقيا بل لغيرها فيها بوجه ما قال نه وان ركب لا وفضل على الناس ولكن كيه
الناس لا يشكرون فان علم الشكر معني مناسب للافضل بل اللاتيق به ان يشكر المفضل ومثله كثير
فاذا خضعت الضيف والاضف ويونس اجاز اعمالها محففة ولا اعرف به شاهدا ويجوز دخول
الواو عليها مشددة وحففة ويجوز كون الواو عاطفة للجملة على الجملة وجعلها اعني اضيفه اظهر من
المعني وجاء في شعر جرف نون المحففة لك كين قال فلست باسمه ولا استطيعه ولكن سفتي
ان كان ما وكذا افضل **قوله** وليت للتمني الى آخره فله معني شرحه **قوله** لعل للتمني وسد بها فيها
احدي عشرة لغة اشبهها لعل وعل وجاء لهن يعني عيني محبة وآخرها نون وجاء وعن وعن
جمل الراء مقام اللام ولان وان ولعا بالمد قالها الله فضله عليكم بشي ان امك شرم وقد يقال
لعل كيه وعقيل يجوزون بلعل مفتوحة اللام لا خيرة ومكسورة ثما وكذا لعل مكسورة اللام
ومفتوحة ثما قال فقلت ادع اخري وارفع الصوت رفعة لعل الى المعنوار من كيه وهي كلمة
لان جرها على محض الحرف ورفعتها المشابهة الافعال وكون حرف عاطفة عمل الحروف ولا فعال في
حالة واطة فلم يثبت وايضا اجاز له بد من متعلق ولا متعلق مهنا لا ظاهرا ولا مقدر
فهو مثل لولا الداخلة على المضمون المجرور عند سبويه جارة لا متعلق لها وفي البيت الذي
اشدنا ان روي بفتح اللام لا حنيه كتمل ان يقال اسم لعل وهو ضمير ان ن مقدر واي المعنوار
مجرور بلام مقدره حذف لتقوي اللامات اي لعل لا في المعنوار منك جواب قريب ويجوز
ان يقال ثاني لعل لعل محذوف باللام المفتوحة جارة لظنهم كانه نقل عن لا خضعت اسم مع
العرب فتح لام الجح الداخلة على المظهر ونقل ايضا ذلك عن يونس واي عبيدة ولا جرم وان روي

بكر اللام فضميرك ان ايضا مقدر مع حذف ثاني لام ليصل لاجتماعه مثال ثم ادغم لا واوله في لام الجح
وجوز في هذه الرواية ان يقال الاصل لها اي اسمش دعاه فادغم نونه في لام الجح وهذه الوجوه
متعددة فيما انفرد ابو عبيد لعل الله يكتفي عليها بما جاز من زهير واسيد بجمل الله واللام
لا ولى في اصل زيادة عند البصريين اصله عند الكوفيين لان اصل عدم التصرف في الحروف
بالزيادة اذ منبها على الخفة والبصير نظروا الى كثرة التصرف فيها والتعلب بها وجواز زيادة
التأخير فان سمى بها لم يعرف عند البصريين للتكيب والحلمة وكذا عند الكوفيين شبه العجم
العلمية لانها ليست بحرف اوزان كلامهم واعلم ان حال الهمز والجح يدخل عند الحروف عليها
كما لها قبل دخولها لكن بحسب ما جاز من سنان ان يكون ظرفا او جارا او مجرورا فيجوز توسطه من
مدح الحروف واسماها نحو ان في الدار زيد وان كان له سم مع ذلك تكون تحت تاضع نحو ان الدنيا
انكالا في المبتدأ والخبر ولا يجوز حذف اسمها التي ليست ضمير كالت في الشعر على قوله ووصف
لقوله فلوكنت صبا عرفت قرأتى ولكن زحكي غليظ المش فرفين روي برقع زحكي اى وكلك
زحكي ومن روي بنصبه فاجز محذوف اى ولكن زحيا مكذبا لا يعرف قرأتى واما ضميرك ان
فيجوز حذفه كشيء في الشعر كقوله ان من لام في يد حسان لست وذلك لان اداة الشرط
لا تعمل فيها العوامل اللغوية المتقدمة واما في غير الشعر فغير خلاف ولا صح جواز قليله كشرط
ان لا يلبى الا حروف فعل صرح فلا تقول ان قام زيد معني انه قام وصحى التحليل عن بعض العرب
انك زيد ما خود اى انه ويقول ان في الدار يجلس اخواك وقال كان عمل عنده وحنده اقام صرح
لشمس وطلع البدر وانما جاز حذف ضميرك ان من غيري ضعيف لبقاء تسمى ومولا بحلة والام
ليس معتمد الكلام بل المراد به التغم فقط فهو كما لزيد وجاء في الجح ان من لشد الناس هذا التغم
المصورون وعند الكسبي من فيه زيادة وعند الكسبي الحروف في مثل غير عا ط لفظا كالمكوفه و
اذا علم الجح جاز حذفه مطلقا كان له اسم معرفة او نكرة والكوفيون يشترطون تكييلا لم يكن فاجاز
كذلك نحو قوله ان محله وان محله ان في السفر اذ مضوا حملها اى سمعا اى لما حملها في الدنيا و
محله في الآخرة وان في رجل السيف اذ مضوا اى الآخرة حملها اى سمعا ونقول ان مالا وان لا يلبى
وان غيرها ابلا وشاء اى ان لنا ذلك والعزلة يشترط في جواز حذف اخبارها تكريرا ان كما قيل ان عمرا
قيل ان الزمان الفارة فقال ان الزمان ان الفارة اى مما مختلفين والرد على المذمبين ما روي لسر
المهاجرين قالوا يا رسول الله ان انصارا قد فضلونا وآوونا وفضلوا بنا فقال عليهم السلام ترفون
ذلك فقالوا بلى فقال عليهم ان ذلك الجح كذا وما روي قول عمر بن الخطاب من مث العزلة
ان ذلك اى مصدق ثم ذكر كمال بر حاشية فقال عمر لعل ذلك اى لعل مطلوبك حاصل وقالت ان
الذي كقول ويصرون عن سبيل الله اى ملكوه وقيل الجح ويصلون والواو زيادة وقال الشاعر
خلا ان جيتا من قرش فضلوا على الناس او ان لا كازم نهشلا قال ان بعثت لم يات عندك
المحذوف لا طرفا او جارا او مجرورا قال واجيدان بقدر في ان ذلك واصل ذلك الطوف ايضا اى ان
كذلك واصل ذلك اقول لا يلجى اى جعل جميع الاجناس المحذوفه ظروفا بل يقدر ما يستقيم

ابله ذلك

معنى الكلام ظروفا كان اوله وقد سدد مسد الجح والمصاحبة نحو ان كل رجل وضعته واحا نحو
ان ضمير زيدا فاما واما فوكلك ليد شعري فالشعري الفظن مصدر من شعرت لشعر كصرت انصر
اي فظنت قال سيبويه اصله ليد شعرت فظروها الهاء في الاضافة كما في قولهم سوا ابو عذرها فظلمت
عنده مصدر ليد بالهاء كالشدة ولا فلا من جعل المصدر من باب الهية كالجلة والركبة والنوم
حذف الجح في ليد شعري حذفا باستفهام نحو ليد شعري انا ليد ام لا وهذا الاستفهام مفعول
شعري كما ذكرنا في افعال القلوب في نحو علمت ان زيد عندك ام عمرو اى ليد علمي بما يسأل عنه بهذا
الاستفهام حاصل وقال المصنف هذا الاستفهام قائم مقام الجح كالجح والجرور في ليد في اللان
وفيه نظرا لشعري مصدر معناه متعلق بضمون الجملة الاستفهامية فهو جح المحي مفعول
شعري ومفعول المصدر له يكون ذلك المصدر حتى يخبر به عند لا اى عمك بالشئ غير ذلك الشئ وقال
ابن عيش الاستفهام ساد مسد الجح كجواب لولا مسد جح المبتدأ الذي بعد وفيه ايضا نظرا
لان محل جح شعري الذي هو مصدر ليد جميع ذنوبه من فاعله ومفعوله فحله بعد الاستفهام فكيف
يكون الاستفهام في مقام الجح ومقام بعد بل هو جح وجب حذفه ساد مسد لكونه لا استعماله
قد حذف الاستفهام مع العلم نحو قوله ليد شعري مسافر من ابي عمرو ولست بقولها المحزون اى
ليد شعري اجمع ام لا ومسافر من ادي وقد جرح بها بشرط الافادة عن نكرة بنكرة لانا ذكرنا في باب
المبتدأ ان التخصيص غير مشروط في المبتدأ مع حصول الفايده وانما الجح عن المبتدأ المنكر جح
موجزا ليد ليد المبتدأ بالجح وذلك لتوافق اعرابها واما سنان فلا عرا بان مختلفان قال
قال سنان عني من امة ويجوز ايضا الاخبار عن النكرة بالمعرفة قال نه فان جحك الله كما قلنا في
باب كان اظني كان امك ام جح وان يكون كفا في قوله طلت كفا فان جحك كله وسر عني
ما روي الما مروتو اسم ليد والجح خبره علي ان يروي خبرك بالنصب فيكون اسم كان ايضا نكرة
لكونه ضميرا رجعا الى كفا وان روي بنصبه فاسم ليد ضمير شان محذوف وقوله خبرك وشرك
اسم كان وكفا فاضرع ولم يثن لكونه مصدرا في الاصل وعني متعلق بكفا فاي بكفوفين عني و
الماعلى هذا الوجه منصوب اى ما روي مروتو من الماء وقيل شرك مروتو اى مروتو اى جح
معطوف على اسم كان وجح اعني خبرك كفا وشرك مروتو اعني اى كفا فاحذف النصب ضرورة
كما في قوله فلوان واش بالجماعة دانه ويكون الماعلى هذا الوجه مرفوعا فاعل ارتوي اى ادم الما
ريان **قول** الحروف العاطفة الواو والفاء وحى واما وام ولا ويل ولكن فالاربع
الاول للجم فالواو للجم مطلقا لا ترتيب فيها والفاء للتيب وتم مثلها بمهله وحتى مثلها و
متبوعها جز من متبوعه ليفيد قوة او ضعفا **قول** اعلم ان بعضهم عداي المفسرة
منها وعند الاكثر ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما قال بعضهم ان بل التي بعدها مفرد
نحو جاني زيد بل عمرو وما جاني زيد بل عمرو ليست منها لانا بطرها بل غلط ما قبلها وابدل
الظط بدونها غير صحيح واما معها ففصح مطرد في كلامهم لانها لئلا تذكر مثل هذا الظط **قول**
للجم مراد النخاة بالجمه سنان لا يكون لاصل الثنين اولا شيئا كما كانت او واما وليس المراد

جميعا
منها لانه

اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان او مكان فتعرب كجاءني زيد وعمر او عمرو
او ثم عمرو اي حصل الفعل من احد مادون الاخر **قوله** فالواو للجمع مطلقا معني المطلق انه
كقوله ان يكون حصل من كليهما في زمان واحد وان يكون حصل من زيدا واولا وان يكون حصل عمرو
اولا فانه ثلث احتمالات عقلية لا دليل في الواو على شي منها من ذلك مذهب جميع البصريين والكنيني
ونقل بعضهم عن الفراء والكسبي وتعلب والديلمي وابن درستونه وبه قال بعض الفقهاء انها
للتعريف دليل الجبر واستعمالها فيما يحيل فيه التعريف نحو المال بين زيد وعمرو وتقابل
زيد وعمرو وفيما الماني في قبل الاول كقوله او جونه فحت وفض ختامها وقوله ثم وسجدي
واركبي وقوله موت وكيا ولا صلة في الاستعمال الحقيقية ولو كان للتعريف لنا فرض قوله ثم واذا
الباب سجدي وقولوا حطة قوله في موضع آخر وقولوا حطة وادخلوا الباب بجمل اذا القصة واحدة
ثم اعلم ان الواو مرة بجمع ويشترك الاسمين في فعل واحد نحو قام زيد وعمرو اي حصل منهما القيام
ومرة بجمع النفيين مضاعفا في اسم نحو قام زيد وقعد اي حصل كلا الفعلين من زيد ومرة بجمع
بين مضمونين بجمليتين مضاعفا في الحصول نحو قام زيد وقعد عمرو وزيد قام وعمرو وقعد فان
قلت لو لم يجي بالواو في عطف الجملة تعلم ايضا حصول مضمون الجملة فما فايدتها قلت بل لو كان
كان كقوله احتمالا مرجوحا ان يكون الكلام لا وعلطا وحتم حصول احده من قبل الواو وانما
في حصول الامر من معا فقايدة الواو في مثله كفايدة لا في مثل قول ماجاني زيد ولا عمرو وكما في
زيد مغيب للنص وان لم يبعد النجاة في الروايد واعلم انه اذا نفيت نحو جاني زيد وعمرو مثلا
قلت ماجاني زيد وعمرو بلا قيد فهو في الظاهر نفي للاحتتمالات الثلاثة اي لم يجيء الا في وقت واحد
ولا مع التعريف ولا كثيرا لا يعطف على المنفي بالواو ولا بعد الواو الا نحو ماجاني زيد وعمرو
وذلك لان الواو وان كان في الظاهر للجمع المشتمل على الاجتماع في وقت وعلى التعريف الا انه
لما كان استعمال كثير للاجتماع في وقت لا ترتب محي اصلهما على محي الاخر فيجاء في الغالب دفعا
لهذا التوهم وسيانا ان المراد نفي الاحتمالات الثلث وقد مراد فيما لا يحتمل التوسط في كقوله
ولا يستوي احسنه ولا السيم وقوله ولا يستوي الاحياء ولا له مولات وان اردت نفي
لاحتمالات دون بعض فلا بد من التعريف نحو ماجاني زيد وعمرو معا وما جاني سريل اول وعمرو
ثانيا او ماجاني زيدا ساسا او ماجاني زيدا نينا وعمرو اولا فيسقي بعد ان تعيد باحد الاحتمالات
احتمالا ن آخران واما لو كررت العاطف فقلت ماجاني زيد وما جاني عمرو فهو عند سيبويه نفي
للمجئز المنقطع احدهما عن الاخر كان المخاطب توهم انه حصل محي كل واحد منهما لكن منقطعا
عن محي الاخر فرفعت بهذا الكلام ومعه وعند المارزيه سوا ايضا نفي الاحتمالات الثلث كما كان
من دون تكرير العاطف وهذا القول اقرب ويكون فايدة تكوير الفعل المنفي كفايدته
لا بعد الواو واكثر **قوله** والفاء للتعريف اعلم ان الفاء يعيد التي تنب سواء كانت حرف عطف
اولا فان عطف مفرد اعلى مفرد فقايدتها ان ملا بة المعطوف عليه لا بلا حيلة واذا
دخلت على الصفات المساليم والموصوف واحد فالتي تنب ليس في طلبها للملوك اعلمها

في مصادر تلك الصفات كقولك جاني زيد لا كل فالقيام اي الذي ياكل فقيام كقوله يا هفت رايه لبحرن
الصلح فالقيام فالآب اي الذي يصعب فيمن فيوب وان لم يكن الموصوف واجدا فالتي تنب في تعلق
بذلول العامل بموصوفاتها كما في الجوايد نحو قولهم في صلاه الجماعة تقدم ال قرأ فلا فقه فلا قدم
مبجوع فالاسن فلا صبح وان عطف الفاء جمل على جملة افادت كون مضمون الجملة التي بعد عطف
مضمون التي قبلها بلا فصل نحو قام زيد فقصد عمرو وقد يعيد الفاء العاطفة للمجمل كون المذكور بعد
كلاما من تبا على قبلها في الذكر ان مضمونها عقيب مضمونها قبلها في الزمان كقوله ثم ادخلوا ابواب
جهنم خالد بن فنبس مثوي المتكبرين وقوله واو زينا لا رين نيلو من اجنة حيث نشار
فنع اجر العالمين فان ذكر ذم الشيء ويذكر بصحة بعد جري ذكره ومن هذا عطف تفصيل الجميل
كقوله ثم ونادي نوح ربه فقال رب اني الاية ويقول اجنته فقلت لبيك وذلك ان موضع ذكر
التفصيل بعد الاجمال ومنه قوله ثم وكمن قرة اهلكنا ها فجاها با سنا بيا تا لان تبليت الناس
تفصيل للاهلاك وقد يجي الفاء العاطفة للمفرد مضمون اي ما حكى الرجاء في قول العرب مطرنا ما بين
رنا فالنعلبية اي الي النعلبية وبعضهم يعولوا رنا فالنعلبية كحذف بين مع كونه مراد اقيم
المضاف اليه مقامه ويجري به بالعبارة وهذا كما تقول سي احسن الناس ما بين قرن ال قدم وما بين قرن
فقدم وما قرنا فقدم ولا يجوز حذف ما كونه موصولا فلا تقول حطرتا رنا فالنعلبية وهي احسن
الناس قرنا فقدم وحكي اجازته عن هشام ومثل قوله قعا نيك من ذكرى جديب ومثلك اللسان الفاء
فيه معني اي اي منازك بين الدخول الي حومل الي التوجه الي المقراء فان قلت كيف هذا وانت لا تقول
خرجت الي زيد الي عمرو وقلت يستعمل في تجديده لا ما كن نحو قولك اشترت ما بين الموضع الغلاني
الي دار زيد الي دار عمرو والي دار خالد بخلاف الواو تخفيفا للالة الكلام عليه قال النابغة الجعدي
ايادار سلمي بالحروية اسلمي الي جانب الصمان فالمبتلم اقامت به البردين ثم تذكرت منازلها
بين الدخول وحرم ومسكنها بين العروب الي التوي الي شعب درعي بهن ففهم فاذا
كثر ذكر مع حرف الجواعي الي فخره مع فاء العطف التي هي معناه او يبل وهو واجب لا متناع اجتماع
حرفي عطف ويجوز ان يكون المعنى ففانك بين منازل الدخول ففاناز حومل ففاناز التوجه ففاناز
المقراء وكذا في معنى هذا الموضع واما قوله ايادار به بالعليا فابده فالفا فية لا فادة التعريف في
الذكر لانه يذكري تعريفه لا ملكه لا حصل بعد لام فكان العليا موضع وسبع شتمل على مواضع منها
السند وسو كقولك داري ببغداد فالكروج واذا نفيت جاني زيد فعمرو وقلت ماجاني زيد وعمرو
فانت نافي لتعريف محي عمرو لمحبي زيد فيمكن ان يحصل المجياز في حالة وان حصل محي عمرو وقبل محي
ملا الذي ذكرنا كقوله الفاء العطف والتي تعني العطف ايضا لا من معني التعريف وهي التي هي
فاء السببية وتخص بالجل يدخل على ما يجوز مع تقدم كلمة الشرط نحو ان لغتته فافكره ومع
جاك فاعطه ويرونها نحو زيد فاضل فافكره وتعرف بان صلح ففاناز الشرطية قبل الفاء و
حصل مضمون الكلام ال بق شرطها فالمعني مثلا اذا كان فافكره قاله ام لهم ملك السموات
ولا رين وما بينهما فلي تقوا في الاسباب وقوله ثم فاحرج منها اي اذا كان عندك مثلا الكبر

فأخرج وقال رب فانظر في اي اذا كنت لصنتي فانظر في وقال فانك المنظرين اي اذا اخبر
الذي اعلى الاخرة فانك المنظرين وقد يكون فاء السببية بمعنى لام السند وذلك اذا كان بعد
سببها فله كقولك نه اخبر منها فانك رجب وبقول اكرم زيداً فان فاضل فهدى تدخل على المشروط
في المعنى كما ان لا ولي دخلت على ما سواك في المعنى وذلك انك تقول زيداً فاضل فاكروه وتكسر
مقول اكرهه فانه فاضل ثم اعلم انه لا شاع في من السببية والعاطفة فقل يكون سببه وهي مع ذلك طرفة
على جملة نحو يقوم زيد فيضرب عموه ولكن لا يلزمها العطف نحو قولك لفته فاكروه ثم انه قد يوصف
في الكلام بقا موقها موقه الفاء السببية وليت بها بل هي زائدة وفايدة زيادتها السببية على الزم
ما بعد ما قبلها لزوم اجزاء للشرط كما تقدم في الظروف المنسبة وقد يحكى زائده في غير موضع
المذكور نحو زيد فوجد عندك خشن وقوله واذا مسكت فخذ ذلك فاجزئي ثم اعلم ان افادة
الفاء التي تكب للامثلة لا يافرها كون التاني المرتب يحصل تمامه في زمان طويل اذا كان اول اجزاء
متعقبها لما تقدم كقوله نه الم تر ان الله اتزل من السماء ماء فصنع لارض مخضرة فان اخضرنا الارض
بشدي بعد نزول المطر لكن يتم في مدة وجملة فحى بالفاء نظراً الى انه لا فضل بين نزول المطر و
ابتداء اخضران ولو قيل مثلاً لم يصح لارض مخضرة نظراً الى تمامه خضرا جاز وكذا قوله جلنا
نظف في قرار يمين ثم خلقنا النطفة علقه نظراً الى تمام صيرورتها علقه ثم قال فخلقنا الحلقه
مضغفة فخلقنا المضغ عظمها فكسونا العظم لحا نظراً الى ابتداء كل طور ثم قال ثم انشأنا خلقا
آخراً ما نظراً الى تمام الطور لا حتى واما استبعاد المرثه مثلا الطور الذي فيه كالان تله
من الاطوار المتقدمة **قوله** وتم مثلها بمهله اي مثل الفاء في الترتيب الا انها تخص مهله وتراخي
ومن ثم قال سبويه في حررت زيداً ثم عموه ان المرور ووران ولا يكون له عاطفة ولا يكون
للسببية اذ لا تراخي السبب عن السبب التام ولا يعطف المفصل عن الجمل كالفاء وقد يحكى ثم في
اجمل خاصة لا استبعاد مضمون ما بعدها عن مضمون ما قبلها وعدم مناسبة له كما ذكرنا
في قوله نه ثم انشأناه خلقا آخراً وكقوله وجعلنا نظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون
ومثلاً المعنى فرع التراخي ومجانزه وكذلك في قوله استغفر واربع ثم توبوا فان بين التوبة وهي
القطع العبد اليه بالكلمة وبين طلب المغفرة بوجوب بعيدة وقد يحكى ثم لمجرد التي تدع الذكر
والترجيح في درج لا رتعا وودك ما سواه ويلا في من دون اعتبار التراخي والبعد
بين تلك الدرج ولا ان التاني بعد الاول في الزمان بل ربما يكون قبله كما في قوله **هـ**
ان من ساد ثم ساد ابوع ثم قد ساد قبل ذلك جعل المقصود ترتيب درجات معالي المذبح **قوله**
بسيادة ابيه ثم سيادة جده لان سيادة نفسه به اخص ثم سيادة الاب ثم سيادة الجد
وان كان سيادة الله مقدمة في الزمان على سيادة نفسه فتم مهنا كالفاء في غير شئ المتكبرين
كما ذكرنا وقد يكون ثم والفاء مجرد التردي في الارتفاع وان لم يكن التاني متى تبا في الذكر على
له ول ذلك اذا تكرر الاول بلفظ نحو بالله فالله ووالله ثم والله وقوله نه ما ادرك ما يوم
الدين ثم ما ادرك ما يوم الدين وكله سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون واما قوله نه فالتاخر

ثم الله شريك اي ثم جازهم فاعلموا لان كان شريك فاقام العلة مقام المعلوم وقوله نه وان
لعن لمن تاب ومن عمل صالحا ثم استدى اي ثم عمل ذلك الهدي من التوبة والايان والعمل الصالح
كما قيل في اهدنا الصراط المستقيم اي ابقنا عليه فاستعمل ثم انظر الى تمام البقاء واستبعاد المصداق
البقاء عليها افضل وقد دخل من لا يستفهم المغيرة للكار على او العطف كقوله نه ولقد ازلنا
اليك آيات بينات وما يكفر بها الا الفاسقون او كما عاهدوا عهدا لا به فقولهم وكلما عطف على
ازلنا والهمزة لا نكارا للبند وقد يكون الاستفهام للتوبيخ او التقرير اذا دخلت على جملة منفية
كقوله نه لولا اوتيه مثلها او اوتيه موسى اولم يكفر ولعطف لم يكفر واعلى قالوا لولا اوتيه وكذا
دخل على فاء العطف للانكار كقوله نه ومنهم من يتبعون اليك افان تسمع الصم فقولهم استمع
عطف على منهم من يتبعون اي بعضهم يستمع اليك عنى سمع في الحقيقة افان تسمع الصم فقولهم
وكذا من نظر اليك افان تهدي الصم ويكون الهمزة للتوبيخ او التقرير اذا دخلت على شئ
وقد يدخل على فاء السببية كقوله نه من آله عزله بايتكم بضيا افلا تسمعون اي اذا كان كذلك
فلم لا تسمعون فالفاء السببية والهمزة للتوبيخ او التقرير وكذا يدخل من لا نكار على ثم المغيرة
لا استبعاد كقوله نه ما ذا يستجلى منه المحرمون ثم اذا ما وقع امنتم به لان لايمان بالشئ يستبعد
من استجاليه استهزاء وهذه الحروف ليست بعاطفة على معطوف مقدر كما في الكثر ولو
كانت كما ذكرنا سنالك لجاز وقوعها في اول الكلام قبل تقدم ما يكون معطوفا عليه ولم يحى الامنيا
على كلام متقدم وهذه الحروف السببية عند لا حشر زائده والبصريون يولون فيما قبل الباء
مباشرة للحرف من الزيادة اما الواو فتلق قوله نه فلما اسما وتله الجبين قال البصريون جواب لما محذوف اي في
الجبين وفاد بناه كان سنالك ما لا يوصف من اللطافة نه وكذا قوله فلما اجزا ساحة احي الميت واما
ولا يراي الرحمن ان ليس منهم رسيده ولا اياه اخاه عن الصدر وصبع عليهم بعلته وابل وكانوا عليهم
مثل راعم الكرف المصعب عليهم وصبع كذرف المعطوف عليه وكذا قوله فاذا اودك يا كبيتك لم يكن
الا كلمة حالم كحال اي فاذا التامك وحك الالمام واما الفاء في قوله اراي اذا ما بتت على سوى ثم اذ
اصبحت اصبح غادا يقبل الفاء زائدة وقيل بالزائدة ثم حرة المصدر واجازل حشر زيد في جوارهم
قياسا على زيادة الفاء مستللا بقول الشاعر وفايله حوله فانك فانتهم واكروهم اجدين خلوا كاسيا
والفاء في قوله الاخراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم ياكلهم الضيع زائدة عند البصره دون الكوفة
كما في باب واما ثم فقال لا حشره زائدة في قوله نه حتى اذا ضاق عليهم لارض بما رجبت وضاع عليهم
انفسهم وظنوا ان لا مجاز من الله لا اليه ثم تاب عليهم ولا منع من ارتكاب حروف المعطوف عليه اي
المهمم له نابة ثم تاب عليهم وما جاز من قبله فان امكن لا عند ان يولي في ولا فلحكم بزيادة الحروف و
انشد ابو زيد له نادى ام قول الراجح ياد مرام كان مشى وفضايك قد يكون مستبورا وصا
قوله وحى مثلها يعني مثل ثم في الترتيب والمهله قال الجوزي المهله هي حتى قبل منها في ثم فهي مهله
بين الفاء التي له مهله فيها وبين ثم المغيرة للمهله والذي اري ان حتى له مهله فيها بل حتى العاطفة بعد
ان المعطوف مواجئ الفايق اما في الفتحة او في الضعف على ما يراخرا المعطوف عليه وقد يكون

تعلق الفعل العامل في المعطوف والمعطوف عليه بما بعد حتى اسبق من تعلقه بالعقل كقولك
توعد الله كل ابني حتى ادم وقد يكون في انما تعلقه بلك لا جزا نحو مات الناس حتى لا ينيا فالمعنى
ان الترتيب الخارجي غير معتبر فيها كالا يعتد فيها المهمة بل المعتد فيها ترتيب اجزا ما قبلها ذهبت
لا تضعف الا الى قوي كما في مات الناس حتى لا ينيا او عزه قوي الى لا تضعف كما في قدم الحجاج حتى
المشاة **قوله** واو واما وام لا حل له من بينهما وام المتصلة لازمة لهما لا تضعف لهما
اصل المستويين ولا خرافة تجعل ثبوت اصلهما لطلب التصديق ومن ثم لم تجزيت زيداً وعمراً
ومن ثم كان جوابها بالتعيين دون نفي اولاً والمنقطعة بكل والهمية مثل انها لا بد ام شارة واما قبل
المعطوف عليه لازمة مع اما جاز مع **اقا** اعلم ان لا حرف التثنية لا حل له من اوله مور
واو واما العاطفة ان سوار في المعنى لا في شي واحد وموان او يحيى الى اوله ويحيى وايف
للاضراب معنى بل فلا يكون اذن جدياً مما لا يحتمل فلا يكون حرف عطف بل حرف استئناف واذا
كانت حرف عطف وقد عطف المفرد على المفرد نحو جاني زيداً وعمراً وقد عطف الجملة على الجملة
نحو ما بال وقت او فصلت وتوعد في لا ستيناف انا اخرج النوم ثم سدا ولا كفاية فيقول او اعم
اي بل اقيم على كل حال وهذه الصورة محتملة للمعطف فيكون على ذلك التقدير معتد في ذلك
ولا فاقية واما في قوله برت مثل قرن الشمس في رونق الضحى وصورتها اوانت في العين اعم فلا يحتمل
العطف اذ لا يصح قيام الجملة بعد ما مقام قوله مثل قرن الشمس فاصح المعطوف وكذا في قوله
ما الف او يزبدون اي بل يزبدون وانما جاز لا ضرب بل في كلامه لانه اجزى عنهم بانهم باية الف بنات
ما حذر الناس من غير تحقيق مع كونه عالماً بعد دم وبانهم يزبدون ثم احاطت في التحقيق مصرها على
فيه عينه بنا منهم على ظاهراً جزا اي ارسلناهم الي جماعة محررهم الناس ثم الف ومع كانوا يزبدون
على ذلك وكذا قوله به كهم البصر وسوا قرب وقالوا ان له واذا كان في اجزى كهم معان الشك والها
والتفصيل واذا كان في لا حرفه مصيبيان التحيين فالشك اذا اجتمعت عن اصل اليقين والتعريف و
له مهام اذا عرفته بعينه وتصديقهم لا وعلى الخطاب فاذا قلت جاني زيداً وعمراً ولم تعرف
اجباي منهما فالشك واذا عرفته وتصديقت ابهاماً لا من على الالف مع فهو لهما مهام كقولك
ومدنا الامن راحة او مضى والظاهرة يعرف انه خراهما قال به انما امرنا ليله اونها راو
التفصيل اذ لم تمك ولم تصدق ابهام على الالف مع كقولك سدا اما ان يكون جومراً او عرضاً اذ
الاستدلال على انه جومراً او غير او على انه عرض لا على انه سدا ولا ذلك واما في لا من فالاصل
لما مورنا كهم بين العطفين فضيلة وشرف في الغالب فمن لا باصة نحو تعلم الفقه او النحو وجالس
احسن او ابن سيرين ولا فمن التحيين نحو ضرب زيداً وعمراً ولا والعرف بينهما ان لا باصة نحو زيداً
كهم بين العطفين ولا فقصار على اصلهما وفي التحيين تحم اصلهما ولا يجوز ان كهم سدا ما قبل وبتسبيح
ان يعرف ان جوازاً كهم بين الالف من في نحو تعلم اما الفقه او الفقه لم يفهم من اما او بل يستدل لا حل
الشبهان في كل موضع وانما استغيدت لا باصة حرفا قبل العاطفة وما بعد ما معالان نعم العلم حتى
وزيادة الخبز فدل ان او واما في لا باصة والتحيين والشك ولا مهام والتفصيل على معنى اصل

اولاً شياعاً السواد وسنة المعاني من قول او واما بل من قبل او واما بل من قبل اشياء اخرى فالشك من قبل جمل
المتكلم وعدم فصد الى التفصيل ولا مهام التفصيل خصيت من ذلك الى ذلك ولا باصة من حيث كونها
محصلة تفصيل والتحيين من حيث لا يحصل بذلك واما في سائر اقسام الطلب فلا يعرض في شي من المعاني
المذكورة في لا سنها من نحو ان زيداً وعمراً واما التي لبيت لي من سدا او نحوها فالناس في انهم اذ من
العادات ان من يسمي احدهما لا يتكسر حواسها معاً واما التخصص نحو ملاءمة الفقه والنحو وملاءمة
زيداً وعمراً ولا تعرض نحو لا تتعلم الفقه او النحو ولا تضرب زيداً وعمراً واذا كان لا باصة
والتحيين بحسب القرينة وما كثر استعماله في لا باصة التي معناها جوازاً كهم جاز استعملها بمعنى الواو
قال وكان ميبان ان لا يسر جوا نغوا ويسر جوا نغوا والسويع فان سدا معنى مستويان وطوبى
قال سبان كسر نيفه او كسر عظم من عظامه واذا نغيت تحيين نحو زيداً وعمراً فان اردت نفي روية
معاقلت ما رايت واحداً منها او ما رايت اصلهما او ما رايت زيداً وعمراً وان اردت نفي روية احدهما
لا رويةهما فان تعين عندك ذلك الواحد وقصدت تحيينه للخطبة سميت نحو لا ايت زيداً او ما رايت
وا لم تعين عندك او تعين لكن فصلت كاهام على الالف مع قلت ما رايت زيداً وعمراً فيكون المعنى
ما رايت اصلهما ورايت الاخر وكذا اذا نغيت كل من ومو لنهي كما اذ قلت لا تضرب زيداً وعمراً والآخر
زيداً وعمراً فالقياس يقتضي ان يكون المعنى لا تضرب احدهما ولا تضرب الاخر كما كان في لا معناه اضرب
اصلهما ولا تضرب الاخر فان قلت فلا سقي اذن فرق بين لا م والهمية ولا بين الخبر المنبذ والمنسفي
في رايت زيداً وعمراً وما رايت زيداً وعمراً قلت لا سقي فرق في اصل الوضع الا اذا كان المعطوف
من اثنين فانك اذا قلت اضرب زيداً وعمراً او ضاربت المعنى اضرب احدهم ولا تضرب الباقيين
واذا قلت لا تضرب زيداً وعمراً او ضاربت المعنى لا تضرب احدهم ولا تضرب الباقيين وكذا في الخبر
نحو رايت زيداً وعمراً او ضاربت زيداً وعمراً او ضاربت المعنى لا تضرب احدهم ولا تضرب الباقيين
الوضع ثم بعد ذلك جري عاداتهم ان اذا استعمل لفظ اصل او ما يودي معناه في لا باصات لغناه الواحد
فقط واذا استعمل في عين الموجب لغناه العموم في لا غلب وكجوزان يراد الواحد فقط ايضا تعين لك
انك اذا قلت في الموجب حرفاً بالواحد رايت واحداً من زيداً وعمراً وكذا في يودي معنى الواحد رايت
رجل منهما او رايت زيداً وعمراً وكلا من لا لفظ التثنية يفيد انك رايت واحداً منهما فقط واذا قلت في
عين للموجب ما رايت واحداً منهما او ما رايت رجلاً منهما او ما رايت زيداً وعمراً وان كل واحد من
لا لفظ التثنية وان احتمل ان يراد الواحد فقط فيكون المعنى ما لقيت واحداً منهما ولقيت الاخر لكن
لا ظهر ولا غلب في لا استعمال ان يكون المراد ما لقيت واحداً منهما فكيف بما فوق الواحد اي المراد
نفي روية كليهما وانما كان كذلك لان الاصل عدم الروية فاذا قلت لقيت واحداً منهما او ما يودي معناه
نحو لقيت زيداً وعمراً ولا فقد خرجت واحداً منهما مما كان اصله اي عدم الروية فشيء من على اصله
اي غير حيد واما اذا قلت ما لقيت واحداً منهما او ما يودي معناه وطوبى لقيت زيداً وعمراً ولا قلت اصل
عدم الروية ولم يصح فيه لا بروية واحداً منهما فبقا لا تضرب على اصله عدم الروية او في يكون نفيها
لما لفظ الروية فان قلت فاذا كان الاصل عدم الروية كان عليك ان لا تأتي بمفعول لرايت لا واحداً

ولا اكثر حتى يقيم الخطاب ان هذا الاصل لم يبق على حاله بل كان يكفيل ان نقول ما لغيت من جنس
الرجال فما رجلك دعاك الي تعيينه في الروية بالواحد قلت فضل المبالغة وبيان ان ذلك الاصل اي
علم الروية يهيئ حاله ولم ينف بتلقينها باقلها يكون اي الواحد بما زاد واذا نفرد هذا ظهر على قويم
ان التكررة في غير الموجب يفيد العموم في الغلب وذلك ان التكررة يفيد الوحدة والوجه في غير الموجب
يفيد العموم كما مضى فان قصدت النصيب على العموم في الغلب او بالقياس والاصل قلت لتيسر
رجل ومن واحد واذا قلت الغيت رجلين او رجلا فالعنى الغيت شيئا واحدا من هذا الجنس و
ما رايت جملة واحدة منه فمعدوم من كماله لا استغراق وغيبى ومعها يصحى لا ولا ضا في استغراق
لجميع منليات مثلا الجنس والمانى في استغراقه جميع جماعته وظهر ان معنى ما رايت زيدا او غيره وما را
زيدا ولا غيره واخيه لا ظهر وكذا معنى له تضرب زيدا او غيره ولا يكتمل احتمالا مرجح الا تقرب اصلها
واضرب لا حتى ويندفع الاحتمال بمثل القرينة التي في قوله ولا تقطع منهم اثما او كفور اذا لا يجوز ان
يرد لا تقطع واطا منها واطع لا حتى تقر به لا ثم واكتمر فلفظه او في جمع لا مثله موجبه كانت اولا
مفيدة لاحل الشين اولا شيئا ثم معنى الوحدة في غير الموجب يفيد العموم فلا يخفى او مع
القطع بالجمع في لا نهى في لا تقطع منهم اثما او كفور اعنى معنى الوحدة التي هي موضوعه نه والله اعلم
واما ان معنى او في جمع لا يحكم المذكورة الا ان المعطوف عليه بما لا بد ان يكون مصدره با ما اخري
نحو جاني اما زيدا وامعير وفتني الكلام مع اما على احد الشين اولا شيئا واما مع او فان تقدم اما
على المعطوف عليه نحو جاني اما زيدا وعيرى والكلام مبني على ذلك وان لم يتقدم جاز ان يعرض للمتكلم
معنى احد الشين بعد ذكر المعطوف عليه بقول مثلا قام زيدا قاطعا لقيامه ثم يعرض الشك او
تقصده بهام فتقول او غير وكوزان يكون شاك او مبهما من الاواس وان لم يات بحرف دلالة
كما تقول مثلا جاني القوم وانت عازم خ اول لا مر على لا شيئا بقولك لا زيدا فاما النامى في كل
كلام لا بد لها من تقدم اخرى دلخه على المعطوف عليه بخلاف او فانه يجوز فيه تقدم اما عليه وعدم تقدمه
وقرجات عنى مسوق با اخرى في الشعر لكنها قدر حلا على الكثيرة اشيع من استعمالها انما الغزاة
تلم يدار قل بعدام عهدنا واما باموات الم خيالها اي ابادار واما باموات وقد حلف اللامه الا قال
فاما ان يكون اخي حتى فاعرف منك غني من يمن والا فاطرح جني واخذ في علوا اتيك وتغني
ويلزم اللامه الواو وراعي رد بلا واو نحو خذ اما مثلا اما ذاك قال باليت انما شاك بعانتها
اما الي جنبه اما الي انار وروي اما الي جنبه وهي لغة في اما قالوا ان اما لا يستعمل في النهي وصي فظرب
فتح الهمزة اما العاطفة وهي عند سوسه مركبة من ان وابدليل حرف الضرورة قال
سعت الرواعل صيف وان من خريف فلن نعدا فاركب الشاعر حرف اما لا وفي وصف
المانه قال لقد كنت نفسك فاكنها فان جنعا وان اجمال صيب قال القليل ما يخرج جنعا و
لان مع غير معنى الكلمة وطالها بالتركيب كما مضى فكون مما مضى رعا وقال غيره من غير
مركب اذ لا فرادا صل في الحروف وياول السنن بان الشريطة وشربها كان المحذوف اي قال كان
جنعا ومع ابو علي وعبد القاهر من كونها عاطفة لان لا وفي داخله على ليس معطوف والمانه

مقتضى بوا والعطف فلا يصلحان للعطف وشبهه من جعلها حرف عطف كونها بمعنى او العاطفة و
لا يلزم ذلك فان معنى ان الصلابة موصفة بالمصدرية ولا وفيها صفة للمضارع دون المانية وقال
الاندلسي اما لا ويلزمه المانية حرف عطف قدمت بشه على ان الاسم مبني على الشك والواو جامة عاطفة
لا ما المانية على لا وفي حتى يصيب الحرف واحدا ثم يعطفان معا ما بعد المانية على ما بعد لا وفي وهذا
عذر بارد لان تقدم بعض العاطف على المعطوف عليه وعطف بعض العاطف على بعض وعطف الحرف
على الحرف غير موجودة فالحق ان الواو هي العاطفة واما مفيد لاحل الشين غير عاطفة والواو في
نحو قوله اما الي جنبه اما الي ان مقدرة **قوله** وام المنصلة لا رمة لهما الا استفهام الى آخره اعلم ان ام على زيدا
متصلة ومنفصلة فالمنصلة تخص سمة اشياء احدها تقدم الهمزة اما لا استفهام نحو ان زيد عندك ام
عمرى واول التوبة نحو سوا عليهم استغفر نعم ام لم يستغفر لهم وقد يجي شرح معنى التوبة ومعرفة
فلا يكون مقدرة قبل ام المتصلة في الشعر قال الصوري ما ادري وان كنت داريا بسبع ربيعين بحرام تمان
وقال الصوري ما ادري وان كنت داريا سعيث بن سلام سعت بن منقر وقال كبريتك ام
راب بواسط علس الظلام من اليا رب خيلا وليس كئيبا وراعي هل قبل المنصلة على المنزلة وانما
لزمت الهمزة دون مل لان ام المتصلة لا رمة لحي لا استفهام وضعا وهي مع اداة استفهام
قبلها بمعنى اي فتا ركت منية لا استفهام التي ايضا عن لغت في باب لا استفهام وعادتها حتى كما بنا معنى
اي واما مرافها داخله في معنى لا استفهام اذا صلها قد نحو قوله ته مل على ان سال واما المنقطعة
فقد لا يتعد بها لا استفهام وقد يتعد بها اما بهل او الهمزة ولا يقع بعد عنى مما من اسما لا استفهام اذا
كان لا استفهام تام عن اسم داخل في عموم اسم الاستشارة لا استفهام المقدم وفي حكم المنسوب عليه لان
اسما لا استفهام اذا استفهم بهما عنى في جميع فمضى عن كل استفهام بطرفا فلا نقول من عندك ام
عمرى ولا ان معنى قولك ام عندك عمرى مستفاد من قولك من عندك والام يكن ذلك اسم داخل في
عموم اسم لا استفهام نحو قولك من عندك ام عندك حجار واين زيد ام عندك عمرو وفي حكم المنسوب
اليها نحو من عندك ام ضرت عمرو ومن تضرب ام شتم جاز وقوعها بصلها وانما انما استفهم
بما عن شين او استشارة باسم احدها او احد ما عطف المتكلم لطلب التصديق منها مع الهمزة بمعنى
اي ويستفهم باي عن التصديق ويكون المعطوف مع المعطوف عليه بقدر استفهام واحد لان المجموع
بمعنى اي نحو ام بالتصديق واما المنقطعة فلا يثبت احد له من عندك بله قبل ام وما بعد على كذا
لان اضراب عن الكلام لا اول وشروع في استفهام مستأنف فمضى اذن معنى بل التي ملك على ان لا وفي
غلطا نحو قولهم انما لا بل ام شاة او معنى بل التي يكون له نقال من كلام الى آخره لئلا ذلك الغلط كما
في قوله ام يقولون افتراه وقوله ام اتخذها مخلوقات وفيها مع معنى بل معنى لا استفهام
في نحو انما لا بل ام شاة او الهمزة انكارية نحو ام يقولون افتراه وقد يجي معنى بل وحده كقوله ته
ام الخبز من هذا الذي سوسه من اذ لا معنى لا استفهام مهنا وكذا اذا جات بعد اداة لا استفهام
لقوله ته ام مل يتوي الظلمات والنور وقوله ام من هذا الذي سوسه لك وقوله ام كيف بنف على
الصلوبه رمان انف اذا ما طن باللبن ولا جل كون ما بعد ام واقبلها على كلامين سميت منفصلة

متصلة تكونها مع الهمزة التي قبلها كما في وجوب المنقطعة لا او نعم لانه استغناء مستأنف وانها
انه يلزمها المفرد والجملة بخلاف المنقطعة فانها لا يلزمها الجملة ظاهرة الجزمين نحو ان زيد عندك ام عندك عمرو
او مقدر او محتمل انهما لا بل ام شا قال جارا لله لا يجوز حذف احد جزمي الجملة بطل المنقطعة
في الاستغناء بل يلزم المتصلة ويجوز في الخبر اذا لا يلتزم اقول اذا كان الاستغناء المقدر
الهمزة لم يلتزم بالمتصلة ثم اعلم انه اذا وبي المتصلة مفرد فالواو في الهمزة قبلها مثل ما وليت
سواء ليكون ام مع الهمزة تبا ويلاي والمفرد ان بعد ما تبا ويل المضاف اليه نحو ان زيد عندك ام عمرو
معنى انهما عندك واي السوق زيد في الدار اي في الموضعين سو ويجوز انما لانه بينا وليت
نحو عندك زيد ام عمرو واريد عندك ام في الدار والفتحة زيدا او عمرو ولا عندك زيد ام عمرو وحو
حنا كما قال سيبويه لكن المعادلة له احسن وان وليت ام والهمزة مجلتان مشركتان في احد
فان كانتا فظلتين مشركتين في الفاعل نحو ائتت ام فعلت وانام زيد ام البتة هي متصلة ويجوز
مع علم التناسب بين معنيي الفاعلين ان يكون منقطعة نحو اقام زيد او تكلم وان كانتا فظلتين
متاويين للنظم مشركتين في الفعل نحو اقام زيد ام عمرو او سميتين كذلك مشركتين في جزم
نحو ازيد اقام ام موقعا وازيد احرام عمرو وهو فاعل في كون ام في الصور المثلث منقطعة لانه
كنت قادرا فيها على الالفاء بمنزلة الموقودتة اتصال والمفرد اذ على كونها متصلة وعلى كون
ما قبلها وابلها في نقل بكلام واحد فلواردت لا اتصال قلت في الامم وازيد اقام ام عمرو وفي الامم
اقام زيد ام قاعد وازيد ابنى ام عمرو وفعلوك الي الجملة مع العدة على المفرد في دليل الفصل
واما في الفعليين المشركين في الفاعل فلا يقدرون على الالفاء بمنزلة الموقودتة في الفاعل واما
ان حيث جعلت جملة غير متشركتين في حيز نحو ازيد اقام ام عمرو وقاعد واقام زيد ام قاعد عمرو
واقام زيد ام قاعد عمرو وكذا ضرب زيد عمرو ام فله خال لان المشترك فيه فضلا لا يخرج جملة فاعلا
علي انها منفصلة لا عيني والمصنف لا يذم في جزمه فان كانت متصلة فالعيني اي يذم في جزمه
كان وليس ذهابا اليه سبحانه بل وقع لا خلافا بين المتكلمين اما ان يكون احدهما اسمية والآخر
فعلية نحو اقام زيد ام عمرو وقاعد وكذلك في المشتركين في جزمه اذ لم يتسا ونظما نحو ان زيد عندك ام عمرو
عمرو وابلها اقام ام عمرو فالظاهر فيها الاتصال اما قوله في سوا عليهم ادعوتهم ام ام صامتون
فان اخلاف اجملتين مع انها متصلة لا منهم لانه لتباس بالمنقطعة لان التسمية لا معنى فيها بالمنقطعة
فصل مثلا ان كان بعد مفرد لفظا وتعديلا هي متصلة قولها واحدا وقيلها الهمزة في الالف لفظا
او تعديلا وان كان بعد ما جملة فان لم يكن قبلها ميم في منقطعة وان كان قبلها الهمزة ميمت
المتصلة عن المنقطعة بما ذكرت لك لان وياك سيبويه ام في قولك ازيد عندك ام لا منقطعة
كان عندك ازيد ان زيد عندك فاستفهم اذ ركبه مثل ذلك الظن انه ليس عندك فقال ام لا وانما على
منقطعة لانه لو سكت على قوله ازيد عندك لعلم المخاطب انه يريد اهو عندك ام ليس عندك فلا بد ان
يكون لقولك ام لا فائدة مجردة وهي خبري ظن كونه عندك الي ظن انه ليس عندك وهذا معنى لا يقطع
ولا فرار واما ميم التسمية وام التسمية فيهما اللتان يليان قولهم سوا عليهم وقولهم لا ابالي

ومصرفا نحو قولك سوا على ائتت ام فعلت ولا ابالي اقام ام فعلت فعلت الحاجة فوك ائتت ام فعلت
مجلتان في تقدير خبري مقطوع احدهما على الاخر بواو العطف اي سوا على قيامك وتعودك فقيامك
مبتدأ وتعودك عطف عليه وسوا خبر مقدم وقد اجاز ايضا ابو علي ان يكون سوا مبتدأ وائتت ام فعلت
خبر لكونها في الظاهر فعلين قال ابو علي انما جعل الضمير مع الحرفين في الواو والسين بينهما والاعطف
لان ما جعل معنى الاستغناء وما بعد عليتها مستويان في علم المستغنى لانهما تقول ائتت ام فعلت اذ
استوي عندك قيام الخطاب وتعوده فيطلب بهذا السؤال التبيين فلما كان الكلام استغناء عن
المستويين اقيم معنى الاستغناء وعمليتها مع ما جعلت مقام المستويين وهما قيامك وتعودك و
هذا كما اقم لفظ التلا مقام لا خصاص في انا افضل كذا ايها الرجل جامع لخصاص كل منهما في شخص
ولا تنكس وكل استغناء تام المتصلة سوية ولا تنكس والذي طهر لي ان سوا في مثل خبر مبتدأ
محذوف تقديره لان سوا على ثم لا مرين بقوله ائتت ام فعلت كما في قوله فاصبر واولت صبر
سوا عليكم اي الامران سوا وسوا الاثني والجمع وكان في الاصل مصدر وقد حكى ابو حاتم بنسبة ووجه
ابو علي وقولك ائتت ام فعلت يعني ان ائتت وان فعلت والجملة اسمية والمقتضية اي الامران سوا
دالة على جزاء الشرط اي ان ائتت او فعلت فالامران سوا على ولا شك في نفي الفصل بعد سوا
وما ابالي معنى الشرط ولذلك استعمل لا خفض على احي ابو علي عنه في الجملة ان وقع بعدها لا بتدنية
نحو سوا على او ابالي ادرهم مالك ام دينا لا ترى الى افادة الماضي في مثل معنى المستقبل وما ذلك
لتضمن معنى الشرط واما قوله في سوا عليهم ادعوتهم ام ام صامتون فلنقدم الفعليه ولا لم يحز
ومن وقوع الالفية موقع الفعليه قوله في ملاك فملاكت من شركاء فيما رزقنا من فيه سوا اي
فتستووا المقدم الاستغناء الماد عليه ومن ذلك قوله لو نضر الماطق شرف كنت كالعصان بالما اعترار
وكذلك استعمل لا خفض ووقع المضارع بعد ما نحو سوا على انقوم ام تفعل وما ابالي انقوم ام بعد
لكون افادة الماضي معنى المستقبل اذ على ارادة معنى الشرط فيه قال ابو علي وما يدل على ما
قال لا خفض ان اجاز في التثنية من هذا النحو جاز على مثال الماضي قال في سوا علينا اجزي عنا ام
صبرنا وسوا عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم وسوا عليهم ائذنتهم ام لم تئذنتهم
وقال سوا عليك اليوم ابصاعت النوي نحو اقام امحكك السيف داح وما ابالي انك تحن
بين ام طاني بطر عيب لم واما قوله فانك لا تنالي احد حول اظن كان امك ام حمار فقد
في باركان تقديره كان طسي كان امك ونحو وان احد من المشركين استجارك وانما افادت
الهمزة فائدة ان الشرطية لان استعمل في الامم المفروض وقوعه المحمول في الالف فلا يقال
ان غربت الشمس وكذا حرف الاستغناء استعمل فيما لم يتحقق حصوله فجاز قمارها مقارها
فجرت عن معنى الاستغناء وكذا ام جردت عن معنى الاستغناء وجعلت معنى اولها
مثلا في افادة احد الثمين او لا شيئا فمعنى سوا على ائتت ام فعلت ان ائتت ام فعلت
ويرشك الي ان سوا ساد مسد جواب الشرط لا خبر مقدم ان معنى سوا ائتت ام فعلت
ولا ابالي ائتت ام فعلت في الحقيقة واحد ولا ابالي ليس خبري مبتدأ بل المعنى ان ائتت

او تعدت فلا ابائي بها وقول ابن سينا سينا عندي ان يروا وان يجوزوا اذ ليس بحري على
امثالهم فلم يتوى ذلك وان لم يكن الاستشهاد مثله من ضياء واما جمل الهنوع وام والهمزة واو
بجواب د ريت وعلت نحو ادرى ازيد عندك ام عمرو ولا أعلم ازيد عندك ام عمرو وليس
هذا الباب اذ لا معنى للشرط فيه كما في الذي نحن فيه وان قصدت معنى التسوية في الشرط في معنى
لفظي سواء ابائي فالعالم بالنصح باو في موضع ام بلا منزه استفهام قبلها نحو لا ضربه قام او
قعد والمعني ذاك المعني والتقدير ذاك التقدير ان المقصود ان قام او قعد فلا ضربه
اي قيامه وقعوده مستويان عندي لا بمعني احدهما من ضربه ويجب تكرير الشرط سواء كان مع
او ام او مع ام لان المراد التسوية في الشرط بين الشئين او اكثر فلا يجوز ان ابائي اقام ولا
لا ضربه قام وانما اغلب في سواء وا بابل الهمزة وام مع انه لا معنى للاستفهام مهنا بل المراد
الشرط لان بين لفظي سواء ولا ابائي وبين معنى الهنوع وام المتصلة جامعا ومناسبة والتسوية
في التي جوزت الا نيان هما جعل اللفظين تجريد الهنوع وام عن معنى الاستفهام وجعل المعني
ان واو كما تقدم ويجوز مع هذا بعد سواء ولا ابائي ان ياتي باو ويجوز عن الهنوع نحو سواء على
وقت او قعدت ولا ابائي تمت او قعدت ولا ابائي تمت او قعدت
بقتدير حرف الشرط قال ولست ابائي بعد انك طرف خوف المنايا اكثر تمت او قعدت
قال ابو علي لا يجوز اوبعد سواء فلا يقال سواء على وقت او قعدت قال لا يكون المعني سواء
علي احدهما ولا يجوز ذلك ويرد عليه ان معني ام ايضا احد الشئين اولا شيئا فيكون معنى
سواء على امت ام قعدت سواء على ايها فعلت اي الذي فعلت من الامرين لتجدي اي من
لا استفهام وهذا ايضا ظاهر الفساد وانما لزم ذلك في او في ام لانه جعل سواء جنبا
مقلدا ما بعد مبتدأ والوجه كما ذكرنا ان يكون سواء جنبا مبتدأ محذوف وساد مسد حجاب
الشرط وجوز اخليل في عيني سواء ولا ابائي ان كروي محرا مما فذكر جعل ام والهنوع نحو
لا ضربه اقام ام قعد مستدلا بمعنى قولك لا ضربه اي ذلك كان وهو معني اقام ام قعد
وليس قال سعيد لان معنى التسوية مع عيني هما ايضا ظاهر اي قيامه وقعوده مستويان
عندي لا معنى احدهما من ضربه كما تقدم ذكره قال اذا ما انتهى على ما هب بعد
اطال فاملي ام تلامي فاقصروني او سامي فالهمزة في اطال ليست باستفهامية بل اطال
من لا طالة وروي ام تلامي فالهنوع استفهامية واطال ماض من الطول ولا يحى
بالهمزة قبل اولا فلا نقول لا ابائي امت ام قعدت ولا لا ضربه اقام او قعدت لانك انما
جئت بالهمزة مع ام وان لم يكن فيها معنى الاستفهام لما فيها من التسوية المطلوبة مهنا
وليس في الهمزة مع او معنى التسوية وقولك لا قلنته كانا من كان ولا قلنته كانا ما كان
كانا فيها حال من المحذوف ومن وافي محل النصب على انها جنبا ان كانا وما هو صوفان
والضهير الرابع اليهما من الصف محذوف اي كانه وفي كانا وكان ضمير راجع الي الذي
احال اي كانا اي شيء كانه قال المصنف كل موضع قد لا يحللتان اي المحذوف احدهما

على احزني باحال فاو نحو لا ضربه قام او قعدت اذ المعني فاما كان او قاعدا وان قدرا الكلام بالتسوية من
غير استفهام فام نحو الي امت ام قعدت مثلا كما هو ولما قيل ان يطالبه باخصاص معنى احاله باو وقد ذكرنا
ان كل موضع يجوز فيه ويجوز فيه ام وبالعكس واعلم ان الفرق بين او ام المتصل عن الاستفهام ان معنى قولك
ان يدا رايت او عمرو واحدهما رايت وجوابه او ام وعلم ان الفرق بين او ام المتصل عن الاستفهام ان معنى قولك
بالتعين كما نقول زيدا وقول عمرو فاسأل باو ولا يمكن ان يكون بطل السؤال لانك في ام تجزم
احدهما عنده فكيف تلت عما نعلم ونقول ازيد افضل ام عمرو واي ايها افضل من ان يحذف فغيره ذكر المفضول
معني ولو قلت ازيد افضل ام عمرو ولم تجزله اذا كان المفضول مطلقا لمخاطب اذ المعني احدهما افضل
وذلك انما يكون اذا قال لك مثلا شخص عندي رجل افضل من بكر ثم حضر زيد وعمر وقول ازيد ام عمرو
افضل اي احدهما افضل من بكر وحيث اشكل عليك لا مرة او ام المتصلة في استفهام فعد او
باحدهما وام بايها يقول احسن ام احين افضل اي احدهما افضل ام ابن اخفيع والمراد احدهما افضل
ام ابن اخفيع افضل من احدهما وجواب احدهما قوله ومن ثم يجوز رايت زيدا ام عمرو اي لا نه
لم يلعبه المتونان اذ احدهما افضل ولا في اسم وقد تقدم ان سبويه قال ان مثل هذا جائز حسن ان كان
ازيدا رايت ام عمرو احسن واو في قوله ومن ثم كان جوابها بالتعنين اي لكونها لطلب التعنين
قوله ولا وبلا ولكن لاحدهما معينا ولكن لا زمة للنفي **قوله** اعلم ان لا نبي احكم
عن مفرد بعد اجابه للمتبوع فلا يحى لا بعد جنبا واجب او امر ولا يحى بعد الاستفهام والعرض والتمني و
التخصيص ونحو ذلك ولا بطل النبي لقول صرنت زيدا لا عمرو وا ضرب زيدا لا عمرو ولا يعطف بهما
ولا الماضي على الماضي فلا يقال نام زيد لا فعله لانه جملة ولفظه لا موضوعه لعطف المفردات وقد يعطف
مضارع على مضارع على قوله نحو اقوم لا اقع ولا يجوز مضارع عنه للاسم فكذلك قلت انا قائم لا قاعد فلا يجوز
تكريرها كما يجرى في العطف لا نقول قام زيدا لا عمرو ولا بكر كما نقول زيد وعمر وبكر ولو قصدت ذلك
ادخلت الواو في المكرر فقلت لا بكر ولا خالد فخرج لا عن العطف وتخصص لما كبر النفي لا دخول العطف
عليه ومنع الرجوع من محي له العاطفة بعد الفعل الماضي ورد بقول امر القيس كان ذنارا خلقت بلوى
عقاب سوية لعقاب القواعل سوية تنيه والقواعل صفا راجع الى وقال بعضهم ليس ايضا يكون عطف
كلا قال انما بحري الغني ليس الحمل جاريا واما بك فاما ان يليها مفرد او جملة وفيه له وفيه انما
الظن ولا خلوا ان يكون بعد نفي او نهي او بعد اجاب او امر فان جاءت بعد اجاب او امر نحو قام زيد
بل عمرو ومنه حمل المتبوع في حكم المسكوت عنه منسوبا حكمه الي التابع فيكون له خيار عن قيام زيد على نحو
ان يكون فروا وان لم يتم اقرب سل ان تلفظك به اسم المعطوف عليه كان غلطا عن عمدا وعن سهو
ونقل صاحب المعنى عن الكوفيين انهم لا يجوزون العطف ببل بعد اجاب والناقل انه ومنه من الناقل
فانهم يجوزون عطف المفرد بلكن بعد الواو ببل كما فعل عنهم الانباري ولا يلحق وكيف المنفوعون
منها واذا عطف ببل مفرد بعد النفي والنهي فالظاهر انها لا ضرب ايضا ومعني لا ضرب اصل
الحكم له اول موجبا كان او غير موجب كما مسكوت عنه بالنسبة الي المعطوف عليه في قولك ما جازي
زيد بل عمرو افادت بل ان الحكم على زيد بعد المبحي كالمسكوت عنه محتمل ان يصح فيكون في جازي وان

لا يصح فيكون قولك ما كان الحكم على زيد بالحي في جاني زيد بل هو واحتمل ان يكون وان لا يكون ومثلا الذي فكنا
ظاهر كلامه له بل هو وقال ابن مالك بل هو النفي والنفي كل من ندم مما وهذا لا يطلع منه يعطى ان علم محي زيد
في قولك ما جاني زيد بل هو ومحقق بجد محي بل ايضا كما كان كذلك في جاني زيد لكن عمر وبالافتقار وبه قال
المصنف لانه قال ما جاني زيد بل هو ويحتمل اثبات المحي بعمر ومع تحقق نفيه عن زيد والظاهر ما ذكرناه اولا
علاكم حكم بل بالنظر في ما قبلها وما حكم ما بعد بل لانه بعد النفي والنفي فخلل الجمهور انه مبتدأ فخر وجاهل
في قولك ما جاني زيد بل هو فكذلك قلت بل جاني عمر وقل انطال النفي ولا سم المنيوب اليه المحي قالوا والذين
على ان الثانية مثبت حكمهم بالمنع النصب في ما زيد قائم بل قاعد ووجوب الرفع كما في باب وعند المبرد ان
في اسم المحط عليه فقط فسبق الفصل المنفي مستلالي الثانية واذا ضمنت له الي بل بعد ما جاب اولا
نحو قام زيد لا بل عمر واضرب زيد لا بل عمر والنفي لا يرفع الي ذلك ما جاب ولا من المقدم له الي بعد
بل في قولك لا بل عمر ونفيت بله القيام عن زيد وابنته بل عمر ولولم يحى بله كان قيام زيد كما ذكرنا في
حكم المسكوت عنه يحتمل ان ثبت وان لا يثبت وكذا في اضرب زيد لا بل عمر في اي لا تضرب زيد بل اضرب
عمر ولا ولولا المذكورة لاحتمل ان يكون امر اضرب زيد وان لا يكون مع مرفوع عمر وكذا لا لا لا
على بل بعد النفي والنفي راجعة الي معنى ذلك النفي والنفي هو كذا وما بعد بل اذن باقية على الخلة والمذكور
بين المبرد والجمهور ولا يحى بل المفرد العاطفة للمفرد بعد الاستفهام لانهما للذاتك الغلط احاطت
اجزم حصول مضمون الكلام او طلب تحصيله والغرض في الاستفهام له حصول شيء ولا تحصيله حتى يعطى
فيتدارك وكذا قيل انها لا يحى بعد التحضيض والتمني والترجي والعرض والوي ان يجوز استعمالها
بعد ما استفاد منه معنى لا هو والنفي كالتحضيض والتمني واما التي يليها الجملة ففائدة الاستفهام من جملة
الي احزني اسم فخره ولي وقد يحى للخلط ولا ولي يحى بعد الاستفهام ايضا كقوله ته اتانون الذكر العار
الي قوله بل انتم قوم عارون والتي لتدارك الغلط نحو ضربت زيد بل اكرمه وخرج زيد بل دخل خالد
قد شرك الجملة ان يحى وقد لا يشرك وامس لكن فشرطها مغابرة ما قبلها لما بعد ما نفيها وانما
م حيث المعنى لا م حيث اللفظ كما في المثلة فاذا عطف بها المفرد ولا يكون في ذلك المفرد معنى النفي
لان حروف النفي انما يدخل الجملة ويجب ان يكون لكن بعد النفي لتعاير ما بعدها ما قبلها نحو ما جاني زيد
لكن عمر وقد مر معنى لا مستلدا في المشبهة فعلم محي زيد باق كالم لم يكن الحكم به غلطا منك واما
جيت لكن دفعا لتوهم المخاطب ان عمر ولم يحى زيد في عطف المفرد نقيضه لانهما للذات الثاني
بعد النفي عن الاول ولا للنفي عن الثاني بعد ثبات الاول واجاز كونها محي لكن العاطفة للمفرد بعد
الموجب ايضا نحو جاني زيد لكن عمر ومثلا على بل وليس لم يشاهد وكون وضع بل المغابرة ما قبلها لما بعدها
يدفع ذلك الا ان لا يسموا مثلا الوضع واذا وليها جملة وجب ايضا المغابرة المذكورة كما ذكرنا في المشبهة
وتقع بعد جميع انواع الكلام لا بعد الاستفهام والتمني والتمني والعرض والتحضيض على اقله وليس
يوسن الي انها في جميع مواضعها مخففة من الثقيلة وليست بحروف عطف وليها مفردا ومثلا ودلك جواز
دخول الواو عليها مني المفرد بعد العامل بجد ما ويشكر ذلك عليه اذا وليها مجوز بل جار نحو امر
يزيد لكن عمر وكما قال الجوزي انها في المفرد عاطفة ان تجوز عن الواو واما مع الواو فاعاطفة من الواو ولكن

لمحوي معنى لا مستلداك واخا في ما بعد الجملة ان يكون مخففة له عاطفة محبتها الواو اولا لولا ففتنه
المتعلقة في محي الجملة بعد ما نفي مع الواو وليست بعاطفة اتفاقا واما المجردة فان وليها المفرد ضاطفة صلة فا
ليوسن وان وليها مفرد فتيل عاطفة وطوفا مرزوب الرنخشي فلا حسن الوقف على ما قبلها ونيل
مخففة كما هو مرزوب الجوزي فحسن الوقف على ما قبلها كونها حروف ابتداء **قوله** حروف النسب
الا واما **قوله** اعلم ان الواو والحرق استقلح ابتداء الكلام وقادليهما المعنوية وتوكيد
الجملة وكما هي كنان من مخففة لا نكار وحروف النفي ولا نكار نفي وتل النفي اثبات ركب الحرفان لا فادة
لا ثبات والتحقيق مضار يعني ان لا انها غير ما ملين بل خلاص على الجملة خبره كانت او طليعية كالطليعية
امر او نهيها او استنها ما او تمني او غير ذلك وخصان بالجملة تحلافها وقادليهما اللفظية كقول الكلام
بعد ما مبتداه وقد نسب النسب اليها كما هو مرزوب المصنف ويدخل له كقول الله واما كثيرا
على التعمير وقد سئل عن ااماء وعينا نحو ما وعمما وقد انحرف الغناء في الاحوال الثلث نحو ما وعم
وقد يحى الا عند تحليل حروف تحضيض ايضا كما ذكرنا عنه في قوله لا رجل جراه الله خيرا وقلنا معنى
معهم ان بعد ما كما في باب ان واما الواو والعرض فيما حرفان محضان بالفعل ولا شك في كونها
حرفين من مخففة لا نكار وحروف النفي وليست بحروف الاستقلح لانهما بعد التركيب يدخلان على
الجملة من اسمية والفعلية بخلاف والذاتان للعرض تحضيان بالفعلية على الصحيح كما قال في الثاني
واجاز المصنف دخولها على اسمية ايضا كما في باب لا التبريد واما ما يدخل من جميع المفردات
على اسمية الا شارة كثيرا لما ذكرنا في بابها ويفصل كثيرا بين اسمية شارة وبينها اما بالتم نحوها الله
وعلم ما لعن الله ذاقها فاقد رذاعك وانظر ابن مسك واما بضمير المرفوع المنفصل نحو ما انتم
اولا وبضيمى هما فليلا كقوله هالان باعدده وقوله فلت لهم هذا لهاها وذا ليا من سب تحليل
ان ماء المقلة في جميع ذلك كانت متصلة باسمه لانه شارة اي كان القياس من الله هذا او لعن الله هذا
فهما وانتم مولاه وان هان باعدده والذليل على انه فضل حرف التبريد عن اسم لانه شارة ما حكي
ابو الخطاب عن يوثق به مثلا انا افضل وانا هذا افضل في موضع ما فاذا افضل ان يعرف المخاطب
نفسك وان تعلمه انك لست غيرك لان مثلا محال بل المعنى فيه وفي ما انت ذا تقول وما هو ذا فعل
استغراب ووقع مضمون الفعل المذكور بعد اسم لانه شارة من المتكلم او المخاطب او الغائب
كان معنى ما انت ذا تقول او تضربك زيد انت مثلا اري لا من كنا يتوقع عليه منه او عليه مثل هذا
التقريب ثم ثبت نقولك نقول وقولك تضربك زيد الذي استغربه ولم يتوقعه قال في ما انتم
اولا بحسبهم فالجملة بعد اسم لانه شارة لانه لسان الحال المستغربة ولا محل لها اذ هي متانفة و
قال البصري في محي النصب على الحال اي ما انت ذا قايلا قالوا واحال من لانه لان الفايذة
مفقودة والعاطفة حرف التبريد او اسم لانه شارة ولا اري للحال فيه معنى اذ ليس المراد ان المتكلم اليه
في حال قولك وجوز بعضهم ان يكون ما المقلة في نحوها انت ذا تفعل غير منوي الدخول على ذلك
استللا لا نحو قوله ته هانتم مولاه ولو كانت على التي كانت مع اسم لانه شارة لم تعد بعد انتم وكوز
ان يعتذر التحليل بان تلك لا عادة للبعد بينهما كما عرفت فلا تحسنهم لبعده قوله فلا تحسبن الذين كفروا

تخلون وايضا قوله ثم ان مولاه تسلون دليل على كون المصدر منقضي للدخول على اسم الاشارة ولو كان في
صدرا بكلمة من الاصل لجاز من غير اسم الاشارة ما انت زيد وما هي المخشري من قولهم ان زيدا منطلق
وهي انا افضل كذا عالم اعترله على شاهد فلا وفي ان تقولها النسبة مختص باسم الاشارة وقد فصل
منه كما هو ولم يثبت دخوله في عيني من اجل والمفردات وقد عد ابن مالك يامس حروف النسبة قال
واكثر ما يليها منادي او امر نحو ايا اسير واوتن نحو يا ليتني كنت محم او تقليل نحو يا زيدا معار في
يليهما فضل المدح والذم والتعجب ومن جعلها حروف النداء فقط قدر في جمع هذه المعاني منادى
مختلف من جعلها حروف التنبية وتجميع حروف التنبية صدرا لكلام كالتنبيه لما تقدم له
اللاظ على اسم الاشارة عن مفضولة فانها يكون اما في اول او في الوسط حسب ما يقع اسم الاشارة
قوله حروف النداء يا ايها وايا وهيا للبيد واي والهجرة للقرب **اقول**
قد نوب وامناب ياء في النداء والمشهور استعجالها في الندوة وقد جاز اسمها بعد ما الفتاوى
بهمزة بعد هاء الف بعدها ياء ساكنة فيا ايها اي نادى به القرب والبيد وقال الزمخشري هي
للبيد قال واما ياء الله وبارب مع كونه اقرب الي كل شخص من اجل وريده فلا يستقصا للداعي
واستبعاده لها عن قرينه المذعور وما ذكره المصنف او في الاستعجال في القرب والبيد
على السواء ودعوى الجاز في اصلها خلافا لاصل وايا وهيا وا او اي وول في البيد واي
والهمزة للقرب **قوله** حروف الاحجاب نعم ويلي وبي واجل وجبي وان فنع مقرنة
لما سبقها ويلي مختصة بالاحجاب النفي واي اثبات بعد الاستفهام ويلزمها القسم واجل وجبي
وان تصديق للنفي **اقول** مقرنة لما سبقها اي مثبتة لما استفهام من كلام جبري سواء
كان موجبا مثل نعم في جواب من قال قام زيد اي نعم قام او منفي نحو نعم في جواب من قال ما قام
زيد اي نعم ما قام زيد وكذا مقرنة بعد حروف الاستفهام مثل ما كان نحو نعم في جواب من قال قام زيد
اي نعم قام او منفي في جواب من قال الم نعم زيد اي نعم لم يقع نعم للاستفهام ليست للتصديق لان
التصديق انما يكون للخبير فالاولي ان تعال هي بعد الاستفهام لا اثبات بعد ذلك انما كان او
اثباتا ومن ثم قال ابن عباس لو قالوا في جواب المست برهم نعم لكان كقولهم هذا من عباد
ان يقال لها حروف الاحجاب اي اثبات بعد حرف الاستفهام لكن لا تظهر في استعمال النحال
الاحجاب في الكلام المثبت لا المنفي والمستفهم عنه وجوز بعضهم ايقاع نعم موقع بلي اذا جاء
مهمزة داخل على نفي لغيره لفايدة المقرري على الاقراء والطلب له فيجوز ان تقول في جواب
الست برهم والم شرح لك صدرك نعم لان الهمزة لا تنكر دخلت على النفي فافادت الاحجاب
ولهذا عطف على الم شرح قوله ووضعنا فكان قال شرحنا لك صدرك ووضعنا عنك وذلك
فيكون نعم في التخييم تصديقا للخبير المثبت المول به الاستفهام مع النفي لا تقدير لما بعد همزة
الاستفهام فلا يكون جوابا للاستفهام لان جواب الاستفهام يكون ما بعد اذ انما فالذي قال ابن عباس
مبني على كون نعم تقدير لما بعد الهمزة والذي جوز هذا القائل مبني على كونه تقدير للمول الهمزة
مع حرف النفي فلا يتناقض القولان والدليل على جواز استعمال ما قاله القائل قول ابن عباس

ليس الليل جمع ام عمرو واياها فاذ كان بلان نعم ويري الحلال كالا اله ويحلوها النهار كما علة في
اي ان الليل جمع ام عمرو واياها نعم وقد استشهد في العرف ما قاله القائل فلو قيل لك اليس عليك دينار
فقلت نعم الرمت بالدينار بناء على العرف الطاري على الوضع وفي نعم اربع لغات المشهور فتح النون
والعين والهمزة كسر العين وهي كما ياء والهمزة كسر النون والعين والرابعة بفتح النون وقلب
العين للمفتوح كما قلب الحاء عينيا في حتى ويقع نعم في جواب من قال زيدا اي زورك
وتقول نعم لمن قال لا تضربني اي لا اضربك ولو قلت نعم في جواب التخصيص نحو هل زورنا كالمعنى
لا احباب اي نعم ازررك وكذا في جواب العرض نحو الا تزورنا **قوله** ويلي مختصة بالاحجاب النفي اي ان ي
سقط النفي المتقدم سواء كان ذلك النفي مجردا نحو بلي في جواب من قال ما قام زيد اي قد قام او
كان مقرونا بالاستفهام في اذن لتقص النفي الذي بعده كاستفهام كقولك انت بركم قالوا
بلي اي بلي انت ربنا وزعم بعضهم ان بلي يستعمل بعد الاحجاب مستلما بقوله وقد صدرت بالوصل في
بلي ان من زان القبور لبيد اي لسد النون اخفيفه واستعمال بلي في البيت لتصدق الاحجاب
شاذ وزعم الفراء ان اصلها بل زيدت عليها الالف للوقف فلا كانت للرجوع عن النفي كما كان
بل للرجوع عن التحديد في ما قام زيد بل عمرو وله في كونها حروفها براسها والاحجاب نعم ويلي والهمزة
مع حروف الاحجاب استفهام لا ما كان بالحرف وهي الهمزة وصل واما الهمزة استفهامية فان جواب
من ما هو اخضر منه فلو قلت في جواب من جاك شخص وان لم يحمله ان لا اول اسم والثاني انما هو مساو
فلم يعرف السائل ما لم تعرف بل بقول اما رجل او زيد وكذا من اللاظ على اسم كما يقال من الرجل
زيد او احد من بنيتم واما جواب فان كان سؤالا عن الماهية فنحو ان انفس او بقرا وغني ذلك
من انواع وان كان سؤالا عن صفاتها نحو ما زيد في نحو عالم او ظريف او فارسي كما تقدم في الموصولة
وجواب اي المضاف الى المعارف مع انه نحو زيد او عمرو وانا او ذاك في جواب اي الجا فخل
ذلك او تكن مختصة بالوصف نحو رجل راسه في موضع كذا وجواب اي المضاف الى التكررة مما
يصلح وصفها لتكررة نحو عالم او كاتب في جواب اي رجل او تكن مختصة بالنعته وجواب
كيف تكرة لا عين وجواب كم تعيين العدد معرفة كان او تكرة ومنع ابن السراج كونه معرفة وجواب
متي واين تعيين الزمان دول المهم منه وجواب اين واين المكان الخاص وجواب الهمزة مع ام
لا اسم وجواب الهمزة وصلها ومع او وجواب ملغم او بلي **قوله** واي اثبات بعد الاستفهام
لا شك في غلبه استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها تصديق الجند ايضا وذكر
ابن مالك ان اي يعني نعم فاله اراد ان يقع موقع نعم فنسخت ان يقع بعد الجند موجبا كان او منفي بعد
الهمزة والهمزة ولا استفهام موجبا كان او منفي فيكون لتقرير الكلام اب بق كنع سواء يقال لا نعم
فقول اي والله لا اضربك وكذا يقال ما ضرب زيد فمقول اي والله ما ضرب ومثلا محالف للشرطين
الذين ذكرهما المصنف اعني لزوم سبق الاستفهام وكونها للاثبات وان اراد ان التصديق
مثل نعم وان لم يقع موقعها فكذلك جمع حروف التصديق ولا يستعمل بعد اي فعل القسم فلا يقال اي
اقسمت بربك ولا يكون المقسم به بعد هاء الرب والله ولعمري تقول اي والله واي الله يحرف

حروف التعمير ونصب الله واي سا الله ذواي ورتي واي لعمري واذا جاء بعد لفظه الله فان كان مع
نحو اي ما الله ذا فقد من الوجوه الجائز فيه وبحسب جمل الله اذن لنيايه هاعن الجار وان تجرد عنهما
فالله منصوب بفعل التعمير المقدر وفي باي نكتة اوجه حذوها لك كين ونحوها تبيننا حرف الياجر
وابقاما ساكنة واجمع بين ساكنين مبالغة في المحا فظة على حروف الجاب بصون آخرها لم تحريك
واحذف وان كان يلزم ساكنان على غير حده لانهما في كلمتين اجرا لهما مجرى كلمة واحدة كالضالين
وتود الثوب كما في ما الله وهذا ايضا من خصائص لفظ الله **قوله** واجل وحسي وان تصديق للخبير
سوا كان الخبر موجبا او منفيما ولا يجي بعدها في معنى الطلب كالا استفهام ولا مروعيها
وحكي الجوهري عن اللفظ ان نعم احسن من اجل في الاستفهام ايضا واجبي فقد مضى بها
في التعمير في الحروف الجار واما ان يقال سيبويه موافق قول قيس بن الرقيات ونقل شريك
وقد كثرت نقلت انه والهاء للسكت وقيل فيه للتحقيق والهاء اسمها والخبر محذوف اي
انك ذلك وقال الزبير لفضالة بن شريك حين قال لعن الله ناقه حملني اليك ان ودانها مضى في
كونها للتصديق لكم بلك على انه يحكي لتعريف مضمون الدعاء وموخره قال المصنف ان
لكنها لتصدق الخبير **قوله** حروف الزيادة ان وان وما ولا وما ولا والباء واللام فان
مع ما النافية وقلت مع المصدرية ولما وان مع ما وبين لولا التعمير وقلت مع الكاف وما مع اذا
ومتي واي وان وان شرط وبعض حروف الجرح وقلت مع المضاف ومن والباء واللام بقدم ذكرها
قوله قيل فائلة الحروف الزيادة في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تأكيد
المعنى كما تقدم في حرف الاستغناء والباء في جنسها وليس فان قيل فوجب ان لا يكون زائدة اذا افا
فائدة معنوية قيل انما سميت زائدة لانه لا يتغير بها اصل المعنى بل لا يزيد سبها لا تأكيد المعنى
الثابت وتقويته فكما لم يقل شيئا لم تغاير فالفائدة العارضة الفائدة الحاصلة قبلها وبلغت
ان يعدوا على هذا ان ولا لا تبدا والفاظ التأكيد اسماء كانت اوله زوايد ولم يقولوا بوجوه
الزوايد حمل كالباء ومن الزايدتين وبعضها لا تعمل نحو فبارجة واما الفائدة اللفظية
فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادة افعم او كون الكلمة او الكلام سبها مبالا استقامة وزن
الشعر وحن السمع او غير ذلك من الفوائد اللفظية ولا يجوز طومها من الفوائد اللفظية والمنقولة
مع ولا لعل عبتا ولا يجوز ذلك في كلام الفصيحة ولا سيما كلام الباري ته وانبيائه واجت عليه
وقد كتمت الفوائد في حروف وقد يفرد اصلها غير الفروي وانما سميت هذه الحروف زوايد
لانها قد يقع زائدة لانها لا يقع الا زائدة وسميت ايضا حروف الصلة لانه يتوصل بها الى زيادة
الفصيحة اولى اقامة وزن او جمع او غير ذلك اما ان في ادمع ما النافية كثيرا لتأكيد المعنى
ويدخل على الاسم والفعل نحو وان طساحن ونحو قوله ما ان جرت ولا ملعت ولا بردت
زيدا وقلت زيادتها مع المصدرية نحو انظره ما ان جلس القاضي ومع ما النافية نحو قوله
ته ولقد حكاه فيما ان مكاهم فيه وكذا بعد الالف استقناجية نحو الالف ان قام زيد وكذا مع ما
بل زائدة ان المفتوحة بعد ما هي المشهورة بقول لما ان جلت جلست ونحو وكسر والفتح انتهى

واما ان يكسر نايادتها بعد لما نحو ان جاء البشير وعبدوا التعمير وقد مر في القسم ان لا يثبت
كونها موطئة للتعمير قبل لو كان اللام موطئة قبل ان وسائر كلمات الشرط لفظا ته واذا دخل الله فيها
التيين لما ايتكم لانه وحج الكلام فيه وقد نازح في لا تكار نحو انا الله وقلت بعد كات التشبيه نحو
كان ظبيته تعطوا اليها ضا السلم بالحبس وليست في قوله ته وان عسى ان يكون وان لو استقاموا وان
الم زائدة كما تعوم بعضهم بل الاولان مخفضان والنائية مفسرة كما تقدم في نواصب الفصل واما ما
ففي ادمع التحس الكلمات المذكورة اذا افادت معنى الشرط نحو اذا ما كبر مني اكرهك بغضى انجم
ومعنا كبر مني اكرهك بمعنى متى كبر مني ولا يفيد هاما معنى لتكثير واذا فادتها لم تكن زائدة في قول
ان متى للتكثير فمتيما مثله ومن قال ليس للتكثير فكذلك متيما واما ما افضل وافضل ان
واما بذهب بك وقد يدخل بعد ايان ايضا قليلا وكحي حكم ما مع ان في نون التأكيد **قوله** شرط بعد
بجمع ما ذكر من اذا ومتي واي وان وان لانها كلها تتعمل شرط وغير شرط وزيادة فيها مخفظة
بحال الشرطية ولم يعد واما الكاف وان لم يكن لها معنى من الزوايد لانها تاتي اقويا وموثره العامل
من العمل وتتم للاخول لم يكن ان يدخل وعلى منب من العمل استما وانما واخواتها يكون ما زائدة
وليس في حيثما واذا ما زائدة لانها هي المصححة لكونها حان متين فهي الكاف ايضا عن لا ضافة في معنى
ان لا يعد في نحو عين ما لا يتك ومن غصه ما ليس نكرها زائدة لانها من المصححة للدخول النون
الفصل على ما يجي في بابها وقد صني الاخلاق في ما مثل في الموصولات ولا يراد بعد بعض حروف الجرح
نحو فيما رجم وعمما قرب ومحاظا يام وزيد هل يني كما ان عمر والخي وقيل انها بعد حروف الجرح
نكرة مجرورة والمجور بعد لها لانهما وكذا قيل في لا سيما زيد يا يحيى كافي باب ته مستنفا وما في هذه
اللفظية لانه وقلت زيادتها بعد المضاف ونحو ضربا جرم واما لا طين قضيت ومثله انكم سطعون
وقيل فيها ايضا انها تكرر والمجور بدل منها واما الالف فتيراد بعد الواو والعاطف بعد اخي او يهي وقد
مر ذكرها في حروف العطف والعجب انهم لا يرون تاثيرا حروف تاثيرا معنويا كما لا يثبت في الالف
ورفع له صحال في هذه وفي حرف الاستغناء ما نعا من كون الحرف زائدا ويرون تاثيره لفظيا
لكنها ما نعا من زيادتها ويزاد بعد ان المصدرية نحو منعك ان لا تسجد وليلا يعلم وجان صل المقسم
كثيرا لليلان بان جواب التعمير منفي نحو له والله لا افضل قال لا وايك الله العاصم لا يدعي التعمير
وجاء قبل اتم قليلا وعليه حمل قوله ته لا اتم يوم القيمة وشدت بعد المضاف في خبر الجرح
سري وما شعي واحورا الهلكة واما من والباء والكاف واللام فقد تقدم ذكرها في حروف الجرح
قوله حرفا التنفيس اي وان فان مخفظة بل في معنى القول **قوله** اعلم ان الفرق
بين اي وان ان اي يفسر كل منهم من المفرد نحو خا في زيد اي ابو عبد الله واجملة كما تقول مبرق
رفد اي مات قال وثق ميني بالطرف اي انت ملتبس وتعلمني لكن اناك لا اقل وان لا تفسر
الا مفصولا مقدر اللفظ ذلك على معنى القول لود معناه كقوله ته ونادينا به ان يا ابراهيم فقوله
يا ابراهيم تنفي مفصول نادينا المقدن اي نادينا به بلفظه موقولنا يا ابراهيم وكذا قولك
كتبت اليه ان تم اي كتبت اليه شيئا موثوق فان حرف دال على ان تم نفسى المفصول المقدن كتبت

اي افاض

وقد يفسر المفعول به الظاهر كقوله انه اذا وحينما اليك ما يوجب ان اقل فيه وقوله ما قلت لم كما
امرني به ان اعبدوا الله فقولوا اعبدوا الله نفي للمضيق في نه وفي اخر معنى القول وليس
للمخ في قوله ما امرني به لان مفعول صريح القول وقد جوز بعضهم ذلك بهذه الامة ولا استلزام الاحتمال
واجيب بان ان مصدره ودلك على زيبه عز جوز دخول الحرف المصدري على الجملة الطلبية وعند
صاحب مثلا المذهب يجوز ان يكون جميع ان المحكوم يكونها مفسر مصدرية اذا دخلت على امر
او نهي متصرف لان له اذن مصدره واستلزامه على جواز كونها مصدرية بدخول حرف الجر
عليه كوا وعزاليه بان تم وجوز ان يقال هي زائدة زيلت لكن اهتة دخول الجار على ظاهر الفعل و
المعنى او عزاليه بهذا اللفظ وقيل ان ان في ان اعبدوا الله زائدة ولا صل عدم الحكم بالزيادة
ما كان للحكم بالا ضافة محتمل وتسك الجوز لتعني ما مفعول صريح القول بقوله وانطلق الملاء
منهم ان امشوا قال التقدير يرايلا بعضهم لبعض ان امشوا واجب اما بان زائد او بان صرح القول
المقدر كالفعل المؤن بالتريل في عدم الطهور او بان انطلق متضمن لمعنى القول لان المنطقين
عن مجلس سقا وضون فيما جرى في او بان انطلق الملاء بمعنى انطلقوا في القول وشعر عوافيه و
يلبغني ان تعرف ان ما بعد ان المفسرة ليس من صلة ما قبلها بل يتم الكلام دونه ولا يحتاج اليه
جمه قفي للجهم المقدر فيه فقوله نه واخر دعوانهم ان الحمد لله رب العالمين ليت ان فيه مفسرة
لان قوله الحمد لله رب العالمين خبري المبتداء المعلم ولا منع لو ارتكب من تركيب ان المسماة بالمفسر
زائدة في مفعولها موهني القول فمضي امر ان تم اي قال له تم بتاويل امر يقال او تقدير قال
علي اختلاف المذكور في افعال القلوب وان زائدة ومذايطر في جميع الامثلة **قوله**
حروف المصدر ما وان وان فالاولان للفعلية وان للاسمية **قوله** اما ما فصل
بالفعل المتصرف اذ الذي لا يتصرف لا مصدر له حتى يؤول احرف مع احرف به ولا يوصل
بالا من لانه يلغني ان يفيد المصدر المؤول ان مع الفصل ما افاد ان مع ذلك الفصل فليسا
مؤولين به لا تزي ان فني بما اجبت برجها شي واحد وكذا معنى عملت انك قام وملت
قيامك والمصدر المؤول به ان مع له من لا يفيد معنى لا مرفوقه كقبت اليه ان تم ليس بالقيام
لان قولك بالقيام ليس فيه معنى طلب القيام بخلاف قولك ان تم وليس بهذا ان اصله
ان لا يكون امرا ولا نهيا خلا فالما ذهب اليه سيبويه والبعلي ولو جاز كون صلة احرف امرا
لجاز ذلك في صلة ان المشددة وما وي ولولا يجوز اتفاقا وتخصر المصدرية بنينا بهن طرف
المضاف الي المصدر المؤول هي وصلتها به بخولا افعله مادرسارق اي مدد مادد اي مدد درون
وصلتها اذن في انقلب فعل ما من اللفظ مثبت كما ذكرنا او منفي لم كقولهم في ما لم يقني
ومعنا ما الاستقبال كما في باب الماضي ونقل كونها فضلا مضارعا وصلة ما المصدرية
لا يكون عند سيبويه له فعلية وجوز عيني للاسمية ايضا وموافق وان كان ذلك قليلا
كما في نوح البلاغة بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية وقال الشاعر اعلاقم ام الوليد جعل
افنان راسك كالشام الخلس واجاز ابن جني كون صلة جاريا ومجرودا فيجوز على ما

ما ظاهرا وما علانيا بحرف ومصدرية واما ان المصدرية فلا يدخل على الفعلية المتصرف
وهو اما من قوله نه لولا ان من الله علينا او مضارع وله فيه خاصة تاويل آخر ان نصيبه وتخصيصه
بالا سنبال او امر او نهي بل من سيبويه كما هو وتم واسد يقبلون ممن ناعينا ونسدون
اعن ترسمت من حرف ممتلة ما الصباية من عيبك محوم واما ان المشددة فتوصل نحوها
واذا كنت فبالجملة الاسمية او الفعلية ومن احروف المصدرية ان اذا دخلت على الفعل نحو
لكي يخرج وهي بمعنى ان وتخصر بالمضارع وقد ذكرنا الخلافة في نواصب المضارع فمن حتم كونها
حرف جر لم يجعلها في مثالها مصدرية بل قدر ان جعلها ومنها لولا اذا جاز جعلها من معنى
التمني نحو قوله نه ودو القودهن وقال علي بن ابي طالب في قوله صلى الله عليه وآله انه لا يجوز
عن ظرف الزمان وقد تشفي لوعن فعل التمني فينصب الفعل بعجزها مقرونا بالفاء نحو لو كان
لي بالفاج اي التمني واود لو كان لي مال قال له لوان لي كفة فاكون من المومنين **قوله** حرف
التخصيص سلا والا ولولا ولو لها صدر الكلام وتلزم الفعل **قوله** اعلم ان معناها
اذا دخل في الماضي التوقيع والوعود على ترك الفعل ومعنا ما في المضارع اخض على الفعل والطلب
له في المضارع معني له من ولا يكون التخصيص في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا
في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي شيئا يمكن تلاكم في المستقبل فكانها من حيث المعنى
للتخصيص على فعل مثل ما فات وقتما يستعمل في المضارع ايضا الا في موضع التوقيع والوعود
عليها كان يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فان خلا الكلام من التوقيع فهو العرض يكون
منه احروف للعرض وتستعمل في ذلك المعنى الا المحففة ايضا ولولا التي فيها معني التمني
نحو لو تزلت فكلت واما نحو ما تطف على قوله ويلزم الفعل لفظا نحو لولا ارسلت ولو ما تاينا
او تقدير نحو قوله قدرون عقرا ليت افضل مجدكم بني صوطري لولا الكمي المقتضا ونحوه
زيدا ضربة وجاءه اسمية بعجزها في ضرورة الشعر نحو قوله يقولون ليلى ارسلت شفاعتي
وهلا نفس لي شفيها واذا ولها الطرف فهو منصوب بالفعل الذي بعده لا مقدر قبله
كاي قوله نه ولولا اذ دخلت جنتك قلت لان الطرف يتبع فيه واما اذا كان الفاصل
منصوبا عن الطرف نحو هلا زيدا ضربت فهو على الخلاف الذي مضى ولولا صدر الكلام
لما مر قبل وقد سمي الفعلية بعجزها عن التخصيصية قال الانعمت اسمها احبها
فقلت لي لولا تار عن شغل فيقول بلولم مني اذن لولا التي هي له متاع الثاني لا متاع الاول وقل
هي لولا التخصيص بالاسمية والفعل صلة لان المقدره كما في قوله تسبح بالمعيد خبير ان تراه
قوله حرف التوقيع قد وهي في المضارع للتعليل **قوله** هذه احرف
اذا دخلت على الماضي او المضارع فلا بد فيها من معني التحقيق ثم انه ينضاف في بعض المواضع
الي مثلا المعنى في الماضي المقرب عن حال مع التوقيع اي يكون مصدره متوقعا لمن مخاطبه
واقطاع قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامم قد ركب اي قد حصل عن قريب كانت
توقعه ومنه قول المودن قد قامت الصلوة فقيه اذن لته معان مجتمعة التحقيق والتوقيع

والترتيب وقد يكون مع التحقيق الترتيب فقط ويجوز ان يقول قد ركب زيد لمن لم يكون متوقفا
وكونه ولا يدخل على الماضي عن المصروف كعم ويس وعسي وليس لانها ليست بمعنى الماضي
حتى يقرب معناها من الحال ويدخل ايضا على المضارع المجرد من ناصب وجازم وصرف
ضما وان الي التحقيق في الاغلب التقليل نحو ان الكذب قد يصدق اي لا يحتمل صدق
الصدق وان كان قليلا وقد يستعمل للتحقيق مجردا من معنى التقليل نحو قد نرى عددا من
ويتعمل ايضا للتكثير في موضع التلح كما ذكرنا في رجا قال نه قد يعلم الله المعوقين وقال
قد اترك القرن مصفرا انا مله ولا يفصل من الفعل لا بالتم نحو قد والله لا يحسن نقول الله
وقد صبري قال كذا وقد يعني عن الفعل دليل في حذف صدرها قال لما تول بركانا وكان قد
قوله حرف الاستفهام الهمزة وهل لها صدر الكلام بقول ازيد قائم واقام زيد
وكذلك هل والهمزة اعم تصريفا بقول ازيد اضربت وانضرب زيدا وهو اخوك وازيد عندك
ام عهري وواتم اذا ما وقع وان كان وا ومن كان دون هل **اقول** قوله لها صدر الكلام
لما هي قوله ازيد قائم واقام زيد وكذلك هل يعني يدخل على الجملة الاسمية والفعلية لان
الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان احيضا بها اسما او فعلا بخلاف ما دخل على اسمية
حيها فعل نحو هل زيد قام لا على شذوذ ذلك لان اصلها ان يكون بمعنى قد فيقول اهل قال
ام لعرفت اللان بالبرين وكثيرا استعمالها كذلك ثم حذفت الهمزة لكي لا يستعمل استعمالها
واقامة لها مقامها وقد جازت على الاصل نحو قوله هل لي على اللان ان اي قد لقي فلما كان اصله قد
وهي من لوازم الافعال ثم نطقت على الهمزة فان رات فعلة بعد هاء جرها حلت الي الالف المانوية
وعاقبة وان لم تر في جرها تسلب عن ذمها ومع وجود الفعل لا تصح به استقرار ايضا للفعل
المقدر جعلها فلا يجوز اختار اهل زيدا ضربته كما مر في المنصوب على شريطة التقييد **قوله** والهمزة
اعم يعني انها يستعمل فيما لم يستعمل فيه هل منها انه لا يقال هل زيد ضربته بل زيد مبتدأ اول على
كونه فاعله لفعل مقدر ولا يقال هل زيد اضربته على ان زيدا منصوب بما بعده ولا يقال هل
زيد اضربته على ان زيدا منصوب بمقدر كل ذلك لما تقدم ومنها ان الهمزة تستعمل في اثبات الاستفهام
وللا نكار ايضا قال نه انقولون على الله ما لا تعلمون وقال الثلث اطربا وات فرى ومن ذلك
ازيدني في الامكار ولا يستعمل من الله نكار واذا دخلت الهمزة على الالف في المحسن المقرب
اي جعل المخاطب على ان يقربا من معرفة نحو لم تشرح لك ولم يحلك واليس ذلك بقاد وفي الجنب
للا نكار وانك ان النفي اثبات واما هل فلا يدخل على الالف اصله ومنها ان الهمزة تستعمل مطورا
مع ام المكسورة ولا يستعمل معها الا شاذ كما وتخص هل حكيم دون الهمزة ومما كونها للتعريف
لا ثبات كقوله نه هل ثوب الكفار اي الم ثوب وقولهم هذه بتلك فخرجت بك يا عمرو وافادتها
فايد الالف حتى جازي جعلها الا فصلة للانجاب كقوله نه هل جازي الا حسان الا حسان اي
ما جازي الا حسان قال ومثل انا له من عنده ان عوت عوت وان رشد عن رشد ومن حسان
الهمزة ان يدخل على الفاء والواو ثم كما تقدم في حروف العطف ولا يدخل عليها كونها حرف

فلا تصرف تصرفها وهذه الحروف تدخل على هل ولا يدخل الهمزة لكونها اصله في الاستفهام الطالب
للتصديق قال نه هل انت مسلمون وقال الشاعر وهل لنا الا من عزته ويقول ان اكرمتك هل بكرتي
ولا يقول فانكرتني كما مر في اجوازهم وتقول اهل عيسى هل بلغتني والهمزة لا تجي بعد لام وكوز
ذلك في مل وسائر كلمات الاستفهام لغرض معنى الاستفهام فيها كما بين من مر به عيبوه
اعني ط والهمزة لا استفهام قبل هذه الهمزة وعراقه الصني في الاستفهام فله جمع بين حرف الاستفهام
وقال ام هل كيمي لم تقص عمره اثر الالهة يوم الدين شكوم وقال نه ام من تحب المضطر وقال
الشاعر ام كيف ينفع ما يعطى العلوق به وما ان لف اذا ما ضن بالكين وغير ذلك واذا جازم احد
اسم استفهام فلا بدح اعادته ذلك اسم بعلم نحو يطعمني ام من سقيني وابن اكل ام ابن اشرب
اذا قصد اشراك ما بعلم فيه فلا يجوز من يطعمني ام سقيني وان لم يقصد اشراكه فيه نحو من يطعمني
ام سقيني زلجانا وانما وجب اعادته مع فصل لا شرا كقوله لا ام منقطعة اذا اتصله لا بدح
تقدم الهمزة وام المنقطعة حرف استقبال والمنقطعة معنى بل وسادح الاستفهام الذي هو
معنى الهمزة فلا يفيد معنى الاسما الاستفهامية المنقطعة لان معناها اشياء مقرونة بمعنى الاستفهام
فاذا فصلت معناها ولم يستعمل من ام لا بالعطف لان المنقطعة حرف استقبال كما ذكرنا ولا
بالتضمين كما تضمنت معنى الهمزة لم يكن لك بد من التصريح بها بعلم واما مل نحو زيدا فانه لا اعاد
لانها سادح الاستفهام كالمهمزة ويجوز الاعادة تشبيها باخبارها الاسمية في علم العرافة وقد
الشاعر في قوله هل ما علمت وما استودعت كلتم ام جيلها اذ ياتك اليوم مصروم ام هل كبير كى لم تقص
اثر الالهة يوم الدين شكوم ورعا ابدت ما هل همزة ومن خواص الهمزة جواز ظرف المفرد بعب
اعتماد على ما سبق في من ذكر المفرد في كلام منكم آخر نحو قولك منكر اى استفهاما زيدا او ازيد او
ابن بطرس قال جاني زيدا اورايت زيدا ومررت بزيد ولا يقول هل زيد وامل زيدا وامل زيد
حروف الشيطان ولو لم لها صدر الكلام فان للا استقبال ولو للمضي ويلز ان الفعل لفظا او
ومن قبل لو انك بالفتح لا فاعل وانظمت الفع موضع منطلق ليكون كالعوض وان كان جامدا
لتعذر **اقول** قوله ان للا استقبال سواء دخل على المضارع او الماضي وكذا للمضي على انها
دخلت قال نه لو يطعمكم في كيد من لا وضعا كما مر في الظروف والمبتدأ ويلز ان الفاء ان لو تستعمل
الاستقبال كان وذلك مع فله بابت لا ينكر نحو اطلبوا العلم ولو بالصين ثم ان النجاء قالوا ان لو
لا متاع الباذي لا متاع اول وقال المصنف بل هي لامساع الاول لا متاع الثاني قال وذلك لان الاول
سبب والثاني مسبب والمسبب قد يكون اعم من السبب كاله شرقي اكل صلح النار والشمس
قال فاله ان يقال انفاء اول لا انفاء الثاني لان انفاء السبب يدل على انفاء كل سبب وفيما
قال نظر لان الشرط عند مملزوم واجزا لان سوا كان الشرط مسببا كما في قولك لو كانت الشمس
طالعة لكان النهار موجودا او شرطا كما في قولك لو كان في مال محجت او لا شرطا ولا سببا كقولك لو كان
زيدا في لكت ابد ولو كان النهار موجودا لكانت الشمس طالعة والصحيح ان يقال كما قال المصنف هي
موضوعة لا متاع الاول لا متاع الثاني اي متاع الثاني يدل على امتناع الاول لكن للعلم التي ذكرها بل

لان لو هو ضرورة ليكون جزا وما مقدار الوجود في الماضي والمقدر وجوده في الماضي يكون منساعا
 فيمتنع الشرط الذي هو ملزم لاجل امتناع لان في اي الحزاء لان الملزم يتقضي باسناد لازم وقد يحجب
 لو قليلا لان الوجود في جميع الزمنة في فصل الحكم وانه ذلك ان يكون الشرط مما يستبعد استلزامه
 لذلك الحزاء بل يكون يقضه انك البق باستلزام ذلك الحزاء فيلزم استلزام وجود ذلك الحزاء على كل
 تقدير له تلك الحكم في الظاهر انه لازم للشرط الذي يقضه او لا يستلزام الحزاء فيكون ذلك الحزاء لازما
 للشرط ولتقيضه فيلزم وجوده ابدا اذ التقضيان لا يرتفعان مثاله لو اهتمت اكرمك اذا استلزم
 الا ما نزل لا كرام فكيف لا يستلزم الا كرام له كرام ومنه قوله انه ولو ان يذبح في كل من حرجي اطعام في قوله
 ما نفلت كلام الله لتقيت وقول محمد بن عبد الصمد سيب لولم تحف الله لم يعصه اي لو اخرج لاطع وقوله
 ولو اسامهم لتولوا وتكون لو هي الماضي وضعا لم يحرم بها الا اضطرارا لان الحزم في خواص العرب
 والماضي مبني قال لو ناطا ربه ذومبيحة لا حق لا طال مهد وحصل وزعم بعض ان حرمها مطرد
 في بعض اللغات **قوله** ويلزمان الفعل لفظا او تقديرا اما في نحو لو ذات سوار لظمتني ولو زيدا ضربته
 فلا كلام في تقدير الفعل واما في نحو لو زيدا ضربت فينبغي ان يكون على الخلاف المذكور في ان زيدا ضربت
 وجاء شرطها اسمية في الفروقة قال لو تضي الماطع تشرق كنت كالتقصان بالما اعتصاري وهذا
 حزاب قيام له اسمية مقام الفعليه كما في قوله خلا نفس لمي شفيهما **قوله** ومن ثم قيل لو ايك بالفتح لا فعل
 مثلا من باب المبرد اعني تقدير الفعل بدل لو التي لهما ان وقال السبسي في الذي عندي انه لا يحتمل الى
 تقدير الفعل ولكن ان يقع نائبه عن الفعل الذي يجب وقوعه بدل لو لان خبر ان اذن فعل بنون لفظ
 عن الفعل بدل لو فاذا قلت لو ان زيدا جاني فكذلك قلت لو جاني زيد **قوله** وانطلقت موضع منطلق
 يعني ان اذا وقعت بدل لو المحذوف شرطها فخرها ان كان مشتقا وجب ان يكون فضلا لان الفعل
 لا بد له من مفسر وان لكونها دالة على معني التحقيق والنبوت تدل على معني ثبت فالذم ان يكون خبر ان
 فضلا ما ضيا الاسم فاعل ليكون كالعوض من لفظ الفعل المفسر واما المعني فقد ذكرنا ان ذلك
 وان لم يكن مشتقا جاز للتعذر كقوله لو ان يذبح في كل من حرجي اطعام فادون
 فلان لو هي ان المصدرية وليست بشرطية مجيها بعد فعل دال على معني التمني ومنه حرجي لا بشرط
 مجي الفعل في جنس ان الواقعة بدل لو وان كان مشتقا ايضا كما ذهب اليه ابن مالك قال اسود
 مما جبا في كل يوم عسمة واملكتهم لو ان ذلك نافع وقال كعب اكرم بها خطه لو انها صدقت
 موعودها او لو ان النصح مقبول ومع هذا فلا شك ان استعمال الفعل في خبر ان الواقع بدل لو
 اكثر وان لم يكن لازما واذا حصل الفعل فالأكثر كونه ما ضيا كونه كالعوض من شرط لو الذي هو
 الماضي وقلجا مضارعا قال قل بالاعتناق او تكويرها وتستحي لو انها شيكها وجواب لو اما
 فعل مجزوم بل ام ما ضي في اوله لام مفتوحة وكذا في هذه اللام قليلة وان وقعت لو مع ملية جنسها
 صلة فحذف اللام كشيء نحو جاني الذي يخرجه شكوكه وذلك للطول وكذا اذا طال الشرط بذنوبه
 كقوله لو ان يذبح في كل من حرجي اطعام ما نفلت ولا يكون جواب لو اسمية كقوله في جواب ان لا
 له اسمية صريحة في ثبوت مضمونها واستقراره ومضمون جواب لو مشتق منسج كما ذكرنا واما قوله

ولو انهم آمنوا واتقوا المنوبة من عند الله حين فلفظ من القسم قبل لو وكان اسمية جواب القسم
 لا جواب لو كما في قوله لو وان اطعمتمهم انكم تكافرون وقوله كلا لو تخلون علم اليقين لترون الحيم
 وجواب القسم ساد مسلج جواب لو وذهب جباله الى ان الاسمية في له جواب لو قال انما جعل
 جوابها اسمية دلالة على استقرار مضمون الحزاء **قوله** واذا تقدم القسم او الكلام
 على الشرط لزوم المعني لفظا او معني وكان الجواب القسم لفظا ومعني مثل والله ان اتقني او ان
 لم تا نبي لا كرمك وان توسط بقدم الشرط او غيبى جاز ان يصدر وان لم ياتي كقولك انا والله ان
 تا نبي انك وان اتقني فوالله لا يتك ويقدر القسم كاللفظ مثل لئن اخرجوا وان اطعمتمهم **قوله**
 اعلم ان القسم اذا تقدم على الشرط فاما ان يتقدم على القسم ما يطلب الخبر بخبره والله ان اتقني انك
 وان زيدا والله ان اكرمتك بجازك اولا يعلم ولا وقد يحى الكلام عليه في قوله وان توسط بقدم الشرط
 وكلامه لان فيقال يتقدم عليه طالب جنس وموقوله اول الكلام فنقول اذا تقدم القسم اول الكلام
 او مقدر او بعد كلمة الشرط سواء كانت او لو او لولا او اسماء الشرط فالأكثر قوله وفي اعتبار القسم
 دون الشرط فيجعل الجواب للقسم ويستغنى عن جواب الشرط لقيام جواب القسم مقامه اما في ان
 فكقوله لئن اخرجوا لا يخرجون معهم ولئن قتلوا لا ينصرونهم ولا يذبحونهم ولو انهم آمنوا
 واتقوا المنوبة من عند الله وتقول والله ان لو حيتني لجنتك واللام جواب القسم لا جواب لو
 ولو كانت جواب لو مجاز فنها ولا يجوز في مثله وكذا تقول والله لو حيتني ما حنتك ولا تقول لو حيتني
 ولو كان الجواب للو مجاز ذلك وان التي بين لو والقسم عندك بيوه موطية كاللام قبل ان قيل
 اسماء الشرط وعند غير زائدة واما في لولا مقول والله لولا زيد لضربك قال والله لولا ضحكنا
 اكرهنا اليوم لو كاد واللام جواب القسم لا جواب لولا وكلام الحزبها واما في لولا فكقوله لو
 اذا خذ الله يمشاق النبيين وقوله لمن يتك منهم لاملان حنم وجوز قليلا في الشعر اعتبار الشرط و
 الضاء القسم مع تصدق كقول لا عشى لئن مننت مناع غيب معركة لا لتفيا عن آدما القوم
 وقال لئن كان ما حدثت اليوم صادقا اصم لنها الشمس القبط للشمس ما دبا وقال
 حلفت له ان يلدخ الليل لا تزل اماك بليت من موتك ساين واما لو انك لمر يعني يعلم الشرط
 على القسم فالواجب اعتبار الشرط ولكن بعد ذلك الضاء القسم نحو ان حيتني والله اكرمك و
 اعتبار مع اعتبار الشرط نحو ان حيتني فوالله لا كرمك وتطليل هذه الاحكام مبني على مقدر
 وهي ان اداتي القسم والشرط اصلها التصدر كانه استنهام لتاثيرهما في الكلام معني ثم ان كله
 منها لكن استنهام له وبعدهما عما يوثران فيهما جوابهما قد سقط عن درجة تصدق على
 جوابه فيلغى باعتبار اي لا يكون في اجوابها اياها الشرط فحقا يتك ان اتقني واما
 القسم فتوزيد والله قايم وزيد قايم والله فيضعف امرهما فلا يكون لهما جواب لفظا واما
 حيث المعني فالذي يتقدم على الشرط جوابه وكذا ما يتقدم على القسم او تحلله القسم لكن القسم
 اكثر الضاء في الشرط لانه اكثر ذورا في الكلام حتى رفع الله المواضع به بله يذبح لعمركم القسم
 عليه وسماه لغوا فقال لو لا يواظبكم الله باللغو في ايمانكم وايضا تاثير في لا صل في معنى الجواب

أول من تأتى الشرط في جوابه لا ال قسم موكد للمعنى الثابت فيه فهو كالذي لم يرد في الكلام دون
والشرط مورد في جوابه معنى ومو التوقيف فكان اداة القسم التي باللفظ عن جوابه من اداة
الشرط فهذا قد كفي القسم عن الجواب مع امكان ان لا يلغى نكح في الشرط بقول انا والله اكرمك
بالالفاء وقد امكنت ان تغني عن مقول لا اكرمك ولا تقول انا ان لغيتي اكرمك بالرفع حتى
واداة الشرط طفاة بل تقول اكرمك باعتبار الشرط واجملة الشرطية حتى المبتدأ ولهذا جعل قوله
انك ان تصرع اخوك بصريح على التقديم والتأخير لضرورة الشرط فاذا تقررت هذه المقدمة قلنا
اذا تقدم القسم على كلمات الشرط فاعتبار القسم اولى ليقوى القسم بالتصديق الذي هو اصله
وضعف الشرط بالتوسط ولا استدلال فيه للكوفين على ان اعمال الاول في باب الشارح او
لان اول وان كان بعد في الالف لانه هذا بعد مووي بالتصديق الذي هو حقه واصله و
المعرب ضعيف بالتوسط الذي هو خلاف وضم واصله وجاز قليلا بالنظر في ضعف القسم
نفسه كما ذكرنا ان تدحج الشرط فيعتبر له جل ذلك كونه اقرب الي الجواب ويلغى القسم كما مر
قوله ان سلب معنا عن غير مكرمة البيت واذا تقدم الشرط على القسم وجب اعتباره ليقوم بالتصديق
مع كونه في ال اصل اقوى من القسم ويجوز ذلك بعد ذلك اعتبار القسم ايضا لا مكانه نحو ان تغني فوالله
لا يملك فالقسم وجوابه جواب الشرط ويجوز الفاء القسم لتوسطه لما ذكرنا انه قد يلغى لضعفه
مع امكان اعتباره بقوله ان اغني بالله انا والله اكرمك فانك جواب القسم الشرط والشرط والجواب ال
على جواب القسم وساد مسدده واما اذا تقدم لواء ولو على القسم فالواجب الفاء القسم لان جوابها
لا يكون الا جملة تسمية بقول لو حيقن والله اكرمك ولولا زيد والله لضربك **قوله** وان توسط اي
القسم قوله يتقدم الشرط وقد ذكرناه قوله او غني يعني طالبي جنس كالمبتدأ بله ناسخ او مع الناسخ جاز
ان يعتدب القسم وان يلغى سواء تقدم على الشرط او تأخر عنه فان تقدم مع الفاء نحو انا والله ان
ايقني انك الغني القسم مع تقدمه على الشرط وجواز اعتباره لتقدم المبتدأ عليه واجملة الشرطية مع الجواب
حتى المبتدأ والقسم لغو كما في زيد والله يقوم وبقوله لا اعتبار انا والله ان اغني لا يملك
اعتدبه نظرا الي تقدمه على الشرط وجعلت الجملة التسمية مع جوابها جنس المبتدأ فهو كقولك زيد
والله ليقوم من وهذا كله بنا على ما تقدم من انه لضعفه قد يلغى مع انكاره اعتبارا اذا كان
الجواب طالبا آخر وان تأخر عن الشرط مع الفاء نحو انا ان اغني بالله انا الغني المقدم المقدم
طالبين للجواب عليه اعني المبتدأ والشرط ويقول قوله اعتبار انا ان اغني فوالله لا يملك جعلت الجملة
القسمية مع جوابها جواب الشرط واجملة الشرطية مع جوابها حتى المبتدأ وان توسط القسم
بتقدم غير الشرط اي طالب اجبر عليه ولم يكن سناك لا شرط متقدم عليه ولا متلغ عنه فان كان
اجبر جملة جاز ان يعتدب القسم وان يلغى نحو انا والله لا قومين وانا والله اقوم وان كان اجبر
مفردا وجب الفاء القسم كسحالة اعتباره لان جواب القسم لا يكون الا جملة وذلك نحو انا والله
قيام وعلى هذا فلا يحسن اطلاق المصنف وان توسط بتقدم غير الشرط حال اعتباره والفاء
وطريق احقر ان تقول القسم اما ان يتقدم اول الكلام او يتوسطه او يتأخر عنه فان تقدم وجب

وجب اعتباره سواء ولله الشرط نحو والله ان اغني بالله انا والله اكرمك وان توسط
الكلام فاما ان يتقدم عليه الشرط اولا فان تقدم عليه وجب اعتبار الشرط وجاز الفاء القسم واعتبار
سواء تقدم على ذلك الشرط طالبي جنس نحو انا ان اغني فوالله لا يملك وانا ان اغني بالله انا اكرمك
عليه ذلك نحو ان اغني فوالله لا يملك وان اغني بالله انا ان اغني فوالله انا اكرمك اكرمك
فاما ان يتلغ عنه الشرط اولا فان تأخر فاعتبرت القسم الضيف الشرط نحو انا والله ان اغني بالله انا
وان الضيف اعتبرت الشرط نحو انا والله ان اغني بالله انا ان اغني بالله انا ان اغني بالله انا ان اغني بالله انا
جاز اعتباره والفاء نحو انا والله لا يملك وانا والله اكرمك وان جاء بعد مفرد وجب الفاء
القسم نحو انا والله قيام وان تأخر القسم عن الكلام وجب الفاء نحو انا قيام والله وان اغني بالله انا
والله هذا وكل موضع قلنا ان وما تضمن معناها من الاسماء فيمطفاة اي لا جواب لها ظاهر
فلا وفي ان لا يعمل ظاهرا في الشرط ايضا كما ذكرنا في احكام فعل اجبك الحسنى ووالله ان الحسنى كرمك
وقد جاء ذلك في الشعر كقوله فان يك من جن لا يرح طارقا وان يك انما ما كماله ليعلم وقوله
فان سلس بالشنفري ام قسطل لما اعطفت بالشنفري قل طول وقوله انك قضا على سونك
ليعلم ان يلقى وسع وقوله اما من ساجفاه لانفال لانا انا كرمك ما جفى وملتقل فتقول
المصنف لانه الضيف لفظا ومعنى ليس على الاطلاق والاوي ان يقول لا كرمك ما ضيف لفظا ومعنى
ونعني بالمعنى نحو ان لم تزرني وقد تبين ايضا ان قوله وكان اجواب القسم لفظا ليس يحتم بل قد يحتم الجواب
للشرط وان قل كقوله بلين مسد سا البيت ثم اعلم انه لو وقع جواب القسم المتقدمة على ان
الشرطية وما تضمن معناها فعلا ماضيا نحو فعلت وما فعل وان فعل فالمراد الاستقبال كونه
سادا مسد جواب الشرط قال ته ولين انيت الذين اوتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك و
لين زالتا ان مسكهما ولين ان سلنا رجا الي قوله لظلول **قوله** وتقدر القسم كاللفظ اي المقدم
كاللفظ به سواء كان سناك لام موطية كما في قوله بلين اخرجوا اولم يكن كذبا في قوله ولين
اطعمتمهم انكم لمشركون وقال بعضهم ان قوله انكم لمشركون جواب الشرط والفاء مقدر و
لم يقدر قسم وهو ضعيف لان ذلك انما يكون لضرورة الشرط كقوله من يفعل الحنات الله كذا
واما اذا تقدم ممنه لا استفهام على كلمة الشرط سواء كانت تلك الكلمة اسما جازما كمن وما و
نحوها او حرفا كان ولو فالجاء تلك الكلمة ولا استفهام داخل على الجملتين الشرط والجزاء
لكونهما جملة واحدة نحو ان يضربك بضربه تجرم نصره وكذا لو ضربك بضربه وكذا ان اغني بالله انا
بالجزم ويونس يرفع اجزاء لاعتماده على الهمة ولا يفضل ذلك في غير الهمة من علم من علم
تقول ان اغني بضربي بالجزم لا غني اتفاقا لان الهمة هي الاصل في باب الاستفهام و
بقوله الضمى اين اغني ايتك بقدر ايتك ان تاغني وكذا اين تزور بكرمك بالرفع
واجوز مولا واعني من سببه لان كلمات الشرط انما يلغى اذا تقدم عليها ما يحتم
اجواب على ماضي وهو سناك كذا فلا وفي ان جعل الجواب للشرط ويجعل له استفهام
داخل على الشرط والجزاء معا كدخول الموصول عليهما معا في نحو جاني الذي ان تانه يشكرك

بحزم يشكر واللبل عليه قوله تعالى افان مت منهم الخالدون والفلية فهم لجواب الشرط وفي فان
للتسليم ولو كان التقدير انهم الخالدون لم يقل فان مت بل كان يقول ان مت فهم الخالدون
اي فهم الخالدون ان مت ولا صل عدم الحكم بزيادة واما التسمية اللاخاطرة على اذله في حقيقته
داخلة على ما هو في موضع اجزاء لانه ليس بخيار كما مضى في الظروف المبنيه بل موضوع موضع اجزاء
لغرض ذكرناه مساك فليست اذا اذن مع جليتها كان مع جليتها بل مرتبه جزاها القدم مرتبه
المعنى على اذاله انما علمها كما تبين في الموضوع المذكور فالاستفهام داخل في حقيقته عليه فمن لم يات
لا لغا في قوله ايلا كنا عظاما ورفانا انا ليعطى جليده لان التقدير اننا ليعطى خلق جليده اي اذله
متنا وهذا كشيء ما يكرر الاستفهام في انا نحو قوله ايلا متنا وكذا ما بين المحدثين لطول الكلام
ويجمل المحمد بالاستفهام حتى يعلم ان حق الاستفهام ان يدخل على ما هو في موضع اجواب كما قد
قوله فلا تحسبنهم بجل قوله ولا تحسبن الذين لما طال الكلام والفارسي ولا تحسبنهم زايدة والعامل
في اذله قوله للمحدثين مع ان في اوله معنى الاستفهام وان ولا يعمل في معنى هذا الموضوع ما جعلها
فيما قبلها وذلك لغرض المذكور فيما تقدم فهو مثل قولك اما يوم الجمعة فان زيدا قيامه بابتصاب يوم
قيام على الصحيح على ما يحى مع كونه خبرا ان لغرض اذكوه هناك ثم اعلم ان الشرط اذا دخل على شرط
فان فضلت كون الشرط الثاني مع جزاها لاول فلا بد من الفاء في اذله الثانية لما ذكرنا في
اجزاء عند ذكر مواضع دخول الفاء في اجزاء بقول ان دخلت فاه ملت فلا كذا وان سالت فان
اعطيتك فلي كذا لان لا اعطاه بجل السؤال وان فضلت الفاء اداة الشرط الثاني لتخلتها بين اجزاء
الكلام الذي هو جزاها ومعنى الشرط لا قول مع الجواب لا حين فلا يكون في اداة الشرط الثاني
فاء كقوله فان عثرت بجل ما ان والنفسي من هانا فقول لا لها فهو مبتدئ والله ان التيني
لا تينك فيلتي بالشرطين لفظا وبها معني ومثله ان تينك اي ان تينك فان تبت تدم وكذا
ان كان اكثر من شرطين نحو ان سالت ان تعينتي ان دخلت الدار اعطك اي ان دخلت الدار
فان تعينتي فان سالتني اعطك فعولك فان سالتني مع اجزاء اجواب فان تعينتي وقولك فان
تعينتي مع جزاها اجواب ان دخلت فلي هذا فقص ان كان اكثر **قوله** واما للتفصيل
والترجم حرف فعلها وعضو بينها ويؤيدها جزاها جزاها مطلقا مثل ما يوم الجمعة فزيد
منطلق وقيل هو معمول المحذوف مطلقا وقيل ان كان جازي التقديم فن اول وله من الثاني
اقول اعلم ان اما موضوعه لمحدثين لتفصيل مجمل نحو قولك مولاه فضلا اما زيد فقبح
واما غيره وفتكلم واما بشر فكذا في آخره يعصم ولا يستلزم شي لشي اي انما بعلها شي يلزمه
حكم من الاحكام ومن قبل ان فيه معنى الشرط لان معنى الشرط ايضا هو استلزام شي لشي اي
استلزام الشرط للجزا كما في الظروف المبنيه والمعنى الثاني اي لا يستلزم لانها في جميع
مواقع استعمالها خلافا للتفصيل فانها قد تجرد عنه وقد التزم بعضهم مثلا للمعنى ايضا فانها
في جميع مواقعها فالترجم ذلك المتصل بعلها وجعل عليه قوله في الالسخون في العلم بعل قوله اما
الذين في قلوبهم زيغ على معني واما الالسخون وهذا وان كان محتملا في هذا المقام الالسخون

على مثل قولك اما زيد فقيام يرفع دعوى لزوم التفصيل منها واما بيان معنى الشرط فيها فان نقول هي
حرف محضي ان وجب حرف شرطها لكن في استعمالها في الكلام وكذا في الالصل موضوعه للتفصيل
ومو معتقن تكررها كاذكرا من قولنا اما زيد فقبحه واما غيره وفتكلم فيودي الى الاستفهام لهذا ايضا
وايضا حرف ذلك وجوبا لغرض محضوي وذلك انهم اريدوا ان يقوم بامور الملزوم حقيقه في
قصد المنكح مقام الشرط الذي هو الملزوم في جميع الكلام تفي بذلك ان اصلها ما زيد فقيام اما يكن
من شي فن يقيام يعني ان يكن اي ان تقع في الدنيا شي يقع قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيامه وقطعه به
لان حصول حصول قيامه لا يحصل شي في الدنيا وادامت الدنيا باقيه فلا بد من حصول شي فيها لما كان
الغرض الكلي من هذه الملازمة الكلية المذكورة بين الشرط والجزا لزوم القيام لزيد حرف الملزوم
الذي هو الشرط اي يكن من شي واقم ملزوم القيام وموزنك مقام ذلك الملزوم وبقي الفاعل
المبتدأ والخبير لان فاء السببيه ما بعلها لزم لما قبلها فحصل عنك الكلي ومولزوم القيام لزيد
فهذا الغرض جاز وقوع الفاء في غير موقعها فقد تبين انه حصل لهم من حذف الشرط واقامة جزاها
اجزاء موقعه شيان مقصودان هما احدهما تخفيف الكلام بحذف الشرط الكثير لا استعمال
والثاني قيام ما هو الملزوم حقيقه في قصد المنكح مقام الملزوم في كلامهم اعني الشرط وحصل
ايضا من قيام جزاها موضع الشرط ما هو المتعارف عندهم من شغل جزاها واجبا لحذف شي
آخرا لا ترى ان جزاها المتبدا بعل لولا وبعد القسم المحذوف وجوبا لزم مع سلك جواب لولا وجواب
القسم مسلك وحصل ايضا منه بقا الفاء متوسطه للكلام كما هو محتمل ولولم يتعلم جزاها
لوقعت فاء السببيه في اول الكلام وكذا يقدم على الفاء من اجزاء الجزا المفعوليه او الظروف
نحو فاه اليتيم فلا تقرب واما يوم الجمعة فانا اذهب اذا فضلت انما ملزوم الحكم والمعنى ان علم
القرن ينبغي ان يكون لازما لليتيم وذهابها لانه يوم الجمعة وكذا غير ذلك من معمولات اجزاء
كل حال نحو اما محمدا فاني ضاربك والمفعول المطلق نحو ما ضربك لا مبد في ضاربك المفعول
نحو اما ناديا فانا ضاربك ولا تستنكر عمل بعل فاء السببيه فيما قبلها وان كان ذلك ممسعا
في غير هذا الموضوع لان تقديم معمولات المذكورة لاجل لغرض المهمه التي مضت ولا نقول
مثلا ان جيتي زيدا فانا ضاربك على ان زيدا مفعول ضارب اذ لم يحصل بالتقديم شي من غير ان
ثم انه يجوز التقديم للغرض المذكور وان كان هناك نوع آخر من التقديم غير الفاء نحو قولك
اما يوم الجمعة فان زيدا سايب واما زيدا فانا ضرب ولا يتعلم من اجزاء اجزاء شيئا فاعدا
لانك لا تتجاوز ذلك الضرورة فلا نقول اما زيدا طعامك فلا ياكل وقد يقع كلمة الشرط
مع الشرط من جملة اجزاء اجزاء مقام الشرط كقوله فاه ان كان من المقربين فزوج وكان
اي ما يكون شي فان كان من المقربين فلم زوج وكان فقول فزوج جواب اما استغنى
عن جواب ان واللبل على انها ليست جواب ان علم جوان اما جيتي لكريك بالحزم ووجوب
اما حيتي فاكرمك مع ان نحو ان ضربتني اكرمك بالحزم اكثر من نحو ان ضربتني فاكرمك قاله
اما اذا ما ابتلي فقل ربي فاعلم ربي فيقول اي اما يكن من شي فاذا ما ابتلاه يقول وانا محب

الفاء في جواب اما ولم يجز الجزم فان كان فلا مضارع فلم يجز اما زيد يتم لانه لما وجب حذف شرطها لم يمتل
فيه فتح ان يجعل في الجواز الذي سواها منها من الشرط لا ترى انه اذا حذف اجزاء في نحو انك ان
ايبتني فالا صرا لا يجعل لاداة في الشرط فاجزى بعد الا حرام عند حذف الشرط اولى واما قولهم
افعل وان لا اضربك فانما الجزم اجزاء لعدم لزوم حذف الشرط منها واما معني ان كاد كرا واما
تفسير سيبويه لقولهم اما زيد فقيام هما يكتن حريش فزيد قيام فليس لان اما معني هما وكيف وهذه
حرف واما اسم بل فضله اي المعني المحل لان المعني يكتن حريش فزيد قيام ان كان شي فزيد قيام اي هو
قيام البتة وكوزان يكون اما عند الكوفيين ان الشرطية ضمت عليها ما على ما تبعه من سببهم في ما انت
منطقا انطلقت ولا حذف الفاء في جواب اما الا لزوم ضرورة نحو قوله فاما الصدوق لا صل واولئك
او مع قولهم جزوف يدل عليه محكية نحو قوله فاما الذين كفروا والم الذين آمنوا في اي فقال لهم الم تكن ولا تقع
بين اما وفيها جملة تامه مستقلة نحو اما زيد فقيام فعمرو وذلك لان الواقع بينهما كما مضى في الجزم المقصود
كونه ملزوما للحكم الذي تضمنه ما بعد الفاء فلا يكون جملة واعلم انه قد يبدل بها ما ما يتكرر ذكره بعد فإياها
وذكر اما مصدرا مكررا ضمنا بان يذكر بعد الفاء ما استحق ذلك المصدر نحو اما سمينا فسمين واما عمل
واما صفة يكرر لفظها بعد الفاء نحو قولك اما صدقنا مصافيا فليس بعد في مصاف واما عالما فعلم ونحو
ذلك واما غير ذلك نحو اما النصرة فلا نصرة لك واما ابوك فلا اباك واما الصيد فذو عبيد واما زيد
فقد قام زيد فالمنكر المصدر والوصف يجب عند الجازين نصبهما ونحو ذلك بنوعه لا الى هذا الجوز
والمعرف من المصدر يجب رفعه عند بني تم على ما يعطى ظاهرا لفظ سيبويه واولى انهم يجزون في
الرفع والنصب كما جي واما الجازيون فانهم يجزون في الرفع والنصب والمعرف عن الوصف
مرفوع عند الجميع بلا خلاف واما عن المصدر والوصف فنرفع عند الجميع مرفعا كان او منكر
لا كما سيجي فالرفع في جميع ما يجوز فيه الرفع من ذلك فعلي الابتداء عند الفزيقن واما النصب قال سيبويه
وذكر ان ركة في المصدر مرفعا كان او منكر على انه مفعول له عند الجازين فقال شرا في كلامه ذلك
لانه راعى فيصبون المعرفة والتكرة فلا يصلح الحال فنسحق مفعولا له فمضى اما سمينا فسمين هما يذكر
زيد لاجل العلم السمين فهو سمين وكذا المعرف نحو اما العلم فعالم اي هما يذكر زيد لاجل العلم فعالم
قال سيبويه ونصب المنكر عند بني تم على الحال قال لانهم لما روى لم يجزوا في معرف المصدر
الرفع علمنا ان نصب المنكر على الحال والعاقل فيه اما محذوف قوله كما نقول في نحو اما علمنا ان
التقدير هما يذكر زيدا عالما فهو عالم او المذكور بعد اي عالم في مثالنا فيكون صالا موكدة قال سيبويه
اما الرفع في المصدر فعلى انه مبتدأ والعاقل اليه محذوف فمضى اما العلم فعالم اي عاقل به كقوله في نحو
يوما لا يجزي نفس عن نفس شيئا اي لا تجزي فيه واقول الدليل على انه يجوز عند بني تم نصب معرف المصدر
انهم جوزوا على ما حكى عنهم سيبويه اما العلم فعلم يريد بنصب العلم اي هو عالم بزيد العلم فكلا ضمير
عندهم اما الضرب فضا رب اي انا ضارب الناس ويكون نصب المصدر المعرف على انه مفعول
مطلق لما بعد الفاء واما نصب الوصف المنكر فعلى الحال عند الجميع والعاقل فيه احد الذين المذكورين
في المصدر الواقع صالا عند بني تم واقول كون المصدر المنصوب مفعولا عند الجازين لا دليل عليه

ولو كان كذا جازا ما للسن فسمين واما العلم فعالم واولى ان يقال المنصوب عند بني تم واجازين في الرفع
على ان حال ما بعد الفاء وفي المصدر المعرف على انه مفعول مطلق لما بعد الفاء وفي المصدر المنكر على حال
او مفعول مطلق لما بعد الفاء واما الرفع فعلى انه مبتدأ ما بعد الفاء حتى بلما نقلين فسمين كذا في
عند كلا الفزيقن وكشف القناع عنه ان نقول ان مثل هذا الكلام انما يقال اذا ادعي شخص بنوع كذا
له او يدعي له ذلك فيعلم المانع بعض تلك الاعاوي او يدعي كما نقول مثله اناسين وانا عالم فنقول السامع
اما سمينا فلست بسمين واما عالما فعالم هذا حال من المعني اما اذا كنت سمينا وادعت ذلك فلست
بسمين واما اذا كنت عالما اي بدت من نفسك العلم وتزيت به وادعت ذلك فانت في الحقيقة كذلك كما يقال
اذا كنت مومنا فكن مومنا واذا كنت عالما فانا عالم له شك واذا كنت امر فكن فيه ومنه قوله في بابها
الذين آمنوا آمنوا على احسن النيات اي يا ايها المدعون للايمان آمنوا حقيقة فاحال على هذا ما
بعد الفاء والتقدير ان يكون شي فانت عالم عالما اي انت عالم حقيقة حين كنت عالما صورة وفي رأي العلماء
والمصدر المنكر معني الوصف جازا ايضا على هذا الوجه او كجمله مفعولا مطلقا على ان معني اما سمينا
فسمين ان يكون شي فهو سمين سمينا وكذا في نحو اما سمينا فلا سمين اي اما يكون من شي فلا سمين سمينا واما
المصدر المعرف فمفعول مطلق لا غير ما بعد الفاء فمضى اما العالم فعالم اما يكون من شي فزيد عالم العلم واما
الكلام على انه كيف جعل ما بعد الفاء فيما قبلها في نحو اما سمينا فانت بسمين او فانت بسمين فقد مر انه
للفرض المذكور واما الرفع نحو اما السمين فسمين واما العلم فعالم واما جاز ذلك لتضمن الجزم معني
المبتدأ لان التقليد اما السمين فانت صاحبه وسمين وعالم ذو سمين ودفع من هو كذا لظاهر القيام
مقام المضمون نحو اري الموت يسوق الموت شي وكذا حال الرفع في غير المصدر نحو اما الصدوق
عبيد اي فانت صاحبه ولم يقل فذوهم لان ذولا يضاف الى المضمون وكذا الوصف المرفوع نحو اما العالم
فعالم اي فانت عالم اي فانت موهوبا نحو اما العلم فعلم واما العالم فعالم فاستغرق لاعلم وعالم
كالضمير الراجح الى المشتد ونحوك اما العلم فعلم اي لك شي منه واما العالم فانت عالم اي فلست
وانما الكفول مطرد في مثل هذا الخبر لظاهره لا تسلا المضمون ولم يطرد ذلك في غير علم اي لا صح
كما مضى في باب المبتدأ نحو زيد ضرب زيد لانهم لما غيروا المبتدأ واخبروا من جملتها بوسيط
الفاء بينهما فكانا ليسا بمبتدأ وخبر واما عن المصدر والصفة نحو اما الصيد فذو عبيد فالقول
فيه الرفع في جميع اللغات محرر كان اولا وروي يونس عن بعض العرب نصبه قال سيبويه في
حينه قليلة قال ومع ذلك لا يجوز هذا النصب الضعيف في الحرف الا اذا كان غير معين ليكون في
موضع الحال كذا في الجاه الغفبي واما اذا اردت بالصيد غير المعينه فلا يجوز فيه الرفع كما في قولك
اما المصرة فلا نصرة لك واما ابوك فلا اباك اقول اما كل على الحال في مثله ضعيف ولا يبي
له بل معني انه مفعول لما بعد الفاء لان معني ذو عبيد اي ملكهم وذلك كما روي الكايني اما
قريش فانما افضلهم لي اغلبهم بالفضل وقولهم اما ان يكون عالما فهو عالم ان فيه مبتدأ اي اما كونه
عالما فخاصل واخبره لول على ما بعد الفاء وكذا قولهم اما ان لا يكون عالما فهو عالم اي اما عدم كونه
عالما فليس حاصل وقال سيبويه في ان لا يكون زابدة كما في قوله في ليل يعلم اسك الكتاب وفي

الصورة التي ذكرتها بخط كثير النجاة وهذا الذي ذكرته اقرب عندي وقد حذفت الالكهنة استعمال في
نحو قوله وريك فكبر وشابك فظهر والرجز فاجي وكذا في ليد وقوه وبذلك فلفر حولا وانما يطرد
ذلك اذا كان ما بعد الفاء امر او نسيما وما قبلها منصوبا به او ينسب به فلا يقال زيدا ضربت ولا زيدا
فضربه بتقدير ما وما قولك زيد فوجد الفاء فيه زيادة وقوله وقاله حولا فانك قد ذكرنا في
باب المبتدأ ان مثل على كذا مبنى عن سببونه وعلى زيادة الفاء عند الفتح وانما جازا انما المبتدأ
المذكور لان لام الزام الفعل لفاعله والنهي الزام ترك الفعل لفاعله فناسبا الزام الفعل وتركه
للمفعول وذلك بان يقدر ما قبل المنصوب ويدخلها على امر والنهي فانها قبل ما لم يرد
لما بعدها كما هو وما قوله واخلم تستدوا به فسيقولون وقوله واذا علمتم يوم واي بعدون
لا الله فاو واوقوله واذا لم يفعلوا فاب الله عليكم فاقولوا فلا جاز الطرف مجري كلمة الشرط كما
ذكر سببونه في نحو زلجن ليقته فانا اكره على ما في اجازم وذلك في اذا مطرد على ما في
الظروف المنية ويجوز ان يكون قوله واذا اعنى تمومم واي بعدون وقوله واذا لم يفعلوا
الله عليكم من باب والرجز فاجي ايها الضمير اما وانما جازا اعمال المستقبل الذي سيقولون
وفاو واوقوله وايقوم في الظروف الماضية التي هي اذ لم تستدوا واذا اعنى تمومم واذا لم يفعلوا
وان كان وقوع الفعل للمستقبل في الزمن الماضي محال لما ذكرنا في نحو ما زيد فمطلق ان العوض
المعنوي اي فضل الملائكة حتى كان هذه الافعال المستقبلية وفتح الازمنة الماضية وصات
لازمة لها كل ذلك لفصل المبالغة **قوله** وهو معمول لما في جزيها اي ما بين اما والفاء معمول لما في
الفاء ايها بعدها وليس ذلك بمطلق عند المصنف لان المبتدأ في نحو ما زيد فقيام خارج عنه
اذا العا طرفه لا يبدل عند وكذا اداة الشرط في نحو قوله اما ان كان من المقدمين خارجة
عنه عند **قوله** مطلقا اي سواء كان ما بعد الفاء شىء يجب له صدر الكلام كان والناية في نحو ما يوم
الجمعة فانك مسافر اولم يكن وذلك للعرض المذكور هذا لم يرب المبتدأ المصنف و
قال بعضهم هو معمول المحذوف مطلقا اي كان بعد الفاء شىء يمنع من عمل ما بعده فمما قبل الفاء او لا
ففي نحو ما زيد فقيام عنده بتقدير ما ذكر زيد فهو قيام وما يوم الجمعة فزيد قيام اي ما ذكرت يوم الجمعة
وليس ذلك شىء اذا لو كان كذلك جازا النصب في نحو ما زيد فقيام بتقدير ما ذكرت ولا يجوز جازا
الرفع اختيارا في ما يوم الجمعة فزيد قيام ولا يجوز له بنا وويل بعيد اي قيام فيه وانما اريك هو لا
مذا المذهب نظرا الي ان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها ولا يفصل بين المبتدأ والخبر بالفاء في نحو
اما زيد فقيام ولم ينتبهوا ان النقايم في هذا المقام الخاص للاغراض المذكورة وذهب المالك
الي انه ان لم يكن بعد الفاء مستحق للتصدر كان وما او مانع آخر من عمل العامل فيما قبله كون
العامل صفة ومعموله قبل الموصوف نحو ما زيد فانما رجل ضارب او كون المعمول مبنيا على
اسم تام نحو ما درهما فصدى عشر وكون العامل مع نون التأكيد نحو ما زيد فلا ضرب
ما اصله نحو ما القميص فان لم يكن احدها فالعمل لما بعد الفاء وان كان بعد
الفاء احد هذه المواضع فالعامل هو المقدر وهو معنى قوله ولا في الثانية وليس ايضا بشىء لانه

اذ جازا الفعل للعرض المذكور مع المانع الواحد وهو الفاء فله باس نحو ما مع ما تدين واكثر من
العرض تم فيجوز تخصيصه الفاء ما سبقت فضلا او للعرض على ذلك امتناع النصب في اما زيد فانه قيام
ولو كان معمول مقدر لم يمنع تقديرنا صبه نحو ذكرت قال ابن جروف قد سد له الهم الاول من ايام
قال رات رجلا ايما اذا الشمس عارضت فيضحي وايا بالضمي **قوله** حرف الرفع كلا
وقلجا بمعنى حقا **اقول** الرفع النجى بقول الشخص فلان بعضكم فيقولوا بظنكم اي
ليس لامر كما تقول ويكون ايضا دعاء للطالب كقولته رب ارجعون لعل اصالحا فمما ذكرت
كلا وقد يكون كلا من كلام المشرك مما قبلها وذلك اذا اخبر عن غيره بشىء منك فمما يذكر كلا
بيانا لكونه منكرا كقوله تعالى واتخذوا من دون الله الهة ليكونوا لهم عزلا كلا وقد يكون كلا
بمعنى حقا كقوله كلا والعنبر وكلا ان الانسان ليطغى ان رآه استغنى فيجوز ان يجازى نحو ما
كلمة لانه وان لا يجاب به كقوله كلا بل تجوز العاجلة وكلا اذا بلغت التولية وليت الرفع
اذ لا معنى له الا بالنظر الي ما قبلها وقد جعله الحسينين كما في قوله تعالى ثم يطعم ان اريد كلا انه
كان لا ياتا عنيدا واذ اكانت بمعنى حقا لم يكن الوقوع عليها لانه من تمام ما بطلها ويجوز ذلك
اذا كانت للرفع لانه ليتها من تمام ما بطلها وكان الفعل الذي من تمامه محذوف لانه ان حرف
لا يستقل نحو كلا لا نقل اوليس الامر كذلك واذ اكانت بمعنى حقا جازا ان يقال انها من بيت
لكون لفظها كلفظ احرفيه ومناسبة معناها لانه انك تردع المخاطب عما يقوله لضد
لكن النجاة حكوا بحرفيه اذا كانت بمعنى حقا ايضا لما فهموا من ان المقصود تحقيق الحكمة كالمقصود
بان فم نحو ما ذلك عن الحرفيه **قوله** تا الثانية الائمة لتاينة المسند اليه فان كان ظاهرا
غير حقيقى فحين واما الحاق علامة التثنية والجمعين فضعيف **اقول** اعلم انه انما
جازا الحاق علامة التاينة بالمسند مع ان الموث هو المسند اليه لا المسند للاتصال الذي بين
الفعل ومعموله صل في له سندا وبين الفاعل وذلك لانه اتصال من جهة احتياجهم الي الفاعل و
كون الفاعل كجزء من اجزاء الفعل حين سكن اللام في نحو ضربت ليلا يتوالي اربع نحو كات فيما
هو كالجملة الواحدة التي هي وقوع الفاعل بين الفعل واعل به في نحو ضربان وضربون
وضربين فتاينة الفعل لتاينة فاعله مثل ثنية الفاعل وجمعه لاجل تكرير القول
مرتين او اكثر كقول كجاج **اقول** اي اضرب باعنه اي اضرب اضرب وقوله ته رب ان
اي ارجع ارجع ارجع ومنه التاسد **قوله** ف تا الائمة لان اصل الائمة لا اعراب و
اصل الفعل البناء فبنيه عز اول الامر يسكون منه على **الحق** لانه كما في الحرف الاخير في الجملة
وحركة تلك على اعراب ما وليته ودليل كونها كلام الكلمة ودر ان الاعراب عليها في نحو
تا، قائمة وطلب الائمة في الوقفها، بخلاف الفطية اذا قلبت تصرف وهو بالمعرب اوي
ولكون اصل الائمة الفطية هو السكون لم يرد اللام المحذوف له كين في رتا وعز بالان
التا وان تحركت لاجل لاف التي بعد ما ومع كين، الكلمة فالحركة باعتبارها كاللائمة لانه
اصل التاء السكون فالحركة عليه كاللائمة حركة بخلاف حركة اللام فلم تخاف ولم تخافوا ووظا

وظا قول وخلفه وحافن وبرمين وقولن فان عين الفعل في هذه لم تحذف لان سكون لام
المضارع ليس باصل حتى اذا تحرك لها رضى قلنا الحركة كما لعدم كمالنا في الماء الفعلية بل اصل
تحرك الكلام وكذا الاصل المضارع ولا صل في اضرب ليضربن كما بينا فاصل لام لم تحذف في
ولم يقوله وقوله مواجركه وهي لان متحركة تحركه كاللارمة لانها لا صل اتصال الضمير للمرفوع
الذي هو كجزء الكلمة بخلاف لم تحف الله وحف الله ولم سع الثوب وبع الثوب ولم يقل الحق
وقل الحق لان اللام وان كان اصلها الحركه الا انها لان عارضة ليد كلالرمة لان الكلمة الثانية
منفصلة وكذا لم يرد اللام في اخشون واخشين وان تحركت الواو والياء لان اصلها من الكسبية
الحرفين السكون كالتاء الفعلية وحان لضع ضعيفه باعتبار حركه التاء لكونه لالف كجزء
الكلمة فقالوا زاما وعمراتا ولا يقولون ربات المرة لان الحركه لاجل كلمة منفصلة ليست
كجزء قبلها اذا الظاهر ليس في الاتصال كالضمين **قوله** واما الحاق علامة المثنية والجمعين بضمين
يعني قاما اخواك وقاموا اخوتك وقمن اخوتك فيكون لالف والواو والنون مثل التاء حروف
مبنيه في اول الامر لان الفاعل مثني او مجموع ولا يكون اسما ضميرا بل يكون يلزم اذن تقدم الضمير
على مفسر مرفعي فايد كما حصلت في رجله وربه عمدا وفي باب السانح وكونها حروف الاضماين
جاز استعمال الواو في غير العقل نحو كلو في البراغيث وقيل انما فعل ذلك لان لالف في اصل
موضوع للعقله وجاز ايضا استعمال النون في الرجال كقوله يعمرن السليط اقراره وكوز
ان يريد بالاقارب النسوة هذا ما قالوا ولا يمنع من جعل هذه الحروف ضميرا وابدال الظاهر
منها واما الفايده في مثل هذا الابدال فما حصر في بدل الكلام والجملة او يكون جملة خبر المبتدأ الموحى
والعرض كون الحبي مرهما **قوله** النون نون ساكنه يتبع حركه الآخر في التأكيد
ومو للتمكن والتشديد والعوض والمقابله والترتم وكذا في العلم موصوفاين مضافا الى العلم
اقول نون ساكنه يدخل فيه نون كوحه ولان لم يكن قوله يتبع حركه الآخر يخرج انما
لان آخر هذه الكلمات نون ساكنه لان نونها لا يتبع حركه آخرها وقد استعملت منه ان
النون بعد الحركه وانما اطلق قوله حركه لا حركه ولم يقل آخره لان اسم يشمل نونين الترم
في الفعل كقوله وقول ان اصبت لقد اصابت **قوله** لا تترك الفعل يخرج نون التأكيد الخفيف
وانما لم يجعل للنون في الكانه في الرفع والحركه مبنيه على الوقف والنون
يسقط في رفعها وجرها وانما سميت النون بضمير من نونتها لانها عارضة والمصل
موا كادت ولذا اسمية **قوله** واكثران فسميت النون بالحركه بالنون وقد
ذكرنا اقسام النون في كتاب **قوله** وحذف عن العلم الى آخره نحو جاني زيد عن عمرو
ذلك لكثرة استعمال ابن بن عميلين وصفا فطلب التحفيف لفظا كحذف النونين موصوفا
وخطا كحذف الف ابن وكلايك في قولك هذا فلان نون فلان لان كناية عن العلم وكذا طاهر بن
طاهر وهذ بر بن اي فصل بن صل لان يعنى به علم لا يعرف على اجراه مجري العلم وان كان
يدخل فيه كل من كان بهذه الصفة فان لم يكن بين عميلين خوجاني كريم او نون اخينام الحرف

النون لفظا ولا لالف خطا لانه استعمال وكذا اذا لم تقع صفة نحو زيد عن عمرو وعلى انه مبتدأ وضمي
لفه استعماله ايضا مع ان النون حذفت في الموصوف لكونه مع الصفة كاسم واحد والنون
علامة التمام وليست هذه العلة موجودة في المتداخ مع ضمير وحكم ابنه حكم بنت وفي الوصف بنت
وجان كما في باب التاء وحذفها في نحو قوله وطام الطان ومداب اللابي وقوله فالفيه عيسى
ولا ذاك الله لا قليلا ضرورة وقري في الشواذ فلما والله احد الله الصمد **قوله**
نون التأكيد خفيفه ساكنه ومشددة مفتوحة مع غير لالف كتحضرا لامر والنهي ولا استفهام
والتمني والعرض والتم في النون ولزمت في مقب الغتم وكثرت في اما تعلقن وما قبلها
مع ضمير لذكرين مضموم ومع المحاطبة مكمور وفيه اعلاء مفتوح ونقول في السند ومع الموش
اضربان اضربان ولا يدخلها الخفيفه خلافا لليونس ومعها في غيرهما مع الضمير البارز كما المنفصل
فاللم يكن فكالم متصل وخر ثم قيل صل ترين وترون وترين واغزون واغزون واغزون واغزون
والمحفه محذوف لك كين وفي الوقف يرد ما حذفت والمفتوح ما قبلها قلب التاء **قوله**
انما حركت المشددة بالفتحة لتقلها وخففه الفتح وكسرت بعد الف الايتين والفاء الفصل نحو
اضربان واضربان تشبيها بنون الاعراب التي في المضارع فانها يكسر بعد لالف نحو يضربان و
كذا النون في لام المشي نحو الزيدان **قوله** ونخص المستقبل لم يدخل في الماضي لما في باب المضارع
ودخولها في لالف في مستقبل في معنى الطلب كالأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض
واما في المستقبل الذي هو خبر محض فلا تدخل لاله بعد ان يدخل على اول الفصل اي على التام
ايضا كلام الغتم نحو والله لا ضربن وما المزيد نحو ما تعلقن ليكون ذلك لاول توطية للدخول
نون التأكيد وايضا نون التطلب على ضربين اما طلب وجود الفعل او عدمه كما في امر والنهي
والتحضيض والعرض والتمني او السؤال عن حصول الفعل كما في الاستفهام نحو اظن
ولا تعلقن وهلا تعلقن وليت تعلقن وهل تعلقن وكذا جميع ادوات الاستفهام اهمية
كانت او حرفية قال افعل كذا بل حرقه وتقولن تمكثن وانظر متي تعلقن قال
واقبل على رهطى ودرهك للحم مساعينا حتى نرى كيف تعلقن واخذ المصدر نحو واليد
نحو والله ليضربن وكذا كل اداة شرط جازية ما التأكيد سواء جازية كما في اما تعلقن
ومتيما تعلقن وايهم ما تعلقن وايها **قوله** انما تكون لكون او كانت لان في كلمة الشرط
كاذما وحيتما وقد يدخل نون التأكيد احية **قوله** الشرط ايضا اذا كان الشرط يجوز
دخولها فيه كقوله فمهما ساء منه فله بعظمك ومهما **قوله** اي ينصا وقوله
بتم ساب الخبير راى في التري حلثا متيما ياتك اخير بنفسه **قوله** من دخولها في الشرط
بلا تقدم ما نحو ان تعلقن افضل قال من يتقن منكم فليس باب ابد وقيل في تسله شاف ويجي
النون ايضا بعد لاله فعال المستقبل التي يلحق او ايدها بالزيادة في غير الشرط اختيارا لكن
قليله نحو حمد ما يلصق وبعين ارايتك اي التحقق الذي لراه فيك ولم يحتب به يضرب لمن
يطلب امره لانه لا يمشقه ومن عضه ما ستن شيها يضرب لما كان له امر او امانة يدرب

احال و

على كون شي آخر وقيل يقولون وكثيرا يقولون وربما يقولون وانما كان دخولها على التي في الشرط
اكثر منها مع غيره لان الشرط شبه النهي في الجرم وعدم الثبوت واما قوله ربما اوفيت في ٧٧
ترفض توجيها في ضرورة حسن لزيادة ما في رب ويرفض في خبرها ويجي النون بعد المنفي بلا
اذا كانت له متصلة بالمتن فباسا عند البرحي لانها اذن شبه النهي واسمها قولته ووافقته
لا تصيبين وقيل لان لا في الآية للنهي وقد يحى مع له النافية منفصلة تحوله في الدار غير زيد وعند البرحي
لا يحى بعد المنفي اختيارا لقرنه من معنى الطلب وتجوده من الموكدة في له وقال سيبويه دخل
بجلم تشبيها لها بلا الهاء في حجة الجرم قال حسبه اجاهل مالم يعلم شيئا على كرتيه معي
وربما لحقت المضارع خالبا عن جمع ما ذكرنا قال سيبويه يجوز في الضرورة انت تفعل قيت
ويدخل اسم الفاعل اضطرارا تشبيها بالمضارع قال آخر اريت ان حيتب الطود امر جلا
ويلبس الروود اقايلن احضروا اليهود وقال باليت شعري عنكم حينما اشاهرت بعدنا
السيوف وهذا كما شبه به في دخول نون الوقاية في قوله وليس جالبي له ان حال ثم النون
يلزم في هذه المواضع المذكورة المضارع المعتم عليه بشا نحو والله لا قوم بشرط ان لا تخلق
جار سابق كقوله ته ولين تم او قلتم لا لي الله تحشرون وقوله ليعلم اني ان يتي اوح ماشا
عند البصرية كما ذكرت واكثر دخولها في له من النهي وله استنهام ومع اما عند البرحي
لانته مع اما خلا فالغني قال فاما برني وفي له فان الاحداث اودى بها وترك النون
معها جيتد عند غيره وان كان لاكثر اثباتها **قوله** وما قبلها مع ضمير المذكورين مضموم لان
ضمير المذكورين وسواها واما ان ييضم ما قبلها كما تصروا واغزروا او يفتح كما خشوا وانها
فالمضموم ما قبلها محذوف اذا اتصلت بها نون التأكيد لل كين في كلمتين او لهما طة و
ان كانت الثانية شدة لا تصار وعدم الاستقلال كالجن حر لا ولا انها على كل حال كالمثاني
والفتح حاصل بوجود الواو والمضموم ما قبلها وعليها دليل اذا حذفت وهي ضم ما قبلها قال
سيبويه لو قالوا اضربون واضربون كما قيل اضربان لم يكن خارجا عن القياس كمواد التوب
ومدروق والمفتوح ما قبلها محرك لل كين بالضم والما لم يحذف لانها ليست ملكة كما هي في
التصريف في باب النفا الس كين وانما صمت ولم يكسر ولم يفتح اجراء لما قبل نون التوكيد
في جمع المذكور في جمع لا نواع محري واصلا بالهاء **قوله** ومع المخاطبة مكسورا لان ضمير
المخاطبة يافان كان مكسورا ما قبلها **قوله** واغزوي وارحى حذفت لل كين كما قلنا في الواو
وان كان ما قبلها مفتوحا **قوله** بلسر كاحسين وارضين اجن لما قبل النون في المخاطبة
في جمع لا نواع محري واحلا مع ان لكسر الل كين مولا صل وقال ابن مالك حذفت ما قبلها الضمير
بعد الفتح لفظه طابئة نحو ارضين في ارضي **قوله** فيما عدا مفتوح اي فيما عدا المذكور **قوله**
الواو المذكور نحو ارضين واغزوي وارضين واخسين والمتى نحو ارضان وجمع المونث
نحو ارضين وان ليس ما قبل النونين في المتني وجمع المونث مفتوحا بل هو الف الي قبل
لا لف فتحه ولعل ملا من له اما فتحه ما قبلها في الواو المذكور فلي كيبا الفعل مع النون وبيان

٣٠
على الفتح عند الجمهور لكون النون كمن الكلمة وانما ردت اللامات المحذوفة للجزم او لثبوت
في نحو اغزوي واغزوي وارضين واخسين واخسين لان هذا كان للجزم او لثبوت
اجازي مجراه ومع قصد المنافي للفتح للتركيب لا جزم ولا وقف وكونه مبنيا على الوقوف
سيبويه والمبرد واي على وقال الزجاج والسيما في بل احركه لل كين معربا كان الفعل او
مبنيا لان الحاق النون بعد الفعل عن شبه له ساء فصادا في اصله من البناء ولا صل في البناء
السكون فلزم تحريكه لل كين فحرك بالفتح صيانة للفعل عن الكسر حتى اجزله ضرورة كما كانت
في ارضين الا انه تحريك ال كين كحركة ال كين في اللانته تكون اللام محركة في اصل اي المضارع
وكون النون كمن الكلمة لان اتصاله بنفس الفعل لا بالضمير كما في اخشون واخسين بخلاف
الرجل في اضرب الرجل فكونها كمن لان ردا العين المحذوفة لل كين في قومين ولم يرد
في ثم الليل مثلا كمن على مذهب الجمهور واللا هين اي بنا ما اتصل به النون واما على مذهب
قال الفضل باق على ما كان عليه قبل دخول النون من ال عراب او البناء فانه يقول انما ردا للام
وفتح في الناقص نحو اغزوي وارضين اذ لو لم يرد لثبوت اغزوي وارضين فكان يلبس باله وول
جمع المذكور وبالل في الواو المونث مفتوحا ما قبل النون في كل واحد مذكر صحيح وحتم
واما ردا للام في ارضين واخسين فلطرد الباب فقط اذ لم يكن يلبس به شي آخر هذا ولعله
طبي على ما حكى عنهم الفراء حذف الاء الذي سوله في الواو المذكور بعد الكسر والفتح في الحرب
والجني نحو والله ليرمين زيد وارمين زيد واخشين زيد واخشن باريد وعليه قوله
اذا قال قطني قال بالله حلفه لعتن عني ذانا بك ابجما وان لم يحذف له في ارضين وان
ان التفتي سا كان كاحذفت الواو والياء في ارضين خوف اللبس بالواو لان النون انما
كسرت لاجل الالف كما ذكرنا فلوحذفت الالف لا فحقت النون مع ان المد في الالف اكثر منه
في الواو والياء والملا يقوم مقام الحركة والنون كعض الكلمة فصار ارضين كالضالين
واما الالف في ارضين فلم يحذف لانها مجلبة للفصل فلوحذفت لحصل الوقوع فيما فرغ منه
واما حذف النون التي هي علامة الرفع في الالف مثلا الخمسة فلان الفعل صار مبنيا عند الجمهور
وعند غيرهم لاجتماع المونث **قوله** ولا يدخلها الخفيفة اي لا يدخل الخفيفة المتني وجمع
المونث لانه يلزم التقاء ساكنين على عيني حذو واما مع المثقلة فلان النون المدغمه وان
كانت ساكنة فهي كالمشككة لانه يرفع **قوله** وبالمتحركة ارتفاعه واحده في ما كثر في الواو
متحرك ولا يجوز عند سيبويه ايضا الحاقها في حو **قوله** في نون الوقاية واضربان فها ان
كان يزول التقاء الساكنين الممنوع بالادغام في نون الواو **قوله** ونون نغان لان النونين
المدغم فيهما ليستا بلانيتين واما يونس والكوفيين فحوزوا الحات الخفيفة بالمتني وجمع
المونث فبطلت اما ان سقي النون عندهم ساكنة وسواها يونس لان الالف
قبلها كالحركة لفتوة نافع مجاي وقراءة ابي عمرو اللاتي وقولهم المتفت حلفنا البطان
ولاشك ان كل ذلك في مقام الشذوذ فلا يجوز القياس عليه واما ان يحرك بالكسر لل كين

وعليه حمل قوله ولا يتبعان بتخفيف النون واعلم ان كلمة الحفيف والنقلة حرف براسها
عند سيبويه وعند اكثر الكوفيين المخفف فرع المنقلة **قوله** وبما في غيرهما اي النونان
في غير المشي وجمع المونث مع الضمير البارز وهو الواو والياء وقوله كالمفصل اي كالكلمة
المنفصلة يعني بحب ان يعامل آخر الفعل مع النونين معاملة مع الكلمة المنفصلة **حرف**
الواو والياء او تحكي كما ضا وكسر لو غرضه من هذا الكلام بيان الافعال المنقلة لا حن
عند لحاق النون بها وقد بنا نحن حكم جميعها في ضمن الكلام السابق وصحني كلامه ان
النونين حكمها مع المشي وجمع المونث ما ذكر وغنيهما على ضربين اما مع ضمير بارز وهو ان
جمع المذكر نحو اغزوا وارموا واحشوا والواحد المونث اي احشي وارمي واغزي واما
مع ضمير مستند وهو الواحد المذكور نحو واغزوا رامي واحشوا فالتون مع الضمير
البارز كالكلمة المنفصلة بقول اغزن وارمين تحذف الواو كما حذفها مع الكلمة
نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا ارمن واغزن يا امة تحذف الياء كما حذف في
اغزي بحش وارمي الغرض ويضم الواو المفتوح ما قبلها نحو احشون كما ضمته مع
المنفصلة نحو احشوا الرجل ويكسر اليا المفتوح ما قبلها كما كسرت اليا مع المنفصلة بقول
احشين كاحشي الرجل **قوله** فان لم يكن بارز وهو في الواحد المذكور نحو اغزن وارم وحش
فالتون كالمفصل اي كالكلمة المتصلة ويعني بها التثنية نحو اغزن وارمين وحشين
برد اللامات وفتحها كما قلت اغزوا وارميا واحشيا قال لما كان النون كالضمير المتصل
مذازبه كلامه ويرد عليه ان المتصل ليس هو اللف فقط بل هو اليا والواو في ارضوا
وارضي متصلان ايضا وانت لا تثت اللام معهما كما تثبت مع الالف فليس قوله اذا
فالتصل على اطلاقه بصحيح وايضا يحتاج الى التعليل فيما قال من النون عليه من المتصل والمتصل
اذا سئل مثله لم يحذف اللام في احشيا وارميا واغزوا كما حذف في احش وارم وغز
ولم ضم اليا في ارضوا الرجل وكسرت اليا في ارضي الرجل ولم تحذف اليا في ارضوا
الرجل وارمي الغرض وظن علة ذلك ما في المحمول عليه من مطردة في المحمول فاذا قال
احمل وانما حمل الشيء على الشيء اذا لم يكن المحمول في ثبوت العلة كالمحمول عليه بليث ابه
وجه فيا حن بلاء لاجل تلك المشابهة وان لم تثبت العلة في المحمول كحل ان على الفعل المشي
وان لم يكن في ان العلة المقضية للرفع المتعدي **قوله** والمخفف
للساكنين وذلك اذا لا في المخفف جعلها كقوله له من الفقي عليك ان
يركع بوا واللام قلده عن النونين لان النونين لانم اللام المتعدي في
العصل اذا تحذف عن اليا وهو اللام ولا ضافه بخلاف النون الحفيف فانه لا يركع
بلاء مانع وايضا ينبغي ان يكون النون اللاحقة للام فضل على اللاحقة للفعل فالنونين
محذف في ان وابله بالشرط المذكور قياسا وفي غير الضرورة كقوله وحام الطائي
واما النون الساكنة فيحذف الساكنين مطلقا وروي سيبويه عن يونس انه اذا

جار بعد النون الخفيفة في اضربان واضربان ساكنين بعدها ممنوع مفتوحة نحو اضربا الرجل
واضربا الرجل قال سيبويه لو جرت الحاق الحفيف بالمشي لقياس حذفها للساكنين
كما حذف اتفاقا في المعز من المذكر والمونث وجمع المذكر فيسقط الالف ايضا في اللفظ للساكنين
واذا وقع على فعل في آخر نون حفيفه حكمها حكم النون اعني انه يقبل المفتوح ما قبلها الفاعلي
اضربا في اضربان قال سيبويه وفيما من مذهب يونس في اضربان واضربان ان يقبل المحفف الفاعلي
المدة الطوي بقلة العين وقال الزجاج لو مدت الالف وطال بعدها ما زادت على الالف لانها
لا يكرر ولا يوجه بعدها بقلها قال السيبويه ليس هذا الذي انكره الزجاج منكره ذلك بل
ان الملالذي ينزل بعد النون بالالف الاولى في برام ب الف آخر وان لم ينفصل عن الاول ولم يمين
ويحذف في الوقف المضموم ما قبلها والمكسور ما قبلها نحو اضربان واضربان وكان يونس يقول
اقبلها واوا بعد الضمة في نحو احشون ويا بعد الكسرة في نحو احشين فاقول احشوا واحشوا
الخليل لا اريد ذلك الا على من ذهب من اهل اليمن مثلا رويدو وعمرت بنو يدي ومن غني
والما في نحو اضربان واضربان فنقول يونس اضربوا واضربوا فاقول الضمير في اللفظ لان الواو
عنده عوضا عن النون وعند غيره مما الضمير ان المراد ان يحذف النون كما في وقوله
ملا تضربن وملا تضربن ملا تضربوا وهل تضربن بلاء نون والواو والياء بدلان عن الخفيفة وعند
ملا تضربون وهل تضربن والواو والياء ضميران اذا حذف حرف الخفيفة مع رد النون سقطت
لاجل النون الموكدة كما في **قوله** فيرى ما حذف يعني اذا حذف النون اعيد الى الفعل الموقوف عليه
ما انزل في الوصل بسببها من الواو والياء وصل مما كما تقول في اضربان واضربان واحشون واحشون
اضربوا واضربوا واحشوا واحشوا او من الواو والياء مع النون التي بعد مما كما تقول في ملا تضربن
وملا تضربن وملا تحشون وملا تحشون ملا تضربون وهل تضربن وهل تحشون وملا تحشون
هذا ايضا بناء على انهم قد راوا النون الخفيفة المحزوم للوقف بعد ومة من اصلها لعدم لزومها
للفعل بخلاف النون فان الوقف في جاني فاقض بغير رد اليا على اللفظ يكون النون لان
اذا لم يكن مانع فكانها ثابتة ايضا مع عروض الحروف مثلا آخر شريح المقدمه واحمل الله على
وانعامه بتوضيق آكاله وانعامه وصلوته على محمد وكرام الله وقدمت تمامه وضم اختتامه في الجمع
المقدسة العزوبه على مشرفنا صلوات رب العزة وسلامه في شوال مسمت وما يبرق
و ولندكس احكامها السكت والسكت في بعضها في التصريف وحرف التكبير
ولا نكار وشين الكشكشة وسين الكسكسة السكت فهي ما يزداد في آخر الكلمة
الموقوفة عليها في موضع اخر مما اذا كان آخرها الفاء او ام غرق البناء نحو له و
ذو وسنا وذلك لان الالف حرف حفيف اذا جيت بعد لها وذو في اصل حرف آخر بين النطق
بها واذا لم يات بعد لها بيتي وذلك في الوقف حفيف حتى ظن ان آخر الكلمة مفتوحة فلذلك
وصلت حرف لسن جوهرها واخاروا ان يكون ذلك الحرف هالما سببها باخفاء الحرف اللين
فاذا جات ساكنة بعد الالف فلا بد من يمين ملا لعل ليقوم ذلك مقام الحرف فيمكن الحذف

سكت

فمنه لعل بلذ المتين والمث والمية لا سماء المتكئة نحو ارضي وجعل والعارضه البناء
 في فله يزلها السكت اما نحو سماء السكت بها الضمير المضاف اليه فان لام التثنية لفظ البناء
 له ايضا فنه لام ولدن وشرى واما لكون الاعراب معذرا في الف نحو ارضي وشبه الحركه الاعرابه في الفتي
 وسند كرامنا لا يلحق المتحركه بحركه اعرابيه او شبه الاعراب واما الف نحو هذا وما ولا فليس
 الحركه الاعرابيه فيه معذره بل لو كان مكان الف حرف صحيح ايضا لكان متحركا حركه بناءه نحو هو ومي
 وسوله ولا يلحق هذه الهاء ساكنة اخرى عنى لعل المذكورة سواء كان واوا ويا وكهزي او غيرهما
 حكم ومن ذلك لان الف نحو ارضي من الالف ان اوج بل يلحق الف والياء والواو في الذمة نحو واه
 واغلا مكيه واغلا مكيه وفي الالف تارة الالف الميم والالف الميم والالف الميم والالف الميم والالف الميم
 وباي الموضعين اذا وقف على كلمة محكية لا نحو حركه اعرابيه ولا مشبهة بالالف لعل لبيان
 الحركه اللانته اذ لو لم ترد الهاء لسقطت الحركه في الوقف وانما لم تبين الالف لحرورها وسر
 رفاها وذلك قولك مما رجلاه وضاربان وملمونه ومسه وصرلته وملمه وصنبتك وحكمتك ولة
 واصنبتك وانظلمت وصنبتك وعصانه وقاضيه وغلاميه وهو وميه واه وكيفه ونحو ذلك و
 دخولها فيما قبل اخر ساكن اكثر واقوي منه فيما قبل اخر متحرك حتى لا يجمع ساكنان لوقف
 ولم يلقوها النون في الامثلة الخمسة نحو يضربان ويضربونه ونضربنه لان النون علامة الرفع
 فهي كالحركه الاعرابيه وقد منع بعض البصريين ان يقال نحو ضربت وانطلقته لالتباس الضمير ضمير
 المصدر وفي ضربت بالمفعول به ايضا وليس بتي لان التحليل حتى انطلقته عن العرب ولو كان اللبس
 مانع لم يقولوا اعطيتك وانه وليته ولعله واعلمه وقد استعملوا في بعض ذلك الف فكان الهاء
 مشابهتها لها وذلك في انا وحيهلا ولم يلحقوها آخر لرجل وريازيد ومخمسه عشر لروض حركه
 البناء فشبهت بذلك حركه الاعراب وكذا لم يلحقوها آخر لماضي الجرد لانه انما حرك كما ذكرنا في
 بانه مشابهة العرب فكان الحركه اعرابيه فلا تقول ضربته واذا كانت الكلمة مما دخلت بها جازما
 او وقفا فان بقى على حرف واحد فها السكت لانه محوره وقوله لا تحاله الوقف المتحركه والابتداء
 بالان وان كانت على اكثر من حرف نحو اعز واره واخشته ولم يفر ولم يرم ولم خشه فالهاء
 في مثلها ليست بواجبة لكنها الزم فيها من في نحوته وملونه لانه اذا لم تات بهما سكتت على الكلمة
 جعل حرف منها وسوا حجاب ومي نحو اعز واره وقوله لا تحاله الوقف المتحركه والابتداء
 اعز ولم يرم لانه لا يحذف منها اكثر لو
 وبعض العرب لا يلحقون ساء اذ
 على لم يحذف منه شي كانا ولها
 عن ان الالف بعض العرب
 قال سيبويه هذه اقل اللغتين والحق الهاء في ما استغناها من الحروف الفها جعل حرفا في
 كظلام فالام اكثرها من حروفها واما في المجرورة بالاضافة نحو عجمه ومثل ما قالها عند
 لانه كلي في وقوله وقيل في باب الوقفات الله تعالى ما شين المكشنة وهي في

بكون وايل منى الشين التي يلحقها كاف الموت في الوقف من ذلك انهم لم يلحقوا
 الكاف فيلتبس بكاف المذكر ويصلوا ترك الشين في الوقف لانه المذكر فيقولون ان
 فاذا وصلوا لم ياتوا بها لان حركه الكاف اذن كانه في العزق من الالف ووقوم من العرب
 كاف الموت في الشين في الوقف فاذا وصلوا حلوا وقرضهم ما حرك في الشين وانما
 من تم ومن اسلجملون مكاف الكاف كانه الموت في الوقف ساء قال يصح منى ان راتي حركه
 ولو حركت لسفت عن حرس وذلك ايضا للعرض المذكور وانما ابدلوه ساء لانهما موصوفه
 مثلها ولم يجلو مكانها موصوفه من الخلق لان الشين ليست حقيقه وقد حركي الوصل حركي الوقف
 فيقال ايش داميه قال فحينما ش عينها وحيد ش حيدها سوي ان عظم الساق ميش فيق
 واهرف الالف كانه في زيادة يلحق آخر المالكور في الاستغناء بالالف خاصة اذا قصدت انكار
 اعتقاد كون المذكور على ما ذكرنا وانكار كونه بخلاف ما ذكرنا تقول مثلا جاني زيد فنقول من يقصد
 بذكرتك وان زيدا لتيك ان زيدا اي كيف يحكيك هذه العلامه لبيان انه لا يعتقد انه انك او قول
 ذلك من لا يتك ان زيدا جاك ويستكون لا يحكيك فكانه يقول خريتك في هذا وكيف لا يحكيك قال
 لا خض من الزيادة موضوعه لانكار كون المذكور على ما ذكرنا فقط فان اريد انكار كونه بخلاف
 ما ذكرنا على وجه الهز والسخرية فكانه يقول كيف لا يا تيك زيدا وانت اكليل العظم كقوليه
 ذق انك انت العزيز المكرم مذا قوله ولا وي ان يقال انه لا نكار كونه على خلاف ما ذكرنا في
 السخرية وانما يلحق هذه الزيادة بشرط الوقف ولا نكار بهيمة الاستغناء من غير فصل بينهما
 لام المذكور فان وصل لام بما بعده او كان استغناء ما على تحقيقه لا على وجهه لانه لا يلحق
 وكذا لا يلحق اذ فصل بين الهمزة والمذكور بقول او ما هو هنا نحو قول زيدا ويحكم زيدا
 لا غلب مع حصول الشرايط وقصد احاق زياده لانكار حكاية ذلك المذكور بلفظ وحركه
 اعرابيه كانت او بنايه نحو اذ هسو لمن قال ذمبت ذانا يا لى لمن قال انا فاعل وريازيد من
 لانكار من دون حكاية اللفظ المذكور بل يلحق العلامه بما يصح المعنى بها متباينة كلامك
 فنقول ان قال ذمبت اذ سميتاه ومنه حكاية سيبويه سمعتا من قولنا يا لى ان احصيت البلاد
 فقال انا ان
 ان يكون على خلاف ما ذكرنا ليل ولو حكي فقال الخرجوه ثم يقال
 آخر الحكمة
 وزيد يخرى ورايه
 نحو الفاضيه والمعلاه ويسر
 تحريكه بالكسر لانه لا يكون زياده
 كان متحركا فله الانكار على وفق تلك الحركه بنايه كانه
 ويجعل الكسرة ياء وبعد الفتحه الف نحو وازيد وناه وازيد ليه والالف ياء فليس هذه نكار
 اذن كعلامه الذمة لان تلك بحسب كونها الفاعل لا عند اللبس وجوز ذلك الحاقه بغير نكار
 بان حركه جعل المذكور من خلف اوله من غير الاستغناء فلا يكون المدة اذن الالف لانك كسرتون

فقال انا ان
 ان يكون على خلاف ما ذكرنا ليل ولو حكي فقال الخرجوه ثم يقال
 آخر الحكمة
 وزيد يخرى ورايه
 نحو الفاضيه والمعلاه ويسر
 تحريكه بالكسر لانه لا يكون زياده
 كان متحركا فله الانكار على وفق تلك الحركه بنايه كانه
 ويجعل الكسرة ياء وبعد الفتحه الف نحو وازيد وناه وازيد ليه والالف ياء فليس هذه نكار
 اذن كعلامه الذمة لان تلك بحسب كونها الفاعل لا عند اللبس وجوز ذلك الحاقه بغير نكار
 بان حركه جعل المذكور من خلف اوله من غير الاستغناء فلا يكون المدة اذن الالف لانك كسرتون

